كتاب النحو الوافي

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ورئيس قسم النحو والصرف والعروض
وعضو مجمع اللغة العربية

المجلد الأول

أحد أهم الكتب الحديثه في بابه جمع ألفية بن مالك و معظم شروحها و قطر الندى و شذور الذهب و غيرها من كتب النحو ورتبها وعلق على الشاذ منها مع ربطة بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة وذلك في أربعة مجلدات القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية والجامعات ، والمفصل للأساتذة والتخصصين مشتملا على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تفضلوا بزيارة ساحاتنا الدعوية

وساهموا في الدعوة من خلالها حتى لا نترك الشبكة " النت " مرتعا لأعداء الله يفسدون في الأرض

***وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ***

فصلت٣٣

منتدى رائع للكتاب الإسلام

صفحة المنتدى على الفيس بوك

صفحة عادل محمد على الفيس بوك

صفحة عادل محمد على التويتر

كثيرون يريدون هدم البناء , إن لم تستطع أن تزيد فيه شيئا ؛ فامنع حجرا من السقوط

مقدمة الكتاب ودُستور تأليف

بيان هامّ .

١ - الحمد لله على ما أنعم ، والشكر على ما أوْلَى ، والصلاة على أنبيائه ورسله ؛ دعاة الهدى ، ومصابيح الرشاد . وبعد .

فهذا كتاب جديد فى النحو . والنحو - كما وصفته من قبل[1] - دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى ؛ منه تستمد العون ، وتستلهم القصد ، وترجع إليه فى جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ؛ ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن النحو ، أويستغنى عن معونته ، أويسير بغير نوره وهداه .

وهذه العلوم النقلية - على عظيم شأنها - لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها ، بغير هذا العلم الخطير ؛ فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول عليه السلام ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة قد ترْقى بصاحبها إلى مراتب الإمامة ، وتسموبه إلى منازل المجتهدين - إلا بإلهام النحووإرشاده؟

ولأمرٍ ما قالوا : " إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرْط فى رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لوجمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو ، فيعرف به المعانى التى لا سبيل لمعرفتها بغيره . فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه ، لا تتم إلا به[2] " . . . .

وهذه اللغة التى نتخذها - معاشر المستعربين - أداة طيِّعة للتفاهم ، ونسخرها مركبًا ذلولا للإبانة عن أغراضنا ، والكشف عما فى نفوسنا ، ما الذى هيأها لنا ، وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من العرب عليها ، ومكَّن لنا من نظمها

---

[1] فى كتاب المسمى : " رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية " .

[2] الفصل الحادي عشر - باختصار - من كتاب : " لمع الأدلة ، في أصول النحو " لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري ، المتوفي سنة ٥٧٧ هـ .

ونثرها تمكنهم منها ، وأطلق لساننا فى العصور المختلفة صحيحًا فصيحًا كما أطلق لسانهم ، وأجرى كلامنا فى حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ، وإن كان ذلك منهم طبيعة ، ومنا تطبعًا؟

إنه : " النحو " ؛ وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوى ، وعماد البلاغىّ ، وأداة المشرّع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعًا .

فليس عجيباً أن يصفه الأعلام السابقون بأنه : " ميزان العربية ، والقانون الذى تُحكَم به فى كل صورة من صورها " ١ وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا ؛

يجمعون أصوله ، ويثبتون قواعده ، ويرفعون بنيانه شامخًا ، ركينًا ، فى إخلاص نادر ، وصبر لا ينفد . ولقد كان الزمان يجري عليهم بما يجري على غيرهم ؛ من مرض ، وضعف ، وفقر ؛ فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه ، كما كان يقدر على سواهم ، ولا ينجح فى إغرائهم بمباهج الحياة كما كان ينجح فى إغراء ضعاف العزائم ، ومرضى النفوس ، من طلاب المغانم ، ورواد المطامع . ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلوهم الساعات الطوال ، بل قد يترصدهم الموت ؛ فلا يقع عليهم إلا فى حلقة درس ، أوقاعة بحث ، أوجِلسة تأليف ، أوميدان مناظرة ، أورحلة مُخْطرة فى طلب النحو . وهوحين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم ؛ ولا يذهب بآثارهم بذهاب أرواحهم ؛ إذ كانوا يُعِدون لهذا اليوم عُدته من قبل ؛ فيدونون بحوثهم ، ويسجلون قواعدهم ، ويختارون خلفاء من تلاميذهم ؛ يهيئونهم لهذا الأمر العظيم . ويشرفون على تنشئتهم ، وتعهد مواهبهم ؛ إشراف الأستاذ البارع القدير على التلميذ الوفىّ الأمين . حتى إذا جاء أجلهم ودّعوا الدنيا بنفس مطمئنة ، واثقة أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يخل من فرسانه ، وأنهم خلّفوا وراءهم خلفًا صالحًا يسير على الدرب ، ويحتذى المثال . وربما كان أسعد حظًّا وأوفر نجحًا من سابقيه ، وأسرع إدراكًا لما لم يدركه الأوائل .

على هذا المنهج الرفيع تعاقبت طوائف النحاة ، وتوالت زمرهم فى ميدانه ، وتلقى الراية نابغ عن نابغ ، وألمعىّ فى إثر ألمعىّ ، وتسابقوا مخلصين دائبين . فرادى وزَرافات ، فى إقامة صرحه ، وتشييد أركانه ، فأقاموه سامق البناء ، وطيد

---

١ صبح الأعشى .

الدعامة ، مكين الأساس . حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التى يسمونها : " عصور النهضة " ، راسخًا ، قويًّا ؛ من فرط ما اعتنى به الأسلاف ، ووجهوا إليه من بالغ الرعاية ؛ فاستحقوا منا عظيم التقدير ، وخالد الثناء . وحملوا كثيرًا من علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم ، والإشادة ببراعتهم١ . .

هذه كلمة حق يقتضينا الإنصاف أن نسجلها ؛ لننسب الفضل لروّاده ، وإلا كنّا من عصبة الجاحدين ، الجاهلين ، أوالمغرورين .

٢ ـ وليس من شك أن التراث النحوى الذى تركه أسلافنا نفيس غاية النفاسة ، وأن الجهد الناجح الذى بذلوه فيه خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يهيأ للكثير من العلوم المختلفة فى عصورها القديمة والحديثة ، ولا يقدر على احتمال بعضه حشود من الثرثارين العاجزين ، الذين يوارون عجزهم وقصورهم - عَلِمَ الله -

بغمز " النحو والصرف " بغير حق ، وطعن أئمته الأفذاذ .
بيد أن " النحو " - كسائر العلوم - تنشأ ضعيفة ، ثم تأخذ طريقها إلى النمو ، والقوة والاستكمال بخطا وئيدة أوسريعة ؛ على حسب ما يحيط بها من صروف وشئون . ثم يتناولها الزمان بأحداثه ؛ فيدفعها إلى التقدم ، والنمو ، والتشكل بما يلائم البيئة ، فتظل الحاجة إليها شديدة ، والرغبة فيها قوية . وقد يعوّقها ويحول بينها وبين التطور ، فيضعف الميل إليها ، وتفتر الرغبة فيها . وقد يشتط فى مقاومتها ؛ فيرمى بها إلى الوراء ، فتصبح فى عداد المهملات ، أوتكاد .
وقد خضع النحوالعربى لهذا الناموس الطبيعى٢ ؛ فولد فى القرن الأول الهجرى ضعيفا ، وحَبَا وئيدًا أول القرن الثانى ، وشب - بالرغم من شوائب

---

١ من ذلك ما قاله العلامة الكبير : " دي بور " في كتابه : تاريخ الفلسفة في الإسلام ، ونصه - كما جاء في ترجمة الدكتور محمد أبو ريدة ، ص ٤ - :
" علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي ، بما له من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع ما تفرق . وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ، ويحق للعرب أن يفخروا به . "
٢ هذا النسب صحيح .

خالطته - وبلغ الفتَاء آخر ذلك القرن ، وسنوات من الثالث ، فلمع من أئمته نجوم زاهرة ؛ كعبد الله بن أبى إسحاق ، والخليل ، وأبى زيد ، وسيبويه ، والكسائى ، والفراء ، ونظرائهم من الأعلام ، ثم توالت أخلافهم ، على تفاوت فى المنهج ، وتخالف فى المادة ، إلى عصر النهضة الحديثة التى يجرى اسمها على الألسنة اليوم ، ويتخذون مطلع القرن التاسع عشر مبدأ لها . فمن هذا المبدأ أَلَحَّ الوهن والضعف ، على " النحو " ، وتمالأت عليه الأحداث ؛ فأظهرت من عيبه ما كان مستورًا ، وأثقلت من حمله ما كان خِفًّا ، وزاحمته العلوم العصرية فقهرته ، وخلفته وراءها مبهورًا . ونظر الناس إليه فإذا هو فى الساقة من علوم الحياة ، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه ، وإذا شوائبه التى برزت بعد كمون ، ووضحت بعد خفاء - تزهدهم فيه ، وتزيدهم نفارًا منه ، وإذا النفار والزهد يكران على العيوب ؛ فيحيلان الضئيل منها ضخمًا ، والقليل كثيرًا ، والموهوم واقعًا . وإذا معاهد العلم الحديث تزوَرّ عنه ، وتجهر بعجزها عن استيعابه ، واستغنائها عن أكثره ، وتقنع منه باليسير أوما دون اليسير ؛ فيستكين ويخنع .
والحق أن " النحو " منذ نشأته داخلته - كما قلنا - شوائب ؛ نمت على مر الليالى ، وتغلغلت برعاية الصروف ، وغفلة الحراس ؛ فشوهت جماله ، وأضعفت شأنه ، وانتهت به إلى ما نرى .

فلم يبق بد أن تمتد إليه الأيدى البارّة القوية ، متمالئة فى تخليصه مما شابه ، متعاونة على إنقاذه مما أصابه . وأن تبادر إليه النفوس الوفية للغتها وتراثها ؛ المعتزة بحاضرها وماضيها ؛ فتبذل فى سبيل إنهاضه ، وحياطته ، وإعلاء شأنه ، ما لا غاية بعده لمستزيد .
ومن كريم الاستجابة أن رأينا فى عصرنا هذا - طوائف من تلك النفوس البارّة الوفية سارعت إلى النجدة ؛ كُلٌّ بما استطاع ، وبما هوميسر له ؛ فمنهم من ذلل للناشئة لغته ، أواختصر قاعدته ، أوأوضح طريقة تدريسه ، أوأراحهم من مصنوع العِلل ، وضارّ الخلاف ، أوجمع بين مزيتين أوأكثر من هذه المزايا الجليلة الشأن . لكنا - على الرغم من ذلك - لم نرَ من تصدى للشوائب كلها أوأكثرها ؛ ينتزعها من مكانها ، ويجهز عليها ما وسعته القدرة ، ومكنته الوسيلة ؛

فيربح المعلمين والمتعلمين من أوزارها . وهذا ما حاولته جاهدًا مخلصًا قدر استطاعتى ، فقد مددت يدى لهذه المهمة الجليلة ، وتقدمت لها رابط الجأش ، وجمعت لها أشهر مراجعها الأصيلة ، ومظانها الوافية الوثيقة ، وضممت إليها ما ظهر فى عصرنا من كتب ، وأطلت الوقوف عند هذه وتلك ؛ أديم النظر ، وأجيل الفكر ، وأعتصر أطيب ما فيهما حتى انتهيت إلى خطة جديدة ؛ تجمع مزاياهما ، وتسلم من شوائبهما ، وقمت على تحقيقها فى هذا الكتاب متأنيًا صبورًا . ولا أدري مبلغ توفيقي . ولكن الذى أدريه أني لم أدخر جهدًا ، ولا إخلاصًا .
إن تلك الشوائب كثيرة ، ومن حق " النحو " علينا - ونحن بصدد إخراج كتاب جديد فيه - أن نعرضها هنا ، ونسجل سماتها ، ونفصل ما اتخذناه لتدارك أمرها . وهذا كله - وأكثر منه - قد عرضنا له فى رسالة سابقة نشرناها منذ سنوات بعنوان : " رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية " ، ثم أتممناها بمقالات عشر ؛ نشرت تباعًا فى مجلة " رسالة الإسلام " ، خلال سنتى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨م وجاوزت صفحاتها المائة . وقد جعلت من هذه وتلك ، ولمحات غيرهما ، مقدمة لهذا الكتاب ستنشر مستقلة ؛ بسبب طولها ، وكثرة ما اشتملت عليه - فى رسالة عنوانها : " مقدمة كتاب النحو الوافى " وهى اليوم فى طريقها للنشر على أن هذا لا يعفينى من الإشارة العابرة إلى الدستور الذى قام عليه الكتاب ، والغرض الذى رميت من تأليفه ، مستعينًا بخبرة طويلة ناجعة ، وتجربة صادقة فى تعليم النحو ؛ طالبًا مستوعبًا ، ثم تعليمه فى مختلف المعاهد الحكومية مدرسًا ، فأستاذًا ورئيسًا لقسم النحووالصرف والعروض بكلية " دار العلوم " ، بجامعة " القاهرة " ، سنوات طوالًا .
٣ - وأظهر مواد ذلك الدستور ما يأتي :

١ - تجميع مادة " النحو " كله فى كتاب واحد ذي أجزاء أربعة كبار ، تحوي صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق فى أمهات الكتب ، وتغني عنها . على أن يقسم كل جزء قسمين ، تقسيمًا فنيًّا بارعًا . أحدهما موجز دقيق يناسب طلاب الدراسات " النحوية والصرفية " ، بالجامعات - دون غيرهم - غاية المناسبة ، ويوفيهم ما يحتاجون إليه غاية التوفية

الحكيمة التى تساير مناهجهم الرسمية ، ومكانهُ " أول المسائل " ، وصدرها . ويليه الآخر١ - بعد نهاية كل مسألة - بعنوان مستقل هو : " زيادة وتفصيل " ؛ ويلائم الأساتذة والمتخصصين أكمل الملائمة وأتمها ، فتبتدئ " المسألة " - وبجانبها رقم خاص بها - بتقديم المادة النحوية الصالحة للطالب الجامعيّ ، الموائمة لقدرته ومقرّره الرسمّي ، ودرجته فى التحصيل والفهم ، مع تَوَخّي الدقة والإحكام فيما يقدم له ، نوعًا ومقدارًا . فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلتُ إلى بَسْط يتطلع إليه المتخصص ، وزيادة يتطلبها المستكمل . كل ذلك فى إحكام وحسن وتقدير ، بغير تكرار ، ولا تداخل بين القسمين ، أو اضطراب . وبهذا التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسرة ، موائمة ، قريبة التناول ؛ لا يَكُدُّون فى استخلاصها ولا يجهدون فى السعى وراءها فى متاهات الكتب القديمة ؛ وقد يبلغون أولًا يبلغون .

٢ - العناية أكمل العناية بلغة الكتاب وضوحًا ، وإشراقًا ، وإحكامًا ، واسترسالًا ؛ فلا تعقيد ، ولا غموض ، ولا حشو ، ولا فضول ، ولا توقف لمناقشة لفظ ، أو إرسال اعتراض ، أوالإجابة عنه ؛ ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم . إلا حين تسايرنا فى البيان الأوفى ، والجلاء الأكمل .

أما الاصطلاحات العلمية المأثورة فلم أفكر فى تغييرها ، إيمانًا واقتناعًا بما سجله العلماء قديمًا وحديثًا من ضرر هذا التغيير الفرديّ ، ووفاء بما اشترطوه فى تغيير " المصطلحات " ، أن يكون بإجماع المختصين ، المشتغلين بالعلم الذى يحويها .

٣ - اختيار الأمثلة ناصعة ، بارعة فى أداء مهمتها ؛ من توضيح القاعدة ، وكشف غامضها فى سهولة ويسر ، واقتراب ، لهذا تركت كثيرًا من الشواهد القديمة ، المترددة بين أغلب المراجع النحوية ؛ لأنها مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة ، وبالمعانى البعيدة التى تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهدًا لا يطيقهما ، ولا يتسع وقته لشيء منهما . فإن خلَت من هذا العيب ، وتجملت بالوضوح والطرافة فقد نستبقيها .

١في صفحة جديدة ، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقية المتقاربة ، لتكون رمزًا يميز صحف " الزيادة والتفصيل " من غيرها .

والحق أن كثيرًا من تلك الشواهد يحتل المكانة العليا من سمو التعبير ، وجمال الأداء ، وروعة الأسلوب ، وفتنة المعنى . لكنها اختيرت فى عصور تباين عصرنا ، ولدواع تخالف ما نحن فيه ؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسرة ، والمطالب قليلة ، والقصد استنباط قاعدة ، أو تأييد مذهب . وكان طالب العلم حافظًا القرآن ، مستظهرًا الكثير من الأحاديث والنصوص الأدبية ، متفرغًا للعلوم العربية والشرعية أوكالمتفرغ . أما اليوم فالحال غير الحال ، ووسائل العيش صعبة ، والمطالب كثيرة ؛ فطالب العلم يمر بهذه العلوم مرًّا سريعًا عابرًا قبل الدراسة الجامعية ، فإن قدّر له الدخول فى الجامعة[1] ، انقطعت صلته بتلك العلوم ، ولم يجد بينها وبين مناهجه الدراسية سببًا ، إلا إن كان متفرغًا للدراسات اللغوية ؛ فيزاولها وحصيلته منها ضئيلة ، لا تمكنه من فهم دقائقها ، ولا ترغبه في مزيد ، وغايته المستقبلة لا ترتبط - فى الغالب - ارتباطًا وثيقًا بالضلاعة فى هذه العلوم ، والتمكن منها ؛ فمن الإساءة إليه وإلى اللغة أن نستمسك بالشواهد الموروثة ، ونقيمها حِجَازًا يصعب التغلب عليه ، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات .

نعم إنها نماذج من الأدب الرائع ؛ ولكن يجب ألا ننسى الغاية إزاء الروعة ، أو نُغْفِل القصد أمام المظهر ، وإلا فقدنا الاثنين معًا ، وفى دروس النصوص الأدبية ، وفى القراءة الحرة ، والاطلاع على مناهل الأدب الصفو ، متسع للأدباء والمتأدبين ؛ يشبع رغبتهم ، من غير أن يضيع عليهم ما يبغون من دراسة " النحو والصرف " دراسة نافعة ، لا تطغى على وقت رصدته النظم التعليمية الحديثة لغيرها ، ولا تنتهب جهدًا وقفته الحياة المعاصرة على سواها .

وإن بعض معلمي اليوم ممنَّ يقومون بالتدريس لكبار المتعلمين - لَيُسْرف فى اتخاذ تلك الشواهد مجالًا لما يسميه : " التطبيق النحوي " ، ومادة مهيأة لدروسه . وليس هذا من وكْدي[2] ، ولا وكْد من احتشد للمهمة الكبرى ، مهمة : " النحو الأصيل " التى تتلخص فى إعداد مادته إعدادًا وافيًا شاملًا ، وعرضها عرضًا حديثًا شائقًا ، وكتابتها كتابة مشرقة بهية ، مع استصفاء أصولها النافعة . واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها ، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى،

---

[1] وهو اليوم من حملة الشهادة الثانوية العامة - غالبًا - أو ما في مستواها .

[2] قصدي وغرضي .

كل هذا بل بعض هذا - لا يساير ذلك " التطبيق التعليمي " ؛ فإنه مدرسيّ موضعي متغير لا يتسم بسمة العموم ، أوما يشبه العموم ، ولا يثبت على حال .

على أن هذا الفريق الذى اختار تلك الشواهد ميدانًا لتطبيقه قد فاته ما أشرنا إليه من حاجتها إلى طويل الوقت ، وكبير الجهد فى تيسير صعوباتها اللغوية التى أوضحناها . وطلاب اليوم - خاصة - أشد احتياجًا لذلك الوقت والجهد ، كي يبذلوهما فى تحصيل ما يتطلبه مستقبلهم الغامض . كما فاته أن خير التطبيق لكبار الطلاب ما ليس محدد المجال ، مصنوع الغرض ، متكلف الأداء ، كالشواهد التى نحن بصددها . وإن مناقشة لنص أدبي كامل ، أو صفحة من كتاب مستقيم الأسلوب ، أومقال أدبى - لهي أجدى فى التطبيق ، وأوسع إفادة فى النواحي اللغوية المتعددة ، وأعمق أثرًا فى علومها وآدابها - من أكثر تلك الشواهد المبتورة المعقدة . فليتنا نلتفت لهذا ، وندرك قيمته العملية ، فنحرص على مراعاته ، ونستمسك باتباعه مع كبار المتعلمين ، ولعل هؤلاء الكبار أنفسهم يدركونه ويعملون به ، فيحقق لهم ما يبتغون .

على أن لتلك الشواهد خطرًا آخر ؛ هى أنها - فى كثير من اتجاهاتها - قد تمثل لهجات عربية متعارضة ، وتقوم دليلًا على لغات قديمة متباينة ، وتساق لتأييد آراء متناقضة ؛ فهى معوان على البلبلة اللغوية ، ووسيلة للحيرة والشك فى ضبط قواعدها ، وباب للفوضى فى التعبير . وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة ، والمخلصون لها .

وعلى الرغم من هذا قد نسجل - أحيانًا مع الحيطة والحذر - بعض الشواهد الغريبة ، أو الشاذة ، وبعض الآراء الضعيفة ، لا لمحاكاتها ، ولا للأخذ بها - ولكن ليتنبه لها المتخصصون ، فيستطيعوا فهم النصوص القديمة الواردة بها حين تصادفهم ، ولا تصيبهم أمامها حيرة ، أو توقف فى فهمها .

٤ - الفرار من العلل الزائفة[1] ، وتعدد الآراء الضارة فى المسألة الواحدة ، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى . وحسبنا من التعليل[2] : أن يقال :

---

[1] وفي مقدمتها ما كان تعليلًا لأمر واقع ، ولا سبب له إلا نطق العربي ، كالتعليل لرفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ولنصب المفعولات - فإن التعليل لهذه الأمور الوضعية عيب وفساد ، إذ الوضعيات لا تعلل ، كما قال أبو حيان وغيره ، ونقله الهمع حـ١ ص ٥٦ ، ونقلناه في رقم ٣ من هامش ص ٩١ .

[2] لموضوع " التعليل " بحث مستقبل في كتابنا المسمى : " اللغة والنحو ، بين القديم والحديث " يوضح معناه ، وأنواعه ، وآثاره .

" المطابقة للكلام العربى الناصع " ، ومن الآراء أن يقال : " مُسَايرة فصيح اللغة وأفصحها " . والقرآنُ الكريم - بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات - فى مكان الصدارة من هذا ؛ لا نقبل فى أسلوبه تأولًا ولا تمحلًا ، ثم الكلام العربى الذائع . والأفصح والفصيح هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحوية بأن الخير فى اتباع رَأي دون آخر ، وأن الأفضل إيثاره على سواه . . .

أوغير هذا من العبارات الدالة على الترجيح . وإنما كان الخير وتمام الفضل فى إيثاره ؛ لأن يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسماها ، ويوجد بيانهم ، ويريحهم من خُلف المذاهب ، وبلبلة اللهجات ، فى وقت نتلقى فيه اللغة تعلمًا وكسبًا ، لا فطرة ومحاكاة أصيلة ، ونقتطع لها من حياتنا التعليمية المزدحمة المرهقة - الأيَّام القليلة ، والساعات المحدودة ؛ فمن الحكمة والسداد أن نقصر تلك الأيام والساعات على ما هو أحسن وأسمى . ولن نلجأ إلى تعليل آخر ، أو ترديد خلاف فى الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق ، وفائدة وثيقة ، وتوسعة محمودة ، دون تعصب لبصريّ أولكوفيّ ، أو بغدادي ، أوأندلسي . . . أو غير هؤلاء . . . ودون فتح باب الفوضى فى التعبير ، أو الاضطراب فى الفهم ، أوالبلبلة فى الأداء والاستنباط .

ومن مظاهر النفع الاستعانة " بالتعليل " ، وبتعدد المذاهب فى تيسير مفيد ، أو في تشريع لغويّ مأمون ، أو تبصير المتخصصين - وحدهم - ببعض اللغات واللهجات التى تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها ، لا لمحاكاتها - فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق - ولكن ليدركوها ، ويفسروا بعض الضواهر اللغوية الغامضة ، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين . وقد بسطنا القول فى هذا كله ، وفى أسبابه ، ونتائجه - فى المقدمة التى أشرنا إليها١ .

٥ - تدوين أسماء المراجع أحيانًا فى بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها ؛ استجلاءً لحقيقة ، أو إزالة لوهم . وفي ذلك التدوين نفع آخر ؛ هو : تعريف الطلاب بتلك المراجع ، وترديد أسمائها عليهم ، وتوجيههم إلى الانتفاع بها ، والإيحاء بأن الرجوع إلى مثلها قد يقتضيه تحصيل العلم ، وتحقيق مسائله .

١في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، وهو المسمى : " اللغة والنحو ، بين القديم والحديث " .

٦ - عدم التزام طريقة تربوية معينة فى التأليف ، فقد تكون الطريقة استنباطية ، وقد تكون إلقائية ، وقد تكون حوارًا ، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة ، وملاءمة الموضوع . وإذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب ، وللأساتذة المتخصصين ، وأن موضوعاته كثيرة متباينة - أدركنا الحكمة فى اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرّائها . على أن تكون الطريقة محكومة بحسن الاختيار ، وصدق التقدير ، وضمان النجح من أيسر السبل وأقربها . ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التى أساسها : المتن ، فالشرح ، فالحاشية ، فالتقرير . . . فما يصاحب هذا من جدل ، ونقاش ، وكثرة خلاف ، وتباين تعليل . . . وما إلى ذلك مما دعت إليه حاجات عصور خلت ، ودواعي حقب انقضت ، ولم يبقَ من تلك الحاجات والدواعي ما يغرينا بالتمسك

به ، أو بتجديد عهده .
على أن بحوثهم وطرائقهم تنطوى - والحق يقال - على ذخائر غالية ، وتضم فى ثناياها كنوزًا نفيسة . إلا أن استخلاص تلك الذخائر والكنوز مما يغَشيها اليوم عسير أي عسير على جمهرة الراغبين - كما أسلفنا .
٧ - تسجيل أبيات : " ابن مالك " كما تضمنتها " ألفيته " ، المشهورة ، وتدوين كل بيت فى أنسب مكان من الهامش ، بعد القاعدة وشرحها ، مع الدقة التامة فى نقله ، وإيضاح المراد منه ؛ فى إيجاز مناسب ، وحرص على ترتيب الأبيات ، إلا إن خالفت فى ترتيبها تسلسل المسائل وتماسكها المنطقي النحوي الذي ارتضيناه . فعندئذ نوفق بين الأمرين ؛ ترتيب الناظم : وما يقتضيه التسلسل المنطقي التعليمي ؛ فننقل البيت من مكانه فى " الألفية " ، ونضعه فى المكان الذى نراه مناسبًا ، ونضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها الناظم ، ولا نكتفى بهذا ؛ فحين نصل إلى شرح المسألة المتصلة بالبيت الذى قبله ، ونفرغ منها ومن ذكر البيت الخاص بها ؛ تأييدًا لها - نعود فنذكر البيت الذى نقلناه من مكانه ، ونضعه فى مكانه الأصلي الذى ارتضاه الناظم ، ونشير إلى أن هذا البيت قد سبق ذكره وشرحه فى مكانه الأنسب من صفحة كذا . . .
وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب " ألفية ابن مالك " ، تسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة - في الهامش - ما نعلمه في مصر وغير مصر من تمسك بعض

المعاهد والكليات الجامعية بها ، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها ، والتشدد فى دراستها واستظهارهم كثيرًا منها للانتفاع بها حين يريدون . وقد تخيرنا لها مكانًا فى ذيل الصفحات ، يقربها من راغبيها ، ويبعدها من الزاهدين فيها .
وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه ، " ابن مالك " لأنه الذي ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده ؛ ولأنه الترتيب الشائع اليوم ، وهو فوق شيوعه - أكثر ملاءمة في طريقته ، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة ، يليها الخاصة بالأفعال ، ثم الحروف . . . . كما فعل الزمخشري في مفصله . وتبعه عليه شراحه .
وهذه طريقة حميدة أيضًا . ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولًا فأولًا ، فالمبتدأ يلازم الخبر أو ما يقوم مقامه . والمفعول لا بد له من الاثنين . . . فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده ، أو الخبر وحده ، أو الفعل ، أو الفاعل كذلك؟
وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التي نراها لا تعدل مزية الترتيب

الذي اخترناه ، ولا تناسب عصرنا القائم .
٨ - الإشارة إلى صفحة سابقة أو لاحقة ، وتدوين رقمها إذا اشتملت على ما له صلة وثيقة بالمسألة المعروضة ؛ كي يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها فى سهولة ويسر ، ويضم - بغير عناء - فروعها وما تفرق منها فى مناسبات وموضوعات مختلفة .
ولا نكتفي بذكر الرقم الخاص بالصفحة ، وإنما نذكره ونذكر بعده رقم المسألة . ونرمز للمسألة بالحرف الهجائي الأول من حروفها ، وهو : " م " اختصارًا . ، ويليه رقمها ، كما نرمز للصفحة بالحرف : " ص " وبعده رقمها . وللجزء بالحرف " جـ " .
والسبب فى الجمع بينهما أن رقم الصفحة عرضة للتغيير بتغير طبعات الكتاب أما رقم المسألة فثابت لا يتغير وإن تعددت الطبعات ، فالإحالة عليه إحالة على شيء موجود دائمًا ؛ فيتحقق الغرض من الرجوع إليه .
والله أرجومخلصًا أن يجعل الكتاب نافعًا لغة القرآن ، عونًا لطلابها ، محققًا الغاية النبيلة التى دعت لتأليفه ، والقصد الكريم من إعداده .
المؤلف

المسألة الأولى الكلام وما يتألف منه

الكلمة ، الكلام " أو : الجملة " ، الكَلِم ، القول :
ما المراد من هذه الألفاظ الاصطلاحية فى عُرف النحويين؟
الكلمة :
حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفًا ، " وهى : أ١ ، ب ، ت ، ث ، ج . . . " وكل واحد منها رمز مجرد ؛ لا يدل إلا على نفسه ، ما دام مستقلًا لا يتصل بحرف آخر . فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى : " الكلمة " . فاتصال الفاء بالميم - مثلًا - يوجِد كلمة : " فم " ، واتصال العين بالياء فالنون ، يوجد كلمة : " عين " ، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام ، يحدِث كلمة : " منزل " . . . وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية ، والثلاثية ، والرباعية - وغيرها " ٢ - من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض " ٣ .
وكل كلمة من هذه الكلمات التى نشأت بالطريقة السالفة تدل على معنى؛

---

١ الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء هو : " الهمزة " وليس الألف التي تحمل الهمزة فوقها ، لتظهرها بارزة لا تختفي ، ولا تختلط بغيرها ، فشأن الألف في هذا كشأن الواو والياء اللتين تستقر فوقهما الهمزة في كتابة بعض الكلمات . أما الألف الأصلية ، فمكانها في الترتيب الأبجدي بعد اللام مباشرة ، حتى لقد اندمجت بسبب سكونها واستحالة النطق بها منفردة في اللام ، وصارتا : " لا " مع أنهما حرفان ، لا حرف واحد .

٢لا تزيد أحرف الاسم على سبعة ، نحو : " استغفار " ولا أحرف الفعل على ستة ، نحو : " استغفر " ولا أحرف الحرف على خمسة ، نحو : " لكن " باعتبارها كلمة واحدة - على الأصح - مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقًا . ومن النحاة من يجعل : " حيثما " كلمة واحدة ، ويعدها من الحروف . ورأيه ضعيف مردود .
- انظر " جـ " ص ٧١١ - .
٣لهذا تسمى الحروف الهجائية : " بحروف المباني " لأن الكلمة تبنى وتتكون صيغتها منها ، فهي أساس بنية الكلمة ، وهي غير " حروف الربط " التي ستجيء في ص ٦٦ ، ومنها : " حروف المعاني " .

لكنه معنى جزئي ؛ " أيْ : مفرد " ؛ فكلمة : " فم " حين نسمعها ، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شيء معين . أما حصول أمر من هذا الشيء ، أو عدم حصوله . . . ، أما تكوينه ، أو وصفه ، ببناء أو إعراب١ . . . . . أو دلالته على زمان أو مكان ، أو معنى آخر - فلا نفهمه من كلمة : " فم " وحدها . وكذلك الشأن في كلمة : " عين " ، و " منزل " وغيرهما من باقي الكلمات المفردة .

ولكن الأمر يتغير حين نقول : " الفم مفيد " - " العين نافعة " - " المنزل واسع النواحي " ، فإن المعنى هنا يصير غير جزئي ؛ " أي : غير مفرد " ؛ لأن السامع يفهم منه فائدة وافية إلى حدّ كبير ، بسبب تعدد الكلمات ، وما يتبعه من تعدد المعاني الجزئية ، وتماسكها ، واتصال بعضها ببعض اتصالًا ينشأ عنه معنى مركب . فلا سبيل للوصول إلى المعنى المركب إلا من طريق واحد ؛ هو : اجتماع المعاني الجزئية بعضها إلى بعض ، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة التي لكل لفظ منها معنى جزئي .

ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التي : " يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكتفي بها " . وهذه الفائدة - وأشباهها - وإن شئت فقل : هذا " المعنى المركب " ، هو الذى يهتم به النحاة ، ويسمونه بأسماء مختلفة ، المراد منها واحد ؛ فهو : " المعنى المركب ، أو : " المعنى التام " ، أو : " المعنى المفيد " أو : " المعنى الذى يحسن السكوت عليه " . . . يريدون : أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيَستحسن الصمت ، أو : أن السامع يكتفي به ؛ فلا يستزيد من الكلام . بخلاف المعنى الجزئي ، فإن المتكلم لا يقتصر عليه فى كلامه ؛ لعلمه أنه لا يعطي السامع الفائدة التي ينتظرها من الكلام . أو : لا يكتفي السامع بما فهمه من المعنى الجزئي ، وإنما يطلب المزيد . فكلاهما إذا سمع كلمة منفردة مثل : باب ، أو : ريَحان ، أو : سماء ، أو : سواها . . . لا يقتنع بها .

١يقول الخضري - ص ١ جـ ٢ أول باب . الإضافة - ما نصه : " إن الكلمة قبل التركيب - أي قبل تركيبها مع غيرها . لا معربة ولا مبنية فوصف الحركة بكونها إعرابًا أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها " أهـ . فلا يصحح الحكم عليها بالبناء أو الإعراب إلا بعد وضعها في جملة - كما سبق ، وكما سيجيء في ص ٧٥ - وهناك

كلمات أخرى لا توصف بإعراب ولا بناء كالتي ستجيء في " جـ " من ص ١٠٦ وتفصيل الكلام عليها في " جـ " ٣ باب النعت م ١١٤ ص ٤٥٢ .

لذلك لا يقال عن الكلمة الواحدة إنها تامة الفائدة ، برغم أن لها معنى جزئيًّا لا تسمى " كلمة " بدونه ؛ لأن الفائدة التامة لا تكون بمعنى جزئى واحد .
مما تقدم نعلم أن الكلمة هى : " اللفظة الواحدة التى تتركب من بعض الحروف الهجائية ، وتدل على معنى جزئي ؛ أيْ : " مفرد " ١ . فإن لم تدل على معنى عربي وُضِعت لأدائه فليست كلمة ، وإنما هي مجرد صوت .
الكلام " أو : الجملة " :
هو : " ما تركب من كلمتين أو أكثر ، وله معنى مفيد مستقل " . مثل : أقبل ضيف . فاز طالب نبيه . لن يهمل عاقل واجبًا٢ . . .
فلا بد فى الكلام من أمرين معًا ؛ هما : " التركيب " ، و " الإفادة المستقلة " فلو قلنا : " أقبلَ " فقط ، أو : " فاز " فقط ، لم يكن هذا كلامًا ؛ لأنه غير مركب . ولو قلنا : أقبلَ صباحًا . . . أو : فاز فى يوم الخميس . . . أو : لن

---

١ وهي واحد : " الكلم " وقد يراد منها : " الكلام " ، طبقًا للملاحظة الآتية في ص ١٧ واللفظ هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ، تحقيقًا مثل : شمس قمر - كتاب . . . . ، أو تقديرًا كالضمير المستتر . " راجع الأشموني الحضري .

٢ " أ " - إذا وقعت الجملة الخبرية صلة الموصول ، أو نعتا ، أو حالا ، أو تابعة لشيء آخر - كجملة الشرط - لا جوابه ، فإنها لا تسمى جملة خبرية ؛ لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذي كانت مستقلة فيه . فإذا صارت صلة ، أو تابعة لغيرها لم يصح تسميتها : " خبرية " ، إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها وحدها . بل هي لذلك لا تسمى : " كلاما " ولا " جملة " ، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى . . . ومثلها الجملة الواقعة خبرًا، . . . . فلا تسمى واحدة من كل من سبق كلامًا ولا جملة ، إذ ليس لها كيان معنوي مستقل .
- كما سيجيء عند الكلام على صلة الموصولة رقم . من هامش ص ٣٧٤ وله إشارة في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٦ .

" ب " - وكذلك إذا خرجت الجملة عن أصلها الذي شرحناه فصارت علمًا على مسمى معين ، فإنها في حالتها الجديدة لا تسمى جملة . ومن هذا بعض الأعلام الشائعة اليوم ، مثل : فتح الله ، زاد المجد ، بهر النور ، الحسن كامل، . . . . فكل واحدة من هذه الألفاظ كانت في أصلها جملة خبرية ، ثم صارت بعد التسمية بها نوعًا من اللفظ المفرد لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى الأول ، فتحولت مفردة بالوضع
- راجع شرح المفصل جـ ١ ص ١٨ معنى : الكلم .

يهمل واجبه . . . ، لم يكن هذا كلامًا أيضًا ؛ لأنه - على رغم تركيبه - غير مفيدة فائدة يكتفى بها المتكلم أو السامع . . .
وليس من اللازم فى التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين فى النطق ؛ بل يكفى أن تكون إحداهما ظاهرة ، والأخرى مستترة ؛ كأن تقول للضيف : تفضلْ . فهذا كلام مركب من كلمتين ؛ إحداهما ظاهرة ، وهى : تفضلْ١ ، والأخرى مستترة ، وهى : أنت٢ . ومثل : " تفضل " : " أسافرُ " . . . أو : "

نشكر " أو : " تخرجُ " . . . وكثير غيرها مما يعد فى الواقع كلامًا ، وإن كان ظاهره أنه مفرد .

هذا ، ويقول النحاة : إن الجملة ثلاثة أنواع : " أ " الجملة الأصلية . وهي التي تقتصر على ركني الإسناد " أي : على المبتدأ مع خبره ، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله ، أو ما ينوب عن الفعل " " ب " الجملة الكبرى ، وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية ، نحو : الزهور رائحته طيبة ، أو : الزهر طبت رائحته . " حـ " الجملة الصغرى : وهي : الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرًا لمبتدأ .

الكَلِم :

هو : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ؛ سواء أكان لها معنى مفيد ، أم لم يكن لها معنى مفيد . فالكلم المفيد مثل : النيل ثروة مصر - القطن محصول أساسي فى بلادنا . وغير المفيد مثل : إن تكثر الصناعات . . .

القول :

هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أكان لفظًا مفردًا أم مركبًا ، وسواء أكان تركيبه مفيدًا أم غير مفيد . فهو ينطبق على : " الكلمة " كما ينطبق على : " الكلام " وعلى : " الكلم " . فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل فى نطاق : " القول " ويصح أن يسمى : " قولًا " على الصحيح ، وقد سبقت الأمثلة . كما ينطبق أيضًا على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة ؛ مثل :

١ فعل أمر .

٢ فاعله . ولما كانت الكلام هنا مفيدًا ولا يظهر منه في النطق إلا الفعل ، والفعل ، لا بد له . من فاعل - وجب التسليم بأن الكلمة الثانية مستترة .

إن مصر . . . ، أو : قد حضر . . . أو : هل أنت . أو : كتاب عليّ١ . . . فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى : " كلمة " ؛ لأنه ليس لفظًا مفردًا ، ولا يصح أن يسمى : " كلامًا " ؛ لأنه ليس مفيدًا . ولا : " كلمًا " ؛ لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات ؛ وإنما يسمى : " قوْلاً " .

" ملاحظة " : ويقول أهل اللغة : إن " الكلمة " واحد : " الكلم " . ولكنها قد تستعمل أحيانًا٢ بمعنى : " الكلام " ؛ فتقول : حضرتُ حفل تكريم الأوائل ؛ فسمعت " كلمة " رائعة لرئيس الحفل ، و " كلمة " أخرى لأحد الحاضرين ، و " كلمة " ثالثة من أحد الأوائل يشكر المحتفلِين . ومثل : اسمعْ مني " كلمة " غالية ؛ وهى :

أحْسِنْ إلى الناس تَستعبدْ قلوبهمُ . . . فطالما استعبدَ الإنسانَ إحسانُ
فالمراد بالكلمة فى كل ما سبق هو : " الكلام " ، وهو استعمال فصيح ، يشيع على ألسنة الأدباء وغيرهم .
وللكلمة ثلاثة أقسام ، اسم . وفعل ، وحرف[3] .

[1] وهذا هو : المركب الإضافي . ومثله : المركب الوصفي ، نحو : " رجل شجاع . . . " ، والمزجي ، نحو سيبويه . ويلحق به العددي ، نحو : خمسة عشر .
[2] مجازا .
[3] سيجيء تفصيل الكلام على الثلاثة في ص ٢٦ - أما اسم الفعل الذي اعتبره بعض النحاة قسما رابعا ، فالتحقيق أنه داخل في قسم : " الاسم " كما سيجيء في بابه الخاص جـ ٤ م ١٤١ .
وقد لخص ابن مالك في ألفيته ما سبق بقوله :
كلامنا لفظ مفيد كاستقم . . . واسم ، و " فعل " ثم حرف : الكلم
واحده : " كلمة " و " القول " عم . . . وكلمة بها كلام قد يؤم
يريد : أن " الكلام " عند النحاة هو : اللفظ المفيد " ولا يكون مفيدا إلا إذا كان مركبا ، كاستقم " والكلم " ثلاثة أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف ، وواحده : " كلمة " . و " القول " يشمل بمعناه كل الأقسام ، " فكلمة : عم ، وأصلها : عم " فعل ماض . والكلمة قد يؤم بها الكلام ، أي : يقصد إطلاقها على الكلام بمعناه الذي سبق .
أما اللفظ فقد سبق تعريفه في رقم ١ من هامش ص ١٥ .

زيادة وتفصيل :
تعود النحاة - بعد الكلام على الأنواع الأربعة السابقة - أن يوازنوا بينها موازنة أساسها : " علم المنطق " ويطيلوا فيها الجدل المرهق ، مع أن الموضوع فى غنى عن الموازنة ؛ لبعد صلتها " بالنحو " . وبالرغم من هذا سنلخص كلامهم . . . " وقد يكون الخير فى الاستغناء عنه " .
" أ " يقولون : إن موازنة الأنواع السابقة بعضها ببعض ؛ لمعرفة أوسعها شمولًا ، وأكثرها أفرادًا ، تدل على أن : " القول " هو الأوسع والأكثر ؛ لأنه ينطبق عليها جميعًا ، وعلى كل فرد من أفرادها . أما غيره فلا ينطبق إلا على أفراده الخاصة به ، دون أفراد نوع آخر ؛ فكل ما يصدق عليه أنه : " كلمة " أو : " كلام " أو : " كلم " - يصدُق عليه أنه : " قول " ، ويُعَدّ من أفراد : " القول " ، ولا عكس .
هذا إلى أن القول يشمل نوعًا آخر غير تلك الأنواع ، وينطبق وحده على أفراد ذلك النوع ؛ وهو : كل تركيب اشتمل على كلمتين من غير إفادة تامة منهما ؛ مثل : " إنْ حضر " . . . . " ليس حامد " ، " ليت مصر " . . . ، " سيارةُ رجل " . . . فمثل هذا لا يصح أن يسمى : " كلمة " ، ولا " كلامًا " ، ولا " كَلما " ومن هنا يقول النحاة : إن القول أعم من كل نوع من الأنواع

الثلاثة عمومًا مطلقًا ، وأن كل نوع أخص منه خصوصًا مطلقاً . . . يريدون بالعموم : أن " القول " يشمل من الأنواع أكثر من غيره . ويريدون " بالإطلاق " : أن ذلك الشمول عام فى كل الأحوال ، بغير تقييد بحالة معينة ؛ فكلما وُجد نوع وجد أن " القول " ؛ يشمله وينطبق على كل فرد من أفراده - دائمًا -

وأما أن كل نوع أخص - وأن ذلك الخصوص مطلق - فلأن كل نوع من الثلاثة لا يشمل عددًا من الأفراد المختلفة بقدر ما يشمله " القول " ولا ما يزيد عليه . وأن هذا شأنه فى كل الأحوال بغير تقييد ، كما يتضح مما يأتي :

كتب : كلمة ، ويصح أن تسمى : " قولًا " وكذلك كل كلمة أخرى .

كتب عليّ : كلام ، ويصح أن يسمى : " قولًا . " وكذلك كل جملة

مفيدة مستقلة بمعناها ، مكونة من كلمتين . - أوأكثر كما سيجيء،

قد كتب صباحًا : كلم ، ويصح أن يسمى : " قولا . " وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر ، من غير أن يفيد .

كتب عليّ صباحًا : كَلِم أيضًا . ويصح أن يسمى : " كلامًا ، أو : قولًا " . وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر مع الإفادة المستقلة .

كتاب علي : يسمى : " قولا " فقط . . . وكذلك كل تركيب يشتمل على كلمتين فقط من غير إفادة .

فالقول منطبق على كل نوع ، وصادق على كل فرد من أفراد ذلك النوع ومن غيره .

وقد يوضح هذا كلمة أخرى مثل : ؛ " معدن " ؛ فإن " المعدن " أنواع كثيرة ؛ منها الذهب ، والفضة والنحاس . . . فكلمة ؛ " معدن " أعم من كل كلمة من تلك الكلمات عمومًا مطلقًا ، وكل نوع أخص منه خصوصًا مطلقًا ؛ لأن كلمة " معدن " بالنسبة للذهب - مثلًا - تشمله ، وتشمل نوعًا أوأكثر غيره - كالفضة - . أما الذهب فمقصور على نوعه الخاص ، فالمعدن عام ؛ لأنه يشمل نوعين أو أكثر . والذهب خاص ؛ لأنه لا يشمل إلا نوعًا واحدًا . و " المعدن " عام عمومًا مطلقًا ؛ لأنه ينطبق دائمًا على كل فرد من أفراد نوعيه أو أنواعه وذلك فى كل حالات .

" ب " ثم تأتى الموازنة بين " الكلم " و " الكلام " فتدل على أمرين :

أحدهما : أن " الكلم " و " الكلام " يشتركان معًا فى بعض الأنواع التى يصدق على كل منها أنه : " كلم " وأنه : " كلام " ؛ فيصح أن نسميه بهذا

أو ذاك ؛ كالعبارات التى تتكون من ثلاث كلمات مفيدة ؛ فإنها نوع صالح لأن يسمى : " كلامًا " أو : " كلمًا " . وكالعبارات التى تتكون من أربع كلمات مفيدة ؛ فإنها نوع صالح لأن يسمى : " كلامًا " أو : " كلمًا " وهكذا كل جملة اشتملت على أكثر من ذلك مع الإفادة المستقلة .

ثانيهما : أن كلا منهما قد يشتمل على أنواع لا يشتمل عليها الآخر،

فيصير أعم من نظيره أنواعًا ، وأوسع أفرادًا ؛ مثال ذلك : أن " الكلم " وحده يصدق على كل تركيب يحوي ثلاث كلمات أو أكثر ، سواء أكانت مفيدة ، مثل : " أنت خير مرشد " أم غير مفيدة ، مثل : " لما حضر فى يوم الخميس " فهو من هذه الناحية أعم وأشمل من الكلام ؛ لأن الكلام لا ينطبق إلا على المفيد ، فيكون - بسبب هذا - أقل أنواعًا وأفرادًا ؛ فهو أخص .

لكن " الكلام " - من جهة أخرى - ينطبق على نوع لا ينطبق عليه " الكلم " كالنوع الذى يتركب من كلمتين مفيدتين ؛ مثل : " أنت عالم " وهذا يجعل الكلام أعم . وأشمل من نظيره ، ويجعل الكلم أخص .

فخلاصة الموازنة بين الاثنين : أنهما يشتركان حينًا فى نوع " أى : فى عدد من الأفراد " ، ثم يختص كل واحد منهما بعد ذلك بنوع آخر ينفرد به دون نظيره ؛ فيصير به أعم وأشمل . فكل منهما أعم وأشمل حينًا ، وأخص وأضيق حينًا آخر . ويعبر العلماء عن هذا بقولهم : " إن بينهما العموم من وجه ، والخصوص من وجه . " أو : " بينهما العموم والخصوص الوجهي " . يريدون من هذا : أنهما يجتمعان حينًا فى بعض الحالات ، وينفرد كل منهما فى الوقت نفسه ببعض حالات أخرى يكون فيها أعم من نظيره ، ونظيره أعم منه أيضًا ؛ فكلاهما أعم وأخص معًا . وإن شئت فقل : إن بينهما العموم من وجه والخصوص من وجه " أي ؛ الوجهي " فيجتمعان فى مثل قد غاب على . . . وينفرد الكلام بمثل : حضر محمود . . . وينفرد الكلم بمثل : إنْ جاء رجل . . . فالكلم أعم من جهة المعنى ؛ لأنه يشمل المفيد وغير المفيد ، وأخص من جهة اللفظ ؛ لعدم اشتماله على اللفظ المركب من كلمتين .

و " الكلام " أعم من جهة اللفظ ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين فأكثر . وأخص من جهة المعنى ؛ لأنه لا يطلق على غير المفيد .

" حـ " أما موازنة الكلمة بغيرها فتدل على أنها أخص الأنواع جميعًا١ .

شيء آخر يعرض له النحاة بمناسبة : " كلِم " . يقولون :

إننا حين نسمع كلمة : رجال ، أو : كتب ، أو : أقلام ، أو : غيرها

١وقد سبق - في ص ١٨ - أن " القول " أعم الأنواع جميعًا .

من جموع التكسير نفهم أمرين :
أولهما : أن هذه الكلمة تدل على جماعة لا تقل عن ثلاثة ، وقد تزيد .
ثانيهما : أن لهذا الجمع مفردًا نعرفه من اللغة ؛ هو : رجل ، كتاب ، قلم . . .
وكذلك حين نسمع لفظ : " كَلِم " نفهم أمرين :
أولهما : أنه يدل على جماعة من الكلمات ، لا تقل عن ثلاث ، وقد تزيد ؛ " لأن " الكَلِم " فى الأصل يتركب من ثلاث كلمات أو أكثر ؛ فهو من هذه الجهة يشبه الجمع فى الدلالة العددية ؛ فكلاهما يدل على ثلاث أو أكثر " .
ثانيهما : أن " للكلم " مفردًا نعرفه ونصل إليه بزيادة تاء للتأنيث فى آخره ؛ فيصير بزيادتها - وموافقة اللغة - دالا على الواحد ، بعد أن كان دالًا على الجمع ، فتكون : " كلمة " هى مفردة : " الكلم " ؛ مع أنهما متشابهان فى الحروف ، وفى ضبطها ، ولا يختلفان فى شيء ؛ إلا فى زيادة التاء فى آخر : " الكلمة " - بموافقة اللغة - . وهو بسبب هذا يختلف عن الجموع ؛ فليس بين الجموع ما ينقلب مفردًا وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال تاء التأنيث بآخره . ولذلك لا يسمونه جمعًا ، وإنما يسمونه : " اسم جنس١ جمعيًّا " ٢ . ويقولون فى تعريفه :
" إنه لفظ معناه معنى الجمع ، وإذا زيدت على آخره تاء التأنيث - غالبًا - صار مفردًا " .
أو هو : " ما يُفْرَق بينه وبين واحده بزيادة تاء التأنيث - غالبًا - فى آخره " .
ومن أمثلته : تفاح وتفاحة - عنب وعنبة - تمر وتمرة

١سيجيء تفصيل الكلام على النكرة ، واسم الجنس ، وعلم الجنس ، وعلم الشخص ، في مكانه الخاص من باب : العلم " ص ٢٨٨ ، هنا ، وفي باب : " النكرة والمعرفة " ص ٢٠٦م ١٧ " وسنعرف أن النكرة " أي : اسم الجنس " إن قصد بها معين فهي النكر المقصودة ، وإلا فهي النكرة غير المقصودة . ولكل منهما أحكامه الخاصة ، ولا سيما عند ندائه " كما سيجيء في باب النداء ، أول جـ٤ " .

٢صفة لكلمة اسم ، حتمًا ؛ لأن الاسم هو الذي يدل على الجمعية ، فلا يكون اسم الجنس الجمعي إلا دالًا على الجمع ، ولا يكون دالًا على المفرد ، ولا على المثنى ، وبالرغم من أن اسم الجنس الجمعي يدل على ما يدل عليه الجمع فإنه يجوز تثنيته وجمعه في أغلب أحواله عند فريق من النحاة ، غير سيبويه ومن معه - كما جاء في الهمع ، باب جمع التكسير ، فالمراد من وصفه بالجمعي : تأكيد أنه لا يراد به واحد ولا اثنان ، وإنما يراد به ثلاثة على الأقل كما يراد بالجمع عند النحاة . وبسبب هذه الدلالة العددية قد يطلق عليه في اللغة - لا في النحو - أنه جمع " راجع الصبان ، باب ، جمع التكسير ، عند بيت ابن مالك : " من غير ما مضى ومن خماسي " حيث الكلام على مفرد ، " فرزدق " " ثم انظر ص ٢٣ ورقم ٣ من هامش ص ٢٤ " .

- شجر وشجرة - وهذا هوالنوع الغالب ، كما أشرنا .
وهناك نوع يُفرَق بينه وبين مفرده بالياء المشددة ، مثل : عرب وعربيّ ، جُنْد وجندي ، رُوم ورومي ، تُرْك وتركيّ .
وقد يُفْرَق بينه وبين واحده بالتاء فى جمعه ، لا فى مفرده ؛ مثل كَمْأة ، وكمْء "٢ .

---

١ هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء المربوطة إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه ، أو عاد عليه ضمير ، أو إشارة - . . . جاز في صفته : إما الإفراد مع التذكير على اعتبار اللفظ ، لأنه جنس ، أو : مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ، نحو قوله تعالى : {أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} ، {أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} وإما جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالِمًا ، نحو قوله تعالى : {السَّحَابَ الثِّقَال} وقوله : {وَالنَّخْل بَاسِقَاتٍ} ومثل : الصفة الخير ، والإشارة إليه . . . والضمير العائد عليه - كما أسلفنا .
وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه الصبان ، في باب العدد وقد تخيرنا أقوى الأوجه .
ويؤيد ما تخيرناه ما جاء في : المصباح المنير ، مادة : " النخل " ونصه الحرفي :
" النخل : اسم جمع " كذا يقول " الواحدة : " نخلة " , وكل جمع بينه وبين واحدة الهاء " يريد : تاء التأنيث المربوطة " قال ابن السكيت : فأهل الحجاز يؤنثون أكثره ، فيقولون : هي التمر ، وهي البر ، وهي النخل ، وهي البقر . . . وأهل نجد وتميم يذكرون ، فيقولون : نخل كريم ، وكريمة ، وكرائم ، وفي التنزيل : {نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} ، {نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} وأما النخيل - بالياء - فمؤنثة . قال أبو حاتم : لا اختلاف في ذلك " اهـ .
لكن يتضح من أمثلة هذا النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير ، وإنما يؤنثون أيضًا . ويلاحظ أنه جعل " النخل " اسم جمع . فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن " الواحدة نخلة " ؟ فهل يريد : اسم جنس جمعي؟
ومما يؤيد ما تخيرناه أيضًا ما جاء في كتاب : " بصائر ذوي التمييز " - تأليف : الفيروزآبادي ، صاحب : " القاموس المحيط " - في البصرة ٥١ ص ٢٧٧ ونصه عند الكلام على كلمة : " بنيان " : " البنيان : واحد لا جمع له . وقال بعضهم : جمع واحدته : " بنيانه " على حد : " نخلة ونخل " . وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه " أهـ . ومن التذكير قوله تعالى : {السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ} على اعتبار أن " السماء " اسم جنس جمعي ، مفرده : سماءة .
وهناك مواضع أخرى للاختلاف ، تجيء في رقم ٦ من ص ٢٦٥ " حيث الكلام على الصورة السادسة من صور مطابقة الضميرة لمرجعه ، وعدم مطابقته ، ثم رقم ٤ من هامش ص ٣٢١ ثم ص ٤٥٧ وما بعدها .
هذا ، ولا يفرق في اسم الجنس الجمعي بين مذكره ومؤنثه الحقيقيين بالتاء المربوطة ، فلا يقال :
- في الغالب - حمامة أو بطة ، للمؤنثة المفردة ، وحمام ، وبط ، للمذكر المفرد ، منعا للالتباس ، وإنما يؤنثونه بالصفة فيقال : حمامة أنثى ، وحمامة ذكر ، وبطة أنثى ، وبطة ذكر ، ولهذا الحكم تكملة - تجيء في باب " التأنيث " جـ ٤ م ١٦٩ .
أما تأنيث عامله فكان الكلام عليه باب " الفاعل جـ٢ ص ٧٤ طبعة ٣ وما بعدها ، م ٦٦ ثم " ١ " ص ٨٢ من الزيادة والتفصيل ، بعد تلك الصفحات " .
٢ اسم نبات صحراوي .

ولهم فى اسم الجنس الجمعيّ - من ناحية أنه جمع تكسير ، أوأنه قسم مستقل بنفسه - آراء متضاربة ومجادلات عنيفة ؛ لا خير فيها ، وإنما الخير فى الأخذ بالرأى القائل : إنه جمع تكسير١ . وهو رأي فيه سداد ، وتيسير ، ولن يترتب على الأخذ به مخالفة أصل من أصول اللغة ، أو خروج على قاعدة من قواعدها ، وأحكامها السليمة .
هذا من جهة الجمع أوعدمه . بقي الكلام فى المراد من : " اسم الجنس " والمعنى الدقيق له . وفيما يلي إشارة موجزة إليهما٢ :
إن كلمة مثل كلمة : " حديد " تدل على معنى خاص ؛ هو : تلك المادة

المعروفة ، وذلك العنصر المفهوم لنا . فمن أين جاء لنا فهمه؟ وكيف وصل العقل إلى انتزاع المعنى وإقراره فى باطنه؟
رأينا قطعة من الحديد أول مرة ، ثم قطعة أخرى بعد ذلك ، ثم ثالثة ، فرابعة ، فخامسة ، . . . ولم نكن نعرف الحديد ، ولا اسمه ، ثم استعملنا تلك القطع فى شئوننا ، وعرفنا بالاستعمال المتكرر بعض خواصها الأساسية ؛ وإذا رأينا بعد ذلك قطعًا من صنفها فإننا نعرفها ، ولا تكون غريبة على عقولنا ، ونشعر بحاجة إلى اسم نسمي به هذا الصنف . . .
فإذا رأينا بعد ذلك قطعة من جنس آخر " أي : من صنف آخر " كالذهب ، ولم نكن استعملناه فى شئوننا - وعرفنا بالاستعمال بعض خواصها الذاتية ؛ فلا شك أننا سنحتاج إلى اسم يميز هذا الجنس من سابقه ، بحيث إذا سمعنا الاسم ندرك منه المراد ، ونتصور معناه تصورًا عقليًّا من غير حاجة إلى رؤية تلك القطع والنماذج ؛ فوضَعْنا للجنس الأول اسمًا هو : " الحديد " ، ووضعنا للجنس الثانى اسما يخالفه هو : " الذهب " . فالحديد اسم لذلك الجنس " الصنف المعروف " ، وكذلك " الذهب " ، وغيرهما من أسماء الأجناس . . . وصرنا بعد ذلك حين نسمع كلمة : " الذهب " أو " الحديد " ندرك المراد منها إدراكًا عقليًّا بحتًا ، فيقفز إلى ذهننا مباشرة مدلولها الخاص ، من غير ربط - فى الغالب٣ - بينها وبين شيء آخر من عنصرها ، ومادتها ، أومن غيرهما . وهذا الفهم العقلي المحض هوما يعبر

١راجع الأشموني ، وهامش التصريح ، وشرح الشذور عند الكلام على المسألة المذكورة . في باب : " الكلام "
٢أما التفصيل ، وبسط الإيضاح فمكانهما ص ٢٨٨ من باب العلم ، " في النكرة والمعرفة " .
٣لأن اسم الجنس الآحادي الذي سيجيء الكلام عليه يرتبط بصورة فرد من أفراده .

عنه : بأنه " إدراك الماهية المجردة " أي : " إدراك حقيقة الشيء الذهنية ، وصورته المرسومة فى العقل وحده " . يريدون بذلك : المعنى الذى يفهم من الكلمة فهمًا عقليًّا مجردًا - فى الغالب - أى : بعيدًا عن عالم الحسّ ، وعن تخيل النماذج والصور المختلفة المصنوعة منه ، أو غير المصنوعة ، والتى تساعد فى إيضاح المراد منه " ١ .
ومثل كلمة : الـ " حديد " غيرها من أسماء الأجناس - كما أسلفنا - ومنها : فضة ، رجل ، خشب . طائر . . .
ثم إن هذا الجنس " أو : الماهية المجردة ، والحقيقة الذهنية البحتة " ثلاثة أنواع ، لكل منها اسم :
الأول : اسم الجنس الجمعي٢ ، وقد سبق٣ .
الثانى : اسم الجنس الإفرادي ؛ وهو الذى يصدق على القليل والكثير من الماهية

" أي : من الحقيقة الذهنية " من غير اعتبار للقلة أوالكثرة . " مثل : هواء ، ضوء ، دم ، ماء " فكل واحد من هذه وأشباهها يسمى بهذا الاسم ؛ سواء أكان قليلًا أم كثيرًا .
والثالث : اسم الجنس الآحادي ؛ وهو : الذى يدل على الماهية " أي الحقيقة الذهنية " ممثلة فى فرد غير معين من أفرادها ، ولا يمكن تصورها فى العقل إلا

---

[1] انظر رقم ١ من هامش صفحتي ٢٠٦ و ٢٨٨ .
[2] قد أوضحنا المراد من كلمة : " اسم " ومن كلمة : " جنس " وأشرنا - في رقم ٢ من هامش ص ٢١ - إلى أن كلمة " جمعي " هي صفة : لـ " أسم " حتما ، وليست صفة : لـ " جنس " .
[3] وقد يقال : إن اسم الجنس - مطلقا - يدل : " على الماهية المجردة ، " أي : الحقيقة الذهنية البحتة " ، طبقا للرأي المختار ، وهذه الماهية المجردة " أو الحقيقة الذهنية البحتة " كتلة واحدة متماسكة قد يكون لها أجزاء تتكون منها ومن انضمام بعضها إلى بعض ، ولكن لا يمكن أن يكون لها أفراد مستقلة متعددة ، بحيث يستقل كل فرد منها بنفسه كاملة . ويتميز بذاته المركبة من أجزاء خاصة به ، وذرات يقوم عليها كيانه التام الذي ينفرد به . فكيف يتفق هذا مع اسم الجنس الجمعي الذي يدل على أفراد - لا على أجزاء وذرات - لا تقل عن ثلاثة . وقد تزيد كما عرفنا في رقم ٢ من هامش ص ٢١ ففي هذه الدلالة العددية الحتمية منافاة واضحة للدلالة الأصلية التي يقوم عليها اسم الجنس ، وتعارض جلي بين الأصل وأنواعه .
أجاب الرضى : بأن اسم الجنس موضوع في أصله للماهية من حيث هي ثم استعمل في الجمع ، فهو اسم " جنس وضعا " ، جمعي " استعمالا " ثم قال الصبان : والأولى أن يقال : إنه غلب استعماله في ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك .

بتخيل ذلك الفرد غير المعهود ، واستحضار صورة له فى الذهن ؛ مثل : أسامة للأَسَدَ[1] .
ملاحظة : يُردد النحاة وغيرهم من المشتغلين بالعلوم والفنون المختلفة كلمة : " القاعدة " ويذكرونها فى المناسبات المختلفة ، فما تعريفها؟
قالوا : " القاعدة - وجمعها : قواعد - هي فى اللغة : الأساس . وفي الاصطلاح : حُكم كُلّيّ ينطبق على جميع أجزائه وأفراده ؛ لتعرف أحكامها منه "
.
وعلى الرغم من شيوع هذا التعريف فى مراجعهم ومطولاتهم - عارضَ بعض النحاة فى كلمة : " حكم " مفضلاً عليها كلمة " قضية " كليّة بحجة أن القاعدة فى مثل قولنا : " كل فاعل مرفوع " تشمل " المحكوم به " ، و " المحكوم عليه " ، و " الحكم " ، فلا بدّ أن تشمل أمورًا ثلاثة ، ولا تقتصر على " الحكم " .
وقد دفع الاعتراض : بأن الاقتصار على " الحكم " فى ذلك التعريف الشائع ، مقبول ؛ لأنه نوع من المجاز ، إذ فيه إطلاق الجزء - وهوالحُكم - على القضية الكليّة التى هى اسم يجمع المحكوم به ، والمحكوم عليه ، والحكم[2] .

[1] انظر رقم ١ من هامش ص ٢٠٦ ، وص ٢٨٨ ، وما بعدها .
[2] راجع في كل ما سبق عن " القاعدة " شرح التصريح وحاشية ياسين عليه ، جـ١ باب : الضمير : أول الفصل الخاص باتصال الضمير . وجاء في " المصباح المنير " في مادة : " قعد " ما نصه :
" القاعدة في الاصطلاح بمعنى : الضابط ، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته " ، وهذا التعريف أحسن ، لخلوه من الاعتراضات الموجهة للآخر . . . .

الاسم والفعل والحرف

الاسم : كلمة تدل بذاتها[1] على شيء محسوس ، - مثل : نحاس ، بيت ، جَمل ، نخلة ، عصفورة ، محمد - . . . أوشيء غير محسوس ، يعرف بالعقل ؛ " مثل : شجاعة ، مروءة ، شرف ، نُبل ، نبوغ " . . . وهو في الحالتين لا يقترن بزمن[2] .

علاماته : أهمها خمسة ، إذا وجدت واحدة منها كانت دليلًا على أن الكلمة " اسم " .

العلامة الأولى : الجر ؛ فإذا رأينا كلمة مجرورة لداع من الدواعي النحوية ، عرفنا أنها اسم ؛ مثل : كنت فى زيادةِ صديقٍ كريمٍ . فكلمة : " زيارةِ " اسم ؛ لأنها مجرورة بحر الجر " في " ، وكلمة : " صديق " اسم ؛ لأنها مجرورة ؛ إذ هى " مضاف إليه " ، وكلمة : " كريم " اسم ؛ لأنها مجرورة بالتبعية لما قبلها ؛ فهي نعت لها .

العلامة الثانية : التنوين ؛ فمن الكلمات ما يقتضى أن يكون فى آخره ضمتان ، أو فتحتان ، أو كسرتان ؛ مثل : جاء حامدٌ ، رأيت حامدًا،

[1] أي : من غير أن تحتاج إلى كلمة أخرى .
[2] لإيضاح التعريف وبيان معنى الاسم نذكر ما يأتي : لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها ، فسأل : ما هذه؟ فأجبنا : " رمان " - مثلًا - لكانت الكلمة : " رمّان " هي الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة . وإن شئت فقل : إنها اسم يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة ، دون غيرها . فعندنا شيئان ، فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها ، ولفظ معين ، إذا نطقنا به انصر الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد ، وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة . وإن شئت فقل : إنه اسم هي معناه ومسماه ، وإن هذا المعنى والمسمى له اسم ، هو : " الرمان " فالاسم ليس إلا رمزًا ، أو علامة ، أو إشارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تعينه ، وتميزه ، وهذا الشيء الآخر هو المراد من تلك الشارة ، والغرض من اتخاذها ، فهو مدلولها ومرماها ، أي : هو المسمى بها ، وهي الاسم الذي يميزه من غيره ، ويحدده ، فلا يختلط بسواه ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأم المسمى هو المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمنًا في ذاته كل أوصاف المسمى ، فهو مع مسماه كالصورة التي يكتب اسمها إزاءها ، فإذا قرئ الاسم أولًا دل على الصورة ومضمونها كاملة . ومثل ما سبق يقال في كل اسم آخر ، ومنه يتضح تعريفهم الاسم أحيانًا بأنه : " ما يدل على مسمى فقط " ، أي : من غير أن يدل معه على زمن أو شيء آخر .
ولهذا الكلام أمثلة متعددة في جـ ٤ ص ١٣٧ - من الطبعة الثانية - م ١٤١ رقم ١ من هامشها . باب : أسماء الأفعال .

ذهبت إلى حامد ، طار عصفورٌ جميلٌ ، شاهدت عصفورًا جميلاً ، استمعت إلى عصفورٍ جميلٍ . . . وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء .
وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهها كما يكتبها علماء " العَروض " هكذا : حامدُنْ ، حامدَنْ ، حامدِنْ ، عصفورُنْ جميلُنْ . . . عصفورَنْ جميلَنْ . . . عصفورِنْ جَميلِنْ . . . أي : بزيادة نون ساكنة في آخر الكلمة ؛ تحدث رنينًا خاصًّا ؛ وتنغيمًا عند النطق بها . ولهذا يسمونها : " والتنوين " أي : التصويت والترنيم ؛ لأنها سببه . ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل[1] ، ووضعوا مكان " النون " [2] رمزًا مختصرًا يغني عنها ، ويدل - عند النطق به - على ما كانت تدل عليه ؛ وهذا الرّمز هو : الضمة الثانية ، والفتحة الثانية ، والكسرة الثانية . . . على حسب الجمل . . . ويسمونه : " التنوين " ، كما كانوا يسمون النون السالفة ، واستغنوا بها الرمز المختصر عن " النون " ؛ فحذفوها فى الكتابة ، ولكنها لا تزال ملحوظة يُنْطق بها عند وصل بعض الكلام ببعض ، دون الوقف .
ومما تقدم نعلم : أن التنوين نون ساكنة ، زائدة[3] . تلحق آخر الأسماء لفظًا ، لا خطًا ولا وقفًا[4] .
العلامة الثالثة : أن تكون الكلمة مناداة[5] ، مثل : يا محمدُ ، ساعد

---

[1] اختصارًا ، ومنعًا للخلط بين هذه النون الزائدة وغيرها من النونات الأخرى ، الزائدة والأصلية .
[2] راجع شرح المفصل " جـ ٩ ص ٣٥ " في الكلام على " التنوين " حيث تراه مكتوبا " بالنون " كما في الأمثلة السالفة . . . .
[3] أي : ليست من أصل بنية الكلمة ، ولا من حروفها الأصلية ، لأن هذه النون - وإن كانت حرفا واحدًا - تعد كلمة كاملة ، وتدخل في قسم الحرف المعنوي المعدود من أقسام الكلمة الثلاثة ، فمثلها مثل واو العطف ، وفائه ، وباء الجر ، وتائه . . . وغيرها من " حروف المعاني " التي سيجيء الكلام عليهما في هامش ص ٦٦ وص ٧٠ وفي الجزء الثاني ص ٢٢٩ م ٧٨ " أول باب : الظرف " ويبنون على هذا تعليلات لبعض الأحكام ، كتعليلهم وجوب حذف التنوين من المضاف بأن التنوين كلمة كاملة ، ولا يصح الفصل بكلمة بين المضاف والمضاف إليه ، وهما شيئان متلازمان . إلا بعض حالات فيها الفصل بينهما ، وستجيء في باب : " الإضافة " " جـ ٣ " .
[4] سيجيء في المسألة الثالثة : " ص ٣٣ " تفصيل مناسب يتضمن أنواع التنوين وحكم كل نوع .
[5] لأن المنادى " مفعول به " فقولك : " يا محمد " هو بمثابة قولك : " أدعو محمدا " فهو مفعول به حقيقة ، أو تقديرا - تبعا للخلاف الذي سجله الصبان وغيره ، في هذا والمفعول به لا يكون إلا اسما . وكان الأوضح والأنسب أن يقال : " أن تكون الكلمو مفعولا به " كما يرى بعض النحاة - لتكون هذه العلامة هي الدالة على اسمية الضمير : إياك " وأخواته ، مما يكون " مفعولا به " ولا يكون " منادي " .

زيادة وتفصيل :
" أ " - تعددت علامات الاسم ، لأن الأسماء متعددة الأنواع ؛ فما يصلح علامة لبعض منها ، لا يصلح لبعض آخر ، كالجر ، فإنه لا يصلح علامة لضمائر الرفع ،

كالتاء - ولا يصلح لبعض الظروف ؛ مثل : قطُّ . وعَوْضُ . وكالتنوين ؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء المعربة المنصرفة ، ولا يصلح لكثير من المبنيات .
وكالنداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمة للنداء ؛ مثل : يا فل " أي : يا فلان " ، ويا مكرَمان للكريم الجواد ، وغيرهما مما لا يكون إلا منادى[1] .
وهكذا اقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء . . .
" ب " - للاسم علامات أخرى ؛ أهمها :
١ - أن يكون مضافًا ؛ مثل : تطرب نفسي لسماع الغناء . وقراءة كتب الأدب .
٢ - أن يعود عليه الضمير[2] ، مثل : جاء المحسن . ففي " المحسن " ضمير . فما مرجعه؟ لا مرجع له إلا " أل " [3] ؛ لأن المعنى : " جاء الذى هو محسن " ولهذا قالوا " أل " هنا : اسم موصول . وكذلك قد فاز المخلص ، وأفلح الأمين .
٣ - أن يكون مجموعًا . مثل : مفاتيح الحضارة بيد علماء ، وهبوا أنفسهم للعلم . فكوْن الاسم جمعًا خاصة من خواص الأسماء .
٤ - أن يكون مصغرًا ؛ " لأن التصغير من خواص الأسماء كذلك " مثل : حُسَين أصغر من أخيه الحسن .
٥ - أن يبدل منه اسم صريح ؛ مثل : كيف عليّ؟ أصحيح أم مريض ؛ فكلمة : " صحيح " اسم واضح الاسمية ، وهو بدل من كلمة : " كيف " فدلّ على أن " كيف " اسم ؛ لأن الأغلب في البدل والمبدل منه أن يتحدا معًا ، في الاسمية والفعلية .

[1] انظر ما يتصل بالعلامة الثالثة : " المناداة " - ص ٢٧ .
[2] بهذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على " ما " التعجبية ، وعلى " مهما " في مثل : ما أجمل المعروف! ومثل قوله تعالى : {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ . } . . إلخ .
[3] سيجيء بيان السبب مفصلًا عند الكلام على صلة " أل " في باب : " الموصول " . " رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ " .

. . . .

٦ - أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر ، لا خلاف فى اسميته ؛ كنزَال[1] فإنه موافق فى اللفظ لوزن : " حَذَامِ " اسم امرأة ، وهو وزن لا خلاف فىَ أنه مقصور على الأسماء . ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على " نَزَال " بالاسمية ؛ لصعوبة الاهتداء إلى علامة أخرى .

٧ - أن يكون معناه موافقًا لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية ؛ مثل : قطُّ . عَوْضُ . حيث . . . فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضي٢ ، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل ، والثالثة بمعنى المكان - في الأغلب - وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاثة بالاسمية ؛ إذ يصعب وجود علامة أخرى .

" جـ " سبق أن من علامات الاسم الإسناد : وقد وضحناه . وبقي أن نقول : إذا أسندتَ إلى كلمة قاصدًا منها لفظها ، وكان لفظها مبنيًا - كما لو رأيت كلمة مكتوبة ؛ مثل : " قطفَ " أو : " مَنْ " أو : رُبَّ " ، وأردت أن تقول عن لفظها المكتوب ؛ إنه جميل ، وهو لفظ مبني فى أصله كما ترى - فإنه يجوز أحد أمرين .

أولهما : أن تحكيها بحالة لفظها ، وهو الأكثر ؛ فيكون إعرابها مقدرًا ، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولًا ؛ من حركة ، أو سكون ، فلا يدخل على آخر الكلمة تغيير٤ لفظي ، مهما اختلفت العوامل . تقول : قطف جميل ، إن قطف جميل ، سررت من قطف . . . . و . . . .

ثانيهما : أن تعربها على حسب العوامل إعرابًا ظاهرًا مع التنوين ؛ فتقول : قطفٌ جميلةٌ ، بالرفع والتنوين فى هذا المثال ، إلا إن كان فى آخر الكلمة ما يمنع ظهور الحركة ؛ كوجود ألف مثلا ، كقولك : " علىَ " حرف جر ، فإنها تعرب بحركة مقدرة ، وتُنون ، مالم يمنع من تنوينها مانع ؛ كالإضافة٥ . . .

---

١ اسم فعل ، بمعنى ، انزل .

٢ ولا تستعمل إلا في جملة منفية .

٣ في صفحة ٢٨

٤ إلا إن كان اللفظ في أصله حرفا ثنائيًا ، فيجوز أن يكون مبنيًّا للشبه اللفظي بالحروف - كما ستعرف . وهذه صورة من الحكاية غير التي ستيجيء في رقم " ٧ " من ص ٢٠٠ .

٥ يلاحظ الفرق الواضح بين دلالة الأمرين السابقين في " جـ " ودلالة الملاحظة التي في صفحة ٧٩ وما يتصل بها في ص ٣٠٩ ، ٣١٠ وما يخالفها في " جـ " من ص ١٤٦ .

وإذا كانت الكلمة ثنائية . وثانيها حرف لين ، ضاعفته . فتقول فى " لوْ " : لوٌّ . وفى كلمة " في " : فيٌّ . وفي كلمة " ما " : " ماء " . بقلب الألف الثانية الحادثة من التضعيف همزة ، لامتناع اجتماع ألفين .

ويرى بعض النحاة : أن الحرف الثاني الصحيح من الكلمة الثنائية لا يضاعف إلا إذا صارت الكلمة علمًا لشيء آخر غير لفظها ، كأن تسمى شيئًا : " بل " أو : " قدْ " أو : " هل " . . . أما إذا بقيت على معناها الأصلى وقصد إعرابها

فلا يضاعف ثانيها ؛ سواء أكان صحيحًا مثل : " قدْ " أم لَينًا مثل : " لَوْ " ١ . . . .

١راجع الصبان - جـ١ - الباب الأول ، عند الكلام على علامات الاسم ، ومنها : علامة : " الإسناد " وانظر تعريف " الحكاية " في رقم ١ من هامش ص ٣١٠ الآتية .
والرأيان السالفان فصيحان ، ولكل منهما مزيته التي تدعو إلى تفضيله حينًا ، أو العدول عنه إلى نظيره حينًا آخر ، تبعًا لما يقضي به المقام الكلامي ، فمزية الحكاية أنها تحمل الذهن سريعًا إلى الحكم على اللفظ بأنه معاد ومرددًا لداع بلاغي ، والذي يدل على هذه الإعادة مخالفة اللفظ في ظاهره لما تقتضيه العوامل من حركات إعرابية معينة . فمن يسمع من فصيح : " قطف " السابقة ببقائها على حركتها الأصلية مع اختلاف العوامل يدرك سريعًا أنها معادة مودّدة ، أي : " محكية " فلو لم تكن في التركيب السابق محكية لكانت مبتدأ مرفوعًا ، فعدم رفعها وتركها على حالتها الأولى دليل على : " الحكاية " أي : على أن الناطق بها يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها ، فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقًا ، الناطق بها يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها ، فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقًا ، ولو اقتضى المقام الإعرابي الجديد إدخال تغيير على حركاتها . ويظهر هذا بوضوح حين نسمع - مثلا - المغني يترنم بكلمة : " قطف " جميلة ، فيكون النطق بها على سبيل الحكاية إعلانًا ورمزًا إلى أنها جميلة في حالة معينة لنا ، وصورة خاصة دون غيرها ، بخلاف ما لو قلنا : قطف جميلة ، فليس في هذا التعبير ، ما يدل على ذلك التقييد المهم .
ومما يزيد الأمر وضوحًا ما قالوه في موضع آخر ، فمن الأعلام من اسمه " أبو الفضل " ، و " أبو جهل " . . . .
فإذا سمعنا من الخبير بالأساليب الصحيحة ، الحريص على سلامتها ، قوله - مثلًا - مدح الناس " أبو الفضل " ، وذموا " أبو جهل " عرفنا سريعًا أن هذا المتكلم الفصيح لم يقل " مدح الناس أبا الفضل وذموا أبا جهل " وإنما قال : " أبو " فلا بد أن يكون هذا على سبيل الحكاية ، لحكمة بلاغية ، قد تكون رغبته في إظهار أن : " أبو الفضل " و " أبو جهل " علمان لشخصين معينين ، وليس المراد منهما مطلق رجل متصف بالفضل أو بالجهل ، إذ لو قال " مدح الناس أبا الفضل وذموا أبا جهل " لجاء الكلام خاليا من التعيين الدقيق ، محتملا " العلمية " ومحتملا أن يشمل كل صاحب فضل ، أو صاحب جهل من غير تخصيص . . . .
أما الرأي الآخر فمزيته عمومه وشموله كل الحالات المختلفة ، ومنها السابقة ، ودخوله تحت القاعدة الإعرابية المطردة ، ففيه نوع تيسير .
ولهذه المسألة صلة بما يجيء في جـ ٤ ص ٦٦٩م ١٧٧ باب : " النسب " وما فيها من خلاف ، من ناحية تشديد الحرف الثاني من الكلمة الثنائية ، وعدم تشديدها .

" د " الاسم ثلاثة أقسام :
ظاهر ، مثل كلمة : " محمد " في : " محمد عاقل " ، ومضمر١ ، أي : غير ظاهر في الكلام ، مع أنه موجود مستتر ، مثل الفاعل في قولنا : أكرمْ صديقك٢ ؛ فإن التفاعل مستتر وجوبًا تقديره : " أنت " ، ومبهم " ، لا يتضح المراد منه ولا يتحدد معناه إلا بشيء آخر ، وهو اسم الإشارة ؛ مثل : هذا نافع ، واسم الموصول ؛ مثل : الذى بنى الهرم مهندس بارع " ٣ .
ملاحظة : هناك قسم رابع - في رأي الكوفيين ومن تبعهم ، كابن مالك - وهو الاسم الزائد المحض ، لتأكيد المعنى وتقويته . وهذا النوع لا محل له من الإعراب ؛ لأنه لا يتأثر بالعوامل ولا يؤثر في غيره . ومن أمثلته : كلمة : " ذا " . . . . . ٤ ، طبقا للبيان الخاص بهاه .

١راجع " ب " من ص ٢١٩ حيث التفصيل . وفي بعض مواضع أخرى قد يراد بالمضمر ما يسمى اصطلاحًا : " الضمير " ومنه ، " المستتر " ومنه " البارز " " الظاهر " .

٢انظر رقم ٢ من هامش ص ١٦ .

٣لأن اسم الإشارة لا يتضح المراد منه بالإشارة إليه ، والموصول لا يتضح إلا بصلته . ولا مبهم في الأسماء هذين . وسيجيء البيان في " جـ " من ص ٣٣٨ وفي باب : الموصول " رقم ٤ من هامش ص ٣٣٨ " .

٤كالتي في قول الشاعر :

دعي ماذا علمت سأتقيه . . . ولكن بالمغيب خبريني

٥في رقم " أ " و " ب " من صفحتي ٣٦٠ ، ٤٦١ .

المسألة الثالثة أقسام التنوين وأحكامه

التنوين١ الذى يعتبره النحاة علامة على أن الكلمة اسم - أنواع ؛ أشهرها أربعة ؛ هى : تنوين الأمْكَنِيَّة ، تنوين التنكير ، تنوين التعويض ، تنوين المقابلة ، ولهم فى كل نوع آراء مختلفة ، سنستخلص الرأي السليم منها :

النوع الأول : تنوين الأمكنية :

ولتوضيحه نقول : إن الأسماء أربعة أقسام :

" أ " - قسم تتغير حركة آخره باختلاف موقعه من الجُمل ، ويدخله التنوين فى آخره ؛ مثل : علىٌّ ، شجرةٌ ، عصفورٌ ، . . . تقول : جاء علىٌّ ، برفع آخره وتنوينه . . . رأيت عليًّا ؛ بنصب آخره وتنوينه . ذهبت إلى علىٍّ ، بجر آخره وتنوينه . . . وكذلك باقى الأسماء السابقة وما يشبهها . وهذا القسم من الأسماء يسمى : " المُعْرَب الْمُنصرف " ٢ .

" ب " - قسم تتغير حركة آخره باختلاف موقعه من الجمل ، ولكنه لا ينوّن ؛ مثل : أحمد ، فاطمة ، عثمان . . . تقول : جاء أحمدُ ، رأيت أحمدَ ، ذهبت إلى أحمدَ . . . وكذلك باقي الأسماء السالفة ، وما أشبهها : فإنها لا تنون ، مهما اختلفت العوامل٣ . وهذا القسم يسمى : " المعرب غير المنصرف " ،

١سبق تعريفه وتوضيحه في ص ٢٦ .

٢وقد يسمى اختصارًا : " المنصرف " - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٧٤ - وإذا ذكر التنوين من غير نص على نوعه كان المراد تنوين : المعرب المنصرف " ؛ لأنه هو المقصود عند الإطلاق ، " أي : عند عدم ذكر النوع " . أما إذا أريد غيره فلا بد من التقييد بذكر النوع . كأن يقال : تنوين التنكير ، أو : تنوين العوض . والمعرب هو اللفظ الذي تتغير علامة آخره بتغير العوامل ، " كما سيجيء قريبًا في بابه الخاص ص ٧٥ م ٦ " . و " المنصرف " هو الذي يكون في آخره هذا التنوين الدال على " الصرف " . ويجري " في عبارات بعض القدماء : " الإجراء وعدم الإجراء " بدلًا من " الصرف ومنع الصرف " - وسيجيء البيان في جـ ٤ باب : " ما لا ينصرف " .

٣هذا القسم قد يدخله التنوين أحيانًا لغرض معين - كما سيجيء البيان في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ " تقول : رأيت

أحمدًا ، بالتنوين ، بشرط أن تقصد الإخبار بأنك رأيت واحدًا غير معين ممن اسمهم : " أحمد " بخلاف ما لو رأيت رجلًا معينًا اسمه، : أحمد معهودًا بينك وبين من تخاطبه . . . " راجع شرح المفصل جـ ٩ ص ٢٩ موضوع : التنوين " . هذا ، والتمثيل بكلمة : " أحمد " هو من صنيع صاحب=

وله باب خاص يتضمن أسباب منع الاسم من الصرف١ . . .

" حـ " قسم لا تتغير حركة آخره بتغير التراكيب . ويسمى : المبني٢ . لكن

= " المفصل " نفسه ، وكان الأولى التمثيل بكلمة مثل : " يزيد " ونحوها . . . لما سيجيء - " في جـ ٤ ص ١٩١ م ١٤٧ " ب " عند الكلام على الاسم الذي ينصرف " وهو : أن الاسم الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل إذا زالت علميته يظل ممنوعا من الصرف إن كان في أصله وصفا سابقا على العلمية وترك وصفيته السابقة ، وانتقل إلى العلمية . مثل : " أحمر " علم شخص ، فإن حسين تزول عنه العلمية الطارئة يرجع إلى ما كان عليه قبلها ، ويعود وصفا كما كان ، ويظل ممنوعًا من الصرف بشرط وجود العلة الثانية .
وكلمة : " أحمد " ينطبق عليها هذا من ناحية رجوعها إلى الوصفية السابقة حين تزول عنها العلمية الطارئة ، فكيف تنون إن زالت علميتها وبقيت العلة الثانية؟ .
ربما كان يرى فرقا بين " أحمد " و " أحمر " هو أن " أحمد " متوغل في علميته حتى نسيت وصفيته وأهملت ، فإن زالت عنه علميته لم يرجع إلى وصفيته السابقة عليها ، بخلاف : " أحمر " وأشباهه ، فوصفيته قوية ملحوظة . لكن الأفضل - كما قلنا التمثيل بما لا احتمال معه . مثل كلمة " يزيد " فليس لها وصفية سابقة .

١ سيجيء في الجزء الرابع . وللنحاة تعليل طويل في عدم تنوينه ، ولكنه تعليل يرفضه التأمل .
وقد آن الوقت لإهماله ، وإنما نذكر ملخصه التالي ليطمئن من يشاء من الخاصة ، إلى أنه تعليل مصنوع معيب ، فهم يقولون .
إن الفعل ثقيل على اللسان ، لقلة استعماله ، بالنسبة للاسم ، فالفعل لا يستعمل إلا ما فاعل هو اسم ، أما الاسم فقد يستعمل أحيانا مع الفعل ، مثل : " نفع الكتاب " ، وقد يستعمل أحيانا مع الاسم ، مثل : " الكتاب نافع " فالمواضع التي يشغلها الاسم أكثر من المواضع التي يشغلها الفعل ، وكثرة الاستعمال داعية إلى خفة النطق وسهولته .
وشيء آخر ، هو أن الفعل لا يوجد إلا مع فاعل - كما سبق ، وقد يحتاج إلى مفعول . ومعنى هذا أن الفعل لا يوجد منفردًا ، ولا يدل نفسه على معنى ، وإنما يوجد في كلام مركب . أما الاسم فإنه قد ينفرد ولا يراد منه إلا مجرد الدلالة على شيء " أي : على مسمى ، كما عرفنا - في ص ٢٦ " والمفرد أخف من المركب في النطق والاستعمال .
فمن أجل خفته دخله التنوين الذي هو علامة الخفة ، ورمز السهولة ، وامتنع دخوله على الأفعال ، لثقلها . ثم يتدرجون من هذا إلى قولهم : إن في كل فعل ظاهرتين ، إحداهما : لفظية ، وهي : اشتقاقه من المصدر " على الرأي الشائع " واشتراك لفظيهما في الحروف الأصلية ، والمشتق فرع ، والمشتق منه أصل ، لهذا كان الفعل فرعًا من الاسم .
والأخرى : معنوية ، وهي : حاجة الفعل إلى الفاعل الاسم - كما سبق . والاحتياج فرع ، وعدم الاحتياج أصل . ولما كان القسم الثاني من الأسماء " وهو المعرب غير المنصرف " لا يمنع من الصرف إلا إذا اجتمع فيه ظاهرتان ، أو علتان فرعيتان : إحداهما لفظية ، والأخرى معنوية ، كان شبيها بالفعل في ذلك ، فامتنع مثله من الصرف ، فكلمة : " فاطمة " فيها علة لفظية ، وهي التأنيث ، والتأنيث فرع التذكير عندهم ، وعلة معنوية هي : العلمية ، والعلمية فرع التنكير ، فهاتان ناحيتان فرعيتان في كلمة " فاطمة " ، فلا بد من الظاهرتين " العلتين " ، أو من ظاهرة تقوم مقامهما ، وذلك في كل كلمة تمنع من الصرف . وينتهون من ذلك كله إلى النتيجة التي يريدونها ، وهي : أن الفعل فيه العلتان ، ولا يدخله التنوين . وكذلك بعض الأسماء فيه الظاهرتان أو العلتان - أو ما يقوم مقامهما - فلم لا يمنع من الصرف أيضًا بسبب وجود الناحيتين الفرعيتين فلا يدخله التنوين؟
ذلك ملخص كلامهم الخيالي . وهو مدفوع بأن السبب الحق في تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منونا ، وبذلك غير منون . فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها ، لا لسبب آخر ، كمراعاة لقواعد علمية ، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية ، فإن هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهلية ، فلم يستخدموا المشابهة ، ولم يستعينوا بقياس المناطقة أو غيره من مسالك الجدل ، والتوهم ، وأشباهه مما لا يوافق حياتهم الأولى ، ولا نشأة اللغة .

٢ سيجيء الكلام عليه في بابه الخاص " ص ٧٢ م ٦ " .

قد يدخله التنوين أحيانا لغرض . وإليك الإيضاح :
من الأسماء القديمة : خَالَوَيْه ، نِفْطَوَيْه ، عَمْرَوَيْه ، سِيبَوَيْهِ . وغيرها من أعلام الأشخاص المبنية على الكسر - غالباً - المختومة بكَلمة : " وَيْه " .
فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هذه الأعلام ، وكان معينًا معهودًا بينك وبين من تخاطبه ، معروفًا بهذا الاسم ، لا تختلط صورته فى الذهن بصورة غيره ، فإنك تنطق باسمه من غير تنوين ، وأنت بهذا تتكلم عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى المعربة التى يدل الواحد منها على فرد خاص بعينه ؛ مثل : محمد ، أو : صالح ، أو : محمود ، أو : غيرهم[1] . . . .
أما إذا أتيت بالتنوين فى آخر الكلمة فإن المراد يتغير ؛ إذ تصير كمن يتحدث عن شخص غير مُعَين ، لا يتميز من غيره المشاركين له فى الاسم ، فكأنك تتحدث عن رجل أيّ رجل مسمى بهذا الاسم .
ومن الأمثلة أيضًا ما ليس بعلَم ، مثل : صَهْ[2] ، إيهِ[3] ، غاق[4] .
وهذه الكلمات المبنية وأشباهها تكون منونة حينًا ، وغير منونة حينًا آخره[5] ، كأن تسمع شخصًا يتحدث فى أمر معين لا يرضيك ؛ فتقول له : صَهْ ، " بسكون الهاء من غير تنوينها " . فكأنك تقول له : اسكت عن الكلام فى هذا الأمر الخاص ، ولك أن تتكلم فى أمر آخر إن شئت . أما إذا قلت له : صهٍ " بالتنوين " فمرادك : اترك الكلام مطلقًا فى جميع الموضوعات ؛ لا فى موضوع معين .
ولو قلت له : " إيهِ " بالكسر من غير التنوين " لكان المقصود : زدني من الحديث المُعَين الذى تتكلم فيه الآن . ولا تتركه . أما إذا قلت : " إيهٍ " بالتنوين فإن المراد يكون : زدني من حديث أيّ حديث ؛ سواء أكان ما نحن فيه أم غيره .

---

[1] راجع ما يتصل بهذا ، وبإعراب الممنوع من الصرف في ص ١٧٤ ، ٣١٠ ، ٣١٥ .
[2] اسم فعل أمر ، بمعنى : اسكت .
[3] اسم فعل أمر ، بمعنى : زد .
[4] اسم صوت الغراب .
[5] التنوين وعدمه مقصوران على السماع في أغلب أسماء الأفعال والأصوات - بالتفصيل الذي سيجيء في بابهما في الجزء الرابع . بخلاف الأسماء المختومة بكلمة : " ويه " من مثل : خالويه ، ونفطويه ، وأشباههما ، فإنه قياسي .

كذلك : صاح الغراب غاق " بغير تنوين " فالمراد أنه يصيح صياحًا خاصًّا ، فيه تنغيم ، أو حزن ، أو فزع ، أو إطالة . . . أما بالتنوين فمعناه مجرد صياح .

فعدم التنوين فى الكلمات المبنية السابقة - وأشباهها - هو الدليل على أنك تريد شيئًا واحدًا معينًا ، واضحًا فى ذهنك ، معهودًا لك ولمخاطبك ؛ سواء أكان ذلك الشيء شخصًا أم غير شخص ، والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئًا غير مُعَين بذاته ، وإنما هومختلط بين نظائره المماثلة له ، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره . ويسمون الكلمة التى من النوع الأول الخالي من التنوين : " معرفة " ١ ؛ لأن مدلولها معروف مُعَين . والكلمة التى من النوع الثانى المنَوّن : " نكرة " ؛ لأن معناها مُنَكر - أي : شائع - غير معين وغير محدد .
ويسمون التنوين الذى يدخلها : " تنوين التنكير " أى : التنوين الذى يدل فى الكلمة المبنية على الشيوع وعدم التعيين ؛ ولا يدخل إلا الأسماء المبنية . فهو : " العلامة التى تدل بوجودها على أن الكلمة المبنية نكرة ، وتدل بحذفها على أنها معرفة " .
" د " قسم لا تتغير حركة آخره ولا يدخله التنوين ؛ مثل : هؤلاءِ حيثُ . . . كمْ . . . تقول : جاءَ هؤلاءِ ، أبصرتُ هؤلاءِ ، انتفعت بهؤلاءِ . . . " بالكسر فى كل الحالات ، بغير تنوين ، فهو مبني ، وغير منون " .
من التقسيم السابق نعلم أن بعض الأسماء معرب ، وبعضها مبني ، وأن كل واحد منهما قد يكون منونًا ، وقد يكون غير منون .
والقسم الأول : " أ " وحده هوالذى يجتمع فيه الإعراب والتنوين معًا .
والنحاة يقررون أن الأصل فى الأسماء أن تكون مُعْربة٢ ومنونة ، وأن الأصل فى الحروف وأكثر الأفعال أن تكون مبنية وغير منونة؛

١ وللمعرفة والنكرة وأنواعهما باب خاص يشمل كل أحكامهما ، وسيجيء قريبًا " ص ٢٠٦ م ١٧ " .
٢ لأن استقراءهم للأسماء دلهم على غلبة الإعراب والتنوين فيها ، كما دلهم على أن الحروف كلها مبنية وغير منونة ، وأن الأفعال كلها غير منونة وأكثرها مبني ، فالماضي والأمر مبنيان دائمًا ، والمضارع يعرب في حالات ، ويبني في غيرها .

أكثرها مبني فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل فى البناء وعدم التنوين١ كان أكثر أصالة فى الاسمية ، وأشدّ تمكنًا .
وبتطبيق هذا على الأقسام الأربعة السالفة يتبين أن القسم الأول أقواها جميعًا فى الاسمية ، وأعلاها فى درجتها ؛ لأنه لا يشبههما فى شيء ؛ فهو مُعرب ؛ أما الحروف وأكثر الأفعال فمبنية . وهو منون ؛ والتنوين لا يدخل الأفعال ولا الحروف .
ثم يليه فى القوة والأصالة ؛ القسم الثانى : " ب " ؛ لأنه معرب ، والحروف وأكثر الأفعال مبنية - كما سبق - لكنه يشبه الأفعال والحروف فى عدم التنوين

. ثم يليه القسم الثالث : " حـ " وهوأضعف من القسمين السابقين ؛ لبنائه الدائم ، ولعدم تنوينه أحيانًا . أما الرابع : " د " فهو أضعف الأقسام كلها ؛ لأنه مبني دائمًا ، ولا ينون مطلقًا . فاجتمع فى القسم الأول العاملان الدالان على التباعد وعدم المشابهة ، أما القسم الثانى فليس فيه إلا عامل واحد ؛ لهذا يسمى القسم الأول : " المتمكن الأمكن " ، أي : القويّ فى الاسمية ، الذى هو أقوى أصالة فيها ، وأثبتُ مكانة من غيره . ويسمى التنوين الذى يلحقه : تنوين " الأمكنية " أو : " الصرْف " ويقولون فى تعريفه : " إنه التنوين الذى يحلق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ؛ ليدل على خفتها٢ ، وعلى أنها أمكَنُ ، وأقوى فى الاسمية من غيرها " كما يسمى القسم الثانى : " المتمكن " فقط . وما عداهما فغير متمكن .

النوع الثانى : تنوين التنكير :

وهو " الذى يلحق - فى الأغلب - بعض الأسماء المبنية ؛ ليكون وجوده

---

١ أو في غيرهما ، كبعض الظواهر الخاصة التي تظهر في الفعل - في رأيهم - كما سبق في رقم١ من هامش ص ٣٤ .

٢ أثر هذا التنوين في الخفة وغيرها مفصل في موضعه الأنسب " جـ ٤ باب : " ما لا ينصرف " . م ١٤٥ ص ١٩١ " .

٣الأغلب أنه يلحق بعض الأسماء المبنية ، لكنه قد يلحق بعض الأسماء المعربة المنصرفة للسبب السابق في الرقم : " ٣ " من هامش ص ٣٣ والبيان الذي في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ .

دليلًا على أنها نكرة ، وحذفه دليلًا على أنها معرفة " ١ وهوالذى سبق إيضاحه وشرحه فى القسم الثالث : " حـ " من الأسماء .

النوع الثالث : تنوين التعويض٢ ، أوالعِوَض :

من الدواعي ما يقتضي حذف حرف من كلمة ، أو حذف كلمة كاملة ، أو حذف جملة بتمامها أو أكثر ؛ فيحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضًا عنه .

فمن أمثلة - حذف الحرف٣ ما يأتى :

الفعل الثلاثى	بعض المشتقات (اسم الفاعل لمؤنث)	وَضْع المشتق فى جملة بعد جمعه جمع تكسير	الحرف المحذوف
بقِيَ .	باقيةٌ .	النقود بواقٍ ، سأزيد على بَواقٍ .	هو الحرف الأخير من الجمع وهذا الحرف الأخير أصله الحرف الثالث الأصلى من الفعل الماضى
مضَى .	مَاضية .	الليالىَ مواضٍ بحوادثها . لا أحزن لمواضٍ .	
بكى .	باكيةٌ .	العيون بواكٍ . أسفتُ لبواكٍ على ما فاتَ .	
سقَى .	سَاقيةٌ .	هذه سواقٍ . شرب الزرع من سواقٍ فياضة .	
نَمى .	نَاميةٌ .	الزروعُ نوامٍ . سوف أحرص على نوامٍ من الزروع .	
رنا (بمعنى : نظر)	رانِيةٌ .	العيون رَوَانٍ للزهر . عجبت من روانٍ للزَهر .	

فهنا بعض أفعال ثلاثية ، أصلية الحروف ، أي : لا يحذف منها حرف فى المشتقات المختلفة إلا لداع قويّ ، لكن الحرف الأخير من تلك الأفعال

١لم نذكر في التعريف : " أنه يلحق الأسماء المبنية " مع أن الغالب لحاقه بها ؛ لأنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة لغرض أوضحناه " في رقم٣ من هامش ص٣٣ وللبيان الذي في رقم١ من هامش ص٢٩٤ فتقييد الأسماء بأنها " مبنية " غير صحيح .

٢ويدخل الأسماء المعربة والمبنية .

٣وهذا الحذف مقصور على حالتي الرفع والجر ، مع وجود التنوين فيهما ، كما في الأمثلة .
فإن لم يوجد التنوين - لسبب أن الكلمة مضافة ، أو : مبدوءة بأل ، أو : لداع آخر - لم تحذف الياء . وكذلك لا تحذف في حالة النصب ، بل تبقي وتظهر الفتحة عليها من غير التنوين .

صار ياء في اسم الفاعل وحذف فى جمع التكسير ، وحل مكانه التنوين ؛ عِوضًا عنه ، فالتنوين المشاهد فى آخر كل جمع مما سبق إنما هو تعويض عن الحرف المحذوف . وعند الإعراب نقول : الكلمة مرفوعة بالضمة على الياء المحذوفة . ومجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة . والتنوين الظاهر فى الحالتين عوض عن الياء المحذوفة١ .

١ هذا خير ما يقال اليوم ، وأوضحه وأيسره . أما ما يقوله النحاة فمردود عقلًا ، وفيه التواء وصعوبة ، فهم يقولون : إن كلمة : باقية ، أو : نامية ، أو : ماضية ، أو : ما يشبهها " من كل كلمة مؤنثة على وزن : " فاعلة " يجوز جمعها جمع تكسير على وزن : " فواعل " فتصير الكلمة المرفوعة بعد تكسيرها : " بواقي " " نوامي " " مواضي " بالضم بغير تنوين ؛ لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع " وهي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره إما حرفان ، مثل : معابد ، طوائف ، جواهر ، مدارس . . . . ، وإما ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، مثل : مفاتيح ، قناديل ، أزاهير ، جمع أزهار ، وتفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بما لا يصرف جـ٤ م ١٤٥ ، م ١٧٣ " ثم تحذف

الضمة ؛ لأنها ثقيلة على الياء ، فتصير الكلمة ، " بواقي " ، " نواسي " ، " مواضي " ، ثم تحذف الياء للتخفيف أيضًا . ويجيء التنوين عوضًا عنها ؛ لأنها حرف أصلي ، لا يحذف من غير تعويض ، وإلا كان الحذف جورًا على الكلمة ، كما يقولون!!
هذا على اعتبار أن الكلمة المجموعة كانت ممنوعة من الصرف أول الأمر عند تكسيرها ، ثم وقع الحذف والتعويض بعد ذلك . أما على اعتبار أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أول الأمر وإنما وقع الحذف والتعويض قبيل منعها من الصرف فيقال فيها : " بواقي " " نوامي " ، " مواضي " بالتنوين في كل هذا ، ثم حذفت الضمة الأولى وحدها ؛ لأنها ثقيلة على الياء " وبقي التنوين الذي تدل الضمة الثانية عليه " فالتقى ساكنان لا يجوز اجتماعهما ، هما : الياء والتنوين ، فحذفت الياء أولا ، ثم حذف التنوين بعدها ، " بسبب أن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع " فصارت " بواق " ، " جوار " و " مواض " بكسرة واحدة ، " أي : بغير تنوين " ثم جاء تنوين آخر غير المحذوف ، ليكون عوضًا عن الياء ، وليمنع رجوعها عند النطق . فمنع الصرف في الحالة الأولى سابق في وجوده على الحذف ، ومقدم عليه ، أما في الحالة الثانية فكان الحذف هو السابق والمقدم على منع الصرف في رأيهم .
وكلتا الحالتين تجري على الجموع السابقة وأشباهها في حالة الجر أيضا ، فبدلا من أن يقال : حذفت الضمة ، لثقلها . . يقال : حذفت الكسرة ، لثقلها . . . أو حذفت الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة ، الثقيلة - في رأيهم - بالرغم من خفتها عندهم في كل موضع آخر .
ولا يخفى ما في هذا من تكلف بغير داع ، ولف ، وتعقيد . والواجب أن تقول في سبب الحذف في " فواعل " وأشباهها ، " من كل صيغة لمنتهى الجموع ، آخرها ياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، ولكنها تحذف - عند عدم المانع - كحذفها في الجموع السابقة " " إنه استعمال العرب ليس غير " فهم يحذفون تلك الياء ، رفعًا ، وجرًا ، إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع ، وما أشبهها من غير أن يفكروا في قليل أو كثير مما نقلناه عن النحاة ، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئًا . فلا علينا إن تركنا ذلك المنقول ، واكتفينا بما ذكرناه ، مسايرة للعقل ، وتجنبًا للوعر الذي لا خير فيه ، بل الخير في استبعاده ونبذه .
وما يؤيد رأينا - إن كان في حاجة إلى تأييد - أن العرب يقولون : أكرمت بواكي . . . ورأيت سواقي . . . و . . . بظهور الفتحة على الياء . فلم توصف الفتحة في مثل هذه الحالة بالخفة وتفوز بالبقاء ، ولم توصف في حالة الجرحين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل وتحذف - في الرأي المشهور - ثم تحذف الياء؟ . . . . .
فكيف يقع هذا مع أن الحرف في الحالتين واحد ، وكذلك حركته وهي الفتحة ، وكذلك الحنجرة ، واللسان والفم ، وجهاز النطق والكلام . ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ١٩١ .

أما حذف كلمة ومجيء التنوين عوضًا عنها فيكثر بحذف المضاف إليه بعد لفظة : " كل " ، أو " بعض " ١ - وما في حكمهما - ومن أمثلته :
قسمت المال بين المستحقين ؛ فأعطيت كُلاًّ نصيبه ، أي : كل مستحق .
حضرت الضيوف فصافحت كُلاًّ منهم . أي : كل ضيفٍ .
تعجبني الصحف اليومية غير بعضٍ . أي : بعضِ الصحفِ .
اعتدل الجو أيام الشتاء إلا بعضًا . أي : بعض أيامٍ .
وأما حذف جملة ، أو أكثر ، ومجيء التنوين عوضًا عنها فإنه يكثر بعد كلمة " إذ " ٢ المضافة ، المسبوقة بكلمة " حين " أو " ساعة " وما أشبههما من ظروف الزمان التي تضاف إلى : " إذْ " . ويتضح من الأمثلة الآتية :
جاء الصديق ، وكنت " حين إذْ جاء الصديق " غائبًا ، جاء الصديق وكنت " حينئذ " غائبًا .
أكرمتني ؛ فأثنيت عليك " حين إذ أكرمتني " - أكرمتني فأثنيت عليك " حينئذ " .
سابقت ، وكان زملاؤك " ساعة إذ سابقتَ " يرجون لك الفوز ، سابقت وكان زملاؤك " ساعتئذٍ " يرجون لك الفوز .

مشيتَ فى الحديقة ، وقطفتَ الزهر . وكنتُ " ساعة إذ مشيتَ " وقطفتَ قريبًا منك ، أو : وكنت " ساعتئذٍ " قريبًا منك .
سافر محمود فى القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، وتكلم مع جاره ، وكنتَ معه وقت " إذ سافر " ، وجلس يقرأ ويتكلم " .

[1] لفظهما مفرد ومذكر ، ولكن معناهما قد يكون غير ذلك . ولهذا يراعي في الضمير العائد عليهما مطابقته للفظهما حينًا أو لمعناهما حينًا آخر - طبقًا للبيان الآتي في ص٢٦٦ -
والتنوين فيهما تنوين " عوض " و " أمكنية " معًا ؛ لأنه عوض عن المحذوف ، ولأنهما معربان منصرفان - راجع حاشية الخضري ، أول باب الممنوع من الصرف وسيجيء " في الجزء الثالث : " باب الإضافة م ٩٤ ص ٧١ " أن هذا الرأي أوضح وأدق من الرأي الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط ، وحجته وقوعه في اسم معرب منصرف ، لا بد من وجوده في آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين ، لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ، فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه " ، فهو ليس تنوينًا جديد النوع ، وإنما هو تنوين " الأمكنية " الذي يلحق - عند عدم المانع - آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتي هنا ، اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهرًا كما كان ويترتب على هذا الرأي منع دخول " أل " التي للتعريف على " كل " و " بعض " لأن الإضافة ملحوظة - دون الرأي الآخر الميسر طبقًا للبيان الذي في الجزء الثالث .
[2] كما سيجيء في جـ ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : " الظرف " وفي جـ ٣ ص ٧٩ م ٩٤ باب : " الإضافة " .

سافر محمود فى القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، وتكلم مع جاره . وكنت معه " وقتئذ " . . .
ومنه قوله تعالى : {إذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ، يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا} .
فقد حذفت - فى الأمثلة السالفة جملة أو أكثر بعد : " إذْ " مباشرة ، وجاء التنوين عوضًا عن المحذوف . ولما كانت الذال ساكنة ، وكذلك التنوين ، حركْنا الذال بالكسر ؛ ليمكن النطق والتغلب على اجتماع الساكنين[1] ، ووصلنا كلمة : " إذ " فى الكتابة بما قبلها ، عملًا بقواعد رسم الحروف " الإملاء " .
مما سبق نعلم أن تنوين العِوض هو : ما يجيء بدلًا من حرف أصلى حذف ، أو من كلمة ، أو جملة ، أو أكثر ؛ ليحل محل المحذوف ، ويغني عنه .
ومما يجب التنبه له أن هذا التنوين قسم مستقل ، أثره الخاص هو : " التعويض " فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء ، ولهذا يدخل فى آخر الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة : أي : يدخل فى آخر الأسماء المعربة والمبنية .
النوع الرابع : تنوين المقابلة :
إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلًا على أن ذلك الاسم قد تمّ ، واستكمل حروفه ، كما فى نحو : محمدٌ مسافرٌ ، أمينٌ مهذبٌ ، حليمٌ عالمٌ .
لكن أين يذهب التنوين حين تجمع تلك الكلمات جمع مذكر سالمًا فنقول :
المحمدون مسافرون ، الأمينون مهذبون ، الحليمون عالمون؟ لمَ لمْ يبقَ فى

الجمع ليدل على ما كان يدل عليه فى المفرد؟
يرى النحاة أنه قد اختفى ، وحلت محله النون التى فى آخر الجمع . ولما كانت غير موجودة إلا فى جمع المذكر السالم ، دون الجمع المختوم بالألف والتاء

١لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر .
٢يلاحظ أن تثنية العلم أو جمعه أي جمع ، يزيلان علميته ، فيحتاج إلى ما يجلب له التعريف إذا اقتضى المقام التعريف - في حالة تثنيته وجمعه بعد زوال التعريف السابق الذي كان تابعًا للعلمية ، ولهذا يزاد عليه ما يفيده التعريف ، مثل " أل " المعرفة في أوله ، أو حرف النداء ، أو غيره .
- كما سيجيء البيان في رقم٣ من ص١٢٩ مفصلًا ، وله إشارة في هامش ص٢٩٤ .

الزائدتين . " جمع المؤنث السالم وملحقاته " - وكلاهما جمع سلامة - كان من الإنصاف أن يزاد التنوين فى الثاني ، ليكون مقابلًا للنون فى جمع المذكر السالم ، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحية١ . ويسمونه لذلك ، تنوين المقابلة ؛ ويقولون فى تعريفه :
إنه اللاحق لجمع المؤنث السالم ؛ ليكون فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم .
إلى هنا انتهى الكلام على أنواع التنوين الخاصة بالاسم وحده .
وهناك أنواع أخرى ليست من علاماته ؛ لأنها مشتركة بينه وبين الفعل ، والحرف ؛ فلا داعي لإثباتها هنا . ولا سيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصورة على الشعر دون النثر . فموضوعها المناسب لها هو : " علم الشعر " المسمى : " علم العَروض والقوافي " .

١ونرى أن النون في جمع المذكر السالم ، والتنوين في جمع المؤنث السالم - لا سبب لهما إلا نطق العرب . وكل تعليل يخالف هذا فمرفوض .
ولو صح أن النون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفرده ، لكان من الغريب وجودها في جمع المذكر السالم الذي لا تنوين في مفرده ، بسبب منعه من الصرف ، مثل : الأحمدين ، والعمرين ، واليزيدين ، والأفضلين . وأشباهها ، فإن مفردها - وهو أحمد ، وعمر ، ويزيد ، وأفضل . . . لا يدخله التنوين ؛ لأنه ممنوع من الصرف . ولكان من الغريب أيضًا احتياج جمع المؤنث إلى المقابل " وهو التنوين " مع أن مفرده يخلو في كثير من الأحوال من التنوين ، كفاطمة ، وزينب . على عكس جمع المذكر السالم ، فإن مفرده يكثر فيه التنوين . هذا إلى اعتراضات وأنواع من التناقض سببها التعليل السالف الذي لا قيمة له ومن المستحسن تسمية تنوين المقابلة باسم : " تنوين جمع المؤنث السالم " أو : الأخذ بالرأي الصائب ، الذي يرى إدماج تنوين المقابلة . في تنوين التمكين ؛ لأنه منه برغم مخالفة بعض النحاة في ذلك .
" راجع الجزء الأول من حاشية الخضري في تنوين : المقابلة " . هذا ، وقد تركه " صاحب " المفصل ولم يذكره ، وإن كان شارحه قد عرض له " .

زيادة وتفصيل :

" أ " تحريك التنوين :

التنوين ساكن ، إلا إن جاء بعده حرف ساكن أيضًا ، فيتحرك التنوين بالكسر ١ ، وقد يجوز تحريكه بالضم٢ ، مثل : " وقف خطيب استمعت خطبته " خطيبن استمعت خطبته " ، وصاح قائلًا : افهموا " قائلن افهموا " .

فقد وقعت السين ساكنة ، بعد التنوين ، وكذلك الفاء ، فتحرك التنوين بالكسر أو بالضم ، وكلاهما جائز ، والكسر أكثر١ إلا حين يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزومًا٣ ، مثل : " أقبل عالم أخرج لاستقباله " - فالخاء الساكنة بعد التنوية وليها حرف مضموم حتما ، فيكون الأحسن تحريك التنوين بالضم ، فتقول : " عالمن اخرج " ، لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق . ومثله : " هذه ورقة اكتب فيها " فالكاف الساكنة بعد التنوين جاء بعدها التاء المضمومة ، فكان من الأوفق تحريك التنوين بالضم ، ليكون الانتقال من الضم إلى الضم ، وهو أخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضم .

تقول : " هذه ورقتن اكتب فيها " .

ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن . وهذا أسهل اللغات كلها ، فيقول : " وقف خطيب اسمع خطبته " ، وصاح " قائل افهموا " و " أقبل عالم اخرج لاستقباله " وحبذا الاقتصار عليه بشرط التنبه إلى أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعة من الصرف٤ .

" ب " مواضع حذف التنوين - غير الموضع الجائز السالف :

وبهذه المناسبة نقول :

إن هناك مواضع يحذف فيها التنوين وجوبا ، منها :

١- وجود أل " ، في صدر الكلمة المنونة ، مثل : جاء رجل ، بالتنوين من

" ١ ، " ١لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر . " كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤١ " .

٢راجع شرح المفصل " جـ٩ ص ٣٥ " عند الكلام على التنوين . وحاشية الصبان أيضا عند الكلام عليه .

٣يشترط بعضهم في هذا أن تكون ضمة الحرف أصلية ، مثل : ضمة الراء في مثل : " اخرج " لأنها ضمة لا تتغير أبدا . بخلافها في مثل : حضر رجل ابنك يعرفه ، فضمة " النون " في كلمة : " ابن تتغير بتغير إعراب كلمة : " ابن " وفي هذه الحالة يكون الأحسن - وقيل يجب - التخلص من الساكنين بالكسر .

٤انظر " حـ " من ص ٥٠ في الكلام على التقاء الساكنين .

من غير " أل " ، وبحذفه وجوبًا معها ؛ مثل : جاء الرجل .
٢ ـ أن تضاف الكلمة المنونة ؛ مثل : جاء رجلُ المروءةِ .
٣ ـ أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف١ ؛ مثل : لا مالَ لمحمود ، بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة ؛ وخبر " لا " النافية للجنس محذوفًا . أى : لا مالَ لمحمود حاضر . فكأنك تقول : " لا مالَ محمودٍ حاضر " فتفترض إضافة ملحوظة ، مقدرة ، لغرض يتصل بالمعنى المراد . وقد تفترض أن اللام زائدة ؛ كأنها غير موجودة بين المضاف والمضاف إليه وأن الكلام يحوي إضافة ظاهرة . . ومن المستحسن عدم الالتجاء لهذا ، قدر الاستطاعة .
أما إن كان الجار والمجرور هما الخبر فليس هناك تنوين محذوف . وإنما فتحة بناء فى آخر كلمة : " مال " التى هى اسم " لا " النافية للجنس .
٤ ـ أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف ؛ مثل : اشتهر " سحبانُ " بالفصاحة لم أسمع " سحبانَ " . . . ولكن قرأت خُطب " سحبانَ " . . . .
٥ ـ الوقف على الكلمة المنونة فى حالة الرفع أو الجر . ومعنى الوقف انتهاء الكلام عند النطق بآخرها . مثل : هذا أمرٌ عجيبْ ـ فكّرت فى أمر عجيبْ . . . فإن كانت منصوبة . فإن التنوين ينقلب ألفًا فى اللغة المشهورة . مثل : شاهدت أمْرَا ، عند الوقوف على كلمة : " أمرًا " المنونة . وشاهدت أمرًا " عجيبًا " ؛ عند الوقوف على كلمة : " عجيبًا " المنونة .
٦ ـ أن يكون الاسم المنون علمًا٢ ، مفردًا ، موصوفًا٣ ، مباشرة ـ أي من

---

١ المراد بالشبيه المضاف : اللفظ الذي اتصل به شيء يتمم معناه ويزيد فائدته . وسيجيء بيانه في باب : " لا " النافية للجنس ص ٦٨٩ .
٢ سواء أكان اسمًا ، أم كنية ، أم لقبًا " وسيجيء تعريف الثلاثة في باب العلم ص ٣٠٧م ٢٣ كما سيجيء لهذه المسألة مناسبة أخرى في باب المنادى جـ ٤ ص ١٧ ط ٢ ـ م ١٢٨ " . ويجوز أن يراعي في حذف الهمزة أن تكون الأعلام جنسية يكني بها عن المجهول اسمه ، أو اسم أبيه ، مثل : فلان بن فلان . أو : الحارث بن همام الذي تخيله الحريري ، وأدار الحديث على لسانه في كثير من المقامات . وقد وقع الخلاف في حذف التنوين وهمزة الوصل وألفها من : " ابن " و " ابنة " إذا كان العلم الأول " وهو الموصوف كنية ، أو كان العلم الثاني المضاف إليه كنية ، مثل : اشتهر بالعدل الخليفة الثاني أو خفض بن الخطاب ومن أولاده . عبد الله بن أبي حفص . فرأى فريق وجوب إثبات التنوين وهمزة الوصل والألف ، ويرى آخرون صحة الحذف والإثبات . ويبدو أن الأفضل الحذف ، لتكون القاعدة عامة مطردة ـ كما سنشير لهذا في باب : المنادي جـ ٤ ص ١٧ ط ٢ م ١٢٨ .
٣فلو كان لفظ " ابن ، وابنة " بدلا ، أو خبرا لمبتدأ أو لناسخ ، أو منصوبا بعاملي محذوف مثل أعني ـ لم يصح حذف التنوين وما يتبعه .

غير فاصل ـ بكلمة : " ابن " أو : " ابنة " وكلتاهما مفردة ، مضافة إلى علم آخر مفرد ، أو غير مفرد . ولا بد أن تكون البنوة حقيقية . ولا يشترط١

في واحد من العلمين التذكير . فمجموع الشروط سبع ؛ إذا تحققت مجتمعة حذف التنوين نطقًا وكتابة ، وحذفت همزة الوصل وألفها من " ابن وابنة " كتابة ونطقًا ، بشرط ألا تكون إحداهما أول السطر ، ولا خاضعة لضرورة شعرية تقضي بإثباتها ؛ فمثال الحذف : هذا محمدُ بن هاشم . وهذه هندُ[2] بنة محمود . وإن اختل شرط من الشروط السبعة لم يحذف التنوين ، ولا ألف " ابن وابنة "[3] . . . . . .

---

[1] طبقا للرأي الأقوى .

[2] قلنا " هند " ؛ لأنها علم مؤنث ، يجوز تنوينه ، وعدم تنوينه . أما أكثر الأعلام المؤنثة الأخرى فلا تنون مطلقًا ؛ لأنها ممنوعة من الصرف ، للعلمية والتأنيث .

[3] راجع حاشيتي الصبان والخضري آخر - باب : النداء - حيث الكلام على كثير مما يختص بهذا الموضع السادس .

المسألة الرابعة الفعل وأقسامه وعلامة كل قسم

" أ " فهم الطالب . سافر الرحالة . رجع الغائب .
كل كلمة من الكلمات : " فهِمَ " " سَافر " " رَجَع " ، . . . تدل بنفسها مباشرة " من غير حاجة إلى كلمة أخرى " . . . على أمرين .
أولهما : مَعْنى ندركه بالعقل ؛ وهو : الفهْم ، أو : السفر ، أوالرجوع ، ويسمى : " الحَدَث " ،
وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعنى " أيْ : ذلك الحدث " وانتهى قبل النطق بتلك الكلمة ؛ فهوزمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام[1] .
" ب " وإذا غيرنا صيغة تلك الكلمات فقلنا : " يَفهم " . " يُسافر " . " يرجع " . . . دلت الكلمة فى صيغتها الجديدة على الأمرين أيضًا ؛ المعنى " الحدَث " والزمن . ولكن الزمن هُنا لم يكن قد فات وانقضى ؛ وإنما هوزمن صالح للحال[1] ، والاستقبال .
" حـ " وإذا غيرنا الصيغة مرة أخرى فقلنا : " افهمْ " ، " سافِرْ " ، " ارجعْ " . . . دلت كل واحدة على الأمرين ؛ المعنى " الحدَث " وهو : طلب الفهم ، أو : طلب السفر ، أو : طلب الرجوع . والزمن الذى يتحقق فيه الطلب . والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده ؛ لأن الشىء الذى يطلبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام ؛ أى : لا يقع إلا فى المستقبل . . فكل واحدة من تلك الكلمات وأشباهها تسمى : " فعلا " . فالفعل : كلمة تدل على أمرين معًا ؛ هما : معنى " أيْ : حدث " وزمن يقترن به[2]

" ١و ١ " الحال ، هو : الزمن الذي يحصل فيه الكلام ، والاستقبال هو : الزمن الذي يبدأ بعد انتهاء الكلام مباشرة . والماضي هو : الزمن الذي قبل الكلام .

٢دلالته على الأمرين هو الأعم الأغلب ، لأن الفعل في التعريفات العلمية لا يدل على زمان ، وإنما هو مسلخ عنه ، مجرد منه - كما نص الخضري على هذا " جـ١ باب : " المعرب والمبني " ، عند كلامه على المثنى " ويرى فريق من النحاة أن " كان " الناسخة لا تدل على معنى " حدث " وإنما تقتصر دلالتها على إفادة المضي وحده ، مخالفة أخواتها وأكثر الأفعال الأخرى . ويخالفهم فريق آخر يرى أنها تدل على الأمرين : =

وأقسامه ثلاثة١ : ماض ، وهو : كلمة تدل على مجموع أمرين ؛ معنى ، وزمن فات قبل النطق بها . ومن أمثلته قوله تعالى : {تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا { .

ومضارع : وهو : " كلمة تدل على أمرين معًا : معنى ، وزمن صالح للحال والاستقبال . كقوله تعالى : {قَوْلٌ مَعْرُوفٌ ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ من صَدَقَة يَتْبَعُهَا أَذًى} ، ولا بد أن يكون مبدوءًا بالهمزة ، أوالنون ، أوالتاء ، أوالياء ٢ . . . وتسمَّى هذه الأحْرف : " أحرف المضارعة " . وفتحها واجب ، إلا في المضارع الرباعيّ فتضمّ ، وكذا في : المضارع المبني للمجهول . أما المضارع :

=المعنى والزمن " . وقد أشرنا إلى هذا الموضوع في رقم٣ من هامش ص٥٤٥ - أول باب " كان " وأخواتها ، وأوضحنا أن الرأي الثاني هو السديد ، لأدلة كثيرة جاوزت العشرة ساقها أنصاره . وهناك بعض أفعال ماضية قيل إنها - ومن القائلين صاحب الهمع ، جـ١ ص ٩ - سلبت الدلالة على الزمان الماضي بسبب استعمالها للحال في الإنشاء ، وقال المحققون : لا تدل على زمن مطلقًا ، وإنما تدل على المعنى المجرد المخصصة له ، مثل أفعال العقود " كبعت واشتريت " ومثل : " فعل التعجب " في أكثر أحوالهما بشرط ألا تتوسط " كان " الزائدة بين " ما التعجبية " والفعل الماضي " أفعل " الذي دخلت عليه ، وبشرط ألا يوجد لفظ أو قرينة تدل على التقييد بزمن معين - " كما يجيء في رقم ٥ من هامش ص٥١ وكما يجيء في بابهما جـ٣ هامش ص٣٢٨ - ومثل : " نعم " ، المستعملة في إنشاء المدح ، و " بئس " المستعملة في إنشاء الذم ، وسيجيء الإيضاح في بابهما بالجزء الثالث " راجع حاشية التصريح جـ١ باب " إن " عند الكلام على : " لام الابتداء " ، وتاج العروس عند الكلام على مادة كل من الفعلين ، والهمع " . والمراد من الرأيين السابقين - والتوفيق بينهما يسير - مدون أول حاشية ياسين جـ١ في فصل بناء الفعل .

١وسيجيء في " د " من ص٥١ ، وما بعدها بيان الأزمنة المختلفة التي يدل عليها الفعل الماضي ، ثم المضارع ، ثم الأمر ، مع ملاحظة أن لكل نوع من الأفعال زمنًا خاصًا يشتهر به ، ويغلب عليه ، لكنه قد يتركه إلى زمن آخر - كما سنعرف - هذا ، وقد يكون الفعل زائدًا محضًا ، مثل " كان " وبعض أخواتها ، " طبقًا للبيان الآتي في ص ٥٧٧ " ولا يصح اعتبار اللفظ " سواء أكان فعلًا أم غير فعل " زائدًا إذا أمكن اعتباره أصليًّا ؛ لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة - كما سيجيء في ص ٧٠ ، ٤٨٩ ، ٥٨١ .

ومما تجب ملاحظته أيضًا : أن الفعل والجملة بنوعيها الاسمية ، والفعلية ، في حكم النكرة ، " طبقًا للبيان الوارد في رقم١ من هامش ٢١٣ ، وله إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ " .

٢يجب أن يكون المضارع مبدوءًا بالهمزة للدلالة على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد ، نحو : إني أتخير ما أقوله وما أقرؤه . ويجب أن يكون مبدوءًا بالنون للدلالة على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد يعظم نفسه ، أو أنه فرد واحد معه غيره ، مثل : عند الزيارة تحسن استقبالك ، ونكرم ضيافتك . ويجب أن يكون مبدوءًا بالتاء لمخاطبة المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما ، أو للتحدث عن المفردة الغائبة ، أو مثناها ، وكذلك جمعها " طبقًا للرأي الآتي في " جـ " من ص ١٨١ " نحو : أنت تتقن عملك وأنت تتقنين عملك ، وأنتما تتقنان عملكما " لخطاب المثنى المذكر والمؤنث " وأنتم تتقون عملكم ، وأنتن تتقن عملكن ، وهي تتقن عملها ، وهما تتقنان عملها ، وهن تنظمن عملهن ، ويجب أن يكون

مبدوءا بالياء للمفرد المذكر الغائب وفرو وجمع الغائبات . نحو : الشجاع يقول الحق لا يخاف شيئًا ، الشجاعان يقولان الحق ، لا يخافان شيئًا الشجعان يقولون الحق ، لا يخافون شيئًا ، الشجاعات يقلق الحق ، لا يخفن شيئًا . وإذا كان المضارع مبدوءا بالهمزة أو النون أو التاء ففاعله ضمير مستتر وجوبا . طبقًا للبيان الآتي في ص ٢٢٨ .

إخال " فالأفصح كسر همزته لا فتحها[١] .

وأمر ، وهو : كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين : معنى ، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه فى زمن مستقبل : كقوله تعالى : {رَبِّ اجْعلْ هذا البَلد آمِنًا} ، ولا بد فى فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته ؛ فمثل " لِتخْرجْ " ، ليس فعل أمر ؛ بل هو فعل مضارع ، مع أنه يدل على طلب شيء ليحصل فى المستقبل ؛ لأن الدلالة على الطلب جاءت من لام الأمر التى فى أوله ، لا من صيغة الفعل نفسها[٢] .

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة فى قوله تعالى : {وَلاَ تُطِعْ الكافرينَ والمنافقين ، ودَعْ أذاهم ، وتَوكَّلْ على الله ، وكَفَى باللهِ وَكيلاً} ، وقول الشاعر :

أحْسِنْ إلى الناس تَسْتَعْبِدْ قلوبهُمُو . . . فطالما استَعْبَدَ الإنسانَ إحْسَانُ

ولكل قسم من هذه الثلاثة علامات خاصة تميزه عن غيره ؛ فعلامة الماضى : أن يقبل فى آخره التاءين ؛ " تاء التأنيث الساكنة " [٣] مثل : أقبلتْ سعادُ . وصافحتْ أباها ، أو : " التاء المتحركة " التى تكون فاعلًا ؛ مثل : كلمتُكَ كلامًا فرحتَِ به ، " وتكون مبنية على الضم للمتكلم ، وعلى الفتح للمخاطب المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبة " .

وليس من اللازم أن تكون إحدى التاءين ظاهرة فى آخر الفعل الماضي ؛ بل يكفي أن يكون صالحًا لقبولها ، وإن لم تظهر فعلًا . مثل : أقبل الطائر ؛ فنزل فوق الشجرة ؛ فكلمة : " أقبل " و " نزلَ " فعل ماضٍ ؛ لأنه - مع خلوه من إحدى التاءين - صالح لقبول واحدة منهما : فتقول : أقبلتُ . . . نزلتُ . . . فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل الماضى ولكنها لم تقبل علامته

---

[١] لأن الكسر هو المسموع الكثير ، والفتح لغة قليلة مسموعة أيضا . والمستحسن هنا الاقتصاد على الكثير ، كما سيجيء في جـ " م٦٠ باب " ظن " عند الكلام على : " خال " .

[٢] كما سيجيء في رقم١ من هامش ص٦٤ .

[٣] المنسوب معناها إلى الفاعل ، احتراز من تاء التأنيث التي لا تدل على الفاعل ولا تنسب إليه ، كالتي تتصل ببعض الحروف مثل : ربت وثمت في تأنيث الحرفين " رب " الجارة " وثم " العاطفة وغيرهما . - انظر " أ " من ص ٥٠ .

فليست بفعل ماضٍ ، وإنما هي : " اسم فعل ماض " ١ . مثل : هيهات انتصار الباطل ، بمعنى : بَعُد جدًّا . . . ومثل : شتَّان المنصف والباغي ؛

بمعنى : افترقا جدًّا .
أو : هى اسم مشتق بمعنى الماضي٢ ؛ مثل : أنت مكرمٌ أمسِ ضيفك .
ومما تقدم نعلم أن كلمتي : " نِعْم " وهى : كلمة للمدح " وبئس " وهى : كلمة للذم " فعلان ماضيان٣ ؛ لقبولهما تاء التأنيث الساكنة ؛ تقول : نعمتْ شهادة الحق ، وبئست شهادة الزور ، كما نعرف أن " ليس " و " عسى " فعلان ماضيان ؛ لقبولهما التاءين .

١ اسم الفعل : اسم يقوم مقام الفعل في المعنى ، والزمن والعمل . ولكنه لا يقبل علامة الفعل الذي يقوم مقامه ، ولا يتأثر بالعوامل . ولذا لا يسمى : فعلا ؛ لأن الفعل يقبل العلامة ، وقد يتأثر بعوامل النصب والجزم ، وهناك أسماء تقوم مقام الفعل ، ولكنها تتأثر بالعوامل ، فلا تسمى : اسم فعل ، كالمصدر النائب عن التلفظ بفعله ، وكاسم الفاعل العامل .
واسم الفاعل ثلاثة أقسام ، اسم فعل ماضٍ ، واسم فعل مضارع ، واسم فعل أمر . . . ولكل منها أحكام خاصة تضمنها الباب المنعقد لذلك في الجزء الرابع . ولها هناك إشارة في رقم٦ من ص٧٨ .
٢ كاسم الفاعل بمعنى الماضي ، ولاسم الفاعل باب مستقل في جـ٣ .
٣بحسب الأصل والمظهر ثم خرجا من المضي إلى إنشاء المدح والذم من غير دلالة على زمن ، في رأي المحققين ، كما سبق في هامش ص٤٧ .

زيادة وتفصيل :
" أ " - تاء التأنيث التى تلحق الفعل للدلالة على أن فاعله مؤنث إن كانت ساكنة لحقت بآخر الماضي١ ، وإن كانت متحركة اتصلت بأول المضارع ، مثل : هند تصلي وتشكر ربها . أما تاء التأنيث التي تلحق الأسماء فتكون أخيرة ، ومتحركة٢ ؛ مثل : الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة ، عظيمة النفع . وقد تتصل التاء بآخر الحروف ؛ مثل ، " رُبّ ، وثمّ ، ولا " . . . تقول : رُبَّتَ٣ كلمة فتحت باب شقاق ، ثُمَّتَ جلبت لصاحبها بلاء ؛ فيندم ولات٣ حين نَدم .
" ب " - هناك أفعال ماضية لا تقبل إحدى التاءين بحسب استعمالاتها الحالية ، لا بحسب حالتها التي قبل هذا ؛ مثل : " أفْعَلَ " للتعجب ، و " حبذا " ٤ للمدح . ومثل : " عدا ، وخلا ، وحاشا " ، من أفعال الاستثناء . والسبب أن تلك الأفعال حين استعمالها فى الموضوعات المذكورة تصير أفعالًا جامدة ، تلازم حالة واحدة لا تتغير ؛ كالأمثال العربية التى تلازم حالة واحدة ، لا يطرأ على حروفها تغيير بالزيادة ، أو النقص ، أو تغيير الضبط ؛ لهذا لا يمكن زيادة التاء فى آخرها

١ من الاستعمالات الصحيحة ما يأتي :
الطالبات سارعن في الخير - الطالبات سارعت في الخير . فأي الاستعمالين - مع صحتهما أفصح؟ الجواب تلخيص في

رقم١ من هامش ص٢١٩ وكذا في رقم٣ من ص٢٦٣ .
٢بعض النحاة يقتصر على تسميتها : " تاء التأنيث المتحركة المتأخرة " . وبعضهم يسميها " هاء التأنيث " . وعلى كل من التسميتين اعتراض . قال الصبان - جـ١ باب : " المعرب والمبني " عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم - ما نصه : " قال في التصريح : الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء ، وتكتب مجرورة - أي : متسعة ، مفتوحة - وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة . " أهـ .
لكن يلاحظ في كل ما سبق خلو الكلام من النص على أن تاء التأنيث المتحركة التي تلحق آخر الأسماء هي تاء زائدة زيادة محضة للدلالة على التأنيث اللفظي ، فإذا وجدت في آخر العلم امتنع صرفه للعلمية والتأنيث اللفظي معا بخلاف التاء في مثل : أخت وبنت " فإنها مبدلة من أصل - هو الواو - فلا يمتنع العلم معها من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي ؛ لأنها ليست زائدة ، والشرط المحتم أن تكون زائدة محضة " لا أصلية ، ولا مبدلة من أصل " وسيجيء لهذا بيان مفيد في الموضع المناسب - حـ ٤ م ١٤٧ - باب : " ما لا منصرف " عند الكلام . على منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث .
٣اللغة الشائعة تحرك تاء التأنيث بالفتحة عند اتصالها بآخر " رب " و " ثم " ، ويجوز التسكين عند اتصالها بهما ، أما عند اتصالها بالحرفين : " لات " و " لعل " فلا يجوز فيها إلا الفتح .
٤الفعل الماضي هو : " حب " فقط أما الكلمة : " ذا " فهي فاعله .

ما دامت تؤدي هذه المعاني ، ولكنها بحسب أصلها السابق على هذا تقبل التاء .
" حـ " يقول النحاة : إن تاء التأنيث الساكنة تظل ساكنة إذا وليها متحرك ، مثل : حضرتْ زينب . فإن جاء بعدها ساكن كسرت - غالبًا - مراعاة للأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : كتبتِ البنتُ المتعلمة . إلا إذا كان الساكن ألف اثنتين فتفتح . مثل : البنتان قالتا إنا فى الحديقة .
هذا ، وقد عرفنا١ فى ص٤٢ ، حكم التنوين إذا جاء بعده حرف ساكن . وبقي حكم عام ؛ هو أن كل حرف ساكن صحيح فى آخر الكلمة فإنه يحرك بالكسر إذا جاء بعده - مباشرة - ساكن آخر ؛ نحو : خذ العفو ، ولا تظلم الناس . إلا فى موضعين ، إحداهما : أن تكون الكلمة الأولى هى : " مِنْ " والثانية : " أل " فإن الساكن الأول يحرك بالفتح ؛ مثل : أنفق منَ المال الحلال .
والآخر : أن تكون الكلمة الأولى منتهية بميم الجمع ؛ فإنه يحرك بالضم ؛ مثل : لكمُ الخير .
فإن كان آخر الكلمة الأولى حرف مَدّ٢ ، أو واو الجماعة ، أو ياء مخاطبة ، حذف نطقاً لا كتابة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين٣ ؛ مثل : نحن عرفنا العلوم النافعة ، الطلاب سألوا المولى أن يوفقهم ، اسألي المولى الهداية .
ويجوز تلاقي الساكنين فى الوقف ، وعند سرد بعض الألفاظ ، نحو : كاف ، لام ، جيم٣ " راجع هذا بمناسبة أخرى فى جـ ٤ عند الكلام على ما تختص به نون التوكيد " ، أما فى غيرهما فيجوز بشرطين :
أحدهما : أن يكون الساكن الأول حرف مدّ٢ ، يليه حرف مدغم فى نظيره ، " أى : حرف مشدد " .

والآخر : أن يكونا فى كلمة واحدة . مثل عامة ، خاصة ، الضّالين ، الصّادون عن الخير . وهذا متفق عليه . ويرى آخرون أن مثله ما هوفى حكم الكلمة الواحدة . على الوجه المشروح فى مكانه . المناسب٣ من جـ ٤ ص ١٣٩ م ١٤٣ باب : نون التوكيد .
وللمسألة بقية هامة فى " حـ " من ص ٨٨ ، ١٦٢ ، ٢٥٥ .
" د " عرفنا أن كل فعل لا بد أن يدل - فى الغالب - على شيئين ؛ معنى " حدث " وزمن . فالماضى له أربع حالات من ناحية الزمن٥ : تتعين

١في ص ٤٣ .
٢أي : حرف علة ، قبله حركة تتناسبه .
" ٣ ، ٣ ، " ٣يجيء بمناسبة أخرى مع توضيحه في ص ٩٥ و ٩٦ هامشهما . وفي جـ٤ - باب نون التوكيد - عند الكلام على ما تختص به هذه النون " م ١٤٣ ص ١٧٢ " .
٤في ص ٤٦ .
٥وقد عرفنا بيانًا هامًّا - في رقم٢ من هامش ص٤٦ - مؤداه : أن بعض الأفعال الماضية لا يدل - عند المحققين - على زمن ، مثل : " نعم وبئس " وأخواتهما عند قصد المدح والذم . ومثل : أفعل " في التعجب إذا لم تتوسط " كان " الزائدة بينه وبين " ما " التعجبية ، نحو : ما أنفع نهر النيل . فالفعل " أنفع " متجرد لإنشاء التعجب بغير دلالة على المضي إلا أن جاءت قبله " كان " الزائدة ، نحو : ما كان أنفع النيل - كما سيجيء في مبحث زيادة " كان " م ٤٤ - ٥٧٩ وليس الأمر مقصورًا على " كان " الزائدة ، وإنما يشمل كل لفظ ، وكل قرينة تدل على التقييد بزمن .

كل واحدة منها عند عدم قرينة تعارضها .
الأولى : " وهى الأصل الغالب " أن يتعين معناه فى زمن فات وانقضى - أى : قبل الكلام - سواء أكان انقضاؤه قريبًا من وقت الكلام أم بعيدًا . وهذا هو الماضى لفظًا ومعنى . ولكن إذا سبقته١ : " قد " - وهي لا تسبقه إلا فى الكلام المثبت - دلت على أن انقضاء زمنه قريب من الحال ؛ فمثل :

١ " قد " الحرفية بجميع أنواعها المعنوية إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها شيء من معمولاته - " راجع الحضري جـ ١ ص ١١٢ باب " كان " ، عند بيت ابن مالك :
وغير ماض مثله قد عملا
وستجيء له إشارة رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .
وبهذه المناسبة تقول جاء في : " المغني والقاموس " معا ما نصه المشترك بينهما : " قد " الحرفية مختصة بالفعل المتصرف ، الجبري ، المثبت ، المجرد من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، وهي مع الفعل كالجزء ، فلا تفصل منه بفاصل ، اللهم إلا بالقسم ، و . . . . . " أهـ .
وتبعهما أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري مسجلًا بحثه في مجلة المجمع " الجزء الأول ص ١٣٨ " ولكن رأيهما في اشتراط الإثبات مرفوض ومدفوع في المضارع المنفي بالحرف " لا " بالسماع المتعدد الصحيح الوارد نشرًا ونظمًا عن

الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم ، ومن هذا : المثل العربي الوارد في كتاب " لسان العرب " . في مادة " ذام " ونصه : " وقد لا تعدم الحسناء ذامًا " . وكذلك المثل الجاهلي الذي نصه : " وقد لا يقاد بي الجمل " يقوله من أضعفته الشيخوخة ، أو غيرها " وهذا المثل وارد في كتاب : " الأمثال " لأبي هلال العسكري المطبوع على هامش كتاب : " الأمثال " للميداني جـ ٢ ص ١١٧ " هذا إلى ورودها قبل المضارع المنفي في أنماط أخرى من كلام الجاهلين وغيرهم ممن يحتج بكلامهم ، ولا يستساغ دفعها إلا إذا لجأنا للتأويل الواهي الذي لا يثبت على التمحيص .
ومن الأمثلة ورودها في شعر الأعشى ميمون - وهو جاهلي ، أدرك ظهورها الإسلام - في بيت له من قصيدته التاسعة والعشرين بالصفحة " ١٩٥ " من ديوانه ، ونص البيت :

وقد قالت قتيلة إذ رأتني . . . وقد لا تعدم الحسناء ذاما

وفي بيت آخر لقيس الجهني - وهو جاهلي - نقله الآمدي في كتابه المؤتلف " ص ١٢٣ " ونصه :

وكنت مسودا فينا حميدا . . . وقد لا تعدم الحسناء ذاما

وكذلك في بيت للنمر بن تولب وهو مخضرم ، ونصه كما رواه السيوطي في كتابه : شواهد المغني " ص ٦٦ "

وأحبب حبيبك حبًّا رويدًا . . . فقد لا يعولك أن تصرما

وهذه الرواية توافق رواية منتهى الطلب في المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ورقمها بين المخطوطات الأدبية : " ١٢٦٣١ " . . . إلى غير هذا من الأمثلة التي تقطع بصحة الاستعمال السالف في غير ضعف ولا شذوذ ، ولا تأويل فلم يكن غريبًا أن يستعملها ابن مالك في ألفيته في آخر باب : " الممنوع من الصرف " حيث يقول :

ولاضطرار أو تناسب صرف . . . ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

وسيشار لهذا في الجزء الرابع ، باب الممنوع من الصرف ، م ١٤٧ ص٢٥٩ ، وأن يستعملها في كلامه بعض اللغويين القدامى ، ومنهم صاحب : " المصباح " في آخر كتابه ، حيث قال ما نصه في ص ٩٤٥ ، فصل الثلاثي اللازم . " حقيقة التعدية أنك تصير المفعول الذي كان فاعلًا قابلًا لأن يفعل . وقد يفعل وقد لا يفعل " . . . . اهـ .
وللحرف " قد " أحكام متعددة سردها صاحب : " المغني " .

" خرج الصاحبان " يحتمل الماضي القريب والبعيد ، بخلاف : " قد خرج الصاحبان ؛ فإن ذلك الاحتمال يمتنع ، ويصير زمن الماضي قريبًا من الحال ؛ بسبب وجود : " قدْ " .
وإذا وجدت قبله " ما " النافية كان معناه منفيًّا ، وكان زمنه قريبًا من الحال ؛ كأنْ يقول قائل : قد سافر عليّ ، فتجيب : ما سافر عليّ ؛ فكلمة : " قد " أفادته في الجملة الأولى المثبتة قربًا من الزمن الحالي ، وجاءت كلمة : " ما " النافية فنفت المعنى ، وأفادته القرب من الزمن الحاليّ أيضًا ، ولا سيما مع القرينة الحالية السابقة[1] .
وكذلك يكون زمنه ماضيًا قريبًا من الحال إذا كان فعلًا ماضيًا من أفعال " المقاربة " [2] ؛ مثل : " كاد : " فإنه زمنه ماضٍ قريب من الحال ؛ بل شديد القرب من الحال ، ليساير المعنى المراد - كما سيجيء في باب أفعال المقاربة .
الثانية : أن يتعين معناه في زمن الحال " أي : وقت الكلام " . وذلك إذا قصد به الإنشاء ؛ فيكون ماضي اللفظ دون المعنى ؛ مثل : بعت . واشتريت ، ووهبت ، وغيرها من ألفاظ العقود التي يُراد بكل لفظ منها إحداث معنى في الحال ، يقارنه في الوجود الزمني ، ويحصل معه في وقت واحد[3] . أو كان من الأفعال

الدالة على " الشروع " . مثل : " طفق وشرع " وغيرهما مما سيجيء الكلام عليه فى باب : " أفعال المقاربة " ٢ .
الثالثة : أن يتعين معناه فى زمن مستقبل " أي : بعد الكلام " ؛ فيكون ماضي

---

١ جاء في شرح المفصل " جـ ٨ ص ١٠٧ " ما ملخصه عن كلمة : " ما " النافية : إنها لنفي الحال ، فإذا قيل عن شخص ، هو يفعل الآن كذا - وزمان المضارع هنا : الحال - وأردت أن تنفيه ، قلت : ما يفعل . فقد سلبت معنى الفعل في الزمن الحالي ونفيته . فإن كان الفعل ماضيًا قريبًا من الحال بسبب وجود : " قد " قبله - وهي مما يقرب زمنه للحال ، كما عرفنا - وأردنا نفيه ، أتينا بكلمة : " ما " النافية ، نحو : ما سافر محمد ؛ لأنها تقرب زمن الماضي المنفي ، من الزمن الحالي . . . .
ثم قال :
" ما محمد منطلق " هو نفي لجملة مثبتة هي : " محمد منطلق " إذا أريد بها الحال ، وإن شئت أعملت على لغة أهل الحجاز ، فقلت : ما محمد منطلقا .
- وستجيء إشارة لهذا في م ٤٨ ص ٥٩١ .
٢ ص ٦١٢ .
٣ انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٦ حيث قلنا : " هناك أفعال ماضية تستعمل للإنشاء ، فزمنها للحال . لكن يرى المحققون أنها مجردة من الدلالة الزمنية . كما قلنا : إن المراد من الرأيين والتوفيق بينهما مدون في صدر حاشية ياسين - جـ١ - في فصل : بناء الفعل .

اللفظ دون المعنى - كالذى سبق - وذلك إن اقتضى طلبًا ؛ نحو : ساعدك الله ، ورفعك الله مكانًا عليًّا ، وأمثال هذا من عبارات الدعاء .
ومما يفيد الطلب : عزمت عليك إلا سافرت ، أو : عزمت عليك لمَّا١ سافرت ؛ بمعنى : أقسمت عليك ترك كل شيء إلا السفر فى المستقبل .
أو تضمن وعدًا ؛ مثل : {إنَّا أعْطيْنَاكَ الكَوْثَرَ} . فالإعطاء سيكون فى المستقبل ؛ لأن الكوثر فى الجنة ، ولم يجئ وقت دخولها .
أوعُطِف على ما عُلم استقباله ، مثل قوله تعالى : {يَقْدُمُ قومهَ يومَ القيامة فأوْرَدَهم النارَ} ، وقوله تعالى : {يومَ يُنْفَخُ فِي الصُّور ففزعَ مَنْ فِي السَّموَاتِ } .
أو تضمن رجاء يقع فى المستقبل ، مثل : " عسى وأخواتها " من أفعال الرجاء الآتية فى باب : " أفعال المقاربة " ، نحو : " عَسَى الله أن يأتي بالفتح " .
أو يكون قبله نفي بكلمة : " لا " المسبوقة بقسم ، مثل : والله لا زُرتُ الخائن ، ولا أكرمتُ الأثيم .
أو يكون قبله نفى بكلمة " إنْ " المسبوقة بقسم ، مثل قوله تعالى : {إنّ الله يُمسك السمواتِ والأرضَ أنْ تزولا ، ولَئِنْ زالتا إنْ أمْسَكَهُما من أحدٍ من بَعْدِهِ} .

" أي : ما يُمسكهما٢ . . " ! .
أو يكون فعل شرط جازم ، أو جوابه ؛ مثل : إن غاب على غاب محمود ؛ لأن جميع أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الماضي الواقع فعل شرط أو جواب شرط مستقبلًا خالصًا . . . فالفعل الماضي فى كل الحالات السالفة ماضي اللفظ دون المعنى .
الرابعة : أن يصلح معناه لزمن يحتمل المضى والاستقبال ، ويتعين لأحدهما بقرينة وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية ؛ نحو : سواء عليّ أقمت أم قعدت . فهو يحتمل أنك تريد ما وقع فعلًا من قيام أو قعود فى زمن فات ، أو ما سيقع في المستقبل .

---

١ بمعنى : إلا .
٢ " إن " الأولى ، شرطية ، والثانية " نافية " داخلة على جواب القسم الذي تدل عليه اللام الداخلة على " إن " الأولى الشرطية . أما جواب الشرط فمحذوف وجوبا ، عملا بقاعدة حذفه عند اجتماع القسم والشرط المتأخر عنه ، إذ يكون الجواب - غالبا - للمتقدم منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور .

ولا فرق فى التسوية بين أن توجد معها " أم " التى للمعادَلة ، كما مُثل ، وألا توجد ؛ مثل : سواءٌ علىّ أيَّ وقت جئتني . فإن كان الفعل بعد " أم " المعادلة مضارعًا مقرونًا " بلم " تعين الزمن للمضي بسببها ؛ مثل : سواء عليهم أأنذرتهم أم لَم تنذرهم ؛ لأن الثانى ماضٍ معنى ؛ فوجب أن يكون الأول ماضي الزمن كذلك ؛ لأنه معادل له .
أو وقع بعد أداة تحضيض ؛ مثل : هَلاّ ساعدت المحتاج . فإن أردت التوبيخ كان للمضي ، وإن أردت الحث على المساعدة كان للمستقبل .
أو بعد : " كُلما " ، نحو قوله تعالى : {كُلّما جاء أمةَ رسولُها كذَّبوه} فهذا للمضي ؛ لوجود قرينة تدل على ذلك ، وهي الأخبار القاطعة بحصوله . وقوله تعالى عن أهل النار : {كُلَّمَا نَضِجت جُلودُهم بدَّلناهُم جُلُودًا غيرَهَا ؛ لِيَذُوقُوا العَذَابَ} . فهذا للمستقبل ؛ لقرينة تَدل على ذلك ؛ وهى أن يوم القيامة لم يجئْ .
أو بعد حيث ، نحو : ادخل الهرم من حيث دخل بانيه . فهذا للمضي ؛ لأن الاستقبال يناقض صحة المعنى ؛ إذ لا يعقل أن يدخل بانيه فى المستقبل وقد مات منذ آلاف السنين . . . بخلاف : حيث سرت راقب الطريق لتأمن الخطر ؛ فهو للمستقبل .
أو وقع صلة ؛ مثل : الذى أسس القاهرة هو : المعز لدين الله ؛ فهذا للمضي ،

بخلاف : سيفرح الطلاب عقب ظهور النتيجة غدًا بنجاحهم إلا الذى رسب . فهذا للاستقبال لوجود كلمة : " غدا " .
أو وقع صفة لنكرة عامة١ ، نحو : رُب عطاء بذلتُه للمحتاج فانشرحت نفسى . فهذا للمضي ، - لوجود : رُبّ٢ - بخلاف قوله عليه السلام : " نضّر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها ، فأدّاها كما سمعها " . فهذا للاستقبال أي : يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك الرسول فى أن يحفظ ما يسمعه منه ويؤديه . . . .
" ملاحظة " : قد يراد من الزمن فى الفعل : " كان " الدوام والاستمرار الذى يعم الأزمنة الثلاثة ، بشرط وجود قرينة تدل على هذا الشمول ؛ نحو : كان الله غفورًا رحيما٣ . . . .
هذا تفصيل حالات الزمن فى الفعل الماضى .

١أي : محضة لم تخصص بأحد القيود .
٢لأن الأغلب دخولها على الماضي " انظر رقم ٤ من هامش ص ٦١ " .
٣سيجيء إشارة لهذا في باب " كان " - ص ٥٤٧ .

وأما علامات المضارعة فمنها : أن يُنصَب بناصب ، أو يجزم بجازم ، مثل : لم أُقصِّر فى أداء الواجب . . . ولن أتأخر عن معاونة البائس .
ومنها : قبوله " السين " ، أو : " سوف " ١ فى أوله ، مثل : سأزورك ، أو : سوف أزورك . . . و . . . ، ومثل قول الشاعر :
سيكثُر المالُ يومًا بعد قلّته . . . ويكتسى العُودُ بعد اليُبْس بالورَق٢
فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل المضارع ولكنها لم تقبل علامته فليست بمضارع ؛ وإنما هى : " اسم فعل٣ مضارع " ؛ مثل : " آه " ، بمعنى : أتوجع شدة التوجع ، " وأف " بمعنى : أتضجر كثيرًا . و " وَيْكَ " ماذا تفعل؟ بمعنى أعجبُ لك كثيرًا!! ماذا تفعل؟ أو : هي اسم مشتق بمعنى المضارع٤ ؛ مثل الطائرة مسافرة الآن أوغدًا .

١من علامات المضارع المثبت قبوله " السين " أو " سوف " وإذا اتصلت به إحداهما خلصته للزمن المستقبل فقط . ويمتنع أن يسبقهما نفي . وبينهما فروق سردناها في الحالة الثالثة الآتية للمضارع " في ص٦٠ من الزيادة والتفصيل " .
٢ومنها علامتان مشتركتان بينه وبين الفعل الأمر ، هما : ياء المخاطبة ونون التوكيد - وسيجيء ذكرها في ص ٦٤ .
٣لاسم الفعل تعريف عام موجز في رقم ١ من هامش ص ٤٩ وفي رقم ٦ من ص ٧٨ .
٤كاسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال - وله باب خاص في جـ ٣ .

زيادة وتفصيل :

" أ " - للمضارع من ناحية الزمن أربع حالات ؛ لا تتعين حالة منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينة تعينها لحالة أخرى .

الأولى : أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة تقيده بأحدهما ، وتَقْصره عليه . وحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح ؛ لأن الزمن الماضي له صيغة خاصة تدل عليه ، وللمستقبل صيغة خاصة أيضًا ، " هى : الأمر " ، وليس للحال صيغة تخصّه ، فجعلت دلالته على الحال أرجح ، عند تجرده من القرائن ؛ جبرًا لما فاته من الاختصاص بصيغة مقصورة عليه " كما يقولون " . هذا إلى أن اللفظ إن كان صالحًا للزمن الأقرب والزمن الأبعد ؛ فالأقرب أوْلى ، والحال أقرب من المستقبل ؛ فهو أحقّ بالاتجاه إليه .

فإن كان المضارع من أفعال المقاربة ، مثل : " يكاد " فإنه يكون للزمن المستقبل ، مع شدة قربه من الحال[1] .

الثانية : أن يتعين زمنه للحال ، وذلك إذا اقترن بكلمة تفيد ذلك ؛ مثل : كلمة : الآن ، أو : الساعة ، أو : حالا ، أو : آنفًا[2] .

أو : وقع خبرًا لفعل من أفعال الشروع ؛ مثل : " طفق " ، و " شرع " ، وأخواتهما[3] ؛ ليساير زمنه معناها .

أو : نُفي بالفعل : " ليس " [4] أو بما يشبهها فى المعنى والعمل ؛ مثل الحرف : " إن " أو : " ما " [5] . . . أو لا " [6] . . . . فكل واحد من هذه العوامل التى تعمل عملها يشبهها أيضًا فى نفى الزمن الحالى عند الإطلاق[7] . . .

مثل : ليس يقوم محمد[8] ، إنْ يخرجُ حليم - ما يقوم على -

---

[1] سيجيء البيان في باب " أفعال المقاربة " . ص٦١٢ .

[2] " آنفًا " كلمة عدها النحاة من الألفاظ التي تجعل المضارع للحال ، باعتبار أنها تدل - كما في القاموس - على أقرب زمن سابق يتصل بالحال ، فكأنها للحال نفسه .

[3] ستجيء هذه الأفعال في باب أفعال المقارنة " ص٦١٢ .

[4] " راجع تفصيل الكلام عليها في النواسخ ، أخوات كان " - ٥٥٧ .

[5] راجع رقم١ من هامش ص٥٣ حيث الإيضاح للحرف " ما " وسيجيء الكلام عليه وعلى " إن " النافية وباقي الشبيهات في ص٥٩١ .

[6] أما " لا " المهملة فيجيء الكلام عليهما في ص٥٩١ .

[7] أي : عند عدم وجود قرينة تدل على أن الزمن ماض أو مستقبل .

[8] راجع ص ٢٣٠ حيث الكلام على مثل هذا الأسلوب .

- أودخل عليه لام ابتداء ، مثل : إنّ الرجل الحقّ ليَحْسُنُ عملُهُ .
أو : وقع مع مرفوعه فى موضع نصب على الحال - فيكون زمنه حالاً بالنسبة لزمن عامله ، فى الغالب - مثل : أقبل الأخ يضْحك . وإذا دخلت " ما المصدرية الظرفية " على المضارع كان زمن المصدر المؤول للحال فى الغالب[1] حين لا توجد قرينة تعارضه .
الثالثة : أن يتعين زمنه للاستقبال ؛ وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل ؛ مثل " إذا . . . . " ، سواء أكان الظرف معمولًا للمضارع ، أم كان المضارع معمولًا للظرف - بأن يكون الظرف مضافًا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله هي المضاف إليه فى محل جر ؛ مثل : أزورك إذا تزورني ؛ فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذى عمل النصب فى الظرف . " إذا " [2] و " إذا " مضاف ، وجملة المضارع مع فاعله بعدها فى محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثاني مع فاعله معمولًا للظرف .
وكذلك يتعين للمستقبل إذا كان مسندًا إلى شيء متوقع حصوله فى المستقبل ، مثل : يدخل الشهداء الجنة مع السابقين ؛ إذ لا يعقل أن يكون زمن المضارع للحال ، ومعناه - وهو دخول الجنة - فى المستقبل ؛ لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل فى الوجود والوقوع ، وهو محال .
أو : سبقته : " هل " [3] ، نحو : هل تقاطعُ مجالس السوء؟
وكذلك إذا اقتضى طلبًا ؛ سواء أكان الطلب يفهم منه وحده ، أم كان بمساعدة أداء أخرى ؛ فالأول كقوله تعالى : {والوالداتُ يُرضِعْن أولادَهن} . فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن ، وهذا

[1] سيجي بيان لهذا في آخر باب : " الموصول " عند الكلام على الموصول الحرفي ، وصلته ، وسبك المصدر ، وهو بيان هام " ص ٤١١ ثم في ص ٤١٧ " .
[2] " إذا " هنا ظرفية محضة ولا تدل على الشرط ، لأن الظرفية الشرطية لها الصدارة في جملتها حتما ، فلا تقع حشوا .
[3] راجع حاشيتي : " الخضري والصبان " في آخر باب : " ظن وأخواتها " عند الكلام على : " القول " وكذا : " المغني " في مبحث : " هل " .

لا يكون إلا في المستقبل ، ومثال الثاني قوله تعالى : {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} ، وقوله : {رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا} ، فإن طلب الإنفاق فى : " لينفق " وطلب عدم " المؤاخذة " فى : " لا تؤاخذنا " ، مفهوم من المضارع ، بمساعدة " اللام " و " لا " . وزمن المعنى فى الفعلين هو المستقبل . إذ لا يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرك وإنفاذه إلا فى المستقبل .

أو سبقته أداة شرط وجزاء ، سواء أكانت جازمة : كالتي في قوله تعالى : {إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ} أم غير جازمة - ومنها : " لو الشرطية[1] غير الامتناعية " ، وكيف[2] " الشرطية ، مثل : لو يؤاخذ الله الناس بظلمهم لأسرع في إهلاكهم ، ومثل : كيف تصنع أصنع ، ويفهم من هذا ومما قبله أن الجوازم جميعها - ما عدا : " لم ، ولما " تخلصه للاستقبال .

أو : اقتضى وعدًا أووعيدًا ، كقوله تعالى : {يُعذِّب مَنْ يشاءُ ، ويَغْفِرُ لمن يشاء} - لما سبق - وقول الشاعر :

من يُشعِلْ الحرب لا يأمنْ عواقبها . . . قد تُحرك النار يوماً موقِد النار

أو : صحب أداة توكيد ؛ مثل : " نون التوكيد " الخفيفة أو الثقيلة ؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل ، ويناسب ما لم يقع ؛ نحو : أتُكْرمَنْ صديقك؟ وهل تساعدنّ البائس؟

أو : لام جواب القسم عند فريق من النحاة ؛ لأنها فى معنى التوكيد ؛ مثل : " والله لعَلى عملِك تُحَاسَبُ " . ومثلها : " لا " النافية غير العاملة عمل : " ليس " عند ذلك الفريق ؛ مثل : لا أترك الصديق فى مواقف الشدة[3] .

[1] التي بمعنى " إن " الشرطية وتشتهر باسم " لو الشرطية غير الامتناعية ، " ومثلها : " لو المصدرية التي بمعنى : " أن " المصدرية ، وتسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر ، ولكن ليس لها عملها في نصب المضارع ، مثل : أود لو يسود السلم .

[2] " وإذا " الشرطية أيضا .

[3] جاء في " المغني " و " الهمع " أن " لا " النافية ، غير العاملة عمل " ليس " تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته . خلافا لابن مالك ومن معه ، وهو يؤيد رأيه بإجماع النحاة على صحة نحو : " جاء محمد : لا يتكلم " مع إجماعهم أيضا على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال .
ونقول : إن الرأي الأنسب أنها تخلصه للاستقبال عند عدم القرينة التي تمنع . وقد أشرنا لهذا في رقم٥ من هامش ص٣١١ م ٨٤ ج٢ باب الحال " .
أما العاملة عمل " ليس " فالكلام عليهما في ص٥٧ حيث الحكم على أخوات " ليس " .

أو : " حرف نصب " سواء أكان ظاهرًا أم مقدرًا . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} .

أو : " حرف تنفيس " ، وهو : " السين " و " سوف " ، وكلاهما لا يدخل إلا على المضارع المثبت ، ويفيده التنفيس ؛ أي : تخليص المضارع المثبت من الزمن الضيق ، وهو : " زمن الحال " ؛ - لأنه محدود - إلى الزمن الواسع غير المحدود ، وهو : " الاستقبال " ، وهما فى هذا سواء ، وَرَدَا معًا فى معنى واحد ، كقوله تعالى : {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ} وقوله تعالى : {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ} ، وقول الشاعر :

وإنّا سوف نَقهَرُ من يُعادِى . . . بحدّ البيض تلتهب التهابا

وقول الآخر :

وما حالةٌ إلا سيصرَف حالُها . . . إلى حالة أخرى ، وسوفَ تزولُ

إلا أن " سوف " تستعمل أحيانًا أكثر من " السين " حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتدادًا ؛ فتكون دالة على : " التَّسْويف " ثم هي تختص بقبول اللام : كقوله تعالى : {وَلَسَوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} ، كما تختص بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذى تدخل عليه بفعل آخر من أفعال الإلغاء[1] ؛ نحو :

وما أدري ، وسوف - إخالُ - أدري . . . أقومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نساءُ؟

والأمران ممتنعان فى " السين " لدى جمهرة النحاة[2] . . . .

كما أن " السين " تختص بمعنى لا تؤديه " سوف " ، فالعرب إذا أرادت تكرار الفعل وتأكيد وعدم التنفيس فيه " أي : عدم جعله للمستقبل البعيد " أدخلت عليه السين[3] ، ومنه قول الشاعر :

سأشكرُ عمرًا ما تراختْ مَنيتي . . . أيادَى لم تُمْنَنْ وإنْ هىَ جَلَّت

والأغلب عند استعمال أحد الحرفين ألا يتقدم عليه شيء من الجملة التي دخل عليها . ويرى بعض النحاة أن التقديم ممنوع . ولكن هذا المنع مدفوع بالسماع ، كقول النمر بن تولب :

فلما رأته آمنا هان وجدها . . . وقالت : أبونا هكذا سوف يفعل

[1] من أخوات : " ظن " . وتفصيل الكلام عليها في بابها " جـ ٢ م ٦٠ ص ٣٧ " .
[2] راجع الجزء الثاني من الهمع ص ٧٢ في الكلام عليهما .
[3] راجع ص ٨٧ جـ ٣ من رغبة الآمل ، شرح الكامل ، للمرصفي . والشاعر هو : عبد الله بن الزبير .

أي : سوف يفعل هكذا[1] . . .

الرابعة : أن ينصرف زمنه للمضي ؛ وذلك إذا سبقته " لم " [2] ، أو : " لما "

. الجازمتين . مثل : قوله تعالى عن نفسه : {لم يلدْ ، ولم يُولدْ ، ولم يكنْ له كُفُوًا أحَدٌ} ، وقول الشاعر :

لَم يَمُتْ مَنْ له أثَرْ . . . وحياةٌ من السِيَرْ

فزمن المضارع هنا ماضٍ . ومثل : لما يحضرْ ضيفنا . أما في مثل :

إذا أنتَ لم تَحْمِ القديمَ بحادثٍ . . . من المجْدِ لم ينْفَعْكَ ما كانَ من قبْلُ

فزمن المضارعَيْن هنا ماض ، بسبب وقوعهما بعد " لَمْ " قبل مجيء " إذا " الشرطيَّة ، ثم صار مستقبلا محضًا بعد مجيئها - طبقًا لما سلَف[3] .

أو : " إذا " ؛ نحو : أطربني كلامك ؛ إذ تقول للغنيّ : تصَدقْ ، بمعنى : قُلتَ .

أو : " ربما " [4] ، نحو : فاتنى القطار فتألمت ؛ فأدركني صديق بسيارته ، فوصلنا قبل القطار ؛ فالحمد لله ؛ رُبما أكره الأمر وفيه خيرى ونفعي ، أي : ربما كرهت .

أو : " قد " التي تفيد التقليل بقرينة ؛ كأن تقول لمن حملك على السفر كرْهًا : قد أسافر مُكرهًا ؛ فماذا عليك لو تركتنى بعيدًا عن المشقة التى صادفتها؟ بخلاف " قد " التي للتكثير .

أو : وقع المضارع مع مرفوعه خبرًا فى باب " كان " وأخواتها الناسخة ، إذا وقع الناسخ فى هذا الباب بصيغة الماضي ، ولم توجد قرينة تصرف زمنه عن المضي إلى زمن آخره[5] ؛ مثل : كان سائق السيارة يترفق بركابها حتى وصلوا . . . أي :

[1] راجع حاشية ياسين على " التصريح " جـ1 ص160 باب المبتدأ والخبر ، عند الكلام على الخبر .

[2] يشترط في " لم " التي تصرف منه زمنه للماضي ألا تكون مسبوقة بإحدى الأدوات الشرطية التي تخلصه للمستقبل المحض ، مثل : " إن " الشرطية أو إحدى أخواتها . فإن وجدت هذه الأداة صرفته للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود " لم " كما سيجيء في جـ4 باب الجوازم رقم1 ص315 .

[3] في ص62 .

[4] لأن الأغلب دخول " رب " على الماضي ، وإنما يكون زمن المضارع ماضيًا بشرط أن تقوم القرينة الدالة على مضي زمنه حقيقة ، بخلاف ما لو كان مستقبلا محقق الوقوع ، فإن هذا التحقق ونحوه - وإن جعل معناه الذي لم يتحقق بمنزلة ما تحقق - لا يجعل زمنه ماضيا بل يبقى مستقبلا . وسيجيء هذا مفضلا في موضعه " جـ 2 م 90 ص 483 حروف الجر .

[5] كما في صور 546 .

ترَفقَ . ولا يدخل فى هذا ما عرفناه من النواسخ التى تدل على " الحال " فقط ؛ كأفعال الشروع - مثل : طفق ، وشرع - أو التي تدل على " الاستقبال "

فقط ؛ كأفعال الرجاء . وسيجيء البيان فى الباب الخاص بهما وهو : باب " أفعال المقاربة " ١ .

ملاحظة : إذا عطف فعل مضارع٢ على نظيره فإن الفعل المعطوف يتبع حكم الفعل المعطوف عليه في أمور ، يتصل منها بموضوعنا : " الزمن " فيكون المعطوف مثله ؛ إما للحال فقط ، أو للمستقبل فقط ، أو للماضي فقط ، أو صالحًا للحال والاستقبال . . . فكل ذلك يجري فى المضارع المعطوف؟ تبعًا لنظيره المعطوف عليه حتمًا ؛ لوجوب اتحاد الفعلين المتعاطفين فى الزمان٣ . فإذا قلت : أسمعُ الآن كلامك ؛ وأبصرُك ، كان زمن الفعل " أبْصر " للحال ، كزمن المعطوف عليه ؛ وهو أسمع ؛ لوجود كلمة : " الآن " ، التى تَقْصِره على الحال .

وإذا قلت : إن يعتدل الجو أطرَبْ ، وأخرجْ للرياضة - فإن الفعل : " أخرج " للمستقبل فقط ؛ لعطفه على : " أطرَبْ " المقصور على المستقبل ؛ لأنه جواب شرط جازم ؛ وزمن الجواب مستقبل ، كما عرفنا .

وإذا قلت ؛ لم تتأخر عن ميعادك ، وتؤلمْ صاحبك . . فإن الفعل : " تؤلم " هو للماضي فقط ، تبعًا للمعطوف عليه : " تتأخر " ، الذي جعلته " لم " للزمن الماضي وحده .

وإذا قلت : يكتب حامد ويتحرك ، فالفعل المضارع " يتحرك " صالح للحال والاستقبال ، تبعًا للفعل : يكتب .

على أن ما سبق ليس مقصورًا على عطف المضارع على نظيره ، وإنما يشمل عطف المضارع على الماضي ؛ كقوله تعالى : {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

١ص ٥٩١ .

٢المعطوف هنا فعل مضارع ، والمعطوف عليه كذلك . فالعطف هنا عطف فعل على فعل ، وليس عطف جملة فعلية ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على جملة فعلية يختلف في أحكامه اللفظية والمعنوية . عن أحكام العطف السابق ، على الوجه المشروح في الجزء الثالث : " باب العطف - ص ٦٢٠ م ١٢١ " .

٣راجع الهمع جـ١ ص٨ عند اللام على المضارع - وسيجيء في باب العطف جـ٣ ص٦٢٠ م١٢١ .

فَتُصْبِحُ الأَرضُ مُخْضَرَّةً} ١ أي : فأصبحت٢ .

وقد يكون المعطوف عليه تابعًا فى زمنه للمعطوف ، بسبب قرينة تدعو لذلك ؛ كقول الشاعر :

ولقد أمَرُّ على اللئيم يَسبُّنى . . . فمضَيت ، ثُمَّتَ قلت : لا يَعنينى
أي : مررت[3] .

[1] لا يصح أن يكون المضارع : " تصبح " معطوفا على المضارع السابق : " تر " ؛ لأن السابق مجزوم واللاحق غير مجزوم ، ولأن اخضرار الأرض ليس نتيجة الرؤية ، ولكنه نتيجة شرب الزرع الماء .
[2] ويشمل كذلك عطف الماضي على المضارع . وقد سبقت أمثلة في ص٥٤ .
[3] يفهم مما سبق أن الفعل الماضي إذا عطف المضارع ، أو العكس ، يجب أن يتحول - في الأغلب - نوع الزمن في المعطوف إلى نوع الزمن في المعطوف عليه ، بحيث يتماثلان . مع الخضوع في ذلك لما تقتضيه القرائن ، ويستقيم به المعنى .
أما عطف فعل الأمر - وحده على غيره والعكس ، فمختلف في جوازه ، ويميل جمهرة النحاة إلى منعه ، لاستحالة فصل الأمر من فاعله ، وسنوضح الأمر في مكانه في العطف " جـ٣ ص٦٢٠ م١٢١ " .
كذلك يفهم أن الفعلين المختلفين في الزمن " سواء أكانا مضارعين معًا ، أم ماضيين معًا ، أم مختلفين " لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، إلا مع مراعاة أن العطف يوحد زمنهما حتمًا ، ويمنع اختلافهما فيه ، فإن لم يصح المعنى عند اتفاقهما في الزمن لم يصح عطف الفعل ولم يكن الكلام من باب تعاطف الفعل ، وإنما هو من باب آخر ، كعطف جملة على جملة ، أو الاستئناف أو غير ذلك ، على حسب ما يوافق المعنى .
ومما تجب ملاحظته أن هناك فرقا في المعنى والإعراب بين عطف الفعل على الفعل - وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ، " كما أشرنا في رقم من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجيء التفصيل في بابه الخاص . الذي أشرنا إليه " .

وأما علامة الأمر فهي : أن يدل بصيغته[1] على طلب شيء ، مع قبوله ياء المخاطبة . فلا بد من الأمرين معًا ؛ أي : أن علامته مزدوجة ؛ مثل : ساعدْ من يحتاج للمساعدة ، وتكلمْ بالحق ، واحرصْ على إنجاز عملك . وتقول : ساعدي . . . وتكلمي . . . واحرصي . . . ومن الأمثلة قوله تعالى للرسول الكريم : {خُذِ الْعَفْوَ [2] وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ [3] وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ} وتقول : خُذي . . . - وأمْري . . . - وأعْرِضِي . . .
ومن فعل الأمر كلمة : " هاتِ " و : " تعالَ " لقبولهما علامته . تقول : هاتي يا شاعرة ما نَظمتِ ، وتعاليْ نقرؤه .
فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه فعل الأمر ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل أمر ؛ وإنما هي : " اسم فعل أمر " [4] ؛ مثل : " صَهْ " ، بمعنى : اسكت . و " مَهْ " بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن ، و " نَزَالِ " بمعنى : انزلْ . و " حيَّهَلْ " بمعنى : أقبلْ علينا .
وهناك علامتان مشتركتان[5] بين المضارع والأمر .
الأولى : نون التوكيد خفيفة وثقيلة ، في نحو ؛ والله لأجْتهدَنْ . واجتهدنَ يا صديقي . . . بتشديد النون أو تخفيفها في كل فعل .
الثانية : ياء المخاطبة ، مثل : أنت يا زميلتي تُحْسنين أداء الواجب ، ومؤاساة المحتاجين ؛ فداومي على ذلك . فقد اتصلت ياء المخاطبة بآخر المضارع ؛ وهو : " تحسنين " وآخر الأمر ؛ وهو : دوامي . . . .

١سبق " في ص٤٨ " أن المراد بذلك هو : أن تكون دلالته ذاتية أي : مستمدة من صيغته نفسها لا من زيادة شيء عليها ، فالدلالة على الأمرية في مثل : " لتخرج " مستمدة من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها ، ولا يصح أن يقال في الفعل الذي بعد تلك اللام إنه فعل أمر ، وإنما هو فعل مضارع .

٢الميسور المقبول من كلام الناس وأفعالهم ، من غير أن تكلفهم الكمال الأعلى الذي لا يطيقونه .

٣الأمر المحمود المستحسن شرعا .

٤لاسم الفعل تعريف عام موجز في رقم٥١ من هامش ص٤٩ وكذا في رقم٦ من ص٧٨ وله باب مستقل في جـ٤ .

٥سبقت الإشارة إليهما في رقم٢ من هامش ص٥٦ .

زيادة وتفصيل :

زمن الأمر مستقبل١ فى أكثر حالاته ؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما هو حاصل . فمثال الأول : سافرْ زمن الصيف إلى الشواطئ٢ .

ومثال الثاني قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ} لأن النبى لا يترك التقوى مطلقًا . فإذا أمِر بها كان المراد الاستمرار عليها .

وقد يكون الزمن فى الأمر للماضي إذا أريد من الأمر الخبر ، كأن يصف جندي بعد الحرب موقعة شارك فيها ؛ فيقول : صرعت كثيرًا من الأعداء . فتجيبه : " أقتُل ولا لوم عليك . . . واقتِك بهم ؛ فإن الله معك " . . . فالأمر هنا بمعنى : قتلتَ وفتكتَ . . . والمعوّل عليه فى ذلك هو : القرائن ، فلها الاعتبار الأول دائمًا فى هذه المسألة ، وغيرها .

---

١ هو مستقبل باعتبار المعنى المأمور به ، المطلوب تحققه وقوعه ابتداء ، إن كان غير حاصل وقت النطق ، أو دوام حصوله واستمراره إن كان واقعا حاصلا وقت الكلام وفي أثنائه - كما هو مبين بأعلى الصفحة - .

أما زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الصادر من المتكلم وملاحظة وقت الكلام نفسه والزمن الصادر فيه الطلب ذاته ، فهو الحال .

" راجع الصبان جـ١ باب المعرب والمبني ، عند الكلام على إعراب المضارع " .

٢إذا قلت هذا قبل الصيف ، ليكون قرينة .

المسألة الخامسة الحرف١

مِنْ ، فى ، علَى ، لمْ ، إنْ ، إنّ ، حتى ، لا ، هل . . .

لا تدل كلمة من الكلمات السابقة على معنى ، أىّ معنى ، ما دامت منفردة بنفسها

. لكن إذا وضعت فى كلام ظهر لها معنى لم يكن من قبل ، مثال ذلك : " سافرت " من " القاهرة " . . . فهذه جملة ؛ المراد منها : الإخبار بوقوع

[1] النحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة : " أدوات الربط " لأن الكلمة إما أن تدل على ذات ، وإما أن تدل على معنى مجرد " أي : حدث " ، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها .
فالاسم يدل على الذات ، والفعل يدل على المعنى المجرد منها ، والحرف هو الرابط . وهو يختلف اختلافا كاملا عن " الحرف الهجائي " الذي تبني منه صيغة الكلمة ، كالباء ، والتاء ، والجيم . . . . وغيرها من سائر آحرف الهجاء ، وتسمى لهذا أحرف البناء - وقد سبق الكلام عليها في ص ١٣ - .
وحروف الربط نوعان ، نوع يسمى : " حروف المعاني " ، لأنه يفيد معنى جديدا يجلبه معه ، ونوع ليس للمعاني ، وإنما هو زائد أو مكرر ، وكلاهما لتوكيد معنى موجود ، مثل : " ما " الزائدة ، وكذا " الباء " ، و " من " وغيرهما من الحروف الزائدة ، ومثل : نعم ، نعم ، أو : لا . لا . . . أو غيرهما من الحروف المكررة لإفادة توكيد المعنى القائم ، والذين يعتبرون التوكيد معنى - على الرغم من أنه ليس جديدا يدخلون هذا النوع في حروف المعاني .
أما غيرهم فلا يدخله فيها ، وهذا هو المشهور . وأكثر الكوفيين يقتصر على تسمية الحروف : " أدوات " .
أما تفصيل الكلام على حروف المعاني ، وأحكامها ، وما يتصل بها ، ولا سيما تعلق شبه الجملة بها . ففي موضعه المناسب " كالذي في جـ٢ ص ٢٠٠٠ م ٧٨ - حيث " حروف الجر " والإيضاح الجلي الهام الذي سجله صاحب " المفصل " لحروف المعاني ، وفي جـ ٣ حيث حروف العطف ، وحـ ٤ حيث النواصب والجوازم " . وإذا حروف الربط بنوعيها تخالف مخالفة تامة حروف المباني في المدلول والأثر .
بقي بيان المراد الدقيق الذي يقصدونه حين يقولون . هذا اللفظ - حرفا كان أم غير حرف - " زائد " لقد تباينت آراؤهم في تعريف الزائد . وخير ما يستخلص منها : أنه الذي يمكن الاستغناء عنه ، في الغالب ، فلا يتأثر المعنى بحذفه ، وربما لا يستغنى عنه ، فيكون معنى زيادته هو : تركه مهملا لا يؤثر في غيره ولا يتأثر بغيره ، سواء كان في أصله مهملا مثل : " لا " النافية الزائدة ، أم كان في أصله عاملا ، مثل : " كان " الزائدة . وفيما يأتي بعض ما دونته المراجع خاصا بهذا .

[1] جاء في المغني عند الكلام على الحرف : " لا ما نصه :
" من أقسام " لا " النافية - : المعترضة بين الخافض والمخفوض ، نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء . وعن الكوفيين : أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها . وأن ما بعدها خفض بالإضافة أما غيرهم فيراها حرفا ، ويسميها : زائدة ، كما يسمون : " كان " في نحو : " محمد كان فاضل " =

سفري ، وأنه يبتدئ من القاهرة . فكأني أقول : سافرت ، وكانت نقطة البدء فى السفر هي : " القاهرة " ، فكلمة : " منْ " أفادت الآن معنى جديدًا ظهر على غيرها مما يليها مباشرة[1] ما بعدها وهذا المعنى هو : " الابتداء " ، لم يُفهم ولم يُحددْ إلا بوضعها فى جملة ؛ فلهذه الجملة الفضل فى إظهار معنى : " مِنْ " .

ولو قلت : سافرت من القاهرة " إلى " العراق - لصار معنى هذه الجملة : الإخبار بسفرى الذى ابتداؤه القاهرة ، ونهايته العراق . فكلمة : " إلى " أفادت معنى ظهر هنا على ما بعدها ؛ وهذا المعنى هو " الانتهاء " . ولم يظهر وهى منفردة ، وإنما ظهر بعد وضعها فى جملة ؛ كانت السبب فى إظهاره ، كما كانت الجملة سببا في إظهار معنى الابتداء المستفاد من كلمة : " من " والذي ظهر على ما بعدها مباشرة .

=زائدة ، وإن كانت مفيدة لمعنى ، وهو المضي والانقطاع فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين ، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه ، كما في مسألة : " لا " في نحو : غضبت من لا شيء ، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى ، كما في مسألة : " كان " ، و " كذلك " " لا " المقترنة بالعاطف في نحو : ما جاءني محمد ولا علي ، ويسمونها : " الزائدة " وليست بزائدة ألبتة ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما جاءني محمد وعلي . . . ، احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء ، فإذا جيء بكلمة : " لا " صار الكلام نصا في المعنى الأول . نعم هي في قوله تعالى : {وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ} لمجرد التأكيد ، وكذا إذا قيل : لا يستوي حامد ولا محمود " " أهـ كلام المعنى .

أي : لأن اللبس غير محتمل في المثالين الأخيرين مطلقا . ولهذا إيضاح في حـ ٣ م ١١٨ ص ٥٤٩ باب : العطف ، عند الكلام على ما انفردت به واو العطف .

وجاء في شرح المفصل " جـ ٧ ص ١٥٠ " عند الكلام على : " كان " الزائدة ، أن معنى زيادتها هو : " إلغاؤها عن العمل مع إرادة معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلك نحو قولك : ما كان أحسن زيدا ، إذا أريدان الحسن كان فيما مضى . فـ " ما " مبتدأ على ما كانت عليه ، و " أحسن زيدا " الخبر - و " كان " ملغاة عن العمل ، مفيدة للزمان الماضي ، كما تقول : من كان ضرب زيدا - تريد : من ضرب زيدا - ومن كان يكلمك ، تريد : من يكلمك . فكان تدخل في هذه المواضع وإن ألغيت من الإعراب فمعناها باق . وهي هنا نظيرة : " ظننت " إذا ألغيت ، فإنه يبطل عملها ومعنى الظن باق ، ذلك أن الزيادة على ضربين ، زيادة مبطلة العمل مع بقاء المعنى الزمني ، كما سبق وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى ، وإن كان العمل باقيا ، نحو : ما جاءني من أحد . ومثله قوله : بحسبك محمد ، المراد : حسبك ، ومثل : " وكفي بالله شهيدا " ، والمراد كفى الله . . . . " أهـ .

وستجيء إشارة موضحة لهذا في ص ٧٠ وفي باب " كان وأخواتها " ص ٥٧٩ والواجب ترك استعمال " كان " الزائدة إذا أوقعت في لبس .

١ انظر الإيضاح في : " أ " من الزيادة والتفصيل ، ص ٧٠ .

وكذلك : " حضرتُ من البيت إلى النهر " ؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار بحضوري ، وأن أول هذا الحضور وابتداءَه : " البيت " ، وأن نهايته وآخره : " النهر " . فأفادت : " إلى " الانتهاء ، وصبَّته على ما بعدها . وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذى وضعت فيه .

ولو قلت : الطلبة فى الغرفة - لكان المعنى ؛ أن الطلبة تحويهم الغرفة ؛ كما يحوي الإناء بعض الأشياء ، وكما يحوي الظرفُ المظروف ، أى : كما يحوي الوعاء أو الغلاف ما يوضع فى داخله . فمعنى كلمة : " فى " هو " الظرف " ، أو : " الظرفية " ، وهذا المعنى لم يفهم من لفظة : " في " وحدها ، وإنما عُرف منها بعد أن احتواها التركيب ، فظهر على ما بعدها . . . وهكذا بقية أحرف الجر ، وغيرها من أكثر الأنواع الأخرى المختلفة ؛ كحروف النفي ، والاستفهام ، وسواها١ . . .

فالحرف : " كلمة لا تدل على معنى فى نفسها ، وإنما تدل على معنى فى غيرها فقط - بعد وضعها فى جملة - دلالة خالية من الزمن " ٢ .

من كل ما سبق نعلم : أن الاسم وحده - من غير كلمة أخرى معه - يدل على معنى جزئي فى نفسه ، دلالة لا تقترن بزمن . وأن الفعل وحده يدل على معنى جزئي مقترن بزمن . وأن الحرف وحده لا يدل على شيء منهما ما دام منفردًا ، فإذا دخل جملة دل على معنى فى غيره ، ولم يدل على زمن٣ .

١الإيضاح في : " أ " من الزيادة والتفصيل ص ٧٠ .
٢ هذا التعريف في اصطلاح النحاة . لكن يجري في استعمال بعض المراجع اللغوية والقدماء إطلاق الحرف أحيانا على : " الكلمة ، مهما كان نوعها . أما ظهور معناه على ما بعده ففيه تفصيل يجيء في ص ٧٠ - كما ألمحنا في رقم ١ .
٣أشار ابن مالك إلى علامات الفعل والحرف بقوله :

" بتا " فعلت ، وأتت ، " ويا " افعلي . . . " ونون " أقبلن - فعل ينجلي
سواهما الحرف ، كهل ، وفي ، ولم . . . عل مضارع يلي لم : كيشم
وماضي الأفعال بالتا - مز . وسم . . . بالنون فعل الأمر ، إن أمر فهم
والأمر إن لم يك للنون محل . . . فيه هو اسم ، نحو : صه ، وحيهل

أ - يريد : أن الفعل ينجلي " أي : ينكشف " ويتميز من غيره بإحدى العلامات الآتية ، وهي تاء الفاعل ، أو تاء التأنيث الساكنة ، أو ياء المخاطبة ، أو نون التوكيد . وهذه العلامات موزعة بين أنواع الفعل لكل نوع بعض منها في آخره دون بعض .
ب - وأن علامة الحرف " كهل ، وفي ، ولم " هي عدم قبوله علامة من علامات الأسماء ، أو : الأفعال :
حـ - وأن علامة المضارع صلاحه للمجيء بعد " لم الجازمة ، أو إحدى أخواتها .
د - وأن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة ، للفاعل ، أو الساكنة للتأنيث ، وكلتاهما تكون في آخره . ومعنى : " مز " : ميز ، و " صه " بمعنى اسكت ، و " حيهل " بمعنى : أقبل و " يشم " مضارع شم ، من باب : فرح " .
هـ - وأن فعل الأمر يوسم " أي : يعلم ويعرف " بقبوله نون التوكيد ، مع دلالته على الطلب . فإن لم يدل على الطلب ولم يقبلها فهو اسم فعل أمر .
هذا ، وكلمة : " الأمر " مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية : " هو اسم " . أما جواب " إن " الشرطية فحذوف يدل عليه الخبر المذكور ، والتقدير : فهو اسم .
والقاعدة : " أنه متى تقدم المبتدأ على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية - كان جوابا ، والخبر محذوفا ، إذ الأغلب وقوع الفاء في جواب الشرط ، لا في خبر المبتدأ . وإلا كان خبرا والجواب محذوفا ، كما هنا " هذا هو الرأي المختار ، على رغم ما حوله من خلاف " راجع حاشيتي الخضري والصبان في هذا الموضوع من الباب ، وستذكر هذه القاعدة في مواضع ، منها موضع حذ الخبر - " ص ٥١٩ م ٥٢٤ " م ٣٩ وفي جـ ٤ ص ١٥٧ - ورقم ٥ من هامش ص ٤١٨ " .
ومما تنطبق عليه القاعدة السالفة قول الشاعر المخضرم عامر بن الطفيل :

وإني - وإن كنت ابن سيد عامر . . . وفي السر منها والصريح المهذب
فما سودتني عامر عن وراثة . . . أبي الله أن أسمو بأم ولا أب

فما دخلت عليه الفاء وهو الجواب ، وخبر " إن " محذوف . ومثال ذكر الخبر لا الجواب قول الشاعر :

وإني - وإن صرفت في الشعر منطقي . . . لأنصف فيما قلت فيه ، وأعدل

فجملة : " أنصف " خبر " إن " وليست جوابا للشرط إذ الأغلب دخول اللام على الخبر ، لا على الجملة الواقعة جوابا للشرط .

زيادة وتفصيل :

" أ " عندما ينكشف معنى الحرف الأصلي بسبب وضعه في جملة ، ويظهر المراد منه ، فإن ذلك المعنى ينصب على ما بعد الحرف ، ويتركز فيه ؛ سواء أكان ما بعد الحرف الأصلي مفردًا أم جملة ، فالابتداء في : " من " ، والانتهاء في : " إلى " ، يتحقق فى الكلمة التي جاءت بعد كل منهما ، وكذلك الظرفية ، والاستعلاء . . .
وإذا قلنا : ما جاء أحد . . . - هل غاب أحد؟ فإن النفي والاستفهام ينصبّان على كل مضمون الجملة التى بعده . . . وهكذا . . .

أمّا الحروف الزائدة - ومنها بعض حروف الجر ؛ كالباء - فإنها تفيد توكيد المعنى فى الجملة كلها ؛ لأن زيادة الحرف تعتبَرُ بمنزلة إعادة الجملة كلها ، وتفيد ما يفيده تكرارها بدونه[1] سواء أكان الحرف الزائد فى أولها ، أم في وسطها ، أم في آخرها ؛ مثل : بحسبك الأدب ، وأصلها : حسبُك الأدب ، أي : يكفيك ، أو : كافيك ، فالباء داخلة على المبتدأ ، كدخولها عليه وهو ضمير في نحو : كيف بك؟ " وأصلها . . . كيف أنت؟ " [2] وكدخولها عليه بعد " إذا الفجائية " في نحو : رجع المسافر ؛ فإذا بالأصدقاء فى استقباله .
وكدخولها على الفاعل فى مثل : كفى بالله شهيدًا ، وأصلها : كفى اللهُ شهيدًا .
وعلى الخبر فى مثل : الأدب بحسبك . . . فالباء مع تقدمها أو توسطها أو تأخرها قد أكدت معنى الجملة كلها[3] .
هذا ، والحرف الزائد قد يعمل ؛ كباء الجر ، أو لا يعمل مثل : " ما " الزائدة ، فى مثل : إذا ما المجُد نادانا أجَبْنا[4] . . .
ولا يصح اعتبار اللفظ " سواء أكان حرفا أم غير حرف " زائدًا إن أمكن

---

[1] راجع شرح التصريح جـ2 باب : " حروف الجر " عند الكلام على زيادة : " الكاف " .
[2] راجع هذا الأصل في أول باب المبتدأ م33 ص448 .
[3] سيجيء تفصيل الكلام على زيادة " الباء " الجارة في الموضع المناسب - باب : حروف الجر ، ج2 م90 .
[4] يتحتم إعتبار " ما " زائدة عند وقوعها بعد كلمة : " إذا " كالمثال السالف ، ثم انظر رقم1 من هامش ص66 .

اعتباره أصليا ؛ لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة - " كما سبق في رقم1 من هامش ص47 - " ويجيء في ص489 ، 581 " .
وهناك الشبيه بالزائد يعمل ، وينحصر فى بعض حروف الجر ؛ كُربّ ، ولعلّ ، و " لولا " على اعتبارها جارّة . . . الجارتين .
وحرف الجر الزائد والشبيه به لا يتعلقان[1] ، إلا أن الزائد " كالباء " يزاد لتوكيد المعنى الموجود . أمَّا " رب " فتفيد معنى التقليل أو التكثير ، " ولعل " تفيد الرجاء . . . فهما - كغيرهما من الشبيه بالزائد - يفيدان معنى جديدًا يطرأ على الجملة ؛ لا تقوية المعنى الموجود قبل مجيئهما . وكذا " لولا " فإنها تفيد الامتناع ؛ وهو معنى جديد يطرأ على الجملة .
ب " الحروف نوعان ، نوع يسمى " العامل " ؛ لأنه يعمل الجر ، أوالنصب ، أوالجزم غير ذلك[2] ، كحروف الجر ، وحروف النصب ، وحروف الجزم أو ، والحروف الناسخة[2] ، ونوع آخر يسمى : " المهمَل " ؛ لأنه لا يعمل شيئًا مما

سبق ، مثل بعض أدوات الاستفهام والجواب . ، ومنها : هل ، نعم ، لا . . . .
ومثل : التنوين[3] .
وبعض النحاة يسمي حروف الجر : " حروف الإضاءة " لأنها تضيف إلى الأسماء معاني[4] الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف .
" حـ " الحروف إما آحادية ، أو ثنائية ، أو ثلاثية ؛ كبعض حروف الجرّ " الباء ، في ، إلى . . . . "
وإما رباعية ؛ مثل : " لعلَّ " ولا تزيد على خمسة ؛ مثل : " لكنَّ " في الرأي الأصح الذى يعتبرها غير مركبة ، وأنها مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً - كما سبق[5] .

---

[1] تفصيل هذا في الباب الخاص بحروف الجر " جـ2 " .
[2] ، [2] مثل : " ما ، الحجازية " وتعمل عمل " كان " الناسخة . ومثل : " لا " النافية للجنس . وتعمل عمل " إن " .
[3] راجع رقم3 من هامش ص27 .
[4] انظر رقم1 من هامش ص66 .
[5] انظر رقم2 من هامش ص13

المسألة السادسة الإعراب والبناء

معنى المصطلحات السابقة

" أ " - طلع الهلالُ . شاهد الناس الهلالَ . فرح القوم بالهلال .
" ب " - يكثر الندَى شتاء . يمتص النباتُ الندى . يرتوي بعضُ النباتِ بالندى .
" جـ " - زاد هؤلاءِ علماً . سمعت هؤلاءِ يتكلمون . أصغيت إلى هؤلاءِ .

نلحظ في أمثلة القسم الأول " أ " أن كلمة : " الهلال " قد اختلفت العلامة التى في آخرها ؛ فمرة كانت تلك العلامة ضمة ، ومرة كانت فتحة ، ومرة كانت كسرة ، فما سبب هذا الاختلاف؟
سببه وجود داع متغير في كل جملة ، يحتاج إلى كلمة : " الهلال " ؛ لتؤدي معنى معينًا في الجملة . وهذا المعنى يختلف باختلاف الدواعي في الجُمل ، ويُرْمَز إليه في كل حالة بعلامة خاصة في آخر الكلمة ، ففي الجملة الأولى كانت كلمة : " الهلال " مرفوعة ؛ لوجود الداعي الذى يحتاج إليها ، وهو الفعل : " طلَع " فإنه يتطلب فاعلا . والفاعل يرمز له بعلامة في آخره ، هي : الضمة - مثلا - فيكون مرفوعًا .

وفي الجملة الثانية كانت كلمة : " الهلال " منصوبة ؛ لوجود داع من نوع آخر ؛ هو الفعل : " شاهَدَ " ؛ فإنه لا يحتاج إلى فاعل ، لوجود فاعله معه - وهو كلمة : الناس - ولكنه يحتاج إلى بيان الشيء الذى وقع عليه فعل الفاعل ، وهو ما يسمى فى النحو : " المفعول به " ؛ والمفعول به يُرْمزُ إليه بعلامة خاصة في آخره هي : " الفتحة " ، - مثلا - فيكون منصوبًا .
وفي الجملة الثالثة كانت كلمة " الهلال " مجرورة ، لوجود داع يخالف السابقين ، وهو : الباء ، فإنها تحتاج إلى تلك الكلمة لتكون مجرورة بها ، فيزداد الفعل بهما وضوحًا ، وعلامة جرها الكسرة هنا .

فنحن نرى أن الدواعي تغيرت فى الجمل الثلاثة السالفة على حسب المعاني المطلوبة ، من فاعلية ، ومفعولية ، وتكملة أخرى للفعل . . . وتبعها فى كل حالة تَغيُّرُ العلامة التى فى آخر كلمة : " الهلال " . فتَغير العلامة على الوجه السالف يسمى : " الإعراب " ، والداعي الذي أوجده يسمى : " العامل " ١ .

١كثر الكلام - قديمًا وحديثًا - على العامل ، وعلى ما له من أثر سيء في النحو العربي ، وفي الأساليب ، وصياغتها ، وفهمها . ولم تر بين المتكلمين من راعي جانب الاعتدال والإنصاف .
وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران : أولهما : أن النحاة نسبوا العمل إليه ، فجعلوه هو الذي يرفع ، أو ينصب ، أو يجر ، أو يجزم ، مع أنه قد يكون سببا في خفاء المعنى - في زعمهم - أو تعقيده . وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئا ، وإنما الذي يعمل هو : المتكلم؟
ثانيهما : أن النحاة - وقد قصروا عليه العمل وحده - بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه ، فاضطروا أن يقدروه ، وأن يفترضوا وجوده ، ويتكلفوا ، ويتعسفوا .
والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به ، بل أذكياء ، بارعون فيما قرروه بشأن : " نظرية العامل " ، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة ، وضبط قواعدها ، وتيسير استعمالها . ونسوق لهذا مثلا يوضحه ، ويزيد الأمثلة إيضاحا : " أكرم محمود الضيف " فمحمود في هذه الجملة ينسب إليه شيء . وكذلك " الضيف " فما الذي ينسب إلى كل منهما؟
١ - ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم ، فهو فاعل الكرم . فبدلا من أن نقول : ينسب إلى محمود أنه فعل شيئا ، هو : الكرم ، أو : ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم - حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنينا عنها برمز صغير - اصطلح عليه النحاة - يرشد إليها ، ويدل عليها ، ذلك الرمز هو : " الضمة " التي في آخر كلمة : " محمود " . فهذه الضمة على صغرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة . وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحي الذي دل على المعنى المطلوب بأخصر إشارة . كما سيجيء رقم ١ من هامش ص ٧٥ .
لكن كيف عرفنا - في التركيب السابق - أن محمودا " فعل شيئا ، أي : أنه فاعل؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله هي : " أكرم " ويسميها النحاة : " فعلا " ولا يمكن أن يوجد الفعل بنفسه . فوجود الفعل دل على وجود الفاعل ، ووجود الفاعل يقتضي أن نعلنه ، ونذيع أنه الفاعل . وطريقة الإذاعة قد تكون بكلمات كثيرة ، أو قليلة ، أو برمز يغني عن هذه وتلك ، كالضمة التي اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال ، على الفاعلية . . . وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء أولا إلى الفاعل ، وإلى الكشف عنه ، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره ، ليكون إعلانا على أنه الفاعل ، وشارة دالة عليه . فالفعل هو السبب أيضا في ذلك الرمز وفي اجتلابه والإتيان به ، فليس غريبا أن يقول النحاة ، " إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل " لأنه السبب في مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك : " عاملا " .
ب - مثل هذا يقال في كلمة : " الضيف " فقد نسب إليه شيء - كما سبق - فما ذلك الشيء المنسوب إليه؟ هو أنه

وقع عليه كرم ، أو حصل له شيء ، هو : " الكرم " . وقد حذفنا هذه الكلمة الكثيرة ، واستغنينا عنها برمز اصطلح عليه النحاة ، يرشد إليها ، ويدل عليها ، هو الفتحة في آخر : " الضيف " ، =

فالإعراب : " هو تَغَيُّر العلامة التى فى آخر اللفظ ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل " ١ .
وفائدته : أنه رمز إلى معْنى معين دون غيره - كالفاعلية ، والمفعولية ، وغيرهما - ولولاه لاختلطت المعانى ، والتبست ، ولم يفترق بعضها عن بعض . وهو - مع هذه المزية الكبرى - موجَز غاية الإيجاز ، لا يعادله فى إيجازه واختصاره

=فهي تؤدي ما تؤديه الكلمات المتعددة التي حذفت . والذي أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شيء هو وجود الفعل والفاعل معا قبله . ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والدال عليه . وكان الفعل هو الأصل في الإرشاد وفي الدلاله على الفاعل وعلى المفعول ، فهو الأصل أيضا في جلب العلامة العلامة الدالة على كل منهما ، وهو السبب الأساسي في مجيئها ، فسمي ذلك : " عاملها " .
وما يقال في الفعل مع فاعله ومفعوله يقال في غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها ، سواء أكانت عوامل لفظية ، كالفعل وكحرف الجر ، والجوازم . . . ، أم معنوية ، كالابتداء ، وكالتجرد من الناصب والجازم ، وهو سبب رفع المضارع ، وسواء أكانت أصلية أم زائدة " وستجيء أنواع العوامل في م ٣٣ أول باب المبتدأ والخبر - وانظر ص ٧٣ .
ومما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعيها ليست مخلوقات حية ، تجري فيها الروح فتعمل ما تزيد ، وتحس ما يقع عليها ، وتؤثر بنفسها ، وتتأثر حقا مما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب المختلفة ، فليس لها شيء من ذلك . إنما الذي يؤثر . ويحدث حركات الإعراب - هو المتكلم ، وليست هي . ولكن النحاة نسبوا إليها العمل . لأنها المرشد إلى المعاني والرموز . وهي نسبة جاية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها . إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة - كما أسلفنا - وإذا ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها ، وتسميتها : " عاملا " ، ولا عيب في أن نقول مثلا : " كان " ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، و " إن " تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ولا و " ظن " تنصبهما مفعولين لها . . . و . . . . و . . . إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح ، بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى ، ولا داعي للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنة بعض ، المتسرعين . نعم لها بعض عيوب " كالتي نراها في باب التنازع ، م ٧٣ جـ٢ " ولكنها يسيرة يمكن تداركها ، وسنشير إليها تباعا ، حين نصادفها .
ومما تقدم يتبين أيضا النفع الأكبر ، والأثر الباهر الذي للعلامات الإعرابية ، فلولاها لاختلطت المعاني ، بل فسدت ، وحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا : " ما أحسن القادم " فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام ، وللتعجب ، وللنفي ، . . . وكل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة . لهذا كان من الخطل وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات والحمقاء بإلغاء علامات الإعراب - لصعوبة تعلمها - والاقتصار على تسكين آخر الكلمات . وقد أطلنا الكلام في إظهار هذا الخطأ ، وفداحة ضرره في الموضوع الخاص به من كتابنا المسمى : " اللغة والنحو بين القديم والحديث " ص ٢٦٠ .
١ وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية ، هو : التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ، ببيان ما في الكلام من فعل ، أو فاعل ، أو : مبتدأ ، أو : خبر ، أو : مفعول به ، أو حال . . . أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وموقع كل منهما في جملته ، وبنائه أو إعرابه . . . . أو غير ذلك .

شيء آخر يدل دلالته على المعنى المعين الذي يرمز له١ . وهذه مزية أخرى .
والمعرب : هو اللفظ الذي يدخله الإعراب٢ .
والعامل هو : ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى

خاص ، كالفاعلية ، أو المفعولية ، أو غيرهما ، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة كأمثلة : ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة كأمثلة : " ا " أومقدرة[3] كأمثلة : " ب " فإن الدليل على إعرابها وهى مفردة أن علامة آخرها تتغير عند التثنية والجمع ، فتقول : تراكم النَّدَيَان ، وامتص النبات النَّدَيَيْن ، وارتوى من النديَيْن[4] .

أما أمثلة القسم الثالث " حـ " ففيها كلمة : " هؤلاءِ " ٤ لم تتغير علامة آخرها بتغير العوامل ؛ بل بقيت ثابتة فى الجمل كلها . فهذا الثبات وعدم التغير يسمى : بناء ؛ وهو : " لزوم آخر اللفظ علامة واحدة فى كل أحواله ، مهما تغيرت العوامل " .

والمبنى هو : اللفظ الذى دخله البناء .

هذا ، وقد عرفناه[5] أن المعرب المنصرف[6] " أى : المُنَوَن " ، يسمى : " متمكنًا أمْكن " ، وأن غير المنصرف يسمى : " متمكنًا " فقط ، وأن المبنى يسمى : " غير متمكن " . ولا تصف الكلمة بإعراب أوبناء إلا بعد إدخالها فى جملة[7] . . .

---

[1] فلو أردنا أن ندل على الفاعلية أو المفعولية في مثل : أكرم الولد الوالد لاستعملنا ألفاظا كثيرة ، كأن نقول : إن الوالد هو فاعل الإكرام ، والولد هو الذي ناله الإكرام . . . وفي هذا إسراف كلامي وزماني . كما سبق في هامش ص ٧٣ .

[2] أي : التغير الذي وصفناه ، فالإعراب غير المعرب ، كما أن الإكرام غير المكرم ، والإرسال غير المرسل .

[3] ويسمى الإعراب فيها : " تقديريا " " انظر ص ٨٤ " .

[4] وفي ص ٨٤ إيضاح الإعراب المحلي " كالذي في كلمة " هؤلاء " والتقديري . ومن التقديري نوع سيجيء في " و " من ص ١٥٩ أما تفصيل مواضعه ففي ص ٨٤ وما بعدها . " ٤ ، "

[5] راجع ص ٣٣ وما بعدها .

[6] المنصرف ، هو : المنون : " انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٣ " .

[7] راجع حاشية " الخضري " جـ ٢ ص ١ أول باب : " الإضافة " وقد نقلنا كلامة في رقم ١ من هامش ص ١٤ وأشرنا في تلك الصفحة والتي تليها إلى وجود كلمات لا توصف بإعراب ولا بناء ، ولو كانت في جمل ، مثل الكلمات التي تسمى : " الأتباع " - بفتح الهمزة - ولها نوع إيضاح في " جـ " من ص ١٠٦ . أما البيان في جـ ٣ باب النعت " م ١١٤ ص ٤٥٢ .

المعرب والمبني من الأسماء والأفعال والحروف ١

" أيْ : من أقسام الكلمة الثلاثة " :
أولا : الحروف كلها مبنية ؛ لأن الحرف وحده لا يؤدى معنى فى نفسه ، وإنما يدل على معنى فى غيره ، بعد وضعه فى جملة - كما سبق٢ . وإذًا لا ينسب إليه أنه فعل فعلا ، أووقع عليه فعل ؛ فلا يكون بنفسه فاعلا ، ولا مفعول به ، ولا متممًا وحده للمعنى " أى : لا يكون مسندًا إليه ولا مسندًا ، ولا شيئًا يتصل بذلك " . لعدم الفائدة من الإسناد فى كل حالة٣،
ونتيجة ما سبق أنه لا يدخله الإعراب ؛ لعدم حاجته إليه ؛ لأن الحاجة إلى الإعراب توجد حيث توجد المعانى التركيبية الأساسية ، والحرف وحده لا يؤدى معنى قط . ولكنه إذا وضع في تركيب فإنه يؤدى فى غيره بعض المعانى الجزئية " الفردية " بالطريقة المفصَّلة التى أشرنا إليها عند الكلام عليه٢ ؛ كالابتداء ، والتبعيض ، وغيرهما مما تؤديه كلمة : " من " . أوالظرفية ، والسببية ، وغيرهما مما تؤديه كلمة : " فى " - فهذه المعانى الجزئية تَعْتَوِر الحرف ، وتتعاقب عليه ، ولكن لا يكون التمييز بينها بالإعراب ، وإنما يكون بالقرائن المعنوية التى تتضمنها الجملة .
ثانيًا : الأسماء يناسبها الإعراب وهو أصل فيها ؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به - كما سبق٣ - فهو يدل على مسمى ؛ " أي : على شيء

١يلاحظ أن المبني لا تراعي زاحيته اللفظية مطلقا في توابعه أو غيرها ، فتوابعه إنما تساير محلة فقط - إن كان له محل من الإعراب - وهذا أثر هام من آثار " الإعراب المحلي " الذي يجيء الكلام عليه " في ص ٨٤ " لكن يستثنى من هذا الحكم العام النعت الخاص بالمنادي " أي ، أو : أية " وبالمنادي اسم الإشارة الذي جيء به للتوصل إلى نداء المبدوء بأل ، نحو : يا أيها العالم ، ويأتيها العالمة ، ويا هذا الفاضل . . . فيجب في هاتين الصورتين رفع التابع مراعاة للمظهر الشكلي للمنادي ، مع أن هذا المنادي مبني ، وهما صفتان معربتان منصوبتان - مراعاة لمحل المنادي - ، مع أن هذا المنادي مبني ، وهما صفتان معربتان منصوبتان - مراعاة لمحل المنادي - بفتحة مقدرة على الآخر ، منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادي في الصورة الشكلية - وتفصيل هذا وإيضاحه في جـ٤ ص ٣٤ م ١٣٠ - .
" ٢و ٢ " في ص ٦٦ .
٣في ص ٢٦ إلا إذا قصد لفظه ، كما في جـ " من ص ٣٠ .

محسوس أو معقول ، سميناه بذلك الاسم " وهذا المسمى قد يُسنَد إليه فعل ، فيكون فاعلًا له ، وقد يقع عليه فعل ، فيكون - مفعولا به . وقد يتحمل معنى آخر غير الفاعلية والمفعولية ، ويدل عليه بنفسه . . . وكل واحد من تلك المعاني يقتضى علامة خاصة به فى آخر الكلمة ، ورمزًا معينًا يدل عليه وحده ،

ويميزه من المعاني الأخرى ؛ فلا بد أن تتغير العلامة فى آخر الاسم ؛ تبعًا لتغير المعاني والأسباب ، وأن يستحق ما نسميه : " الإعراب " للدلالة على تلك المعانى المتباينة ، التى تتوالى عليه بتوالى العوامل المختلفة ، كما شرحنا من قبل١ .

وقليل من الأسماء مبنيّ٢ . وأشهر المبني منها عشرة أنواع " لكل نوع أحكامه التفصيلية فى بابه " وهى :

" ١الضمائر ، سواء أكان الضمير موضوعًا على حرف هجائي واحد ، أم على حرفين ، أم على أكثر ، مثل : انتصرتَ ؛ ففرحنا ، ونحن بك معجبَون .

" ٢ ، " ٣أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ؛ بشرط ألا يكون أحدهما مضافًا لمفرد ؛ مثل : أين توجدْ أكرمْك . أين أراك٣؟ بخلاف : أىُّ خيرٍ تعملْه ينفعْك . أىُّ يومٍ تسافر فيه؟ لإضافة " أىّ " الشرطية والاستفهامية فى المثالين لمفرد ، فهما معه معربتان٤ .

" ٤أسماء الإشارة التى ليست مثناة ؛ نحو : هذا كريم ، وتلك محسنة . بخلاف : " هذان كريمان ، وهاتان محسنتان " . فهما معربان عند التثنية ؛ على الصحيح .

١في ص٧٢ .

٢الغالب على الأسماء المبنية أنها لا تضاف ، ومنها ما يضاف ، مثل : " حيث " و " كم الخبرية " و " إذا " الشرطية ، وبعض المركبات المزجية العددية التي تضاف مع بنائها على فتح الجزأين ، " نحو : هذه خمسة عشر محمد ، طبقا لما سيجيء في باب " العدد " جـ٤ م ٤ ١٦ ص ٤٠٠ " وغيرها مما هو مذكور في باب الإضافة جـ٣ .

٣وكما في قول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم ترد بها . . . سرور محب ، أو إساءة مجرم؟

٤أما الإضافة للجملة فقد يكون الاسم معها مبنيا كإضافة " إذا " الشرطية وأشباهها للجمل . وكل اسم يجب إضافته لجملة يجب بناؤه ، مثل : " إذا " الشرطية . أما الذي يضاف إليها جوازا ، مثل " يوم " فقد يبني ، وقد يعرب ، كما سيجيء في باب الإضافة ج٣ .

" ٥أسماء الموصول غير المثناة ، والأسماء الأخرى التى تحتاج بعدها - وجوبًا - إلى جملة أوما يقوم مقامها١ ، ولا تستغني عنها بحال . فمثال الموصول : جاء الذى يقول الحق . وسافر الذى عندك ، أو الذي فى ضيافتك . ومن الأسماء الأخرى التى ليست موصولة ولكنها تحتاج - وجوبًا - بعدها إلى جملة : " إذا " الشرطية الظرفية ؛ نحو : إذا تعلمتَ ارتفع شأنك ، فلوقلت : جاء الذى . . . فقط ، أو : إذا . . . فقط ، لم يتم المعنى ، ولم تحصل الفائدة . بخلاف جاء اللذان غابا ، وحضرت اللتان سافرتا . فالموصول معرب - على الصحيح - لأنه مثنى .

" ١٦الأسماء التى تسمى : " أسماء الأفعال " ٢ وهى : التى تنوب عن الفعل فى معناه وفى عمله وزمنه ، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها . مثل : هيهات القمر : بمعنى بَعُدَ جدًّا ، وأفٍّ من المهمل ، بمعنى أتَضَجَّرُ جدا ، وآمين يا رب ، بمعنى : استجبْ . فقد دلت كل كلمة من الثلاث على معنى الفعل ، ولا يمكن أن يدخل عليها عامل قبلها يؤثر فيها بالرفع ، أوالنصب ، أوالجر . . . بخلاف : سيرًا تحت راية الوطن ، سماعًا نصيحة الوالد ، إكرامًا للضيف . فإن هذه الكلمات [سيرًا ، وسماعًا ، وإكرامًا ، وأشباهها] تؤدى معنى فعلها تمامًا ، ولكن العوامل قد تدخل عليها فتؤثر فيها ؛ فتقول : سرني سيرُك تحت راية الوطن ، مدحت سيرَك تحت راية الوطن . طربت لسيرك . . . وكذا الباقي ؛ ولذلك كانت معربة .

" ١٧الأسماء المركبة ؛ ومنها بعض الأعداد ؛ مثل : أحَدَ عَشَرَ . . . إلى تسعة عَشَرَ ؛ فإنها مبنية دائمًا على فتح الجزأين . ما عدا اثنيْ عَشَرَ ، واثنتيْ عشْرة ؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى٣ .

١ المراد بما يقوم مقام الجملة الواجبة هو ما يغني عنها تماما في بعض الحالات ، كالمشتق الذي يقع صلة " أل " وكالتنوين الذي للعوض عن المضاف إليه المحذوف إن كان جملة .

٢لها باب خاص في الجزء الرابع . وسبقت لها إشارة في رقم ١ من هامش ص ٤٩ .

٣للعدد وأحكامه باب - مستقل في الجزء الرابع .

" ١٨اسم " لا " النافية للجنس١ - أحيانًا - في نحو : لا نافع مكروه .

" ١٩المنادى ، إذا كان : مفردا ، علما ، أو نكرة مقصودة ، مثل : يا حمد ، ساعد زميلك ، ويا زميل اشكر صديقك .

" ١٠بعض متفرقات أخرى ، مثل : " كم " وبعض الظروف ، مثل : " حيث " والعلم المختوم بكلمة : " ويه " ، وما كان على وزن " فعال " في رأي قومك - مثل حذام ، وقطام . . . " وكلاهما اسم امرأة " . وكذلك أسماء الأصوات المحكية مثل : " قاق " ، و " غاق " ، في نحو : صاحت الدجاجة قاق ، ونعب الغراب غاق٢ . . .

ملاحظة : يجب الإعراب والتنوين فى كل اسم أصله مفرد مبنيّ ، ثم سُمي به ، كما لو سمينا رجلًا بكلمة : " أمس " المبنية على الكسر في لغة الحجازيين - أو بكلمة " غاق " التي هي في أصلها اسم لصوت الغراب . . . ، وحكمها : البناء على الكسر أيضًا " لتغير شأن الكلمتين بعد هذه التسمية ، فتصير كل واحدة منهما علمًا ، يدل على ما يدل عليه العلم ، ويصير حكم كل منهما الإعراب والتنوين٤ ، بعد أن كان حكمها البناء٥ .

١لها باب خاص في آخر هذا الجزء - ص ٦٨٣ .
٢لأسماء الأصوات وأحكامها المختلفة باب خاص في الجزء الرابع .
٣المراد بالمفرد هنا : ما ليس داخلا في نوع من أنواع المركب الثلاثة ، وهي المركب الإسنادي ، والمركب المزجي ، والمركب الإضافي . أما المركب العلم فيجيء بيانه وحكمه في باب العلم ص ٣٠٠ و ٣٠٨ وفي ص ٢٠١ .
٤انظر ما يتمم هذا الحكم في رقم ٥ من هامش ص ١٤٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٠٩ .
٥راجع حاشية " خالد " على " التصريح " ، آخر باب، : " الممنوع من الصرف " عند الكلام على : " أمس " .

وينبغي تبين ما سبق - في : " جـ" ص ٣٠ من فروق تخالف ما هنا . كما ينبغي كشف الفرق بين الحكم الذي اشتملت عليه الملاحظة المدونية هنا ، والحكم الآخر الآتي في " جـ" ص ١٤٦ ، فالحكم الذي اشتملت عليه هذه الملاحظة مقصور صراحة على الاسم المفرد المبني في أول أمره وليس بعلم ، فإذا صار علما منقولا من معناه السابق إلى العلمية . . . تاركا ما قبلها فإنه يصير مع هذه العلمية الطارئة معربا ومنونا وجوبا ويصح جمعه جمع مذكر سالم مباشرة أما الحكم الآخر الآتي فإنه صريح في أن العلم موضوع من أول أمره علما ومبنيا فليس منقولا من حالة سابقة إلى حالة العلمية الحالية وإنما هو موضوع ابتداء علما أصيلا مبنيا فلا يجمع إلا من طريق غير مباشر جمع مذكر سالم " كما سيجيء البيان في ص ١٤٦ " .

ثالثًا : الأفعال . منها المبني دائمًا ، وهو : الماضي والأمر . ومنها المبني حينًا والمعرب أحيانًا وهو : المضارع .

وأحوال بناء الماضي ثلاثة :

" " ١يبني على الفتح فى آخره إذا لم يتصل به شيء ، مثل : صافحَ ، محمد ضيفه ، ورحَّب به . وكذلك يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة ، أوألف الاثنين ، مثل : قالتْ فاطمة الحق . والشاهدان قالا ما علافا .

والفتح فى الأمثلة السابقة ظاهر . وقد يكون مقدرًا إذا كان الماضى معتل الآخر بالألف ، مثل : دعا العابد ربه .

" " ٢يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به " التاء " المتحركة التى هى ضميرٌ " فاعل " ، أو : " نا " التى هى ضمير فاعل ، أو " نون النسوة " التى هى كذلك . مثل أكرمتُ الصديق ، وفرحتُ به . ومثل : خرجْنا فى رحلة طيبة ركبنا فيها السيارة ، أما الطالبات فقد ركبْن القطار .

" " ٣يبنى على الضم فى آخره إذا اتصلت به واوالجماعة ، مثل الرجال خرجُوا لأعمالهم .

وأحوال بناء الأمر أربعة :

" " ١يبنى على السكون فى آخره إذا لم يتصل به شيء ؛ مثل : اعمَلْ لدنياك ولآخرتك . وصاحبْ أهل المروءات . أو : اتصلت به نون النسوة ، مثل : اسمعْن يا زميلاتى١ . . . .

" " ٢يبنى على فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة ؛ مثل : صاحِبَنْ كريم الأخلاق . أوالثقيلة ؛ مثل : اهجرَنّ السفيه٢ . . .

[1] من الجائز توكيده بالنون المشددة مع وجود نون النسوة بشرط أن تكون نون التوكيد مشددة مكسورة وقبلها ألف زائدة تفصل بينهما وبين نون النسوة ، نحو : اسمعنان يا زميلاتي .
كما سيجيء الإيضاح الخاص بالمضارع ، في رقم ٤ من هامش ص ٨٢ وفي جـ ٤ باب : نون التوكيد - .
[2] فهو فعل أمر مبني على الفتح . لاتصاله بنون التوكيد . ولا داعي للتشدد الذي يراه بعض النحاة ، إذ يقول : فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون التوكيد . هذا وكل فعل أمر أو مضارع ، اتصلت بآخره نون التوكيد فإنه يمتنع أن يتقدم عليه شيء من معمولاته إلا للضرورة - انظر المثال والبيان في رقم ٣ من هامش ص ١٠٣ لأن تقدم هذا المعمول يخرجه من حيز التأكيد ، فيتنافى تقديمه مع المراد من تأكيده . وأجاز بعض النحاة تقديم المعمول إن كان شبه جملة . وحجته ورود أمثلة كثيرة تكفي للقياس عليها . وهذا أحسن .
كما سيجيء في باب نون التوكيد جـ ٤ م ١٤٣ ، الحكم الرابع من الأحكام والآثار اللفظية المشتركة . - .

" " [3] يبنى على حذف حرف العلة إن كان آخره معتلًا ؛ مثل : اسعَ فى الخير دائمًا ، وادعُ الناس إليه ، واقضِ بينهم بالحق . [فاسع : فعل أمر مبني على حذف الألف ؛ لأن أصله : " اسْعَى " [1] . وادعُ : فعل أمر مبني على حذف الواو ؛ لأن أصله : " ادْعُو " . واقض : فعل أمر ، مبني على حذف الياء لأن أصله : " اقضي] " . وعند تأكيد فعل الأمر بالنون يبقى حرف العلة الواو ، أو الياء ، ويتعين بناء الأمر على الفتحة الظاهرة على الحرفين السالفين ، فإن كان حرف العلة ألفًا وجب قلبها ياء تظهر عليها فتحة البناء ؛ لأن الأمر يكون مبنيًا على هذه الفتحة ؛ نحو : اسعَيَن فى الخير ، وادعُوَن له ، واقضيَن بالحق .
" " [4] يبنى على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنين ؛ مثل : اخرجَا ، أو واو الجماعة ، مثل : اخرجوا ، أو ياء مخاطبة ؛ مثل : اخرجِي . فكل واحد من هذه الثلاثة فعل أمر ، مبني على حذف النون ، والضمير فاعل " وهو ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة " . ومن الأمثلة قوله تعالى لموسى وفرعون : {اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طغَى} ، وقوله : {فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا} - وقول الشاعر :
يا دارَ عَبلة بالجِواء تكلمي . . . وعِمِي[2] صباحا - دارَ عبلة - واسلمِي
وأما المضارع فيكون معربًا[3] إذا لم يتصل بآخره بنون التوكيد ، أونون النسوة . ومن الأمثلة : {إن اللهَ لا يَغفرُ أن يُشْرَكَ بهِ} . إن تُخْلِصْ فى عملك تنفعْ وطنك . فإن اتصل بآخره اتصالا مباشرًا نون التوكيد الخفيفة أوالثقيلة بنى على الفتح[4] مثل : واللهِ لأقومَنْ بالواجب . ولأعْمَلَنَّ ما فيه الخير،

[1] تكتب الألف هنا ياء ، تبعًا لقواعد رسم الحروف ، وعلى الرغم من كتابتها ياء تسمى ألفًا ما دامت الفتحة قبلها .
[2] انعمي واسعدي .
[3] حالاته الإعرابية ثلاث ، فيكون معربًا مرفوعًا إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ويكون معربًا منصوبًا إذا سبقه ناصب ،

ويكون معربًا مجزومًا إذا سبقه جازم . ولإعراب المضارع باب مستقل " ج٤ م١٤٨ " يعرض لحالاته الإعرابية الثلاثة ويوضح الكلام على النواصب والجوازم ، ويبين أنواعها وأحكامها تفصيلًا ، ويشير في أوله إلى المراد من الجزم ، وأنه الجزم الأصيل ، لا الطارئ للوقف ، أو التخفيف مع بيان الآثار المترتبة على الأصيل وغيره - وسيجيء الكلام على سكون التخفيف في ص١٩٩ ، وإذا كان المضارع معتل الآخر فلإعرابه طرق وأحكامه خاصة تجيء في بحث مستقل " ص١٨٢ " .

٤ في محل رفع إن لم يسبقه ناصب أو جازم - على المشهور - وقيل : لا محل له .
" كما سيجيء في رقم٢ من هامش الصفحة الآتية ، ومطابقة للبيان الذي في أول باب : " إعراب الفعل المضارع " - ج٤ م١٤٨ وفي الجزء الرابع باب مستقل لنوني التوكيد .

وقول الشاعر :
لا تأخذن١ من الأمور بظاهر . . . إن الظواهر تخدع الراءينا
فإن كان الاتصال غير مباشر ؛ بأن فصل بين نون التوكيد والمضارع فاصل ظاهر ؛ كألف الاثنين ، أومقدر ؛ كواوالجماعة ، أوياء المخاطبة - فإنه يكون معربًا . . فمثال ألف الاثنين " ولا تكون إلا ظاهرة " ماذا تعرف عن الصانعَيْن ، أيقومانّ بعملهما ؛ ومثال واو الجماعة المقدرة : هؤلاء الصانعون أيقومُنّ بعملهم؟ ومثال ياء المخاطبة المقدرة : أتقُومِنّ بعملك يا زميلتي؟
وإن اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى على السكون٢ ؛ مثل : إن الأمهاتِ يبذلْن ما يقدرْنَ عليه لراحة الأبناء . ولا يكون اتصالها به إلا مباشرًا٣ ، كقوله تعالى : {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ } .
فللمضارع حالتان ؛ الأولى : الإعراب ؛ بشرط ألا يتصل بآخره - مباشرة - نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة . وإذا أعرب كان مرفوعًا إن لم يسبقه ناصب ينصبه ، أو جازم يجزمه .
والثانية : البناء : إما على الفتح إذا اتصلت بآخره - مباشرة - نون التوكيد . وإما على السكون إذا اتصلت بآخره نون النسوة٤ .
وإذا كان المضارع مبنيًّا لاتصاله بإحدى النونين وسبقه ناصب أو جازم وجب

---

١ المضارع هنا مبني على الفتح في محل جزم .
٢ في محل رفع - على المشهور - وقيل لا محل له - طبقا لما سبق في رقم ٤ من الهامش السابق ، ولما هو مبين في باب " إعراب الفعل المضارع : " ، جـ ٤ سم ١٤٨ - .
٣ فلا يفصل بينهما أحد الضمائر الثلاثة السابقة - ولا غيرها - ، لما في الفصل بالضمير من التناقض المفسد للمعنى ، إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين ، أحدهما : نون النسوة ، وهي تدل على جماعة الإناث ، والآخر ألف الاثنين ، وهي تدل على المثني؟ أو على نون النسوة مع واو الجماعة ، وهذه تدل على جماعة الذكور؟ أو على نون النسوة مع ياء المخاطبة ، وهذه تدلي على المفردة المؤنثة؟
أما نون التوكيد بنوعيها فإنها قد تقع بعد أحد الضمائر السابقة ، ولكنها بعد ألف الاثنين مشددة ومكسورة ، لكيلا تلتبس في الخط بنون الأفعال الخمسة التي يعرب معها المضارع . ولا تكون مكسورة مشددة إلا في هذه الحالة .
٤ من الممكن أن يجتمع في آخر المضارع نون النسوة ، فنون التوكيد المشددة المكسورة لا المخففة - بشرط أن تفصل بينهما الألف المزيد للفصل هنا ، نحو : أترغبان في تقديم العون للبائسات ، فالنون الأولى للنسوة حتما ، والمضارع معها مبني على السكون وجوبا ، والنون الأخيرة المشدة للتوكيد ، ولا تأثير لها على المضارع من ناحية بنائه . وبين

النونين الألف الفاصلة - " كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٨٠ وكما سيجي البيان بالتفصيل في ج ٤ ، باب نوني التوكيد " .

أن يكون مبنيًّا فى محل نصب أو جزم ، أيْ أنه يكون مبنيًا فى اللفظ ، معربًا فى المحل١ " . ولهذا أثر إعرابيّ يجب مراعاته . ففى التوابع - مثلا - كالعطف ، إذا عطف مضارع على المضارع المبني المسبوق بناصب أو جازم وجب فى المضارع المعطوف أن يتبع محل المعطوف عليه فى النصب أو الجزم دون البناء٢ . وكذلك المضارع المبني إن كان معطوفًا عليه ؛ فإنه يكون مبنيًّا فى محل رفع ، فى الرأي المشهور الذى سبقت الإشارة إليه٣ . ويتبعه في هذا الرفع المحلي - دون البناء٢ - المضارع " المعطوف " .

١بيان الإعراب المحلي والتقديري في ص٨٤ و . . . . . و . . . .
٢في رقم٤ من هامش ص٨١ " راجع الصبان ج١ في هذا الباب ، عند الكلام على بناء المضارع ، وج٤ م١٤٨ في أول باب إعراب الفعل " .
٣لأن الأغلب في البناء عدم انتقاله من المتبوع إلى التابع على الوجه الذي سبق في رقم١ من هامش ص٧٦ ، ٢ من هامش ص٨٣ وفي الملاحظة التي في الجدول الآتي ص٨٤ وفي بعض ما سبق يقول ابن مالك :
والاسم منه معرب ومبني . . . لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمى " جئتنا " . . . والمعنوي في : " متى وفي : هنا "
وكنيابة عن الفعل ، بلا . . . تأثر ، وكافتقار أصلا
ومعرب الأسماء : ما قد سلما . . . من شبه الحرف ، كأرض وسما
يقول : الاسم قسمان ، معرب ، ومبني وسبب بنائه شبه يدنيه - أي : يقربه من الحروف - وسيجيء رد هذا في ص٨٨ وأبان الشبه المدين من الحروف " أي : المقرب منها " فقال : إنه الشبه الوضعي بأن يكون الاسم في صيغته موضوعًا على حرف واحد ، أو على حرفين ، كالضميرين : " التاء " و " نا " في جملة : " جئتنا " وكالشبه المعنوي في كلمتي : " متى " " وهنا " . فكل واحدة منهما اسم مبني ؛ لأنه يؤدي معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف ، فأشبه الحروف في تأدية معنى معين ، وكأن ينوب عن الفعل بلا تأثر ، أو أن يحتاج دائمًا بعده إلى جملة ، فالأول كاسم الفعل ، والثاني كاسم الموصول . ثم قال ابن مالك في بناء الأفعال والحروف .
وفعل " أمر " و " مضى " بنيا . . . وأعربوا " مضارعا " إن عريا :
من نون توكيد مباشر ، ومن . . . نون إناث ، كيرعن من فتن
وكل حرف مستحق للبنا . . . والأصل في المبني أن يسكنا
" إن عرى من نون توكيد " أي : إن تجرد من نون توكيد .

زيادة وتفصيل :

" أ " الإعراب المحليّ والتقديريّ .

يتردد على ألسنة المعربين أن يقولوا فى المبنيات ، وفى كثير من الجمل المحكية وغير المحكية ، إنه فى محل كذا - من رفع ، أونصب ، أوجر ، أوجزم . . . فما معنى أنه فى محل مُعَيَّن؟ فمثلا : يقولون فى " جاء هؤلاءِ " . . . . إن

كلمة : " هؤلاءِ " مبنية على الكسر فى محل رفع فاعل - وفى : " قرأت الصحف من قبلُ " . . . إن كلمة : " قبلُ " مبنية على الضم فى محل جر . . . وفى : " رأيت ضيفًا يبتسم " ، إن الجملة المضارعية فى محل نصب صفة[1] . . . وهكذا .

المراد من أن الكلمة أوالجملة فى محل كذا ، هوأننا لووضعنا مكانها اسما معربًا لكان مرفوعًا ، أومنصوبًا ، أومجرورًا . وفى بعض الحالات لووضعنا مكانها مضارعًا معربًا لكان منصوبًا أومجزومًا[2] . . . . . فهى قد حلّت محل ذلك اللفظ المعرب ، وشغلت مكانه ، وحكمه الإعرابى الذى لا يظهر على لفظها[3] .

٢ ـ أما " التقديرى " فقد سبق[4] أنه العلامة الإعرابية التى لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب ؛ بسبب أن ذلك الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية ، كالألف فى مثل : إن الهدَى هدَى الله ، واستجب لداعى الهدى .

ونتيجة لما سبق يكون " الإعراب المحلى " مُنصبًّا على الكلمة المبنية كلها،

---

[1] فهي بمثابة : رأيت ضيفا مبتسما . أي : أنها جملة بمنزلة المفرد في المعنى . ومن الأمثلة أيضا الجملة الواقعة مفعولا ثانيا في نحو : أظن العالم " علمه نافع " أو : ينفع علمه . . . فهو بمنزة : أظن العالم نافع العلم . . . " راجع الصبان جـ١ عند الكلام على علامات الاسم " .

[2] كالمضارع المعرب الذي يراد إحلاله محل مضارع مبني قبله ناصب أو جازم .

[3] مما يدخله الإعراب المحلي أنواع موضحة رقم ١ من هامش ص ٣١٤ .

[4] في ص٨٤ وقد أشرنا فيها إلى نوع آخر سيجيء في " و " من ص١٥٩ أما حصر مواضعه في ص١٩٨ وما بعدها .

أو على الجملة كلها ، وليس على الحرف الأخير منهما . وأن التقديرى مُنصب على الحرف الأخير من الكلمة .

وهناك رأى آخر لا يجعل الإعراب المحلى مقصورًا على المبني وبعض الجمل - كرأى الأكثرية - وإنما يدخل فيه أيضًا بعض الأسماء المعربة صحيحة الآخر بشرط ألا يظهر فى آخر الكلمة المعربة علامتان مختلفتان للإعراب ، ومن أمثلته عنده : ما جاءنى من كتاب ، فكلمة " كتاب " مجرورة بالحرف : " مِن " الزائد . وهى فى محل رفع فاعل للفعل : " جاء " . وقد تحقق الشرط فلم يجتمع فى آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب . وأصحاب الرأى الأول يدخلون هذا النوع فى التقديرى فيقولون فى إعرابه : مجرور لفظًا مرفوع تقديرًا[1] . . . والخلاف لفظىّ . ولعل الأخذ بالرأى الثانى أنفع ، لأنه أعمّ .

ويدخل فى الإعراب المحلى عدة أشياء . أظهرها المبنيات كلها ، والجمل التى لها محل من الإعراب ، محكية وغير محكية ، والمصادر المنسبكة ، وكذا الأسماء المجرورة بحرف جرّ زائد فى رأى سلف٢ . - وكما سيجئ فى جـ ٢ ص ٣٥٠ م ٨٩ - والمنادى المستغاث " جـ٤ "

هذا ولا يمكن إغفال الإعراب المحلى والتقديرى ، ولا إهمال شأنهما ، إذ يستحيل ضبط توابعهما - مثلا - بغير معرفة الحركة المقدرة٣ أوالمحكية بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل أومفعول ، أومبتدأ ، أو : مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما . ٤

وهناك كلمات يضبط آخرها بعلامة لا توصف بأنها علامة إعراب ولا بناء ، وإنما هو ضبط صوري ظاهري ، قصد به مجاراة الكلمة لكلمة قبلها في نوع العلامة ، مجاراة ظاهرية ، ولا يصح أن يكون للكلمة المتأخرة منهما محلي إعرابي .

١راجع الصبان جـ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على أحد أحكامه وهو : الرفع .

٢كما سيجيء في جـ٢ م ٨٩ ص ٤٠٢ .

٣من المهم ملاحظة ما سق في رقم ١ من هامش ص ٧٦ .

٤ستيجيء إشارة وحصر لبعض ما سلف في ص ١٩٨ - وللإعراب المحلي في ص ٣١٤ ، وأيضا في جـ ٢ م ٨٩ رقم ٣ من هامش ص ٤٠٢ .

وسيجيء بيان هذا النوع في موضعه المناسب١ .

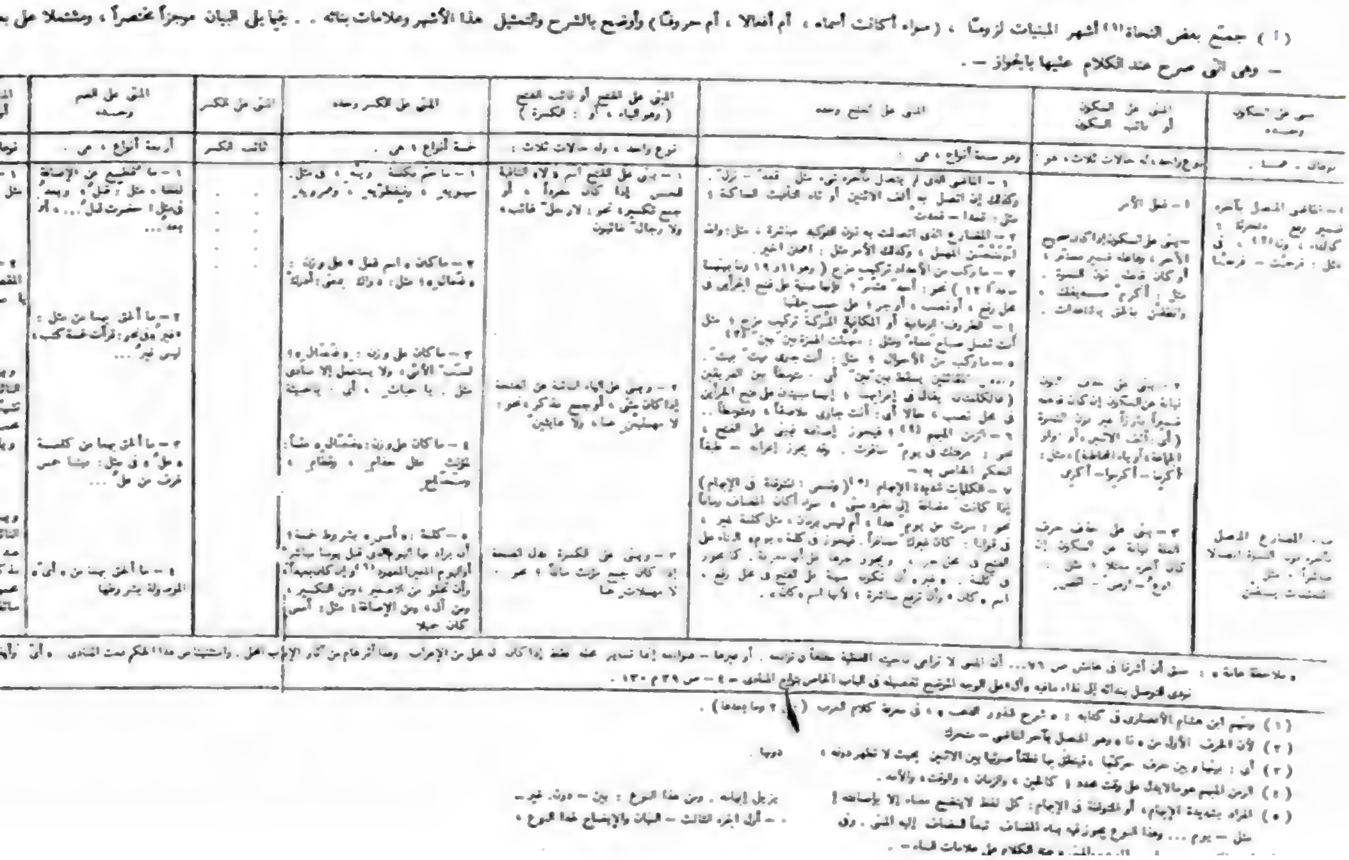
" ب " تلمس النحاة أسبابًا للبناء والإعراب ، أكثرها غير مقبول . وسنشير إليه ، داعين إلى نبذه .

قالوا فى علة بناء الفعل : إن الفعل لا تتعاقب عليه معان مختلفة ، تفتقر فى تمييزها إلى إعراب ، ولا تتوالى عليه العوامل المختلفة التى تقتضى ذلك .

فالفعل - وحده - لا يؤدى معنى الفاعلية ، ولا المفعولية ، ولا غيرهما مما اختص به الاسم وكان سببًا فى إعرابه - كما سبق٢ ، إلا المضارع فإنه قد يؤدى معنى زائدًا على معناه الأصلى ، بسبب دخول بعض العوامل . فحين نقول ؛ لا تهملْ عملك ، وتجلسْ فى البيت " بجزم : تجلسْ " يكون المعنى الجديد : النهى عن الجلوس أيضًا ، " بسبب مجئ الواوالتى هى لعطف الفعل على الفعل هنا " . وحين نقول : لا تهملْ عملك ، وتجلسَ فى البيت " بنصب : تجلسَ " يكون المعنى الجديد : النهى عن اجتماع الأمرين معًا ، وهما الإهمال والجلوس . فالنهى منصب عليهما معًا ، بحيث لا يجوز عملهما فى وقت واحد ؛

فلا مانع أن يقع أحدهما وحده بغير الآخر ، ولا مانع من عمل كل منهما فى وقت يخالف وقت الآخر - " والواو هنا للمعية وهى التى اقتضت ذلك " .
وإذا قلت : لا تهمِلْ القراءة ، وتجلسُ " برفع : تجلسُ " ، فالنهى منصب على القراءة وحدها ، أما الجلوس فمباح . " فالواو هنا : للاستئناف ، وهى تفيد ذلك المعنى . " فالمضارع قد تغيرت علامة آخره على حسب تغير المعانى المختلفة ، والعوامل التى تعاقبت عليه ، فأشبه الاسم من هذه الجهة ، فأُعرب مثله .
أما بناؤه مع نون التوكيد ، ونون النسوة فلأنهما من خصائص الأفعال ، فوجود أحداهما فيه أبعده من مشابهة الاسم المقتضية للإعراب ، فعاد إلى الأصل الأول فى الأفعال ؛ وهوالبناء ؛ لأن الأصل فيها البناء - كما سبق - وأما الإعراب فى المضارع أحيانًا ، فأمر عارض ، وليس بأصيل. . . . .
هكذا يقولون! وليس بمقبول ، فهل يقبل أن سبب بناء الحرف هو

١في جـ من ص ١٠٦ .
٢في ص ٧٣ .



زيادة وتفصيل :

" أ " - جمع بعض النحاة[1] أشهر المبنيات لزومًا ، " سواء أكانت أسماء ، أم أفعالا ، أم حروفا " وأوضح بالشرح والتمثيل هذا الأشهر وعلامات بنائه . .
وفيما يلي البيان موجزا مختصرا ، ومشتملا على بعض المبنيات جوازا ، - وهي التي صرح عند الكلام عليه بالجواز .
" ملاحظة هامة " سبق أن أشرنا في هامش ص٧٦ . . أن المبني لا تراعي ناحيته اللفظية مطلقا في توابعه . أو غيرها - فتوابعه إنما يساير محله فقط إذا كان له محل من الإعراب . وهذا أثر هام من آثار الإعراب المحلي . واستثنينا من هذا الحكم نعت المنادي : " أي وأية " واسم الإشارة الذي ونودي للتوصل بندائه إلى نداء ما فيه " أل " على الوجه الموضح تفصيله في الباب الخاص بتوابع المنادى ج٤ - ص٣٩ م ١٣٠ .

---

[1] ومنهم ابن هشام الأنصاري في كتابه : " شرح شذور الذهب " ، في معرفة كلام العرب " ص ٢ وما بعدها " .
[2] لأن الحرف الأول " نا " وهو المتصل بآخر الماضي - متحرك .
[3] أي : بينها وبين حرف حركتها ، فيتعلق بها نطقا صوتيا بين الاثنين بحيث لا تظهر دونه ، ولا يظهر دونها .
[4] الزمن المبهم هو ما لا يدل على وقت محدد ؛ كالحين ، الزمان ، والوقت ، والأمد .
[5] المراد بشديدة الإبهام ، أو المتوغلة في الإبهام : كل لفظ لا يتضح معناه إلا بإضافته إلى لفظ آخر يزيل إبهامه . ومن هذ النوع : بين ، دون . غير .
مثل ، يوم . . وهذا النوع يجوز فيه بناء المضاف تبعا للمضاف إليه المبني . وفي باب الإضافة - أول الجزء الثالث - البيان والإيضاح لهذا النوع .

---

[1] راجع الحضري ج باب " المعرب والمبني " عند الكلام على علامات البناء .

دلالته فى الجملة على معنى فى غيره ، وعدم دلالته وهومستقل على ذلك المعنى التركيبىّ ؛ فلا حاجة له بالإعراب ؛ لأن وظيفة الإعراب تمييز المعانى التركيبية بعضها من بعض؟ إذاً لم التفرقة فنقول إن كلمة : " ابتداء " وحدها التى تفهم من الحرف : " مِن " هى اسم ، وكلمة : " مِن " نفسها هى حرف ، مع أنها تفيد عند وضعها فى الجملة معنى الابتداء ، فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين ؛ شىء كان هوالمبتدِئ ، وشىء آخر كان المبتدأ منه؟
هل السبب ما سطروه من دليل جدلىّ مرهق ، هو : أن معانى الأسماء تتوقف على أمور كلية معلومة لكل فرد بداهة ، فكأنها مستقلة ؛ مستغنية عن غيرها؟

فلفظة : " ابتداء " عندهم معناها مطلق ابتداء شيء من شيء آخر ، بغير تخصيص ، ولا تعيين ، ولا تحديد . وشيء هذا شأنه يمكن أن يعرفه كل أحد ، ويدركه بالبداهة كل عقل . بخلاف معنى الابتداء فى لفظة : " مِن " حين نقول مثلا : سرت من القاهرة ، فإن الابتداء هنا خاص مقيد بأنه ابتداء " سير " لا ابتداء قراءة : ، أوأكل ، أوكتابة ، أوسفر . أو . . . وأنه ابتداء " سير " من مكان معين ؛ هو : القاهرة . فليس الابتداء فى هذا المثال معنى مطلقًا كما فى سابقه ، وليس فهمه ممكنًا إلا بعد إدراك أمرين مخصوصين ؛ يتوقف فهمه عليهما ، ولا يعرفان إلا بالتصريح باسمهما ، هما : السير والقاهرة . أى : أن المعنى إن لوحظ فى ذاته مجردًا من كل قيد ، كان مستقلا ، وكان التعبير عنه من اختصاص الاسم ، " كالابتداء " ، وإن لوحظ حاله بين أمرين ، كان غير مستقل ، وكان التعبير عنه مقصورًا على الحرف[1] . . .

فهل نَقبل هذه العلل المصنوعة الغامضة؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلا أوكثيرًا منها؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما فى جاهليتهم؟

ثم يعود النحاة فيقولون[2] : إن بعض الأسماء قد يبنى لمشابهته الحرف ، مثل : " مَنْ " و " أين " و " كيف " وغيرها من أسماء الاستفهام . . . ومثل " مَنْ " ، و " ما " وغيرهما من أدوات الشرط والتعليق . . . فأسماء الاستفهام إن دلت على

[1] أول حاشية الأمير على الشذور ، عند الكلام على الاسم .

[2] شرح المفصل جـ ١ القسم الأول - قسم الأسماء . ولكلامهم الآتي صلة وإيضاح لرأيهم في " الشبه المعنوي " المعروض في ص ٩٢ .

معنى فى نفسها فإنها تدل فى الوقت ذاته على معنى ثان فيما بعدها ؛ فكلمة : " مَن " الاستفهامية ، اسم ؛ فهى تدل بمجردها وذاتها على مسمًّى خاص بها ، إنسانًا غالبًا ، أوغير إنسان - وتدل على الاستفهام من خارجها ، بسبب افتراض أن همزة الاستفهام معها تقديرًا . . . فكأنك إذا قلت : مَن عندك؟ تفترض أن الأصل أمَن عندك؟ وأنهما فى تقديرك كلمتان : " الهمزة " ، وهى حرف معنى ، و " مَن " الدالة على المسمى بها ، أى : على الذات الخاصة التى تدل عليها : " مَنْ "

فلما كانت " مَن " لا تستعمل هنا إلا مع الاستفهام المقدر ، استغنى وجوبًا عن همزة الاستفهام لفظًا ، للزومها كلمة : " من " معنى ، وصارت " مَن " نائبة عنها حتمًا ؛ ولذلك بنيت ؛ فدلالتها على الاسمية هى دلالة " لفظية " ، مرجعها لفظها ، ودلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها . ولا يجوز

إظهار الهمزة فى الكلام كما تظهر كلمة : " فى " مع الظروف جوازًا ؛ لأن الأمر مختلف ؛ إذ الظرف ليس متضمنًا معنى : " فى " بالطريقة السالفة ، فيستحق البناء كما بنيت " مَن " الاستفهامية ، وإنما كلمة : " فى " محذوفة من الكلام جوازًا لأجل التخفيف ؛ فهى فى حكم المنطوق به ؛ ولذلك يجوز إظهارها . بخلاف الهمزة .

وكذلك كلمة : " أين " تدل وهى مجردة على معنى فى نفسها ، هو : المكان ، وتدل أيضًا على الاستفهام فيما بعدها ، وهومعنى آخر جاءها من خارجها ؛ بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ، ثم الاستغناء عن الهمزة وجوبًا ؛ لوجود ما يتضمن معناها .

وكلمة : " كيف : تطل على معنى فى نفسها ، وهو : الحال ، وتدل على معنى فيما بعدها ، وهو : الاستفهام ، على الوجه السالف ، وكذلك أسماء الشرط . .

. فإن كلمة : " مَن " تدل على العاقل - غالبًا - بنفسها ، وكلمة : " ما " تدل - غالبًا - على غير العاقل بنفسها ، وهما تدلان على التعليق والجزاء فيما بعدهما ؛ فكأن كل كلمة من أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، ونحوها - تقوم مقام كلمتين فى وقت واحد ، إحداهما : اسم يدل على مسمى ، والأخرى : حرف يدل على معنى فى غيره ، وهذا الحرف يجب حذفه لفظًا،

١شرح المفصل ج٢ ص٤١ في : " الظروف " .

لوجود الاسم الذى يتضمنه تقديراً١ ويؤدى معناه تماماً . ومن هنا نشأ التشابه بين نوع من الأسماء والحروف - فى خيال بعض النحاة - فاستحق ذلك النوع من الأسماء البناء ؛ لعدم تمكنه فى الاسمية تمكنًا يبعده من مشابهة الحرف .

ولا يكتفون بذلك بل يسترسلون فى خلق علل يثبتون بها أن الأصل فى البناء السكون ، وأن العدول عن السكون إلى الحركة إنما هولسبب ، وأن الحركة تكون ضمة ، أوفتحة ، أوكسرة ، لسبب آخر ، بل لأسباب!!

فما هذا الكلام الجدلي٢؟ وما جدواه لدارسى النحو؟ أيعرفه العرب الخُلَّص أصحاب اللغة ، أويخطر ببالهم؟

علينا أن نترك هذا كله فى غير تردد ، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية فى الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أوبنَوه . من غير جدَل زائف ، ولا منطق متعسف ، وأن الفيصل فيهما راجع " كما قال بعض السابقين " ٣ إلى أمر واحد ؛ هو : " السماع عن العرب الأوائل " ، واتباع طريقتهم التى نقلت عنهم ، دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل ، التى لا تثبت على التمحيص . وعلى

هذا لا يصح الأخذ بما قاله كثرة النحاة[4] من أن الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قوية[5] فى أحد أمور أربعة :

أولها : الشبه الوضعى :

بأن يكون الاسم موضوعًا أصالة على حرف واحد ، أوعلى حرفين ثانيهما لِين ، مثل : التاء ، ونا ، فى : جئتنا ، وهما ضميران مبنيان ؛ لأنهما يشبهان

[1] راجع الصفحة الأولى من الجزء الثامن من شرح " المفصل " القسم الثالث : " الحروف " .

[2] نرى بعضه في حاشية الحضري . وشروح التوضيح ، والصبان ، وغيرها . . . أول باب : " المعرب والمبني " .

[3] حاشية الحضري الجزل الأول - أول - : المعرب والمبني " ، عند الكلام على بناء الأفعال ، وسببه ، وما يوجه إلى السبب من اعتراض عليه ، ودفاع عنه - فقد قال عنه ما نصه : " العمدة في هذه الأحكام : " السماع " وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق " اهـ وكذلك الأمير على الشذور عند الكلام على المضارع . وكذلك ما أشرنا إليه في المقدمة هامش ص ٨ من رأي " أبي حيان " الوارد في " الهمع " جـ ١ ص ٥٦ حيث يقول عن تعليلات النحاة لحركة الضمير : " إنها تعليلات لا يحتاج إليها ، لأنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل " . يريد بالوضعيات : الألفاظ التي وضعها العرب على صورة خاصة ، وشكل معين ، من غير علة الوضع ، ولا سبب سابق يدعوهم إلى اختيار هذه الصورة وذلك الشكل ، فليس هنا إلا مجرد النطق المحض .

[4] كابن هشام وغيره .

[5] هي التي لا يعارضها شيء من خصائص الأسماء ، كالتثنية والإضافة .

الحرف الموضوع على مقطع واحد ، كباء الجر ، وواو العطف ، وغيرهما ، من الحروف الفردية المقطع ، أو ثنائية المقطع ، مثل ، قد ، هل ، لم .

ولو صح هذا ، لسألناهم عن سبب بناء الضمائر الأخرى التي تزيد على حرفين ، مثل ، نحن ، وإيا . . . وسألنا عن سبب إعراب أب ، وأخ ، ويد ، ودم ، ونحوها مما هو على حرفين؟ نعم أجابوا عن ذلك بإجابات ، ولكنها مصنوعة ، صادفتها اعتراضات أخرى ، ثم إجابات ، وهكذا مما سجلته المراجع .

ثانيهما الشبه المعنوي :

بأن يتضمن الاسم بعد وضعه في جمله معنى جزئيا غير مستقل ، زيادة على معناه المستقل الذي يؤديه في حالة انفراده ، وعدم وضعه في جملة .

وكان الأحق بتأدية هذا المعنى الجزئي عندهم هو : " الحرف " . ومعنى هذا : أن الاسم قد خلف الحرف فعلا ، وحل محله في إفادة معناه ، وصرف النظر عن الحرف نهائيا فلا يصح ذكره ، ولا اعتبار أنه ملاحظ ، فليس حذفه للاقتصار كحذف : " في " التي تتضمنها أنواع من الظروف ، أو حذف كلمة : " من " التي تتضمنها أنواع من التمييز ، فإن هذا التضمن في الظرف والتمييز لا يقتضي البناء - كما يقولون - . لأنه ليس باللازم المحتوم . أما التضمن الذي يقتضي البناء عندهم ، فهو التضمن اللازم المحتم الذي يتوقف عليه المعنى الذي

قصد عند التضمن . فيخرج الظرف والتمييز . وتدخل أسماء الشرط والاستفهام ، مثل : مى تحضر أكرمك - ومتى تسافر؟
فكلمة : " متى " في المثال الأول تشبه الحرف " إن " في التعليق والجزاء ، وهي في المثال الثاني تشبه همزة الاستفهام ، فكلتاهما اسم من جهة ، ومتضمنة معنى الحرف من جهة أخرى ، فمتى الشرطية وحدها تدل على مجرد تعلق مطلق ، ولكنها بعد وضعها في الجملة دلت عليه وعلى معنى في الجملة التي بعدها ، وهو تعليق شيء معين بشيء آخر معين : أي : توقف وقوع الإكرام على وقوع الحضور ، فحصول الأمر الثاني المعين : مرتبط بحصول الأول المعين ومقيد به[1] . . . .
وهي[2] وحدها في الاستفهام تدل على مجرد الاستفهام والسؤال ، من غير تقيد بدلالة على الشيء الذي تسأل عنه ، أو عن صاحبه ، أو غير ذلك . لكنها بعد

[1] يوضح كلامهم في الشبه المعنوي ما سبق في آخر ص ٨٩ وما بعدها .
[2] أي : " متى " الاستفهامية .

وضعها في الجملة دلت على معنى جزئي جديد ؛ فوق المعنى السابق : هو أن السؤال متجه إلى معنى محدد . هو الحضور ، ومتجه إلى المخاطب أيضًا. . . . . .
وكذلك اسم الإشارة[1] ، مثل كلمة : هذا ؛ فإنها وهي منفردة ، تدل على مطلق الإشارة ، من غير دلالة على مشار إليه أو نوعه ؛ أهو محسوس أم غير محسوس؟ حيوان أم غير حيوان؟
لكن إذا قلنا : هذا محمد ، فإن الإشارة صارت مقيدة بانضمام معنى جديد إليها ؛ هو الدلالة على ذات محسوسة لإنسان[2] .
فإن صح ما يقولونه من هذه التعليلات ، فماذا أعربت : " أيّ " الشرطية ، و " أيّ " الاستفهامية ، وأسماء الإشارة المثناة ؛ مثل : هذان عالمان ، وهاتان حديقتان؟ نعم؟ لهذا عندهم إجابة ، وعليها اعتراض ، ثم إجابة ، ثم اعتراض . . وهكذا مما تموج به الكتب الكبيرة .
ثالثها : الشبه الاستعمالي :
بأن يكون الاسم عاملًا في غيره ، ولا يدخل عليه عامل - مطلقا - يؤثر فيه ، فهو كالحرف : في أنه عامل غير معمول ، كأسماء الأفعال . مثل : هيهات القمر ، وبله المنسيء ، " فهيهات " : اسم فعل ماض ، بمعنى : بعد جدا ، وفاعله . القمر ، و " بله " : اسم فعل أمر ، بمعنى : اترك ، وفاعله ضمير

، تقديره : أنت ، و " المسيء " : مفعول به ، وكلاهما قد عمل الرفع في الفاعل ، كما أن " بله " عملت النصب في المفعول به ، ولا يدخل على واحد من اسمي الفعل عامل يؤثر فيه .
رابعها : الشبه الافتقاري .
وذلك بأن يفتقر الاسم افتقارا لازما إلى جملة بعده ، " أو ما يقوم مقامها ، كالصفة الصريحة في صلة أل " ٣ " أو إلى شبه جملة ، كالاسم الموصول ، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها ، أو شبهها ، تسمى ، جملة الصلة ، لتكمل المعنى ، فأشبه الحرف في هذا ، لأن الحرف ، موضوع - غالبا لتأدية معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء ، فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة ، فهو محتاج إليها دائما ، فاسم الموصول
بأن يكون الاسم عاملا فى غيره ، ولا يدخل عليه عامل - مطلقًا - يؤثر فيه فهوكالحرف : فى أنه عامل غير معمول ، كأسماء الأفعال ، مثل : هيهات القمر ، وبَلْهَ المسيء ، فهيهات : اسم فعل ماض ، بمعنى بَعُد جدًّا ، وفاعله القمر ، وبله : اسم فعل أمر ، بمعنى : اتركْ ، وفاعله ضمير ، تقديره : أنت ، والمسىء : مفعول به ، وكلاهما قد عمل الرفع فى الفاعل ، كما أن " بله " عملت النصب فى المفعول ، ولا يدخل على واحد من اسمى الفعل عامل يؤثر فيه
.
رابعها : الشبه الافتقارى :
وذلك بأن يفتقر الاسم افتقارًا لازمًا إلى جملة بعده ، أوما يقوم مقامها - كالوصف فى صلة " أل " ٣ - أو إلى شبه جملة ؛ كالاسم الموصول ، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أوما يقوم مقامها ، أوشبهها ، تسمى : جملة الصلة ؛ لتكمل المعنى ، فأشبه الحرف فى هذا ؛ لأن الحرف ، موضوع - غالباً - لتأدية معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء فلا يظهر معناه إلا بوضعه فى جملة ، فهو محتاج إليها دائمًا . فاسم الموصول يشبهه من هذه الناحية : فى أنه لا يستغني مطلقًا

" ١ ، " ٢راجع ٣٢١ م ٢٤ .
٣انظر ص ٣٥٦ حيث الكلام على : " أل " وصلتها ، ونوع هذه الصلة .

عن جملة بعده ، أو ما ينوب عنها ، أو شبهها ، يتم بها المعنى .
فإن صح هذا فلم أعربت . . . " أي " الموصولة - أحياناً - و " اللذان "

، و " اللتان " ؟ أجابوا : أن السبب هو ما سبق في نظائرها ؛ من الإضافة فى كلمة : " أي " والتثنية فيما عداها . والإضافة والتثنية من خصائص الأسماء ، فضعف شبه تلك الكلمات بالحروف ، فلم تُبْن . وعلى هذه الإجابة اعتراض ، فإجابة ، فاعتراض . . .
فما هذا العناء فيما لا يؤيده الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة؟ وأى نفع فيما ذكر من أسباب البناء وأصله ، ومن سبب ترك السكون فيه إلى الحركة ، وسبب اختيار حركة معينة لبعض المبنيات دون حركة أخرى . . .
خامسها : الشبه اللفظى :
زاده بعضهم١ ، ومثّل له بكلمة " حاشا " الاسمية قائلا : إنها مبنية لشبهها " حاشا " الحرفية فى اللفظ . وكذا بكلمة " علَى " الاسمية ، و " كلاّ " بمعنى " حقًّا . و " قدْ " الاسمية . وقيل إن الشبه اللفظى مجوّز للبناء ، لا محتم له . وعلى هذا يجوز فى الأسماء السابقة أن تكون معربة تقديراً كإعراب الفتى . ما عدا " قدْ " فإنها تعرب لفظًا - كما سبق٢ .
وهناك أنواع أخرى من الشبه لا قيمة لها .
إن الخير فى إهمال كل هذا ، وعدم الإشارة إليه فى مجال الدراسة والتعليم ، والاستغناء عنه بسرد المواضع التي يكون فيها الاسم مبنيًّا وجوبًا ، وهوالعشرة الماضية٣ ومبنى جوازًا فى مواضع أخرى ستذكره فى مواطنها .
ج - اشترطوا فى إعراب المضارع - كما سبق٤ - ألا تتصل به اتصالا مباشراً نونُ التوكيد ، أونون الإناث٥ ؛ فالمضارع معرب فى مثل : " هل

١ راجع الصبان جـ١ باب : " المعرب والمبني " ، عند الكلام على : أنواع الشبه ، والتنبيه الثاني .
٢ في ص ٣١ .
٣ ص ٧٧ والجدول الذي في ص ٨٥ .
٤ في ص ٨١ .
٥ لا يكون اتصال نون النسوة به إلا مباشرا .

تقومانِّ؟ وهل تقُومُنَّ؟ وهل تقومِنَّ " ؟ لأن نون التوكيد لم تتصل به اتصالا مباشرًا ، ولم تلتصق بآخره ، لوجود الفاصل اللفظى الظاهر ، وهو : ألف الاثنين ، أوالمقدر ، وهوواوالجماعة ، أوياء المخاطبة ؛ فأصل تقومانِّ : تقومانِنَّ . فاجتمعت ثلاث نونات فى آخر الفعل . وتوالِى ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد ، وكلها ليس أصليًا ، وإنما هومن حروف الزيادة١ - أمر مخالف للأصول اللغوية ، فحذفت في الظاهر٢ نون الرفع ؛ لوجود ما يدل عليها ، وهوأن الفعل

مرفوع لم يسبقه ناصب أوجازم يقتضى حذفها ، ولم تحذف نون التوكيد المشددة ، لأنها جاءت لغرض بلاغى يقتضيها ، وهوتوكيد الكلام وتقويته . ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين لأن هذا الغرض البلاغى يقتضى التشديد لا التخفيف٣ . فلما حذفت النون الأولى من الثلاث ، وهى نون الرفع ، كسرت المشددة ، وصار الكلام ؛ " تقومانّ " ٤ .

وأصل " تقُومُنَّ " هو : " تقومونَنَّ " حذفت النون الأولى للسبب السالف،

١يتحتم امتناع توالي الأمثال إذا كانت الأحرف الثلاثة المتماثلة زوائد ، فليس منه : " القائلات جنن أو يجنن " لأن الزائد هو المثل الأخير من الثلاثة وليس منه قوله تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ} - كما يقول الصبان في هذا الموضع وفي باب نون التوكيد جـ٣ - وليس منه أس١يضا للفعل ومشتقاته في مثل : أن أحييك ، أو أنا محييك .
" راجع شرح الوضي للشافية ، جـ ٢ هو ١٨٦ وما يليها " .
وهناك حالات أخرى يتحتم فيها المنع سيجيء ذكرها في الجزء الرابع " باب : تثنية المقصور والممدود ، وجمعهما ، م ١٧١ ص ٥٦٨ " . . . .

٢لا في الحقيقة " انظر رقم ١ من هامش ٩٧ " .

٣إيضاح هذا ، وتفصيله في جـ ٤ ١٧٧ باب : نون التوكيد .

٤التقاء الساكنين " وهما ألف الاثنين والنون المشددة " جائز هنا ، لأنه على بابه وعلى حده :
" أي : على الباب القياسي له ، وموافق له " ، وذلك لتحقق الشرطين المسوغين للتلافي ، وهما وجودحرف مد " أي : على الباب القياسي له ، وموافق له " ، وذلك لتحقق الشرطين المسوغين للتلاقي ، وهما وجود حرف مد .
أي : حرف علة ، قبله حركة تناسبه " وبعده في الكلمة نفسها حرف مدغم في مثله ، أي : حرف مشدد مثل : حاصة ، دابة ، الضالين . . . فإن كانت ونون النسوة ، في مثل : تعلمنان يافتيات - " وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب جـ٤ باب : نون التوكيد " - انظر هامش الصفحة الآتية .
ويصح التقاء الساكنين في الوقف بغير شرط " كما قلنا في ص ٥١ وكما سيجيء في جـ ٤ ص ١٣٩ م ١٤٣ " وكذلك عند سرد بعض الألفاظ ، مثل : كاف ، ميم ، صاد . . . وكذلك لمنع اللبس " بالتفصيل الموضح في ص ٥١ وفي رقم٢ من هامش ص١٥٩ ولهما تشابه بما في رقم ٢ من هامش ص ٢١٩ " .

فصار " تقومنّ " ؛ فالتقى ساكنان . . . واوالجماعة والنون الأولى المدغمة فى نظيرتها؟ فحذفت الواوللتخلص من التقاء الساكنين . وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامة قبلها تدل عليها ؛ وهى : " الضمة " ولم تحذف النون ، مراعاة للغرض البلاغى السابق ؛ ولعدم وجود ما يدل عليها عند حذفها .

ومثل ذلك يقال فى : " تقومِنَّ " فأصلها : " تقومينَنَّ " حذفت النون الأولى ، وبقيت نون التوكيد المشدد ، فصار اللفظ أنت تقومينَّ ؛ فالتقى . ساكنان : ياء المخاطبة والنون الأولى المدغمة فى نظيرتها . فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ولوجود كسرة قبلها تدل عليها ، ولم تحذف النون للحاجة إليها ، فصار اللفظ تقومِنَّ١ . . .

" " ١ - ١قال بعض النحاة : " إن التقاء الساكنين هنا على حده ، فهو جائز : فلا حاجة إلى حذف الواو والياء للتخلص منه . ويمكن الدفع بأنه وإن كان جائزا - لا يخلو من ثقل ما . فالحذف هو التخلص من الثقل الحاصل به . " أهـ الصبان جـ في الكلام على إعراب المضارع . . .
وقال فريق آخر من النحاة ، " إن قلت : هو هنا على حده ، لكون الأول من الساكنين حرف مد " أي : حرف علة قبله حركة تناسبه " والثاني مدغما في مثله . وهما في كلمة واحدة ، إذ الواو والياء كلمة مستقلة ، وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤها لثقله " . . . أهـ خضري في الموضع السابق أيضا . . . ثم قال : " إنما اغتفر في ألف الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون ، لقوات شبههما بنون المثنى فيلتبس بفعل الواحد . . أهـ " .
والذي نراه في الواو والياء - على الرغم من أنهما ضميران ، لا حرفان - ويؤيده السماع القوي كالذي في قوله تعالى {أتُحَاجُونِّي فِي اللَّه . . . .} أنه يجوز حذفهما وعدم حذفهما في الأمثلة السابقة وأشباهها على حسب الاعتبارين السالفين . لكن الحذف هو الأكثر - طبقا لما سيأتي في ص ١٧٩ و ٢٨٤ - ويؤيد صحة الحذف وعدمه ما جاء في حاشية الألوسي على القطر " ص ٥٧ " من أن التقاء الساكنين المغتفر يتحقق بأن يكون الأولى مهما حرف مد " أي : حرف علة قبله حركات تناسبه " والثاني منهما مدغما في مثله : كدابة ، والضالين .
فليس في هذا الكلام ما يدل على اشتراط اجتماعهما في كلمة واحدة ، ومن أمثلته قوله تعالى : {فاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} فقد اشتملت الآية على المضارع " تتبعان " الذي وقع فيه التقاء الساكنين على حده المباح مع أن الالتقاء هنا في كلمتين .
أما من يشترطون أن يكون الالتقاء في كلمة واحدة . فيقولون في المضارع السابق وأشباهه مما لم يحذف فيه حرف العلة ، إن سبب بقاء حرف العلة ، وعدم حفه هو ضرورة طارئة ، كمنع اللبس في المضارع السالف ، لأن حذف الألف يوقع في اللبس بين فعل الواحد والفعل المسند لألف الاثنين ، ولا يمكن إبقاء الألف وحذف نون التوكيد ، لئلا يضيع الغرض الهام الذي جاءت لتحقيقه ، وهو التوكيد ، ويؤيد ما سبق أيضا ما جاء في هامش الشذور - ص ١٥ فهو شبيه بما نقله الألوسي . وجاء في شرح التصريح " جـ٢ باب : " الإبدال " الكلام على إبدال الواو من الياء " ما نصه : " يجوز الجمع ساكنين إذا كان الأول حرف=

فعند إعراب " تقومُنَّ . . . السابقة ، أو تقومِنَّ . . . نقول : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المقدرة١ لتوالي النونات ، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين " واو الجماعة ، أو : ياء المخاطبة " فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .
وعند إعراب " تقومانِّ " نقول فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه النون المقدرة لتوالي النونات . والنون المشددة للتوكيد . ومثل هذا فى قوله تعالى : {لَتُبْلَوُنَّ فى أموالكم وأنفسكم} فأصل . . . تُبْلَوُنَّ : تُبْلَوُونَنَّ ؛ تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا ، ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع واوالجماعة ، ثم حذفت نون الرفع لتوالى النونات ، فالتَقى ساكنان : واوالجماعة للتخلص من اجتماع الساكنين . ولم تحذف الواولعدم وجود علامة قبلها تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد أوتخفف لوجود داع بلاغىّ يقتضى بقاءها مشددة ، فلم يبق إلا تحريك الواوبالضمة ، التى تناسبها .
وكذلك " تَرَيِنَّ " فى قوله تعالى يخاطب مريم : {فإما تَرَيِنَّ من البشر أحدًا فقولى إنى نذرتُ للرحمن صومًا فلنْ أكَلِّم اليوم إنسيًّا} . أصلها : تَرْأيينَنّ ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون ، وحذفت الهمزة تخفيفًا٢،

=لين - يريد حرف مد . والثاني مدغما كدابة " . . . أهـ . فقد سكت عن شرط الالتقاء في كلمة واحدة .
فكان شأنه كشأن المراجع الأخرى التي سكتت وتركت شرط التلاقي في كلمة واحدة . بل إن الصبان " جـ٣ باب نوني التوكيد " قال في اشتراط أن يكون الساكنان في كلمة ما نصه : " الصحيح فيما يأتي - خاصا بحذف الضمير إلا الألف - عدم اشتراط كونهما في كلمة ، بدليل ، نحو : " اتحاجوني " وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك ، استثقال الكلمة ، واستطالتها لو أبقى المضمر " الضمير " أهـ .
ولهذه المسألة بيان في باب : " نون التوكيد " جـ٤ .
١نون الرفع هنا مقدرة " كما هو مبين في ص ٩٥ وفي رقم ٥ من ص ٢٠٥ " لأنها محذوفة لعلة . والمحذوف لعلة كالثابت . ولكنها لا تظهر فليست محذوفة حذفا نهائيا ، وإنما هي مختفية ولذا فالإعراب هنا " تقديري " لا لفظي .
وهذا شأنها دائما مع المضارع المؤكد بالنون المسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة " سواء أكان المضارع صحيح الآخر أم معتلا ، لأن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الاثنين ، وكذلك لا تقع بعد نون النسوة إلا بشرط وجود ألف زائدة تفصل بين النونين مع تشديد نون التوكيد أيضا وكسرها . " راجع الأشموني ، وحاشية الصبان جـ١ عند الكلام على بناء المضارع ، وعند الكلام على الأفعال الخمسة في آخر باب : " المعرب والمبني " وشرح التوضيح وهامشه جـ ١ في أول الفصل الخامس بالإعراب المقدر في المقصور والمنقوص " .
ويجري على الألسنة الآن عند الإعراب أنها محذوفة ، ولا مانع من قبوله تيسيرا وتخفيفا .
٢الكلام الفصيح يدل على أن هذا التخفيف ملتزم في المضارع والأمر من مادة الفعل : " رأى " .

فصارت الكلمة : تَرَيينَنَّ ، ثم حذفت النون الأولى للجازم وهو : " إنْ " الشرطية المدغمة فى " ما " الزائدة ؛ فصارت : تَرَيينَّ ، والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة ، فانقلبت ألفا ، فصارت الكلمة : " ترايْنَّ " فالتقى ساكنان الألف وتلك الياء الأولى ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصارت " تَرَيْنَّ " فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة ، فحركت الياء بالكسرة ، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها ، ولا يجوز حذف النون الأولى من المشددة ؛ لأن المقام يتطلبها مشددة ؛ فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسرة التى تناسبها ؛ فصارت : تَرَيِنَّ .
وبمناسبة ما سبق من تحريك واوالجماعة وجوبًا نذكر قاعدة لغوية عامة تتصل بواوالجماعة ؛ هى : أنها فى غير الموضع السابق تُضمّ - فى الأغلب إذا كان ما قبلها مفتوحًا وما بعدها ساكنًا ، نحو : الصالحون سَعُوا اليوم فى الخير ، ولن يسَعُوا الغداة فى سوء ؛ فارضَوُا الخطة التى رسموها .
د - وجود التوكيد فى المثالين الأولين " تقُومُنَّ ، وتقومِنَّ " قد يوهم أنها متصلة بآخر المضارع اتصالاً مباشرًا يقتضى بناءه ؛ لكن الحقيقة غير ذلك ؛ فهم معرب ، واتصال النون به ظاهرى ؛ لا عبرة به ؛ لأنه فى الحقيقة مفصول منها بفاصل مقدر " أى : خفى غير ظاهر " هو ؛ واوالجماعة المحذوفة ، أوياء المخاطبة المحذوفة ، وكلاهما محذوف لعلة ، والمحذوف لعلة كالثابت - كما أشاروا١ - لهذا يكون المضارع فى المثالين السالفين معربًا ؛ لا مبنيًّا ؛ لأن نون التوكيد مفصوله منه حقيقة وتقديرًا . أما فى بقية الأمثلة " تقومانّ - تُبلَوُنَّ - تَرَيِنّ " فالنون لم تتصل أيضًا بآخره ؛ لوجود الفاصل المنطوق به ، الحاجز بينهما ، ونعنى به : الضمير " ألف الاثنين - واوالجماعة - ياء المخاطبة "

. فالمضارع هنا معرب أيضاً ؛ لأن نون التوكيد لم تتصل بآخره اتصالاً مباشرًا .
وهذا شأن المضارع دائمًا ؛ يظل محتفظًا بإعرابه ، على الرغم من وجود نون التوكيد بعده إذا لم تكن متصلة بآخره اتصالاً مباشرًا ؛ بحيث لا يفصل بينهما فاصل لفظى ، مذكور أومقدر .
ولهذا ضابط صحيح مطّرد ؛ هوأن المضارع إذا كان مرفوعًا بالضمة قبل

---

١ انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

مجئ نون التوكيد ؛ فإنه يبنى بعد مجيئها ؛ لأن الاتصال يكون مباشراً . وإن كان مرفوعاً بالنون قبل مجيئها فإنه لا يبنى ؛ لوجود الفاصل الظاهر أوالمقدر وهو : الضمير .
هـ - قلنا إن الماضى يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به التاء المتحركة التى هى ضمير " فاعل " ، أو " نا " التى هى فاعل كذلك ، أونون النسوة وهى ضمير فاعل أيضًا ، كما يبنى على الضم فى آخره إذا اتصل به واوالجماعة . لكن كثير من النحاة يقول إن هذا السكون عَرَضىّ طارئ ؛ جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالى أربع حروف متحركة فى كلمتين ، هما أشبه بكلمة واحدة ، " أى : فى الفعل وفاعله التاء ، أونا ، أونون النسوة " ، فليس السكون فى رأيهم مجلوبًا من أثر عامل دخل على الفعل ؛ فاحتاج المعنى لجلبه . لهذا يقولون فى إعرابه : بنى على فتح مقدر ، منع من ظهوره السكون العارض . . .
وكذلك يقولون فى الضمة التى قبل واوالجماعة ؛ إنها عرضية طارئة ؛ لمناسبة الواوفقط ، وإن الفعل بنى على فتح مقدر منع من ظهوره الضمة العارضة١ . . . إلخ .
ولا داعى لهذه التقدير والإعنات . فمن التيسير الذى لا ضرر فيه الأخذ بالرأى القائل بأنه بنى على السكون مباشرة فى الحالة الأولى ، وعلى الضم فى الحالة الثانية .
و ليس من المبنى الأسماء المقصورة ؛ مثل : الفتى ، الهدَى ، المصطفى ، ولا الأسماء المنقوصة ؛ مثل : الهادى ، الداعى ، المنادى ؛ لأن ثبات آخرها على حال واحدة إنما هوظاهرى بسبب اعتلاله ؛ ولكنه فى التقدير متغير ؛ فهى معربة تقديرًا ؛ بدليل أنها تثنى وتجمع فيتغير آخرها ؛ فنقول فى الرفع : الفتيان ، والفَتَوْنَ . وفى النصب والجر : الفتَيين والفَتَيْنَ . وكذلك : الهاديان ، والهاديين والهادون والهادين . . . وكذا الباقى .
أما بناء اسم لا - أحياناً - وبعض أنواع المنادى فهوبناء عارض لا أصيل ؛

يزول بزوال سببه وهووجود : " لا " و " النداء " ، فمتى زال السبب زال البناء العارض . بخلاف المبنى الأصيل ؛ فإن بناءه دائم . . . .

---

[1]كما سيجيء في رقم ٣ من ص ١٠٠

المسألة السابعة أنواع البناء والإعراب وعلامة كل منهما[1] ، [2]

للبناء أنواع أصلية ، وأخرى فرعية تنوب عنها . فالأصلية أربعة :
١ـ السكون[3] وهو أخفها . يدخل أقسام الكلمة الثلاثة ؛ فيكون فى الاسم ؛ مثل : كَمْ ، ومَنْ . ويكون فى الحرف مثل : قدْ ، وهلْ . ويكون فى الفعل بأنواعه الثلاثة ؛ فى الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ، أو بنون النسوة ، مثل : حضرْتِ " بفتح التاء ، وضمها ، وكسرها " حضرْنا ، النسوة حضرْن . وفي الأمر المجرد صحيح الآخر ؛ مثل : اجْلسْ واكتبْ . . . وفي المضارع المتصل بنون النسوة : مثل : الطالبات يتعلمْن ويعلمْن . . . .
٢ـ الفتح ، ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة ، فيكون فى الاسم ؛ مثل : كيفَ وأينَ . ويكون فى الحرف ؛ مثل : سَوْفَ ، وثُمَّ . ويكون في الفعل بأنواعه الثلاثة ؛ فى الماضي المجرد ؛ مثل : كتَبَ ، نَصرَ ، دعا . والفتح في : " دعا " وأمثالها ، مما هو معتل الآخر بالألف ، يكون مقدرًا .
وفي المضارع والأمر عند وجود نون التوكيد فى آخرهما ؛ مثل : والله لأسافرَن في طلب العلم . سافرَن ، يا زميل ، فى طلب العلم .
٣ـ الضم ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل ، فمثال الاسم : حيثُ ، والضم فيه ظاهر . وقد يكون مقدرًا فى مثل : " سيبويه " عند النداء : تقول : يا سيبويهِ ؛ فهو مبني على الكسر لفظًا ، وعلى الضم تقديرًا[4] في محل نصب في الحالتين . ومثال الحرف : " منذُ " على اعتبارها حرف جر " .
أما الضم في آخر الفعل في مثل : الأبطال حضرُوا . . . . فليس بأصليّ،

[1]يرتضي بعض النحاة تسميتها : " بالألقاب " بدلا من الأنواع . ولا مانع من هذا أو ذاك .
[2]في ص ١١٥ بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة ، وبيان بعض علامات لا توصف بإعراب ولا بناء .
[3]ويسمى : الوقف ـ كما في رقم ٢ من هامش ص ١٠٣ ـ ويكثر في عبارات الأقدمين ترديد الاثنين .
[4]ويقولون في إعرابه : " منادي مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره حركة البناء الأصلي وهي الكسر ـ في محل نصب .

وإنما هو ضم عارض لمناسبة الواو - كما سبق[1] .
٤ـ الكسر . ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل أيضًا ؛ فمثال الاسم : هؤلاءِ . ومثال الحرف : باء الجر فى " بِك " . . .
والعلامات الفرعية التى تنوب عن الأصلية أشهرُها خمس :
١ـ ينوب عن السكون حذفُ حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر ؛ مثل الفعل : اخْشَ ، وارم ، واسْمُ ؛ في نحو : اصفحْ عن المعتذر لك ، واخْشَ أن يقاطعك ، وارمِ من ذلك إلى كسب مودته ، واسْمُ بنفسك عن الصغائر .
وينوب عن السكون أيضًا حذف النون فى فعل الأمر ، المسند للألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، مثل : اكتبا ، اكتبوا ، اكتبي .
٢ـ وينوب عن الفتح الكسرةُ فى جمع المؤنث المبني ، الواقع اسم " لا " النافية للجنس . نحو : لا مهملاتِ هنا " وفى هذا نيابة عن حركة بناء عن حركة أخرى " .
وينوب عن الفتح أيضًا الياء فى المثنى المبنيّ ، وفي جمع المذكر المبنيّ ، إذا وقع أحدهما اسم : " لا " النافية للجنس ، نحو : لا غائبَيْن . ولا غائبينَ هنا " هذه نيابة حرف عن حركة بناء " .
٣ـ وينوب عن الضم الألف فى المثنى ؛ إذا كان منادى مفردًا[2] علَمًا ، نحو : يا محمدان ، أو كان نكرة مقصودة ؛ مثل : يا واقفان اجلسا ؛ لاثنين معينين " وهذه نيابة حرف عن حركة بناء " .
وتنوب الواو عن الضمة في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفردًا علمًا . نحو ؛ يا محمدون " وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضًا " .
ومما تقدم نعلم أن الكسر فى البناء لا ينوب عنه شيء ؛ وأن السكون ينوب عنه شيئان ، وكذلك الفتح ، والضم . كما نعلم أن الضم والكسر يكونان في الاسم والحرف ، ولا يكونان في الفعل . وفي الجدول التالي تلخيص لكل ما تقدم :

---

[1] انظر " هـ " في صفحة ٩٩ .

[2] المفرد في باب المنادى هو : " ما ليس مضافا ، ولا شبها بالمضاف " . فالمنادي المضاف مثل : يا سعد الدين أقبل ، والشبيه بالمضاف مثل : يا صانعا خيرا ترقب جزاءه . " وللمنادي باب مستقل في أول الجزء الرابع " .

علامات البناء الأصلية، والفرعية، ومواضعها :

نوع البناء الأصلي	ما يدخل عليه من أقسام الكلمة	المثال	ما ينوب عن تلك العلامة
(١) السكون	الاسم . . . . . ←	كمْ – مَنْ –	١ – حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر، مثل : ارضَ . . ٢ – حذف النون في الأمر المسند إلى ألف الاثنين، أو : واو الجماعة، أو ياء المخاطبة . . .
	الحرف . . . . . ←	قدْ – هلْ –	
	الفعل: ١ – الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، ومنه المتصل بنون نسوة	عرفتُ – عرفْنا – الأمهات حافظْنَ على الأولاد	
	٢ – الأمر صحيح الآخر	اكتبْ، واقرأْ، وتعلمْ	
	٣ – المضارع المتصل بآخره نون النسوة	العاملات يسرعْنَ	
(٢) الفتح	الاسم . . . . . . ←	أينَ – كيفَ	١ – الكسرة في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسم «لا» النافية للجنس؛ نحو : لا مهملاتِ عندنا ٢ – الياء في المثنى المبنى، وجمع المذكر المبنى إذا وقع أحدهما اسم «لا» النافية للجنس؛ نحو : لا صديقينِ غادران، لا مصلحينَ مقصرون . . .
	الحرف . . . . . . ←	سوفَ – رُبَّ	
	الفعل: ١ – الماضي صحيح الآخر والمعتل الآخر بالألف [1]	ضحكَ – نظرَ – دعا الصالح ربه	
	٢ – المضارع المتصل بآخره نون التوكيد	والله لتفرحَنَّ	
	٣ – الأمر المتصل بآخره نون التوكيد	افرحَنَّ	
(٣) الضم	الاسم (والضم ظاهر في آخره)	حيثُ . . .	١ – الألف في المثنى المبنى؛ إذا كان منادى مفرداً علماً، أو : نكرة مقصودة؛ نحو : يامحمدان : ياواقفان اجلسا . ٢ – الواو في جمع المذكر المبنى إذا كان منادى مفرداً علماً؛ نحو : يا محمدون . . .
	الاسم (والضم مقدر في آخره)	سيبويهِ . . .	
	الحرف . . . . . . –	منذُ (حرف جر)	
	الفعل × × × ×	× × × ×	
(٤) الكسر	الاسم . . . . . . ←	هؤلاءِ	× × × ×
	الحرف . . . . . . ←	الباء في : بِك	× × × ×
	الفعل × × × ×	× × × ×	× × × ×

إلى هنا انتهى الكلام على علامات البناء الأصلية والفرعية[2] .

---

[1] والفتح مقدر على الألف .
[2] أما بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة فيأتي - في ص ١٠٦ كما ذكرنا - وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :
وكل حرف مستحق للبنا . . . والأصل في المبني أن يسكنا
ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم ، . . . كأين أمس حيث والساكن . كم

ب - وللإعراب أنواع أربعة :

١ - الرفع ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل : سعيدٌ يقومُ ، ومثل الخبر والمضارع فى قول الشاعر يمدح خبيرًا حكيمًا :

يَزِنُ الأمورَ ؛ كأنما هوصَيْرَفٌ . . . يَزِنُ النُّضارَ بدقَّة وحسَاب

٢ - النصب ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل ؛ إن سعيدًا لن يقبل الهوانَ .

٣ - الجر ؛ ويدخل الاسم فقط ، مثل : باللهِ أستعين .

٤ - الجزم ؛ ويدخل الفعل المضارع فقط ؛ مثل١ : لم أتأخرْ عن إجابة الصارخ ، وقول الشاعر :

إذا لم يعشْ حرًّا بموطنه الفتى . . . فسّمِ الفتى ميْتًا ، وموطنَهُ قبْرَا

فالرفع والنصب يدخلان الأسماء والأفعال ؛ والجر مختص بالاسم ؛ والجزم مختص بالمضارع .

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصلية ، وعلامات فرعية تنوب عنها :

فالعلامات الأصلية أربعة هى : الضمة فى حالة الرفع ، والفتحة فى حالة النصب ، والكسرة٢ فى حالة الجرّ ، والسكون " أى : عدم وجود حركة " فى حالة الجزم ؛ فتقول فى الكلمة المرفوعة " فى مثل : سعيد يقوم " : مرفوعة ، وعلامة رفعها الضمة ؛ وفى الكلمة المنصوبة " في مثل : إن عليًّا لن يسافر " : منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة : وفي المجرورة : علامة جرها الكسرة ، وفي المجزومة : علامة جزمها السكون٣ . . . .

١ ومثل قوله تعالى عن نفسه : {لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدْ { .

٢ أو : الوقف . . . . " انظر رقم ٣ من هامش ص ١٠٠ " .

٣ وفي الإعراب وعلاماته الأصلية يقول ابن مالك :

والرفع والنصب اجعلن إعرابا . . . لاسم وفعل : نحو : لن أهابا

=

أما العلامات الفرعية التى تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهي عشر ؛ ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية ، وينوب في بعض آخر حرف عن حركة أصلية١ . وينوب في بعض ثالث حذف حرف عن السكون ؛ " فيحذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم ، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم " .

والمواضع التى تقع النيابة فيها سبعة ، تسمى أبواب الإعراب بالنيابة ، وهي :

أ - الأسماء الستة٢ .

ب - المثنى٣ .

حـ - جمع المذكر السالم٤ .
د - جمع المؤنث السالم٥ .
هـ - الاسم الذى لا ينصرف٦ .
و الأفعال الخمسة٧ .
ز - الفعل المضارع المعتل الآخر٨ .

=
والاسم قد خصص بالجر ، كما . . . قد خصص الفعل بأن ينجزما
فارفع بضمن ، وانصبن فتحا وجر . . . كسرا ، كذكر الله عبده يسر
هذا ، وكلمة : " الرفع " تعرب مفعولا به مقدما للفعل : اجعلن . ويعاب هذا بأن فيه تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون ، ولا يجوز تقديمه اختيارا - كما قلنا في رقم٢ من هامش ص٨٠ وبخاصة إذا كان المعمول ليس شبه جملة - عند من يبيح تقديم شبه الجملة دون غيره من المعمولات ولكن ضرورة الشعر قضت بالتقديم ، ولا داعي لإعرابه مفعولا به لفعل محذوف يفسره المحذوف ، لما في ذلك من تهافت بلاغي والإيصال ، إذا أصلهما : " بفتح - بكسر " وحذف حرف الجر قبلهما فنصب المجرور على ما يسمى :
" نزع الخافض . . . . " والمشهور أن النصب على نزع الخافض غير قياسي ، كما سيجيء البيان في موضعه من باب : " تعدية الفعل ولزومه " ، جـ٢ ص ١٣٩ م ٧١ " حيث قلنا هناك : لا داعي للأخذ بالرأي الذي يعتبره قياسيا ، لأنه يؤدي إلى الخلط والغموط والإلباس ، إذ يوقع في وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه ، ولن يتنبه إلى نصبه على نزع الخافض إلى قلة معدودة مشتغلة بالشئون اللغوية .

١ومن هذا يجيء في " ب " ص ١٠٦ .

٢حيث تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع ، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة النصب ، وتنوب الياء عن الكسرة في حالة الجر . .

٣فتنوب الألف عن الضمة في حالة الرفع . وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر .

٤فتنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع ، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر .

٥فتنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب .

٦فتنوب الفتحة عن الكسرة في حالة الجر .

٧فتنوب النون عن الضمة في حالة الرفع ، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون ، نصبا وجزءا .

٨وينوب حذف حرف العلة عن السكون . في حالة الجزم .

وتتلخص الفروع العشرة النائبة عن الأصول فيما يأتي :
١ - ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف ، هى : الواو ، والألف ، والنون .
٢ - ينوب عن الفتحة أربعة ، هي : الكسرة والألف ، والياء ، وحذف النون .
٣ - ينوب عن الكسرة حرفان ، هما : الفتحة ؛ والياء .
٤ - ينوب عن السكون حذف حرف ، إما حرف علة في آخر المضارع المعتل المجزوم ، أو حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومة .
وفيما يلي تفصيل الأحكام الخاصة بكل واحد .

زيادة وتفصيل :

ما السبب في أن للبناء علامات خاصة ، وللإعراب أخرى؟

أ - قال شارح المفصّل[1] ما نصه :

" اعلم أن سيبويه وجماعة من البصريين قد فصَلوا بين حركات الإعراب وسكونه ، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه ، وإن كانت فى الصورة واللفظ شيئًا واحدًا ، فجعلوا الفتح المطلق[2] لقبًا للمبني على الفتح ، والضم لقبًا للمبني على الضم ، وكذلك الكسر ، والوقف[3] .

" وجعلوا النصب لقبًا للمفتوح بعامل ، وكذلك الرفع ، والجر ، والجزم ، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقًا ، أو مفتوح ، أو مكسور ، أو ساكن - فلا بد من تقييد ، لئلا يدخل " المعرب " فى حيز المبنيات . أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما ؛ فإذا قالوا هذا الاسم مرفوع عُلم أنه بعامل يجوز زواله ، وحدوث عامل آخر يُحدث خلاف عمله ، فكان فى ذلك فائدة وإيجاز ؛ لأن قولك : مرفوع ، يكفي عن أن يقالَ له : مضموم ضمة تزول ، أو ضمة بعامل . وربما خالف فى ذلك بعض النحاة وسمّي ضمة البناء رفعًا ، وكذلك الفتح والكسر والوقف . والوجه هو الأول ، لما ذكرناه من القياس ، ووجه الحكمة . " اهـ .

ب - في بعض اللهجات العربية تنقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم وتدغم الياءان ففي مثل : هدى ، يقال : " هدى " في كل حالات الإعراب ، فيكون معربا بالياء التي أصلها الألف بدل حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف ، وهذا مما ناب فيه حرف عن حركة أصلية . وهو من اللهجات الضعيفة التي لا يحسن العمل بها اليوم . " وسيجيء الكلام عليها في هامش ص ١٨٩ ثم في المكان الأنسب لها ، وهو : باب الإضافة لياء المتكلم ، جـ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ " .

ج - قد تكون الكلمة مضبوطة ضبطًا معينا بعلامة لا توصف بأنها علامة

---

[1] جـ ٣ ص ٨٤ .

[2] أي : الذي يلازم آخر الكلمة في كل أحوالها .

[3] هو : السكون ، كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٠٠ .

إعراب أو بناء[1] ، وإنما هي علامة صورية ظاهرية ، جاءت لمجرد المماثلة والمشابهة بين ضبط هذه الكلمة المتأخرة وضبط كلمة قبلها مباشرة . ومن هذا قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ } .
فكلمة : " أي " منادى مبني على الضم في محل نصب ، وكلمة : " الناس " ، عطف بيان . وضمتها ضمة مماثلة ومشابهة " لأي " ، وهذه الضمة ليست للبناء ولا للإعراب ، وإنما هي ضمة صورية ظاهرية ، قصد بها المحاكاة المحضة ، وليس لكلمة " الناس " محل إعرابي في أشهر قولين ، مع أننا أعربناها عطف بيان .
ومن الأمثلة أيضا قوله تعالى : {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ، ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً} . فكلمة : " أية " منادى مبني على الضم في محل نصب . وكلمة : " النفس " عطف بيان ، مضبوطة بالضمة التي جاءت لتكون هذه الكلمة مماثلة لسابقتها في العلامة . وليس لها محل إعرابي " في أشهر رأيين " ، بالرغم من إعرابها عطف بيان . وكلمة : " المطمئنة " ، صفة للنفس ، مضمومة بضمة مشابهة أيضًا .
على أن إيضاح هذا وتفصيله في مكانه الأنسب ، " وهو باب : " تابع المنادى " جـ٤ م١٣٠ ص ٤٤ وباب : " الاختصاص " ، جـ٤ م ١٣٩ ص ١١٧ عند الكلام على : " أي وأية " فيهما " . . . .
وهناك نوع آخر من الألفاظ لا يوصف بأنه معرب أو مبني ولكنه يزاد لغير معنى لغوي - وقد تكون زيادته لمجرد المدح ، أو الذم ، أو التلميح . . . وليس له ضبط إعرابي خاص به ، وهذا النوع يسمى : " الأتباع " - بفتح الهمزة - وسيجيء حكمه في باب الحال " جـ٢ م ٨٤ - رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ وفي باب النعت " جـ٣ م ١٤٤ ص ٤٥٢ " بما ملخصه : أن اللفظ قد يجيء عرضا بعد كلمة تسبقه ، فيسايرها في وزنها ، وفي ضبط آخرها ، مثل : محمد حسن بسن ، واللص شيطان نيطان ، أو : عفرين نفريت . . . ويذكر في إعرابه أنه تبع للأولى ، أي : من أتباعها ، لكن ليس من التوابع الأربعة المعروفة التي هي النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل . . . ولا يجري عليه شيء من أحكام هذه التوابع الأصلية وكل حكمه مقصور على أنه مثل ما قبله في الوزن وضبط الآخر ضبطا لا يوصف بإعراب ولا بناء . وحركته تختلف اختلافا واسعا كذلك عن حركة الإتباع الآتية ، في رقم ٦ من ص ٢٠٠ .

---

[1] هذا ما أشرنا إليه في آخر ص ٨٧ .

المسألة الثامنة الأسماء الستة

أ - الأسماء الستة ١ :
هى : أبٌ ، أخٌ ، حَمٌ٢ ، فمٌ ، هَنٌ ٣ ، ذُو . . . بمعنى صاحب٤ . فكل واحد من هذه الستة يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب بالألف نيابة عن الفتحة ، ويجر الياء نيابة عن الكسرة ، مثل : اشتهر أبوك بالفضل ، أكرمَ الناس أباك ، استمع إلى نصيحة أبيك . . . ومثل قول الشاعر :

أخوكَ الَّذِى إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ . . . يُجِبْك وإنْ تَغْضَب إلى السَّيْفَ يَغْضَب

فتقول : إنَّ أخاك الَّذِى - . . . تَمَسَّكْ بأخيك الذى . . . ومثل هذا يقال فى سائر الأسماء الستة .
لكن يشترط لإعرابِ هذه الأسماء كلها بالحروف السابقة ، أربعة شروط عامة ، وشرط خاص بكلمة : " فم " ، وآخر خاص بكلمة : " ذو " .
فأما الشروط العامة فهى :
ا - أن تكون مفردة ، فلوكانت مثناة أومجموعة ، أعربت إعراب المثنى أوالجمع ، نحو : جاء أبوان ، رأيت أبوينِ ، ذهبت إلى أبوينِ . جاء آباءٌ ، رأيت آباءً ، ذهبت إلى آباءٍ . . . .
ب - أن تكون مُكبَّرة٥ ؛ فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الثلاثة

١ وقد يسميها بعض النحاة : الأسماء الستة المعتلة الآخر ، لأن في آخرها واو محذوفة تخفيفا إلا : " ذو " فليس فيها حذف .
٢ الحم : كل قريب للزوج أو للزوجة ، والدا أكان أم غير والد . لكن العرف قصره على الوالد .
٣ بمعنى شيء ، أي شيء ، وبمعنى الشيء اليسير ، والتافه . وكناية عن كل شيء يستقبح التصريح به .
٤ تقول : محمد ذو خلق ، وعلى ذو أدب ، أي : صاحب خلق ، وصاحب أدب ، ومثل قوله عليه السلام . شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه .
٥ غير مصغرة . " والتصغير النحوي باب مستقل في الجزء الرابع " .

الأصلية ، في جميع الأحوال ، مثل : هذا أُبَيَّك العالم . . . . إن أُبَيَّكَ عالم . . . اقتد بأُبيِّك . . . . إلخ .
ج - أن تكون مضافة ؛ فإن لم تضف أعربت بالحركات الأصلية ، مثل : تعهد أبٌ ولدَه . . . أحبَّ الولدُ أبًا . اعتَن بأبٍ . وقد اجتمع فى البيت الآتى إعرابها بالحروف وبالحركات ، وهو :

أبونا أبٌ لو كان للناس كلهم . . . أبًا واحدًا أغناهموبالمناقبِ

د - أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ؛ فإن أضيفت وكانت إضافتها إلى ياء

المتكلم[1] ، فإنها تعرف بحركات أصلية مقدرة قبل الياء ، مثل : أبى يحب الحق ، إن أبى يحب الحق ، اقتديت بأبى فى ذلك . فكلمة : " أب " فى الأمثلة الثلاثة مرفوعة بضمة مقدرة قبل الياء ، أومنصوبة بفتحة مقدرة قبل الياء ، أومجرورة بكسرة مقدرة أيضًا[2] . وكذلك باقى الأسماء الستة . إلاّ " ذو " فإنها لا تضاف لياء المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفة .

أما الشرط الخاص بكلمة : " فم " ، فهوحذف " الميم " من آخرها ، والاقتصار على الفاء وحدها . مثل : ينطق " فوك " الحكمة . " أى ؛ فمك " : إن " فاك " عذب القول . تجرى كلمة الحق على " فيك " . فإن لم تحذف من آخره الميم أعرب " الفم " بالحركات الثلاثية الأصلية ، سواء أكان مضافًا أم غير مضاف ، وعدم إضافته فى هذه الحالة أكثر . نحو : هذا " فمٌ " ينطق بالحكمة - إن " فمًا " ينطق بالحكمة يجب أن يُسمَع - فى كل " فم " أداة بيان .

وأما الشرط الخاص بكلمة : " ذو " بمعنى : صاحب[3] فهوأن تكون إضافتها لاسم ظاهر دال على الجنس[4] ، مثل : والدي ذو فضل ، وصديقي

---

[1] سيجيء الكلام على إضافة هذه الأسماء لياء المتكلم ، في الجزء الثالث ، باب : الإضافة لهذه الياء .

[2] الأحسن في هذه الحالة أن نقول : إنها الكسرة الظاهرة قبل الياء ، لأن الأخذ بهذا الرأي أيسر وأوضح . ولا داعي التمسك بالرأي الفلسفي المعقد الذي يقول : إن الكسرة الظاهرة هي لمناسبة ياء المتكلم ، وأن كسرة الإعراب مقدرة بسبب الكسرة الظاهرة التي حلت محلها فأخفتها . . . .

[3] وهي غير " ذو " المعدودة من أسماء الموصول ، والتي يجيء الكلام عليها في ص٣٥٧ .

[4] سبق الكلام على اسم الجنس في ص٢١ وما بعدها ، وسيجيء له تفصيل في باب العلم " ص٢٨٨ " والمراد به . ما وضع للمعنى الكلي المجرد ، أي : للصورة الذهنية العامة ، مثل علم ، فضل ، حياء رجل ، طائر . =

ذو أدب . وقول الشاعر :

=ولا بد أن يكون اسم الجنس هنا اسما ظاهرا ، فلا يجوز إضافة : " ذو " التي من الأسماء الستة إلى ضمير يرجع إلى جنس ، مثلك الفضل " ذوه " أنت . كما لا يجوز إضافتها إلى مشتق ، مثل : محمد ذو " فاضل " . ولا إلى علم ، مثل : أنت ذو " على " ولا إلى جملة : مثل . أنت ذو " تقوم " . وفيما يلي بعض البيان والتفصيل لما سبق .

جاء في تاج العروس ، شرح القاموس ، خاصا بكلمة : " ذو " بمعنى " صاحب " ما نصه : " كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس " . وقال شارح المفصل - جـ١ ص ٥٣ . ما نصه : " إنها لم تدخل إلا وصله إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت : " الذي " وصلة إلى وصف المعارف بالجمل - وكما أتى " بأي " وصلة لنداء ما فيه " الألف واللام في قولك يا أيها الرجل ، ويا أيها الناس " ÷.

والمراد مما سبق أن أسماء الأجناس جامدة - في الغالب فليست مشتقة ، ولا مؤولة بالمشتق ، فلا تصلح أن تقع نعتا ، ولا غيرها مما يتطلب الاشتقاق الصريح أو المؤول ، كالحال والنعت ، فجاءت : " ذو " قبل اسم الجنس - وهي مما يؤول بالمشتق - لتكون وسيلة الوصف به ، مع إعرابها هي الصفة المضافة ، وإعراب اسم الجنس هو المضاف إليه المجرور .

فإن وقعت صفة لنكرة وجب أن يكون اسم الجنس " وهو المضاف إليه " نكرة ، وإن وقعت صفة لمعرفة وجب أن يكون اسم الجنس " وهو : المضاف إليه " معرفا بالألم واللام ، ولا يصح أن تضاف : " ذو " التي بمعنى " صاحب " إلى علم ولا إلى ضمير ما دام الغرض من مجيئها التوصل بها إلى إلى الوصف باسم الجنس .
فإن لم يكن الغرض من مجيئها هو هذا التوصل فالصحيح أنها تدخل على الأعلام والمضمرات وأمثلة هذا كثيرة في كلام العرب ، منها : " ذو الخلصة " ، الخلصة : اسم ضم . و " ذو " كناية عن بيته " ومنها ذو رعين ، وذو جدن ، وذو يزن ، وذو المجاز . . . . وكل هذه الأعلام سبقتها " ذو " أي : أعلام مصدرة بكلمة مستقلة هي : " ذو "
ومن أمثلة دخولها على الضمير قول كعب بن زهير :

صبحنا الخزرجية مرهفات . . . أبار ذوي أرومتها ذووها

وقول الأحوص :

رولكن رجونا منك مثل الذي به . . . صرفنا قديما من ذويك الأوائل

وقول الآخر :

إنما يصطنع المعـ . . . ـروف في الناس ذووه

وقالوا : جاء من ذي نفسه ، ومن ذات نفسه ، أي : طائعا . " راجع تاج العروس جـ ١٠ . مادة " " ذو " . . . ومن الأمثلة أيضًا قول الشاعر :

ما ضرني حسد اللئام ولم يزل . . . ذو الفضل يحسده ذو التقصير

ولا قيمة للتعليل أو التأويل الذي يردده شارح المفصل " جـ١ ص٥٣ " محاولًا به أن يجعل الضمير المضاف إليه في بعض الأمثلة السابقة قريبًا من اسم الجنس . فيستساغ معه أن تكون " ذو " هي المضاف . . . لا قيمة لهذا بعد أن نطق بإضافتها إلى الضمير والعلم ، وتعددت الأمثلة الفصيحة الواردة عنهم ، والتي لا تحتاج إلى تعليل ولا تأويل إلا صحة ورودها .
وإذا وقعت كلمة : " ذو " صدر اسم جنس لا يعقل وأريد جمعه وجب جمعه مؤنثًا سالمًا ، نحو : مضى=

ومَن لا يَكُنْ ذَا نَاصِرٍ يَوْمَ حَقّهِ . . . يُغَلَّبْ عليه ذُوالنَّصِير ، وَيُضْهَدُ ١

وما سبق هو أشهر اللغات وأسهلها فى الأسماء الستة ، ولذلك كان أحقها بالاتباع ، وأنسبها للمحاكاة ، دون غيره . إلا كلمة : " هَن " فإن الأكثر فيها مراعاة النقص فى آخرها ، ثم إعابها بالحركات الأصلية بعد ذلك . والمراد بمراعاة النقص فى آخرها أن أصلها " هَنَوٌ " ، على ثلاثة أحرف ، ثمُ نقصت منها الواو ؛ بحذفها للتخفيف ، سماعًا عن العرب ، وصارت الحركات الأصلية تجرى على النون ، وكأنها الحرف الأخير في الكلمة . فعند الإضافة لا تُردُّ الواو المحذوفة كما - ترد فى الغالب - عند إضافة الكلمات التي حذفت من آخرها ، فحكم كلمة : " هَن " في حالة الإضافة كحكمها فى عدمها ، تقول : هذا " هَنٌ " ، أهملتُ " هَنًا " - لم ألتفت إلى " هَنٍ " . وتقول : " هَنُ " ٢ المال قليل النفع . إن " هنَ " المال قليل النفع . لم أنتفعْ " بهَن " المال . لكن يجوز فيها بقلة ، الإعراب بالحروف ، تقول : هذا هَنُو المال ، وأخذت هَنَا المال ، ولم أنظر إلى هَنِي المال .
وإذا كان الإعراب بالحروف بشروطه السابقة هو أشهر اللغات وأسهلها فى الأسماء الستة إلا كلمة : " هَن " فإن هناك لغة أخرى تليه فى الشهرة والقوة ؛ هى : " القصْر " فى ثلاثة أسماء ؛ " أبٌ " ، و " أخٌ " ، و " حَمٌ " ، دون " ذو " و " هن " ٣ و " فم " ٤ . . . ومعنى القصر : إثبات ألف٥ فى آخر كل من

=ذو القعدة ، وذوات القعدة ، ومثل هذا يقال في اسم الجنس المصدر بكلمة : " أبن " أو : أخ ، نحو : ابن أوي وبنات آوي ، وأخ الجحر " للثعبان " وأخوات الجحر .
" وسيجيء لهذا إشارة في جـ من ص ١٧١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم ، وبيان في الجزء الرابع ، آخر باب جمع التكسير ص ٦٢٢ م ١٧٤ وفيه بعض الأحكام الهامة " .
هذا ، وكلمة " ذو " ، و " ذات " استعمالات أدبية دقيقة ، " بيانها في مكانها المناسب جـ ٣ ص ٤٢ م ٩٣ باب : الإضافة . وكذلك جـ ٢ باب الظرف م ٧٩ - ص ٢٥٥ و ٢٥٠ م ٧٩ " .
ولكلمة : " ذات " بيان موجز في آخر الهامش من ص ٣٥٧ وهو مقصور على بعض استعمالاتها ، والنسب إليها .
وهي تختلف اختلافا تاما عن " ذو " التي هي اسم موصول ، بمعنى : " الذي " مثل جاء " ذو " قام .
أي : جاء الذي قام ، فإن الموصولة تلازمها الواو - غالبا - في أحوالها المختلفة وتكون مبنية على السكون في محل ربع ، أو نسب أو جر ، كما سيجيء في باب الموصول . ص ٣٥٧ .

١يضهد : يقهر ويغلب .

٢الشيء التافه منه .

٣ونقل بعض النحاة " القصر " في هذه الكلمة . " كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ١١٣ .

٤في الأغلب .

٥وهذه الألف منقلبة عن الواو المحذوفة من آخر كل واحدة ، فصارت كألف المقصور=

الثلاثة الأولى فى جميع أحوالها ، مع إعرابها بحركات مقدرة على الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا ؛ مثل : أباك كريم ، إن أباك كريم ، أثنيت على أباك . فكلمة : " أبا " قد لزمتها الألف في أحوالها الثلاث ، كما تلزم فى آخر الاسم المعرب المقصور ، وهي مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ، أو منصوبة بفتحة مقدرة عليها ، أو مجرورة بكسرة مقدرة عليها ، فهي في هذا الإعراب كالمقصور .
وهناك لغة ثالثة تأتي بعد هذه فى القوة والذيوع ، وهى لغة النقص السابقة ؛ فتدخل في : " أب " و " أخ " و " حم " ، كما دخلت في : " هَن " ، ولا تدخل فى : " ذو " ولا " فم " إذا كان بغير الميم . تقول كان أبُك مخلصًا . إن أبَك مخلص ، سررت من أبك لإخلاصه . . . وكذا الباقى . فأب مرفوعة بضمة ظاهرة على الباء ، أومنصوبة بفتحة ظاهرة١ ، أو مجرورة بكسرة ظاهرة . ومثل هذا يقال في " أخ " و " حم " كما قيل : في " أب " وفي " هن " .

= " وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة ، كالهدى ، والرضا ، والمصطفى " وهذا جار على أن أصلها : " أبو " و " أخو " و " حمحو " - كما في رقم ١ الآتي - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا . هكذا يقول النحاة .
والحق أن أهل اللغة التي تلزم آخرها الألف لم ينظروا إلى ما يسمى أصل الواو ، ولم يعرفوا قلب الحروف ، ولا أمثال هذا ، وإنما نطقوا عن فطرة وطبيعة ، فهم يلزمون آخرها الألف بغير تعليل إلا النطق بها .
" ملاحظة " : إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أصوله فإن جاءت همزة الوصل عوضًا عن المحذوف لم يصح إرجاعه في التثنية وجمع المؤنث السالم ، أما إذا لم تأتِ همزة التعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاعه . إن كان يرجع عند الإضافة . وتطبيقًا لهذا الحكم ترجع - في الحالتين السالفتين - اللام المحذوفة من الثلاثي ، لأنها ترجع عند إضافته ، فيقال في : " قاض - شج - أب - أخ - حم : " . . . . . - قاضيان ، شجيان ، أبوان ، أخوان ، حسوان .

. . . ؛ لأنه يقال في الإضافة : قاضينا ، شجينا ، أبوه ، أخوه ، حموه . . . . وشذ : أبعان وأخان . . . .
أما الذي لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية ، وجمع المؤنث السالم ، نحو : اسم ، ابن يد ، دم ، غد ، فم ، سنة .
. . . ، فيقال : اسمان ، ابنان ، يدان ، دمان ، غدان ، فمان ، سنتان . وشذ : فسموان ، وفسميان ، ومن الضرورة قول الشاعر :

فلو أنا على حجر ذبحنا . . . جرى الدميان بالخبر اليقين

وقول الآخر :

يديان بيضاوان عند محلم

" محلم ، بكسر اللام ، اسم رجل " وستجيء إشارة لهذا الضابط عند الكلام على المثنى " في " ح " من ص ١٣٥ وفي آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤ " .

١ أساس هذه اللغة : مراعاة النقص في تلك الكلمات الثلاث ، والاعتداد به ، فقد كان آخر كل واحدة منها في الأصل : " الواو " " أبو ، أخو ، حمو ، كما في رقم ٥ من ص ١١١ " حذفت الواو تخفيفًا ، فلا ترجع عند الإضافة . بل يستغني عنها في كل الأحوال . والحق هنا هو ما قلناه في سابقه ، أن التعليل الصحيح هو نطق العرب الفصحاء .

ومما سبق نعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب ، وقوة كل علامة .

الأولى : الإعراب بالحروف ، وهو الأشهر ، والأقوى إلا في كلمة : " هن " فالأحسن فيها النقص ؛ كما سبق .

الثانية : القصر ، وهو في المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف ، ويدخل ثلاثة أسماء ، ولا يدخل " ذو " ولا " فم " محذوف الميم ؛ لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف . ولا يدخل : " هَن " ١ .

الثالثة : النقص ، وهو في المنزلة الأخيرة ، يدخل أربعة أسماء ، ولا يدخل " ذو " ولا " فم " محذوف الميم ؛ لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف كما سبق .

فمن الأسماء الستة ما فيه لغة واحدة وهو " ذو " و " فم " بغير ميم .
وما فيه لغتان ، وهو " هن " .
وما فيه ثلاث لغات وهو أب ، أخ ، حم٢ .

---

١ نقل بعض النحاة فيها القصر ، أيضًا كما سبق في رقم٢ من هامش ص ١١١ .
٢ على ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم قول ابن مالك :

وارفع بواو وانصبن بالألف . . . واجرر بياء - ما من الأسما أصف،
من ذاك : " ذو " إن صحبة أبانا . . . والفم حيث الميم منه بانا
" أب " ، " أخ " ، " حم " ، كذاك " وهن " . . . والنقص في هذا الأخير أحسن
وفي " أب " وتالييه يندر . . . . . . وقصرها من نقصهن أشهر

ففي البيت الأول : بين الحروف الثلاثة النائبة عن الحركات الأصلية الثلاث ، وتلك الحروف هي : الواو ، والألف ، والياء .
وفي البيت الثاني : صرح أن من الأسماء الستة : " ذو " بشرط أن يبين صحبة ، أي : يدل على صحبة ، بأن يكون بمعنى : " صاحب " : وأن منها : " الفم " بشرط أن تبين " أي : تنفصل " منه الميم .
وفي البيت الثالث والرابع : أوضح أربعة . وصرح بأن النقص في كلمة : " هن " أحسن من الإعراب بالحروف .
. . وأما أب وأخ وحم فالنقص نادر فيها - مع جوازه - ، ولكن القصر أحسن .

زيادة وتفصيل :

أ - بالرغم من تلك اللغات التى وردت عن العرب ، يجدر بنا أن نقتصر على اللغة الأولى التى هي أشهر تلك اللغات وأفصحها ، وأن نهمل ما عداها[1] ؛ حرصًا على التيسير ، ومنعًا للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات وهجمات متعددة . وقد يقالك ما الفائدة من عرض تلك اللغات إذن؟

إن فائدتها هي لبعض الدارسين المتخصصين : وأشباههم ؛ إذ تعينهم على فهم النصوص القديمة ، المتضمنة تلك اللهجات التى لا تروق اليوم محاكاتها ، ولا القياس عليها ، ولا ترك الأشهر الأفصح من أجلها .

ب - جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة السالفة ، مثل : أبوبكر ، أبوالفضل ، ذي النون ، ذى يزَن . . . . فإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط جاز فى العلَم المنقول منها أحد أمرين :

أولهما : إعرابه بالحروف ، كما كان يُعْرف أوّلا قبل نقله إلى العلمية . كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابية الأخرى التى تجرى على تلك الأسماء بالشروط والقيود التى سبقت عند الكلام عليها ، أى : أن كل ما يصح فى الأسماء الستة المستوفية للشروط قبل التسمية بها يصح إجراؤه عليها بعد التسمية .

ثانيهما : وهوالأنسب أن يلتزم العَلم صورة واحدة فى جميع الأساليب ، مهما اختلفت العوامل الإعرابية ، وهذه الصورة هى التى سمى بها ، واشتهر ، فيقال - مثلا - كان أبوبكر رفيق الرسول عليه السلام فى الهجرة - إنّ أبو بكر من أعظم الصحابة رضوان الله عليهم ، أثنى الرسول عليه السلام على أبو بكر خير الثناء . . . فكلمة : " أبو " ونظائرها من كل عَلم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره ، ويكون معها معربًا بعلامة مقدرة ، سواء أكانت العلامة حرْفًا أم حركة على حسب اللغات المختلفة السالفة[2] . . .

[1] مع أن محاكاته صحيحة .

[2] وإنما كان هذه الوجه أنسب وأولى لمطابقته للواقع الحقيقي ، البعيد عن اللبس ، ولأن بعض المعاملات الرسمية الآن لا تجري إلا على أساس الاسم الرسم المدون في السجلات الحكومية " انظر سببا مماثلا في : " حـ " من ص ١٢٥ " .

وإنما تكون العلامة مقدرة إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة ، ففي المثال السابق - كان أبو بكر رفيق الرسول . . . تعرب كلمة : " أبو " اسم " كان " مرفوعا بالواو الظاهرة ، ولا داعي للتقدير في هذه الصورة ، لوجود الواو الظاهرة التي تصلح أن تكون علامة إعرابية مناسبة ، وكذلك لو كان العلم هو : " أبا بكر " أو " أبي بكر " فإننا نقول في مثل : " إن أبا بكر عظيم " إنه منصوب بالألف الظاهرة ، ولا داعي للتقدير ، وفي مثل : " اقتد بأبي بكر . . . " . إنه مجرور بالياء الظاهرة أيضا .

حـ - إذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف ، وأضيف إلى اسم أوله ساكن " مثل : جاء أبو المكارم ، ورأيت أبا المكارم ، وقصدت إلى أبي المكارم " فإن حرف الإعراب وهو : الواو ، أو الألف ، أو الياء - يحذف فى النطق ، لا في الكتابة . وحذفه لالتقاء الساكنين ؛ فهو محذوف لعلة ، فكأنه موجود . فعند الإعراب نقول : " أبو " مرفوع بواو مقدرة نطقًا ، و " أبا " منصوب بألف مقدرة نطقًا ، و " أبي " مجرور بياء مقدرة نطقًا ؛ فيكون هذا من نوع الإعراب التقديري بحسب مراعاة النطق . أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير .

د - من الأساليب العربية الفصيحة : " لا أبا لفلان . ٢ " . . . . . . فما إعراب كلمة : " أبا " إذا وقعت بعدها اللام الجارة لضمير الغائب ، أو لغيره " ؟ من الضمائر ، أو الأسماء الظاهرة؟

يرى بعض النحاة أنها اسم " لا " منصوبة بالألف ، ومضافة إلى الضمير الذى بعدها ، واللام التى بينهما زائدة . ومع أنها زائدة هى التى جَرّتْ الضمير دون المضاف ، فالمضاف فى هذا المثال وأشباهه لا يعمل فى المضاف .

---

١ راجع رقم ١ ص ٢٠٤ - الآتية ، ففيها ضابط أفضل وفيها إشارة إلى قرار مفيد للمجمع اللغوي مسجل في رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ .

٢ هذا التركيب قد يراد به : المبالغة في المدح ، وأن الممدوح لا ينسب لأحد ، فهو معجزة تولي الله إظهارها على غير ما يعرف البشر ، فمثله كعيسى عليه السلا . وقد يراد به المبالغة ، في الذم ، وأنه لقيط ، " أي ، مولود غير شرعي " . ولكن الأكثر أن يراد به الدعاء عليه بعدم الناصر وكلمة . " أبا " هنا ليست معرفة بالإضافة ، لأن إضافتها غير محضة - كما سيجيء في باب " الإضافة " حـ٣ ص ٤٦ م ٩٣ فإضافتها كإضافة كلمة : " مثل " في نحو : " مثلك كريم ، لأنه لم يقصد نفي أب معين ، بل هو من يشبهه : إذ هو دعاء بعدم الناصر مطلقا . وفي باب : " لا " بيان مفيد عن معنى هذا الأسلوب ، وإعرابه .

إليه والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر : " لا " ١ .

وفي هذا الإعراب خروج على القواعد العامة التى تقضي بأن المضاف يعمل في المضاف إليه . وفيه أيضًا أن اسم " لا " النافية للجنس وقع معرفة ؛ لإضافته

إلى الضمير ، مع أن اسم " لا " المفرد لا يكون معرفة . . . و . . و . . .

وقد أجابوا عن هذا إجابة ضعيفة ؛ حيث قالوا : إن كلمة " أبا " ذات اعتبارين ؛ فهي بحسب الظاهر غير مضافة لوجود الفاصل بينهما ، فهي باقية على التنكير ، وليست معرفة ؛ والإضافة غير محضة وإذن لا مانع من أن تكون اسم " لا " النافية للجنس . وكان حقها البناء على الفتح ؛ لكنها لم تبنَ للاعتبار الثاني ؛ وهو مراعاة الحقيقة الواقعة التى تقضي بأنها مضافة ؛ فنُصِبَتْ بالألف لهذا ، وصارت معربة لا مبنية .

وكل هذا كلام ضعيف ، ويزداد ضعفه وضوحًا حين نراه لا يصلح فى بعض الحالات ، ولا يصدُق عليها ، كالتي فى قولهم : " لا أبَا لي " فقد وقعت كلمة : " أبا " فى الأسلوب معربة بالحرف فإن اعتبرناها مضافة فى الحقيقة لياء المتكلم لم يصح إعرابها بالحرف ؛ لأن المضاف من الأسماء الستة لياء المتكلم لا يصح إعرابه بالحرف . وإن اعتبرناها غير مضافة أصلا مراعاة للظاهر - بسبب وجود حرف اللام الفاصل - لم يصح إعرابها بالحرف أيضًا ، فهي على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف .

وأحسن رأي من النواحي المختلفة هو اعتبار كلمة : " أبا " اسم " لا " ، وغير مضافة ، بل مبنية على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف دائمًا في جميع الحالات ، وأنها خالية من التنوين بسبب هذا البناء .

ويرى بعض النحاة إعرابًا آخر هو بناء كلمة " أبا " على فتح مقدر على آخرها منع من ظهوره التعذر ، باعتبار هذه الألف أصلية من بنية الكلمة كالألف التى في آخر كلمة " هذا " فكلاهما عنده حرف أصلي تقدر عليه علامات البناء ، ولا يعتبره حرفًا زائدًا جيء به ليكون علامة إعراب[٢] .

والخلاف شكلي ، لا أثر له . وهو يقوم على اعتبار الألف الأخيرة زائدة ، أو أصلية . وسيجيء لهذه المسألة إشارة أخرى فى باب " لا " .

---

[١] وكيف يتعلقان مع أن حرف الجر زائد؟

[٢] راجع حاشية الخضري ، جـ١ أول باب " لا " النافية للجنس .

المسألة التاسعة المثنى

ب - المثنى :

أ - أضاء نجم - راقب الفلكي نجما . - اهتديت بنجم .

ب - أضاء نجمان . راقب الفلكي نجمين . اهتديت بنجمين .
تدل كلمة : " نجم " في الأمثلة الأولى : " أ " على أنه واحد . وحين زدنا في آخرها الألف والنون ، أو الياء المفتوح ما قبلها ، وبعدها النون المكسورة - دلت الكلمة دلالة عددية على اثنين ، كما في أمثلة " ب " واستغنيان بزيادة الحرفين عن أن نقول : " أضاء نجم ونجم . راقب الفلكي نجما ونجما . اهتديت بنجم ونجم .
أي : أننا اكتفينا بهذه الزيادة بدلًا من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها تمام الموافقة في الحروف ، والحركات ، والمعنى العام . فكلمة : " نجمان " أو " نجمين " وما أشبههما تسمى : " مثنى " ، وهو :
" اسم يدل على اثنين[1] ، متفقين في الحروف والحركات ، والمعنى ، بسبب زيادة في آخره[2] تغني عن العاطف[3] والمعطوف " . وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة[4] ، أو الياء وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة .

---

[1] الدلالة على اثنين قد تكون حقيقية وقد تكون مجازية . فالحقيقة : هي التي تكون بلفظ المثنى الصريح المستوفي للشروط الآتية ، مثل : الفارسين - الجنتين . . المحمدين . . . وغير هذا مما يدل على مثنى حقيقية لا مجازا ، ولا اشتراكا معنويا بين المثنى وغيره ، كالضمير " نا " فإنه مشترك يصلح من جهة المعنى للمثنى وغيره . في نحو : قمنا ، وذهبنا لزيارة الصديق .
وغير الحقيقة : هي التي تدل على التثنية توسعا ومجازا ، كقول الشاعر :
إن للخير وللشر مدى . . وكلا ذلك وجه وقبل
" أي : كلا ذلك الخير والشر ، مواجهة ، وطريق واضح " فكلمة : " ذا " تدل في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدل بمعناها هنا على المثنى ، لأنها إشارة إلى ما ذكر من الخير والشر ، وهذه الدلالة مجازية لأن دلالة " ذا " على غير المفرد مجازية .
" راجع جـ٣ باب : الإضافة - م ٩٥ ص ٨٩ عند الكلام على كلا وكلتا " .
[2] أي : أن تلك الدلالة هي بسبب الزيادة التي في آخره .
[3] وهو : حرف العطف .
[4] سيجيء الكلام على فائدة هذه النون ، وحركتها ، وحكمتها ، عند الكلام على فائدة نون جمع المذكر السالم وحركتها " ص ١٥٦ " .

فليس من المثنى ما يأتي :
١ - ما يدل على مفرد ، مثل ، نجم . ورجلان[1] . ولا مثل : شعبان ، ومروان ، وبحرين . . . ، مما أصله مثنى ثم سمي به واحد[2] .
٢ - ما يدل على أكثر من اثنين ، كالجمع ، مثل : نجوم ، وصنوان[3] . . . وكاسم الجمع[4] . مثل : قوم ، ورهط . . .
٣ - ما يدل على اثنين[5] ولكنهما مختلفان في لفظيهما ، مثل : الأبوين ، للأب والأم . أو : مختلفان في حركات أحرفهما ، كالعمرين : لعمر بن الخطاب ، وعمرو بن هشام ، المعروف : " بأبي جهل " أو مختلفان في المعنى دون

الحروف وحركاتها ، كالعينين ، تريد بإحداهما العين الباصرة ، وبالأخرى البئر٦ ، فلا يسمى شيء من هذا كله مثنى حقيقة ، وإنما هو ملحق

١بمعنى : ماش " غير راكب " تقول : على رجلان ، أي : ماش ، وليس براكب .
٢سيجيء الكلام تفصيلا على حكم المثنى به في " جـ من ص ١٢٥ .
٣تقول : بعض الشجر صنوان ، فهو جمع مفرده : صنو ، والصنو : الشجرة التي تنشأ مع أختها في أصل واحد ، فهما شجرتان ، مشتركتان في الساق ، وتنفصل كل واحدة عند أعلى الساق .
٤تعريفه في رقم٢ من هامش ص١٤٨ .
٥سيجيء في - هـ - من ص١٥٨ أن المثنى قد يكون لفظه في ظاهره دالًا على التثنية ومعناه الجمع .
٦وأمثال هذا ، من كل لفظين مشتركين في الحروف ، والحركات ، تريد بأحدهما معنى ، وبالآخر معنى يخالفه على سبيل الحقيقة ، كالمثال السابق ، أو على سبيل المجاز ، مثل : " القلم أحد اللسانين " . وتقول جمهرة النحاة : إن ذلك كله مقصور على ما ورد عن العرب ، وسمع منهم . كما أن العمرين والأبوين وغيرهما مقصور عليهم ، شأن كل اسمين يراد تثنيتهما مع وجود اختلاف بين مفرديهما ، وأحدهما أهم من الآخر ، فقد كان العرب يرجعون الأهم ويغلبونه بإجراء التثنية على لفظه وحده ، ثم يجعلون معنى المثنى شاملًا لهما معًا ، منطبقًا عليهما ، وهذا ما يسمى : " التغليب " وما ورد منه ملحق بالمثنى ، وليس مثنى حقيقة .
والخير أن يكون التغليب قياسيًا عند وجود قرينة تدل على المراد بغير ليس : كما لو أقبل شخصان معروفان واسم أحدهما محمد ، والآخر علي ، فقلت : جاء العليان أو المحمدان ، لكثرة تلازمهما ، أو شدة تشابههما في أمر واضح . وبهذا الرأي العملي النافع يقول بعض الباحثين القدامى والمحدثين ، والأخذ به حسن ومفيد .
هذا ، والشائع عند العرب تغليب الأقوى والأقدر " في التثنية كالأبوين " للأب والأم ، وتارة يغلبون الأخف نطقا كالعمرين ، لأبي بكر وعمر ، وتارة يغلبون الأعظم في اتساعه أو ضخامته . . . كقوله تعالى : {وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ ، هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُه ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ} . ففي الآية تغليب للبحر على النهر . كما يكثر عندهم تغليب المذكر على المؤنث ، كقولهم : " القمران " في الشمر والقمر ، والعاقل على غيره ، ففي مثل : صالح والعصفور ، يقال : الصالحان يغردان . . . . ولم يغلبوا المؤنث إلا في قليل من الحالات ، أشهرها :
١ - قولهم : ضبعان ، يريدون : الضبع الأنثى وفحلها . " ويقال للأنثى " ضبع " ولفحلها ضبعان " فاختاروا اللفظ الخاص بالأنثى ، وثنوه ، وأطلقوه عليهما معا ، تغليبا للأنثى . =

بالمثنى .
٤ - ما يدل على اثنين متفقين فى المعنى والحروف وحركاتها ولكن من طريق العطف بالواو ، لا من طريق الزيادة السالفة ؛ مثل : أضاء نجم ونجم .
٥ - ما يدل على شيئين ، ولكن من طريق الوضع اللغويّ ، لا من طريق تلك الزيادة ، مثل : شَفْع " ضد فرد ، ووتر " . ومثل زَوْج وزَكًا ، وهما بمعنى شَفْع . فكل واحدة من هذه الكلمات تدل دلالة لغوية على قسمين متماثلين متساويين تمامًا " وهي القسمة الزوجية ضد الفردية " : فهي تدل على التثنية ضمنًا ، ولكن من غير أن يكون في آخرها الزيادة السالفة .

=ب - قولهم : فرغت من كتابة رسالتي لثلاث بين يوم وليلة " أي : لثلاث محصورة بين كونها أياما وكونها ليالي " . وضابط هذه المسألة : أن يكون معنا عدد تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل وهما مفصولان من العدد بكلمة : " بين " .
وقد غلبوا في المثال السابق للتأنيث على التذكير ، بدليل أن اسم العدد خال من علامة التأنيث ، وهو لا يخلو منها إلا في

حالات ، أهمها ، أن يكون المعدود المذكور متأخرا في الجملة ، مؤنثا خالصا - بألا يكون معه مذكر - أو مؤنثا تغليبا ، بأن يكون معه مذكر ، ليس له الأهمية والتغليب ، ومن أمثلته أيضا :
قابلت تسعا بين رجل وامرأة ، قرأت عشرا بين كتابه وكراسه . . . إلخ ولهذه المسألة لمحة في جـ ٤ " باب العدد " - تذكيره وتأنيثه - م ١٦٥ ص ٥٠٢ لمناسبة هناك .
جـ - المروتان : الصفا والمروة ، وهما جبلان بمكة المكرمة ، والتغليب للمروة المؤنثة .
أما " التغليب " في الجمع فيجيء في رقم ١ من هامش ص ١٣٩ .
١ النحاة هم الذين يطلقون اسم : " الملحق بالمثنى " على كل كلمة تعرب إعراب المثنى ، وليست مثنى حقيقيا ، بسبب فقدها أحد الشروط الخاص بالمثنى الحقيقي . ويشترطون في الملحق أن يكون مسموعا " والحق أنه قد ينقاس - أحيانا - كما سبق في التغليب " أما اللغويون فيطلقون . " المثنى " على كل ما يعرب إعراب المثنى ، سواء أكان مثنى حقيقيا أم ملحقا به . فالمسألة مجرد اصطلاح ، ولا مانع من استعمال هذه التسمية أو تلك ، بشرط مراعاة الأحكام الخاصة بكل عند الاستعمال .
وشبيه بهذا ما اصطلح عليه النحاة من " الجمع " و " اسم الجمع " - وفي رقم " ٢ " من هامش ص ١٤٨ تعريف لاسم الجمع - في حين يطلق اللغويون عليهما اسما واحدا هو : الجمع . وقد يكون المراد عند اللغويين من الاسم المجموع - اثنين ، لأن الجمع في اصطلاحهم يطلق على الاثنين ، كما يطلق على ما زاد على الاثنين ويؤيد هذا شواهد كثيرة فصيحة ، في مقدمتها القرآن . قال تعالى : {وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ} وقوله تعالى : {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} وقوله تعالى : {وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} وقول أبي ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه الخمسة الذين ماتوا بالطاعون :
العين بعدهمو كأن حداقها . . . سملت بشوك ، فهي عورا تدمع
فأطلق الجمع في قوله : حداقها - وهي جمع : " حدقة " وأراد الاثنين " كما جاء في حاشية ياسين على التصريح ج٢ أول باب المضاف لياء المتكلم " وانظر رقم٢ من هامش ١٣٧ ثم " ز " من ص١٦٠ " .
" ملاحظة هامة " : من الضوابط اللغوية ما صرح به النحاة ، وملخصه :
أن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه - بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل : أي : إلى ما اشتمل على المضاف - يجوز فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والأفضل الجمع نحو قوله تعالى : {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} وتقول : تصدقت برأس الكبشين - أو رأسي الكبشين ، أو رءوسهما . =

ومثلها : " كِلاَ " فإنها تدل على شيئين متساويين أو غير متساويين ، ولكن من غير زيادة في آخرها ، فهذه ملحقة بالمثنى .
٦ - ما يدل على اثنين ، وفي آخره زيادة ، ولكنها لا تغني عن العاطف والمعطوف : مثل : كلتا ، اثنان ، اثنتان أو : ثنتان ؛ فليس لواحدة من هذه الكلمات مفرد مسموع عن العرب ، على الرغم من وجود زيادة في آخرها١ ، ولهذا تعد ملحقة بالمثنى ، وليست مثنى حقيقة .
حكم المثنى : أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة . وبعدها نون مكسورة٢ ؛ مثل : يتحرك الكوكبان . وينصب بالياء نيابة عن الفتحة . وهذه الياء قبلها فتحة وبعدها نون مكسورة ؛ مثل : شاهدت الكوكَبَيْنِ . ويجر بالياء نيابة عن الكسرة وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة ، مثل : فرحت بالكوكبَيْنِ .
هذا هو أشهر الآراء٣ في إعرابه وإعراب ملحقاته٤ ، " ومنها كلا ، وكلتا ، واثنان ، واثنتان ، أو : ثنتان " ٥ . إلا أن كلا وكلتا لا تعربان بهذه الحروف إلا إذا أضيفتا للضمير ؛ الدال على التثنية سواء أكانتا للتوكيد ، أم لغيره،

=وإنما فضل الجمع على التثنية ؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد ، فكرهوا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المثنى جمع في المعنى . وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع في المعنى - كما سلف - والإفراد ليس كذلك ، فهو أقل منه منزلة في الدلالة على المثنى . هذا ما قاله النحاة كالصبان جـ٣ والخضري جـ ٢ في أول باب التوكيد - وينطبق ما سبق على " النفس والعين المستعملتين في التوكيد ، خضوعا للسماع الوارد فيهما ، لا تطبيقا للضابط السالف ، فقد قال الصبان في الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضمنهما ، بل إلى ما هو بمعناهما ، لأن المراد منهما الذات . وسيجيء في " ز " من ص ١٦٠ ضابط آخر أوضحه شارح " المفصل " وهو يخالف الضابط الذي هنا بعض المخالفة . ويبدو أن الرأي الأقوى هو ما قاله شارح " المفصل " .

ويرى بعض النحاة أن يطلق على الملحق بالمثنى تسمية خاصة به ، هي : " اسم المثنى " فيكون هناك " اسم المثنى " ، كما يكون هناك " اسم الجمع " .

١فلم يرد عنهم : " كلت " ولا اثن ، ولا اثنة ، ولا ثنت ، مع أن الألف في " كلتا " زائدة والتاء أصلية . وقيل العكس . والألف والنون زائدتان في البواقي .

٢وهي حرف مبني على الكسر في أشهر اللغات وأفصحها من بين لغات متعددة ، فقليل من العرب يفتحها بعد ألف المثنى ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء في حالتي النصب والجر . " وستجيء في ص ١٥٦ " وجدير بنا اليوم الاقتصار على الأكثر الأفصح .

٣ستجيء آراء أخرى في إعرابه . وبيانها في " ب " ص ١٢٣ وكذلك في المسمى به - " جـ " ص ١٢٥ .

٤ويدخل فيها : " المثنى المسمى به ، والمثنى تغليبا ، واثنان ، واثنتان " وغيرهما . أما السبب في التسمية بالمثنى والجمع فسبب بلاغي : كالمدح ، أو الذم أو التلميح ، " طبقا للبيان الآتي في " جـ " من ص ١١٦ " . هذا ويلاحظ أن " النون " التي في آخر المثنى المسمى به يتعدد ضبطها بتعدد الآراء التي في ص ١٢٥ " جـ " .

٥يجوز إضافة . اثنتين واثنتين إلى ظاهر أو ضمير بشرط أن يكون معنى المضاف إليه ومدلوله غير معنى المضاف ومدلوله ، فلا يصح أن تقول : جاء اثنا محمد وعلى إذا كان محمد وعلى هما الاثنان ، =

فإن كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكَّد الذي يطابقه الضمير ، نحو أكرمْ الوالدين ؛ فإن كليهما صاحب الفضل الأكبر عليك . . . وعاون الجدّتين ، فإن كلتيهما أحبّ الناس لك . فالكلمتان ليستا للتوكيد ، وهما معربتان كالمثنى منصوبتان بالياء .

ومثالهما للتوكيد : جاء الفارسان كلاهما ، غابت السيدتان كلتاهما ؛ " فكلا " و " كلتا " توكيد مرفوع بالألف ؛ لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف و " هما " مضاف إليه ، مبني على السكون فى محل جر . ونحو : صافحت الفارسيَن كليهما ، والمحسنتين كلتيهما ، وأثنيت على الفارسيَن كليهما ، والسيدتين كلتيهما " فكلا وكلتا توكيد منصوب أو مجرور بالياء مضاف ، والضمير مضاف إليه ، مبني على السكون فى محل جر١ . . . .

فلو أضيفت كلا أو كلتا لاسم ظاهر٢ لم تعرب كالمثنى ، ولم تكن للتوكيد ، - وأعربت - كالمقصور - على حسب الجملة ، بحركات مقدرة على الألف ، في جميع الأحوال : " رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا " ، مثل : سبق كلا المجتهدَيْن ، وفازت كلتا لماهرتَين ، فكلا وكلتا : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف . ومثل : هنأت كلا المجتهدَيْن ، وكلتا الماهرتَين ؛ فكلا وكلتا مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف . وسألت عن كلا المجتهدين ، وعن كلتا الماهرتَين ، فكلا وكلتا مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة المقدرة على الألف .

=ومدلولهما هو مدلول المضاف . لا يصح هذا بسبب فقد الشرط السالف ، ولا جاء اثنا كما ، إذا كان المراد بالمضاف إليه هما الاثنان المخاطبان ، لأن معناهما والمراد منهما هو معنى المضاف والمراد منه ، فلا فائدة من إضافة الشيء لنفسه " كما سيجيء في باب الإضافة - جـ٣ " أما إن كان المراد من " اثنا " خادمين ، أو : كتابين ، أو . . . هو شيئان يختلفان في معناهما وذاتهما عن معنى المضاف إليه ومدلوله - فلا مانع " راجع " و " " ، من ص ١٣٤ " .
وبهذه المناسبة نذكر أن " كلا " و " كلتا " في جميع أحوالهما لا يستعملان إلا مضافين ، إما لمعرفة دالة على اثنين بغير تفريق ، وإما لنكرة مختصة كذلك - في الصحيح - ولو كانت المعرفة بحسب الظاهر مفردة أو جمعا وسيجيء بيان المراد من هذين في جـ٣ م ٩٥ ص ٩٧ باب " الإضافة " عند الكلام على : " كلا وكلتا " - فإذا أعربا إعراب المثنى وجب أن تكون هذه المعرفة ضميرا للتثنية على الوجه الذي شرحناه . " ولهما أحكام أخرى في بابي : " التوكيد ، والإضافة " من الجزء الثالث ليس موضع سردها هنا " .
أما اثنان واثنتان فلا تجب إضافتهما " كما في ص ١٣٤ " بل يجوز فيهما الإضافة وعدمها . لكن إذا أضيفا وجب في - الصحيح - أن يكون مدلولهما مخالفا مدلول المضاف إليه ، سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا كما تقدم - .
١ انظر " أ " ورقم ٢ من : " ب " ص ١٢٣ في الزيادة - حيث بعض الصور الدقيقة المتصلة بهذا الحكم .
٢ والأفصح أن يكون الظاهر مثنى معرفة . غير مفرق - كما سيجيء في الجزء الثالث ، باب الإضافة -

مما تقدم نعلم :
أ - أن كلا وكلتا إذا أضيفتا للضمير تعربان كالمثنى - أي، : بالحروف المعروفة في إعرابه ؛ سواء أكانتا للتوكيد١ أم لغيره ، ولا بد أن يكون الضمير للتثنية .
ب - وأنهما عند الإضافة للظاهر ، لا تكونان كالمثنى ، بل تعربان على حسب الجملة " فاعلا أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرًا . . . إلخ " ، وبحركات مقدرة على الألف دائمًا ، كإعراب المقصور٢ .

---

١ وإذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكد وبعدهما الضمير الذي يطابقه .
٢ وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :
بالألف ارفع المثنى ، وكلا . . . إذا بمضمر مضافا وصلا
" كلتا " كذاك . " اثنان ، واثنتان " . . . كابنين وابنتين يجريان
وتخلف " اليا " في جميعها " الألف " . . . جرا ونصبا بعد فتح قد ألف
أي : أن المثنى يرفع بالألف ، و " كلا " ترفع بالألف إذا وصلت بمضمر ، وكانت هي مضافا ، والضمير هو المضاف إليه " وكلتا " كذلك . أما " اثنان " و " اثنتان " فملحقتان بالمثنى ، ويجريان في إعرابهما على الطريقة التي تجري في إعراب : " ابنين وابنتين " وهذان من نوع المثنى الحقيقي يرفعان بالألف . أما في حالة النصب والجر ، فتحل الياء في كل ما سبق محل الألف ، فتكون الياء نائبة عن الفتحة وعن الكسرة .

زيادة وتفصيل :

ا - عرفنا أنه لا يجوز إعراب : " كلا وكلتا " إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما للضمير الدال على التثنية .

لكن يجب التنبه إلى أن تحقق هذا الشرط يوجب إعرابهما إعراب المثنى من غير أن يوجب إعرابهما توكيدًا ؛ فقد يتحتم عند تحققه إعرابهما توكيدًا فقد ، وقد يمتنع إعرابهما توكيدًا ويتحتم إعرابهما شيئًا آخر غيره ، وقد يجوز فى إعرابهما الأمران ؛ التوكيد وغيره ، فالحالات الثلاث عند تحققه . ففى مثل : أقبل الضيفان كلاهما ، وأجادت الفتاتان كلتاهما . . . يتعين التوكيد وحده .

وفى مثل : النجمات كلاهما مضئ ، والشاعرتان كلتاهما نابغة - يمتنع التوكيد ويتحتم هنا إعرابهما مبتدأين ، وما بعدهما خبر لهما ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر للمبتدأ الأول ؛ " وهو : النجمان ، والشاعرتان " . ولا يصح إعراب " كلا وكلتا " فى هذا المثال توكيدًا ؛ لكيلا يكون المبتدأ " النجمان - الشاعرتان " مثنى ، خبره مفرد ، إذ يصير الكلام : النجمان مضئ ، الشاعرتان نابغة ؛ وهذا لا يصح .

وفى مثل : النجمان - كلاهما - مضيئان ، والشاعرتان - كلتاهما - نابغتان . . . يجوز فيهما أن يكونا للتوكيد . وما بعدهما خبر للمبتدأ . ويجوز فى كل منهما أن يكون مبتدأ ثانيًا خبره ما بعده ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر للمبتدأ الأول .

ب - إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب وأقواها ، كما أسلفنا . ويجب الاقتصار عليه فى عصرنا ؛ منعًا للفوضى والاضطراب فى الاستعمال الكلامي والكتابي ، وأما اللغات الأخرى فلا يسوغ استعمالها اليوم ، وإنما تُذْكر للمتخصصين ؛ ليسترشدوا بها في

" ١ ، " ١في ص ١٢٠ .

" ٢ ، " ٢يلاحظ أن لفظ " كلا وكلتا " مفرد ، ولكن المعنى مثنى ، فيجوز في الخبر وفي الضمير العائد عليهما مراعاة لفظهما ، أو معناهما ، طبقا للبيان الذي في آخر الصفحة التالية .

٣كما سيجيء في رقم ٢ من الصفحة الآتية .

فهم بعض النصوص اللغوية الواردة عن العرب بتلك اللغات واللهجات . ومن أشهرها :

١ - إلزام المثنى وملحقاته " غير : كلا وكلتا " ١ الألف فى جميع أحواله ، مع إعرابه بحركات مقدرة عليها ؛ تقول عندى كتابانِ نافعان ، اشتريت كتابانِ نافعان ، قرأت فى كتابانِ نافعان ، فيكون المثنى مرفوعًا بضمة مقدرة على الألف ، ومنصوبًا بفتحة مقدرة عليها ، ومجرورًا بكسرة مقدرة كذلك ؛ فهويعرب إعراب المقصور ، والنون للتثنية فى كل الحالات . مبنية على الكسر - بغير تنوين -

وتحذف عند الإضافة .
٢ ـ إلزام المثنى الألف والنون فى جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهرة على النون . كأنه اسم مفرد ، تقول : عندي كتابانٌ نافعانٌ ، واشتريت كتابانًا نافعانًا ، وقرأت في كتابانِ نافعانِ ، ويحذف التنوين إذا وجد ما يقتضي ذلك ؛ كوجود " أل " في أول المثنى . أو إضافته . وكذلك لمنع الصرف إذا وجد مانع من الصرف . . . فيرفع معه بالضمة من غير تنوين ، وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين أيضًا .
أما " كلا ، وكلتا " ففيهما مذاهب أيضًا ؛ أشهرها وأحقها بالاتباع ما سبق فيهما ؛ وهو إعرابهما بالحروف ، بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنية - علمًا بأنهما لا تضافان مطلقًا - إلى ضمير للمفرد ، نحو : كلاي وكلتاي ، ولا إلى ضمير للجمع ، نحو : كلاهم ، وكلتاهم ، ولا يضافان إلى الظاهر أيضًا ، وإلا إعربًا معه إعراب المقصور .
وهناك من يعربهما إعراب المقصور في جميع أحوالهما٢ ، أي : بحركات مقدرة على الألف٢ دائمًا . ومنهم من يعربهما إعراب المثنى في جميع أحوالهما ، ولو كانت إضافتهما إلى اسم ظاهر مثنى . ولا حاجة اليوم إلى غير اللغة المشهورة .
هذا ، ولفظهما مفرد ، مع أن معناهما مثنى ؛ فيجوز في الضمير العائد عليهما مباشرة ، وفي الإشارة ، وفي الخبر ، ونحوه - أن يكون مفردًا ، وأن يكون مثنى ، تقول : كلا الرجلين سافر ، أو سافرا ، وكلا الطالبين أديب ، أو أديبان،

١ ستجيء هنا اللغات المختلفة فيهما .
٢ ، ٢ حتى في حالة إضافتهما للضمير .

" وكلتا الفتاتين سافرت ، أو سافرتا " ، " وكلتاهما أديبة ، أو أديبتان " ، والأكثر مراعاة اللفظ . كقول الشاعر :
لا تَحْسَبَنّ الموتَ موتَ البلى . . . وإنما الموتُ سُؤال الرجالِ
كلاهُمَا موْت ، ولكنّ ذا . . . أفظعُ من ذاك ، لذُل السؤالِ
هذا ويتعين الإفراد ومراعاة اللفظ في مثل : كلانا سعيد بأخيه . . . . . ؛ من كل حالة يكون المعنى فيهما قائمًا على المبادلة والتنقل بين الاثنين فينسب فيها إلى كل واحد منهما ما ينسب إلى الآخر ، دون الاكتفاء بذكر المعنى المجرد من دلالة

المبادلة والتنقل بينهما كالمثال السابق ، وكقولنا : كلانا حريص على المودة ، كلانا محب لخير زميله١ . . . . . .
بقيت مسألة تتعلق بالإعراب في مثل : محمد وعليّ كلاهما قائم ، أو كلاهما قائمان ، فكلمة : " كلاهما " ، في المثال الأول مبتدأ حتمًا ، و " قائم " خبره والجملة خبر الأول ، ولا يصح إعراب " كلا " للتوكيد ، لما يترتب على ذلك من إعراب كلمة " قائم " خبر المبتدأ ، وهذا غير جائز ؛ إذ لا يقال : محمد وعلي قائم ؛ لعدم المطابقة اللفظية . أما فى المثال الثاني فيصح إعرابها مبتدأ أو توكيدًا - كما سبق في " أ " .
ج - جرى الاستعمال قديماً وحديثًا على تسمية فرد من الناس وغيرهم باسمٍ ، لفظه مثنى ولكن معناه مفرد ، بقصد بلاغي ؛ كالمدح ، أو الذم ، أو

١ ومثل قول الشاعر :
كلانا غني عن أخيه حياته . . . ونحن غذا متنا أشد تغانيا
أي : كل واحد منا غني عن أخيه .
وهناك كلمات أخرى تشبه " كلا " و " كلتا " في أن لفظها مفرد ، ومعناها قد يكون مفردا حينا ، وقد يكون مثنى أو جمعا حينا آخر ، مع التذكير أو التأنيث على حسب كل حالة ، ومن تلك الكلمات : " كم " ، و " من " و " ما " ، و " أي " و " بعض " . . . . .
وسيجيء الكلام عليها من هذه الناحية في أبوابها ، ومنها : باب الموصول - ص ٣٤٠ وأيضا عند الكلام على مرجع الضمير في باب الضمير ، ص ٢٦٦ حيث تعرض الصور والأحكام الهامة الخاصة بذلك .
أما التطابق بين المبتدأ والخبر فيجيء في ص ٤٥٢ وما بعدها . .

التلميح١ . . . . - كما سبق فى رقم٤ من هامش ص١١١ - مثل : " حمدان " تثنية : " حمْد " ، و " بدْران " تثنية " بدر " و " مَرْوان " ، تثنية : " مرْو " ؛ وهي : الحجارة البيض الصلبة ، و " شعبان " تثنية " شَعْب " و " جبْران " تثنية " جبْر " ، ومثل : مُحمدَين ، وحسَنَيْنِ والبحْرين " اسم إقليم عربيّ على خليج العرب " . . . . فهذه الكلمات وأشباهها ملحقة بالمثنى١ ، وليست مثنى حقيقيًّا . وفي إعرابهما وجهان : تثبت فيهما النون في جميع الحالات الإعرابية حتى حالة الإضافة ؛ لأنها نون في صيغة علم مفرد ، وإن كان لفظه في صورة المثنى ، فهي حرف هجائي ، داخل في تكوين العلم وصياغته ، ولا شأن لها بالتثنية الحقيقية ، وليست كتاء التأنيث حرف معنى - ويقول الهمع " ح١ ص٤٥ - الباب الخامس جمع المذكر السالم " ما نصه في حروف العلم : " قد صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص " اهـ .

أحدهما : حذف علامتي التثنية من آخرها ، وإعرابها بعد ذلك بالحروف ؛ كباقي أنواع المثنى الحقيقي ؛ فتقول سافر أخي بدْرَانِ ، يحب الناس بدْرَين ، وتحدثوا عن بدْرَين . . . . ، وهذا صديقي محمدان ، وصافحت محمدين وسلمت على الصديق محمدين . وفي الأخذ بهذا الوجه احتمال الوقوع في اللبس .
والآخر : إلزامها الألف والنون ، - مثل عِمران - وإعرابهما إعراب ما لا ينصرف بحركات ظاهرة فوق النون ؛ فترفع بالضمة من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالفتحة من غير تنوين٣ أيضًا . ولا يصح حذف النون مطلقًا وهذا الوجه أنسب من سابقه ، لأن احتمال اللبس فيه أخف .
ولعل الخير فى إباحة وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته وإن كنت لم أره لأحد من قدامى النحاة ؛ فإنهم قصروه على جمع المذكر السالم٤ ، هوإبقاء العلَم على حاله - من الألف والنون ، أوالياء والنون - مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على آخره ، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع -
.

" ١و ١ " كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ١٢٠ .
٢بغير " أل " ، لأنه علم على واحد ، وليس مثنى حقيقة . بخلاف العلم عند تثنيته ، فيجب تصديره " بأل " أو غيرها مما يجلب له التعريف ، - كما سيجيء في رقم ٣ من ص ١٢٩ . -
٣اشترط بعض النحاة لإعرابه بالحركات كالممنوع من الصرف ، ألا تزيد حروفه عند التثنية على سبعة . كاشهيباب ، للسنة المجدية ، فإن زادت " مثل : أشهيبا بين " وجب إعرابه بالحروف .
٤انظر آخر الهامش في ص ١٥٢ ورقم ٢ من ص ١٥٣ .

وتجب مراعاة الإفراد فيه إذا جاء بعده ما يقتضي المطابقة - كالخبر والنعت . . . ، وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع ، إذ لا يؤدى إلى اللبس ؛ لأنه الموافق للواقع ، وليس فى أصول اللغة ما يعارضه١ يمنعه بل إن كثيرًا من المعاملات الجارية في عصرنا توجب الاقتصار عليه ، فالمصارف٢ لا تَعترف إلا بالعَلم المحْكيّ ، أي : المطابق للمكتوب نَصًّا في شهادة الميلاد ، وفي الشهادة الرسمية المحْفوظة عندها المماثلة لما فى شهادة الميلاد ولا تقضي لصاحبه أمرًا مَصْرفيا إلا إذا تطابق إمضاؤه " توقيعه " واسمه المسجل في تلك الشهادة تطابقًا كاملاً في الحروف وفي ضبطها ، فمن اسمه : " حَسَنَيْن " أو : بدران . . . يجب أن يظل على هذه الصورة كاملة في جميع الاستعمالات عندها ، مهما اختلفت العوامل التي تقتضي رفعه ، أو نصبه ، أو جرّه .
فلو قيل : حسنان ، أو : بَدْرَيْن ؛ تبعًا للعوامل الإعرابيَّة لكان كل علَم من هذه

الأعلام دالاً في عُرْف المصرف على شخص آخر مغاير للشخص الذي يدل عليه العلم الأول ، وأن لكل منهما ذاتًا وحقوقًا ينفرد بها ، ولا ينالها الآخر ، ولن يوافق المصرف مطلقًا على أنّ الاسمين لشخص واحد ، ولا على أن الخلاف يتجه للإعراب وحده دون الاختلاف في الذات . ومثل المصارف كثير من الجهات الحكومية ؛ كالبريد ، وأنواع الرخص ، والسجلات الرسمية المختلفة . . . .
ويقوي هذا الرأي ويؤيده ما نقلناه عن النحاة في الصفحة السابقة خاصة بحروف العلم .

أما الوجه الأول فقد يوهم أنه مثنى . ولا يأمن اللبس فيه إلا الخبيرُ الذى يعرف أنه مفرد ؛ ويُدْرك أن العلم المثنى لا يتجرد من " أل " إلا عند إضافته ، أوندائه ، كما سيجيء ، وهذا غير مضاف ؛ بل إنه قد يضاف[3] فيزداد اللبس قوة . ولا يخلو الثانى من لبْس ، أيضًا . - كما تقدم .

---

[1] من الممكن الاستنارة - إلى حد ما - في تأييد هذا الرأي بما نقله الهمع " جـ1 ص47 " . من أن بعض العرب يجعل إعراب المثنى - وكذا جمع المذكر - على النون ، إجراء له مجرى المفرد ، فيقولون : هذان خليلان . . .

[2] جمع مصرف - بفتح الميم ، وكسر الراء : وهو ما يسمى : " البنك " .

[3] يصح إضافة العلم أحيانا إلى المعرفة لداع بلاغي ، كقصد تعيينه ، نحو : محمد على ، وفاطمة حسن ، بشرط ألا يكون " المضاف " من أولاد " المضاف إليه " ، إذ يترتب على فقد الشرط أن يكون أصل المثالين السابقين - ونظائرهما - : محمد بن على ، وفاطمة بنت حسن ، فحذف المضاف ، وهو " ابن ، بنت " وأقيم المضاف إليه مقامه . وحذفهما شاذ ، يقتصر فيه على المسموع - منعا للإلباس - كما نصوا على هذا في باب الإضافة " انظر جـ3 ص 155 م 96 " وتفصيل هذا في باب : العلم ، رقم1 هامش ص294 حيث الأوجه الجائزة في العلم .

وفي الأوجه الثلاثة السابقة ، لا تحذف النون في الإضافة[1] - كما أشرنا .

د - اشترط جمهور النحاة فيما يراد تثنيته قياسًا ثمانية[2] شروط :

1 - أن يكون معربًا . فأما هذان ، وهاتان ، واللذان ، واللتان ، فقد وردت عن العرب هكذا معربة - مع أن مفرداتها مبنية ؛ فلا يقاس عليها[3] . . . . فإن كان اللفظ في أصله مفردا مبنيا ، ثم صار علما فإنه يعرب وينون - طبقا للملاحظة التي في ص 79 - ويصبح تثنيته وجمعه . . .

2 - أن يكون مفردًا ؛ فلا يثنى جمع المذكر السالم . ولا جمع المؤنث السالم ؛ لتعارض معنى التثنية وعلامتها ، مع معنى الجمعين[4] وعلامتهما . أما جمع التكسير واسم الجمع فقد يثنى كل منهما أحيانًا ؛ نحو : " جِمَالَيْن ، وركبين " فى تثنية : " جِمال " و " رَكب " ؛ بقصد الدلالة فى التثنية على التنويع ، ووجود مجموعتين متميزتين بأمر من الأمور . وكذلك يثنى اسم الجنس - غالبًا

- للدلالة السابقة - نحو ، ماءين ، ولبنين . وأكثر النحاة يمنع تثنية جمع التكسير ويقصرونه على السماع كما في المثالين السالفين - وستجئ الإشارة لهذا في ص١٦١ . أما التفصيل فمكانه : " باب جمع التكسير " من الجزء الرابع ، ص٦٢٠ م١٧٤ .
وأما المثنى فلا يثنى ، ولا يجمع ؛ لكيلا يجتمع إعرابان بعلاماتهما على كلمة

١لأنها ليست نون تثنية ، بل هي نون في آخر علم مفرد ، لفظه كالمثنى ، وحذفها يغير صيغته .
٢وهي شروط عامة فيه وفي جمع المذكر السالم - كما يجيء في رقم ١ من هامش ص ١٤٠ .
٣وأما نحو : " يا محمدان - يا محمدون - لا رجلين " فإن البناء متأخر عن التثنية وعن الجمع . أي : أنه طاريء على الكلمة المثناة أو المجموعة ، فهو عرضي صادف عند مجيئه الكلمة على حالتها هذه : فهي ألفاظ - كما يقولون - مبنية بعد التثنية والجمع ، وليست مثناة أو مجموعة بعد البناء . . . وأما " منان ومنون " - ونحوهما في تثنية " من " وجمعها في " الحكاية " . . . فليست الزيادة فيهما للتثنية والجمع ، وإنما هي للحكاية بدليل حذفها في وصل الكلام - راجع الصبان في هذا المكان - .
٤إذا سمي بهما فقد يصح جمعهما على الوجه الموضح في " ب " من ص ١٥٥ وفي " هـ " من ص ١٧٢ .

واحدة . وهذا هو الرأي السائغ الذي يحسن الاقتصار عليه .
لكنْ لو سمي بالمثنى ، وأريد تثنية هذا المسَمَّى لم يصح تثنيته مباشرة ، وإنما يصح بطريقة غير مباشرة ، بأن نأتي قبل المثنى بالكلمة الخاصة التي يتوصل بها لتثنيته ؛ وهي " ذو " مختومة ، بعلامة التثنية للمذكر والمؤنث في حالات الإعراب المختلفة ؛ فيقال للمذكر فى حالة الرفع : " ذوَا " . . . وفي حالتي النصب والجر : " ذَوَيْ " . . . مثل : نبغ ذوَا حمدان ، وأكرمت ذَوَيْ حمدان, واستمعت إلى ذَوَيْ حَمْدان . فكلمة : " ذوَا وذَوَيْ " تعرب على حسب حاجة الجملة ، كإعراب المثنى وهما " مضافان " ، والمثنى المسمى به هو : " المضاف " إليه دائمًا ويحتفظ بكل حروفه ، ثم تجري عليه أحكام المضاف إليه ؛ من الجرّ ، وغيره .
ويقال للمؤنث في حالة الرفع : " ذاتا " ، أو : ذواتا ، وفي حالة الجر : " ذاتيْ " . . . . " . أو " ذواتَيْ١ . . . . وتعرب هذه الألفاظ على حسب حاجة الجملة كإعراب المثنى . وهي " مضافة " والمسمى به هو " المضاف إليه " الذى يخضع للحكم السالف٢ .
٣- أن يكون نكرة ؛ أما العلَم فلا يثنى ؛ ولا يجمع٣ . . . . لأن الأصل فيه أن يكون مسماه شخصًا واحدًا معينًا ، ولا يثنى إلا عند اشتراك عدة أفراد فى اسم واحد٤ ، وهذا معنى قول النحويين : " لا يثنى العلم إلا بعد قصد تنكيره " ،

وحينئذ تزاد عليه : " أل " المعرفة٥ بعد التثنية ؛ لتعيد له التعريف ، أو : يسبقه حرف

١جاء في الهمع " حـ ١ ص ٤٤ " ما نصه : " وأما " ذات " فقالوا في تثنيتهما " ذاتا " على اللفظ بلا رد للواو ، إلى أصلها وهو القياس . . . و " ذواتا " على الأصل برد لام الكلمة - وهي الياء - ألفا لتحركها " .
٢وبهذه الطريقة غير المباشرة يصح جمع المثنى الذي سمي به . ولكن تستخدم قبله كلمة : " ذوو " رفعا ، " وذوي " نصبا وجرا : وهو بعدهما : " المضاف إليه " الخاضع للحكم الذي أوضحناه .
٣سيجيء بيان عن جمع العلم جمع مذكر سالم وما يترتب على هذا الجمع - " في رقم ٢ من هامش ص ١٣٩ .
٤لهذا إيضاح في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .
٥ستجيء في م ٣٠ .

من حروف النداء١ - مثل : " يا " ؛ لإفادة التعيين والتخصيص أيضًا ، بسبب القصد المتجه لشخصين معينين٢ ؛ نحو : يا محمدان ، أو إضافة إلى معرفة ، مثل : حضر محمداك . فلا بد مع تثنية العلم من شيء مما سبق يجلب له التعريف . ؛ لأن العلم يدل على واحد معين . كصالح ، وأمين ، ومحمود٣ ، والتثنية تدل على وقوع مشاركة بينه وبين آخر ، فلا يبقى العلم مقصورًا على ما كان عليه من الدلالة على واحد بعينه ، بل يشترك معه غيره عند التثنية ، وفي هذه المشاركة نوع من الشيوع ، يناقض التعيين والتحديد الذي يدل عليه العلم المفرد . هذا إلى أن العلَم المفرد٤ قد يصار بعد التثنية إلى لفظ لم تقع٥ به التسمية أولا . . . .
ء - غير مركب٦ ؛ فلا يثنى بنفسه٧ المركب الإسنادي " وهو المكون من مبتدأ وخبر ؛ مثل " على مسافر " علم على شخص ، أو من فعل وفاعل ، مثل : " فتحَ اللهُ ، علم على شخص أيضًا " . وإنما يثنى من طريق غير مباشر ؛ فنأتي بكلمة : " ذو " للمذكر ، و " ذات " للمؤنث ؛ لتوصل معنى التثنية إليه . وهي ترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء ، وتكون مضافة إلى المركب في الأحوال الثلاثة ، تقول : جاء ذوَا " محمدٌ مسافرٌ " ، وذاتا . . . ،

١سبقت الإشارة لهذا في رقم٢ من هامش ص٤١ وله إشارة في هامش ص٢٩٤ .
٢في سبب تعريف المنادى المعرف آراء ، منها : أن السبب هو القصد والإقبال عليه : ومنها أنه التعريف الذي كان قبل ندائه ، وقيل : إن التعريف الأول الذي كان قبل النداء قد زال وعاد جديدا بعد النداء . . . إلى غير هذا مما يذكره النحاة مفصلا في أول باب النداء - ج٤ .
٣قد ينكر العلم لحكمة بلاغية أشرنا إليها مفصلة في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

٤يستثنى من هذا : " جماد يان " ، تثنية : " جمادي " علم على الشهر العربي في المعروف ، و " عمايتان " لجبلين ، و " أبانان " لجبلين أيضا ، و " أذرعات " لبلد بالشام ، و " عرفات " لجبل بمكة . فإن العرب قد استعملت هذه الأعلام " المثنى منها ، والمجموع " بغير زيادة شيء يجدد لها تعريفا ، لأن علميتها الأولى لم تفارقها في التثنية والجمع ، فليست في حاجة إلى تعريف جديد .

٥راجع شرح المفصل " جـ١ ص ٤٦ " عند الكلام على المثنى والمجموع من الأعلام .

٦أنواع المركب تجيء هنا ، وفي " ب " من ص ١٤٥ وتفصيل الكلام على كل واحد منها سيجيء في باب العلم ، ص ٣٠٠ و ٣٠٩ وما بعدها .

٧عدم تثنيته بنفسه " أي : مباشرة " حكم متفق عليه بين النحاة .

أو : ذواتا " هندٌ مسافرةٌ " ، وشاهدت ذوَيْ " محمدٌ مسافرٌ " وذاتَيْ . . . ، أو : ذَوَاتَيْ " هندٌ مسافرةٌ " : ونظرت إلى ذوَيْ " محمدٌ مسافرٌ " وذاتَيْ . . أو : ذواتَيْ " هندٌ مسافرةٌ " . والمركب الإسنادي في كل هذه الحالات مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها حركة الحكاية١ . . . .

كذلك المركب المزجي : كحضْرَموت ، اسم بلد عربى ، و " بَعْلَبَك " اسْم بلد لُبنانى ، واسم معبد هناك . أيضًا . " سيبويه " اسم إمامَ النحاة . فإنه لا يثنى بنفسه مباشرة٢ ؛ وإنما يثنى بمساعدة : " ذو ، وذات " بعد تثنيتهما وإضافتهما ؛ تقول : هناك " ذوَا " بعلبك ، وذاتا أو : ذواتا بعلبك ، وزرت " ذوَىْ " بعلبك ، وذاتَىْ ، أوذواتى بعلبك ، ونزلت بذوَ ى بعلبك ، وبذاتَىْ أو : ذواتَىْ بعلبك ، وهكذا . . .

ومثله المركب العددى ؛ كأحدَ عشرَ ، وثلاثة عشرَ .

ومن العرب من يعرب المركب المزجى بالحرف كالمثنى الحقيقى ؛ فيقول : بعلبكان " و " بعلبكَّيْن " ، والأخذ بهذا الرأى أسهل وأخف ، لدخوله مع غيره فى القاعدة العامة لإعراب المثنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه٣ اليوم .

وفيهم من يجيز تثنية صدره وحده معربًا بالحرُوف ، ويستغني عن عجزُه نهائيًا ؛ فيقول فى حالة الرفع " حضْران " فى " حضْرموت " ، و " بعلان " فى " بعلبك " ، و " سيبان " فى " سيبويه " وفى حالة النصب والجر يأتى بالياء مكان الألف . ولكن هذا الرأى يوقع فى لبس وإبهام وخلط بين المركب المزجى وغيره ، فيحسن إهماله فى استعمالنا .

" وأما المركب الإضافي " كعبد الله " و " عبد العزيز " و " عبد الحميد " ، فلا خلاف في تتثنية صدره المضاف ، مع إعرابه بالحروف ، وترك المضاف إليه على حاله تقول : هما عبدا الله ، وهما عبدا العزيز ، وسمعت عبدَي الله : وعبدَي العزيز ، وأصيغت إلى عبدَي الله . . . إلخ . . . . "

١كما يجيء في : " ج " من ص ١٧١ .
٢هذا هو الشائع . وسيجيء هنا - وفي " ب " من ص ١٤٥ - رأي آخر يبيح تثنيته وجمعه مباشرة ، وقد ارتضيناه للسبب الموضح هناك .
٣هذا رأيي الخاص . وحبذا الاتفاق عليه ، ليكتسب قوة وحصانة .

هذا موجز ما يقال فيه وهناك تفصيلات أخرى هامة١ .
أما إذا كان المركب وصفيًّا " أي : مكونًا من صفة وموصوف ؛ مثل٢ : الرجل الفاضل " - فيثنى الصدر والعجز معًا ، ويعربان بالحروف ؛ فتقول : جاء الرجلان الفاضلان ، ورأيت الرجلين الفاضلين ، ومررت بالرجلين بالفاضلين
وبالرغم من أن هذا هو الرأى الشائع فإنه يوقف في لبس كبير ؛ إذ لا يظهر معه أنه مثنى ، مفردُه مركب وصفي . ولهذا كان من المستحسن٣ تثنيته بالطريقة غير المباشرة ، وهي زيادة " ذَوَا " ، وذَوَيْ ، قبله ، وذاتا ، أوذواتا . . . وذاتَيْ ، أوذَوَاتَيْ . . . وبهذا تكون طريقة تثنيته هي طريقة جمعه الآتية٤ . .
.
٥ - أن يكون له موافق في اللفظ موافقة تامة في الحروف وعددها وضبطها ؛ فلا يثنى مفردان بينهما خلاف في شيء من ذلك " إلا ما ورد عن العرب ملاحظًا فيه " التغليب " كما وضحناه .
٦ - أن يكون له موافق في المعنى ، فلا يثنى لفظان مشتركان في الحروف ، ولكنهما مختلفان في المعنى حقيقة أو مجازًا ، مثل : " عين " للباصرة " وعين " للجارية ، فلا يقال : هاتان عينان ، تريد بواحدة معنى غير الذي تريده من الأخرى٦ . . . . .
٧ - وجود ثانٍ له في الكوْن ، فلا تثنى كلمة : شمس ، ولا قمر ، عند القدامى ؛ لأن كلا منهما لا ثاني له فى الكون في زعمهم . أما اليوم فقد ثبت وجود شموس وأقمار لا عداد لها ؛ فوجب إهمال هذا الشرط قطعًا . إذ لا يوجد في المخلوقات شيء لا نظيرَ لَه .

١وهي مذكورة في مكانها الأنسب " جـ٤ باب جمع التكسير . م ١٧٤ ص ٦٢٢ بعنوان : تثنية أنواع المركب ، وجمعها جمع تكسير . . . . " وبيان أن من المركب الإضافي ما هو مبدوء بكلمة : " ذي ، أو ابن ، أو أخ " وما هو مبدوء بغيرها ، وحكم كل : ومنه ما يجب فيه تثنية المضاف والمضاف إليه معا - كما سيجيء أيضا في ص ١٤٦ - . . . . الخ .
٢من الأعلام القديمة : القاضي الفاضل " اسم شاعر وأديب مشهور بالنثر الفني المسجوع .
٣هذا رأيي الخاص وحبذا الاتفاق عليه ليكتب قوة وحصانة .
٤في ص ١٤٦ .

٥في رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .
٦يتصل بهذا ويوضحه ما في رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .

---

٨ - عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره ، فلا تثنى - في الرأي الغالب عندهم١ - كلمتا : " بعض " و " سواء " مثلا استغناء عنهما بتثنية جزء ، وسِيّ ، فنقول : " جزءان وسيَّان " ، ولا تثنى كلمة : " أجمع وجمعاء " في التوكيد ؛ استغناء بكلا وكلتا فيه . كما لا يثنى العدد الذى يمكن الاستغناء عن تثنيته بعدد آخر ، مثل : ثلاثة وأربعة ؛ استغناء بستة وثمانية٢ . ولذلك تثنى مائة وألف ، لعدم وجود ما يغني عن تثنيتهما .

وقد جمعوا الشروط السالفة كلها في بيتين ؛ هما :

شرطُ المثنى أن يكون مُعَربا . . . ومفردًا ، منكرًا ، ما رُكبّا
موافقًا فى اللفظ والمعنى ، له . . . مماثلٌ ، لم يُغنِ عنه غيرهُ

وزاد بعضهم شرطًا آخر هو : أن يكون في تثنيته فائدة ؛ فلا يثنى : " كل " ولا يجمع ؛ لعدم الفائدة من ذلك . وكذلك الأسماء التى لا تستعمل إلا بعد نفي عام ، وتقتصر فى الاستعمال عليه ؛ مثل : أحَد٣ ، وعَريب ، تقول : ما في الدار أحد ، وما رأيتَ عَريبًا . . . " أي : أحدًا " .

هـ - عرفنا٤ أن المثنى يغني عن المتعاطفين " أي : المعطوف والمعطوف عليه " وأن ما يدل على اثنين من طريق العطف لا يسمى مثنى ؛ مثل : نجم ونجم ؛ ومن هنا لا يجوز إهمال التثنية استغناء بالعطف بالواو ، إلا لغرض بلاغي ، كإرادة التكثير فى مثل : أخذتَ مني ألفًا وألفا ، أو بيان عدد المرات ، وما تحتويه المرة الواحدة ؛ مثل : أرسلت لك الدنانير ، ثلاثة وثلاثة . ثم أرسلت لك كتابًا وكتابا٥ . . . أو : وجود فاصل ظاهر بين المعطوف

١وهو رأي يصعب التسليم به عندي : لما فيه من تعسير بغير داع ، ولأن السماع يخالفه في بعض تلك الألفاظ .
٢هذا إن كان المراد من الثلاثة والثلاثة - مثلا - مجموعهما ، فيقال : ستة : بدلا من تثنيتهما . أما إن كان المراد بيان عدد من مجموعات من كل فيجوز : كأن تقول : " هذه مجموعات أقلام ، عددها ثلاث حزم ، وهذه مجموعات أخرى ، عددها ثلاث حزم أيضا ، والثلاثتان الأوليان مختلفتان عن الثلاثتين الآخرين في الثمن والجودة " . . . ثم انظر " هـ " الآتية .
٣البيان الخاص بكلمة : " أحد " في رقم ١ من هامش ص ٢١٠ .
٤في ص ١١٧ و ١١٩ .
٥انظر هـ - من ص ١٥٨ لأهميته . وأما بيانه كاملا ففي الجزء الرابع : باب العدد .

والمعطوف عليه ، مثل : قرأتُ كتابًا صغيرًا ، وكتابًا كبيرًا ، أو فاصل مقدر ؛ كأن يكون لك أخ غائب اسمه : عليّ ، وصديق غائب اسمه : عليّ ، أيضًا ، ثم تفاجأ برؤيتهما معًا ، فتقول : عليّ وعليّ في وقت واحد!! كأنك تقول : عليّ أخى وعلي صديقي أراهما الآن!!

هذا إن كان العطف بالواو ، فإن كان بغيرها فلا تغني التثنية - غالبًا - لأن العطف بغير الواو يؤدى معاني تضيع بالتثنية ، كالترتيب في الفاء ، تقول داخل زائر فزائر ، بدلا من دخل زائران ، وهكذا[1] .

ومما ينطبق عليه تعريف المثنى ، الضمير في أنتما قائمان ؛ فهو دال على اثنين ، ويغني عن أنت وأنت ، بما في آخره من الزيارة الخاصة به ، وهي " ما " ولكنه في الحقيقة لا يعد مثنى ، ولا ملحقًا به ، لسببين :

أولهما : أنه مبني ، وشرط المثنى أن يكون معربًا - كما عرفنا[2] .

وثانيهما : أن الزيادة التي في آخره ليست هي الزيادة المشروطة في المثنى .

و من الملحق بالمثنى : " اثنان " و " اثنتان " وفيها لغة أخرى : ثنتان " وهما ملحقان به ، في كل أحوالهما ؛ أي : سواء أكانا منفردين عن الإضافة مثل : جاء اثنان ، جاءت اثنتان . . . أم مركبين مع العشرة ؛ مثل : انقضى أثناء عشرَ يومًا ، واثنتا عشرْة ليلة " فتعرب اثنا واثنتا على حسب الجملة إعراب المثنى . أما كلمة : " عشر " وكذا " عشرة " فاسم مبني على الفتح لا محل له ؛ لأنه بدل من نون المثنى الحرفية " [3] . أم مضافين إلى ظاهر ، نحو جاءني اثنا كتبك ، وثنتا رسائلك ، أم أضيفا إلى ضمير ، نحو غاب اثناكما ، وحضرت ثنتاكما .

لكن الصحيح عند إضافتهما للظاهر أو للضمير أن يراد بالمضاف إليه شيء غير المراد من اثنا وثنتا أي : غير المراد من المضاف ؛ فلا يقال حضر اثنا محمود وصالح ، ولا حضر اثناكما ، إذا كان مدلول المضاف إليه في الحالتين هو مدلول " اثنا " ، أي : مدلول المضاف ؛ لأنه في هذه الحالة يؤدي ما

[1] ويلاحظ ما سبق في رقم[2] من هامش الصفحة السابقة .
[2] في ص١٢٨ .
[3] ستجيء إشارة لهذا في " د " من ص١٥٦ وبيان السبب الصحيح وفي ص٣١٣ .

تؤديه " اثنان " : و " اثنتان " ومعناه هومعناهما ؛ فالإضافة لا فائدة منها ؛ إذ هى - كما سبق١ - من إضافة الشىء إلى نفسه ؛ فلا حاجة إليها ، بخلاف ما لوقلنا : جاءاثنا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاءت ثنتا المنزل ، إذا كان المراد صاحبتيه ، وجاءاثناكما ، وجاءت اثنتاكما ، والقصد : خادمتاكما ، أوسيارتكما . . . وجاء اثناه واثنتاه ، واثناكم واثنتاكم . . . فإن المراد من المضاف هنا غير المراد من المضاف إليه ، وكذلك ما يكون الضمير فيه للمفرد أوالجمع ، نحو : اثناك واثناكم . . . وهكذا فلا بد فى المضاف إليه " سواء أكان اسما ظاهرًا أم ضميرًا " أن يدل على غير الذى يدل عليه المضاف ؛ وهو ؛ الكلمتان : اثنان واثنتان ، وقد سبقت الإشارة لهذا١ . . .

ز - إذا أضيف المثنى حذفت نونه ؛ فمثل : سافر الوالدان . من غير إضافة المثنى ، تقول إذا أضفته : سافر والدا علىّ . فإذا أضيف المثنى المرفوع - فقط - إلى كلمة أولها ساكن ؛ مثل : جاءنى صاحبا الرجل ، ومُكْرِما الضيف . . فإن علامة التثنية - وهى الألف - تحذف فى النطق حتمًا لا فى الكتابة٢ . لكن ماذا نقول فى إعرابه؟ أهومرفوع بالألف الظاهرة فى الخط ، أم مرفوع بالألف المقدرة وهى التى حذفت لالتقاء الساكنين " لأنها ساكنة وما بعدها ساكن " والمحذوف لعلة كالثابت؟ يرجح النحاة أن تقول : إنه مرفوع بالألف المقدرة لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ويعدون هذه الحالة فى عداد حالات الإعراب التقديرى٣ ، ونرى أنه لا داعى للأخذ بهذا الآن٤ .

ح - هناك مفردات محذوفة الآخر ، مثل : أخ ، ويد . أصلهما : أخَوٌ ، ويَدْىٌ . فإذا أريد تثنية هذا النوع فقد يرجع المحذوف حتما أولا يرجع ، ومما لا يرجع ما حذفت لامه وجاءت همزة الوصل فى أوله عوضًا عنْ لامه المحذوفة ، كالتى فى كلمة " اسم " وكذلم ما لا ترد لامه عند إضافته على حسب القاعدة التالية : جاء فى شرح المفصل " جـ ٤ ص ١٥١ " . ما ملخصه :

" ١ ، " ١آخر هامش ص ١٢٠ .

٢قرار المجمع اللغوي الخاص بهذا " في رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ " .

٣تفصيل الكلام عليه في ص ٨٤ .

٤كما سيأتي في " و " من ص ١٥٩ وفي رقم ٢ من ص ٢٠٤ .

اعلم أن المحذوف الآخر " أي : محذوف اللام " على ضربين ؛ ضرب يرد إليه الحرف الساقط في التثنية ، وضرب لا يرد إليه . فمتى كانت اللام المحذوفة

ترجع في الإضافة فإنها ترد إليه - في الفصيح - عند التثنية . وإذا لم يرجع الحرف المحذوف عند الإضافة لم يرجع عند التثنية ؛ فمثال الأول : أخ وأب ؛ تقول في تثنيتهما : هذان أخوان ، وأبوان ، ورأيت أخوَيْن وأبويْن ، ومررت بأخوَين وأبوَين ؛ لأنك تقول في الإضافة ؛ هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أباك وأخاك ، وذهبت إلى أبيك وأخيك . فترى اللام قد رجعت في الإضافة[1] ؛ فكذلك في التثنية . . . .

ومثال الثاني يد ودم ؛ فإنك تقول في التثنية : " يدان " و " دمان " فلا ترد الذاهب ؛ لأنك لا ترده في الإضافة . اهـ . وهذا خير ما يتبع . أما غيره فضعيف لا نلجأ إليه اختياراً[2] .

ط - بقيت أحكام تختص بالمثنى ونونه ، وستجيء في ص١٥٦ وما بعدها،

ي - سيجيء في ج ص٥٦٦ م١٧١ باب خاص بطريقة التثنية . وأهمها : تثنية المقصور ، والمنقوص ، والممدود . . . .

---

[1] لكن : أهذه الواو الظاهرة عند إضافة : " أخ وأب " هي الواو الأصلية التي تعتبر لام الكلمة . أم هي واو الأسماء الخمسة؟ رأيان في الحكم على نوع الواو المحذوفة . والذي يراه شارح المفصل هنا أن الواو المذكورة هي : لام الكلمة .

- انظر " د " من هامش ص ١٥١ ، حيث البيان .

[2] - لهذا الضابط بيان أكمل سيجيء في : " كيفية التثنية والجمع " جـ٤ م ٧١ ص ٥٦٦ " وقد عرف صاحب الهمع " جـ١ ص ٤٤ " وكذلك الصبان " جـ٤ ص ١١٩ في آخر باب : " المقصور والممدود " ، وأشرنا إليه في رقم ٤ من هامش ص ١١١ وفي آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤ .

المسألة العاشرة جمع المذكر السالم

ج - جمع المذكر السالم :

أ - فاز عليٌّ .

هَنَّأت عليًّا .

أسرعت إلى عليّ .

ب - فاز العَليون .

هَنَّأت العليينَ .

أسرعت إلى العليينَ .

نفهم من كلمة : " عليّ " في القسم الأول أنه شخص واحد ، ثم زدنا عليها الواو والنون المفتوحة ، أو الياء المكسور ما قبلها ، وبعدها النون المفتوحة ، فصارت تدل على أكثر من اثنين ، كما في القسم الثاني : " ب " . وبسبب هذه الزيادة استغنينا عن أن نقول : فاز عليّ وعليّ وعليّ . . . و . . . و .

. . أي : أن زيادة حرف الهجاء المذكورين أغنتْ عن عطف كلمتين متماثلتين أو أكثر على نظيرة سابقة ، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى والحروف والحركات . فكلمة " العليون " وما يشبهها تسمى : " جمع مذكر سالمًا " ١ وهو :

" ما يدل على أكثر من اثنين٢ ؛ بسبب زيادة معينة في آخره ، أغنت عن

١ المراد بالسالم : ما سلم فيه صيغة المفرد ، وذلك : بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع ، لا يدخل حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو حركاتها ، إلا عند الإعلال في نحو : المصطفون ، القاضون . هذا ، وكلمة " السالم " تعرب صفة للجمع ، أو للمذكر ، فتضبط على حسب حالة الموصوف . والأحسن ، كما في الصبان والخضري ، أن تكون صفة لكلمة : " المذكر " فتضبط مثله قال الصبان في هذا الموضع ما نصه : " لأن الصلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه ، كما يفهم من قوله : " لسلامة بناء واحدة " . نقله شيخنا السيد عن الشنواني " . اهـ . ومثل هذا يقال في معنى وضبط كلمة : الـ " سالم " في : الجمع المؤنث السالم " ولهذا يسميان : " جمعي التصحيح " ، لصحة مفردهما في الغالب عند جمعه عليهما . بخلاف : " جمع التكسير " فإن مفرده لا بد أن يتغير في الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغيير . " كما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ١٤٩ " وفي بابه جـ٤ - .

٢ هذا في اصطلاح النحاة . أما اللغويون فقد يطلقون كلمة : " الجمع " على المثنى ، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر . " وقد سبق البيان والأمثلة الواردة - في ١ من هامش ص ١١٩ وكما يجيء في بيان يتصل بهذا في : " ز " من ص ١٦٠ " .

وإذا كان جمع المذكر السالم دالًا - عند النحاة - على أكثر من اثنين فما حدود هذه الزيادة؟ أتنحصر في ثلاثة وعشرة وما بينهما ، ولا تزيد على العشرة ، أم تزيد؟ يقول سيبويه إن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يدلان - في الغالب - على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة ، ولا يزيد عن عشرة ، فهما كمجموع القلة التي للتكسير ، ينحصر مدلولها في ثلاثة وعشرة وما بينهما .

" عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض " .

فليس من جمع المذكر ما يأتي :

١ ـ ما يدل على مفرد ؛ مثل : محمود ، أو " محمدينَ " علمًا على شخص واحد .

٢ ـ ما يدل على مثنى ، ومنه : المحمودان . . . ، أو على جمع تكسير ؛ كأحامد ، جمع أحمد ، أو على جمع مؤنث سالم ، كفاطمات ؛ لخلو هذين الجمعين من الزيادة الخاصة بجمع المذكر السّالم ، ومن الدلالة المعنوية التي يختص بتأديتها .

٣ ـ ما يدل دلالة جمع المذكر ولكن من طريق العطف بالواو ؛ نحو : جاء محمود ، ومحمود ، ومحمود١ . . . . .

٤ ـ ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق الوضع اللغوي وحده ؛ لا من طريق زيادة الحرفين في آخره ؛ مثل : كلمة : " قوم " إذا كانت بمعنى :

الرجال ، فقط .
٥ - ما يدل على أكثر من اثنين ، ولكن مع اختلاف في معنى المفرد ؛ مثل :

=وقال آخرون - ورأيهم الصحيح - إنهما صالحان للأمرين ، ما لم توجد قرينة تعين أحد الأمرين ، كالتي تعين القلة في قوله تعالى : {وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ} فإن المراد بها " أيام التشريق " وهي قلة وكالتي تعين الزيادة في قوله تعالى عن الصالحين : {وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ} وقوله تعالى : {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ . . . . } و . . . . . . و . . . . } . أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} ، وقوله تعالى : {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي} " وسيجيء هذا في باب جمع التكسير ج٤ م١٧٢ ص٥٨٢ .
وراجع أيضًا خاتمة المصباح المنير ص٩٥٤ بعنوان : " فصل " الجمع قسمان - وكذلك كتاب : مجمع البيان لعلوم القرآن - الطبرسي ، ج٣ ص٨٨ " .
وجاء في كتاب " المحتسب " لابن جني " جـ١ ص ١٨٦ " سورة النساء " ما نصه :
" كان أبو علي الفارسي ينكر الحكاية المروية عن النابغة ، وقد عرض عليه حسان بن ثابت شعره ، وأنه لما وصل إلى قوله :
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحا . . . وأسيافنا يقطرن من نجدة دما . .
قال له النابغة : لقد قللت جفانك وسيوفك . قال أبو علي : هذا خبر مجهول لا أصل له : لأن الله تعالى يقول : {وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ} ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر " اهـ . وفي رقم٢ من هامش ص١٦٣ . إحالة على هذا الكلام الذي ينطبق على جمع المؤنث السالم أيضًا .
١ الوصول إلى معنى جمع المذكر السالم من طريق العطف بالواو غير جائز في أكثر الأحوال ، للاستغناء عنه بالجمع المباشر " أي : بزيادة حرفي الهجاء على المفرد " .
وهناك بعض حالات يجوز فيها العطف بالواو ، قياسا على التثنية ، وهي الحالات التي ذكرت في - هـ من ص ١٣٣ أما العطف بغير الواو فجائز للأسباب المدونة هناك .

الصالحون محبوبون ؛ تريد ؛ رجلين يسمى كل منهما : " صالحًا " ومعهما ثالث ليس اسمه " صالحًا " ، ولكنه تقيّ ، معروف بالصلاح ؛ فأنت تذكره مع الآخَرين على اعتبار أنه صالح في سلوكه لا على أنه شريك لهما في التسمية .
وقد يكون الاختلاف في بعض حروف المفرد أو كلها ؛ فلا يصح أن يكون " السعيدون " جمعًا لسعد ، وسعيد ، وساعد " أسماء رجال " ، ولا جمعًا لمحمود وصالح وفهيم ، كذلك .
وقد يكون الاختلاف في حركات الحروف١ ، فلا يصح : العُمَرونَ قرَشيون إذا كان المراد : عُمر بن الخطاب ، وعُمر بن أبي ربيعة ، وعَمْرو بن هشام . . . " المعروف بأبي جهل " .
حكمه :
حكم جمع المذكر السالم الرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وبعدها النون المفتوحة ، مثل : {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} والنصب والجر بالياء المكسور ما قبلها وبعدها النون المفتوحة ، مثل : صادقتُ المؤمنينَ ، وأثنيت على المؤمنينَ .
نوعَا جمع المذكر السالم :

الاسم الذى يُجمعَ جمع المذكر سالمًا نوعان : أحدهما " العَلم " ٢ والآخر : " الصفة " ٣ .

١مثل هذا الجمع - وما سبقه مما فيه اختلاف في معنى المفرد أو حروفه أو حركاتها - لا يصح إلا من باب : التغليب " وقد سبق شرح التغليب ، وبيان صوره في المثنى رقم٦ من هامش ص١١٨ - وأن العرب تغلب الأهم كتغليبهم المذكر عند الجمع ، ولو كان أقل عددًا من المؤنث ، مثل : محمود والزينبات متعلمون .
وتغليبهم العاقل ولو كان قليل العدد على غيره ، مثل : محمود والعصافير يأكلون . . . والتغليب المسموع في الجمع كثير ، يسوغ لنا تفضيل الرأي الذي يجيز القياس عليه ، بشرط أن تقوم قرينة تدل على أن المتكلم قد استخدمه في كلامه .
٢ " ملاحظة " : إذا جمع العلم زالت علميته ، فلا بد له بعد الجمع مما يعيد إليه التعريف - إذا اقتضى المقام هذا - كزيادة " أل " المعرفة في أوله ، أو زيادة حرف النداء قبله ، شأنه في هذا كشأن العلم الذي يثني . وقد سبق الإيضاح والتفصيل في ص ١٢٩ ويجيء في هامش ص ٢٩٤ - لكن إذا سمي بالمثنى أو بالجمع - بأن صار لفظ العلم الدال على واحد هو لفظ مثنى أو مجموع - فإنه في هذه الصورة لا يحتاج إلى ما يجلب له تعريفا ، لأن معرفة بالعلمية التي لم يطرأ عليها ما يزيلها .
٣العلم قد يكون جامدا ، أي : يدل على مجرد الذات من غير زيادة شيء عليها ، ولا ملاحظة أمر آخر سواها ، مثل : الفضل ، وإبراهيم ، وسعد ، أسماء أشخاص . أما الصفة " ويراد بها المشتق ، ولا يراد بها النعت هنا " فلا تدل على الذات وحدها قبل العلمية ، وإنما تدل عليها وعلى شيء آخر معها ، مثل : " عالم " " كامل " ، نبيل " فكل واحدة من هذه الصفات المشتقة قبل العلمية تدل على ذات ومعها شيء آخر ، هو : العلم ، أو الكمال : أو النبل . . . فإذا صارت علما على شخص تجردت من الوصف الزائد ، وصارت جامدة تدل على مجرد الذات ، مثل : " فاضل " علم على شخص ، فإنها لا تدل بعد العلمية إلا على الذات ، ويبقى لها الأمران إذا لم تكن علما ، فهي بعد العلمية اسم جامد ، وإن كانت في أصلها مشتقة .
" راجع جـ٣ ص ١٧٩ م ٩٨ " .

أ - فإن كان الاسم علما فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية١ قبل جمعه :
١ - أن يكون علما٢ لمذكر ، عاقل٣ ، خاليا من تاء التأنيث الزائدة٤ ، ومن التركيب ، ومن علامة تثنية أو جمع .
فإن لم يكن علما لم يجمع هذا الجمع ، فلا يقال في رجل : رجلون٥ ، ولا في غلام ، غلامون . . .
وإن كان علما لكنه لمؤنث ، لم يجمع أيضًا ، فلا يقال في زينب : الزينبون ، ولا في سعاد : السعادون . والعبرة في التأنيث أو عدمه ليست بلفظ العلم ، وإنما بمعناه ، وبما يدل عليه وقت الكلام ، فكلمة، : سعاد ، أو زينب ، إن كانت علمًا لمذكر ، واشتهرت بذلك عند النطق بها ، فإنها تجمع جمع مذكر سالم ، وكلمة : حامد ، أو حليم . . . إن كانت علما معروفًا لمؤنث لم تجمع هذا الجمع .
وإن كان علمًا لمذكر لكنه غير عاقل٦ لم يجمع أيضًا ، مثل : " هلال " وهو علم

١وهي غير الشروط العامة الأخرى التي لا بد من تحققها فيه . وتنحصر الشروط العامة في شروط المثنى التي تقدمت في " د " من ص١٢٨ فإنها شروط لجمع المذكر السالم أيضًا .

٢أي : علم شخص . أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا بعض ألفاظ للتوكيد المعنوي تفيد الشمول - كما سيجيء في رقم٤ من هامش ص ١٤٢ - مثل : أجمع وملحقاته " وهي : أكتع ، أبصع ، أبتع " وتفصيل الكلام عليها في : باب " التوكيد " ، ج٣ م١١٦ ص٤١٧ " فيقال : أجمعون ؛ لأنه في الأصل مشتق ، إذ أصله " أفعل تفضيل " قبل أن يتحول إلى التوكيد .

٣انظر المراد من " العاقل " في رقم ٦ الآتي :

٤انظر إيضاحها في رقم ١ من الهامش الآتي ، وفي " أ " من ص ١٤٥ . وكذا حكم المختوم بألف التأنيث إذا أريد جمعه جمع مذكر سالم .

٥إلا إذا دخله التصغير ، مثل : رجيل ، ورجليون ، أو عند إلحاق ياء النسب بآخره ، مثل : إنساني ، وإنسانيون ، وغلامي ، وغلاميون ، لأن التصغير أو النسب يفيده نوعا من الوصف فكأنه مشتق ، فيدخل في قسم الصفة الآتي .

٦ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلا بالفعل ، وإنما المراد أنه من جنس عاقل ، كالآدميين والملائكة ، فيشمل المجنون الذي فقد عقله ، والطفل الصغير الذي لم يظهر أثر عقله بعد . وقد يجمع غير العاقل ، تنزيلا له منزلة العاقل ، إذا صدر منه أمر لا يكون إلا من العقلاء . فيكون جمع مذكر ، وقيل : هو ملحق به ، مثل قوله تعالى : {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} فالسجود لا يكون إلا من العاقلين ، ولكن الله نزل الكواكب والشمس والقمر منزلة العاقلين ، لأنها فعلت فعلهم . ومثلها قوله تعالى عن أسماء : {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ} - فهنا قول صادر من السماء والأرض ، والكلام لا يكون إلا من العقلاء .

على : حصان ، و " نسيم " علم على : زورق . . . و " قمر " علم على الكوكب المعروف . . . .

وكذلك إن كان علمًا لمذكر عاقل ، ولكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائدة١ مثل : حمزة ، وجمعة ، وخليفة ، ومعاوية ، وعطية . . . ، فإنه لا يجمع جمع مذكر٢ ، ولا يصح هنا ملاحظة المعنى ؛ لوجود علامة التأنيث في اللفظ ؛ فيقع بينها وبين علامة جمع المذكر التناقض والتعارض بحسب الظاهر ، كما لا يصح أن تحذف ؛ لأن حذفها يوقع في لَبس ؛ إذ لا ندري أكانت الكلمة مؤنثة اللفظ قبل الجمع أم لا؟ لهذا اشترطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائدة كما قلنا . . .

وكذلك إن كان مركبًا تركيب إسناد ، " مثل : فَتَحَ اللهُ ، رامَ اللهُ ، رزقَ اللهُ . . . ؛ فإنه لا يجمع مباشرة باتفاق ؛ وإنما يجمع بطريقة غير مباشرة ، بأن تسبقه كلمة : " ذو " مجموعة ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقًا ، في حروفه ، وحركاته ، مهما تغيرت الأساليب فيقال : " ذَوُو كذا " رفعًا ، " وذوي " نصبًا وجرًّا ؛ فتغني " ذوو ، وذوي " عن جمعه كما سيجيء٣ . . .

أو : مركبًا تركيب مزج ، كخالَويه ، وسيبويْهِ ، ومَعدِ يكَرب . . . . ،

١أي : التي ليست عوضًا عن فاء الكلمة أو لامها أما التي للعوض مثل : عدة وثبة - فلا تمنع من الجميع فيقال عند التسمية : عدون ، وثبون ، مع حذفها . " انظر ما يتصل بهذا في " أ " من ص١٤٥ " .

٢ويجمع قياسًا جمع مؤنث سالم . والكوفيون يجيزون جمعه جمع مذكر سالم بعد حذف تائه ، فقد جاء في كتاب : " الإنصاف " ، ص ١٨ ما نصه : " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي في آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا - يجوز أن يجمع بالواو والنون - أي : بعد حذف التاء حتما - وذلك نحو : طلحة وطلحون ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام ، فيقول : " الطلحون " كما قالوا : " أرضون " حملا على : " أرضات " وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز " . أهـ والواجب الاقتصار - هنا - على المذهب البصري ، لمسايرته الأعم الأفصح ، ولخلوه من

اللبس .
٣في " ب " من ص ١٤٥ .

أو : تركيب عدد ؛ كأحدَ عشرَ ، وثلاثة عشرَ ، وأربعة عشرَ . . . والمشهور في هذه المركبين عدم جمعهما جمعًا مباشرًا ؛ فيستعان بكلمة : " ذو " مجموعة على : " ذوُو ، وذوي " ؛ فتغني عن جمعهما ، كما سيجيء أيضًا١ . . .

أما المركب الإضافي كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف ؛ ويبقى العجز " وهو المضاف إليه " على حاله من الجر في أكثر الحالات٢ تقول : اشتهر عبدو الرحمن ، وصافحت عبدِي الرحمن ، وسلمت على عبدِي الرحمن . ولا يجمع ما آخره علامة تثنية ، أو علامة جمع مذكر٣ ؛ مثل : المحمدان أو المحمدَيْن " علمًا على شخص " والمحمدون أو المحمدينَ علمًا كذلك٤ .

ب - وإن كان صفة " أي : اسمًا مشتقًّا " فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية : قبل جمعه ، وهي :

أن تكون الصفة لمذكر ، عاقل٦ ، خالية من تاء التأنيث ، ليست على وزن أفْعَلَ " ٧ الذى مؤنثه فعْلاء " ، ولا على وزن فعْلان " الذى مؤنثه :

١في ص١٤٥ عند الكلام على جمع المركب ، حيث تجد في " المركب المزجي " رأيا آخر ارتضيناه . ويلاحظ أيضًا ما في " جـ " ص ١٤٦ - وستجيء إشارة أخرى لجمع أنواع المركب في الجزء الرابع ، آخر . " باب جمع التكسير " . م ١٧٤ بعنوان : تثنية أنواع المركب وجمعها .

٢انظر التفصيل الذي في ص١٤٦ .

٣ولا يجمع هذا الجمع ما آخره علامة جمع المؤنث السالم .

٤لأن جمع العلم المشتمل على علامة التثنية يؤدي إلى أن يجتمع في اللفظ الواحد علامة التثنية مع علامة الجمع ، وهذا يؤدي إلى الاختلاف والتعارض بين معنى التثنية وعلامتها ومعنى الجمع وعلامته . وكذلك جمع العلم المشتمل على علامة الجمع يؤدي إلى أن تتكرر في العلم المجموع علامة الجمع ، ولهذا لا يقع في صحيح التراكيب العربية . وقد يقتضي الأمر - أحيانا " التسمية بهذا الجمع ، أو ملحقاته ن وفي هذه الحالة تترك العلامة السابقة على حالها ، ويعرب الجمع بالحركات الظاهرة على النون - مسايرة لأوضح اللغات المتعددة الواردة فيه ، وسنذكرها في ص ١٥٣ - وإذا سمي بهذا الجمع فقد يقتضي الأمر جمع هذا الاسم الذي سمي به . وستجيء طريقة ذلك في " ب " من ص ١٥٥ .

٥بأن يظل عليها ، ولا يتركها إلى العلمية " انظر البيان في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ " .

٦انظر المراد من : " عاقل " في رقم ٧ من هامش ص ١٤٠ .

٧ليس من هذا وزن " أفعل " الذي كان في أصله صفة داخلة في باب أفعل التفضيل ، ثم تركت الوصفية ، وصارت علم جنس يعرب توكيدا معنويا ، يفيد الشمول ، ويصح جمعه جمع مذكرا ، - ومن ألفاظه " أجمع . أكتع ، أبصع ، أبتع " ، " طبقا لما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٤٠ ولما سيجيء في بابه المناسب ، وهو : باب : التوكيد - جـ٣ م ١١٦ ص ٤١٧ " .

فُعْلَى " ، ولا على وزن صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث .
فإن كانت الصفة خاصة بالمؤنث ، لم تجمع جمع مذكر سالمًا ؛ منعًا للتناقض بين

ما يدل عليه المفرد ، وما يدل عليه جمع المذكر ، مثل : " مُرضع " فلا يقال : مرضعون ، وكذلك إن كانت لمذكر ، ولكنه غير عاقل١ ؛ مثل : صاهل ، صفة " للحصان " أو : ناعب ، صفة للغراب ، فلا يقال : صاهلون ولا ناعبون ، أو : كانت مشتملة على تاء تدل على التأنيث ؛ نحو : قائمة ؛ فلا يصح : قائمتون٢ . وكذلك ما كان على وزن : " أفْعَلَ " " الذى مؤنثه ، فَعْلاء " نحو أخضر ؛ فإن مؤنثه : خضراء ، وأبيض ، فإن مؤنثه : بيضاء ، فلا يقال أخضرون ، ولا أبيضون ، على الأصحّ٣ . ومثله ما كان على وزن فَعْلان " الذى مؤنثه فَعْلى " ، مثل سكران وسكْرَى٣ . وكذلك ما كان على صيغة

١بأن تكون اشتهرت في العرف بأنها لغير العاقل من الأجناس .

٢لا يصح جمع الصفة المشتملة على تاء التأنيث جمع مذكر سالم ، سواء أكانت التاء باقية على دلالتهما على التأنيث ، نحو : قائمة ، كاتبة ، خطيبة ، شاعرة، . . . . أم كانت دالة على التأنيث بحسب الأصل ، ثم انتقلت منه وتركته لتادية معنى آخر ، كالمبالغة في مثل : " علامة " لكثير العلم ، وفي مثل : " فهامة " لكثير الفهم ، و " راوية " لكثير الرواية ، " وهي حفظ الأخبار والأحاديث " فالتاء في هذه الكلمات وأشباهها للمبالغة ، ولكنها بحسب وضعها الأول للتأنيث ، فيلاحظ الأصل دائما ، ولا عبرة - في الرأي الراجح - بما طرأ عليه . وكذلك لا يصح جمعها بعد حذف التاء ، لأن الحذف يؤدي إلى لبس محقق .

" ٣و ٣ " هذا رأي البصريين ومن يؤيدهم . ويخالفهم الكوفيون فلا يتمسكون بشرطي منع " أفعل " و " فعلان " ومؤثنهما . وأدلتهم وشواهدهم كثيرة مقبولة . ولا معنى اليوم لإهدار رأيهم ، وخاصة إذا منع لبسا ، وإن كان الأول أكثر وأفصح ، وكان ابن كيسان يقول : لا أرى في الرأي الكوفي بأسا - كما جاء في المفصل ج٥ ص٥٩ ، ٦٠ ، ورأيه سديد . فلم المنع؟ أيكون بسبب أن الصفات الدالة على الألوان لا أفعال لها ولا مصادر ، فهي بهذا تخالف سائر المشتقات ، كما قد يتوهم بعض النحاة؟ : " وتوهمه بعيد عن الحق ، فقد ذكر ابن القطاع في كتابه : " الأفعال " كغيره من أكثر اللغويين أن لهذه الصفات أفعالا صحيحة ، واردة بكثرة عن العرب " . أم لأن أكثر هذه الصيغ يقرب من الفعل . . . والفعل لا يجمع " كما يقول الصبان ، وكما يقول شارح المفصل في جـ ٥ ص ٥٩ و ٦٠ " ؟ كل هذه العلل وأشباهها واهية ، وخاصة بعد الوارد الفصيح ، وهو كثير ، وبعد إجازتهم في التفضيل " ما كان منها على وزن : " أفعل " دالا على أمر معنوي ، نحو : أحمق ، وأبيض القلب ، ونحو : فلان أبيض سريرة من فلان ، أو : أسود سريرة منه ، بمعنى : أنه أطيب منه نفسا ، أو أخبث منه . . . . أو نحو هذا . . . " وسيجيء البيان والأدلة في باب : " أفعل التفضيل " جـ٣ ص ٨٤ ٣ م ١١٢ " وكذلك يجيء في رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ وفي " د " من ص ١٧٢ =

تستعمل للمذكر والمؤنث ، كصيغة ، مِفْعال كمِهْذار١ ، ومِفْعَل ؛ كمِغْشَم٢ . وفعُول٣ ؛ مثل صَبور وشكور ، وفعيل " ٤ ؛ مثل كَسِير وقطِيع ؛ إذا لا يتأتى أن يكون المفرد صالحاً للمذكر والمؤنث معًا وجمعه لا يكون إلا للمذكر ؛ فيقع اللبس والخلط بسبب هذا .

ملاحظة : كل ما سبق من أنواع الصفات وصيغها التي لا يصح جمعها جمعًا مذكرًا سالمًا متوقف على أن تكون الصفة باقية على وصفيتها ، فإن تركتها وصارت علمًا جاز جمعها جمع مذكر سالم٥ . . . . .

إلى هنا انتهت الشروط الواجبة فيما يجمع أصالة٦ جمع مذكر سالمًا .

=أن النحاة يقولون : " ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح - غالبا - في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم " ولذا يمنعون تلك الصيغ والألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالم ، استناداً إلى الرأي البصري السالف ، وقد بان ما فيه .
وقد أخر المجمع اللغوي القاهري بالمذهب الكوفي وبلغة بني أسد التي تلحق تاء التأنيث - جوازا - بسكرانة وأشباهها .
ونص قرار المجمع - كما جاء في ص ٨٣ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي ألقيت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة ١٩٦٥ - هو :
" حيث إن تأنيث " فعلان " بالتاء لغة في بني أسد - كما في الصحاح - ولغة بني أسد - كما في المخصص وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ، كما في شرح المفصل . والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا ، كما في قول ابن جني ، لذا يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباههما .
ومن ثم يصرف " فعلان " وصفا ، ويجمع " فعلان " " فعلانة " جمعي تصحيح " اهـ .
ولهذا إشارة متممة في رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ .

١كثير الهذر ، وهو : الخلط ، والكلام بما لا يليق .

٢الشجاع الذي لا يمنعه شيء عن قصده .

٣يستعمل للمذكر والمؤنث ، بشرط أن يكون بمعنى : " فاعل " وقبله موصوفه ، أو ما يقوم مقامه ، بالتفصيل الذي سيجيء في باب : " التأنيث " جـ٤ ص ٥٤٦ م ١٦٩ ومنه يعلم حكم جديد في تأنيث " فعول " وجمعه جمع تصحيح للمذكر والمؤنث هو ما قرره مجمع اللغة العربية :
أ - من جواز إلحاق تاء التأنيث بصيغة " فعول " بمعنى : فاعل .
ب - يترتب على ذلك جواز جمعها للتصحيح .

٤يستعمل للمذكر والمؤنث ، على سبيل الأغلبية الراجحة ، لا على سبيل التحتيم ، بشرط أن يكون بمعنى : " مفعول " وقبله موصوفه أو ما يقوم مقامه . واستعمال هذه الصيغة في المذكر والمؤنث هي والصيغ التي قبلها خاضع للتفصيل المدون في باب التأنيث " جـ٤ ص ٥٤٦ م ١٦٩ " فإن جعل علما جاز جمعه ومثله كل وصف آخر يستعمل للمذكر والمؤنث في الأصل ، ثم ترك أصله وصار علما .

٥طبقا للبيان الهام الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ .
راجع " التصريح شرح التوضيح " في هذا الموضع .

٦وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وارفع بواو ، وبيا اجرر وانصب . . . سالم جمع عامر ومذنب
يشير بعامر : للعلم ، وبمذنب : للصفة .

زيادة وتفصيل :

أ - اشترطوا١ في العلم أن يكون خاليًا من تاء التأنيث الزائدة - إلا عند الكوفيين - والمراد بها : التي ليست عوضًا عن فاء الكلمة ، أو عن لام الكلمة ؛ لأن التي تكون عوضًا عن أحدهما هي عوض عن أصل ، فهي كالأصيلة ، فالأولى مثل : عدة ، أصلها : وعد ، حذفت الواو ، وعوض عنها تاء التأنيث وكسرت العين ، والثانية مثل : مئة . وأصلها : مِئوٌ ، حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث . فإن كانت عوضًا عن أصل وجعل اللفظ اسمًا لمسمى " أي : صار علمًا " فإنه يجمع قياسًا بعد حذفها . ويكون من الجموع الحقيقة ؛ تقول : " عِدُون " لجمع مذكر ، ومثلها : مِئُون ؛ أما إذا لم يجعل علمًا ، فإنه يصح جمعه إن كان محذوف اللام ، مثل : الجيش مئون ، ولكنه يعد من ملحقات جمع المذكر السالم

.
أما ألف التأنيث المقصورة أوالممدودة فلا يشترط خلوه منها ، فلوسمينا رجلا بسَلْمَى ، أو : صحراء ، حذفت في جمع المذكر السالم الألف المقصورة ، وقلبت همزة الممدود واوًا ، فيقال : السَّلْمَوْن والصحراوون " أعلام رجال . . . . ٢ "
.
ب - لا يجمع المركب الإسنادي جمع مذكر سالمًا إلا بطريقة غير مباشرة ؛ - كما سبق - وذلك بأن نأتي قبله بكلمة : " ذوو " أو : " ذوي " وهما جمع : " ذو " و " ذِي " فنقول : غاب ذوو فتحَ اللهُ ، وأكرمْنا ذوي فتحَ اللهُ٣ ، وسلمنا على ذوي فتحَ اللهُ . وهذا باتفاق .
أما المركب المزجي فأشهر الآراء أنه لا يجمع إلا بالطريقة السابقة غير المباشرة . وهناك رأي آخر يجيز جمعه مباشرة - وكذلك تثنيته٤ ، فيقال : جاء خالوَيهُون ، وشاهدت خالويهين ، وقصدت إلى خالويهين . ومثله سيبويه ، ومعد يكرب " اسم رجل " وغيرهما من باقي المركبات المزجية ، وهذا الرأي أسهل

١في ص١٤٠ ، ١٤١ .
٢راجع الصبان والخضري . وهل بين هذه الصورة والصورة الآتية في ص ١٦٨ " تحت عنوان : ثانيها " نوع من التخالف " ؟
" " ٣،٣في ص ١٤١ .
٤انظر ص ١٣١ .

الآراء . وأجدرها بالقبول ، لدخوله في الحكم العام لجمع المذكر السالم وبُعده من اللّبس . كما سيجيء في : " ج " .
وأما المركب التقييدي ؛ وهو : المركب من صفة وموصوف مثل : محمد الفاضل ، أو من غيرهما ؛ مما لا يُعَدّ في المركبات السابقة - فالأشهر أن يقال في جمعه : ذوو " محمد الفاضل " ، فلا يجمع مباشرة ، وإنما يتوصل إلى جمعه بكلمة " ذوو " رفعاً و " ذوي " نصبًا وجرًّا .
وقد سبق أن قلنا٢ إن المركب الإضافي يجمع صدره دون عجزه . وهذا صحيح إن كان المضاف وحده هو المتعدد ، دون المضاف إليه ؛ كما نقول في " عبد الله " عند الجمع : عبدُو الله . أما إن تعدد أفراد المضاف وأفراد المضاف إليه معا " كعبد السيد والمضاف والمضاف إليه مصريان مثلا ، وعبد السيد والمضاف والمضاف إليه شاميان - مثلا - وعبد السيد لعراقيين " ، فالواجب جمع المضاف والمضاف إليه معًا جمع مذكر سالمًا ؛ فنقول : عبدو السيَّدينَ ، أو جمع

تكسير ، فتقول : عبيد السادة٣ . . . .
ح - سبق٤ أنه يشترط في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالمًا ، ما يشترط في الاسم المراد تثنيته ؛ ومن شروطه : أن يكون معربًا . . . فلو كان مبنيًّا لزومًا مثل : هؤلاء ، أو : حَذَامِ " على أنها أعلام رجال " لم يجز جمعه مباشرة٥ ، وإنما يجمع بطريق الاستعانة بكلمة : " ذَوُو " رفعًا و " ذوي " نصبًا وجرًّا .

١حبذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأي المشهور ، وإيثاره ، وعمل الدارسين على نشره ، وترك الرأي السابق ، وغيره من باقي الآراء الأخرى التي لا تناسب عصرنا . . . .
٢في ص١٤١ .
٣انظر رقم٣ من هامش ص١٣١ .
٤في رقم١ من هامش ص١٤٠ .
٥أشرنا في ص٧٩ - إلى الفرق في الحكم بين هذه الصورة والحكم الوارد في تلك الصفحة ، تحت عنوان : " ملاحظة " ، فالحكم الذي هنا منصب على اسم موضوع من أول أمره علما مبنيًّا لزومًا ولم يستعمل قبل العلمية مع البناء الملازم في شيء آخر ، فهو أصيل فيهما ، غير منتقل إليهما من حالة سابقة . ومثل هذا العلم لا يجمع جمع مذكر سالم إلا من الطريق غير المباشر الموضح هنا ، ليظل العلم محتفظًا بصورته التي لا بد منها . بخلاف الصورة التي سبقت في ص٧٩ فإن الاسم فيها معرب منون ، علم ، بعد أن كان في أصله مفردًا مبنيًّا غير علم ، فترك أصله وصار علمًا منقولًا من معناه وحكمه السابقين إلى العلمية الجديدة ومعها الإعراب والتنوين ، فيصح جمعه مذكر سالم بطريقة مباشرة كالأعلام المستوفية للشروط .

ولما كانت كلمة " سيبويْه " و " خالويه " وأشباهها هى من الكلمات المبنية لزوما - كان حقها ألا تجمع جمع مذكر سالم إلا بالاستعانة بكلمة : " ذوُو " ، و " ذوي " . لكنهما من ناحية أخرى يدخلان فى قسم المركب المزجي وقد آثرنا - فى الصفحة السابقة - الرأيَ الذى يبيح جمعه مباشرة جمع مذكر سالم .

د - سيجئ - " فى جـ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١ " - باب خاص بطريقة جمع الاسم جمع مذكر سالما ، وأهمها طريقة جمع : المقصور ، والممدود ، والمنقوص جمع مذكر سالما .

المسألة الحادية عشرة الملحق بجمع المذكر السالم

ألْحق النحاة بجمع المذكر في إعرابه أنواعًا أشهرها : خمسة ؛ فقد كلٌّ نوع منها بعض الشروط ، فصار شاذًا ملحقًا بهذا الجمع ، وليس جمعًا حقيقيًّا ، وكل

الأنواع الخمسة سماعيّ[1] ؛ لا يقاس عليه ؛ لشذوذه وإنما يُذكَر هنا لفهم ما ورد منه في النصوص القديمة .
أولها : كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع ، وليس لها مفرد من لفظها ، ولكن لها مفرد من معناها ، مثل كلمة : " أوُلُو " [2] في قولنا : " المخترعون أولو فضل " ، أي : أصحاب فضل ؛ فهي مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم ؛ إذ لا مفرد لها من لفظها ، ولها مفرد من معناها ، وهو : صاحب . وهي منصوبة ومجرورة بالياء نيابة عن الفتحة أو الكسرة في قولنا : كان المخترعون " أوُلي " فضل . وانتفعت من " أولِي " الفضل . ومثل هذه الكلمة يسمى : اسم جمع[3] .
ومن الكلمات المسموعة : أيضًا كلمة : " عالَمون " . ومفردها : عالَم ، وهو ما سوى الله ، من كل مجموع متجانس من المخلوقات ، كعالَم الحيوان ، وعالَم النبات ، وعالَم الجماد ؛ وعالم المال ، وعالم الطائرات . . . إلخ .
وكلمة : " عالَم " تشمل المذكر والمؤنث والعاقل وغيره . في حين أن كلمة : " عالَمون " لا تدل إلا على المذكر العاقل ، فهى تدل على معنى

---

[1] الأنسب في النوع الخامس " وهو : ما سمي بجمع مذكر سالم " أن يكون قياسيا . ولا قوة للراي الذي يقصره على السماع .
كما سيجيىء في رقم٢ من هامش ص١٥٢ وفي " أ " ص١٥٣ .
[2] الهمزة مضمومة في النطق من غير مد بالرغم من وقوع الواو الساكنة بعدها كتابة . ولا يصح كتابة ألف بعد الواو الأخيرة .
[3] هو ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معًا ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه ، ومن الأمثلة : إبل ، جماعة ، فلك ، وقد سبقت له إشارة عابرة رقم١ من هامش ص١١٩ أما البيان الوفي عنه ، وعن حالاته المختلفة وأحكامه في ج٤ ص٥١٠ م١٧٤ جمع التكسير .

خاص بالنسبة لما يندرج تحت كلمة " عالَم " [1] ، والخاص لا يكون جمعًا للعام[2] ؛ لهذا كان " عالمون " إما اسم جمع لكلمة : " عالَم " وليس جمعًا له ؛ وإمَّا جمعًا له غير أصيل ولكن بتغليب المذكر العاقل على غيره . وفي هذه الحالة لا تكون جمع مذكر سالمًا حقيقة ؛ لأن اللفظة ليست علمًا ولا صفة ، وإنما تلحق به كغيرها مما فقد بعض الشروط .
ثانيها : من الكلمات المسموعة ، مالا واحد له من لفظه ولا من معناه ، وهى : عشرون[3] ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون . وهذه الكلمات تسمى : " العقود العددية " وكلها أسماء جموع أيضًا .
ثالثها : كلمات مسموعة أيضًا ؛ ولكن لها مفرد من لفظها . وهذا المفرد لا

يسلم من التغيير عند جمعه ، فلا يبقى على حالته التى كان عليها قبل الجمع ؛ ولذلك يسمونها ، جموع تكسير " ٤ ، ويلحقونها بجمع المذكر فى إعرابها بالحروف ؛ مثل : بَنون ، وإحَرُّون ، وأرَضون ، وذَوُو ، وسنون وبابه٥ .
فكلمة : " بنون " مفردها . " ابن " حذفت منه الهمزة عند الجمع ، وتحركت الباء ؛ وكلمة : " إحَرُّون " مفردها : " حَرَّة " ٦ ، زيدت الهمزة فى جمعها .

١فدلالتها داخلة فيما يسمى : " العموم الشمولي " مع أن دلالة كلمة : " عالم " داخلة فيما يسمى : " العموم البدلي " الذي هو دلالة الكلمة المفردة على معنى عام ، فإذا جمعت جمع مذكر سالم دلت على معنى خاص بالنسبة لمعناها قبل جمعها . فكلمة : " عالم " تدل على المخلوقات العاقلة وغير العاقلة وغير العاقلة ، فإذا جمعت جمع مذكر السالم فقيل فيها . " عالمون " صارت مقصورة الدلالة على العاقلين وحدهم .
٢وهناك سبب آخر في ص ١٥١ هو : " أنها ليست علما ولا صفة .
٣ولا يقال أن عشرين مفردها . عشر ، لئلا يلزم على ذلك صحة إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعة ، وهكذا . . . ، ذلك لأن أقل الجمع النحوي - لا اللغوي - ثلاثة ، من مفرده ، فلو كان مفرد العشرين هو : " عشر " لكانت عشرون صادقة على " ٣× ١٠ " أي : ثلاث عشرات على الأقل ومجموعها يساوي ثلاثين . ولو كان مفردا الثلاثين هو : " ثلاث " لكانت الثلاثون صادقة على ٣× ٣ أي : على تسعة ، وهكذا مما هو ظاهر الفساد . . . .
٤لأن جمع التكسير هو الذي يتغير فيه صيغة المفرد حتما ، ولا يبقى مفرده سليما عند الجمع ، فلا بد فيه من تغير ، إما في عدد حروفه فقط ، وإما في حركاته فقط ، وإما فيهما معا . بخلاف جمعي التصحيح ، وهما : جمع المؤنث السالم الحقيقي ، وجمع المذكر السالم الحقيقي ، فإن صيغة مفردهما لا يدخل عليها تغيير عند الجمع إلا للإعلال ، ونحوه .
" انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٧ " .
٥المراد من باب : " سنة " كل اسم ثلاثي حذفت لامه ، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة ، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات ، ولم يعرف له - أيضا - مفرد مذكر ورد عنهم مجموعا بالواو والنون أو بالياء والنون . وبالشرط الأخير خرج نحو : " هنسة " فإن مذكرها - وهو : " هن " - ورد عن العرب مجموعا جمع المذكر ، فلو جمعت كلمة . " هنة " جمع مذكر أيضا لا لتبس المؤنث بالمذكر .
٦أرض ذات حجارة مجوفة سود ، كأنها احترقت بالنار .

" وأرَضون " " بفتح الراء " لا مفرد لها إلا : أرْض " بسكونها " ؛ فتغيرت حركة الراء عند الجمع من سكون إلى فتح . هذا إلى أن المفرد مؤنث ، وغير عاقل . و " ذَوو " في الجمع مفتوحة الذال ، مع أن مفردها : " ذُو " مضموم الذال . " وسِنون " مكسورة السين فى الجمع ، مفتوحتها فى المفرد ، وهو : " سَنَة " ، فضلا عن أنها لمؤنث غير عاقل أيضًا ، - وأصلها " سَنَهٌ " أو " سَنَوٌ " ، بدليل جمعهما على " سَنهات " و " سَنَوات " ثم حذفت لام الكلمة ، " وهي الحرف الأخير منها " ، وعوض عنه تاء التأنيث المربوطة ، ولم ترجع الواوعند الجمع . -
ومن الكلمات الملحقة بهذا الجمع سماعًا٢ ، والتى تدخل في باب " سَنَة " كلمة : عِضَة ، وجمعها : عِضون " بكسر العين فيهما " . وأصل الأولى : " عِضَهَة ، بمعنى : كذب وافتراء . أو : عِضَوٌ . بمعنى : تفريق . يقال فلان

كلامه عضةٌ ، أى : كذب ، وعمله عِضَوبين الأخوان ، أى : تفريق وتشتيت ؛ فلام الكلمة هاء ، أوواو . ومثلها " عِزَة " ، جمعها : عزُون " بالكسر فيهما " . والعزَة : الفرقة من الناس ، وأصلها عِزْىٌ ؛ يقال : هذه عِزَة تطلب العلم . . . وأنتم عِزون فى ميدان العلم . وأيضًا : " ثُبة " بالضم ، وجمعها : ثُبُون ، بضم أول الجمع أوكسره١ . والثُّبة " الجماعة " ، وأصلها ثُبَوٌ ، أو : ثُبَىٌ ، يقال : الطلاب مختلفون : ثبة مقيمة . وثُبة مسافرة ، وهم ثُبون . وعلى ضوء ما سبق نعرف السبب فى تسمية تلك الكلمات المسموعة بجمع التكسير ، لأن تعريفه وحده هوالذى ينطبق عليها ، دون غيره من جمعى التصحيح ؛ إذ هو " ما تغيَّر فيه بناء الواحد " ٣ وقد تغير بناء واحدها٤ .

" ١و ١ " الغالب في باب " سنة " وأخواتها - وقد سبق توضيح المراد من " بابها " في رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ : أن ما كان منه مفتوح الفاء في المفرد فإنه يكسر في الجمع ، مثل سنة وسنين . وما كان مكسور الفاء في المفرد لم يتغير في الجمع ، مثل مائة ومئتين . وما كان مضموم الفاء يجوز فيه الكسر والضم ، مثل ثبة وثبين .

٢لأن باب " سنة " " أي : ما يشبهها - وقد سبق توضيحه في رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ " . سماعي . . . وهذه القيود الموضوعة له إنما هي لضبط ، اسمع ، لا لقياسيته ، فالأمر فيه كغيره مسموع .

٣انظر رقم ٤ من هامش ص ١٤٩ .

٤وكذلك نعرف السبب في امتناع جمع الكلمات الآتية جمع مذكر سالم ، وفي عدم إدخالها في ملحقاته :

رابعها : كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصة بجمع المذكر ؛ فألحقوها به ، ولم يعتبروها جمعًا حقيقيًّا . ومن هذه الكلمات ، " أهل " . فقد قالوا فيها : أهلون . مثل :

وما المالُ والأهلونَ إلا ودائعُ . . . ولا بد يومًا أن ترَد الودائعُ

فجمعوها مع أنها ليست علمًا ولا صفة . ومنها : " عالمون " ؛ ليست علمًا ، ولا صفة أيضًا . وقد تكلمنا عنها من وجهة أخرى فيما سبق١ . ومنها : " وابل " ؛ بمعنى : مطر غزير . يقال : غمَرَ الوابلون الحقول . فجمعوها ، مع أنها ليست علمًا ولا صفة ، ولا تدل على عاقل . . . خامسها : كلمات من هذا الجمع المستوفى للشروط ، أومما ألحق به ، ولكن سمي

=أ - تمرة لعدم وجود حذف فيها .

ب - عدة وزنة ، غير علمين ؛ لأن المحذوف من كل واحدة هو فاء الكلمة ، فأصل الأولى " وعد " . والثانية : " وزن " حذفت الفاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة . أما إن كانا علمين ، للمذكر فإنه يجوز جمعهما بعد حذف التاء من آخرهما بالصورة التي سبقت في " أ " من ص١٤٥ .

ج - اسم " وأصلها : " سمو " بضم السين وكسرها ، وسكون الميم " وأخت وبنت وأصلهما : " أخو " . و " بنو " ، على المشهور فيهما ، حذفت اللام في الثلاثة ، وعوض عنها الهمزة في أول كلمة : اسم ، وسكنت السين ،

وعوضت التاء المفتوحة لا المربوطة في الأخيرتين . وشذ : بنون .
د - يد ، ودم . أصلهما : " يدي " . و " د مي " ، حذفت اللام ، ولم يعوض عنها شيء وشذ أبون وأخون ، لأن مفردهما واوي اللام . وقد حذفت الواو التي هي لام الكلمة بغير رد ، ولا تعويض . ومثل : " أب " وأخ بقية الأسماء الستة على الرأس القائل بأنها وردت عن العرب مجموعة جمع مذكر شذوذا ، أي : هنون ، وحمون ، وذوون ، وفون . . .
ولا يمنع النحاة أن تكون الواو الأصلية التي هي لام الكلمة قد رجعت عند الجمع ثم حذفت . فأصل الكلمة عند الجمع كما يقولون : " أبوون " ثم حركت الباء بالضمة إتباعا للواو - كما يحصل أحيانا ، كالإتباع في المفرد المضاف ، نحو . أبي " بعد حذف فتحة الباء . ثم حذفت ضمة اللامن لثقلها ، وطلبا للتخفيف يحذفها ، فالتقى ساكنان ، الواو الأصلية واو الأسماء الستة ، فحذفت الواو الأصلية التي هي لام الكلمة ، فإنها رجعت ثم حذفت كما يتخيلون . وهذه الصورة الخيالية لا أثر لها في ضبط الكلمة وصحة المعنى . فالواجب الانصراف عنها وإهمالها ، لما فيها من تكلف واضح لا داعي له . . . .
وللحكم السابق اتصال . قوي وبعض تشابه بما سبق في " ح " من ص ١٣٥ ورقم ٤ من هامشها .
هـ - شاة ، وشفة ، لأن لكل واحدة منهما جمع تكسير مسموعا عن العرب ، ومعربا بالحركات ، يقال : في الحقل شياه كثيرة ، وللإبل شفاه غليظة . " وأصل شاه : شوه ، حركت الواو بالفتح للتخفيف - كما يقولون - فقلبت ألفا ، فصارت : شاه ، ثم حذفت الهاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة فصارت : شاة .
وأصل شفة هو : " شفه " حذفت الهاء ، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة " .
١ص ١٨٤ .

بالكلمة[1] قديمًا أو حديثًا وهي مجموعة ، وصارت علمًا[2] على مفرد بها ، وصارت أعلامًا . فمن أمثلة الأولى المستوفي للشروط " حَمْدون " ، " وعَبْدون " ، و " خَلْدون " ، و " زيدون " أعلام أشخاص معروفة قديمًا وحديثًا .
ومثال الثاني : " عِلِّيُّون " . " اسم لأعالي الجنة " المفرد : عِلِّيَ . بمعنى المكان العالي ، أو عِلِّية ، بمعنى : الغرفة العالية . وهو ملحق بالجمع ؛ لأن مفرده غير عاقل .
سادسها : كل اسم من غير الأنواع السابقة يكون لفظه كلفظ الجمع في اشتمال آخره على واو ونون ، أو ياء ونون ، لا فرق في هذا بين أن يكون نكرة ؛ مثل : " يا سَمين " و " زيتون " أو علَمًا مثل : " صِفِّينَ " و " نَصِيبينَ " و " فِلَسْطينَ[3] "

---

[1] تصح التسمية بجمع المذكر السالم وغيره من الجموع الأخرى للداعي البلاغي الذي قصده العرب في جاهليتهم وإسلامهم من التسمية بتلك الجموع وبالمثنى - كما سبق في " ج " من ص١٢٥ - ومن أهم الدواعي : المدح ويشمل التعظيم ، والذم ، والتلميح . . . ومما يؤيد هذا مجيء واو الجماعة في مخاطبة المولى جل شأنه ، كالتي في قوله تعالى حكاية لما يقوله يوم القيامة المعاند الجاحد فضل ربه : {رَبِّ ارْجِعُون لَعَلِي أعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْت} كما يؤيده أن الضمير " نحن " موضوع المتكلم الذي معه غيره ، أو للمتكلم وحده إذا أراد تعظيم نفسه .
أما طريقة إعراب المسمى به ففي " أ " من ص١٥٣ .
[2] التسمية بجمع المذكر السالم شائعة قديمًا شيوعًا يجعلها قياسية ، فلا قوة للرأي الذي يقصرها على السماع .
ولهذا إشارة في رقم١ من هامش ص١٤٨ وفي " أ " من الصفحة الآتية .
[3] وإلى كل هذا يشير ابن مالك بقوله :
وارفع بواو وبيا اجرر وانصب . . . سالم جمع عامر ، ومذنب

وشبه ذين ، وبه عشرونا . . . وبابه ألحق ، والأهلونا

أولو ، وعالمون ، عليونا . . . وأرضون شذ ، والسنونا

وبابه ، ومثل حين قد يرد . . . ذا الباب وهو عند قوم يطرد

يريد بشبه ذين : ما أشبه : عامرًا من كل علم ، مستوف للشروط ، وما أشبه كلمة : " مذنب " في أنه صفة مستوفية كذلك . ثم يقول ألحق به عشرون وبابه . والمراد ببابه : أخوات عشرين من العقود العددية التي ذكرناها ، وكذلك أهلون ، وأولو ، وعالمون ، وعليون .

ثم قال : وشذ : أرضون ، وباب سنين ، وقد أوضحنا المراد من باب " سنين " في رقم٥ من هامش ص١٤٩ وإنما صرح بشذوذ هذين ، مع أن جميع ملحقات جمع المذكر السالم شاذة - إلا النوع الخامس ، كما سبق - لأن الشذوذ ، فيهما أقوى ، لفقد كل منهما أكثر الشروط . فكلاهما اسم جنس " وليس علمًا ولا صفة " ، وكلاهما مؤنث ، وغير عاقل ، ولم يسلم مفرده عند الجمع .

ثم بين أن " سنين وبابه " قد يعرب إعراب : " حين " فتلازمه الياء والنون ، وتظهر الحركات على النون منونة إلا عند وجود ما يمنع التنوين . وأن من العرب من يجعل هذا الإعراب الخاص بكلمة : " حين " عامًا يشمل كل جمع مذكر سالم ، سمي به ، ولا يجعله مقصورًا على سنين وبابه . - طبقًا لما في رقم٢٠ من ص١٥٣ ومنهم من يجعله عامًّا شاملًا ما سمي به ، وما لم يسم به .

زيادة وتفصيل :

أ - بمناسبة النوع الخامس نشير إلى أن التسمية بجمع المذكر السالم معروفة قديمًا وحديثًا ، كالتسمية بغيره من أنواع المفردات ، والمثنيات ، والجموع . فقياسيته أنسب١ فإذا سُمِّيَ به ففيه عدة إعرابات ، يرتبها النحاة الترتيب التالِيَ ، بحسب شهرتها وقوتها :

١ - أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، مع أنه علم على واحد ، فيبقى حاله بعد التسمية به كحاله قبلها . تقول في رجل اسمه سعدون : جاء سعدونَ . وأكرمت سَعْدينَ ، وأصغيت إلى سعدِينَ . وفي هذه الحالة لا تدخله " أل " التي للتعريف ؛ لأنه معرفة بالعلمية٢ .

وإذا جاء بعده ما يقتضي المطابقة - كالنعت ، والخبر . . . وجب أن يطابق في الإفراد ، مراعاة لمعناه ومدلوله . ولا يصح حذف نونه عند إضافته ، لأنها ليست نون جمع ولأن حروف العلم لا يصح زيادتها أو نقصها - كما تقدم في المثنى ص ١٢٦نقلا عن الهمع .

واحتمال اللبس في هذا الوجه قوي . لإبهامه أنه جمع ، ولأن حروفه تتغير بتغير إعرابه ، مع أنه علم لمعين .

٢ - أن يلزم آخره الياء والنون رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها٣ - غالباً - تقول في رجل اسمه محمدِين : هذا محمدِينٌ ، ورأيت محمدِينًا ، وقصدت إلى محمدِينٍ ، فكلمة : " مُحمدِين " : إما مرفوعة بالضمة الظاهرة ، أو : منصوبة بالفتحة الظاهرة ، أو : مجرورة

بالكسرة الظاهرة ، مع التنوين[3] " غالبًا في كل حالة " [4] " فإعرابها - كما يقول النحاة

[1] كما سبق في رقم1 من هامش ص148 وفي2 من هامش ص152 - وكذلك سبق بيان الغرض من هذه التسمية في " ج " من ص125 - وفي رقم1 من هامش ص152 .
[2] انظر " الملاحظة " التي في رقم2 من هامش ص139 .
" 3 ، " [3] إن لم يوجد مانع يمنع التنوين ، كالأسباب الخاصة بمنع الصرف ، ومنها هنا العجمة مع العلمية ، مثل : " قنسرين ، اسم بلد بالشام " ومنها : النداء ، ومنها : " أل " الجالبة للتعريف ، ومنها الإضافة في آخره .
[4] بشرط ألا تزيد حروفه على سبعة : " وهي أقصى ما يصل إليه تكوين الاسم المفرد أصالة في اللغة العربية " . فإن زاد على سبعة بسبب طارئ على أصله أخرجه عن ذلك الأصل - كأن يكون علما منقولا من مثنى ، أو من جمع . نحو اشهيبابين - لم يعرف بالحركات ، وإنما يعرب بالحرف " الياء " الذي في آخره ، ليكون إعرابه بالحرف دليلًا على زيادة الياء والنون فيه ، فلا يخرج الاسم عن أقصى العدد المألوف من حروف الكلم - ومثل هذا أيضًا يراعى في الآراء التالية .

كإعراب : غِسْلِين[1] وحِين " . وتلك النون لا تسقط في الإضافة ؛ لأنها ليست نون جمع ، والأخذ بهذا الإعراب - في رأينا - أحسن ؛ في العلمَ المختوم بالياء والنون . والاقتصار عليه أولى[2] ؛ ليسره ومطابقته للواقع الحقيقي ، فهو بعيد ، عن كل لَبس ؛ إذ لا يتوهم الماء معه أن الكلمة جمع مذكر حقيقي ؛ وإنما يدرك حين يسمعها أنها علم على مفرد . وهناك سبب هام يقتضي الاقتصار على هذا الرأى في العلَم المختوم بالياء والنون هو : " المعاملات الرسمية " الجارية في عصرنا على الوجه المبين عند الكلام على التسمية بالمثنى[3] . . . .
والقصد من سرد الآراء التى تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها ، دون أن نبيح اليوم استعمالها ؛ ومن الإساءة للغتنا أن نفتح الأبواب المؤدية إلى البلبلة والاضجراب فيما ننشئه من كلام ، وإلى التعسير من غير داع ، فيما نمارسه من شئون الحياة .
ومن العرب من يجري حكم : " غِسْلين وحِين " منونًا - فى الغالب - أو غير منون على " سنين " وبابه كله . وإن لم يكن علمًا . ومنهم من يجريه منونًا على جميع أنواع المذكر السالم وملحقاته كما سبق[4] .
3 - أن يلزم آخره الواو والنون في كل الحالات ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين[5] فيكون نظير : " هارون " في المفردات الممنوعة من الصرف . وهذه النون لا تحذف للإضافة ، للسبب السالف .
4 - أن يلزم آخره الواو والنون ، في كل الحالات ويعرب بحركات ظاهرة

١هو : الصديد الذي يسيل من أهل جهنم .
٢انظر قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره في اختيارهما هذا الحكم وهو مدون في رقم٣ من هامش الصفحة الآتية .
٣في آخر ص ١٢٦ .
٤في آخر هامش ص ١٥٢ .
٥فهو ممنوع من الصرف ، للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن وجود الواو والنون في الأسماء المفردة يكاد يكون من خواص الأسماء الأعجمية .

على النون ، مع تنوينها١ فيكون نظير " عَرَبون " ٢ من المفردات . ونرى أن الاقتصار على هذا الإعراب٣ - أوعلى سابقه - أحسن في العَلم المختوم بالواو والنون ؛ مثل : زيدون ؛ لما سبق في نظيره المختوم بالياء والنون .

ه - أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحة في جميع الحالات ، ويعرب بحركات مقدرة على الواو . والنون ثابتة هنا في جميع حالات الإعراب ، كشأنها في الحالات السالفة .

ب - إذا سُمِّي بجمع المذكر ، أو بما ألحق به " كالأعلام الواردة في النوع الخامس ، ومنها : حَمدون ، خَلدون ، عَبدون ، زيدون . . . " ، وأريد جمع هذا العلم جمع مذكر سالمًا ، لم يصح جمعه مباشرة - كما عرفنا - وإنما يصح جمعه من طريق غير مباشر ، وذلك بالاستعانة بالكلمة الخاصة التى يجب أن تسبق هذا العلم ، وتلحقها علامة الجمع رفعاً ، ونصبًا ، وجرًّا ، وهذه الكلمة هي : " ذو " دون غيرها ، وتصير في الرفع : " ذوُو " ، وفي النصب والجر : " ذوي " وهي " مضافة " ، والعلم بعدها هو " المضاف " إليه دائمًا ، وفيه الإعرابات السابقة فيقال : جاءني ذُوو حمدون ، وصافحت ذوي حمدون ، وأصيغت إلى ذوي حمدون . . . فكلمة : " ذوو " و " ذوي " تعرب على حسب حاجة الجملة ، وترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء وتلك الكلمة هي التى توصل لجمع المسمى بجمع المذكر السالم وملحقاته .

١إن لم يوجد مانع من الصرف : كالعجمة مع العلمية هنا - أو بالإضافة ، أو النداء ، أو التأنيث أو " أل " المفيدة للتعريف وستأتي في م٣٠ .
٢المال الذي يدفعه المشتري مقدما في صفقة ، لضمان إتمامها ، وأنه لن يرجع عن شرائها ، وإلا ضاع ذلك المقدم .
٣وقد اقتصر عليه المجمع اللغوي القاهري ومؤتمره - طبقًا لما جاء في ص١٣ من كتابه الصادر في سنة ١٩٦٩ باسم " كتاب في أصول اللغة " ونص قراره تحت عنوان : " صيغة : فعلون وكونها عربية " وإعرابها : " ما كان من الأعلام منتهيا بواو ونون زائدتين نحو : ميسون ، وحمدون ، وخلدون ، له أمثلة منذ أقدم العصور العربية ، فصيغته

عربية ، وعليها صيغ ما ورد من أعلام أهل المغرب . وهو يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين ، ومع لزوم الواو . فإن كان علمًا لمؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث . ويأخذ هذا الحكم ما كان منتهيًا بياء ونون زائدتين اهـ " .
٤في ص١٥١ .

أما الطريقة إلى تثنية هذا الجمع فهي الطريقة التي تقدمت في التثنية ، ويستعان فيها بكلمة : " ذو " أيضًا .
ج - سبقت الإشارة٢ إلى أن النون مفتوحة في جمع المذكر السالم وملحقاته٣ في أحواله الإعرابية المختلفة ؛ أي : في حالة رفعه بالواو ، أو نصبه أو جره بالياء ، ولا علاقة لهذه النون بإعرابه . ومن العرب من يكسرها ، ولكن لا داعي للأخذ بهذه اللغة ، منعًا للخلط والتشتيت من غير فائدة .
أما نون المثنى وجميع ملحقاته٤ فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في الأحوال الإعرابية المختلفة . وقليل من العرب يفتحها ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء ، في حالتي النصب والجر ، ولا داعي للعدول عن الرأي الأشهر في الاستعمال ، للسبب السالف٥ في حركة نون جمع المذكر السالم .
د - لنون المثنى والجمع وملحقاتهما أثر كبير في سلامة المعنى ، وإزالة اللبس ؛ ففي قولنا : سافر خليلان : موسى ومصطفى - نفهم أن موسى ومصطفى هما الخليلان ، وأنهما اللذان سافرا ، بخلاف ما لو قلنا : سافر خليلا موسى ومصطفى ؛ بغير النون فإننا قد نفهم الكلام على الإضافة " إضافة : خليلاً إلى موسى " ويتبع هذا أن الخليلين هما اللذان سافرا ، دون موسى ومصطفى . وفرْق بين المعنيين .
ومثل هذا أن نقول فى الجمع : مررت ببنينَ أبطال ؛ فالأبطال هم البنون ؛ والبنون هم الأبطال ، فلو حذفت النون لكان الكلام : مررت ببني أبطال ، وجاز أن نفهم الكلام على الإضافة ؛ إضافة البنين إلى أبطال ؛ فيتغير المعنى .

١في آخر رقم ٢ من هامش في أول ص ١٢٩ .
٢ص ١٣٩ .
٣ويدخل فيها : ما سمي به ، وما جمع على سبيل " التغليب " وغيرهما .
٤يدخل فيها ما سمي به ، وما ثنى على سبيل " التغليب " واثنان واثنتان " ، وغيرهما من كل ما أعرب إعراب المثنى . كما سبقت الإشارة لهذا في رقم٤ من هامش ص١٢٠ .
٥وفي هذا يقول ابن مالك :
ونون مجموع وما به التحق . . . فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ما ثني والملحق به . . . بعكس ذاك استعملوه ، فانتبه .

كلمة " نون " الأولى مبتدأ ، خبره : الجملة الفعلية : " افتح " و " الفاء " التي في اولها زائدة ، لتزيين اللفظ - كما في الصبان ، وانظر رقم ٤ من ص ٣٩٣ وم ٤١ ص ٥٣٥ .

وكذلك تمنع توهم الإفراد في مثل : جاءني هذان ، ورحبت بالداعين للخير ؛ فلو لم توجد النون لكان الكلام : جاءني هذا ، ورحبت بالداعي للخير ؛ وظاهره أنه للمفرد ، وهو غير المراد قطعًا .
وتحذف نون المثنى والجمع للإضافة - كما أشرنا - في الأمثلة السابقة ؛ وهو حذف لازم ؛ كحذفها وجوبًا مع " اثنين " و " اثنتين " عند تركيبهما مع عشْر ، أو : عَشْرة . . . ؛ فتحل كلمة : " عَشر ، أو : عشْرة " مكان النون بعد حذفها ، نحو : " اثنا عشَر " و " اثنتا عشْرة " ؛ فتعرب : " اثنا " و " اثنتا " إعراب المثنى ، وكلمة " عْشر أو : عَشرة " اسم مبني[1] على الفتح لا محل له من الإعراب ، لوقوعه موقع نون المثنى التي هي حرف . كما سبق[2] .
وقد تحذف جوازًا للتخفيف ؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق " أيْ : وَصْف " في أوله " أل " الموصولة[3] ، و " خيرًا " ، قد نصَب بعده مفعوله مثل : ما أنتما المهملا واجبًا ، وما أنتم المانعو خيرًا ؛ ومنه قراءة من قرأ : " والمقيمي الصلاةَ " بنصب كلمات : " الواجبَ " ، وخيرًا ، و " الصلاةَ " ؛ على أنها مفعول به لاسم الفاعل الذى قبل كل منها " ٤ .
ويجيز سيبويه وآخرون حذف نون ما دل على تثنية أو جمع من أسماء الموصول ؛ نحو : اللذان ، واللتان ، والذين .
وقد تحذف نون الجمع جوازًا إذا وقع بعدها لام ساكنة ، كقراءة من قرأ : " غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ " . بنصب كلمة " اللهَ " على أنها مفعول به " أصله : معجزين اللهَ " ، وقراءة : " وإنكم لذائقو العذابَ " بنصب كلمة : " العذابَ " على أنها مفعول به أيضًا ، وأصلها : " وإنكم لذائقون العذاب " .
وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها ؛ كقراءة من قرأ : " وما هم بضَارّي به من أحد " وأصلها : " بضارين به " .
وقد تحذف النون جوازًا لشبه الإضافة في نحو : لا غلاميْ لمحمد ، ولا مكرَميْ للجاهل ، إذا قدرنا الجار والمجرور صفة ، والخبر محذوفًا٥ .

---

[1] لتضمنه - كما يقولون - معنى حرف العطف ، إذ الأصل : اثنا وعشر . . . إلخ . والسبب الحق السماع المحض .
[2] في " و " من ص١٣٤ ويجيء في٣١٣ .
[3] وجود " أل " دليل على أن الكلمة غير مضافة .

٤إيضاح هذه الحالة في باب الإضافة - ج٣ م٩٣ .
٥أصحاب هذا الرأي يوضحونه بأن الجار والمجرور إذا جعلا صفة لاسم " لا " النافية للجنس صار بهذه الصفة من قسم الشبيه بالمضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف ، كالمضاف إليه فإنه يتمم المضاف . وإذا صار شبيها بالمضاف جاز عندهم حذف ما في آخره من التنوين ، أو نون المثنى والجمع كما يحذف من المضاف الأصيل . وسيجيء هذا في باب " لا " الجنسية آخر الجزء ، ص٦٩٠ .

وكذلك في - لَبَّيْكَ١ وسَعْدَيك٢ . . . وأشباههما عند من يرى أن الكاف حرف للخطاب ، وليست باسم .

وقد يحذفان للضرورة في الشعر .

هذا ، وعلى الرغم من أن حذفهما جائز في الموضع التى ذكرناها - فمن المستحسن الفرار منه قدر الاستطاعة ؛ منعًا للغموض واللبس ، وضبطًا للتعبير في سهولة ، ووضوح ، واتفاق يلائم حالة الناس اليوم . أما الموضع التى يجب فيها حذفهما فلا مفر من مراعاتها .

هـ - الأصل٣ في المثنى أن يدل على اثنين حقيقة . لكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنية ومعناه الجمع بشرط وجود قرينة ؛ فيكون ملحقًا بالمثنى في الإعراب فقط ، وليس مثنى حقيقة ؛ لفقد شرط التثنية ؛ ومن ذلك : {ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ} أي : كَرَّات ؛ لأن المراد التكثير ، والتكثير لا يتحقق بكَرتين ، وإنما يتحقق بكَرَّات . ومثله : حَنَانَيْك . . . وهذا النوع يجوز فيه التجريد من علامتَي التثنية اكتفاء بالعطف ، مثل : أتعبتنا الأسفار ؛ خمس وخمس ، وذهاب وذهاب ورجوع ورجوع ومنه قول الشاعر :

تَخدِي٤ بنا نُجُبٌ أفْنَى عرائكهَا . . . خَمْسٌ وخَمْسٌ وتأويبٌ وتأويبُ

وقد يغنى التكرار عن العطف٥ ؛ كقوله تعالى : {صَفًّا صَفًّا} ، وقوله : {دَكًّا دَكًّا} .

١بمعنى : إجابة منا لك بعد إجابة .

٢بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد . أي : مساعدة لك بعد مساعدة ، أو معاونة لك بعد معاونة .

٣ما يأتي هو الذي أشرنا إليه في رقم٥ من هامش ص١١٨ حيث قلنا : إن اللفظ قد يكون في ظاهره للمثنى ، وفي معناه للجمع . . . وله صلة أيضا بما في " هـ " من ص١٣٣ .

٤ " تخذي " : تسرع " نجب " جمع : نجيبة ، وهي : الناقة الأصيلة الجيدة .
" عرائك " ، جمع : عريكة ، وهي : السنام ، " التأويب " السفر طول النهار ، أو : الرجوع من السفر وغيره ، والأحسن هنا : الأول ، والخمس : سفر خمسة أيام . ويضح : الخمس " بكسر الخاء " وهو ترك الإبل ثلاثة أيام ترعى بغير شرب ، ثم ترد الماء في اليوم الرابع ، كأن تشرب في يوم الخميس - مثلا - وتترك الشرب ثلاثة أيام بعده ، هي : الجمعة ، والسبت ، والأحد ، ثم تشرب في اليوم الرابع ، وهو يوم الاثنين . فإذا احتسبنا اليوم الأول الذي شربته

فيه كان يوم الاثنين هو الخامس له . ومن هنا جاء الخمس بكسر الخاء .
٥سبق للمسألة إيضاح وتفصيل في - " هـ " من ص١٣٣ .

و سبق١ أن قلنا إن المثنى المرفوع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن ؛ مثل : غاب حارسًا الحقل وأقبل زارعًا الحديقة - فإن علامة التثنية " وهي الألف " تحذف نطقًا ، لا خطًّا٢ . ويرجح النحاة في إعرابه أن يقال : إنه مرفوع بألف مقدرة . . .

وكذلك الشأن في جمع المذكر ؛ فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافة ؛ فإن كانت إضافته إلى كلمة أولها ساكن حذفت واوه رفعًا ، وياؤه نصبًا ، وجرًّا ؛ في النطق ، لا في الكتابة٢ ؛ تقول : جاء عالمو المدينة ، وكرمت عالمِي المدينة ، وسعيت إلى عالمِي المدينة٣ .

لكن ما إعرابه؟ أيكون مرفوعًا بالواو الظاهرة في الكتابة ، أم بالواو المقدرة المحذوفة في النطق لالتقاء الساكنين ؛ فهي محذوفة لعلة ، فكأنها موجودة؟ وكذلك في حالة النصب والجر ؛ أيكون منصوبًا ومجرورًا بالياء المذكورة أم المقدرة؟

يرتضي النحاة أنه معرب في جميع حالاته بالحرف المقدر ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ، ويعدون هذه الحالة كحالة المثنى في أنها من مواضع الإعراب التقديري٤ ، لا الإعراب اللفظي .

ونقول هنا ما سبق أن قلناه في المثنى : وهو أنه لا داعي اليوم للأخذ بهذا الرأي ، ولن يترتب على إهماله ضرر ؛ لأن الخلاف شكلي لا قيمة له . ولكن الإعراب التقديري هنا لا يخلو من تكلف ، وقد يؤدي إلى اللبس .

كذلك تقدر الواو رفعًا - فقط - في جميع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : جاء صاحبيَّ . وأصلها : صاحبون لي ؛ حذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت الكلمة صاحِبُوِيَ . اجتمعت الواو والياء ، وسَبَقت إحداهما

١في " ز " من ص١٣٥ .
" ٢و ٢ " مع ملاحظة قرار المجمع اللغوي الذي يبيح - المد عند خوف اللبس وهو القرار الذي سجلناه في رقم٢ من هامش ص٥١ ونعيد تسجيله هنا ونصه : تحت عنوان : إباحة المد عند التقاء الساكنين ، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين : " لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند الساكنين ، مثل قولهم : اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن " .
٣يشترط لصحة هذا الحذف ألا يكون جمع المذكر مقصورًا - كما سيجيء البيان في رقم٣ من ص٢٠٤ .
٤بيان في ص٧٥ و ٨٤ وستذكر مواضعه مفصلة في ص١٩٨ .

بالسكون ، قُلبت الواو ياء ؛ فصارت الكلمة : صاحُبُيَّ ، ثم حركت الباء بالكسرة ؛ لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة : صاحِبِيَّ . ومثلها جاء خادِميّ ومساعدِيّ ، إذ يرتضي النحاة في إعرابها : " خادميّ " ، فاعل مرفوع بالواو المقدرة المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم . و " خادم " مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ؛ مبنية على الفتح في محل جر . وكذلك الباقي وما أشبهه .

ويقول فريق آخر : إن إعراب كلمة : " صاحِبِيّ " وأشباهها هو إعراب لفظي ، لا تقديري ؛ لوجود ذات الواو ، ولكن في صورة ياء . وتغير صورتها لعلة تصريفية لا يقتضي أن نقول إنها مقدرة . والخلاف بين هذين الرأيين لا قيمة له ؛ لأنه خلاف لفظي ، شكلى ، لا يترتب عليه شيء عملي ؛ فلا مانع من اتباع أحد الرأيين . والأول أفضل لموافقته لبعض حالات خاصة أخرى .

ز - جسم الإنسان - وغيره - ذو أعضاء ، وأجزاء ، وأشياء أخرى تتصل به ، منها : ما يلازمه ويتصل به دائمًا ، فلا ينفصل عنه في وقت ، ثم يعود إليه في وقت آخر ؛ كالرأس ؛ والأنف ، والظهر ، والبطن ، والقلب . . . ومنها : ما يتصل به حينًا ، وينفصل عنه حينًا ، ويعود إليه بعد ذلك ؛ كالثوب ، والأدوات الجسمية الأخرى وأشباهها . . . فإذا كان في الجسم شيء واحد لا يتعدد ، ولا ينفصل عنه ، كالرأس ؛ والقلب - ضممت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه :

أولها : الجمع : وهو الأكثر . نحو : ما أحسن رءوسكما . ومنه قوله تعالى : {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} . وإنما عبروا بالجمع مع أن المراد التثنية ؛ لأن التثنية في الحقيقة جمع لُغوى[1] ؛ ولأنه مما لا يقع فيه لَبس ، ولا إشكال ؛ فمن المعلوم ألا يكون للإنسان إلا رأس واحد ، أو قلب واحد . . . .

ثانيها : التثنية على الأصل وظاهر اللفظ ؛ نحو : ما أحسنَ رأسَيْكما ، وأطيبَ قلبيْكما .

ثالثها : الإفراد ؛ نحو ؛ ما أحسنَ رأسكما ، وأطيبَ قلبَكما . وهذا جائز لوضوح المعنى ، إذ كل فرَد له شيء واحد من هذا النوع ، فلا يشكل ، ولا يوقع في لبس . فجيء باللفظ المفرد ، للخفة .

[1] راجع ماله اتصال بهذا ، والأمثلة الواردة التي تؤيده في رقم١ من هامش ص١١٩ ورقم٢ من هامش ص١٣٧ .

أما ما يكون في الجسد منه أكثر من واحد ؛ كاليد ، والرجل ؛ فإنك إذا ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية ؛ نحو : ما أكرمَ يديكما ، وما أسرعَ رجليكما . أما قوله تعالى : {السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} فإنه جمع ؛ لأن المراد الإيمان : " جمع يمين ، أي : اليد اليمنى " ١ .

وأما ما يتصل بالجسم وينفصل عنه من نحو : ثوب ، وغلام فلا يجوز فيه إلا التثنية إذا ضممت منه واحدًا إلى مثله ؛ نحو أعْجبتُ بثوبيكما . . . وسلمت على غلاميكما . . . إذا كان لكل واحد ثوب وغلام . ولا يجوز الجمع في مثل هذا ؛ منعًا للإبهام واللبس ؛ إذا لو جمع لأوهم أن لكل واحد أثوابًا وغلمانًا . وهو غير المراد٢ . وكذلك لا يجوز الإفراد ؛ للسبب السالف .

ح - سبق الكلام على منع تثنية جمع المذكر وجمعه بطريقة مباشرة فيهما ، وإباحة ذلك عند التسمية به٣ . . . فهل يجوز تثنية جمع التكسير ، وجمعه؟

فريق قال : إن جمعه مقصور على السماع . أما تثنيته فملخص الرأي فيها عنده أن القياس يأبى تثنية الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة العددية ، والتثنية تدل على القلة ؛ فهما متدافعان ، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة . وقد جاء شيء من ذلك - عن العرب - على تأويل الإفراد ؛ قالوا : إبلان ، وغنمان . وجمالان . ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد ، وضموا إليه مثله فثنوه . . . وما دام القياس يأباه فالأحسن الاقتصار فيه على السماع٤ .

وفريق آخر - كما سيجيء٥ - يميل إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة ، دون ما يدل على الكثرة .

والأفضل الأخذ بالرأي القائل إن الحاجة الشديدة قد تدعو أحيانًا إلى جمع الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ؛ فكما يقال في جماعتين من الجِمال : جمالان - كذلك يقال في جماعات منها : جِمالات . وإذا أريد تكسير جمع التكسير روعي فيه ما نصوا عليه في بابه٥ .

---

١ هل المراد أن اليمنى واحدة ، فإذا انضمت إلى مثلها جاز الجمع؟ إن كان هذا التعليل صحيحًا فهو منطبق على جميع الأعضاء الزوجية في الجسم . فكيف تجب التثنية؟ إلا أن يقال إن اليمنى أشهر في اليد اليمنى حتى تكاد تختص بهذا الوصف ، وتصير بمنزلة شيء واحد .

٢راجع الجزء الرابع من شرح " المفصل " ص١٥٥ .

٣في ص١٥٥ ، ١٢٩ .

٤راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص١٥٣ .

" ٥و ٥ " في جـ٤ ص ٥٠٥ م ١٧٤ .

المسألة الثانية عشرة جمع المؤنث السالم

د - جمع المؤنث السالم[1] :
فى الأمثلة السابقة كلمات مفردة ، تدل كل كلمة منها على شىء واحد مؤنث ، أومذكر ، " مثل : سيدة ، هند ، عطية ، سُرادق . . " . .
وحين زدنا فى آخرها الألف والتاء المفتوحة[2] صارت تدل على جمع مؤنث ؛ مثل : سيدات ، هندات[3] ، عطيات[3] ، سُرَادِقات ، واستغنينا بهذه الزيادة عن العطف بالواو[4] ؛ أى : عن أن نقول : سيدة ؛ وسيدة ؛ وسيدة . . . أوهند ، وهند ، وهند . . . إلخ .
فهذه الكلمات تسمى : الجمع بالألف والتاء الزائدتين ، أو : جمع المؤنث السالم ؛ كما هوالمشهور[5] . وهو : ما دل على أكثر من

---

[1] سبق في رقم[1] من هامش ص١٣٧ معنى : " السالم " وضبطها . وسبب تسميته هو وجمع المذكر السالم : بجمعي التصحيح .
[2] أي : تاء التأنيث المتسعة التي ليس أصلها الهاء ، فهي غير التاء المربوطة التي تدل على تأنيث الاسم - كما سيجيء في رقم[3] من هامش ص١٦٣ ، ١٦٦ ورقم[1] من هامش ص١٦٦ .
" [3] و [3] " انظر الملاحظة التي في ص١٦٧ .
[4] قد يجوز العطف بالواو أحيانًا ، أو بغيرها للدواعي التي بيناها في المثنى ، وجمع المذكر " في " هـ " من ص ١٣٣ و ١ من هامش ص١٣٨ " .
[5] يفضل كثير من النحاة الأقدمين تسميته : " الجمع بألف وتاء مزيدتين " ، دون تسميته بجمع المؤنث السالم ، لأن مفرده قد يكون مذكرًا ، كسرادق وسرادقات ، وأحيانًا لا يسلم مفرده في الجمع ، بل يدخله شيء من التغير : كسعدى وسعديات ، فإن ألف الاثنين التي في مفرده صارت ياء عند الجمع . ومثل لمياء ولمياوات ، قلبت الهمزة واوا في الجمع ، مثل : سجدة وسجدات ، تحركت الجيم في الجمع بعد أن كانت ساكنة في المفرد . وبالرغم من ذلك كله لا مانع من التسمية الثانية ، لأنها تنطبق على أغلب الحالات ، واشتهرت بين النحاة وغيرهم حتى صارت ، " اصطلاحا " معروفا ، وخاصة الآن .

اثنين[1] بسبب زيادة معَينة في آخره ، أغنتْ عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى ، والحروف ، والحركات ، بعضها على بعض . وتلك الزيادة هي " الألف والتاء " في آخره .
ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثًا لفظيًّا ومعنويًّا معًا ؛ مثل : سيدة ، وسُعْدَى ولمْيَاء . والجمع ؛ سيدات ، وسُعَديات ، ولمياوات .

---

[1] ما العدد الذي يدل عليه جمع المؤنث السالم؟ أهو عدد لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة ، فيكون كجمع القلة ، أم يزيد على العشرة؟ بيان هذا في رقم : ٢ من هامش ص ١٣٧ .
[2] ينقسم المؤنث باعتبار معناه إلى حقيقي ، وهو : ما يلد ويتناسل ولو من طريق البيض والتفريخ ، كالطيور - ، وإلى غير حقيقي ، " أي : إلى مجازي " ، وهو ما كان مؤنثا لا يلد ولا يتناسل ، مثل : أرض ، شمس . . . .

وينقسم باعتبار لفظه إلى " لفظي " ، وهو : ما كان مشتملا على علامة تأنيث ظاهرة ، سواءا أكان دالا على مؤنث أم مذكر ، مثل : فاطمة ، وحمزة ، ومعاوية ، وشجرة ، وسلمى ، وخضراء . وإلى معنوى " وهو ما كان لفظه خاليا منها مع دلالته على التأنيث . . . نحو : زينب ، وشمس ، وأرض - . . . وسيجيء بيان هذا في باب الفاعل ج٢ م٦٦ ص٧٥ - وأشهر علامات التأنيث في الاسم هي التاء المربوطة التي أصلها الهاء في مثل : أمينة ، وشجرة . . وألف التأنيث المقصورة في مثل : دنيا ، وريا - وعليا - والممدودة في مثل : خضراء ، وبيضاء وأربعاء . وهناك علامات أخرى تلي تلك ، كالكسرة في مثل الضمير ، " أنت " ، . . . . . ونون النسوة في مثل : " أنتن " . . . وللتأنيث وعلاماته وأحكامه باب خاص به في الجزء الرابع - م ١٦٩ ص ٥٤٢ .

٣يستثنى من المقصورة عند البصريين ومن معهم : " فعلى " مؤنث : " فعلان " ، مثل : " سكرى " مؤنث " سكران " فلا يقال " سكريات " . ويستثنى من الممدودة : " فعلاء " مؤنث : " أفعل " ، كحمراء ، مؤنث أحمر ، فلا يقال : حمراوات " ، لأن النحاة يقولون : ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح - غالبا - في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم، - كما سبق البيان والتفصيل في رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ ، وفي " د " من ص ١٧٢ فهاتان يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث سالمين " إلا عند الكوفيين " ما داما باقيين على الوصفية ، فإن صارا اسمين مجردين من الوصفية - جاز جمعهما تصحيحا جمع مذكر أو مؤنث على حسب المعنى . وبسبب هذه الاسمية قيل : " خضراوات " لبعض أنواع النبات ، و " حمراوات " لبعض المدن و " كبريات " و " صغريات " جمع : " كبرى " و " صغرى " اسم موضعين في مصر . . . .

- انظر : " ب " من ص ١٤٢ ، لأهميتها ، وكذا " أ " من " الزيادة التي تليها في ص ١٤٥ - .

ورأي الكوفيين هنا - كرأيهم في جمع هاتين الصيغتين جمع مذكر سالم - أنسب ، وأدلتهم مقبولة ، لما سبق أن عرضناه في رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ وفيها قرار المجمع اللغوي بإباحة جمع " فعلان فعلى " بالتفصيل والبيان المذكورين هناك ، فالأخذ بالرأي الكوفي سائغ ، وإن كان الرأي البصري أقوى . .

وقد يكون مفرده مؤنثًا معنويًّا فقط ؛ بأن يكون خاليًا من علامة التأنيث مع دلالته على مؤنث حقيقي ؛ مثل : هند ، وسعاد . والجمع : هندات ، وسعادات .

وقد يكون مفرده مؤنثًا لفظيًّا فقط ؛ بأن يكون لفظه مشتملًا على علامة تأنيث ، مع أن المراد منه مذكر . مثل : عطية ، اسم رجل ، وجَمعه : عطيات ، وشَبَكة ، اسم رجل ، وجمعه : شَبَكات . . . وقد يكون مفرده مذكرًا ؛ كسُرادِق وسرادِقات .

وحكم هذا الجمع : أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ويجر بالكسرة ، كما في الأمثلة السابقة ، وأشباهها . كل هذا بشرط أن تكون الألف والتاء زائدتين معًا ؛ فإن كانت الألف زائدة والتاء أصلية ؛ مثل : بيت وأبيات ، وقوت وأقوات ، وصوت

١يستثنى من " المؤنث المعنوي " ما كان علمًا لمؤنث على وزن : فعال ، " مثل " حذام " و " رقاش " و " قطام " عند من يقول ببناء صيغة " فعال " دائمًا ، لأن المبني لزومًا لا يثنى ولا يجمع .

٢وهذا التنوين هو تنوين " المقابلة " وتفصيل الكلام عليه في ص٤١ - وإنما يجب ذكر هذا التنوين في كل الحالات إن لم يمنع منه مانع آخر ، كالإضافة ، أو : أل . .

وهناك لغة تنصبه بالفتحة إن كان مفرده محذوف اللام " وهي : الحرف الأخير من أصول الكلمة " ولم ترد هذه اللام عند الجمع ، مثل : سمعت لغات العرب ، وأكرمت بناتهم ؛ لأن المفرد فيهما : لغة ، وبنت ، وأصلهما " " لغو " و " بنو " . حذفت الواو فيهما ، ولم ترجع في الجمع . فإن ردت اللام في الجمع مثل : سنوات ، وسنهات ، في جمع سنة ، وجب نصبه بالكسرة . إلا عند الكوفيين - ورأيهم هنا ذعيف - فإنهم يجيزون نصبه بالفتحة مطلقًا ، سواء أحذفت لامه أم لم تحذف .

ومن النحاة من يعتبر كلمة : " بنات " جمع تكسير . وحجته : أن مفردها " بنت " قد دخله التغيير عند الجمع ،

وهذا شأن المفرد عند جمعه تكسيرًا لا جمعًا مؤنثًا سالمًا أصيلًا والأكثرية تعتبرها جمع مؤنث " راجع التصريح ج١ . باب الفاعل ، عند الكلام على تأنيث الفعل لأجل فاعله " .
ومن المستحسن جدًّا إهمال هذه اللغات ، والاقتصار على أكثر اللغات شيوعًا وأشدها جريانًا في الأساليب السامية ، وهي اللغة الأولى . وإنما نذكر غيرها ليستعين بمعرفتها المتخصصون في فهم النصوص القديمة ، دون استعمالها - على الرغم من صحة محاكاتها بضعف .
" ملاحظة " بهذه المناسبة نذكر أن المفرد الذي يراد جمعه بالألف والتاء الزائدتين إن كان محذوف اللام بغير تعويض همزة الوصل عنها ، فإن لامه ترجع في الجمع إن كانت ترجع في الإضافة فإن لم ترجع في الإضافة فإنها لا ترجع في الجمع . . . أي : أن حكمها من جهة رجوعها في الجمع هو حكم رجوعها عند الإضافة - كما سبق الإشارة في رقم٤ من هامش ص١١١ . والبيان في " ح " من ص١٣٥ .

وأصوات ، ووقت وأوقات . . . . - لم يكن جمع مؤنث سالم ، ولم ينصب بالكسرة ؛ وإنما هو جمع تكسير ، ينصب بالفتحة . وكذلك إن كانت ألفه أصلية والتاء زائدة ، - مثل : سُعاة١ : جمع ساع ، ورماة : جمع رام ، ودعاة : جمع داع ، وأشباهها ؛ فإنه يدخل فى جموع التكسير التي تنصب بالفتحة .
ملحقاته :
ألحق بهذا الجمع نوعان ، أولهما : كلمات لها معنى جمع المؤنث ولكن لا مفرد لها من لفظها ؛ وإنما لها مفرد من معناها ، فهى اسم جمع " ٢ ، مثل " أولات " ٣ ومفردها : " ذات " ، بمعنى صاحبة ، فمعنى كلمة : " أولات " هو : صاحبات . تقول : الأمهاتُ أولاتُ فضل ، عرفت أوُلاتِ فضل ، احترمت أوُلاتِ فضل .
وكلمة : " أولات " مضافة٤ دائمًا ؛ ولهذا ترفع بالضمة من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالكسرة من غير تنوين أيضًا ؛ ومثلها : " اللاَّت " " اسم موصول لجمع الإناث " ، عند من يلحقها بجمع المؤنث٥ ، ولا يبنيها على الكسر ، كالإعراب

١ أصل سعاة : سعية ، " على وزن فعلة " ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا ، فصارت سعاة : فألفها أصلية ، لأنها منقلبة عن حرف أصل ، وهو الياء التي أصلها لام الفعل : " سعى " ، لأنه يأتي اللام ، تقول : سعيت سعيًّا .
ومثلها : رماة ، فأصلها : رمية ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا ، والفعل " رمي " يأتي اللام أيضًا ، تقول : رميت رميًّا .
أما دعاة ، فأصلها : دعوة : تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا . والفعل " دعا " واوي اللام ، تقول : دعوت دعوة . . . فالألف هنا أصيلة ، لأنها منقلبة عن واو أصلية .
٢ سبق تعريفه في رقم٢ من ص١٤٨ .
" ٣ ، " ٣ همزتها مضمومة ، ولا تمد ، برغم وجود واو بعدها .
٤ وإضافتها لا تكون إلا لاسم جنس ظاهر " مثل : علم ، فضل ، أدب . . . ، أما غير الظاهر فلا تضاف إليه ، كالضمير الذي يعود على اسم جنس ، فلا يصح الفضل أولاته الأمهات " .
ومن أمثلة " أولات " قوله تعالى : {وَإِنْ كُنَّ أولاتِ حَمْلٍ} " فأولات " خبر كان ، منصوب بالكسرة ، واسمها : نون النسوة المدغمة مع نون " كان " .
" ويقول النحاة : أصل " كان " هنا : كون ، بضم الواو بعد تحويل الفعل إلى باب : فعل . استثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى الكاف بعد حذف الفتحة ، ثم حذفت الواو لا لتقاء الساكنين! والتكلف في هذا ظاهر ، لا داعي له ،

فخير منه أن نقول : إن العرب تضم الكاف من " كان " وتحذف الألف عند إسناد هذا الفعل لنون النسوة ، أو لضمير رفع متحرك ، من غير أن يكون هناك علة إلا نطقهم .
٥لا داعي للأخذ بهذه اللغة اليوم للأسباب التي نرددها كثيرًا .

المشهور ، يقول : جاءت اللاتُ تعلمن ، ورأيتِ اللاتِ تعلمن ، وفرحت باللاتِ تعلمن ؛ فاللات عنده اسم جمع لكلمة : " التى " .
ثانيهما : ما سمي به من هذا الجمع١ وملحقاته ، وصار علمًا لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية ؛ مثل : سعادات ، وزينبات ، وعنايات ، ونعمات ، وأشباهها مما صار علمًا على رجل أو امرأة . ومثل : عَرَفات ؛ " اسم مكان بقرب مكة " ، وأذْرعات " اسم قرية بالشام " . وغير ذلك ، مما لفظه لفظ جمع المؤنث ، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث . مثل : سافرت سعاداتٌ ، ورأيت سعاداتٍ ، واعترفت لسعاداتٍ بالفضل . فهذا النوع يعرب بالضمة رفعًا ، وبالكسرة نصبًا وجرًّا ، مع التنوين٢ في كل الحالات ؛ مراعاة لناحيته اللفظية الشكلية التي جاءت على صورة جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد .
وبعض العرب يحذف التنوين ، وبعضهم يعربه بالضمة رفعًا من غير تنوين ، وينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين في الحالتين ، أي : يعربه إعراب ما لا ينصرف مراعاة لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثًا فيقول : هذه عرفاتُ ، زرت عرفاتَ ، ووقفت بعرفاتَ . وإذا أراد الوقوف على آخره وَقف بالتاء المفتوحة٣.

١في رقم١ من هامش ص١٥٢ بيان السبب في التسمية بالمثنى وبالجمع .
٢لكن كيف يوجد التنوين في هذا النوع مع وجود ما يوجب منعه من الصرف ، وهو : " العلمية والتأنيث المعنوي " في مثل : " سعادات " وأشباهها ، من كل لفظ على صيغة جمع المؤنث ولكنه علم على مفردة؟ " وقلنا التأنيث المعنوي ، لأن التاء الموجودة تاء مفتوحة ليست هي التي تدل على تأنيث اللفظ ، وإنما الذي يدل على تأنيث اللفظ هو التاء المربوطة التي أصلها هاء ، كما سبق في رقم٢ ، ٣ من هامشي ص١٦٢ أو ١٦٣ " .
يجب النحاة عن هذا بأن التنوين هنا للمقابلة ، لا للصرف ؛ لأن الكلمة منقولة من جميع المؤنث ، وتنوين المقابلة لا يحذف عند وجود ما يقتضي منع الاسم من الصرف " وقد سبق الرأي في هذا النوع من التنوين ص ٤١ " وسيجيء رأي أنسب وأضبط ، وهو حذف التنوين منه - إذا كان علما لمؤنث - مراعاة للعلمية والتأنيث المعنوي ، مع جره بالفتحة فينطبق عليه حكم الممنوع من الصرف ويحسن الأخذ بهذا الرأي ؛ لأنه يمنع اللبس ويزيل الإبهام ، ويجعل المراد واضحًا جليًّا . وهذه وظيفة اللغة ومهمتها وما يرمي إليه الخبير بأسرارها .
وستجيء إشارة لهذا الرأي في " أ " من ص١٧٦ .
٣وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :
وما بتا وألف قد جمعا . . . يكسر في الجر وفي النصب معا
=

فهذه ثلاثة أراء في المسمى به ، قد يكون أفضلها الأخير١ ، فيحسن الاقتصار عليه في استعمالنا - مع مراعاة شرطه .

" ملاحظة " : إذا كان المفرد الذي يراد جمعه هذا الجمع علمًا فإنه يفقد عند الجمع - علميته ، وما يترتب عليها من التعريف الحتمي وبصير نكرة - طبقًا لما سبق تفصيله ، وبيان سببه٢ - فلا بد له بعد الجمع من شيء يعيد إليه التعريف ، كزيادة " أل " المعرفة في أوله ، أو جود حرف النداء قبله . . . .
ويشترط في المفرد الذي يراد جمعه هذا الجمع أن يكون خاليًا من الإعراب بحرفين ، فلا يجمع المفرد المختوم بعلامة جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم .

=
كذا : " أولات " ، والذي اسما قد جعل . . . كأذرعات فيه ذا أيضا قبل
أي : أن ما جمع بناء وألف فإنه يكسر في حالة الجر والنصب ، فينصب بالكسرة ، ويجر بالكسرة أيضًا . ولا يفهم من كلمة " معًا " أن الحالتين تحصلان في وقت واحد ، كما هو مدلول كلمة : " معًا " عند أكثر اللغويين القائلين باتحاد زمنها - وإنما المر مطلق وقوع الحالتين من غير اتفاقهما في زمن واحد .
و " تا " في كلمة : " بتا " قد تقرأ منونة كشأن حروف الهجاء عند قصرها ، حيث يجب تنوينها على المشهور ، بناء على أنها مقصورة الممدود ، فأصلها : " تاء " فإذا قصرت يقدر إعرابها على الألف المحذوفة لفظًا ، لالتقاء الساكنين " لأنها ساكنة ، والتنوين ساكن " فالألف محذوفة لعلة تصريفية ، والمحذوف لعلة كالثابت . نعم إن ترك التنوين للإضافة ، أو لوجود " أل " في أوله ، أو للوصل بنية الوقف أو للنداء . . . جاز الإعراب المقدر على الألف . وقال بعضهم : إن حروف الهجاء إن كانت من غير همزة في آخرها " مثل با - تا - ثا . . . إلخ " فإنها موضوعة من أول الأمر على حرفين هجائيين ، وليست مقصورة من مد : فهي مبنية على السكون دائمًا من غير تنوين . وهذا أيسر وأوضح .
وأشار في البيت الثاني : " كذا أولات " إلى النوعين الملحقين بجمع المؤنث السالم ، وأولهما : اسم الجمع ، نحو : " أولات " وثانيهما : ما جعل من جمع المؤنث علمًا على شيء واحد ، فإنه يجري عليه الحكم العام السالف .
هذا ، وكلمة : " أولات " في البيت قد تمنع من التنوين باعتبار أنها علم على تلك الكلمة ، ومؤنث فتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقد تنون بإرادة اللفظ لا الكلمة المعينة ، فتكون علمًا على ذلك اللفظ غير مؤنث ، فلا يمنع من الصرف .

١ هذا الرأي منسوب للكوفيين ، وهو خير الآراء الثلاثة ، لأنه - وهو مسموع عن العرب - لا يوقع في لبس ولا إبهام ، إذ يدل بحذف تنوينه مع جره بالفتحة - على أن المراد منه علم مؤنث مفرد ، فلا مجال فيه لتوهم أنه جمع . فهو يساير القاعدة العامة الواضحة .
٢ عند الكلام على المثنى " رقم ٣ ص١٢٩ " وعلى جمع المذكر السالم " رقم٢ من هامش ص١٣٩ " .

زيادة وتفصيل :
أ - هذا الجمع ينقاس فى ستة أشياء :
أولها : كل ما في آخره التاء الزائدة١ مطلقًا ؛ أى : سواء أكان علمًا ، مثل : فاطمة ، أم غير علم ، مثل : زراعة - تجارة . مؤنثًا لفظًا ومعنى . مثل : حليمة ، رُقية ، من أعلام النساء ، أم مؤنثًا لفظا فقط مثل : عطية ، حمزة ، معاوية ، من أعلام الرجال . وسواء أكانت التاء للتأنيث كالأمثلة السابقة ، أم

للعوض عن أصل ، نحو : عِدة ، وثُبَة ، تقول : فى جمعهما : عِدات - ثُبات٢ ؛ وقد تكون التاء للمبالغة ، نحوعلاّمة وعلاّمات .
ويستثنى مما فيه التاء كلمات منها : امرأة ، وأمة ، وشاة ، وشفة ، وقلَة٣ ، وأمَّة ، ومِلَّة٤ .
هذا ، ويجب حذف التاء من آخر كل مفرد ، مؤنث ، عند جمعه جمع تأنيث سالمًا ، لكيلا تتلاقى مع التاء التى فى آخر الجمع . فإن كان الاسم بعد حذفها مختومًا بألف لازمة ، أوبهمزة قبلها ألف زائدة - نحو : فتاة . . . ، وهناءة . . .
- روعى فى جمع هذين الاسمين ما يراعى فى جمع المقصور والممدود٥
- مع ملاحظة ما فى رقم ٦ من هامش ص ١٨٨ ، وكذا و " ص١٩٠ " .
ثانيها : ما في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة " سواء أكان علمًا ، أم غير علم ، لمؤنث أم لمذكر ؛ فمثال المقصورة : " سُعدى " وهي علم مؤنث ، " وفُضْلى " ، وهي غير علم ، وإنما هي صفة لمؤنث ، " ودُنيا " إذا كانت علمًا لمذكر٦ . فمثال المقصورة " سعدي " وهي علم مؤنث ، " وفضلى " ، وهي غير علم ، وإنما هي صفة لمؤنث ، " ودينا " إذا كانت علما لمذكر ومثال الممدودة : " زَهراء " ، وهي علم لمؤنث ، و " حسناء " وهي غير

١أي : بشرط أن تكون التاء غير أصلية . وقد سبق الكلام على الأصلية في ص١٦٤ .
٢وأصل عدة : وعد . وأصل ثبة : " ثبو " فالتاء في الأولى عوض عن فاء الكلمة ، وفي الثانية عوض عن لامها .
٣اسم لعبة للأطفال .
٤لعل السبب في عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالم - كما يقال - أنها لم تسمع عن العرب . وهو سبب لا ينهض حجة ، ولم يأخذ به بعض النحاة ، فأجاز جمعها جمع مؤنث سالم . ورأيه حسن ، لجريانه على الأصول اللغوية العامة ، وإن كان الأفضل مراعاة الرأي الشائع .
٥سيجيء الباب الخاص بتثنيتها وجمعها - في ج٤ م١٧١ ص٥٦٦ - لمعرفة الفرق بينهما إن وجد .
٦إذا كان المفرد مختومًا بألف التأنيث وهو علم لمذكر ففي جمعه بالألف والتاء آراء غامضة لم تتعرض لصحته " انظر الخضري " وانظر " أ " من ص١٤٥ .

علم وإنما هي صفة لمؤنث ، و " زكرياء " علم لمذكر .
ويستثنى من هذا القسم - عند غير الكوفيين كما سبق١ : فَعْلَى ؛ مؤنث " فَعْلان " ، مثل " سَكْرى " مؤنث " سكران " ، " وفَعْلاء " مؤنث٢ : " أفْعَل " مثل : " خضراء وسوداء " ، وكلتاهما صفة لمؤنث ، وليست بعلَم .
ثالثها : كل علم لمؤنث حقيقي٣ وليس فيه علامة تأنيث ، كزينب ، ونوال ، وإحسان ، إلا ما كان مثل : " حَذام " عند مَن يبنيه في جميع أحواله - كما

سبق ٤ .
رابعها : مصغر المذكر الذى لا يعقل ، مثل : " نُهيرات " ، تصغير : " نهر " و " جُبيلات " ؛ تصغير " جبل " و " مُعَيْدِناتٌ " ، تصغير : " معدِن " .

خامسها : وصف المذكر غير العاقل ؛ مثل ؛ هذا بساتين جميلات٥ ، زُرْتها أيامًا معدودات .

سادسها : كل خماسىّ لم يسمع له عن العرب جمع تكسير٦ ؛ مثل : سُرادِقات وقيْصُومات - وحَمَّامات - وكَتَّانات . واصطبلات - وقِطْميرات . . . فى جمع : سُرادِق ، وقيْصُوم٧ ، وحَمَّام ، وكَتَّان ، واصطبل ، وقطْمير٨ .

وما عدا تلك الأنواع الستة مقصور على السماع ؛ مثل : شَمَالات٩ .

١في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ و ١٤٣ وفيهما بيان مفيد .

٢وهذا على الرأي الراجح - عندهم وهو : أن ما لا يجمع مفرده جمع مذكر سالم لا يجمع غالبا جمع مؤنث سالم أيضا وقد سبق " في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ " بيان ما في هذا الرأي . وكذلك في ب من ص ١٤٢ .

٣عاقل ، كزينب . . . . أو غير عاقل - على الأصح - مثل : لبون ، علم على ناقة ، وكذا : هوجل .

٤في رقم ١٠ من ص ٧٩ . والسبب أن المبني لزوما لا يثنى ولا يجمع مباشرة - كما كررنا -

٥فالنعت هو جميلات ، ومفردها : جميل : والمنعوت هو بساتين ، ومفردها ، بستان وهو مذكر غير عاقل ، فالعبرة في النعت والمنعوت بالمفرد ، ومثله : " أياما معدودات " . المفرد المنعوت هو : يوم ، ومفرد ذهنه هو : معدود . وكذلك " جبال راسيات " . . . مفرد المنعوت : جبل : ونعته هو راس . .

" راجع حاشية ياسين على التصريح في هذا الموضع . . . جـ ١ ص ٨١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم وما يطرد في جمعه " .

٦وبعض النحاة - كما جاء في الهمع لم يشترط كونه خماسيا ، مكتفيا باشتراط أنه لم يسمع له جمع تكسير . والأفضل عدم الاعتداد برأيه ، لمخالفته الأكثرية .

٧نوع من النبات .

٨الشق الذي في وسط نواة التمر . أو القشرة التي تعطى النواة أو تغطي الثمرة .

٩جمع : شمال ، اسم نوع من الريح .

وإلى ما سبق يشير بعضهم بقوله عن جمع المؤنث السالم ، وما يقاس فيه وما لا يقاس :

وقسْهُ فى ذى التَّا ، ونحو ذِكْرَى . . . ودرهمٍ مُصَغَّرٍ ، وصَحْرا
وزَيْنبٍ ، ووصفِ غير العاقل . . . وغير ُ ذا مُسلمٌ للناقل

يريد أنه مقيس في كل ما هو مختوم بالتاء ؛ مثل : رحمة ونعمة ، أو ألف التأنيث المقصورة ؛ مثل : ذِكْرَى ، أو الممدودة ؛ مثل : صَحْراء . وفي مصغر غير العاقل ؛ نحو : دُرَيْهم ، في تصغير : دِرْهم . وفي وصف غير العاقل ،

نحو : هذه بساتين جميلات زرتها أيامًا معدودات١ . أما غير هذه الخمسة فمقصور على سماع عن العرب فمن نقل عنهم شيئًا أخذنا بما نقل ، وسلمنا به . وقد ترك السادَس وهو الخماسيّ الذى لم يسمع له جمع تكسير .

" ب " إذا كان المفرد اسمًا٢ ، مؤنثًا ، ثلاثيًّا ، صحيح العين ، ساكنها ، غير مضعفها ، مختومًا بالتاء أوغير مختوم بها وأردنا جمعه جمع مؤنث سالمًا فإنه يراعى في جمعه ما يأتي٣ :

١ ـ إن كانت " فاء " الكلمة مفتوحة وجب تحريك العين الساكنة بالفتح في الجمع أيضًا ؛ تبعًا للفاء . تقول في جمع : ظرْف ، وبدْر ، ونَهْلَة ، وسَعْدَة ، . . " وكلها أسماء إناث " ظرَفات ، وبدَرات ، ونَهَلات ، وسَعَدات . بفتح الثاني في كلٍّ .

٢ ـ وإن كانت فاء الكلمة مضمومة ، جاز في العين ثلاثة أشياء : الضم ، أو الفتح ، أو السكون ؛ تقول في جمع ، لُطف ، وحُسْن ، وشُهْرَة ، وزُهْرَة " وكلها أسماء إناث " ، لطفات ، وحسنات ، وسهدات ، وزهرات ، بضم الثاني في كلّ ، أو فتحه ، أو تسكينه .

إلا إنْ كانت " لام " المفرد ياء فلا تضم العين في الجمع ، مثل : غُنْيَة٤ ، فلا يُقالُ : غُنُيات٥ . وإنما يقال : غُنَيات٦ ، أو : غُنْيات ؛ بفتح النون ، أو سكونها .

١انظر رقمه من هامش الصفحة السابقة .
٢علمًا ، أو غير علم بشرط ألا يكون وصفًا .
٣تفصيل الكلام عليه في البحث الخاص بالأحكام العامة التي تخص جمع المؤنث السالم ج٤ ص٥٧٣ م١٧١ .
٤بمعنى : غنى . وتصلح علمًا لمؤنث .
٥لأن العرب تستثقل الضمة قبل الياء .
٦ولا تقلب الياء هنا ألفًا ؛ لأن الزيادة التي في آخر الكلمة المجموعة تمنع القلب .

---

٣ ـ وإن كانت فاء الكلمة مكسورة جاء في العين ثلاثة أشياء ؛ الكسر ، أو الفتح ، أو السكون . تقول في جمع : سِحْر ، وهِند ، وحِكمة ، ونِعْمة " أسماء إناث " : سِحِرَات ، هِنِدَات ، حِكِمَات ، نِعِمَات . بفتح الثاني في كلّ ، أو كسره ، أو تسكينه ، إلا إذا كان المفرد المؤنث مكسور الفاء ولامه واو مثل : ذِرْوة ، فلا يجوز في العين إتباعها للفاء فى الكسر ؛ فلا يقال : ذِروات١ وإنما يقال ذِرَوَات٢ أو ذرْوات بفتح العين أو تسكينها .

ولا بد في المفرد الذي تجري عليه الأحكام السالفة أن يشتمل على الشروط الستة التى سردناها . فإن فُقِد شرط لم يجز إتباع حركة العين لحركة الفاء ؛ ومن ذلك أن تكون الكلمة صفة لا اسمًا ، مثل : " ضَخْمَة " ، فلا يقال فيها : ضَخَمات ، بفتح الخاء . أو تكون اسمًا غير مؤنث مثل : سعد ، علم ، رجل ، فإنه لا يجمع جمع جمع مؤنث ، ولا تتحرك عينه . أو تكون غير ثلاثية ، مثل : " زَلْزَل " و " عُنيزة " " لجاريتين " ، فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع . أو تكون غير صحيحة العين ؛ مثل " خَوْد " ٣ ، " وقيْنة " ٤ فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع ، أو تكون مُضعفة العين ، مثل : جنَّة وجنات ؛ فلا يتغير شيء من حركات حروفها فى الجمع ، وإن كانت العين غير ساكنة ، مثل : حكم " علم فتاة " .

وقد وردت جموع مخالفة لبعض الشروط السالفة ؛ فلا نقيس عليها ؛ لأنها لغة نادرة ؛ أو قليلة لبعض العرب ، أو دفعت إليها ضرورة شعرية .

ولهذا البحث مزيد إبانة وتفصيل في موضعه الخاص من باب : " تثنية المقصور والممدود وجمعهما " ، فى الجزء الرابع٥ . . .

" ج " إذا كان المفرد مركبًا إضافيًّا وأريد٦ تثنيته أو جمعه جمع مؤنث سالمًا فإن صدره هو الذى يثنى ويجمع ، ويبقى عجزه على حاله ، مثل : سيدة الحُسن " علم امرأة " يقال في تثنيته وفي جمعه : سيدتا الحُسن ، وسيدات الحسن ، وهذا إن لم يكن صدره المضاف كلمة " ذو " ، أو : كلمة : " ابن " ، أو :

١لأن العرب تستثقل الكسرة قبل الواو .
٢ولا تقلب الواو هنا ألفًا ، إذ لا يصح القلب مع وجود الزيادة في آخر الاسم المجموع .
٣هي الفتاة الجميلة .
٤جارية .
٥ج٤ ص٥٦٦ م١٧١ .
٦راجع ما تقدم في ص١٢٨ خاصًّا بشروط ما يراد تثنيته ، ومنها : أن يكون غير مركب .

أخ " ونحوهما . . . من أسماء ما لا يعقل من الأجناس ، - ومنها : ذو القعدة ، وذو الحِجة وابن لبون ، وابن آوى ، وابن عُرسٍ١ - فإن كان المضاف أحدها وأريد جمعه فالغالب أن يجمع جمع مؤنث سالمًا فيقال مثلاً : ذوات القعدة ، وذوات الحِجَّة ، وبنات آوى ، وبنات عُرس . . . ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم الجنسي كابن لبون ، وعلم الجنس كابن آوى . والفرق بينهما

أن ثاني الجزأين من علم الجنس لا يقبل : " آل " بخلاف اسم الجنس ، كما سيجيء في ج٤ " ٢ . . .

وإن كان مركبًا إسناديًّا مثل : زادَ الجمالُ " علم امرأة " بقي على حاله تمامًا ؛ وأتينا قبله بكلمة : " ذاتا " في التثنية٣ ؛ و " ذوات " في الجمع المؤنث ، تقول : جاءت ذاتا زادَ الجمالُ ، وذواتُ زادَ الجمالُ . ويجرى الإعراب على ذات " و " ذوات " ؛ دون العلم المركب إسناديًّا ؛ فإنه يبقى على حاله تمامًا ، ويعرب مضافًا إليه ، مجرورًا بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها : الحكاية .

وكذلك نأتي - فى أشهر الآراء٤ - بهذه الكلمات المساعدة التى تُوصل إلى التثنية إن كان مركبًا تركيب مزج مثل : شهر زاده ، اسم امرأة .

د - المفرد الذى لا يصح جمعه جمع مذكر سالمًا ، لا يصح فى مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالمًا . وقد سبق بيان هذا وما فيه٦ .

هـ - إذا سمى بجمع المؤنث٧ ، أوملحقاته ، - مثل : سعادات ، عنايات . .

- .وأريد تثنية هذا المسمى لم يصح تثنيته إلا من طريق غير مباشر بأن نأتى قبله بالكلمة الخاصة التى توصلنا لهذا الغرض ؛ وهى كلمة : " ذاتا " ٣

١انظر هامش ص ١١٠ لأهميته .

٢آخر باب جمع التكسير " م ١٧٤ ص ٦٢٢ وهناك بعض الأحكام الهامة " . وسبقت الإشارة لبض هذا في رقم ١ من هامش ص ١١٠ .

" ٣ ، " ٣المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنية : ذواتا . ، رفعا ، و " ذواتي " نصبا وجرا

٤ غالبا ، إذ له إعرابات أخرى سنذكر بعضها في باب العلم . ص ٣٠٧ وما بعدها . . . .

٥وأصلها قبل التركيب المزجي . زاد شهر .

٦في رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ وكذلك في رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ .

٧انظر ص ١٦٥ وهامش ١٦٦ حيث الحكم الخاص بالتسمية بهذا الجمع .

رفعًا١ ، و " ذاتَىْ " ٢ . . . نصبًا وجرا . وتعرب كل واحدة منهما على حسب حاجة الجملة إعراب المثنى فترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء . وهى " المضاف " ٣ ، والمسمى به بعدها " مضاف " إليه . وإذا أريد جمع المسمى به جمعًا مؤنثًا وجب الإتيان قبله بكلمة " ذوات " المضافة ؛ والمسمى هوالمضاف إليه .

١أو : ذواتا . . . .
٢أو : ذواتى . . . . . .
٣لأنها لا تجيء هنا إلا مضافة .

المسألة الثالثة عشرة إعراب ما لا ينصرف

هـ - إعراب ما لا ينصرف :
١ - تعلم محمودٌ ، أو مصطفىً .
نافس الطلاب محموداً ، أو مصطفىً .
فاض الثناء على محمودٍ ، أو مصطفىً .
٢ - تعلم أحمدُ . نافس الطلاب أحمدَ . فاض الثناء على أحمدَ .
٣ - تعلمتْ ليلَى . نافست الطالباتُ ليلَى . فاض الثناء على ليلَى .
٤ - صالحٌ أفضلُ من غيره .
صالح أفضلُ الزملاء . عرفت أفضلَ من غيره .
عرفتُ أفضلَ الزملاء . سلمت على أفضلَ من غيره .
سلمت على أفضلِ الزملاء .
٥ - صالح هو الأفضلُ عرفت الأفضلَ . يتساءل الطلاب عن الأفضلِ .
من الأسماء المعربة - غالبًا - ١ نوع يعرب بالحركات الظاهرة ، أو المقدرة ، فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع وجود التنوين في الحالات الثلاث٢ ؛ وهذا النوع المعرب يسمى : " الاسم المنصرف " ، أي : الاسم المنون٣ " . ويسمى اختصاراً : " الاسم المنون " ، أو : " المنصرف . " كأمثلة القسم الأول . كأمثلة القسم الأول .
ومن الأسماء المعربة نوع آخر يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجرَ بالفتحة أيضًا٤ ، نيابة عن الكسرة ، ولكن من غير تنوين - غالبًا - ٤ في الحالات الثلاث ؛ وهذا النوع المعرب يسمى : " الاسم الذى لا ينصرف ؛ أي : لا يُنون " .
ولا فرق في هذا النوع بين أن تكون حركة آخره ظاهرة ، كأمثلة القسم الثاني ، أو مقدرة كأمثلة القسم الثالث .
والاختلاف بين صورتي المعرب المنصرف وغير المنصرف ، ينحصر في أمرين ؛ أولهما : أن " المنصرف " يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة ، أو المقدرة رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ؛ فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر .

" ١و ١ " انظر " ب " من ص ١٧٦ .
٢سبق الكلام تفصيلا على هذا النوع من التنوين وغيره ، في ص ٣٣ وما بعدها .

٣هو الاسم المعرب المنصرف الذي سبق الكلام عليه في ص ٣٣ ويسمى : " بالاسم المنصرف " ، اختصارا - كما أشرنا هناك - وأن " الصرف " قد يسمى : " الإجراء " في استعمال بعض القدامي ، وأن " منع الصرف ، " هو عدم الإجراء " طبقا للبيان الآتي في ج٤ باب : ما لا ينصرف .

٤بشرط أن يكون خاليا من : " أل " ومن الإضافة - كما سيجيء .

ثانيهما : أنه ينون في جميع حالاته ، إلا إن وجد مانع آخر يمنع التنوين١ . أما الاسم الذى ينصرف فتتلخص حركات آخره الظاهرة ، أو المقدرة في أنه يرفع بضمة واحدة من غير تنوين٢ ، وينصب بفتحة واحدة من غير تنوين ، ويجر بفتحة واحدة أيضًا من غير تنوين ؛ فهو يختلف عن سابقه فى الأمرين ، في عدم التنوين ، وفي الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة - وإنما يتحقق الاختلاف بشرط ألا يكون مضافًا أومبدوءًا " بأل " . فإن كان مضافًا مثل كلمة : " أفضل " في القسم الرابع ، أومبدوءًا " بأل " مثل كلمة : " الأفضل " في القسم الخامس ، وجب جره بالكسرة دون الفتحة ، مع حذف التنوين في الحالتين أيضًا ؛ لأن التنوين لا يوجد في الاسم المضاف ، أو المبدوء " بأل " مهما كان نوعها٣ . هذا وللاسم الذي لا ينصرف باب خاص - سيجيء في الجزء الرابع - تُبَيَّن فيه أسباب المنع من الصرف ، وتوضح أحكامه ، ونقتصر هنا على ما يناسب موضوع الإعراب ، تاركين غيره لذلك الباب .

١كأن يكون الاسم مضافا ، أو مبدوءًا بأل ، أو غير ذلك مما يمنع التنوين " كالنداء " ، تقول : جاء الطبيب ، أو : طبيب المدينة ، ورأيت الطبيب ، أو : طبيب المدينة ، وقصدت إلى الطبيب ، أو : طبيب المدينة ، إذ يمتنع التنوين مع " أل " ومع الإضافة في كلمة : " طبيب " كما يمتنع في مثل : يا طبيب ، لمعين . أما عند عدم وجود مانع فيجب التنوين .

٢قد ينون الممنوع من الصرف إذا زالت علميته وقصد تنكيره - كما سبق في رقم٣ من هامش ص٣٣ ورقم٣ من هامش ص٣٧ عند الكلام على التنوين ، وكما يأتي البيان في رقم٢ من هامش ص٢٩٤ ، وفي باب الممنوع من الصرف " ج٤ " .

" ٣ستأتي أنواعها في م٣٠ ص٤٢١ - ومثلها " أم " التي تنوب عنها في لغة بعض القبائل " انظر " حـ " في ص ١٧٦ وفي هذا يقول ابن مالك :

وجر بالفتحة ما لا ينصرف . . ما لم يصف ، أو : يك بعد : " أل " ردف

ومعنى " ردف " : تبع : " أل " ، وجاء بعدها مباشرة من غير فاصل بينهما . وكلمة : " جر " قد تكون فعلًا ماضيًا مبنيًّا على الفتح ، وهو مبني للمجهول ، وقد تكون فعل أمر ، فيصح عندئذ في آخرها ضم الراء أو كسرها ، أو فتحها . فالضم لأن أصلها : اجرر " مثل : انصر " نقلت ضمة الراء الأولى إلى الجيم فحذفت الهمزة ، وأدغمنا الراءين ، وضممنا الراء المشددة إتباعًا للجيم . وإن شئنا فتحنا الراء المشددة في " جر " للخفة ، أو كسرناها ، مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين . وليس هذا مقصورًا على كلمة : " جر " بل يتبع في كل فعل أمر على وزنها .

زيادة وتفصيل :
أ - سبقت الإشارة - فى جمع المؤنث السالم ، " ص ١٦٦ " - إلى أن هذا الجمع وملحقاته عند التسمية به يصح إعرابه إعراب مالا ينصرف ، كما يصح إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم ، مراعاة لأصله وصورته . والإعراب الأول أحسن ، لما سبق هناك .
ب - من المبينات ما يكون ممنوعًا من الصرف لانطباق سبب المنع عليه ؛ مثل : سيبويه ؛ فإنه علم[1] مبني على الكسر وجوبًا فى كل حالاته - فى الرأىّ الشائع[2] . فعند اعتباره ممنوعًا من الصرف للعلمية مع التركيب المزجي نقول في إعرابه في حالة الرفع : إنه مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلى على الكسر . أو إنه مبني على الكسر في محل رفع .
ونقول في حالة نصبه : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر ، أو : إنه مبني على الكسر في محل نصب[3] .
ونقول في حالة جره إنه مجرور بفتحة مقدرة . منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر . ولا مانع أن نقول هنا أيضًا : إنه مبني على الكسر في محل جر . ولكن النحاة يفضلون بحق في حالة الجر الإعراب الأول ، لأنه يوافق الحكم العام للاسم الذى لا ينصرف .
ج - بعض القبائل العربية يستعمل كلمة : " أمْ " بدلا من " أل " فيقول : امقمرُ يستمدّ امْضَوْءَ من امْشَمْسْ ، أي : " القمر يستمد الضوء من الشمس " وعلى هذه اللغة لا يمنع الاسم عندهم من الصرف إذا بدئ بكلمة : " أمْ " المستعملة بدلاً من : " ألْ " [4] .

---

[1] هو علم ، مركب مزجي ، فينطبق عليه منع الصرف ، فوق أنها مبني لا يدخله تنوين التمكين وقد سبق الكلام على تنويته - في الكلام على أنواع التنوين - ص ٣٣ . وسنعود للكلام على المركب المزجي وعلى إعرابه بمناسبة أخرى في ص ١٩٦ و ٣١١ و ٣١٣ وما بعدها .
[2] انظر ما يتصل بهذا في " ب " و " ج " من ص ١٤٥ و ١٤٦ .
[3] " ٣و٣ " وهذا أوضح وأكثر .
[4] راجع : الصبان والهمع - . . . وليس من السائغ اليوم أن نستعمل " أم " هذه كاستعمال أهلها القدماء ، ولا أن ندخلها في أساليبنا بدلا من " أل " .

المسألة الرابعة عشرة الأفعال الخمسة

و الأفعال الخمسة :
أ - العاقل يتكلم بعد تفكير . لن يتكلمَ العاقل مسرعاً . لم يتكلمْ عاقل فيما لا

يَعنيه .
إذا كان المضارع صحيح الآخر ، وغير مختوم بضمير بارز٢ ، فإنه يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة " الضمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة النصب إذا سبقه ناصب ، والسكون في حالة الجزم إذا سبقه جازم " . كأمثلة القسم " أ " .
أما إذا اتصل بآخره ألف اثنين " وله معها صورتان . إحداهما أن يكون مبدوءًا بتاء المخاطب ، والأخرى أن يكون مبدوءًا بياء الغائب ، كأمثلة ١ ، ٢ من القسم " ب " . " أو اتصل بآخره واو الجماعة ، " وله معها صورتان كذلك : أن يكون مبدوءًا بتاء المخاطب أو ياء الغائب ، كأمثلة ٣ ، ٤ من " ب " أو اتصل آخره بياء المخاطبة ، " كأمثلة القسم الخامس من " ب " فإنه في هذه الصور الخمس التي يسميها النحاة الأفعال الخمسة - يرفع بثبوت النون٣ في حالة

١ إذا كان الضمير لمؤنثتين غائبتين " مثل : هما " جاز أن يكون المضارع مبدوءًا بالياء لا بالتاء ، ولكن التاء أكثر - طبقًا للإيضاح الآتي في " ج " من ص١٨١ - فنقول : هما تفعلان ، أو : هما يفعلان .
٢أي : ظاهر . وهذا على الرأي الشائع في أن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة أسماء ، فهي ضمائر يعرب كل منها فاعلًا . وهو الرأي الواجب اتباعه اليوم ، خلافًا للرأي الضعيف القائل بأنها حروف .
٣أي : بالنون الثابتة الموجودة .

الرفع ، نيابة عن الضمة ، وينصب في حالة النصب بحذفها نيابة عن الفتحة ، ويجزم في حالة الجزم بحذفها أيضًا نيابة عن السكون . " أمثلة ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ " .
وهذا معنى قولهم : الأفعال الخمسة هي : " كل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة " ١ .
وحكمها : أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها . مع ملاحظة أن تلك النون عند ظهورها تكون مكسورة٢ بعد ألف الاثنين ، مفتوحة في باقي الصور٣ " .
" ملاحظة " : إذا كان المضارع معتل الآخر بغير إسناد لضمير رفع بارز - فحكمه سيجيء في مكانه الخاص٤ . فإن كان مسندًا لضمير رفع بارز وجب أن تلحقه تغيرات مختلفة ؛ بيانها وتفصيلُ أحكامها في الباب المعدّ لذلك٥ ، وهو باب : إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة ؛ بتوكيد ، وغير توكيد .

١فللألف الاثنين صورتان ، ولواو الجماعة صورتان ، ولياء المخاطبة صورة واحدة .
٢في الغالب الذي يحسن الاقتصار عليه .

٣وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

واجعل لنحو : " يفعلان " النونا . . . رفعا ، وتدعين وتسألونا

وحذفها للنصب والجزم سمه . . . كلم تكوني لترومي مظلمه

أي : اجعل ثبوت النون علامة الرفع في : " يفعلان ، وتدعين ، وتسألون " وهي الأفعال المضارعة المشتملة على الضمائر السالفة ، فالأوفى مشتمل على " ألف الاثنين " والثاني على " ياء المخاطبة " ، والثالث على " واو الجماعة " واجعل حذف النون سمة ، " أي : علامة " ، لنصبها ، وجزمها .

٤في ص ١٨٢ .

٥ج٤ م١٤٤ ص١٧٧ .

زيادة وتفصيل :

أ - إذا قلت : النساء لن يَعْفُونَ عن المسيء ؛ فالنون هنا نون النسوة ؛ وليست نون الرفع التي تلحق بآخر الأفعال الخمسة . كما أن الواو واو أصلية ، لأنها لام الفعل ؛ إذا أصله : " عفا " " يعفو " تقول : النساء يَعْفون ؛ " يعفو " فعل مضارع مبني على السكون الذى على الواو . لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع . وتقول " النساء لن يعفُون " : " يعفو " : فعل مضارع ، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ؛ في محل نصب بلن ، والنون فاعل . . . وفي النساء لم يعفُون : " يَعْفُو " فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، في محل جزم بـ " لم " ، ونون النسوة فاعل . . .

بخلاف قولك : الرجال يَعْفُون ؛ فإن النون هنا علامة للرفع ، والواو ضمير الجمع ، فاعل ، مبني على السكون في محل رفع . وأصله : الرجال يعفُوُون " على وزن : يفْعُلون " ؛ استثقلت الضمة على الواو الأولى " التى هي حرف علة ، ولام الفعل أيضًا " فحذفت الضمة ؛ فالتقى ساكنان ، هما : الواوان . حذفت الواو الأولى ؛ لأنها حرف علة ، ولم تحذف الواو الثانية : لأنها كلمة تامة . إذ هي ضميرٌ ، فاعل ، يحتاج إليها الفعل ، فصار الكلام : " الرجال يعْفُون " على وزن : " يَفْعُون " ، وعند وجود ناصب أو جازم تحذف النون ، نقول : الرجال لن يعفُوا " على وزن يَفْعُوا " ومن قوله تعالى : {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} والرجال لم يعْفُوا ، فحذفت نون الرفع ؛ لوجود أحدهما ، بخلاف نون النسوة ، فإنها لا تحذف - كما سبق .

ب - عرفنا أن نون الرفع تحذف وجوبًا للناصب أو الجازم ؛ كحذفها فى قوله تعالى : {لن تَنالُوا الْبرَّ حَتى تنفقُوا مما تُحِبّون} ، وقول الشاعر المصري١ :

لا تقْربوا النيل إنْ لم تعملوا عملاً . . . فماؤهُ العذبُ لم يخلَق لكسْلان

وقد تحذف لغير ناصب أو جازم ، وجوبًا أو جوازًا ؛ فتحذف وجوبًا إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيلة ؛ مثل : أنتما ، يا صاحباي ، لا تقصرانّ في

١إسماعيل صبري المتوفى سنة ١٩٢٢ .

الواجب ، وأنتم - يا رجال - لا تهملُنّ فى العمل ، وأنت - يا قادرة - لا تتأخَرِنّ عن معاونة البائس ، فحذفت نون الرفع في الجميع ؛ لتوالي الأمثال " أي : لتوالي ثلاثة أحرف متماثلة زائدة ؛ هي : النونات الثلاث " . . . وحذفت معها أيضًا واو الجماعة ، وياء المخاطبة دون ألف الاثنين٢ ، ولكن عند إعراب المضارع المرفوع نقول : مرفوع بالنون المقدرة ، كما سبق بيان سببه وتفصيله .

وتحذف جوازًا عند اتصالها بنون الوقاية٣ ، مثل : الصديقان يُكْرمانِني ، أو : يُكْرمَانِي ، والأصدقاء يكرمُونني ، أو : يكرموني ، وأنت تكرمينني ، أو : تكرمينِّي٤ .

فتلخص من هذا أن نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية : الحذف ، أو الإدغام في نون الوقاية ، أو الفك مع إبقاء النونين٥ .

وهناك لغة تحذف نون الرفع " أي : نون الأفعال الخمسة " في غير ما سبق ؛ وبها جاء الحديث الشريف : " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تَحَابُّوا " ، أي : لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا . ولا تؤمنون حتى تتحابوا . وقوله أيضًا : " كما تكونوا يولّى عليكم " في بعض الآراء ، وليس من السائغ اتباع هذه اللغة في عصرنا ، ولا محاكاتها ، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في النصوص القديمة .

" ١و ١ " في رقم١ ، ٤ من هامش ص٩٥ شرط امتناع التوالي ، وإيضاحه ، وسبب بقاء ألف الاثنين .

٢راجع " جـ ود " من ص ٩٤ و ٩٨ .

٣وهذا رأي سيبويه وفريق معه . . . وقال آخرون : الذي يحذف هو : " نون الوقاية " . ولكل أدلة كثيرة . والرأي الأول أولى ، ولا سيما إذا عرفنا أن نون الوقاية جاءت لغرض خاص ، فحذفها يضيع ذلك الغرض . وتفصيل الكلام على " نون الوقاية " مسجل في الموضع الخاص بها - " ص٢٨٠ م٢١ ، مع ملاحظة الإشارة السابقة في " ج " ص٥٠ وفي رقم٤ من هامش ص٩٥ ورقم١ من هامش ص٩٦ - ثم ص٢٨٤ " .

" ٤و ٤ " يجوز هنا أن يحذف الضمير أو لا يحذف ، " راجع رقم٤ و ١ من هامش ص٩٥ و ٩٦ " .

٥ستجيء الأحوال الثلاثة في ص٢٨٤ .

٦أي : تتحابوا .

" ج " يجوز[1] أن تقول : " هما تفعلان " و " هما يفعلان " عند الكلام على مؤنثتين غائبتين ؛ ففي الحالة الأولى تؤنث مراعيًا أنك تقول في المفردة : هي تفعل ؛ بوجود التاء أول المضارع . فكأن الأصل - مثلًا - زينب تفعل ؛ لأن الضمير بمنزلة الظاهر المؤنث الذى بمعناه . فإذا قلت : " هما تفعلان " فقد أدخلت في اعتبارك الحالة السابقة . وإذا قلت : " هما يفعلان " فقد أدخلت في اعتبارك مراعاة لفظ الضمير الحالي الذى للمثنى الغائب ، والأول أكثر وأشهر ، وفيه بُعْد عن اللّبس ، فوق ما فيه من مسايرة لقاعدة هامة ؛ هي : أن الفعل يجب تأنيثه إذا كان مسندًا . لضمير يعود على مؤنث[2] . . .

---

[1] الإيضاح الآتي هو ما أشرنا إليه في رقم١ من هامش ص١٧٧ .

[2] وقياسًا على هذا يجوز في المضارع المسند لنون النسوة أن يكون مبدوءًا بالياء أو بالتاء ، نحو : الوالدات يحرصن على راحة أبنائهن ، أو تحرصن . ويؤيد هذا القياس ما سيجيء " في " ب " من الجزء الثاني باب الفاعل ص٧٥ م٦٦ عند الكلام على الحكم السادس " فقد نصوا هناك على جواز الأمرين صراحة وأن الأحسن تصديره بالياء لا بالتاء ، تبعا للمأثور ، واستغناء بنون النسوة عن التاء في الدلالة على التأنيث .

المسألة الخامسة عشرة المضارع المعتل الآخر

ز - المضارع المعتل الآخر[1] :

ليس في الأفعال ما يدخله الإعراب إلا الفعل المضارع أحيانًا ، وهو قسمان :

أ - مضارع صحيح الآخر : مثل : يشكر ، يرتفع ، ينزل . . . وهذا يعرب بحركات ظاهرة على آخره في كل أحواله : " رفعًا ، ونصبًا ، وجزمًا " ؛ تقول : يشكرُ المرء من أعانه ، لن يرتفعَ شأن الخائن ، لم ينزلْ مطرٌ فى الصحراء . . . ، " فيشكرُ " . مرفوع بالضمة الظاهرة ، و " يرتفعَ " : منصوب بالفتحة الظاهرة ، و " ينزلْ " مجزوم بالسكون الظاهر ، أما الجر فلا يدخل الأفعال ، كما هو معلوم .

ب - مضارع معتل الآخر[2] ، وهو ثلاثة أنواع :

١ - معتل الآخر بالألف ، مثل : يخشَى ، يرضَى ، يرْقى . وحكمه : أنه تقدر على آخره الضمة في حالة الرفع ، مثل : يخشى الصالح ربه ، فيخشى : مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف .

وكذلك تقدر الفتحة على آخره في حالة النصب ؛ مثل : لن يرضَى العاقل بالأذى ؛ فيرضى : مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف . وسبب التقدير في الرفع والنصب تعذر ظهور الحركة على الألف واستحالتها .

أما في حالة الجزم فتحذف الألف[3] . وتبقى الفتحة قبلها دليلًا عليها[4] ؛ مثل : لم يرقَ العاجز ، فكلمة يرقَ : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه

---

[1] انظر رقم3 من هامش ص187م16 حيث البيان الخاص بحروف العلة ، والمعتل ، والمعل ، والمد ، واللين . . .
[2] على الرغم من أن علامة الإعراب مقدرة على آخره فإنها تراعى في توابعه حتمًا . وهذه المراعاة هي التي تقتضي وجود " الإعراب التقديري " وعدم إغفال شأنه . كما سيجيء في رقم " ج " من ص198 وكما سبق البيان في ص84 .
[3] انظر نوع الألف المستحقة للحذف في " ب " من ص 185 .
[4] هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم . والبيان في " أ " من ص185 .

حذف الألف . ومثله المضارع " تَلقَ " في قول الشاعر :

إذا كنت فى كلّ الأمور معاتِبًا . . . صديقك لم تلقَ الذى لا تعاتبهْ

٢ ـ معتل الآخر بالواو ، مثل : يسمو ، يصفو ، يبدو . وحكمه : أنه يرفع بالضمة المقدرة[1] ، مثل : يسمو العالِم ، فيسمو : مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو . ولكنه ينصب بفتحة ظاهرة على الواو ، مثل لن يصفوالماء إلا بالتنقية . ويجزم بحذف الواو[2] ، وتبقى الضمة قبلها دليلا عليها ، مثل لم يبدُ النجم وراء السحُب نهارًا . فالفعل : يبدُ ، مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الواو .

٣ ـ معتل الآخر باليا ؛ مثل : يمشي ، يبني ، ومثل يُغْضِي في أول البيت التالي[3] :

يُغضِي حياءً ، ويُغْضَى من مهابتهِ . . . فلا يُكلَّمُ إلا حينَ يَبتسِمُ

وحكمه كسابقه ، يُرَفع بضمة مقدرة ؛ مثل : يمشي الحازم في الطريق المأمون ؛ ويُنْصَب بفتحة ظاهرة على الياء ؛ مثل : لن يبغي أخٌ على أخيه . ويُجَزم بحذف الياء[4] ؛ وتبقى الكسرة قبلها دليلا عليها ، مثل لم يَبْنِ المجدَ إلا العصاميون .

وقول الشاعر يمدح[5] :

أناة ، " فإن لم تغن عقب بعدها . . . وعيد ، فإن لم يغن أغنت عزائمه

ومن أمثلة حذف الألف والياء من آخر المضارع المجزوم قول الشاعر :

فمنْ يلْقَ خيرًا يَحْمد الناسُ أمرَه . . . ومن يَغْوِ[6] لا يَعْدَمْ على الغيّ لائِما

---

[1] التي منع من ظهورها ثقلها على الواو - كما يقول النحاة . والسبب الصحيح أن العرب لم تظهرها - ومن أمثلتها وهي مقدرة قول الشاعر :

تصفو الحياة لجاهل ، أو غافل . . . عما مضى فيها وما يتوقع

" [2]و 2 " انظر نوع حرف العلة " الواو ، وكذا الياء " الذي يحذف في " ب " ص185 .
[3] البيت من قصيدة للفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين .
[4] هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم . والبيان في " أ " من ص 185 وانظر في " ب " من تلك الصفحة ما

يختص بحذف الياء وكذا : " ج " من الصفحة التي تليها .
٥يصف الممدوح بالحلم ، فإن لم ينفع الحلم في ردع المسيء هدده وأوعده ، فإن لم ينفع الوعيد والتهديد لجأ إلى عزيمته في استخدام القوة مع المسيء .
٦يضل ، ولا يتبع الطريق القويم .

وملخص ما سبق في أنواع الفعل المضارع الثلاثة المعتلة الآخر ؛ أنها متفقة في حالتي الرفع والجزم ، مختلفة في حالة النصب فقط . فجميعها يرفع بضمة مقدرة ، ويجزم بحذف حرف العلة الأصل١ ، مع بقاء الحركة التي تناسبه ؛ لتدل عليه ، " وهي الفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء " أمَّا في حالة النصب فتقدر الفتحة على الألف ، وتظهر على الواو والياء٢ .

١يشترط في حرف العلة الذي يحذف أن يكون أصيلًا . " انظر السبب في " ب " من ص١٨٥ " .
٢وفيما سبق يقول ابن مالك :
وأي فعل آخر منه ألف . . . أو واو أو ياء ، فمعتلا عرف
فالألف أنو فيه غير الجزم . . . وأبد نصب ما كيدعو ، يرمي
والرفع فيهما أنو واحذف جازما . . . ثلاثهن تقض حكما لازما
" انو - قدر . أبد = أظهر " .
أي : يعرف الفعل المضارع المعتل الآخر بأن يكون مختومًا بالألف ، أو الواو ، أو الياء . وقدر على حرف الألف الحركات كلها غير الجزم . وأظهر النصب في المعتل الآخر بالواو وكيدعو ، أو بالياء ، كيرمي ، مع تقدير الرفع فيهما ، واحذف أحرف العلة الثلاثة في حالة جزمك أفعالها .

زيادة وتفصيل :
أ - هناك لغة تجيز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم ؛ فيكون مجزومًا ؛ وعلامة جزمه السكون المقدر على حرف العلة قبل مجيء الجازم١ . . . .
وهذه لغة تذكر لمجرد العلم بها ؛ لاستخدامها في فهم النصوص القديمة ، الواردة بها ، لا لتطبيقها في استعمالنا .
ب - عرفنا٢ أن المضارع المعتل الآخر يحذف آخره عند الجزم . وهذا بشرط أن يكون حرف العلة أصيلًا في مكانه ، كالأمثلة السابقة ؛ فلا يكون مبدلًا من الهمزة . مثل : يقرا الرجل ، أي : يقرأ . ومثل : يوْضُو وجهُ عليّ ؛ بمعنى ؛ يحسنُ ويضيء . وأصله يَوْضُؤ ، ومثل : يُقري الضيفُ السلامَ ؛ بمعنى : يُلقيه ، وأصله : يقرئ ؛ فلو كان مبدلا من الهمزة كالكلمات السالفة ، لكان خير ما يقال هو : أن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة ألفًا ، أو واو ، أو ياء ، في تلك الأمثلة وأشباهها ، ولا يحذف حرف العلة المبدل من

الهمزة .
ومن الأمثلة أيضًا : " يَبْرَا " المريض و " يبرُو " ، أي : يُشفَى ؛ وأصلهما : " يبرأ " و " يبرُؤُ " ؛ بالهمز فيهما . و " يُبرى " اللهُ المريض . أي : يَشفيه ؛ وأصله . يُبرئه . ومثل يملا الساقي الإناء ، أي : يملأ . " ويمتلي " الإناء : أي : يمتلئ ، و " يبطُو " القطار ؛ أي : يُبطؤُ ؛ فلا داعي للتفصيل الذى يقوله النحاة ، من أن إبدال حرف العلة من الهمزة ، إن كان بعد دخول الجازم ، فهو إبدال قياسي ، " لسكون الهمزة بسببه . فيكون الجازم قد عمل عمله فيها؛

[1] وبهذه اللغة ورد قول قيس بين زهير من بني عبس :
ألم يأتيك والأنباء تنمي . . . بما لاقت لبون بني زياد
وقيل لآخر :
هجوت زبان ثم جئت معتذرا . . . من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
وبتلك اللغة وردت القراءة في الآية الكريم من سورة " طه " : {فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى} حيث بقيت الألف في آخر الفعل : " يخشى " مع أنه مجزوم ، بسبب العطف على المجزوم " وكذا القراء في الآية الأخرى المدونة في " د " من ص٢٠٥ أما النص على هذه اللغة وأمثلتها فمراجعه متعددة ، منها : الهمع " جـ١ ص٥٢ ، الباب السابع الخاص بإعراب المضارع المعتل الآخر . ومنها : الجزء الأول من كتاب معاني القرآن ، للفراء ص١٦١ .
[2] في ص١٨٢ وما بعدها .

وهو : الجزم ؛ ومتى سكنت الهمزة ، كان إبدالها من جنس حركة ما قبلها قياسيًّا ؛ فتقلب ألفًا أو واوًا ، أو ياء ، على حسب تلك الحركة ، ولا تحذف هذه الحروف ؛ إذ لا داعي لحذفها ، بعد أن أدّى الجازم عمله ، وفي هذه الحالة تعرف الكلمة مجزومة بسكون مقدر [1] على الهمزة المنقلبة المختفية . . . .
أما إن كان الإبدال من الهمزة قبل الجزم ، فهو إبدال شاذ ، والأفصح عدم حذف حرف العلة أيضًا ، ويكون الفعل مجزومًا بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة المختفية كسابقه . ولا يحذف حرف العلة - مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهمزة ، ليؤثر فيها - لأن حرف العلة هذا عارض ، وليس أصيلًا ، ولا اعتداد بالعارض عندهم [2] ؛ فالفرق بين الحالتين أن الأولى لا يحذف فيها حرف العلة باتفاق ، لما بينوه ؛ وأن الثانية فيها خلاف ، ولكن الأشهر عدم الحذف أيضًا .
وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما المانع أن يكون الحكم الفاصل هو عدم الحذف دائمًا ، لنستريح من تعداد الآراء ، واختلاف الحجج ، من غير أثر واضح؟ هذا

هو الأفضل .
ج - سبق[3] أن المضارع المعتل الآخر بالياء يرفع بضمة مقدرة عليها ويجزم بحذفها . والأغلب أن تكون هذه الياء مذكورة كالأمثلة التي عرضناها . ومن الجائز حذفها لغير جازم ، قصدا للتخفيف ، أو مراعاة الفواصل ، ونحوها ، تبعا لبعض القبائل العربية ، بشرط أمن اللبس بين هذا النوع الجائز من الحذف[4] " والنوع الآخر الواجب الذي سببه الجزم . وبإثبات الياء وحذفها في المضارع المرفوع ، جاء القرآن الكريم ، قال الله تعالى[5] : {قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا . . . } وقال تعالى[6] : {ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا } .

---

[1] وإنما كان السكون مقدرًا لأنه على الهمزة وهي مختفية ، فهو مختف معها ، ويكون ظاهرًا حين تظهر ، ولا يصح أن يكون مقدرًا على الألف ، أو الياء ؛ لأن هذه الحروف قد جاءت بعد أن أدى الجازم عمله ، واستوفى حقه ، كما أوضحنا .
[2] راجع الصبان آخر باب : " المعرب والمبني " عند الكلام على المضارع المعتل .
[3] في رقم ٣ من ص ١٨٣ .
[4] في سورة يوسف .
[5] أما حذف الياء التي هي ضمير المتكلم من آخر الأفعال فجائز أيضًا . مثل : " أكرمن ، وأهانن " في قوله تعالى في سورة الفجر : {فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَن ، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَن} أي : أكرمني وأهانني . ومثل قوله تعالى : في سورة العنكبوت : {فَإِيَّايَ فَاعْبُدُون} أي : فاعبدوني .
وأما حذف هذه الياء إذا كانت " مضافًا إليه " فتجيء له إشارة في هامش ص٢٠١ ويجيء البيان الشامل في باب : المضاف إلى ياء المتكلم - ج٣ .
[6] في سورة الكهف .

المسألة السادسة عشرة الاسم المعرب المعتل الآخر

من الأسماء المعربة ١ :
أ - نوع صحيح الآخر ، مثل : سعاد ، صالح ، جمل ، شجرة ، قمر ، سماء . . وهذا النوع يعرب في أحواله الثلاثة بحركات ظاهرة على آخره ؛ تقول : صالحٌ محسنٌ ، وإن صالحًا محسن ، وحبذا الإحسان من صالح . . وكذا بقية الأمثلة مع مراعاة الأحكام التى شرحناها في المسائل المختلفة السابقة .
ب - ومنها نوع معتل الآخر جارٍ مجرى الصحيح ، وهو ما آخره ياء أو واو وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن ، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين ؛ نحو : مرمِيّ - مَغْزو - ظَبْي - دَلو . . . وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم صحيح الآخر ، فهو شبيه به فى الحكم .
ومن هذا الشبيه أيضًا المختوم بياء مشددة للنسب ، ونحوه ، بشرط ألا يكون تشديده بسبب إدغام ياءين : ومن الأمثلة : عبقريّ - كرسي ، شافعيّ ، فخرج

نحو : خليليّ - صاحبيّ - بَنِيَّ - كاتبيّ[2] .

ح - ومنها نوع معتل الآخر[3] لا يشبه الصحيح : ومن أمثلته " الرضا ، العُلا،

[1] أما غير المعربة فلا دخل لها في هذا الموضوع الخاص بالإعراب وعلاماته الأصلية أو الفرعية ، كما هو معروف ، لأن المبني لا تتغير علامه آخر . وهذا عند النحاة . ويخالفهم القراء وبعض اللغويين في هذا على الوجه المبين في رقم5 من هامش ص188 .

[2] كما في ج4 ص45 م131 ، وذكرنا هناك أنه يسمى : " الملحق بالمعتل الآخر " وله حكم خاص موضح في باب المضاف لياء المتكلم ج3 .

[3] أي : في آخره حرف من حروف العلة الثلاثة ، وهي : الألف ، والواو ، والياء .
وقد يكتفي النحاة بتسميته : " المعتل " فقط ، لأن المعتل في اصطلاحهم هو : " معتل الآخر " وهو ما كان حرفه الأصلي الأخير حرف علة " سواء أكان اسما ، أم فعلا . أما الصرفيون فقد جري اصطلاحهم على أن المعتل هو : ما كان أحد حروفه الأصلية حرف علة : سواء أكان حرف العلة في الأولى ، أم في الوسط ، أم في الآخر ، أم في أكثر من موضع . وسواء أكان ذلك في اسم أم فعل . ولكل حالة من تلك الحالات المختلفة اسم خاص بها ، وحكم معين في علم : " الصرف " . ولم يطلق النحاة ولا الصرفيون اسم=

الهدى ، الحِمى " . . . وأيضًا " الهادي ، الداعي ، المنادِي ، والمرتجِي " . . .وأيضًا " أدكو[1] طوكيو[2] ، سَمَنْدُو[3] قمَندُو[4] " . . . . .

وهذا النوع المعتل ثلاثة أقسام على حسب حرف العلة الذى فى آخره :

أولها ؛ المقصور[5] : وهو : الاسم المعرب الذى فى آخره ألف[6] لازمة [7] .

=المعتل على شيء من الحروف ، مع أن بعض الحروف قد يكون معتلا ، مثل : إلى ، على ، في . . . . والسبب في ذلك أن كلامهم في المعتل ، وأنواعه ، واسم كل نوع وحكمه - إنما هو من ناحية الإعراب . وما يتصل به ، وهي ناحية لا تتصل بالحروف ، إذ الحروف كلها مبنية كما عرفنا - في ص76 على أنه لا مانع من تسمية الحرف الذي فيه حرف علة " بالمعتل " ولكن لا يصح تسميته بالمقصور ، ولا بالمنقوص ، ولا بالأسماء الأخرى الخاصة التي أطلقها النحاة أو الصرفيون ، على أنواع المعتل من الأسماء أو الأفعال ، " كالمثال ، والأجوف ، والناقص . . . إلخ " لأن هذه التسميات مقصورة عندهم على أنواع المعتل من الأسماء والأفعال وحدهما .
ومن المقر أن حرف العلة إن كان سكانا بعد حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومد ، ولين ، نحو : مساعد ، ومسعود ، وسعيد . وإن كان ساكنا بعد حركة لا تناسبه فهو حرف علة ولين معا ، نحو : جموهر ، وزين . وإن كان متحركات فهو حرف علة فقط ، مثل : حمور ، وهيف . . . . " راجع الخضري جـ 2 في باب الترخيم والإعلال بالنقل " .
وعلى هذا تكون الألف دائما حرف علة ، ومد ، ولين .
ويتردد في كلام النحاة : " الحرف السعل " يريدون به الحرف الذي يخضع لأحكام الإعلال ، وتجري عليه ضوابطه ، كقلب الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة ، كقولهم في بناي . . . بناء و . . . فإن لم يخضع لتلك الأحكام فهو حرف علة فقط ، كالفعل الماضي ، عور ، أو هيف .
وستجيء إشارة لهذا في جـ 2 هامش ص 86 م 67 .

[1] اسم بحيرة وبلد مصري على الساحل الشمالي ، قرب الإسكندرية .

[2] حاضرة بلاد اليابان .

[3] اسم طائر ، واسم حصن في بلغراد " .

[4] اسم طائر .

[5] مما يلاحظ : أن النحاة لا يطلقون اسم المقصور والممدود على الاسم إلا إذا كان معربا . بخلاف اللغويين والقراء ، فإنهما يطلقونهما على المعرب والمبني ، ولذا يقولون في : " أولى وأولاء ، اسمي إشارة " إن الأولى مقصور ،

والثاني ممدود ، مع أن الاسمين مبنيان ، فالاصطلاح مختلف عند الفريقين .
- كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٨٧ ، وكما سيجيء في باب اسم الإشارة ، - رقم ١ من هامش ص ٣٢٤ " وفي رقم ١ من هامش ص ٤٥٠ م ١٧٠ جـ ٤ .
٦وهذه الألف يكون قبلها فتحة دائما ، كشأن جميع الألفات ، فإن جاء بعدها تاء التأنيث مثل : فتاة ، ومباراة . . . وزال عنه اسم المقصور وحكمه ، وصار إعرابه على التاء - كما في : " و " من ص ١٩٠ وسيجيء البيان والإيضاح في الباب الخاص به من الجزء الرابع ، ص ٥٥٨م ١٧١ص ٥٦٩ .
٧لا تفارقه في حالة من حالات إعرابه الثلاث ، الرفع ، والنصب والجر ، إلا إذا وجدت علة صرفية تقضي بحذفها ، فتحذف لفظا ، ولكنها تعتبر موجودة تقديرا ، لأن المحذوف لعلة كالثابت ، وذلك كحذفها عن التنوين في مثل : فتى ، علا ، رضان فإنها موجودة تقديرا . وهذا معنى قولهم :
إن ألف المقصور موجودة دائما ، إما لفظا وإما تقديرا عند الوقف يحذف التنوين - في الشائع - فترجع الألف ، ويكون الإعراب مقدرا عليها . وهذا هو الشائع في الإعراب اليوم ، ولا بأس به ، بل فيه تيسير=

وحكمه : أن يعرب بحركات مقدرة على هذه الألف في جميع صوره ؛ رفعًا ؛ ونصبًا ، وجرًّا ؛ إذ لا يمكن أن تظهر الفتحة أوالضمة أوالكسرة على الألف .
ومن أمثلته : {إنّ الهُدَى هُدَى الله} . " اتَّبِع سَبِيلَ الهُدَى " . فكلمة : " الهدَى " الأولى ، اسم " إن " ؛ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ؛ وكلمة : " هدَى " الثانية خبر " إن " ، مرفوعة بضمة مقدرة على الألف أيضًا .
وكلمة : " هدى " الثالثة مضاف إليه ، مجرورة بكسرة مقدرة على الألف١ .
ومن أمثلته : رضا الله أسمى الغايات . وإن رضا الناس غاية لا تُدْرَك ، احرص على رضا الله . . . فكلمة : " رضا " مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة بحركة مقدرة على الألف . . . وهكذا كل الأسماء المقصورة٢ .
وليس من المقصور ما يأتي :
أ - الأفعال المختومة بألف لازمة ، مثل : دعا ، سعى ، يخشى ، ارتقى . وإنما هي نوع من الأفعال التي تسمى ناقصة . " ويراد بهذه التسمية هنا : أنها معتلة الآخر " .
ب - الحروف المختومة بألف لازمة ، مثل : إلى ، على . . . لأن هذه كتلك ليست أسماء .

=وإذا كانت الألف لا تفارقه ، وعلامة الإعراب لا تظهر عليها مطلقًا ، كما أوضحنا ، فلم لا يعتبر مبنيًّا؟ تقدم جواب هذا في " و " من ص٩٩ .
وقلنا في " ب " ص١٠٦ " وسيجيء أيضًا في ج٣ م٩٧ ص١٧٤ عند الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم " أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها في ياء المتكلم : فيقول في كلمة : " هدى " عند الإضافة لياء المتكلم : هدى خير الوسائل للسعادة . وفي هذه الصورة يكون معربًا بالياء التي أصلها الألف بدلًا من حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف ، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة . ولا يحسن اليوم الأخذ بهذا الرأي .
١وهي تكتب ياء هنا ، وتكتب في مواضع أخرى ألفًا ، تبعًا لقواعد الإملاء التي تقضي بأن ألف المقصور الثلاثية إن كان أصلها ياء تكتب ياء ، وإن كان أصلها واوا تكتب ألفًا ، فلا بد من إرجاع الألف الثلاثية إلى أصلها . أما التي تزيد على ثلاثة فإنها تكتب ياء دائمًا .
وسواء أكتبت ألف المقصور ياء أم ألفًا - فإنها في جميع أحوالها تسمى : " ألفًا " ما دام قبلها فتحة .
وهذا الرأي هو الشائع اليوم في رسم الحروف .

وللكوفيين رأي أخير يجيز كتابة المقصور الثلاثي بالألف أو الياء إن كان الاسم مضموم الأول أو مكسورة . . . . ولا نتعرض لبيان أن هذا أنسب أم ذاك والسبب . . . ولكن الذي لا شك فيه أن قواعد رسم الحروف معقدة مضطربة ، في حاجة إلى ضبط وتجديد وتيسير . وهذا من أخص خصائص المجمع اللغوي ، لأنه في هذه الناحية يمثل الهيئات العلمية اللغوية مجتمعة ، والبلاد العربية كلها .
٢ مع ملاحظة أن الكلمة المقصورة إن كانت ممنوعة من الصرف مثل موسى - على اعتباره ممنوعا من الصرف - فإنها تخضع لأحكام المنع المختلفة . . ومنها الجر بالفتحة المقدرة بدلا من الكسرة المقدرة ، إن لم يكن هناك مانع . .

ج - الأسماء المبنيَّة المختومة بهذه الألف ؛ مثل : " ذا " و " تا " من أسماء الإشارة . ومثل " إذا " الظرفية و " ما " الموصولة ، وغيرها من الأسماء المبنية .
د - الأسماء المعربة التى فى آخرها واو ، أوياء ، مثل : " أدكو " ، " الهادى " ، لأنها ليست معتلة الآخر بالألف .
هـ - المثنى فى حالة الرفع مثل : سافر الوالدان ، والأسماء الستة فى حالة النصب ، مثل : رأيت أباك ؛ لأن الألف فيهما غير لازمة ، إذ تتغير وتجئ مكانها الياء مع المثنى فى حالة نصبه وجره ؛ مثل : أكرمت الوالدَيْن ، وأصغيت إلى الوَالديْن . وتجئ مكانها الواوأوالياء مع الأسماء الستة فى حالة رفعها وجرها ؛ مثل : أبوك كريم ، استمع إلى أبيك .
و أشرنا١ إلى أن المقصور إذا زيدت بعد ألفه تاء التأنيث - نحو : فتاة ، مباراة ، مستدعاة - يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء ، ولا يسمى مقصورًا ، لأنه لا يكون مقصورًا إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدرة . ولا يتحقق هذا الشرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التأنيث ، إذ تكون هى خاتمة أحرفه ، وعليها تقع الحركات الإعرابية ظاهرة لا مقدرة ؛ ولذا تبقى عند تثنيته للدلالة على تأنيثه ، وتحذف عند جمعه ، ويراعى فى الاسم بعد حذفها ما يراعى فى جمع المقصور٢ .
ويجب التَّنبه للفرق الواسع بين تاء التأنيث السَّالفة والهاء الواقعة ضميرًا بعد ألف المقصور فى مثل : " من أطاع هواه أعطى العدومناه ؛ فهذه الهاء كلمة مستقلة تماماً .
ثانيها : المنقوص ؛ وهو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة٣ ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : العالى ، الباقى ، المرْتقِي ، المستعلِي . . .

١ في رقم٦ من هامش ص١٨٨ ويلاحظ آخر ما جاء في أول قسم " أ " ص١٦٨ .
٢ مما سيجيء بيانه في الباب الخاص بتثنية المقصور وجمعه في الجزء الرابع ، م ١٧١ ص٥٦٦ .
٣ إذا حذفت الياء لعلة صرفية كالتنوين ، أو علة أخرى ، فهي في حكم الموجودة ، مثل : هذا داع للخير . ويكون الإعراب على هذا الياء المقدرة .
ولماذا لا يعتبر المنقوص من المبنيات؟ سبق جواب هذا في " و " من ص٩٩ .

وحكمه : أن يرفع بضمة مقدرة على الياء فى حالة الرفع ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء فى حالة النصب[1] ، ويجر بكسرة مقدرة[2] عليها فى حالة الجر ؛ مثل : الخلق العالي سلاح لصاحبه ، إن الخلق العاليَ سلاح لصاحبه ، تمسَّك بالخلق العالي . فكلمة : " العالي " في الأمثلة الثلاثة نعت " صفة " ، ولكنه مرفوع في المثال الأول بضمة مقدرة ، ومنصوب في المثال الثاني بالفتحة الظاهرة ، ومجرور في المثال الثالث بالكسرة المقدرة . ومثله : الباقي للمرء عمله الصالح . إن الباقيَ[3] للمرء عمله الصالح . حافظ على الباقي من مآثر قومك . فكلمة : " الباقي " في المثال الأول مبتدأ مرفوعة بضمة مقدرة ، وهي في المثال الثاني اسم " إن " منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهي في الثالث مجرورة بكسرة مقدرة ، وهكذا ، فالمنقوص يرفع ويجر بحركة[4] مقدرة على الياء ؛ وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، كما رأينا .

والمنقوص الذى تقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر عليها الفتحة يجب إثبات يائه إن كان غير منون - لسبب يمنع التنوين ؛ كإضافته ، أواقترانه بأل[5] ، أوتثنيته ، أوجمعه جمع مؤنث سالما[6] - فإن كان منونًا لخلوه مما يمنع التنوين ؛ وجب حذف الياءدون التنوين في حالتي الرفع والجر ، مع تقدير الضمة والكسرة عليها ، ويجب بقاء الياء والتنوين فى حالة النصب ؛ نحو : خيرُ ما يحمد به المرء خلقٌ عالٍ ، إن خلقًا عاليًا يتحلَّى به المرء خير له من الثروة والجاه ، لا يحرص العاقل على شيء قدْرَ حرصه على خلق عالٍ يشتهر به . فيرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء الثابتة مع التنوين ، ويجر بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة . وإنما حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين فى حالتى الرفع والجر ؛ إذ الأصل : " عالِيُنْ " في الرفع،

---

[1] وفي بعض اللهجات تكون هذه الفتحة مقدرة حتمًا إن كانت الياء في آخر الصدر المضاف إلى العجز في المركب المزجي طبقًا للبيان المفيد الآتي في " أ " من ص196 .

[2] لبعض القبائل لغات أخرى منها حذف هذه الياء رفعًا وجرًا ، طبقًا لما سيجيء في البيان الذي في ص197

[3] ومثل القول الشاعر :

إن الليالي لم تحسن إلى أحد . . . إلا أساءت إليه بعد إحسان

[4] فإن كان ممنوعًا من الصرف ، مثل ليال - بواق . . . جرى عليه حكم الممنوع من الصرف كما شرحناه ، في ص 38 وهامشي 39 .

وإذا كان المنقوص ممنوعا من الصرف وسمي به ، مثل : جوار ، وقواض ، علمين مؤنثين - فلا تقدر الكسرة على الرأي المشهور ، وإنما يجر بالفتحة ، لكن أتظهر الفتحة لخفتها في حد ذاتها ، أم تقدر لنيابتها عن الكسرة الثقيلة؟ رأيان أشهرها الثاني .

٥بعض القبائل يحذف ياء المنقوص المقرون " بأل " رفعا وجرا - طبقا لما سيجيء في ص ١٩٧ .
٦سيجيء في الجزء الرابع الباب الخاص بتثنية المنقوص وجمعه .

و " عالِينْ " ١ في الجر ، استثقلت الضمة والكسرة على الياء ، فحذفتا ، فالتقى ساكنان ، الياء والتنوين ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت الكلمة : عالٍ ، في حالتي الرفع والجر - كما سلف . ومن أمثلة حذف الياء من المنون المرفوع قول الشاعر يمدح كريمًا :

فهو مُدْنٍ للجود وهوبغيضٌ . . . وهو مُقصٍ للمال ، وهو حبيبُ

" ملاحظة " : إذا كانت لام المنقوص محذوفة بغير تعويض همزة الوصل عنها " مثل : شَجٍ " فإنها ترجع أوْلا ترجع في التثنية وفي جمع المؤنث السالم طبقًا للضابط الذى سبق٢ " في رقم٣ من هامش ص١٠٢ وفى " ح " من ص ١٢٣ و١٢٤ " .

وليس من المنقوص ما يأتي :

أ - الفعل بجميع أنواعه ، ولا سيما المختوم بياء لازمة ، مثل يَنْوي محمد التنقل ، ويجري وراء رزقه ، وكذلك الحرف ؛ ولا سيما المختوم بياء لازمة ؛ مثل : في .

ب - الاسم الذى في آخره ياء مشددة ؛ مثل : كرسيّ٣ .

ج - الاسم المختوم بياء ولكنه مبني ؛ مثل : الذي ، التي . . . ذي " اسم إشارة " .

د - الاسم المعرب الذى آخر ياء ولكنها غير ملازمة له في كل حالاته ؛ كالأسماء الستة في حالة جرها بالياء ؛ مثل : أحسن إلى أخيك ؛ وكذلك المثنى وجمع المذكر السّالم في حالة نصبهما وجرهما ؛ مثل : أكرم الوالدَيْن ، واعتن بالوَالدَيْن ، وصَافح الزائرينَ ، وأسرع إلى الزائرينَ ؛ فإن الياء في الأسماء الخمسة لا تثبت ؛ بل تتغير ويحل محلها الواو رفعًا ، والألف نصبًا . كما أن الياء في المثنى وجمع المذكر تتغير ، ويحل محلها الألف في حالة رفع المثنى ، والواو في حالة رفع جمع المذكر . . .

هـ - الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة ، ولكن ليس قبلها كسرة ؛ مثل : ظَبْى وكرسى ؛ فالياء فى الأولى قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح ، وفى الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح ، وفي الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف علة٣ .

---

١ هذه النون هي رمز التنوين طبقًا للبيان الذي سبق في ص٢٦ .
٢في آخر رقم٥ من هامش ص١١١ وفي " ج " من ص١٣٥ .

" ٣و ٣ " فكلمة كرسي وأشباهها - ليست من المنقوص لمانعين ، لا لمانع واحدهما . عدم سكون الياء لزوما ، وعدم كسر ما قبلها .

ثالثها : الاسم المعرب الذى آخره الحقيقي واو ساكنة لازمة قبلها ضمة . وهذا نوع لا تعرفه اللغة العربية الأصلية ؛ ولم يُسمع عن العرب ، إلا في بضع كلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب ، منها : " سَمَنْدُو١ " ، " قَمَنْدُو٢ " ، لكن لا مانع من تسمية بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء مختومة بتلك الواو ؛ كتسمية شخص أرسطو ، أو خوفُو ، أو سنفرو٣ " ، أو : يدعو ، أو : يسمو ، وتسمية بلد : " أدفو ، وأدكو " ٤ ، " أركنو " ٥ ، " طوكيو " ٦ ، " كنغو " ٧ .
ولما كان هذا النوع غير عربي في أصله ، ونادرًا في استعمال العرب ، أهمله النحاة ، فلم يضعوا له اسمًا ، ولا حُكْمًا - فيما نعرف٨ - ولعل الحكم الذى يناسبه في رأينا هو أن يعرب بحركات مقدرة على آخره في جميع حالاته بغير تنوين٩ ، فيرفع بالضمة المقدرة على الواو ، وينصب بالفتحة المقدرة عليها ، ويجر بالفتحة المقدرة عليها بدلا من الكسرة١٠ ، تقول : كان " سِنِفرو " ملكًا

" ٢ ، ١سبق شرحهما في هامش ص ١٨٨ - رقم ٣و ٤ ومنها : هند وكما جاء في الهمع - اسم بلد .
٣ " خوفو " اسم فرعون من فراعنة مصر في الدولة الأولى القديمة ، وهو باني هرم الجيزة الأكبر . و " سنفرو " اسم فرعون آخر .
٤بلدان ، أولاهما بصعيد مصر ، والأخرى بالساحل الشمالي - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٧٠ .
٥اسم واحدة على الحدود المصرية الغربية .
٦اسم حاضرة اليابان .
٧إقليم بوسط إفريقية .
٨لم أجد له اسما ولا حكما فيما لدى من المراجع المختلفة ، إلا ما ذكره بعض النحاة ، كالصبان في آخر باب الممنوع من الصرف ، عند الكلام على المنقوص من الأسماء الممنوعة من الصرف ، فإنه قال ما نصه :
" ولو سميت بالفعل " " يغزو " و " يدعو " ، ورجعت بالواو والياء ، أجريته مجرى " جوار " وتقول في النصب : رأيت يدعى ويغزي . قال بعضهم : ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت من أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة ، فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها . وإذا سميت بالفعل : " يرم " من : " لم يرم " رددت إليه ما حذف منه ، ومنعته من الصرف . تقول : هذا يرم ، ومررت بيرم ، والتنوين للعوض ، ورأيت يرمي .
" وإذا سميت بالفعل : " يغز " لم يغز " قلت : هذا يغز ، ومررت بيغز ، ورأيت يغزي . إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار " " أهـ .
وفي هذا الكلام فوق ما فيه من تخيل بعيد - ما يستدعي التوقف والنظر ، " كما قلنا في جـ٤ ص ١٦١ ، ١٦٢م ١٤٥ " لأن الأخذ به يؤدي إلى تغيير صورة العلم تغييرا يوقع في اللبس والإبهام . ويحدث لصاحبه مشقات في معاملاته .
" ٩ ، ١٠ " لأن الاسم في هذه الحالة يكون علما أعجميا ، فيمنع من الصرف ، ويجر بالفتحة بدلا من الكسرة إن لم يمنع من ذلك مانع آخر . كالإضافة ، أو : أل .

مصريًّا قديمًا ، إن " سنفرو " أحد الفراعين ، هل عرفت شيئًا عن سنفرو؟
وهذا الحكم يسري على الكلمات القليلة التى أخذها العرب عن غيرهم ، كما سيرى

على الأسماء التي لم يأخذوها ، وكذلك المستحدثة بعدهم للأشخاص والبلاد وغيرها١ . . .
يؤدي إلى إدخال تغيير على العلم في مظهره يؤدي إلى اللبس١
وليس من النوع الثالث ما يأتي :
أ - الفعل الذى آخره واو ، مثل : يدعو ، يسمو ، يعلو ؛ لأن هذه ليست أسماء .
ب - الاسم الذى ليس معربًا ، مثل : هُوَ . . . وذو ، بمعنى الذى " نحوجاء ذو قام " ٢ . . .
ج - الاسم المعرب الذى آخره واو ، ولكنها ليست في الآخر الحقيقي بل في الآخر العارض ؛ مثل : يا " ثمو " ويا " محْمُو " فى ترخيم كلمتي : " ثمود " و " محمود " حين النداء ؛ فإن الآخر الحقيقي هو الدّال ، لا الواو .
د - الاسم المعرب الذى آخره واو ، ولكنها ليست لازمة ؛ كالأسماء الخمسة في حالة الرفع ، مثل : سعد أخوك٣ . . . فإن هذه الواو تتغير في حالة النصب ، وتحل محلها الألف ؛ كما تتغير في حالة الجر وتحل محلها الياء .

" ١و ١ " وقد رأيت ما يقوي هذا الحكم من كلام " العكبري " شارح ديوان " المتنبي " حيث جاء في القصيدة التي مطلعها :
" لهذا اليوم بعد غد أريج . . . ونار في العدو لها أجيج "
عند البيت :
فإن يقدم فقد زرنا " سمندو " . . . وإن يحجم فموعده الخليج
ما نصه : " قال ابن جني سألت المتنبي : لم لم تعرب سمندو؟ يريد : لم لم تظهر الفتحة على الواو في آخر كلمة : " سمندو؟ فقال : لو أعربتها لم تعرف " .
فسمع ابن جني الجواب ولم يعلق عليه ، فسكوته قد يفيد الرضا بما سمع .
" هذا وسيجيء حكمه عند إضافته لياء المتكلم في الباب الخاص بهذا - ج٣ ص١٤٣ م٩٦ - كما سيجيء حكمه عند تثنيته وجمعه في الباب الخاص بذلك ، ج٤ م ١٧١ ص٥٦٦ " .
٢أما " ذو " التي من الأسماء الستة فالواو في آخرها غير لازمة ، وأيضًا ليست أصلية .
٣ومثلها واو جمع المذكر السالم المضاف : مثل : جاء عالمو الهندسة ، فإن هذه الواو تتغير ، ويحل محلها الياء نصبًا وجرًا . هذا إلى شيء آخر هو : أن الواو في الأسماء الستة وفي جمع المذكر طارئة فهي خارجة عن صيغة الكلمة ، وهذا يبعدها من النوع الثالث .

هـ - الاسم المعرب الذي آخره واو لازمة ، ولكن ليس قبلها ضمة ؛ مثل : حُلْو ، خَطْوٌ ، صحو ، دَلو ، صَفو ، فإنه من المعتل الجارى مجرى الصحيح١ في إعرابه بحركات ظاهرة على آخره رفعًا ونصبًا وجرًّا٢ .
" ملاحظة " سيجيء في ج٤ ص٤٥٧ م١٧١ باب خاص بطريقة تثنية المقصور والمنقوص والممدود وجمعها جمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم .

١سبق تعريفه وحكمه في ص١٨٧ .
٢وفيما سبق من المعتل وأحكام المقصور والمنقوص يقول ابن مالك :
وسم معتلا من الأسماء ما . . . كالمصطفى ، والمرتقي مُكَارمَا
فالأول الإعراب فيه قدرا . . . جميعه ، وهو الذي قد " قُصِرَا " .
والثاني " منقوص " ، ونصبه ظهر . . . ورفعه ينوي ، كذا أيضًا يُجَر

زيادة وتفصيل :

أ - عرفنا١ أن المنقوص تقدر على آخره الضمة ، والكسرة ، وتظهر الفتحة ؛ مثل : أجبت داعيَ الحق . لكن إذا وقع المنقوص صدر مركب مزجي٢ ، فإنه قد يجوز - عند بعض القبائل - في هذا الصدر أن يُعْرب إعراب المضاف ، ويعرب ما بعده " وهو : العَجزُ " مضافًا إليه ، ممنوعًا من الصرف أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه . وفي هذه الحالة لا تظهر الفتحة على ياء المنقوص - فى الأشهر٣ - ومن أمثلته عرفت " داعِي سَلْمٍ " ، أو : " مَعْدِي كَربٍ " ، أو " صافي هَنَاء " " أسماء أشخاص " ودخلت " سواقِي خَيْلٍ " ، أو : " مرامي سفرٍ " أو " قالي قلاً " " أسماء بلاد " فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحة في حالة النصب . وهذا هو نوع المنقوص الذى لا تظهر على يائه الفتحة في حالة نصبه٤ . . . ومع أن هذا هو المشهور - قديمًا فى تلك اللغة - فالمناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافة ؛ لأن ترك الياء في حالة النصب بدون فتحة ظاهرة قد يدعو للحَيْرة والإيهام بغير داع ، فالخير ألاّ نعربه إعراب المتضايفين ، وإنما الخير أن نستعمله الاستعمال المشهور في المركب المزجيّ ؛ بأن يكون الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله ، فلا نعربه إعراب المضاف مع المضاف إليه لأن الإعراب على آخر العجز وحده يدل على أن اللفظ مركب مزجيّ .

ومن العرب من يجيز فتح هذه الياء كغيرها من المنقوص ، كما أن منهم من يمكن ياء المنقوص دائمًا . ولكن من المستحسن عدم الأخذ بهذين الرأيين ؛ للدواعي القوية التى نرددها ، والتي نردفها بأننا حين نذكر عدة آراء مختلفة نذكرها لا لنحاكيها - فالمحاكاة اليوم للأشهر وحده - وإنما نذكرها للمتخصصين ؛ ليستعينوا بها على فهم النصوص القديمة التي تشتمل عليها ، إلا إذا أشرنا إلى جواز استعمالها لسبب قوي .

١في ص١٩١ .
٢تعريف المركب المزجي وأحكامه وكل ما يختص به مدون في باب " العلم " وسيأتي " ص٣٠٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ وما

بعدهما " .
٣ويحسن في هذه الحالة كتابة الصدر منفصلًا عن العجز ، ليكون هذا الانفصال دالًا على الإضافة ، وموجها إليها ، إذ المضاف غير المضاف إليه ، فمن حقهما أنهما لا يتصلان في الكتابة بخلاف حال المزج ، فإنه يقوم على أنهما بمنزلة شيء واحد ، ولذا يتصلان كتابة في الغالب " انظر ص٣٠٠ ، ٣١٤ " .
٤سيجيء البيان أيضًا في ص٣١٤ وفي ج٤ ص١٧٦ م١٤٧ .

وقد١ أشرنا إلى أن بعض القبائل يحذف من " المنقوص " المفرد ، المقترن بأل ياءه في حالتي الرفع والجر ، وبلغتهم جاء القرآن الكريم ، مثل كلمة : " الباد " في قوله تعالى في سورة الحج : {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ} ، أي : البادي . . . . ومثل " بالواد " في قوله تعالى في سورة الفجر : {وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ} أي : بالوادي . ومثل : " المتعال " في قوله تعالى : {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ} أي : المتعالي .
وإذا ختم صدر المركب المزجي بواو ، وأريد إضافة الصدر إلى العجز - اتباعا للرأي السالف - فإن الحركات كلها تقدر على الواو ؛ مثل : " نِهْرو هنود " ٢ و " مجْدُو ملوك " ٣ والحكمة فى عدم ظهور الفتحة هو الحرص على بقاء الاسم على حالته الأصلية ؛ ليبقى دالاً على صاحبه ، دلالة العلَم ، لا دلالة المضاف والمضاف إليه ؛ لأن الإضافة هنا ظاهرية شكلية فقط . ولم أر من يجيز الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله ، ولا من عرض حكمًا لهذا النوع من المعتل - كما أسلفنا٤ - لكن حمله على نظيره المركب المزجيّ المختوم صدره بالياء قد يبيح هذا ، بل يجعله أفضل ؛ إذ يدل على أن اللفظ مركب مزجيّ ، مضاف فلا يقع فيه لبْس .
ب - إذا أضيفت كلمة " لدَى " ٥ للضمير فإن ألفها تقلب ياء ، مثل : زاد الخير لديْك ، فكلمة : " لدى " ظرف منصوب بفتحة مقدرة . لكن أهذه الفتحة مقدرة٦ على الياء الظاهرة ، أم مقدرة على الألف التى كانت فى الأصل ، وانقلبت ياء؟ يُفضل النحاة أن يقولوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف التى صارت ياء ، وذلك لسببين :
أولهما : أن الألف هي الأصل ، فلها الاعتبار الأول .
ثانيهما : أن الياء في آخر المعربات تظهر عليها الفتحة في الأغلب ، فإذا

١في ص ١٩١ .
٢نهرو : علم زعيم هندي وطني في عصرنا وقد تولى رياسة الوزارة قبل موته وبعد استقلال بلاده .

٣اسم أمير فارسي .
٤في ص١٩٣ ، النوع الثالث .
٥هي ظرف مكان معرب ، بمعنى : عند . وتفصيل الكلام عليهما في " باب الظروف " جـ٢ ص٣٢٥م ٧٩ وجـ٣ باب الإضافة ص ٤٨ م ٩٤ .
٦منع من ظهورها السكون الذي جاء للتخفيف . أو مراعاة أصلها وهو أنها لا تظهر على الألف التي انقلبت ياء .

جعلنا الفتحة مقدرة على الألف ، بقيت القاعدة السابقة سليمة مطردة ، بخلاف ما لو جعلناها مقدرة على الياء فيكون التقدير مخالفًا للأعم الأغلب ، من ظهور الفتحة مباشرة على الياء١ .

مواضع الإعراب التقديرى :

ج - فهمنا من المسائل السابقة٢ ، معنى الإعراب الظاهر ، والإعراب المقدر " أي : التقديري " ، في الأسماء والأفعال المضارعة . وسواء أكانت علامة الإعراب ظاهرة أم مقدرة - لا بد أن نُلاحَظ في التوابع ، فيكون التابع مماثلًا في علامة إعرابه للمتبوع٣ .

وبقي أن نشير هنا إلى أن الإعراب التقديري لا ينحصر في تلك المواضع التي سبق الكلام عليها في المضارع المعتل الآخر٤ ، وفي الاسم المعتل الآخر٥ ؛ لهذا كان من المستحسن أن نجمع هنا ما تفرق من مواضع الإعراب المقدر٦ " التقديرى " التى سبقت ، والتى لم تسبق ، وأن نركزها في موضع واحد ، ليسهل الرجوع إليها .

فمن هذه المواضع ما تقدر فيه الحركات " الأصلية أو الفرعية٧ " ، ومنها ما تقدر فيه الحروف النائبة عن الحركات الأصلية . " فالحروف تقدر كالحركات " . وإليك البيان :

أولا - أشهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الأصلية :

١ - تُقدر الحركات الثلاث " أي : الضمة ، والفتحة ، والكسرة " على آخر الاسم المقصور ، - مثل المصطفى - في كل حالاته الثلاث : الرفع ، والنصب،

١وهذا من فلسفة النحاة . ولن يترتب على الأخذ بالرأي الأول ضرر ، بل لعله الأوضح والأسهل ، ولا حاجة بنا إلى التشدد .
٢في ص٧٢ و ٨٤ وما بعدهما .
٣انظر رقم٢ من هامشي ص١٨٢ ، ففيه الإشارة لهذا . وفي ص٨٤ بيان آخر لفائدة الإعراب التقديري والمحلي .
٤ص١٨٢ .
٥ص ١٨٧ .
٦وهو غير الإعراب المحلي الذي سبق بيانه في : " أ " من ص ٨٤ والذي ستجيء له إشارة في ص ٣١٤ وأيضًا

في ج٢ ص٣٢٠ م٨٩ .
٧كالفتحة المقدرة النائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف ، مثل قبلت النصح من هدى " اسم امرأة " .

والجر ، - كما سبق في ص١٧٠ - وكذلك على آخر الاسم المعتل بالواو ، كما في ص١٧٥ .
٢ـ تُقدر حركتان فقط هما : الضمة ، والكسرة ، على آخر الاسم المنقوص ، في حالة الرفع والجر ؛ كما سبق في ص١٧٢ .
٣ـ تقدر الحركات الثلاثة على آخر الاسم ، إذا سكن للوقف ، مثل جاء محمدْ . رأيت محمدْ ، قصدت إلى محمدْ بإعراب " محمد " مرفوعة ، أو منصوبة أو مجرورة ، بحركة مقدرة ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف . ومثل هذا يقال في الفعل المضارع صحيح الآخر ، رفعًا ، ونصبًا ؛ مثل : علي يأكلْ ، عليّ لن يأكلْ : فالفعل " يأكل " مرفوع ، أو منصوب ، بحركة مقدرة ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف . ومن التيسير في الإعراب واختصار الكلام ، أن نقول في إعراب " محمدْ " إنه : مرفوع أو منصوب ، أو مجرور بالحركة الأصلية ، وضُبط بالسكون للوقف ؛ وكذلك نقول في المضارع إنه : مرفوع ، أو منصوب بالحركة الأصلية ، وألزم السكون للوقف . ومثل هذا نقوله في بقية المواضع الآتية :
٤ـ تقدر الحركات الثلاثة جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا كان مما يدغم في الحرف الأول من الكلمة التالية ؛ مثال ذلك في الاسم قراءة من قرأ : " وقتل داوُودْ جالوت " بإدغام الدال في الجيم ؛ ومثاله في الفعل : يكتبْ بكر ، بإدغام الباءين في بعض اللغات . ومن التيسير لما سبق ، أن نقول : " داوود " ، و " يكتب " مرفوع ، وجاءه السكون العارض لأجل الإدغام .
٥ـ تقدر الحركات الثلاث جوازًا على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا سكن للتخفيف ؛ كتسكين الحروف الآتية في الكلام ، نثره ونظمه ، وفي

١كما سبق في ص١٨٨ .
٢كما سبق في ص١٩٣
٣كما سبق في ص١٩١ أما الفتحة فتظهر في حالة نصبه .
٤عند الوقف في حالة النصب ـ فقط يقلب التنوين ألفًا ، وهو المشهور ، فيكون منصوبًا بفتحة ظاهرة على الدال ، بعدها ذلك التنوين المنقلب ألفًا مثل : أكرمت محمدًا . أما على اللغة التي تقف بحذف التنوين مطلقًا فتكتب " محمد " بسكون الدال .
٥يكون هذا السكون أيضًا في الأسماء المبنية ، والأفعال المبنية ، إذا كان آخر كل منهما متحركًا وسكن للوقف ، مثل محمد قام . . . إلى أين . بل إنه يوجد في الحروف المتحركة الآخر . مثل . " منذ " باعتبارها حرف جر ،

فتقول : منذ .
٦الأصل في ذلك أن الكلمة الواحدة - أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة ، كالكلمة التي بعدا الضمير المتصل - إذا اشتملت على ثلاثة أحرف متحركة ، " نحو : عنق ، وفخذ ، وإبط " . . . أو أكثر ، جاز تسكين الحرف الثاني المتحرك تخفيفًا . أما التخفيف الذي للوقف فيكون في آخر الكلمة - كما تقدم - وقد يجري التخفيف بين هذه الحروف المتحركة إذا كانت في كلمتين ، بعض منها في آخر كلمة سابقة وبعض آخر في أول التي تليها ، كالذي في كلمة : " السيئ " ويأمر ، ويشعر . . . . . من الآيات . وهذا يسمى : " التخفيف مع الوصل على نية الوقف " ومن أمثلته أيضا الآية التي في " د " ص ٢٠٥ " ولهذا إشارة في الهمع جـ١ ص ٥٤ وفي الجزء الأول من الخضري والصبان ، آخر باب : " المعرب " والمبني . أما البيان والتفصيل في ص ٦ جـ ٥ من كتاب : " إرشاد الأريب " إلى معرفة الأديب ، لياقوت الرومي ، طبعة مرجليوث " .

وفى بعض القراءات القرآنية . فقد سكنت الهمزة المكسورة فى قوله تعالى : {فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ} . وسكنت التاء المضمومة في قوله تعالى : {وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ} . وسكنت السين المضمومة فى قوله تعالى : {قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُم } .

وسكنت الهمزة المكسورة فى آخر الكلمة السَّيِّئ من قوله تعالى فى المشركين : {فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ، اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ } .
وسكنت الراء المضمومة فى قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا} . وكذلك سكنت الراء المضمومة فى قوله تعالى : {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} . ومن التيسير أن نقول في كل كلمة من الكلمات السابقة وأشباهها : إنها مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بالعلامة الأصلية وسُكِّنت للتخفيف١ . . . . .
٦ ـ تقدر الحركات الثلاثة جوازًا على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا أهملنا حركته الأصلية ، وجعلناها مماثلة لحركة الحرف الذى يجيء بعده ، كقراءة من قرأ : " الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " ، بكسر الدال ، تبعًا لحركة اللام التي جاءت بعدها ، وتسميّ هذه الحركة حركة الإتباع ؛ لأننا أتبعنا السابق للاّحق فيها ، ومن الممكن مراعاة التيسير السابق . وهذا النوع من الإتباع يختلف اختلافًا واسعًا عن الاتباع الذي سبق في " ج " ص٥٩ وعن الإتباع الذي يكون في التوابع الأصلية الأربعة " النعت ، التوكيد ، العطف ، البدل " .
٧ ـ تقدر الحركات الثلاث على آخر العلم المحكي٢ من غيره تغيير في حالة من أحواله ؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا ، كالعلم المركب تركيب إسناد ؛ مثل : " فَتَح

١فهذا سكون عارض يختلف اختلافا أساسيًّا عن أنواع السكون الأخرى ولا سيما السكون الذي يجلبه الجازم - كما سيجيء في موضعه من جزء ٤ م ١٤٨ ص ٢١٢ باب " إعراب الفعل " .
٢الذي نريد أن نحاكي نطقه في صورته الأصلية التي جاءت عليها أولًا . ومن صور الحكاية في غير العلم ما سبق في " ج " ص٣٠ .

اللهُ " ، " نصرَ اللهُ " ، " عليٌّ شاعر " " وكل هذه أعلام أشخاص " .
تقول : جاء " فتحَ اللهُ " . شاهدت " فَتَحَ اللهُ " ذهبت إلى " فَتَحَ اللهُ " ؛ فتبقى حركة الكلمتين كما هي في الأصل ، مع إعرابهما معًا في الحالة الأولى فاعلًا مرفوعًا بضمة مقدرة للحكاية ، وهي غير هذه الضمة الظاهرة . . . وإعرابهما في الحالة الثانية مفعولًا به منصوبًا بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها ضمة الحكاية ، وفي الحالة الثالثة مجرورًا ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية . وكذا البقية .
٨ - تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم المضاف لياء المتكلم١،

١للإضافة إلى ياء المتكلم بحث مستقل شامل " في ج٣ ص١٦٧ م٩٧ " ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن الإضافة إلى ياء المتكلم تشمل الإضافة الظاهرة إلى ياء المتكلم ، كما تشمل الإضافة المقدرة إليها ، يريدون بالظاهرة : " ما كانت فيها الياء نفسها بارزة غير محذوفة ، وغير منقلبة حرفًا آخر " ، مثل كتابي صاحبي . ويريدون بالمقدرة إليها إحدى الحالات الآتية :
أ - ما كانت فيها الياء محذوفة من غير عوض عنها ، مع وجود ما يدل عليها ، كالكسرة قبلها ، مثل : يا رب ساعد ، وأصلها : يا ربي .
ب - ما كانت فيها الياء محذوفة ، ولكن عوض عنها تاء التأنيث المبنية على الفتح أو على الكسر ، مثل : يا أبت " أي : يا أبي " فكلمة : " أب " من " أبت " منادى منصوب ؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة التي عوض عنها تاء التأنيث ، وتاء التأنيث حرف ، إذ الياء لم تنقلب إليها ، كما تنقلب إلى الألف ، ولهذا كانت كلمة " أب " منصوبة ، ولكن بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة تاء التأنيث ؛ لأن تاء التأنيث تقتضي فتح ما قبلها . ذلك قولهم ، وهو صحيح دقيق . ولكن من الممكن الاختصار فنقول : إنها منصوبة بفتحة ظاهرة .
ج - ما كانت فيها الياء منقلبة ألفًا ، مثل : يا " صاحبا " لا تترك زيارتي . فكلمة " صاحب " منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، ومن التيسير أن نقول : منصوب بالفتحة الظاهرة .
ملاحظة : إنما تقدر الحركات الثلاثة على المضاف إلي ياء المتكلم . بشرط ألا يكون مثنى ، ولا جمع مذكر سالم ، ولا منقوصًا ، ولا مقصورًا . فإن كان مثنى وهو مرفوع . فإن ياء المتكلم تثبت مفتوحة بعد ألف التثنية الساكنة : نحو : جاء صاحباي .
وإن كان مثنى وهو منصوب أو مجرور فإن ياء المتكلم تثبت في الحالتين مدغمة في ياء التثنية ، ومفتوحة ، نحو رأيت صاحبي " وأصلها - كما سبق - صاحبين لي ، حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف ، وأدغمت الياء في الياء مع فتح الثانية منهما " .
وإن كان جمع مذكر فإن واوه في حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجودة وليست مقدرة ، ولكنها تقلب ياء ، وتدغم الياءان ، مع كسر ما قبلهما ، وفتح ياء المتكلم ، مثل : جاء صاحبي ، " وأصله : صاحبون لي . حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف - كما سبق - فصارت : " صاحبوي " اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت=

مثل : هذا كتابي ، قرأت كتابي ، وانتفعت بكتابي . فكلمة : " كتاب " الأولى خبر مرفوع بضمة مقدرة ؛ منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم . " كتاب " مضاف ، و " ياء المتكلم " مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر . وكلمة : " كتاب " الثانية . مفعول منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، و " ياء المتكلم " مضاف إليه مبني على السكون في محل جر . وكلمة : " كتاب " الثالثة مجرورة بالياء ، وعلامة جرها كسرة مقدرة منع من ظهورها الكسرة الظاهرة ، التى جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه . ..

وبعض النحاة لا يوافق على أن الكسرة في حالة الجر مقدرة ، وإنما هي الكسرة الظاهرة وهو إعراب أحسن ، إذ لا داعي للتعقيد والإعنات والتطويل ، ويجدر الأخذ بهذا وحده .

ولما كانت ياء المتكلم قد تنقلب ألفًا أحيانًا ، فنقول ، في يا " صاحبي " ؛ و " صديقي " : يا " صاحبَا " ويا " صديقا . . . كانت كلمة : " صاحب " و " صديق " منادى منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف ، التى أصلها ياء المتكلم . وصاحب ، وصديق : مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا : مضاف إليه ، مبني على السكون فى محل جر . ومن الممكن في هذه الحالة مراعاة التيسير بأن نعرب كلمة " صاحب "

=الياء في الباء ، وكسر ما قبلهما ، فصارت صاحبي . ويكون مرفوعًا بالواو التي قلبت ياء كما سبق ، وإن كان منصوبًا أو مجرورًا فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم التي تتحرك بالفتح ، وقبلهما كسرة ، مثل : أكرمت زائري ، وسلمت على زائري ، فكلمة : " زائري ، وأصلها : زائرين لي " . . . منصوبة أو مجرورة ، وعلامة نصبها وجرها الياء الأولى الساكنة ، المدغمة في ياء المتكلم المفتوحة ، وكلمة زائري : مضاف ، وياء المتكلم : مضاف إليه ، مبنية - على الفتح - في محل جر ، هذا والياء الأولى في مثل كلمة : " زائري " السالفة تختلف عن الياء الأولى في كلمة " صاحبي " في المثال السابق ، وهو ، " جاء صاحبي " لأن الياء الأولى في كلمة صاحبي ، منقلبة عن واو ، فهي علامة رفع ، بخلاف الأخرى ، فهي ياء الجمع ، علامة النصب أو الجر .

وإن كان منقوصًا ، فإن ياءه تثبت في كل أحواله ، وتدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ، مثل : جاء هادي ، كلمتُ هادي ، استمعت إلى هادي . فكلمة : " هادي " مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بحركة مقدرة علي الياء الأولى ، منع من ظهورها السكون العارض للإدغام ، ولا يحسن أن يقال : منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون ؛ لأن السكون عدم الحركة ، والعدمي عندهم لا يشغل ، إنما الذي يشغل هو الوجودي .

وإن كان مقصورًا ثبتت ياء المتكلم بعد ألفه دائمًا ، مع فتحها ، وفي الباب الخاص بالمضاف إلى ياء المتكلم إيضاح لكل ما سبق - ومكانه ما أشرنا إليه وهو ج٣ ص٦٩ م٩٦ .

و " صديق " منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا : مضاف إليه . . . وهو إعراب محمود ؛ لخلوه من الإطالة التي في سابقه .

٩ ـ يُقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل ؛ لم يكن المحسن ليتأخرَ عن المعونة . فقد تحركت النون بالكسر ، مع أن الفعل مجزوم بلَم ؛ لأن هذه النون الساكنة قد جاء بعدها كلمة أولها حرف ساكن ، وهو اللام ، فالتقى ساكنان لا يجوز التقاؤهما ، فتخلصنا من التقائهما بتحريك النون بالكسر ، كالشائع في مثل هذه الحالة ؛ فكلمة : " يكن " مضارع مجزوم بـ " لم " ، وعلامة جزمه سكون مقدر ، بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من الساكنين . . .

ومن الممكن مراعاة التيسير هنا بأن نقول ، مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين .

١٠ ـ يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا كان مجزومًا مدغمًا في حرف مماثل له ، نحو : لم يمدَّ العزيز يده ، ولم يفرَّ الشجاع . فكل من كلمة : " يمد " ، و " يفر " مجزوم الآخر ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين[١] . ويمكن التيسير بالاختصار هنا .

١١ ـ كذلك يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل الذى حرك لمراعاة القافية ، مثل قول الشاعر :

وَمهْمَا تكُنْ عند امْرئٍ من خَليقةٍ . . . وإنْ خالها تَخفَىَ على الناس تُعْلَمِ

فكلمة " تُعلَمِ " مضارع مجزوم في جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، الذى منع من ظهوره الكسرة التي جاءت لمراعاة القافية ؛ ذلك أن كل الأبيات التي قبل هذا البيت مختومة بميم مكسورة ، فلم يكن بد من كسر آخر الفعل لمراعاة القافية . ولا مانع من التيسير بالاختصار ، بل إنه حسن كحسنه في كل المواضع التي سبقت .

---

[١] ذلك أن الدال الأخيرة ، والراء الأخيرة فيهما مجزومة بحرف الجزم ، وكل منهما قبله حرف مماثل له ، ساكن بسبب الإدغام ، قبل مجيء الجازم ، فالتقى ساكنان ، فتخلصنا من التقائهما هنا بالفتحة الظاهرة .

إلى هنا انتهى أظهر المواضع التي تقدر فيها الحركات الإعرابية .

ثانيا - أشهر المواضع التي تقدر فيها الحروف النائبة عن الحركات الأصلية هي

:

١ ـ تقدر الحروف التي تعرب بها الأسماء الستة ، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن ، مثل : جاء أبو الفضل ؛ وذلك لحذفها في النطق فقط ـ كما تقدم[١] في " ج " من ص١٠٦ ؛ أما في الخط فلا بد من كتابتها . فإن رُوعي المكتوب فلا تقدير . والأفضل في النطق أن نقف ـ عند الإعراب ـ على آخر كلمة : " أبو " فتظهر الواو ؛ فلا يكون هناك تقدير في الحالتين ، ونستريح من التشعيب في القاعدة الواحدة . وللمجمع اللغوي في هذا قرار مفيد سجلناه في ص١٥٩ ـ رقم٢ من هامشها .

٢ ـ تقدر ألف المثنى المضاف إذا جاء بعدها ساكن ، مثل : ظهر نجمَا الشرق ، وذلك لحذفها في النطق دون الكتابة ـ كما سبق[٢] أما عند إعراب المكتوب فلا تقدير . وهنا يقال ما قيل في الحالة السابقة . وقرار المجمع اللغوي السالف .

٣ ـ تقدر واو جمع المذكر السَّالم وياؤه إذا كان مضافًا ، وجاء بعدهما ساكن ؛ مراعاة لحذفهما في النطق : مثل : تيقظ عاملو الحقل مبكرين ، ورأيت عاملي الحقل في نشاط[٣] . ولا تقدير عند إعراب المكتوب . وهنا يقال ما قيل في الحالة الأولى . والثانية وقرار المجمع اللغوي السالف .

وشرط التقدير أن يكون جمع المذكر غير مقصور ؛ فإن كان مقصورًا لم تحذف الواو ولا الياء ؛ لأن ما قبلهما مفتوح دائمًا ، فلا توجد علامة مناسبة قبلهما ، تدل على الحرف المحذوف ، ولهذا يتحركان[٤] فقط ؛ مثل : سافر مصطفو الفصل في

[١] في " ج " من ص ١١٥ .
[٢] في " ز " من ص ١٣٥ وفي " و " من ص ١٥٩ .
[٣] سبقت الإشارة لهذا في ص ١٥٩ .
[٤] وتكون الحركة بالكسر لأنه الأصل من التخلص في التقاء الساكنين ، وقد تكون بغيره ، كالضم مع الواو ، أحيانا . . . تبعا لاعتبارات أخرى ، مكان تفصيلها : التخلص من التقاء الساكنين .

رحلة ؛ " جمع ؛ مصطفىً " ، استقبلت مصطفى الفصل[١] .

٤ ـ تقدر واو جمع المذكر المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الرفع ؛ مراعاة لحذفها في النطق ، مثل جاء صاحبيَّ ؛ " وقد سبق " ١ .

٥ ـ تقدر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها ، مثل : لا تكتُبُنَّ فالمضارع مسند إلى واو الجماعة المحذوفة . . . وقد سبق التفصيل[٢] في ص٨٨ وما بعدها .

د ـ قال تعالى : {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} .

فكلمة " مَنْ " هنا شرطية ، والفعل " يَتَّق " ؛ مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الياء ؛ " ويصبر " : مضارع مجزوم ، لأنه معطوف عليه ، وقرأ بعض القراء : {إنَّهُ مَنْ يَتَّق ويَصبْرْ} بإثبات الياء فى آخر : " يتقى " ، وإسكان الراء فى آخر " يصبرْ " ، مع عدم الوقف عليها[3] . فإثبات الياء إنما هوعلى اعتبار " من " شرطية و " يتقى " مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف السكون المقدر على الياء تبعاً لتلك اللغة ، التى لا تحذف حرف العلّة للجازم ، وإنما تبقيه وتحذف الحركة المقدرة عليه فقط[4] : و " يصبر " مضارع مجزوم معطوف عليه .

ويصح أن يكون " منْ " اسم موصول والفعل " يتقى " مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، و " يصبرْ " مضارع معطوف عليه مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل التخفيف ، أولأجل نية الوقف فى حالة الوصل[5] " أى : وصل : " يصبر " عند القراءة ، بالكلام الذى بعدها ، وعدم الوقف عليها " . وهناك آراء أخرى نرى الخير فى إهمالها .

---

[1] راجع ص ١٥٩ .
[2] في " ج " من ص ٩٤ وما بعدها .
[3] أما عند الوقف على " يصبر " فالتسكين هو الشائع ، فلا إشكال معه .
[4] سبق بيان هذه اللغة في " أ " من ص ٢٠٥ .
[5] انظر رقم ٦ من هامش ص ١٩٩ .

المسألة السابعة عشرة النكرة والمعرفة

أ - فى الحديقة رجلٌ - تكلم طالبٌ - قرأت كتابًا - مصر يخترقها نهرٌ .
ب - أنا فى الحديقة - تكلم محمودٌ - هذا كتابٌ - مصر يخترقها نهر النيل .
لكلمة : " رجل " - في التركيب الأول ، وأشباهها - معنى يدركه العقل سريعًا ، ويفهم المراد منه بمجرد سماعها ، أو رؤيتها مكتوبة ، لكن هذا المعنى العقلي المحض والمدلول الذهني المجرد عن مُعَين ؛ ولا محدَّد في العالمَ الواقعي ، عالم المحسوسات والمشاهد ، وهو الذي يسمونه : العالمَ الخارجي عن العقل والذهن .

والسبب : أن ذلك المعنى الذهني المجرد ؛ أي : " المعنى العقلي المحض " إنما ينطبق في عالم الحس والواقع على فرد واحد، . ولكنه فرد له نظائر كثيرة تشابهه في حقيقته[1]،

[1] يراد بالحقيقة هنا ما أشرنا إليه في صفحتي ٢٤ ، ٢٨٨ : " مجموعة الصفات الذاتية ، " أي : الأساسية الأصلية " التي يتكون منها الشيء ، وتميز جنسًا من جنس ، ونوعًا من نوع : ولولاها لتشابهت أفراد كل ، واختلطت " . فحقيقة الإنسان هي ، مجموعة الصفات الذاتية الخاصة به ، والتي تميز نوعه من نوع آخر ، كالطائر مثلًا - وتجعله نوعًا مستقلًا منفصلًا ، وتلك الصفات الذاتية في الإنسان هي : الحيوانية والنطق معًا . وحقيقة الحيوان هي : صفاته الذاتية الخاصة به ، والتي تفصل جنسه عن جنس آخر ، كالنبات ، وتفرق بينهما وهكذا . . . وتلك الصفات الذاتية في الحيوان هي : الحياة التي مصدرها الروح والحركة الاختيارية . . . ومن مجموع تلك الصفات الذاتية للشيء تنشأ حقيقته ، وتتكون صورته في الذهن أيضًا . لكن كيف تنشأ تلك الصورة الذهنية المحضة؟
يجب عن هذا علماء المنطق بقولهم الذي أشرنا إليه في صفحتي٢٤ ، ٢٨٨ .
إن الإنسان حين يرى النخلة - مثلًا - أول مرة في حياته ، يستخدم حواسه في كشف حقيقتها ، ويسأل عنها غيره ، حتى يعرف أنها شجرة ، وأنها تسمى : النخلة ، ويراها مرات بعد ذلك فيقوى إدراكه لها . ثم يرى شجرة " برتقال " على النحو السالف ، وشجرة " ليمون " وشجرة " يوسفي " وشجرات أخرى كثيرة ، فينتهي عقله إلى معرفة صفات ذاتية مشتركة بين تلك الأشجار المختلفة النوع ، ويرسم العقل من مجموع تلك الصفات صورة خيالية للشجرة - أي شجرة كانت - بحيث تنطبق تلك الصورة الخيالية على كل شجرة مهما كان نوعها . فهو قد اهتدى أولًا إلى أن الصفات الذاتية المشتركة بين الشجرات الكثيرة هي : الجذور ، والجذوع ، والفروع ، والثمر ، والورق . . . ثم أنشأ من مجموعها صورة خاصة لما يسمى : " شجرة " فحين يسمع المرء كلمة : " شجرة " يسرع عقله فيدرك المراد منها ، وهو تلك=

وتماثله في صفاته الأساسية ؛ فكأنه فرد واحد متكرر الصور والنماذج المتشابهة التي ينطبق على كل منها معنى : " رجل " ومدلوله ؛ فإن معناه يصدق على : محمد ، وصالح ، وفهيم . . . ، وآلاف غيرهم . فهو خال من التحديد الذى يجعل المدلول مقصورًا على فرد مُتميِّز من غيره ، مستقل بنفسه ؛ لا يختلط وسط أفراد أخرى تماثله . وهذا معنى قولهم : " مُبْهَم الدَّلالة " ؛ أي : أنه ينطبق على فرد شائع بين أفراد كثيرة من نوعه ، تشابهه فى حقيقته ، يصح أن يطلق على كل منها اسم : " رجل " ويستحيل في عالم الحسن تعيين أحدها ، وتخصيصه وحده بهذا الاسم .
لكن إذا قلتُ : " أنا في الحديقة " ، فإن الشيوع يزول ؛ والإبهام يختفي ؛ بسبب تحديد المدلول ، وحصره في واحد معين ؛ هو : المتكلم ؛ فلا ينصرف الذهن إلى غيره ، ولا يمكن أن ينسب الوجود في الحديقة لسواه .

=الصورة التي سبق له أن رسمها من مجموع الصفات الذاتية المشتركة ، ولا يدرك سواها ، ولا يخصص شجرة معينة ، كشجرة نخيل ، أو برتقال ، أو ليمون ، أو غيرها ، ولا يستحضر في داخله - غالبا غير تلك الصورة الخيالية التي ابتكرها ، وكونها من قبل ، والتي يسميها العلماء حينا : " الصورة العقلية المجردة : وحينا : " الصورة الذهنية المجردة " أو : " الحقيقة الذهنية المحضة " أي : التي لا يحتاج العقل في إدراكها إلى استحضار صورة شجرة معينة ، أو استرجاع نموذج من الشجرات الأولى التي كانت أوصافها الذاتية المشتركة سببا في تكوين الصورة الذهنية لما يسمى : " شجرة " .
فالصورة التي رسمها العقل هي صورة خيالية محضة ، لا وجود لها في عالم الحس والواقع ، على الرغم من أنه انتزع عناصر تكوينها من نماذج وأشياء محسوسة مشاهدة ، يستقل كل منها بنفسه ، وينفرد عن غيره ، لكنها تشابه في صفات ذاتية مشتركة بين الجمع - كما سبق - وكل واحد من تلك النماذج والأشياء المتشابهة يسمى : " حقيقة " خارجية " : لأنه المدلول الحسي ، والمضمون الواقعي للحقيقة الذهنية ، مع خروجه عن دائرة الذهن المجردة : بسبب وجوده فعلا

في دائرة الحس والمشاهدة ، فكل واحدة من شجرة النخيل ، أو البرتقال ، أو الليمون ، أو . . . تصلح أن تكون المدلول الحسي المقصود من كلمة : " شجرة " التي هي حقيقة ذهنية وإن شئت فقل : إن كل واحد من تلك الأشياء يصلح أن يكون الحقيقة الخارجية التي هي مضمون الحقيقة الذهنية ، ومدلولها المقصود ، وأن الحقيقة الذهنية تنطبق في خارج الذهن على كل واحد من تلك الأشياء ، وتصدق عليه .
ومما سبق نعلم أن مجموع الصفات الذاتية المشتركة بين أفراد الحقيقة الخارجية هو الذي يكون الحقيقة الذهنية المحضة ، وأن مدلول الحقيقة الذهنية المحضة ينطبق على كل فرد من أفراد الحقيقة الخارجية ، ويصدق عليه ، دون تخصيص فرد أو تعيينه ، كما سيجيء في هذا الباب عند الكلام على " اسم الجنس " وعلم الجنس " ، ص ٢٨٨ .

وإذا قلنا : تكلّم طالب ؛ فإن كلمة : " طالب " اسم ، له معنى عقلي ، ومدلول ذهني . ولكن مدلوله الخارجي " أي : الذى في عالم الحس والواقع ؛ خارجًا عن العقل والذهن وبعيدًا منهما " ، غير محصور في فرد خاص يمكن تعيينه وتمييزه من أشباهه ؛ وإنما ينطبق على : حامد ، وحليم ، وسَعد ، وسعيد . . . وآلاف غيرهم ممن يصدق على كل واحد منهم أنه : " طالب " : ويشترك مع غيره في هذا الاسم فهو اسم يدل على فرد ، ولكنه فرد شائع بين أشباه كثيرة ، متماثلة في تلك الحقيقة التي أشرنا إليها ، والتي يقال لكل فرد منها إنه : " طالب " فمعناه مبهم ؛ ودَلالته شائعة ، كما سبق .
لكن إذا قلنا : " تكلم " محمود ؛ فإن الشيوع والإبهام يزولان ؛ بسبب كلمة : " محمود " التي تدل على فرد بعينه ؛ والتي تمنع الاشتراك١ التام في معناها ومدلولها .
ومثل هذا يقال في : " قرأت كتابًا " ؛ فإن لفظ : " كتاب " اسم شائع الدَّلالة ، غامض التعيين ؛ إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه الفكر إليه مباشرة دون غيره من الكتب ؛ فهو يصدق على كتاب حساب ، وكتاب هندسة ، وكتاب أدب ، وكتاب لغة . . . ، كما يصدق على كتاب محمود ، وكتاب فاطمة ، وغيرهما . . .
لكن إذا قلنا : " هذا كتاب " تعَّين الكتاب المراد ، وتحدد المطلوب ، بسبب الإشارة إليه . وأنه هو المقصود دون غيره من آلاف الكتب .
وكذلك يقال في المثال الأخير : " مصر يخترقها نهر " . فأي نهر هو؟ قد يكون نهر النيل ، أو دِجْلة ، أو الفُرات ، أو غيرها من مئات الأنهار التى يصدق على كل منها أنه : " نهر " ؛ لأن الاسم غامض الدلالة ؛ لانطباقه على كل فرد من أمثاله فإذا قلنا : " مصر يخترقها نهر النيل " ؛ زال الشيوع ، واختفى الغموض ؛ بسبب الكلمة التي جاءت بعد ذلك ؛ وهي : " النيل " .
فكلمة : رجل : وطالب وكتاب ، ونهر ، وأشباهها ، تسمى : نكرة ، وهي : " اسم يدل على شيء واحد ، ولكنه غير معين " ؛ بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته ، ويصدق على كل منها اسمه . وهذا معنى

١قد تكون كلمة : " محمود " مشتركة بين عدة أفراد ، ولكن هذا الاشتراك محدود ضئيل بالنسبة للشيوع والاشتراك في النكرة ، فلا يسلب العلم التعيين والتحديد جملة ، ولا يجعله غامضًا مبهمًا كالغموض والإبهام اللذين في النكرة المحضة ، مثل كلمة : رجل .

قولهم " النكرة شيء شائع بين أفراد جنسه " ١ . ومن أمثلتها غير ما سبق الكلمات التى تحتها خط : سمعت عصفورًا - ركبت سفينة كتبت رسالة قطفت زهرة٢ . . .

أما لفظ " أنا " و " محمود " ، و " هذا " ، و " نهر " ، " والنيل " وأمثال ما في : " ب " فيسمى : معرفة ؛ وهي : " اسم يدل على شيء واحد معين " ؛ لأنه متميز بأوصاف وعلامات لا يشاركه فيها غيره من نوعه . ومن أمثلتها غير ما سبق : سمعت تغريد " عصفوري " ، " هذه " سفينة ركبتها ، كتبت " الرسالة " . . . .

وللنكرة علامة تُعرف بها ؛ هي : أنها تقبل دخول : " أل " ٣ التى تؤثر فيها فتفيدها التعريف ، أي : التعيين وإزالة ما كان فيها من الإبهام والشيوع . وبهذه العلامة ندرك أن كل كلمة من الكلمات السابقة وهي : رجل ، طالب ، كتاب . . . " ، نكرة ، لأنها تقبل دخول " أل " التى تَكسبها التعريف . تقول : الرجل شجاع ، الطالب نافع ، الكتاب نفيس . . . وقد صارت هذه الكلمات معارف بعد دخول : " أل " .

وربما كانت الكلمة في ذاتها لا تصلح لدخول " أل " عليها مباشرة ، وإنما تدخل على كلمة أخرى بمعناها ، بحيث تصلح كل واحدة منهما أن تحل محل الأخرى ؛ فلا يتغير شيء من معنى الجملة : مثل : كلمة " ذو " ، فإنها بمعنى : " صاحب " ، تقول : أنت رجل ذو خُلق كريم ، والمحسن إنسان ذو قلب رحيم ، فكلمة : " ذو " نكرة لا شك في تنكيرها ؛ مع أنها لا تقبل " أل " التي تفيدها التعريف . ولكنها بمعنى كلمة أخرى تقبل " أل " ، وهي كلمة : " صاحب " ٤

١ويسميها أيضًا بعض العلماء : " اسم الجنس " . وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه عند الكلام على العلم - ص ٢٨٨ كما سيأتي أنها قسمان محضة وغير محضة ، وتعريف كل " ص٢١٣ " .

٢مما يدخل في حكم النكرة الجمل والأفعال - كما في رقم١ من هامش ص٤٧ والبيان في رقم١ من هامش ص ٢١٣ .

٣كلمة : " أل " هنا علم على اللفظ المعين المكون من الهمزة واللام ، فهمزته همزة قطع ، يجب كتابتها ، والنطق بها تطبيقًا للبيان الجلي الذي في رقم١ من هامش ص٤٢١ وفي " أ " من ص٣٠٦ .

٤كلمة : " صاحب " هنا ليست اسم فاعل معناه مصاحب ؛ لأن معناها الأصلي الدال على التجدد والحدوث قد أهمل . وغلبت عليها " الاسمية " المحضة ، فألحقت بالأسماء الجامدة ، ولذلك لا تعمل ، فـ " أل " الداخلة عليها للتعريف ، وليست بالموصولة التي تدخل على اسم الفاعل ونحوه من المشتقات التي تعمل .

ملاحظة : جميع المشتقات إذا صارت أعلاما ، تكون في حكم الأسماء الجامدة - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ وآخره من هامش ص ١٤٣ .

التي يصح أن تحل محل كلمة : " ذو " ١ .
ومن هنا كانت " ذو " نكرة ؛ لأنها - وإن كانت لا تقبل " أل " - يصح أن تحل محل كلمة ؛ " صاحب " التى تقبل " أل " ، وتقع في الجملة مكانها ، من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالمعنى١ .
فعلامة النكرة - كما سبق - أن تقبل بنفسها " أل " التي تفيدها التعريف ، أو تقع موقع كلمة أخرى تقبل : " أل " المذكورة٢ .

" ١و ١ " ومثل : " ذو " كلمات أخرى لا تقبل بنفسها " أل " ولكنها تقع موقع كلمات تقبلها . ومن ذلك : " أحد " التي همزتها أصلية ، وليست منقلبة عن واو ، ومعناها : إنسان - وغيره - وهذه لا تستعمل إلا بعد نفي . أما التي همزتها منقلبة عن واو ، وأصلها : " وحد " التي منها كلمة : " واحد " أول الأعداد كالتي في قوله تعالى : {قل هو الله أحد} أي : واحد : فإن هذه التي بمعنى : " واحد " تقع بعد النفي والإثبات ، بخلاف كلمة : " أحد " التي همزتها أصلية ، فإنها لا تقع إلا بعد نفي - كما تقدم - وكما في التصريح ج١ - أول باب النكرة والمعرفة .
ومن ذلك : " عريب " و " ديار " تقول : ما في البيت أحد ، وعريب ، أو ديار . ومعنى الجمع : ما في البيت أحد ، كما سيجيء في ص٥٨٨ فهي كلمات لا تستعمل إلا بعد نفي في الأغلب ، وهي متوغلة في الإبهام ، فلا تكون معرفة ولا تقبل " أل " التي للتعريف ، ولها واقعة موقع ما يقبلها ، وهو : إنسان ، مثلًا . . . وكذا " من " و " ما ، إذا كانا بمعنى : " شيء ، أي شيء " سواء أكان ذلك الشيء إنسانًا أم غير إنسان ، تقول : سافرت إلى من مسرور بك ، أي : إلى إنسان مسرور بك ولعبت بما مفيد لي . أي : بشيء مفيد لي ، فكلمة ، " من " و " ما " وأشباههما - نكرات ، لأنها لا تقبل أل ، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها ، وهو هنا : إنسان ، وشيء . والدليل على أن الكلمات الثلاث نكرات ، وقوع كل منها موصوفة للنكرة في الأمثلة السابقة .
وقد تكون " من " و " ما " أداتين للشرط ، مثل : من يتقن عمله يدرك غايته . وما تفعل من خير يرجع إليك أثره . ومعناهما كل إنسان يتقن . . . وكل شيء تفعله . . . .
وقد يكونان للاستفهام ، مثل : من حضر؟ وما رأيك؟ ومعناهما : أي إنسان حضر؟ وأي شيء رأيك؟ فالأصل في أسماء الشرط والاستفهام أن تقع موقع ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أما تضمنهما الشرط أو الاستفهام فأمر زائد على أصل وضعهما .
كما سبق في ص ٨٩ عند الكلام على الحروف .
ومن تلك الكلمات أيضا أسماء الأفعال النكرات ، مثل : " صه بالتنوين ، فإنه واقع موقع " سكونا " أي : موقع : المصدر الدال على الأمر ، أو موقع : اسكت ، الدال على ذلك المصدر . . . .
٢ على الرغم من أن النحاة ارتضوا هذه العلامة فإن المحققين منهم انتهوا بعد مناقشات طويلة إلى أنها ليست صالحة أحيانًا لتحقيق الغرض منها ، وبأن العلامة الوافية بالغرض هي استقصاء المعارف ، وما يكون خارجًا من دائرتها فهو النكرة حقًّا ؛ لأن الوصول إلى النكرة من غير هذا الطريق غير مضمون فوق ما فيه من عسر وتكلف .

وبديهٌ أن هذه العلامة لا تَدْخل المعرفة ، ولا توجد فيها ؛ لأن " ألْ " تفيد التعريف ، كما أشرنا ، والمعرفة ليست في حاجة إليه ؛ فقد اكتسبته بوسيلة أخرى سنعرفها . فإن ظهرت " أل " في بعض المعارف فليست " أل " التي تفيد التعريف ، وإنما هي نوع آخر ؛ جاء لغرض غير التعريف ، سيُذْكَر في مكانه١ .
والمعارف سبعة :
١- الضمير ، مثل : أنا ، وأنت ، وهو . . . .

٢ـ العلم ، مثل : محمد ، زينب . . . .
٣ـ اسم الإشارة : مثل : هذا ، وهذه ، وهؤلاء . . .
٤ـ اسم الموصول ، مثل : الذى ، والتي . . .
٥ـ المبدوء بأل المُعّرفة " أي : التى تفيد التعريف " ، مثل : الكتاب ، والقلم ، والمدرسة إذا كانت هذه أشياء معينة . . .
٦ـ المضاف إلى معرفة ؛ مثل : بيتي قريب من بيتك وكذلك نهر النيل في أمثلة " ب " . . . وهذا بشرط أن يكون المضاف قابلًا للتعريف ؛ فلا يكون من الألفاظ المتوغلة في الإبهام٢ التي لا تتعرف بإضافة ، أو غيرها ، كلفظ غير ، ومثل - فى أغلب أحوالهما .
٧ـ النكرة المقصودة من بين أنواع المنادى٣ . مثل : يا شُرْطيّ ، أو : يا حارس ؛ إذا كانت تنادي واحدًا معينًا٤ ، تتجه إليه بالنداء ، وتقصده دون

١ستجيء أنواع " أل " في ص ٤٢١ م ٣٠ .
٢اللفظ المتوغل في الإبهام هو الي لا يتضح معناه إلا بآخر ينضم له ، ويزاد عليه ، ليزيل إبهامه ، أو يخلف من شيوعه ، كإضافته إلى معرفة تعرفه أو تخصصه . ولكن الأغلب أنه لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع كلمة : " غير " بين متضادين معرفتين ، كالتي في قوله تعالى : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ{
وستجيء لهذا إشارة في : " أ " من ص٤٢٣ أما تفصيل الكلام عليه ففي باب الإضافة ج٣ م٩٣ ولا سيما رقم٤ من هامش ص٢٤ .
٣أنواع المنادى خمسة يتعرف منها بالنداء نوع واحد - في الرأي الأرجح - هو : النكرة المقصودة دون غيرها . وسيجيء تفصيل الكلام عليها في باب النداء أول الجزء الرابع .
٤وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في باب : " النكرة والمعرفة " :
نكرة قابل " أل " مؤثرا . . . أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة ، كهم ، وذي . . . وهند ، وابني ، والغلام ، والذي
يريد : أن النكرة اسم قابل " أل " أي : قابل لفظ " أل " الذي يؤثر فيها التعريف . . . " اسم " أل " يراد به هنا : " اللفظ " فهو مذكر ، وقد يراد به في صيغة أخرى : " الكلمة ، فيكون مؤنثا " .

غيره ؛ ذلك أن كلمة : " شُرْطيّ " وحدها . أو كلمة : " حارس " وحدها ، نكرة ؛ لا تدل على معين . ولكنها تصير معرفة عند النداء ؛ بسبب القصد - أي : التوجه - الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره١ .
هذا ، ولكن معرفة من المعارف السبعة السابقة باب مستقل سيجيء مشتملًا على كل ما يخصها من تفصيلات وأحكام .

١المعرفة تدل على التعيين . وفي هامش ص٢٩٥ بيان وزيادة إيضاح المقصود من التعيين والتخصيص ، ولكن المعارف تختلف في درجة التعيين والتعريف ، فبعضها أقوى من بعض . وآراء النحاة متضاربة في ترتيبها من حيث القوة . وأشهر الآراء : أن أقواها بعد لفظ الجلالة وضميره - هو : ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ،

وهو درجات متفاوتة القوة في درجة التعريف . ويلحق بعلم الشخص في درجة التعريف العلم بالغلبة ، ثم ضمير الغائب الخالي من الإبهام : " بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ، نحو : حين رأيته ، ورجل كريم لاقيته . فلو تقدمه اسمًا أو أكثر ولم يتعين مرجعه بسبب هذا التعدد وعدم القرينة التي تحدده - نحو : قام محمود وحامد فصاحته - تسرب إليه الإبهام ، ونقص تمكنه من التعريف " ، ثم اسم الإشارة ، والمنادي " النكرة المقصودة " وهما في درجة واحدة ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذي يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما سيجيء في " ب " من ص٤٤٠ ثم الموصول ، والمعرف بأل ، وهما في درجة واحدة ، أم مضاف إلى معرفة فإنه في درجة المضاف إليه . إلا إذا كان مضافا للضمير . فإنه يكون في درجة العلم - على الصحيح .

وأقوى الأعلام أسماء الأماكن ، لقلة الاشتراك فيها ، ثم أسماء الناس ، ثم أسماء الأجناس .

وأقوى الأسماء الإشارة ما كان للقرب ، ثم ما كان للوسط ، ثم ما كان للبعد .

وأقوى أنواع " أل " التي للعهد ما كانت فيه للعهد الحضوري ، ثم ما كانت فيه النوعين الآخرين من العهد ، ثم للجنس . " راجع شرح التصريح وحاشيته ، ثم المفصل ج٥ ص ٨٧ " .

حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات :

الجملة نوعان١ ، وشبهها نوعان٢ كذلك . فإذا وقع أحد الأربعة بعد النكرة المحضة٣ فإنه يعرب صفة ، وبعد المعرفة المحضة٤ يعرب حالًا٥ ؛ فمثال الجملة الفعلية بعد النكرة المحضة : حضر عني " يحسن إلى المحتاج " . ومثال الجملة الاسمية حضر عني " إحسانه غامر " . ومثال الظرف : رأيت طائرًا " فوق " الغصن . ومثال الجار مع المجرور : رأيت بلبلًا " في قفصه " .

١ الجملة نوعان ، اسمية وفعلية وهي بنوعيها في حكم النكرات " كما أشرنا في ١ من هامش ص٤٧ وفي رقم١ هامش ص٢١٣ " وكذلك الأفعال . وقد ورد هذا في مراجع مخففة ، منها : حاشية " ياسين " على التصريح ، أول باب : " النكرة والمعرفة " ، حيث قال ما نصه : " أما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوز " اهـ . ويقول شارح المفصل " ج٣ ص ١٤١ " ما نصه : " إن وقوع الجملة نعتا للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرٌ ، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة . . " . اهـ . وسواء أكانت نكرة أم في حكم النكرة فالخلاف شكل لا أهمية له ، وقد أشرنا للمسألة السالفة في مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب - ومنها ج٢ رقم٣ من هامش ص٣١١ م٨٤ ومنها : ج٣ ص٢٤ م٩٣ وص٣٤٩ ، ٣٥٤ م ١١٤ .

٢ هما : الظرف والجار مع مجروره .

٣النكرة المحضة : هي التي يكون معناها شائعا بين أفراد مدلولها ، مع انطباقه على كل فرد ، مثل كلمة " رجل " فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال ، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم ، دون غيره . بخلاف : " رجل صالح " فإنها نكرة غير محضة ، لأنها مقيدة تنطبق على بعض أفراد من الرجال ، وهم الصالحون ، دون غيرهم . فاكتسبت فهذا التقييد شيئا من التخصيص ، والتحديد ، وقلة العدد بسبب الصفة التي بعدها ، والتي جعلتها أقل إبهاما وشيوعا من الأولى ومثل الصفة غيرها من كل ما يخرج النكرة من عمومها وشيوعها الأكمل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها ، كإضافة النكرة الجامدة إلى نكرة أخرى - كما سيجيء في باب : " الإضافة " وكوقوعها نعتا لنكرة محضة ، أو وقوعها حالا ، أو غير هذا من سائر القيود .

وإذا كانت النكرة محضة سميت : " نكرة تامة " ، أي : كاملة التنكير ، لم تنقص درجة تنكيرها بسبب وجود نعت أو غيرها مما يقيد إطلاقها ، ويخفف إبهامها . ومن النكرات التامة : " ما " التعجبية - كما ستجيء في باب : " التعجب جـ٣ م ١٠٨ - وإذا كانت غير محضة سميت : " نكرة ناقصة " . وعلى هذا فالنكرة إما تامة ، وإما ناقصة : فهي قسمان من هذه الناحية .

٤والمعرفة المحضة هي الخالية من علامات تقربها من النكرة ، كوجود " أل الجنسية " في صدرها والمعرفة قسمان : " تامة " : وهي التي تستقل بنفسها في الدلالة الكاملة على معين ، كضمير المتكلم ، وكالعلم . . . . و . . . . . " ناقصة " وهي التي تحتاج في أداء تلك الدلالة الكاملة إلى شيء معها ، كاسم الموصول ، فإنه يحتاج للصلة دائما .

٥انظر التفصيل والبيان الهام في " أ " ص ٢١٥ .

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة المحضة : أقبل خالد " يضحك " . ومثال الاسمية : أقبل خالد " وجهه مشرق " . ومثال الظرف : أبصرتُ طائرتنا " فوق " السحاب . ومثال الجار مع المجرور : أبصرت طائرتنا " في وسط " السحاب .

أما إذا كانت النكرة غير محضة ، أو المعرفة غير محضة ، فإنه يجوز فيما بعدهما من جمل وشبه جمل أن يعرب " صفة " أو " حالًا " ؛ تقول في الأمثلة السابقة بعد غير المحضة : حضر غني كريم " يحسن إلى المحتاج " ، وحضر غني كريم " إحسانه غامر " ، ورأيت طائرًا جميلًا " فوق " الغصن ، ورأيت بلبلًا شجيًّا " في قفصه " . . .

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة غير المحضة : يروقني الزهْر يفوح عطره ، بإدخال " أل الجنسية " ١ على الاسم . ومثال الاسمية بعدها : يروقني الزهر عطرُه فوّاح . ومثال الظرف : يروقني الثمر فوق الأغصان . ومثال الجار مع مجروره : يسرني الطير على الأغصان ، فوجود " أل " الجنسية " في أول الاسم جعله صالحًا للحكم عليه بأنه معرفة أو نكرة ، على حسَب الاعتبار الذى يوجَّه لهذا أو لذاك١ .

" ١ ، " ١طبقا للبيان الذي في : " ج " من ٢١٦ - هذا ، وتفصيل الكلام على " أل " الجنسية وتوضيح أحكامها في ص ٤٢٥ .

زيادة وتفصيل :

أ - يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه " الظروف والجار مع مجروره " صفة بعد المعرفة المحضة على تقدير متعلقة معرفة . وقد نص على هذا الصبان - ج١ أول باب النكرة والمعرفة - حيث قال : " أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف " ويراد به في مثل هذا التعبير : شبه الجملة بنوعيه " بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلقه معرفة " . اهـ . أي : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقته الموصوف في التعريف . ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه هو الصفة إذا استغنينا به عن المتعلَّق تيسيرًا وتسهيلاً - طبقًا لما سيجيء فى رقم١ من هامش ص٣٤٧ وما بعدها وفي هامش ص٤٣١ بالإيضاح والشرط المسجلين هناك .

وإذا كان شبه الجملة بعد المعرفة المحضة صالحًا لأن يكون صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضًا لأن يكون حالًا بعدها كصلاحه للوصفية والحالية أيضًا

بعد النكرة غير المحضة - أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هي : " شبه الجملة يصلح دائمًا أن يكون حالًا أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة ، وكذلك بعد النكرة بشرط أن تكون غير محضة - أو يقال : إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة فإنه يصلح أن يكون حالًا ، أو صفة : إلا فى صورة واحدة هي أن تكون النكرة محضة ؛ فيتعين أن يكون بعدها صفة ليس غير .

ومما هو جدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعد وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر ، حرصًا على سلامة المعنى . فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها في سائر المسائل . وإن لم توجد فالحكم بجواز الأمرين سائغ[1]

ب - من الأسماء ما هو نكرة في اللفظ ، معرفة في المعنى ؛ مثل : كان سفري إلى الشام عامًا " أولَ " . أي : في العام الذي قبل العام الذى نحن فيه . ومنه كان وصولي هنا " أولَ " من أمْسِ . أي : في اليوم الذي قبل أمس . فمدلول كلمة : " أول " - فى الأسلوب العربي السابق - لا إبهام فيه

---

[1] أشرنا للحكم السالف في باب " الحال " من الجزء الثاني ، ص٣٦٧م٨٤ - وفي الجزء الثالث " باب التعجب " ص ٤٦٠م١١٤ .

ولا شيوع ؛ ولكنه لا يستعمل فيه إلا نكرة ؛ محاكاة للأساليب الفصيحة الباردة وتجري عليه أحكام النّكرة ، كأن يكون موصوفة نكرة[1] . . .

ومن الأسماء ما هو معرفة في اللفظ ، نكرة في المعنى ، مثل : " أسامة " " أيْ : أسد " : فهو علم جنس على الحيوان المفترس المعروف ، وهو من هذه الجهة التى يراعى فيها لفظه ، شبيه بالعَلم : " حمزة " - وغيره من الأعلام الشخصية - في أنه لا يضاف ، ولا تدخله " أل " ، ويجب منعه من الصرف ، ويوصف بالمعرفة دون النكرة ، ويقع مبتدأ ، وصاحب حال[2] . . . ولكنه من جهة أخرى معنوية غير معين الدلالة ؛ إذ مدلوله شائع بين أفراد جنسه ، مبهم : فهو مثل كلمة : " أسد " في الدلالة[3] .

ج - ومن الأسماء صنف مسموع يصلح للحالين بصورته المسموعة عن العرب مثل كلمة : " واحد " في قولهم : " واحد أمِّه " . ومثل كلمة : عبد ، في قولهم : " عبد بطنِه " ؛ فكل واحدة منهما يصح اعتبارها معرفة ؛ لإضافتها للمعرفة ، ويصح اعتبارها نكرة منصوبة على الحال عند النصب . ومثلهما : المبدوء " بأل " الجنسية[4] ؛ مثل : الإنسان أسير الإحسان ، فهومن ناحية

المظهر اللفظى معرفة ؛ لوجود " أل " الجنسية . ومن جهة المعنى نكرة ، لشيوعه ؛ ولأن معناه عام مبهم ؛ فكأنك تقول : كل إنسان . . . وكل إحسان . . . ؛ فلا تعيين ، ولا تحديد ، فهوصالح للاعتبارين كما سبق٥ وستجئ إشارة لهذا فى باب الحال جـ٢ ص ٣١١ م ٨٤؟ وفى باب النعت جـ٣ ص٣٨٠ م١١٤؟

١سيجيء لها بيان آخر في باب : " الظروف " ج٢ ص٢٦٥ ، ٢٦٦م ٧٩ وفي ج٣ ص ١٤٩ ١٤٩ و ١٥٢ م ٩٥ باب : " الإضافة " .

٢لأن الغالب على المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين ، إلا في مواضع محددة معروضة في بابيهما .

٣سيجيء الإيضاح الوافي لعلم الجنس ، ومعناه ، وأحكامه - في هذا الباب عند الكلام على العلم بنوعيه ، الشخصي والجنسي " ص٢٨٦ وما بعدها " .

٤راجع أحكامها في ص٤٢٥ وما بعدها .

٥راجع حاشية ياسين " ج١ " أول باب : النكرة والمعرفة . وكذلك الهمع ج١ ص٥٤ ، أول هذا الباب ، حيث قال بعد كلامه على ما فيه " أل الجنسية " إنه : " من قبل اللفظ معرفة ، ومن قبل المعنى - لشياعه - نكرة ، ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه ، وبالنكرة ، اعتبارا بمعناه . . . . . . " .
لكنه لم يقيد نوع الوصف بمفرد أو غير مفرد ، فهل يجوز وصفه بالمفرد النكرة مع وجود " أل الجنسية " ؟ يبدو الأمر غريبا غير معروف لنا . أما وصفه بالجملة أو شبه الجملة فجائز . كما يجوز اعتبارهما حالين . فلا اختلاف في اعتبار الجملة وشبهها صفة أو حالا . ولعل الواجب الاقتصار في الوصف عليهما ، دون الوصف بالمفرد لأسباب لغوية أخرى .

المسألة الثامنة عشرة الضمير١

تعريفه ؛ اسم جامد يدل على : متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب . فالمتكلم مثل : أنا٢, ونحن ، والتاء ، والياء ، ونا ، في نحو : أنا عرفتُ واجبى - نحن عرفنا واجبنا . . . وأدّيناه كاملًا .
والمخاطب مثل : أنتِ . . . أنت٣ أنتما ، أنتم ، أنتن ، والكاف وفروعها في نحو : إن أباكِ قد صانكِ . . .
والغائب٤ مثل : هي ، هو ، هما ، هم ، هن ، والهاء فى مثل : يصون الحر وطنه بحياته٥ . . . وكذا فروعها . . . .

١الضمير والمضمر : ، بمعنى واحد ، وقد يعبر عنهما في بعض المراجع القديمة ، بالكناية ، والمكني ، لأنه يكنى به " أي : يرمز به " عن الظاهر ، اختصارًا ؛ لأن اللبس مأمون - غالبًا - مع الضمير .

٢الغالب في كتابة الضمير : " أنا " إثبات ألف في آخره . وأكثر القبائل العربية يثبت هذه الألف أيضًا عند الوقف ، ويحذفها عند وصل الكلام وفي درجه . ومنهم من يحذفها في الوقف أيضًا ، ويأتي بهاء السكت الساكنة بدلا منها ، فيقول عند الوقف : أنه . وقليل منهم يثبت الألف وصلًا ووقفًا ، ففيها لغات متعددة ، أقواها وأشهرها إثباتها في الكتابة دائمًا ، وعند الوقف ، وحذفها في وسط الكلام . وقد أدى هذا الخلاف إلى البحث في أصل الضمير : " أنا " أثلاثي هو : لأن الألف في آخره أصلية ، أما ثنائي لأنها زائدة ، جاءت إشباعًا للفتحة ، وتبيينًا لها عند الوقف؟ رأيان . لكل منهما

أثره في نواح مختلفة ، منها : التصغير والنسب .
٣التاء التي في آخر ضمير المخاطبة المؤنثة " مثل : أنت " هي للخطاب وليست للتأنيث ، وكذا التاء التي في الضمير الدال على تثنيتها وجمعها ، نحو : أنتما يا فتاتان نبيلتان ، وأنتن يا طالبات العلم نبيلات .
- ولهذا إشارة في رقم٣ من هامش ص٢٢٦ وسيجيء البيان في م٦٦ باب : " الفاعل " ج٢ عند الكلام على الحكم السادس من أحكامه ص٧٤ وهامشها ، وما يليها .
٤إذا رفع اسم الفاعل - أو غيره من المشتقات العاملة - ضميرًا مستترًا وجب أن يكون للغائب دائمًا ، ويعود على غائب ، طبقًا للبيان الآتي في " ط " من ص٢٧٠ .
٥لا بد في الضمير من أن يكون اسمًا ، وجامدًا ، معًا ، " أ " فأما أنه اسم فلا نطابق بعض علامات الاسمية عليه - وقد تقدمت ، في ص ٢٦ وما بعدها - كالإسناد في ضمائر الرفع ، والمفعولية في ضمائر النصب ، وقبول الجر في غيرهما ، وهناك كلمات الواحدة منها تدل على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، ولا تسمى ضميرا ، لأنها حرف وليست اسما ، من ذلك قول العرب : النجاءك " بمعنى : النجاء لك ، أي : النجاة لك .
" النجاء ، مفعول به لفعل محذوف تقديره : اطلب . وسيجيء في رقم من هامش ص ٢٤٠ أنه يجوز فيها أن=

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب : " ضميرَ حضور " ؛ لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضرًا وقت النطق به١ .

والضمير بأنواعه الثلاثة لا يثنى ، ولا يجمع . إنما يدل بذاته على المفرد ، المذكر أو المؤنث ، أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معًا٢ ، أو على الجمع المذكر ، أو المؤنث ، كما يتضح من الأمثلة السالفة . ومع دلالته على التثنية أو الجمع فإنه لا يسمى مثنى ، ولا جمعًا .

=تكون اسم فعل أمر بمعنى : أسرع " فهذه " الكاف " تدل على الخطاب ، مع أنها ليست ضميرًا ، إذ لو كانت ضميرًا لكانت كالضمير ، لها محل من الإعراب ، رفعًا ، أو نصبًا ، أو جرًا ، وهي لا تصلح لشيء من ذلك ، إذ لا يوجد في الكلام ما يقتضي أن تكون في محل رفع مبتدأ أو خبرًا ، أو فاعلًا ، أو غير ذلك مما يجعلها في محل رفع . . . وليس في الكلام كذلك ما يقتضي أن تكون في محل نصب . ولا يصح أن تكون في محل جر . إذ لا يوجد حرف جر يجرها ، ولا يوجد مضاف تكون بعده مضافة إليه في محل جر ، لا ستحالة أن يكون مثل هذا المضاف مقرونًا بأل ، ولا يوجد سبب آخر للجر ، كالتبعية . وإذا ليس لها محل من الإعراب . ويتبع هذا ألا تكون اسمًا ؛ لأن الاسم له - في الغالب - محل إعرابي ، وكذلك لا تصلح أن تكون فعلًا ، فلم يبقَ إلا أن تكون حرفا يدل على الخطاب ، من غير أن يسمى ضميرًا .
ويقاس على ما سبق : " النجائي " و " النجاءة " بمعنى : " النجاء لي ، والنجاء له ، أو تكون فعل أمر ، بمعنى : أسرع ، أيضًا .
وما سبق يقال في اسم الإشارة الذي في آخره علامة للخطاب ، مثل : ذلك الكتاب ، فإن الكاف حرف خطاب ، وليست اسمًا ، كالشأن في كل علامات الخطاب التي في أسماء الإشارة وبعض ألفاظ أخرى " انظر ص ٢٣٨ وما بعدها ، ورقم٢ من هامش ص٣٢٤ كما سيجيء التفصيل في باب اسم الإشارة .
ب - وأما أنه جامد فلعدم وجود أصل له ، ولا مشتقات . وبعض الألفاظ المشتقة قد تدل بنفسها وبصيغتها مباشرة على ما يدل عليه الضمير ، مع أنها لا تسمى ضميرًا ، لعدم جمودها ، مثل : كلمة : " متكلم " فإنها تدل على التكلم ، ومثل كلمة : " مخاطب " فإنها تدل على التخاطب ، ومثل كلمة : " غائب " فإنها تدل على الغياب . . . .
هذا ، والضمير من الألفاظ التي لا تصلح أن تكون نعتًا ولا منعوتًا " كما سيجيء في باب النعت ، ج٣ م ١١٤ ص ٤٥٠ " .
١إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :
فما لذى غيبة أو حضور . . . كأنت ، وهو ، سم بالضمير
٢فلا ضمير يختص بأحدهما دون الآخر .

أقسامه :

ينقسم الضمير إلى عدة أقسام بحسب اعتبارات مختلفة :

أ - ينقسم بحسب مدلوله إلى ما يكون للتكلم فقط ، وللخطاب . فقط ، وللغَيْبة كذلك . وقد سبقت الأمثلة ، ولما يصلح للخطاب حينًا ، وللغيبة حينًا آخر ؛ وهو ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة . فمثال ألف الاثنين : اكتبا يا صادقان ، والصادقان كتبا . ومثال واو الجماعة : اكتبوا يا صادقون ، والصادقون كتبوا . ومثال نون النسوة : اكتبْن يا طالبات . الطالبات كتبْن[1] . . .

ب - وينقسم بحسب ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى : بارز ومستتر ؛ فالبارز : هو الذى له صورة ظاهرة في التركيب ، نطقًا[2] وكتابة ، نحو : أنا رأيتك في الحديقة . فكل من كلمة : أنا ، والتاء ، والكاف ، ضمير بارز . والمستتر[3] ، ما يكون خفيًّا[3] غير ظاهر في النطق والكتابة ؛ مثل : ساعد

---

[1] وعلى ذكر نون النسوة كان القدماء يؤرخون فيقولون في رسائلهم ومكاتباتهم مثلًا . كتبت هذه الرسالة لسبع خلون من رمضان ، أو لخمس بقين منه . فهل يصح أن يقال في هذا وفي نظائره مما لا يعقل لسبع خلت ، أو لخمس بقيت؟ موجز الإجابة في ص٢٦٥ والتفصيل في مكانه الأنسب " ج٤ ص٥٢٤م ١٦٧ - آخر باب : العدد - حيث بيان الاستعمال الفصيح في طريقة التاريخ واستخدامه " .

[2] وقد يكون الظهور في النطق غير ميسور أحيانًا - لوقوع - ساكن بعد الضمير الساكن - فيستدل على بروز الضمير بشيء آخر كمد الصوت بالحركة قبله في ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة كما في نحو : اكتبا . . . اكتبوا . . . ، اكتبي . . . . فإن هذه الضمائر ظاهرة في الكتابة دون النطق . والذي يدل على الضمير البارز هو مد الصوت بالحركة قبله وقد سبق في رقم حـ من ص ٥٠ ورقم ٢ من هامش ص ١٥٩ و ١٤٤ أنه لا حرج على من يدفع اللبس بالمد عند التقاء الساكنين . . . الخ . وقرار المجمع اللغوي في ذلك .

[3] "و ٣ " المستتر في حكم الموجود الملفوظ به ، مع أنه غير مذكور في اللفظ ولا يسمى محذوفا ، لأنه هناك فرقا بين الضمير المستتر والضمير المحذوف ، فالمستتر في حكم الموجود المنطوق به ، كما قلنا ، أم المحذوف فإنه كان ملفوظا به ثم ترك وأهمل ، فليس في حكم الموجود ، يدلك على هذا أنهم يقولون : لو سميت شيئا بكلمة : " ضرب × " التي استتر فيها الضمير لوجب حكايتها مع الضمير المستتر كما تحكى الجملة ، بغير تغيير مطلقًا في جميع الحالات الإعرابية ، وتصير " ضرب " مع فاعلها المستتر من جهة حكمها عند الحكاية مثل جملة " ضرب الرجل " التي ظهر فيها الفاعل ، فهما في حكم الحكاية سواء ، أما إذا سميت بكلمة - " ضرب " المحذوف منها الضمير الفاعل لسبب والأصل ضربت مثلا فإنها تعرب على حسب الجملة - كما سيجيء في باب العلم مفصلا " ص ٣٠٤ وما بعدها ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ " والمستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع ، فهو في محل رفع دائما ، أما المحذوف فيكون من ضمائر الرفع وغيرها ، ولهذا يكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الموقع .
والصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذي سيجيء تفصيله ، وليس نوع من المنفصل ، =

غيرك يساعدْك ؛ فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره فى الأول : " أنت " وفي الثاني : " هو " .

والبارز قسمان ، أولهما : المتصل ؛ وهو : " الذى يقع في آخر الكلمة ، ولا يمكن أن يكون في صدرها ولا في صدر جملتها " ؛ إذ لا يمكن النطق به وحده ، بسبب أنه لا يستقل بنفسه عن عامله ؛ فلا يصح أن يتقدم على ذلك العامل مع

بقائه على إعرابه السابق قبل أن يتقدم ، كما لا يصح أن يَفْصل بينهما - فى حالة الاختيار - فاصل من حرف عطف ، أوأداة استثناء ؛ كإلا ، أوغيرهما١ .
ومن أمثلة الضمائر المتصلة بآخر الأفعال ؛ التاء المتحركة ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، وذلك كله في مثل : سمعتِ النصح ، والرجلان سَمِعا ، والعقلاء سمعوا ، والفاضلات سمعْنَ . فليس واحد من هذه الضمائر بممكن أن يستقل بنفسه فيقع أول الكلمة قبل عامله ، ولا يتأخر عنه مع وجود فاصل بينهما٢ .

=ولا نوعا مستقلًا بنفسه يسمى : " واسطة " بين المتصل والمنفصل . " راجع الخضري وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر . . . "
والمستتر ركن أساسي في الجملة ، لا يتم معناها بغيره ، فلا بد منه ؛ لأنه " عمدة " كما يسمونه ، أي : لا يمكن الاستغناء عنه مطلقًا ، " إلا في بعض حالات قليلة كالربط بين الخبر والمبتدأ " وأشياء ذلك وأما غيره فقد يستغني عنه إذا عدم من الجملة .
وبهذه المناسبة يقول النحاة إن الضمير البارز له وجود في اللفظ ولو بالقوة ، فيشمل المحذوف في مثل : جاء الذي أكرمت . أي : أكرمته . لإمكان النطق به ، أو لأنه نطق به أولا ثم حذف ، بخلاف الذي استتر فإنه لا وجود له في اللفظ ، لا بالفعل ، ولا بالقوة فأمره عقلي ، إذ لا يمكن النطق به أصلًا ، وإنما يستعيرون له المنفصل في مثل : قاتل في سبيل الله ، فيقولون ، إن الفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت ، وذلك للتقريب . وبهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . هذا إلى أن المستتر أحسن حالًا من المحذوف ؛ لأنه يدل عليه اللفظ والعقل بغير قرينة فهو كالموجود ، ولذلك كان خاصًّا بالعمد . أما المحذوف فلا بد له من القرينة . وهكذا قالوا!!
١ انظر أول الهامش في ص ٢٢٣ .
٢ يقو ل ابن مالك :
وذو اتصال منه ما لا يبتدا . . . ولا يلي " إلا " اختيارًا ، أبدًا
كالياء ، والكاف ، من ابني أكرمك . . . والياء والها من " سليه ما ملك "
ما لا يبتدا ، أي : ما لا يبتدأ به . ومثل للمتصل بما يأتي : " لضمير المتكلم المجرور " . . . . بالياء في " ابني " و " للمخاطب المنصوب المحل . . . . " بالكاف في : " أكرمك " ، " وللمخاطب وللمرفوع المحل معا " بياء المخاطبة ، في : " سلمى " وللغائب المنصوب المحل بالهاء من : سليه . =

ثانيهما : المنفصل ؛ وهو الذى يمكن أن يقع في أول جملته ، ويبتدئ الكلامُ به ؛ فهو يستقل بنفسه عن عامله ؛ فيسبق العامل ، أو يتأخر عنه مفصولًا بفاصل ؛ مثل ؛ أنا ، ونحن ؛ وإياك . . . في مثل : أنا نصير المخلصين . ونحن أنصارهم ، وإياك قصدت ، وما النصر إلا أنا ، وما المخلصون إلا نحن .
هذا ، وقد سبق١ حكم الضمائر ، وأنها : أسماء ، جامدة ، مبنية الألفاظ - سواء في هذا ما ذكرناه وما سنذكره بعد . وأنها لا تثنى ولا تجمع٢ .
وينقسم المتصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى ثلاثة أنواع :
أولها : نوع يكون في محل رفع فقط ؛ وهو خمسة ضمائر : التاء المتحركة للمتكلم ؛ نحو : صدقتُ . وكذلك فروعها . وألف الاثنين : نحو : المتعلمان

=وبمناسبة " الهاء " التي للغائب المفرد نقول إن الأشهر في حركتها أن تكون مبنية على الضم . إلا إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء ساكنة ، فيجوز أمران ، الحجازيون يضمونها ، وغيرهم يكسرها . وبلغة الحجازيين قرأ للقراء : {وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ} ، {وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ} ، " إذ قال لأهلهُ امكثوا " وقرأ آخرون بالكسر . ويفهم مما سبق أن الحجازيين يبنونها على الضم في كل حالاتها .
وهي في جمع أحوالها تكون مشبعة الحركة إذا وقعت بعد متحرك ، فيمتد الصوت بحركتها حتى يكاد يحدث في النطق لا الكتابة ، حرف علة مناسب تلك الحركة ، فبعد الضمة الواو ، وبعد الكسرة الياء . أما إذا كانت متحركة بعد ساكن مطلقًا ، إلا الياء فالأحسن ضمها من غير إشباع لحركتها ، سواء أكان الساكن صحيحًا ، نحو : " منه " أم معتلًّا بغير الياء ، مثل : أباه ، أبوه " . . . . . أما الساكن الياء فقد سبق الكلام فيه : " ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٢٣ " وما بينهما من اختلاف " .
١في ص ٢١٨ وفي هذا يقول ابن مالك :
وكل مضمر له البنا يجب ولفظ . . . ما جر كلفظ ما نصب
أي : المضمرات كلها مبنية ، لا فرق في ذلك بين ما يكون محله الجر ، أو محله النصب ، وترك ابن مالك ما يكون محله الرفع بسبب ضيق النظم - وهو مبني أيضا . فكل ضمير لا بد أن يكون لفظه مبنيا ، إما على السكون ، وإما على حسب حركة آخره . ولا بد أن يكون بعد ذلك في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . وهذا معنى قولهم . إن الضمير مبني اللفظ معرب المحل .
٢انظر الحكم في ص ٢١٨ .
٣التاء المتحركة التي للمتكلم هي الأصل ، وتبني على الضم ، مثل : صدقت . وفروعها الخمسة هي : صدقت ، للمخاطب المذكر . صدقت . للمخاطبة . صدقتهما . للمثنى المخاطب ، مذكرا ومؤنثا .
صدقتهم ، لخطاب جمع المذكور . صدقتهن ، لخطاب جمع الإناث . وهناك حاجة يجب فيها بناء تاء المخاطبة على الفتح دائما . وستجيء في ص ٢٣٨ .
ومن الأمثلة السابقة نعلم أن التاء التي هي ضمير متصل مرفوع - تبني على الضم إذا كانت للمتكلم ، =

صَدَقَا ، وواو الجماعة ، نحو : المتعلمون صدقوا١ . ونون النسوة ؛ نحو : الفتيات صَدَقْنَ ، وياء المخاطبة ، نحو : اصدقى يا متعلمة٢ .
ثانيها : نوع مشترك بين محل النصب ومحل الجر ، إذ لا يوجد ضمير متصل خاص بمحل النصب ؛ ولا ضمير متصلٌ خاص بمحل الجر . وهذا النوع المشترك بينهما ثلاثة ضمائر٣ ؛ ياء المتكلم ، وكاف المخاطب بنوعيه ؛ وهاء الغائب بنوعيه .

=وتبنى على الفتح إذا كانت للمخاطب المذكر ، وتبنى على الكسر إذا كانت للمخاطبة ، وتلتزم البناء على الفتح في الحالة المعينة التي أشرنا لها وستجيء في ص٢٣٨ وتوصل وهي مبنية على الضم بميم وألف ، للدلالة على خطاب اثنين أو اثنتين ، وكذلك توصل وهي مبنية على الضم . بميم ساكنة ، للدلالة على خطاب جمع الذكور ، وبنون مشددة للدلالة على خطاب جمع الإناث . " انظر إعراب الضمائر ص٢٣٦ " .
وإذا ولي الميم الساكنة التي لجمع الذكور ضمير متصل جاز ضم الميم وإشباعها حتى ينشأ : من الإشباع واو مثل : هذا ضيف أكرمتموه ، ومعي صديق صافحتموه ، وجاز بإبقاء الميم ساكنة ، ولكن الأول هو الأكثر والأشهر . فيحسن الاقتصار عليه .
وقد أشار ابن مالك إلى بعض هذه المواضع بقوله :
وألف ، والواو ، والنون ، لما . . . غاب وغيره ، كقاما ، واعلما
والمراد بغيره : المخاطب فقط ؛ لأنها تكون للغائب والمخاطب ، ولا تكون للمتكلم .
١بعض القبائل العربية يحذف واو الجماعة ، اكتفاء بالضمة التي قبلها . قال الفراء في كتابه :
" معاني القران " جـ ١ ص ١٩ " ما نصه : " قد تسقط العرب الواو وهي واو الجماعة ، اكتفاء بالضمة قبلها فقالوا

: في " ضربوا " قد ضرب ، وفي : قالوا : قد قال : وهي في هوازن وعليا قيس " . . . . ثم استشهد أيضا بأبيات شمعها منهم كقول قائلهم : فلو أن الأطباء كان عندي وكان مع الأطباء الاساءة - . . . . والاساءة جمع آس ، وهو هنا من يعالج الجرح .

٢ولا تكون ضمائر إلا عند اتصالها بالأفعال : أما إذا اتصلت بالأسماء مثل : القائمان ، القائمون - فهي حروف دالة على التثنية والجمع .

٣هذه الضمائر لا تكون في محل رفع ، كما ذكرنا ، ولكنها قد تقع أحيانا بعد " لولا " التي للامتناع ، والتي لا يقع بعدها إلا المبتدأ ، فيقال : " لولاي " لتعبت . و " لولاك " لم أحتمل مشقة الحضور ، و " لولاها " لضاعت فرصة المعاونة الكريمة . فكيف نعرب هذا الضمير الواقع بعد " لولا " ؟

إن سيبويه يعرب : " لولا " حرف جر شبيبه بالزائد ، وما بعد مجرور لفظا في محل رفع مبتدأ ، وخبره بحذف كما سيجيء " في ب من ص٢٤١ ، في م وضوع الكلام على إعراب الضمير - لكن قلنا هناك إن الأفضل اعتبار هذا النوع في محل رفع في حالة وقوعه بعد " لولا " فقط ، فيكون مبتدأ مبنيا على حركة آخره في محل رفع . ولا يجوز اعتباره ضمير رفع إلا في هذه الحالة فقط . وإذا وقع ضمير من هذه الضمائر الثلاثة بعد عسى مثل : " عساني ، أو عساي أوفق " ، أو : عساك أن تفعل الخير ، أو : عساه أن يجتنب الإساءة ، فإن خير ما يقال هو اعتبار " عسى " حرفا بمعنى : " لعل " من أخوات " إن " والضمير اسمها - كما سيجيء في : =

فأما ياء المتكلم فمثل : ربي أكرمني١ " فالياء الأولى في محل جر ؛ لأنها مضاف إليه ، والياء الثانية في محل نصب ؛ لأنها مفعول به " .

وأما كاف المخاطب فيهما فمثل : لا ينفعك إلا عملك . " فالكاف الأولى فى محل نصب ، لأنها مفعول به٢ ؛ والكاف الثانية فى محل جر ، لأنها مضاف إليه " ٢ .

وأما هاء الغائب٣ بنوعيه المذكر والمؤنث فمثل : من يتفرغ لعمله يحسنه .

= " د " من ص ٦٢٦ ، باب أفعال المقاربة ، والشروع ، والرجاء ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ باب : " إن وأخواتها " -

وبهذه المناسبة نذكر أن الياء في مثل : قومي يا هند ، تختلف عن الياء في نحو : ربي أكرمني . لأن الياء في : " قومي " للمخاطبة ، فهي فاعل في محل رفع . بخلافها في المثال الأخير الذي وقعت فيه الياء الأولى للمتكلم في محل جر بالإضافة ، والثانية في محل نصب مفعول به .

كما أن الضمير الذي يتصل بآخر الفعل في مثل : الرجلان عرفهما على الرجال عرفهم المسافرات عرفهن - هو ضمير بارز متصل يختلف تماما عنه إذا وقع في ابتداء جملته ، أو وقع فيها بعد كلمة : " إلا " في مثل هما عرفا ، وهم عرفوا ، وهن عرفن ، وما عرف إلا هما ، أو هم ، أو هن ، لأنه حين تقدم أو حين وقع بعد " إلا " لم يبق على إعرابه الأول مفعولا لعامله ، وإنما صار مبتدأ أو : فاعلا على حسب السياق ، فتغير إعرابه بعد التقدم ، فصار نوعا آخر مخالفا للسابق ، طبقا لما تقدم في تعريف المتصل - ص ٢٢٠ -

١متى يجوز حذف ياء المتكلم من آخر الأفعال؟ الجواب في رقم ٥ من هامش ص ١٨٦ .

٢قد تقع كاف الخطاب - أحيانا . حرفا مجردا للخطاب ، فلا يكون له محل من الإعراب ، كالتي في آخر أسماء الإشارة وبعض الأسماء الأخرى مما سبق " في رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ " ، ومما سنفصله عند الكلام على إعراب الضمائر " ص ٢٣٦ وما بعدها ولا سيما ص ٢٣٨ " .

٣مما يجب التنبه له . أن هاء المفرد الغائب تكتب مفردة ، أي : لا يتصل - كتابة - بها حرف ناشيء من إشباع حركتها ، تقول : من يتفرغ لعلمه يحسنه ، ويحمده الناس على إحسانه وإجادته أما إن كانت الهاء للغائبة المفردة فيجب - في الأفصح - زيادة الألف بعدها متصلة بها نطقا وخطابا ، نحو : من تتفرغ لعلمها يحمدها الناس على تفرغها ، وإحسانها ، وإجادتها .

" راجع أول الهامش ص ٢٢١ وما بينهما من اختلاف في بعض الحالات " .

وكذلك يجب أن يزاد بعدها كتابة ونطقا : " ما " إن كانت هذه الهاء لضمير الغائب المثنى بنوعيه ، مثل الوالد والجد هما أحق الناس بالرعاية ، ولهما أعظم الفضل على أبنائهما . والوالدة والجدة أعطف الناس على أطفالهما ، وشفقتهما

لا تعدلها شفقة . فالهاء هي الضمير المتصل وبعدها " الميم " حرف عماد ، والألف حرف دال على مجرد التثنية .
وكذلك يجب أن يزاد بها " الميم " الدالة على جمع الذكور الغائبين ، والنون المشددة الدالة على جمع الإناث الغائبات ، نحو : خير الناس أنفعهم للناس ، وخير النساء أحرصهن على الكمال . لكن أيكون الضمير هو الهاء فقط والحروف التي بعدها زائدة للفرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرهما ، أم يكون الضمير مجموع الاثنين ، " الهاء " والأحرف الزائدة؟ رأيان . والخلاف لفظي لا أثر له من الناحية العملية . . . . والمستحسن مراعاة الأمر الواقع ، والأخذ بالرأي الذي يعتبر الضمير هو مجموع الاثنين ، لأنه رأي يراعي التفرقة=

أو ؛ من تتفرغ لعملها تحسنه " فالهاء الأولى في المثالين في محل جر ؛ لأنها مضاف إليه ، والثانية في محل نصب ؛ لأنها مفعول به " .
ثالثها : نوع مشترك بين الثلاثة : وهو ؛ " نا " نحو : {ربَّنا لا تؤاخذْنا إن نَسِينا أو أخْطَأنا} فالأولى في محل جر ، لأنها مضاف إليه ؛ والثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به١ - كما سبق - والثالثة والرابعة في محل رفع ؛ لأنها فاعل٢ .
ومما سبق نعلم أن للرفع ضمائر متصلة تختص به ، وليس للنصب وحده أو الجر وحده شيء خاص به .

=الواقعة فعلا بين ضمير المفرد الغائبة وضمير المفرد الغائب - وغيرهما - فوق أنه عملي واقعي فيه تيسير . وعلى أساسه يقول أصحابه : الضمير للمفرد المذكر الغائب هو : " الهاء " وحدها ، وللمفردة الغائبة : " ها " وللمثنى بنوعيه : " هما " ولجمع الذكور : " هم " ولجمع الإناث : " هن " والفرق واضح بين الاثنين في ثلاثة أمور ، في النطق ، وفي الكتابة ، وفي المعنى . وعليه العمل الآن . ولهذا نظير يجيء في ص ٢٣٥ .
وجدير بالملاحظة أن الضمائر الثلاثة السالفة " هما - هم - هن " بالاعتبار السالف هي ضمائر متصلة حتمًا ، ولا يصح اعتبارها من نوع الضمائر المرفوعة المنفصلة أصالة ؛ لأن المرفوعة أصالة ، كالتي ستجيء في " ج " ص ٢٢٦ - مركبة البنية في أصلها ، وليست مبنية على حرف واحد زيد على آخره حرف أو حرفان ، فالفرق بين النوعين كبير برغم ظاهرهما ، فأحدهما قد نشأ فردي الصيغة والتكوين ، ثم زيد على آخره حرف أو حرفان ، والآخر قد نشأ من أول أمره مركب الصيغة ، فهما مختلفان في أصلهما ، كاختلافهما في كثير من الأحكام .
١ إذا كانت " نا " في آخر الفعل الماضي فقد تكون للفاعل ، ويبني الفعل الماضي معها على السكون وجوبا : نحو : خرجنا - حضرنا - كتبنا - فهمنا . وقد تكون للمفعول به ، فلا يبنى آخره على السكون لها ، نحو : أخرجنا الوالد من الحديقة ، وأحضرنا إلى البيت ، وأفهمنا ما يجب عمله .
٢ يقول ابن مالك :
للرفع والنصب وجر : " نا " صلح . . . كاعرف بنا : فإننا نلنا المنح
والمعنى : صلح الضمير : نا " للأمور الثلاثة ، أي : لأن يكون في محل جر ، مثل : اعرف بنا " أي : اعترف بقدرنا ، اشعر بنا " . ولأن يكون في محل نصب ، مثل : إننا . . . . ، ولأي يكون في محل رفع ، مثل : نلنا .
" ملاحظة " لا يقال : " إن الضمير " الياء " يصلح للأمور الثلاثة مع دلالته على المتكلم في كل حالة فيكون شبيها بالضمير " نا " مثل ، يفرحني كوني حريصا على واجبي . فالياء في الجميع للمتكلم ومحلها في الأول نصب " لأنها مفعول به " وفي الثانية رفع " لأنها اسم " كون " ، مصدر " كان " الناقصة " وفي الثالث جر ، لأنها مضاف إليه . كذلك الضمير : هم " في مثل : " يفرحهم كونهم حريصين على واجبهم ، فإنه ضمير متصل في الجميع . ومحله نصب في الأول " لأنه مفعول به " . ورفع في الثاني " لأنه اسم " كون " ، مصدر كان الناقصة " وجر في الثالث لأنه مضاف إليه . . . . " لا يقال إن الضمير بين السابقين مثل " نا " لأن " الياء " و " هم " في الأمثلة المذكورة وأشباهها وقعا في محل رفع بصفة عارضة ، ناشئة من أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعا ، لا بصفة أصلية ، والكلام في الضمير المشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة .

زيادة وتفصيل :
روى أبو عليّ القالي في كتابه : " ذيل الأمالي والنوادر " ص ١٠٥ عن بعض الأعراب قول شاعرهم :
فها أنا لِلعاشق يا عَزُّ قائد . . . وبى تُضرب الأمثالُ فى الشرق والغرب
والشائع١ دخول : " ها " التي للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشارة ؛ نحو : " هأنذا " المقيم على طلب العلوم . وغير الشائع دخولها عليه إذا كان خبره غير اسم إشارة ، نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن .
وهو - مع قلته - جائز ، لورود نصوص فصيحة متعددة تكفي للقياس عليها . منها قول عمر بن الخطاب يوم " أحُد " حين وقف أبو سفيان بعد المعركة يسأل : أين فلان ، وفلان . . . من كبار المسلمين؟ . فأجابه عمر . هذا رسول الله عليه السلام ، وهذا أبو بكر ، وهأنا عمر٢ . . . ومنها بيت لمجنون ليلى٣ ، ونصّه :
وعُروةُ مات موتًا مستريحًا . . . وهأنا ميّتٌ فى كل يوم
كما روى صاحب الأمالي٤ أيضًا البيت التالي لعوف بن مُحَلِّم ، ونصّه :
ولُوعا ؛ فشَطَّتْ غُربةَ دارُ زينبٍ . . . فهأنا أبكى والفؤاد جريح
وقول سُحَيْم من شعراء صدر الإسلام :
لو كان يَبغي الفِداءَ قلت له . . . هأنا دون الحبيب ياوَجَعُ
ويترتب على الحكم الشائع ما صرحوا به من جواز الفصل بين : " ها " التي للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه مثل : هأنذا أسمع النصح ، وهأنتذا تعمل الخير ، وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد .
وقد يقع الفصل بغير الضمير قليلا - مع جوازه - كالقسم بالله فى مثل : ها - والله - ذا رجل محب لوطنه ، و " إنْ " الشرطية في مثل : ها إنْ ذي حسنةَ

١كما جاء في حاشية الأمير على مقدمة كتاب : " المغني " ولهذا إشارة في ص٣٣٧ .
٢النص في ص١١٠ من كتاب تنزيل الآيات شرح شواهد الكشاف .
٣كتاب : الذخيرة ، لابن بسام ، ج٢ القسم الثاني .
٤ ج ص١٢٣ .

تَتَكَرَّر يضاعفْ ثوابها . وقد تعاد " ها " التنبيه بعد الفاصل للتقوية . . . ، نحو : هأنتم هؤلاء تخلصون .
وينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين : أولهما ؛ ما يختص

بمحل الرفع ، وثانيهما ما يختص بمحل النصب .
فأما الذي يختص بمحل الرفع [فاثنا عَشَر] ١ ، موزعة بين المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ، على الوجه الآتي :
أ - للمتكلم ضميران ، " أنا " للمتكلم وحده ، و " نحن " للمتكلم المعظِّم نفسه ، أو مع غيره . " و " أنا " هو الأصل و " نحن " هو الفرع " ٢ .
ب - للمخاطب خمسة ؛ أولها ؛ وهو الأصل : " أنتَ " ، للمفرد المذكر ، ثم الفروع : " أنتِ " للمخاطبة٣ المؤنثة ، " وأنتما " للمذكر المثنى المخاطب ، أو المؤنث المثنى المخاطب ، " وأنتم " لجماعة الذكور المخاطبين ، " وأنتن " لجماعة الإناث المخاطبات .
ج - للغائب خمسة ؛ أولها وأصلها : " هو " للمفرد الغائب . ثم فروعه : " هي " ٤ ، للمفردة الغائبة ، و " هما " للمثنى الغائب٥ : و " هم " لجمع الذكور الغائبين ، و " هن " لجمع الإناث الغائبات٦؛

---

١ وليس بين الضمائر المنفصلة ما هو مختص بمحل الجر أصالة " انظر رقم١ من الهامش التالي " .
٢ المراد بالفرع هنا : أن يكون الضمير دالًّا على معنى زائد لا يوجد في الأصل . ذلك أن الأصل في الضمير - عندهم - أن يكون لواحد مذكر ، سواء أكان الواحد متكلمًا ، أم مخاطبًا ، أم غائبًا ، مثل : " أنا " فما يكون دالًّا على أكثر من واحد ، أو يكون دالًّا على التأنيث فهو فرع .
٣ راجع ما يختص بهذه التاء في الضمير : " أنت " وفروعه ، وأنها الخطاب ، وليست للتأنيث برقم٣ من هامش ص٢١٧ .
٤ الأصل أن تكون الهاء في : " هو " مضمومة ، وفي : " هي " مكسورة . ويجوز تسكينهما بعد الواو ، أو : الفاء ، أو : ثم ، أو : اللام .
٥ وإذا كان لمؤنثتين غائبتين جاز في المضارع بعده أن يكون مبدوءا بالتاء - وهي الأكثر - أو بالياء ، تقول : هما تفعلان ، أو هما يفعلان ، طبقًا للبيان الذي سبق في رقم١ من هامش ص١٧٧ ، ١٨١ .
٦ ويصح في المضارع بعده إن كانت مسندًا لنون النسوة تصديره بالتاء أو الياء نحو : الوالدات تحرصن أو يحرصن على راحة أولادهن وهن تحرصن أو يحرصن . . . " انظر ص١٨١ " وتجب ملاحظة الفرق الكبير بين الضمائر الثلاثة " هما ، هم ، هن " التي هي مركبة البنية أصالة ، ومنفصلة للرفع حتما - ونظائرها التي سبقت في آخر رقم٣ .

فمجموع الضمائر المنفصلة المرفوعة اثنا عشَر على التوزيع السالف١ .
وأما الضمائر التى تختص بمحل النصب فاثنا عشر ضميرًا أيضًا ، كل منها مبدوء بكلمة : إيَّا٢ .
فللمتكلم : " إياي " ، وهو الأصل ، وفرعه : " إيانا " للمتكلم المعظِّم نفسه ، أو معه غيره .
وللمخاطب المفرد : " إياكَ " ، وهو الأصل ، وفروعه : " إياكِ " ، للمخاطبة ، و " إياكما " ، للمثنى المخاطب ، مؤنثًا ، أو مذكرًا ، و " إياكم " ؛ لجمع الذكور الخاطبين ، و " إياكن " لجمع الإناث المخاطبات .
وللغائب : " إياه " للمفرد الغائب ، وفروعه : " إياها " للمفردة الغائبة ، و

" إياهما " للمثنى الغائب بنوعيه ، و " إياهم " لجمع الذكور الغائبين ، و " إياهن " لجمع الإناث الغائبات .

فللمتكلم اثنان ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة . وليس هناك ضمائر منفصلة تختص بمحل الجر .

هذا وجميع الضمائر المنفصلة تشارك نظائرها المتصلة في الدلالة على التّكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، فلكل ضمير منفصل نظير آخر متصل يماثله في معناه : فالضمير " أنا " يماثل التاء ، والضمير " نحن " يماثل " نا " ، وهكذا . . . . .

وينقسم المستتر إلى قسمين :

---

١ وهذه الضمائر الاثنا عشر لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة . فأما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر أو النصب في بعض أساليب مسموعة يقتصر عليها ، ومع أنها مسموعة يحسن ترك استعمالها ، لقبح وقعها على السمع . فمن النيابة عن ضمير الجر : " ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا " والقبح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر . ومن النيابة عن ضمير النصب وهو شاذ أيضًا قولهم : " يا أنت " وللاضطرار لوزن الشعر في مثل قول الشاعر : " يا ليتني وهما نخلو بمنزلة . . . . "
فقد عطف ضمير " هما " الخاص بالرفع على الياء التي هي ضمير نصب .
لكن يكثر على نيابتها عن الضمير المنصوب أو المجرور في حالة استعمالها للتوكيد ، مثل : سمعتك أنت تخطب ومررت بك أنت . وهو استعمال قياسي .

٢ سيجيء الكلام على إعراب " إيا " بملحقاتها المختلفة عند الكلام على كيفية إعراب الضمائر " ص٢٣٦ وما بعدها " . وهي كثيرة الاستعمال في أسلوب : " التحذير " بصورة المتعددة التي ستجيء في بابه الخاص - ج٤ ص ٩٧ م١٤٠ - ومن أمثلته إياك والنميمة ، فإنها تزرع الضغينة - إياك مواقف الاعتذار فإنها مجلبة للذلة ، مضيعة للكرامة . . ويصح : إياك من التميمة - إياك من مواقف الاعتذار . . . .

أولهما : المستتر وجوبًا ، وهو الذى لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر١ ، ولا ضمير منفصل ؛ مثل : إني أفرح حين نشترك في عمل نافع . فالفعل المضارع : " أفرح " ، فاعله ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : أنا . ولا يمكن أن يخلفه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ، إذ لا نقول : أفرح محمد - مثلا - ولا أفرح أنا ، على اعتبار " أنا " فاعلًا ، بل يجب اعتبارها توكيدًا للفاعل المستتر الذى يشابهها في اللفظ والمعنى . كذلك الفعل المضارع : " نشترك " فاعله مستتر وجوبًا تقديره : " نحن " ولا يمكن أن يحل مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ؛ إذ لا نقول : " نشترك محمد " ولا نقول : " نشترك نحن " على اعتبار كلمة : " نحن " فاعلًا ؛ لأنها لو كانت فاعلًا لوجب استتارها حتمًا . ولكنها تعرب توكيدًا لضمير مستتر يشابهها في اللفظ والمعنى .

وثانيهما : المستتر جوازًا ، وهو الذى يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أوالضمير البارز ؛ مثل : الطائر تَحرّكَ . النهر يتدفق . فالفاعل فيهما ضمير مستتر جوازًا تقديره : هو ، إذ من الممكن أن نقول : الطائر تحرك جناحه ،

والنهر يتدفق ماؤه : بإعراب كلمتي " جناح " و " ماء " فاعلًا للعامل الموجود وهو : " تحرك " و " يتدفق " . ومن الممكن كذلك أن نقول : الطائر ما تحرك إلا هو : والنهر ما يتدفق إلا هو . . . بإعراب الضمير البارز : " هو " فاعلا للعامل الموجود . والمستتر بنوعيه لا يكون إلا مرفوعًا متصلًا كما سبق .

مواضع الضمير المرفوع المستتر وجوبًا . أشهر هذه المواضع تسعة[2] :

---

[1] لا يحل محله اسم ظاهر يرتفع بعامله الذي في الجملة نفسها قبل أن يحل هذا الاسم الظاهر محل الضمير ، فلو قلنا : " نشترك محمد في عمل نافع " لكان الكلام غير صحيح في تركيبه ، لأن كلمة : " محمد " لا تقع فاعلا للفعل : " نشترك " الذي كان عاملا الرفع في الضمير السابق " نحن " . ولو قلنا : " نشترك " نحن " لكانت : " نحن " هذه توكيدا للضمير المستتر ، ولا يصح أن تكون فاعلا مرفوعا بالعامل الموجود ، وهو الفعل " نشترك " فالضمير المستتر وهو " نحن " لم يصلح أن يحل محله اسم ظاهر ولا ضمير بارز بحيث يكون كل منهما معمولا للفعل : " نشترك " .

[2] مراد ابن مالك من هذه المواضع أربعة في قوله :

ومن ضمير الرفع ما يستتر . . . كافعل ، أوافق ، نغتبط ، إذ تشكر

ويقول في الضمير البارز المنفصل المرفوع المحل ، " وهو الذي يقابل السابق " .

وذو ارتفاع وانفصال : " أنا " ، " هو " . . . " وأنت " . . . والفروع لا تشتبه

أي : لا تشتبه بغيرها ، بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض . ويقول في الضمير البارز المنفصل المنصوب المحل : وذو انتصاب في انفصال جعلا ، " إياي : لا تشتبه بغيرها ، بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض . ويقول في الضمير البارز المنفصل المنصوب المحل :

وذو انتصاب في انفصال جعلا ، . . . " إيادي " ، والتفريع ليس مشكلا

أي : جعل الضمير " إياي " مثالا للضمير السالف ، وهو للمتكلم ، أما باقي فروعه الخمسة فمعرفتها سهلة ، وليست أمرا مشكلا .

---

١ - أن يكون فاعلًا لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر ، مثل : أسرعْ لإنقاذ الصارخ ، وبادرْ إليه . بخلاف الأمر المخاطب به الواحدة ، نحو : قومي ، أو للمثنى ؛ نحو : قومًا ، أو الجمع ، نحو : قوموا ، وقمن . فإن هذه الضمائر تعرب فاعلًا أيضًا ، ولكنها ضمائر بارزة .

٢ - أن يكون فاعلًا[1] للفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد ؛ مثل : يا بُنَيَّ ، أتعرف متى تتكلم ومتى تسكت؟ بخلاف المبدوء بتاء الخطاب للواحدة ؛ مثل : تتعلمين يا زميلة ، أو للمثنى بنوعيه ، مثل : أنتما تتعلمان ، أو للجمع بنوعيه مثل : أنتم تتعلمون وأنتن تتعلمن ؛ فإن هذه ضمائر رفع بارزة ، وبخلاف المبدوء بتاء الغائبة ، فإنه مستتر جوازًا ؛ مثل : الأخت تقرأ[2] .

٣ - أن يكون فاعلًا للفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ؛ مثل : أحْسنُ اختيار الوقت الذى أعملُ فيه ، وقول الشاعر :

لا أذودُ الطيرَ عن شجرٍ . . . قد بَلَوْتُ المُرَّ من ثمرِه

٤ - أن يكون فاعلا للفعل المضارع المبدوء بالنون ؛ مثل نحب الخير،

١ومثل الفاعل : اسم الناسخ إذا كان هذا المضارع ناسخا يرفع اسمه " كالمضارع المنفي : " لا تكون " في الاستثناء " .

٢إذا كان المضارع مبدوءا بتاء المخاطبة للمفردة ، أو لمثناها ، أو جمعها فليست تاؤه للتأنيث ، وإنما هي علامة الخطاب المحض ، لوجود ما يدل على التأنيث ، وهو الضمير المتصل بالفعل ، ومن الأمثلة أيضا للمضارع المبدء بتاء للخطاب لا للتأنيث : أنت يا زميلتي لا تعرفين العبث - أنتما يا زميلتي لا تعرفان العبث - أنتن يا زميلاتي لا تعرفن العبث . بخلاف التاء التي تجيء للتأنيث في أول المضارع الذي يكون فاعله اسما ظاهرا ، مؤنثا ، للمفردة ، أو لمثناها ، أو جمعها ، نحو : تتعلم عائشة - تتعلم العائشتان - تتعلم العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميرا متصلا للغائبة المفردة ، أو لمثناها ، مثل : عائشة تتعلم - العائشتان تتعلمان . فإن كان فاعله ضميرا متصلا لجمع الغائبات " أي : نون النسوة " فالأحسن - وليس بالواجب - تصديره بالياء لا بالتاء ، استغناء بنون النسوة في آخره ، نحو : الوالدات يبذلن الطاقة في حماية الأولاد ، - طبقا لما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٧ وص ١٨١ وسيجيء الكلام في جـ٢ ص ٧٥ م ٦٦ - باب الفاعل .

ونكره الأذى ، فنفوز برضا الله والناس .

٥ ـ أن يكون فاعلًا للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء ؛ مثل : خلا ، عدا ، حاشا . تقول : حضر السياح خلا واحدًا - أو : عدا واحدًا - أو : حاشا واحدًا . ففاعل خلا وعدا وحاشا ضمير مستتر وجوبًا تقديره : هو١ . . . .

٦ ـ أن يكون اسمًا مرفوعًا لأدوات الاستثناء الناسخة ؛ " وهى : ليس ، ولا يكون٢ " تقول : انقضى الأسبوع ليس يومًا . انقضى العام لا يكون شهرًا . فكلمة " يومًا " و " شهرًا " خبر للناسخ ، وهى المستثنى أيضًا . أما اسم الناسخ فضمير مستتر وجوبا تقديره : هو .

٧ ـ أن يكون فاعلا لفعل التعجب الماضى ؛ وهو : " أفعَلَ " ؛ مثل : ما أحسنَ الشجاعة . " فأحسن " فعل ماض للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره ؛ هو . " يعود على : ما " .

٨ ـ أن يكون فاعلا لاسم فعل مضارع ، أواسم فعل أمر ، مثل : أفّ من الكذب ، " بمعنى : أتضجر جدا " . وآمينَ . " بمعنى : استجب . "

٩ ـ أوفاعلا للمصدر النائب عن فعله الأمر ؛ مثل ؛ قيامًا للزائر . فقيامًا : مصدر ، وفاعله مستتر وجوبًا ، تقديره : " أنت " ؛ لأنه بمعنى : قُمْ .

فهذه تسعة مواضع٣ ، هى أشهر المواضع التى يستتر فيها الضمير وجوبًا ، ولا يكون إلا مرفوعًا متصلا - كما أشرنا من قبل . - أما الضمير المستتر فى غيره تلك المواضع فاستتاره في الأشهر٣ جائز ، لا واجب .

١يعود على بعض مفهوم من الكلام السابق ، أي : خلا هو ، أي : بعضهم ، وسيجيء إيضاح هذا ، وبسط القول في المراد منه عند الكلام عليه في باب الاستثناء " جـ٢ " .

٢بصيغة المضارع " يكون " الذي للغائب ، وقبله . لا " النافية دون غيرها - كما سيجيء في جـ٢ م ٨٣ ص ٣٢٨ باب " الاستثناء " .

" ٣و ٣ " يزيد عليهما بعض النحاة : فاعل " نعم " و " بئس " وأخواتهما . . . إذا كان ضميرا مفسرا بنكرة ، مثل : نعم رجلا عمر . ففاعل " نعم " ضمير مستتر تقديره . هو ، تفسره النكرة التي تعرب بعده تمييزا ، وهي هنا : " رجلا " . لكن المعروف أن رأيا كوفيا يجيز في " نعم " و " بئس " وأخواتهما أن يبرز فاعلهما الضمير ، مثل : نعما رجلين حامد وصالح ، نعموا رجالا ، صالح ، وحامد ، وعلى . وقد يبرز وتجره الباء الزائدة نادرا - فلا يقاس عليه - ، مثل نعم بهم رجلا . فإن لاحظنا أن هذا الضمير قد يبرز في بعض الأحيان لم يكن من النوع المستتر وجوبا . وإن لاحظنا أن بروزه قليل أو نادر أمكن الإغضاء عن هذا ، وعددناه من المستتر وجوبا . ولكن الأول أحسن . . . . .

زيادة وتفصيل :

١يعرب الضمير المرفوع المستتر جوازًا :

أ - إما فاعلا ، أو نائب فاعل ، أو اسما لفعل ناسخ ، إذا كان الفعل في كل ذلك لغائب أو غائبة ، مثل : آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اؤتمن خان . ومثل قول شوقي عن الصلاة : لو لم تكن رأس العبادات لعدت من صالحة العادات ، وقولهم رب كلمة تجلب نعمة ، وأخرى تجر نقمة .

ب - وإما فاعلا لاسم فعل ماض ؛ مثل : البحر هيهات ، بمعنى : بَعُد جدًا ، أى : هو .

ومن أمثلة ذلك أيضًا : شتان الصحة والضعف ، بمعنى : افترق الحال بينهما جدًا . فالصحة فاعل . وتقول الصحة والضعف شتان . أى : هما ، فالفاعل ضمير ، تقديره : هما . وتقول هيهات البحر هيهات . وشتان الصحة والضعف شتان . ففاعل " هيهات " الثانية ضمير مستتر جوازًا تقديره : " هو " يعود على البحر ، بشرط أن تكون الجملة المكونة من : " هيهات " الثانية وفاعلها توكيدًا للجملة التى قبلها ، فيكون الكلام من توكيد الجمل بعضها ببعض . أما لوجعلنا لفظة : " هيهات " الثانية وحدها توكيدًا للأولى فإنها لا تحتاج إلى الفاعل١ ، ويكون الكلام من نوع توكيد اسم الفعل وحده بنظيره . واسم الفعل ؛ كالفعل إذا وقع أحدهما - وحده بدون فاعل - توكيدًا لفظيًّا فإنه لا يحتاج لفاعل ، وكذلك يقال فى : " شتان " فى الحالتين .

جـ - وإما مرفوعًا لأحد المشتقات المحضة : " كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، نحو : على نافع ، أومكرَم ، أوفرحٌ " ؛ ففى كل واحدة من هذه الصفات المشتقة ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : " هو " ويكون الضمير المرفوع بها فاعلا ، إلا مع اسم المفعول ، فيكون نائب فاعل .

١سيجيء في باب الفاعل " جـ ٢ م ٦٦ ص ٧٠ " بيان الأفعال لا تحتاج لفاعل ، والرأي فيها .

٢كما سيجيء في باب التوكيد " جـ٣ " .

٣ولا بد أ ، يعود على غائب ، طبقا للبيان الذي في " ط " من ص ٢٧٠ كما سبقت الإشارة في رقم ٤ من هامش ص ٢١٧ .

أما المشتقات غير المحضة " وهي التي غلبت عليها الاسمية المجردة من الوصف بأن صارت اسمًا خالصًا لشيء " فإنها لا تتحمل ضميرًا ؛ كالأبطح ، والأجرع أسماء أماكن ، ومثلهما : الأبيض ، والأرحب ، والمسعود ، والعالي ، أسماء قصور ، والمفتاح ، والمِلعقة ، والمَلعب . . . . , ...

ومن المشتقات المحضَة : " أفعل التفضيل " ١ . والغالب فيه أنه يرفع الضمير المستتر ، ولا يرفع الظاهر - قياسًا - إلا فى المسألة التى يسميها النحاة مسألة : " الكحل " وقد يرفعه نادرًا - لا يقاس عليه - فى مثل : مررت برجل أفضل منه أبوه باعراب كلمة : " أبو " فاعلا٢ . وكذلك يرفع الضمير البارز نادرًا فى لغة من يقول : مررت برجل أفضل منه أنت ، بإعراب " أنت " فاعلا ، حملا لها على الفاعل الظاهر فى مسألة " الكحل " . ولوأعرب " أنت " مبتدأ ، خبره : أفضل ، لجاز ولم يكن أفعل التفضيل رافعًا للضمير . بناء على ما تقدم لولاحظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلا ولا الضمير البارز إلا نادرًا فإن الضمير المستتر فيه يكون من نوع المستتر وجوبًا مع الإغضاء عن تلك القلة والندرة ، وإن لاحظنا الواقع من غير نظر للقلة والندرة قلنا : إنه مستتر جوازًا .

تلخيص ما سبق من أنواع الضمائر :

أ - ينقسم الضمير باعتبار مدلوله إلى ثلاثة أقسام : متكلم ، ومخاطب ، وغائب .

ب - ينقسم الضمير باعتبار ظهوره فى الكلام وعدم ظهوره إلى قسمين بارز ، ومستتر .

١تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه مدون في بابه الخاص بالجزء الثالث ، م ١١٢ .

٢فلو أعربناها مبتدأ متأخرا وخبره " أفضل " لم يكن الإعراب ضعيفا ، لأنها ليست مرفوعة بأفعل التفضيل . وكذلك كل إعراب مثل هذا .

أقسام البارز :
ينقسم الضمير البارز إلى قسمين : " منفصل ، ومتصل " .
أ - ينقسم الضمير البارز المنفصل باعتبار محله الإعرابي إلى :
١ - بارز منفصل فى محل رفع ، وهو : اثنا عشر ضميرًا ، للمتكلم اثنان ، هما : " أنا " وفرعه " نحن " . وللمخاطب : " أنت " وفروعه الأربعة . وللغائب : " هو " وفروعه الأربعة .
٢ - بارز منفصل فى محل نصب ، وهواثنا عشر ضميرًا ؛ للمتكلم اثنان " إياى " وفرعه " إيانا " . وللمخاطب " إياك " وفروعه الأربعة . وللغائب " إياه " وفروعه الأربعة .
ولا يوجد ضمير بارز منفصل فى محل جر .
ب - ينقسم الضمير البارز المتصل باعتبار محله الإعرابى إلى ما يأتى :
١ - بارز متصل فى محل رفع ؛ وهوخمسة : التاء المتحركة - ألف الاثنين - واوالجماعة - ياء المخاطبة - نون النسوة .
٢ - بارز متصل صالح لأن يكون فى محل نصب حينًا ، وفى محل جر حينًا آخر ، وهوثلاثة : ياء المتكلم ، والكاف ، والهاء[١] . . . .
٣ - بارز متصل ، صالح لأن يكون فى محل رفع ، أونصب ، أوجر ، هو : " نا " .
ولا يوجد ضمير بارز متصل فى محل نصب فقط ، أوفى محل جر فقط .
أقسام الضمير المستتر
أ - مستتر وجوبًا وله جملة مواضع ، وأشهرها : تسعة[٢] .

[١] ما إعراب كل واحد من الثلاثة لو حل في محل المبتدأ ، كأن يقع بعد " لولا " ؟ . . . . الجراب في " ب " من ص ٢٤١ .
[٢] سبقت في ص ٢٢٨ .

ب - مستتر جوازًا وله مواضع غير السالفة .
ويتضمن الاسم الآتى كل ما سبق .

الضمير

بارز

- متصل
  - مختص بمحل الرفع
    - ١) التاء المتحركة (تُ تَ تِ)
    - ٢) ألف الاثنين
    - ٣) واو الجماعة
    - ٤) ياء المخاطبة
    - ٥) نون النسوة
  - مشترك بين النصب والجر وهو ثلاثة
    - ١) الياء لغير المخاطبة
    - ٢) الكاف
    - ٣) الهاء
  - مشترك بين الثلاثة، وهو: (نا)
- منفصل
  - فى محل رفع وهو اثنا عشر: للمتكلم: أنا، ونحن. وللمخاطب خمسة هى: أنت، وفروعه. وللغائب خمسة: هو، وفروعه
  - فى محل نصب وهو اثنا عشر: للمتكلم اثنان: إياى و إيانا وللمخاطب خم… إياك، وفروعه وللغائب خمسة إياه، وفروعه

أش…

تقسيم آخر للضمير بحسب محله الإعرابى :

ينقسم إلى خمسة أقسام .

١ - مرفوع متصل .

٢ - مرفوع منفصل .

٣ - منصوب متصل .

٤ - منصوب منفصل .

٥ - مجرور ، ولا يكون إلا متصلا .

المسألة التاسعة عشرة الضمير المفرد والضمير المركب

الضمير المفرد ١ ، والضمير المركب :

الغرض من الضمير - كما عرفنا - الدلالة على المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب٢ ، مع الدلالة على الإفراد ، أو التثنية ، أو الجمع ، والتذكير ، أو التأنيث

في كل حالة .
أ - غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلالة مستقلا بنفسه ، معتمدًا على تكوينه وصيغته الخاصة به ، غير محتاج إلى زيادة تلازمه آخره ، لتساعده فى أداء مهمته ، فصيغته مفردة " بسيطة " وذلك كالياء ، والتاء ، والهاء ، في نحو : إني أكرمت من أكرمتِ . فالياء وحدها تدل على المتكلم المفرد مطلقًا٣ ، وكذلك التاء في : " أكرمت " الأولى . أما التاء الثانية فتدل على المخاطب المفرد ، المذكر أو المؤنث على حسب ضبطها ، وأما الهاء فتدل على المفرد المذكر الغائب .
فكل ضمير من الثلاثة - وأشباهها - كلمة واحدة ، انفردت بتحقيق الغرض منها ؛ وهو التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، مع التذكير أو التأنيث ، ومع الإفراد ، دون الاستعانة بلفظ يلزم آخرها .
ومثلها : " نحن " في : نحن نسارع للخيرات ، فإنها لفظة واحدة في تكوينها ، وصيغة مستقلة بنفسها في أداء الغرض منها ؛ وهو : " التكلم مع الدلالة على الجمع ، أو على تعظيم المفرد ، ولم يتصل آخرها اتصالًا مباشرًا بما يساعدها على ذلك الغرض .
ب - وبعضًا آخر من الضمائر يقوم بتلك الدلالة ؛ ولكن من غير أن يستقل بنفسه في أدائها ، بل يحتاج لزيادة لازمة تتصل بآخره : لتساعده على أداء المراد ؛ فصيغته مركبة ، وتكوينه ليس مقصورًا على كلمة واحدة . وذلك

١أي : الذي هو كلمة واحدة ، وليس كلمتين أو أكثر ، ويسمونه : " البسيط " .
٢كما عرفنا في ص٢١٧ .
٣أي : سواء أكان مفردًا مذكرًا ، أم مؤنثًا .

مثل الضمير : " إيًا " فإنه لا يدل على شيء مما سبق إلا بعد أن تلحقه زيادة فى آخره ؛ تقول : إياى - إياكَ - إياكما ، إياكن . . .ولولا هذه الزيادة ما أدى مهمته ، ومثله : أنت ، نقول : أنتما ، أنتم ، أنتن . . . وهكذا .
كيفية إعراب الضمير بنوعيه : المستتر والبارز
قلنا١ : إن الضمائر كلها مبنية ؛ فعند إعرابها لا بد أن نلاحظ أمرين :
أولهما : موقع الضمير من الجملة ، أهو في محل رفع ؛ كأن يكون مبتدأ في مثل : أنت أمين ، أم في محل نصب ، كأن يكون مفعولًا به في مثل : زاركَ الصديق ، أم في محل جر ؛ كأن يكون مضافًا إليه في مثل : كتابي مثل كتابكَ؟
ثانيهما : حالة آخر الضمير ؛ أساكنة هي ؛ مثل : أنا ، أم متحركة مثل : التاء في : أحسنْتَ؟ .

فإذا عرفنا هذين الأمرين أمكن إعراب الضمير بعد ذلك ؛ فإذا كان الضمير مبنيًّا على السكون فقد يكون في محل رفع ؛ لأنه مبتدأ في مثل : أنا مسافر ، أو لأنه فاعل في مثل : " نا " من " سافرْنا " وقد يكون فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به . مثل : " نا " فى حامد " أكرَمنا " . وقد يكون فى محل جر فى مثل : " نا " من أقبِلْ علينا . . . وهكذا باقى مواضع الرفع ، والنصب والجر .

وإذا كان الضمير متحركًا فإنه يبنى على نوع حركة آخره ؛ فيبنى على الضم ، أوالفتح ، أوالكسر ، على حسب تلك الحركة . ويكون معها فى محل رفع ، أونصب ، أوجر ، على حسب موقعه من الجملة - كما سبق - ، أهومبتدأ ، أم فاعل ، أم مفعول ، أم مضاف إليه ، أم غير ذلك ، فكلمة : " نحنُ " فى مثل : نحنُ أصدقاء ، مبنية على الضم فى محل رفع ؛ لأنها مبتدأ . والكاف فى مثل : أكرمكَ الوالد ، مبنية على الفتح فى محل نصب ، لأنها مفعول

١في ص ٢١٨ .

به١ . والهاء في مثل : محمد قصدتُ إليه ؛ مبنية على الكسر في محل جر . . . وهكذا يقال في كل ضمير يتكون من لفظة واحدة لا يتصل بآخرها زيادة ، كالتي أشرنا إليها من قبل .

فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه بل في آخره تلك الزيادة٢ اللازمة مثل : " إياكَ ، إياكما ، إياكم ، إياكن ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتن " فإن الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتمية معًا عند الإعراب ، وعدّهما بمنزلة كلمة واحدة ، بحيث لا نعتبر أن الضمير في " إياكما " و " أنتما " هو كلمة : " إيا " وحدها ، " وأنْ " وحدها . . . وأن الكاف ، أو التاء ، حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له لمن الإعراب ، وما بعدها حرف دال على التثنية ، أو على جمع المذكر ، أو جمع المؤنث . فمن المستحسن رفض هذا التجزيء رفضًا قاطعًا ، وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة : " إيا " مع ما يصحبها لزومًا هما معًا : " الضمير " ، وأنهما في الإعراب كلمة واحدة٣ . وكذلك : " أنتما " وباقي الفروع .

وهذا الرأي الحسن يناسبنا اليوم ؛ لما فيه من تيسير وتخفيف ، واختصار ، وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها ؛ فنقول في كل من : أنتَ ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، إياكِ ، إياكما ، إياكم ، إياكنْ ، ونظائرها ، إن الكلمة كلها بملحقاتها ضمير مبني على كذا في محل كذا٤ .

١انظر ما يتصل بحكم هذا الكاف في رقم ٥ من هامش ص٢١٧ ثم في ص٢٣٨ .
٢ هي الزيادة التي تتصل بآخر الضمير : " إيا " . وسبق بيانها في ص٢٢٧ ومثلها الزيادة التي تتصل بآخر الضمير : " التاء " ، وسبق بيانها في رقم٣ من هامش ص٢٢١ .
٣وهذا هو المذهب الكوفي ، كما نص عليه " العكبري " في كتابه المسمى : " إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب ، والقراءات في جميع القرآن " - جـ١ ص ٤ - .
٤لهذا نظير في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

زيادة وتفصيل :

أ - وقوع الكاف حرف خطاب منصرف :

قد يتعين أن تكون " الكاف " حرف خطاب مبنيًّا ؛ فلا محل له من الإعراب١ . أي : أنها لا تكون ضميرًا . وذلك فيما يأتي : وفي هذه الحالة يتعين أن يكون منصرفًا على حسب المخاطب تذكيرًا ، وتأنيثًا ، وإفرادًا ، وتثنية ، وجمعًا . . . . وفيما يلي أشهر المواضع غير التي سبقت١ .

١ - فى مثل : أرأيتَك الحديقة ، هل طاب ثمرها مبكرًا؟ أرأيتَك الزراعة ؛ أتغنى عن الصناعة؟ ومعنى " أرأيتَك " : أَخبِرْنى ، الحديقة . . . أخبرنى الزراعة . . . وإليك الإيضاح :

كاف الخطاب الحرفية قد تتصل بآخر الفعل : " رأى " فيصير " رأيتَ " بشرط أن تسبقه همزة الاستفهام ، وأن يجيء بعد الكاف اسم منصوب ، ثم جملة استفهامية٢ . وهو فعل ماض ، فاعله التاء المتصلة بآخره ، المبنية على الفتح دائمًا ، في محل رفع ؛ لأنها فاعل . وتقع بعدها " الكاف " حرف خطاب ؛ يتصرف وجوبًا على حسب المخاطبين٣ ، ولا تتصرف التاء . . . فنقول للمخاطبة : أرأيتَكِ ، وللمثنى بنوعيه : أرأيتَكما " ، وللجمع المذكر : أرأيتَكم ، وللجمع المؤنث : أرأيتَكن . ومعنى " أرأيتَكَ : أخبرْني " ، كما سبق . وهي إما منقولة من : رأيتَ ، بمعنى : " عرفتَ " أو بمعنى : أبصرتَ ، فتحتاج لمفعول واحد في الحالتين ، وإما منقولة من : " رأيت " بمعنى : عَلَمْت ؛ فتحتاج إلى مفعولين . وسواء أكانت منقولة من هذه أم من تلك فإنها في أصلها جملة خبرية بمعنى ما تقدم ، ثم صارت بعد النقل وبعد أن لازمتها همزة الاستفهام

" ١و ١ " سبقت أنواع من الكاف الحرفية في رقم٥ من هامش ص٢١٧ .
٢كما أشرنا لهذا في : ج٢ - رقم ٥ من هامش ص وفي ص١٥ .

جملة إنشائية . طلبية ، لها معنى جديد ؛ هو ؛ أخْبِرني ، أي : طلب الاستخبار ، وهو : طلب معرفة الخبر . وعلى أساس هذين الاعتبارين يكون إعراب ما يأتي بعدها ؛ فإن لاحظنا أن أصلها : " عرفتَ ، أوأبصرت " - كان الاسم المنصوب بعدها مفعولًا به لها ، وتكون الجملة الاستفهامية بعدها مستأنفة .

وعلى اعتبار أن أصلها : " علمت " يكون ذلك الاسم المنصوب بعدها مفعولا به أول ، وتكون جملة الاستفهام التي بعده في محل نصب ، تغني عن المفعول الثاني . وإن لاحظنا حالتها الحاضرة ، وأنها الآن جملة إنشائية طلبية ؛ بمعنى " أخْبِرني " ، ولم نلتفت إلى الأصل الأول ، فإن الاسم المنصوب بعدها يكون منصوبًا على نزع الخافض[1] ، والجملة الاستفهامية بعده مستأنفة ؛ فكأنك تقول في الأمثلة السابقة وأشباهها : أخبرني عن الحديقة ؛ هل طاب ثمرها مبكرًا؟ أخبرني عن الزراعة ؛ أتغني عن الصناعة؟

وجدير بالتنويه أن الاستعمال السابق لا يكون إلا حين نطلب معرفة شيء له حالة عجيبة ؛ وأن يكون بالصورة المنقولة عن فصحاء العرب ؛ فيبدأ الأسلوب - كما قلنا - بهمزة الاستفهام ؛ يتلوها جملة : " رأيتك " ؛ فاسم منصوب ؛ فجملة استفهامية تبين الحالة العجيبة التى هي موضع الاستخبار . فلا بد أن يشتمل الأسلوب على هذه الأمور الأربعة ، مرتبة على حسب ما ذكرنا . غير أن الاستفهام في الجملة المتأخرة قد يكون ظاهرًا كما مثل ؛ وقد يكون مقدرًا هو وجملته ؛ كما في قوله تعالى : {أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَن . . } . . إلخ ، فالتقدير : " أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ ، لِمَ كرمته علي؟ .

وقد يحذف الاسم المنصوب الذي بعده : " أرأيتك " إذا كان مفهومًا ، نحو قوله تعالى : {قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ} . أي : قل أرأيتكم المعارضين إن أتاكم عذاب الله .

هذا إن قصد الاستخبار والتعجب - أما إن بقي الفعل " رأى " من " رأيت "

---

[1] توضيحه وبيان حكمه في ج٢ ص١٦٠ م٧١ " طريقة تعدية الفعل الثلاثي اللازم " .

على أصله اللغوي الأول بمعنى : " عرفت " أو بمعنى : " أبصرت " أو بمعنى : " علمت " وجاءت قبله همزة الاستفهام في الحالتين فإن التاء اللاحقة به تتصرف ، وتعرب فاعلا ، وتعرب الكاف المتصلة به ضميرًا مفعولا به ، وتتصرف على حسب حال المخاطب ؛ فتقول : " أرأيتكَ ذاهبًا ، أرأيتكِ ذاهبة "

أرأيتكما ذاهبين ، أرأيتكم ذاهبين ، أرأيتكن ذاهبات - فتكون " الكاف " وحدها ، أو هي وما اتصلت به من علامة تثنية أوجمع - ضميرًا مفعولا به أول ، والاسم المنصوب بعد ذلك هو المفعول الثاني . هذا إذا كانت " رأى " بمعنى : " عَلِم " التي تنصب مفعولين . أما إذا كانت " رأى " تنصب مفعولًا واحدًا فالضمير هو مفعولها ، والاسم المنصوب بعده حال .

وسيجيء في أول الجزء الثاني تفصيل الكلام على الفعل : " رأى " من ناحية معناه وتعديته إلى مفعول أو أكثر .

٢ - في اسم الفعل الذى يقوم معنى وعملًا مقام فعل لا ينصب مفعولا به ، مثل : حَيَّهَل ؛ بمعنى : أقبلْ . والنَّجاء٢ . بمعنى : أسْرعْ ، ورُوَيدَ ، بمعنى تمهلْ . . . ؛ فقد ورد عن العرب قولهم : حَيَّهلك ، والنَّجاءك ، ورُوَيْدك ، فالكاف هنا حرف خطاب ؛ ولا يصح أن يكون ضميرًا مفعولا لاسم الفعل ؛ لأن أسماء الأفعال هذه لا تنصب مفعولا به ؛ لأنها تقوم معنى وعملا مقام أفعال لا تنصب مفعولا به . وكذلك لا يصح أن تكون الكاف ضميرًا فى محل جر مضافا إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ، فلا يكون واحد منها مضافاً٢ .

٣ - فى بعض أفعال مسموعة عن العرب يجب الاقتصار عليها ؛ مثل : " أبصرْ " فى : أبْصِرْك محمدًا ، بمعنى : أبصِرْ محمدًا . ولا يمكن أن تكون الكاف هنا مفعولا به ؛ لأن هذا الفعل لا ينصب إلا مفعولا واحدًا ؛ وقد نصبه ؛ ونَعنى به : " محمدًا " ولأن فعل الأمر لا ينصب ضميرًا للمخاطب الذى يتجه إليه الأمر .

ومثل : " ليس " فى لَسْتَك محمدًا مسافرًا .

ومثل : نِعْم وبئس فى : نعمك الرجل محمود ، وبئسك الرجل سليم . . . . . ،

١في باب : " ظن وأخواتها " ص٥ م١٠ مناسبة له ، ثم تتمة هامة في ص١٣ ثم في باب " أعلم وأرى " من ذلك الجزء .

" ٢و ٢ " راجع ما سبق في ص٧٨ وفي رقم٥ من هامش ص٢١٧ .

لأن كلا من الفعلين وذلك " نِعم " " وبئس " لا ينصب مفعولا به ١ .

ومثل : حَسِبَ فى قولهم : جئتَ ، وما حسبتك أن تجئ ؛ لأن الكاف لوأعربت ضميرًا لكانت المفعول الأول " لحسب " ، ولكان المفعول الثانى هوالمصدر المؤول " أن تجئ " ويترتب على ذلك أن يكون المصدر المؤول خبرًا عن الكاف ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر " لأن مفعولى : حسب ؛ أصلهما المبتدأ والخبر " وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبرًا عن الكاف ترتب عليه الإخبار بالمعنى عن الجثة ؛ وهوممنوع عندهم فى أغلب الحالات٢ .

٤ ـ بعض حروف مسموعة يجب الاقتصار عليها ؛ مثل : كَلاًّ ، بلَى ، تقول : كَلاَّك ، أنت لا تخالف الوعد؟ . ويسألك سائل : ألستُ صاحب فضل عليك؟ فتجيب : بَلاَك . أى : بلى لك . " أنا موافق لك فى أنك صاحب فضل " .

ب - كيف نعرب الضمير الواقع بعد : " لولا " إذا كان من غير ضمائر الرفع؟ وكيف نعرب الضمير الواقع بعد : " عسى " إذا كان من غير ضمائر الرفع أيضًا؟

أشرنا في رقم٢ من ص٢١١ إلى أن " ياء " المتكلم ، و " كاف " الخطاب ، و " هاء " الغائب ، ضمائر مشتركة بين محلي النصب والجر ، ولا تكون في محل رفع . فما إعراب كل منها إذا وقع بعد كلمة : " لولا " الامتناعية التى لا يقع بعدها إلا المبتدأ ؛ مثل : لولاي ما حضرت - لولاك لسافرتُ - الطائرة سريعة ؛ لولاها لتأخرتُ ، وفضل الطيران عظيم ؛ لولاه لاحتملنا مشتقات عظيمة . . . فما إعراب هذا الضمير الواقع بعد : " لولا " فى الأمثلة السابقة وأشباهها؟

نعيد ما سبق٣ ، وهو أن أيسر وأوضح ما يقال في الضمائر الثلاثة أنها - وإن كانت لا تقع فى محل رفع - تصلح بعد " لولا " خاصة أن تقع فى محل رفع ، فيعرب كل ضمير منها مبتدأ مبنيًّا على الحركة التى في آخره في محل رفع،

---

١ سيجيء هذا في بابهما الخاص " ج٣ م ١١٠ ص ٣٥٣ " .

٢ هو ممنوع على سبيل الحقيقة ، لا المجاز - وسيجيء البيان في ج٢ م ٦٠ ص ١٢ - باب : " ظن وأخواتها " .

٣ في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

وخبره محذوف . وهذا الرأي فوق يسره ووضوحه يؤدي إلى النتيجة التي ترمي إليها الآراء الأخرى ، من غير تعقيد - وفي مقدمتها رأي : سيبويه الذي يجعل : " لولا " في هذه الأمثلة وأشباهها حرف جر شبيه بالزائد ، وما بعدها مجرور بها لفظًا مرفوع محلا ؛ لأنه مبتدأ ، ونكتفي بالإشارة إلى تعدد الآراء من غير تعرض لتفاصيلها المرهقة المدونة فى المطولات .

وكذلك قلنا فيما مضى : إذا وقع ضمير من تلك الثلاثة بعد " عسى " التى للرجاء ، والتى هى من أخوات كان ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : عساى أن أدرك المراد ، أو : عساني ، أو : عساك أن توفق فى عمل الخير . وعساه أن يرشد إلى الصواب . . . فخير ما يقال في إعرابها : أن " عسى " حرف رجاء ؛ بمعنى : " لعل " تنصب الاسم وترفع الخبر ، وليست فعلا من أخوات كان . وهذا أيسر وأوضح من باقى الآراء الأخرى الملتوية١ .

حـ - ضمير الفصل :

من أنواع الضمير نوع يسمى : " ضمير الفصل " [2] . وهو من الضمائر السابقة ، ولكن له أحكام خاصة ينفرد بها دون سواه . وإليك أمثلة توضحه .

١ - " الشجاع الناطق بالحق يبغي رضا الله " . ما المعنى الأساسي الذي نريده من هذا الكلام ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه؟ أهو : الشجاع يبغي رضا الله؟ فتكون جملة : " يبغي رضا الله " ركنًا أساسيًّا في الكلام ؛ لأنها خبر ، لا يتحقق المعنى الأصلي إلا بوجودها ، وانضمامها إلى المبتدأ ، كلمة : " الشجاع " وما عداهما فليس أساسيًّا ، وإنما هو زيادة تخدم المعنى الأصلي وتكمله " فتعرب الناطق : صفة " . . . . أم المعنى الأساسى هو : " الشجاع ، الناطق الحق " ؟ فكأننا نتحدث عن الشجاع ونعرفه بأنه : الناطق بالحق ؛ فتكون كلمة : "

---

١ انظر ما يتصل بهذا في " د " من ص ٦٢٦ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ . وما بعده

٢ أو : ضمير العماد ، أو : الدعامة . . . . كما سيجيء البيان في ص ٢٤٢ .

الناطق " ، هي الأساسية والضرورية التي يتوقف عليها المعنى المطلوب ، لأنها خبر لا يستقيم المعنى الأصلي ولا يتمّ بدونه ، وما جاء بعدها فهو زيادة تكميلية ؛ تخدم المعنى الأصلي من غير أن يتوقف وجوده عليها ، ومن الممكن الاستغناء عنها .

الأمران جائزان ، على الرغم من الفارق المعنوي بينهما . ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود قرينة توجه لهذا دون ذاك .

لكن إذا قلنا : الشجاع - هو - الناطق بالحق ، يبغي رضا الله . فإن الأمر يتغير ؛ بسبب وجود الضمير : " هو " : فيتعين المعنى الثاني وحده ، ويمتنع الأول ، ويزول الاحتمال الذى كان قائمًا قبل مجيء الضمير .

٢ - " إن الزعيم الذي ترفعه أعماله تمجده أمته " . ما المعنى الأساسي في هذا الكلام؟ أهو تعريف الزعيم بأنه : " الذى ترفعه أعماله " ؟ فيكون هذا التعريف ركنا أصيلا في الكلام ، لا يمكن الاستغناء عنه بحال ، وما بعده متمم له ، وزيادة طارئة عليه ، يمكن الاستغناء عنها ، وتعرب " الذى " اسم موصول خبر " إن " . . . . أم هو القول بأن : " الزعيم تمجده أمته " ؟ فتكون هذه الجملة الفعلية هي عصب الكلام ، لا يقوم المعنى إلا بها ، " لأنها خبر " ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمة الزعيم ، وما عداها فزيادة طارئة لا أصيلة " وتعرب كلمة : " الذى " اسم موصول ، صفة " ؟

الأمران متساويان ؛ يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح . لكن إذا قلنا : " إن الزعيم - هو - الذى ترفعه أعماله " امتنع الاحتمال الثاني ، وتعين المعنى الأول بسبب وجود الضمير الدال على أن ما بعده هو الجزء الأساسي المتمم للكلام ، وأن الغرض الأهم هو الإخبار عن الزعيم بأنه : ترفعه أعماله . وما عدا ذلك فزيادة فرعية غير أصيلة في تأدية المراد . " فتكون كلمة : " الذي " هي الخبر وليست صفة " .

٣ - " ليس المحسن المنافق بإحسانه ، يَخْفَى أمره على الناس " . فما المعنى الأصيل في هذا الكلام؟ أهو القول بأن المحسن لا يَخفَى أمره على الناس فيكون نفي " الخفاء " هو الغرض الأساسي ، وما عداه زيادة عرضية " وتعرب كلمة : " المنافق " صفة " ؟

أم القول بأنه : " ليس المحسن ، المنافق بإحسانه " ؟ فمن كان منافقًا بإحسانه فلن يسمى : محسنًا . فقد نفينا صفة الإحسان عن المنافقين ، فتكون كلمة " المنافق "

جزءًا أصيلا في تأدية المعنى ؛ " لأنها خبر ليس " وما عداها تكملة طارئة . الأمران جائزان ، إلا إذا قلنا ليس المحسن - هو - المنافق ؛ فيتعين المعنى الثاني وحده لوجود الضمير ؛ " هو " ، القاطع في أن ما بعده هو الأصيل وهو الأساسي ؛ لأنه خبر .

٤ - يقول النحاة في تعريف الكلام : " الكلام اللفظ المركب المفيد " . . . أتكون كلمة : " اللفظ " أساسية فى المعنى المراد ؛ لأنها خبر ، أم غير أساسية ؛ لأنها بدل من الكلام ، وما بعدها هو الأساسي؟ الأمران متساويان . فإذا أتينا بكلمة - هو - تعين أن تكون كلمة " اللفظ " خبرًا لا بدلا[1] .

فالضمير - هو - وأشباهه يسمى : " ضمير الفصل " ؛ لأنه يفصل في الأمر حين الشك ؛ فيرفع الإبهام ، ويزيل اللبس ؛ بسبب دلالته على أن الاسم بعده خبر لما قبله ؛ من مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وليس صفة ، ولا بدلا ، ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى الأساسي ، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها ، لا عن الخبر . وفوق ذلك كله يفيد في الكلام معنى الحصر والتخصيص " أي : القصر المعروف في البلاغة " .

تلك هي مهمة ضمير الفصل ؛ لكنه قد يقع أحيانًا بين مالا يحتمل شكًّا ولا لَبسًا ؛ فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق ، وتأكيد معناه بالحصر . والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميرًا ؛ كقوله تعالى : {وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ} . وقوله : {كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ} ، وقوله : {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ،

فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ} ففي المثال الأول قد توسط ضمير الفصل " نحن " بين كلمتي " نا " و " الوارثين " ، مع أن كلمة : " الوارثين " خبر كان منصوبة بالياء ولا يصح أن تكون صفة٢ ، إذ لا يوجد موصوف غير " نا " التي هي ضمير ، والضمير لا يوصف . وفي المثال الثاني توسط ضمير الفصل " أنت " بين " التا " و " الرقيب " ، مع أن كلمة : " الرقيب " منصوبة ؛ لأنها خبر " كان " ولا تصح أن تكون صفة للتاء٢ ، لأن الضمير لا يوصف

---

١ ومثل هذا - تمامًا - يصح في قوله تعالى في سورة الأنفال : {وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ} بنصب كلمة : " الحق " في القراءة المعروفة المعتادة اليوم .
" ٢و ٢ " ولا تابعًا آخر ، لأنها منصوبة ، والمتبوع هنا " وهو : نا " في محل رفع .

كما قلنا ، وكذلك الشأن في المثال الثالث الذي توسط فيه ضمير الفصل " أنا " بين " الياء " ١ وكلمة : " أقل " التي هي المفعول الثاني للفعل : " ترى " ولا يصح أن تكون صفة للياء ؛ لأن الضمير لا يوصف . و . و . وهكذا وقع ضمير الفصل قبل مالا يصلح صفة ، بل قبل ما لا يصلح صفة ، ولا تابعًا من التوابع أو المكملات .

وإذا كان البصريون يسمونه : " ضمير الفصل " فالكوفيون يسمونه بأسماء أخرى تتردد أحيانًا في كتب النحو : فبعضهم يسميه : " عمادًا " ؛ لأنه يعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائدة ، وبيان أن الثاني خبر لا تابع . وبعضهم يسميه : " دعامة " ؛ لأنه يَدْعَم الأول ، أي : يؤكده ، ويقويه ؛ بتوضيح المراد منه ، وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفة ، وباقي التوابع وغيرها ؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ ويبين أمره ؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى .

شروط ضمير الفصل :

يشترط فيه ستة شروط : " اثنان فيه مباشرة . واثنان في الاسم الذي قبله ، واثنان في الاسم الذى بعده " فيشترط فيه مباشرة :

١ - أن يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة .

٢ - أن يكون مطابقًا للاسم السابق في المعنى ، وفي التكلم ، والخطاب ، والغَيبة ، وفي الإفراد ، والتثنية والجمع، . وفي التذكير ، والتأنيث ، كالأمثلة السابقة .

ومثل : " العلم هو الكفيل بالرقي ، يصعد بالفرد إلى أسمى الدرجات . والأخلاق هي الحارسة من الزلل ، تصون المرء من الخطل " ، " النَّيران هما المضيئان فوق كوكبنا ، يَسْبَحان في الفضاء " ، " العلماء هم الأبطال يحتملون

في سبيل العلم ما لا يحتمله سواهم " ، " الأمهات هن البانيات مجد الوطن يُقِمْنَ الأساس ويرفعن البناء " . . . وهكذا . فلا يجوز : كان محمود أنت الكريم ، ولا ظننت محمودًا أنت الكريم : لأن الضمير " أنت " ليس بمعناه معنى الاسم السابق " محمود " ، ولا يدل عليه ؛ فلا يكون فيه التأكيد المقصود من ضمير

١ هي محذوفة . والأصل : إن ترني . . . .

الفصل ، ولا يحقق الغرض . وكذلك لا يجوز كان المحمودان أنت الكريمان . ولا إن هندًا هو المؤدبة ، وأمثال هذا مما لا مطابقة فيه . . . .

ويشترط فى الاسم الذى قبله :

١ - أن يكون معرفة .

٢ - وأن يكون مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ؛ كاسم " كان " وأخواتها ؛ واسم " إن " وأخواتها ، ومعمول " ظننت " وأخواتها . كالأمثلة السابقة ، ومثل : " الوالد هو العامل على خير أسرته يراقبها ، والأم هي الساهرة على رعاية أفرادها لا تغفُل " ، " كان الله هو المنتقم من الطغاة لا يهملهم " ، " إن الصناعة هي العماد الأقوى في العصر الحديث تنمو عندنا " ، " وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيرًا وأعظم أجرًا " .

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة ؛ لتشابههما في المعنى ؛ إذ الخبر صفة في المعنى ، بالرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته وإعرابه ، وأن الخبر أساسي في الجملة دون الصفة . فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمة ، ويجعلها خبرًا ، وليست صفة ؛ لأن الصفة والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادرًا . نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة ، ولكنه قليل ، أما مع الصفة فكثير .

ويشترط في الاسم الذى بعده :

١ - أن يكون خبرًا لمبتدأ ، أو لما أصله مبتدأ - كالأمثلة السالفة .

٢ - أن يكون معرفة ، أو ما يقاربها١ في التعريف " وهو : أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة ، وبعده : مِنْ " فلا بد أن يتوسط بين معرفتين ، أو بين معرفة وما يقاربها . ومن أمثلة ذلك غير ما تقدم .

١ - العالِمُ هو العامل بعلمه ؛ ينفع نفسه وغيره .

٢ - إن الثروة هي المكتسبة بأشرف الوسائل ؛ لا تَعرف دنسًا ، ولا تَقرُب خِسة .

٣ ـ ما زالت الكرامة هي الواقية من الضعة ، تدفع صاحبها إلى المحامد ، وتجنبه مواقف الذل .

١في الصفحة الآتية إيضاح هذا ، وسببه .

ومن أمثلة توسطه بين معرفة وما يقاربها :
١ ـ النبيل هوأسرع من غيره لداعى المروءة ، يُلبى من ينادي .
٢ ـ الشمس هى أكبر من باقى مجموعتها ؛ لا تغيب .
٣ ـ الموت في الحرب أكرم من الاستسلام ، والاستسلام هو أقبح من الهزيمة ، لا يُمحَى عاره .
فلا يصح كان رجل هو سباقا ؛ لعدم وجوده المعرفتين معًا . ولا كان رجل هو السباق ؛ لعدم وجود المعرفة السابقة ؛ ولا كان محمد هو سباقا ؛ لعدم وجود المعرفة الثانية ، أو ما يقاربها .
أما اشتراط أن يكون ما بعده معرفة فلأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة ، وفيه تأكيد ؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذى يؤكده هذا الضمير معرفة ، كما أن التأكيد كذلك ، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضًا ؛ لأنه لا يقع بعده ـ غالبًا ـ إلا ما يصح وقوعه نعتًا للاسم السابق . ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة .
ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين .
أما ما قارب المعرفة ، وهو أفعل التفضيل المشار إليه ، فإنه يشابه المعرفة في أنه مع " مِنْ " لا يجوز إضافته ، ولا يجوز دخول " أل " عليه ؛ فأشبه العلم من نحو : محمد ، وصالح ، وهند ، فى أنه ـ في الغالب ـ لا يضاف ، ولا تدخل عليه أل . هذا إلى أن وجود " مِنْ " بعده يفيده تخصيصًا ، ويكسبه شيئًا من التعيين والتحديد يقربه من المعرفة١ .
إعراب ضمير الفصل :
أنسب الآراء وأيسرها هو الرأي الذي يتضمن الأمرين التاليين :
١ ـ أنه في الحقيقة ليس ضميرًا " بالرغم من دلالته على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة " ؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية ؛ لا يعمل شيئًا ؛ فهو مثل " كاف " الخطاب في أسماء الإشارة ، وفي بعض كلمات أخرى ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، والنجاءك " وقد سبقت الإشارة إليها في هذا الباب " ٢ فمن الأنسب أيضًا تسميته : "

---

١ هكذا قالوا ، ولا داعي لشيء من التعليل ؛ لأن السبب الحقيقي هو استعمال العرب ليس غير ، ومجيء كلامهم مشتملا على ضمير الفصل بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما شابهها .
٢في رقم٥ من هامش ص٢١٧ ، وفي ص٢٣٨ وما يليها .

. . . .

حرف الفصل " ، ولا يحسن تسميته " ضمير الفصل " إلا مجازًا : بمراعاة شكله ، وصورته الحالية ، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل .
٢ ـ أن الاسم الذى بعده يعرب على حسب حاجة الجملة قبله ، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ؛ فيجرى الإعراب على ما قبل حرف الفضل وما بعده من غير التفات إليه ؛ فكأنه غير موجود ؛ لأنه حرف مهمل لا يعمل ، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبرًا ، ولا غيرهما من أحوال الأسماء . وإذا كان غير عامل لم يؤثر في غيره . تأثيرا إعرابيا ، على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده .
لكن هناك حالة واحدة يكون فيها اسمًا ، ويجب إعرابه وتسميته فيها : ضمير الفصل ؛ وهى نحو : " كان السَّباقُ هو عليّ " ١ " برفع كلمة : السبَّاق ، وكلمة : عليّ " .
لا مفر من اعتبار : " هو " ضميرًا مبتدأ مبنيًّا على الفتح في محل رفع وخبره كلمة : " عَليٌّ " المرفوعة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر : " كان " . وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبرًا منصوبًا لكان . ومثل هذا يقال في كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثاني بالأول بصلة إعرابية إلا من طريق اعتبار الفاصل بينهما ضميرًا مبتدأ على نحو ما تقدم أو غيره .
وإن اتباع ذلك الرأي الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره . لكنه يريحنا من تقسيم مرهق ، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء ، والجدل ، متمسكين بأنه ضمير ، وأنه اسم إلا في حالات قليلة ، من غير أن يكون لآرائهم مزية تنفرد بها دون سواها ، وسنعرض بعض تفريعاتهم ليأخذ بها من يشاء ، ولنستعين بها على فهم الأوجه الإعرابية الواردة في صور قديمة مأثورة مشتملة على ذلك الضمير .
إنهم يقولون إن ضمير الفصل اسم ؛ فلا بد له ـ كباقى الأسماء ـ من محل إعرابي ، إلا إذا تعذر الأمر ؛ فيكون اسمًا لا محل له من الإعراب كالحرف ، أو هو حرف . ويرتبون على هذا الأصل فروعًا كثيرة معقدة ، ويزيدها تعقيدًا كثرة

١ وهذا من الأمثلة التي تخلي فيها الضمير عن مهمة الفصل وتجرد لتقوية الاسم السابق ، وتأكيد المعنى ، طبقًا لما سبق في ص٢٤٤ .

. . . .
. . . . . .

الخلاف فيها ، وإليك بعض هذه التفريعات . " ونحن فى غنى عن أوضحها وغير الأوضح بما اقترحناه من التيسير المفيد " :

١ ـ " العقل هو الحارس " : إذا كان الاسم الواقع بعد ضمير الفصل مرفوعًا جاز في الضمير أن يكون مبتدأ خبره الاسم المتأخر عنه : " الحارس " والجملة منهما معًا خبر المبتدأ الأول " العقل " .

ويجوز عندهم إعراب آخر : أن يكون ضمير الفصل اسمًا لا محل له من الإعراب - أوحرفًا - فكأنه غير موجود في الكلام ، فيعرب ما بعده على حسب حاجة الجملة من غير اعتبار لوجود ذلك الضمير ؛ فتكون كلمة : " حارس " هنا مرفوعة خبر المبتدأ . وهم يفضلون الإعراب الأول ؛ لكيلا يقع الضمير مهملًا لا محل له من الإعراب من غير ضرورة .

ومثل ذلك يقال مع إن وأخواتها ؛ مثل : إن محمدًا هو الحارس ؛ لأن الاسم الذي بعد الضمير مرفوع .

٢ ـ " كان محمد هو الحارسَ " " ظننت محمدًا هو الحارسَ " .

إذا وقع ضمير الفصل بعد اسم ظاهر مرفوع ، وبعده اسم منصوب - لم يجز في الضمير عندهم إلا اعتباره اسمًا مهملًا ، لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف وما بعده خبر كان أو مفعول ثان للفعل : " ظننت " أو أخواتهما .

أما إذا كانت كلمة : " الحارس " وأشباههما مرفوعة " لأنه يجوز فيها الرفع " فالضمير عندئذ مبتدأ ، وما بعده خبر له ، والجملة منهما في محل نصب خبر : " كان " ، أو مفعولا ثانيًا للفعل : " ظننت " ، أو لأخواتهما[١] .

٣ ـ " كنت أنت المخلصَ " . إذا توسط ضمير الفصل بين اسمين ، السابق منهما ضمير متصل مرفوع ، والمتأخر اسم منصوب - جاز في ضمير الفصل أن يكون اسمًا لا محل له من الإعراب ، كالحرف أو هو حرف ، وما بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله ، فهو هنا منصوب خبر كان . وجاز في ضمير الفصل أن

---

[١] يقول سيبويه إن كثيرًا من العرب يجعلون " هو " وأخواته في هذا الباب اسمًا مبتدأ ، وما بعده مبنيًّا على " أي : خبره " وحكى عن " رؤبة " أنه كان يقول : أظن زيدًا هو خير منك . وحكى أنه كثيرًا من العرب كانوا يقولون ، وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ، " راجع كتاب سيبويه ، ج١ ص ٣٩٥ " .

يكون توكيدًا لفظيًّا للتاء " لأن الضمير المنفصل المرفوع يؤكد كل ضمير متصل كما سبق " وتكون كلمة : " المخلص " خبرًا لكان منصوبًا .
٤ - إذا كانت كلمة " المخلص " فى المثال السابق مرفوعة وليست منصوبة وجب فى ضمير الفصل أن يكون مبتدأ خبره كلمة : " المخلص " ، والجملة منهما فى محل نصب خبر " كان " . ومثل هذا يقال فى كل ما يشبه الفروع السابقة .
وهناك فروع وأحوال أخرى متعددة ، نكتفي بالإشارة إليها ، إذ لا فائدة من حصرها هنا بعد أن اخترنا رأيًّا سهلًا يريحنا من عنائها . فمن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها في المطولات[1] .
د - ضمير الشأن ، أو : ضمير القصة ، أو ضمير الأمر ، أو ضمير الحديث . . . أو ضمير[2] المجهول . . . .
من الضمائر نوع آخر له اسم من الأسماء السالفة ، وأحكام محدودة ؛ والاسم الأول أشهر فالذى يليه . وبيانه :
كان العرب الفصحاء - ومن يحاكيهم اليوم - إذا أرادوا أن يذكروا جملة اسمية ، أو فعلية ، تشتمل على معنى هام ، أو غرض فخم ؛ يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه - لم يذكروها مباشرة ، خالية مما يدل على تلك الأهمية والمكانة ؛ وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها ؛ ليكون الضمير - بما فيه من إبهام[3] وتركيز ، وبخاصة إذا لم يسبقه مرجعه ، مُشيرًا للشوق ، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه ، باعثًا للرغبة فيما يبسط تركيزه ؛ فتجيء الجملة بعده ؛ والنفس متشوقة لها ، مقبلة عليها ، في حرص ورغبة . فتقديم الضمير ليس إلا تمهيدًا لهذه الجملة الهامة . لكنه يتضمن معناها تمامًا ، ومدلوله هو مدلولها ؛ فهو بمثابة رمز لها ، ولمحة أو إشارة مُوَجّهة إليها .

[1] كشرح المفصل ج٥ ص١٠٩ ، وكالهمع ص٦٨ ، مبحث : " ضمير الفصل " ، وكالمغني : ج٢ ص٩٦ مبحث : " شرح حال الضمير المسمى : فصلًا وعمادًا " . . . .
[2] في ص٢٥٢ بيان السبب في كل تسمية . وفي رقم٤ من هامش ص٢٥٩ بيان المراد من " المجهول " .
[3] معنى الإبهام موضح في رقم٣ من هامش ص٢٥٥ .

ومن أمثلة ذلك :
١ - أن يتحدث فريق من الأصدقاء عن غني افتقر ، فيقول أحدهم : وارحمتاه!! لم يبق من ماله شيء ؛ فيقول الثاني : حسبه أن أنفقه في سبيل الخير . ويقول الثالث : من كان يظن أن هذه القناطير تَنْفَد من غير أن يدخر منها شيئًا يصونه من ذل الفاقة ، وجحيم البؤس؟ فيقول الرابع متأوهًا : يا رفاقي ، " هو :

الزمان غدار ، وهي : الأيام خائنة " .
فالغرض الذي يرمى إليه الرابع من كلامه : بيان غدر الزمان ، وخيانة الأيام .
أو : تقلب الزمان . وهو غرض هام ؛ لما يتضمن من عبرة وموعظة والتماس عذر للصديق . وقد أراد أن يدل على أهميته ، ويوجه النفس إليها ؛ فمهد له بالضمير ؛ " هو " و " هي " من غير أن يسبقه شيء يصلح مرجعاً ؛ فيثير الضمير بإيهامه هذا ، وغموضه ، شوق النفس ، وتطلعها إلى ما يجيء بعده . وتتجه بشغف إلى ما سيذكر . ولن يزيل غموض الضمير ويوضح المراد منه إلا الجملة التي بعده ؛ فهي التي تفسره ؛ وتجليه . فهو رمز لها ؛ أو كناية عنها ، وهي المفسرة للرمز ، المبينة لمدلول الكناية .
والرمز ومفسره ، والكناية ومدلولها - من حيث المعنى شيء واحد " ولذلك يعرب الضمير هنا مبتدأ ، وتعرب الجملة خبرًا عنه من غير رابط ؛ لاتحادهما في المعنى " . ومثل ما سبق نقول في بيت الشاعر :
هو : الدّهرُ ميلادٌ ، فشُغْلٌ ، فمأتمٌ . . . فذِكْرٌ كما أبقى الصَّدَى ذاهبَ الصوْتِ
٢ - أن تسير في حديقة ، فاتنة ، بهيجة ؛ فتستهويك ؛ فتقول : " إنه - الزهر ساحر " " إنها - الرياحين رائعة " ، أو : " إنه - يسحرني الزهر " " إنها - تروعني الرياحين " . فقد كان في نفسك معنى هام ، وخاطر جليل - هو : " سحر الزهر " ، أو : " روعة الرياحين " . فأردت التعبير عنه بجملة اسمية أو فعلية ، ولكنك لم تذكر الجملة إلا بعد أن قامت لها بالضمير " إنه . . . إنها " . . . . لما في الضمير - ولا سيما الذي لم يسبقه مرجعه - من إبهام وإيحاء مُركزين ؛ يثيران في النفس شوقا وتطلعًا إلى استيضاح المبهم ، وتفصيل المَركَّز . وهذا عمل الجملة بعده ، فإنها تزيل إبهامه ، وتفسر إيحاءه ، وتبسُط تركيزه : فتقبل عليها النفس ، متشوقة ، متفتحة .

---

٣ - يشتد البرد في إحدى الليالي ، وتعصف الريح ؛ فيقول أحد الناس : هذا برد قارس ، لم أشهده قبل اليوم في بلادنا ، فيقول آخر : لقد شهدت مثله كثيرًا ، ولكن عصف الريح لم أشهده . ويجادلهما ثالث ، فيقول : " هو : نظام الكون ثابت " و " إنه ؛ الجو خاضع لقوانين الطبيعة " و " إنها ؛ الطبيعة ثابتة القوانين " فالضمير " هو . . . والهاء . . . وها " رمز وإيحاء إلى الجملة الهامة التالية التي هي المدلول الذى يرمي إليه ، والغرض الذي يتضمنه .
فكلاهما في المعنى سواء .
فكل ضمير من الضمائر التى مرت في الأمثلة السابقة - ونظائرها - يسمى : " ضمير الشأن " عند البصريين ؛ ويسميه الكوفيون : " الضمير المجهول " :

لأنه لم يتقدمه مرجع يعود إليه . وهو : " ضمير يكون في صدر جملة بعده تفسره دلالته ، وتوضح المراد منه ، ومعناها معناه " .
وإنما سمي ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن ، أي : للحال المراد الكلام عنها ، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة . وهذه التسمية أشهر تسمياته ، كما يسمى : " ضمير القصة " ، لأنه يشير إلى القصة " أي : المسألة التي سيتناولها الكلام . " ويسمى أيضًا : ضمير الأمر ، وضمير الحديث ؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذى يجيء بعده ، والذى هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه .
ولهذا الضمير أحكام ، أهمها ستة ، وهي احكام يخالف بها القواعد والأصول العامة ؛ ولذلك لا يلجأ إليه النحاة إذا أمكن اعتباره في سياق جملته نوعًا آخر من الضمير[1] .
أولها : أنه لا بد أن يكون مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ، ثم دخل عليه ناسخ ، كالأمثلة السابقة . ومثل : {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} ، فقد وقع في الآية مبتدأ .

---

[1] راجع المغنى ج٢ في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر . وشرح المفصل ج٢ ص١١٤ وكذلك حاشية الصبان في باب : " كان " عند الكلام على قول ابن مالك .
ومضمر الشان اسما انو إن وقع . . . موهم ما استبان أنه امتنع

. . . .

أو مثل قول الشاعر :
وما هو من يَأسو الكُلُوم[1] ويُتَّقي . . . به نائباتُ الدهر ، كالدائم البُخْل
فقد وقع اسمًا لـ " ما " الحجازية . ومثل قول الشاعر :
عَلِمْتُه " الحقُّ لا يخفى على أحد " . . . فكُنْ مُحِقًا تَنَلْ مَا شِئْتَ مِن ظَفَر
ثانيا : أن يكون صيغته للمفرد ؛ فلا يكون للمثنى ، ولا للجمع مطلقًا . والكثير فيه أن يكون للمفرد المذكر ، مرادًا به الشأن ، أو : الحال ، أو : الأمر .
ويجوز أن يكون بلفظ المفردة المؤنثة عند إرادة القصة ، أو : المسألة ؛ وخاصة إذا كان فى الجملة بعده مؤنث عمدة[2] ؛ كقوله تعالى : {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ[3] أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} ، وكقوله تعالى : {فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} . ومثل : " هي ؛ الأعمال بالنيات " و " هي ؛ الأم مدرسة " .
ثالثها : أنه لا بد له من جملة تفسره ، وتوضح مدلوله ، وتكون خبرًا له - الآن أو بحسب أصله[4] - مع التصريح بجزأيها ؛ فلا يصح تفسيره بمفرد ، وبخلاف

غيره من الضمائر ، ولا يصح حذف أحد طرفي الجملة ، أو تقديره .
رابعها : أن تكون الجملة المفسّرة له متأخرة عنه وجوبًا ومرجعه يعود على مضمونهاه فلا يجوز تقديمها كلها ، ولا شيء منها عليه ؛ لأن المفسِّر لا يجيء قبل المفسَّر " أي : أن المفسِّر لا يجيء قبل الشيء الذى يحتاج إلى التفسير " .
خامسها : أنه لا يكون له تابع ؛ من عطف ، أو توكيد ، أو بدل ، أما النعت

١الكلوم : الجروح . المفرد : كلم .
٢وقد اشترط - بحق - أكثر البصريين هذا الشرط لتأنيثه ، والعمدة - كما عرفنا : جزء أساسي في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه ، كالمبتدأ ، وكالخبر ، أو : ما أصله المبتدأ أو الخبر . وكالفاعل ونائبه .
٣متجهة في الفضاء ممتدة ، لا تتحرك ولا تتغير .
٤كأن يسبقها ناسخ . ومن هذه النواسخ . " أن " المخففة من الثقيلة ، و " كأن " المخففة كذلك - كما سيجيء في ص ٦٧٣ و ٦٨١ - في باب " إن " .
٥من هنا نعلم أن : " ضمير الشأن " لا يكون له مرجع متقدم يوضحه ، وإنما مرجعه يجيء بعده وهو مضمون الجملة التي تليه ، فهي التي توضحه وتفسره . فلو كان الذي يفسره مفردا لم يكن ضمير الشأن . ففي مثل عرفته عليا ، أو : ربه طالبا - لا يكون الضمير هنا للشأن ، وإنما هو ضمير يعود على متأخر . وعودة ضمير الشأن على متأخر إحدى المسائل التي يصح فيها إرجاع الضمير على متأخر لفظا ورتبة . وسيجيء بيانها ، في " و " ص ٢٥٨ ومنها : " ضمير الشأن " في ص ٢٦١ .

. . . .

فهو فيه كغيره من أنواع الضمير ؛ لا يكون لها نعت ، ولا تكون نعتًا لغيرها .
سادسها : أنه إذا كان منصوبًا - بسبب وقوعه مفعولا به لفعل ناسخ ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وجب إبرازه واتصاله بعامله ؛ مثل : ظننته ؛ " الصديقُ نافعٌ " - حسبته " قام أخوك " ، فالهاء ضمير الشأن ، في موضع نصب ؛ لأنها المفعول الأول لظننت . والجملة بعدها في محل نصب ، هي المفعول الثاني له .
أما إذا كان مرفوعًا متصلًا فإنه يستتر في الفعل ، ويَسْتَكِنّ فيه ؛ مثل : ليس خَلَقَ الله مثله . ففي " ليس " ضمير مستتر حتمًا ؛ لأنَ " ليس " و " خلق " فعلان من نوع واحد ، لأنهما ماضيان . ووقوع الفعل معمولًا تاليا مباشرة١ لعامله الفعل الذي من نوعه ، قليل جدًّا في فصيح الكلام . . . فلا بد من اسم يرتفع بالفعل ليس٢ فلذلك كان اسمها ضميرًا مستترا فيها٣ . ومثله قولهم : كان علي عادل . وكان أنت خير من محمد ، ففي " كان " في الحالتين ضمير مستتر تقديره : " هو " ، أي : الحال والشأن ويعرب اسما لها ، والجملة بعدها خبر ، ومفسرة له . وهكذا غير من المأثور ، أو مما يجاريه ، . . .

ومنه قول الشاعر :

إذا مِتُّ كان الناسُ صنفان ؛ شامتٌ . . . وآخرُ مُثنٍ٤ بالذى كنتُ أصنعُ

ومثله :

هى الشفاءُ لدائى لوظفرتُ بها . . . وليس منها " شفاءُ الداء مبذولُ "

ففي " كان " و " ليس " ضمير الشأن ، تقديره : " هو " ، يفسره

١أي : بغير فاصل بينهما .

٢إلا على اعتبارها حرف نفي لا يعمل ، وهو هنا حسن . ولهذا الأسلوب صلة بما يجيء عن الأخبار في ص ٤٩٧ ومزيد إيضاح هام يجيء في باب : " كان " حيث الكلام على الفعل : " ليس " - ص ٥٥٩ .

٣ومن هذا ما مثل به " المبرد " من قولهم : " ليس لقدم العهد يفضل القائل ، ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب . ولكن يعطي كل ما يستحقه " والمراد بقدم العهد : كبر السن . ومعنى يهتضم : يظلم " .

٤مادح .

. . . .

. . . . . .

الواقعة بعده خبرًا للناسخ ، وهي : " الناس صنفان " و " شفاء الداء مبذول " ١ .

ومما يجب التنبه له أن الأساليب السالفة - ونظائرها - لا تكون صحيحة معدودة من الأساليب المشتملة على ضمير الشأن إلا إذا كانت صادرة من خبير بأصول اللغة ، مدرك للفروق بين التراكيب ، ولأثرها في المعاني المختلفة ، وأنه صاغ هذا الأسلوب المشتمل على ضمير الشأن صياغة مقصودة لتحقيق الغرض المعنوي الذي يؤديه .

ولولا هذا لصارت اللغة عبثًا في تراكيبها ، ينتهي إلى فساد في معانيها . ولا شك أن حسن استخدام هذا الضمير ، وتمييزه من غيره لا يخلو من عسر كبير .

هـ - مرجع الضمير٢ :

الضمائر كلها لا تخلو من إبهام٣ وغموض - كما عرفنا٤ - سواء أكانت للمتكلم ، أم للمخاطب ، أم للغائب ؛ فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها ، ويفسر غموضها . فأما ضمير المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام ؛ فهوحاضر يتكلم بنفسه ، أوحاضر يكلمه غيره مباشرة . وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف ؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد ؛ فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره ، ويوضح المراد منه . والأصل في هذا الشيء المفسِّر الموضِّح أن يكون

١رفع كلمة : " صنفان " وكلمة : " مبذول " وعدم نصبهما - في كلام العربي الفصيح ، ومن يحاكيه - دليل على أنهما خبرًا المبتدأ ، والجملة في محل نصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، المستتر في الناسخ .
٢قد يكون المرجع متعددًا - كما سيجيء في ص ٢٦١ .
٣المراد بالإبهام هنا : معناه اللغوي ، وهو : الخفاء والغموض ، فإن من يسمع : " نحن " - مثلا - لا يدري المدلول كاملًا ، أهو : نحن العرب ، أم نحن الأدباء ، أم نحن الزراع . . . . وبسبب هذه الشائبة من الغموض ، ولا سيما إذا كان الضمير للغائب ، ولم يوجد ما يوضحه ، وجب الاختصاص - أو غيره - لإزالتها ، وللاختصاص باب مستقل يجيء في ج٤ .
أما النحاة فيطلقون " الإبهام " على نوعين من الأسماء دون غيرهما ، هما : أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول وله معنى خاص فيهما . وهم يفرقون بين الضمير والمبهم ، على الوجه الذي سنبينه في " ج " من ص٣٣٨ ورقم ٣ من هامش ص٣٤٠ .
٤في " د " من ص٢٥٠ .

. . . .

- فى غير ضمير الشأن١ - متقدمًا على الضمير ، ومذكورًا قبله٢ ليبين معناه أولًا ، ويكشف المقصود منه ، ثم يجيء بعده الضمير مطابقًا٣ له .
- فيما يحتاج إلى مطابقة ؛ كالتأنيث والإفراد وفروعهما . . - فيكون خاليًا من الإبهام والغموض . ويسمى ذلك المفسر الموضّح : " مَرْجع الضمير " .
فالأصل فى مرجع الضمير أن يكون سابقًا على الضمير وجوبًا . وقد يُهْمل هذا الأصل لحكمة بلاغية ستجيء٤ . ولهذا التقدم صورتان .

---

١ أما ضمير الشأن فمرجعه إلى مضمون الجملة المفسرة له ، المتأخرة عنه - طبقا لما سلف في ص٢٥٣ ، ولما يجيء في رقم٦ من ص٢٦١ .
٢الغالب أن يكون المتقدم المذكور هو - في مكانه - أقرب شيء للضمير يصلح مرجعًا ، ولذا يقولون إن الضمير يعود على أقرب مذكور ، إلا إن كان قبله متضايفان ، والمضاف ليس كلمة " كل " ولا " جميع " فالأكثر رجوعه إلى المضاف دون المضاف إليه " راجع الصبان جـ١ ، باب المعرب والمبني ، عند الكلام على : " كلا وكلتا " .
فإن كان المضاف هو كلمة : " كل " أو " جميع " فالغالب عودته على المضاف إليه ، " كما نص عليه الصبان عقب الموضع السالف - وسيجيء في : " ز " من ص ٢٦١ - وله أمثلة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ٤٦٤ " .
ويشترط لعودته على أقرب مذكور ألا تقوم قرينة تدل على أن المرجع هو لغير الأقرب ، فإن وجدت وجب النزول على ما تقتضيه ، كالشأن معها في كل الحالات ، إذ عليها وحدها المعول ، ولها الأفضلية ، ففي مثل : عاونت فتاة من أسرة تاريخها مجيد ، يعود الضمير على : " أسرة " ، لأنها أقرب مرجع للضمير ، ولا يصح بمقتضى الأصل السالف عودته إلى : " فتاة " بخلاف : عاونت فتاة من أسرة مجاهدة ، فقدت عائلها وهي طفلة ، فالضمائر عائدة على : فتاة . مراعاة لما يقتضيه المعنى .
ومثل : اعتنيت بغلاف كتاب تخيرته . فالضمير عائد على المضاف ، مراعاة للأكثر ، بخلاف : تخيرت غلاف كتاب صفحاته كثيرة ، لقيام القرينة الدالة على عودته إلى : " فتاة " بخلاف : عاونت فتاة من أسرة مجاهدة ، فقدت عائلها وهي طفلة ، فالضمائر عائدة على : فتاة . مراعاة لما يقتضيه المعنى .
ومثل : اعتنيت بغلاف كتاب تخيرته . فالضمير عائد على المضاف ، مراعاة للأكثر ، بخلاف : تخيرت غلاف كتاب
صفحاته كثيرة ، لقيام القرينة الدالة على عودته للمضاف إليه . . . " وستجيء إشارة الحكم السالف في مناسبة أخرى من ص٢٦١ عند الكلام على تعدد المراجع .
وإذا حذف المضاف الذي يصح حذفه ، جاز ، وهو الأكثر - عدم الالتفات إليه عند عودة الضمائر ونحوها مما يقتضي المطابقة ، فكأنه لم يوجد ، ويجري الكلام على هذا الاعتبار ، وجاز مراعاته كأنه موجودة ، مع أنه محذوف ، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} ، والأصل : وكم من أهل قرية ، فرجع الضمير : " ها " مؤنثا إلى " القرية " ، ورجع الضمير : " هم مذكرًا ، لاعتبار المحذوف وملاحظته . ولا

تناقض بين الاثنين ؛ لأن الوقت مختلف . " وتفصيل هذا الحكم مع عرض أمثلته المختلة مدون في باب الإضافة ج٣ ص١٦٠ م ٩٦ " .

٣لهذه المطابقة ضوابط مفصلة في " ح " من ص٢٦٢ وهي ضوابط هامة ، تدل على أن المطابقة قد يلاحظ فيها شيء يتصل بالمرجع أحيانًا كما يتبين من الضابط " ٧ " من ٢٦٥ . . . . و . . . .

٤في " و " من ص ٢٥٨ .

. . . .

الأول : التقدم اللفظي أو الحقيقي ؛ وذلك بأن يكون متقدمًا بلفظه وبرتبته١ معًا ؛ مثل : الكتابُ قرأته ، واستوعبت مسائله . والأخرى : التقدم المعنوي ويشمل عدة صور ؛ منها :

١ - أن يكون متقدمًا برتبته مع تأخير لفظه الصريح ، مثل نسق حديقتَه المهندسُ . فالحديقة مفعول به ، وفي آخرها الضمير ، وقد تقدمت ومعها الضمير على الفاعل مع أن رتبة الفاعل أسبق . ومثل قول المتنبي يتغزل :

كأنها الشمس يعي كف قابضه . . . شعاعها ، ويراه الطرف مقتربا

والأصل : يعي شعاعها كف قابضه . فالضمير عائد على الفاعل المتأخر لفظًا لا رتبة .

٢ - أن يكون متقدمًا بلفظه ضمنًا ، لا صراحة ، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع الصريح ، ويرشد إليه ؛ ويشترك معه في ناحية من نواحي مادة الاشتقاق . مثل قوله تعالى : {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} فإن مرجع الضمير : " هو " مفهوم من " اعدلوا " ؛ لأن الفعل يتضمنه ، ويحتويه ، ويدل عليه ، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه ؛ إنه " العدل " المفهوم ضمنًا من قوله : {اعْدِلُوا} واللفظان : {اعْدِلُوا} و " العدل " مشتركان في المعنى العام . وفي ناحية من أصل الاشتقاق .

ومثل هذا : " من صدق فهو خير له ، ومن كذب فهو شر عليه " فمرجع الضمير في الجملة الأولى " الصدق " ، وهذا المرجع مفهوم من الفعل : " صدَق " . كما أن مرجع الضمير في الجملة الثانية هو : " الكذب " ، وهو مفهوم من الفعل : " كَذَب " وكلا الفعلين قد اشتمل على المرجع ضمنًا لا صراحة ، لاشتراكهما مع المرجع الصريح في معناه وفي ناحية من أصل الاشتقاق . . . ومن ذلك أن تقول للصانع : أتقنْ ؛ فهو سبب الخير والشهرة . أي : الإتقان ، وتقول للجندي : اصبرْ ؛ فهو سبب النصر ، أي : الصبر٢ .

١التقدم اللفظي أن يكون المرجع مذكورًا نصًّا قبل الضمير ، مثل : الوالد فضله عميم . والتقدم في الرتبة أن يكون ترتيب المرجع في تكوين الجملة متقدمًا على الضمير ، وسابقًا عليه ، بحسب الأصول والقواعد العربية ، فرتبة الفاعل متقدمة على المفعول ، ورتبة المبتدأ سابقة على الخبر ، ورتبة المضاف قبل المضاف إليه . . . . وهكذا . . . .

٢ومن ذلك قوله تعالى : {وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ} . فالضمير في : " إنها " راجع إلى الاستعانة المفهومة من " استعينوا " عند من يرى ذلك . ومنه قول الشاعر :

إذا نهى السفيه جرى إليه . . . وخالف ، والسفيه إلى خلاف

أي : جرى إلى السفه .

---

٣ - أن يسبقه لفظ ليس مرجعًا بنفسه ولكن نظير للمرجع " أي : مثيله وشريكه فيما يدور بشأنه الكلام " ، مثل : لا ينجح الطالب إلا بعمله ، ولا ترسب إلا بعملها . ومثل قوله تعالى : {وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ} ، أي : من عمر مَعَمَّر آخر .

٤ - أن يسبقه شيء معنوي " أي : شيء غير لفظي " يدل عليه ، كأن تجلس في قطار ، ومعك أمتعة السفر ، ثم تقول : يجب أن يتحرك في ميعاده . فالضمير " هو " - فاعل المضارع : يجب - والضمير " الهاء " لم يسبقهما مرجع لفظي ، وإنما سبقهما في النفس ما يدل على أنه القطار . وقد فهم من الحالة المحيطة بك ، المناسبة لكلامك ، وهذه الحالة التي تدل على المرجع من غير ألفاظ تسمى : " القرينة المعنوية " أو " المقام " ١ . ومثل هذا أيضًا أن تقول لمن ينظر إلى مجلة حسنة الشكل : إنها جميلة وقراءتها نافعة . فالضمير " ها " راجع إلى المجلة ، مع أن هذا المرجع لم يذكر بلفظ صريح ، أو ضمني ، أو غيرهما من الألفاظ ، ولكنه عرف من القرينة الدالة عليه . ومثله أن تتجه إلى الشرق صباحًا فتقول : أشرقتْ ، أو تتجه إلى الغرب آخر النهار فتقول : غَرَبتْ ، أو : تَوارتْ بالحِجاب ، تريد الشمس في الحالتين ، من غير أن تذكر لفظًا يدل عليها . ومثله : أن تقف أمام آثار مصرية فاتنة ، فتقول : ما أبرعهم في الفنون . تريد قدماء المصريين . . . وهكذا .

و عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة :

عرفنا المواضع التى يكون مرجع الضمير فيها لفظًا متقدمًا تقدمًا لفظيًّا " أي :

١ومنها قول حاتم لامرأته ماوية التي تلومه على الكرم خوف الفقر :

أماوي ، لا يغني الثراء عن الفتى . . . إذا حشرجت يوما ، وضاق بها الصدر

أي : حشرجت النفس ، بمعنى حلول الوقت الذي تخرج فيه الروح .

غير أن هناك حالات يجب فيها عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ؛ لحكمة بلاغية١ . وتسمى : " مواضع التقدم الحكمي " ٢ وأهمها ستة :

١ - فاعل نعم وبئس وأخواتهما ، إذا كان ضميرًا ، مستترًا ، مفردًا ، بعده نكرة تفسره ؛ أي : تزيل إبهامه ، وتبين المراد منه ؛ " لأنه لم يسبق له مرجع ولذا

تعرَب تمييزًا " ؛ نحو : نعم رجلًا صديقنا . فنعم فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره ؛ هو يعود على " رجلًا " ٣ .

٢ ـ الضمير المجرور بلفظة : " رُبَّ " . ولا بد أن يكون مفردًا ، مذكرًا ، وبعدهُ نكرة تفسره " أي : تزيل إبهامه الناشئ٤ من عدم تقدم مرجع له ، وتوضح المقصود منه ، ولذا تعرب تمييزًا " نحو : ربه صديقًا ؛ يعين على الشدائد . فالضمير " الهاء " عائد على " صديق " . وإنما دخلت " ربّ " على هذا الضمير ـ مع أنها لا تدخل إلا على النكرات ـ لأن إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى ما يفسره ويبينه ، جعله شبيهًا بالنكرة٥ . . . . . .

١أهمها : الإجمال ثم التفصيل بعده ، بقصد التفخيم بذكر الشيء أولًا مبهما ، ثم تفسيره بعد ذلك ، فيكون شوق النفس إليه أشد ، وتطلعها إلى التفسير أقوى ، فيكون إدراكه وفهمه أوضح ، بسبب ذكره مرتين ، مجملًا مفصلًا ، " أو : مبهمًا فمفسرًا " .

٢لأن المرجع فيها تأخر لنكتة بلاغية ، فهو في حكم المتقدم . وهذه المواضع يذكرها بعض النحاة في باب : " الفاعل " ، ولكن الأنسب ذكرها هنا في باب : " الضمير " حيث الكلام على الضمير وكل ما يتصل به .

٣إنما يكون هذا حيث لا يوجد مرجع سابق ، فلو وجد مرجع " مثل : الأمين نعم رجلًا " وجب أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا " وجوبًا أو جوازًا ، طبقًا لما سبق في رقم٣ من هامش ص٢٥٩ " .
يعود على السابق وهو : " الأمين " في المثال .

٤وبسبب إبهامه الناشئ من عدم مرجع له قد يسمى : " الضمير المجهول " " كما سيجيء في ج٢ ص٤٨٣م٩٠ عند الكلام على الحرف " ربَّ " في باب حروف الجر " ، وانظر هذا الاسم في " د " من ص٢٥٠ و ٢٥٢ .

٥هذا قول النحاة : والتعليل الحقيقي هو السماع من أفواه العرب . وفي إعراب المثال المذكور أقوال أيسرها . أن " ربّ " ، حرف جر شبيه بالزائد ، و " الهاء " مجرورة مبنية ، وعلامة جرها كسرة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي هي حركة البناء الأصلي . في محل رفع مبتدأ! " لأن " الهاء " ضمير جر ينوب في هذا الموضع " بعد ربَّ " عن ضمير رفع ، مثل : هو " " صديقًا " تمييز ، " يعين على الشدائد " ، الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، أما بقية الآراء في هذا المثال وأشباهه وفي مجرور " رب " فمفصلة بوضوح في آخر الجزء الثاني عند الكلام على " رب " وأحكامها . " م ٩٠ ص ٤٨٢ " .

---

٣ ـ الضمير المرفوع بأول المتنازعين ؛ مثل : يحاربون ولا يَجْبُنَ العرب . فالضمير في : " يحاربون " " وهو الواو " عائد على متأخر " وهو العرب " . " وأصل الكلام : يحارب ولا يجبن العرب " : فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة : " العرب " لتكون فاعلًا له وحده ، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركًا بين فعلين . فجعلناه فاعلًا للثاني ، وجعلنا ضميره فاعلًا للأول١ .

٤ ـ الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليفسره ؛ مثل : سأكرّمه . . . السَّبّاقَ فكلمة : " السَّبّاق " ـ بدل من الهاء ، وجاءت بعدها لتفسرها . ومثل : احتفلنا بقدومه . . . الغائبِ . فالغائب بدل من الهاء ؛ لتوضحها .

٥ ـ الضمير الواقع مبتدأ ، وخبره اسم ظاهر بمعناه ، يوضحه ، ويفسر حقيقته ؛

فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى . مثل : هو النجم القطبي٢ ؛ أتعرف فائدته ؛ فكلمة " هو " مبتدأ ، خبره كلمة النجم المتأخره عنه٣ .

١راجع هذا الحكم ج٢ من ص٨ م٧٣ باب : " التنازع " . . . . أحكامه .
٢ومثله قول الشاعر :
وقلت لأصحابي هي الشمس ضوءها . . . قريب ، ولكن في تناولها بعد
وقول المتنبي :
هو الحظ ، حتى تفضل العين أختها . . . وحتى يكون اليوم لليوم سيدا
وقوله أيضًا :
هو البين ، حتى ما تأنى الحزائق . . . ويا قلب ، حتى أنت ممن أفارق
" ما تأنى الحزائق : ما تتمهل الجماعات المرتحلة " .
٣ويصح أن يعرب الضمير في هذا المثال - ونظائره - مبتدأ مع إعراب الاسم الظاهر الذي يفسره " بدلًا أو عطف بيان " وفي هذه الحالة يكون الخبر مذكورًا بعدهما أو محذوفها على حسب السياق ، ولا مانع أن يكون الخبر مفردًا ، أو جملة ، أو : شبهها . . . ويصح كذلك أن يكون الضمير المبتدأ هو ضمير الشأن أو القصة . . . . " وقد سبق الكلام عليه في ص٢٥٠ " د " . . . . وفي هذه الصورة يكون خبر المبتدأ جملة بعده . . . " راجع الصبان ، ج١ - باب الضمير عند الكلام على بيت ابن مالك :
فما الذي غيبة أو حضور . . . . إلخ .
كذلك شرح العكبري لديوان المتنبي ج٣ - القصيدة التي مطلعها :
هو البين حتى ما تأنى الحزائق . . . .

---

٦ - ضمير الشأن١ ، والقصة ، مثل : إنه ؛ المجد أمنية العظماء - إنها رابطة العروبة قوية لا تنفصم . فالضمير في " إنه " و " إنها " ضمير الشأن أو القصة . . .

ومن كل ما سبق نعلم أن ضمير الغائب لا بد أن يكون له مرجع ؛ وهذا المرجع - إن كان لفظيًّا أومعنويًّا - يتقدم عليه وجوبًا . وإن كان حكميًّا يتأخر عنه وجوبًا٢ . . . . . .

ز - تعدد مرجع الضمير :

الأصل في مرجع ضمير الغائب " أي : مفسِّره " أن يكون مرجعًا واحدًا ، فإن تعدد الأصل في ما يصلح لذلك ، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو : الأقرب في الكلام إلى الضمير . نحو : حضر محمد وضيف ؛ فأكرمته . فمرجع الضمير هو " الضيف " ؛ لأنه الأقرب في الكلام إليه ، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معًا ؛ لأنه مفرد ، وهما في حكم المثنى ؛ فالمطابقة الواجبة مفقودة - وسيجيء الكلام عليها - ونحو : قرأت المجلة ورسالة ؛ بعثت بها إلى صديق . فمرجع الضمير هو : " الرسالة " ، لأنها الأقرب ، وللسبب السالف أيضًا ، وهو : فقد المطابقة .

وإنما يعود الضمير على الأقرب في غير صورتين ؛ إحداهما : أن يوجد دليل يدل

على أن المرجع ليس هو الأقرب ؛ مثل : حضرت سعاد وضيفت فأكرمتها[3] . . . . . .
والثانية : أن يكون لأقرب مضافًا إليه ؛ فيعود الضمير على المضاف[4]،

[1] سبق شرحه في ص٢٥٠ . . . . .
[2] ولا يجوز في غير ما سبق عود الضمير على مرجع متأخر . ومن المسموع الشاذ الذي لا يقاس عليه قول حسان بن ثابت في رثاء مطعم بن عدي :
ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا . . . من الناس أبقى مجده الدهر مطعما
وقول الآخر :
وما نفعت أعماله المرء راجيا . . . جزاء عليها من سوى من له الأمر
[3] يجب التنبيه إلى المشابهة والمخالفة بين هذه الصورة والصورة الأخرى تحت عنوان " ملاحظة " في ص ٢٦٩ .
[4] لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد في المضاف - غالبًا - .

بشرط ألا يكون كلمة " كُلّ " ، أو " جميع " ، مثل : زارني والد الصديق فأكرمته . أي : أكرمت الوالد . إلا إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف إليه لا المضاف ؛ فيجب الأخذ بالدليل ؛ مثل : عرفت مضمون الرسالة ثم طويتها ؛ لأن تأنيث الضمير دليل على أن مرجعه هو المضاف إليه المؤنث ، لا المضاف ، ومثله قرأت عنوان الكتاب ثم طويته ، أي : " الكتاب " ؛ لأنه الذى يُطوَى . وحصدت قمح الحقل ثم سقيته ؛ لأن الحقل هو الذى يُسقى ، لا القمح المحصود . وأقبل خادم أخي فأمره بالرجوع إلى السوق ؛ لشراء بعض الحاجات ؛ لأن الخادم لا يأمر ، وإنما يُؤمر . وكذلك إن كان المضاف هو كلمة : " كل " أو " جميع " فالأغلب عودته على المضاف إليه[1] .
وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت في القوة - وهو التفاوت الذي يكون بين المعارف في درجة التعريف ، وشهرته - وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط ، وإلى أكثر ؛ من غير أن يقتضي الأمر الاقتصار على واحد ، نحو : جاء الأقارب والأصدقاء وأكرمتهم - فالأحسن عود الضمير على الجميع ، لا على الأقرب وحده .
ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع - وفي غيره ، من سائر مسائل اللغة - أن الذي يجب الأخذ به أولًا ، والاعتماد عليه ؛ إنما هو الدليل الذي يعين مرجع الضمير ويحدده ؛ فالدليل - أي : القرينة - لها وحدها القول الفصل في الإيضاح هنا ، وفي جميع المواضع اللغوية الأخرى .
وإذا كان للضّمير مرجعان أوأكثر مع التفاوت في القوة - وجب أن يعود على الأقوى ، طبقًا للبيان المفضّل الذي سيجيء فى رقم٩ من ص٢٦٨ .

ح - التطابق[2] بين الضمير ومرجعه :
عرفنا[3] أن ضمير الغائب لا بد له من مرجع . وبقي أن نعرف أن التطابق

[1] سبقت الإشارة - مفصلة - للحكم السالف في رقم[2] من هامش ص256 . وله أمثلة أخرى في رقم[2] من هامش ص464 .
[2] التطابق أنواع مختلفة ، منها ما يكون بين الضمير ومرجعه ، كالذي سيذكر هنا ، ومنها ما يكون بين المبتدأ وخبره ، وسيجيء في بابهما - ص 452 وما بعدها - ومنها ما يكون بين النعت ومنعوته وسيذكر في بابه أيضًا ج3 - م114 ص428 ، وهكذا يذكر كل في بابه .
[3] في ص 255 .

واجب بين ضمير الغائب ومرجعه . على الوجه الآتي : وهذا يراعى في التطابق المطلوب في صور كثيرة ؛ كالتي بين المبتدأ وخبره[1] ، والنعت ومنعوته ، والحال وصاحبها . . . ونحو هذا مما يقتضي المطابقة .
1 - إن كان المرجع مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا وجب - في الرأي الأصح - أن يكون ضمير الغائب مطابقًا له فى ذلك ، نحو : النائم تيقظ ، أي : " هو " . والغائب حضر أبوه ، كذلك . والغريبة عادت سالمة ، أي : " هي " . والطالبة أقبل والدها . . . فضمير الغائب قد طابق مرجعه فى الأمثلة السابقة ؛ إفرادًا وتذكيرًا وتأنيثًا .
وكذلك إن كان المرجع مثنى في الحالتين . تقول في الأمثلة السالفة[2] : " النائمان تيقظا ، والمسافران حضر أبوهما[3] . والغريبتان عادتا[2] سالمتين . والطالبتان أقبل والدهما[3] " وقد يعود الضمير مفردًا مؤنثًا مع أن السابق عليه أمران ، أحدهما مذكر - طبقًا للبيان الآتي في ص269 تحت عنوان " ملاحظة " .
2 - إن كان المرجع جمع مذكر سالم وجب - في الرأي الأغلب - أن يكون ضميره واو جماعة ؛ مثل : المخلصون انتصروا . ولا يصح أن يكون غير ذلك ، كما لا يصح - في الأفصح - أن يتصل بالفعل وشبهه علامة تأنيث ؛ فلا يقال المخلصون فازت ، ولا المخلصون تفوز ، ولا فائزة ، أي : " هي " ؛ بضمير المفردة المؤنثة على إرادة معنى : " الجماعة " من المخلصين . فكل هذا غير جائز في الرأي الأعلى . الذى يحسن الاقتصار عليه اليوم .
3 - إن كان المرجع جمع مؤنث سالم لا يَعْقِل فالأفضل أن يكون ضميره مفردًا مؤنثًا ؛ مثل : الشجرات ارتفعت . أي : " هي " . والشجرات سقيتها . . وهذا أولى من قولنا : الشجرات ارتفعن ، والشجرات سقيتهن ، بنون الجمع

المؤنث مع صحة مجيئها .
فمجيء واحد من الضميرين يفي بالغرض . ولكن أحدهما أفضل من الآخر .

١في هامش ص٣٤٩ مواضع يجوز فيها تأنيث الضمير ، وتذكيره ، مراعاة للفظ الموصول أو معناه . وكذلك تجيء أنواع هامة من المطابقة بين المبتدأ والخبر في الباب الخاص بهما - كما أشرنا - ص٤٥٢ م ٣٤ - وما بعدها في الزيادة والتفصيل .
" ٢و ٢ " الضمير هو ألف الاثنين في آخر الفعل . وهو صالح للمثنى المذكر والمؤنث وللغائب والحاضر .
" ٣و ٣ " الضمير " هما " صالح للمثنى بنوعيه .

وإن كان المرجع جمع مؤنث للعاقل فالأفضل أن يكون ضميره نون جمع المؤنث " أي : نون النسوة " في جميع حالاته " أي : سواء أكان المرجع جمع مؤنث سالمًا مثل : الطالبات حضرن ، وأكرمهن العلماءُ ، أم جمع تكسير للمؤنث ؛ مثل : الغوانى تعلمن ؛ فزادهن العلم جلالا " ١ وكل هذا أولى من قولنا : الطالبات حضرتْ ، وأكرمها العلماء ، والغوانى تعلمتْ ؛ وزادها العلم جلالا . حيث يكون الضمير مفردًا مؤنثًا ، مع صحة مجيئه بدلا من نون النسوة٢ .
٤ - إن كان المرجع جمع تكسير مفرده مذكر عاقل - جاز أن يكون ضميره واوجماعة ؛ مراعاة للفظ الجمع ، وأن يكون مفردًا مؤنثًا ، مع وجود تاء التأنيث فى الفعل وشبهه ؛ نحو : الرجال حضروا ، أو : الرجال حضرت ، أوالرجال حاضرة . ويكون التأنيث على إرادة معنى الجماعة . ومع جواز الأمرين يستحسن ضمير التأنيث إن كان عامل الفاعل قد اتصلت به علامة تأنيث ، كما يستحسن ضمير التذكير إن لم توجد في عامله علامة التأنيث نحو جاءت الرجال كلها ، وحضر الأبطال كلهم٣ .
فإن كان مفرده مذكرًا غير عاقل ، أومؤنثًا غير عاقل ، جاز فى الضمير أن

١ذلك أن جمع المؤنث منه ما يكون سالما " أي : لم يتغير مفرده عند جمعه " ويسمى : " جمع المؤنث السالم " ، ويكون في آخره الألف والتاء الزائدتان ، ومنه ما يتغير مفرده عند الجمع ، فيكون جمع تكسير للمؤنث ولا يكون في آخره الألف والتاء ، الزائدتان . وبسبب ما تقدم اختلف النحاة في مثل كلمة : " بنات " أهي جمع تكسير ، لأن مفردها ، وهو " بنت " يتغير فيه حركة أوله عند جمعه السالف - أم هو جمع مؤنث سالم ، لوجود الألف والتاء الزائدتين في آخره؟ . رأيان ، تفصيل الكلام عليهما في جـ ٣ باب الفاعل . . .
٢جاء في تفسير البيضاوي - وكذا الكشاف " - سورة البقرة " عند تفسير قوله تعالى : {لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ} ، ما نصه : " قرئ : " مطهرات " وهما لغتان فصيحتان ، يقال : النساء فعلت وفعلن . وهن فاعلة وفواعل ، قال الشاعر ، سلمى بن ربيعة من شعراء الحماسة :
وإذا العذاري بالدخان تقنعت . . . واستعجلت نصب القدور فملت
انتهى تفسير البيضاوي .
ثم جاء في حاشية الشهاب على البيضاوي ما نصه :
" قوله : " وهما لغتان فصيحتان " يعني أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون

مفردا مؤنثًا ومجموعًا مؤنثًا ، فتقول : النساء فعلت ، والنساء فعلن ، ونساء قانتات وقانتة . اهـ .
٣راجع الصبان ، ج٢ باب الفاعل عند الكلام على تأنيث فعله .

يكون مفردًا مؤنثًا ، وأن يكون " نون النسوة " الدالة على جمع الإناث . نحو : " الكتُب نفعت " أو : نفعْن ، والزروع أثمرت ، أو : أثمرْن ، والليالى ذهبتْ ؛ أو : ذهبْن .
ومع أن الأمرين - فى صورتى المفرد غير العاقل - جائزان فإن الأساليب الفصحى تؤْثِر الضمير المفرد المؤنث إذا كان جمع تكسير دالاًّ على الكثرة وتأتى بنون النسوة إذا كان دالاًّ على القلة١ ؛ فيقال : قضيت بالقاهرة أيامًا خلت ؛ من شهرنا . إذا كان المنقضى هو : الأكثر . أو : خَلَوْنَ ، إذا كان المنقضى هوالأقل . ويقولون : هذه أقلام تكسرت ، وعندى أقلام سَلِمن إذا كان عدد المكسور هوالأكثر .
٥ - إن كان المرجع اسم جمع٢ غير خاص بالنساء ؛ مثل : " رَكْب وقوْم " جاز أن يكون ضميره واوالجماعة ؛ وأن يكون مفردًا مذكرًا . تقول : الركب سافروا ، أو : الركب سافر ، أو : الركب مسافر - القوم غابوا ، أو : القوم غاب ، أو : القوم غائب . فإن كان خاصًّا بالنساء - مثل : نسوة ، نساء - جرى عليه حكم المرجع حين يكون جمع مؤنث للعاقل . - وقد سبق فى رقم ٣ -
٦ - وإن كان المرجع اسم جنس جمعيًّا جاز فى ضميره أن يكون مفردًا مذكرًا أومؤنثًا ، نحوقوله تعالى : {أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} أى : " هو " . وقوله تعالى : {أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} ، أى : هى .
٧ - إن كان مرجع الضمير متقدمًا ، ولكنه يختلف فى التذكير أوالتأنيث مع ما بعده مما يتصل به اتصالا إعرابيًّا وثيقًا - جاز فى الضمير التذكير أو

١ومثل جمع القلة العدد الذي يدل عليها ، وكذلك مثل جمع الكثرة العدد الذي يدل عليها أيضًا " أنظر رقم ١ من هامش ص ٢١٩ " " أما إيضاح هذا وبيان سببه ، ففي ج٤ ص٥٢٤ م١٦٧ آخر باب العدد - وراجع الصبان ج٤ في آخر باب " العدد " " .
٢وهو - كما سبق في ص ١٤٨ : كلمة معناها معنى الجمع ، ولكن ليس لها مفرد من لفظها . ومعناها معا . وليست على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه ، مثل : ركب ، رهط - قوم - نساء - جماعة - وفي هذا الحكم الآتي خلاف قوي ذكره " الصبان " في باب العدد ح٤ .
٣وقد سبقت إشارة وافية لهذا ، وبيان مفيد لا غني عنه - مع بعض اختلاف - ، وذلك عند الكلام على اسم الجنس الجمعي ص ٢١ وفي هذا الحكم - كسابقه - خلاف قوي أشار إليه " الصبان " في باب العدد جـ ٤ . وقد تخيرنا أقوى الأوجه وأنسبها في ص ٢١ وفي باب العدد .

التأنيث ، مراعاة للمتقدم أوللمتأخر[1] ، مثل : الحديقة ناضرة الزرع ، وهى منظر فاتن ، أو : وهومنظر فاتن ، ومثل : الزرع رعايته مفيدة ، وهوباب من أبواب الغنى ، أو : وهى باب من أبواب الغنى . وأسماء الإشارة تشارك الضمير فى هذا الحكم[2] " كما سيجئ فى بابها[3] ، وفى باب[4] المبتدأ " . . . . نحو : الصناعة غنى وهذه مطلب حَيَوىّ أصيل ، أو : وهذا . . .

٨ ـ إذا كان المرجع : " كم " جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها ، أومراعى فيه معناها[5] .

بيان ذلك : أن لفظ : " كم " اسم مفرد مذكر ، ولكن يعبَّر به عن العدد الكثير ، أوالقليل ، المذكر ، أوالمؤنث : فلفظها من ناحية أنه مفرد مذكر - قد يخالف أحيانًا معناها الذى يكون مثنى مؤنثًا ، أومذكرًا ، وجمعًا كذلك بحالتيه . فإذا عاد الضمير إلى : " كم " من جملة بعدها جاز أن يراعى فيه ناحيتها اللفظية ؛ فيكون مثلها مفردًا مذكرًا ، وجاز أن يراعى فيه ناحيتها المعنوية إن دلّت على غير المفرد المذكر ؛ فيكون مثنى ، أوجمعًا ، مؤنثًا ، أومذكرًا فيهما . تقول : كم صديق قدِم للزيارة! بإفراد الضمير وتذكيره ، مراعاة اللفظ " كم " . وتقول ؛ كم صديق قدِمًا ، أو : قدِموا ؛ بتثنية الضمير ، أوجمعه ؛ مراعاة لما يقتضيه المعنى . وكذلك تقول : كم طالبة نجح ، بمراعاة لفظ : " كم " ، أو : كم طالبة نجحت ونجحتا ، ونجحن ؛ بمراعاة المعنى .

وهناك كلمات أخرى تشبه " كم " فى الحكم السابق ، منها : " كِلاَ " و " كلتا " . وقد سبق الكلام عليهما من هذه الناحية[6] . ومنها " منْ " [7] ، و " ما " [8] و " كلٌّ " [9] و " أىّ " . وكذلك كلمة : " بعض " [9] فى صور

---

[1] وهذا في غير المتضايفين . وقد سبق حكم الضمير العائد على أحدهما في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ وفي " ز " من ٢٦١ .

[2] انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢ ثم انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ وص ٤٥٦ وما بعدها .

[3] رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ .

[4] ص ٤٥٦ .

[5] راجع الجزء الرابع من المفصل ص ١٣٢ .

[6] ص ١٢٤ وما بعدها .

[7] انظر ما يختص بها في ٣٤٩ .

[8] ولها بيان في رقم ٢ من هامش ص ٣٥١ .

" [9] و[9] " سبقت الإشارة في ص ٤٠ لنوع التنوين الذي في كلمتي : " كل وبعض " .

معينة . تقول : من سافر فإنه يفرح ، ومن سافرا . . . ، ومن سافروا . . ، ومن سافرت ، ومن سافرتا . . . ومن سافرْن . . . وكذلك : ما تفعلْ مِن

خير يصادقك جزاؤه . - . . . ما تفعلا . . . ما تفعلوا . . . ما تفعلى . . . ما تفعلْن . . .

كل رجل سافر ، كل رجلين سافر ، أو : سافرا ، كل الرجال سافر ، أو : سافروا . كل متعلمة سافرتْ ، أو : سافر ، كل متعلمتين سافر ، أو : سافرتا . كل المتعلمات سافر ، أو : سافرْن . ومن مراعاة الجمع قول جرير :

وكلُّ قومٍ لهم رأىٌ ومختبرٌ . . . وليس فى تَغْلِبٍ رأى ولا خبرُ

لكن الأغلب - وقيل الواجب - إذا وقعت كلمة : " كل " مبتدأ وأضيفت إلى نكرة مراعاة معنى النكرة في خبر المبتدأ : " كل " كقوله تعالى : {كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ} ، وقول جرير السابق . فإن أضيفت لمعرفة صح اعتبار معنى المعرفة ، أو اعتبار لفظ : " كل " المفرد المذكر . كقوله عليه الصلاة والسلام : " كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته " ، ومثل : " كلكم هداة للخير وكلكم داعون إليه " ، وقول الشاعر :

كل المصائب قد تمر على الفتى . . . وتهون ، غير شماتة الحساد[1]

أيّ رجل حضر . أيّ رجلين حضر ، أو : حضرا . . . أيّ الرجال حضر ، أو : حضروا ، أيّ كاتبة حضر ، أو حضرت ، أيّ كاتبتين حضر ، أو حضرتا ، أيّ الكاتبات حضر ، أو : حضرن .

بعض الناس غاب ، في الصور المختلفة ، مراعاة للفظ " بعض " . ويصح مراعاة المعنى ، فيقال : بعض الناس أو : غابت ، أو ، غابا ، أوغابتا ، أو : غابوا ، أو : غبْن . وهكذا باقى الصور الأخرى التى تدخل تحت الحكم السالف وينطبق عليها[2] .

[1] سيجيء الكلام على إضافة " كل " وما يترتب على الإضافة ج٣ في باب الإضافة م ٩٤ ص٧١ .

[2] كما يراعي اللفظ أو المعنى في الضمير يراعي أيضا في كل ما يحتاج للمطابقة أحيانا ، مثل : الخبر ، والصفة ونحوهما - كما أشرنا في الصفحة الماضية - وكما يجيء في باب التوكيد ج٣ م١١٦ ص٤١٥ .

وكذلك يجوز اعتبار اللفظ أو المعنى في المحكيّ بالقول ، ففي حكاية من قال : " أنا قائم " يصح : قال محمود أنا قائم ، رعاية اللفظ المحكي ، كما يصحّ : " قال : محمود هو قائم " ؛ رعاية للمعنى وحال الحكاية ؛ لأن محمودًا غائب وقت الحكاية . وكذا لو خاطبْنا شخصًا بمثل : أنت بطل ، وأردنا الحكاية فيصح : " قلنا لفلان أنت بطل " ، كما يصح : " قلنا لفلان هو بطل " ١ .

ومع أن مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه جائزة ، وقياسية فى الحالات السابقة - فإن السياق أو المقام قد يجعل أحدهما أنسب من الآخر أحيانًا .

والأمر في هذا متروك لتقديم المتكلم الخبير ، وحسن تصرفه على حسب المناسبات التى قد تدعوه لإيثار اللفظ أو المعنى عند المطابقة على الرغم من صحة الآخر .
" ملاحظة " : بمناسبة الكلام على مطابقة الضمير للفظ المرجع أولمعناه ، نشير إلى ما سيجئ فى ص ٣١٤ وهامشها من صور هامة - غير التى سبقت - يجوز فيها الأمران ، أويتعين أحدهما دون الآخر . . . أو . . .
أما المطابقة بين المبتدأ وخبره فتجئ فى ص ٤٥٢ م ٣٤ - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ - .

٩ - إذا كان للضمير مرجعان أوأكثر مع التفاوت فى القوة٢ ، عاد على الأقوى٣ . والمرد بالتفاوت فى القوة التفاوتُ الذى يكون بين المعارف فى درجة التعريف وشهرته ؛ وهى التى أشرنا إليها عند بدء الكلام على المعرفة والنكرة .
فالضمير أعرفُ٤ من العلم ، والعلم أعرف من الإشارة . . . وهكذا٥ . بل إن الضمائر متفاوتة أيضًا ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب . . .
فإذا صلح للضمير مرجعان ؛ أحدهما ضمير متكلم ، والآخر ضمير مخاطب

١ راجع الصبان ج٢ باب حروف الجر عند الكلام على " اللام " .
٢ أما عند عدم التفاوت فقد سبق الحكم في ص٢٦٢ .
٣ وهذا ما سبقت الإشارة إليه في ص ٢٦٢ آخر " ز " .
٤ أي : أقوى درجة في التعريف .
٥ راجع رقم ١ من هامش ص ٢١٢ .

- قُدِّم المتكلم - في الرّأي الأصح ؛ مثل : أنا وأنت سافرنا ؛ ولا يقال : أنا وأنت سافرتما ؛ إلا قليلا ، لا يحسن الالتجاء إليه في عصرنا . وإذا كان أحد المرجعين للمخاطب والآخر للغائب قُدِّم المخاطب ، نحو : أنت وهو ذهبتما ؛ ولا يقال : أنت وهو ذهبا ، إلا قليلا يحسن البعد عنه .
وإذا كان أحدهما ضميرًا والآخر علمًا أومعرفة أخرى روعي الضمير ، نحو : أنا وعلي أكلنا ؛ ولا يقال - في الرأي الأفضل - أكلاً ، وتقول : أنا الذى سافرت . . . ، وهو أفضل من : أنا الذي سافر . . . وتتجه إلى الله فتقول : أنت الذي في رحمتك أطمع ، وهو أفضل من : أنت الذي فى رحمته أطمع ، وهكذا . ولا داعي لترك الأفضل إلى غيره وإن كان جائزًا هنا ؛ لأن الأفضل متفق عليه ؛ وفي الأخذ به مزية التعبير الموحَّد الذى نحرص عليه لمزاياه ، إلا إن اقتضى غيره داع قويّ . . . . . .

١٠ - إذا كان المرجع لفظًا صالحًا للمذكر والمؤنث - مثل كلمة : " الروح " جاز عود الضمير عليه مذكرًا أو مؤنثًا ، فنقول : الروح هي من الأسرار الإلهية لم تعرف حقيقتها حتى اليوم . . . أو هو من الأسرار الإلهية لم يعرف حقيقته حتى اليوم ، وإذا عاد على ذلك اللفظ الصالح للأمرين ضميران جاز[2] أن يكون أحدهما للتذكير والآخر للتأنيث ، نحو : الروح هي من الأسرار التي لم يعرف حقيقته .

١١ - الغالب - وقيل الواجب - فى الضمير بعد : " أو " التى للشك أوللإبهام أن يكون مفردًا ؛ مثل : شاهدت المرّيخ أوالقمر يتحرك . أما بعد " أو " التنويعية " التى لبيان الأنواع والأقسام " ، فالمطابقة ، كقوله تعالى : {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا [3] } .

وبهذه المناسبة نذكر أن للضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه معا ، أوعلى أحدهما ، أحكامًا هامّة لا يمكن الاستغناء عن معرفتها ، وكلها مختص بالمطابقة

[1] لهذه الصورة الخاصة بالموصول إيضاح مفيد ، وتفصيل هام يجيء في بابه وفي ٣٨٠ " ب " .

[2] سيجيء بيان هذا في باب " العطف " جـ ٣ ص ٤٨٩ م ١١٨ عند الكلام على : " أو " وقد سبقت له الإشارة في رقم ٤ و ٣ من هامش صفحتي ٢١٧و ٢٣١ .

[3] راجع الصبان جـ٢ عند قول ابن مالك في باب الفاعل " والحذف قد يأتي بلا فصل " . . . إلخ

وعدمها ، وهي موضحة تفصيلًا في باب العطف " ج٣ ص٥٢٥ م ١٢٢ " .

" ملاحظة " ١ .

قال تعالى : {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } .

فقد عاد الضمير مفردًا مؤنثًا مع أن السابق عليه أمران أحدهما مذكر ، وهو الذهب ، والآخر مؤنث ، وهو الفضة .

ويقول أحد النحاة[2] ما نصه : " أعاد الضمير على الفضة ؛ لأنها أقرب المذكورين ، أو لأنها أكثر وجودًا في أيدي الناس فيكون كنزها أكثر . ونظيره قوله تعالى : {وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ} [3] .

" أو أنه أعاد الضمير على المعنى ؛ لأن المكنوز دنانير ودراهم وأموال .

ونظيره قوله تعالى : {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا} ؛ لأن كل طائفة مشتملة على عدد كبير . وكذا قوله تعالى : {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ} يعني المؤمنين والكافرين .

" أو أن العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على

أحدهما : استغناء بذكره عن ذكر الآخر ؛ لمعرفة السامع باشتراكهما في المعنى ومنه قول حسان :

إن شرخ الشباب والشعر الأسـ . . . ـود ما لم يُعَاص كان جنونًا

ولم يقل ما لم يُعَاصِيَا . . . وقوله تعالى : {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه

١من المفيد استبانة المشابهة والمخالفة بين ما تتضمنه هذه الملاحظة وما سبق في رقم " ز " من ص٢٦١ .

٢هو أبو بكر الرازي في كتابه غرائب التنزيل المدون على هامش كتاب " إعراب ما من به الرحمن " . . . العكبري ج١ ص١١١ .

٣فقد جعل الضمير " في : أنها " عائد على الصلاة . وهذا أحد الآراء . وهناك رأي آخر يقول إن الضمير راجع إلى : " الاستعانة " المفهومة من قوله : " استعينوا " طبقًا لما سبق في رقم٢ من هامش ٢٥٧ .

إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ} ، قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ{

ط - اختلاف نوع الضمير مع مرجعه :

قد يختلف نوع الضمير مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير في كلمتي : " عالم ومؤمن " مستتر يتحتم أن يكون تقديره : " هو " فما مرجعه؟

يجيب النحاة : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير للغائب وهوعائد هنا على محذوف حتمًا ، ولا يصح عودته على الضمير " أنا " المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : " أنا " بدلاً من : " هو " ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب١ ، وهذا يقتضي أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضًا .

وقد يختلف الضمير مع مرجعه إذا كان الضمير هو العائد في الجملة الواقعة صلة . طبقًا للتفصيل الذي سيجيء في باب اسم الموصول ولا سيما الذي في " ب " ص٤٤٣ .

وهو تفصيل يقتضي التنبه للفرق بين الصور المعروضة هناك والصورة التي هنا ، وفي رقم ٩ من ص ٢٦٨ .

١راجع حاشية الخضري ج١ باب : " ظن وأخواتها " عند الكلام على أحكام : " التعليق " وقد أشرنا لهذا " في رقم٤ من هامش ص٢١٧ ومن هامش٢١ م٢١ ج٢ " ، " في م ١٠٢ ص٢٤٣ . ح٣ باب اسم الفاعل " .
والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورًا على اسم الفاعل بل يسري على غيره من باقي المشتقات المتحملة ضميرًا مستترًا . فيجب أن يكون للغائب ، ويعود على غائب .

المسألة العشرون حكم اتصال الضمير بعامله

تقدم1 أن للرفع ضمائر تختص به ؛ بعضها متصل ؛ كالتاء المتحركة ؛ و " نا " في مثل : سعيتِ إلى الخبر ، وسعينا . وبعضها منفصل ، ولكنه يؤدي ما يؤديه المتصل من الدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ؛ مثل : " أنا " ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على التكلم ، كما تدل عليه تلك " التاء " ، ومثل : " نحن " ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على المتكلم المعظم نفسه ، أو جماعة المتكلمين ؛ كما يدل عليه : " نا " ، تقول : أنا أمين على السر ، ونحن أمناء عليه . . .
وللنصب كذلك ضمائر تختص به ، منها المتصل ، كالكاف في مثل : صانك الله من الأذى ، ومنها المنفصل الذى يؤدي معناه ؛ مثل : إياك ، في : نحو : إياك صان الله ، ومنه : {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} . أما الجر فليس له ضمائر تختص به - كما عرفنا . لكن هناك ضمائر متصلة مشتركة بينه وبين غيره ؛ كالكاف ، والهاء . . . إلى غير ذلك مما سبق إيضاحه وتفصيله ، ولا سيما ما يدل على أن الضمير مع اختصاره وقلة حروفه يؤدي ما يؤديه الاسم الظاهر ، وأكثر2 .
ونزيد الآن أن الكلام إذا احتاج إلى نوع من الضمير - كالضمير المرفوع ، أو المنصوب - وكان منه المتصل والمنفصل ، وجب اختيار الضمير المتصل ، وتفضيله على المنفصل الذي يفيد فائدته ؛ ويدل دلالته ؛ لأن المتصل أكثر اختصارًا في تكوينه وصيغته ، فهو أوضح وأيْسَر في تحقيقه مهمة الضمير ، فتقول : بذلت طاقتي في تأييد الحقّ ، وبذلنا طاقتنا فيه ، ولا تقول : بذل " أنا " ، ولا بذل " نحن " . وتقول : كرّمك الأصدقاء ؛ ولا تقول : كَرَّم " إياك " الأصدقاء . وتقول فرحت بك ، ولا تقول : فرح أنا بأنت .

1 في ص221 وما بعدها .
2 انظر رقم 1 من هامش ص 217 .

فالأصل العام الذي يجب مراعاته عند الحاجة للضمير هو : اختيار المتصل ما دام ذلك في الاستطاعة ، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا لسبب1 . هذا هو الأصل العام الواجب اتباعه في أكثر الحالات2 .
غير أن هناك حالتين يجوز فيهما مجيء الضمير " منفصلًا " مع إمكان الإتيان به " متصلًا " .
الحالة الأولى : أن يكون الفعل - أو ما يشبهه3 - قد نصب مفعولين4 ضميرين ، أولهما أعرف من الثاني ؛ فيصح في الثاني أن يكون متصلًا وأن يكون منفصلًا . نحو : الكتابُ أعطيتنيه ، أو : أعطيتني إياه ، والقلمُ أعطيتكه ، أو :

أعطيتك إياه . فالفعل : " أعطى " هو من الأفعال التي تنصب مفعولين ، وقد نصبهما في المثالين ، وكانا ضميرين ؛ ياء المتكلم ، وهاء الغائب في المثال الأول ، وكاف المخاطب وهاء الغائب في المثال الثاني . والضمير الأول في المثالين أعرف[5] من الثاني فيهما ؛ فصحّ في الثاني الاتصال والانفصال . ومثل ذلك . أن تقول : الخيرُ سَلْنِيه[6] وسلني إياه . والخيرُ سألتكه ، وسألتك إياه .

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم هامّ يتصل بما نحن فيه ، هو : أنه إذا اجتمع ضميران ، منصوبان ، متصلان ، وأحدهما أخصّ من الآخر " أي : أعرَفُ منه ، وأقوى درجة في التعريف " . فالأرجح تقديم الأخصّ منهما . تقول : المالُ أعطيتكه ، وأعطيتنيه ، فتقدم الكاف على الهاء فى المثال الأول ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والهاء للغائب ، والمخاطب أخصّ من الغائب . وكذلك تقدم الياء

[1] وسنذكر هنا حالتين يجوز فيهما الاتصال والانفصال ، ثم نذكر - في الزيادة والتفصيل ص ٢٧٦ - أهم الأسباب التي توجب الانفصال ، وتحتمه .

[2] وفي هذا يقول ابن مالك :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل . . . إذا تأتي أن يجيء المتصل

[3] شبه الفعل " أي : المشتق " هو : ما يشترك معه في أصل الاشتقاق ، ويعمل عمله - غالبًا - كاسم فاعله ، واسم مفعول و . . . .

[4] لأنه من الأفعال التي تنصب مفعولين ، مثل " ظن " وأخواتها . . . " وانظر رقم ٦ من هامش ص٢٧٥ " .

[5] أي : أقوى منه في درجة التعريف والتعيين . وقد عرفنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، وأوضحنا هذا بإسهاب . " في رقم ١ من هامش ص ٢١٢ " .

[6] أي : اسألني إياه .

في المثال الثاني على الهاء أيضًا ؛ لأن الياء للمتكلم وهوأخصّ من الغائب . ومن غير الأرجح أن تقول أعطيتهوك[1] وأعطيتهوني[1] . فإن كان أحد الضميرين مفصولًا جاز تقديم الأخص وغير الأخص عند أمن اللبس ؛ تقول : الكتابُ أعطيتكه أو أعطيته إياك ، وأعطيتنيه أو أعطيته إياي . بخلاف : الأخ أعطيتك إياه ، فلا يجوز تقديم الغائب ؛ خشية اللبس ، لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما ؛ فيجب هنا تقديم الأخص ؛ ليكون تقديمه دليلًا على أنه الآخذ . فكأنه في المعنى فاعل ، والأصل في الفاعل أن يتقدم[2] .

وقد اشترطنا في الحالة الأولى أن يكون الضميران منصوبين ، وأولهما أعْرَفُ من الثاني .

أ - فإن لم يكن الضميران منصوبين ؛ بأن كان أولهما مرفوعًا والثانى منصوبًا - وجب وصل الثاني بعامله إن كان عامله فعلًا[3] ؛ نحو : النظامُ أحببته .

ب - وإن كان أولهما منصوبًا والثاني مرفوعًا - وجب فصل المرفوع ؛ إذ لا يمكن وصله بعامله مع قيام حاجز بينهما ؛ وهو الضمير المنصوب . نحو : ما سمِعَك إلا أنا .

ج - وإن كانا منصوبين ، وثانيهما أعرَفُ - وجب فصل الثاني ، مثل : المالُ سلبه إياك اللص . وكذلك إن كان مساويًا للأول فى درجة التعريف بأن وقع كل منهما للمتكلم ؛ مثل : تركتني لنفسي ؛ فأعطيتّني إياي ، أو : للخطاب،

" ١و " الواو التي بعد الضمير هي واو الإشباع التي تنشأ من إطالة الضمة . والغالب كتابة هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل ، كالذي هنا . وهذه اللغة - وإن كانت جائزة - لا يحسن استخدامها ، ولا ترك الأرجح الشائع في الأساليب العالية لأجلها .

٢وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :

وقدم الأخص في اتصال . . . وقدِّمن ما شئت في انفصال

٣وجب وصله بعامله الفعل ، ولو كان المتقدم غير الأعرف : مثل أكرمتك ، وأكرمونا فإن كان عامله اسما جاز الأمران ، سواء أكان الأول مرفوعًا أو مجرورًا ، كفرحت بإكراميك أو إكرامي إياك " لأن الياء فاعل المصدر ، مجرور بالإضافة في محل رفع " . أو كان مرفوعًا فقط ، ولا يكون إلا مستترًا ، مثل : أنا المكرمك ، أو المكرم إياك ، بناء على أن الكاف مفعول به لا مضاف إليه ، وإلا تعين الوصل ؛ لأن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلًا . وكذلك يجب الوصل في : " أنا مكرمه " من غير أل ، لتعين الإضافة فيه . فإن دخل التنوين على الوصف تعين الفصل ، مثل : أنا مكرم إياه ، " راجع الخضري " .

مثل : أعطيتك إياك ، أو للغائب مع اتفاق لفظهما ؛ مثل ؛ أعطيته إياه١ ، ولا يجوز اتصال الثاني ؛ فلا تقول أعطيتنيني ، ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهوه . إلا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما ؛ فيجوز وصل الثاني . تقول : سأل أخي عن القلم والكتاب فأعطيتهماه ، ومنحتهماهُ٢ ، أوأعطيتهما إياه ، ومنحتهما إياه٣ .

..

الحالة الثانية : أن يكون الضمير الثاني منصوبًا بكان أو إحدى أخواتها٤ " لأنه خبر لها " فيجوز فيه الوصل والفصل ؛ نحو ؛ الصديقُ " كنته " أو : كنت إياه ، والغائبُ ليسه محمد٥ أو ليس محمد إياه٦ .

١يلاحظ أن أحد الضميرين هو : " الهاء " والآخر هو : " إياه " كلها على الرأي الذي سبق تفصيله " في ص ٢٢٧ وفي آخر ص ٢٣٧ " . ولما كانت الهاء في كلمة " إياه " هي التي تدل وحدها على الغيبة كان شأنها شأن الهاء الأولى في الدلالة ، وكان لفظهما متفقًا ، ولا أهمية لزيادة " إيا " في إحداهما ، إذ لا تؤثر هذه الزيادة في دلالة الضمير .

٢وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله :

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلًا . . . وقد يبيح الغيب فيه وصلا

٣إن لم يوجد في الكلام إلا ضمير واحد منصوب واستغنى عن الآخر باسم ظاهر فالأرجح وجوب الوصل ، نحو : الكتاب أعطيته عليًّا .

٤سواء أكان الاسم ضمير كالمثال : " الصديق كنته ، أو كنت إياه " أم غير ضمير ، نحو ، الصديق كانه محمد . ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها مخصوص بغير الاستثناء . أما فيه فيجب الفصل ، نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، ولا يكون إياه " لأن ليس ويكون " هنا فعلين للاستثناء ناسخين أيضًا " فلا يجوز " ليسه " ولا " يكونه " كما لا يجوز : إلا . فكما لا يقع المتصل بعد " إلا " لا يقع بعد ما هو بمعناها أما تفصيل الكلام على استعمال هذين الفعلين في الاستثناء فموضعه : باب الاستثناء - ج٢ ص ٣٢٨ م ٨٣ .

٥هذا المثال ليس من النوع الذي سبق الكلام عليه في رقم " ٤ " لأن " ليس " هنا ليست للاستثناء .

٦في هذه المسألة والتي قبلها تختلف آراء النحاة ، وتتشعب من غير داع ، ولا فائدة ، فمنهم من يقول بجواز الفصل

والوصل على السواء ، وذلك حين يكون العامل الناصب للضميرين فعلا ، أو ما يشبهه ، غير ناسخ ، فينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل ، سل . . . أعطى يعطي . . . . وهذا الرأي هو الأشهر . ومنهم من يقول إن الوصل واجب ، ولا يجوز الفصل إلا للضرورة .
وكذلك يجيزون الأمرين ويختلفون في الترجيح إن كان العامل الناصب للضميرين فعلا ، أو ما يشبهه - يتعدى إلى مفعولين ، الثاني منهما خبر في الأصل ، مثل : ظن وخال ، وأخواتهما الناسخة ، تقول : الصديق ظننتكه ، أو ظننتك إياه ، وخلتنيه ، وخلتني إياه ، فابن مالك ومن معه يختارون الاتصال ، وغيرهم يختار الاتصال .
وكذلك اختلفوا في الأرجح إن كان الضمير الثاني منصوبًا بكان أو إحدى أخواتهما . . . . و . . . . = .

زيادة وتفصيل :

عرفنا1 أن الغرض من الضمير هو الدلالة على المراد مع الاختصار ، ولذا وجب اختيار المتصل دون المنفصل الذى يؤدى معناه ؛ كلما أمكن ذلك . إلا في حالتين سبق الكلام عنهما2 ، يجوز فيهما الاتصال والانفصال .
لكن هناك حالات أخرى يتعذر فيها مجيء الضمير متصلًا ؛ فيجيء منفصلًا وجوبًا . وتسمى حالات الانفصال الواجب . وأشهرها :
١ - ضرورة الشعر ؛ مثل قول الشاعر يتحدث عن قومه :
وما أصاحبُ مِنْ قومٍ فأذكُرَهُمْ . . . إلا يزيدُهُم حبًّا إلَيَّ هُم3
٢ - تقديم الضمير على عامله لداع بلاغي ، كالحصر4 " القصر " والضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم بنفسه على عامله ؛ فيحل محلَّه المنفصل الذي بمعناه . ففي مثل : نسبحك ، ونخافك يا رب العالمين - لا نستطيع عند الحصر أن نقدم الكاف وحدها ، لذلك نأتي بضمير منصوب بمعناها ، وهو :

=وكل هذا الخلاف لا خير فيه ، وهو مرهق ، وهو مرهق بغير فائدة فقد ثبت أن الوصل والفصل في المسائل السابقة واردان عن العرب الفصحاء بكثرة تبيح القياس ، فلا داعي هذا التشعيب الذي أشار إليه ابن مالك بقوله :
وَصِلْ أو افْصِلْ هاء سلنيه ، وما . . . أشبهه . في : " كنته " الخلف انتمى
كذاك : " خلتنيه " واتِّصَالا . . . أختار ، غيري اختار الانفصالا
فهو يقول : إنه يجوز الوصل والفصل في " هاء " سلنيه ، من كل فعل غير ناسخ ، أو شبهه - نصب ضميرين ، أولهما أخص من الثاني . . ولم يبين ابن مالك الخلاف الذي في المسألة السالفة ، واكتفى ببيان الخلاف في مثل : كنته ، وأنه انتمى ، أي : اشتهر ، وكذلك في خلتنيه من كل فعل ناسخ ينصب مفعولين ، وصرح بأنه يختار الاتصال ، وأن غيره يختار الانفصال .
1في رقم1 من هامش ص217 .
2في ص273 .
3المعنى : إذا سمع أصحابي صفات قومي ، مدحوهم ، وزادوني حبًّا فيهم " أي في قومي " ، وقد اضطر الشاعر إلى أن يقول " يزيدهم حبًّا إلَيَّ هم " بدلًا من أن يقول : " يزيدونهم حبًّا إليّ " ، ففصل الضمير " هم " الثاني ، بدلا من واو الجماعة ؛ لضرورة الشعر .
4ويسمى أيضًا : " القصر " وله بيان في رقم4 من هامش ص495 .

إياك " فنقول : إياك نسبح ، وإياك نخاف .
٣ ـ الرغبة فى الفصل بين الضمير المتصل وعامله بكلمة " إلا " ، لإفادة الحصر . وهذا الفصل لا يتحقق إلا إذا أتينا بالضمير منفصلًا ؛ مثل : ربَّنا ما نعبد إلا إياك ، ولا نهاب إلا إياك .
وقد يكون الحصر بغير " إلا " فلا يقع الفصل بكلمة توجب الانفصال ، ولكن ينفصل الضمير ؛ مثال ذلك ، الحصر بإنما١ فى قول الشاعر :
أنا الذائد الحامي الذِّمَارَ وإنما . . . يدافع عن أحسابهم أنا ، أو : مثلي
ومن أمثلة الفصل للقصْر : إن الأبطالَ نحن ، " فنحن " ضمير منفصل خبر إن ، ولا يمكن اتصاله بعامله " إن " ؛ وذلك لأن خبرها لا يتقدم على اسمها .
٤ ـ أن يكون عامله اللفظى محذوفًا ؛ مثل : إياك والكذبَ . فأصل : " إياك " هو : أحذِّرك ، أو : أخوِّفك . حذف الفعل وحده ، وبقي الضمير " الكاف " وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ؛ فحذفناه ، وأتينا مكانه بضمير منفصل يؤدي معناه ، ويستقل بنفسه ، وهو : إياك . وقد سبق٢ بيان إعرابه ، كما سبق٣ أنه وفروعه كثير الاستعمال في أسلوب : " التحذير " بصوره المتعددة التي ستجيء فى بابه الخاص - ج٤ ص١٢٢ م١٤٠ .
٥ ـ أن يكون عامله معنويًا ؛ مثل : أنا صديق وفيّ ، وأنت أخ كريم . فالضمير : " أنا " ، و " أنت " ، مبتدأ مرفوع بالابتداء . والابتداء عامل معنوي ، لا وجود له في اللفظ ؛ فلا يمكن وصل الضمير به .

١ " المحصور فيه " بإنما هو المتأخر ، أي : " أنا " ، كما يفهم من البيان الذي في رقم ٤ من هامش ص ٤٩٥ .
٢ص ٢٣٦ .
٣في رقم ٢ من هامش ٢٢٧ .

٦ - أن يكون عامله حرف نفي ، مثل : الخائن غادر ؛ فما هو أهلا للصداقة . فالضمير " هو " اسم " ما " الحجازية ، وهى العاملة فيه الرفع ؛ ولكنها من الحروف التي لا يتصل بآخرها الضمير ولا غيره١ :
٧ - أن يكون الضمير تابعًا لكلمة تفصل بينه وبين عامله ؛ مثل : نحن نكرم العلماء وإياكم : فالضمير : " إياكم " معطوف ؛ فهو تابع يتأخر عن متبوعه ، والمعطوف عليه : " العلماء " هو المتبوع الذي يجب تقدمه عليه . وقد فصل المتبوع بين الضمير : " إياكم " وعامله : " نكرم " . ومثله قوله تعالى : {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُم} . وقول القائل في مدح عمر٢ رضى الله عنه :

مُبَرًّأ من عيوب الناس كلِّهمُ . . . فاللهُ يرعى أبا حَفصٍ وإيَّانا

٨ - أن يقع الضمير بعد واو المصاحبة " وتسمى : واو المعية " مثل : حضر الرفاق ، وسأسافر وإياهم إلى بعض الأقاليم .

٩ - أن يكون فاعلًا لمصدر مضاف إلى مفعوله " فيفصل المفعول به بين الضمير الفاعل وعامله " ، مثل : بمساعدتكم نحن انتصرتم٣ ؛ فكلمة : " مساعدة " مصدر مضاف إلى مفعوله " الكاف " . وفاعله كلمة : " نحن " .

١٠ - أن يكون مفعولًا به لمصدر مضاف إلى فاعله ؛ مثل : سررت من إكرام العقلاء إياك .

١١ - أن يقع بعد إما ، مثل كَتَبَ : إما أنت ، وإما هو .

١ومنه قوله تعالى : {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} . وقول الشاعر : في " إن " النافية التي تعمل عمل ليس :
إن هو مستوليًا على أحد . . . إلا على أضعف المجانين

٢وكنيته : أبو حفص " وكلمة " أبا حفص " هي التي فصلت " في البيت التالي " بين التابع المعطوف وعامله ، أي : بين الضمير " إيانا " وبين عامله : " يرعى " الذي يجيء بعده المتبوع ، أي : المعطوف عليه .

٣والأصل قبل الإضافة للمفعول : بمساعدتنا إياكم . . . . أي : انتصرتم بسبب المساعدة التي قدمناها نحن .

---

١٢ - أن يقع بعد اللام الفارقة١ ، مثل :
إنْ وجدتُ الصديقَ حقًّا لإيا
ك ، فمُرْني ؛ فلن أزال مطيعًا

١٣ - أن يكون منادى - عند من يجيز نداء الضمير - مثل : يا أنت . يا إياك .

١٤ - أن يكون الضمير منصوبًا وقبله ضمير منصوب ، والناصب لهما عامل واحد مع اتحاد رتبتي الضمير ؛ مثل : عِلمْتُني إياي٢ ، علِمتك إياك ، وعلِمته إياه .

١٤ - أن يكون الضمير مرفوعًا بمشتق جار على غير من هو له ، مثل : محمدٌ عليٌّ مكرمُه هو٣ .

١إذا خففت إن المشددة فالأكثر إهمالها ، فلا تنصب اللاسم ولا ترفع الخبر ، والأكبر أن يجيء بعدها اللام ، لتدل على أنها المخففة المهملة ، وليست المشددة العاملة ، مثل : إن صالح لقائم . وهذه اللام تسمى : " الفارقة " لأنها التي تفرق بين : إن " المشددة العاملة ، والمخففة المهملة ، وقد يجعلها بعض النحاة نوعًا من لام الابتداء . وسيجيء الكلام عليها في باب المبتدأ والخبر في ص٦٥٧ وأيضًا في آخر باب : " إن " - ص ٦٧١ .

٢يقال هذا في معرض الفخر غالبًا ، نحو : شعري شعري .

٣فهذا الضمير البارز المنفصل كان مستترًا قبل إبرازه ، والمستتر نوع من المتصل - كما سبق في رقم ٣ من هامش

ص٢١٩ وسيجيء شرح الضمير الجاري على غير من هو له في المكان الخاص به من باب المبتدأ والخبر " ص ٤٦٣ " .

المسألة الحادية والعشرون نون الوقاية١

من الضمائر المتصلة : " ياء المتكلم " ، وتسمى - أحياناً : " ياء النفس " وهي مشترَكة بين محلي النصب والجر ؛ مثل : زرتني في حديقتي . فإن كانت في محل نصب فناصبها إما فعل أو اسم فعل ، أو حرف ناسخ ؛ - مثل : " إن " أو إحدى أخواتها - وإن كانت في محل جر فقد تكون مجرورة بحرف جر ، أو تكون مجرورة بالإضافة ؛ لأنها مضاف إليه .

أ - فإن كانت منصوبة بفعل ، أو باسم فعل ، أو بالحرف " ليت " ٢ " وهو حرف ناسخ من أخوات إن " وجب أن يسبقها مباشرة نون مكسورة تسمى : " نون الوقاية " ٣ . فمثال الفعل : ساعدَني أخي ، وهو يساعدني عند الحاجة ، فساعدْني فما أقدرك على المساعدة الكريمة . فقد توسطت نون الوقاية بين الفعل وياء المتكلم ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضيًا ، أو مضارعًا٤ ، أو أمرًا . ولا بين أن يكون متصرفًا ، أو جامدًا٥ . ومثال اسم الفعل : " دَرَاكِ " ، و " تَرَاكِ " ، و " عليكَ " بمعنى : أدركْ ، واتركْ ، والزمْ . فيجب عند مجيء ياء المتكلم أن نقول : دراكني ، وعليكَني . بمعنى أدركني ؛ واتركني ، والزمني . ومثال ليت : ليتني أزور أنحاء الدنيا - ليتنى أستطيع معاونة البائسين جميعًا٢ . . . . . .

١وقد تسمى : " نون العماد " .

٢إلحاق نون الوقاية بالحرف " ليت " واجب عند كثير من النحاة ، وشائع غالب عند غير هؤلاء .

٣لأنها في استعمالها الغالب تقي الفعل الصحيح الآخر - أي : تصونه - من وجود كسرة في آخره عند إسناده لياء المتكلم . أما المعتل الآخر ، مثل : دعا ، فإنه محمول عليه . وتقي كذلك ما تتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به . ولأنها تمنع اللبس ، مثل : أكرمني أخي ، أو يكرمني ، أو : أكرمني - فلو لم توجد النون المتوسطة بينه وبين ياء المتكلم لقلنا : أكرمِي أخي ، يكرمِي أخي ، أكرمِي . فيترتب على ذلك وجود كسرة في آخر الفعل ، والكسر لا يدخل الأفعال ، كما يترتب على ذلك أن يلتبس - أحيانا " فعل الأمر المتصل آخره بياء المتكلم بفعل الأمر المسند لياء المخاطبة ، مثل : أكرمي . فلا ندري المواد . وقد يلتبس الفعل الماضي بالمصدر في مثل : نظري محمود معافي ، فلا ندري أكلمة : " نظر " فعل ماض ، أم مصدر ، وأصح تعليل يسبق ما ذكرناه : أنه استعمال العرب .

٤انظر ما يتصل بهذا في " ١ " ص ٢٨٤ .

٥مثل : ليس ، عسى .

هذا حكم نون الوقاية في الأحوال السابقة . وقد حذفت سماعًا من آخر بعض الأفعال ، ومن آخر " وليت " حذفًا نادرًا لا يقاس عليه : مثل ، هنا رجل ليسي ؛ أي : غيري . وليتي أعاون كل محتاج ؛ بمعنى ليتني . وقد تحذف فيهما

للضرورة ، مثل قول الشاعر :

عَدَدْتُ قومى كَعَدِيد[1] الطَّيْسِ[2] . . . إذْ ذَهَبَ القومْ الكرامُ لَيْتي

وقول الآخر :

كُمنية جابرٍ إذ قال ليتي . . . أصادفه[3] ، وأفقِدُ كلَّ مالي

وإن كانت منصوبة بالحرف " لعل " جاز الأمران ، والأكثر حذف النون نحو : لعلي أدرك آمالي ، ولعلني أبلغ ما أريد .

وإن كانت منصوبة بحرف ناسخ آخر " غير : ليت ، ولعلّ " جاز الأمران على السواء ، تقول ، تقول : إنني مخلص ؛ وإنى وفيّ . لكنني لا أخلص للغادر . أو : لكني لا أخلص للغادر . وتقول . سررت من أنني سباق للخير ، أو : من أني سباق : . . . وهكذا الباقي من الأحرف الناسخة الناصبة التي تصلح للعمل في هذه الياء[4] .

ب - وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرف جر فإن كان حرف الجر " مِن " أو " عنْ " وجب الإتيان بنون الوقاية ، وحذفها شاذ أو ضرورة ؛ تقول منّي الصفح ، ومنّي الإحسان ، وعنّي يصدر الخير والإكرام ، بخلاف " مِنِي " ، و " عَنِي " .

وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون مثل : لي فيك أمل ، وبي نزوع إلى رؤيتك ، وفيَّ ميل لتكريمك[5] .

---

[1] كعدد .

[2] الرمل الكثير .

[3] الضمير مذكر ؛ لأنه عائد على عدو يتحدث عنه ، ويرغب في مقاتلته .

[4] من الحروف الناسخة التي لا تصلح : " لا ، وما " .

[5] وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرًا على الفعل وحده وبعض الحروف الناسخة :

وقبل : يا النفس مع الفعل التزم . . . نون وقاية وليسي قد نظم

وليتني فشا وليتي ندرا . . . ومع لعل اعكس وكن مخيرا

في الباقيات ، واضطرارًا خففا . . . مني وعني بعض من قد سلفا

ج - وإن كانت الياء مجرورة بالإضافة ، والمضاف هو كلمة ساكنة الآخر ؛ مثل : " لدن " " بمعنى : عند " ، أو : كلمة " قدْ " ، أو " قطْ " " وكلاهما بمعنى : حَسْب ، أي : كافٍ " [1] فالأصح إثبات النون[2] ؛ مثل : {قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا} . ومثل ، قدني من مواصلة العمل المرهق ، وقطني من إهمال الرياضة المفيدة . ويجوز بقلة حذف النون في الثلاثة ؛ تقول : لدُني ، قدِي ، قطي ؛ وهو حذف لا يحسن[3] بالرغم من جوازه .

فإنْ كان المضاف كلمة أخرى غير الثلاث السابقة وجب حذف النون ، مثل : هذا كتابي أحمله معنى حينًا ، وحينًا أدعه في بيتي فوق مكتبي .

الملخص :
يستخلص مما تقدم أن إثبات نون الوقاية وعدم إثباتها مرتبط بحالات ياء المتكلم المنصوبة محلًا ، أو مجرورة محلًا . وبنوع العامل الذى عمل فيها النصب ، أو الجر :
١ - فإن كانت هذه الياء منصوبة ، وناصبها فعل ، أواسم فعل - وجب إثبات نون الوقاية قبلها .
٢ - وإن كانت هذه الياء منصوبة وناصبها حرف ناسخ هو : " ليت "

[1] تقول : قدني المال ، وقطني . أي : حسبي ، بمعنى : كافييني ، وتكون الدال مخففة بالسكون وكذلك الطاء . وهما في هذه الحالة اسمان ، والمشهور أنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون في محل رفع ، أو نسب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة التي يقعان فيها . أما " حسب " : فإنها معربة في هذا المثال ، لا مبنية . وفي جـ٣ ص ١٤٧ م ٩٥ من باب الإضافة تفصيل الكلام على أنواعها ، وأحكامها المختلفة " .
وإذا كان اسمين - كما وصفنا وأضيفا إلى ياء المتكلم ، فإن الأحسن الإتيان بنون الوقاية فاصلة بين المضاف والمضاف إليه .
وقد تكون كل منهما وهي مخففة الآخر - اسم فعل مضارع ، مبني على السكون ، بمعنى ، يكفي ، وفي هذه الحالة يجب الإتيان بنون الوقاية ، لتفصلهما عن ياء المتكلم ، نحو : قدني ، وقطني . . . .
أما " قد " التي هي حرف في مثل : قد اعتدل الجو ، و " قط " التي هي ظرف الماضي في مثل ما فعلته " قط " فلا يتصلان بياء المتكلم . . . .
[2] محافظة على السكون الذي بنيت الكلمة عليه .
[3] وقد أشار ابن مالك إلى الحالة السابقة من ناحية مجيء نون الوقاية وعدم مجيئها ، بقوله :
وفي " لدني : لدني " قل . وفي : . . . " قدني وقطني " : الحذف أيضا قد يفي

وجب في الأشهر إثبات النون . فإن كان الحرف الناسخ هو : " لعل " جاز الأمران ، والأفصح الإثبات ، وإن كان غيرهما مما يصح إدخاله على هذه الياء[1] جاز الأمران على السواء .
٢ - وإن كانت الياء مجرورة بحرف وعامل الجر هو : " من " ، أو : " عن " وجب إثبات النون . وإن كان حرفًا آخر غيرهما وجب الاستغناء عنها بحذفها .
٤ - وإن كانت مجرورة بالإضافة والمضاف أحد الكلمات الثلاثة : لدنْ - قدْ - قطْ - جاز الأمران ، ولكن الأفصحُ إثبات النون . وفى غير هذه الثلاثة يجب الحذف .

[1] انظر ٤ من هامش ص ٢٨١ .
[2] ليظل الاسم محتفظا بالسكون الذي هو علامة بنائه الأصل .

زيادة وتفصيل :

أ - عرفنا مما سبق أن نون الوقاية واجبة في آخر الأفعال الناصبة لياء المتكلم . ومن تلك الأفعال المضارع ، سواء أكان في آخره نون الرفع ؛ " وهي : نون الأفعال الخمسة " أم كان مجردًا منها ؛ مثل :

أنت تعرفني صادق الوعد ، وأنتم تعرفونني كذلك . ولم تعرفوني مخلقًا . فإذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة ونون الوقاية جاز أحد الأمور الثلاثة الآتية :

١ - ترك النونين " نون الرفع ونون الوقاية " على حالهما من غير إدْغام٢ ؛ تقول أنتما تشاركاننى فيما يفيد - أنتم تشاركوننى فيما يفيد - أنتِ تشاركيننى فيما يفيد ، وهكذا . . . .

٢ - إدغام النونين ، تقول فى الأمثلة السابقة : أنتما تشاركانِّى . . . . ، وأنتم تشاركُنِّى ، وأنتِ تشاركِنى٣ . . . .

٣ - حذف إحدى النونين ؛ تخفيفًا ، وترك الأخرى : تقول : أنتما تشاركانِى وأنتم تشاركونى . . . . ، وأنت تشاركينِى ؛ بنون واحدة فى كل ذلك ٤ .

ب - هناك بعض أمثلة مسموعة ، وردت فيها نون الوقاية فى آخر اسم الفاعل ، واسم التفضيل ؛ فمن الأول قوله عليه السلام لليهود : هل أنتم صادقونِي؟

١ تفصيل الكلام عليها في ص ١٧٧ .

٢ وهو جعلهما نونا واحدة مشددة مفتوحة .

٣ بحذف واو الجماعة ، وياء المخاطبة ، لالتقاء الساكنين . والأصل : تشاركوني وتشاركيني ، وحذف الضميران للسبب الذي شرحناه تفصيلا في " جـ " ص ٩٤ وما بعدها . مع مراعاة الهوامش هناك ، وما فيها من بيان ، وملاحظة ما يتصل بهذه المسألة في " حـ " من ص ٥٠ وفي " ب " من ص ١٧٩ .

٤ في تعيين نوع النون المحذوفة جدل طويل ، أهي نون الأفعال الخمسة ، أم النون الوقاية؟ والأيسر - وهو الذي يساير القواعد العامة أيضا - أن نقول عند الإعراب : إن النون الموجودة هي نون رفع الأفعال الخمسة ، بشرط أن يكون المضارع مرفوعا ، فيقال في إعرابه إنه مرفوع بثبوت النون . . . .
إما إذا كان منصوبا أو مجزوما ، فالنون الموجودة هي : " نون الوقاية " ، والمحذوفة هي نون رفع الأفعال الخمسة حتما ، فيقال فيه منصوب أو مجزم بحذف النون ، والنون الموجودة هي نون الوقاية . وفي غير ما سبق يتساوى أن تكون المحذوفة هذه أو تلك ، فلا أثر لشيء من ذلك في ضبط كلمات الجملة ، وفهم معناها . " انظر ص ١٨٠ " .

ولو حذف النون لقال صادِقِىَّ١ . ومثله قول الشاعر :

وليس الموافينى٢ - ليُرْفد٣ - خائبًا . . . فإنّ له أضعافَ ما كان أمَّلا

وقوله :

وليس بمُعْيينى - وفي الناس مُمْتعٌ . . . صديقٌ إذا أعْيَا علىَّ صديقُ

ولوحذفت النون لقيل : الموافىَّ والمعيىَّ ، ومثال اسم التفضيل قوله عليه السلام : غيرُ الدجَّال أخوفُنى عليكم . وروى : أخْوَفِى عليكم٤ " أى : غير الدجال أخوف الأمور التى أخافها عليكم . . . . "

والشائع أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها ؛ لقلتها لكن الرأى السديد : أنه يجوز أحيانًا إذا وجد داع ٥ .

" جـ " إذا كان الفعل مختومًا بنون النسوة لم يغير ذلك من لزوم نون الوقاية قبل ياء المتكلم ؛ مثل : النساء أخبرننى الخبر ، هن يخبرننى . أخبرننى يا نسوة .

---

١ فيكون أصلها : صادقون لي ، حذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ، فصارت : صادقوي ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، فصارت صادقي ، ثم قلبت ضمة القاف كسرة ، لتتناسب الياء .

٢ الذي يقصدني ويأتي إلى .

٣ لينال العطاء والهبة . " للرفد ، العطاء " .

٤ المعنى : غير الدجال أخوف عندي من الدجال المعروف لديكم بصفاته ، إذ يمكنكم أن تحترسوا منه ، وتتقوا ضرره . أما غيره فيستتر أمامكم ، فيخدعكم ، " هذا ، وفي الدجال وما يتصل بحقيقته ، وغيرها مطاعن كثيرة " .

٥ إن كانت تلك الأمثلة قليلة لا تكفي للمحاكاة ، والقياس عليها - فهناك اعتبار أخر له أهميته ، هو أن زيادة نون الوقاية في بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل أحيانا - اللبس ، وتمنع الغموض ، وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة ، وتدعو إليه . ففي مثل : من صادقي؟ "

- إذا كانت مكتوبة - قد نقرؤها من إضافة المفرد إلى ياء المتكلم الساكنة ، أو من إضافة جمع المذكر إلي ياء المتكلم المدغمة في ياء الجمع ، فتكون الياء مشددة مفتوحة . ولا يزيل هذا اللبس إلا نون الوقاية ، فوق ما تجليه من خفة النطق . وفي هذه الحالة وأشباهها تكون النون مرغوبة ، بل مطلوبة ، عملا بالأصل اللغوي العام الذي يدعو للفرار من كل ما يوقع في لبس ، جهد الاستطاعة .

أما في صورها الأخرى التي لا لبس فيها عند اتصال أحدهما بياء المتكلم فلا داعي لنون الوقاية ، ويجب الأخذ بالرأي الذي يمنعها .

المسألة الثانية والعشرون العلم

أ - " محمود - إبراهيم " " فاطمة - أمينة " " مكة - بيروت " " بَرَدَى١ - دِجْلة " ٢ .

ب - رجل - شجرة - إنسان - حيوان - معدن . . . .

ج - أسامة " للأسد " . ثعالة " للثعلب " . شَيْوَة " للعقرب " ذُؤَالة " للذئب " . . .

كل كلمة فى القسم الأول : " ا " تدل بنفسها مباشرة٣ على شيء واحد ، معيَّن بشكله الخاص ، وأوصافه المحسوسة التى ينفرد بها ، وتميزه من باقى أفراد نوعه . فكلمة : " محمود " تدل بذاتها٣ على فرد واحد له صورة معينة ، ووصف حسّى ينطبق عليه واحده دون غيره من أفراد النوع الإنساني . وكذلك إبراهيم ، وفاطمة وأمينة ، وغيرها .

وكلمة : مكة ، أو : بيروت ، أو : أشباههما من البلاد - تدل على شيء واحد محسوس ؛ هو : بلد معين ، له خصائصه ، وأوصافه الحسية التى لا تنطبق على

سواه ، ولا تحمل إلى الذهن صورة غيره . وكذلك الشأن في بَرَدى ، ودِجلة وغيرهما من الأنهار المعينة .
فكل كلمة من الكلمات السالفة إنما تدل بلفظها وبحروفها الخاصة بها على معنى واحد ، معين ، ينطبق على فرد واحد " أى : تدل على مسمى بعينه " وهي لا تحتاج في دلالتها عليه إلى معونة لفظية أومعنوية تأتيها من غيرها ، بل تعتمد على نفسها فى إبراز تلك الدلالة .
أما كلمات القسم الثاني فتدل الواحدة منها على معنى معين ، ولكنه معنى غير مقصور على فرد واحد ينحصر فيه ؛ وإنما ينطبق على أفراد كثيرة مشتركة معه فى النوع ، فهوصالح لكل منها ، لا يختص بواحد دون آخر ، أى : أنه شائع بينها ، كما

١اسم النهر الذي يخترق " دمشق " ، بسورية .
٢اسم نهر العراق .
٣أي : من غير حاجة إلى زيادة لفظية أو معنوية .

سبق أن قلنا فى النكرة١ . فكلمة : رجل أوشجرة . . . أوغيرهما من سائر النكرات تدل على مدلول واحد ، لفرد واحد ، ولكن هذا الفرد شائع ، له نظائر وأشباه كثيرة قد تبلغ الآلاف . . . ، ويصلح كل منها أن يكون هو المقصود ، وليس بعضها أولى من بعض في ذلك ، فإذا أرَدنا لهذه الكلمة أن تدل على مدلول واحد معين لا ينطبق على غيره وجب أن نَضم إليها زيادة لفظية أو معنوية تجعل مدلولها مركزًا فيه وحده بغير شيوع ، كأن تقول : رأيت رجلا في النادي ، فصافحت الرجل . أو هذا رجل ، أو : أعجبني هذا . مشيرًا إلى شيء حسي أو معنوي معروف مُتَمَيِّز ، أو : أكرمت الذي زارك . فوجود " أل " في كلمة " الرجل " بالطريقة السالفة جعلتها تدل على مُعَين . ووجود الإشارة الحسية أو المعنوية جعلت كلمة : " هذا " تدل على معين . ووجود صلة الموصول - وهي لفظية - جعلت كلمة : " الذي " تدل على معين . ووجود قرينة التكلم أو الخطاب جعلت ضميرهما يدل على معين . وهكذا ؛ فلولا الزيادة التى انضمت إلى كل واحدة ما حصل التعيين والتخصيص . . . ومن هنا يتضح الفرق بين كلمات القسم الأول التى هي نوع من المعرفة يسمى : " العَلَم الشخصي " أو " علم الشخص " ٢ وكلمات القسم الثاني التي هي نكرة قبل وجود الزيادة التي انضمت إليها . ثم صارت بعدها نوعًا من أنواع المعرفة .
فكلمات القسم الأول تستمد من ذاتها وحدها التعيين والتحديد ، بخلاف الثانية .
وهذا معنى قولهم في تعريف العلم :
" إنه اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعيينًا مطلقًا " ، أي : غير مقيَّد بقرينة

تكلم ، أوخطاب ، أوغيبة ، أوإشارة حسية ، أومعنوية ، أوزيادة لفظية ؛ كالصلة .. أو غير ذلك من القرائن اللفظية أو المعنوية التي توضح مدلوله ، وتحدد المراد منه . فهو غني بنفسه عن القرينة ؛ لأنه عَلَم[3] مقصور على مسماه ، وشارة خاصة

1ص ٢٠٦ .
2لأن مدلوله في الغالب شيء مشخص ، " أي : مجسم ، محسوس ، متميز من غيره " . وقد يكون شيئا ذهنيا ، كالعلم الذي يسمى به الجنين المنتظر ولادته ، وكالعلم الدال على قبيلة معينة ، بحيث يراد مجموع من وجد فيهما ومن سيوجد ، فإن هذا المجموع لا وجود له إلا في الذهن فقط ، ولا وجود له في خارج الذهن ، إذ لا يقع تحت الحس . وهذا النوع يسمى : " العلم الذهني " ، أي : الموضوع المعين في الذهن فقط ، متخيل وجوده في خارجه .
3علامة .

به وافية فى الدلالة عليه . وكل كلمة من كلمات القسم الثانى وأشباهها تسمى نكرة[1] .

1وقد سبق تعريفها وإيضاحها " في أول باب : " النكرة والمعرفة " ص ٢٠٦ " والنكرة تسمى أيضا : " اسم جنس " عند جمهرة كبيرة من النحاة لا ترى فرقا بينها وبين اسم الجنس ، فإن كان لمعين فهي : النكرة المقصودة " ، وإن كانت لغير معين فهي : " النكرة غير المقصودة " - كما سيجيء في باب " النداء " جـ ٤ وفي هذا الرأي تخفيف وتيسير من غير ضرر ، فيحسن الأخذ به ، أما غير هؤلاء فيرى فرقا بين الاثنين ، يوضحه بقوله الذي سبق أن لخصناه " في الباب الأول " في ص ٢٣ ، عند الكلام على اسم الجنس ، وفي هذا الباب عند الكلام على النكرة ، هامش ص ٣٠٦ " ومضمونه .
أن النكرة هي نفس الفرد الشائع بين أشباهه ، وهي المدلول الحقيقي المراد من اللفظ ، وليست معناه الخيالي المجرد ، القائم في الذهن وأما اسم الجنس فهو الاسم الموضوع لذلك المعنى الذهني المجرد ، ليدل عليه من غير تذكر في الغالب بين اللفظ ومدلوله الحقيقي ، فكلمة : " رجل " مثلا ، إن أريد منها الجسم الحقيقي المعروف ، المكون من الرأس ، والجذع ، والأطراف . . ز " فهي : " النكرة " وتنطبق على كل جسم حقيقي به تلك الأجزاء الثلاثة بفروعها ، أما إن أريد منها المعنى القائم في الذهن لكلمة : " رجل " وهو المعنى الخيالي الذي يخلقه العقل ، ويتصوره بعيدا عن صورة صاحبه وعن استحضار هيئة فرد من الأفراد التي تنطبق عليها تلك الصورة فهي : " اسم الجنس " ومدلوله هو : المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو : المعنى الخيالي العام ، ويوضحون ذلك بأن المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو المعنى الخيالي العام - متعدد الأصناف في داخل الذهن ، فلا بد أن يكون لكل صنف اسم يميزه من الآخر ، فتلك الأصناف الذهنية التي هي المعاني المجردة . . . . تسمى : الأجناس ، ويسمى الذي يميز كل واحد ، " اسما للجنس " أو : " اسم الجنس " ، أي : الاسم الموضوع لهذا الجنس ، ليفرق بينه وبين جنس آخر ، كما وضع " رجل " اسما للصنف المعروف من المخلوقات ، ليتميز من صنف آخر كالشجر ، والطيور .
ولكن كيف ينشأ في الذهن هذا المعنى المجرد؟ وكيف تتكون تلك الحقيقة الذهنية فيه فتنطبق على أفراد كثيرة؟ كيف يدرك العقل معنى : شجرة مثلا إدراكا مجردا ، ومن أين يصل إلى هذا؟ وكيف؟
يقولون - كما أشرنا في صفحتي ٢٣ و ٢٠٦ إن أصناف النبات الكبير متعددة كأشجار النحل ، والبرتقال والليمون وقد رأي المرء النخلة مرات وفي كل مرة يحس ويدرك شيئا من أوصافها . ثم رأي البرتال كذلك ، ثم الليمون ، ثم . . . ثم . وبعد تعدد المرات في أزمنة متباينة - كشف العقل في تلك الأشياء المتعددة صفات مشتركة ، وانتزع من مجموع تلك الصفات المشتركة صورة واحدة عقلية ، خيالية ، أي : معنى مجردا واحدا ، ينطبق في خارج الذهن على كل فرد من الأفراد السابقة ، وعلى مئات وآلاف غيرها تشبهها في تلك الأوصاف التي عرفها . فماذا نسمى المعنى العقلي الخالص؟ أو : ما اسم الحقيقة الذهنية المحضة التي ولدتها تلك المشاهدات ، كي نميزها من المعاني الذهنية الأخرى الكثيرة؟ سميناها : " شجرة " فكلمة : " شجرة " هي اسم لشيء أدركه الذهن بعد أن صوره من صفات مشتركة بين أفراد خارجة عنه ، لا وجود لها في داخله ، وإنما هي في خارجه ، فليس في الذهن شجرة حقيقية لنوع من أنواع النبا ، وإنما هي كما شرحنا - بارزة في خارجة . فكلمة : " شجرة " اسم يدل على جنس يدرك العقل معناه تخيلا . أما حقيقته الواقعية المجسمة ، المنطبقة على أفراده - فهي في خارج الذهن . ومتى انتزع العقل المعنى المجرد أمكنه بعد ذلك أن

يدرك مدلوله من غير حاجة في الغالب إلى استرجاع صورة حقيقية لفرد من أفراده . وما يقال عن شجرة " يقال عن كل معنى عام عقل آخر ، أي : أن العقل يدرك المراد منه من غير حاجة إلى استحضار صورة من صور أفراده .
وإليك كلمة : " إنسان " أيضا فقد رأى المرء محمودا ، وحاتما ، وأمينا ، وفريدة ومية . و . . . وتكررت مشاهدته لهذه الأفراد . واستخدام حواسه فيها ، حتى استطاع العقل بعد ذلك أن ينتزع من الصفات=

أما أمثلة القسم الثالث فهي لنوع آخر يختلف في دلالته عن النوعين السابقين؛

=المشتركة بينها صورة خيالية ، أي : معنى واحد ذهنيا للإنسان له أفراده ومدلولاته الحقيقية الكثيرة ، وليست في داخل الذهن ، وإنما هي في العالم الخارجي الحسي البعيد عن النطاق الداخلي للذهن . فهو معنى واحد عام يدل على جنس . " أي : صنف " له أفراده الحسية المتعددة البعيدة عن داخل اعقل ، وعن منطقة الذهن التي لا تحتوي في داخلها شيئا حسيا ، وصار العقل بعد ذلك لا يحتاج - غالبا - في إدراك المراد من ذلك المعنى إلى استرجاع صورة حسية لفرد من أفرادهظ فما اسم المعنى المجرد الذي انتزعه العقل ، ليمثل هبذا الجنس ، ويدل عليه ، ويميزه من الأجناس المعنوية الأخرى اسمه : " إنسان " كذلك أدرك العقل مجموع الصفات المشتركة بين على ، وأسد ، وعصفور ، وحصان . . . و . . . وكون منها صورة خيالية ، أي : معنى ذهنيا واحدا ولكنه عام يمثل جنسا " أي : صنفا " له في خارج العقل أفراد حقيقية كثيرة ، وهذا المعنى العقلي العام يسمى : " حيوانا " .
وكذلك أدرك العقل من مجموع الصفات المشتركة بين حديد وذهب وفضة . . . و . . . صورة خيالية ، أي : معنى ذهنيا عاما لجنس اسمه : " معدن " . . . و . . . . وهكذا .
فالمعاني الذهنية العامة كثيرة ، وهي معان مجردة ، إذ لا يكون معها في داخل الذهن مدلولاتها الحسية الحقيقية التي في خارجه . فإذا كان الذهن يدرك معنى " رجل " و " إنسان " و " معدن " فهل يضم في داخله نماذج حقيقية لكل واحد من هذه؟ . .
لا ولما كانت المعاني الذهنية المحضة التي تمثل الأجناس متراكمة ، متزاحمة في داخله وجب أن يكون لكل جنس اسم خاص به ، يميزه من غيره ، فلهذا اسم : " شجرة " ولذلك اسم : " إنسان " ، ولثالث " اسم : " حيوان " ولرابع اسم : " معدن " ولخامس اسم : " جماد " . . . . وهكذا . . . . فكلمة " شجرة " اسم لجنس معين ، أي : لمعنى ذهني متميز وكذا البواقي ، فاسم الجنس اسم موضوع ليد على معنى ذهني واحد ، ولكنه معنى عام ، له أفراد حقيقية ، كثيرة في خارج الذهن . وهذا معنى تعريفهم " أنه يدل على الماهية بغير نظر إلى أفرادها - غالبا " . يريدون بالماهية ، " الحقيقة الذهنية المجردة أو : المعنى العقلي الخالص " ، وبذلك الاسم تتميز المعاني الذهنية بعضها من بعض ، أي : يتميز جنس من باقي الأجناس الأخرى .
من كان ما تقدم نعلم أن اسم الجنس عندهم هو اسم للمعنى الذهني المجرد ، وأن النكرة هي مدلوة الخارجي الذي ينبطق عليه ذلك المعنى فلا ، أي : هي نفس الفرد الشائع . إلخ . هذا هو الفرق بينهما عند من يراه ، وهو فرق فلسفى متعب في تصوره ، ليس وراءه فائدة عملية .
واسم الجنس ثلاثة أقسام سبق الكلام عليهما في الباب الأول " ص ٢٣ وما بعدها " .
ويسوقنا الكلام عن النكرة وعن اسم الجنس إلى شيء ثالث لا مناص من إيضاحه هنا ، وهو : " علم الجنس " فما المراد منه؟ وما مدلوله؟ وما أحكامه؟ .
أطلنا الكلام في اسم الجنسن وكرركنا له الأمثلة ، وانتهينا من كل ذلك إلى أنه الاسم الموضوع للصورة العقلية الخيالية ، أي : للمعنى العقلي العام المجرد ، أي الحقيقة الذهنية المحضة . . . وأننا حين نسمع أو نقرأ - كلمة " شجرة " أو : " إنسان " أو : معدن . . . نفهم المراد منها سريعا من غير أن يستحضر العقل في الغالب - صورة معينة للشجرة ، كالنخلة ، أو صورة معينة للإنسان كحسين ، أو صور ة معينة للمعدن ، كذهب فقد استغنى العقل عن تلك الصورة الفردية بعد مشاهداته الأولى الكثيرة وصار يدرك المراد حين يسمع اسم الجنس إدراكا مجردا ، أي : خاليا من استحضار صورة فرد من أفراد ذلك الجنس ومن غير حاجة في الغالب إلى استرجاع شكله وهيئته كما شرحنا .
لكن هناك بعض الصورة العقلية أي : الصورة الذهنية " لأجناس لا يمكن بحال . أن يدركها العقل وحدها من غير أن يتخيل صورة فرد ، أي : فرد من ذلك الجنس ولا يمكن - مطلقا=

يسمى : " علم الجنس " ١ .

ولتوضيحه نقول ؛ إذا دخلت حديقة الحيوان فرأيت الأسد ، ومنظره الرائع المَهيب ، وشاهدت ما يغطى عنقه ، وينسدل على كتفيه ؛ من شعر غزير ، كثيف ، يسمى

: اللّبد ، وما ينبت فوق فمه من شعر طويل ؛ كأنه الشارب ؛ فسميت الأسد بعد ذلك : " صاحب اللّبد " أو " أبو الشوارب " ، فهذه التسمية تحمل الذهن عند إطلاقها وعند سماعها على تخيل صورة

=أن يفهم المراد منها من غير أن يستحضر صورة لواحد_ أي واحد - تنطبق عليه مثال ذلك كلمة . " أسامة " فإن معناها " " أسد " لكن لا يدرك العقل معنى أسامة إلا مصحوبة بصورة " أسد " ، فالحقيقة الذهنية هنا ليست مجردة من صورة فرد ، وإنما يلازمها حتما صورة تنطبق عليه . وكذلك كلمة . " ثعالة " فإن معناها : " ثعلب " ولكن العقل لا يفهم هذا المعنى منعزلا ولا منفصلا عن مصاحبة صورة " لثعلب " . وذلك على خلاف كلمة : " أسد " وثعلب " وأشباههما . . . . وبعبارة أخرى ، كلمة : " أسد " و " ثعلب " وأشباهها تدل في عالم الحس والواقع على مئات وآلاف من ذلك الحيوان المتوحش . فإذا تخيلنا صورة ذهنية لواحد من فصيلة : الأسد - مثلا - وقد رسم العقل تلك الصورة في دائرته ، بحيث جعلها رمزا يدل على تلك الفصيلة ووضعنا للرمز علما خاصا به " أي : اسما مقصورا عليه " ليدل عليه ، وينطبق على كل فرد من أفراد تلك الفصيلة ، فإن هذا العلم يمسى : " علم الجنس " أي : علما يدل على ذلك الجنس ، ويرشد لكل فرد من أفراده زمما يوضح هذا المعهى ويقر به إلى الفهم " وإن كان ليس علم جنس " ما نعرفه في عصرنا الحالي من تمثال : " الجندي المجهول " ، فإننا حين نسمع : " الجندي المجهول " يتجه عقلنا مباشرة إلى صورة ذلك الجندي ويستحضر الذهن تمثاله المعين الذي يرمز له ، وهو تمثال واحد ، ورمز مفرد . ولكنه ينطبق في عالم الحس والواقع على الآلاف من الجنود المجهولين . ويجب أن نتنبه إلى أن ذلك الفرد القتيل غير معين ، وأنه شائع بين أفرد جنسه ، فهو في المعنى كالنكرة ، وفي هذا يقول بعض النحاة :
إن علم الشخص واقع على الأشخاص ، كمحمد ، وعلى ، فالعلم فيه يحض شيئا بعينه ، لا يشاركه فيه غيره . وعلم الجنس يخص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم ، نحو ، أسامة ، وثعالة ، فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يقال له : " أسد " و " ثعلب " وإنما كان العلم هنا للجنس ولم يكن كالأناسي لأن لكل واحد من الأناسي حالة مع غيره ، من بيع ، وشراء أو زراعة ، أو غير ذلك فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ، ليكون الاسم دليلا على صاحبه ومميزا له من غيره . . . وأما هذه السباع التي لا تثبت ولا تستقر بين الناس فلا تحتاج إلى أسماء أو ألقاب لتميز أفراد الجنس الواحد بعضها من بعض . فإذا لحها اسم ، أو لقب لم يكن ذلك خاصا بفرد دون آخر ، وإنما كان متجها لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس ، فإذا قلت ، أسامة أو ثعالة . . . فكأنك قلت هذا الضرب ، أو : هذا الجنس الذي رأيته أو سمعت به من السباع وتخيلت صورة فرد منه وقت الكلام . . . فهذه الألفاظ معارف ، إلا أن تعريفها أمر لفظي ، وهي من جهة المعنى نكرات ، لشيوعها في كل واحد من الجنس وعدم انحصارها في شخص بعينه دون غيره . فكأن اللفظ موضوع لكل شخص من هذا الجنس ، فوضع اللفظ للفرد الشائع جعله بمنزلة العلم ، بالرغم من هذا الشيوع . . . ومراعاة الواقع الصريح في أن الفرد شائع غير معين جعله بمنزلة النكرة ومن هنا كان لعلم الجنس اعتباران أحدهما : لفظي " يدخله في عداد العلم " والعلم هو نوع من المعارف " ، والآخر " معنوي " يدخله في عداد النكرة . ولكل منهما آثاره التي ستعرفها . وسيجيء إيضاح آخر في ص ٢٩٦ عند الكلام على القسم الثالث الذي في رأس هذه الصفحة . " راجع الفصل جـ ١ ص ٣٤ وما بعدها " .

١ تكلمنا عليه بإفاضة ، وبمعالجة أخرى في الهامس الذي قبل هذه مباشرة . . أما الكلام على قياسيته ففي رقم ١ من ٢٩٩ .

عامة للأسد حتمًا ، وعلى تذكر مثال له ، من غير أن تكون تلك الصورة أو المثال مقصورة على الأسد الذي كان في الحديقة ؛ بل تنطبق عليه وعلى غيره من أمثاله . فهذا الاسم الذي وضعته للصورة هو علم يدل عليها ؛ وعلى كل صورة مثلها من أفراد صنفها . أي : أنه شارة ورمز لتلك الصورة التي لا تمثل فردًا بعينه ، وإنما تُمثل الصنف كله ، أي : تُمثل ما يسمونه : " الجنس " كله ؛ فتنطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ؛ وهذا معنى قولهم : " إنه علم للجنس " ، أو : " علم الجنس " .
ومثل هذا يقال عن كلمة : " أسامة " . فقد أطلقت أول مرة على أسد معين

لداع دعا إلى هذه التسمية . فإذا قيلت بعد ذلك لم يفهم العقل معناها فهمًا مجردًا من غير تخيل صورة فردٍ - أيّ فرد - من ذلك الحيوان المفترس ، بل لا بد أن يحصل مع الفهم تخيل صورة تمثل أسدًا غير معين ، أي : لا بد مع الإدراك من ذلك التخيل الذي يعيد إلى الذهن صورة تمثل المراد ، وينطبق عليها الاسم ، فهذا الاسم هو الذي يسمى : علمًا للجنس كله ، أو : " علم الجنس " .

ومثل هذا أن ترى الفيل وخُرطومه فتسميه : " أبو الخرطوم " فهذا علم للفيل ينطبق على الفرد الذى أمامك ، وعلى كل نظير له ، فهو علم لواحد غير معين من الأفيال . فإذا كان اسم الجنس هو اسم يدل على الحقيقة الذهنية المجردة أي : الخالية من استرجاع الخيال لصورة فرد منها - كما سبق١ - فإن علم الجنس يدل على تلك الحقيقة ، مركزة في صورة كاملة ويقترن بها ، ويستعيدها الخيال لفرد غير معين من أفراد ذلك الجنس فهي تصدق على كل فرد . فكأن هذا العلم موضوع لكل فرد من أفراد تلك الحقيقة الذهنية العقلية . ولذا قالوا في تعريف علم الجنس ، إنه : اسم موضوع للصورة التى يتخيلها العقل في داخله لفرد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية . ومن أمثلته أيضًا - غير ما سبق٢ - فى " ج " : " ابن دَأيَة " ؛ للغراب و " بنت الأرض " : للحصاة ، " وابنة اليم " ؛ للسفينة٣ . . . .

١في هامش ص ٢٨٨ وما بعدها .
٢ هنا وفي " ج " ص ٢٨٦ .
٣وكذلك جميع ألفاظ التوكيد المعنوي " الملحقة " بألفاظ التوكيد المعنوي الأصلية ، كما سيجيء عند الكلام على حكمه في رقم ٤ من ص ٢٩٧ .

المسألة الثالثة والعشرون أقسام العلم

له عدة أقسام باعتبارات مختلفة :
أ - فينقسم باعتبار تشخص١ معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص ، وإلى علم جنس٢ .
ب - وينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب٣ .
ج - وينقسم باعتبار أصالته فى العلمية وعدم أصالته إلى مُرْتَجَل ، ومنقول٤ .
د - وينقسم باعتبار دلالته على معنى زائد على العَلمية أوعدم دلالته - إلى اسم ، وكُنية ، ولقب٥ .
تلك هي أشهر أقسامه٦ ، ولكل منها أحواله الخاصة٧ التي نفصلها فيما يلي :
التقسيم الأول :

يتضمن انقسام العلم باعتبار تشخص معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص ، وعلم جنس[8] . . . .

---

[1] أي : اعتبار أن مسماه شخص - أي : جسم - له وجود حقيقي ، محسوس ، وليس أمرا ذهنيًّا بحتًا " أي : أنه لا يكون حقيقة عقلية مجردة " ، وهذا في الغالب " انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٧ ثم البيان المفيد في هامش ص ٢٨٨ " .

[2] وهناك نوع آخر من العلم يسمى : " العلم بالغلبة " ومكان الكلام عليه ص ٤٣٣ وهو في قوم " العلم الشخصي " من ناحية التعريف . أما في غيرها فبينهما نوع اختلاف أوضحناه هناك .

[3] موضعهما ص ٣٠٠ .

[4] موضعهما ص ٣٠٢ .

[5] موضع الثلاثة ص ٣٠٧ .

[6] وهناك قسم العلم المقرون بكلمة : " أل " لزوما أو غير لزوم ، وأحكام كل : وستجيء في ص ٤٢٩ .

[7] تجيء في ص ٣٠٨ وما بعدها .

[8] هذان قسمان للعلم الوضعي ، ويقابله " العلم بالغلبة " والفرق بين الوضعي ومقابله موضح في رقم ٥ من هامش ص ٤٣٤ .

علم الشخص :

" هو ، اللفظ الذى يدل على تعيين مسماه تعيينًا مطلقًا " وقد شرحنا[1] هذا شرحًا وافيًا ، وأوضحنا المراد من " الإطلاق " .

وله حكم معنوي وأحكام لفظية . فأما حكمه المعنوى : فالدلالة على فرد مشخص معين[2] - فى الغالب - ويكون هذا الفرد من بين ما يأتى من الأنواع :

١ - أفراد الناس ، مثل على : وسمير ، وشريف ، ونبيلة ، وغيرهم من أفراد الأجناس التى لها عقل ، وقدرة الفهم ، كالملائكة ، والجن ، مثل : جبريل ، وإبليس . . .

٢ - أفراد الحيوانات الأليفة التى يكون للواحد منها علَم خاص به ، مثل : " بَرْق " ، علم لحصان ، و " بارع " علم لكلب ، و " فصيح " علم على بلبل و " مكحول " علم على ديك . . .

٣ - أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم : كأسماء البلاد ، والقبائل ، والمصانع ، والبواخر ، والطائرات ، والنجوم ، والعلوم ، والكتب ، وغيرها من كل ماله ارتباط قوىّ بمعايش الناس ، وله اسم خاص به لا يطلق على غيره . . . مثل : مصر ، دِمَشْق ، حَلَب " أسماء بلاد " . ومثل : تميم ، طىّ ، غطفان ، . . . " أسماء قبائل عربية قديمة " . ومثل : زامر ، وألْبا ، وفُرْد " أسماء مصانع مسماة بأسماء أصحابها " . ومثل : محروسة - عناية - قاصد خير . . . " أسماء بواخر " . وغير ذلك مما يشبهها من كل مدرسة ، أومعبد ، أوملجأ ، أوطائرة ، أومؤسسة . . . بشرط أن يكون لكل منها اسم خاص يُعرف به ، ولا يشاركه فيه سواه . وهذه

الأشياء المعينة المحددة التى تدل عليها الأعلام تسمى : " المدلالوت " ، أو : " الحكم المعنوى " لعلم الشخص٣ .

١في ص ٢٨٦ وما بعدها ، ولا سيما هامش ص ٢٨٨ .
٢والصحيح أن العلم لا يفقد علميته عند تصغيره .
٣وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك إلى أنواع علم الشخص بقوله في أول باب : العلم .
اسم يعين المسمى مطلقًا . . . علمه ، كجعفر ، وخرنقا
وقرن ، وعدن ، ولاحق . . . وشذقم وهيلة ، وواشق
فجعفر : علم رجل . وخرنق : علم امرأة وقرن : علم قبيلة ، وعدن : علم بلد [ولا حق] : علم فرس . وشذقم : علم جمل ، وهيلة : علم شاة ، وواشق : علم كلب . وسيجيء كلامه . على علم الجنس هامش في ص ٢٩٨ - وقد شرحناه ، بإضافة هامش ص ٢٨٩ ثم في ص ٢٩٦ .

وأما أحكامه اللفظية فكلها أثر من آثار أنه معرفة ؛ فلذا لا يضاف ، ولا يعرّف بأل ، لعدم حاجته لشيء منهما . ويصح أن يقع مبتدأ ؛ مثل :

١قد يكون من الدواعي البلاغية ، " كالمدح والذم . . . ، كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ١٣٠ما يقتضي تنكير العلم ، إما تنكيرا صريحا ، نحو : رأيت محمدا من المحمدين ، " وما من زيد كزيد بن ثابت " ، وإما تنكيرا ملحوظا ، أي : " مقدرا " كقول أبي سفيان : لا قريش بعد اليوم . وقول بعض العرب : " لا بصرة لكم " : " فوقوعه فيهما اسم " لا " ، دليل على تنكيره ، لأن اسمها المفرد نكرة " . وإذا نكر العلم جاز إضافته بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه ، منعا للإلباس ، الذي يحدث في مثل : أقبل على محمود . إذ لا ندري : أمحمد هذا هو أبوه ، وأن الأصل على بن محمود . . . . أم أنه شخص آخر؟ ولهذا منعوا حذف المضاف إذا كان كلمة " ابن " . . . . طبقا لما سيجيء في باب الإضافة " جـ٣ م ٩٦ ص ١٥٦ " .
كما جاز أن تدخله " أل " التي للتعريف أو غيرها مما يعرفه ، وأن يثني ، وأن يجمع ، من غير أن تلحقه بعد التثنية والجمع " أل " التي تعرفه ، فيبقى على تنكيره . أما العلم الباقي على علميته فإنه عند تثنيته وجمعه يفقد التعريف ، لمشاركة غيره له في اسمه ، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل ، فإذا أردنا إرجاع التعريف له بعد التثنية والجمع وجب أن نزيد عليه ما يفيده التعريف ، مثل : " أل " ، فكلمة مثل ، محمد ، هي علم ، فهي معرفة ، فإذا ثني أو جمع قيل : محمدان ، محمدون ، وكلاهما نكرة ، طبقا لشروط التثنية والجمع فإذا أردنا تعيينه وتعريفه زيدت عليه " أل " - مثلا - كي تجعله معرفة . " وقد أوضحنا هذا في رقم ٣ من ص ١٢٩ " .
هذا ، والأصل في العلم الخاص أنه لا يجوز إضافته ، لأن الإضافة لا تفيده شيئا من التعريف أو : التخصيص والإيضاح . . . ، لأنه معرفة بنفسه ، فليس في حاجة جديدة إليها ولا يجوز أن تدخله " أل " المعرفة ، ونحوها ، لأنه في غنى عنها . لكن إذا وجد داع بلاغي - كما قلنا - فإنه يجري مجرى النكرات ، سائر الأسماء المبهمة الشائعة ، فتدخله " أل " المعرفة ، ويضاف - ولو كان العلم في الحالتين علما بالغلبة ، كما سيجيء في ص ٤٣٦ - فتفيده الإضافة مزاياها في التعريف ، والتخصيص ، والإيضاح .
كقول النابغة الجعدي يهجو الأخطل :
ألا أبلغ بني خلف رسولا . . . أحقا أن أخطلكم هجاني؟
وقد يكون الغرض البلاغي أمرا آخر " غير ما أشرنا إليه من المدح والذم " هو : تقليل الاشتراك وزيادة التعيين والتحديد والإيضاح ، ومنه قول الشاعر :
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم . . . بأبيض ماضي الشفرتين يماني
وسيجيء كلام على هذا البيت لمناسبة أخرى ، في جـ٣ بالإضافة ص ٤٤ م ٩٣ .
وقول لآخر :
يا عد أم العمرو من أسيرها . . . حراس أبواب على قصورها
وأنشد ابن الأعرابي :
يا ليت أم العمرو كانت صاحبي . . . مكان من أنشا على الركائب
=

محمود نابه ، ويقع صاحب حال متأخرة عنه ومتقدمة ؛ مثل : جاء حامدٌ مبتسمًا؛

=وقول الأخطل :
وقد كان منهم حاجب وابن أمه . . . أبو جندل والزيد زيد المعارك
وقول لآخر :
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا . . . ليلاي منكن أم ليلى من البشر
وقد أشرنا لما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ لمناسبة هناك .
وفيما سبق يقول شارح المفصل جـ ١ ص ٤٤ ، ٤٥ ، ما ملخصه .
" العلم الخاص لا يجوز إضافته ، ولا إدخال لام التعريف عليه ، لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر . إلا أنه ربما شورك في اسمه ، أو وقع الاعتقاد بذلك ، فيخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من طائفة كل واحد منها له اسمه ، ويجري مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج إلى إيضاح وتعيين . نحو رجل ، وفرس ، فحينئذ يمكن إضافته ، وإدخال الألف واللام عليه ، كما يقع ذلك في الأسماء الشائعة . فالإضافة نحو : زيدكم وعمركم . وعلا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم . . . ونحو يا ليت أم العمرو كانت صاحبي . . . . ونحو : يزيد سليم ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وأنمار الشاة ، وربيعة الفرس . . . . .
وهذه الأعلام متى أضيفت - لمعرفة فقدت التعريف بالعلمية ، واكتسبت تعريفا آخر يفيدها الإيضاح ، هو التعريف بالإضافة ، وصارت مثل " أخيك " و " غلامك " في تعريفهما بالإضافة . . . . هذا إن أضيف العلم لمعرفة ، أما إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة ، نحو : مررت بمحمد رجل ، وعلى امرأة . إلا أنه يحدث في المضاف عندئذ نوع تخصيص ، لأنك جعلته ، " محمد رجل " ، ولم تجعله " محمدا " شائعا في المحمدين ، كما أنك إذا قلت ، " غلام رجل " استفيد من أنه ليس لامرأة " . . . أهـ - " راجع أيضا رقم ٣ من هامش ص ٣١٧ الآتية ، والخضري جـ١ عند الكلام على شروط المثنى " .
مما سبق يتبين أن الاستعمال الشائع الآن غير صحيح ، حيث يضاف العلم إلى اسم الوالد ، أو الوالدة ، نحو : محمد على ، ومحمود حامد ، وزينب صالح ، وفاطمة - أمينة . . . ز " هي أعلام لأبناء مضافة إلى أعلام الوالد أو الوالدة .
ومن المحتم أن تتوسط بينهما كلمة . . " ابن وابنة " ولا يصح حذفها مطلقا ، ولو كان الحذف قائما على اعتبارها مضافا محذوفا أقيم المضاف إليه مقامه ، لأن هذا الحذف يوقع في اللبس ، إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه ، ولهذا نصوا - في باب الإضافة ، كما سبق على منع حذف المضاف إذا كان لفظة " ابن " ومثلها : ابنة " راجع جـ٣ م ٩٦ ص ١٥٥ " .
لكن ما المراد بالإيضاح في جانب المعارف ، وبالتخصيص في جانب النكرات؟ . أشار لهذا صاحب " المفصل " فيما سبق وفيما يجيء .
فالمراد بالإيضاح هو : رفع الاحتمال ، وإزالة الاشتراك في المضاف إلى المعرفة . والمراد بالتخصيص : تقليل الاحتمال والاشتراك في المضاف إلى النكرة . بيان ذلك : أننا حين نقول : سافر محمود - مثلا - " فمحمود " علم قد يشترك فيه عدة أشخاص ، فلا ندري من منهم الذي سافر . فإذا قلنا : سافر " محمود الحديقة " أو : " محمود البيت ، أو محمود نا " فقد زال الاحتمال ، وارتفع الاشتراك بسبب إضافته=

أو جاء مبتسما حامد - لأن الغالب فى المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين - ويمنع من الصرف إن وجد مع العلمية سبب آخر للمنع ، كالتأنيث في مثل : أصغيت إلى فاطمة . ويكون نعته معرفة مثله ، ولا يصح أن يكون نكرة .

علم الجنس :

تعريفه :

اسم موضوع للصورة الخيالية التى فى داخل العقل ، والتى تدل على فرْد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية١ .

حكمه المعنوى : أكثر ما يتجه إليه معناه هو : الدلالة على واحد غير معين ؛

فشأنه فى هذه الدلالة كشأن النكرة . ولكن هذا الواحد الشائع يكون من بين الأشياء الآتية المسموعة٢ عن العرب :

١ـ حيوانات غير أليفة ؛ كالوحوش ، والحشرات السامة ؛ وجوارح الطيور،

=لمعرفة ، كما لو أتينا بعده بنعت - مثلا - فقلنا : سافر محمود العالم .
وإذا كانت إضافته إلى نكرة فإن الاحتمال لا ينقطع ، والاشتراك لا يزول ، وإنما يخف أمرهما ويقل كما سبق في : محمد رجل . . . وقد يحصل الاحتمال ويبقى الاشتراك بعد إضافة العلم إلى المعرفة ، ولكن هذا قليل لا يلتفت إليه " راجع التصريح وهامشه في أول باب : النعت " .
ثم قال صاحب شرح المفصل في المكان السابق :
" أما إدخال " أل " على العلم فقليل جدا في الاستعمال ، وإن كان القياس لا يأباه كال الإباء ، لأنك إذا قدرت فيه التنكير ، وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جري مجرى : " فرس " و " جل " ولا تستنكر أن تدخل عليه " أل " وقد جاء في الشعر وما أقله . . . أهـ .
وقد ينكر العلم الممنوع من الصرف ، مثل : جاء أحمد - ، ورأيت أحمدا - ومررت بأحمد إذا كان هذا الاسم مشتركا بين عدة أفراد كل منهم يسمى : بأحمد ، ولا تقصد فردا معينا ، وقد سبق بيان هذا في تنوين : " التمكين " " في رقم ٣ من هامش ص ٣٣ و ٣ من هامش ص ٣٧ " ويرى بعض النحاة أن العلم إذا أضيف لا يفقد علميته ، بل تبقى وإنما يكتسب من الإضافة زيادة إيضاح على إيضاحه السابق ، تفيده تعيينا ، وتمنع أثر الاشتراك عنه ، كالذي في قول العرب : هذا جميل بثنية ، وقيس ليلى .
والخلاف لفظي شكل ، لا أثر له . وإن كان الرأي الأول هو الذي يساير القواعد النحوية العامة .

١ سبق شرح هذا بالإضافة في ص ٢٨٩ وما بعدها .

٢ انظر رقم ص ٢٩٩ حيث الكلام على قياسيته .

ومنها : " أبوالحارث وأسَامة " وهما : للأسد ، " وأبوجَعْدة وذُؤَالة " وهما : للذئب . " وشَبْوَة وأمّ عِرْيَط " ، وهما : للعقرب " وثُعَالة ، وأبوالحُصَيْن " ، وهما : للثعلب .

٢ـ بعض حيوانات أليفة١ ؛ ومنها : هَيَّان بن بَيَّان ؛ للإنسان المجهول نسبه وذاته . ومثله : طامر بن طامر ، وأبوالمَضَاء ، للفرس . وأبوأيوب ، للجمل وأبوصابر ، للحمار ، وبنت طَبَق ، للسحلفاة٢ . وأبوالدَّغفاء ، للأحمق ، من غير تعيين شخص بذاته في شيء مما سبق . فلو أريد به فرد واحد معين لكان علم شخص .

٣ـ أمور معنوية٣ " أى ؛ ليست محسوسة ؛ فهى تخالف النوعين السابقين " مثل : أم صبور ، علم للأمر الصعب الشديد . ومثل : سُبحان ، علم للتسيج ، وأم قَشْعَم ، علم للموت ، وكَيْسان ، علم للغدر ، ويَسَار " على وزن : فَعَال ، وهووزن للمؤنث هنا " علم للمَيْسرة ، أى : اليُسر . وفَجَار ؛ علم للفَجْرة . " أى : الفجور ، وهوالميل عن الحق " وبَرَّة ؛ علم للمَبَرة . " أى : البرّ " .

٤ جمع ألفاظ التوكيد المعنوي " الملحقة " بألفاظه الأصيلة ، لأن كل لفظ من هذه الملحقات هو علم جنس يدل على الإحاطة والشمول ، ولهذا لا يجوز نصبه على الحال في الرأي الصحيح - ومن تلك الألفاظ الملحقة : " أجمع - جمعاء

- أجمعون - جمع " ، وكذلك " أكتع - أبتع - أبصع " وسيجيء البيان بتفصيل هذا في باب التوكيد جـ٣ م ١١٦ - ص ٥٠٢ .
أحكامه اللفظة هي الأحكام اللفظية الخاصة بقسيمه : " علم الشخص " ، فهما متشابهان فيها٤،

١مجيء علم الجنس من هذا النوع قليل بالنسبة للنوعين الآخرين ، لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام للفرد منها ، لا للجنس .

٢وقد تستعمل للحية .

٣انظر ص ٢٩٩ ففيها تكملة مهمة .

٤ولكن يجب ملاحظة ما يمتاز به " علم الشخص " من صحة جمعه جمع مذكر سالم باطراد إذا استوفى شروط هذا الجمع " وقد سبقت في ص ١٤٠ " أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا ألفاظ معدودة ، هي : أجمع - أكتع - أبصع - أبتع . . . . " طبقا لما أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ١٤٠ ورقم ٤ من هامش ص ١٤٢ أما الإيضاح والتفصيل في المكان الخاص ، وهو باب : التوكيد ، حـ ٣ م ١١٦ ص ٥٠٠ " .

فلا يجوز١ في علم الجنس أن يضاف ، ولا أن تدخل عليه " ألْ " ١ المعرّفة ؛ فلا تقول : أسامةُ الحديقة في قفص ، ولا الأسامة في قفص . وهو يقع مبتدأ ؛ مثل أسامة مفترس ؛ ويكون صاحب حال متأخرة عنه٢ ؛ مثل : زار أسامة غاضبًا . ويمنع من الصرف إن وجدت علة أخرى مع العلمية ، كالتأنيث فى مثل : أسامةُ ملك الوحوش ؛ فتمتنع كلمة : " أسامة " من الصرف للعلمية والتأنيث٣ ويجب أن يكون نعته معرفة مثل : أسامة القوىّ ملك الوحوش . ولا يصح أن يكون نكرة٤ ، في الرأي الصحيح .
وفيما سبق من الأحكام المعنوية واللفظية بيان وتفسير لقول النحاة : حُكْم علَم الجنس أنه نكرة معنى ، معرفة لفظًا " .

" ١و ١ " الأشياء التالية كلها لا تجوز ، بشرط بقائه على علميته ، فإن نكر جاز إضافته ، واقترانه بأل ، ووصفه بالنكرة ، وعدم منعه من الصرف . . . . و . . . . . وهي أمور تجري في " علم الشخص " ، طبقا لما بيناه عند الكلام عليه - انظر رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ حيث البيان - .

٢لأن مجيئها متأخرة عنه دليل على أنه معرفة ، إذ الحال المتأخرة لا يكون صاحبها نكرة في الغلب - إلا في مواضع معينة تخالف هذه . أما إذا تقدمت الحال فإن صاحبها قد يكون معرفة ، مثل : أقبل ضاحكا الضيف ، وقد يكون نكرة ، مثل : أقبل ضاحكا ضيف .

٣ومثلها : " ثعالة " للثعلب ، و " برة " للمبرة . و " سبحان " ، وكيسان " ، للعلمية وزيادة الألف والنون . وكلمة : " أوبر " في " بنات أوبر " نوع من الكمأة . - للعلمية ووزن الفعل . . . . وهكذا .

٤وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في آخر باب : العلم .

ووضعوا لبعض الأجناس علم . . . كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

من ذاك : " أم عريط " للعقرب . . . وهكذا : " ثعالة " للثعلب

ومثله : " برة " للمبرة . . . كذا ، " فجار " علم للفجرة

أي : أن العرب وضعوا علم جنس لبعض الأجناس - انظر رقم ٢ من الصفحة الآتية - في الأحكام اللفظية أما في الحكم المعنوي فكلاهما يدل على فرد واحد ، غير أن علم الشخص يدل في الأغلب على فرد واحد متعين ، وعلم الجنس يدل على فرد واحد غير متعين . وهذا هو المراد من قول ابن مالك أنه : عم . بصيغة الفعل الماضي ، يريد ، أن مدلوله عم

الأفراد : بحيث يصدق مدلوله على كل فرد ، دون فرد بذاته ، فهو عام شائع من جهة مدلوله .
و " فجار " علم للمؤنث " ، ولذا قال علم : للفجرة ، أي : الفجور ، فالتاء فيها ليست للمرة ، وتأنيث الوحدة ، وإنما هي التاء الدالة على حقيقة الشيء ، أي : ذاته الأساسية الشائعة في ضمن أفراده .

زيادة وتفصيل :

١ ـ استعمل العرب علم الجنس في أمور معنوية ـ كما سبق[1] ـ غير أن بعض تلك الأمور قد استعملوه حينًا علم جنس ؛ فتجري عليه الأحكام اللفظية الخاصة بعلم الجنس ؛ فهو معرفة من هذه الجهة ، وحينًا استعملوه كالنكرة تمامًا ؛ فلا يلاحظ فيه تعيين مطلقًا . والطريق إلى معرفة هذا النوع هو السماع المحض عن العرب . ومن أمثلته : فَيْنَة " بمعنى ؛ وقت " و " بُكْرة " و " غُدْوة " وهما بمعنى أول النهار ، و " عشية " بمعنى آخر النهار . فهذه الكلمات تستعمل بغير تنوين ؛ فتكون معرفة ؛ مثل : قضينا فينة في الحديقة أي : الفينة المعينة من يوم معين . وتقول ؛ فلان يتعهدنا بُكرة : أي : البكرة المحددة الوقت واليوم . وكذا . " غدْوة وعشية " بغير تنوين ؛ تريد بكل منهما وقتها ويومها المحددين . فأنت تقصد الأوقات المعينة التي تبينها هذه الأسماء السابقة[2] .
أما إذا قلتها بالتنوين فلست تريد واحدة ، معينة ، محددة في يوم محدد ـ وإنما تريد " فَيْنَةً " ، من يوم أي يوم ، و " بُكرة " أيّ بكرة أيضًا ، وهكذا الباقي .
. .
وفي الأثر المَرْوِي : " " للمؤمن ذنب يعتاده الفَيْنَة بعد الفينة " فدخول " أل " دليل على أن الكلمة قبلها كانت نكرة . ويترتب على هذا الاختلاف في المراد الاختلاف في الأحكام اللفظية التي عرفناها ، والتي تطبق على الكلمات باعتبارها علم جنس ، ولا تطبق عليها باعتبارها نكرات ، ولا يعرف هذا في النوعين الآخرين من علم الجنس ؛ فهما معرفتان ، وحهكما من جهة اللفظ حكم علم الجنس . . . .
٢ ـ جاء في بعض المراجع ـ كالصبان ـ ما يفهم منه أن " علم الجنس " سماعي . لكن الذي قد يفهم من بعض المراجع الأخرى ـ كالهمع ، ج١ ص٧٣ ـ أنه قياسي في غير الأنواع المعنوية الموضحة هنا . وهذا الرأي وحده هو الأنسب ، لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس . . . . .

---

[1] في رقم ٣ من ص ٢٩٧ .
[2] ولهذه الأسماء مزيد إيضاح في جـ٢ هامش ص ٢٢١ م ٧٩ .

التقسيم الثاني :
وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب . فالمفرد : ما تَكَوّن من كلمة واحدة[1] ، مثل : صالح ، مأمون ، حليمة ، " أعلام أشخاص " . والمركب : ما تكون من كلمتين أو أكثر . وهو ثلاثة أقسام :
أولها : المركب الإضافي : ويتركب من مضاف ومضاف إليه ؛ مثل : عبدُ العزيز ، وسعد الله ، وعزّ الأهل . . . .
وثانيها : المركب الإسنادي[2] : ويتركب إما من جملة فعلية ؛ - أي : من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله - مثل : " فَتَحَ اللهُ " و " جادَ الحقُّ " و " سُرَّ من رَأي " وإما من جملة اسمية ؛ أي : من مبتدأ مع خبره مثل : " الخيرُ نازلٌ " و " السيدُ فاهمٌ " و " رأسٌ مملوء " وكلها أسماء أشخاص معاصرين ، إلا " سُرَّ من رأي " فإنها اسم مدينة عراقية قديمة .
وقد ألحق بالمركب الإسنادي بعض ألفاظ لا ينطبق عليها تعريفه - لأنها ليست جملة - ولكنها تخضع لحكمه ، وسيجيء البيان[3] .
وثالثها : المركب المزجيّ : وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا " أي : اختلطَتَا ؛ بأن اتصلت الثانية بنهاية الأولى. . . . " . [4] حتى صارتا كالكلمة الواحدة[5] ؛ من

[1] ملاحظة : سيجيء في رقم ١ من هامش ص٣٠٨ أن الكنية - مع تركيبها الإضافي - تعد من قسم العلم الذي معناه إفرادي بالإيضاح الذي هناك .
[2] المركب الإسنادي هو : ما انضمت فيه كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء ، أو عدم حصوله ، أو طلب حصوله - كما أوضحنا ذلك في ص ٢٨ - فالإسناد هو نسبة الحصول أو عدمه ، أو طلبه . أي : التحدث عن ذلك الشيء بما ينسب إليه ، سلبا ، وإيجابا ، أو طلبا ، ولا يتأتى هذا إلا بجملة فعلية ، أو اسمية ، أو ما في حكم كل منهما . وللأقدمين ومن جاء بعدهم أعلام كثيرة مركبة تركيبا إسناديا . ونحن في عصرنا الحاضر نحاكيهم في ذلك ، بل نفوقهم في الإكثار ، حتى لقد نعرف اليوم كتبا مختلفة ، من أسمائها : " يسألونك " و " اسألوني " . و " المعركة قادمة " . و " جاء النصر " و " نحن هنا " ومن الأعلام " : " حيدر أباد " و " الله أباد " بلدان في الهند ، ومثل : " شمر " لرجل ولفرس . . . . ، ورام الله ، لبلد في لبنان .
[3] في ص ٣١٠ ورقم ٢ من هامشها .
[4] وقد تفصل بينهما الواو المهملة - وهي الزائدة سماعا لمجرد الفصل بين الكلمتين ، ولا تفيد عطفا ، ولا غيره - في مثل كيت وكيت ، وذيت وذيت . . . . طبقا لما سيجيء في جـ ٤ ص ٥٤٠ م ١٦٨ " باب : كم وكأين ، وكذا " .
[5] لا يكون المركب المزجي إلا من كلمتين فقط ، كما يفهم من التعريف ، ولا يصح مزج أكثر منهما ، لأن العرب لم تركب ثلاث كلمات . وقد صرح بهذا الأشموني " جـ ١ في أول باب المعرب والمبني=

جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية وحدها - غالبًا - أمّا آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب[1] . ومن أمثلته : بُرْسعيد " اسم مدينة مصرية " رَامَهُرْمُز،

=عند الكلام على إعراب المضارع ، وقال الصبان هناك : لا اعتراض على الحكم السالف بما ورد من نحو : لا مادة بارد ، ببناء الوصف وهو كلمة " بارد " على الفتح . . . . فإن هذا الاعتراض مدفوع بأن " لا " إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف ، وجعلهما كالشيء الواحد . ولا يقاس على باب " لا " " غيره " أ . هـ - " انظر " ب " من ٧٠١ ص - ومتى امتزجتا صار العلم بهما كلمة واحدة ذات شطرين ، كل شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة " كما نص على هذا شارح المفصل جـ٤ ص ١١٦ " والأصل في العلم قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى معين يخالف معنى الأخرى ، أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف فإن كان هذا التركيب علما من النوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط " وسيجيء في ص ٣١١ وما بعدها ، كسيبويه ، وبعلبك ، وغيرهما من الأمثلة المعروضة هنا ، ونظائرها " زال المعنى الأصلي لكل منهما نهائيا ، ولا يصح ملاحظته ، لأنه ينشأ من المزج معنى جديد مستحدث ، لا صلة له بالمعنى السابق لهما لإحداهما .
أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر الذي سيجيء " في ص ٣١٣ " وهو الذي يبني على فتح الجزأين ، " كالمركبات العددية ، مثل : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر . . . أو : المركبات الظرفية ، نحو : صباح مساء . . . . . أو الحالية ، نحو : فلان جاري بيت بيت أي . . . . ملاصقا . . . . أو : باقي المركبات الأخرى التي تبني على فتح الجزأين معا ، " ومنها ما يفصل بينهما الواو سماعا ، طبقا لما تقدم في رقم ٤ ، وللأحكام المدونة في أبوابها . . . .
"فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الذي كان لكل كلكة قبل مزجها بأختها ، فيتكون المعنى الجديد من معناهما السابق ، مع بعض زيادة تنضم إليه دون إلغاء للسابق ، أ, إهمال لملاحظته في تكوين المعنى المستحدث ، فأساس المعنى الجديد هو معناهما القديم مع ضم زيادة إليه . وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير : " واو العطف " بين الكلمتين وأنهما في حكم المتعاطفين ، فمعناهما بملاحظتهما قبل التركيب هو معناهما الجديد بعد المزج ، بغير ملاحظتهما " راجع شرح المفصل جـ ١ ص ٦٥ وجـ ٤ ص ١٢٤ " .

١ولا يكاد يختلف هذا التعريف عن التعريف النهائي الذي ارتضاه المجمع اللغوي القاهري ونصه : " كما جاء في ص ٥٢ من كتابه المجمعي المسمى : " كتاب في أصول اللغة ، الصادر في سنة ١٩٦٩ " ، هو : " المركب المزجي ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى ، وجعلهما اسما واحدا ، إعرابا وبناء ، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين - ويكون ذلك في أعلام الأشخاص ، وفي أعلام الأجناس ، والظروف ، والأحوال ، والأصوات ، والمركبات العددية " ا . هـ .
ومن المركب المزجي في الأصوات قولهم : " قاش ماش " بالكسر فيهما لصوت طي القماش - كما سيجيء في جـ ٤ باب : " أسماء الأصوات " م ١٤٢ ص ١٥٦ ص وسيجيء الكلام على حكمه في ص ٣١١ و ٣١٣ ، وكذلك في جـ ٤ باب الممنوع من الصرف ص ٢١٧ م ١٤٧ .
ويلاحظ أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية في غير المركبات المزجية العددية وما شابهها مما يكون حكمه البناء على فتح الجزأين معا ، طبقا لما ذكر في هذا الهامش ، وفي سابقه ، وللبيان الآتي في ص ٣١٣ .

وَطَبَرِسْتان ، وجَرْدِسْتان ؛ من أسماء البلاد الفارسية١ ومثل : نُيُويُرْك ، وقاليقلا٢ ، وجَرَدْنَستى٣ وبَعْلَبَكّ٤ وسِيَبَويه٥ ، وبرْزَوَيْهِ٦ ونِفْطَوْيه٧ ، وخالَوَيْهِ٨ ، ومثل٩ : " السّلاحْدار ، والخازِنْدار ، والبُنْدُقدار " .
فالعلم إما مفرَد ، وإما مركب تركيب إضافة ، أوتركيب إسناد ، أومزج١٠ .

التقسيم الثالث :

هو يتضمن انقسام العلم باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته ، إلى مرتَجَل ، ومنقول . فالمرتجل : ما وضع من أول أمره علمًا ، ولم يستعمل قبل ذلك فى غير العلمية . ومثاله : الأعلام التي اخترعها العرب أول مرة لمسميات

١فالأولى مكونة من " رام ، وهرمز " ، وهما معًا اسم مدينة فارسية ، واسم رجل أيضًا ، والثانية مكونة من " طبر ، وستان " ومعنى ستان : مكان ، والثالثة من " جرد ، وستان " .
٢اسم بلد الشام .
٣اسم حي مشهور من أحياء وسط القاهرة ، على النيل .
٤بلد بلبنان الآن . وأصله : " بعل " " اسم صنم و " بك " " اسم رجل يعبده " ، ثم صار اسما واحدا للبلد .
٥كلمة فارسية مركبة من " سيب " بمعنى : تفاح ، و " ويه " بمعنى : رائحة . فالمراد . رائحة التفاح " وقد

تقدم المضاف إليه على المضاف ، كما هو الشأن في اللغة الفارسية ، وبعض اللغات الأعجمية ، وصار مركبا مزجيا ، علما على الإمام النحوي الأكبر المتوفي حول سنة ١٨٠ هـ .
٦لقب أحمد بن يعقوب الأصفهاني من أئمة الحديث الشريف .
٧اسم عالم لغوي كبير ، وأصل " النفط " ما تسميه العامة : " زيت البترول " .
٨اسم عالم لغوي كبير ، وأديب نحوي ، في القرن الرابع الهجري .
٩الأسماء الآتية هي من الأعلام المشهورة في عرصنا . وترجع في أصلها إلى دولة " المماليك " التي حكمت مصر سنوات طوالا . وكانت تطلق على مكان السلاح ، أو المشرف على شئونه اسم : " السلاحدار " وعلى المشرف على شئون الخزن : " الخازندار " وعلى شئون البندق : " البندقدار " بتقديم المضاف إليه على المضاف في تلك الألفاظ كالشان في اللغة الفارسية وبعض اللغات الآخرى - كما تقدم إذ الأصل . دار السلاح ودار الخازن ، ودار البندق . . . وعند تقديم المضاف إليه على المضاف يصير التركيب مزجيا بعد أن كان إضافيا .
ويحسن في التركيب المزجي وصل الكلمتين خطا إن كان الحرف الأخير من الصدر مما يوصل بغيره ، فيكون هذا الاتصال الخطي دليلا على المزج .
١٠وليس من أنواع المركب هنا : العلم المركب الوصفي ، وهو الذي يتألف من موصوف وصفة ، مثل : الطالب المؤدب . . . فكلاهما يعد من قبيل المفرد في أحكامه - كما سيجيء بيانه في رقم ٢ من

عندهم ؛ ومنها : أُدَد " علم رجل " وسعاد١ " علم امرأة " وَفَقْعسَ علم للأب الأول لقبيلة عربية معروفة . ومثل : الأعلام التي يخترعها الناس لمسميات خاصة عندهم ، من غير أن يكون لها عند العرب الخُلَّص وجود سابق ، مثل : " جَيْن " ، علم على بلد . و " رَسَح " علم على جبل . " وبَحْن " علم على شجرة مُعينة . وغير ذلك من الأعلام التي يبتكرونها فى عصر من العصور ، على حسب رغبتهم وأذواقهم٢ .

ويريدون بالمنقول٢ - وهو الأكثر - أحد شيئين :

أولهما : العلم الذي لم يستعمل لفظه أول الأمر علمًا مطلقًا ؛ وإنما استعمل أوّلا في شيء غير العلمية ، ثم نُقِل بعده إلى العلمية٣ ؛ مثل : حامد ، محمود فاضل ، أمين . . . ؛ فقد كانت قبل العلمية تؤدي معنى آخر ، ثم انتقلت منه إلى العلمية .

وثانيهما : العلم الذي استعمل أول أمره علمًا لفرد في نوع ، ثم صار علمًا لفرد في نوع آخر يخالف الأول ؛ مثل : " سعاد " علم امرأة ؛ ثم صار علم قرية ، لا علم امرأة .

١ - والنقل قد يكون من اسم منفرد اللفظ٣ ؛ فيشمل : ما هو منقول من معنى

١إذا كان العلم مرتجلا ، " كسعاد " مثلا - ثم سميت به امرأة ثانية وثالثة . . . و . . . . لم يخرج ، بسبب تكرار التسمية - عن أنه مرتجل ما دام النوع لم يختلف . أما إذا اختلف النوع فإن الاسم الثاني والثالث و . . . . . و . . . . و . . . . لا يكون مرتجلا ، بل يكون منقولا : كتسمية إنسان بأسامة ، فإن " أسامة " مرتجل بالنسبة للأسد ، ومنقول بالنسبة للإنسان .
" ٢و٣ " ومما يلاحظ أن وضع الأعلام الشخصية المرتجلة ليس مقصورا على العرب الخلص - وكذا المنقولة - وإنما هو حق لهم ولغيرهم ، في كل زمان ومكان . أما الأعلام الجنسية - فقد سبق حكمها في رقم ٢ من ص ٢٩٩ .
وإذا صارت الكلمة علما مرتجلا أو منقولا ، خضعت للضوابط والأحكام العامة التي تجري عليه في الإعراب أو البناء - ولا سيما ما تقضي به الملاحظة " التي في ص ٧٩ - وفي التذكير والتأنيث ، وفي منع الصرف وعدمه ، وفي الإفراد والتثنية وجمع التصحيح ، وباقي الأحكام المختلفة ، ويجري عليها في جموع التكسير ما يجري على نظائرها . فإن لم

يكن لها نظائر فعلي ما يقاربها ، طبقا لما تقضي به الضوابط العامة . وفي كتاب لهمع " جـ٢ ص ١٨٣ باب التكسير " طريقة جمع الأعلام المرتجلة والمنقولة . . . .
" ٣و ٣ " إذا كان العلم منقولا من لفظ مبني مفرد - أي : منفرد - ، ليس من أنواع المركب الثلاثة " وجب تغيير حكمه ، فيصير معربا منونا ، طبقا " للملاحظة " المفيدة التي تقدمت في ص ٧٩ ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٩ " - ولها إشارة في " ب " من ص ٣٠٦ .

من المعاني العقلية الخالصة التي يُسَمُّون كُلاًّ منها : " الحدث المجرد " مثل : فضْل ، وسُعُود ، ومجْد ، وهيْبة ؛ أعلام أشخاص - وما هومنقول من اسم عيْن ، أى : من ذات مجسَّمة محسوسة ؛ مثل : غزال ، وقمحة ، وزيتون وفيل . . أعلام أشخاص . . . وما هومنقول من اسم مشتق ؛ مثل : صالح ، ونبيل ، ومحمد ، ومفتاح .

٢ ـ وقد يكون النقل من الفعل وحده١ ؛ من غير أن يكون معه فاعل ظاهر ، أوضمير مستتر ، أوبارز ، ومن غير أن يلاحَظ الفاعل أويُقدَّر بوجه من الوجوه ؛ فيشمل المنقول من فعل ماض مثل : شمَّرَ ، وجادَ وصفا ، " أسماء أشخاص " . أو : من فعل مضارع ؛ مثل : يزيد٢ ، وتميس٣ ، وتَعِز٤

١ النقل إذا كان من فعل مع فاعله الظاهر ، أو فاعله الضمير المستتر - أو البارز - فإنه يعد نقلا من جملة فعلية ، فتعرب إعراب المركب الإسنادي ، حيث تخضع للحكاية التي سيجيء بيانها في هذا الباب " ص٣١٠ ورقم ١ من هامشها " .
أما النقل من الفعل وحده فليس نقلا من جملة . ويعرب الفعل في هذه الحالة إعراب الممنوع من الصرف ، للعلمية مع وزن الفعل مثلا ، كما هو الحال هنا ، أو : للعلمية مع سبب آخر إن وجد . ومن أمثلة الفعل الماضي وحده : " شمر " علم على شخص ، وعلم على فرس أيضا - كما سلف - ومن أمثلة المضارع وحده " يشكر " علم نوح عليه السلام ، وعلم قبيلة ، وجبل صغير بالقاهرة عند القلعة ، ومن أمثلة الأمر : " أسكت " بضم الهمزة - علم على صحراء عربية . وهذه الهمزة للقطع ، مع أنها في الأصل للوصل ، لأن همزة الوصل كما سيجيء البيان في رقم ٢ من هامش ص ٣٠٦ وفي هامش ص ٤٢١ - إن وجدت في لفظ ليس علما ثم صار علما فإنها تصير همزة قطع " .
فإن احتمل النقل أن يكون من جملة فعلية ومن فعل وحده مثل : " أسكت " كان حمله على الفعل وحده أولى ، لأن النقل من الجملة مخالف للأصل ، فلا يلجأ إليه إلا بدليل وقرينة ، كما في كلمة " يزيد " في قولى الشاعر :
نبئت أخوالي بني يزيد . . . ظلما علينا لهم فديد
فإن رفع كلمة : " يزيد " دليل على أن النقل من جملة فعلية ، فعلها : " يزيد " وفاعليها : ضمير مستتر تقديره ، هو ، إذ لو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول : يزيد ، فيكون مجرورا بالفتحة ، لأنه مضاف إليه ، ممنوع من الصرف ، للعلمية ووزن الفعل .
" نبئت أخبرت . أي : أخبرني العارفون . " القديد " : الصياح . " ظلما " مفعول لأجله ، لفعل محذوف تقديره : يصيحون . " علينا " جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف . " ولهم فديد " مبتدأ وخبر . والجملة في محل نصب حال . و " نبئت " أصل فعله : " نبأ " فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل : أولها قد صار نائب فاعل بعد حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول . وثانيهما " أخوالي " والثالث الجملة من الفعل المحذوف وفاعله " وهي جملة : " يصيحون " .
٢ علم على رجل .
٣ علم على امرأة .
٤ علم لمدينة باليمن .

وتغلب١ ، ويشكر٢ . أو : من فعل أمر ، مثل : سالمْ ، وسامحْ٣ .
٣ـ وقد يكون النقل من جملة ، إما اسمية ؛ مثل : " علىّ أسد " ، و " ماشاء الله " ٤ و " نحن هنا " اسم كتاب . . . ، وإما جملة فعلية ، مثل : فَتَحَ اللهُ ، زادَ الخيرُ ، وأطْرِقا " اسم بلد . وصحراء ببلاد العرب " والنقل هنا من جملة فعلية ؛ لظهور الفاعل الضمير البارز .
٤ـ وقد يكون النقل من حرف ؛ كتسمية شخص بكلمة : " رُبّ " ، أو : إن . . . وقد يكون من حرفين ، مثل : ربما ، إنما .
٥ـ وقد يكون من حرف واسم٥ . . . . مثل : بهَناء ، ومثل : الحارث " اسم قبيلة عربية " .
٦ـ أوحرف وفعل مثل : اليزيد٦ . . . .
هذا : ومن خصائص العلم بنوعيه السالفين أمران :
أما أولهما : فأنه اسم جامد لا صلة له بالاشتقاق ولو كان في أصله وقبل نقله إلى العلمية اسما مشتقا . لهذا تجري عليه أحكام الجامد وحده٧ . . . .
وأما ثانيهما : فأن صيغته المكونة من الحروف الهجائية كتلة متماسكة الحروف لأن العلمية تحدده وتحصره ، فلا يجوز الزيادة على حروفه أو النقص٨ .

---

١ علم لقبيلة عربية .
٢ علم لنوح عليه السلام ، أو : لجبل ، كما سبق ـ في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ ـ ولقبيلة عربية هجاها الشاعر بقوله :
" ويشكر " لا تستطيع الوفاء . . . وتعجز " يشكر " أن تغدرا
٣ كلاهما اسم رجل .
٤ أي : الذي شاءه الله ، وأراده .
" ٥ و ٥ و ٥ " انظر ما يختص بهذا النوع من النقل ، وحكمه ، في رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ .
٦ وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :
ومنه منقول ، كفضل ، وأسد . . . وذو ارتجال ، كسعاد ، وأدد
٧ كما تقدم في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ و ٤ من هامش ص ٢٠٩ .
٨ طبقا للبيان المفيد الذي سبق في " جـ " من ص ١٢٥ .

زيادة وتفصيل :
أ ـ إذا كان العلم منقولا من لفظ مبدوء بهمزة وصل فإن همزته بعد النقل تصير همزة قطع ـ كما أشرنا١ ـ نحو : " إستقبال " علم امرأة ، و " أل " علم على الأداة الخاصة بالتعريف أوغيره ، بشرط أن تكتب منفردة مقصودًا بها ذاتها ؛ فنقول : " أل " كلمة ثنائية ، و " أل " فى اللغة أنواع من حيث المدلول . . . ، ومثل : يوم الإثنين ، بكتابة همزة : " إثنين " لأنها علم على ذلك

اليوم٢ . . . ومثل : " أسكُت " علم على صحراء . . . .
ب - وإذا كان العلم منقولا من لفظ مفرد مبني فإنه يصير بعد هذا النقل معربا منونا ، طبقا للبيان التفصيلي الذي سبق٣ .

١في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ وهامش ٤٢١ .
٢ولا التفات لما اشترطه بعضهم لإخراج نوع من الأعلام من هذا الحكم ، إذا الصحيح أن هذا الحكم عام يشمل الأعلام بأنواعها المختلفة ، كما يشمل غير الأسماء من كل لفظ مبدوء بهمزة وصل قد سمى به ، وصار علما .
- راجع " حاشية الصبان " في آخر باب النداء ، عند قول ابن مالك .
" وباضطرار خص جمع " يا " و " أل " . . . . " وكذلك . . " التصريح ، والخضري " في هذا الموضع نفسه . وللخضري تعليل قوي ، نصه :
" ما بديء بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره ، يجب قطعها في التسمية به : لصيرورتها جزءا من الاسم ، فتقطع في النداء أيضا : ولا يجوز وصلها لأصالتها ، كما - وصلت - في لفظ الجلالة ، لأن له خواص ليست لغيره . . . . . . "
اهـ . . . . . فلا التفات إلى ما نقله الصبان عن غيره في موضع آخر .
٣في ص ٧٩ بعنوان : " ملاحظة " . . . . ثم انظر رقم ١ من هامش ٣٠٩ .

التقسيم الرابع :
وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته ، إلى : اسم ، ولَقب ، وكُنْية . فأما الاسم هنا١ فهو : عَلَم يدل على ذات معينة مشخَّصة - في الأغلب - ٢ ، دون زيادة غرض آخر من مدح ، أو ذمّ . . . ، مثل : سعيد ، كامل ؛ مريْم ، بُثيْنة ، وأشباهها ؛ من كل ما يكون القصد منه أمر واحد ؛ هو : مجرد الدلالة على ذات المسمى وتعيينها وحدها ، دون غيرها ، ودون إفادة شيء يتصل بها ؛ كمدح أو ذم .
وأما اللقب فهو : علَم يدل على ذات مُعيَّنة مشخصة ، مع الإشعار - بمدح أو ذمّ ؛ إشعارًا مقصودًا بلفظ صريح٣ ؛ مثل : " بَسّام ، الرشيد ، جميلة . . . . " " السفاح ، صخر ، عرجاء . . . . " .

١أي : في باب : " المعارف " ، لا في باب : " تقسيم الكلمة " - وقد سبق في ص ٢٦ ، حيث الاسم يقابل هناك الفعل ، والحرف .
" ٢و ٢ " أما في غير الأغلب فيفقد التعيين والتشخيص ، طبقا لما أوضحناه في رقم ٣ من هامش ص ١٢٩ وفي رقم ١ من هامش ص ٢٩٢ .
٣لأن كل واحد من القسمين الآخرين للعلم " وهما ، الاسم والكنية " لا يخلو من مدح أو ذم ، ولو من ناحية بعيدة . غير أن المعول عليه في اللقب - فوق دلالته على الذات المعينة - هو أن يدل على المدح أو الذم بلفظ صريح بأحدهما إشعارا واضحا قريبا . فليس المراد من اللقب مجرد الدلالة على الذات ، وإنما المقصود منه أمران معا ، الدلالة على المسمى المعين ، والإشعار بمدحه أو ذمه . وهذا أهم من تلك الدلالة ، إذ يمكن الوصول إليها من طريق آخر ، هو طريق الاسم ، فإنه يكاد يكون مقصورا عليها وحدها ، ومختص بها - وإن كان لا يخلو من رائحة مدح أو زم . . . . كما سبق - .
وأما الكنية فإنها تدل على المسمى ، وتدل معه على المدح والذم كاللقب ، طبقا لما أسلفنا - ولكن من طريق التعريض ، لا من طريق التصريح ، لأن المتكلم حين يكني عن شخص فيقول عنه : " أبو على " مثلا أو : " ام هانيء " . . . . ، ولا يصرح بالاسم أو باللقب ، فإنما يرمي من وراءه ذلك إلى تعظيمه ، أو تحقيره بعدم ذكر اسمه ، تعظيما وتقديما ، أن يجزي اللسان به ، أو : تحقيرا ، وزراية ، وأنه لا يستحق الذكر . وقد يجيء التعظيم أو التحقير ضمنيا أيضا ، ولكن

من ناحية أن المضاف يكتسبه من المضاف إليه ، مثل : أبو الفوارس ، وأبو لهب ، وأم الدواهي " القنبلة الذرية " . . . . فقد فهم المدح ، أم الذم . في الكنية فهما ضمنيا ، كشف عنه المضاف إليه . . . . وقد يراد بالكنية التفاؤل بأن يعيش صاحبهما حتى يكون أبا أو أخا لفلان . . . وقد يراد التشاؤم . . . ومما سبق نعلم أن كلا من اللقب والكنية يؤدي أمرين معا ، هما :
أ - الدلالة على مسمى معين .
ب - والمدح أو الذم .
غير أن اللقب يدل عليهما بلفظ صريح مقصود ، وأن الكناية تدل عليهما من طريق ضمني ، فيه التعريض ، وليس فيه التصريح المكشوف . وهذا هو الفارق الهام بينها وبين اللقب .
شيء آخر ، هو : أن الإسم واللقب قد يدلان معا وبلفظهما الصريح على مدح ظاهر ، أو ذم واضح : نحو : الحسن الصادق الحطيئة الأجرب - ومعنى الحطيئة : القصير - وفي مثل هذه الصورة يكون=

وأما الكنية فهي علم مركب تركيبًا إضافيًا[1] ، بشرط أن يكون صدره " وهو المضاف " كلمة من الكلمات الآتية : " أب ، أمّ " ، " ابن ، بنت " " أخ ، أخت " " عمّ ، عمة " " خال ، خالة " ، مثل : الأعلام الآتية : " أبو بكر ، أبو الوليد " " أم كلثوم ، أمّ هانئ " ، " ابن مريم ، بنت الصديق " " أخو قيس ، أخت الأنصار " ، وهكذا[2] . . . وليس منه : أبٌ لمحمد ، وأم لهند ، وغيرهما من كل مالا إضافة فيه على الوجه السابق .
وكل قسم من الأقسام الثلاثة السالفة قد يكون مرتجلا أو منقولا ، مفردًا أو مركبًا ، إلا الكنية فإنها لا تكون إلا مركبة .
الأحكام الخاصة بالتقسيمات السالفة ، وتتركز في النواحي الأربعة الآتية :
أولها : الأحكام الخاصة بإعراب العلم المفرد ، والعلم المركب .

=الاسم هو ما وضعه الوالدان - ونحوهما أولا دالا على المسمى : ليكون اسما له ابتداء ، مهما كان ذلك ، وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع هذا الاسم الأول فإن كان مشعرا بمدح أو ذم فلقب ، وإن كان مصدرا بأب أو أم ونحوهما مما سردناه فكنية . فاعتبار الإشعار بالمدج أو الذم ، وملاحظة التصدير بأب أو أم أو نحوهما مما ذكرناه إنما يكون بعد وذع اللفظ الدال على الذات أولا ، أي : بعد وضع الاسم " .
راجع الصبان ، جـ ١ أول باب الكلام وما يتألف منه عند قول ابن مالك : " قال محمد هو ابن مالك . . . . " .
فإن لم يعرف الموضوع ابتداء والسابق من الاسم واللقب فالأحسن اعتبار المتقدم هو الاسم والمتأخر هو اللقب ، والكنية هي المصدرة بأحد الألفاظ المعروفة ، " أب - أم " . . . .
[1] ألمحنا في رقم ١ من هامش ص ٣٠٠ إلى أن الكنية - مع تركيبها الإضافية لفظا - معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي ، فكل واحد من جزأيها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . ولهذا حين يقع بعدها تابع ، كالنعت مثلا في قولنا : جاء أبو الفوارس الشجاع ، فإن النعت ، " وهو هنا كلمة : " الشجاع " يعتبر في المعنى نعتا للاثنين معا ، أي : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتا لأحدهما فقط ، وإلا فسد المعنى . ولكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده . أي : أن لفظه تابع في إعرابه المضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه معا .
طبقا لما سيجيء في بات النعت " جـ ٣ م ١١٤ ص ٤٢٩ " - راجع التصريح جـ٢ آخر باب الإضافة ، عند الكلام على الشاهد في قول معاوية حين سلم من الطعنة ومات منها علي بن أبي طالب .
نجوت وقد بل المرادي سيفه . . . من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
والمرادي هو قاتل علي رضي الله عنه . " واسمه : عبد الرحمن بن ملجم ، من قبيلة مراد " -
[2] وما سبق يقتضي أن يكون المضاف إليه غير لقب للمضاف ، فلا يصح في الكنية أن يكون عجزها " وهو المضاف إليه " لقبا لصدرها ، " وهو المضاف " لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه - في الأغلب - إلا بتأويل متكلف ، كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣١٧ .

ثانيها : الأحكام الخاصة بالترتيب بين الاسم ، والكنية ، واللقب ، إذا اجتمع من هذه الأعلام اثنان ، أو ثلاثة .

ثالثها : الأحكام الخاصة بإعراب ما يجتمع منها .

رابعها : الأحكام المعنوية وبقية الأحكام اللفظية الأخرى التي تتصل بعلم الشخص وعلم الجنس .

أ - فأما العلم المفرد ، كحامد ، وسعيد ، وسميرة ، وعبلة . . . فإنه يخضع في إعرابه وضبط آخره لحاجة الجملة المشتملة عليه ؛ فقد يكون مبتدأ ، أو : خبرًا ، أو فاعلًا . . . أو مفعولًا ، أو مجرورًا بالإضافة ، أو بالحرف ، أو غير ذلك ؛ فيرفع ، أو ينصب ، أو يجر على حسب ما تقتضيه الجملة . تقول : حامد أديب ، إن حامدًا أديبٌ . أَعْجبْت بأدب حامد ؛ فتضبط كلمة : " حامد " بالضبط المناسب لموقعها[1] كالشأن في كل الأسماء المنفردة .

وأما العلم المركب : فإن كان تركيبه إضافيًّا ، كعبد الله - أعرب صدوره وهو المضاف - كإعراب المفرد السابق " أي : على حسب حاجة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبرًا ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، أو غير ذلك . " ويبقى المضاف إليه على حالته ؛ وهى الجر دائمًا . تقول : عبدُالله شاعرٌ ، فاز عبدُ الله ، صاحبت عبدَ الله ، سارعت إلى عبدِ الله ؛ فالمضاف - وهوكلمة : عبد - تغيرت حركة آخره بتغير حاجة الجُمل ، وبقى المضاف إليه مجرورًا لم يتغير .

وإن كان تركيبه إسناديًّا " مثل : فتحَ اللهُ . . . ، الخيرُ نازلٌ " بقي على حاله قبل التسمية ؛ فلا يدخله تغيير مطلقًا ، لا في ترتيب حروفه ، ولا فى ضبطها ثم يجرى عليه ما يجرى على المفرد فيعرب على حسب حاجة

---

[1] هذا الحكم عام : فيشمل الكلمة المبنية إذا نقلت من معناها وصارت علما ، فقد جاء في التصريح ، جـ٢ أول باب المنادى ما نصه :
وقال الرضي في باب العلم : إذا نقلت الكلمة المبنية ، وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب " أهـ ، ثم قال صاحب التصريح ما نصه :
" فعلى هذا تقول في : كيف ، وهؤلاء ، وكم ، ومنذ . . . . أعلاما عند النداء : يا كيف ، ويا هؤلاء وياكم ، ويا منذ . . . بضمة ظاهرة ، فهي متجددة للنداء " أهـ .
وهناك النص الآخر الذي سبق تدوينه في ص ٧٩ بعنوان : " ملاحظة " وما يختلف عنها في " جـ " من ص ١٤٦ .

الجملة التي تحتويه ؛ فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلا ، ومفعولا ، وغير ذلك على حسب ما تقتضيه تلك الجملة . إلا أن آخره يظل على حاله ملتزمًا حركته الأولى قبل العلمية فى جميع تلك الحالات مهما تغيرت الجمل ؛ فكأنه كلمة واحدة تلازمها علامة واحدة للإعراب ، لا تتغير فى الرفع ، ولا فى النصب ، ولا فى الجر ، تقول : " فتحَ اللهُ " نشيط . جاء " فَتَحَ اللّهُ " . صاحبت " فَتَحَ اللهُ " رضيت عن " فَتَحَ اللهُ " . فالعَلَم : " فتح اللهُ " فى الجملة الأولى : مبتدأ ،

مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية . وفى المثال الثانى : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية ، وفى الثالث : مفعول به ، منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ، وفى الرابع : مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة للحكاية ؛ فهولا يتأثر بالعوامل تأثرًا ظاهرًا ، وإنما يتأثر بها تأثرًا تقديريًا . يصيب آخره ، فيجعله معربا بحركات مقدرة للحكاية .

ويقال فى المثال الثانى : " الخيرُ نازل " حضر . إن " الخيرَ نازلٌ " حضر ، سَلِّمْ على " الخيرُ نازلٌ " ، وهكذا فى كل مثال آخر من أمثلة المركب الإسنادى ، وملحقاته٢ فإنه يكون معربًا تقديرًا لأجل

---

١ الحكاية الأصيلة معناها : أن نردد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير أن نغير شيئا من حروفه أو حركاته مهما غيرنا الجمل والتراكيب ويجوز أن نردده بمعناه إن لم يمنع ما نع ديني ، أو غيره ، كإرادة النص عليه من غير إدخال تغيير فيه . " راجع مزية الحكاية في رقم ١ من هامش ص ٣١ ، ثم من هامش : " أ " ص٥٤ م ٦٢ جـ٢ حيث الإيضاح المناسب " .

وإنما كانت الضمة مقدرة هنا وفي كل حالات الرفع لأن الضمة الموجودة حاليا هي الضمة التي كانت في العلم قبل أن يكون مبتدأ أو خبرا ، فلم تترك " مكانها لتحل فيه الضمة الخاصة بالمبتدأ أو بغيره من المرفوعات ويكون . منصوبا بفتحة مقدرة ، ومجرورا بكسرة مقدرة .

٢ يدخل في هذه الملحقات : العلم المنقول من حرفين ، مثل : ربما ، إنما . . . . والعلم المنقول من حرف واسم ، مثل : إن عمر ، أو : من حرف وفعل ، مثل : لن يسافر - وقد سبقت لمحة عن هذه الأنواع الثلاثة في ص ٣٠٥ فكل علم عن هذه الأعلام الملحقة وأشباهها ليس مركبا إسناديا ، لأنه ليس جملة . ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الأسنادي . أما العلم المركب من موصوف وصفه ، مثل : " محمد الفاضل " فقد اعتبره النحاة ملحقا بالمفرد ، فيجري على الموصوف الإعراب على حسب=

الحكاية . ١

وإن كان تركيبه مزْجيًّا غير مختوم بكلمة " وَيْه " ، مثل : رامهرْمُزُ ونُيويُرْك . . . فإنه يعتبر كالكلمة الواحدة ؛ فيعامل من ناحية الإعراب معاملة المفرد ، فيكون على حسب جملته ؛ مبتدأ ، أو خبرًا ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، . . . أو غير ذلك ؛ لكنه يرفع بالضمة من غير تنوين ، وينصب ويجر بالفتحة في الحالتين من غير تنوين٢ . تقول : رامهرمُزُ جميلة ، وإن رامهُرمُزَ جميلةَ ، سمعت برامُهرْمُزَ ، فتتغير حركة الحرف الأخير وحده تبعًا لحالة الإعراب ، ويبقى غيره على حالته الأولى .

فإن كان تركيبه مزجيًّا مختومًا بكلمة : " وَيه " مثل : حمدَوَيه ، خالوَيْه " كان كسابقه خاضعًا لحاجة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبرًا ، أو فاعلا ، أو : مفعولا . . . إلخ ، إلا أن آخره في كل هذه الأحوال يكون مبنيًّا على الكسر - في المشهور - تقول : خالويهِ ، عالم جليل ، وإن خالويهِ عالم جليل ، ولخالوْيه شهرة فائقة . . . فقد وقعت كلمة : " خالويه " مبتدأ ، واسمًا لإن ،

ومجرورة باللام ، ولم تتغير حالة آخرها بتغير الجمل ؛ بل لزمت البناء على الكسر ؛ فهى مبتدأ مبنية على الكسر في محل رفع . وهي اسم إنّ مبنية

=الجملة ، وتتبعه الصفة في علامة الإعراب . ولعل الأفضل أن يكون ملحقا في حكمه بالمركب الإسنادي فيحكي ، منعا من اللبس ، ومنع اللبس من أهم الأغراض التي تحرص عليها اللغة ، وقالوا في التسمية بمثل : " عالم أبوه " ومثل : " مكرم محمد إن كلمة " عالم " تعرب على حسب العوامل التي قبلها .
أما كلمة : " أبوه " و " محمدا " فيبقيان على حالهما ، والأفضل عندي أيضا أن يجري على هذا النوع حكم المركب الإسنادي ، منعا من اللبس ، إلآ إن كانت الأساليب الصحيحة تخالفه ، فيجب اتباعها ، والقياس عليها . ولكنى لم أهتد إلى شيء مسموع من العرب من تلك الأساليب ، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها .

١ هناك آراء أخرى في طريقة إعرابه أشرنا إليها في ص ٣١٣ ونرى عدم استعمالها ، لاعتبارات شتى ، في مقدمتها : أنها لا تلائم الحياة الحاضرة ، ولا تساير الأساليب الصحيحة المنتشرة اليوم .

٢ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي ، فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضا ، من غير أن يدخله التنوين مطلقا ، في حالة من تلك الحالات ما دام علما مزجيا - كما سبق في " ب " من ص ١٧٦ - فإن خرج م العلمية جاز تنوينه على الوجه الذي أوضحناه في رقم ٣ من هامش ص ٣٣ .

على الكسر في محل نصب ، وهي مجرورة باللام مبنية على الكسر في محل جرّ١ . . . وهكذا في الأحوال التي تشابه ما سردناه٢ .
" ملاحظة " : إذا أريد تثنية نوع من أنواع المركب السالفة ، أو جمعها وجب اتباع الطريقة الخاصة بذلك وهي مشروحة في مكانها الأنسب٣ . . . .

١ هذا الإعراب في الحالات الثلاث هو الأوضح والأسهل ، ويصح إعراب آخر ، في حالة الرفع تقول : مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي على الكسر ، وفي حالة النصب منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلي على الكسر . . . وفي حالة الجر : مجرور بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلي على الكسر . . . . نقول هذه العبارات أو ما يماثلها في تأدية المراد .

٢ انظر أنواعا أخرى من المركب المزجي وأحكامها في رقم ٥ من هامش ص ٣٠٠ وفي ص ٣١٨ .

٣ الجزء الرابع ، م ١٧٤ باب جمع التكسير " بعنوان : " جمع أنواع المركب جمع تكسير " ص ٥٠٦ .

. . . .

زيادة وتفصيل :
من أنواع المركب المزجي ما يستعمل غير علم١ ؛ كالمركب العددي ، أيْ : الأعداد المركبة ، وهي ؛ أحدَ عشرَ ، وتسعة عشرَ ، وما بينهما . فكل واحد منها مبني دائمًا على فتح الجزأين في جميع أحواله ، وفي كل التراكيب . ويقال في إعرابه : مبني على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة . ما عدا اثنيْ عشَر ، واثنَتيْ عشْرة ؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى . فاثنا واثنتا ترفعان بالألف في حالة الرفع ، وتنصبان وتجران بالياء في حالتى النصب والجر . أما كلمة : " عشر ، وعشرة " فهي اسم مبني على

الفتح لا محل له ، لأنها بدل من حرف النون في المثنى . ويقال هذا في إعرابهما - كما سبق٢ - وسيجيء تفصيل الكلام على هذا في الباب الخاص بالعدد ، بالجزء الرابع .

وكالظروف المركبة ، مثل : " صباحَ مساءَ " في مثل : " والدي يسأل عنا صباحَ مساءَ " أي : دائمًا . وكالظروف المركبة في مثل : " أنت جارُنا بيتَ بيتَ " ، أي : ملاصقًا .

فكل هذه المركبات التي من نوع الأعداد ، والظروف ، والأحوال - مبنية على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالتها من الجملة ؛ تقول في الأعداد : جاء أحدَ عشرَ رجلًا ، وأبصرت أحدَ عشرَ رجلًا ، ونظرت إلى أحَدَ عشرَ رجلا . وتقول : أنا أسأل عنك " صباحَ مساءَ " أى : دائمًا . فهوظرف مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب . وتقول : أخى جارى " بيتَ بيتَ " فهومبنى على فتح الجزأين فى محل نصب ، حال ، فيكون اللفظ المركب مبنيًّا على فتح الجزأين فى محل رفع ؛ لأنه فاعل - مثلا ، أوشىء آخر يكون مرفوعاً - ، وفى محل نصب لأنه مفعول به ، أوظرف،

١سبقت إشارة لهذا في ص ٣٠٠ وفي رقم ٥ من هامشها حيث الكلام على تعريف المركب المزجي ، وأنواعه . . . . و . . . . و . . . . ومنه ما يفصل بين كلمتين الواو الزائدة سماعا ، المهملة التي ليست إلا للفصل المحض ، نحو : " كيت وكيت - وذيت وذيت " بالبيات الآتي في موضعه من جـ ٤ باب " كم " ص ٥٤٠ م ١٦٨ .

٢في " و " من ص ١٣٤ ، وفي : " د " من ص ١٥٦ .

أو حال ، أو : شيء آخر منصوب ، وفي محل جر ؛ لأنه مجرور . فآخر كل كلمة من الكلمتين يلزم حركة واحدة لا تتغير ؛ هي الفتحة . وحكم هذا المركب هو البناء على الفتح .

وهذا الإعراب في الأمثلة السابقة نوع مما يسمونه الإعراب : " المَحلّي " ١ حيث يكون للكلمة حالة لفظية ظاهرة ، حلت محل أخرى غير ظاهرة ، ولكنها ملحوظة برغم عدم ظهورها ؛ فتراعى في التوابع وغيرها ، وهو غير " الإعراب التقديري " الذي سبق الكلام عليه٢ .

وما ذكرنا من حكم المركب المزجي بأنواعه المختلفة هو الذي يحسن الأخذ به ، والاقتصار عليه وحده في استعملنا ؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها . . . والاقتصار عليه يمنع الفوضى في ضبط الكلمات ، ويريحنا من جدل أهل المذاهب المختلفة .

وعلى الرغم من هذا سنذكر بعض الآراء الأخرى ، لا لاستعمالها ؛ ولكن ليستعين بها من يشاء في فهم النصوص القديمة التى وردت بها ، واشتملت عليها .

فمن تلك الآراء أن المركب المزجي غير المختوم بكلمة : " ويه " يجوز فيه

البناء على الفتح في جميع حالاته . نقول : هذه بعلبكَّ . إن بعلبكَّ جميلة . لم أسكن في بعلبكَّ ، فتكون مبنية على الفتح دائمًا في محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ .

ومنها : أنه يجوز إعرابه إعراب المتضافين[3] ؛ فيكون صدره - وهو المضاف - معربًا على حسب حالة الجملة ، ويكون عجزه - وهو المضاف إليه - مجرورًا أبدًا ؛ تقول ؛ هذه بعلُ بَكٍّ . إن بعلَ بكٍّ جميلة . لم أسكن في بعلِ بكٍّ .

---

[1] ومن أنواعه أيضا جميع الأسماء المبنية ، " كأسماء الإشارة والموصول ، والضمير " وبعض الأفعال المبنية " كالماضي الواقع فعل شرط ، أو جوابه ، فإنه مبني في محل جزم " ، وكلك بعض الجمل " كالتي تقع خبرا ، أو صفة ، أو حالا . . . . " انظر البيان في ص ٨٤ ، ثم ص ١٩٨ .

[2] ص ٨٤ وفي " جـ " من ص ١٩٨ .

[3] والإضافة هنا غير محضة للأسباب الموضحة في موضعها الأنسب ، وهو باب : " الإضافة " ، جـ٣ ص ٤٧ م ٩٣ وفي باب الممنوع من الصرف " جـ٤ م ١٤٧ " و " ص ٢١٨ وهامشها " .

وفى هذه الحالة - وحدها - يحسن في الكتابة فصل المضاف من المضاف إليه ، وعدم وصلهما خطًا . بخلاف أكثر الحالات الأخرى . كما أن المضاف في هذه الحالة إن كان معتل الآخر فإنه يظل ساكنًا دائمًا ، ولا تظهر عليه الحركة ؛ بل تقدر ؛ مثل : عرفت " مَعْدِى كَرِبٍ " ، فكلمة " معدي " مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الياء : مع أن الفتحة تظهر على الياء دائمًا ، ولكنها لا تظهر هنا ، لثقلها مع التركيب - كما سبق البيان[1] .

أما المركب المزجي المختوم بكلمة : " وَيْه " فقد أجازوا فيه حالة أخرى غير البناء على الكسر ، هي إعرابه كالممنوع من الصرف ، فيرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة ، من غير تنوين في الحالات الثلاث ؛ مثل : سيبويهُ إمام نحويّ كبير ، عرفت سيبويهَ ، وتعلمت من سيبويهَ .

---

[1] عند الكلام على المنقوص في ص ١٩٦ .

ب - أما الترتيب بين قسمين[1] فيلاحظ فيه ما يأتي :

١ - لا ترتيب بين الاسم والكُنْية ، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ، مثل : أبو الحسن عليّ بطلٌ ، أو : عليّ أبو الحسن بطل .

٢ - لا ترتيب بين اللقب والكنية ؛ فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ؛ مثل : الصدّيق أبو بكر أول الخلفاء الراشدين ، أو : أبو بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين .

٣ - يجب الترتيب بين الاسم واللقب ؛ بحيث يتقدم الاسم ويتأخر اللقب٢ . مثل : عمرُ الفاروق هو الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين ، وهذا الترتيب واجب إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز٣ الأمران ؛ مثل : المسيح٤ عيسى بنُ مريمَ رسولٌ كريم ، أو : عيسى بنُ مريمَ المسيحُ رسولٌ كريم . ذلك أن " المسيح " أشهر من " عيسى " . ومثل : السفَّاح عبد الله أول خلفاء العباسيين ، أو : عبد الله السفاح . . . ومن أجل ذلك كثر تقديم ألقاب الخلفاء والملوك على أسمائهم - مع صحة التأخير - .
ومما سبق نعلم أن الترتيب عند اجتماع قسمين غير واجب إلا فى حالة واحدة٥،

" ١و ١ " أما حكم الترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجيء في ص ٣١٩ .
٢وتأخير اللقب عن الاسم واجب - بشرطه - سواء أوجد مع الاسم كنية أم لم توجد .
٣وهناك صورة أخرى لا يجب فيها تقديم الاسم وتأخير اللقب ، بل يجوز ، هي : أن يكون اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما للآخر . " أي : الحكم على أحدهما بالآخر سلبا أو إيجابا " . ففي هذه الحالة يتأخر المحكوم به ، ويتقدم المحكوم عليه . فإذا قيل : من زين العابدين؟ . فأجبت : زين العابدين على - فهنا يتقدم اللقب ، لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه بأنه على ، ويتأخر الاسم لأنه محكوم به . . . . وإذا قيل : من على الذي تمتد حونه؟ فأجبت : على زين العابدين . فيتقدم الاسم هنا ، لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه ، ويتأخر اللقب ، لأنه محكوم به . وهكذا - انظر رقم ٨٨ من هامش ص ٤٤٢ ورقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ - فعندنا صورتان لا يجب تأخير اللقب فيهما ، وإنما يجوز .
٤معاني المسيح كثيرة ، منبها : أنه يمسح الباطل ويزيله .
٥زيدت عليها حالة ثانية في رقم ٣ من هذا الهامش . وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :
واسما أتى ، وكنية ، ولقبا . . . وأخرن ذا إن سواه صحبا
يريد : أن العلم ثلاثة أنواع ، فيأتي اسما ، أو : كنية ، أو : لقبا ، ثم أشار إلى أن هذا " أي : اللقب " يتأخر إن صحب سواه من القسمين الآخرين ، بأن اجتمع مع الاسم أو الكنية ، ولكن هذا الرأي يخالف المشهور ، من أن اللقب لا يتأخر إلا مع الاسم فقط ، دون الكنية - بالشرط الذي قدمناه - ولو أنه قال : " وأخرن ذا إن سواها صحبا " لكان أحسن ، وأوفق في بيان أن المراد تأخير اللقب إن صحب شيئا سوى الكنية .

هي حالة اجتماع الاسم واللقب ؛ فيجب تأخير اللقب عنه بشرط ألا يكون أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز الأمران .
ج - أما إعراب قسمين عند اجتماعها فيُتَّبع فيه ما يأتي :
١ - إن كان القسمان مفردين١ مثل : " عليّ سعيد " جاز اعتبارهما متضابفين٢ فيكون الأول هو المضاف ، ويضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة . ويكون الثاني هو المضاف إليه ، وهو مجرور دائمًا ؛ تقول : غاب عليٌّ سعيدٍ٣ ، عرفت عليَّ سعيدٍ ، وسألت عن عليِّ سعيدٍ ، وجاز عدم إضافتهما فيعرب الأول ويضبط على حسب حالة الجملة ويكون الثاني تابعًا له٤ في جميع حركات الإعراب ؛ فتكون كلمة : " سعيد " مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة تبعًا للكلمة

١وفي هذه الحالة لا بد أن يكون أحدهما اسما والآخر لقبًا ، إذ لا دخل للكنية في الإفراد ، لأنها لا بد أن تكون مركبة تركيبا إضافيا - كما سبق في ص ٣٠٨ - ولا بد أن يكون المضاف إليه معها غير لقب للمضاف ، إذ الشيء لا يضاف - في الأغلب - إلى نفسه ، طبقًا للبيان السابق في رقم٢ من هامش ص٣٠٨ .

٢بشرط ألا يمنع من الإضافة مانع ، كوجود " أل " في العلم الأول منهما ، مثل : " السعد المقنع " اسم رجل ، ولقبه ، فلا يجوز إضافة " السعد " إلى " المقنع " ، لأن الإضافة المحضة تمتنع فيها " أل " من المضاف . كما تمتنع الإضافة إذا كان المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ، كما يبدو هنا في ظاهر الأمر ، ولكنهما مختلفان تأويلا ، فأحدهما يراد به الاسم المجرد ، والآخر يراد به المسمى ، كما سيجيء التفصيل في باب الإضافة جـ٣ هامش ص ٤١ و ١١٩ م ٩٣ - وهذا النوع من إضافة الاسم إلى المسمى ، " أي : إلى اللقب " . والحاجة إلى هذا التأويل في هذا الوجه جعلت الإعراب على الوجه التالي أفضل .

٣جاء في ص ٢٣ جـ١ من شرح : " المفصل " ما ملخصه :
إذا لقبت علما مفردا بمفرد أضفت العلم إليه ، نحو : سعيد كرز . كان اسمه : " سعيدا " ، ولقبه " كرزا " فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب وكذلك . " قيس قفة ، وزيد بطة " .
فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد ، وسلب ما فيه من تعريف العلمية ، كما إذا أضفته إلى غير اللقب ، نحو : " زيدكم " فصار التعريف بالإضافة . وجعلت الألقاب معارف ، لأ ، ها جرت مجرى الأعلام ، وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقيب - أي : إن وجدا من قبل - ، كما أنا إذا قلنا : " الشمس " كان معرفة بالألف واللام ، وإذا قلنا : " عبد الشمس " - كان من قبيل الأعلام . فالعلم يفقد التعريف بالعلمية عند إضافته إلى اللقب ويكتسب تعريفا جديدا بالإضافة . وكل هذا بشرط إضافته إلى اللقب " . . . . أهـ . ثم راجع رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

٤فيعرب الثاني بدلا من الأول ، بدل كل من كل ، أو يعرب عطف بيان ، أو توكيدا لفظيا بالمرادف ، فهذه الإعرابات الثلاثة جائزة . إلا إن منع من البدل مانع مما ذكروه في بابه ، فيمتنع ويبقى الإعرابان الآخران .
هذا ، وإعراب الثاني تابعا للأول على وجه من الأوجه الثلاثة ، قوي لا تأويل فيه ، فهو خير من الإعراب في الحالة الأولى ، حالة اعتبارهما متضايقين لما فيها من التأويل الذي أشرنا إليه في رقم ٢ .

الأولى ؛ وهي عليّ . ولا دخل للكنية هنا لأن الكنية مركبة تركيبًا إضافيًّا ، فتدخل في الأحوال الثلاثة الآتية الخاصة بالمركب الإضافي ، ولا تدخل في المفرد الذى نحن بصدده - كما أشرنا من قبل .

٢ - وإن كان القسمان ، مركبين معًا تركيب إضافة ؛ مثل : " عبد العزيز سعد الله " فإن المضاف الأول ، وهو : " عبد " يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، ويكون المضاف الثانى ، وهو : " سعد " تابعًا له١ فى حركات إعرابه .

٣ - وإن كان الأول هوالمفرد والثانى هوالمركب تركيب إضافة ؛ مثل : " على زين العابدين " - أعرب المفرد على حسب حالة الجملة ، وجاء المضاف الذى بعده تابعًا له فى حركته ؛ تقول : علىٌّ زينُ العابدين شريف . إن عليًّا زينَ العابدين شريف . وماذا تعرف عن علىٍّ زين العابدين؟

ويجوز شيء آخر ؛ أن يكون الأول المفرد مضافًا ؛ يُضبَط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وأن يكون المضاف إليه هوصدر الثانى ؛ تقول : علىُّ زينِ العابدين شريف ، إن علىَّ زينِ العابدين شريف . ماذا تعرف عن علىِّ زينِ العابدين ؛ فتكون كلمة : " علىّ " معربة على حسب العوامل ، ومضافة . وتكون كلمة : " زين " مضافة إليها مجرورة .

٤إن كان الأول هوالمضاف والثانى هوالمفرد ؛ مثل : زين العابدين علىّ " "

- فإن صدر الأول ؛ أى : المضافَ ، يضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، ويعرب المفرد تابعاً له ، تقول : زينُ العابدين عليٌّ شريف ، إن زينَ العابدين عليًّا شريف ، عطفت على زين العابدين عليٍّ .
أما المركب المزجي وملحقاته ، والمركب الإسنادىّ فلا يعتد بتركيبهما فى هذا الشأن وإنما يعتبر كل منهما بمنزلة المفرد عند اجتماعه بقسم آخر وتجرى عليه أحكام المفرد السابقة٢ .

---

١ فيعرب بدل كل من كل ، أو عطف بيان ، أو توكيدا لفظيًّا بالمرادف ، بالإيضاح الذي سبق في رقم٤ من هامش الصفحة الماضية .
٢ مع ملاحظة الحالة الإعرابية الخاصة بكل منهما - كما شرحناها في ص٣٠٨ وما بعدها - فالمركب الإسنادي يلزم آخره حركة لفظية لا تتغير ، ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، بسبب الحكاية ، والمركب المزجي المختوم بكلمة : " ويه " يلزم آخره حالة واحدة ، وهي : البناء على الكسر - في الأغلب - ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . . . . وإن لم يكن مختوما بكلمة " ويه " =

وإلى هنا ينتهى الكلام على الترتيب والإعراب١ بين قسمين عند اجتماعهما .
أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة : " الاسم ، والكنية ، واللقب " فيراعى في الترتيب بينها ما سبق إيضاحه ؛ حيث يجوز تقديم بعضها على بعض . إلا اللقب فلا يجوز تقديمه - فى أكثر حالاته - على الاسم٢ ؛ ففى مثل : عمرُ بنُ الخطاب الفاروقُ - يجوز أن تقدم أو تؤخر ما شئت من الاسم ، أو : الكنية ، أو اللقب . إلا صورة واحدة لا تجوز ؛ وهي : تقديم كلمة " الفاروق " على " عمر " . وكذلك يراعى في الإعراب بين الأول والثاني ما سبق أيضًا . أما الثالث فيكون تابعًا للأول في حركاته .

= ولا مبنيًّا على فتح الجزأين ، رفع بالضمة من غير تنوين ، ونصب وجر بالفتحة من غير تنوين فيهما ، لأنه ممنوع من الصرف - في الأشهر - وهذه هي الأحكام الإعرابية الشائعة التي يجمل الاقتصار عليها الآن ، وترك ما عداها مما يدخل في باب اللهجات التي لا تناسب حاضرنا . . . . .
ويلاحظ كذلك أن الثاني في الصور السالفة كلها يجوز فيه " القطع " المشار إليه في رقم ١ من هامش ص ٣٢٠ . . . . .

١ وفي الإعراب يقول ابن مالك من غير أن يتعرض للتفصيل والترتيب الذي سلكناه .
وإن يكونا مفردين فأضف . . . حتما ، وإلا أتبع الذي ردف
يريد بالشطر الأول : أنه : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم ، وكانا مفردين ، مثل : سعيد محمود وجب عنده إعرابهما متضايفين ، فالأول ، وهو المضاف يعرف على حسب حالة الجملة ، والثاني يعرب مضافا إليه مجرورا ، هذا رأي ابن مالك ، وقد عرفنا البيان الشافي في ذلك ، حيث أوضحنا أن الإضافة ليست واجبة ، وإنما هي جائزة كالإتباع : بل الإتباع أفضل .
ثم يقول في الشطر الثاني : إن لم يكونا مفردين ، بأن يكونا معا مركبين تركيب إضافة ، أو يكون الأول مركبا إضافيا والثاني مفردا ، أو العكس ، فإن الأول يعرب على حسب حاجة الجملة ، والثاني يكون تابعا له في الإعراب " فيكون : بدلا ، أو عطف بيان ، أو توكيدا لفظيا بالمرادف " ومعنى " الذي ردف " أي : الذي جاء ردفا للأول ، أي : بعده متأخرا عنه .
ثم أشار إلى نوعين من أنواع العلم ، هما : المركب الإسنادي والمزجي ، فقال :

وجملة ، ما يمزج ركبا . . . ذا إن بغير ، " ويه " تم أعربا
أي : أن التركيب الإسنادي وهو المراد بقوله : " جملة " وكذلك المركب المزجي غير المختوم بكلمة ، " ويه " فإنهما يعربان على حسب حاجة الجملة . وقد شرحنا طريقة إعرابهما ، وإن لم يوضحهما الناظم ، كما شرحنا طريقة إعراب المزجي المختوم بويه والأنواع المبنية على فتح الجزأين " ص ٣١٣ ، ثم أشار إلى المركب الإضافة من غير أن يذكر حكمه بقوله :
وشاع في الأعلام ذو الإضافة . . . كعبد شمس ، وأبي قحافة
وعبد شمس : علم على جد معاوية ، وأبو قحافة : علم على والد أبي بكر الصديق . وفي هذا البيت والذي قبله إشارة إلى الأنواع الثلاثة للعلم المركب ، وهي : العلم المنقول من جملة ، وهو المركب الإسنادي ، والعلم المركب تركيبا مزجيا ، والعلم المركب تركيبا إضافيا .
٢ إلا في الصورتين الجائزتين ، وقد أوضحنا إحداهما في رقم ٣ من ص ٣١٦ والأخرى في رقم ٣ من هامشها .

وكذلك يراعى في الإعراب بين الأول والثاني ما سبق أيضًا حين اجتماعهما بدون الثالث ، فإذا انضم إليهما لم يتغير إعرابهما ، وأعرب الثالث تابعًا للأول في إعرابه١ .
د - هذا ، وما يخص الأقسام السالفة من الأحكام المعنوية وباقى الأحكام اللفظية الأخرى فقد سبق الكلام عليها٢ .

---

١ ويجوز فيه أيضا ما يسمى : " القطع " وهو جائز فيه وفي غيره على التفصيل الآتي :
إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم أو ثلاثة ، فإنه يجوز دائما في الثاني والثالث - إن وجد - " القطع " وهو المخالفة للأول في حركته الإعرابية ، والانفصال عنها إلى ما يخالفها في الرفع ، أو النصب ، بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود في الأول ، فإن كان الأول مرفوعا جاز قطع ما بعده إلى النصب ، وإن كان الأول منصوبا جاز قطع ما بعده إلى الرفع . وإن كان الأول مجرورا جاز فيما بعده القطع إلى الرفع ، أو : القطع إلى النصب ، وزيادة على الجر بالتبعية ، تقول في الزعيم " سعد زغلول " : اشتهر عسد زغلولا بالخطابة ، فيجوز قطع كلمة : " زغلول " عن الرفع . أي : عن أن تكون مثل الأول في حركته ، وعن أن تكون تابعة له ، وإنما تكون منصوبة ، مفعولا به لفعل محذوف ، تقديره : أعني ، أو : أريد . . . . أو نحو ذلك .
وفي مثل : عرفت سعدا - زغلول - يجوز في كلمة : " زغلول " الرفع ، فتكون مقطوعة عن حركة الأول غير تابعة له ، فتعرب خبرا لمبتدأ محذوف ، تقديره ، " هو " مثلا . وفي مثل : سمعت عن سعد زغلول - يجوز في كلمة " زغلول " الرفع ، أو النصب ، على القطع السالف ، كما يجوز فيها الجر على أنها تابعة له . . . .
وملخص ما سبق في القطع أنه : مخالة الثاني والثالث لعلامة الاسم الأول ، فإذا كان الأول مرفوعا جاز في الباقي النصب فقط على القطع ، مع إعراب المقطوع مفعولا به لفعل محذوف . وإذا كان الأول منصوبا جاز القطع في الباقي إلى الرفع ، أو إلى النصب ، أو إلى الجر ، مع إعرابه في كل حالة بما يناسبها ، وتقدير العامل الملائم لها .
أما الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب الذي أوضحناه للتابع - إلى الإعراب الآخر الذي أوضحناه هنا أيضا ، فغرض بلاغي ، هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماما خاصا ، لرفعة شأنه ، أو حقارة منزلته . وقد أوضحنا القطع - بتفصيل مناسب - والغرض البلاغي منه في باب المبتدأ والخبر لمناسبة أقوى ، وهي : مناسبة حذف المبتدأ وجوبا " ص ٥١٠ م ٣٩ " أما موضعه الأصيل ، وبيانه الأكمل فباب النعت من الجزء الثالث ، ص ٤٦٩ م ١١٥ .
٢ في صفحتي ٢٩٢ و ٢٩٦ وما بعدها .

المسألة الرابعة والعشرون : اسم الإشارة١

تعريفه : اسم يعين مدلوله تعيينًا مقرونًا بإشارة حسية إليه ؛ كأن ترى عصفورًا فتقول وأنت تشير إليه : " إذا " رشيق ؛ فكلمة : " ذا " تتضمن أمرين معًا ، هما : المعنى المراد منها : " أي : المدلول " ، وهو : جسم العصفور ،

والإشارة إلى ذلك الجسم في الوقت نفسه . والأمران مقترنان ؛ يقعان في وقت واحد[2] ؛ لا ينفصل أحدهما من الآخر .
والغالب أن يكون المشار إليه " وهو : المدلول " شيئًا محسوسًا[3] كالمثال السابق . وكأن تشير بأحد أصابعك إلى كتاب ، أو قلم ، أو سيارة ، وتقول : ذا كتاب - ذا قلم - ذي سيارة . وقد يكون شيئًا معنويًّا ، كأن تتحدث عن رأي ، أو : مسألة في نفسك ، وتقول : ذي مسألة تتطلب التفكير ، ذا رأي أبادر بتحقيقه . . .

تقسيم أسماء الإشارة :

تنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين ؛ قسم يجب أن يُلاحَظ فيه المشار إليه من ناحية أنه مفرد ، أو مثنى ، أو جمع . . . ، مع مراعاة التذكير ، والتأنيث ، والعقل[5] ، وعدمه في كل ذلك[6] . وقسم يجب أن

---

[1] اسم الإشارة اسم مبهم وسيجيء بيان المبهم في " ج " من ص ٣٣٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .

[2] انظر ص ٩٣ ، ففيها الإيضاح .

[3] مما تجب ملاحظته أن الإشارة نفسها لا بد أن تكون حسية . أما مدلولها - وهو المشار إليه - فقد يكون حسيا وهو الأصل ، وقد يكون معنويا .

[4] إذا كان المشار إليه اسم جنس جمعيا فلاسم الإشارة حكم خاص ، هو حكم الضمير العائد على مرجعه ، وقد سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٢٢ وفي رقم ٦ من ص ٢٦٥ - .

[5] والمراد بالعاقل : من له قدرة على الفهم والتعلم والحكم ، بأصل طبيعته ، ولو فقد هذه القدرة لسبب عارض . وقد يعبر النحاة أحيانا " بالعالم " بدلا من : العاقل .

[6] إذا اختلف المشار إليه في التذكير والتأنيث مع المراد الأصيل منه جاز في اسم الإشارة التذكير والتأنيث ، مراعاة لأحدهما ، نحو : القطن محصول أساسي عندنا ، وهذه الثروة يجب العناية بها ، أو : وهذا ثروة يجب العناية بها ومثل : كتاب البخلاء للجاحظ زاد أدبي رائع ، وهذه مزية يسعى وراءها الأديب ، أو : وهذا مزية يسعى وراءها الأديب ومن الأمثلة قوله تعالى : {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ} - وقد أشرنا لهذا في رقم١ من هامش ص٢٢ ٢٦٥ .

يُلاحَظ فيه المشار إليه أيضًا ، ولكن من ناحية قربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد[1] .

فالقسم الأول خمسة أنواع :

أ - ما يشار به للمفرد المذكر مطلقًا ؛ " أي : عاقلا أو غير عاقل " : وأشهر أسمائه " ذا " [2] . نحو : ذا طيار ماهر - ذا بلبل صَدَّاح[3] .

ب - ما يشار به للمفردة[4] المؤنثة - عاقلة وغير عاقلة - وهو عشرة ألفاظ ؛ خمسة مبدوءة بالذال هي : ذي ، ذهْ ، ذهِ ، بكسر الهاء مع اختلاس[5] كسرتها ، ذهِ - بكسر[6] الهاء مع إشباع الكسرة نوعًا ، ذات[7] .

١تقدير القرب والبعد والتوسط متروك للعرف الشائع عند المتكلم ، ومن معه .
٢ " ذا " هو الأشهر . ويحسن الاقتصار عليه - حرصا على التيسير والإيضاح - وترك ما عداه مما هو مسموع بقلة عن العرب ، مثل : " ذاء " بهمزة مكسورة . و " ذائه " بهمزة مكسورة دائما ، بعدها هاء مكسورة كذلك ، و " ذاؤه " بهمزة وهاء مضمومتين دائما . و " ألك " - للبعيد - بهمزة مفتوحة ممدودة هي اسم الإشارة ، بعدها لام مكسورة للبعد ، فكاف للخطاب " أي : ذلك " فهذه الألفاظ الواردة لإشارة المفرد المذكر خمسة ، سردناها لنستعين بمعرفتها على فهم ما ورد منها في الكلام القديم ، مثل قول القائل :
هذاؤه الدفتر خير دفتر . . . في يد قرم ماجد مصدر
مع تفضيل الاقتصار في استعمالنا على " ذا " كما سبق .
٣المفرد إما أن يكون مفردا حقيقة كالمثالين المذكورين ، أو حكما ، كالإشارة إلى جمع ، أو فريق ، مثل : هذا الجمع مسارع للخيرات ، هذا الفريق غالب . وأيضا في مثل : الصيف حار ، والشتاء بارد ، أما الخريف فبين ذلك . أي : بين المذكور من الحار والبارد . ومما وقعت الإشارة به للجمع حكما قول الشاعر :
ولقد سئمت من الحياة وطولها . . . وسؤال هذا الناس : " كيف لبيد "
٤سواء أكانت مفردة حقيقة كما مثل ، أم حكما : مثل الفرقة والجماعة - على الوجه المتقدم في رقم ٣ .
٥الاختلاس هو : النطق بالحركة خفيفة سريعة ، مع عدم إطالة الصوت بها .
٦الإشباع إيضاح الحركة ، مع تقويتها وإطالة الصوت بها ، حتى ينشأ من ذلك حرف علة مناسب ، كالألف بعد الفتحة ، وكالواو بعد الضمة ، والياء بعد الكسرة - وهو حرف علة زائد ، يقال له : " حرف إشباع " . ويجوز كتابتها مع الإشباع هكذا " ذهي " بإثبات الياء الناشئة من إطالة الصوت بالكسرة .
٧ومن التيسير أن نجعلها كلها اسم إشارة ، ولا نتابع الرأي القائل : إن اسم الإشارة هو " ذا " وحدها ، وإن التاء للتأنيث .
والغالب فيها الضم ، فهي اسم إشارة مبني على الضم في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها في جملتها .

وخمسة مبدوءة بالتاء ، هي : تي ، تا ، تهْ ، تهِ ، بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة ، تهِ١ ، بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعًا . تقول : ذي الفتاة شاعرة . . . تي الفتاة محسنة . . . وكذا الباقي منهما٢ .

ج - ما يشار به للمثنى المذكر مطلقًا - أي : عاقلًا وغير عاقل ، وهو لفظة واحدة : " ذان " رفعًا ، وتصير : " ذَيْن " نصبًا وجرًا . تقول : ذان عالمان ، إنّ ذيْن عالمان ، سلمت على ذَيْن ، فيعرب كالمثنى ، أي : " ذان " : مبتدأ مرفوع بالألف . " ذيْن " : اسم " إنّ " منصوب بالباء . " ذين " ، مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء أيضًا .

د - ما يشار به إلى المثنى المؤنث مطلقًا ، وهو لفظة واحدة : " تان " رفعًا " وتصير : تَيْن " نصبًا وجرًا ؛ تقول : تان محسنتان ؛ إن تيْن محسنتان ، فرحت بتَيْن المحسنتين . " تان " مبتدأ مرفوع بالألف . " تيْن " اسم : " إن " منصوب بالياء . " تَيْن " مجرور بالياء ، وعلامة جره الياء .

هـ - ما يشار به للجمع مطلقًا " مذكراً ومؤنثًا ، عاقلا وغير عاقل " هو لفظة واحدة : " أولاءِ " . ممدودة في الأكثر ، أو : أولَى مقصورة ؛ مثل :

١ويجوز إثبات الياء الناشئة من الإشباع هكذا " تهي " . كما سبق في رقم ٦ من الهامش السابق .
٢يقول ابن مالك :
بذا لمفرد مذكر أشر . . . بذي وذه ، تي ، تا ، على الأنثى اقتصر
أي : أشر للمفرد المذكر بكلمة : " ذا " واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة : " ذي " و " ذه " و " تي "

و " تا " ولم يذكر الباقي .
٣يقول ابن مالك :
و " ذان ، تان " للمثنى المرتفع . . . وفي سواه " ذين " . " تين " اذكر تطع
أي : للمثنى في حالة رفعه صيغتان ، هما : ذان ، وتان ، ولم يوضح المشار إليه بهما وقد عرفناه : " وذان " للمثنى المذكر والمرفوع ، و " تان " للمثنى المؤنث المرفوع " ، وفي سوى الرفع يقال فيهما : " ذين " و " تين " بالياء والنون ويجوز تشديد النون ، وعدم تشديدها في : " ذان ، وتان " ، وكذلك في " ذين وتين " ، لكن عند تشديدها في الأخيرتين تتحرك الياء بالفتحة ، أي : أنها تتحرك بالفتحة في حالتي نصبهما وجرهما إذا شددت النون - وستجيء الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ - .
٤يقول ابن مالك :
وبأولى أشر لجمع مطلقًا . . . والمد أولى . . . .

أولئك الصناع نافعون . ومثل : {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا} ١ .
أما القسم الثاني من أسماء الإشارة ، وهو الذي يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربة ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد ؛ فإنه ثلاثة أنواع :
أ - الأسماء التي تستعمل في حالة قربه . هي : كل الأسماء السابقة الموضوعة للمفرد ، والمفردة ، والمثنى والجمع ، بنوعيهما ، من غير اختلاف في الحركات أو الحروف ، ومن غير زيادة شيء في آخرها .
ب - الأسماء التي تستعمل في حالة توسطه للدلالة على أن المشار إليه متوسط الموقع بين القرب والبعد ، هي : بعض الأسماء السابقة بشرط أن يُزاد في آخر اسم الإشارة الحرف الدالة على التوسط ، وهذا الحرف هو : " كاف الخطاب الحرفية٢ " . فإنها وحدها ، بغير اتصال لام البعد بها ، هي الخاصة بذلك .

١ المد والقصر عند اللغويين والقراء - " كما سبق عند الكلام على المقصور في رقم٥ من هامش ص١٨٨ وكما يجيء في رقم١ من هامش ص٣٤٥ وكذا رقم١ من هامش ص٥٥٨م ١٧٠ ج٤ " - يكون في المعرب وفي المبني ، كما نرى هنا كلمة : " أولا " أما عند النحاة فمقصوران على المعرب .
والمقصود بالمد في البيت السالف " في رقم٤ " الإشباع الذي شرحناه في رقم٦ من هامش ص٣٢٢ وهو المد الصرفي الذي يقضي بوجود همزة في آخر الكلمة بعد ألف المقصور . أما الهمزة التي في أول كلمة : " أولى " فلا يصح إشباعها عند النطق بها ، بالرغم من أن قواعد الإملاء توجب زيادة واو بعدها في الكتابة للفرق بينها وبين كتابة : " الألى " التي هي اسم موصول - كما ستجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ - وهذه العلة لا تثبت اليوم على التمحيص . وقد آن الوقت لإعادة النظر في قواعد الإملاء على يد المختصين بهذه الشئون ، ولا سيما المجمع اللغوي .
٢ هذه الكاف حرف مبني ، وليست ضميرا ، فلا يصح أن يكون اسم الإشارة مضافا ، وهي مضاف إليه ، لأنها حرف كما قلنا ، ولأن اسم الإشارة بجميع أنواعه - حتى المثنى منه - لا يضاف ، لأنه " ما عدا المثنى " بمني - كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٣٤ - ، والمبني في أكثر حالاته لا يضاف . ومع أن هذا الكاف حرف خطاب فإنها مع غير كلمة : " هنا " الآتية في ص ٣٢٧ - تتصرف كما تتصرف الكاف الاسمية التي هي ضمير خطاب على حسب المخاطب " فتكون الحرفية مبنية على الفتح للمخاطب المفرد ، المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبة نحو : ذاك - ذاك . وتلحقها علامة التثنية ، وميم جمع المذكر ، ونون النسوة ، نحو : ذا كما ، ذا كن . وهذا هو " التصرف الكامل " وهو أشهر اللغات وأسماها ، ويحسن الأخذ به وحده ، لأن يساعد على زيادة الإيضاح ومنع اللبس .
وهناك لغة أخرى لا تلحق بها علامة ، وتبنيها على الفتح لكل أنواع المخاطب المذكر ، وعلى الكسر لكل أنواع المخاطب المؤنث ، وهذا هو " التصرف الناقص " . وهو في درجته أقل من الأول . ويلي هذا " عدم تصرفها " مطلقا ، فتبني على الفتح في جميع أحوال الخطاب .

هذا وكاف الخطاب مع الظرف " هنا " مفردة مفتوحة دائما ، مهما كان المخاطب ، كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ .

وهي تلحق الآخر من بعض أسماء الإشارة ، دون بعض آخر ؛ فتلحق آخِر أسماء الإشارة التي للمفرد المذكر ، والتي للمثنى ، والتي للجمع بنوعيهما ؛ نحو : ذاك المكافح محبوب - ذانك المكافحان محبوبان - تانك الطبيبتان رحيمتان ، أولئك المقاومون للظلم أبطال ، أو : أولاك " بمد كلمة : " أولاء " وقصرها " .
وكذلك تلحق ثلاثة من أسماء الإشارة الخاصة بالمفرده المؤنثة ، هي : " تي ، تا ، ذي " ؛ نحو ، تِيك الدار واسعة . . . ولا تلحق آخر السبعة الأخرى التي للمفردة المؤنثة ، فباستبعاد هذه السبعة تكون بقية أسماء الإشارة التي للقُرب صالحة للتوسط أيضًا .
ولا تلحق آخر اسم من أسماء الإشارة إذا كان مبدوءًا بحرف التنبيه : " ها " وبينهما فاصل ، كالضمير في مثل : هأنذا محب للإنصاف ، فلا يقال في الأفصح هأنذاك - كما سيجيء١ .
" ملاحظة " : هذه الكاف تلحق اسم إشارة للمكان وهو يعتبر في الوقت نفسه ظرفًا من ظروف المكان ؛ ونعني به الظرف : " هنا " - وسيجيء أيضًا إيضاحه قريبًا١ ؛ نحو : هناك في أطراف الحديقة دوح ظليل .
وخلاصة ما تقدم أن الأسماء التى للمتوسط هي الأسماء السابقة التي للقرْب . ولكن بشرط زيادة " كاف " الخطاب الحرفية في آخر الاسم للدلالة على التوسط ؛ تقول : ذاك الطائر مغرد . . . ، تِيك الغرفة واسعة . . . وبشرط أن كاف الخطاب الحرفية لا تدخل في اسماء الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة إلا في ثلاثة : " تي " و " تا " و " ذي " ولا تدخل في السبعة الأخرى - على الصحيح . وهذا هو الموضع الثاني الذي لا تدخله تلك الكاف٢ .
ج - الأسماء التى تستعمل فى حالة بُعْده .
لا سبيل للدلالة على أن المشار إليه بعيد إلا بزيادة حرفين فى آخر اسم الإشارة ، هما : لام فى آخره تسمى : " لام البعد " يليها " وجوبا .

١و١ " ص ٣٢٧ .
٢ أما الوضع الأول فقد ذكر قبل هذا مباشرة ، وهو اسم الإشارة المبدوءة بحرف التنبيه : " ها " وبينهما فاصل ، وكذلك لا تدخل في اسم الإشارة : " ثم " ولا اسم الإشارة المنادي ، نحو ، يا هذا : " كما سيجيء في رقم ٦ هامش ص ٣٢٧ ، وفي باب المنادي ، ج٤ " .

" كاف الخطاب " الحرفية حتمًا ، ولا توجد " لام البعد بغيرها . وهذه اللام تزاد في آخر بعض الأسماء دون بعض : فتزاد مع " الكاف " في آخر أسماء

الإشارة التي للمفرد ؛ نحو : ذلك الكتاب لا ريب فيه . وفي آخر ثلاثة من الأسماء التي لإشارة المفردة " وهي الثلاثة التى تدخلها " كاف " الخطاب الحرفية دون السبعة الأخرى التي لا تدخلها " ؛ نحو : تلك الصحاري ميادين أعمال ناجحة .
وتزاد في آخر كلمة : " أولَى " المقصورة التي هي اسم إشارة للجمع مطلقاً ، نحو : أولاَلِكَ المغتربون في طلب العلم جنود مخلصون ، دون " أولاء " الممدودة التي اسم الإشارة للجمع - في الرأي الأرجح - فلا يقال : أولاء لَكَ١ المغتربون مخلصون . . .
ولا تزاد في اسم الإشارة الذي للمثنى المؤنث أو المذكر ، ولا في اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه : " ها " ، والمختوم بـ " كاف " الخطاب الحرفية ؛ فلا يصح في مثل : " هذاك وهاتاك " أن يقال : هذا لِكَ ، ولا هاتا لِكَ . . . على اعتبار " اللام " فيهما للبعد ، و " الكاف " حرف خطاب .
ومما سبق يتبين أنه لا يجوز زيادة لام البعد وحدها بغير " كاف " الخطاب الحرفية بعدها ، ولهذا يمتنع زيادة " لام البعد : في آخر الأسماء الخالية من تلك " الكاف " إما لأن " الكاف " لا تدخلها مطلقًا ؛ كالأسماء السبعة التي لإشارة المفردة ، وإما لأنها تدخلها ولكن اسم الإشارة خال منها عند الرغبة في إلحاق لام البعد بآخرها . وإن شئت فقل : إن أسماء الإشارة التي تستعمل في حالة البعد لا بد أن يزداد في آخرها حرفان معًا : لام تسمى : لام البعد١ ، وحرف الخطاب " الكاف " بعدها ؛ نحو : ذلك السّبّاح بارع . وهذه اللام لا توجد وحدها بغير كاف الخطاب ؛ فيجوز إلحاقها بآخر أسماء الإشارة التى للمفرد والمفردة بشرط وجود تلك الكاف . ويمتنع إلحاقها بأسماء الإشارة التى لا تدخلها الكاف مطلقًا٢ ، أوالتى تدخلها ، ولكنها غير موجودة فيها عند الرغبة فى إلحاق اللام .

" ١ ، " ١ هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن ، كالألف المحذوفة إملائيا في نحو : " ذلك " و " تالك " . . . . وقد تسكن ، فيحذف ما قبلها مباشرة من ساكن ، كالياء ، أو الألف في اسمي الإشارة تي وتا . تقول : تلك وتلك . . . .

٢ وهي الأسماء السبعة التي أشرنا إليها في الحالة الثانية " ب " .

وكذلك يصح إلحاق هذه اللام بكلمة " أولَى " المقصودة ، دون الممدودة ، على الأرجح ودون المثنى بنوعيه أيضًا .
ويصح أن تدخل : " ها " التي هي حرف تنبيه على اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ؛ مثل : هذا ، هذه ، هذان ، هؤلاء . . . وقد تجتمع مع الكاف

بشرط عدم الفاصل - كالضمير - بين " ها " واسم الإشارة . ؛ نحو هذاك ، هاتاك . . . لكنهما إذا اجتمعا لم يصح مجيء لام البُعْد معهما ، فلا يجوز هذا لِكَ[2] . وهذا موضع آخر من المواضع التي تمتنع فيها لام البعد[3] .
وتمتنع الكاف إن فصل بين " ها " التنبيه واسم الإشارة فاصل[4] ؛ كالضمير في نحو : هأنذا[5] مُخلص ، فلا يصح الإتيان بالكاف بعد اسم الإشارة وهذا هو الموضع الثاني الذي لا تدخله كاف الخطاب[6] ، وإذن لا تدخله لام البعد أيضًا .
بقي من أسماء الإشارة التي من القسم الثاني كلمتان : هُنا ، و : " ثَمَّ "

---

[1] سميت بذلك لأن المراد منها : إما تنبيه الغافل إلى ما بعدها ، وتوجيهه إلى ما سيذكر . وإما إشعار غير الغافل إلى أهمية ما بعدها ، وجلال شأنه ، ليتفرغ له ، ويقبل عليه .
[2] يشير ابن مالك إلى الكاف واللام في البعد وعدمه قائلا : " مع العلم بأنه يقصر كلامه على القريب والبعيد ويهمل الوسط ، لأنه يدخله في البعيد كفريق آخر من النحاة - انظر " الملاحظات " في ص ٣٣١ " .
. . . . لدى البعد انطقا
بالكاف حرفا دون لام ، أو معه . . . واللام إن قدمت " ها " ممتنعة
[3] المواضع التي تمتنع فيها اللام خمسة هي :
أ - اسم الإشارة الذي ليس في آخره كاف الخطاب .
ب - أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث ، وهي التي لا تدخلها الكاف أيضا .
جـ - أولاء ممدودة .
و اسم الإشارة المثنى ، مذكرا ومؤنثا .
هـ - اسم الإشارة المبدوء بها التنبيه ، والمختوم بكاف الخطاب .
[4] كما سبق في ص ٣٢٥ .
[5] أصله : " ها أناذا " ، ولكن قواعد رسم الحروف تقضي بكتابته متصل الحروف ، " هأنذا " .
[6] والموضع الأول هو أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث - وقد سبق الكلام عليها - كذلك لا تدخل على اسم الإشارة : " ثم " كما سيجيء - ولا على اسم اسم الإشارة المنادي : نحو : يا هذا ، كما هو مبين في باب المنادي ، جـ٤ وسبقت الإشارة إليه في رقم ٢ من هامش ٣٢٥ .

وكلتاهما تفيد الإشارة مع الظرفية التي لا تتصرف . فأما : " هُنَا " فهي اسم إشارة إلى المكان القريب ، مثل : " هنا العلم والأدب " . وقد يزاد في أولها حرف التنبيه : " ها " نحو : " هَا هُنَا الأبطال ؛ فهي في الحالتين سواء .
وبسبب دلالتها على المكان مع الإشارة دخلت في عِدَاد ظروف المكان أيضًا ، فهي اسم إشارة وظرفُ مكان معًا وهي ظرف مكان لا ينصرف ، فلا تقع فاعلًا ، ولا مفعولًا ، ولا مبتدأ ، ولا غير هذا مما لا يكون ظرف مكان . ولا تخرج عن الظرفية المكانية إلا إلى نوع خاص من شبه الظرفية[2] ، وهو معها الجر بالحرف " مِنْ " أو " إلى " ، نحو : سرت من هنا إلى هناك .
ويصح أن يزاد على آخرها الكاف المفتوحة للخطاب[3] وحدها أو مع " ها " التنبيه صارت مع الظرفية اسم إشارة للمكان المتوسط ؛ مثل : هنا ، أو : " ها هناك " في الحديقة الفواكه . وإن اتصل بآخرها كاف الخطاب المفتوحة واللام

صارت مع الظرفية اسم إشارة للمكان البعيد ؛ مثل : هنالك فى الصعيد أبدع الآثار . وفى هذه الصورة تمتنع " ها " التنبيه ، لأن " ها " التنبيه لا تجتمع مع لام البعد - كما أشرنا[4] .

وقد يدخل على صيغتها بعض تغيير ، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد ؛ من ذلك ، هَنَّا ، هِنَّا ، هَنَّتْ - هِنَّت . . . فهذه لغات فيها ، وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد .

---

[1] إذا وقع الظرف : " ثم " خبرا وجب تقديمه على المبتدأ وكذلك الظرف : " هنا " إذا سبقه من غير فاصل - حرف التنبيه : " ها " وهذا رأي صاحب الهمع " حـ١ ص ١٠٢ ، ومن نقل عنه كالصبان - عند كلاهما على تقديم الخبر " بحجة أن " ها " التي للتنبيه واجبة الصدارة ، كما يقول : " الهمع " وبسببها وجب تصديرها هنا . والرأي وحجته ضعيفان مرفوضان بالأدلة القوية المؤيدة بالسماع أيضا ، وهي مدونة في ص ٥٥ من مجلة المجمع اللغوي القاهري ، الجزء الثامن عشر . والظاهر : أن الأغلب - لا الواجب - في الظرف " هنا " المسبوق بهاء التنبيه بغير فاصل هو تقديمه على المبتدأ ، ويصح تأخيره كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٣٧ .

[2] توضيحه في رقم ١ من ص ٣٣٥ .

[3] ولا بد أن تكون هذه الكاف معها مفردة ومفتوحة ، مهما تغير المخاطب ، وبذلك يسمونها : كاف الخطاب غير المتصرفة . أما الكاف مع غيرها فقد سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ أنها تكون متصرفة كاملة التصرف ، وهذا هو الأحس ، وقد تكون ناقصة التصرف في رأي آخر له تفصيل هناك . وقد تكون غير متصرف مطلقا في رأي ثالث .

[4] في ص ٣٢٦ .

وأما الأخرى : " ثمّ " فاسم إشارة إلى المكان البعيد ؛ مثل : تأمل النجوم فثم الجلال والعظمة . وهي[1] كسابقتها ظرف مكان لا يتصرف ، إلا أن " ثمَّ " للبعيد خاصة ، ولا تلحقها " ها " التنبيه " ولا كاف الخطاب ، وهما اللذان قد يلحقان نظيرتها . وقد تلحقها - دون نظيرتها - تاء التأنيث المضبوطة - غالبًا - بالفتح ؛ فيقال ثمَّة[2] .

ومما تقدم نعلم أن المكان باعتباره وعاء ، أيْ : ظرفًا - يقع فيه أمر من الأمور ومعنى من المعنى - قد اختص وحده باسمين من أسماء الإشارة ؛ فلا يشار إليه باعتباره وعاء وظرفا إلا بواحد منهما . ومن أجل هذا كانا في محل نصب على الظرفية[3] لا يفارقها أحدهما إلا إلى الجر بمن أو إلى . أما بقية أسماء الإشارة فتصلح لكل مشار إليه ، مكانًا أوغير مكان . إلا أن المشار إليه إذا كان مكانًا فإنه لا يعتبر ظرفًا ؛ مثل هذا المكان طيب ، وتلك بقعة جميلة ، فكل واحدة من كلمتى : " مكان " ، و " بقعة " مشار إليه ، دال على المكان ، ولكنه لا يسمى ظرفًا .

---

[1] يشير ابن مالك إلى ما سبق بقوله :

وبهنا أو : ها هنا أشر إلى . . . داني المكان ، وبه الكاف صلا

في البعد . أو بثم فه ، أو : هنا . . . أو بهنالك ، انطقن ، أو هنا
يقول : أشر إلى مكان القريب بكلمة : هنا ، من غير " ها " التي للتنبيه ، أو مع " ها " التنبيه ، فتقول : " ها هنا " .
أما عند الإشارة إلى البعيد فصل الكاف بكلمة : " هنا " و " ها هنا " ، أو : جيء باسم إشارة آخر يفيد البعد ، وهو : ثم ، أو : هنا ، أو : هنالك . . . . ولا تخرج هذه الظروف " ثم ، وكذا : هنا ، باستعمالاتها المختلفة " من الظرفية إلا إلى شبه الظرفية ، وهو : الجر بالحرف : " من " ، أو : إلى " انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ " .

٢من العرب من يسكن هذه التاء ، ومنهم من يستغني عنها في حال الوقف فقط . ومنهم من يستغني عنها بهاء ساكنة يثبتها في حال الوقف فقط : ويسمونها : " ها السكت " . ومنهم من يبقى هاء السكت في الوصل أيضا ، فيجعل الوقف والوصل سيان . وكل هذه لهجات نحن في غنى عنها اليوم مكتفين بالكلمة مجردة من كل زيادة ، أو مع زيادة التاء المربوطة ، المتحركة بالفتحة ، منعا للآراء الكثيرة التي لا داعي لها في حياتنا القائمة ، ولا أثر لها إلا العناء والإبهام . وحسب المتخصصين - وحدهم - أن يعرفوا هذه اللغات لفهم النصوص القديمة دون محاكاتها .

٣انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ .

وفي الجدول الآتي بيان أسماء الإشارة في الأنواع الخمسة السابقة١ ؛ وهي التي يلاحظ فيها المشار إليه من ناحية إفراده ، وتثنيته ؛ وجمعه ، مع التذكير ، والتأنيث ، العقل ، وعدمه ، في كل حالة ، وكذلك مع القرب ، والتوسط ، والبعد :

١في ص ٣٢٢ وما بعدها .

نوع المشار إليه (عاقلا وغير عاقل)	أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث	اسم الإشارة للقريب	للمتوسط	للبعيد
المفرد – بنوعيه المذكر والمؤنث– كما سبق الكلام عليه فى: ا، ب	(ا) المذكر: «ذا» مبنى على السكون دائماً فى محل رفع، أونصب، أو جر على حسب موقعه من الجملة «ب» المؤنث: ذى–ذِه–ذِهِ(باختلاس)(١) ذِهِ (بإشباع) – ذات تى – تا – تِهْ تِهِ (باختلاس)(١)– تِهِ (بإشباع) مبنى على ... فى محل ... على حسب موقعه من الجملة	هذه الأسماء كما هى للمشار إليه القريب	«ذاك» زيادة حرف الخطاب–أى: الكاف المتصرفة، فى الأشهر – المبنية على الفتح أو غيره، على حسب المخاطب، لا محل لها ذِيكِ – تِيكِ – تاكِ (بزيادة حرف الخطاب فى هذه الثلاثة). وأما غيرها من بقية الأسماء العشرة التى للمفردة المؤنثة فلا يكون منه شىء للمتوسط	«ذلك» (بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب) ذِلْكِ – تِلْكِ – تَلْكِ بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب وحذف الياء والألف لالتقاء الساكنين. ولا تدخل اللام فى غير هذه الثلاثة؛ لعدم دخول الكاف فى غيرها
المثنى بنوعيه–كما سبق الكلام عليه فى: حـ، د –	(ا) المذكر: «ذانِ» رفعا (مرفوع بالألف؛ لأنه كالمثنى) «ذَيْنِ»: نصباً وجراً (بالياء فيهما؛ لأنه كالمثنى) (ب) المؤنث: «تانِ» رفعاً، بالألف؛ (لأنه كالمثنى). «تَيْنِ» نصبا وجراً (بالياء (لأنه كالمثنى)		ذانِك ذَيْنِك و تانِك تَيْنِك بزيادة حرف الخطاب	...... لا يكون فى أسماء الإشارة للمثنى ما هو للبعد، تبعاً لعدم دخول كاف الخطاب

(١ و ١) معناه فى رقم ٦ من هامش ص ٣٢٢ .

نوع المشار إليه (عاقلا وغير عاقل)	أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث	اسم الإشارة للقريب	المتوسط	البعيد
الجمع بنوعيه ــ كما سبق الكلام عليه في « ه »	أُولَى : مبنى على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب جملته . أُولاءِ : مبنى على الكسر ، في محل رفع ، أو نصب ، أو : جر . . إلخ .	هذه الأسماء هي كما في المشار إليه القريب.	أولاك .... أولئك .... بزيادة حرف الخطاب	أُولَى لك ؛ بزيادة لام البعد ، مع كاف الخطاب لا تستعمل للبعد ــ على الأرجح ــ
اسمان للإشارة مع الظرفية المكانية	هُنا ، (مبنى على السكون في محل نصب ، ظرف مكان ، غير متصرف ...) ثَمَّ (مبنى على الفتح في محل نصب ظرف مكان ، غير متصرف)	للقريب للبعيد	هناك بزيادة حرف الخطاب	هنالك بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب هى نفسها للبعد فلا تكون لغيره ولا يزاد عليها

المسألة الخامسة والعشرون كيفية استعمال أسماء الإشارة وإعرابها

عند اختيار اسم من أسماء الإشارة لا بد أن نعرف أولا : حالة المشار إليه من ناحية : " إفراده ، أو : تثنيته ، أو : جمعه " و " تذكيره ، أوتأنيثه " " عقله ، وعدم عقله " ثم نعرف ثانيًا : حالته من ناحية : " قربه ، توسطه ، أوبعده " .

أ - فإذا عرفنا حالته من النواحي الأولى تخيرنا له من أسماء الإشارة ما يناسب

؛ فالمشار إليه إن كان مفردًا مذكراً - عاقلا أو غير عاقل - كرجل وباب ، نختار له : " ذا " ، مثل : ذا رجل أديب ، ذا باب مُحكَم . فكلمة " ذا " اسم إشارة ، مبني على السكون في محل رفع ؛ لأنها مبتدأ في هذه الجملة ، وقد تكون في محل نصب أو جرّ في جملة أخرى ، فمثال محلها المنصوب : نجح العلماء في إرسال القذائف إلى القمر ؛ فنزلت على سطحه[1] ، وإن ذا من عجائب العلم .
وقول الشاعر :

أيها الناس ، إن ذا العصرَ عصرُ الـ . . . ـعلْم ، والجدّ فى العلا ، والجهاد

ومثلها محلها المجرور قول الآخر :

ولسْتُ بإمَّعَةٍ[2] فى الرجال . . . أسائل عن ذا ، وذا ، ما الخبر؟

فهى مبنية دائمًا . ولكنها فى محل رفع ، أونصب ، أوجر ، على حسب موقعها من الجمل .
وإن كان المشار إليه مفردة ، مؤنثة عاقلة أوغير عاقلة - مثل : فتاة وحديقة - فاسم الإشارة المناسب لها هو : " ذى " أوإحدى أخواتها مثل : ذى غرفة بديعة

[1] كان هذا أول مرة سجلها التاريخ ، ففي سنة ١٩٦٩ فقد نزل ثلاثة من الأمريكيين على سطحه ، وأقاموا فوقه نحو ثلاثين ساعة ، عادوا بعدها إلى وطنهم " الولايات المتحدة " سالمين . ثم كانت المرة الثانية في ديسمبر سنة ١٩٧٢ قام بها أمريكيون أيضًا ، وأدركوا من التوفيق والنجاح أضعاف ما تم في المرحلة الأولى .
[2] الإمعة : من لا أهمية له ، ولا رأي . وإنما يسأل غيره عن كل شيء ، ويتابعه بغير تفكير .

ذي فتاة ماهِرة . . . وهي اسم إشارة مبنية دائمًا على السكون في محل رفع ؛ لأنها مبتدأ ، هنا ، أما في جملة أخرى فمبنية أيضاً ، ولكن في محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، على حسب موقعها من الجملة .
وإن كان المشار إليه مثنى مذكرًا - للعاقل أو غيره - مثل : فارسين ، وقلمين ، فاسم الإشارة المناسب له : " ذان " رفعًا ، و " ذَيْن " نصبًا وجرًّا ؛ فيعرب كالمثنى ؛ تقول : ذان فارسان ، حاكيت ذَيْن الفارسين ، اقتديت بذين الفارسين ، ذان قلمان جميلان ، اشتريت ذَيْن القلمين ، كتبت بذين القلمين ؛ فاسم الإشارة هنا معرب مرفوع بالألف في حالة الرفع ، ومنصوب ومجرور بالياء في حالتي النصب والجر . وكذا في كل جملة تشبه هذه .
فإن كان المشار إليه مثنى مؤنثًا - للعاقل أو غيره - " ومنه : فصيحتان ، وردتان . . . " . فاسم الإشارة[1] الذى يناسبه هو : " تانِ " رفعًا ، و " تَيْن " نصبًا وجرًّا ، فيُعرب إعراب المثنى ؛ تقول : تان فصيحتان ، إن تين فصيحتان ، أصغيت إلى تَيْن الفصيحتين . وتانِ وردتان - شممْت تَيْن الوردتين

، حرَصت على تَيْن الوردتين ؛ فاسم الإشارة هنا كسابقه ، معرب إعراب المثنى . وكذا فى كل جملة أخرى .
وإن كان جمعًا للعاقل أوغيره مثل : الطلاب - الأبواب - أتينا باسم الإشارة المناسب ؛ وهو كلمة " أولاء " ممدودة أو مقصورة ، وفي الحالتين لا بدّ

١من الخير التيسير باتباع هذا الرأي القائل : بأنهما يعربان إعراب المثنى ، بالرغم من أن مفرد كل منهما مبني قبل تثنيته ، والمبني لا يثني ولا يجمع . . . وحجة هذا الرأي أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما العلامتان الدالتان على التثنية ، والإعراب : " وهما : الألف والنون ، والياء والنون ، والياء والنون " فلا داعي لإغفال الواقع يجعل الكملتين مبنيتين على الألف رفعا ، وعلى الياء نصبا وجرا ، كما يرى فريق آخر من النحاة ، لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسبنا اليوم . وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه وجب أن نلاحظ أن كل كلمة من الكلمات السابقة " أي : " ذان " ، و " ذين " و " تان " و " تين " لا يصح إضافتها إلى كلمة بعدها ، لأن الإضافة المحضة تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا . واسم الإشارة معرفة ، فلا تقيده الإضافة شيئا . هذا ، إلى أن جميع أسماء الإشارة - ما عدا المثناة - مبنية والمبني من أسماء الإشارة لا يضاف - غالبا - فالكاف الواقعة في مثل : " ذانك و " تانك " رفعا ، ونصبا ، وجرا حرف خطاب " وقد تكلمنا عنه في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ " .
وليست ضميرا مضافا إليه ، إذ لو كانت ضميرا مضافا إليه لحذفت نون المثنى من المضاف منهما ، ومن مثل قوله تعالى : " فذانك برهانان من ربك " .

من بنائها ، ولا بد لها من محل إعرابي ، تقول : أولاء الطلاب نابهون ، أولاء الأبواب مفتحة . واسم الإشارة هنا ممدود مبني على الكسر في محل رفع ؛ لأنه مبتدأ . أما في جملة أخرى فيكون مبنيًا أيضًا ولكنه في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعة من الجملة التى يكون فيها : ومثله : " أولَى " المقصورة . إلا أنها في جميع أحوالها مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجملة .
وإن كان المشار إليه مكاناً أتينا بكلمة : " هُنَا " وهي إشارة وظرف مكان معًا فهي مبنية على السكون - أو غيره على حسب لغاتها - في محل نصب١ ؛ لأنها ظرف غير متصرف - كما سلف - تقول ؛ هنا موظف العلم ؛ أي : في هذا المكان . وقد يكون قبلها " ها " التي للتنبيه وحدها ، نحو : ها هنا ، أو هي والكاف المفتوحة نحو : ها هناك . وقد يلحقها الكاف واللام معًا بشرط عدم وجود " ها " التي للتنبيه .
ومثلها . " ثمّ " فهي اسم إشارة للبعد وظرف مكان معًا - ولا يتصرف ، مبنية على الفتح في محل نصب٢ تقول : ثَمَّ مَقر السماحة . أي : هنالك .
ويجوز أن تلحقها تاء التأنيث المضبوطة بالفتحة غالبًا كما سبق٣ فتقول : ثَمَّة ميدان للتسابق الأدبي .
ولما كانت " ثمّ " تفيد البعد بنفسها لم يكن هنا داع لأن تلحقها الكاف ولا اللام .
ومما تقدم نعلم :

أن كل مشار إليه له اسم إشارة يناسبه ؛ وكل اسم إشارة مقصور على مشار إليه بعينه ، وأن جميع أسماء الإشارة مبنية ؛ إما على السكون أو غيره ، ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب تصرفها ، وموقعها من الجملة .

١بشرط ألا يسبقها حرف الجر " من " أو : " إلى " كما تقدم في ص ٣٢٨ ، فإن سبقها أحدهما فهي في محل جر ، لأنها لا تخرج عن الظرفية إلا لشبه الظرفية ، وهو الجر بالحرف :
" من " أو : " إلى " ومن المعلوم أنها ظرف غير متصرف . والصرف غير المتصرف لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى شبهها ، وهو بالجر بالحرف : " من " . لكن ظروفا ثلاثة هي : " هنا - ثم - أين " قد تجر بالحرف : " إلى " أيضًا . " راجع الصبان في هذا الموضع " . ويزاد على الثلاثة السالفة الظرف : " متى " إلا أنه يصح جره ، بالحرف " حتى " كما يجر بالحرفين أيضا " من وإلى " طبقا لما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ٣٣٨ وفي جـ ٢ باب الظرف م ٧٩ .
٢بالشرط السالف في رقم ١ من هذا الهامش ، فهو يسري عليها كزميلتيها .
٣في ص ٣٢٩ .

وليس فيها معرب إلا كلمتان ؛ هما " ذان " للمذكر المثنى " وتان " للمؤنث المثنى ؛ فيعربان إعراب المثنى ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء ، ومع أنهما معربان ، فإنهما لا يضافان - كما سبق١ - فشأنهما في ذلك كشأن المبني من أسماء الإشارة ؛ لا يجوز إضافة شيء منه مطلقًا .
ب - وإذا عرفنا حالته في ناحية قربه أو بعده أو توسطه لم يتغير شيء من طريقة إعراب الأسماء السابقة . فإن وجد في آخر واحد منها كاف الخطاب الدالة على التوسط " نحو ذاك . . . هناك " قيل فيها : " الكاف " حرف خطاب ، مبني لا محل له من الإعراب . وإن وجد معها لام البعد أحياناً ، مثل : " ذلك " ، وهذه اللام لا توجد منفردة عن الكاف - كما أشرنا٢ - قيل فيها : اللام حرف للبعد ، مبني على الكسر في نحو : ذلك ، وعلى السكون في نحو : تَلْك . . . لا محل لها من الإعراب .
وإن وجد في أول اسم الإشارة " ها " التي للتنبيه ؛ مثل : " هذا " قيل فيها : حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له . " مع ملاحظة أن الكاف بعد كلمة : " هنا " حرف خطاب لا يتصرف مطلقًا فهو مبني على الفتح دائمًا ، أما بعد غيرها فيجوز أن تتصرف .

١في رقم ٢ و ١ من هامشي ص ٣٢٤ و ٣٣٤ .
٢في " ج " من ص ٣٢٥ .
٣راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ . . . .

زيادة وتفصيل :

أ - للمناسبة هنا وللأهمية نلخص ما ذكرناه وأيدناه بالنصوص المسموعة الصحيحة في ص٢٢٥ وهو أنه : يجوز الفصل بين : " ها " التي للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه ؛ مثل : هأنذا أسمع النصح ، وهأنت ذا تعمل الخير ، وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد . . . .

وقد يكون الفصل بغير الضمير قليلا ؛ كالقسم بالله ؛ نحو : ها - والله - ذا الرجلُ محب لوطنه . وكذلك " إن " الشرطية ، مثل : ها ، إن ، ذي حسنةً تتكررْ يُضاعف ثوابُها . . . وقد تعاد " ها " التنبيه بعد الفصل ، لتوكيد التنبيه وتقويته ؛ مثل : ها أنتم هؤلاء تحبون العمل النافع .

والشائع هو دخول : " ها " التي للتنبيه على ضمير الرفع المنْفصل الذي خبره اسم إشارة ، نحو : هأنذا المقيم على طلب العلوم . ومن غير الشائع ، مع صحته طبقًا للبيان والأمثلة المتعددة التي في ص ٢٢٥ - دخولها إذا كان خبره غير اسم إشارة ، نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن .

ويُستأنَس لهذا أيضًا - وإنْ كان في غنى عنه لكنه في معرض التخصيص - بما جاء في الصبان والخضرى معًا في باب الحال عند الكلام على العامل المضمن معنى الفعل ، كتلك ، وليت ، وكأن ، وحرف التنبيه . . . حيث قالا في التمثيل لحرف التنبيه : " هأنت زيد راكبًا " . . . ا . هـ وهذا لمجرد الاستئناس فقط فقد سبقت الأمثلة الفصحة الواردة عمن يستشهد بكلامه من العرب .

" ملاحظة " يتعين أن يكون اسم الإشارة المبدوء بكلمة : " ها " التى للتنبيه مبتدأ في مثل : هذا أخي . لأن " ها " التنبيهية لها الصدارة بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة لا يفصل بينهما ضمير ، فإن فصل الضمير بينهما في مثل : " هأنذا " فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشارة هو الخبر .

١ قلنا في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ إن هذا رأي صاحب الهمع " جـ١ ص ١٠٢ ومن ردده ، كالصبان " كما قلنا إن الحكم بتقديم اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه " ها " تقديما واجبا على الخبر هو حكم مدفوع بأدلة قوية يؤيدها السماع ، طبقا للبيان والإيضاح المذكورين هناك . والظاهر أن تقديمه على الخبر أكثر ، لا واجب .

ويجوز : " هذا أنا " ولكن الأول أحسن وأسمَى في الأساليب الأدبية العالية - كما ستجيء الإشارة لهذا في رقم ٨ من ص ٤٩٨ ، وتكملتها في رقم٤ من هامش ص٤٩٩ .

ب - عرفنا[1] أن كلمة " هنا " اسم إشارة للمكان القريب ، وظرف مكان معًا . وقد تقع : " هُناك " و " هنالك " و " هَنَّا " المشددة ، أسماء إشارة للزمان ؛ فتنصب على الظرفية الزمانية ؛ مثل قول الشاعر :

وإذا الأمورُ تشابهتْ وتعاظمتْ . . . فهناك يعترفون أين المفزعُ

أي : في وقت تشابه الأمور[2] . وكقوله تعالى عن المشركين[3] : {يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ} إلى أن قال : {هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ} ، أي : في يوم حشرهم .

وكقول الشاعر :

حَنَّت نوارُ ولات هَنَّا حَنَّت . . . وبدَا الذى كانت نوَارُ أجنت

أي : ولات في هذا الوقت حنين ، لأن " لات " مختصة بالدخول على ما يدل على الزمن[4] .

ج - يطلق النحاة على أسماء الإشارة وأسماء الموصول اسمًا خاصًّا ؛ هو " المُبْهمات " ، لوقوعها على كل شيء ؛ من حيوان ، أو نبات ، أو جماد،

[1] في ص ٣٢٨ .

[2] لأن الظرف : " هنا " داخل في جواب " إذا " الشرطية ، التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان .

[3] في سورة : يونس ، ورقم الآية ٢٨ ، ومما بعدها .

[4] " لات " في الشاهد : مهملة ، لا تعمل عمل " لا " . بسبب تقديم الخبر وهو : " هنا " . ولا يصح أن تكون : " هنا " اسمها : لأنها ظرف غير متصرف - كما سبق في ص ٣٢٨ - ولا تخرج عن الظرفية إلا لشبهها ، وهو هنا الجر بالحرف " من " أو : " إلى " . . . . فلا تكون اسما لناسخ ، ولا غير ذلك ، ولأنها معرفة ، و " لات " لا عمل لها في المعرفة . " ومما يلاحظ أن خروج : " هنا " عن الظرفية قد يكون إلى الجر بالحرف " إلى " وهذا لا يكون في غيرها وغير " ثم " ، و " أين " ومثلها : " متى " لكن هذا الظرف قد يجر بالحرف : " حتى " أيضا - دون بقية الظروف غير المتصرفة ، وسيجيء الكلام على هذا الشاهد في " حـ " من ص ٦٠٤ عند الكلام على " لات " "

وعدم دلالتها على شيء معين ، مفصَّل مستقل إلا بأمر خارج عن لفظها ؛ فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصلة ، نحو : رجع الذى غاب ، كما ستجئ . واسم . الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية كما عرفنا . ولذلك يكثر بعده مجئ النعت ، أوالبدل ، أوعطف البيان ؛ لإزالة إبهامه ، ومنع اللبس عنه ؛ تقول ؛ جاء هذا الفضل . جاء هذا الرجل[3] . . . .

١في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .
٢في ص ٣٢١ .
٣إذا كان ما بعد اسم الإشارة مشتقا فإعرابه نعتا هو الأفضل . إما إذا كان جامدا فالأفضل إعرابه بدلا ، أو : عطف بيان - كما سيجيء في بابها جـ٣ - كل ذلك ما لم يوجد مانع .

المسألة السادسة والعشرون الموصول

الموصول قسمان : اسمي ، وحرفي . وسنبدأ بالأول١ .
تعريفه : نُقدم له بالأمثلة الآتية :
أ - فرح الذى - . . . . سمعت الذى - . . . . أصغيت إلى الذى . . . .
ب - فرح الذى " حضر والده " - سمعت الذى " صوته مرتفع " - أصغيت إلى الذى " فوق المنبر " .
ج - وقفت التى - . . . . احترمت التى - . . . . لم أشهد التى . . . .
د - وقفت التي " تخطب " - احترمت التي " خُطبَتُها رائعة " - لم أشهد التى " أمام المذياع " .
فى كل جملة من جمل القسم الأول : " ا " كلمة : " الذى " فما معناها؟ وما المراد منها؟ إنها اسم مسماه ومدلوله غير واضح : فلا ندرى أهو : سعد ، أم على أم ، سمير ، أم غيرهم من الرجال؟ ولا نعرف أهوحيوان آخر؟ أم نبات ، أم جماد؟ وما عسى أن يكون بين أفراد الحيوان ، أوالنبات ، أوالجماد؟ إذًا هواسم غامض المعنى٢ ، مبهم٣ الدلالة . ولهذا الغموض والإبهام أثرهما فى غموض المعنى الكلىّ للجملة وإبهامه .

١لأنه أحد المعارف التي نحن بصددها . أما الثاني فحرف ، لا دخل له بالمعارف ، فليس مجال الكلام عليه هنا . ولكنه يذكر للمناسبة بينه وبين الأول . وسيجيء في ص ٤٠٧ بسط الكلام عليه .
٢خفي المعنى .
٣أشرنا في ص ٣٢ وهامشها إلى أن المراد بالمبهم في باب الموصولات هو : المجمل الذي لا تفصيل فيه ولا استقلال ، ولا تعيين ، ولا تحديد . " كما في حاشية التصريح " وقد سبق في " جـ " من ص ٣٣٨ أن أسماء الإشارة تسمى هي والموصولات : " الأسماء المبهمة " ، وأوضحنا هناك سبب التسمية ، وأنه وقوعها على كل شيء ، من الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ، من غير تعيين وتفصيل لذلك الشيء إلى بأمر خارج عن لفظها . جاء في المفصل " جـ٥ ص ٨٦ " ما ملخصه .
" إنه حين يقال بين المعارف أسماء مبهمة فالمراد بها ضربان فقط ، " أسماء الإشارة ، والموصولات " كما أوضحنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥ - والفرق بين المضمر والمبهم أن ضمير الغائب يبين بما قبله في الغالب " وهو الاسم الظاهر الذي يعود عليه المضمر ، نحو قولك : محمد مررت به " - والمبهم الذي هو اسم الإشارة=

لكن حين أتينا بعد ذلك الاسم المبهم الغامض بجملة اسمية ، أو فعلية تشتمل على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جملة ، رأينا المعنى قد اتضح ، وزال الغموض والإبهام عنه ، كما في القسم الثاني " ب " .

وكذلك الشأن في قسم " ج " حيث اشتملت كل جملة فيه على اسم غامض مبهم هو : " التي " ؛ وقد امتد الغموض منه إلى المعنى الكلي للجملة ؛ فجعله غامضًا . لكن هذا العيب اختفى حين أتينا بعد الاسم : " التي " بجملة مشتملة على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جملة ؛ فزال عنه الإبهام أولًا ، وعن الجملة تبعًا له ، كما في القسم " د " .

فكلمة " الذي " و " التي " وأشباههما تسمى : " اسم موصول " . وهو : اسم مبهم يحتاج - دائمًا - في تعيين مدلوله ، وإيضاح المراد منه ، إلى أحد شيئين بعده ؛ إما : جملة وإما شبهها ، وكلاهما يسمى : " صلة الموصول " ٣ .

=يفسر بما بعده ، وهو : الجنس . كقولك : هذا الرجل ، وهذا الثوب ، ونحوه . والمعنى بالإبهام . وقوعها على كل شيء من حيوان ، ونبات ، وجماد ، وغيرها ، ولا تخص مسمى دون مسمى . هذا معنى الإبهام فيها ، لا أن المراد به التنكير ، ألا ترى أن هذه الأسماء معارف ، لما ذكرناه .

والقسم الثاني من المبهمات هو : اسم الموصول ، كالذي ، والتي ، ومن ، وما . . . . . . وكلها معارف بصلاتها ، فبيانها بما بعدها أيضا . إلا أن أسماء الإشارة تبين باسم الجنس . والموصولات تبين بالجمل بعدها : - أو : أشباه الجمل - . والذي يدل على أنها معارف أنه يمتنع دخول علامة النكرة عليها ، وهي : " ب " وأنها توصف بالمعارف ، نحو : جاءني الذي عندك العاقل ، وتقع أيضا وصفا للمعارف ، نحو : جاءني الرجل الذي عندك . وكلها مبهمة ، لأنها لا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشارة كذلك . . . " . ا . هـ . باختصار .

والاسم المبهم كما أوضحناه هنا - يختلف عن " اسم الزمان المبهم " الذي يجيء إيضاحه في مكانه المناسب من الأجزاء التالية ، " ومنها جـ٢ ص ٢٣٩ م ٧٨ ، وص ٢٧٩ م ٧٩ " ، وكذلك يختلف عن المنادي المبهم . والمراد به نداء " أي " " وأية " و " اسم الإشارة - كما سيجيء في باب المنادي جـ ٤ .

" ١و ١ " فتخرج - مثلا - النكرة الموصوفة بجملة ، نحو : " واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله " ، لأن حاجتها إلى الجملة ليست دائمة : وإنما هي مؤقتة بمدة وصفها فقط ، لا في سائر أحوالها .

٢شبه الجملة هو : الظرف والجار مع مجروره . وهنا نوع خاص آخر سيجيء " في ص ٣٨٤ وما بعدها ، ولا سيما ص ٣٨٦ " هو " الصفة الصريحة " وتكون صلة " أل " الموصولة . ولا تكون صلة لغيرها . ولا تدخل في شبه الجملة إلا في هذه الصورة ، انظر رقم٢ من هامش ص ٣٥٧ .

٣وهذه الجملة أو ما يقوم مقامها توصل به ، ولذلك سمي موصولًا ، فهو موصول بها ، أو : هي موصولة به ، وسميت لهذا : " صلة " وبها تتعرف الموصولات الاسمية .

ولا بد في الجملة من ضمير يعود على اسم الموصول ، أو ما يغني عن الضمير . طبقًا للبيان الخاص بالصلة١ - وهذه الصلة هي التي تفيد الموصول الاسمي التعريف .

ألفاظ الموصول الاسمي :

ألفاظه قسمان : مختص ، وعام " ويسمى : مشتركًا " .

فالمختص : ما كان نصًّا فى الدلالة على بعض الأنواع دون بعض ، مقصورًا عليها وحدها ، فلنوع المفرد المذكر ألفاظ خاصة به ، ولنوع المفردة المؤنثة ألفاظ خاصة بها ، وكذلك للمثنى بنوعيه ، وللجمع بنوعيه .

والعام أوالمشترَك : ما ليس نصًّا فى الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض ، وليس مقصورًا على بعضها ؛ وإنما يصلح للأنواع كلها .

وأشهر الألفاظ الخاصة ثمانية ، موزعة على الأنواع الآتية :

١في ص ٣٧٣ .

النوع الذى يستعمل فيه :	اللفظ المختص :
ويختص بالمفرد المذكر[٢] ؛ سواء أ أم غير عاقل ؛ تقول : الذى كتب ال الذى يتلألأ فى السماء نجم . وكلمة : « الذى » مبنية على الس كل أحوالها . غير أنها تكون فى مح نصب ، أو جر ، على حسب موقعه	١ – الَّذِى[١] . . . . .
وتختص بالمفردة المؤنثة ، عاقلة عاقلة ؛ تقول : التى رسمت الصورة أنارت الكون شمس كبيرة[٣] . . . وكلمة « التى » مبنية على السك كل أحوالها ؛ وتكون فى محل رفع ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة	٢ – الَّتِى[١] . . . . .
ويختص بالمثنى المذكر ؛ عاقلا أو فى حالة الرفع نحذف الياء من وهو : « الذى » ونجىء بعلامتى ال والنون المكسورة) . وفى حالة ا نحذف الياء أيضاً من ذلك المفرد ، و التثنية ؛ – وهى : الياء المفتوح ما المكسورة بعدها – ؛ نحو : نجا اللذ	٣ – اللَّذانِ . . . . . واللَّذَيْنِ . . .

" ١و ١ " تقضي قواعد " الإملاء " الشائعة حتى اليوم أن تكتب بلام واحدة وتحذف الثانية ، لأن كثرة الاستعمال لا تجعل القاريء يشتبه في حقيقتها .

٢ورد في الفصيح استعمال " الذي " مفردا في لفظه ، جمعا في معناه ، بشرط أمن اللبس كقوله تعالى في المنافقين : {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ} ، فالضمائر العائدة على " الذي " ضمائر جمع . وكقوله تعالى : {وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} ، بضمير الجمع أيضا .

٣ورد في الفصيح استعمال " التي " مفردة في لفظها ، جمعا في معناها ، فقد قرأ بعض القراء آية سورة النساء ، وهي قوله تعالى في بيات المحرمات : {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُم} مكان : " اللاتي أرضعنكم " في القراءة المشهورة . قال أبو الفتح ابن جني في كتابه : " المحتسب " في تبيين القراءات الشاذة " ج١ ص١٨٥ سورة النساء " ما نصه :

" ينبغي أن تكون " التي " هنا جنسا ، فيعود الضمير على معناه دون لفظه ، كما قال سبحانه : و " الذي جاء بالصدق وصدق به . . . " . ثم قال بعد : " أولئك هم المتقون " وهذه الآية من سورة الزمر ، ونصها : و " الذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون " فهذا على مذهب الجنسية ، كقولك : =

اللفظ المختص :	النوع الذى يستعمل فيه :
	عاونت اللَّذَيْنِ استعدا ، قصدت إلى اللَّذَيْنِ استعدا . ونحو : العلم والمال هما اللذان يبنيان الأمم — إن اللَّذَيْنِ شاهدتهما صديقان كريمان — بادرت إلى اللَّذَين شاهدتهما . والأحسن أن يكون «اللذان» و «اللتان»(١) معربتان إعراب المثنى ، وأن تكون نونهما مكسورة من غير تشديد فى جميع أحوالهما(٢) — رفعًا ونصبًا وجرا .

=الرجل أفضل من المرأة " وهو أمثل من أن يعتقد فيه حذف النون من آخر " الذي " - يشير أبو الفتح إلى رأي من قال : " إن الأصل هو : " الذين " حذفت من آخره النون - " ا . هـ . . .

ثم أوضح أن حذف النون وجه ، ولكن الأول أقوى . وأيده بدليل . ثم نقل قول الشاعر :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم . . . هم القوم كل القوم يا أم خالد

وقال إنه يحتمل الرأيين ، وإن الأول أقوى . " فلج : اسم بلد بين البصرة واليمامة " .

بقي أن أسأل : كيف يصح القول بأن كلمة " الذي " هنا محذوفة النون ، وأن أصلها : " الذين " للجمع ، مع أن بعض الضمائر العائدة عليها هي للمفرد؟ كما أسأل عن الداعي إلى التأويل والحذف والتقدير مع صحة إعراب التي - وهي للمفردة - نعتا لكلمة " أمهات " وهي جمع مؤنث سالم للعقلاء . وهذا النعت صحيح ، طبقا للتحقيق الأكمل المعروض في باب : " النعت " - جـ٣ م ١١٤ ص ٤٣٣ عند الكلام على حكم النعت الحقيقي ، ومطابقته للمنعوت أو عدم مطابقته؟

١ كلتاهما تكتب بلامين .

٢ هذا هو الأشهر الذي يحسن الاقتصار عليه . ويجوز أن تكون مكسورة أيضا مع التشديد ، ولكنها في حالة النصب

والجر تقتضي فتح الياء قبلها ، تقول : " اللذان ، اللذين " . . . . فتكون في التشديد وعدمه كنون " ذان " و " تان " اسمي الإشارة حيث يصح فيهما الأمران كما أسلفنا . - في رقم ٣ من هامش ص ٣٢٣ - تقول في حالة الرفع : ذان - تان - أو ذان - تان - وفي حالتي النصب والجر : ذين وتين أو : ذين وتين . فالنون في كل الأمثلة السابقة - من أسماء الإشارة والموصول - صالحة للتشديد وعدمه ، لكنها عند النصب والجر تستلزم عند التشديد فتح الياء قبلها .

وإلى ما سبق يشير ابن مالك :

موصول الأسماء : الذي ، الأنثى : التي . . . واليا إذا ماثنيا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامة . . . والنون إن تشدد فلا ملامه

والنون من ذين وتين شددا . . . أيضا وتعويض بذاك قصدا

يقول : ألفاظ الموصول الاسمى هي : الذي " . ولم يذكر أنها للمفرد المذكر ، مكتفيا بالمقابلة التالية ، حيث يقول : إن الأنثى " أي : المفردة " لها : " التي " ثم أوضح أن الياء في كلمتي : " الذي ، والتي " لا تثبت ، أي : لا تبقى عند تثبتهما فتحذف ، ويجيء بعد الحرف الذي وليته - أي : جاءت بعده - علامتا التثنية ، وهما الألف والنون رفعًا ، أو الياء والنون نصبا وجرًا . وصرح بأن تشديد النون في التثنية لا لوم فيه ، وكذلك تشديد النون في " ذين " و " تين " اسمي إشارة جائز أيضا - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٢٣ وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التي حذفت من غير داع لأجل التثنية . وهذا تعليل يجب إهماله . لأن العلة الصحيحة هي استعمال العرب ليس غير .

اللفظ المختص :	النوع الذى يستعمل فيه :
٤ ــ اللتَّان ــ اللتَيْن	ويختص بالمثنى المؤنث ؛ عاقلا : وغير عاقل . وينطبق عليه كل ما سبق فى : « اللذان » ؛ من حيث حذف ياء المفرد ، وزيادة علامتى التثنية . وإعرابه إعراب المثنى ، ومن حيث تشديد النون وعدم تشديدها ؛ تقول : اللتان تحسنان عملهما تفوزان ــ أعرف اللتيْن فازتا ــ أكبَرت شأن اللتين فازتا ...
٥ ــ الأُلَى[1] مقصورة ، أو : الأُلاءِ ، ممدودة	للعقلاء من جمعى المذكر والمؤنث ، تقول : سرنى الأُلَى هاجروا فى طلب العلم ؛ أو الأُلاءِ .... وراقتنى « الأُلَى » ، خدمْن بلادهن بإخلاص ... أو : الأُلاءِ . ومن أمثلتها لجمع المذكر قول الشاعر يمدح : هم الأُلَى وهبوا للمجد أنفسهمْ فما يبالون مالاقَوْا إذا حُمِدوا ... والأُلَى بالقصر مبنية على السكون . أما الممدودة فمبنية على الكسر ، وكلاهما فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة .
٦ ــ الذين[2]	للجمع المذكر العاقل ؛ تقول : الذين ينقادون للغضب يلاقون شر العواقب .

[1] من الواضح أن : " الألى " اسم جمع " وهو : ما يدل على معنى الجمع ، وليس له مفرد من لفظه ومنعاه معا . . انظر رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ " وليست جمعا ، إذ لا ينطبق عليها شروطه . وتكتب بغير واو بعد الهمزة بخلاف " أولى . " اسم إشارة ، فإن الواو تلزمها بعد الهمزة - كما في هامش ص ٣٢٤ - وقد سبق القول : " في رقم ٥ من هامش ص ١٨٨ ورقم ١ من هامش ص ٣٢٤ وكذا رقم ١ من ص ٥٥٨ م ١٧٠ جـ٤ أن النحاة لا يطلقون " المقصور والممدود " إلا على الأسماء المعربة وحدها من هذين النوعين . أما اللغويون والصرفيون فيطلقونهما على المعرب وعلى المبني منهما . وبرأيهم جرى التعبير هنا ، وفي اسم الإشارة أيضا .

[2] ليست جمع مذكر ، لأنها لا تنطبق عليها شروطه ، فهي ملحقة به ، وتكتب بلام واحدة .

النوع الذى يستعمل فيه :	اللفظ المختص :
والمشهور أن كلمة : « الذين » لا تتغير حالتها رفعاً، ولا نصباً ، ولا جراً ؛ لأنها اسم مبنى على الفتح دائماً فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة . وهذا الرأى وحده هو الأولى بالاتباع[1].	
وتختص بجمع المؤنث للعاقلة وغير العاقلة ، تقول : اللّات سبقن فى الميدان العملى كثيرات ، ومنهن : اللّاء اشتهرن بالاختراع ... — أو اللاتى أو : اللائى — امتلأ البحر بالسفن اللاتِ تشقه طولا وعرضًا ، وهى محملة بالبضائع المتنوعة اللاء تنتقل بين أطراف المعمورة . . . أو : اللاتى أو : اللائى[2]. (واللاتِ واللاءِ مبنيتان على الكسر . أما اللاتى واللائى فمبنيتان على السكون) . والأربعة فى محل رفع ، أو : نصب ، أو : جرّ ، على حسب موقعها من الجملة	٨،٧ — اللّاتِ ، أو: اللّاتِي . واللّاءِ ، أو : اللائى

[1] يحسن إهمال الرأي الآخر الذي يعربها بالحرف إعراب جمع المذكر في كل حالاتها ، فيرفعها بالواو والنون " اللذون " . وينصبها ويجرها بالياء والنون " الذين " ، فيقول : ندم اللذون أهملوا - ورأيت الذين انتصروا يسخرون من الذين انهزموا . وقيل إنها مبنية على الواو والياء في تلك الحالات وليست معرفة " كما في رقم ١ من هامش ص ٣٧١ " .

[2] وإلى ما سبق في " ٤ " و " ٥ " و " ٦ " يقول ابن مالك :

جمع الذي : الألى " ، " الذين " مطلقا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا

يريد : أن كلمة " الذي تجمع جمعا لغويا - وهو الذي يدل على مطلق التعدد ، ولو لم تنطبق عليه شروط الجمع النحوية - على " ألى " وعلى " الذين " فلفظ الذي يستعمل للمفرد المذكر ، ويقابل هذا المفرد المذكر جمع المذكر ، وله كلمتان : " الألى " و " الذين " ولم يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما ، واكتفى بأنهما للجمع . وزاد أن " الذين " للجمع مطلقا ، أي : في جميع حالاتها من الرفع ، والنصب ، والجر ، وأن بعض العرب يجعله كجمع المذكر السالم ، فيأتي فيه بالواو رافعا ، ويعربها في هذه الحالة ، وكذلك في حالتي النصب والجر ، وعلامتهما موجودة وهي الياء والنون . وقيل إنها مبنية على الواو والياء في الحالات الثلاث ، كما شرحنا .

ويقول ابن مالك مشيرا ، إلى ما مر في ٧ و ٨ :

باللات واللاء : " التي " قد جمعا
واللاء كالذين نزرا وقعا

أي : أن " التي " - وهي اسم موصول للمفردة المؤنثة - تجمع على " اللات " و " اللاء " جمعا لغويا يدل على مجرد التعدد كما سبق - لا جمعا نحويا ، إذ أنها ليست مستوفية لشروط الجمع النحوي . فإذا كانت كلمة : " التي " للمفردة المؤنثة فالذي يقابلها ويحل محلها في جمع المؤنث هو : " اللات " و " اللاء " . ولم يذكر أنهما بالياء في آخرهما وبغير الياء أيضا . ثم بين أن كلمة : اللاء " قد تستعمل - قليلا - للعقلاء مكان كلمة " الذين " وتحل محلها لجمع المذكر من الناس ، فتقول : جاء اللاء زرعوا الحقل ، أي : الذين .

وإلى هنا انتهى الكلام على المشهور من الألفاظ المختصة الثمانية . ويلاحظ أن كل واحد منها مبدوء " بأل " الزائدة لزومًا ؛ فلا يمكن الاستغناء عنها[1] وأنها جميعًا مبنية ما عدا ألفاظ التثنية ؛ فيحسن إعرابها .

أما ألفاظ القسم العام " وهو المشترَك " فأشهرها : ستة ، لا يقتصر واحد منها على نوع مما سبق في القسم الخاص ؛ وإنما يصلح لجميع الأقسام من غير أن تتغير صيغته اللفظية[2] . فكل اسم من الموصولات المشتركة ثابت على صورته ، لا يتغير مهما تغيرت الأنواع التي يدل عليها ؛ لأنه مبني ، وبناؤه على السكون ، إلا لفظة : " أيّ " فإنها قد تبنى ، وقد تعرب - كما سيجيء[3] في ص٣٢٧ .

ولما كان كل اسم من هذه الأسماء المشترَكة صالحًا للأنواع المختلفة كان الذي يوضح مدلوله ويميز نوع المدلول وهو ما يجيء بعده من الضمير ، أو غيره من القرائن التى تزيل أثر الاشتراك[4] .

[1] في الأشهر الأفصح . ويقول شارح المفصل : " ج١ ص٤١٣ " ما نصه : باختصار قليل . " . . . . إذا ثبت أن : " أل " لا تفيد هنا - في باب اسم الموصول - التعريف كان زيادتها لضرب من إصلاح اللفظ ، وذلك أن : الذي " وأخواته مما فيه " أل " إنما دخل توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجري أوصافًا على النكرات ، نحو قولك : مررت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه ، وصفة النكرة نكرة . فلما كانت تجري أوصافًا على النكرات لتنكرها أرادوا أن تكون في المعارف مثل ذلك ، فلم يسغ أن تقول : مررت بزيد أخوه كريم ، وأنت تريد النعت لزيد ؛ لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفًا للمعرفة . ولم يمكن إدخال " أل " التي للتعريف على الجملة ؛ لأن " أل " هذه من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء إلى أن لفظ " الذي " قبل دخول " أل " لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا في أوله " أل " ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى . . . . " ا . هـ . وقد سبقت الإشارة العابرة لبعض ما سبق في هامش ص١١٠ .

وكل ما تقدم خيالي محض يحسن إهماله ، إذ لا يعرف العربي الأصل عنه شيئًا . أما التعليل الحق فهو كلام العرب وحده .

[2] أي : مادته المكونة من الحروف وضبطها . . . . .

[3] في ص٣٦٣ .

[4] سيجيء توضيح هذا وتفصيله عند الكلام على صلة الموصولة ، والرابط ص٣٧٣ م٢٧ .

وإليك الألفاظ الستة ، ونواحي استعمالها :

١ - مَن[1] : أكثر استعمالها في العقلاء ، نحو : خير إخوانك من واسَاك ، وخَيْرٌ منه مَن كَفَاك شَرَّه . وقول الشاعر :

ولا خيْرَ فيمن لا يُوَطِّن نفسَهُ . . . على نائبات الدهر حين تنوبُ

وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما : تقول : غاب من كتب ، ومن كتبتْ - ومن كَتَبَا ، ومن كتَبَتَا ، ومن كتبوا ، ومن كتبْن .

وقد تستعمل في غير العقلاء في الأحوال الآتية :

أ - إذا كان الكلام يدور فى شىء له أنواع متعددة ، مفصلة بكلمة : " مَنْ "

وفى تلك الأنواع العاقل وغيره ، مثل : الحيوانات كثيرة مختلفة ؛ فيها من ينطق بفصيح الكلام ؛ كالإنسان ، ومن يغرد بصوت عذب ؛ كالبلبل ، ومن يصيح بصوت منكر ؛ كالبومة . . . . ومن الأمثلة قوله تعالى[2] {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ . . . .}

ب - إذا وقع[3] مِنْ غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء ؛ فعندئذ نشبهه بهم ، وننزله منزلتهم[4] فى استعمال : " مَن " . كأن تسمع البلبل يشدوبلحن شَجِىّ واضح التنغيم ، فتقول : أطربنى " مَنْ " يغنى فى عشه بأطيب الأناشيد .
وكأن ترى القمر يشرف عليك كإنسان ينظر إليك : فتقول : إن من يُطِل علينا من برجه العالى بين الكواكب والنجوم يصغى إلى مناجاتى وهمسى . . .
وكالغريب الذى يقول للطيور المسافرة : هل فيكن من يحمل سلامى إلى أهلى وخُلاَّنى . . .

ج - أن يكون مضمون الكلام متجهًا إلى شيء يشمل العاقل وغيره ، ولكنك تراعي أهمية العاقل ؛ فتغلبه على سواه . مثل : أيها الكون العجيب ، من فيك ينكر قدرة الله الحكيم؟ .

---

[1] يتردد ذكرها أحيانًا في اصطلاح النحاة باسم : " من المعرفة الناقصة " " لاحتياجها لزومًا إلى الصلة التي تتمم معناها " . يريدون : " من " التي هي اسم موصول . ومثلها : " ما " الموصولة ، حيث يطلق عليها اسم . ما " المعرفة الناقصة ، كما سيجيء في رقم١ من هامش ص٣٥١ .

[2] في سورة النور .

[3] ولو تخيلًا منا ، وتنزيلا له منزلة الذي يحصل . . . .

[4] لبيان ذلك : أنه متى نسب إلى غير العاقل شيء لا ينسب " نفيا أو إثباتا " إلا إلى العاقل أجرينا عليه حكمه من غير نظر لرأي المتكلم ، أو المخاطب ، أو غيرهما .

زيادة وتفصيل :

كلمة : " مَنْ " سواء أكانت موصولة أم غير موصولة ؛ من الكلمات المفردة المذكرة من ناحية لفظها ، ولكنها من ناحية معناها قد تكون غير ذلك . ومن هنا يصح أن يعود الضمير عليها مفردًا مذكرًا[1] ، مراعاة للفظها ، وهوالأكثر[2] .
ويجوز فيه مراعاة المعنى المراد وهوكثير[3] ؛ فمن الأول قوله تعالى :

---

[1] سبقت مواضع " التطابق بين الضمير ومرجعه " في " ح " من ص ٢٦٢ ، و ٢٦٨ . . . وتجيء لها بقية في ص٤٥٢ وما بعدها .

وإذا كانت " من " موصولة ومعناها هو المفرد المذكر ، فهي مثل : " الذي " " ص٣٤٣ " إلا أن " من " لا تكون - في أحد الآراء القوية - صفة ، ولا موصوفة ، بخلاف " الذي " ، تقول : رجع الطائر الذي هاجر ، وجاء الذي رحل الظريف ، فتقع كلمة : " الذي " صفة وموصوفة ، بخلاف " من " في ذلك الرأي المخالف - " راجعه في رقم ٤ من ص ٣٥٢ وما يتصل به في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦ط .

٢ " كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ١٢٥ وفي رقم ٨ من ص ٢٦٦ " وإنما يكون الأكثر في الضمير مراعاة لفظها في غير الحالات الآتية : وسيشار إلى بعضها في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦ :

١ - أن يحصل لبس من مراعاة لفظها ، نحو : أعط من سألتك ، فلا يجوز من سألك إذا كان المراد أنثى .

ب - أن يكون في مراعاة اللفظ وقوع في قبح ، نحو ، من هي حمراء خادمتك . بمعنى : " من هي حمراء - هي خادمتك " فيجب مراعاة المعنى ، فلا يقال : من هو حمراء جاريتك ، لكيلا تكون كلمة : " حمراء " المؤنثة خبرا عن الضمير المذكر .

وكذلك العكس في نحو : من هو أحمر " " جاريتك " ، فلا يقال : من هي أحمر جاريتك ، ليكلا يكون الخبر " وهو كلمة أحمر " مذكرا ، ولمبتدأ الضمير مؤنثا .

وكذلك لا يجوز : من - هو أحمر - جاريتك ، لأن المبتدأ والخبر ، " هو أحمر " متطابقان في التذكير وهما صلة الموصول ، ولكن اسم لموصول " من " مفرد مذكر ، وخبره " جارية " مؤنث . ولا مانع من هذا . لولا أن الموصول مع صلته كالشيء الواحد ، والصلة هنا متطابقة في التذكير لكن خبر الموصول مؤنث وهو بمنزلة الخبر عن الصلة ، فيقع التخالف الممنوع : فكأنك أخبرت عن المذكر بمؤنث .

وقد يراعى المعنى كثيرا بعد مراعاة اللفظ ، نحو قوله تعالى : {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ { .

وقد يراعى اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ ، نحو قوله تعالى : {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ، وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا ، كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ، فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} - وستجيء الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ٣٧٧ .

أما مراعاة المعنى أولا ، ثم اللفظ فالأفضل اجتنابه .

{وَمِنْهُمْ من يُؤمنُ به ١ وَمِنْهُم مَنْ لا يُؤْمِنُ به { .
ففاعل " يؤمن " مفرد مذكر ؛ مراعاة للفظ " مَن " . ومن الثاني قوله تعالى : {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} وقول الفرزدق :

تعالَ ، فإن عاهدتنى لا تخوننى . . نَكُنْ مثلَ من - يا ذئبُ - يصطحبان

فالفاعل فى الآية واوالجماعة ، وفى البيت ألف الاثنين وكلاهما ضمير عائد إلى " من " مراعاة لمعناها :

وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : {بَلَى من أسلَم وَجْهَه للهِ وهُو مُحْسِنٌ ، فَلَهُ أجْرُهُ عِنْدَ ربهِ ، ولا خَوْفٌ عَلَيهِمْ ، ولاَ هُمْ يحْزَنُون} . فالضمائر فى الشطر الأول من الآية مفردة مذكرة ؛ مراعاة للفظ : " مَنْ " . بخلافها فى الشطر الثانى فإنها للجمع ؛ مراعاة لمعنى : " مَن " وقوله تعالى : {ومَن يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ ورَسُولِهِ وتعملْ صالحاً نؤتِها أجْرَها مَرَّتين { .

ففاعل الفعل : " يقنت " ؛ ضمير مفرد ، مذكر ؛ مراعاة للفظ : " مَنْ " أما الضمائر بعده فللجمع المؤنث : أو للمفردة ؛ مراعاة لمعنى : " مَن " .

١ بالقرآن .

٢ ـ " ما " ١ وأكثر استعمالها فى غير العاقل ، وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما٢ ؛ تقول : أعجبنى ما رسمه " علىٌّ " وما رسمتْه " فاطمة " - وما رسَمَاه - وما رسمتَاه - وما رسمُوه - وما رسَمْنَهُ . وقد تكون للعاقل فى مواضع :
أ - إذا اختلط العاقل بغيره ، وقصد تغليب غير العاقل لكثرته : نحو قوله تعالى : {يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} . وقول الشاعر :
إذا لم أجِدْ فى بلدة ما أريدهُ . . . فعندى لأخْرَى عَزْمَةٌ وركابُ
ب - أن يلاحظ فى التعبير أمران مقترنان ؛ هما : ذات العاقل ، وبعض صفاته ، معًا ؛ نحوأكرمْ ما شئت من المجاهدين والأحرار . فكأنك تقول : أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفة بالجهاد ، أوبالحرّية ؛ فأنت تريد أمرين مجتمعين : الذات ، ووصفًا آخر معها ، ولا تريد أحدهما وحده . ومثل : صاحب ما تريد من الطلاب ؛ العالم ، والمخلص ، والصالح . تريد أن تقول : صاحب من كانت ذاته موصوفة بالعلم ؛ ومن كانت ذاته موصوفة بالإخلاص ، ومن كانت ذاته موصوفة بالصلاح . فالمقصود أمران : الذات ومعها شىء آخر من الأوصاف الطارئة عليها .
" حـ " المبهم أمره ؛ كأن ترى من بُعْد شبحًا لا تدرى أهو إنسان أم غير إنسان ؛ فتقول : إني لا أتبين ما أراه ، أولا أدرك حقيقة ما أراه . . . وكذلك لو علمت أنه إنسان ولكنك لا تدرى أمؤنث هو أم مذكر؟ ومنه قوله تعالى على لسان مريم : {إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي . . } .

---

١ قد يتردد ذكرها في اصطلاح النحاة أحيانا باسم : " ما المصرفة الناقصة " " لاحتياجها لزوما إلى الصلة التي تتمم معناها " ، يريدون التي هي اسم موصول . كما يطلق على " من " الموصولة اسم " المعرفة الناقصة " ، أيضا - كما سبق في رقم من هامش ص ٣٤٨ . - وهي غير " ما " التي تعد حرف موصول " انظر " د " ص ٤١١ ورقم ٣ من هامشها .
٢ لما كانت " ما " إحدى الموصولات المشتركة التي لفظها مفرد مذكر ، ومعناها قد يكون غير ذلك ، جاز في الضمير العائد إليها أن يكون مطابقا للفظها أو لمعناها ، كالذي سبق في - من " الموصولة ، وغير الموصولة - ص ٣٤٩ وقد سبق بيان لهذا في ص ٢٦٦ . فكلمة : " ما " موصولة وغير موصولة - مثلها ، كالمتبادر من كلام الصبان .

زيادة وتفصيل :
أ - تصلح " من " و " ما " للأمور الخمسة الآتية :

١ ـ اسم موصول : مثل : قوله تعالى : {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ} . وقول الشاعر :

إن شرّ الناسِ منْ يَبّسمُ لى . . . حين ألقاه ، وإنْ غبت شتَمْ

٢ ـ اسم استفهام ، مثل : من عندك؟ مَا معك من المال؟

٣ ـ اسم شرط٢ ، مثل : منْ يعملْ سوءًا يُجْزَ به - وما تَصنعْ من خير تجدْ جزاءه خيْرًا .

٤ ـ نكرة موصوفة ، مثل : رُب مَنْ نصحتهُ استفاد من نُصْحك " أى : ربّ إنسان نصحته استفاد " . . . ورُب مَنْ مُعْجَب بك ساعدَك . ورب ما كرهته تحقق فيه نفعك " أى : رب شيء كرهته " وربّ ما مكروه أفاد٣ . . . ومن هذا قول الشاعر :

الصّدق أرفعُ ما اعْتَزّ الرّجالُ به . . . وخيرُ ما عوّدَ ابْنًا فى الحياةِ أبُ

والغالب : فى " من " إذا كانت نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمة : " إنسان " ، ولا بد أن يقع بعدها صفة ، فإن لم يقع بعدها صفة فهى

---

١ هذا شطر بيت صدره : " وما قتل الأحرار كالعفو عنهمو - " . . . . واليد : المعروف .

٢ الفرق كبير لفظا ومعنى بين نوعي " ما ومن " الشرطيتين والموصولتين ، فالشرطيتان الواقعتان مبتدأ تختلفان تماما عن الموصولوتين الواقعتين مبتدأ أيضا وإيضاح هذا الفرق بين النوعين مفصل في مكانه من باب الجوازم - " حـ٤ م ١٥٤ ص ٣٢٠ " وهو تفصيل هام ، موضح بالأمثلة ومما جاء به : أن " الموصولتين " ليس فيهما تعليق شيء على آخر ، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان . بخلاف الشرطيتين ، فلا بد فيهما من الجزم والتعليق معا .

٣والدليل على أن " من " و " ما " في الأمثلة السابقة نكرة موصوفة أنهما مجرورتان برب ، وهي لا تجر ، - غالبا - إلا النكرات . وبعدها جملة ، والجملة بعد النكرة صفة .

" هذا ، ولا توصل كلمة " ما " النكرة الموصوفة بكلمة : " رب " في الكتابة " وانظر رأيا آخر في رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ .

نكرة غير موصوفة ، وتسمى : تامة . وتكون أيضًا - بمعنى : إنسان . كما أن الغالب في " ما " التي هي نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمة : " شيء " ولا بد أن يقع بعدها صفة لها . وإن لم يقع بعدها صفة فهي نكرة غير موصوفة ، بمعنى : شيء ، أيضًا ، وتسمى : نكرة تامة . . . . . .

٥ ـ نكرة تامة " أي : غير موصوفة " ، وهي التي سبقت الإشارة إليها ، مثل : رُبَّ من زارنا اليوم . ربّ ما غرّد مساء . أى : ربّ إنسان زارنا ، ورب شيء غرّد . فالجملة الفعلية - فى المثالين فى محل رفع ، خبر .

ب - تختص " ما " دون " من " بمعان أخرى ؛ منها السبعة الآتية :

١ - التعجب ؛ مثل : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا .

٢ - النفى ؛ مثل : ما الخائن صديق ، أو : صديقًا . وقول العرب : ما ذهب من مالك وما وعظك[2] .

٣ - أن تكون كافة ؛ وهي التى تدخل على العامل فتكُفّه " أي : تمنعه عن العمل ، وتتركه معطلا " كأن تدخل على حرف جر ، أو على ناسخ ، أو نحوهما ، فلا يعمل ؛ مثل : ربما رجلٌ زارنا نفعناه ، ربما يود المهمل لو كان سَبَّاقا . إنما الأممُ الأخلاق . ويجب في الكتابة وصل " رُب " بكلمة : " ما " الكافة ؛ لأن الذي يُفصَل هو " ما " النكرة الموصوفة ؛ كما سبق[3] .

٤ - أن تكون زائدة[4] " أي : يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى " وتقع كثيرًا بعد : " إذا " الشرطية ؛ مثل : إذا ما المَجْدُ نادانا أجَبْنا . . . أو بعد غيرها مثل : قوله تعالى : {فبما رحمة من الله لِنْتَ لهم} وقوله : {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أغْرِقوا } .

" ١و ١ " وستجيء بعد هذا مباشرة في رقم ٥ .

٢ " ما " الأولى نافية ، أما الأخيرة فتصلح موصولة ، ونكرة موصوفة ، والكلام مثل قديم ، يقال للحزين الذي أضاع ماله سدي ، فيتعلم بعد ذلك الحذر ، ويبالغ في الحيطة ، فلا يضيع منه شيء ويحافظ على ماله . فضياع ماله بسبب إهماله كان الوسيلة الناجحة لصيانته ، فكأنه لم يضيعه سدى .

٣في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

٤لتأكيد المعنى الأساسي وتقويته . وكما تسمى " زائدة " تسمى عند بعض الأقدمين : " صلة " ، شأنها عندهم شأن غيرها من سائر الحروف والكلمات الزائدة ، حيث يطلقون على كل منها : " صلة " ، لا فرق في هذه التسمية وبين " ما " وغيرها من كل لفظ زائد ، اسما كان أو فعلا أو حرفا " وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ بعض المعاني الأخرى لكلمة : " صله " .

٥أي : بسبب خطيئاتهم .

---

٥ - مصدرية ظرفية " أي : تسبك مع ما بعدها بظرف ومصدر معا١ " ، مثل : الصانع يربح ما أجاد صناعته . أي : مدة إجادته صناعته . وقول الشاعر يفتخر :

ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا . . . وإن نحن أو مأنا إلى الناس وقفوا

أي : مدة سيرنا .

وهي وحدها حرف محض ، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد أمرين : معنى وظرفية معًا .

٦ - أن تكون مصدرية غير ظرفية " أي : تسبك مع ما بعدها بمصدر فقط " ، مثل : كوفئ المخلصون بما أخلصوا ، أي : بإخلاصهم .

وهي وحدها حرف محض ١ ، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد معنى مجردا ، فقط .

٧ - أن تكون مهيئة - " وهي التي تتصل بآخر كلمة غير شرطية . فتهيئها وتعدها لمعنى الشرط وعمله " كدخول " ما " على " حيث " في مثل : حيثما تصدق تجد لك أنصارا .

٨ - أن تكون مغيرة . . . . " وهي الحرفية التي تلحق آخر أداة شرطية ، فتغيرها إلى غير الشرط ، كدخول " ما " على آخر " لو " في مثل : " لو ما " تحافظ على الميعاد . فقد تغيرت " لو " بسبب : " ما " الحرفية ، وانتقلت هنا من الشرط إلى التحضيض .

٩ - أن تقع صفة ، مثل : لأمر ما غاب القائد . فالمراد : لأمرأي أمر . وهذه قد يعبر عنها : " بالإبهامية " ، ويتفرع على الإبهام ، إما الحقارة ، نحو : أعط فلانا شيئا ما . تريد شيئا تافها حقيرا ، وإما التفخيم ، نحو : لأمر ما ، هرب الحارس ، تريد لأمر عظيم هرب . . . وإما النوعية ، نحو : عاون عليا معاونة ما ، تريد نوعا من المعاونة .

ويقول بعض المحققين من النحاة : هي في كل هذه الصور الخاصة بالصفة ليست اسما ، وليست صفة ، وإنما هي حرف زائد ، يفيد التنبيه ، وتقوية المعنى .

" ١و ١ " كما سيجيء في موضعه : " ص ٤١١ " .

ويرى أن هذا أولى . وحجته : أنه ليس في كلامهم نكرة جامدة وقعت نعتًا إلا وبعدها كلمة تماثل الموصوف تمامًا ؛ نحو : مررت برجل أيّ رجل ، وأكلنا فاكهة أيَّ فاكهة . فالحكم عندهم على " ما " المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية - حكم بما لا نظير له ؛ فيجب اجتنابه ؛ كما يقولون .

وهذا الخلاف شكلي ، لا قيمة له . والرأيان سيان ، وما دامت تؤدى غرضًا معينًا . فلا أهمية بعد ذلك لجعلها حرفًا زائدًا - وهوالأسهل - أو اسمًا يعرب صفة .

٣- . . . . " أل " - وتكون للعاقل وغيره١ ، مفردا وغير مفرد ، نحو : اشتهر الكاتب ، أو : الكاتبة ، أو : الكاتبان ، أو : الكاتبتان ، أو الكاتبون ، أو : الكاتبات . ولا تكون موصولة إلا إذا دخلت على صفة صريحة٢ ، فتكون

١ولفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك . ولا يراعي في الضمير العائد عليها إلا المعنى ، خوفا من اللبس - كما سيجيء في ص ٣٧٧ .

٢ليست " أل " هذه هنا للتعريف ، في الأشهر ، وإنما هي لضرب من إصلاح اللفظ وتزيينه ؛ لأن اسم الموصول يتعرف بصلته . وكثير من أسماء الموصول مجرد من " أل " مع أنه معرفة ، فتعريفه جاء من صلته ، لا من " أل " . ولو كانت للتعريف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال ، إذ تبعدهما - كما يقولون - عن شبه الفعل ، وتقربهما من الجوامد ؛ لأنها من خصائص الأسماء " ، والأصل في الأسماء الجمود ، بسبب وضعها للذوات ، والجامد لا يعمل ، بخلاف الفعل وما يشبهه . لكن يقول شارح المفصل " جـ ٦ ص ٦١ " إنها اسم موصول تفيد التعريف مع كونها بمعنى : الذي "

- كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٧٠ والرأي الأول هو الأنسب .

وليست حرف موصول ، لأنها لا تؤول مع ما بعدها بمصدر ، ولأنها قد تدخل قليلا على الجملة ، و " أل " المعرفة لا تسبك ولا تدخل على الجملة . هذا إلى أمور أخرى دعت إلى اعتبارها اسم موصول ، أهمها أمران :

أولهما : وجود ضمير بعدها لا مرجع له سواها ، والضمير لا يعود إلا على اسم ، نحو : قد أفلح المؤمن ، وخاب الجاحد . ففي كلمة : " المؤمن " ضمير تقديره : " هو " لا مرجع له إلا " أل " التي بمعنى الذي " هنا . وكذلك تقديره في كلمة : " الجاحد " . . . وكقوله تعالى : {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . . . } . . وقوله : {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا . { . . ففي : " المؤمنون ضمير تقديره : " هم " يعود على " أل " وفي " العاديات " ضمير تقديره : " هي " أو " هن " يعود على أل " ولا مرجع لكل ضمير سوى " أل " ولا يمكن أن يكون اسم الفاعل في ثالأمثلة السابقة وأشباهها خاليا من الضمير لأسباب قوية دونها النحاة ، وأثبتوا بها أن أكثر المشتقات ومن هذا الأكثر . اسم الفاعل ، واسم المفعول . . . يحمل ضميرا مستترا . " كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من ص ٢٩ " . "

وللضمير المنصوب العائد إليها حكم خاص يجيء في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦ .

ثانيهما : أن هذه الأسماء التي دخلت عليها " أل " قد يعطف عليها الفعل أحيانا ، نحو قوله تعالى : {إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا . . . { . . وقوله تعالى : {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا} إلى قوله {فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا} فالفعل : " أقرض " في المثال الأول معطوف على " المصدقين " والفعل : أثار في الجملة الثانية معطوف على " العاديات " والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله ، أو على ما يشبه الفعل كما سيجيء في جـ٣ باب " العطف " والمعطوف عليه هنا ليس بفعل ، فلم يبق إلا أنه يشبه الفعل لأنه أحد مشتقاته . . . . ومن ثم كانت " أل " الداخلة على المشتقات الصريحة المشبهة للفعل اسم موصول ليعود عليها الضمير من المشتق - وليست حرفا ، كما سيجيء ، فيمتنع العطف عليه .

والمراد هنا بالمشتقات الصريحة " أي : الصفات الصريحة " : " اسم الفاعل ، واسم المفعول ، اتفاقا وفي الصفة المشبهة خلاف سيجيء في ص ٣٨٤ و ٣٨٦ - لأنهما يدلان على الحدث والتجدد كالفعل . أما الصفة المشبهة وباقي المشتقات فتدل على الثبوت ، فهي بعيدة من الفعل ، قريبة من الأسماء الجامدة .

ومن ثم كانت " أل " الداخلة على " أفعل التفضيل " للعهد ، وليست موصولة - كما ستجيء الإشارة في رقم ٤ من هامش ص ٤٧٣ ويجيء البيان في باب أفعل التفصيل جـ ٣ م ١١٢ .

ولا تكون " أل " اسم موصول إذا وجد في الكلام ما يدل على أنها " للعهد " فتكون حرف تعريف ، لا اسم موصول ، مثل قابلت مخترعا مشهورا ، فأكبرت المخترع المشهور " و " العاقل " و " المأمون " للعهد فهي أداة تعريف فقط ، " وتفصيل الكلام على " " أل " التي للعهد في ص ٤٢١ " أما الداخلة على المشتقات التي تعمل عمل الفعل فهي اسم موصول إذ لو كانت حرفا لكانت من خواص الأسماء كما يقولون ، فلا يكون المشتق بعدها شبيها بالفعل يعمل عمله ويعطف عليه الفعل ، وإنما يكون مجرد اسم فقط ، على يدل الذات وحدها - وقد سبق البيان في هامش ص ٣٥٦ .

الصفة مع مرفوعها هنا من قسم شبه الجملة الواقع صلة ؛ كما مُثل ، ونحو : إن العاقل الأريب١ يحتال لأمر حتى يفوز به ، والعاجز الضعيف يَتَوانى ويتردد

حتى يُفلت منه .
هذا ، ومع أن " أل " اسم موصول ، وتعتبر كلمة مستقلة ، فإن الإعراب لا يظهر عليها ؛ وإنما يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها٢ ، التي تعرَب مع مرفوعها صلة لها .
٤ ـ " ذو " وتكون للعاقل وغيره ؛ مفردًا٣ وغير مفرد ؛ نحو : زارني ذوتعلَّمَ

---

١ العاقل .
٢ أطال النحاة القول في إعراب : " أل " الموصولة التي هي اسم مستقل ، أتكون مبنية على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب جملتها؟ أم تكون . " أل " معربة بحركات مقدرة وليست مبنية؟ . وما إعراب الصفة الصريحة بعدها في الحالتين؟ وما نوع الصلة كذلك؟ . . . .
وخير ما انتهوا إليه . أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد ، فكأنهما المركب المزجي ، يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه " راجع هامش التصريح في هذا الموضوع ، والخضري عند الكلام على بيت ابن مالك : وصفة صريحة صلة " أل " . . . . إلخ " .
أما صلتها فقد اختاروا إدخالها في نوع : " الشبيه بالجملة " ، واعتبارها منه ، وليست من نوع الجملة . وبهذا الرأي يوجد نوع جديد من شبه الجملة ، خاص بصلة : " أل " وحدها ، إذ المعروف أن شبه الجملة - كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٣٤١ - نوعان فقط ، هما : الظرف ، والجار مع مجروره . فهذا الرأي يحدث قسما ثالثا لشبه الجملة ، وهو - على ما به - أيسر الآراء ، وأنسبها وأقلها مغامز - كما سيجيء في ص ٣٨٨ وله إشارة في ص ٣٧٠ - .
٣ وهي نوع آخر يخالف " ذو " التي بمعنى " صاحب " ، إحدى الأسماء الستة ، والتي سبق الكلام عليها في ص ١٠٩ وتستعمل " ذو " اسم موصول ، مبني على السكون المقدر على الواو في محل كذا - وهذا عند بعض القبائل العربية ، " ومنها ، طي ، أو : طيىء - والنسبة السماعية إليهما : طائي " ، دون بعض آخر . ومن أمثلتها قول مسعدان الطائي :
فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا . . . هلم ، فإن المشرفي الفرائض
أظنك - دون المال - ذو جئت تبتغي . . . ستلقاك بيض للنفوس قوابض
" المشرفي : السيف - الفرائض : العطايا المفروضة " . وفي الجزء الثالث من كتاب " للمبرد - باب أخبار الخوارج - أمثلة أخرى متعددة .
ولفظها مفرد مذكر في جميع حالاته ، لكن معناها قد يكون غير ذلك ، فيراعي في الضمير العائد عليها لفظها أو معناها . والقبائل التي تستعملها مذاهب مختلفة ، أشهرها ما ذكرنا هنا . ومنهم من يدخل عليها تغييرا عند استعمالها للمؤنث ، فيجعل واوها ألفا ، ويزيد عليها تاء التأنيث فتصير : " ذات " لتكون بعد الزيادة مثل : " التي " في الدلالة على المفردة المؤنثة .
ولكن تمتاز : " ذات " بأنها تدل بصيغتها الحالية على المثنى المؤنث أيضا ، وبأنها تجمع على : ذوات " =

وذو تعلمتْ . وذو تَعَلَّما . وذو تعلمتا ، وذو تعلموا ، وذو تَعَلَّمْنَ١ . وهي مبنية على السكون المقدر على الواو ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، على حسب موقعها من جملتها .
٥ ـ " ذا " . وتكون للعاقل وغيره . مفردًا وغير مفرد٢ ؛ نحو : ماذا رأيته؟ ماذا رأيتَها؟ ماذا رأيتَهما؟ ماذا رأيتهم؟ . ماذا رأيتَهن؟ . ويصح وضع : " مَنْ " مكان : " ما " في كل ما سبق ، ومنه قول الشاعر :
مَنْ ذا يُعيرك عينه تبكى بها . . . أرأيت عينًا للبكاء تعارُ؟

وقول الآخر٣ :

مَنْ ذا نواصل إنْ صَرَمْتِ حبالنا . . . أو من نَحدِّثُ بعدك الأسرارا

فكلمة : " ما " أو : " من " استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع . و " ذا " اسم موصول بمعنى : " الذى - أوغيره - خبر ، مبنى على السكون فى محل

=لتدل على الجمع المؤنث كما تدل عليه : " اللواتي " وهي في الحالات السابقة كلها مبنية على الضم . وفي هذا يقول بن مالك :

وكالتي أيضا لديهم : " ذات " . . . وموضع " اللاتي " أتي " ذوات "

ومن المستحسن ، ترك " ذو " بلهجاتها المختلفة ، لغرابتها في عصرنا ، وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها وحسبنا أن نذكرها هنا لندركها حين تتردد في النصوص القديمة ، وقد وردت في بعض تلك النصوص مستعملة استعمالا دقيقا أوضحناه في باب الإضافة جـ٣ م ٩٣ ومثلها : " ذات " وكذلك في جـ٢ باب الظرف ص ٢٥٠ و ٢٥٥م ٧٩ .

ويلاحظ أن لكلمة : " ذات " استعمالات أخرى مختلفة ، منها أن تكون مجرد اسم مستقل ، معناه : حقيقة الشيء وماهيته . والنسب إليها هو : " ذاتي " باعتبار لفظها الحالي ، أو : " ذووي " باعتبار أصلها . طبقا للبيان الشامل الذي سيجيء في باب النسب ، جـ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤ - .

١يقول ابن مالك فيما سبق :

و " من " و " ما " و " أل " تساوي ما ذكر . . . وهكذا " ذو " عند طيىء شهر

أي : أن كل واحد من هذه الأسماء " من - ما - أل " يساوي الثمانية الماضية كلها في الاستعمال من ناحية أنه وحده صالح لكل ما صلحت له الثمانية من الأنواع ، مع عدم تغيير لفظه .

وكذلك " ذو " عند بعض القبائل التي منها طيء - كما سبق ثم قال عن طيء :

وكالتي أيضا لديهم : " ذات " . . . وموضع " اللاتي " أتي : " ذوات "

وقد أوضحنا معنى البيت عند الكلام على " ذو " في آخر هامش الصفحة السابقة مباشرة .

٢فهي من الألفاظ المفردة المذكرة ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك فيجوز في الضمير العائد عليها مرعاة هذا أو ذاك .

٣عمر ابن أبي ربيعة . ومثله قول شوقي :

شرف العصاميين صنع نفوسهم . . . من ذا يقيس بهم بني الأشراف؟

رفع . و " ذا " اسم موصول ، بمعنى : الذي ، أو غيره من أسماء الموصول المناسبة لمعنى الجملة والسباق ، خبر ، مبني على السكون في محل رفع ولا تكون ذا موصولة إلا بثلاثة شروط :

أولها : أن تكون مسبوقة بكلمة : " ما " أو : كلمة : " من " الاستفهاميتين ؛ كما فى الأمثلة السابقة . فلا يصح : ذا رأيته ، ولا ذا قابلته . . ويغلب أن تكون للعاقل إذا وقعت : بعد " مَنْ " ولغير العاقل إذا وقعت بعد : " ما " .

ثانيها : أن تكون كلمة " مَن " أو " ما " مستقلة بلفظها وبمعناها - وهوالاستفهام١ غالباً - ، وبإعرابها ؛ فلا تُركَّب مع " ذا " تركيباً يجعلهما معًا كلمة واحدة فى إعرابها " وإن كانت ذات جزأين " وفى معناها أيضًا - وهوالاستفهام١ غالبًا - كتركيبها كما فى نحو : ماذا السديم؟ ماذا عُطارد؟ من

ذا الأول؟ من ذا النائم؟ فكلمة : " ماذا؟ كلها - اسم استفهام ومثلها كلمة : " من ذا " ٢ .

وفى حالة التركيب التى وصفناها توصف : " ذا " ملغاة إلغاء حكميا لا حقيقيا٣ لأن وجودها المستقل قد أُلغى - أى : زال - بسبب التركيب مع " ما " أو " من " الاستفهاميتين ، وصارت جزءًا من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسم موصول .

ثالثها : ألا تكون " ذا " اسم إشارة ، فلا تصلح أن تكون اسم موصول ؛ لعدم وجود صلة بعدها ، وذلك بسبب دخولها على مفرد ؛ نحو : ماذا المعدن؟ ماذا الكتاب؟ من ذا الشاعر؟ من ذا الأسبق٤؟

تريد : ما هذا المعدن؟ ما هذا الكتاب؟ من هذا الشاعر؟ من هذا الأسبق؟

" ١ ، " ١انظر " ب " من ص ٣٦١ .

٢فتعرب كل كلمة بجزأيها في الأمثلة السالفة ، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، أو خبرا مقدما .

٣انظر البيان الآتي في : " أ " من الزيادة والتفصيل - ص ٣٦٠ .

٤وفي هذا يقول ابن مالك :

ومثل " ما " " ذا " بعد : " ما " استفهام . . . أو " من " إذا لم تلغ في الكلام

أي : أن " ذا " تشبه " ما " في أنها صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغير لفظها ، وذلك بشرط أن تقع بعد " ما " التي للاستفهام ، أو : " من " التي للاستفهام أيضا . واكتفى بهذا الشرط ، وترك باقي الشروط ، لضيق النظم ، وقد ذكرناها .

زيادة وتفصيل :

أ - عرفنا أن " ذا " قد تركب مع " ما " أو " من " الاستفهاميتين ، فينشأ من التركيب كلمة واحدة إعرابها - وإن كانت ذات جزأين - وفى معناها وهوالاستفهام غالبًا ، مثل : ماذا الوادى الجديد؟ من ذا المنشئ لمدينة القاهرة؟ وتسمى " ذا " : الملغاة إلغاء حُكميًّا ؛ لا حقيقيًّا ؛ لأنها من حيث الحقيقة والواقع موجودة فعلا . ولكن من حيث اندماجها فى غيرها ، وعدم استقلالها بكيانها ، وبإعراب خاص بها - تُعَدّ غير موجودة . ومن أمثلتها قول جرير :

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم . . . لا يستفقن إلى الديرين تحنانا

أما إلغاؤها الحقيقى فيكون باعتبارها كلمة مستقلة بنفسها ، زائدة ، يجوز حذفها وإبقاؤها . ويترتب على تعيين نوع الإلغاء بعض أحكام ؛ منها :

١ - أن كلمة : " ذا " فى الإلغاء الحقيقى لا يكون لها محل من الإعراب ، فلا تكون فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ ، ولا غير ذلك ؛ لأنها لا تتأثر بالعوامل ؛ ولا

تؤثر فى غيرها - شأن الأسماء الزائدة عند من يجيز زيادتها ، وهم الكوفيون وتبعهم ابن مالك - بخلافها فى الإلغاء الحكمى ؛ فإنها تكون جزءًا أخيرًا من كلمة ، وهذه الكلمة كلها - بجزأيها - مبنية على السكون دائمًا فى محل رفع - أونصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجملة ، " مبتدأ ، وخبرًا ، وفاعلا ، ومفعولا . . . إلخ " . ومما تصلح فيه لنوعى الإلغاء قول الشاعر :

مَنْ ذا الّذى ما ساءَ قـ . . . طُّ وَمَنْ لهُ الحُسْنَى فقطْ

٢ - وفى الإلغاء الحقيقى يجب تقديم " من " و " ما " الاستفهاميتين فى أول جملتهما حتما ، كالأمثلة السابقة ؛ لأن الاستفهام الأصيل له الصدارة فى جملته . بخلاف الإلغاء الحكمى ، فيجوز معه الأمران : إمَّا تقديم الاستفهام بكامل حروفه فى جزأيه على عامله ، وإما تأخيره عنه ، فلا يكون للاستفهام وجوب الصدارة ؛ وفى هذه الصورة يعرب معمولا متأخرًا لعامل متقدم عليه ؛ تقول : مَاذا صنعت ، أوصنعت ماذا ؟[١] . . . .

فالاستفهام هنا معمول لعامله المتأخر عنه أو المتقدم عليه .

[١] راجع الصبان ، جـ١ باب الموصول ، عند الكلا م على : " ذا " الموصولة . وجاء في حاشية ياسين على التوضيح " جـ ٢ باب : النواصب " ، عند الكلام على : " كي " ما نصه : " قال ابن مالك : إن " ما " الاستفهامية إذا ركبت مع : " ذا " لا يلزم صدريتها ، فيعمل ما قبلها فيما بعدها ، رفعًا نحو : كان ماذا؟ أو نصبًا ، كقول أم المؤمنين : أقول ماذا؟ " . . . . اهـ .

وفي هذا النص اقتصار على التركيب مع " ما " الاستفهامية ، أما النصوص الأخرى - كالتي في الصبان - فصريحة في : " من " و " ما " الاستفهاميتين ، وفي أنها تركب مع غيرهما أحيانا من بعض ألفاظ ليس لها الصدارة - وستجيء في : " ب " .

---

٣ - وفي الإلغاء الحقيقي تحذف ألف " ما " الاستفهامية في حالة الجر مثل : عمّ " ذا " سألت؟ تطبيقًا للقاعدة المعروفة ؛ " وهي : حذف ألف " ما " الاستفهامية عند جرها " . بخلاف الإلغاء الحكمي لأن أداة الاستفهام فيه هي " ماذا " وليست " ما " وحدها .

ب - لا يقتصر إلغاء " ذا " على تركيبها مع " ما " أو " من " الاستفهاميتين فذلك هو الغالب - كما قلنا ؛ فقد يقع الإلغاء بتركيبها مع " ما " أو " من " الموصولتين ، أو النكرتين الموصوفتين ؛ فتنشأ كلمة واحدة هي : " ماذا " أو : " من ذا " فنعربها اسم موصول ، أو نكرة موصوفة .

فالأولى مثل قول الشاعر :

دَعِي ماذا علمْتِ سأتقيه . . . ولكنْ بالمُغَيَّب خبِّريني

فماذا ، كلها اسم موصول مفعول " دعى " . وصلته جملة : " علمت " لا

محل لها . ويرى " الفارسى " وأصحابه أن " ماذا " نكرة موصوفة .
مفعول " دعى " وليست موصولة : لأن " ماذا " كلمة واحدة ، ولكنها مركبة من شطرين ؛ والتركيب كثير من أسماء الأجناس - ومنها النكرة الموصوفة - ، قليل فى أسماء الموصول ، وتكون جملة : " علمت " فى محل نصب صفة النكرة . أى : دعى شيئًا علمته .
مما تقدم في " أوب " نعلم أننا إذا أردنا إعراب مثل : " ماذا رأيته فى المعرض " ؟ أو : " من ذا رأيته؟ " جاز لنا أن نجعل " ماذا " و " من ذا " بشطريهما كلمة واحدة ، اسم استفهام مبتدأ . وأن نجعل " ما " أو " من " استفهام مبتدأ و " ذا " زائدة لا محل لها من الإعراب . والخبر في كل ما سلف هو الجملة الفعلية .
ويجوز أن تكون " ذا " فى الحالتين السالفتين اسم موصول بمعنى الذى ، خبر . ويجوز فى أمثلة أخرى أن تكون " ماذا " و " من ذا " بشطريهما موصولتين

أو نكرتين موصوفتين على حسب ما أوضحنا . . . و . . . و . . . . .
ويظهر أثر الإلغاء وعدمه في توابع الاستفهام ؛ كالبدل منه ؛ وفي الجواب عنه .
ففي مثل : ماذا أكلت ؛ أتفاحًا أم برتقالًا؟ بنصب كلمة ؛ " تفاح " يكون النصب دليلا على أن الإلغاء هنا حكمي ؛ لأن " ماذا " مفعول مقدم " لأكلت " . أما لو قلنا : ماذا أكلت؟ أتفاح أم برتقال؟ فإن كلمة " التفاح " المرفوعة يصح أن تكون بدلا من " ذا " الواقعة خبرًا عن كلمة : " ما " فلا يكون هنا إلغاء .
وكالمثال السابق في صحة الرفع والنصب كلمّة : " نحْب " في قول الشاعر :
ألا تسألان المرءَ ماذا يحاولُ؟ . . . أنحْبٌ فيُقضَى ، أم ضلالٌ وباطلُ؟
ومثله من ذا أكرمت؟ أمحمدًا أم محمودًا؟ ، بنصب الاسمين أوبرفعهما على الاعتبارين السالفين .
أما الجواب عن الاستفهام ففى مثل : ماذا كتبت فى الرسالة؟ فتجيب : خيرًا ، أو : خير . فالرفع على اعتبار كلمة : " ذا " اسم موصول " مبدل منه " والنصب على اعتبارها ملغاة .
والحكم بجواز الأمرين في الجواب ملاحظ فيه " الاستحسان المجرد " ، فمن المستحسن - كما قالوا - أن يكون الجواب مطابقا السؤال اسمية وفعلية . ٢
ومن الأمثلة قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ} - أي : الزيادة - بالنصب وبالرفع وقوله تعالى : {مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا} ، أو خير .

ج - فى نحو قوله تعالى : {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ} يصح في كلمة : " ذا " الإلغاء الحقيقي أو الحكمي . وفي الحالتين تكون كلمة : " الذي " خبرًا . ويصح أن تكون " ذا " اسم موصول بمعنى " الذي " خبر " من " . وتكون كلمة : " الذي " الموجودة توكيدًا لفظيًّا لكلمة : " ذا " التي هي اسم موصول بمعناها .

" ملاحظة " : يصح في بعض الصور التي سبقت " في : أ ، ب ، ج " إعرابات أخرى لا حاجة إليها هنا .

---

١ ويصح أن يكون حقيقيًّا .
٢ راجع الصبان .

٦ - " أيّ " وتكون للعاقل وغيره . مفردًا ، وغير مفرد ؛ تقول ؛ يسرني أيٌّ هو نافع . يسرني أيٌّ هي نافعة . يسرني أيٌّ هما نافعان . يسرني أيٌّ هما نافعتان . يسرني أيّ هم نافعون . يسرني أىّ هن نافعات .

وتختلف " أيٌّ " في أمر البناء والإعراب ؛ عن باقي أخواتها من الموصولات المشتركة ، فأخواتها جميعًا مبنية ، أما هي فتُبْنَى في حالة واحدة ، وتعرب في غيرها .

فتُبْنَى إذا أضيفت وكانت صلتها جملة اسمية٢ ، صَدْرُها - وهوالمبتدأ - ضمير محذوف ؛ نحو : يعجبني أيّهم مغامرٌ . سأعرف أيُّهم مغامر . سأتحدث عن أيِّهم مغامرٌ . والأصل : أيهم هو مغامر . فإن لم يتحقق شرط من شروط بنائها وجب إعرابها . ولهذا تعرب في الحالات الآتية :

أ - إذا كانت مضافة ، وصلتها جملة اسمية ، بشرط أن يكون صدر هذه الجملة " وهو ؛ المبتدأ " ضميرًا٣ مذكورًا ؛ نحو : سيزورني أيُّهم " هو أشجعُ " ، سأصافح أيّهم " هو أشجعُ " ، وسأقبل على أيِّهم " هو أشجعُ " .

ب - إذا كانت غير مضافة وصلتها جملة اسمية ذُكر في الكلام صدرها الضمير ، مثل : سيفوز أيٌّ " هو مخلص " ، سنكرم أيًّا " هو مخلص " ، سنحتفي بأيٍّ " هو مخلص " .

ج - إذا كانت غير مضافة ، وصلتها جملة اسمية لم يُذْكرُ صدرُها الضمير ؛ نحو : سيسبق أىٌّ خبيرٌ ، وسوف نذكر بالخير أيًّا محسنٌ ، ونعنى بأىٍّ بارعٌ٤ .

---

١ ليس بين الأسماء الموصولة المشتركة وغير المشتركة ما يجوز إضافته إلا " أي " في بعض حالاتها . وسيجيء في الزيادة - ص ٣٦٥ - بعض الأحكام الخاصة بها . ومنها أنه يستحسن استقبال عاملها ، وأن يتقدم عليها .

٢وهي المبتدأ مع خبره ، أو ما يغني عن الخبر .
٣لا فرق في هذا الحكم وما بعده بين أن يكون صدرها ضميرا كما مثلنا - وغير ضمير - كما سيجيء في " د " - ، نحو : سيزورني أيهم محمود خير منه . ولكن الضمير هو الأعم ، حتى اقتصر عليه أكثر النحاة .
٤وفي " أي " وأحوالها يقول ابن مالك :
" أي " كما ، وأعربت ما لم تضف . . . وصدر وصلها ضمير انحذف
ومعنى البيت : " أي " مثل " ما " الموصولة في أن كلا منهما اسم موصول صالح للمفرد وغير المفرد ، والعاقل وغيره . لكن الحقيقة أن بينهما بعض فروق ، منها : أن " ما " مبنية دائمًا ، وأنها لغير العاقل في الأغلب . أما " أي " فتبنى في حالة واحدة ، وتعرب في عدة حالات غيرها ، وأنها للعاقل وغير العاقل . . . .

د - وتعرب أيضًا إن كان صدر صلتها اسمًا ظاهرًا ؛ نحو : تزور أيَّهم " محمد مكرمه " . أو : فعلا ظاهرًا ، نحو : سوف أثنى على أيِّهم يتسامى بنفسه ، أوفعلا مقدرًا ، نحو : سأغضب على أيِّهم عندك١ .

١والفعل هنا محذوف : لأن " عند " ظرف ، ولا يتعلق الظرف - وكذا الجار مع مجرره - في باب : " الموصول " إلا بفعل محذوف تقديره : " استقر " مثلا - ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة .
وإنما وجب أن يكون " المتعلق به " المحذوف - في باب الموصول - فعلا لتكون الصلة جملة فعلية ، إذ لا بد أن تكون جملة فعلية . إلا صلة " أل " فإنها لا تكون إلا " صفة صريحة " مع مرفوعها - كما سبق في رقم٢ من هامش ص٣٥٦ .
وصلة " أل " هذه تعد قسما ثالثا من أقسام " الشبيه بالجملة " وهو قسم خاص بها وحدها في باب الموصول . أما في غير باب الموصول فيكون الشبيه بالجملة أمران . الظرف ، والجار مع مجروره . ويكون كلاهما إما متعلقا بفعل محذوف ، وإما باسم مشتق بمعنى ذلك المحذوف " كما سيجيء هنا في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفي باب المبتدأ والخبر ص ٤٧٥ " .

زيادة وتفصيل :
يسوقنا الكلام على " أيّ " إلى سرد أنواعها المختلفة١ . وهي ستة - كلها معربة إلا " أيّ " التي تكون وُصْلة للنداء ، وإلا واحدة من حالات " أيّ " الموصولة ، وقد سبقت هنا - وفيما يلي إيضاح موجز للستة :
١- موصولة . والمستَحْسَنُ أن يكون عاملها مستقبلا ، ومتقدمًا عليها . ويجب أن تضاف لفظًا ومعنًى ، معًا ، أو معنًى فقط - بأن يحذف المضاف إليه بقرينة ، طبقًا للبيان الذي في باب الإضافة١ ، وأن تعرب أو تبنى ، على حسَب ما شرحنا٢ . وإذا أضيفت فإضافتها إلى المعرفة أقوى وأفضل . ويحسن الاقتصار على هذا الرأي . لأنه المعتمد عليه عند جمهرة النحاة كالاقتصار على الرأي الذي يلتزم في لفظها الإفراد والتذكير ، دون اتباع اللغة الأخرى التي تبيح أن تلحقها تاء التأنيث ، إذا أريد بها المؤنث نحو : " أية " وتلحقها كذلك علامة التثنية والجمع . فيقال فيهما : أيان أيتان - أيون - أيات . . . .

بالإعراب في جميع أحوال المثنى والجمع . . . لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء المعربة في الغالب ولك أن تصرح بالمضاف إليه ، كأن تقول : أيتهن - أياهم - أيتاهن - أيوهم - أياتهن . . . وعلى هذه اللغة التي سلجها الأشموني والصبان - لا تكون " أي " من ألفاظ الموصول المشترك .

٢ - أن تكون اسم شرط معربة ؛ فتضاف إما للنكرة مطلقًا٣ ؛ نحو : أيُّ حكيم تصادقْ أصادقْ ، وأيُّ رفاق تصاحبْ أصاحبْ . . . وإما لمعرفة بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدّد صراحة أو تقديرًا٤ أو عطفا بالواو٥ ؛ فمثال التَّعدد الصريح : أيُّ الأشراف تسايرْ أسايرْ . ومثال التعدد المقدّر - وهو الذي يلحَظ فيه ما يكون في الفرد الواحد من أجزاء متعددة٦ ، مثل : أيَّ

" ١و ١ " سيجيء الكلام مفصلا هاما على الاستفهامية ، والشرطية ، والنعتية ، والحالية في المكان المناسب لها من جـ ٣ باب " الإضافة " ، م ٩٥ - أما التي تكون وصلة للنداء في باب : " النداء " ، أول الجزاء الرابع .

٢في ص ٣٦٣ .

٣أي : سواء أكانت المفرد ، أم لغيره .

" ٤و ٤ " المتعدد الصريح هو الذي له أفراد كثيرة حقيقية ، بأن يكون لكل فرد منها أجزاؤه الخاصة التي يتكون منها مجموعة كاملا ، ويقوم عليها تركيبه تاما .
أما المتعدد تقديرا فهو الفرد الواحد الذي له أجزاء متعددة يتركب من انضمام بعضها ، إلى بعض .

٥المراد : عطف معرفة مفردة - وهي التي لا تدل على متعدد - على نظيرتها .

٦وكذلك ما قد يكون له من أنواع مختلفة ، مثل : أي المعدن تتخيره أوافق عليه . تريد : أي أنواع المعدن . . . .

محمدٍ تستحسنْ أستحسنْ . تريد : أيَّ أجزاء محمد تستحسنْ أستحسنْ .

ومثل التعدد بالعطف بالواو : أيي وأيك يتكلمّ بحسنْ الكلام ، بمعنى : أينُا . . . .

وإضافتها واجبة لفظًا ومعنى معا ، أو معنى فقط ، لحذف المضاف إليه بقرينة - طبقًا لما سيجيء في باب الإضافة . ح٣ .

٣ - أن تكون اسم استفهام ، معربة ، فتضاف إما للنكرة مطلقًا ؛ نحو : أىُّ كتاب تقرؤه؟ وأىُّ صحف تفضلها؟ . . . وإما لمعرفة بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدد صريح ، أومقدر ، أوعطفًا عليها بالواوومعرفة مفردة ؛ نحو : أىّ الرجال أحق بالتكريم؟ ونحو : أىُّ علىّ أجمل؟ تريد : أىّ أجزاء علىّ أجمل؟ ونحو : أيي وأيك فارس الأحزاب؟ .

وإضافة " أىّ " الاستفهامية واجبة لفظًا ومعنى معًا ، أومعنى فقط ؛ بحذف المضاف إليه ؛ لقرينة ، كما سيجئ فى ج٣ - باب الإضافة .

٤ - أن تكون اسمًا معربًا ، نعتًا يدل على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى في مدح أو

ثم ، ويشترط أن يكون المنعوت نكرة - في الغالب[1] - وأن تكون " أىّ " مضافة لفظًا ومعنى إلى نكرة مذكورة بعدها ، مشاركة للمنعوت فى لفظه ومعناه ، نحو : استمعت إلى عالمٍ أىِّ عالمٍ . فإذا أضيفت[2] إلى نكرة وكانت هذه النكرة اسما مشتقًا كان المدح المقصود أو الذم هو المعنى المفهوم من المشتق ؛ أي : المعنى المجرد الذي يدل عليه هذا المشتق ؛ فإذا قلنا : رأينا فارسًا ، أيَّ فارس . . . فالمعنى المقصود من المدح ، هو : " الفروسية " المفهومة من المشتق " فارس " وإذا قلنا : احترسنا من خائن أيِّ خائن . . . فالمعنى المراد من الذم هو " الخيانة " المفهومة من المشتق " خائن " . أما إذا أضيفت إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف الذي يصح أن توصف بها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : إني مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلا

[1] لأنه يصح - مع قلته - أن يكون معرفة . ويترتب على هذا أن يتبعه في التعريف المضاف إليه بعد " فيكون معرفة مثله ، ولا يصح أن يتخالفا في هذا . وسيجيء البيان في جـ٣ باب الإضافة والنعت " ص ١٠٤ و ١١٦ م ٩٥ وما بينها " ، ثم في " ص ٤٤٤ م ١١٤ و ٤٥٢ " ، ومنه يتضح صحة " الأسلوب الشائع في مثل : استراح المسافر أي استراحة ، وتمتع أي تمتع ، بشرط أن يكون المصدر محذوفا في هذه الأساليب ونابت عنه " أي " التي كانت في الأصل نعتا له . وهو : استراحة أي استراحة ، وتمتعا أي تمتع - كما سيجيء في جـ ٢ ص ١٧٥ م ٧٥ في بيان حذف المصدر - .

[2] ما يأتي سيذكر مرة أخرى في جـ٣ ، باب " الإضافة " - م ٩٥ - ص ١٠٤ وما بعدها عند الكلام على " أي " .

أيَّ رجل ، . . . فكأنما يقول : رأيتك رجلا جمع كل الصفات التي يمدح بها الرجل . ومن يقول عن امرأة أساءت إليه : إنها امرأة أيُّ امرأة . . . فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات التي تذم بها المرأة .

والأغلب في النكرة التي هي المضاف ، والتي ليست مصدرًا ؛ لأن المصدر قد يحذف وتنوب عنه صفته ، أن تكون مذكورة في الكلام ، ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه ورود السماع بحذفها في قول القائل[1] :

إذا حارب الحجاج أيَّ منافق . . . علاه بسيف كلما هز يقطع

يريد : منافقًا أيّ منافق .

ويقول النحاة : " إن هذا في غاية الندور " [2] فلا يصح محاكاته ، ثم يزيدون التعليل : أن الغرض من الوصف " بأيّ " هو المبالغة في المدح أو الذم ، والحذف مناف لهذا فمن المحتم عندهم ذكر الموصوف ، الذي ليس بمصدر ، هذا كلامهم[3] .

٥ - أن تكون حالا بعد المعرفة ، دالة على بلوغ صاحبها الغاية الكبرى في مدح

أو ذم٤ . ويشترط أن تكون مضافة لنكرة مذكورة بعدها ؛ نحو : أصغيت إلى عليّ أيَّ خطيب ، فلا بد من إضافتها لفظًا ومعنى معًا .

٦ ـ أن تكون وُصلة لنداء ما فيه " أل " ، نحو : {يَأيّهَا الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمْ} . وهذه مبنية قطعًا .

ولكل نوع من الأنواع السابقة أحكام هامة - لفظية ومعنوية - مفصلة في الأبواب الخاصة به ، ولا سيما بابي " الإضافة والنداء " غير أن الذى عرضناه الآن للمناسبة العابرة هو أحكام موجزة ، عرفنا منها : أن " أيًّا " الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة تارة كما يضافان إلى المعرفة تارة أخرى . ولكن بشرط .

---

١ ينسب البيت الآتي للفرزدق .

٢ الهمع جـ١ باب الموصول ص ٩٣ .

٣ لكن سيجيء في باب : " الإضافة " - جـ٣ م ٩٥ ص ١١٢ وما بعدها عند الكلام عليها - أني رأيتها محذوفة أيضا في كلام للإمام على بن ابي طالب ونصه : " كما جاء في ص ٧٨ من كتاب : " سجع الحمام في حكم الإمام ، لعلى الجندي وزميليه " : " أصحب الناس بأي خلق شئت يصحبوك بمثله " أهـ . وورودها في نثر الإمام على أفصح البلغاء فوق ورودها في البيت السابق قد يبيح استعمالها وإن كان هذا الاستعمال قليلا . وحسبنا أنه مسموع في النثر وفي الشعر من أفصح العرب . هذا بعض الأدلة المدونة هناك ومنها أيضا إعراب فريق من المفسرين لقوله تعالى : {فِي أيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكْ} .

٤ على الوجه المراد منهما في النعت - وقد تقدم في رقم ٤ ص ٣٦٦ .

كما عرفنا أن كلمة : " أي " الواقعة نعتًا ، أو حالا تضاف للنكرة دون المعرفة في الأغلب١ نحو : فرحت برسالة أيّ رسالة . انتصر محمود أيَّ قائد . وأما التي هي وصلة لنداء ما فيه " أل " فلا تضاف مطلقًا ، وهي مبنية . وكذلك " أي " الموصولة فإنها مبنية في إحدى حالاتها التي أوضحناها . أما بقية أنواع " أي " ؛ من شرطية ، استفهامية ، . . . و . . . . فمعربة .

ولما كانت " أي " الشرطية والاستفهامية تضاف للنكرة حينًا وللمعرفة حينًا آخر على الوجه السالف - كانت عند إضافتها للنكرة بمنزلة كلمة : " كل " المراد منها المضاف إليه كاملا ؛ فيراعى فيما يحتاج معها للمطابقة - كالخبر ، والضمير . . . عود الضمير عليها مراعاة المعنى - غالبًا - فيطابق المضاف إليه ، تذكيرًا ، وتأنيثًا ؛ وإفرادًا ، وتثنية ، وجمعًا ؛ تقول ؛ أى غلام حضر؟ أى غلامين حضرا؟ أى غلمان حضروا؟ أى فتاة سافرت؟ أى فتاتين سافرتا؟ أى فتيات سافرن؟

أما عند إضافتها إلى معرفة فتكون بمنزلة كلمة : " بعض " ، المراد منها بعض أجزاء المضاف إليه ؛ فيراعى فى عود الضمير عليها وفى كل ما يحتاج للمطابقة معها أن يكون مطابقًا للفظ المضاف ، وهو : " أى " فيكون مفردًا ، مذكرًا كلفظها . وهذا هوالغالب : فنقول : أى الغلامين حضر؟ . . . أى الغلمان حضر؟ وهكذا الباقى[2] . كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ : " كل وبعض " . . .

ويرى بعض النحاة أنه لا مانع فيهما من مراعاة اللفظ أومراعاة المعنى ، فيجوز عنده الأمران . وفى هذا تيسير محمود لا يمنع من الأخذ به مانع ، فنستريح من التقسيم وآثاره إلا أن الأول أفصح وأقوى .

وإلى هنا انتهى الكلام على الألفاظ الستة العامة " أى : المشتركة " .

[1] قد تضاف " أي " النعتية للمعرفة قليلا كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٣٦٦ ، وكما يجيء في الجزء الثالث ، بابي : " الإضافة والنعت " .

[2] إيضاح هذا كله - ولا سيما تذكير لفظة " أي " وتأنيثها - في موضعه المناسب ، وهو باب الإضافة جـ ٣ م ٩٥ ص ١٠٤ و ١٠٦ وما بعدهما .

ويتلخص كل ما سبق من الألفاظ المختصة والمشتركة في الجدول الآتي :

اللفظ المختص	النوع الذى يصلح له	حكمه من ناحية الإعراب والبناء
١ ـ الذى	المفرد المذكر مطلقاً (أى عاقلا ، وغير عاقل)	مبنى على السكون فى محل . . . . على حسب جملته .
٢ ـ التى	المفرد المؤنثة . مطلقاً	مبنى على السكون فى محل . . .
٣ ـ اللذان ـ اللذيْن	المثنى المذكر . مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٤ ـ اللتان ـ اللتين	المثنى المؤنث مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٥ ـ الأُلَى . . . . أو : الألاءِ	الجمع المذكر والمؤنث مطلقاً	الأُلى: مبنى على السكون فى محل . . . على حسب جملته . الألاءِ: مبنى على الكسر فى محل . . . . على حسب جملته .
٦ ـ الّذين	الجمع المذكر العاقل . .	مبنى على الفتح فى محل . . . على حسب جملته .
٧ ، ٨ ـ اللاتِ ، اللاتى و : اللاءِ ـ اللائى	الجمع المؤنث بنوعيه	اللاتِ ، واللاءِ : مبنيتان على الكسر فى محل . . . على حسب الجملة . واللاتى واللائى مبنيتان على السكون فى محل . . . على حسب الجملة .

فللمفرد المذكر لفظة واحدة ، وكذلك لمثناة ، وكذلك جمعه ، فلهذه الثلاثة ثلاثة ألفاظ .

وللمفرد المؤنثة لفظة واحدة ، وكذلك مثناها . أما جمعها فله لفظتان مختومتان بالياء ، أو غير مختومتين . فهذه أربعة .

وللجمع بنوعيه لفظة واحدة ، تستعمل مقصورة أو ممدودة .

فمجموع الألفاظ كلها ثمانية .

ب - الألفاظ الستة العامة ، " أي : المشتركة " :

اللفظ العام	النوع الذى يصلح له	حكمه من ناحية
١ — مَنْ	أكثراستعماله فى العقلاء؛ إفراداً، وتثنية، وجمعاً، وقديستعمل فى غيرهم أحياناً.	مبنى على السك على حسب الج
٢ — ما	أكثراستعماله فى غيرالعقلاء إفراداً، وتثنية، وجمعاً. وقد يستعمل فى غيرهم	مبنى على السكو على حسب الج
٣ — أل [١] . . .	يستعمل فى جميع الأنواع، ويشترط فى صلته أن تكون صفة صريحة: (اسم فاعل أو: اسم مفعول فقط) [٢]	مبنى على الس يحسن إعرابه الإعراب عليه على الصفة الص باعتبارهما بمنز — كما شرحنا [٣]
٤ — ذو	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على السك على حسب جم
٥ — ذا . . .	يستعمل فى جميع الأنواع بثلاثة شروط — سبقت —	مبنى على السكو على حسب الج
٦ — أىّ	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على الضم ويعرب فى غير

١ هي اسم موصول . وهل تفيد تفيد ما دخلت عليه التعريف أو لا تقيده؟ . رأيان سبق بيانهما في رقم ٢ من هامش ص٣٥٦ ، فصاحب المفصل " ج٦ ص٦١ " يقول أنها تفيد التعريف ، وغيره يخالفه . وهي مغايرة للنوع الداخلي على أسماء الموصول ، كالذي ، والتي فهذا النوع الداخل على الموصول زائد زيادة لازمة ، كما يقول صاحب المفصل وغيره ، وكما جاء بتفصيل أشمل في حاشية : " ياسين " على " التصريح " ، أول باب : " النكرة والمعرفة " انظر البيان المفيد في رقم٢ من هامش ص٣٥٦ .

٢ وهذان النوعان متفق عليهما . أ/االصفة المشبهة ففيها خلاف شديد ، وسيجيء بيان لهذا في ص٣٨٤ .

٣ في رقم ٢ من هامش ص٣٥٧ وفي ص٣٧٢ و٣٨٨ .

كيفية إعراب أسماء الموصول :

أ - جميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، إلا اسمين للمثنى معربين ، هما : " اللذان " " واللتان " . وما عدا هذين الاسمين المعربين يلاحظ مع بنائه موقعه من الجملة ، أفاعل هو ، أم مفعول به . . . أم مبتدأ ، أم خبر . . . أم غير ذلك؟ فإذا عرفنا موقعه ، وحاجة الجملة إليه ، نظرنا بعد ذلك إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك؟ فإذا اهتدينا إلى الأمرين ؛ " موقعه من الجملة ، وحالة آخره " ، قلنا في إعرابه : اسم موصول مبني على السكون ، أو على حركة كذا ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة ؛ " فالذى " مبنية على السكون دائمًا ، ولكنها في محل رفع ، أونصب ، أوجر على حسب موقعها من الجملة ؛ ففى ملث : سافر الذى يرغب فى السياحة ، مبنية على السكون في محل رفع ؛ لأنها فاعل . وفي مثل : ودعت الذى سافر ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ لأنها مفعول به . وفي مثل : أشرت على الذي سافر بما ينفعه ، مبنية على السكون في محل جر بعلى .

ومثل هذا يقال في باقي الأسماء الموصولة المختصة ؛ سواء منها ما كان مبنيًّا على السكون أيضًا ؛ وهو : " التي " ، و " أولَى " مقصورة ، واللاتي ، واللائي . أو مبنيًّا على الكسر ؛ وهو : " أولاءِ " ، و " اللاتِ " و " اللاءِ " . أومبنيًّا على الفتح وهو : " الذينَ " ١ .

أما الاسمان الخاصّان بالتثنية ؛ وهما : " اللّذانِ " و " اللّتان " ، رفعا . و " اللّذَيْن " و " اللّتين " ، نصبا وجرا ، فالأحسن - كما سبق٢ - أن يكونا معربين كالمثنى ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء .

ب - وجميع الأسماء الموصولة العامة " أي : المشتركة " مبنية كذلك ؛ إلا " أيّ " ؛ فإنها تكون مبنية في حالة ، وتكون معربة في غيرها ، على حسب ما أوضحنا٣ .

١ ومن ينطقون بها الواو رفعا يعربونها ، ويجعلونها في حكم الملحق بجمع المذكر ، فيقولون : اللذون حضروا كرماء . إن الذين حضروا كرماء . أسرعت إلى الذين حضروا . فهي في المثال الأول مبتدأ مرفوع بالواو ، وفي المثال الثاني

اسم " إن " منصوب بالياء ، وفي الثالث مجرور بالى ، وعلامة جره الياء . . . . . وقيل إنها مبنية على الواو والياء في الصور السالفة وأشباهها - كما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٣٤٦ - .
٢في ص ٣٤٣ .
٣في ص ٣٦٣ .

والأساس الذي نتبعه في الموصولات العامة هو الأساس الذي بيناه في الموصولات المختصة ؛ بأن ننظر أوّلا إلى موقع اسم الموصول المشترك من جملته ؛ أمبتدأ هو ، أم خبر ، أم فاعل ، أم مفعول . . . أو . . . ؟ فإذا عرفنا موقعه نظرنا إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك؟ فإذا أدركنا الأمرين قلنا عنه : إنه مبني على السكون أو على حركة " كذا " في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . لأنه مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مفعول به ، أو مضاف إليه . . . أو . . .

فكلمة " مَنْ " مبنية على السكون دائمًا ، ولكن في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، فهي في مثل ، قعد " مَن " حضر - مبنية على السكون في محل رفع ؛ لأنها فاعل . وهي في مثل : آنستُ " مَنْ " حضر مبنية على السكون في محل نصب ؛ لأنها مفعول به . وهي في مثل : سعدتُ " بمن " حضر - مبنية على السكون في محل جر ؛ لأنها مجرورة بالياء .
وهكذا يقال فى : " ما " و : " ذو " وفى : " ذا " الواقعة بعد " ما " أو " من " الاستفهاميتين١ .
أما " أل " الموصولة٢ فالأحسن ألا نطبق عليها الأساس السابق ؛ فلا ندخل فى اعتبارنا أنها مبنية ، ولا ننظر إلى آخرها ؛ وهواللام - وإنما ننظر معها إلى الصفة الصريحة التى بعدها ، ونجرى على الصفة وحدها حركات الإعراب ؛ ففى مثل : الناصح الأمين خير مِعوان فى ساعات الشدة ، يلجأ إليه المكروب فينقذه بصائب رأيه - نقول : " الناصح " اسم إن منصوب ، " الأمين " صفة منصوبة . " المكروب " فاعل مرفوع٣ .

١نحو : ماذا قرأته؟ من ذا رأيته؟ فما أومن ، اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون محل رفع ، وذا : اسم موصول خبر مبني على السكون في محل رفع - كما قلنا آنفا " ص ٣٥٨ وما بعدها " .
٢وقد سبق - في رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ أنها لا بد أن تتصل بصفة صريحة ، تكون هي ومرفوعها ، صلة " أل " وفي هذه الحالة تعتبر الصلة من قسم " شبه الجملة " . كما تعتبر " أل " مع الصفة بمنزلة " المركب المزجي " يجري الإعراب على آخر الجزء الثاني عنه .
٣ولا داعي لأن نعتبر " أل " في مثل هذه المواضع كلمة مستقلة بنفسها ، كي لا نقع في كثير من التعقيد المرهق ، أشرنا إلى بعضه فيما سلف ، وسيجيء أيضا في ص ٣٨٨ .

المسألة السابعة والعشرون صلة الموصول والرابط

الموصولات كلها - سواء أكانت اسمية أم حرفية[1] - مبهمة[2] المدلول ، غامضة المعنى ، كما عرفنا . فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها وغموضها ، وهو ما يسمى : " الصلة " . فالصلة هي التي تُعَين مدلول الموصول ، وتُفصّل مجمله ، وتجعله واضح المعنى ، كامل الإفادة . ومن أجل هذا كله لا يستغنى عنها موصول اسمي ، أو حرفي . وهي التي تُعرّف الموصول الاسمي . في الصحيح[3] .

شروطها :

الصلة نوعان : جملة[4] " اسمية أو : فعلية " وشبه جملة . والجملة هي الأصل[5] .

فأما النوع الأول - وهوالجملة بقسميها - فمن أمثالها قول الشاعر يصف إساءة أحد أقاربه :

ويَسْعَى إذا أبْنِى لِيهْدِمَ صَالِحِى . . . وليس الذى يَبْنِى كمنْ شأنُه الهدمُ

[1] ستجيء الموصولات الحرفية في ص٤٠٧ ، " انظر رقم ١ من هامش ص٣٤٠ " .

[2] أي : لا تدل على شيء مفصل معين " وقد سق توضيح معنى المبهم في : " ج " ص٣٣٨ وفي رقم٣ من هامش ص٣٤٠ .

[3] ملاحظة : يتردد في بعض المسائل النحوية ذكر " الصلة " مع أن الجملة خالية من الموصول بنوعيه . فما المراد منها؟ النحاة يطلقون في اصطلاحهم كلمة : " صلة " على أمرين ، أحدهما : " صلة للوصول " بالتفصيل المعروض هنا ، والآخر : " متعلقات الفعل وما يشبهه " مما يجيء مكملا له كشبه الجملة ، بشرط خلو الكلام من موصول محتاج لشبه الجملة صلة له . وقد يطلقون الصلة على اللفظ الزائد مطلقا - طبقا للبيان الذي سبق في رقم ٤ من هامش ص ٣٥٣ .

[4] توضيح معنى الجملة بقسميها مدون في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ ، ثم في ص ٤٦٦ .

[5] لما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ .

ولا يتحقق الغرض منها إلا بشروط ، أهمها[1] :

١ - أن تكون خبرية لظفاً ومعنى ، وليست للتعجب ؛ نحو ؛ اقرأ الكتاب

[1] وستجيء شروط أخرى في ص ٣٧٨ .

[2] وهي الجملة التي يكون معناها صالحا للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقائلها ، من ناحية أنه معروف بهذا أو بذالك . ومن أمثلتها أن يقول قائل : نزل المطر أسم . أو : حضر والدي اليوم . أو : يحضر الغائبون غدا . فكل جملة من هذه الجمل عرضة لأن توصف بأنها صادقة أو كاذبة في حد ذاتها ، " أي : بإغفال قائلها ، فكأنه مجهول الحال تماما من ناحية اتصافه بالصدق والكذب " . وهذا معنى قولهم : إن الجملة الخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب لذاتها . أي : بدون نظر لقائلها ، فلا نحكم على جملة خبرية بأنها صادقة فقط ، لأن قائلها معروف بالصدق ، ولا كاذبة فقط ، لأن قائلها مشهور بالكذب .
ويقابلها الجملة الإنشائية ، هي التي يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره . فلا دخل للصدق والكذب فيها . وهي قسمان :

إنشائية طلبية ، أي : يراد بها طلب حصول الشيىء أو عدم حصوله . ويتأخر تحقق وقوع معناها عن وجود لفظها . وتشمل الأمر ، والنهي ، والدعاء والاستفهام ، والتمني " مثل : ليت " والعرض ، والتحضيض . . . كما هو مدون في المصادر الخاصة بالبلاغة .
وإنشائية غير طلبية ، وهي التي يتحقق غالبا - مدلولها بمجرد النطق بها دون أن يكون طلبيا . وتشمل جملة التعجب - عند من يرى أنها ليست خبرية - وجملة المدح أو الذم . وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه ، و " رب " لأنه حرف لإنشاء التكثير أو التقليل - ، و " كم الخبرية " ، وصيغ العقود التي يراد إيقاعها ، وإقرارها ، كقولك لمن طلب أن تبيع أو تهب له كتابا - مثلا بعت ، أو وهبت لك ما تريد . . . . كما يشمل الترجي ، مثل : " لعل " وأفعال الرجاء ، مثل ، " عسى " ولكن الصحيح وقوع " عسى " فعل صلة دون غيرها من صيغ الرجاء قال بعض المحققين : " المشهور أن " عسى " إنشاء : لكن دخول الاستفهام في قوله تعالى : " فهل عسيتم . . . " . وقوعها خبرا لأن في نحو : " إني عسيت صائما " دليل على أنه فعل خبري ، فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف " أهـ . نقلا عن الصبان في هذا الموضع .
وأكثر أنواع الإنشاء غير الطلبي يتحقق معناه بمجرد النطق بلفظه - كما تقدم - ومنه ألفاظ البيع والهبة . . . هذا ، والجملة الخبرية التي تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط ، قبل أن تكون صلة ، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية ، لخلوها من المعنى المستقل بنفسه ، إذ لا يكون فيها حكيم مستقل بالسلب أو بالإيجاب يقتصر عليها وحدها ، بل هي لذلك لا تسمى : " كلاما " أو : " جملة " مطلقا ، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب اولى . ومثلها الجملة الواقعة صفة ، أو خبرا ، أو حالا ، فكل ولادة من هذه الجمل تسمى : " جملة " حين تكون مستقلة بنفسها ، وبمعناها المقصود لذات ، فإذا فقدت استقلالها وصارت متممة معنى في غيرها " بأن تقع صلة ، أو صفة ، أو خبرا ، أو حالا ، أو . . . " . فلا تسمى جملة ، ولا كلاما ، إذ ليس لها كيان معنوي مستقل .
كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٥ وله إشارة في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٦ - .

الذى " يفيدك " . بخلاف : اقرأ الكتاب الذى " حَافِظْ عليه " لأن جملة ؛ " حافظ عليه " ، إنشائية ، وليست خبرية . وبخلاف : مات الذى " غفر الله له " لأن جملة : " غفر الله له " خبرية فى اللفظ دون المعنى ؛ إذ معناها طلب الدعاء للميت بالغفران ؛ وطلب الدعاء إنشاء ، لا خبر . وبخلاف : هنا الذى " ما أفْضَلَه " ؛ لأن الجملة التعجبية إنشائية - فى رأى كثير من النحاة - برغم أنها كانت خبرية قبل استعمالها فى التعجب . ويلحق بالخبرية - هنا - الإنشائية التى فعلها : " عسى " الناسخ .
قد يصح فى : " إنْ " - وهى من الموصولات الحرفية - وقوع صلتها جملة طلبية : نحو : كتبت لأخى بأن دَاوِمْ . على أداء واجبك . وهذا مقصور على " أنْ " ١ دون غيرها من الموصولات الاسمية والحرفية .
٢ - أن يكون معناها معهداً مفصلاً للمخاطب٢ ، أوبمنزلة المعهود المفصَّل .
فالأولى مثل : أكرمت الذى قابلك صباحاً ؛ إذا كان بينك وبين المخاطب عهد فى شخص مُعَين . ولا يصح غاب الذى تكلم ، إذا لم تقصد شخصاً معيناً عند السامع .
والثانية : هى الواقعة فى مَعْرِض التفخيم ، أومعرض التهويل ؛ مثل : يا له من قائد انتصر بعد أن أبدى من الشجاعة ما أبْدى!! ويا لها من معركة قُتل فيها

=هذا ومن الجمل التي يصح أن تقع صلة ، الجملة الخبرية الواقعة جوابا للقسم ، بشرط أن تكون كغيرها من الجمل - مشتملة على رابط يربطها بالموصول ، كما سيجيء - نحو : أحب الذي أقسم بالله - لقد تضاعف الضعيف . وكذلك الجملة الخبرية الواقعة جوابا للشرط ، نحو ، أكرم الذي إن تكرمه يعرف فضلك . بشرط وجود رابط فيها ، أو في الجملة الشرطية ، أو فيهما معا . فمثال الرابط في الجملة الجوابية فقط : الصاحب النبيل الذي إن يتغير الزمن لا يتغير خلقه ، ومثال للرابط في الجملة الشرطية فقط : اعمل الذي إن تعمله يفرح العقلاء . ومثال الرابط فيما ليس الناصح الذي إن ينصح يعلن أمام الناس العيوب . نعم إن جملة القسم نفسها إنشائية ، فلا تكون صلة ، إنما الصلة هي الجملة الواقعة جوابا له ، فإنها خبرية ، دون جملة القسم ، فإنها كما سبق - إنشائية لمجرد التأكيد .
" انظر رقم ٢ من ص ٣٧٨ حيث بيان الأشياء التي يجوز أن تفصل بين الموصول وصلته " .
١كما سيجيء في ص٤٠٨ وفي رقم ١ من هامش ٤٠٩ ، عند الكلام على الموصول الحرفي " أن " .
٢أي : معروفا له ، تفصيلا لا إجمالا وأنه يختص بشيء معين ، كما سبق ، لأن الغرض من الصلة أن توضح للمخاطب اسم الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل مجيء اسم الموصول ، من اتصافه بمضمون الجملة - مع ملاحظة الفرق بين هذا - وهو مختص بعلم المخاطب - وما يأتي في رقم ٤ من ص ٣٨٠ وهو غير مقصور على المخاطب بل يشمل كل فرد . . .

من الأعداء مَنْ قَتل!! . أي : أبْدَى من الشجاعة الشيء الكثير المحمود . وقتل في المعركة الكثير الذي لا يكاد يُعَد . ومثل هذا قوله تعالى : {فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى} . أى : الكثير من العلم والحكمة . . . وقوله تعالى : {فَغَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ} ، أى ؛ الهول الكثير ، والبلاء العظيم .

والمعول عليه فى ذلك كله هوالغرض من الموصول ؛ فإن كَان الغرض منه أمرًا معودًا للمخاطب جاءت صلته معهودة مفصلة ، وإن أريد به التعظيم أوالتهويل جاءت مبهمة بمنزلة المفصلة .

٣ـ أن تكون مشتملة على ضمير يعود على اسم الموصول - غالباً١ - ويطابقه ؛ إما فى اللفظ٢ والمعنى معًا ، وإما فى أحدهما فقط على التفصيل الذى سنعرفه . وهذا الضمير يسمى : " العائد ، أو : الرابط " لأنه يعود - غالبًا - على الموصول ، ويربطه بالصلة . ولا يكون إلا فى الموصولات الاسمية دون الحرفية٣ .

ويجب أن تكون مطابقته تامة ؛ بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه . وهذا حين يكون الموصول اسمًا مختصًا ؛ فيطابقه الضمير فى الإفراد ، والتأنيث ، وفروعهما ؛ نحو : سَعِدَ الذى أخلص ، واللذان أخلصا ، والذين أخلصوا ، والتي أخلصتْ ، واللتان أخلصتا ، واللاتى أخلصْن . ومن هذا قول الشاعر :

أمَنزِلَتىْ مَىٍّ ، سَلامٌ عليكما . . . هل الأزْمُنُ اللاَّتى مَضَيْنَ رَوَاجعُ

أما إن كان الاسم الموصول عامًّا " أى : مشتركاً " فلا يجب فى الضمير مطابقته مطابقة تامة : لأن اسم الموصول العام : لفظه مفرد مذكر دائماً ، كما أسلفنا " مثل : مَنْ - ما - ذو - . . . " ولكن معناه قد يكون مقصوداً به . المفردة ، أوالمثنى ، أوالجمع . بنوعيها ، ولهذا يجوز فى العائد " أى : الرابط " .

١لأنه قد يعود على غيره جوازا في نحو : أنا الذي سافرت - كما سيجيء البيان في " ب " من الزيادة - ص ٣٨٠ وقد يجوز حذفه ، طبقا للبيان الآتي في ص ٣٩٤ م ٢٨ .
٢وذلك أن يكون لفظ الموصول خاصا بنوع واحدا يقتصر عليه ، كأن يدل على المفرد المذكر وحده ، أو على المفردة وحدها ، أو مثنى أحدهما ، أو جمعه ، وعند ذلك يطابقه الضمير ، فيكون مثله للمفرد المذكر ، أو المفردة المؤنثة ، أو لمثنى أحدهما ، أو لجمع أحدهما .
٣لأن الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة حتما ، ولا يكون له رابط .

عند أمْن اللبس ، وفي " غير أل " : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى وهو كثير١ أيضًا ، بالتفصيل الذي عرفناه ، تقول شَقِيَ مَنْ أسْرَف . . . فيكون الضمير مفردًا مذكرًا في الحالات كلها ؛ مراعاة للفظ " من " ، ولو كان المراد المفردة ، أو المثنى ، أو الجمع بنوعيهما . وإن شئت راعيْت المعنى ، فأتيت بالرابط مطابقًا له ؛ فقلت : من أسْرَفتْ . من أسْرَفَتَا - من أسْرَفُوا - من أسْرفْن . فالمطابقة في اللفظ أو في المعنى جائزة في العائد على اسم الموصول المشترك . إلا إن كان اسم الموصول المشترك " أل " فتجب المطابقة في المعنى وحده ؛ لخفاء موصوليتها بغير المطابقة ، كما سبق عند الكلام عليها٢ .

وقد يغنى٣ عن الضمير فى الربط٤ اسم طاهر يحل مكان ذلك الضمير ، ويكون بمعنى الموصول ؛ نحو : اشكر عليًّا الذى نفعك علْمُ علىّ ، أي : علمه .

ونحوقول الشاعر العربى :

فيا رَبَّ ليلَى أنتَ فى كُلِّ مَوْطن . . . وأنت الَّذِى فى رحمةِ اللهِ أطمعُ

أي : فى رحمته أطمعُه٥ .

١ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ ، ويجوز العكس ، كما يجوز مراعاة اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ - كما في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٩ . . - . . . كل ذلك مع أمن اللبس . فإن حصل لبس من مراعاة اللفظ وجب مراعاة المعنى ، نحو : أنصف من أنصفتك . فلا يصح من أنصفك إذا كان المراد أنثى . ومثل اللبس . . . . قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر ، نحو : من - هي حمراء - أمتك . وكذا في باقي المواضع الأخرى التي سبقت إليها الإشارة التفصيلية في رقم ٢ من هامش ٣٤٩ .
٢في رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ .
٣لسبب بلاغي ، كالاستعطاف ، أو التلذذ ، أو زيادة الإيضاح .
٤ " ملاحظة " : يرى بعض النحاة : أن جملة الصلة قد تخلو من الرابط إذا عطفت عليها بالفاء ، أو الواو ، أو : ثم - جملة أخرى مشتملة عليه ، مثل : الذي يشتد الكرب فيصبر ، شجاع التي يتحرك القطار وتجلس ، عاقلة - الذي لا حت الفرصة ثم اغتنمها ، حازم . فجملة الصلة في هذه الأمثلة خالية من الرابط : اكتفاء بوجوده في الجملة المتأخرة المعطوفة على جملة الصلة . وهذا رأي مقبول تؤيده الأساليب الكثيرة المسموعة . " راجع الصبان جـ١ ، باب : " المبتدأ " عند الكلام على : " الخبر الجملة ، ورابطه " .
٥ويصلح أن يكون منه قول الشاعر البحتري :

صننت نفسي عما يدنس نفسي . . وترفعت عن جدا كل جبس

" أي : عن عطاء كل لئيم دنيء " . والأصل عما يدنسها . وهذا على اعتبار " ما " موصولة .

زيادة وتفصيل :

أ - هناك شروط أخرى في جملة الصلة ؛ أهمها :

١ - أن تتأخر وجوباً عن الموصول[١] ؛ فلا يجوز تقديمها ، ولا تقديم شىء منها عليه . إلا إن كان بعض مكملاتها شبه جملة ففي تقديمه خلاف يجيء بيانه في الشرط الثاني .

٢ - أن تقع بعد الموصول مباشرة ؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبى ؛ " أى : ليس من جملة الصلة نفسها " . وألا يفصل بين أجزاء الصلة فاصل أجنبى أيضًا ؛ ففى مثل : اقرأ الكتاب الذى يفيدك فى عملك ، وأرشدْ إليه غيرَك . . . ، لا يصح اقرأ الكتاب الذى - غيرَك - يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه ، لوجود فاصل أجنبى بين الموصول وصلته ، وهوكلمة : " غير " التى هى من جملة أخرى غير جملة الصلة . ولا يصح اقرأ الكتاب الذى يفيدك - غيرَك - فى عملك ، وأرشد إليه ، لوجود فاصل أجنبي لم يفصل بين الموصول وصلته ؛ وإنما تخلل جملة الصلة ، وفصل بين أجزائها مع أنه ليس منها . . . وهكذا .

لكن هناك أشياء يجوز الفصل بها بين الموصولات الاسمية وصلتها إلا " أل " فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها مطلقاً . وكذلك يجوز الفصل بها بين الموصول الحرفى " ما " وصلته - في رأى قوىّ - دون غيره من باقى الموصولات الحرفية .

فأما الأشياء التى يجوز أن تفصل بين هذه الأنواع من الموصولات وصلتها فهى : جملة القسم ؛ نحوغاب الذى " والله " قهر الأعداء[٢] . أوجمكلة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب ؛ نحو : أنت الذى - يا حامد - تتعهد الحديقة ، أوبالجملة المعترضة ؛ نحو : والدى الذى - أطال الله عمره - يرعى

---

[١] سواء أكان اسميا أم حرفيا ، كالواضح من كلام النحاة ، ومنهم ابن عقيل ، والأشموني والصبان عند بيت ابن مالك ، وهو : " وكلها يلزم بعده صلة . . . . " وجاء في الأشموني " في باب : " كان وأخواتها " عند الكلام على " دام " وقول ابن مالك في خبرها : " وكل سبقه دام حظر " ، قوله : إن الإجماع على منع خبر دام على " ما " مسلم ، فقال الصبان مبينا سبب المنع ونصه : " للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو ممنوع أيضا " أهـ .

[٢] انظر آخر رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ وهو في صدر هامش ص ٣٧٥ .

شئوني ، أو بجملة الحال ، نحو : قدم الذي - هو مبتسم - يحسن الصنيع .
أو : " كان " الزائدة ، نحو : كرمت الذي كان شاركته في السياحة[1] . . .
وكذلك يجوز تقديم بعض أجزاء الصلة الواحدة على بعض بحيث يفصل المتقدم بين الموصول وصلته ، أوبين أجزاء الصلة ، إلا المفعول به ؛ فلا يصح تقديمه على عامله إن كان الموصول حرفياً غير : " ما " [2] تقول : تفتح الورد الذى العيونَ - يَسُرّ ببهائه . أوتفتح الورد الذى - ببهائه - يَسُرّ العيون . تريد فيهما : تفتح الورد الذى يسر العيون ببهائه .
والفصل بتلك الأشياء على الوجه الذى شرحناه - جائز فى الموصولات الاسمية إلا " أل " ، غير جائز فى الموصولات الحرفية[3] إلا " ما " ؛ كما قلنا ؛ فيصح أن تقول : فرحتُ بما الكتابة أحسنْت ، أى : بما أحسنْت الكتابة . " بإحسانك الكتابة " .
ولما كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز إلا على الوجه السالف امتنع مجىء تابع للموصول قبل مجىء صلته ؛ فلا يكون له قبلها نعت ، ولا عطف بيان ، أونسق ولا توكيد ، ولا بدل ، وكذلك لا يخبر عنه قبل مجىء الصلة وإتمامها . لأن الخبر أجنبى عن الصلة ، وكذلك لا يستثنى من الموصول ؛ فلا يصح : " رجع الذى - غيرُ الضار - ينفع الناس " ؛ ولا يصح : " يحترم العقلاء الذى محمدًا - يفيد غيره " ، ولا : " نظرت إلى الذى - والحصن - سكنتَه " ، ولا : " رأيت التى - نفسَها فى الحقل " ، ولا : " جاء الذينَ - الذى فاز - فازوا " . ولا : " الذى سباحٌ ماهر - عبر النيل " ولا : " وقف الذين - إلا محمودًا - فى الغرفة " تريد : رجع الذى ينفع الناس غيرُ الضار . ويحترم العقلاء الذى " أى : محمدًا " يفيد غيرَه . ونظرت إلى الذى سكنته والحصن ، ورأيت

[1] لهذا إشارة في ص ٥٧٧

[2] إذا اشتملت صلة الموصول الحرفي على مفعول به ففي تقديمه على عاملة خلاف رددته المطولات ومنها : " الصبان " فقد ذكر - " في جـ ٢ آخر باب " " الفاعل " عند الكلام على امتناع تقدم المفعول به على عامله " - أنه يمتنع تقديمه إن كان عامله واقعا في صلة حرف مصدري ناصب ، بخلاف غير الناصب ، فيجوز ، عجبت مما زاهرا تفتح . . ثم قال : " ومنهم من أطلق المنع " أهـ .

[3] سبب ذلك هو : النهج العربي المسموع ، الذي يجعل " أل " مع صلتها " وهي : الصفة الصريحة كالكلمة الواحدة . وكذلك الموصولات الحرفية - غير ، " ما " في رأي قوي - لشدة امتزاج الموصول الحرفي بصلته ، لتأويله معها بمصدر ، فهو مع صلته أقوى امتزاجا من الأسمى . أما الموصول الحرفي : " ما " فقد وردت أمثلة تبيح الفصل عند فريق كبير .

التي في الحقل نفسَها . وجاء الذى فاز . الذى عبر النيل سباح ماهر - ووقف الذين فى الغرفة إلا محمودًا .

ويفهم من الشرط السابق شيء آخر . هو : أنه لا يجوز تقدم الصلة ولا شيء من مكملاتها على الموصول ، وهذا صحيح ، إلا أن يكون المكمل ظرفًا ، أوجارًّا مع مجروره - فيجوز التقديم عند أمن اللبس[1] نحو : أمامنا الذى قرأتَه رسالة كريمة . أي : الذي قرأته أمامنا رسالة كريمة . ومثل : الغزالة هي - في حديقتك - التي دَخَلَتْ . أي : الغزالة هي التي دخلتْ في حديقتك .

٣ - ألا تستدعي كلامًا قبلها ؛ فلا يصح : كتب الذى لكنه غائب ، ولا : تَصدَّق الذي حتى ما لُه قليل ؛ إذ " لكن " لا يتحقق الغرض منها " وهو : الاستدراك " إلا بكلام مفيد سابق عليها ، وكذلك : " حتى " لا بد أن يتقدمها كلام مفيد تكون غاية له .

٤ - ألا تكون معلومة لكل فرد ؛ فلا يصح شاهدت الذى فمه فى وجهه ، ولا حضر مَنْ رأسه فوق عنقه[2] .

ب - إذا كان اسم الموصول خبرًا عن مبتدأ ، هوضمير متكلم أومخاطب ، جاز أن يراعى فى الضمير الرابط[3] مطابقته للمبتدأ فى التَّكلم أوالخطاب ، وجاز مطابقته لاسم الموصول فى الغيبة ؛ تقول : أنا الذى حضرت ، أو : أنا الذى حضر . وأنت الذى برعتَ فى الفن ، أو : أنت الذى برع فى الفن؛

[1] قد وردت أمثلة لذلك في الكلام الفصيح - وفي مقدمته القرآن الكريم - تؤيد هذا الرأي الكوفي الذي يرتضيه أيضا بعض أئمة البصريين ، كالمازني والمبرد ، وتخالف الرأي الذي يعارضه معارضة أساسها التكلف في التأويل بغير داع . ومنها قوله تعالى : {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} ، وقوله تعالى : {وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ} وقوله تعالى : {وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} فكلمة " أل " في الآيات السالفة ، اسم موصول ، صلته المشتق ، وتقدم الجار والمجرور وهما من مكملات الصلة على اسم الموصول وقد أول كثير من النحاة تلك الآيات ونظائرها ، فجعلوا الجار والمجرور متعلقان بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد ، فقالوا إن التقدير هو : {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} ، {وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ} {وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} وهذا التأويل مرفوض ، إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة . وغيرها - عن ظاهرها التركيبي العالي .
وقد قال المبرد في الكامل " جـ١ . . . . ص ٢٩ " " إني أختار هذا الرأي ، وإنه رأي المازني أيضا " أهـ . هذا ، وورود تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم - يبيح لنا محاكاتها على الوجه الواردة به من غير تردد .

[2] مع ملاحظة الفرق بين هذا وما سبق في رقم ٢ من ص ٣٧٥ .

[3] للرابط " أي : العائد " بحث مستقل في ص ٣٩٤ .

فالتاء في الصورة الأولى يراد بها المبتدأ : " أنا " ولا تعود على اسم الموصول . وهو في هذه الحالة يعرب خبرًا ؛ ولا يحتاج لرابط يعود عليه من

الصلة ؛ اكتفاء واستغناء بالتاء المراد بها المبتدأ ؛ فيكون المبتدأ والخبر هنا كالشيء الواحد . وأما في الصورة الثانية فالضمير في الصلة للغائب فيعود على اسم الموصول . ومثل ذلك يقال في الحالتين اللتين فيهما المبتدأ ضمير المخاطب ، وخبره اسم موصول .
كما يقال أيضًا في حالة ثالثة ؛ هي : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وله خبر موصوف باسم موصول ؛ فيجوز في الرابط أن يكون للتكَّلم أو للخطاب ، مراعاة للمبتدأ ، ويجوز فيه أن يكون للغيبة ؛ مراعاة لاسم الموصول . تقول : أنا الرجل الذي عاونت الضعيف ، أوأنا الرجل الذى عاون الضعيف - وأنت الرجل الذي سبقت في ميدان الفنون ، أو : أنت الرجل الذي سبق في ميدان الفنون[1] .
وإنما يجوز الأمران في الحالات السابقة ونظائرها بشرطين :
أولهما : ألا يكون المبتدأ الضمير مُشَبهًا بالخبر فى تلك الأمثلة ؛ فإن كان مُشَبَّهًا بالخبر لم يجز فى الربط إلا الغيبة ؛ نحو : أنا فى الشجاعة الذى هزم الرومان فى الشام . وأنت فى القدرة الذى بنى الهرم الأكبر ؛ تريد ؛ أنا فى الشجاعة كالذى هزم الرومان فى الشام ، وأنت فى القدرة كالذى بنى الهرم الأكبر .
فالمبتدأ فى المثالين مقصود به التشبيه ، لوجود قرينة تدل على ذلك ؛ هى : أن المتكلم والمخاطب يعيشان فى عصرنا ، ولم يدركا العصور القديمة .
وثانيهما : ألا يكون اسم الموصول تابعًا للمنادى : " أيّ " ، أو : أيّة ، في مثل : يأيّها الذي نصرت الضعيف ستسعد ، ويأيتها التي نصرت الحق ستفوزين فلا يَصح أن تشتمل الصلة على ضمير خطاب في رأي بعض النحاة ، دون بعض آخر . وملخص المسألة - كما سيجيء في ج٤ ص ٣٦ م ٣٠ باب أحكام تابع المنادى - هو أنه لا بد من وصف ؛ " أي وأيَّة " ، عند ندائهما بواحد من أشياء معينة محددة ، منها : اسم الموصول المبدوء " بأل " وقد اشترط الهمع " ج١ ص١٧٥ " أن يكون الموصول مبدوءًا بأل ، وأن تكون صلته خالية من الخطاب،

[1] راجع ما سبق في هذا عند الكلام على تعدد مرجع الضمير رقم ٩ من ص ٢٢٦٨ " وما بعدها ولا سيما : " ط " من ص ٢٧٠ - كي يتبين الفرق بين الصور المعروضة .

فلا يقال يأيها الذي قمت . في حين نقل الصبان " ج٣ أوباب تابع المنادى " - صحة ذلك قائلا ما نصه : " ويجوز بأيها الذي قام ، ويأيها الذي قمت " ،

والظاهر أن الذي منعه الهمع ليس بالممنوع ، ولكنه غير الأفصح الشائع في الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره النحاة ونقله الصبّان في الموضع المشار إليه ونصّه : " الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغَيبة ؛ نظرًا إلى كون لفظ المنادى اسمًا ظاهرًا ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، وبلفظ الخطاب نظرًا إلى كون المنادى مخاطبًا ، فعلمت أنه يجوز أيضًا : يا زيد نفسه أو نفسك . قاله الدماميني . ثم قال ويجوز يأيها الذي قام ، ويأيها الذي قمت " اهـ كلام الصبان نصّا .

وكل ما سبق تقريره في العائد من حيث التكلم أو الخطاب أو الغيبة يثبت لكل ضمير قد يجيء بعده ويكون بمعناه ؛ نحو : أنا الذي عاهدتك على الوفاء ما عشتُ . أو أنا الذي عاهدك على الوفاء ما عاش[1] ، وقد يختلفان كما في قول الشاعر :

نحن الذين بايعوا محمدًا . . . على الجهاد ما بقينا أبدا

وسيجيء في باب أحكام تابع المنادى " في الجزء الرابع " أن الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح فيه أن يكون للغائب أو للمخاطب ، وأن هذا الحكم عام يسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا صورة واحدة مستثناة وقع فيها الخلاف . وتطبيقًا لذلك الحكم العام نقول : يا عربا كلكم ، أو : كلهم . . . ويا هارون نفسك ، أو : نفسه ، خذ بيد أخيك - يا هذا الذى قمت أوقام أسرع إلى الصارخ .

أما الصورة المستثناة التى وقع فيها الخلاف فهى التى يكون فيها المنادى لفظ . " أىّ ، أو : أية " والتابع اسم موصول ، فلا يجوز عند فريق من النحاة أن تشتمل صلته على ما يدل على خطاب ؛ فلا يصح : يأيها الذى حضرت ، ويصح عنده غيره - كما سلف .

هذا ، وبالرغم من جواز المطابقة وعدمها في الصور السابقة التي في قسم " ب " - فإن مطابقة الرابط لضمير المتكلم أفصح ، وأوضح ، فهي أولى من مراعاة

[1] وكما يراعي هذا في رابط جملة الصلة يراعي بصورة أقوى في رابط جملة الخبر ، " وسيأتي هنا في باب المبتدأ والخبر " ، كما يراعى في جملتي الحال والنعت " - جـ ٢ و ٣ " وقد سبق بعض منه في باب : " الضمير ، عند الكلام على موضوع : تطابق الضمير ومرجعه " ص ٢٦٢ " .

الموصول الغائب ، وكذلك مطابقته للمخاطب أولى من اسم الموصول الغائب ؛ لأن زيادة الإيضاح غرض لغوي هام ، لا يعدل عنه إلا لداع آخر أهم .

ج - يجيز الكوفيون جزم المضارع الواقع في جملة بعد جملة الصلة ، بشرط أن تكون الجملة الفعلية المشتملة على هذا المضارع مترتبة على جملة الصلة كترتب الجملة الجوابية على الجملة الشرطية حين توجد أداة الشرط التي تحتاج للجملتين ، فكأن الموصول بمنزلة أدامة الشرط ، والجملتان بعده بمنزلة جملة الشرط وجملة الجواب . ففي مثل : من يزورني[1] أزُوره . . . يجيزون ؛ من يزورني أزره ؛ بجزم المضارع : " أزرْ " على الاعتبار السالف[2] . لكن حجتهم هنا ضعيفة ، والسماع القوي لا يؤيدهم ، ولهذا يجب إهمال رأيهم ، والاكتفاء من معرفته بفهم المسموع الوارد ، دون محاكاته - كما سيجيء في الجوازم . ج٤ والنعت " ج٣ " .

---

[1] بإعتبار " من " موصولة ، بدليل عدم جزم المضارع بعدها .

[2] ومما يوضح المذهب الكوفي ما تضمنته القصة الآتية " وهي مدونة في ص ٣٥ من الجزء الأول ، من المجلد الرابع والأربعيسن من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الصادر في سنة ١٩٦٩ " ونصها : " أن العلامة ابن مرزوق الحفيد ، قال : " حضرت مجلس شيخنا ابن عرفة ، أول مجلس حضرته . فقرأ قوله تعالى : {وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا} فتطرق لقراءة " يعشو " بالواو ، مع جزم نقيض " وقال : وجهها أبو حيان بكلام ما فهمته ، ولعل فيه خللا ، قال ابن مرزوق : فاهتديت إلى فهمه . وقلت : إن جزم " نقيض " هو بمن الموصولة ، لشبهها بمن الشرطية ، وإذا كانوا يعاملون الموصول مطلقا بذلك فمن التي يشبه لفظها لفظ الشرط أولى بذلك . فاستحسن كلامي رحمه الله . ولكن الحاضرين أنكروا معاملة الموصول معاملةالشرط ، وقالوا : كيف يكون ذلك؟ فقلت : دخول الفداء في خبر الموصول في نحو : " الذي يأتيني فله درهم " دليل على ذلك : فنازعوني في ذلك . فقلت : قال ابن مالك في التسبيل : " وقد يجزمه متسبب عن صلة الذي : تشبيها بجواب الشرط " فطالبوني بالشاهد ، فأنشدت قول الشاعر :

كذلك الذي يبغي على الناس ظالما . . . تصبه على عمد عواقب ما صنع

فأمسكوا " . اهـ .

وأما النوع الثاني وهو : " شبه الجملة " في باب الموصول فثلاثة أشياء[1] : الظرف - والجار مع المجرور - والصفة[2] الصريحة . ويشترط فى الظرف والجار مع المجرور أن يكونا تأمّين ، أي : يحصل بالوصل بكل منهما فائدة[3]؛

---

[1] كل واحد من هذه الثلاثة يسمى : " شبه جملة " ، ولا يسمى جملة . - وفي ص ٤٧٦ وهامشها بيان واف بسبب التسمية - والأصل في صلة الموصول أن تكون جملة - كما سبق في ص ٣٧٣ - ، سواء أكانت فعلية أم اسمية ، لأن الجملة وحدها هي التي تزيل الإبهام ، فتحقق الغرض من الصلة ، وليس واحد من الثلاثة التي تشبهها - بجملة حقيقية ولهذا وجب في الظرف وفي الجار مع مجروره إذا وقع أحدهما صلة أن يكون متعلقا بفعل محذوف ، ليكون الفعل مع فاعله الذي استقر في شبه الجملة بعد حذف الفعل - هما الصلة في الحقيقة ، وإن كان الأيسر والأسهل اعتبارها الصلة الملحوظة ، أو الصلة بحسب الأصل ، مع اعتبار الظرف والجار مع مجروره الصلة بحسب الظاهر الحالي . ولا ضرر في هذا الاعتبار ما دامت الجملة الفعلية عند حذفها قد تركت اختصاصها لشبه الجملة بعدها . فحمل الضمير الذي كان فيهان ، وغيره مما قرره النحاة على الوجه الذي سردناه " في ص ٤٧٥ وهامشها " . وعلى هذا يكون مايدر على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره ، هو الصلة ، أمرا سائغا مقبولا - فوق أنه رأي لبعض القدامي أيضا - يحمل طابع التيسير والاختصار .

أما إن وقع أحدهما خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ، فيصح تعلقه بمحذوف هو فعل ، أو اسم مشق استقر مرفوعه في شبه

الجملة بعد حذف هذا المشتق ، فلا يتحتم تعلقه بفعل محذوف ، كما يتحتم في الصلة ، وكما يتحتم في القسم الذي يحذف عامله - كما سنعرف - ويجوز التيسير والاختصار هنا أيضا يجعل شبه الجملة نفسه هو الخبر ، أو النعت ، أو الحال .
أما " الصفة " الصريحة " فهي اسم مشتق بمعنى الفعل ، وله مرفوع خاص به ، يجيء بعده ظاهرا ، أو : مستترا ، كما أن الفعل كذلك . ولكن المراد بالصفة الصريحة هنا ولايشمل - كما سيجيء البيان في رقم ٢ من هامش ص ٣٣٨٦ - إلا نوعين من الأسماء المشتقة ، هما : اسم الفاعل مع مرفوعه ، واسم المفعول مع مرفوعه ، فكلاهما يشبه الفعل في المعنى وفي الإحتياج إلى مرفوعه بعده . ولهذا سمي شبيها بالجملة ، أما الصفة المشبهة ففيها خلاف ، ن والنحاة يقولون : ، إن الصفة الصريحة مع مرفوعها لا تسمى شبيهة بالجملة إلا حينئن تقع صلة " أل " . وبالرغم من أنها تسمى شبيهة بالجملة - هنا فقط - فإنها في قوة الجملة معنى ، أي : من جهة المعنى " وهذا الرأي هو الذي رجحه الصبان " كما تكون في قوة الجملة حين تقع خبرا . وبعدها بعض النحاة جملة حين تكون خبرا - كما سيجيء في باب المبتدا ، رقم ٤٥ من هامش ص ٤٤٦ - وهذه الصفة مع مرفوعها لا محل لها من الإعراب " على الصحيح " حين تكون صلة " أل " كما أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب . وعلى هذا ، إذا ذكر شبه الجملة في غير باب الموصول لم ينصرف إلا للظرف ، والجار مع مجرورهق ، دون الصفة الصريحة .
٢سيجيء في باب " المبتدأ " " رقمم ٥٥ من هامش ص ٤٤٦ " أن بعض النحاة يعدها جملة هناك ، - كما أشرنا في رقم ١ .
٣أوضح علامة تدل على وجود " الفائدة " المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هي أن يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما . ويتحقق هذا في صورتين .

تزيل إبهام الموصول ، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما ؛ نحو : تكلم الذى عندك ، وسكت الذى فى الحجرة . فكل من الظرف : " عند " والجار مع المجرور : " فى الحجرة " ، تام . ولا بد أن يتعلق كل منهما في هذا

=الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئا يدل على مجرد الوجود العام ، والحضور المطلق دون زيادة معنى آخر . ويسمون هذا : " الاستقرار العام " ، أو : " الكون العام " ومعناهما مجرد الوجود ففي نحو : " تكلم الذي عندك " لا يفيد الظرف : " عند " شيئا أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجودا مطلقا ، من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود ، كالأكل ، أوالشرب ، أو القراءة ، أو غيرها . وهذا هو : " الاستقرار العام " أو " الكون العام " . . . كما قلنا . ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة ، أو غيرها . وكذلك نحو : " سكت الذي في الحجرة " ، أي : الموجود في الحجرة وجودا مطلقا ، غير مقيد بزيادة شيء آخر ، كالنوم ، أو : الضحك ، أو : المثي . . . . وكذلك غيرهما من الأمثلة .
ولماكان هذا الكون العام واضحا ومفهوما بداهة وجب حذفه إن وقع صلة ، لعدم الحاجة إلليه في كشف المراد ، فهو محذوف كالمذكور . وكذلك يحذف وجوبا إن وقع خبرا ، أو صفة ، أو حالا ، كما سنعرف هنا ، وفي أبوابها .
الثانية : أن يكون متعلقهما أمرا خاصا محذوفا لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعرق الخاص في المثالين السابقين بأن نقول : " تكلم الذي وقف عندك " و " سكت الذي نام في الحجرة " فكلمة : " وقف " أو " نام " تؤدي معنى خاصا ، هو : الوقوف ، أو : النوم ، ولايمكن فهمه إلا بذكر كلمته في الجملة ، والتصريح بها ، فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين ، وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم . . . . ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه ، مثل : قعد صالح في البيت ، ومحمود في الحديقة ، فتقول : بل صالح الذي في الحديقة . تريد : بل صالح الذي قعد في الحديقة . فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع المجرور غير تامين ، فلا يصلحان للصلة ، مثل : هدأ الذي أمامك ، أو : منك . تريد : هدأ الذي غضب أمامك ، أو : غضب منك , . . . ومثل غاب الذي اليوم . . . أو الذي بك . . . . تريد : غاب الذي حضر اليوم ، والذي استعان بك . . .
هذا ، وظرف المكان هو الذي يكون متعلقة في الصلة كونا عاما واجب الحذف ، أو كونا خاصا واجب الذكر إلا عند وجود قرينة فيجوز معها حذفه أو ذكره . أماظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصا ، فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمان قريبا من وقت الكلام ، نحو : نزلنا المنزل الذي البارحة ، أو أمس ، أو آنفا ، " أي : في أقرب ساعة ووقت منا " ، تريد : الذي نزلناه البارحة ، أو أمس أو آنفا . فإن كان زمن الظرف بعيدا من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلا ، لم يحذف العامل . فلا تقول : نزلنا المنزل الذي يوم الخميس أو يوم الجمعة . إذا كان قد مضى نحو أسبوع . . . ولم يحدد النحاة الزمن القريب أو البعيد ، ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب : ما لم يتجاوز يومين ،

وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصودا منه ترك الأمر للمتكلم والسامع .
وشبه الجملة بنوعيه يسمى : " مستقرا " بفتح القاف - حين يكون متعلقه كونا عاما ، ويسمى : " لغوا " حين يكون متعلقه كونا خاصا مذكورا ، أو محذوفا لقرينة - وشرح هذا في ص ٤٧٧ - .

الباب١ بفعل لا بشيء آخر ، وهذا الفعل محذوف وجوبًا - لأنه كوْن عامّ٢ - تقديره : استقرّ ، أو حَل ، أو نزلَ . . . وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول ، ويربط بينه وبين الصلة . فالأصل فى المثالين السابقين : تكلم الذى استقر عندك ، وسكت الذى استقر فى الحجرة . وهكذا . . . .
" ملاحظة " ؛ إذا وقع الظرف نفسه صلة " أل " - بأن دخلت عليه مباشرة ، كصنيع بعض القبائل العربية فى مثل قولهم : سررت من الكتاب الْمَعَك ؛ يريدون : الذى معك - فإنَّ تعلق الظرف فى هذه الحالة لا يكون إلاّ بصفة صريحة ، تقديرها : " الكائن " ، أو : نحوهذا التقدير . لأن صلة : " أل " لابد

١لأن الصلة - لغير أل - كما قلنا ق - لا بد أن تكون جملة " للسبب الذي في رقم ١ من هامش ص ٣٨٣ " ووقوع الظرف أو الجار مع المجرور صلة ليس قائما على أساس أنه بنفسهه الصلة ، وإنما على أساس تعلقه بفعل يكون هو وفاعله الصلة في الحقيقة . ولا يصح في هذه الصلة التي لغير : " أل " أن يكون الظرف أو الجار مع المجرور متعلقا باسم محذوف ، مشتق أو شبهه يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، ويكون التقدير مثلا : تكلم الذي هو كائن عندك ، أو في الحجرة ، لا يصح ذلك لأن شرط الحذف من الصلة - كما هو مدون في ٣٣٩٢ و ٣٩٤ - ألا يصلح الباقي بعد الحذف لا يكون صلة . والباقي هنا - وهو الظرف أو الجار مع المجرور - صالح ذلك - أما في غير الصلة فالظرف والجار مع مجروره إذا تعلقا بمحذوف ، جاز أن يكون فعلا وأن يكون مشتقا مع مرفوعه ، كما إذا وقعا خبرا ، أو صفة ، أو حالا . . . وفريق من النحاة يرى أن الظرف وحده ، أو الجار مع المجرور ، هو الصلة دون الحاجة إلى متعلقهما . لكن إذا عرفنا أن وظيفتهما المعنوية في الجملة لا تتحقق إلا مع قيام عامل فيهما يكملان معناه - أمكننا أن نستريح إلي ما يقوله أصحاب الرأي الأول من وجود عامل محتوم لهما ، وأن هذا العامل المحتوم هو في الصلة فعل يتعلقان به ، فيحذف حينا ، أو يذكر حينا على حسب احكامه الخاصة به .
- وقد أوضحناه هذا في باب : " حروف الجر " ، آخر الجزء الثاني - غير أننا في عصرنا قد نعرب الظرف أوالجار مع المجرور صلة ، وخبرا ، وحالا ، وصفة ، من غير أن نذكر في الكلام أن كلا منهما متعلق بمحذوف ، ومن غير إنكار لأمر هذا المحذوف ، وإنما نهمله اعتمادا على شهرته ومعرفته ، وأنه لا حجة لترديده مع الاقتناع بوجوده . وهذا إيجاز حسن مقبول . ويتفق مع رأي بعض الأئمة ممن يقولون إن اختصاص الفعل في الصلة قد انتقل إلى شبه الجملة كما انتقل إليه أيضا ضمير الفعل .
" وقد أشرنا لهذا في هامش ص ٣٨٤ وسيجيء تفصيله في هامش ص ٤٧٥ حيث قلنا في تلك الصفحة لا غنى عن الرجوع إلى الإيضاح التام الذي في جـ ٢ ص ٢٣٢ م ٧٨ وص ٤١٣ وما بعدها م ٨٩ " .
٢سبق - في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ أنه لا بد أن يكون العامل المحذوف " فعلا " إذا تعلق به شبه الجملة الواقع صلة لموصول غير " أل " كما يجب تقديره فعلا في جملة القسم ، لأن جملة الصلة لموصول غير " أل " وجملة القسم الذي يحذف عامله لايكونان إلا فعلتين - كما سيجيء في وجع ٢ق باب الظرف ص ٢٣٢ م ٧٨ .

أن تكون صفة صريحة ، ولا يصح التعلق بفعل - كما سنعرف١ .
أما الصفة٢ الصريحة فالمراد بها : الاسم المشتق الذى يشبه الفعل فى التجدد والحدوث٣ ، شبهًا صريحًا ؛ أى : قويًا خالصًا " بحيث يمكن أن يحل الفعل

محله " ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة . وهذا ينطبق على اسم الفاعل - ومثله صيغُ المبالغة - واسم المفعول ؛ لأنهما - باتفاق - يفيدان التجدد والحدوث ؛ مثل قارئ ، فاهم : زَرّاع ، مقروء ، مفهوم٤ . . . .

١فيما يلي مباشرة .
٢لا يراد بالصفة هنا النعت ، وإنما يراد بها الاسم المشتق منا لمصدر للدلالة على شيئين معا ، هما : ذات ، وشيء فعلته تلك الذات ، أو وقع عليها من غيرها ، أو اتصل بها بنوع من الاتصال نحو : قائم ، مكرم ، ملعب فكلمة . " قائم " تدل على شيئين : " ذات " " فعلت القيام ، وكلمة : " مكرم " تدل على شيئين أيضا : " ذات " " حصل لها الإكرام " . . . و " ملعب " تدل على شيئين : " ذات " ، أي : مكان " حصل فيه اللعب وهكذا . . .
والأحسن أن يقال : " معنى وصاحبه " لأن صاحبه في أحيان قليلة يكون غير ذات ولا مشخص .
وعلى ضوء ما تقدم نفهم معنى قولهم : إن المشتق هو ما دل على ذات وصفة ، أي : ذات ، وشيء آخر اتصفت به تلك الذات ، بأن فعلته هي مباشرة ، أو لم تفعله هي وإنما وقع عليها ، أو التصق بها بطريقة ما ، كما أشرنا .
والمشتقات الأصيلة ثمانية ، " يجيء شرحها في الجزء الثالث ص ١٧٨ م ٩٨ وما بعدها " اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، والمصدر الميمي . " ومنها ، الأفعال أيضا باعتبارها مأخوذة من المصدر ، وإن كانت لا تدل على ذات " .
ولكل مششنق باب يحوي أحكامه المختلفة . والذي يعنينا الآن أن كل واحد من هذه المشتقات الثمانية يشبه - في الغالب - - الفعل المضارع الذي يشترك معه في الاشتقاق من مصدره ، فقائم " يشبه " يقوم " وكلاهما مشتق من " القيام " و " مكرم " يشبه " يكرم " وكلاهما مشتق من الإكرام " و " ملعب " يشبه " يلعب " وكلاهما مشتق من " اللعب " وهكذا . والمشتق إنما يشبه غالبا المضارع في معناه ، وفي عمله وفي الدلالة على زمنه ، وفي حركات الحروف وسكناتها . غير أن هذا الشبه متفاوت بين تلك المشتقات وليست فيه سواء ، فمنه ما يشبهه في الأشياء السابقة كلها ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، ولذا يسميان : " الصفة الصريحة " أي : المحضة ، القاطعة في مشابهته - وهما المقصودان في صلة أل - ويمكن تأويلهما به ، مع بعدهما عن الاسم الصميم " أي : الجامد " ومنها ما يشبهه في أكثرها كالصفة المشبهة ، ثم اسم التفضيل . ومنه ما يشبهه في أقلها وهو اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، فإن كل واحد من هذه الثلاثة لا يكاد يشبه المضارع - باطراد في شيء إلا في المعنى العام ، ثم لا يكاد - بعد ذلك يشبهه ولا يشبه غيره من الأفعال في الدلالة على الزمن ، ولا في العمل ، ولا في الحركات ، ولا السكنات ، ولا غيرها .
٣لذلك يقولون عنها إنها اسم في اللفظ ، فعل في المعنى ، ويعطف عليها الفعل ، مثل قوله تعالى : {إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ } .
٤أما الصفة المشبهة ففيها خلاف عنيف - عرضوه في أول باب : " الإضافة " عند الكلام على المضاف الذي يشبه : " يفيعل " ، والإضافة المحضة وغير المحضة . ووجه منعها أن تكون صلة : " أل " ومخالفتها لاسم الفاعل واسم المفعول الأصليين أنها لا تؤول بالفعل ، لأنها للثبوت والفعل للتجدد والحدوث ، ومن ثم كانت " أل " الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة . ووجه الجواز مشابهتها الفعل في رفعها الاسم الظاهر .

وتكون الصفة الصريحة مع فروعها١ صلة " أل " خاصة ؛ فلا يقعان صلة لغيرها ، ولا تكون " أل " اسم موصول مع غيرهما على الأشهر٢ . تقول : انتفع القارىء - سَمَا الفاهم - اغتنى الزَّراع ، المقروء قليل ، ولكن المفهوم كثير . . . ومثل المرتَجَى والخائب في قول الشاعر :

الصدق يألفُه الكريمُ المرتَجَى . . . والكِذّب يألفه الدنىء الخائبُ

ولما كانت الصفة المشبهة الصريحة مع مرفوعها هى التى تقع صلة " أل " وتتصل بها اتصالا مباشراً ولا ينفصلان٣٦ حتى كأنهما كلمة واحدة - كان المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفة على آخر هذه الصفة الصريحة دون

١لا بد أن يرفع اسم الفاعل فاعلا ، وأن يرفع اسم المفعول نائب فاعل ، وقد يحتاج كل منهما بعد ذلك إلى مفعول به أو أكثر ، وربما لا يحتاج ، فشأنهما في الحاجة إلى المفعول كشأن فعلهما . وبيان هذا وتفصيله مدون في بابهما جـ٣ .

٢بشرط دلالتهما على الحدوث . فلو قامت قرينة على أنهما للدوام وجب اعتبار " أل " التي في صدرهما للتعريف ، ن لأنهما مع الدوام يعتبران " صفة مشبهة " ، كالمؤمن ، والمهندس ، والصانع ، وإنما قلنا : " على الأشهر " لأن بعض القبائل العربية قد يدخل " أل " على الجملة المضارعية ، فتكون هذه الجملة هي الصلة ومن أمثلتها ، قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته . . . ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

أي : الذي ترضى حكومته . " مع ملاحظة أن " أل " الداخلة على تاء المضارع يجوز إدغامها في التاء وعدم إدغامها ، بخلاف " أل " الحرفية - وسيجيء الكلام عليها في ص ٤٢٢ فإنها تدغم في التاء عند دخولها عليهقا في مثل : التمر - التراب - التبر . . . . وغيرها من الأسماء أو الأفعال ، كدخولها على مضارع مبدوء بالتاء ، وقد صار علما مجردا . " أي : اسما محضا لا يدل على معنى الفعل ، ولا على زمنه " مثل الأعلام " تشكر " و " تسعد " و " تعز " نقول بالإدغام : التشكر ، والتسعد ، والتعز . . . . " .

ومنهم من يدخلها على الجملة الاسمية ويجعل هذه الجملة صلة ، مثل قول الشاعر :

من القوم الرسول الله منهم . . . لهم دانت رقاب بني معد

" أي : من القوم الذين رسول الله منهم " . أو على الظرف ويجعله صلة ، نحو قول الشاعر :

من لا يزال شاكرا على المعه . . . فهو حر بعيشة ذات سعه

" أي : الذي معه " . والظرف " مع " متعلق هنا بصفة صريحة ، محذوفة تقديرها : " الكائن " معه ، لأن صلة " أل " لا بد أن تكون كذلك : ولا يصح تعلقه في هذا المثال وأشباهه بفعل محذوف للسبب السالف ، فهو مستثنى من وجوب تعلق شبه الجملة بفعل محذوف يكون مع فاعله صلة - كما أشرنا في ص ٣٨٥ .

" وأل " في الأمثلة السابقة كلها اسم موصول بمعنى الذي أو أحد فروعه - مبني على السكون في محل رفع ، " أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة " فهي مثل " الذي " تماما أو " التي " وفروعهما ، في أمثلة أخرى " وما بعدها من جملة فعلية أو اسمية هو صلة الموصول لا محل له . فإن جاء بعدها ظرف فهو متعلق بصفة صريحة محذوفة ، هي مع فاعلها صلة الموصول لا محل له ، ولا يصح تعلقه بفعل - لما قلنا - وقد ذكرنا هذه الأمثلة وإعرابها ، والأحكام الخاصة بها ، لا لنستعملها - مع حواز استعمالها - ولكن لنفهم نظائرها التي قد تمر بنا في النصوص القديمة ، من غير أن يكون ذلك داعيا للرضا ، عن استعمالها اليوم ، لقلة المأثور منها ، ونفور الذوق البلاغي الحديث من استعمالها ، وانصراف الكثرة عنها قديما وحديثا فالخير في تركها مهجورة .

ملاحظة " أل " ؛ فهويتخطاها ؛ برغم أنها اسم موصول١ مستقل ، وأن صلته هى شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع فروعها . فالصفة وحدها هى التى تجرى عليها أحكام الإعراب٢ ، ولكنها مع فروعها صلة لا محل لها . والأخذ بهذا الإعراب أيسر وأبعد من التعقيد الضارب فى الآراء الأخرى . فإن غلبت الاسمية على الصفة صارت اسماً جامد ، ولم تكن " أل " الداخلة عليها اسم موصول ، مثل الأعلام : المنصور ، والهادى ، والمأمول ، والمتوكل . . . من أسماء الخلفاء العباسيين ؛ ومثل : الحاجب ؛ لما فوق العين . والقاهر ، والمنصور ، والمعمورة ، من أسماء البلاد المصرية٣ .

١وهل تفيد التعريف أو لا تفيده؟ رأيان سبق تفصيل الكلام عليها في رقم ٢ من هامش ص ٣٣٥٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٧٠

٢وقد سبق هذا " في رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ وص ٣٣٣٥٧ . . . . . " وهو رأي لبعض النحاة القدامي .

٣وفي الصلة وشروطها وما يتصل بها يقول ابن مالك بإيجاز :

وكلها يلزم بعده صله . . . على ضمير لائق مشتمله
وجملة أو شبهها الي وصل . . . به كمن عندي الي ابنه كفل
وصفة صريحة صلة : " أن " . . . وكونها بمعرب الأفعال قل

أي : كل الموصولات يحتاج بعده إلى صلة دائما ، ولا فرق في هذا بين الموصولات ، والحرفية ثم قال! الصلة لا بد أن تشتمل على ضمير لائق ، أي : مطابق للموصول . وقد عرفنا أن هذا الرابط خاص بصلة الموصول الاسمي دون الحرفي . ثم بين أن الذي يوصل به " أي : الذي يكون صلة " هو الجملة أو شبه الجملة . وأتى بمثال واحد فيها موصولان ، أحدهما صلته شبه جملة ، والآخر صلته جملة ، والمثال هو : " من عندي الي ابنه كفل " ، أي : الذي عندي هو الذي ابنه كفل " أي : كان موضع الرعاية " .
فكلمة : " من " اسم موصول مبتدأ ، وصلته شبه الجملة : " عند " وخبره : الذي ، اسم موصول أيضا . وصلته جملة اسمية هي : " ابنه كفل " .
ثم أشار في البيت الثالث إلى أن صلة " أل " لا تكونن إلا الصفة الصريحة وقد شرحناها وأن دخولها على الفعل المعرب وهو المضارع قليل ، فيكون هو وفاعله صلة . ومن أمثلته اليت الذي سبق في هامش ص ٣٨٧ - وهو :
ما أنت بالحكم الترضى حكومته . . . ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

زيادة وتفصيل :
يقتضي المقام أن نعرض لمسائل هامة تتصل بما نحن فيه . منها : تعدد الموصول ، والصلة - حذفها - حذف الموصول - اقتران الفاء بخبر اسم الموصول ، والتفريعات المتصلة بذلك - حذف العائد " ولهذا بحث مستقل في ٣٩٤ " .
وإليك الكلام فى هذه المسائل :
أ - تعدد الموصول والصلة :
١ - قد يتعدد الموصول[١] من غير أن تتعدد الصلة ؛ فيكتفى موصولان أوأكثر بصلة واحدة . ويشترط فى هذه الحالة أن يكون معنى الصلة أمرًا مشتركًا بين هذه الموصولات المتعددة ، لا يصح أن ينفرد به أحدهما ، دون الآخر ، وأن يكون الرابط مطابقًا لها باعتبار تعددها[٢] . مثل : فاز بالمنحة " الذي " " والتي " أجادا ، وأخفق " الذين واللاتي " أهملوا . ففي المثال الأول وقعت الجملة الفعلية : " أجادا " صلة لاسمي الموصول : " الذي " و " التي " . ولا يصح أن تكون صلة لأحدهما بغير الآخر ؛ لاشتراكهما معًا في معناها ؛ ولأن الرابط مثنى لا يطابق أحدهما وحده ، وإنما لوحظ فيه أمرهما معًا[٣] . وكذلك الشأن في المثال الآخر .
٢ - قد تتعدد الموصولات وتتعدد معها الصلة ؛ فيكون لكل موصول صتله ؛ إما مذكورة فى الكلام ، وإما محذوفة[٤] . جوازًا ، وتدل عليها صلة أخرى مذكورة،

١بنوعيه : والاسمى الحرفي .
٢مع ملاحظة أن الرابط لا يوجد إلا في صلة الموصول الاسمى دون الحرفي - كما سبق في ص ٣٧٦ .
٣مع مراعاة التغليب في بعض نواحي المطابقة ، كالتذكير في المثالين المذكورين ، والتغليب جائز عند وجود قرينة ، " كما أوضحنا في رقم ٦ من هامش ص ١١٨ وفي رقم ١ من هامش ص ١٣٩ " .
٤لا يجوز حذف صلة الموصول الحرفي إلا إذا بقي معمولها ، مثل : أما أنت منطلقا انطلقت ، أي : لأن كنت منطلقا انطلقت . فحذفت " كان " وبقي معمولها . . . . كما هو موضح في آخر باب :

بشرط أن تكون المذكورة صالحة لواحد دون غيره ؛ فلا تصلح لكل موصول من تلك الموصولات المتعددة ؛ نحو : عُدْت " الذي " و " التي " مرضتْ .
وسارعت بتكريم " اللائي " و " الذين " أخلصوا للعلم . فالصلة في كل مثال صالحة لأحد الموصولين فقط ؛ بسبب عدم المطابقة في الرابط ؛ فكانت صلة لواحد ، ودليلا على صلة الآخر المحذوفة جوازًا . فأصل الكلام عدت الذي مرض ، والتي مرضت . وسارعت بتكريم اللائي أخلصن ، والذين أخلصوا .
وهذا نوع من حذف الصلة جوازًا ، لقرينة لفظية تدل عليها١ . . . .
وقد تحذف الصلة لوجود قرينة لفظية أيضًا ولكن من غير أن يتعدد الموصول ؛ مثل من رأيته في المكتبة؟ فتجيب : محمد الذي . . . أو : سعاد التي . . . .
وقد تحذف الصلة من غير أن يكون في الكلام قرينة لفظية تدل عليها وإنما تكون هناك قرينة معنوية يوضحها المقام ؛ كالفخر ، والتعظيم ، والتحقير ، والتهويل .
. . فمن أمثلة الفخر أن يسأل القائد المهزوم البادي عليه وعلى كلامه أثر الهزيمة ، قائدًا هزمه : من أنت؟ فيجيبه المنتصر : أنا الذي . . . أي : أنا الذي هزمتك . فقد فُهمت الصلة من قرينة خارجية ، لا علاقة لها بألفاظ الجملة
. ومثل : أن يسأل الطالب المتخلف زميله الفائز السابق بازدراء : من أنت؟ فجيب الفائز : أنا الذى . . . أي : أنا الذى فزت ، وسبقتك ، وسبقت غيرك .
. . ومنه قول الشاعر يفاخر :
نَحْنُ الأُلى . . . فَاجْمَعْ جُمو . . . عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

= " كان " عند الكلام على حذفها ص٥٨٠ ، ومثل قولهم :
" كل شيء مهه ما ، السماء وذكرهن "
أي : ما عدا النساء وذكرهن . يريد : كل شيء سهل يسير ، قد يحتمله الحر ، ويصبر عليه ما خلا التعرض لنسائه ، والتحدث عنهن . . وهذه أمثلة مسموعة بكثرة تبيح القياس عليها ، بقرينة تدل على المحذوف ، ولا تدع مجالًا لخفائه - كما سنعرف - فكلمة : " ما " هنا موصول حرفي . وبعده الفعل " عدا " محذوفا مع فاعله " وتفصيل الكلام عليهما مسبوقين بما المصدرية ، موضح في باب الاستثناء - ج٢ " .
١وما ذكرناه في النوعين السالفين يوضح قول النحاة " قد ترد صلة بعد موصولين أوأكثر ، مشتركا فيها ، أو مدلولا بها على ما حذف فالاشتراك فيما إذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات ، والدلالة فيما إذا لم تناسب إلا واحدا

منها " . ثم قالوا : إن القسم الأول يدخل في قسم الصلة الملفوظة ، وإن الثاني يدخل في قسم الصلة المحذوفة ، أو التي في النية .

أي : نحن الذين اشتهروا بالشجاعة ، والبطولة ، وعدم المبالاة بالأعداء .
ومن التحقير أن يتحدث الناس عن لص فتاك ، أوقعت به حيلة فتاة صغيرة وغلام ، حتى اشتهر أمرهما . ثم يراهما اللص ؛ فيقول له أحد الناس : انظر إلى التي والذي . . . أي : التي أوقعت بك . والذي أوقع بك . . . .
ويشترط في حذف الصلة هنا ما سبقت في سابقتها من عدم وجود ما يصلح صلة بعد المحذوفة .
وقد وردت أساليب قليلة مسموعة عند العرب ، التزموا فيها حذف الصلة ؛ كقولهم : عند استعظام شيء وتهويله : " بعد اللَّتَيَّا[1] والَّتي. . . . . ، يريدون بعد اللتيا كَلَّفتْنا مالا نطيق ، والتي حملتنا مالا نقدر عليه ، أدركنا ما نريد .
مما تقدم نعلم أن حذف الصلة فى غير الأساليب المسموعة جائز عند وجود قرينة لفظية ، أو معنوية ؛ سواء أكانت الموصولات متعددة ، أم غير متعددة بشرط ألا يكون الباقي بعد حذفها صالحًا لأن يكون صلة .
٣ - يجوز حذف الموصول الاسمى[2] غير " أل " إذا كان معطوفاً على مثله ، بشرط ألا يوقع حذفه ، في لَبْس ؛ كقول زعيم عربيّ : " أيها العرب ، نحن نعلم ما تفيض به صدور أعدائنا ؛ من حقد علينا ، وبغض لنا ، وأن فريقًا منهم يدبر المؤامرات سرًّا ، وفريقًا يملأ الحواضر إرْجَافًا[3] ، وفريقًا يُعِد العُدة للهجوم علينا ، وإشعال الحرب فى بلادنا ، ألا فليعلموا أن من يُدبّر المؤامرات ، ويطلق الإشاعات ، ويحْشُد الجيوش للقتال ، كمن يطرق حديدًا باردًا ؛ بل كمن يضرب رأسه في صخرة عاتية ، ليحطمها ؛ فلن يخدشها وسيحطم رأسه " .
فالمعنى يقتضي تقدير أسماء موصولة - محذوفة ؛ فهو يريد أن يقول : من يدبّر المؤمرات ، ومن يطلق الإشاعات ، ومن يحشد الجيوش . . . ذلك لأنهم طوائف متعددة ، ولن يظهر التعدد إلا بتقدير " مَنْ " . ولولاها لأوهم الكلام أن تلك الأمور كلها منسوبة لفريق واحد ؛ وهى نسبة فاسدة . ولهذا

[1] اللتيا " بضم اللام المشددة أو فتحها " تصغير : " التي " . . . . . سماعا . . .
[2] لهذا إشارة في ص ٤٠٨ ، الأمر الخامس .
[3] هو : إذاعة الأخبار السيئة الكاذبة ، ليضطرب الناس ، ويثوروا .

يجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف ، كأنه مذكور ، ومثله قول حسان فى أعداء الرسول عليه السلام :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ . . . وَيَمْدَحُه وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

فالتقدير ؛ من يهجو رسول الله ، ومن يمدحه : ومن ينصره سواء . ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر ، كل أولئك من فريق واحد .

ومن هذا قوله تعالى[1] : {قُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ} ، أي : والذى أنزل إليكم ؛ لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزَّل إلى غيرهم من أهل الكتاب .

أما الموصول الحرفي فلا يجوز حذفه ، إلا " أنْ " فيجوز حذفها[2] ؛ مثل قوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ} وقد يجب . الحذف بنوعيه تفصيلات موضعها الكلام على " أنْ " الناصبة[3] .

ب - قد يقترن الخبر الذى مبتدؤه اسم موصول بالفاء وجوبًا أو جوازًا ، أو الذى مبتدؤه متصل باسم الموصول بنوع من الاتصال على الوجه الذى يجيء بيانه وتفصيله في مكانه المناسب من باب المبتدأ والخبر تحت عنوان : مواضع اقتران الخبر بالفاء ص٤٨٤ م٤١ وما بعدها . ومنها نعلم مواضع زيادة " الفاء " في صلة الموصول بنوعيه بسبب إبهامه وعمومه .

---

١ على لسان المسلمين حين يخاطبون غيرهم من أهل الكتاب .

٢ سيجيء له إشارة في الأمر الخامس ، ص ٤٠٨ ، أما التفصيل ففي الجزء الرابع ، باب : إعراب الفعل " النواصب " .

٣ ج٤ م ١٤٨ ص٢٢٦٥ .

المسألة الثامنة والعشرون حذف العائد

لا بد لكل موصول من صلة ، فإن كان اسميًّا وجب أن تشتمل[1] صلته على رابط ؛ هو : الضمير ، أو ما يقوم مقامه ، كما أسلفنا .

وهذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعًا ؛ مثل " هو " في نحو : خير الأصدقاء مَنْ هو عَوْنٌ في الشدائد . . . أو منصوبًا ، مثل " ها " في نحو : ما أعجبَ الآثار التي تركها قدماؤنا ، أو مجرورًا ؛ مثل : " هم " في نحو : أصغيتُ إلى الناصحين الذين أصغيتَ إليهم .

والرابط فى كل هذه الصور - وأشباهها - يجوز ذكره في الصلة كما يجوز حذفه ، بعد تحقق شرط عام ، هو : وضوح المعنى بدونه ، وأمن اللبس " ومن أهمّ مظاهر أمن اللبس ألا يكون الباقي بعد حذفه صالحًا صلة٢ " .
غير أن هناك شروطًا خاصة أخرى تختلف باختلاف نوع الضمير يجب تحققها قبل حذفه ، سواء أكان اسم الموصول هو " أيّ " أم غيرها . وفيما يلي التفصيل :
أ - إن كان الضمير الرابط مرفوعًا لم يجز حذفه إلا بشرطين : أن تكون الصلة جملة اسمية ، المبتدأ فيها هو الرابط ، وأن يكون خبره مفردًا٣ . كأن يسألك سائل .

١مما تجدر ملاحظته أن الصلة قد تكون جملة ، فتشتمل على الرابط حتما - ويجوز حذفه . . . كما سيجيء وقد تكون " ظرفا ، أو جارًا مع مجروره " فيتعلقان بفعل محذوف مع فاعله فتكون الصلة في الحقيقة جملة فعلية كذلك ، ولا يصح أن يكون تعلقهما بغير الفعل هنا - كما عرفنا - وقد تكون الصلة صفة صريحة ، " وهي . في هذا الباب من قسم الشبيه بالجملة " ، ولا بد أن تشتمل على ضمير رابط أيضًا . فالصلة بجميع أنواعها لا بد أن تشتمل على الرابط ، بالطريقة السالفة . . . وقد يحذف الرابط لداع من الدواعي التي ستجيء .
٢وقد يصح الاستغناء عنه في بعض حالات كما سبق في " ب " من ص٣٨٠ وكما سيجيء في " أ " من ص ٤٠١ والمراد بالاستغناء هنا : أنه غير ملاحظ مطلقًا ، لا لفظًا ولا تقديرًا بخلاف العائد المحذوف أو المستتر فإنه ملاحظ .
٣لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ ، وأيضًا لأنه يدل على المحذوف ، ويرشد إليه ، هذا ويختلف معنى الإفراد باختلاف موضوعات النحو ، فيراد به في موضوع الخبر : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . وقد اقتصرنا على أهم الشروط لحذف العائد المرفوع . وهناك شروط أخرى لحذفه ، منها ألا يكون معطوفا ، مثل : رأيت الذي حامد وهو صديقان . فالمعطوف هنا ليس مبتدأ=

كيف نُفرّقَ بين ماء النهر وماء البحر؟ فتجيب : الأنهار التي عذبةُ الماء ، والبحار التى مِلْحيَّة الماء . تريد : الأنهار ، التي هي عذبة الماء ، والبحار التي هي ملحيةُ الماء . ومثل : أن يسأل : ما أوضحُ فارق بين النجم والكوكب؟ فتقول : النجم الذى مضيءٌ بنفسه ، والكوكب الذي مستمِدٌ نورَه من غيره . أي : النجم الذي هو مضيء بنفسه . . . والكوكب الذي هو مستمد١ . . .
فإذا استوفى الضمير المرفوع الشرطين الخاصّين ومعهما الشرط العام جاز حذفه٢ ، والأحسن عند الحذف أن تكون صلته طويلة " أى : ليست مقصورة

=ولكنه معطوف على المبتدأ ، فهو في حكمه . وحذف المعطوف يؤدي إلى بقاء الحرف العاطف بدون المعطوف ، وهو ممنوع - إلا في مسائل ممدودة ، " سردناها في - ج٣ باب : " العطف " وهي غير التي نحن بصددها " . كما يؤدي حذف العاطف والمعطوف معًا ، إلى إظهار الكلام بصورة الإخبار بالمثنى عن المفرد ، وهي صورة معينة في مظهرها ، كما يقولون!! .
ومنها : ألا يكون معطوفا عليه ، نحو : تكلم الذي هي وحامد عالمان ، كي لا يقع حرف العطف في الصدارة ، وفوق ذلك

ليس له معطوف عليه ظاهر ، ولكيلا . يقع المثنى خبرًا عن مفرد ، في الصورة الظاهرية إن حذف حرف العطف مع الضمير للرابط ، وهو أمر يستقبحونه من حيث الشكل والمظهر - كما سبق .
ومنها : ألا يكون بعد " لولا " نحو : حضر الذي لولا هو لخرجت ، لوجوب حذف الخبر العام بعد " لولا " فأصل الكلام . . . . . لولا هو موجود ، فإذا حذف معه المبتدأ كان الحذف كثيرًا مجحفًا ، لشموله الجملة كاملة .
ومنها : ألا يكون بعد حرف نفي ، نحو ، سكت الذي ما هو جاهل .
ومنها : ألا يكون محصورا بإلا أو إنما ، نحو : كتب الذي ما في الغرفة إلا هو ، أو : كتب الذي إنما في الغرفة هو : فمجموع الشروط سبعة .
[1] ومن الأمثلة الواردة قراءة من قرأ قوله تعالى : {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} أي : الذي هو أحسن وما حكاه سيبويه عن الخليل : " ما أنا بالذي قائل لك وسوءا " أي : بالي هو قائل : وقو الشاعر :

لم أر مثل الفتيان في عقب الأيـ . . ـام ينسون ما عواقبها

أي : ينسون الذي هو عواقبها ، على اعتبار " ما " موصولة والعقب : الشدائد المفرد : عقبة .
[2] وإذا لا يصح الحذف في الحالات الآتية :
أ - أن تكون الصلة جملة فعلية ، أو شبه جملة ، مثل : أشرق الذي يملأ نوره الفضاء . ومثل : سقي النهر النبات الذي في الحقول ؛ لأن كل منهما صالح لأن يقع بنفسه صلة ، مع خلوه مما يدل علي أن هناك مبتدأ محذوفا بخلاف الخبر المفرد ، فإنه غير صالح أن يكون صلة ؛ ولأنه يشعر بحذف المبتدأ ، كما سبق .
ب - أن تكون الصلة جملة اسمية لكن الرابط فيها ليس مبتدأ ، مثل : يتحرك الكوكب الذي=

عليه وعلى خبره المفرد ، وإنما يكون لها مُكَملات ؛ كالمضاف إليه ، أو المفعول ، أو الحال ، أو النعت ، أو غير ذلك . . . " ، نحو : نزل المطر الذي مصدر مياه الأنـهار ، ونحو برعتْ مصانعنا التي الرجاء العظيم . أو التي رجاؤنا في الغنى قريبًا . . . ونحو : اشتد الإقبال على التعليم الذى كفيل بإنهاض الفرد والأمة . . .
ويجوز أن نقول : نزل المطر الذي حياة ، وبرعتْ مصانعنا التي الأمل ، واشتد الإقبال على التعليم الذي سعادة .
والأساليب العالية لا تَجْنَح كثيرًا إلى حذف العائد المرفوع ؛ فإن جنحت إليه اختارت - في الغالب - طويل الصلة[1] .
ب - إن كان الرابط ضميرًا منصوبًا لم يجز حذفه إلا بثلاثة شروط خاصة - غير الشرط العام - هي : أن يكون ضميرًا متصلاً[2] ، وأن يكون ناصبه فعلاً تامًّا ، أو وصفًا تامًّا ، وأن يكون هذا الوصف لغير صلة : " أل " [3]

=إنه القمر ؛ لأن الرابط فيها اسم " إن " المنصوب . ومثل : يتحرك الكوكب الذي شكله مستدير ؛ لأن الرابط مجرور بالإضافة ، فليس مبتدأ . . . .
ج - أن تكون الصلة جملة اسمية ، الرابط فيها مبتدأ ضمير ، ولكن خبره ليس بمفرد : بأن يكون الخبر جملة فعلية ، مثل : دهشت من القرود التي هي " تحاكي الإنسان " . أو جملة اسمية ، مثل : دهشت من القرود التي هي حركاتها كحركة الإنسان . أو شبه جملة ، مثل : دهشت منالتي هي أمامك . فكل ذلك لا يجوز فيه حذف الرابط ؛ لأن الخبر يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ الرابط ، وليس في الخبر ما يدل على المحذوف . بخلاف المفرد ؛ لأنه لا يصلح أن يكون صلة ، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ ، كما عرفنا .
[1] إلا الأسلوب الذي يشتمل على : " لا سيما " فيجب فيه حذف صدر الجملة ولو كانت قصيرة ، نحو : أنزلوا الناس منازلهم ، ولا سيما العالم ، إذا كانت " ما " اسم الموصول ، و " العالم خبرأ لمبتدأ محذوف تقديره : هو . أي : ولا سي الذي هو العالم . " وسيجيء في ص٤٠١ الإيضاح التام في إعراب : " لا سيما " , وأسلوبها . أما الإشارة إلى

وجوب حذف المبتدأ ولو لم تطل الصلة ففي رقم ٣ من هامش ص٤٠٤ .
٢ولو جوازا كبعض الأمثلة التالية . فالمراد ألا يكون واجب الانفصال .
٣منصوب صلة " أل " لا يجوز حذفه إن عاد إليها ، لأنه يدل بوجوده على اسميتها الخفية المشروحة في هامش ص ٣٥٦ ففي حذفه ضياع الدليل . فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه ، كما سيجيء في رقم " د " من هامش الصفحة الآتية .

التى يعود عليها الضمير ، مثل : ركبت القطار الذي ركبتَ ، أي : ركبته ، وقرأت الصحيفة التي قرأتَ١ ، أي : قرأتها وقول الشاعر يصف مَدينة :

بها ما شئتَ مِنْ دين ودنْيا . . . وجيرانٍ تناهوْا فى الكمالِ

أي : ما شئته : وقول الآخر :

ومن ينفق الساعاتِ في جع مالهِ . . . مخافة فقْرٍ فالذي فعلَ الفقرُ

أي : فعَله . ومثل : اشكر الله على ما هو مُوليك ، واحْمَدْه على ما أنت المعْطى . أي : موليكه " والأصل : موليك إياه " ، والمُعْطاه٢ .
ومثل : الذى أنا مُعيرُك - كتابٌ . والذي أنت المسلوب - المالُ . أي : الذي أنا مُعيرُكه كتاب ، والذي أنت المسلوبَه - المال٣ .

١ومثل قول الشاعر وهذا عند القدماء من أبلغ أبيات الرثاء :

أيتها النفس أجملي جزعًا . . . إن الذي تحذرين قد وقعا

أي : تحذرينه .
٢إذا حذف العائد المنصوب " المستوفي للشروط " فلا مانع - عند أمن اللبس - من توكيده نحو : شربت الماء الذي أحضرت نفسه ، أي : أحضرته نفسه . أو من العطف عليه ، نحو : سافر الذي ودعت وصالحا . أو مجيء الحال منه متأخرة أو متقدمة مثل : هند التي كلمى واقفة ، أو : هند التي واقفة كلمت . أي : كلمتها .
٣مما يوضح هذا قولنا : أعارك محمود كتابًا . فالذي هو معيركه . كتاب " وسلب اللص عليا المال ، فالذي على مسلوبه : المال . " كتاب : خبر للمبتدأ " الذي " المال : خبر للمبتدأ الذي " .
وفيما سبق نعلم أنه لا يصح الحذف في الحالات الآتية :
أ - أنيكون الضمير المنصوب منفصلًا . نحو : أقبل الربيع الذي إياه أحب . بتقديم الضمير ؛ لأنه لو تأخر لا تصل بالفعل وجوبًا . فصار : أحبه ، " تطبيقًا لقاعدة عدم فصل الضمير الذي يمكن وصلة ، وقد سبقت في ص٢٧٢ " ولو حذف وهو متقدم لالتبس بالمحذوف المتأخر ، لعدم القرينة الدالة على تقدمه .
ب - أن يكون الضمير منصوبًا بفعل ناقص ، مثل : قابلت الذي كان محمود " الهاء خبر مقدم وليست اسم كان ؛ لأن اسم كان مرفوع ، والهاء لا تكون مرفوعة ؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع " . أو بوصف ناقص ، مثل : حضر الذي أنا كائنه ، لعدم وجود ما يدل على المحذوف ويعينه .
ج - أن يكون الضمير منصوبًا بحرف ، مثل : اشتد الحر الذي كأنه اللهب ؛ لأن الضمير اسم الحرف : كأن .
د - أن يكون اسم الموصول الذي يعود عليه الرابط هو " أل " نحو : المكرمها عليّ فاطمة . فإن عاد على=

فإن فُقد شرط لم يصح الحذف١ .
ج - وإن كان الرابط ضميرًا مجرورًا - والشرط العام متحقق - فإما أن يكون مجرورًا بالإضافة ، أو بحرف جر ؛ فالمجرور بالإضافة يجوز حذفه إن كان

=غيرها جاز حذفه ، نحو : جاءت التي أنا المكرم ، أي : المكرمها : كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦ .
هـ - أن يكون حذفه سببًا في اللبس وغموض المعنى ، نحو : رأيت من عرفته في القطار ، فلو قلنا : رأيت من عرفت في القطار لم يتبين المحذوف أهو : ضمير للغائب المذكر أم المؤنث؟ أهو للمثنى أم الجمع . . . . ؟ فقد يكون أصل المحذوف واحدًا مما يأتي . عرفته ، عرفتها عرفتهما . عرفتهم .
عرفتهن . ومثله : رأيت من كلمته في داره ، فلو حذف الضمير المنصوب لخفي مدلوله ، ولكان في الكلام ضمير آخر يتم به الربط ، ولكن يقع بسببه اللبس والغموض ، فلا . ندرى أهناك حذف أم لا .
وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر في الأساليب الأدبية المأثورة من المنصوب بالوصف .
٣وقد أشار ابن مالك إلى حذف العائد المرفوع والمنصوب إشارات موجزة بعد كلامه على " أي " الموصولة ، وأنها مثل " ما " الموصولة ، وأنها تعرب إلا أن أضيفت ، وحذف صدر صلتها الضمير فتبني ثم قال : إن من العرب من يعربها في كل الحالات ، وإن باقي الموصولات يقتفي " أيا " في الحذف . أي : يتبعها ويكون مثلها في حذف صدر صلتها الضمير ، وإن هذا الحذف كثير إن استطالت الصلة ، ونزر " أي : قليل عنده " إن لم تستطل . كل ذلك بشرط ألا يصلح الباقي لأن يكون صلة . يقول :

أي " كما " وأعربت ما لم تضف . . . وصدر وصلها ضمير انحذف

وبعضهم أعرب مطلقا وفي . . . ذا الحذف أيا غير أي يقتفي

" يريد : غير أن يقتفي أيضًا ، ويتبعها في حذف صلتها . . . " .

إن يستطل وصل ، وإن لم يستطل . . . فالحذف نزر وأبوا أن يختزل

الوصل هنا : هو الصلة ، يختزل : يختصر بسبب الحذف .

إن صلح الباقي لوصل مكمل . . . .

ثم انتقل في الشطر الثاني من البيت السابق إلى الكلام على حذف العائد المنصوب قائلًا :

. . . . والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل ، إن انتصب . . . بفعل ، أو وصف ، كمن نرجو يهب

أي : من نرجوه يهب .

المضاف اسم الفاعل ، أو اسم مفعول١ . وكلاهما للحال أو الاستقبال٢ ؛ مثل : يفرح الذى أنا مُكرمٌ الآن أو غدًا ، " أي : مكرمه " . ويرضينى ما أنا معطًى الآن أو غدًا " أي : مُعطاه٣ " ومثلهما : جادت مصنوعاتنا ، فالبس منها منا أنت لابس غدًا٤ ، واطلب منها ما أنت طالب بعد حين ، " أي : لابسه . . . وطالبه " ، إن يسلبني اللص بعض المال أتألم لما أنا مسلوب " أي : مسلوبه " .

والمجرور بالحرف يجوز حذفه بشرط أن يكون اسم الموصول مجرورًا بحرف يشبه ذلك الحرف٥ في لفظه ، ومعناه ، ومتعلَّقه٦ . وإذا حذف الرابط حذف معه الحرف الذى يجره ؛ مثل : سلّمتُ على الذي سلّمتَ ، " أي : سلّمتَ عليه وانتهيتُ إلى ما انتهيتَ . " أي : إلى ما انتهيت إليه " .
وقد يكون حرف الجر غير داخل على اسم الموصول وإنما على موصوف باسم الموصول . نحو : مشيتُ على البساط الذي مشيتَ ؛ أي : عليه ، وسرتُ في الحديقة التي سرتَ ؛ أي : فيها٧ .

١مما ينصب قوله فعله مفعولين في الأصل . ليكون أحدهما نائب فاعل لاسم المفعول ، والثاني هو المضاف إليه لفظًا .
٢مع استيفائه بقية الشروط اللازمة لإعماله ، وهي مدونة في باب - ج٣ .

٣فلا يجوز الحذف فيما يأتي .
١ - المضاف غير الوصف " المشتق " نحو : تألم الذي غاب أهله .
ب - المضاف الذي هو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وكلاهما للماضي ، فلا يعمل ، نحو أكتب بالأمس ما كنت بانيه : ومثل فرح السائل بما كان معطاه .
٤الدليل على أن اسم الفاعل للمستقبل هنا وجود فعل الأمر قبله : وهو للمستقبل . وأيضًا وجود كلمة : " غدا " بعده ، كما أن أداة الشرط دليل على الاستقبال في المثال الذي بعده ، إذ أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الفعل بعدها مستقبلا حتمًا ولو كان الفعل الواقع بعدها ماضيا " كما في ص٥٩ ما لم يمنع من لك مانع مما تقدم عند الكلام على زمن الفعل المضارع - ص ٥٧ .
٥لأن اسم الموصول هو نفس ضميره في المعنى ، فإذا حذف الضمير ومعه حرف الجر كان في الكلام ما يدل عليهما .
٦وهو العامل فيهما ، بحيث يكون المتعلق في كل منهما مشابهًا الآخر ، إما في لفظه ومعناه معًا كالأمثلة المذكورة ، وإما في معناه فقط ، مثل : فرحت بالذي سررت . أي : به ويجوز أن يكون أحد المتعلقين فعلًا ماضيا والآخر مضارعًا من ماديته أو أمرًا كذلك . . . ويجوز أن يكون أحدهما فعلًا ، والآخر وصفًا " مشتقًّا " من المادة نفسها بمعناه . . . .
٧وقد يكون داخلًا على مضاف إلى اسم الموصول نحو سلمت على صديق الذي سلمت أي : الذي سلمت عليه . أو داخلًا على مضاف الموصوف باسم الموصول ، نحو : سلمت على صديق الرجل الذي سلمت ، أي : عليه . . . = .

تلك حالة حذف العائد المجرور ، وهي كثيرة في الأساليب العالية١ .

=وقد اكتفينا بذكر أشهر الشروط ، وبقي منها ألا يكون الضمير عمدة " لأن العمدة لا يمكن الاستغناء عنه " فلا حذف في مررت بالذي ممر به " لأن الجار والمجرور نائب فاعل ، ونائب الفاعل عمدة لا تستغني عنه الجملة " وألا يكون الضمير محصورًا ، فلا يحذف في : مررت بالذي ما مررت إلا به . وألا يكون حذفه موقعًا في " لبس ، وهذا شرط عام في جميع ما يحذف كما سبق " ، فلا حذف في مثل : رغبت في الذي رغبت فيه ؛ لأن الكلام مع الحذف يصير ، رغبت في الذي رغبت فلا ندري المقصود بعد الحذف ، أهو ، رغبت فيه أم عنه . والمعنيان مختلفان . فمجموع شروط حذف العائد المجرور بالحرف خمسة ، هي :
أ - أن يكون الموصول مجرورًا بحرف جر .
ب - وأن يكون هذا الحرف الجار كالحرف الذي يجر الرابط لفظًا ، ومعنى ، ومتعلقًا ، " والمتعلق هو : العامل ، ويكفي فيه هنا التشابه " فلا يجوز حذف الرابط عند اختلاف حرفي الجر في شيء من هذا ، كاختلاف لفظهما ومعناهما معًا ، نحو : رغبت عن الذي أنت راغب فيه ، أو : في لفظهما دون معناهما ، نحو : جلست بالحجرة التي أنت جالس فيها " لأن معنى : الباء ، و : في ، هو : الظرفية " أو في معناهما ، نحو : مررت بالذي مررت به على محمود والمراد : مررت بالذي مررت معه على محمود ، فالباء الأولى بمعنى : الإلصاق والثانية بمعنى المصاحبة " مع " ، أو اختلاف متعلقهما ، نحو رغبت في الذي أنت زاهد فيه .
ج - ألا يكون الرابط عمدة .
د - ألا يكون الرابط محصورًا .
هـ - ألا يكون حذفه موقعا في لبس .
ويجيز بعض النحاة حذف الرابط المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع في لبس ، تطبيقًا للقاعدة العامة التي تنص على أن ما لا ضرر في حذفه لا خير في ذكره . ويكتفون من الشروط بهذا ، ويذكرون من أمثلته قوله تعالى : {ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَه} ، أي : به وقول الشاعر :
ومن حسد يجوز على قوي . . . وأي الدهر ذو لم يحسدوني
أي لم يحسدوني فيه . . . وهذا رأي حسن ، والأخذ به في جميع الشئون اللغوية مقصد بلاغي قويم .
و وفي حذف العائد المجرور يقول ابن مالك :
كذاك حذف ما بوصف خفضا . . . كأنت قاض بعد أمر من : قضي
كذا الي جر بما الموصول جر . . . كمر بالذي مررت ، فهو بر
أي : كذلك يجوز حذف الرابط المجرور إذا كان عامله وصفًا " بالتفصيل الذي سبق " ومن أمثلته ، كلمة : " قاضٍ " الواقعة بعد فعل أمر ، ماضيه " قضي " يشير إلى قوله تعالى : {فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ} أي : ما أنت قاضيه وهذا هوا لنوع الأول من العائد المجرور الذي يكون عامله وصفًا مضافًا . أما النوع الثاني فهو العائد المجرور بما جر الموصول ، أي : بحرف جر كالذي جر للموصول لفظًا ، ومعنى ، وتعلقًا . . . إلخ نحو : مر بالذي مررت : أي به . . . .

زيادة وتفصيل :

أ - قد يستغني الموصول عن العائد كما فى بعض الصور التى سلفت[1] .

ب - الكلام في : " ولا سيما[2] ، وأخواتها " معناها ، وإعرابها في جملتها .

يتضح معنى " ولا سيما " من الأمثلة التالية :

المعادن أساس الصناعة ؛ كولا سيما الحديد . تجود الزروع بمصر ، ولا سيما القطن ، نحتقر الأشرار ، ولا سيما الكذَّاب . . . .

فالمثال الأول يتضمن : أن الصناعة تقوم على أساس ؛ هو : المعادن ؛ كالنحاس ، والرصاص ، والفضة . . . وكالحديد أيضًا . فالحديد يشاركها في وصفها بأنها : " أساس " . ولكنه يختلف عنها فى أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر .

وفي المثال الثاني حُكمٌ بالجودة على ما ينبت في مصر ، من قمح ، وذرة وقصب ، و . . . قطن أيضًا ؛ فهو يشاركها في الاتصاف بالجودة ؛ ولكنه يخالفها في أن تصيبه من هذه الجودة أوْفى وأكبر من نصيب كل واحد من تلك الزروع .

وفي المثال الثالث نحكم بالاحتقار على الأشرار ؛ ومنهم اللص ، والقاتل ، والمنافق . . . ومنه الكذاب أيضاً فهو شريكهم في ذلك الحكم ، وينطبق عليه الوصف مثلهم . ولكن نصيبه منه أكبر وأكثر من نصيب كل فرد منهم .

مما سبق نعرف أن الغرض من الإتيان بلفظ : " ولا سيما " هو : إفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها . ولذا يقول النحاة : إن " لاسيَّ " ، معناها : لا مثل[3] . . يريدون : أن ما بعدها ليس مماثلًا لما قبلها في المقدار الذى يخصه من الأمر المشترك

---

[1] في " ب " من ص ٣٨٠ ، وفيها إشارة لهذا حكم . وقد سبق معنى الاستغناء في رقم ٢ من هامش ص ٣٩٤ .

[2] مركبة من كلمتين هما : " متى " بمعنى مثل - كما سيجيء ، و " ما " وتتصل في الكتابة بكلمة " سي " كما يرى علماء الرسم " الإملاء " .

[3] وهذه يعدها النحاة من أخوات : " لا سيما " التي سيجيء الكلام عليها في ص ٤٠٦ .

بينهما ؛ وأن ما بعدها يزيد عليه في ذلك المقدار ؛ سواء أكان الأمر محمودًا ، أم مذمومًا[1] .

أما إعرابها في جملتها وإعراب الاسم الذي بعدها فقد يكفي جمهرة المتعلمين علمها أن : " ولا سيَّمَا " لا تتغير حركة حروفها مهما اختلفت الأساليب ، وأن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة : " الرفع ، والنصب ، والجر " سواء أكان نكرة أم معرفة[2] . وأن فيها عدة لغات صحيحة[3] لا يمنع من

استعمال إحداها مانع . ولكن أكثرها في الاستعمال الأدبي هو : " ولا سيَّمَا " ؛ فيحسن الاقتصار عليه ؛ لما في ذلك من المسايرة للأساليب الأدبية العالية التي تكسب اللفظ قوة في غالب الأحيان ، وفي هذا القدر كفاية لمن يبتغي الوصول إلى معرفة الطريقة القويمة في استعمالها ، من غير أن يتحمل العناء في تفهم الإعرابات المختلفة . أمام من يرغب في هذا فإليه البيان :

الاسم الواقع بعد : " ولا سيما " ما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإن كان نكرة جاز في الأوجه الثلاثة كما سبق ، تقول :

١ ـ اقتنيت طرائف كثيرة ، ولا سيَّما : أقلامٌ ، أو أقلامًا ، أو أقلامٍ .

٢ ـ اشتريت طيورًا كثيرة ، ولا سيما ؛ عصفورٌ ، أو : عصفورًا ، أو : عصفورٍ .

٣ ـ قصرت ودي على المخلصين ؛ ولا سيَّما واحدٌ ، أو واحدًا ، أو واحدٍ .

١وبسبب هذه المخالفة في المقدار يذكر بعض النحاة لفظ " ولا سيما " في باب : " المستثنى " ، لما في الاستثناء من مخالفة ما بعد الأداة لما قبلها في إثبات الحكم ، أو نفيه . فبين المخالفتين نوع تشابه من بعض الوجوه دون بعض ، إذ المخالفة بعد " ولا سيما " تكون في المقدار وحده . مع الاشتراك في الأمر نفسه ، أما في الاستثناء فالمخالفة تقع في الحكم كله ، نفيًا أو إيجابًا . ولا مشاركة فيه بين ما وقع بعدق الأداة وما وقع قبلها . وبعض آخر يذكرها " أي : ولا سيما " في باب : " الموصول " لاشتمالها على " ما " التي يصح أن تكون اسم موصول .

٢يعارض كثير من النحاة في نصب المعرفة ، ومن التيسير الأخذ بالرأي الآخر الذي يبيح نصبها ، ليكون الحكم عامًّا ، يشمل النكرة والمعرفة .

" راجع المطولات التي تعرضت للرأيين ، ومنها : شرح الكافية ج١ ص٣٤٩ وحاشية الصبان ، ج٢ في آخر باب الاستثناء عند الكلام على : " لا سيما " وكذا المغني ، " ج١ عند الكلام على موضوع : " سي " .

٣منها الاستغناء عن الواو فقط ، أو الاستغناء عنها وعن : " لا " معا . ومنها تخفيف الياء في كل لغاتها .

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة فالأنسب١ جواز الأوجه الثلاثة أيضًا ، كما في الأمثلة التالية :

١ ـ أتمتع برؤية الأزهار ، ولا سيما : الوردُ ، أو : الوردَ ، أو : الوردِ .

٢ ـ شاهدت أثارًا رائعة ، ولا سيما : الهرمُ ، أو : الهرمَ ، أو : الهرمِ .

٣ ـ ما أجمل الكواكب في ليل الصيف : ولا سيما القمرُ ، أو : القمرَ أو القمرِ .

وفيما يلي الإعراب تفصيلاً :

١بيان السبب في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

الكلمة	إعرابها فى حالة رفع الاسم بعدها	فى حالة نصبه	فى
و	للاستئناف[1] . . .	« و » كالسابق . .	«
لا	نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من من الإعراب	« لا » كالسابق . .	«
سيّما	سيّ : اسمها منصوب ، لأنه مضاف ـ « ما » اسم موصول[2] ، مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه . (ويحتاج لصلة) .	سيّ اسم لا مبنى[4] على الفتح فى محل نصب « ما » زائدة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب	(منـ ف « (م ع
أقلام	خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا[3] تقديره : « هو » والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، وخبر « لا » محذوف ، تقديره مثلا : موجود . . .	« أقلامًا » تمييز[5] منصوب أما خبر « لا » فمحذوف تقديره : موجود . . . أو ما يشبه هذه الكلمة	و تـ يـ

١وهذا أيسر الآراء وأوضحها . ويصح أن تكون للحال والجملة بعدها " من لا واسمها وخبرها " في محل نصب حال . كما يصح أن تكون عاطفة ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها . لكن لا داعي للإعرابات المختلفة ، ففي الأول الكفاية والسهولة .
٢وكما يصح هنا أن تكون " ما اسم " موصول ، يصح أن تكون نكرة موصوفة بمعنى : " شيء " والجملة بعدها صفة لها في محل جر . والخبر محذوف .
٣سبق " في رقم ١ من هامش ص ٣٩٦ " عند الكلام على حذف العائد أنه واجب الحذف في " لا سيما " ولو لم تظلم الصلة .
٤مبني في هذه الصورة وليس معربا ، لأنه غير مضاف ولا شبيه بالمضاف . واسم " لا " يكون معربا في هاتين الحالتين فقط .
٥لكلمة : " سي " أو لكلمة : " ما " على أنها نكرة تامة ، وليست زائدة ، وهو الأحسن . =

ولا سيما كلمة : عصفور وكلمة : واحد ، كالذي سبق في نظائرها تمامًا ، يجري عليهما الإعراب السابق في كلمة : " أقلام رفعًا ، نصبًا ، وجرًّا . وإعراب المعرفة في حالتي الرفع والجر كإعراب النكرة فيهما . أما في حالة النصب فتعرب النكرة تمييزًا كما أوضحنا ، وتعرب المعرفة مفعولًا به١ . ففي مثل : أتمتع برؤية الأزهار ولا سيما الوردَ ، يصح أن يكون الإعراب كما يلي : الواو للاستئناف . " لا " نافية للجنس . " سيّ " اسمها منصوب ومضاف . " ما " نكرة تامة بمعنى : شيء ، وهي مضاف إليه . مبنية على السكون في محل جر . وخبر لا محذوف تقديره : موجود مثلا - و " الورد " مفعول به لفعل محذوف تقديره : أخص : أو : أعني . . . والفاعل مستتر وجوبًا تقديره : أنا . ومثل هذا يقال في كلمة : الهرم ، والقمر ، في الأمثلة التي سلفت٢ ونظائرها ، وقد تقع الحال المفردة أو الجلمة بعد : " ولا سيما " نحو : أخاف الأسد ، ولا سيما غاضبًا ، أو : وهو غاضب . . . وقد تقع الجملة الشرطية بعدها ، وغير الشرطية ، أيضًا ؛ نحو : النمر غادر ، ولا سيما إن أبصر عدوه٣ .

=والنكرة التامة لا تحتاج إلى صفة بعدها . لكونها بمعنى " شيء " أي شيء ، وهذا يجعلها صالحة لأن يراد منها : رجل - عصفور - طائر - أسد . . . وغير ذلك مما يناسب جملتها . على الوجه السابق في ص ٣٣٥٣ .
١وقيل - كما في المغني - منصوب على الاستثناء ، لأن " لا سيما " بمعنى : " إلا " التي للاستثناء .
٢في ص٤٠٥ .
٣وقد يقع بعدها الظرف والجملة الفعلية مطلقًا ، الشرطية ، وغير الشرطية أيضًا - كما جاء صريحًا في " الصبان ، والهمع " وجاء من غير تقييد في حاشية الجزء الأول من الأمير على المغني ، عند الكلام على : " أي " الشرطية ، والذي يعنينا من الأمثلة وأشباهها هو النص على جواز وقوع الحال المفردة والحال الجملة بعدها ، وكذلك وقوع الجمل ومنها : جملة الشرط ، أما الإعراب فأمر ثانوي عرضت له المطولات ، وملخص ما قالوا في الحال ، إن كلمة " سي " اسم : " لا " مبنية على الفتح في محل نصب ، ولا تحتاج إلى خبر ، " كشأنها في مثل : ألا ماء ، أي : أتمنى ماء " و " ما " كافة " غاضبًا " حال من مفعول الفعل المقدر هنا ، وهو : أخصه " لأن معنى " سيما " هنا : خصوصا " أي : أخصه بزيادة الغضب في هذه الحالة . ومثل هذا يقال في الحال الجملة . أما في الجملة الشرطية فجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ، أي : إن غضب أخصه بزيادة خوفي . " راجع الصبان ج٢ في آخر باب المستثنى - كما قدمنا - ففيه التفصيل " . وبقية المراجع التي أشرنا إليها في رقم٢ من هامش ص٤٠٢ .

أما أخوات : " ولا سيما " ١ فقد نقل الرواة منها : " لا مِثْلَ مَا " و " لا سِوَى ما . . . " ، فهذان يشاركان : " لا سيما " في معناها ، وفي أحكامها الإعرابية التي فصّلناها فيما سبق .
ومنها : " لا تَرَمَا " . . . . و " لو تَرَمَا " . . . وهما بمعناها ، ولكنهما يخالفانها في الإعراب ، وفي ضبط الاسم بعدهما ، فهذان فعلان لا بد من رفع الاسم الذى يليها . ولا يمكن اعتبار " ما " زائدة وجر الاسم بعدها بالإضافة ؛ لأن الأفعال لا تضاف . والأحسن أن تكون : " ما " موصولة وهي مفعول للفعل : " تر " وفاعله ضمير مستتر ، تقديره : أنت . والاسم بعدها مرفوع - وهذا هو الوارد سماعًا - على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجلمة صلة .
وإنما كان الفعل مجزومًا بعد : " لا " ؛ لأنها للنهي . والتقدير في مثل : " قام القوم لا تر ما عليّ " . . . ، هو : لا تبصر " أيها المخاطب الشخص الذي هو عليّ فإنه في القيام أولى منهم .
أو تكون : " لا " للنفي ، وحذفت الياء من آخر الفعل سماعًا وشذوذًا ، وكذلك بعد " لو " سماعًا . والتقدير : لو تبصر الذي هو عليّ لرأيته أولى بالقيام .
والجدير بنا أن نقتصر في استعمالنا على " ولا سيما " لشيوعها قديمًا وحديثًا .

١ما يأتي مذكر بمناسبة أخبري في الجزء الثاني " هـ " من ص ٣٣٦ م ٨٣ .

عرفنا أن الموصولات قسمان ؛ اسمية وقد سبق الكلام عليها١ ، وحرفية وهي خمسة٢ : " أنْ " ، " مفتوحة الهمزة ، ساكنة النون أصالة٣ " . و " أنّ " الناسخة " المشددة النون ؛ أو الساكنة للنون للتخفيف " و " ما " ، و " كي " ، و " لو " . وكلا القسمين لا بد له من صلة متأخرة عنه ، لا يصح أن تتقدم عليه هي أو شيء منها ، كما أوضحنا٤ . أما الفصل بين الموصول الحرفي ، أو الاسميّ ، وصلته ، وكذا الفصل بين أجزاء الصلة فقد سبق الكلام٤ عليه " وهو بحث هام " .
ولكن بين الموصول الاسمي والحرفي فروق ، أهما ستة :
الأول : أن الموصولات الاسمية - غير أي - لا بد أن تكون مبنية٥ في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجلمة ؛ وذلك شأن كل الأسماء المبنية . بخلاف الموصولات الحرفية ، فإنها مبنية أيضًا ؛ ولكن لا محل لها من الإعراب - شأن كل الحروف - فلا تكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، مهما اختلفت الأساليب .
الثاني : أن صلة الموصول الاسمي لا بد أن تشتمل على العائد ؛ أما صلة

الحرفي فلا تشتمل عليه مطلقًا .
الثالث : أنّ الموصول الحرفيّ لا بد أن يسبك مع صلته سبكًا ينشأ عنه مصدر يقال له : " المصدر المسبوك " أو " المصدر المؤول " ، يعرب على حسب حاجة الجملة - كما سنبينه٦ بعد . ولهذا تسمى الموصولات الحرفية : " حروف السبك٧ " وتنفرد به دون الموصولات الاسمية .

" ١و ١ " في ص٣٤٠ .
٢غير " همزة التسوية " التي يجيء بيانها في ص٤١٤ .
٣أي : أنها ليست مخففة من " أن " المشددة الناسخة .
" ٤و٤ " في ص٣٧٣ والبيان في ص ٣٧٨ وهامشها .
٥أما : " أي " فتعرب في بعض أحوالها - كما سبق في ص ٣٦٣ والموصول المثنى يعرب في الصحيح .
٦في " ب " من ص ٤١٤ .
٧قد يتم السبك بغير حرف سابك طبقا لما سيجيء في : " أ " ص ٤١٤ .

الرابع : أن بعض الموصولات الحرفية لا يوصل بفعل جامد١ - كما سيجيء - مثل : " لو " ، وكذلك : " ما " المصدرية ، إلاّ مع أفعال الاستثناء الجامدة الثلاثة ؛ وهى : " خلا - عدا - وكذا : حاشا ، في رأي " فهذه الثلاثة مستثناة من الحكم السالف ، أو لأنها متصرفة بحسب أصلها فجمودها عارض طارئ لا أصيل . والمصدر المؤول معها مؤول بالمشتق ، . . . أي : مجاوزين٢ .
الخامس : أن الموصول الاسمي - غير " أل " يجوز حذفه على الوجه الذى قدّمناه٣ ، أما الحرفيّ فلا يحذف منه إلا : " أنْ " الناصبة للمضارع ، فتحذف جوازًا أو وجوبًا ، طبقًا لما هو مبين عند الكلام عليها في النواصب٤ - وهي في حالتي حذفها تسبك مع صلتها كما تسبك في حالة وجودها٥ . . . .
السادس : أن الموصول الحرفي " أنْ " يصح - في الرأي المشهور - وقوع صلته جملة طلبية٦ ، دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية . فإن صلتها لا بد أن تكون خبرية . . .
وفيما يلي شيء من التفصيل الخاص بالموصولات الحرفية الخمسة : مع ملاحظة ما يجب لكل منها من صلة ، وما يجب أن يتحقق في كل صلة من شروط مفصلة سبقت٧ وفي مقدمة الشروط ألا يتقدم شيء من الصلة وتوابعها على الموصول الحرفي ، وغير الحرفي٨ .
أ - أنْ " ساكنة النون أصالة " ولا تكون صلتها إلا جملة فعلية،

١كما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ٤١٢ وفي هـ من ص ٤١٣ .
٢راجع الصبان عند الكلام عليها في باب الاستثناء . وسيجيء هنا في ج٢ باب الاستثناء - م ٨٣ وباب الحال م ٨٤ .
٣في رقم ٣ من ص ٣٩٢ .
٤في باب : " إعراب الفعل من الجزء الرابع .
٥وقد يتعين تقديرها في بعض الأساليب السماعية ، حيث لا مفر من التقدير ، مثل : يعجبني يحضر الأخ . وهو تركيب له بعض نظائر نادرة مسموعة ، لا يقاس عليها ، لندرتها . فلو لم تقدر " أن " لوقعت جملة : " يحضر الأخر " فاعلا للفعل " يعجب " أو لكان الفاعل مقدرا بقول ، أو غيره ، وكلا الأمرين لا يرضاه جمهور النحاة .
٦كما سبق في ص ٣٧٥ . ويجيء في " أ " التالية ورقم ١ من الهامش الآتي .
٧في ص ٣٧٣ و ٣٧٨ .
٨كما نص الصبان وغيره هناك . . . . .

فعلها كامل التصرف ؛ سواء أكان ماضيًا ؛ نحو : عجبت من أنْ تأخرَ القادم . أم مضارعًا ؛ نحو : من الشجاعة أن يقول المرء الحقَّ في وجه الأقوياء ، وقول الشاعر :

إنّ من أقبح المعايب عارًا . . . أن يَمُنَّ الفتى بما يُسْدِيه

أم أمرًا١ ، نحو : أنْصَحُ لك أن بادرْ إلى ما يرفع شأنك ، وهي في كل الحالات تؤول مع صلتها بمصدر يُسْتغنَى به عنهما٢ ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ، فيكون مبتدأ ، أو فاعلا أو مفعولا به ، أو غير ذلك ، طبقًا لتلك الحاجة وقد يسد مسَد المفعولين أيضًا . ولكنها لا تنصب إلا المضارع٣،

١وفي هذه الحالة تكون جمملة الصلة قد وقعت طلبية . وهو جائز في : " أن " وحدها من الموصولات الحرفية . أما الموصولات الاسمية فيشترط في صلتها أن تكون خبرية . " كما سبق هنا وفي ص٣٧٥ " وعلى هذا ليس في الموصولات بنوعيها ما يجوز أن تكون صلته طلبية إلا : " أن " مفتوحة الهمزة ساكنة النون أصالة ، كما تبين في الفرق السادس .
٢تجيء طريقة سبك المصدر المؤول ، وفائدته ، وكل ما يتصل به . . . . . في " ب " و " ج " من صفحتي ٤١٤ و ٤١٧ .
٣أما الماضي والأمر فلا تنصبهما لفظًا ولا محلًا . بخلاف " إن " الشرطية : فإنها لما قلبت الماضي إلى الاستقبال ناسبها أن تعمل في محله . فكلمة : " أن " المتصلة بالماضي أو الأمر هي الناصبة للمضارع وإن كانت بقية النواصب لا تدخل إلا على المضارع .
ووصل " أن " بالماضي ، وعدم تغييرها زمنه أمر متفق عليه ، أما وصلها بالأمر ففيه خلاف ، فسيبويه يجوزه ، بدليل دخول الجار عليها في نحو : كتبت إليه بأن رقم ، أو : كتبت إليه بألا تقم " أصلها " : " أن لا " ثم أدغمت " النون " في " لا " الناهية " وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول " أن " مع صلتها بمصدر طلبي ، أي : بمصدر يفيد الأمر أو النهي . . . فيكون التقدير : كتبت إليه بالأمر بالقيام ، أو بالنهي عن القيام . . . . . .
وغير سيبويه يقول إن كل موضع وقع فيه الطلب " سواء أكان أمرا أم غيره " ، هو صالح لأن تكون " أن " فيه تفسيرية ، بمعنى : أي " المفسرة . وذلك إذا لم يوجد حرف جر ظاهر قبل " أن " ، كقوله تعالى : {إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ} وقوله تعالى : {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ} ، وقوله : {وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي} فهي في كل هذه الأمثلة تفسيرية إن لم يقدر قبلها الجار ، لانطباق وصف التفسيرية عليها " ذلك الوصف الذي يتلخص في أمور ثلاثة مجتمعة ، هي : وقوعها مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وخلوها من حرف جر ، ووقوع جملة بعدها " ولا حاجة إلى تقدير حرف الجر عند عدم وجوده ظاهرها في الكلام : إذ ما الداعي لتقديره ، واعتبارها مصدرية لا مفسرة؟ أما إن وجد قبلها حرف جر ظاهر فهي زائدة عند أصحاب الرأي السالف ، ففي مثل : كتبت إليه بأن قم أو بألا تقم . . . " أصلها : أن لا تقم . . . " . يكون أصل الكلام كتبت إليه " بقم " أو بلا " تقم " ، زيدت " أن " منعًا لصورة ظاهرية شكلية مكروهة وهي : دخول حرف الجر ظاهرًا على الفعل . وإن كان في الواقع اسمًا بسبب قصد لفظه . . . . اهـ . " نقلًا عن الخضري ج١ أول باب الموصول ، بتصرف يسير " .

والخلاف بين الرأيين شكلي لا أثر له في تكوين المفرد ، أو الجملة ، أو ضبط حروفهما ، فكلا الرأيين يبيح هذا الاستعمال ، ويرضي عن الأسلوب ، ويعده فصيحًا ، وهذا هو الأهم . فلا مانع يمنع بعد ذلك من الأخذ بأحد الرأيين عند الإعراب ، إذ لا ترجيح بينهما .

وتخلص زمنه للاستقبال المحض ولا تنفصل منه بفاصل١ . . . ولا تغير زمن الماضي ولا تكون للحال فدلالتها الزمنية إما للماضي وإما للمستقبل الخالص٢ .

. .

وليس من هذا النوع ما يقع بعده جملة اسمية٣ مسبوقة بما يدل على يقين ، نحو : علمت " أنْ " ؛ محمدٌ لقائم ، أو جملة فعلية فعلها جامد : نحو : أعتقد أنْ ليس الظالم بمستريح النفس ، فإنَّ هذين النوع الثاني " الذي تكون فيه " أن " مخففة من " أنّ " المشددة النون " ٤ . . . .

ب - " أنّ " المشددة النون . وتتكون صلتها من اسمها وخبرها ؛ نحو : سَرَّني أنّ الجو معتدل ، ويُستغنَى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المنسبك بطريقته الصحيحة . ومثلها : " أنْ " المخففة النون الناسخة ؛ حيث تتكون صلتها من اسمها وخبرها . ولكن اسمها لا يكون - في الأفصح - إلا ضميرًا محذوفًا ، وخبرها جملة ؛ نحو : أيقنت أنْ عليٌّ لمسافره ؛ " ومنه المثالان السالفان في الكلام على " أنْ " " . ويستغنى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المؤول بطريقته الصحيحة ، ويعرب المصدر في النوعين على حسب الجملة ؛ فيكون فاعلًا ، أو مبتدأ ، أو مفعولاً به ، أو غير ذلك٤ . . . وقد سدّ مسَد المفعولين إنْ وجد في الجملة ما يحتاج لهما .

ج - " كَيْ " ٦ . وصلتها لا تكون إلا جملة مضارعية " وتنصب المضارع

١انظر رقم ١ من هامش ص ٥٧٢ .

٢كما سيجيء البيان في جـ ٣ باب " إعمال المصدر " ص ٢٠٦ م ٩٩ .

٣تكون هي الصلة وتسبك معه بمصدر .

" ٤و ٤ " ملاحظة يقول النحاة : لم يرد في الكلام الفصيح وقوع " أن " المصدرية بنوعيها " المخففة والناصبة للمضارعب " مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده . ولا بعد " كان " و " إن " الناسختين بغير فاصل من خبرهما . ولا بعد " لا " النافية للجنس غير المكررة . وهذا الحكم ينطبق على " ما " المصدريسة وصلتها أيضا . وسيجيء البيان في جـ ٣ باب إعمال المصدر م ٩٩ ص ٢٠٧ .

٥الأصل أيقنت أنه على المسافر . وهذا الضمير " الشأن " أو ضمير " القصة " الذي سبق الكلام عليه تفصيلا في الضمائر ، ص ٣٣٥٠ .

و " أن " المخففة لها مواضع وأحكام مكان الكلام عليها في هذا الجزء باب : " إن وأخواتها " ومن أشهر مواضعها أن تقع بعد ما يدل على اليقين . . . . أو يقع بعدها فعل جامد . . . أو فعل للدعاء . . . . أو . . . . " انظر ص ٦٧٦ " .

٦وهي مثل : " أن " المصدرية عملا ومعنى ، ولكن لا بد أن يسبقها لام الجر لفظا وتقديرا " إذ لا يجوز حذف حرف لام الجر قبلها ، فتكون مقدرة " لكي تعتبرها في الحالتين مصدرية خالصة . وسيجيء تفصيل الكلام على " كي " وأنواعها وأحكامها في جـ ٤ ص ٢٢٧ م ١٤٨ .

نحو : أحسنت العمل لكي أفوز بخير النتائج . ومنها ومن صلتها معها يسبك المصدر المؤول الذى يُستغنَى به عنهما ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وحاجتها لا تكون هنا إلا لمجرور باللام دائمًا . . .

د - " ما " ، وتكون مصدرية[1] ظرفية ؛ نحو : سأصاحبك ما دمت مخلصًا ، أي : مدة دوامك مخلصًا ، وسألازمك ما أنصفت ، أي : مدة إنصافك . وقول الشاعر :

المرء ما عاش ممدود له أملٌ . . . لا تنتهى العين حتى ينتهى الأثر[2]

أي : مدة عيشه[3] . . . .

ومصدرية غير ظرفية[4] ، مثل : : فزعت مما أهمل الرجل ؛ أى : من أهمال الرجل . . . ودهشت مما ترك

[1] وهي المصدرية الزمانية ، لأن الزمان يقدر قبلها ، فيذكر قبلها كلمة : " زمان " أو مدة . . . أو وقت . . . أو نحو ذلك من كل ما يفيد معنى الزمن . ويرى فريق من النحاة أن الأفضل تسميتها بالمصدرية الزمانية ، بدلا من تسميتها المشهورة " المصدرية الظرفية " . وحجته : أن التسمية الأولى وحدها هي التي تشمل نحو قوله تعالى : {كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ} إذ التقدير : ي كل وقت أضاءته لهم . . . فالزمان المقدر " مضاف " إليه مجرور ، والمجرور بالإضافة لا يسمى ظرفا . ومن المضاف إليه - لهم . . . . فالزمان المقدر " مضاف " إليه مجرور ، والمجرور بالإضافة لا يسمى ظرفا . ومن المضاف إليه - وهو المصدر المؤول اكتسب المضاف ، " وهو كلمة : " كل " الظرفية الزمانية . وكلمة : " كل " منصوبة بجوابها : " مشوا " وسيجيء في باب " كان " ص ٥٦٣ إيضاح أكمل ، يتناول " ما " المصدرية الظرفية ، بمناسبة الكلام هناك على : " ما دام " .

[2] أي : لا تنتهى العين من التطلع إلى الأشياء التي تدعو للأمل إلا بانتهاء كل أثر للإنسان ، وهذا يكون بانتهاء أجعله .

[3] ومثل هذا ما قيل في الرثاء :

أبكي لفقدك ما ناحت مطوقة . . . وما سما فمنن يوما على ساق

[4] علامتها أن يصلح في مكانها " أن " المصدرية . لكنها لا تنصب المضارع كما تنصبه " أن " و " أن " المصدرية الداخلة على الماضي لا تغير زمنه ، بل تتركه على حاله ، وتخلص زمن المضارع المستقبل . ولا تدل على الحال مطلقا . بخلاف " ما " المصدرية بنوعيها فتصلح للأزمنة الثلاثة على حسب المعنى والقرينة ، ولكن الأكثر أن تكون للحال . . . .

" راجع " ص ٤١٠ والملاحظة التي في رقم ٤ من هامشها ، والبيان الذي في رقم ٥ من هامش ص ٤١٩ " .

وقد يختلط الأمر - على غير الفطن - بين " ما " التي هي اسم موصول والتي هي حرف موصول ، مع أن المعنى يختلف باختلاف نوعهما ، ففي مثل : أعجبني ما صنعت! وسرني ما لبست : يجوز أن تكون " ما " اسم موصول فيهما ، والعائد محذوف تقديره : ما صنعته ، وما لبسته ، كما يجوز أن تكون " ما " حرف موصول ، ولا شيء محذوف ، والتقدير ، أعجبني صنعك ، وسرني لبسك ، وهذا صحيح في المثالين السابقين وأشباههما ، عند فقد القرينة التي تعين فإن وجدت قرينة توجه إلى أحدهما دون الآخر وجب الأخذ بتوجيهها ، كأن يكون المصنوع والملبوس أمرا معينًا معروفا ، والحديث متجه إلى ذاته ومادته ، فتكون " ما " اسم موصول . أما إن كان المراد التحدث عن المعنى المجرد ، أي : الحدث ، وهو الصنع نفسه ، أو اللبس ، فإن " ما " حرف موصول .

وهناك حالة يتعين فيها أن تكون " ما " حرف موصول ، هي : أن يكون الفعل بعدها لازمًا ، أو يكون متعديًا قد استوفى مفعوله ، مثل : " وضاقت عليهم الأرض بما رحبت " و " يسر المرء ما ذهب الليالي . . . . . . " لأن الفعل بعدها لازم ، فلو كانت اسم موصول لم نجد عائدًا ، ولا يصح تقدير ضمير ومثله ، أعجبني ما قمت ، للسبب السابق أيضًا . ومثل سرني ما قرأت الصحف - وما كتبت الرسل ، فالفعل فيهما متعد قد استوفي مفعولة ، ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر . " وسيجيء في باب : " كان " ص ٥٦٣ ، كلام عن " ما " المصدرية الظرفية بمناسبة البحث في : ما دام كما أشرنا في رقم[1] من هامش الصفحة السابقة " .

العمل " ، أي : من تركه العمل . وقول العرب : " أَنْجَزَ حُرٌّ ما وَعَدَ ، وقول شاعرهم :

وإني إذا ما زرتها قلت : " يا اسلمي " . . . وهل كان قولي : " يا اسلمي " ما يضيرها؟

وكلاهما تكون صلته فعلية ما ضوية ؛ كالأمثلة السابقة ، أو مضارعية ؛ نحو : لا أجلس في الحديقة ما لم تجلس فيها ، أي : مدة عدم جلوسك فيها . وإني أبتهج بما تكرم الإخوان ، أي : بإكرامك الإخوان ومثل قول الشاعر :

والمرء ما لم تُفِدْ نفعًا إقامتهُ . . . غَيْمٌ حمَى الشمس ؛ لم يمدروولم يَسر

أو جملة اسمية ؛ نحو : أزورك ما الوقت مناسب ، ويرضينى ما العمل نافع ؛ أي : أزورك مدة مناسبة الوقت ، ويرضيني نفع العمل . ولكن الأكثر في المصدرية الظرفية أن توصل بالجملة الماضوية ، أو بالمضارعية المنفية بلم ؛ كالأمثلة السابقة . ويقلّ وصلها بالمضارعية التي ليست منفية بلمْ ؛ مثل : لا أصيح ما تنام ، أي : لا أصيح مدة نومك .

١أي : وعده . وهذا مثل قديم يقال بهذه الصيغة الخبرية لمدح من وعد فأنجز . كما يقال لمن وعد لم ينجز ، بقصد تحريضه وحثه على الإنجاز .

٢أي : ما يضرها . وتقدير المصدر المؤول في البيات : " ضميرها - وما " الأولى زائدة .

٣إذا وقعت صلة : " ما " المصدرية الظرفية جملة ماضوية فعلها : " دام " الناسخ وجب أن تكون هي وصلتها معمولة لفعل مضارع قبلها - كما سيجيء البيان عند الكلام عليها في ص ٥٦٥ .

٤بشرط أن يكون لفعل الماضي والمضارع متصرفين ولو تصرفًا ناقصًا ، كما في الفعل : " دام " عند من يقول بأن له مضارعًا ومصدرًا ناسخين مثله ، وهو قول مرجوح يحسن إهماله ، لضعفه كما سيجيء عند الكلام على شروط عمله في موضعه الأصيل ، وهو باب " كان " وإذا ارتضينا الرأي القائل بعدم تصرفه مطلقًا وجب عده من الأفعال القليلة الجامدة التي تلزم المضي وتدخل عليها " ما المصدرية غير الظرفية " و " ما المصدرية الظرفية " فإنهما قد يوصلان بالفعل الجامد ومنه : " خلا ، عدا ، ومثلهما : " حاشا " في رأي . والثلاثة من أفعال الاستثناء - كما سبق في ص٤٠٨ " ، أما وصلهما بالأمر فممتنع .

٥بشرط ألا تكون مبدوءة بحرف مصدري آخر لأن الحرف المصدري لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظي - كما سيجيء في رقم٤ من هامش الصفحة التالية ، وفي رقم٥ من هامش ص٦٤٣ ، أما مثل : لا أخون الأمانة ما أنا في السماء نجمًا ، فإن المصدر المؤول من أن ومعموليها في محل رفع فاعل لفعل محذوف ، تقديره ، ثبت . أي : ما ثبت وجود نجم في السماء ، والفعل والفعل صلة : " ما " . والتقدير : مدة ثبوت نجم في السماء . وقد يجوز - في رأي - أن يكون " أن " وصلتها في محل مصدر مؤول مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره ، ثابت . والمبتدأ والخبر صلة ما .

ومن الحرف المصدري " ما " وصلته ينشأ المصدر المؤول الذي يُستغنَى به عنهما .

ويصح الفصل - مع قلته - بين " ما " المصدرية بنوعيها ، وما دخلت عليه١ دون غيرها من الموصولات الحرفية .

" مع ملاحظة أنها كغيرها من سائر الموصولات الحرفية وغير الحرفية لا يجوز

تقديم صلتها ولا شيء من الصلة عليها٢ .
هـ - " لو " ٣ ، وتوصل بالجملة الماضوية ، نحوودِدْتُ لورأيتك معي في النزهة . وبالمضارعية : نحو : أوَد لو أشاركُك في عمل نافع ، ولا توصل بجلمة فعلية أمرية . ولا بد أن يكون الفعل الماضي أو المضارع تام التصرف . ومنها ومن صلتها يسبك المصدر المؤول الذى يُستغنَى به عنهما .

١وفي الفصل بالمفعول به خلاف ، تقدم في رقم٢ من هامش ص٣٧٩ .
٢طبقا لما تقدم في ص٣٧٣ والبيان الذي في ص٣٧٨ .
٣الأكثر في " لو " المصدرية أن تقع بعد " ود " و " يود " وما بمعناهما ، كأحب ، ورغب واختار ، ولا تحتاج لجواب ، وتخلص زمن المضارع بعدها للمستقبل المحض ولكنها لا تنصبه - كما سيجيء في ص٤١٩ وفي بابها الخاص بالجزء الرابع .
٤وقد توصل بالجملة الاسمية ، نحو قوله تعالى : {وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ} ولكن وصلها بالجملة الاسمية - على جوازه - قليل بالنسبة لوصلها بالماضي والمضارع المنصرفين . . . . . .
وقد توالي في الآية السابقة ، وأشباهها حرفان مصدريان وهما لا يتواليان إلا لتوكيد لفظي ، " كما سبق في رقم٥ من الهامش السالف " وهو غير متحقق هنا ، ولذا يعرب المصدر المؤول من " أن ومعمولها " فاعلا لفعل محذوف تقديره : " ثبت " مثلا ، كما يعرب المصدر المؤول من : " لو " والفعل : " ثبت " وفاعله ، مفعولا للفعل : " يود " قبله . ويجوزغير هذا مما مجال الكلام عليه باب : " لو " ج٤ .

زيادة وتفصيل :
أ - من حروف السَّبك - عند فريق كبير من النحاة - " همزة التسوية " وهي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظة : " سواء " ، ويلي الهمزة جملتان ، ثانيهما مصدرة بكلمة : " أم " الخاصة بتلك الهمزة . ومن الأمثلة قوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} ، فالهمزة مسبوكة مع الجملة التي بعدها مباشرة بمصدر مؤول يعرب هنا فاعلًا ، والتقدير : إن الذين كفروا سَوَاءٌ - بمعنى : متساو ، إنذارُك وعدمه عليهم ؛ فهم يعربون كلمة : " سواء " خبر : " إن " والمصدر المؤول " فاعل لكلمة : سواء ، التي هي بمعنى اسم الفاعل : " متساوٍ " ١ . وقيل إن الجملة تسبك هنا بمصدر من غير سابك ؛ كما سبكوه في المثل العربي : " تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه " ؛ برفع المضارع " تسمع " في أحدى الروايات ؛ فقالوا في سبكه : سماعك بالمعيدى . . . من غير تقدير " أنْ " قبل السبك ، وكما يقدرون في كل ظرف زمان أضيف إلى جملة بعده ، كالذي في قوله تعالى : {وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً} ، فقد قالوا : التقدير : " ويوم تسيير الجبال " ، من غير وجود حرفَ سابك٢ . . . .
ومما يشبه هذا في تأويل المصدر بغير حرف سابك ، نوع من " الاستثناء

المفرغ " كثير الورود في أفصح الأساليب ، نحو : ناشدتك الله إلا نصرت المظلوم[3] . . . .

ب - كيف يضاف المصدر المنسبك من حرف مصدري مع صلته؟

للوصول إلى المصدر المؤول نتبع الخطوات الأربع التالية إن كان الحرف المصدري هو : " أنْ " ، أو : " أنّ " ، كما في الأمثلة المعروضة ، أما إن كان غيرهما فيجري عليه ما جرى على هذين تمامًا ، وفيما يلي البيان :

---

[1] في الآية إعرابات أخرى وتفصيلات عرضنا لها في باب العطف - ج٣ ص ٥٦٩ م ١١٨ - الكلام على " أم " العاطفة .

[2] راجع الصبان ج٢ أول باب : " الاستثناء " وسيجيء البيان في ج٣ باب العطف عند الكلام على : " أم " ص٥٦٨ م١١٨ - ولها إشارة في ج٣ - ص٢٨م ، ٩٣ ، ٨٣م ، ٩٤ .

[3] والتأويل : ناشدتك الله إلا نصرك المظلوم ، ولهذا النوع من " الاستثناء المفرغ " ومن تأويل المصدر معه بغير سابك ، بيان تام جلي ، موضعه " باب : الاستثناء " - ج٢ م٨١ ص٣٠٢ من الطبعة الثالثة .

١ – نستخرج المصدر الصريح لخبر « أنّ » المشتق فى الجمل المشتملة على « أنّ » ، أو المصدر الصريح للفعل غير الجامد الذى بعد « أنْ » الناصبة فى الجمل المشتملة على الفعل ؛ فنجده فى الأمثلة المعروضة : « كثْرة » – « نهضة » – « نَفْع » .

شاع (أن الفواكهَ كثيرةٌ) فى بلادنا.
شاع (أنْ تكثُرَ الفواكهُ) فى بلادنا.

٢ – نضبط ذلك المصدر الصريح على حسب حاجة الجملة هكذا : « كثْرةُ » . . (مرفوعة فى القسم الأول) ، « نهضةَ » . . (منصوبة فى القسم الثانى) ، « نَفْعِ »(مجرورة فى القسم الثالث) ؛ لأن الأول محتاج لفاعل . والثانى محتاج لمفعول به ، والثالث محتاج إلى مجرور .

عرفت (أن الصناعةَ ناهضةٌ) بمصر .
عرفت (أن تنهضَ الصناعةُ) بمصر .

٣ – نذكر بعده اسم « أنّ » فى الجمل التى كانت مشتملة على « أنّ » . ونذكر الفاعل فى الجمل التى كانت مشتملة على « أنْ » الناصبة والفعل ؛ فيكون : كثْرةُ الفواكه ، نهضةَ الصناعة ، نفعِ الإذاعة .

آمنت بـ (أن الإذاعةَ نافعةٌ)
آمنت بـ (أن تنفعَ الإذاعةُ)

٤ – نضبط ذلك الاسم الذى وضعناه بعد المصدر الصريح – بالجر، ونعربه مضافاً إليه ؛ فتكون الجمل بعد السبك: شاع كثْرةُ الفواكه – عرفت نهضةَ الصناعة بمصر – آمنت بنفعِ الإذاعة

وبإتمام الخطوة الرابعة تم عملية سبك المصدر المؤول ؛ وتظهر الجملة فى شكلها الجديد ؛ خالية من « أنّ » و « أنْ » ومن صلتهما السابقة بعد أن تم الاستغناء عن هذه الأربعة

وعند السبك لا ندخل تغييراً فى الباقى من الجملة إلا على اسم « إنّ » أو فاعل الفعل بالطريقة التى أوضحناها . أما ما عداهما مما لم يحذف فيبقى على حالته الأولى .

وعند السبك لا ندخل تغييرًا فى الباقى من الجملة إلا على اسم " إنّ " أوفاعل الفعل بالطريقة التى أوضحناها . أما ما عداهما مما لم يحذف فيبقى على حالته الأولى .

ومثل هذا يتبع حين يكون الحرف المصدري هو : " أنْ " المخففة من الثقيلة أو : " لو " ، أو : " كي " ، أو " ما " .
وقد يقتضي الأمر في بعض الأمثلة عملًا زائدًا على ما سبق ؛ ففي مثل : سرني أن تَسْبقَ . . . تنتهي الجملة بعد إجراء الخطوات الأربع السابقة إلى : سرني " سبقُ أنت " فيقع فاعل الفعل المضارع " مضافًا إليه " بعد استخراج المصدر الصريح - كما قدمنا - ولما كان هذا الفاعل " الذي صار مضافًا إليه " ضميرًا مرفوعًا دائمًا ، ولا يمكن أن يكون مجرورًا ، وجب أن نضع بدله ضميرًا بمعناه ؛ يصلح أن يكون مجرورًا ، هو : كاف المخاطب ، فنقول ، سرني سبقُك . . . وهكذا . . . يجري التغيير والتبديل على كل ضمير آخر لا يصلح للجرّ كالذي في قول الشاعر :
ومن نَكَدِ الدنيا على الحُرّ أن يَرَى . . . عَدوًّا له ما من صداقته بُدُّ
حيث يكون المصدر المؤول المضاف : " رؤية هو " ، ثم يقع التبديل المشار فيصير : رؤيته . . .
مسألة أخرى ؛ قلنا1 في تحقيق الخطوة الأولى : إننا نأتي بمصدر صريح لخبر الناسخ " أنَّ " أو بمصدر الفعل الذي دخلت عليه " أنْ " . . . فإن كان خبر الحرف المصدري : " أنْ " اسمًا جامدًا ؛ نحو : عرفت أنك أسد ، أو ظرفًا ، أو جارًا مع مجروره ؛ نحو : عرفت أنك فوق الطيارة ، أو عرفت أنك في البيت ، فإننا نأتي في الجامد بلفظ مصدر عام هو : " الكَوْن " ، مثبتًا ، أو : قبله كلمة : " عدَم " التي تفيد النفي ، إن كان الكلام منفيًّا ، ويحل لفظ " الكون " محل المصدر الصريح المطلوب ويقوم مقامه ، ويتم باقي الخطوات ؛ فنقول : عرفت كونك أسدًا . ونأتي بالاستقرار أو الوجود في الظرف والجار مع المجرور ؛ أي : عرفت استقرارك فوق الطيارة ، أو في الدار .
ويصح في الجامد شيء آخر هو : أن نزيد على آخره ياء مشددة مع التاء فتكون هذه الزيادة مفيدة للمصدرية ، وتجعله بمنزلة المصدر الصريح ، فنقول ؛ عرفت أسَديَّتَكَ ، كما نقول : فروسِيَّتَك ووطنِيَّتَك ، وهو ما يسمى المصدر الصناعى2 .
" . . .

---

1 في ص415 .
2 المصدر الصناعي بحث مستقل في الجزء الثالث - ص 182 م 98 .

وإن كان الفعل الذي في الجملة جامدًا ليس له مصدر صريح : مثل " عسى " في قولنا : " شاع أنْ يتحقق الأمل ، وأن عسى الكرب أنْ يزول " ففي هذه الحالة يؤخذ المصدر الصريح من معنى الفعل الجامد : " عسى " " ومعناها الرجاء " أو مما بعده ويضاف إلى ما يناسبه ؛ فنقول : شاع تحققُ الأمل ، ورجاء زوال الكرب .

وإذا كان الفعل بنوعيه الجامد وغير الجامد ، للنفي مثل قوله تعالى : {وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى} أتينا بما يفيد النفي ؛ ككلمة : " عَدَم " فنقول : وعدم كون شيء للإنسان إلا سعيه .

وهكذا نحتال للوصول إلى المصدر الصريح مُثبتًا أو منفيًا ، على حسب ما يقتضيه الكلام : بحيث لا يفسد المعنى ، ولا يختل ولا يتغير ما كان عليه قبل السَّبك من نفي أو إثبات .

ج - لما نلجأ في الاستعمال إلى الحرف المصدري وصلته ، ثم نؤولهما بمصدر ، ولا نلجأ ابتداء إلى المصدر الصريح؟ لم نقول ، مثلا : يحسن أن تأكل ، ولا نقول : يحسن أكلك؟

إن الداعي للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول أمور هامة تتعلق بالمعنى أو بالضوابط النحوية . فمن الأولى :

١ - الدلالة على زمان الفعل ؛ سواء أكان ماضيًا نحو : الشائع أن حضرتَ ، أم مستقبلا ؛ نحو : الشائع أن تحضر . فلوقلنا - أول الأمر - الشائع حضورك ، لم ندر زمن الحضور ؛ أمضَى ، أم لم يَمْضِ؟ لأن المصدر الصريح لا يدل بنفسه على زمن[١] .

٢ - الدلالة على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل ؛ من غير نظر لوصف يلابسه ، أو لشيء آخر يتصل به ؛ نحو : أعجبني أن أكلتَ ، أي مجرد أكلك لذاته ؛ لا لاعتبار أمر خارج عنه ؛ ككثرته ، أو قلته ، أو : بطئه ، أو سرعته ، أو حسن طريقته ، أو قبحها . . . ولو قلنا : أعجبني أكلك . . . لكان محتملًا لبعض تلك الأشياء والحالات .

٣ - الدلالة على أن حصول الفعل جائز لا واجب ، نحو : ظهر أن يسافر

---

[١] كما سيجيء في " د " ص ٤١٩ .

إبراهيم . فالسفر هنا جائز . ولو قلنا : ظهر سفر إبراهيم لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب .

٤ـ الحرف على إظهار الفعل مبنيًّا للمجهول ؛ تحقيقًا للغرض من حذف فاعله . وذلك عند إرادة التعجب من الثلاثي المبني للمجهول ؛ ففي مثل : عُرِفَ الحق ، يقال : ما أحسن ما عُرِف الحق . وكذلك في حالات أخرى من التعجب يجيء بيانها في بابه[1] ، ج٣ .

ومن الثانية الفروق الآتية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح :

١ـ أنه لا يصح وقوع المصدر المؤول من " أنْ " والفعل مفعولاً مطلقًا مؤكدًا للفعل ؛ فلا يقال : فرحت أن أفرح . في حين يصح أن يؤكَّد الفعل بالمصدر الصريح ؛ مثل : فرحت فرحًا .

٢ـ لا يصح أن يوصف المصدر المؤول ؛ فلا يقال : يعجبني أن تمشيَ الهادئ ، تريد : يعجبني مشيك الهادئ . مع أن الصريح يوصف .

٣ـ قد يسد المصدر المؤول من " أنْ " والفعل مسد الاسم والخبر في مثل : عسى أن يقوم الرجل ؛ على اعتبار " عسى " ناقصة[2] ، والمصدر المؤول من " أنْ " والمضارع وفاعله يسد مسد اسمها وخبرها معًا . وليس كذلك الصريح .

٤ـ قد يسد المصدر المؤول من " أنْ " والفعل مسد المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين ؛ مثل : " حَسِبَ " في قوله تعالى : {أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا} وليس كذلك الصريح . ومثلَ هذا يقال في : " أنَّ " و " أنْ " الناسختين - أرى : المشدّدة والمخففة - مثل قول الشاعر :

فإنك كالليل الذى هو مُدْركي . . . وإنْ خِلتُ أن الْمُنْتَأى[3] عند واسع

٥ـ يصح أن يقع المصدر المؤول خبرًا عن الجثة من غير تأويل في نحو : عليّ إما أن يقول الحق وإما أن يسكت ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح .

---

[1] في الجزء الثالث .

[2] في رأي فريق كبير من النحاة ، دون فريق - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٦٢١ - ورأيه أنسب .

[3] المنتأى : النأي والبعد ، أو مكانهما . والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح بها النعمان ويعتذر له عن وشاية وصلته ، ويصفه هنا بأنه واسع السلطان والنفوذ ، لا يستطيع أحد أن يخرج من دائرة نفوذه ، أو يفر من سطوته ، كالليل لا يفر منه أحد .

٦ - هناك مواقع إعرابية يصلح لها المصدر الصريح دون المؤول ، وهي المدونة في رقم٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان : " ملاحظة " .

د - من المعلوم١ أن المصدر الصريح " مثل ، أكْل ، شُرْب ، قيام ، قعود " لا يدل على زمن مطلقًا ، وكذلك المصدر المؤول الذى يكون نتيجة سبك الحرف المصدري وصلته ؛ فإنه - وقد صار مصدرًا - لا يدل بنفسه على زمن مطلقًا . ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملحوظة ، ومستفادة من العبارة الأصلية التي سبك منها ؛ فكأنه يحمل في طيه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السبك . أما هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن . وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن السابق على السبك ، وخاصة بعد أن عرفنا أن ذلك الزمن قد يكون سببًا من أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح ؛ ففي نحو : شاع أنْ نهض العرب في كل مكان ، نقول : " شاع نهوض العرب في كل مكان " ، فيكون زمن النهوض ماضيًا على حسب الزمن الذي في الأصل قبل التأويل ، لا على حسب المصدر المؤول ذاته ؛ فإنه مجرد من الزمن . أما في مثل : " الشائع أن ينهض العرب في كل مكان " فيكون المصدر المؤول هو : " الشائع نهوض العرب " ، أيضًا فيكون زمن النهوض هنا مستقبلًا ؛ مراعاة للزمن الذي في العبارة الأولى . لهذا كان المصدر المؤول من " أنْ " وصلتها ملاحظًا فيه الزمن الماضى أو المستقبل على حسب نوع الفعل الذي دخل في السبك ؛ أماضٍ هو فيلاحظ المضي بعد التأويل؟ أم مضارع فيلاحظ الزمن بعد التأويل مستقبلًا؟ ولا يكون للحال ؛ لأن المضارع المنصوب " بأن " يتخلص للاستقبال ، ولا يكون للحال٢ . ومثلها : " لو " المصدرية فإنها بمعناها تخلص زمنه للاستقبال وإن كانت لا تنصبه - كما تقدم عند الكلام عليها٣ - وكذا : " ما " المصدرية فإنها لا تنصبه ، وإذا دخلت على جملة مضارعية كان المصدر المنسبك منها ومن صلتها للحال ، غالبًا ، وقد تكون لغيره٥ .

١كما سبق في رقم١ ص٤١٧ .

٢وقد سبق أن النواصب والجوازم والسين وسوف . . . . تخلص المضارع للاستقبال " راجع ص ٥٩ ، ٦٠ وما بعدهما " .

٣في رقم٣ من هامش ص٤١٣ .

٤في ص٥٨ وفي رقم٤ من هامش ص٤١١ .

٥جاء في شرح المفصل ج٨ ص١٤٤ ما يقطع بأن زمن المصدر المنسبك من " أن " وصلتها=

أما " كي " فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها مستقبل الزمن ، وذلك على أساس أنها لا تدخل إلا على المضارع فتنصبه ، وتخلصه للزمن المستقبل فقط ، وذلك شأن النواصب كلها ، فيلاحظ الاستقبال في المصدر المؤول منها ومن صلتها .

وأمام " أنّ " " المشددة النون " فالمصدر المنسبك منها من صلتها يكون على حسب دلالة الصلة ؛ فقد يكون مستقبلا إذا كان خبرها دالا على ذلك ؛ كالمضارع الخاص بالاستقبال لوجود قرينة ، في مثل ؛ أعرف أن محمدًا يسافر غدًا ؛ وهي كلمة ؛ " غد " وقد يكون دالا على الحال لوجود قرينة ؛ في مثل : أعرف أن عالما يقرأ الآن ؛ وهي كلمة : " الآن " وقد يكون دالا على الماضى نحو شاع أن العدو انهزم . وقد يكون خاليًا من الدلالة الزمنية في مثل : المحمود أن الجو معتدل والمعروف أن الصدق فضيلة .

=الجملة الفعلية يكون إما ماضيًا ، وإما مستقبلًا على حسب نوع الذي في صلتها . أما زمن المصدر المنسبك من " ما " وصلتها فمعناه الحال . فهل يكون للحال دائمًا ولو كان الفعل ماضيًا؟ الأمر غامض . والرأي أنه للحال ما لم تقم قرينة على غيره ، فيراعي ما تدل عليه القرينة وهذا يوافق ما جاء في الجزء الثاني من حاشية الصبان والخضري ، أول باب : إعمال المصدر " ففي الخضري ما نصه :

" مقتضى كلام الشارح أن " ما " لا تقدر معغ الماضي ولا المستقبل ، وليس كذلك . بل هي صالحة للأزمنة الثلاثة ، إلا أن يقال إنما خصوها . بذكر الحال ، لتعذره مع " أن " ولأن دلالة : " أن " مع الماضي على المضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة : " ما " عليهما " .

وفي حاشية الصبان ما لا يخرج في مضمونه عما سبق .

المسألة الثلاثون المعرف بأل١

١ - زارني صديق - زارني صديق ؛ فأكرمت الصديق .

٢ - اشتريت كتابًا - اشتريت كتابًا ؛ فقرأت الكتاب .

٣ - تنزهت في زورق - تنزهت في زورق ؛ فتهادى الزوْرق بي .

كلمة : " صديق " في المثال الأول مبهمة : لأنها لا تدل على صديق مُعَين٢ معهود ؛ فقد يكون محمدًا ، أو : عليًّا ، أو : محمودًا ، أو : غيرهم من الأشخاص الكثيرة التى يصدق على كل واحد مهم أنه : " صديق " ، فهي نكرة . لكن حين أدخلنا عليها " ألْ " دلت على أن صديقًا معينًا - هوالذى سبق ذكره - قد زارني دون غيره من باقي الأصدقاء .

ومثلها كلمة : " كتاب " في المثال الثاني ، فإنها مبهمة لا تدل على كتاب مُعَيَّن ؛ بل تنطبق على عشرات ومئات الكتب ؛ فهي نكرة ؛ والنكرة لا تدل على

معين - كما عرفنا - لكن حين أدَخلنا عليها : " أل " وقلنا : " الكتاب " صارت تدل على أن كتابًا معينًا - هوالذي سبق ذكره - قد اشتريته .
ومثل هذا يقال في كلمة " زوْرق " ؛ فإنها نكرة لا تدل على زوْرق معروف . وحين أدخلنا عليها " أل " صارت تدل على واحد معين تنزهت فيه .
فكل كلمة من الكلمات الثلاث وأشباهها كانت في أول أمرها نكرة ، ثم صارت بعد ذلك معرفة ؛ بسبب دخول : " أل " عليها . لهذا قال النحاة : إن " أل " التي من الطراز السابق أداة من أدوات

١إذا كانت " أل " مستقلة بنفسها كما في هذا العنوان الذي لم تتصل فيه باسم بعدها - كانت همزتها همزة قطع ، يجب إظهارها نطقا وكتابة ، لأن كلمة " أل " في هذه الحالة تكون علما على هذا اللفظ المعين . وهمزة العلم قطع - في الرأي الأنسب - ولو كان العلم منقولا من لفظ آخر ، بشرط أن تصير جزءا ملازما له مثل : الرجل مسافر ، علم على إنسان - كما نصوا على هذا في باب النداء ، " وكما سبق في باب العلم - رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ ، والبيان في رقم ص ٣٠٦ " .
٢في ص ٢٠٦ .

التعريف ؛ إذا دخلت على النكرة التي تقبل التعريف١ جعلتها معرفة ؛ كالأمثلة السابقة ونظائرها .
وليس مما يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء في كلمة " أل " التي هي حرف للتعريف ؛ أهي كلها التي تُعَرِّف ، أم اللام وحدها ، أم الهمزة وحدها . . . ؟ فإن هذا الترديد لا طائل وراءه بعد أن اشتهر الرأي القائل بأنهما معًا٢ . ولكن الذى يناسبنا ترديده هو ما يقولونه من أن كلمة " أل " عندة أقسام٣ منها :

---

١ هناك نكرات لا تتعرف - في الأغلب - ، بل تبقى على تنكيرها ، ومنها : كلمة : " غير " ، و " مثل " وأشباهها ، مما يسمى : " نكرات متوغلة في الإبهام " " انظر رقم٥ من هامش الجدول الذي في ص٨٥ " . ويجيء الكلام عليها مفصلًا في باب : " الإضافة " ، أول الجزء الثالث .
٢دفعنا إلى هذه الإشارة الموجزة والاكتفاء بها ، ما نجده في بعض المراجع المطولة ، ومنها المراجع اللغوية التي لا غنى لجمهرة المثقفين عنها ، أنها تقول : " اللام بدلًا من : " أل " فلا يدري غير الخبير ما تريده من " اللام " فالقاموس مثلًا يقول في مادة . " الجرول " ما نصه : " والجرول كجعفر ، الأرض ذات الحجارة ، و . . . و . . . و . . . وبلا " لام " لقب الحطيئة العبسي " .
فأي لام يقصد؟ أهي الأولى أم الأخيرة؟ إنه يقصد الأولى التي للتعريف والتي قبلها همزة الوصل ، ولا يدرك هذا إلا اللغوي . . . . ومن أراد معرفة تلك الآراء مفصلة فليرجع إلى مظانها ، في مثل : " حاشية الصبان ، والتصريح " وغيرهما ، وهي آراء جدوي وراءها اليوم ، كما قلنا .
وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :
" أل " حرف تعريف ، أو : " اللام فقط . . . فنمط عرفت ، قل فيه : النمط
يريد : أن " أل " للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معًا ، أو : أن التعريف يكون باللام وحدها ، والهمزة للوصل . فإذا أردت تعريف كلمة : " نمط " التي هي نكرة فقل فيها : النمط ، بإدخال أل عليها ، والنمط : بساط كالنوع الذي يسميه العامة : " الكليم " وكذلك الجماعة من الناس تتشابه في الأمر . . ، أما كلمة " فقط " فقد قال الخضري ، في هذا الموضع ما نصه : " الفاء : زائدة لتزيين اللفظ ، و " قط " بمعنى حسب . وهي حال من اللام

في بيت ابن مالك أي : حال كونها حسبك : أي : كافيتك عن طلب غيرها وقيل " الفاء " في جواب شرط مقدر ، و " قط " خبر لمحذوف فالتقدير : إن عرفت هذا فقط أي : فهي حسبك ، أو اسم فعل بمعنى : " انته " أي : إذا عرفت لك فهي حسبك ، أو : فانته على طلب غيرها " اهـ .
فهي مبنية على السكون في محل نصب ، حال ، أو : في محل رفع ، خبر ، أو : لا محل لها لأنها اسم فعل والفاء في كل الحالات زائدة .
وجاء في ص٢١ من حاشية الألوسي على القطر ، ما نصه : " فقط ، أي : " فحسب " ولم تسمع منهم إلا مقرونة بالفاء ، وهي زائدة ، وكذا ، فحسب . . . وفي المطول : أن " قط " من أسماء الأفعال بمعنى : انته . وكثيرًا ما تصدر بالفاء تزيينًا للفظ ، وكأن جزاء شرط محذوف . وفي كتاب : المسائل " لابن السيد : وإنما صلحت الفاء في هذه لأن معنى : أخذت درهمًا فقط ، أخذت درهمًا فاكتفيت به ا . هـ . ومنه يعلم أنها عاطفة ، ومن المطول أنها فاء فصيحة ، ولكل وجهة " اهـ .
أما : " حسب " فتفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث ، باب الإضافة ص ١٤٧ م ٩٥ حيث البيان الكامل لأحكامها .
٣إذا ذكرت " أل " في الكلام مطلقة " أي : لم يذكر معها ما يدل على نوعها " كان المراد منها : أل المعرفة " لأنها المقصودة عند الإطلاق . أما إذا أريد غيرها فلا بد من التقييد ، وترك الإطلاق ، فيقال : " أل " الموصولة " مثلًا - وقد سبق الكلام عليها في ص٣٥٦ وعلى إعرابها في رقم٢ من هامش ص٣٥٧ أو : الزائدة . . . . .

الموصولة وهي اسم - في الرأي الأرجح - وقد سبق الكلام عليها في الموصولات١ . منها المعَرّفة ، ومنها الزائدة٢ . وفيما يلي بيان هذين القسمين .

أ - " ألْ " المُعَرّفة ؛ " أي : التي تفيد التعريف " .

وهي نوعان ؛ نوع يسمى : " أل " العهدية " أي : التي للعهد " ونوع يسمى : " أل " الجنسية ، وكلاهما حرف٣ .

فأما " العهدية " ٤ فهي التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فردًا معينًا بعد أن كان مبهمًا شائعًا . وسبب هذا التعريف والتعيين يرجع لواحد مما يأتي :

١ - أن النكرة تذكر في الكلام مرتين بلفظ واحد٥ ، تكون في الأول مجردة من " أل " العهدية ، وفي الثانية مقرونة " بأل " العهدية التي تربط بين النكرتين ، وتحدد المراد من الثانية : بأن تحصره في فرد واحد هو الذي تدل عليه النكرة الأولى٦ .

١في ص ٣٥٦ .
٢ستجيء في ص٤٢٩ .
٣ويجب إدغامه في التاء إذا وقعت بعده ، طبقًا للبيان الذي سبق في رقم٣ من هامش ص٣٨٧ .
٤من هذا النوع " أل " الداخلة على " أفعل التفضيل " فإنها لا تكون إلا للعهد - كما سيجيء البيان في بابه ، ج٣ م ١١٢ ص ٣٩٨ عند الكلام على القسم الذي به " أل " . وكما سبقت الإشارة في رقم٢٢ من ص٣٥٦ .
٥قد يكون اللفظ السابق مذكورًا صراحة كالأمثلة المعروضة ، وقد يكون كناية ، نحو قوله تعالى في سورة مريم : " وليس الذكر كالأنثى " . فالذكر تقدم قبل ذلك مكنيًّا عنه بقول مريم : {إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا} ، أي : منقطعًا لخدمة بيت المقدس ، على حسب ما كان شائعًا في زمنها . وهذا النذر خاص بالذكور عندهم إذ ذاك .
٦فإن النكرة الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى مرجع الضمير ، و " أل " هي الرابطة بينهما الدالة على اتصال الثانية بالأولى اتصالًا معنويًّا . ويدل على أن الثانية بمنزلة الضمير والأولى بمنزلة مرجعه أنك في مثل : نزل مطر فأنعش

المطر زروعنا - قد تستغني عن : أل " وعن كلمة : " مطر " الثانية ، اكتفاء بالضمير المستتر في الفعل ، الذي قد يغني عنهما ، حيث تقول : نزل مطر فأنعش زروعنا . لهذا يقال النحاة : إن فائدة : " أل العهدية " التنبيه على أن مدلول ما دخلت هو مدلول النكرة السابقة ، المماثلة لها في لفظها ، الخالية من " أل " فلو قلنا : نزل مطر فأنعش مطر زروعنا ، بتنكير كلمة ، " مطر " في الحالتين لوقع في الوهم أن المراد من كلمة : " مطر " الثانية ، مطر آخر غير الأول ، مع أن المراد منهما واحد . ولذلك لا ينعت الاسم المعرف بأل العهدية ؛ لأنه يشبه الضمير ، وواقع مع " أل " موقعه كما سبق . وما قيل في كلمتي " مطر " يقال في كلمتي : " سيارة " وكلمتي ، " رسول " ونظائرها . . . . - راجع شرح التوضيح في هذا الموضع .
ولما كانت الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى بمنزلة مرجعه ساغ اعتبار الثانية معرفة ، مع أن الأولى نكرة : كالشأن في مثل : جاء ضيف فأكرمه الوالد . فكلمة : " ضيف " نكرة ، لا تدل على واحد معين ، أما الضمير : " الهاء " فمعرفة تدل على معين ، مرجعه النكرة ، برغم أن معنى الضمير هو معنى مرجعه تمامًا ، ولم يمنع لك أن يكون الضمير معرفة ، ومرجعه نكرة ، وذلك أن الضمير قد أوصلنا إلى شيء واحد مع أن هذا الشيء الواحد ينطبق على أفراد كثيرة ، ومثل هذا يقال فيما دخلت عليه " أل " العهدية التي نحن بصددها ، فإن الاسم الأول نكرة ، فهي لا تدل على معين ، أما الاسم الثاني الذي دخلت عليه فمعرفة ؛ لأن معناها مراد به الاسم الأول ، ومحصور فيه ، برغم أنه نكرة تدل على أفراد متعددة . ويتصل بهذا ما يجيء في رقم٣ من هامش ص٤٣٣ .

كالأمثلة التي تقدمت١ ، ونحو : نزل مطر ؛ فأنعش المطر زروعنا . أقبلت سيارة ، فركبت السيارة . وقوله تعالى : {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ} . فكل كلمة من الثلاث : " مطر - سيارة - رسول " وأشباهها قد ذكرت مرتين ؛ أولاهما بغير " أل " فبقيت على تنكيرها ، وثانيتهما مقرونة بأل العهدية التى وظيفتها الربط بين النكرتين ربطًا معنويًّا يجعل معنى الثانية فردًا محدودًا محصورًا فيما دخلت عليه وحده ، والذى معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها . وهذا التحديد والحصر هو الذي جعل الثانية معرفة ؛ لأنها صارت معهودة عهدًا ذِكْريًّا ، أي : معلومة المراد والدلالة ، بسبب ذكر لفظها في الكلام السابق ذكرًا أدى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك ، وأن المراد في الثانية فردٌ معين٢ ؛ هو السابق ، وهذا هو ما يسمى : " بالعهد الذِكْري " .

٢ - وقد يكون السبب في تعريف النكرة المقترنة بأل العهدية هو أن " أل " تحدد المراد من تلك النكرة ، وتحصره في فرد معين تحديدًا أساسه علم سابق في زمن انتهى قبل الكلام ، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق ، وليس أساسه ألفاظًا مذكورة في الكلام الحالي . وذلك العلم السابق ترمز إليه " أل " العهدية وتدل عليه ، وكأنها عنوانه . مثال ذلك ؛ أن يسأل طالب زميله : ما أخبار الكلية؟ هل كتبت المحاضرة؟ أذاهب إلى البيت؟ فلا شك أنه يسأل عن كلية معهودة لهما من قبل ، وعن محاضرة وبيت معهودين لهما كذلك . ولا شيء من ألفاظ السؤال الحالية تشير إلى المراد إلا : " أل " ؛ فإنها هي التي توجه الذهن إلى المطلوب . وهذا هو ما يسمى : " العهد الذهني " أو : " العهد العِلمي " .

٣ - وقد يكون السبب في تعريف تلك النكرة حصول مدلولها وتحققه في وقت الكلام ، بأن يتبدئ الكلام خلال وقوع المدلول وفى أثنائه ؛ كأن تقول : " اليوم

١في صدر الباب ص٤٢١ .
٢لهذا إيضاح في رقم٦ من هامش الصفحة السابقة ، ثم في رقم٣ من هامش ص٤٣٣ .

يحضر والدي " . " يبدأ عملي الساعة " ، " البرد شديد الليلة " . . . تريد من " اليوم " و " الساعة " و " الليلة " ؛ ما يشمل الوقت الحاضر الذي أنت فيه خلال الكلام . ومثل ذلك : أن ترى الصائد يحمل بندقيته فتقول له : الطائر . أي : أصبْ الطائر الحاضر وقت الكلام . وأن ترى كاتبًا يحمل بين أصابعه قلمًا فتقول له : الورقة . أي : خذ الورقة الحاضرة الآن . وهذا هو " العهد الحضوري " ١ .
فأنواع العهد ثلاثة : " ذِكْريّ " ، و " ذهنيّ أو علميّ " ، و " حضوري " . وللثلاثة رمز مشترك يدخل على كل نوع منها هو : " أل " . وتسمى : " أل " التي للعهد ، أو : " أل العهدية " ٢ . فإذا دخلت على النكرة جعلتها تدل على فرد معين دلالة تقترب من دلالة العلم الشخصي بذاته لا برمز آخر٣ . ولهذا كانت " أل " العهدية تفيد النكرة درجة من التعريف تُقربها من درجة العلم الشخصي ، وإن لم تبلغ مرتبته وقوته ؛ وإنما تجعلها في المرتبة التي تليه مباشرة .
وأما : " أل الجنسية " فهي الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد٤ . ومثالها ؛ النجم مضيء بذاته ، والكوكب يستمد الضوء من غيره . . . فالنجم ، والكوكب ، والضوء ، معارف بسبب دخول " أل " على كل منها ، وكانت قبل دخولها نكرات " وشأن النكرات كشأن اسم الجنس٥،

١وأكثر ما تقع " أل " التي للعهد الحضوري في صدر الكلمات التي بعد أسماء الإشارة نحو : جاءني هذا الرجل أو بعد " أي " في النداء ، نحو : يأيها الرجل . وقد تقع في غيرهما كالأمثلة التي عرضناها من قبل .
٢أي : التي لتعريف صاحب العهد ، وهو : الشيء المعهود ، سواء أكان واحدًا أم أكثر ، ففي التركيب كلمتان محذوفتان . بقي شيء يتعلق بإفادتها التعريف وهو في رقم٣ من هامش ص٤٣٣ .
٣لأن علم الشخص معرفة بصيغته ، لا برمز آخر ، ولا بشيء آخر عن مادته . بخلاف النكرة التي جاءها التعريف من " أل " فإن " أل " أجنبية منها ، وخارجة عن صيغتها .
٤يقول النحاة : إذا دخلت " أل " على اسم مفرد أو غير مفرد ، وكان هناك معهود مما شرحناه فهي للعهد . وإن لم يكن هناك معهود فهي للجنس . " انظر رقم٣ من هامش ص٤٢٨ " .
٥إيضاح ذلك أن كلمة : " نجم " ، مثلًا تدل على معنى شائع مبهم ، يصدق وينطبق على كل جرم سماوي مضيء ، من غير حصر النجم في واحد معين ، فهو يصدق على هذا ، وذاك ، وعلى آلاف غيرهما وهذا معنى النكرة واسم الجنس " كما سبق إيضاحه بإسهاب في ص٢٣ وهامش ص٢٠٦ ، ٢٨٨ " ، فهي تدل على واحد غير معين ولا محدد ؛ لأنه واحد شائع بين أمثاله ، لا يمكن تخصيصه بالتعيين ، من بين أفراد جنسه . " أي : أفرد صنفه ونظائره " فإذا أدخلنا " أل " على كلمة : " نجم " وهو فرد من أفراد جنسه كانت لتعريف الجنس كله ، لا لتعريف ذلك الفرد الواحد ؛ لأن تعريف الفرد الواحد يقتضي أن ترى النجوم كلها واحدًا واحدًا ، وترى إضاءة كل واحد بذاته ، ثم تقول بعدها : النجم مضيء بذاته ، ولما كانت تلك الرؤية الشاملة المحيطة بكل النجوم أمرًا مستحيلًا لا يقدر عليه مخلوق - كان دخول " أل

" على كلمة : " نجم " وقولنا : " النجم " معناه أن كل واحد من هذا الجنس الذي عرفناه بعقولنا دون أن تحيط بكل أفراده الحواس - مضيئًا بذاته ، فكأنها تعرف الجنس ممثلًا في فرد واحد من أفراده ، يغني تعريفه عن تعريفها ، وينوب عنها في ذلك . أو كأنما تعرف فردًا يدل على الجنس كله ويرمز إليه . وهكذا يقال في باقي الأمثلة - راجع رقم ٣ من هامش ص ٤٢٨ .

لا تدل على واحد معين " وليس في الكلام ما يدل على العهد .
ولدخول " أل " هذه على الأجناس سميت : " أل " " الجنسية " . وهى أنواع من ناحية دلالتها المعنوية ، ومن ناحية إفادة التعريف .
١ - فمنها التي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراده إحاطة حقيقة ؛ لا مجازًا ولا مبالغة١ ، بحيث يصح أن يحل محلها لفظة " كل " فلا يتغير المعنى ، نحو : النهر عذب ، النبات حي ، الإنسان مفكر ، المعدن نافع . . . فلو قلنا : كل نهر عذب ، كل نبات حي ، كل إنسان مفكر ، كل معدن نافع . . . يحذف " أل " في الأمثلة كلها وضع كلمة : " كل " مكانها - لبقي المعنى٢ على حالته الأولى .
وما تدخل عليه " أل " من هذا النوع يكون لفظه معرفة ؛ تجري عليه أحكام المعرفة٣ ، ويكون معناه معنى النكرة المسبوقة بكلمة : كل ؛ فيشمل كل فرد من أفراد مدلولها ، مثل كلمة " المَلِك " في قول الشاعر :
إذا الملك الجبَّار صَعَّر خَدَّه . . . مَشَيْنا إليه بالسيُوف نعاتبهْ٤
٢ - ومنها التي تدخل على واحد من الجنس ، فتجعله يفيد الإحاطة والشمول ؛ لا بجميع الأفراد ، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد ؛ وذلك على سبيل المجاز والمبالغة ؛ لا على سبيل الحقيقة الواقعة ؛ نحو : أنت الرجل علمًا ، وصالحٌ هو الإنسان لطفًا ، وعليّ هو الفتى شجاعة . تريد : أنت

١ وعلامتها : أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه ؛ لأن المستثنى لا بد أن يكون أقل أفرادًا من المستثنى منه ، نحو قوله تعالى : {إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} ومن العلامات أيضًا : أن يصح نعته بالجمع ، نحو قوله تعالى : {أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ} ، ونحو قولهم : أهلك الناس الدينار الحمر ، والدرهم البيض ، لكأنه قال : الدنانير ، والدراهم .
٢ وهذا تسمى : " أل الاستغراقية " ؛ لأنها تدل على أن المعنى يستغرق جميع أفراد الجنس أي : يحيط بأفراده إحاطة شاملة حقيقية . ومثلها " أل " في النوع الثاني ، الدالة على أن الجنس يستغرق صفة من الصفات على سبيل المجاز والمبالغة .
٣ فيكون مبتدأ ، ويكون نعتًا للمعرفة ، ويكون صاحب حال . وغير ذلك مما يغلب عليه أن يكون معرفة لا نكرة . . . .
٤ صعر خده : أماله وحوله عن ناحية الناس ، كي لا يراهم ، ترفعًا منه ، وكبرًا .

كل الرجال من ناحية العلم ، أي : بمنزلتهم جميعًا من هذه الناحية ، فإنك جمعت من العلم ما تفرق بينهم ؛ ويُعَدّ موزعًا عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمع فيك ؛ فأنت تحيط بهذه الصفة " صفة العلم " إحاطة شاملة لم تتهيأ إلا للرجال كلهم

مجتمعين . وكذلك صالح من ناحية الأدب ؛ فهو فيه بمنزلة الناس كلهم ؛ نال منه ما نالوه مجتمعين . وكذلك علي ؛ بمنزلة الفتيان كلهم في الشجاعة ؛ أدرك وحده من هذه الصفة ما توزع بينهم ، ولم يبلغوا مبلغه إلا مجتمعين وكل هذا على سبيل المبالغة والادعاء[1] .

وحكم ما تدخل عليه " أل " من هذا النوع كحكم سابقه لفظًا ومعنى .

٣ـ ومنها التي لا تفيد نوعًا من نوعي الإحاطة والشمول السابقين ؛ وإنما تفيد أن الجنس يراد منه حقيقته القائمة في الذهن . ومادته التي تكوّن منها في العقل بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليلة أو كثيرة ، ومن غير اعتبار لعددها . وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يَصدق عليه الحكم . ، نحو : الحديد أصلب من الذهب ، الذهب أنفس من النحاس . تريد : أن حقيقة الحديد " أي : مادته وطبيعته " أصلب من حقيقة الذهب " أي : من مادته وعنصره " من غير نظر لشيء معين من هذا أو ذاك ؛ كمفتاح من حديد ، أو خاتم من ذهب ؛ فقد توجد أداة من نوع الذهب هي أصلب من أداة مصنوعة من أحد أنواع الحديد ؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذى ينص على أن الحديد في حقيقته أصلب من الذهب في حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما ـ كما سبق ـ إذ إنك لا تريد أن كل قطعة من الأول أصل من نظيرتها في الثانى ؛ لأن الواقع يخالفه ومثل هذا أن تقول : الرجل أقوى من المرأة ، أي : أن حقيقة الرجل وجنسه من حيث عنصره المتميز ـ لا من حيث أفراده ـ أقوى من حقيقة المرأة وجنسها من حيث هي كذلك ، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحدة من النساء ؛ لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع . وهكذا يقال في : الذهب أنفس من النحاس ، وفي : الصوف أغلى من القطن ، وفي : الفحم أشد نارًا من الخشب .. . وفي الماء ، والتراب ، والهواء ، والجماد ، والنبات .

---

[1] ولذا يصح إحلال كلمة : " كل " محل " أل " على سبيل المجاز والمبالغة ـ كما سبق في رقم٢ من ص٤٢٦ " والحصر " هو الذي يفيد أنهم جميعًا لم يبلغوا درجته في الصفة .

تقول : الماء سائل : أي : أن عنصره وطبيعته من حيث هي مادة تجعله في عِداد السوائل ، من غير نظر في ذلك إلى أنواعه ، أو أفراده ، أو شيء آخر منه ؛ فتلك حقيقته ؛ أي : مادته الأصلية التي قام عليها . وتقول : التراب غذاء النبات ، أي : أن عنصره وطبيعته كذلك ؛ فهي حقيقته الذاتية ، وماهيته التي عرف بها من حيث هي . وتقول : الهواء لازم للأحياء ؛ أي : أن عنصره ومادته وحقيقته كذلك . . . وهكذا .

وتسمى " أل " الداخلة على هذا النوع " أل " التي للحقيقة ، أو : للطبيعة ،

أو للماهية فلا علاقة لها بالإحاطة بالأفراد ، أو بصفاتهم ، أو بعدم الإحاطة . وتفيد ما دخلت عليه نوعًا من التعريف يجعله في درجة عَلَم كالجنس لفظًا ومعنى .

فمعاني " أل الجنسية " إما إفادة الإحاط والشمول بكل أفراد الجنس حقيقة ، لا مجازًا ، وإما إفادة الإحاطة والشمول لا بأفراد الجنس ؛ وإنما بصفة من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغة والادعاء3 والمجاز ، وإما بيان الحقيقة الذاتية ، دون غيرها .

---

1 وعلامتها : ألا يصلح وضع كلمة : " كل " بدلها ، لا حقيقة ولا مجازًا ؛ لأن المقصود من الحقيقة ليس الدلالة على الأفراد ، قليلة كانت الأفراد أم كثيرة ، وإنما المقصود شيء آخر هو ما ذكرناه .

2 قد سبق الكلام على علم الجنس ودرجته " في ص290 ، 296 وما بعدها " .

3 راجع رقم5 من هامش ص425 . وقد جاء في " كليات أبي البقاء " ، ص 66 عند الكلام على " أل " ما نصه : " إذا دخلت " أل " في اسم - فردًا كان أو جمعًا - وكان ثمة معهود ، فإنها تصرف إليه . وإن لم يكن ثمة معهود فإنها تحمل على الاستغراق عند المتقدمين " يريد : أنها تشمل جميع أفراد الجنس فردًا فردًا ، أو تشمل صفة شاملة من صفاته - كما شرحنا " وعلى الجنس عند المتأخرين " يريد أنها تدل على صنف من الجنس يكون كافيا للدلالة على الجنس ، ونموذجًا يغني عن رؤية الباقي ، فكأنه نموذج ، عينة ، للجنس " إلا أن المقام عندهم إذا كان خطابيًّا يحمل على كل الجنس ، وهو : " الاستغراق " وإذا كان استدلاليًّا ، أو لم يمكن حمله على الاستغراق ، فإنه يحمل على أدنى الجنس " يريد على فرد واحد فقط ، حتى يبطل الجمعية ، ويصير مجازًا عن الجنس كله . فلو لم نصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجهه ، إذ لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع ، لعدم الأولوية ، إذ التقدير أنه لا عهد ، فيتعين أن يكون للجنس ، فحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية ؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهية ، لا للماهية من حيث هي ، فيحمل على الجنس من طريق المجاز " .
وجاء في شرح المفصل - ج9 ص19 ، عند الكلام على : " أل " وأقسامها - ما نصه :
" فأما تعريف الجنس فأنا تدخل اللام " أي : أل " على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه ، لا لتعريف الشخص منه أي : الفرد الواحد منه وذلك نحو قولك : الملك أفضل من الإنسان ، والعسل حلو ، والخل حامض ، و " أهل الناس الدرهم والدينار " فهذا التعريف لا يكون عن إحاطة " ؛ لأن ذلك متعذر ؛ لأنه لا يمكن أحدا أن يشاهد جميع هذه الأجناس " أي : جميع أفرادها " وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسة المشاهدة أفضل من كل واحد من الجنس الآخر ، وأن كل جزء من العسل الشائع في الدنيا حلو ، وأن كل جزء من الخل حامض " ا . هـ .

المسألة الحادية والثلاثون أل الزائدة

هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تغير التعريف أو التنكير1 . وربما كان لها آثر آخر ، - كما سيجيء هنا . فمثال دخولها على المعرفة : المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس . فالكلمات " مأمون " ، و " رشيد : و " عباس " ، معاف بالعلمية قبل دخول " أل " . فلما دخلت عليها لم تفدها تعريفًا جديدًا . ومثال دخولها على النكرة ما سُمع من قولهم : " ادخلوا الأولَ فالأولَ . . " . وأشباهها . فكلمة " أول " نكرة لأنها حال ولم تخرجها " أل " عن التنكير . و " أل الزائدة " نوعان ، كلاهما حرف ؛ نوع تكون فيه زائدة لازمة وهي التي اقترنت باسمٍ كبعض الأعلام منذ استعْماله علمًا ؛ فلم يوجد

خاليًا منها منذ علميته . . . ولا تفارقه بعد ذلك مطلقًا . " برغم زيادتها "
كبعض أعلام مسموعة عن العرب لم يستعملوها بغير " أل " ؛ مثل :
السموءل٥ ، اليَسَع٦ ، واللاتِ٧ والعُزَّى٨ . وكبعض

١والمراد بالزائدة هنا : ما ليست موصولة ، وليست للتعريف ، ولو كانت غير صالحة للسقوط .
٢ " أول " السابقة ، حال منصوبة ، والثانية معطوفة عليها بالفاء التي تفيد الترتيب . وزيدت فيهما " أل " شذوذًا في النثر ، كما تزاد في النظم للضرورة ، والأصل ادخلوا أول فأول ، أي : ادخلوا مرتين - كما سيجيء في رقم٦ من هامش الصفحة التالية . أما البيان الخاص بهذا في باب الحال " ج٢ م ٨٤ في التقسيم الثالث الخاص بالتنكير والتعريف " .
٣ويجب إدغامه في التاء إذا وقعت بعده مباشرة ، طبقًا للبيان الذي سبق في آخر رقم٣ من هامش ص ٣٨٧ .
٤وهذا يشمل ما وضع من أول أمره علمًا مقرونًا " بأل " ، ولم يستعمل في غير العلمية ، من قبل كالسموءل ، وما كان مجردًا في أصله من " أل " ثم دخلته عند انتقاله إلى العلمية ، ولازمته معها من أول لحظة ، كالنضر ، والنعمان .
٥اسم شاعر جاهلي ، مشهور بالوفاء .
٦اسم نبي .
٧اسم صنم للعرب في الجاهلية .
٨اسم صنم للعرب في الجاهلية " وهي ، مؤنث أعز " .

الظروف المبدوءة بأل ، مثل : " الآن " ١ للزمن الحاضر ، وبعض أسماء الموصولات المصدرة بها ، كالتي ، والذي ، والذين ، واللاتي . . . ومن الزائدة اللازمة " أل " التي للغاية ، وسيجيء بيانها٢ . . .

ونوع تكون فيه زائدة عارضة " أي : غير لازمة " فتوجد حينًا وحينًا لا توجد ؛ وهذا النوع ضربان : ضربٌ اضطراري يلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضرورة ؛ ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله ؛ كقول القائل :

ولقد جَنَيْتُك٣ أكْمُؤًا وعَساقِلاً . . . ولقد نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ٤

فقد أدخل الشاعر " أل " على كلمة : " أوبر " مضطرًّا ؛ مع أن العرب حين تستعملها علم جنس تجردها من " أل " ؛ فتقول : بنات أوبر . ومثل قول الشاعر :

رَأيتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا . . . صَدَدْتَ وطِبتَ النفسَ ياقيْسُ عن عَمْرِه٥

فقد أدخل الشاعر " أل " على كلمة : " النفس " التي هي تمييز ، والتمييز - على المشهور - لا تدخله " أل " ، وكان الأصل أن يقول : طبت نفسًا . ولكن الضرورة٦ الشعرية قهرته٧ .

١ظرف زمان منصوب وقد يجر بمن قليلًا ، فهو معرب . وهذا الرأي أوضح وأيسر من الرأي القائل بأنه مبني على الفتح دائمًا .
وإذا كان معربًا ومعناه الزمن الحاضر فكلمة : " أل " فيه للعهد الحضوري فتكون معرفة ، وليست زائدة " راجع "

رقم٣ من ص٤٢٤ " . وإيضاح الكلام على هذا الظرف مدون في باب : " الظرف " ج٢ ص ٢٢٣ م ٧٩ .
٢في ص ٤٣٣ .
٣ " جنيتك " ، أي : جنيت لك ، وجمعت . " الأكمؤ " : جمع ، مفرده ، كمء ، وهو نبات في البادية ، له ثم يجنيه العرب ، وقد سبق أول الكتاب ص ٢٢ ، أن كلمة : " كمء " تكون مفردًا أيضًا لكلمة : " كمأة " التي هي اسم جنس جمعي ، ولكن هنا لم يفرق بينه وبين واحدة بالتاء في المفرد كما هو الكثير ، وإنما وقعت التاء في اسم الجنس الجمعي ، " العاقل " : جمع مفردقه : عقول " على وزن عصفور " نوع أبيض ، كبير من الكمأة ، رديء الطعم . له زغب كلون التراب .
٥يقول لما رأيت يا قيس وجوهنا " أي : زعماءنا " ، وأكابرنا ، تسليت عن صديقك عمرو الذي قتلناه ، وطبت نفسًا .
٦وملحق بهذا النوع زيادتهما في النثر شذوذًا، . في مثل : ادخلوا الأول فالأول ، كما سلف البيان في ص ٤٢٩ .
٧وفيما سبق من الزيادة اللازمة وغير اللازمة يقول ابن مالك :
وقد تزاد لازمًا كاللات . . . والآن ، والذين ، ثم اللاتي
ولاضطرار ، كبنات الأوبر . . . كذا ، وطبت النفس يا قيس السري
والسري أصلها : السري : بتشديد الياء ، ومعناها الشريف .

٢ ـ وضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرض يريد أن يحققه هو : لمح الأصل ؛ وبيانه :
أن أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علمًا ، ثم انتقل إلى العلمية ، وترك معناه السابق ؛ مثل : عادل ، ومنصور ، وحسن ؛ فقد كان المعنى السابق لها ـ وهي مشتقات : ذاتٌ فعلت العدل . أو وقع عليها النصر ، أو اتصفت بالحسن ، ولا دخل للعلمية بواحد منها . . . ثما صار كل واحد بعد ذلك علمًا يدل على مُسَمًّى مُعَين ، ولا يدل على شيء من المعنى السابق ؛ فكلمة : عادل ، أو : منصور ، أو : حسن ، أو : ما شابهها ـ قد انقطعت صلتها بمعناها السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثاني . وهو : العَلمية ، وصارت بعد العلمية اسمًا جامدًا لا يُنظر إلى أصله المشتق . ولا يشمل عليها مع أنها كانت في الأصل اسمًا مشتقًّا .
فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصلة المعنوية ، وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الأمْرين معًا ، وهما : معناها الأصلي السابق ، ودلالتها الجديدة وهي : العلمية ، فإننا نزيد في أولها : " أل " لتكون رمزًا دالًّا على المعنى القديم تلميحًا ؛ فوق دلالته على المعنى الجديد ، وهو : العلمية مع الجمود ؛ فنقول : العادل ، والمنصور ، والحسن ، فتدل على العلمية بذاتها وبمادتها واعتبارها جامدة ، وتدل على المعنى القديم " بأل " التي تشير وتُلمح إليه . ولهذا تسمى : " أل التي للمح الأصل " . ومن هنا دخلت في كثير من الأعلام المنقولة الصالحة لدخلوها ؛ لتشير إلى معانيها القديمة التي تحوي المدح أو الذم ، والتفاؤل ، أو التشاؤم ؛ نحو ؛ الكامل ، المتوكل ، السعيد ؛ الضحاك ، الخاسر ، الغراب ، الخليع ، المحروق . . . وغير ذلك من الأعلام المنقولة قديمًا وحديثًا١ .
والنقل قد يكون من اسم معنوي جامد ؛ كالنقل من المصدر في مثل :

١ " ملاحظة " : لا خير في الأخذ بالرأي القائل : إن زيادة " أل " للمح الأصل سماعية ، لأن الأخذ به بالرغم من أنه الأغلب يضيع الغرض من زيادتها ، وهو غرض تدعو إليه الحاجة في كل العصور وقد حرصت العرب على تحقيقه ، فأكثرت من استعمال الأعلام المنقولة إكثارًا مستفيضًا . فيه المبدوء بأل للمح الأصل ، وغير المبدوء ، فلا داعي للتضييق من غير داع بقصر هذه الزيادة على السماع كما يريدونها هنا ، وهو ألا نستعمل علمه منقولًا سوى العلم الذي استعمله العرب بلفظه ونصه ، فنبقيه على مسماه القديم ، ولا مانع عندهم من إطلاقه بنصه على مسمى جديد .

الفضل ، والصلاح والعِرْفان . . . وقد يكون من اسم عين جامد ؛ كالصخر ، والحجر ، والنعمان ، والعظم . . . وقد يكون من كلمات مشتقة في أصلها كالهادي ، والحارث ، والمبارك والمستنصر ، ويُهْمَل هذا الاشتقاق بعد العلمية فتعدّ من الجامد ، كما سبق .

فالأعلام السابقة يجوز أن يتدخلها " أل " عند إرادة الجمع بين لمح الأصل والعلمية ، كما يجوز حذفها عند الرغبة في الاقتصار على العلمية وحدها . والأعلام في الحالتين جامدة .

أما من ناحية التعريف والتنكير فوجود " أل " التي للمح الأصل وحذفها سيان - كما تقدم٢ . والأعلام كلها صالحة لدخول " أل " هذه ، إلا العلم المرتجل٣ ؛ كسعاد ، وأدَد ، وإلا العلم المنقول الذي لا يقبل " أل " بحسب أصوله ؛ إما لأنه على وزن فعل من الأفعال ؛ والفعل لا يقبلها ؛ مثل : يحين ، يزيد ، تَعِز ، يشكر ، شَمَّر . . . ، وإما لأنه مضاف ؛ والمضاف لا تدخله " أل " ؛ نحو : عبد الرءوف ، وسعد الدين ، وأبو العينين٤ " . . . . .

من كل ما سبق نعلم أن أشهر أنواع " أل " هو : الموصول ، والمُعتَرِفة بأقسامها ، والزائدة بأقسامها .

١ أصله : اسم للدم .

٢ أول البحث " ص٤٢٩ ، ٤٣١ " .

٣ سبق شرحه في ص٣٠٢ . ولم تدخل " أل " هذه على العلم المرتجل لأنه ليس ذا أصل يلمح إليه ، على حين الغرض من زيادتها هو التلميح والإشارة إلى أصل العلم ، ولن يكون له أصل إلا إذا كان منقولًا .

٤ يقول ابن مالك ، في إيجاز عن لفظ " أل " وأنه قد يدخل بعض الأعلام للدلالة على لمح الأصل ولا يفيد تعريفًا :

وبعض الأعلام عليه دخلا . . . للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان . . . فذكر ذا وحذفه سيان

يريد : أن بعض الأعلام يدخل عليه لفظ " أل " بقصد التلميح إلى الأصل الذي نقل عنه العلم ، وما يحتويه من وصف يراد إلصاقه بالعلم المنقول ، وحذف كلمة " أل " وذكرها سيان من ناحية التعريف والتنكير .

المسألة الثانية والثلاثون العلم بالغلَبة١

المعارف متفاوتة في درجة التعريف - كما سبق٢ ؛ فبعضها أقوى من بعض وعلم الشخص أقوى من المعرف " بأل " العهدية ، وأقوى من المضاف لمعرفة . غير أن كل واحد من هذين قد يصل في قوة التعريف إلى درجة علم الشخص ، ويصير مثله في الأحكام الخاصة به ، ولبيان ذلك نقول :

إن كُلاًّ من المعرف " بأل " العهدية والمضاف قد يكون ذا أفراد متعددة ؛ فالكتاب٣ - مثلًا ، ينطبق على عشرات ، ومئات وألوف من الكتب ، وكذلك النجم ، والمنزل ، والقلم . . . وكتاب سعد ، يصدق على كل كتاب من كتبه المتعددة ، ومثله : قلم عمرو ، وثوب عثمان٣ . . .

غير أن فردًا واحدًا من أفراد المعرف " بأل " أو المضاف قد يشتهر اشتهارًا بالغًا دون غيره من باقي الأفراد ؛ فلا يخطر على البال سواه عند الذكر ؛ بسبب شهرته التي غطت على الأفراد الأخرى ، وحجبت الذهن عنها .

١تعريفه : أن يغلب معنى اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته ، دون باقي الأفراد ، بسبب شهرة الأول ، كما سنشرحه ، ومن أحكامه التي ستذكر أنه يعد من ناحية التعريف في درجة العلم الشخصي ، كما في الصفحة التالية ، وكما سبق في رقم٢ من هامش ص٢٩٢ .

٢في رقم١ من هامش ص٢١٢ .

" ٣و٣ " المراد من " أل " العهدية هذه أنها كانت عهدية بحسب أصلها قبل أن تكون الغلبة ، أما بعد أن تصير الغلبة فزائدة لازمة .

كما سبق في ص٤٣٣ ، ٤٣٦ وما بعدهما .

وقد يقال : إن : " أل العهدية " أداة تعريف ، فكيف يكون مدلولها متعددًا حين تكون للعهد؟ . أجاب النحاة : " إن " أل " العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل - أي : على التبادل - فمصحوبها كل فرد بينهما على البدل ، فمثلًا لفظ : " العقبة " المعرفة بأل العهدية وضع في الأصل ليستعمل في كل فرد عهد بينهما على البدل ، فخصصته الغلبة " بعقبة أيلة " - وهي على الحدود الشرقية لمصر - " راجع الصبان في هذا ، وكذا البيان الذي في رقم ٦ من ص ٤٢٣ " بل إن مدلول العلم الشخصي قد يتعدد أحيانًا " كما سبق ، في رقم ١ من هامش ص٢٩٤ " بالرغم من أنه أقوى من المعرفة بأل ، أو : المعرفة بالإضافة وله إشارة في رقم١ من هامش ص٤٣٦ .

ومن أمثلة ذلك : المصحف ، الرسول ، السنة ، ابن عباس١ ، ابن عمر ، ابن مسعود ؛ فالمراد اليوم من المصحف : كتاب الله وقرآنه الكريم . . . ومن الرسول : النبي محمد عليه السلام ، ومن السنة : ما ثبت عنه من قول ، أو فعل ، أو تقرير٢ . كما أن المراد من : ابن عباس هو : عبد الله ، بن عباس ، بن عبد المطلب٣ . . . دون باقي أبناء العباس . وكذلك المراد من : ابن عمر ، هو : عبد الله من عمر بن الخطاب ، دون إخوته من أولاد عمر . وكذلك المراد من : ابن مسعود ، هو : عبد الله بن مسعود أيضًا دون إخوته . وكانت تلك الكلمات في الأصل قبل اشتهارها ، معرفة ؛ لاشتمالها على نوع من التعريف ، ولكنها لا تبلغ فيه درجة العَلَم الشخصيّ ؛ إذ ليست أعلامًا شخصية . فلا تدل

على واحد بعينه ؛ إذ الأصل في كلمة : " المصحف " أن تنطبق على كل غلاف يحوي صحفًا . وفي كلمة : " الرسول " أن تنطبق على كل٤ إنسان أرسِل من جهة إلى جهة معينة . وفي كلمة : " السنة " أن تنطبق على كل طريقة مرسومة ، وفى كلمة : " ابن فلان " أن تنطبق على كل ابن من أبناء ذلك الرجل . لكن اشتهرت كل كلمة مما سبق - بعد التعريف - في فرد ، واقتصرت عليه ؛ بحيث إذا أُطلقت لا تنصرف لغيره ؛ فقوَى التعريف فيها ، وارتفع إلى درجة أرقى من الأولى ؛ تسمى : درجة العَلَم بالغلبة " أي : التغلب بالشهرة " وهي درجة تلحقه بالعلم الشخصي٥ في كل أحكامه . فمظهر الكلمة أنها معرفة " بأل " ،

١كانت كلمة : " ابن " في هذه الأمثلة وأشباهها ، معرفة ، لأنها مضافة إلى معرفة ، ولكن العلم بالغلبة " الشهرة " هو مجموع الكلمتين المضاف والمضاف إليه معًا ، وصار تعريفه بالعلمية الغالبة ، - كما سيجيء في رقم٥ من هذا الهامش - وزال التعريف السابق .

٢ما يقره " أي : يوافق عليه " بالسكوت ، كأن يرى شخصًا يقول قولًا ، أو يعمل عملًا بشرط أن تكون الأقوال أو الأعمال من الشئون المتصلة بالدين ، فيسكت ، ولا يظهر ما يدل على المعارضة فيكون سكوته موافقة ضمنية : تسمى : " تقريرًا " .

٣جد الرسول عليه السلام .

٤انظر الإيضاح الذي في رقم٣ من هامش الصفحة السابقة ، ورقم٥ و ٦ من هامش ص ٤٢٣ .

٥قال النحاة ، إن العلم قسمان : علم بالوضع ، فيشمل علم الشخص وعلم الجنس ، وعلم بالغلبة ، وهو ما شرحناه ، وأهم فارق بينهما : أن العلم الوضعي يعين مسماه تعيينا مطلقا من أول لحظة وضع فيها على مسماه . ووقع فيها الاختيار على لفظه ليكون رمزًا على ذلك المسمى ، مثل إبراهيم ، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسم ، ابتداء من تلك اللحظة التي وقع عليه الاختيار فيها ليدل على إبراهيم .
أما العلم بالغلبة فقد كان أول أمره معرفة " بأل العهدية " أو : بالإضافة ، ولم يكن علمًا في ابتداء أمره ، فنزلت غلبته " أي : شهرته " منزلة الوضع فصار بها في درجة " العلم الشخصي " . وحين تصل الكلمة إلى درجة العلم بالغلبة تلغي درجة التعريف السابقة وتحل محلها الدرجة الجديدة ، وتصير " أل " زائدة ، لازمة بعد أن كانت للعهد .

أو بالإضافة ، ولكن حقيقتها أنها معرفة بعلمية الغلبة . وهي في درجة علم الشخص - كما قلنا - وتلغي معها الدرجة القديمة . ومن أمثلة العلم بالغلبة : المدينة١ ، العقبة٢ الهرم٣ . . . مجلس الأمن٤ ، جمعية الأمم٤ ، إمام النحاة٥ . . . وغيرها مما هو عَلَم بالغلبة٦ : كالنابغة ، أو الأعشى ، أو الأخطل . . . وأصل النابغة : الرجل العظيم ، وأصل الأعشى : من لا يبصر ليلًا ، وأصل الأخطل : الهجَّاء ، ثم غلب على كل ما سبق الاستعمال في العلمية وحدها .

هو ملحق بالعلم الشخصيي - كما تقدم - ويسري عليه ما يسري على ذاك ، مع ملاحظة أن " أل " التي في العلم بالغلبة قد صارت قسمًا مستقلًا من " أل " الزائدة اللازمة " أي : التي لا تفارق الاسم الذي دخلت عليه " . يسمى : "

أل التي للغلبة " ولم تبق للعهد كما كانت[7] في الأعلام السابقة - ونظائرها - قسم من " أل " الزائدة اللازمة - كما أشرنا - ولكنه قسم مستقل ، يسمى : " أل " التي للغلبة " ولم تبق للعهد كما كانت[7] زائدة ، ولازمة لا تفارق الاسم الذي دلت عليه ، فإنها تحذف وجوبًا عند ندائه ، أو إضافته ؛ مثل : يا رسول الله قد بلغت رسالتك . هذا مصحف عثمان ؛ يا نابغة ، أسْمِعنا من طرائفك . . . فشأنها في الحالتين المذكورتين من جهة الحذف وعدمه شأن " أل " المُعَرفة[8] - في الرأي الأرجح -

---

[1] مدينة الرسول عليه السلام ، وإليها هاجر ، وفيها قبره الشريف .
[2] اسم بلد على الحدود الشرقية المصرية . " والعقبة في الأصل : اسم للطريق . الصاعد في الجبل " .
[3] بناء بمصر ، أثري ، ضخم ، مرت عليه آلاف السنين من غير أن تؤثر فيه تأثيرًا يذكر .
" ٤ ، " ٤ مؤسسة عالمية قائمة الآن ، تضم مندوبين رسميين عن الدول الكبيرة ، ينظرون في الشئون الدولية الهامة .
[5] سيبويه " توفي حوالي سنة ١٨٠هـ " .
[6] ويراد به - كما قلنا في ص ٤٣٣ - كل اسم كان معناه متعددًا بحسب وضعه الأصلي ، ثم غلب استعماله في فرد معين من أفراد ذلك المعنى المتعدد ، لا يراد غيره عند الإطلاق ، فصار خاصًّا بسبب ذلك التعيين الناشئ من الشهرة .
[7] أشرنا لهذا في ص٤٢٩ وفي٣ من هامش ص٤٣٣ .
[8] فـ " أل " المعرفة لا تبقى كذلك عند الإضافة أو النداء ، لكن يجب ملاحظة أن : " أل " التي للغلبة لا تثبت مطلقًا مع حرف النداء ، فلا يتوصل لنداء ما هي فيه بكلمة : " أي " أو : كلمة : " ذا " كما يتوصل لنداء ما فيه " أل " الجنسية مما ليس علمًا بالغلبة ، فلا يصح ، يأيها النابغة ، ولا ياذا النابغة ، كما يصح : يأيها الرجل ، ويا ذا الرجل .
وفي العلم بالغلبة يقول ابن مالك :
" راجع حاشية الصبان ج١ في هذا الموضع " .

أما العَلَم بالغلبة إذا كان مضافًا ، فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه في نداء ، ولا في غيره : تقول في النداء : يا بنَ عمرَ قد أحسنت ، ويا بنَ عباس قد أفدت الناس بفقهك ، ويا بن مسعود قد حققت لنا كثيرًا من أحاديث الرسول . . .
وإذا اقتضى الأمر إضافته[1] . . . فإنه يضاف مع بقائه الإضافة

وقد يصير علمًا بالغلبة . . . مضاف أو مصحوب " أل " كالعقبة
وحذف " أل " ذي - إن تناد أو تضف - . . . أوجب ، وفي غيرهما قد تنحذف
أي : قد يصير " المضاف " أو : " المعرف بأل " علمًا بالغلبة ، لا بكونه علم شخص ، ولا علم جنس . " وهذا نوع آخر من العلم يخالفهما ، كما سبق أن أشرنا " . حذف " أل " ذي " أي : هذه " واجب في حالتين : إذا نودي الاسم المبدوء بها ، أو أضيف . وأشار بقوله : " وفي غيرهما قد تنحذف " إلى أن " أل " الدالة على العلم بالغلبة وردت محذوفة في غير الحالتين السابقتين : " النداء ، والإضافة " فقد قال بعض العرب : هذا عيوق طالما . وهذا يوم اثنين مباركًا ، بدلًا من " العيوق " علم على نجم خاص ، والاثنين " علم على اليوم الأسبوعي المعروف . وهذا الحذف شاذ لا يصح القياس عليه .
[1] أشرنا في باب العلم " رقم١ من هامش ص٢٩٤ " إلى أن علم الشخص قد يكون متعددًا يشترك في التسمية به عدد كبير ، فمثل : محمد ، ومحمود ، وصالح ، وغيرهم من الأعلام الشخصية قد يسمى بكل منها عدة أفراد - ونقول هنا إن

العلم بالغلبة قد يقع فيه ذلك ، مثل ابن زيدون . . . وابن خلدون . . . وابن هانئ ، والنابغة . . . . فإن كل واحد منها علم بالغلبة على شاعر معين ، أو : عالم كبير . . . . وقد يشترك معه التسمية آخرون . وهذا الاشتراك والتعدد في الأعلام بنوعيها يجعلها غامضة الدلالة نوعًا ، ويجعل تعيين المراد بها غير كامل ، وفي هذه الحالة يجوز إضافة العلم إلى معرفة إن لم يمنع من الإضافة مانع ، رغبة في الإيضاح وإزالة كل أثر للغموض والإبهام . فمن إضافة علم الشخص . ما ورد عن العرب من قولهم : جميل بثينة ، وقيس ليلى ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، ويزيد سليم ، وقول الشاعر :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا . . . ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وقول الآخر :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم . . . بأبيض ماضي الشفرتين يماني

ومن إضافة العلم بالغلبة قولهم : أهلًا بابن عمرنا . ومرحبا بابن عباسنا .

وقد أدخلوا " أل " قليلا على المضاف إليه في العلم المركب تركيبًا إضافيًّا ، ومع قلته يجوز إذا قدرت فيه التنكير - كما سبق - لأن الأصل في المعارف ألا تضاف . قالوا : " يا ليت أم العمرو كانت بجانبي . . . . . . " فالغرض من إضافة العلم . هو الإيضاح ، " ويراد به إزالة الاشتراك اللفظي الناشئ من إطلاق العلم على أفراد كثيرة : بحيث لا يطلق بعد الإيضاح إلا على واحد في الغالب " .

وقد سبق أن ألمحنا المسألة في رقم٣ من هامش ص١٢٧ ثم فصلنا الكلام عليها في رقم١ من هامش ٢٩٤ . وبهذه المناسبة نعيد ما قلناه هناك من أن الإضافة إلى المعرفة تفيد الإيضاح على الوجه الذي شرحناه ، " وهو : رفع الاحتمال والاشتراك في المعرفة . . . . . . " ، أما الإضافة إلى النكرة فإنها تفيد التخصص . ويراد به تقليل الاشتراك فقط ، ولا تفيد إزالته ورفعه ، فإذا قلت : " كتاب رجل " فإن الذي ينطبق عليه هذا المعنى أقل كثيرًا مما ينطبق عليه لفظ كتاب ، بغير إضافة " راجع ما سبق في تلك الصفحات " .

الأولى١ ، تقول : أنت ابن عُمَرنا العادل ، وهذا ابن عباسنا زعيم الفتوى .

١فيصير " المضاف إليه " في التركيب الإضافي الأول هو " المضاف " في التركيب الإضافي الثاني ، إن لم يمنع من هذه الإضافة مانع ، كأن يكون المضاف الجديد منونًا ، أو فيه " أل " فإن كان كذلك وجب حذف المانع قبل الإضافة . . . . .

زيادة وتفصيل :

إذا أريد تعريف العدد " بأل " فإما أن يكون مضافًا١ ، أومركبًا٢ ، أومفردًا٣عقدا ، أومعطوفًا٤ . فإذا كان العدد مضافًا وأردنا تعريفه " بأل " فالأحسن إدخالها على المضاف إليه وحده - أي : على المعدود - ؛ نحو : عندي ثلاثة الأقلام ، وأربع الصحف ، ومائة ألف الورقة ، وألف٥ القرش . وعندئذ يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه في هذه الإضافة المحضة . والكوفيون يجيزون إدخال " أل " عليهما معًا ويحتجون بشواهد متعددة ، تجعل مذهبهم مقبولا ، وإن كان غير فصيح٦ . . . .

١ويسميه بعض النحاة : " مفردا " وهذه التسمة أحسن من تسميته : " مضافا " وهو يشمل : " ثلاثة " وعشرة وما بينهما . ويضاف غالبا لجمع مجرور ، كما يشمل مائة ، وألفا ، ومركباتهما ، وتضاف غالبا لمفرد مجرور " والأحكام المفصلة الخاصة بالعدد مسجلة في بابه بالجزء الرابع " .

٢وهو يشمل : " أحد عشر وتسعة عشر " وما بينهما . ويتركب كل عدد من كلمتين ، هما بمنزلة كلمة واحدة ، يقال في إعرابها : مبنية على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة . إلا اثنى عشر ، واثنى عشرة : فيعربان كالمثنى دائما . وقد سبقت طريقة إعرابهما في ص ١٢٠ و ١٥٧ .

٣يسميه بعض النحاة " عقدا " وهذه أفضل من تسميته : " مفردا " وهو ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠ .

٤وهو يشمل كل عدد مكون من اسمين ، أحدهما ، معطوف عليه ، والآخر معطوف بالواو مثل : واحد وعشرون . . . سبع وثلاثون . . . . خمس وأربعون . . . .

٥جري بعض الكتاب في عصرنا وقبل عصرنا على إدخال : " أل " على العدد من دون المعدود ، فيقولون : الألف قرش مثلا . وقد أعلنت الحكومة عن مشروع رسميس لنشر بعض الكتب القديمة النفيسة ، أسمته : " مشروع الألف كتاب " ويدور جدل قديم وحديث حول صحة هذا الاستعمال أو خطئه . وقد ورد مثله في أحاديث للرسول عليه السلام . منها قوله : . . " . . وأتى بالألف دينار " ونقل الصبان " في الجزء الأول من حاشيته ، أخر باب : " والمعرف بأل " . نص الحديث . وورد في شواهد : " التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح " - باب : الاستعانة باليد . . . . قوله عليه السلام : " ثم قرأ العشر آيات " . . . كما ورد في نصوص أخرى تصلح للاستشهاد ، وورد في استعمال كثير ممن يستأنس بكلامهم وإن لم يكونوا من أهل الاستشهاد . . . . . فلكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن ، وأن الخير في تركه . ويقول الشهاب الخفاجي في حاشيته على : " درة الغواص " إن ابن عصفور قال : " هوجائز على قبحه " . وجاء في حاشية ابن سعيد على الأشموني صريح رفضه : " الألف دينار " قائلا : بأنه مرفوض وأن أجازه قوم من الكتاب كما نقل ابن عصفور . والذين يرفضونه يتأولون النصوص الواردة به بتكلف ظاهر لا داعي له .

" ٦و " في حـ ٣ ص ١٤م ٩٣ تفصيل الكلام على : الإضافة المحضة وغير المحضة ، وأن الكوفيين يجيزون في الإضافة المحضة إدخال " على المضاف إذا كان عددا بشرط دخولها على المضاف إليه " أي : على المعدود " أيضا مع إيضاح ذلك كله ، والرأي فيه .

وإذا كان العدد مركبًا فالأحسن إدخالها على الجزء الأول منه ؛ نحو : قرأت الأحدَ عشرَ كتابًا ، وسمعت الخمسَ عشرَةَ أنشودة . . .

وإذا كان مفردًا - أي : أنه من العقود - دخلت عليه مباشرة ؛ نحو : في حديقتنا العشرون كرسيًّا ، والثلاثون شجرة ، والأربعون زهرة . . .

وإذا كان معطوفًا فالأحسن دخولها على المتعاطفين١ لتعريفهما معًا ؛ نحو : أنفقت الواحد والعشرين درهمًا ، وكتبت الخمسة والعشرين سطرًا . . .

وإذا كان المضاف إليه - وهو المعدود - معرفًا " بأل " فإن المضاف يكتسب منه التعريف في الإضافة المحضة كما سبق ، سواء أكانا متصلين لا فاصل بينهما ، نحو : هذه ثلاثة الأبواب ، ومائة اليوم ، وألف الكتاب٢ ، أم فصل بينهما اسم واحد ؛ نحو : هذه ثلاثُ قطع الأبواب ، وخمسمائة الألف ، أم اسمان ، نحو : هذه ثلاث قطع خشب الأبواب ، وخمسمائة ألفِ الدرهم ، أم ثلاثة أسماء ؛ نحو : هذه ثلاثة قطع خشب صَنَوْبَر الأبواب ، وخمسمائة ألفِ درهمِ الرجل ، أم أربعة ، نحو : هذه ثلاثُ قطع خشب صَنَوْبر صناعة الأبوابِ ، وخمسمائةِ ألفِ درهم

صاحبِ البيوت . . . ويسري التعريف من المضاف إليه الأخير إلى ما قبله مباشرة ، فالذي قبله . . . وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول[3] ، فيكون معرفة كالمضاف إليه ، وما بينهما . وهذا حكم كل إضافة محضة ؛ طالت بسبب الفواصل المضافة أم قصرت ، فإنك تُعرّف الاسم الأخير ؛ فيسري تعريفه إلى ما قبله ، فالذي قبله، . . . وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول . غير أن كثرة الإضافات المتوالية معيبة من الناحية البلاغية ؛ فلا نلجأ إليها جهد استطاعتنا .

---

[1] هما : المعطوف والمعطوف عليه .

[2] انظر رقم٥ من هامش الصفحة السابقة .

[3] راجع الأشموني ، آخر باب : " أداة التعريف " . وكذا شرح : " المفصل " ج٦ ص٤٣ في الكلام على تعريف العدد . وعلى هذا يمتنع تعريف المضاف إليه في مثل : " المال عشرون ألف دينار " ، لأنه لو عرف لانتقل التعريف منه إلى المضاف قبله ، والمضاف هنا تمييز ، لا يكون معرفة إلا عند الكوفيين .

الاسم النكرة المضاف إلى معرفة ، المنادى النكرة المقصودة :

بقي من أنواع المعارف السبع نوعان ، سبق الكلام عليهما[1] بما ملخصه :

أ - أن النكرة التي تضاف لمعرفة - مثل : قلمي شبيه بقلمك - قد تكتسب منها التعريف ، وتصير في درجتها . أي : أن المضاف قد يكتسب التعريف من المضاف إليه ، ويرقى في التعريف إلى درجته . إلا إذا كانت النكرة مضافة إلى الضمير فإنها تكتسب منه التعريف ، ولكنها ترقى في التعريف إلى درجة : " العَلَم " - في الرأي الصحيح - لا إلى درجة الضمير .

وإنما يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف على الوجه السالف إذا كان المضاف لفظًا غير متوغل في الإبهام ؛ فإن كان متوغلًا فيه لم يكتسب التعريف - في أكثر حالات استعماله - بإضافة ، أو غيرها[2] ؛ كالأسماء : مثل : غير ، حسب ، مثل[3] . . . . ، و . . . . . .

ب - أن من أنواع المنادى نوعًا واحدًا يكتسب التعريف بالنداء ، وهذا النوع الوحيد ، هو : " النكرة المقصودة ، مثل : يا شرطي ، أو يا حارس . . . إذا كنت تنادي واحدًا منهما معينًا تقصده دون غيره . ذلك أن كلمة : " شرطيّ " وحدها ، أو : كلمة ، " حارس " وحدها نكرة ، لا تدل في أصلها قبل النداء على فرد معين " ، ولكنها تصير معرفة بعد النداء ، بسبب القصد الذي يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره .

ودرجة هذا المنادى في التعريف هي درجة اسم الإشارة ؛ لأن تعريف كل منهما

يتم بالقصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة والتخاطب في المنادى النكرة المقصودة ، كما سبق

١ص ٢١١ .
٢وإنما يكتسبه بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع كلمة " غير " بين متضادين معرفتين كالتي في قوله تعالى : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ . . . } إلخ - كماق قلنا في رقم٢ من هامش ص٢١١ .
٣سبقت الإشارة لهذا في رقم٢ من ص٢١١ أما تفصيل الكلام عليه ففي ج٣ م ٩٣ باب : الإضافة س - ص ٢٤ .

المسألة الثالثة والثلاثون المبتدأ والخبر وما يتصل بهما

تعريفها :
أ - الشموسُ متعددةٌ ، الأقمار ُ كثيرةٌ ، المحيطاتُ خمسٌ .
ب - أمرتفعٌ البناءُ ، ما حَسَنٌ الظلمُ ، ما مكرَمٌ الجبانُ .
في القسم الأول : " أ " كلمات تحتها خط ، كل واحدة منها اسم ، مرفوع ، في أول الجملة ، خال من عامل لفظي أصيل ، وبعده كلمة

١العامل هو : ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها ، بالرفع ، أو النصب أو الجر ، أو الجزم ، كالفعل فإنه يؤثر في آخر الفاعل ، فيجعله نوعًا مرفوعًا ، وفي آخر المفعول فيجعله منصوبًا وكالجازم ، فإنه يؤثر في آخر المضارع ، فيجعله مجزومًا ، وكحرف الجر ، فإنه يؤثر في آخر الاسم ، فيجعله مجرورًا وهكذا .
انظر ما سبق في ص٧٢ وما بعدها " .
والعامل ثلاثة أنواع :
أ - أصل لا يمكن الاستغناء عنه ، وإلا فسد المعنى المقصود من الجملة ، ومن أمثلته : المضارع ، وأدوات النصب ، والجزم ، وبعض حروف الجر . . . .
ب - زائد ، وهو الذي يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب - في الأغلب - على حذفه فساد المعنى المقصود ، كبعض الحروف الزائدة ، في الجر ، مثل " الباء " و " من " من باقي الحروف التي لا تجيء بمعنى جديد ، وإنما تزاد لمجرد تقوية المعنى ، وتوكيده ، وربما لا يستغنى عنه ، " كما سبق في ص ٦٦ و ٧٠٠ " ولا يحتاج حرف الجر الزائد مع مجروره إلى متعلق .
ج - شبيه بالزائد ، وينحصر في بعض حروف الجر " ويؤدي معنى جديدا خاصا لا يمكن الاستغناء عنه . ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ، بخلاف حروف الجر الأصلية ، فإن كل حرف منها لا بد له مع مجروره من متعلق . " ومن أمثلة الشبيه بالزائد : " رب " وهي تفيد التقليل أو التكثير . و " لعل " ، وهي تفيد الترجي ، " ولولا " في رأي - وهي تفيد الامتناع " . . . . فحرف الجر الأصلي يؤدي معنى جديدا خاصا ، ولا يمكن الاستغناء عنه ، ولا بد له مع مجروره من متعلق يتعلقان به . وحرف الجر الزائد يمكن الاستغناء عنه ، لأنه لا يؤدي معنى خاصا جديدا ، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم - ، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ، فهو مخالف للأصلي من ناحيتين . أما حرف الجر الشبيهه بالزائد فيشبه الأصل من ناحيسة أنه لا يمكن الاستغناء عنه ، لأنه يؤدي معنى خاصا جديدا ، ويخالفه من ناحية أنه مع مجروره ولا يحتاجان إلى متعلق يتعلقان به . كما أنه يشبه الزائد من ناحية عدم التعلق ، ويخالفه من ناحية أنه لازم كي يؤدي معنى خاصا جديدا ، والزائد لا يؤدي معنى خاصا جديدا ، ولا يحتاج لتعليق .
" وتفصيل هذا يجيء في مكانه الأنسب ، وهو حروف الجر ، آخر الجزء الثاني ص ٤٠٤ م ٨٩ " . ومن العوامل ما هو لفظي " ، أي : يظهر في النطق وفي الكتابة ، كالعوامل التي سبقت ، ومنها ما هو " معنوي " يدرك بالعقل لا

بالحس ، كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ - وهذا الابتداء هو السبب في أن " الحال " لا تجيء من المبتدأ عند بعض النحاة ، دون بعض ، " طبقا للبيان والتفصيل الآتيين في باب الحال ١ جـ٢ م ٨٤ ص ٣٣٩ ورقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ وكالتجرد من الناصب والجازم فيرتفع به المضارع . والعوامل بنوعيها : " اللفظية والمعنوية " ليست في الحق والواقع هي التي تؤثر بنفسها ، وإنما الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم . ولكن النحويين نسبوا إليها العمل والتأثير ، لأنها المرشدة إلى تلك الحركات اللازمة لكشف المعاني " كما أوضحنا هذا ومزاياه بتفصيل تام في هامش ص ٧٣ " ، ولا بأس بما صنعوا . وإنه لجليل الشأن .

تتمم المعنى الأساسي للجملة : " أي : تتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن أن تستغني الجملة عنه في إتمام معناها الأساسي ، كالحكم على الشموس بالتعدد ؛ وعلى الأقمار بالكثرة ، وعلى المحيطات بأنها خمس " . . . . ذلك الاسم يسمى : " مبتدأ " والكلمة الأخرى تسمى : " خبر " المبتدأ .

وفي القسم " ب " أمثلة لمبتدأ أيضًا ، ولكنه غير محكوم عليه بأمر ؛ لأنه وصف[1] يحتاج إلى فاعل[2] بعده ، أو نائب فاعل ؛ يتمم الجلمة ، ويكمل معناها الأساسي ؛ مثل : كلمتى : " البناء " " والظلم " فإنهما فاعلان للوصف[3] ومثل كلمة : " الجبان " ؛ فإنها نائب فاعل له[4] . وقد استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر .

مما سبق نعرف أن المبتدأ : اسم مرفوع في أول جملته[5] ، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية[6] ، محكوم عليه بأمر . وقد يكون وصفًا مستغنيًا بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة . والخبر هو : اللفظ الذي يكمل المعنى مع المبتدأ[7] ، ويتمم[8]

---

١ كررنا أن المراد بالوصف هنا : " المشتق " وهو : ما أخذ من كلمة أخرى - يغلب أن تكون مصدرا - وتفرع منها ، مع تقارب بينهما في المعنى والحروف . ويجب أن يكون الوصف في هذا الباب نكرة ، لأنه بمنزلة الفعل ، والفعل في حكم النكرة - كما رددنا في رقم ١ من هامش ص ٢١٣ وغيرها - وهناك ما يقوم مقام الوصف ، وسنذكر الوصف الذي له مرفوعا وما يلحق بهذا الوصف في " ب " من ص ٤٤٨ .

٢ ذلك لأن بعض أنواع الوصف يشبه الفعل في أنه يرفع بعده فاعلا أو نائب فاعلا ، وذلك بشروط معية . . . . فاسم الفالع يرفع فاعلا ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وهكذا . . . . ، مثل : أحاضر ضيفك؟ أمحبوس اللص؟ ولهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٣ .

٣ الوصف في الأول اسم فاعل ، وفي الثاني صفة مشبهة .

٤ لأن الوصف اسم مفعول ، فهو يحتاج إلى نائب فاعل ، كما سبق في رقم ٢ . وكما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٣ .

٥ غالبا .

٦ أما غير الأصلية فقد يحتويها - وسيجيء البيان في ص ٤٤٧ . وجدير بالملاحظة أن المبتدأ - وكذا اسم الناسخ - لا يكون ظرفا باقيا على ظرفيته ، ولا جارا مع مجروره .

٧ أين الخبر في قولهم : فلان وإن كثر ماله - لكنه بخيل . . . . ؟ انظر الإجابة في : " و " . من ص ٤٥١ .

٨ وإنما كان الخبر متمما المعنى الأساسي للجملة ، لأنه حكم صادر على المبتدأ . فالمبتدأ هو الشيء المحكوم عليه ، والخبر هو الشييء المحكوم به " أي : هو الحكم " وهذا يقتضي - في الأغلب - أن يكون المبتدأ معلوما للمتكلم وللسامع معا قبل الكلام ، ليقع الحكم على شيء معلوم ، وأن يكون الخبر=

معناها الأساسى . " بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف " . ومن هنا كان المبتدأ

=مجهولا للسامع ، لا يعرفه إلا بعد النطق به ، أو أنه هو موضع الاهتمام به ، والتطلع إليه ، دون المبتدأ ، والرغبة في إعلان هذا المجهول ، وكشف أمره ، ونسبته إلى المبتدأ - هي الداعية للنطق بالجملة الاسمية كلها . ولذا يقول المحققون : إن الأساس الصحيح للتفرقة بين المبتدأ والخبر ، والاهتداء إلى تمييز كل منهما بدون خلط ، إنما يقوم بينهما على الفارق المعنوي السابق ، فما كان منهما معلوما قبل الكلام ، ولا يساق الحديث لإعلانه وإبانته للسامع فهو المبتدأ " أي : المحكوم عليه " ولو جاء لفظه متأخرا في الجملة ، وما كان منهما مجهولا للسامع ، ويريد المتكلم إعلامه به ، وإذاعته له ، فهو الخبر " أي : المحكوم به " ولو جاء لفظه متقدما . في الجملة فإن لم يوجد عند السامع علم سابق بأحدهما ، ولم توجد قرينة دالة على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، ليكون الترتيب دالا ومرشدا على كل منهما ، ويرتفع اللبس . هذا هو الأصل العمام وهو الأساس القويم الذي يجل التعويل عليه في أغلب الحالات - كما سبق بالرغم من مخالفة بعض النحاة - . ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتي : أن يعرف المخاطب شخصا مثل : " إبراهيم " بعينه واسمه ، ولكنه لا يعرف أنه زميله في الدراسة ، فيقول : " إبراهيم زميلك " جاعلا المبتدأ هو المعروف للمخاطب ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به - وذلك شأن الخبر في الأغلب كما قدمنا ، أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به - فلا يصح أن تقول : " زميلك إبراهيم " بغير قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف المخاطب زميلا له ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تعين له الاسم فإنك تقول : زميلك إبراهيم ، جاعلا المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر ، فلو عكس الأمر في إحدى الصورتين السالفتين لا تعكس المعنى تبعا لذلك ، واختلف المراد ، إذ يصير المحكوم به محكوما عليه ، والعكس .

- راجع جـ ٣ ص ١٥٤ من شرح المفصل . ولما سبق إشارة موجزة في ص ٤٨٥ ثم تلخيص في رقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ .

ومن شروط الخبر ألا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه ، فلا يقال : والد محمد والد ، ولا كتاب على صاحب على . . . .

- راجع حاشية ياسينن على التوضيح جـ٣ باب : " الترخيم " عند الكلام على المحذوف للترخيم - . لما سبق لا يصح أن يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ ، سواء أكان موافقا له في اللفظ أم غير موافق . لكن إذا دل الخبر على زيسادة معنى ليست في المبتدأ ، وقامت القرينة على هذه الزيادة - صح وقوعه خبرا ولو كان مماثلا للمبتدأ في لفظه ، فيصح أن يقال : والد محمد والد ، إذا قامت القرينة على أن المراد : أنه والد عظيم ، أو رحيم ، أو نحو ذلك ، كمايصح أن يقال : كتاب على صاحب علي ، إذا قامت القرينة على أن المراد ، أنه على العالم ، أو الخبير ، أو غير هذا مما يجعل معنى الخبر جديدا ليس مستفادا من المبتدأ وتوابعه . وعلى هذا الأساس يقال : المال مال - الحرب حرب ، الجد جد - الشمس منيرة - كل هذا بشرط قيام القرينة على أن المراد من الخبر معنى جديد - كما قلنا - غير معنى المبتدأ وتوابعه . ويصح أن يكون من هذا قول الشاعر يحن إلى وطنه .

بلاد كما كنا وكنا نحبها . . . إذا الأهل أهل والبلاد بلاد

وقول الآخر :

الحر حر عزيز النفس حيث ثوى . . . والشمس في كل برج ذات أنوار

ومن شروط الخبر شبه الجملة بنوعيه أن يكون تاما ، وأن يكون ظرف الزمان خبرا عن المعنى - في الغالب - لا على الجثة " أي : الشيء المجسد " ، طبقا للبيان والتفصيل الخاصين بكل ذلك في ص ٤٧٨ .

" ملاحظة " .

قد يتمم الخبر - بنفسه - الفائدة مع المبتدأ ، وهذا هو الأصل الأغلب ، لأنه المحكوم به على المبتدأ ، كما عرفنا . وقد يتممها في بعض الأحيان بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، كالنعت=

القياسي نوعين ، نوعا يحتاج إلى خبر حتما١
وقد يتحتم أيضا أن يكون هذا الخبر جملة
أو شبهها كما سيأتي٢ - ونوعا لا يحتاج إلى خبر٣ وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل٤ . ولا بد في هذا النوع أن يكون وصفاه .

=في قوله تعالى : يخاطب المعارضين : {بَلْ أَنْتُمْ قومٌ عادون} ، أي : ظالمون . وقوله : {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُون} ، وقوم الشاعر :

نقول فيرضي قولنا كل سامع . . . ونحن أناس نحسن القول والفعلا

فالذي تمم الفائدة الأساسية هو النعت ، لا الخبر ، لأن معنى الخبر معلوم بداهة في الأمثلة السالفة من دلالة الضمير على التكلم أو التخاطب ، فكلاهما قد دل بذاته وبصيغته المباشرة على حقيقة صاحبه وهي : " قوم " أو : " أناس " فهذا الخبر من النوع الذي يكمل هو وتابعه مجتمعين الفائدة الأساسية مع المبتدأ على الوجه المشار إليه في " أ " و " ب " من ص ٥٣١ و ٥٣٢ وتجيء له إشارة في جـ ٣س باب النعت ، م ١١٤ ص ٤٢٢٥ - ومثل البيت السابق قول الآخر :

ونحن أناس نحب الحديث . . . ونكره ما يوجب المأثما

وما ينطبق على خبر المبتدأ ينطبق على خبر النواسخ أيضا ، كقول الشاعر :

ولا خير في رأي بغير روية . . . ولا خير في رأي تعاب به غدا

إذ لا تتحقق الفائدة الأساسية من : " نحن أناس " - ولا من " لا خير في رأي " فهذا في البيت غير صحيح المعنى بغيسر انضمام الصفة إليه ، وهي شبهه الجملة في الشطر الأول ، والجملة في الشطر الثاني .

من النوع الذي نحن بصدده . المبتدأ اسم الشرط ، فإن خبره - في الأرجح - هو الجملة الشرطية . وهذه لا تتم المعنى إلا الجملة الجوابية المترتبة عليها ، كما أشار لهذا الصبان " في جـ١ باب الكلام وما يتألف منه عند بيت ابن مالك .

والأمر إن لم يك للنون محل . . . فيه ، هو اسم ، نحو : صه وحيهل

انظر ما يتعلق بإعراب هذا البيت في ص٦٩ .

وسيجيء عنه البيان في جـ ٤ ص ٤١٨ث م ١٥٧ باب الجواز والأحكام الخاصة بجملتي الشرط والجواب

١وفي ص ٤٥٧ حكم هذا الخبر من حيث الطابقة .

٢في ص ٤٧٣ ، وبعض الأمثلة في " جـ " من هامش ص ٥٤٣ .

٣لا يحتاج المبتدأ إلى خبر إن كان هذا المبتدأ ناسخا يعمل ، لأن اسم الناسخ " انظر البيان في رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ " وسيجيء في رقم ٤ من هامش ص ٤٩٩ صورة أخرى ، هي أن الناسخ " مثل : ليس " يحتاج لخبر منصوب فيغني عنه أحيانا - اسم مرفوع . وسنشير لهذا في " هـ " من ص ٤٥١ .

٤ومن أنواع نائب الفاعل : " شبه الجملة " .

٥ولو تأويلا - كما سيجيء في " ب " من ص ٤٤٩ وفي " د " من ص ٤٥٠ حيث بعض الصور الأخرى - ومنها صور سماعية ، لا يحتاج فيها المبتدأ إلى خبر ، ولا إلى ما يغني عن الخبر .

نوعين ، نوعًا يحتاج إلى خبر حتمًا - وقد يتحتم أيضًا أن يكون هذا الخبر جملة أو شبهها كما سيأتي - ونوعًا لا يحتاج إلى خبر ، وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل . ولا بد في هذا النوع أن يكون وصفًا مُنكرًا ، وأن يكون رافعًا لاسم بعده يتمم المعنى ؛ فإن لم يتمم المعنى لم يعرب الوصف مبتدأ مستغنيًا بمرفوعه بالصورة السالفة ؛ ففي مثل : ما حاضرٌ والدُه عليّ - لا يتم المعنى بالاقتصار على الوصف مع مرفوعه ؛ أيْ : ما حاضرٌ والده . وفي هذه الحالة يعرب الوصف " وهو كلمة : " حاضر " إعرابًا آخر ؛ كأن نجعله خبرًا مقدمًا ، و " والده " فاعله ، " علي " مبتدأ مؤخر . . .

والأكثر في الوصف الواقع مبتدأ أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ؛ بأن يسبقه شيء منهما كالأمثلة السالفة في " ب " ويجوز - بقلة - ألا يسبقه شيء منهما ؛ نحو : نافعٌ أعمالُ المخلصين ، خالد سيرُ الشهداء .

ولا فرق بين أن يكون المبتدأ اسمًا صريحًا ؛ كالأمثلة السالفة - وأن يكون اسمًا بالتأويل ؛ نحو " أنْ تقتصد " أنفع لك ، " أنْ تجتنبَ " الغضبَ أقربُ

١ولا يحتاج تنكيره لمسوغ
" كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥ " .
٢سواء أكان ظاهرا ، نحو أمقاتل على؟ . أم ضميرا بارزا - كما سيجيء في ص ٤٥٥ ورقم ١ من هامشها نحو أمقاتل أنت؟ - أم ضميرا متصلا مجرورا بحرف جر ، نحو : فلان مغضوب عليه ، فالضمير المجرر نائب فاعل في محل رفع . وعند التساهل والتيسير يقال في الإعراب : الجار والمجرور نائب فاعل - كما في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٢ . أما رفعه الضمير المستتر فكثير من النحاة يمنعه ، نحو أقائم محمد أم قاعد؟ وذلك على اعتبار أن كلمة " قاعد " معطوفة على قائم فهي مبتدأ مثلها ، يحتاج إلى فاعل يكون ضمير وبارزا ، وهو هنا غير بارز ، وفريق آخر يجيزه مستترا ، ورأيه أحسن . لأن الأخذ به - هنا أيسر ، ولا ضرر فيه ولا تكلف .
٣لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل ، والاسم المرفوع بالوصف بمنزلة القاعدة أو نائب الفاعل ، وكلاهما يتمم معنى الجملة ، ودليل المشابهة بين الوصف والفعل أن الوصف لم يرد مصغرا ، ولا منعوتا ، ولا معرف . وكذلك لم يرد في الأعم الأغلب - مثنى أو مجموعا - وإن كان من القليل الجائز إعمالها .
- كما سيجيء في جـ٣ ص ٢٤٣ م ١٠٢ ، باب " اسم الفاعل " . -
٤ - ويصح " إعراب " " على " مبتدأ مؤخر ، و " والد " مبتدأ ثان ، والوصف ، " حاضر " خبر مقدم للمبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول .
٥تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام يدل على أن الاعتماد على غيرهما لا يكفي في تحقيق الأكثر والأفصح : كما في مثل : محمود قائم أبواه ، فإعراب " قائم " مبتدأ ثانيا ، غير فصيح بالرغم من من اعتماده على المبتدأ المخبر عنه ، " كما قال صاحب المغنى - راجع حاشية الصبان ، جـ١ في هذا الموضع " - أما الاعتماد في باب اسم الفاعل - وأمثاله - فيختلف عما هنا في أسبابه وأنواعه وأحكامه ، كما سيجيء في بابه جـ ٣ .

للسلامة . أي : اقتصادك . . . واجتنابك١ ، وكقول الشاعر :
فما حَسَنٌ أن يَعذِرَ٢ المرء نفسَه . . . وليس له من سائر الناس عاذر ٣
والمبتدأ مع خبره أومع ما يغني عن الخبر٤ نوع من الجملة الاسمية ٥ .

١فالمصدر المؤول من " أن والفعل والفاعل " في محل رفع مبتدأ .
٢المصدر المؤول كاملا هو : عذر المرء نفسه ، والمبتدأ هو : عذر . . . . ويصح إعرابهه فاعلا للوصف : " حسن " قبله ، ويصح أيضا إعرابه خبرا للوصف .
٣وكذلك قول الشاعر :
ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى . . . عدوا له ما من صداقته بد
٤التعبير بقولنا : المبتدأ مع خبره أو ما يغني عن الخبر . . . . أفضل وأدق من التعبير الوارد في كثير منن المراجع النحوية ، وهو : المبتدأ مع خبره ، أو مع مرفوعه الذي يستغنى به عن الخبر . . . . " لأن المبتدأ قد يستغنى عن الخبر وعما يغني عنه استغناء تاما ، وقد يستغنى عن خبره باسم مرفوع للناسخ ، " طبقا لما أشرنا إليه في رقم ٢ و ٤ من هامش ص ٤٤٤ وللبيان الذي في رقمم ١ من هامش ص ٥٦٦ وفي " د " من ص ٤٤٩ " .
٥الجملة - كما سبق في الباب الأول - ما تركبت من جزأين أساسين يؤديان معنى مفيدا . وهما يسميان : طرق الجملة ، أو ركنيها . " راجع ص ١٥ " والجملة قسمان : وسنشير لما يأتي في ص ٤٦٦ - :
أ - اسمية وهي : التي تكون مبدوءة باسم بدءا أصيلا ، كالجملة المكونة من المبتدأ مع خبره ، أو : مع ما يغني عن الخبر . . . وكاسم الفعل مع مرفوعه .
وبهذه المناسبة يقول النحاة : إن الوصف مع مرفوعه ولو كان اسما ظاهرا يعد من قبيل المفرد ، لا الجملة ، إلا الوصف

الواقع مبتدأ مستغنيا بمرفوعه عن الخبر ، فقيل : جملة ، وقيل ، إنه في حكم الجملة ، وهذا هو الشائع وأما الوصف الواقع صلة : " أل " فالأرجح أنه شبه جملة ، " كما سبق عند الكلام : صلة الموصول " رقم١ من هامش ص ٣٨٤ " وليس جملة ، ولكنه في قوتها معنى ، والخلاف لفظي ، لا أثر له من حيث المعنى ، فلا داعي للاهتمام به . وقد سبق بيان لهذا في الموضع المشار إليه .

ب - فعلية وهي التي تكون مبدوءة بفعل ، " ومنها الجملة المبدوءة بحرف النداء " .

وقد أشار ابن مالك إلى كثير من الأحكام السابقة الخاصة بالمبتدأ بقوله في باب عنوانه : " المبتدأ والخبر " :

مبتدأ زيد ، وعاذر خبر . . . إن قلت : زيد عاذر من اعتذر

وأول مبتدأ والثاني . . . فاعل أغنى ، في : أسار ذان؟

وقس ، وكاستفهام النفي ، وقد . . . يجوز نحو : فائز أولو الرشد

أي : إن قلت : " زيد عاذر من اعتذر ، بمعنى ، أنه قابل عذر من اعتذر " فزيد مبتدأ ، و " عاذر " خبر . وإن قلت : " أسار هذان؟ " فإن " سار " وهو الاسم الأول ، مبتدأ ، و " ذان " هو الاسم الثانيس - فاعل ، أغنى عن الخبر ، لأن المبتدأ وصف مسبوق هنا باستفهام . ثم قال : قيس على هذا المثال أشباهه ، من كل وصف معتمد على استفهام ، أو نفي . ويجوز - بقلة - ألا يسبقه شيء منهما ، نحو : فائز أولو الرشد ، فلا يتغير الإعراب .

وبمناسبة الكلام على المبتدأ والخبر وأنهما مرفوعان١ ، بحث النحاة - كعادتهم عن العامل الذي يوجد الضمة في كل منهما . ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملًا لفظيًّا يوجدها ، قالوا : إن العامل معنوي ، وجود المبتدأ في أول الجملة ، لا يسبقه لفظ آخر ، وسموا هذا العامل المعنوي : " الابتداء " فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء . أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ أي : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ هذا رأي من عدة آراء لا أثر لها في ضبط كل منهما ، ولا في وضوح معناهما ، ومعنى الكلام ، فالخبر في إهمالها ، وتناسيها ، والاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع ، والخبر مرفوع كذلك٢ .

---

١ إما رفعا ظاهرًا ، " نحو : الزراعة ثروة " أو رفعًا مقدرًا ، نحو : " الصناعة غني " وإما محليًّا كأن يكون الخبر جملة ، أو نحوها مما يكون في محل رفع ، كالمصدر المؤول - نحو : " الأمانة التي تجلب الغنى - الصناعة خيرها عميم - براعتك أن تجيد عملك . . . . " .

٢ يقول ابن مالك في تلك القاعدة التي لا فائدة منها اليوم :

ورفعوا مبتدًا بالابتدا . . . كذاك رفع خبر بالمبتدا

زيادة وتفصيل :

" ا " عرفنا١ أن العوامل الأصلية لا تدخل على المبتدأ ، أما غير الأصلية " وهى الزائدة وشبه الزائدة " فقد تدخل ؛ فمثال الزائدة " مِنْ " فى قوله تعالى : {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٢ ?للَّهِ} ، ومثالُ شبه الزائدة : " رُبّ " في مثل : " رُبّ قادمٍ غريبٍ أفادنا . فكلمة : " مِن " حرف جر زائد ؛ دخل على المبتدأ ؛ فجَرَّه فى اللفظ ، دون المحل . ولذلك نقول فى إعرابه : إنه مبتدأ مجرور بمِنْ

فى محل رفع[3] .
وكذلك كلمة : " قادم " فإنها مبتدأ مجرور فى اللفظ بحر الجر الشبيه بالزائد ،
وهو : " رُبّ " - فى محل رفع[4] .

---

[1]رقم ٦ من هامش ص ٤٤٢ .
[2]يعرب النحاة كلمة : " غير " في هذه الآية إما صفة لخالق ، " التي هي مبتدأ مجرورة في اللفظ ، نن مرفوعة في المحل " ، والخبر محذوف ، فالتقدير : هل من خالق غير الله " لكم " ؟ وإما خبر المبتدأ ولا يعربونها فاعلا يغني عن الخبر ، بحجة أن الوصف الذي له فاعل يغني عن الخبر بمنزلة الفعل ، والفعل لا تدخل عليه " من " الزائدة ، فكذا ما هو بمنزلته . وهذا رأي أساسه التخيل والتوهم ، فلا داعي للأخذ به ، كي لا تخرج هذه الحالة من القاعدة العامة " الموضحة في : " أ " من ص ٤٥٣ " بغير حجة مقبولة .
[3]ومن أمثلة ذلك : " بحسبك علم ، فإنه أمضى سلاح ، وكافيك بحسن الخلق ، فإنه غني دائم ، فالباء في كلمتي : " حسب " و " حسن " وحرف جر زائد ، , وما بعدها مجرور بها في محل رفع مبتدأ . " وحسبك " بمعنى " كافيك " وكلاهما بمعنى يكفيك . " وقد سبقت إشارة إلى استعمالف : " فحسب " في هامش ص ٤٢٢ أما تفصل الكلام عليها ففي جـ٣ باب الإضافة ، ص ١٤٧ م ٩٥ " .
ومن الأمثلة أيضا : ناهيك بدين الله ، فالباء حرف جر زائد ، و " دين " مجرور بها في محل رفع مبتدأ ، وخبره كلمة : " ناهي . . . . " والمعنى دين الله ناهيك عن طلب غيره ، لكفايته . وهذه اللمة متوغلة في الإبهام " انظر جـ ٣ م ٩٣ " وفي الأمثلة السابقة إعرابات أخرى ليس مكانها هنا .
ومن مواضع زيادة " باء الجر " دخولها على المبتدأ بعد " إذا " الفجائية ، نحو خرجت فإذا بالصديق قادم - كما جاء في المغنى عند الكلام على : " باء الجر " - ، وكذلك دخولها على المبتدأ الضمير في مثل : كيف بك عند اشتداد الكرب . والأصل كيف أنت . . . . فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير " أنت لأنه ضمير مقصور على الرفع . فأتينا بدله بضمير يؤدي معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر ، وهو : " كاف " المخاطب ، " مجرورة بالباء لفظا في محل رفع مبتدأ ومن هذا قول النابغة الأساس - جـ ١ مادة : " جنح " ص ١٣٧ " - :
يقولون حصن . ثم تأبى نفوسهم . . . فكيف بحصن والجبال جنوح؟
[4]تقدم في هامش ٤٤١ الكلام على حرف الجر الأصل ، والزائد ، والشبيه بالزائد .

" ب " الوصف الذى له مرفوع يستغنى به عن الخبر هوالوصف المشتق الجارى مجرى فعله فى كثير من الأمور ، وأوضحها : المشاركةُ فى الحروف الأصلية ، وحركاتها وسكناتها ، وفى عمله ومعناه . . . كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشتبهة ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه قد يرفع الظاهر فى مثل : ما رأيت ورقة أحسنَ فى سطورها الخطُّ منه فى ورقةِ محمودٍ . فيقال هنا عند وقوعه مبتدأ هل أحسنُ فى سطور هذه الورقةِ الخطُّ منه في سطور غيرها؟ ويلحق بالوصف ما أوّلَ به ؛ من كل جامد تضمن معناه ؛ مثل : أأسدٌ الرجلان؟ بمعنى أشجاعٌ الرجلان؟ . والمنسوب ؛ نحون : أعربىٌّ الشاعران . أى : أمنسوب الشاعران للعرب؟ و " ذو " بمعنى صاحب ؛ نحو : أذوعلم القادمان؟ بمعنى : أصاحب علم القادمان؟ والمصغر ؛ نحو : أصُخَيْرٌ المرتفعان ؛ لأنه بمعنى : صخر صغير . فكل هذه الأنواع المؤولة تجرى مجرى المشتق فى أن

لها مرفوعاً فى بعض الأحيان تستغنى به عن الخبر .

" حـ " قلنا إن الوصف يسبقه فى الأكثر نفى ، أواستفهام ؛ فالنفى قد يكون بالحرف ؛ نحو : ما غائب الشاهدان ، أوبالفعل ؛ نحو : ليس محبوب الغادرون٤ .

١انظر ما يتصل ويوضح هذا في رقم ٤ من هامش ص ٤٦٢ .

٢انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ .

٣انظر رقم ٦ من هامش ص ٤٦١ .

٤ " ليس " فعل ماض . " محبوب " اسمها مرفوع ، وأصله مبتدأ ، " والغادرون " نائب فاعل " لمحبوب " ، مرفوع بالواو ، ويغني عن خبر ليس فهو من المواضع التي يغني فيها المرفوع مع بقائه مرفوعا - عن المنصوب ، وقد أشرنا لهذا في رقمم ٢ من هامش ص ٤٤٤ ، كما أشرنا هناك إلى صورة أخرى ، هي : أن المبتدأ لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفا ناسخا يعمل على الوجه الذي وضحه المثال الذي في رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .
جاء في حاشية الصبان هنا - عند الكلام على إعراب الوصف الواقع بعد أداة النفي " ليس " - ما يقارب النص الآتي :
" إدخال اسم " ليس " فيما نحن فيه هو باعتبار كونه مبتدأ في الأصل . وكذا يقال في اسم " ما " عند اعتبارها حجازية ، وكذلك إدخال الفاعل - ونائبه - فيما نحن فيه ، هو باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ في الأصل . وكذا يقال في خبر " ما " الحجازية ، ثم في إغناء الفاعل - أو : نائبه - عن خبر " ليس " أو " ما " إغناء مرفوع عن منصوب . ولا ضرر في ذلك ، ويظهر أنه لا يقال : هذا الفاعل أو نائبه - في محل نصب ، باعتبار إغنائه عن خبر : " ليس " ، أو : " ما " ، لأنه ليس للأداة ما " أو : " ليس " في هذه الحالة خبر محله الفاعل - أو نائبه - بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل - أو نائب - لاسمها " . أهـ . بتصرف قليل يوضح ما غمض من بعض ألفاظ قليلة .

أوبالاسم ؛ نحو : غيرُ نافعٍ١ مالٌ حرامٌ . وغيرها من أدوات النفى التى تدخل على الأسماء . بخلاف ما لا يدخل عليها ؛ مثل : لم ، ولمَّا ، ولن ، فإنها أدوات نفى مختصة بالمضارع . وقد يكون النفى لفظيًا ؛ لوجود لفظه كما سبق ، أومعنويًا فى نحو : إنما قائم الحاضرون ، لأنه فى قوة : ما قائم إلا الحاضرون . وإذا نقص النفى بإلا لم يتغير الحكم السابق ؛ نحو : ما قائم إلا الحاضرون .
وكذلك الاستهفام قد يكون بالحرف نحو : أحافظٌ الصديقان العهدَ؟ هل عالمٌ أنّما الخبرَ؟ أوبالاسم ؛ نحو : كيف جالسٌ الضيوفُ؟ ومَنْ مكرمٌ الآباءُ! ومتى قادمٌ السائحون؟ .

" وكلمة " كيف " حال من الفاعل وهو " ضيوف " مبنية على الفتح في محل نصب٢ . و " من " مفعول به لكلمة : مكرم ، مبني على السكون في محل نصب . و " متى " ظرف لكلمة : " قادم مبني على السكون في محل نصب " .

وقد يكون الاستفهام مقدرًا يدل عليه دليل ؛ نحو : واقف الرجلان أم قاعدان؟ فوجود " أمْ " دليل على أنها مسبوقة باستفهام ؛ شأن " أمْ " التى لطلب

التعيين .

" د " سبق٣ أن المبتدأ الذى يستغنى بمرفوعه عن الخبر مقصور على نوع معين من المشتقات " أى : من الوصف " ؛ وعلى الجامد المؤول بالمشتق وقد سبقت أمثلته . ومن أمثلته أيضاً بعض أساليب سماعية وقع فيها المبتدأ اسمًا جامدًا ليس له خبر ؛ وإنما له اسم مرفوع يغنى عن الخبر ؛ وذلك لتأول الجامد بالمشتق،

---

١ " غير " مبتدأ ، مضاف . " نافع " مضاف إليه مجرور . " مال " فاعل ، لنافع ، يغني عن الخبر ، لأن المعني . " ما نافع مال حرام " ، فأنزلنا : " غير نافع " منزلة : " ما نافع " ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، ولهذا يقال : إن الوصف هنا - وهو كلمة : " نافع " ليس مبتدأ ومثلة ورد من قوله الشاعر :

غير لاه عداك فاطرح اللهو . . . و ، ولا تغترر بعارض سلم

" فغير مبتدأ مضاف ، و " لاه " مضاف إليه مجرور ، و " عدا " فاعل للوصف : لاء " يغني عن الخبر : ومثل قوله :

غير مأسوف على زمن . . . ينقضي بالهم والحزن

فالجار والمجرور " على زمن " نائب فاعل للوصف " مأسوف ، اسم المفعول " يغني عن الخبر .

٢في هامش ص ٥٠٩ أوجه إعراب : " كيف " .

٣في ص ٤٤٢ وفي " ب " من ص ٤٤٨ .

كقولهم لا نَوْلُكَ أن تفعل كذا . . . يريدون : ما متناولك أن تفعل . . . أى : ليس متناولك هذا الفعل ، فليس هوالذى تتناوله . والمراد لا ينبغى ولا يليق بك تناوله . فكلمة : " نوْل " جامدة ؛ لأنها مصدر بمعنى : التناول ، ولكنها مؤولة بالمشتق ؛ إذ معناها : متناوَل ، فهى بمعنى اسم المفعول ، وتعرب مبتدأ ، بمعنى : متناوَل ، والمصدر المؤول من أنْ والفعل والفاعل : " أن تفعل " فى محل رفع نائب فاعل لها . ولا مانع من أن تكون كلمة " نول " مبتدأ والمصدر المؤول فى محل رفع خبره . وبهذا لا تحتاج إلى تأويل .

وكذلك وردت أساليب أخرى قليلة " لا يجوز القياس عليها " وقع فيها المبتدأ وصفًا لا خبرِ له ، ولا مرفوع يغنى عن الخبر ، منها ؛ أقل رجل يقول ذلك .

والمراد ؛ قل رجلٌ يقول ذلك١ ؛ أى : صغُر شأ ، هـ وحقُر . فقيل إن المبتدأ لا يحتاج هنا إلىخبر ، وجملة : " يقول ذلك " صفة " لرجل " النكرة ؛ لأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المبتدأ إلى الخبر ؛ فتُفَضّل الصفة على الخبر ؛ فتغنى عنه . وقيل السبب هو : أن المبتدأ ليس مبتدأ فى المعنى ؛ إذ الكلام ليس مقصودًا به التفضيل ؛ وإنما المعنى : قلَّ رجلٌ يقول ذلك ؛ فهومبتدأ فى ظاهره ، فعل فى معناه وحقيقته ؛ فكيتفى بالمضاف إليه الذى هوفاعل فى

الأصل ، ويستغنى به عن الخبر . وقيل : إنه مبتدأ والجملة هى الخبر ؛ والأخذ بها الرأى وحده أوفق ؛ لمسايرته الأصل العام الذى يقضى بأن للمبتدأ خبرًا ، أومرفوعًا يغنى عنه . على أن هذا الأسلوب سماعى لا يجوز القياس عليه ، فذكره ليفهمه من يراه فى النصوص المسموعة ؛ فيقتصر عليها فى الاستعمال .
هـ - أشرنا فى " رقم ٢ من هامش ص ٤٠٢ " إلى المبتدأ الى لا يحتاج لخبر إن كان هذا المبتدأ وصفًا ناسخًا يعمل ؛ كالمثال الذى فى رقم ١ من هامش ص ٥١١ كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ إلى الناسخ الذى يحتاج لخبر منصوب فيستغنى عنه بمرفوع .
و إذا كان الخبر هوالذى يتمم الفائدة مع المبتدأ - على الوجه المشروح

[1] ومن معانيه أيضا نفي الجنس ، أي : لا رجل يقول ذلك وهو من الألفاظ الملازمة للابتداء - كما سيجي في جـ " من هامش ص ٥٤٣ - .

فيما تقدم[1] فأين الخبر في مثل : فلان - وإن كثر ماله - لكنه بخيل؟ .
وهذا تعبير يتردد على ألسنة بعض السابقين من " المولدين[2] " الذين لا يستشهد بكلامهم ومثله : فلان - وإن كثر ماله - إلا أنه بخيل . وكلا التعبيرين ظاهر القبح والفساد[3] بالرغم مما حاوله بعض متأخري النحاة - كما نقل الصبان[4] من تأويله تأويلا غير مستاغ ، ليصحح الأول على أحد اعتبارينن :
أولهما : أن جملة الاستدراك هي الخبر ، بشرط اعتبار المبتدأ مقيدا بالقيد المستفاد من الجملة الشرطية التي بعده ، فإن المراد ، فلان مع كثرة ماله ، ن بخيل . . . أو : فلان الكثيرث المال بخيل ، أو نحو هذا . . . . والتكلف المعيب ظاهر في هذا .
ثانيهما : أن يكون الخبر محذوفا والاستدراك منه . أي : فلان دائب العمل وإن كثر ماله لكنه بخيل . أو. . . .
وهذا الوجه المعيب ينطبق على المثال الثاني أيضاه .

[1] ص ٤٤٢ ورقم ٨ من هامشها .
[2] جاء في المصباح المنير ما نصه في مادة " ولد " : " رجل مولد ، بالفتح : عربي غير محض ، و " كلام مولد " كذلك " . أهـ . وغير محض ، أي غير خالص . وفي الأساس ما نصه : " ولدوا حديثا وكلاما : استحدثوه . وكلام مولد : ليس من أصل لغتهم . وشاعر مولد " أهـ .
[3] أما في الأسلوب الأول فلعدم وقوع " لكن " بين جملتين ، كما تقضي بهذا الضوابط التي توجب أن تقع أداة الاستدراك

" وهي " لكن " مشددة النون ، وساكنتها " بين جملتين ، كما توجب ألا تقع في صدر جملة تعرب خبرا عن مبتدأ ، إذ المبتدأ ليس جملة ، فلا تتوسط بين جملتين،
وأما في الأسلوب الثاني فلأنه نوع من الاستثناء غير معروف عن العرب الذين يستشهد بكلامهم .
٤ " جـ ١ " أول باب : " المبتدأ والخبر " ، عند تعريف الخبر .
٥سيجيء لهذا البحث بيان آخر في رقم ٢٢ من هامش ص ٤٧١ ، وإشارة أخرى عند الكلام على : " لكن " ، في رقم ٢ من ٢ ص ٦٣٠٠ - - وكذلك في جـ٤ ص ٤٠٧ ، مم ١٥٥ حيث نجد وجها ثالثا ، هو : زيادة " إن " وهو معيب هنا .

المسألة الرابعة والثلاثون تطابق المبتدأ الوصف مع مرفوعه

إذا كان المبتدأ وصفًا متقدمًا فله مع مرفوعه حالتان ؛ إحداهما : أن يتطابقا فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع والأخرى : ألا يتطابقا .
" ا " فإن تطابقا فى الإفراد مع تقدم الوصف " مثل : أحاضرٌ القلمُ؟ - ما مهزومٌ الحقُّ " جاز أن يعرب الوصف المتقدم مبتدأ والاسم المرفوع به فاعلا ، أونائب فاعل ، على حسب نوع الوصف ، وجاز أن يعرب الوصف خبرًا مقدمًا . والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . ففى المثال الأول يجوز أن تكون كلمة : " حاضر " مبتدأ ، وكلمة : " القلم " فاعل أغنى عن الخبر . ويجوز أن تكون كلمة : " حاضر " خبرًا مقدمًا . والقلم مبتدأ مؤخرًا .
وفى المثال الثانى يصح أن تكون كلمة : مهزوم ؛ مبتدأ " والحق " نائب فاعل أغنى عن الخبر . كما يجوز أن تكون كلمة : " مهزوم " خبرًا مقدمًا و " الحق " مبتدأ مؤخرًا .
والمطابقة فى الإفراد على الوجه السابق الذى يبيح الإعرابين المذكورين تقتضى المطابقة فى التذكير والتأنيث حتمًا ؛ فإن اختلفت فى مثل : " أمغرد فى الحديقة عصفورة " ؟ وجب إعراب الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعله أونائب فاعل على حسب نوع الوصف ، ولا يصح إعراب الوصف خبرًا مقدمًا

١المراد به : التماثل في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، وما يصحب ذلك من التأنيث ، والتذكير وقد سبقت صور هامة منه " في : " ح " من ص ٢٦٢ " وهي غير الآتية هنا ، وفي ص ٤٥٥ ، والتطابق أنواع يذكر كل نوع في الباب الذي يتناسبه ، كما قلنا في ٢ من هامش ص ٢٦٢٢ أما غير الوصف ففي ص ٤٥٧ .
٢لأن الوصف المتأخر لا يصح أن يسبقه مرفوعه " الفاعل ، أو نائب الفاعل " ، إذ الوصف بمنزلة الفعل في هذا ، والفعل لا يتقدم عليه مرفوعه .
٣فالاسم المرفوع باسم الفاعل وصيغ المبالغة ، أو بالصفة المشبهة ، أو بأفعل التفضيل - يعرب فاعلا ، والمرفوع باسم المفعول يعرب نائب فاعل - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٢ - - - ولا يجيزون تطبيق هذا الحكم على نحو : " هل من خالق غير الله . . . " . لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ - وهناك الرد عليه .
٤ويعرب نائب فاعل حين يكون الوصف إسم مفعول - كما أشرنا في رقم ٣ - .

مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا ؛ وذلك لعدم تطابقهما فى التأنيث ؛ إذ لا يصح أن نقول : أعصفورة مغرد فى الحديقة .

ومما يجوز فيه الأمران أيضاً : أن يكون الوصف أحد الألفاظ التى يصح استعمالها بصورة واحدة فى الإفراد والتأنيث وفروعهما من غير أن تتغير صيغتها ؛ مثل كلمة : " عدو " ، فيصح : اللص عدو - اللصان عدو - اللصوص عدو - اللصة عدو - اللصتان عدو - اللصات عدو . . . فمثل هذه الكلمة التى يصح فيها أن تلزم صورة واحدة فى جميع الأساليب يجوز فيها إذا وقعت مبتدأ وبعدها اسم مرفوع : " مثل : أعدواللص - أعدواللصان - أعدواللصوص " . . . أن يكون هذا الاسم المرفوع بها فاعلا لها أونائب فاعل ، على حسب نوع الوصف . كما يجوز أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . فهذه مسألة أخرى يجوز فيها الأمران١ .

ومثلها المصدر الذى يصح أن يستعمل بلفظ واحد فى استعمالاته المختلفة ؛ مثل : أحاضر عدْل - أحاضران عدل - أحاضرون عدْل . . . و . . . .

وإن تطابقا فى التثنية أوالجمع " مثل : ما السابحان المحمدان - ما السابحون المحمدون " ، فالأحسن - فى رأى جمهورة النحاة٢ - أن يعرب الوصف خبرًا مقدمًا والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا٣ .

" ١و١ " ومن الكلمات التي قد تستعمل بلفظ واحد في الأساليب المختلفة : " صريح " ، و " محض " " في مثل : هذا عربي محض ، أي : خالص العروبة ، وعربيا في محض ، وعرب محض " و " رسول " ، و " صديق " ، و " قنعان " " بضم القاف ، وسكون النون ، رجل قنعان ، أي : يقتع الناس بكلامه ، ويرضون برأيه ، وامرأة قنعان ، ونسوة قنعان . . . كل ذلك بغير تثنية ولا جمع ، ولا تأنيث . . . . " و " د لا ص " ، " يقال : درع د لا ص ، أي : براقة ، بلفظ واحد في الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التي ورد كثير منها في آخر الجزء الثاني من " المزهر " للسيوطي .

٢وقيل هو واجب ، لما سيجيء في رقم ٣ بعد هذا مباشرة .

٣وفي هذا الرأي يقول ابن مالك :

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر . . . إن في سوى الإفراد طبقا استقر

يريد " بالثاني : الاسم المرفوع بعد الوصف ، فيعرب مبتدأ مؤخرا ، ويعرب الوصف خبرا مقدما بشرط أن يكون ذلك الاسم طبقا ، " أي : مطابقا " للوصف في غير الإفراد ، بأن يطابه في التثنة . والجمع ، ونحن لا نوافق النحاة القدامي على رأيهم هذا ، لأن حجتهم واهية ، فهم يقولون إن الوصف في هذه الصورة لو أعرب مبتدأ وما بعده فاعله أو نائب فاعله ، لترتب على ذلك أن يكون الوصف=

" ب " وإن لم يتطابقا فإن كان الوصف مفردًا ومرفوعه مثنى أوجمعًا " مثل : أعالم المحمدان؟ أمحبوب المحمدون؟ " صح التركيب فى هذه الصورة الخالية من المطابقة ، ووجب إعراب الوصف مبتدأ ، وإعراب مرفوعه فاعلا أونائب

فاعل على حسب حاجة الوصف - أغْنَى عن الخبر ، ولا يجوز أن يكون مرفوعه مبتدأ لئلا يترتب على ذلك أن يكون المبتدأ مثنى أوجمعًا والخبر مفردًا ؛ وهذا لا يجوز ويتساوى فى هذا الحكم أن يكون مرفوع الوصف اسمًا ظاهرًا ، وضميرًا بارزًا[1] . . .

أما فى غير هذه الصورة فلا يصح التركيب ؛ ويكون الأسلوب فاسدًا . فمن الصور الفاسدة : أن يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع مفردًا ؛ مثل : ما قائمان محمد ، أويكون الوصف مثنى والاسم المرفوع جمعًا ؛ نحو : أقائمان

=مثنى ، أو مجموعا ، والوصف عندهم إذا رفع اسما بعده ، يكون بمنزلة الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، فكذلك ما هو بمنزلته . ونقول هنا ما قلناه من قبل - في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ - ، وهو أن أساس رأيهم التوهم ، والتخيل ، والقياس الجدلي ، لا اليقين ، ولا الظن القوي ، أو ما يدانيه ، ولا القياس الحقيقي على ما نطقت به العرب ، ففيه ما فيه من تحكم لا داعي له ، فقد تكلم العرب الفصحاء بمثل هذا الأسلوب كثيرا ، ولم يقولوا لأحد إن الوصف مبتدأ أو غير مبتدأ ، ولم يقولوا في المرفوع بعده إنه يجب أن يكون مبتدأ والوصف خبره . . . لم يقولوا شيئا من ذلك ولم يتعرضوا للناحية الإعرابية . فكل حقهم وحق اللغة علينا ألا نخالف نهج هذا الأسلوب عند الصياغة كما ورد عنهم في تأدية معنى معين ، وألا نخرج عن طريقتهم في تكوينه ، وضبط مفرداته ، ومعناه ، أما ما عدا ذلك من الأسماء والتسميات والإعرابات - فلا شأن لهم به ، وإنما هو شأن المعنيين بالدراسات اللغوية والنحوية في العصور المختلفة ، وقد ترتب على رأي النحاة القدامي تعدد التقسيم في مطابقة الوصف ، وكثرة الأحكام ، فكان هناك التطابق في الإفراد ، وله حكمان ، وهناك التطابق في التثنية والجمع ، ولكل حكمه . والرأي السمح الذي يرتضيه العقل أن التطابق في الإفراد كالتطابق في التثنية وفي الجمع ، فما يجوز في حالة الإفراد يجوز في غيره عند التطابق ، وبذلك ندخل التطابق كله في قسم واحد متفق في حكمه ، ونستغنى عن التطابق في حالتي التثنية والجمع وعن حكمه المستقل . ولن يترتب على ذلك ضرر في طريقة صوغ الأسلوب ، ولا في ضبط كلماته وحروفه ، ولا في معناه ، كما قلنا .

وفوق هذا فرأينا يساير بعض اللهجات الصحيحة التي تناقض حجة النحاة في قولهم : إن الفعل لا تلحقه علامة تثنيته ولاجمع ، وأن ما يشبهه يسير على منواله ، ذلك أن بعض القبائل العربية الفصيحة يخالف هذا ، فليحق بالفعل علامة التثنية والجمع ، وبلغتهم أخذ فريق كبير من النحاة . كما سيجيء في جـ ٢ باب : " الفاعل " وأحكامه ومنها : الحكم الرابع ، م ٥٥ ص ٧١ فالرأي بتوحيد التطابق رأي فيه تيسير فوق مسايرته للعقل والنقل .

[1] ومن أمثلة الضمير البارز قول الشاعر :

خليلي ، ما واف بعهدي أنتما . . . إذا لم تكونا لي على من أقاطع

فليس منن اللازم أن يكون مرفوع الوصف اسما ظاهرا . فقد يكون ضميرا مستترا أو بارزا ، وقد يكون ضميرا متصلا مجرورا بحرف جر ، " كالمثال الذي سبق في رقم ٢٢ من هامش ص ٤٤٥ و ٤ من هامش ص ٤٦٢ . "

المحمدون؟ . أويكون الوصف جمعًا ، والاسم المرفوع مفردًا ، مثل : أحاضرون محمدٌ؟ أويكون الوصف جمعًا والاسم المرفوع مثنى ؛ نحو : أحاضرون الرجلان . . . وهكذا كل صورة تخلومن المطابقة الصحيحة .

من كل ما تقدم يمكن تلخيص الحالات الإعرابية الخاصة بالمبتدأ الوصف فى ثلاث[1] :

الأولى : وجوب إعرابه مبتدأ يرفع فاعلا ، أونائبه - إذا لم يطابق ما بعده . وهذه الحالة مقصورة على أن يكون الوصف المتقدم مفردًا ، والاسم المرفوع بعده مثنى أوجمعًا ؛ نحو : أسابح المحمودان؟ - أسابح المحمودون؟

الثانية : وجوب إعرابه خبرًا[2] مقدمًا والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا ، وذلك

عند تطابقهما فى التثنية أوفى الجمع ؛ نحو : أنائمان الرجلان؟ أنائمون الرجال؟
الثالثة : جواز الأمرين إن تطابقا فى الإفراد ، وما يقتضيه[3] . مثل أقارىء الجندىّ؟ وفى بعض مسائل سبقت الإشارة إليها[4] .

---

[1] مع " مراعاة المحكوم عليه والمحكوم به ، فهذه المراعاة واجبة دائما ، ولها الاعتبار الأول ، وتقضي بأن يكون المحكوم عليه هو المبتدأ ، والمحكوم به هو : الخبر
وقد شرحنا هذا في هامش ص ٤٤٢ .
[2] وذلك رأي كثير من النحاة ، ورأينا جواز الأمرين ، لما بسطناه في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٤
[3] ما لم يمنع مانع آخر سبق توضيحه في ص ٤٥٣ . وكمراعاة المحكوم والمحكوم عليه .
[4] في ص ٤٥٤ .

زيادة وتفصيل :
" ا " هناك أنواع أخرى من المطابقة الواجبة ، أوالجائزة ، أوالممنوعة فيجب أن يكون الخبر مطابقًا للمبتدأ فى الإفراد والتذكير ، وفروعهما[1] ؛ بشرط أن يكون الخبر مشتقًّا لا يستوى فيه التذكير والتأنيث ، وأن يكون جاريًا على مبتدئه . ومن الأمثلة : محمود غائب ، المحمودان غائبان ، المحمودون غائبون . فاطمة غائبة . الفاطمتان غائبتان ، الفاطمات غائبات . . . فلا تطابق فى مثل : زينب إنسان ، ولا مثل : أتعرفُ الدنيا خداعة؟ وهى إقبال وإدبار ؛ لعدم اشتقاق الخبر . ولا فى : هذا جريح ؛ لأن الخبر وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث " وسيجىء فى باب التأنيث من الجزء الرابع تفصيل هذه المسألة " ولا فى : سعاد كريم أبوها ؛ لأن الخبر جار على غير مبتدئه .
وإذا كان المبتدأ جمعًا لما لا يعقل جاز فى خبره أن يكون مفردًا مؤنثًا ، أوجمعًا سالما مؤنثًا ، أوجمع تكسير للمؤنث ، أوجمع تكسير للمذكر ؛ مراعاةً لمفرده المذكر غير العاقل - إن لم يمنع من الجُمُوع السالفة ما نع آخر - نحو : العقوبات رادعة ، أورادعات ، أوروادع - البيوت عالية ، أوعاليات ، أوعوال ، أو : أعال ، جمعُ أعْلَى . فإن كان المبتدأ جمع مؤنث للعاقل جاز فى خبره أن يكون مفردًا مؤنثًا ، أوجمع مؤنث سالمًا ، أوجمع تكسير للمؤنث ؛ نحوالمتعلمات نافعة ، أونافعات ، أونوافع . وقد سبق لهذا - ولحالات أخرى - بيان عند الكلام على تطابق الضمير ومرجعه[2] .

١ وكذلك تسري المطابقة وجوبا ، على المبتدأ المتعدد - - مثنى ، أو جمعا - إذا كان تعدده بطريق التفريق ، أي : عطف بعض الأفراد على بعض ، نحو : الأرض والقمر كوكبان في المجموعة الشمسية ، ونحو : محمود وصالح مخترعون . . . ومن التثنية بالتفريق قول الشاعر :
الكبر والحمد ضدان . اتفاقهما . . . مثلي اتفاق فتاء السن والكبر
" الفتاء : الشباب " . وقد يكون تعدد المبتدأ بمراعاة معطوف محذوف ، نحو : راكب الناقة - طليحان - بالبيان الذي في أول ص ٤٥٣ .
٢ انظر رقم ١١ من هامش ص ٢٢ ثم ص ٢٦٢ " ح " ثم في رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ ثم في ص ٣٣٤٩ وهامشهما وص ٤٥٧ وما بعدها ، ويجيء له بيان أيضا في جـ ٣ ص ٤٣٠٠ م ١١٤ - باب النعت - وفيه إن بعض المراجع التي أخذ منها .

وقد يُذكَّر المبتدأ لمرادعاة الخبر ؛ كقوله تعالى : {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ} والإشارة المثناة راجعة إلى اليد والعصا قبل هذه الآية١ ، وهما مؤنثتان ، ولكن المبتدأ هنا مذكر لتذكير الخبر ، ومثله قوله تعالى : {فَلَماَّ رَأى لشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَآ أَكْبَرُ} ٢ . . . . فاسم الإشارة : " هذا " مذكر ، مع أن المشار إليه - وهو : الشمس - مؤنث ، فحق الإشارة إليها أن تكون باسم إشارة للمؤنث مثل : " هذه " . قال الزمخشرى : " فإن قلت : ما وجه التذكير؟ قلت : جعل المبتدأ مثل الخبر ، لكونهما عبارة عن شيء واحد ؛ كقولهم : " ما جاءت حاجتَك " ٣؟ أى : ما صارت حاجتَك؟ - ومن كانت أمَّك؟ - . . . ومثل هذا ينطبق على الآية السابقة وهى : " هذا ربى " . على أن التذكير فى هذه الآية واجب لصيانة " الرب " عن شبهة التأنيث لوقيل : " هذه ربى " . ألا تراهم قالوا فى صفة " الله " : " علاّم " ، ولم يقولوا : " علاّمة " - وإن كان " العلاّمة " أبلغ - ؛ احترازًا من علامة التأنيث . اهـ ببعض اختصار .
ومن تأنيث المبتدأ المذكر مراعاةً لتأنيث الخبر قراءة من قرأ قوله تعالى : {ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} بالتاء فى أول المضارع : " تكنْ " لتأنيث اسم الناسخ ؛ وهذا الاسم هوالمصدر المنسك المتأخر ، وهوفى أصله مذكر ، ولكنه أنَّث موافقة للخبر المتقدم ، وبسبب تأنيث هذا الخبر أنَّث الفعل " تكن " .
وإذا كان الخبر دالاً على تقسيم أوتنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ فى الإفراد وفروعه ؛ نحو : الصديق صديقان ، مقيم على الود والولاء ، وتارك لهما ، والإخاء إخاءان ، خالص لله ، أولمغنم عاجل . وكقولهم : المال أنواع ؛ محمود الكسب ، محمود الإنفاق ؛ وهذا خيرها . وخبيث الثمرة خبيث المَصْرِف ؛ وهذا شرّها ، وما اجتمع له أحد العيبين وإحدى المزيتين ؛ وهوبمنزلة بين المنزلتين السالفتين .

١في قوله تعالى في سورة " القصص " : {وأن ألق عصاك - } . . . راجع ما قاله أبو حيان في البحر عند تفسيره الآية ، جـ ٧ ص ١١٧ .
٢سبقت الإشارة لهذا في رقم ٧ من ص ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ص ٣٢١ .
٣بيان هذا الأسلوب وإعرابه في هامش رقم ١ من ص ٥٥٦ .

وقد تختلف المطابقة بين المبتدأ المتعدد الأفراد والخبر المفرد إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد حقيقة ، ولكنه يُنَزَّل منزلة المفرد ؛ بقصد التشبيه ، أوالمبالغة ، أونحوهما ؛ سواء أكان بمنزلة المفرد المذكر أم المؤنث ، وقد اجتمعا فى قولهم : المقاتلون فى سبيل الله رجل واحد وقلب واحد ، وهم يد على من سواهم ، وقولهم : التجارب مرشد حكيم ، والمنتفعون بإرشاده قلعة تَرتدّ دونها الشدائد ، ومن أمثلة التعدّد الحقيقى أيضًا ، قول الشاعر :

المجْد والشَّرف الرّفيع صحيفةٌ . . . جُعِلتْ لها الأخلاق كالعنوان

وقد يختلفان تذكيرًا وتأنيثًا ، ولكن مع إفراد المبتدأ وعدم تعدده وسبب الاختلاف - كسابقه - المبالغة ، أوالتشبيه ونحوهما ؛ مثل : الشدة مرب حازم ، والتجربة معلم نافع ، واللص هيابة ، والمؤرخ نَسَّابة . وقد يختلفان كذلك إذا كان المبتدأ اسم جنس جميعًّا على الوجه الذى سبق تفصيله١ .

ومن الخبر الذى يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : " أَحَد . وإحدى " المضافتين ، إذا كان المضاف إليه لفظًا يخالف المبتدأ فى التذكير أوالتأنيث ؛ فيجوز فى الكلمتين موافقة المبتدأ ، أوالخبر ، مثل : المال أحد السعادتين ، أو : إحدى السعادتين ، بتذكير " أحد " مراعاة للمبتدأ المذكر " المال " وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهوكلمة : السعادتين . ومثل : الكتابة أحد اللسانين ، وإحدى اللسانين ، بالتأنيث أوالتذكير ، طبقًا لما سلف٢ .

وقد يكون الخبر مؤنثًا والمبتدأ مذكرًا مضافًا إلى مؤنث ؛ فيستفيد التأنيث من المضاف إليه ، أوالعكس ؛ " بأن يكون الخبر مذكرًا والمبتدأ مؤنثًا مضافًا إلى مذكر ؛ فيستفيد منه التذكير " . ويشترط فى الحالتين أمران٣ .

ا - أن يكون المبتدأ المضاف صالحًا للحذف ، وللاستغناء عنه بالخبر من غير أن يفسد المعنى .

ب - وأن يكون المبتدأ المضاف كُلاًّ للمضاف إليه ، أوجزءًا منه ، أومثل الجزء . . . و . . .

١ ١في ص ٢١ و ٢٢٦٥ .
٢راجع رقم ٧ من ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ٣٢١ ففيهما بعض إيضاح لهذه المسألة والتي تليها .
٣راجع البيان والتفصيل الخاص بهذا الحكم في جـ٣ ص ٦٢٢ م ٩٣ باب الإضافة .

ومن أمثلة اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث قول الشاعر :
وما حُبُّ الديار شَغَفْنَ قلبى . . . ولكن حُبُّ مَن سكنَ الديارا
ومِن أمثلة اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه قولهم : رؤيةُ الفكر عواقبَ الأمور مانعٌ له من التسرع .
وهناك حالات هامة من المطابقة وأحكامها المختلفة أشرنا إليها فيما سبق١ .
حـ - الغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ، ويعتمد عليه ، فيطابقه فى حالتى التذكير والتأنيث وغيرهما ، نحو : إن الغزال عينَه جميلة ، وإنّ الفتاة جفنَها فاتر ، ينصب كلمتى " عين " و " جفن " - وهما بدلان - وتأنيث خبر " إن " فى المثال الأول ، وتذكيره فى الثانى . ولولا أن الملاحَظ هوالبدل - وأنه بمنزلة المبدل منه - لوجب التذكير فى الأول ، والتأنيث فى الثانى . ولا مانع من العدول عن البدل فيما سبق إلى المبتدأ فى الكلمتين ، ولعله الأحسن ؛ لبعده عن اللبس الناشىء من البدل . ولا بد عند مراعاة الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه ، وتدل على غيره . ومن غير الغالب قول الشاعر :
إن السيوفَ غُدُوَّها ورواحَها . . . تركت هَوَازن مثلى قرن الأعْضَب٢
فقد جاء الفعل " ترك " مؤنثًا مراعاة لاسم " إن " ، لا للبدل٣ . . . .

١في رقم ٢٢ من هامش ص ٤٥٧ بيان مواضعها ، وأرقام صفحاتها . . . .
٢الأغضب : الحيوان المكسور قرنه .
٣راجع في هذه المسألة الصبان جـ ٣ آخر باب : " البدل " والخضري جـ٢ أول ذلك الباب .
وستجيء في الجزء الثالث من " النحو الوافي " ص ٦٥٢ م ١٢٦ باب : " البدل " .

المسألة الخامسة والثلاثون : أقسام الخبر

عرفنا١ أن الخبر جزء أساسىّ فى الجملة ؛ يكملها مع المبتدأ الذى ليس بوصف٢ ويتمم معناها . وهو ثلاثة أقسام : مفرد ، وجملة . وشبه جملة٣ .
القسم الأول : الخبر المفرد :
وهوما كان كلمة واحدة ، أوبمنزلة الواحدة٤ " أى : ليس جملة ، ولا شبه

جملة " وهوإما جامد " ٥ ، فلا يرفع ضميرًا مستترًا " ٦ فيه ، ولا بارزًا ، ولا اسمًا ظاهرًا؛

١في ص ٤٤٢ .
٢لأن الجزء الذي يكمل الجملة مع المبتدأ الوصف لا يسمى خبرا ، وإنما يسمى - كما سبق في ص ٤٤٤ - " مرفوع الوصف " ، سواء أكان المرفوع فاعلا ، أم نائب فاعل ، ويقوول ابن مالك في الخبر :
والخبر الجزء المتم الفائدة . . . كالله بر والأيادي شاهده
" الله بر " مبتدأ وخبر ، وكذلك : " الأيادي " مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، و " شاهدة " خبر مرفوع . ولم يصرح ابن مالك بأن الخبر يكمل الجملة بشرط أن يكون مع المبتدأ ، لضيق الظلم ، والاكتفاء بالمثالين .
٣يراد بشبه الجملة في هذا الباب أمران ، هما : الظرف ، والجار مع مجروره ، أما في صلة الموصول فيراد به هذين ، وأمر ثالث ، هو : " الصفة الصريحة " التي تقع صلة " أل " - على التفصيل التي ذكرناه في ص ٣٨٤ و ٤٧٥ .
٤ما هو بمنزلة الواحدة يشمل أنواع الاسم المركب ، كالمركب المزجي ، والمركب العددي ، الذي يلحق به " مثل : هذه نيويورك - أنتم أحد عشر " والمركب الإسنادي " مثل : هذا " جاد ، الله " . . . . ولا يدخل الإضافي .
٥أي : ليس مشتقا . ويذكر هنا كثيرا : الوصف ، بمعنى : المشتق .
٦إلا عند التأويل ، " مثل : قلب الظالم حجر . أي : قاس لا يلين " ، " يد الشجاع حديد . أي : قوية " . ولا يصح التأويل بالمشتق إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقة أو مبالغة ، كأن يرى أسدا حقيقيا فنقول : هذا أسد ، أو : ترى شجاعا فتقول على المبالغة والأدعاء المجازي : هذا أسد . كما لا يجوز التأويل إذا أريد التشبيه البليغ في : هذا أسد ، أي : هذا كالأسد في الشجاعة ، وقد سبق بيان الجاري مجرى المشتق ، ن وأنه مثل : هذا أسد ، أي : شجاع ، وكذا المنسوب ، و " ذو " بمعنى : صاحب ، والمصغر . . راجع " ب " من ص ٤٤٨ .
هذا ويجري على الجامد المؤول بالمشتق كثير من أحكام المشتق ، لا تجري عليه إلا بعد التأويل . . . .

مثل : كلمتى : " كَرة " و " نهر " فى قولنا : الشمس كرة ، الفرات نهر ، ومثل كلمتى " إقبال " وإدْبار " فى قول الشاعر يصف ناقته التى فقدتْ وليدها :
ترتَع١ ما رَتَعَتْ ، حتَّى إذا ادّركتْ٢ . . . فإنما هى إقبالٌ وإدبار٣
فالخبر فى الأمثلة السابقة فارغ من الضمير المستتر ، وغير رافع لضمير بارز أولاسم ظاهر بعده .
وإما مشتق٤ " وصف " فيرفع ضميرًا مستترًا وجوبًا ، أويرفع ضميرًا بارزًا ، أو : اسمًا ظاهرًا بعده ؛ مثل : الهرم مرتفع - الآثار عالية . أى : مرتفع هو . وغالية هى٥ ، فقد تحمل المشتق ضميرًا مستترًا وجوبًا يعود على المبتدأ ؛ ليربط الخبرية ارتباطًا معنويًا . ومثل : ما راغب أنتم فى الظلم؟ فقد رفع

١ترعى .
٢تذكرت .
٣يريد ، مقبلة ومدبرة ، من شدة الحزن عليه .
٤المشتق الذي يتحمل الضمير : هو ما سبقت الإشارة إليه في ص ٤٤٤٨ - بأنه الذي يجري مجرى فعله في كثير من أموره ، كالمشاركة في حروفه الأصلية وفي حركاته ، وسكناته ، وعمله ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة

المشبهة ، وأفعل التفضيل . . . . وكذلك الجامد الذي الذي تضمن معنى ذلك المشتق ، كالمنسوب ، والمصغر ، و " ذي " بمعنى : صاحب -
أما المشتق الذي لا يجري مجرى الفعل ولا يتأول به فإنه لا يتحمل ضميرا ، كاسم الآلة ، واسم الزمان ، أو المكان ، فكلمة " مفتاح " اسم آلة ، مشتق من الفتح فإذا وقع خبرا في مثل قول الشاعر :
الرفق يمن : وخير القول أصدقه . . . وكثرة المزح مفتاح العداوات
لم يتحمل ضميرا . وكذلك ما كان على صيغة " الزمان أو المكان " : نحو ، ملعب ، ومطعم ، ومجلس ، وموعد . . . فإنه لا يتحمل الضمير إذا وقع خبرا . . . . إنما يتحمله المشتق الجاري مجرى الفعل - كما قلنا - وذلك بشرط ألا يرفع اسما ظاهرا بعده ، نحو : أصالح غائب والده؟ أو ضميرا بارزا ، نحو : أصالح ذاهب أنت إليه؟ ففي الحالتين لم يرفع الوصف ضميرا مستترا ، لوجود فاعلة منطوقا به في اللفظ ، والوصف لا يرفع فاعلين مطلقا ، وكذلك إذا رفع ضميرا متصلا مجرورا ، مثل : الخائن مغضوب عليه ، فالضمير المجرور بحرف الجار في محل رفع رفع نائب فاعل ، برغم أننا - للتيسير كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ - نقول : الجار مع مجروره نائب فاعل ، والمشتق : " مغضوب " فارغ من الضمير ، إذ ليس للمشتق إلا مرفوع واحد ، وقد استوفاه ، وهو : البارز .
والضمير المستتر في الوصف الواجب الاستتار - كما عرفنا - إلا في بعض الصور ، ومنها : ما يوجب إبرازه ، كالحصر في مثل : على ما قائم إلا هو ، وكجريان الوصف على غير ما هو له مع عدم أمن اللبس . - كما سيجيء في ص ٤٦٣ - ويعرب في هاتين الحالتين فاعلا أو نائب فاعل على حسب نوع المشتق .
٥إذا ظهر مثل هذا الضمير بعد المشتق فالأحسن إعرابه - في غير الحالات التي أشرنا إليها في رقم ٤ - توكيدا للضمير المستتر ، لا فاعلا ، مع مراعاة ما في رقم ١ من هامش ص ٤٦٤ .

الخبر المفرد المشتق ضميرًا بارزًا بعده . ومثل : الورد فاتن ألوانُه ، ساحر أنواعُه . فكل من الوصفين : " فاتن ، وساحر " قد وقع خبرًا ، ورفع بعده اسمًا ظاهرًا . فلا بد فى الخبر المشتق من أن يرفع ضميرًا مستترًا وجوبًا ، أوضميرًا بارزًا١ أويرفع اسمًا ظاهرًا بعده .

ومن المشتق " الوصف " ما يعرب على حسب الظاهر خبرًا للمبتدأ ، مع أن معناه في الواقع لا يَنْصَبُّ على ذلك المبتدأ ، ولا ينسب إليه مباشرة : مثل : البنت الأبُ مكرمَتُهُ هى . " فالبنت " مبتدأ أول . و " الأب " : مبتدأ ثان . " مكرمة " خبر المتبدأ الثانى ، مع أن معنى هذا الخبر مُنْصَبٌّ على المبتدأ الأول وحده ، لان البنت هى المكرمة ؛ أى : المنسوب لها الإكرام ، دون المبتدأ الثانى .

ومثل : الشفيق الأمُّ مساعدُها ، هو . فكلمة " الشفيق " : مبتدأ أول ، و " الأم " مبتدأ ثان . و " مساعد " : خبر المبتدأ الثانى . مع أن المعنى هذا الخبر - وهو : مساعد - واقع على الأول ، ولاحقٌ به دون المبتدأ الثانى . . ، وهكذا كل وصف وقع خبرًا عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر ، وعن مدلوله . وهذا الخبر يقول عنه النحاة . " إنه جارٍ على غير صاحبه . أو : جارٍ على غير من هوله " .

ولما كان هذا الخبر مشتقًا كان لابد أن يرفع ضميرًا أواسمًا ظاهرًا . غير أن الضمير هنا يجوز إبرازه ، كما يجوز استتاره ، بشرط أن يكون المبتدأ المنسوب إليه الخبر والمحكوم عليه حقيقة ، واضحًا لا يشتبه بغيره عند الاستتار ؛ أى : بشرط أمن اللبس ، كما فى الأمثلة السابقة . وهناك أمثلة للوصف الواقع خبرًا يصلح فيها أن يكون جاريًا على من هوله وعلى غير من هوله ، فيقع اللبس فى المراد : نحو : " الفارس الحصانُ مُتْعِبُه " فكلمة : " الفارس " مبتدأ ، و

" الحصان " مبتدأ ثان " ومُتْعِب " خبر الثانى وفيه ضمير مستتر ، والجملة منها خبر الأولى . فما المراد من هذا المثال؟ أتريد الحكم على الحصان بأنه يتعب الفارس ؛ فيكون الخبر جاريًا على من هوله : أم نريد الحكم على الفارس بأنه يتعب

[1] إن وجد داع يقتضي إبرازه - كما سبق - .

الحصان ؛ فيكون الخبر جاريًا على غير من هوله؟ الأمران محْتَملان مع اختلافهما فى المعنى . وهذه هى حالة اللبس ، حيث لا قرينة ترجح أحدهما على الآخر . فإن كان المراد هوالمعنى الأول الذى يقتضى جريان الخبر على من هوله وجب استتار الضمير مراعاة للأصل السابق ؛ ليكون استتاره دليلا على ذلك المعنى ؛ فنقول : " الفارس الحصان متعبه " . وإن كان المراد هوالمعنى الثانى الذى يقتضى جريان الخبر على غير من هوله وجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه دليلا على جريانه على غير من هوله ؛ فنقول " الفارسُ الحصانُ متعبه هو " [1] . فالضمير : " هو " عائد على الفارس ، المنسوب إليه " أنه متعب " ، والمحكوم عليه بذلك الحكم . والضمير : " الهاء " المتصل بالخبر . وهوالهاء فى آخر كلمة : " متعبه " عائد إلى المبتدأ الثانى " . ومثل الكلبُ الثعلبُ مخيفهُ . " الكلب " ؛ مبتدأ ؛ أول . " الثعلب " : مبتدأ ثان ، " مخيف " : خبر الثانى ، وهومضاف ، والهاء مضاف إليه . فما المراد؟ قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب ؛ فيكون الخبر جاريًا على صاحبه ، ويجب استتار الضمير ؛ مراعاة للأصل السابق ؛ ليكون استتاره دليلا على جريانه على صاحبه . وقد نريد المعنى الثانى ؛ وهوجريانه على غير صاحبه ؛ فجب إبراز الضمير منفصلا ؛ ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى ؛ فنقول : الكلب الثعلب مخيفة هو . ويكون الضمير البارز عائدًا على " الكلب " وهوالمحكوم عليه حقيقة بالخبر ؛ أى : بأنه المخيف . أما الضمير الثانى " وهوالهاء المتصلة بالخبر " فعائدة على المبتدأ الثانى[2] .

[1] في حالة اللبس وجريان الخبر على غير من هو له ، يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلا أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف ، لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ، ويوجب إبرازه منفصلا ، فيستمر فاعلا أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه ، إذ ليس للوصف إلا مرفوع واحد ، فإذا كان ضميرا مستترا وطرا ما يوجب إبرازه منفصلا بقيت له حالة الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ، ولا يعرب توكيدا للضمير المستتر . ولا مانع أن يحل اسم ظاهر محل الضمير ليمنع اللبس ، نحو : الفارس الحصان متعبه الفارس . ومن المستحسن عدم محاكاة هذا الأسلوب ، إذ لا يكاد يخلو من إبهام ، حتى مع إبراز الضمير - كما سيجيء - .

[2] مثل هذا : قائد الجيش راجيه هو . . - . . . ساكن الحصن حارسه هو . . - . . . زميلة البنت مرشدتها هي . . - . . معلمة الطفلة محبوبتها هي . . . . فالضمير البارز في الأمثلة السابقة أصله مستتر ويصلح أن يكون

مرجعه المضاف أو المضاف إليه ، فيحصل اللبس ، لعدم تعيين المرجع . ولذا يجب إبراز الضمير لمنع ذلك اللبس .
نعم الأكثر في الضمير أن يعود للمضاف ، لكن ، قد يعود للمضاف إليه أحيانا - كما سبق البيان في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ وله إشارة في " ز " من ص ٢٦١ - فإذا برز الضممير تعين إرجاعه للمضاف .

وخلاصة ما تقدم :
١ - أن الخبر الجامد لا يتحمل الضمير إلا عند التأويل الذى يقتضيه السياق١ ؛ وأما المشتق فيتحمله .
٢ - إذا جرى الخبر المشتق على غير من هوله وكان اللبس مأمونًا جاز استتار الضمير وجاز إبرازه .
٣ - وإن لم يُؤْمَنْ اللبس وجب إبرازه٢ .
هذا ، ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتملة على النوع الأخير ، وعدم صياغة نظائر لها ؛ منعًا لاحتمال ألا يُفهَم المراد منها ؛ بالرغم من كثرة ورودها فى الكلام العربى الأصيل ، كما يستحسن إهمال الرأى الذى يوجب إبراز الضمير فى حالة أمن اللبس ، لمجافاته الأصول اللغة العامة .

١ على الوجه الذي سبق في ص ٤٤٨ و ٤٤٩ " .
٢ إلا إن حل محله اسم ظاهر يزيل اللبس . - كما سبق في رقم١ من هامش الصفحة الماضية - ومما يلاحظ أن وجوب الإبراز ليس خاصا بضمير الخبر المفرد عند اللبس . بل يشمل ضمير الخبر الواقع جملة ، نحو : محمد صالح أكرمه . كذلك ما يحتمل أن يكون مفردا أو جملة " كمتعلق الظرف والجار مع مجروره " نحو : حامد محمود عنده ، أو في حديقته . كما أن اللبس وإبراز الضمير ليس مقصورا على الخبر ، بل يشمل أشياء أخرى ، كالحال في مثل : ركب عادل الحصان متعبه هو ، وكالنعت ، في مثل : مر عادل بصديق مكرمه هو ، وكالصلة في مثل عادل الحصان النافعه هو . وإذا وقعت جملة فعلية مكان واحد من الثلاثة كان الفعل في كل منها كالوصف الواقع خبرا . . . . .

القسم الثانى الخبر الجملة ١ :
الخبر الجملة : كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد ؛ كالفعل مع فاعله أونائب فاعله ؛ فى مثل : فرح الفائز ، وأكْرِمَ النابغ . وتسمى هذه الجلمة : " فعلية " ؛ لأنها مبدوءة - أصالة - بفعل . وكالمبتدأ مع خبره ، أوما يغنى عن الخبر فى مثل : المال فاتن . وهل الفاتن مال؟ وتسمى هذه الجملة : " اسمية " " لأنها مبدوءة " أصالة٢ باسم ؛ فالجملة إما " اسمية " ، وإما " فعلية " ٣ وكل واحدة منهما قد تقع خبرًا٤ ؛ فتكون هنا فى محل رفع٥ ؛ نحو : الصيف يشتد حره . الشتاء يقسو بردُه٦ . الربيع جَوُّه معتدل . الخريف جوه متقلب . وقد اجتمعت الجملتان فى قول الشاعر :
الْبَغْيُ يصْرَعُ أهْلَهُ . . . وَالظلمُ مَرتَعُهُ وخِيم٧
ويشترط فى الجملة والواقعة خبرًا أن تشتمل على رابط٨ يربطها بالمبتدأ ، إلا

١سبق في ص ٤٤٤ أن الخبر يكون جملة أو شبهها وجوبا في مسائل معينة ، سيجيء بيانها في " جـ " من ص ٤٧٣ . وبعض الأمثلة في " جـ " من هامش ص ٥٤٣ .
٢ ٢بان يكون تقدمه أصليا لا طارئا لسبب بلاغي : كتقدم المفعول على فعله لإفادة الحصر في مثل : محمدا أكرمت ، فإن هذا التقدم البلاغي ليس أصيلا .
٣ما تقدم عن الجملة بنوعيها هو اختصار لما عرضناه عنهما في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ .
٤وإذا صارت خبرا لم يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق ، " طبقا للبيان الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٥ ورقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ " ، ولا يخرج الكلمة عن الصدارة الأصلية أن يسبقها حرف عامل ، مثل : " ما " الحجازية ، و " لا " النافية للجنس ، و " إن " ، أو غير عامل مثل : " ما " و " لا " النافيتين . . . فالعبرة بما يقع بعد هذه الأدوات من فعل ، فتكون الجملة فعلية ، أو اسم ، فتكون اسمية .
٥إذا وقعت الجملة خبرا كانت نائبة عن لمفرد ، لأنها واقعة موقعه ، وحالة محلة ، إذ المفرد هو الأصل ، " طبقا للإيضاح المفصل الذي سبق خاصا بالإعراب المحل ، ص ٨٤ و ٣١٤ وهامشها " والمركب فرع منه . لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع ، على معنى أنه لو وقع المفرد - الذي هو الأصل - - موقعها لكان مرفوعا . فعند الإعراب نقول : الجملة من : المبتدأ والخبر " أو من " الفعل والفاعل " . . . . في محل رفع خبر المبتدأ " .
٦ومن هذا قول الشاعر :
الصدق يألفه الكريم المرتجي . . . والكذب يألفه الدني الأخيب
٧المرتع هنا : المرعي ، أي : النبات الذي ترعاه الحيوانات . والأصل : مكان الرعي . والوخيم : السيء الضار .
٨هناك شروط أخرى ستجيء في الزيادة ص ٤٧١ ، وفي تلك الصفحة نص صريح على جواز ، وقوع الجملة الإنشائية خبرا . وفيها كذلك طريقة إعراب الجملة الواقعة خبرا .

إن كانت بمعناه ، كما سيجىء١ . وهذا الرابط - كالضمير فى الجمل السالفة - ضرورى ؛ ولولاه لكانت جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ ، وصار الكلام مفككاً لا معنى له ؛ لانقطاع الصلة بين أجزائه ؛ فلا يصح أن نقول : محمد يذهب علىّ ، وفاطمة يجىء القطار . . . لفساد التركيب ، واختلال المعنى يفقد الرابط .

والروابط أنواع كثيرة منها :

١ـ الضمير الراجع إلى المبتدأ ، وهوأصل الروابط وأقواها " وغيره خلف عنه " ، سواء أكان ظاهرًا ؛ مثل : الزارع " فضلُه كبيرٌ " أم مستتر " أى : مقدر " مثل : الأرض ، تتحرك " ، وقولهم : مخالفة الناصح الأمين تُورثُ الحسْرة ، وتُعْقِبُ الندامة ، أم كان محذوفًا٢ للعلم به مع ملاحظته ونيته ؛ مثل : الفاكهة " أقةٌ بعشرة قروش " أى : أقة منها . وحجارة الهرم " حجرٌ بوزن عشرة " أى : حجر منها . والورق " اللونُ لونُ اللبن " . اللون منه . الثوب " الرائحة رائحةُ الزهر " : الرائحة منه " .

١في ص ٤٦٩٩ .
٢بشرط أن يكون معلوما . ومن المعلوم ما ينصب بفعل ، نحو : الطيور الأليفة جميلة ، وكل أحب ، أي : أحبه .
وما ينصب بوصف ، نحو : الكتاب أنا معطيك ، أي : معطيكه .
ومن المعلوم ما يجر بمشتق ، كاسم الفاعل في نحو : الآثار أنا زائر ، أي : زائرها ، وما يجر بحرف جر يدل على التبعيض ، ولا يبقى بعد حذف الضمير المجرور ، نحو : السكر رطل بدرهمين ، أي : رطل منه ، أو يدل على الظرفية ،

نحو : الدهر يومان ، فيوم نفرح ، ويوم نحزن ، أي : نفرح فيه ، ونحزن منه .
وقد يكون الضمير المجرور محذوفا مع حرف الجار ، لوجود نظير لهما يسبقهما فيدل عليهما ، نحو : اعمل بنصحي ، فإن الذي أنصحك به أنت مفلح . أي : مفلح به .
ومن المعلوم ما يكون ضميرا مرفوعان نحو : قراءة من قرأ قوله تعالى : {إن هذان لساحران . . . . } على اعتبار : " إن " مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها جملة : أي : إن هذان لهما ساحران . والذي دعا لذلك دخول اللام على كلمة : " ساحران " التي هي الخبر ، فلو كانت : " إن " حرفا بمعنى : نعم - كما يقول بعضهم - و " هذان " مبتدأ مرفوع بالألف " ولساحران " خبره مرفوع بالألف - لترتب على ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ ، وهو ضعيف عندهم!! بخلاف دخولها على المبتدأ نفسه ، فقدروا دخولها على مبتدأ محذوف ضمير . إلى غير ذلك من كل موضع يحذف فيه الضمير ، لوجود ما يدل عليه . هذا والضمير المحذوف غير الضمير المستتر كما أوضحنا ذلك من قبل - في رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ .
" ملاحظة " يصح أن يقال : الفتيات أقبلن ، أو أقبلت : ولكن أحد الضميرين قد يكون أفصح استعمالا من الآخر ، طبقا للبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٢١٩ ولما في رقم ٣ من ص ٢٦٣ .

ويشترط في الضمير أن يكون مطابقًا للمبتدأ السابق فى التذكير ، والتأنيث والإفراد ، والتثنية ، والجمع .
٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ السابق ؛ نحو : الحرية " تلك " أمْنِيّة الأبطال ، والإصلاح " ذلك " ٢ مقصد المخلصين . ومنه قوله تعالى : {وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ . . } .
٣ ـ إعادة المبتدأ السابق ؛ بقصد التفخيم ، أوالتهويل ، أوالتحقير . والإعادة قد تكون بلفظه ومعناه معًا ؛ نحو : الحرية ما الحرية٣؟ والحرب ما الحرب؟ والسارق من السارق؟ وقد تكون بمعناه فقط ؛ نحو : السيف ما المهند؟ والأسد ما الغضنفر؟ وعلىّ من أبوالحسين؟ بشرط أن يكن أبوالحسين كنية علىّ . والمراد بهما شخص واحد .
٤ ـ أن يكون فى الجملة الواقعة خبرًا ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق وغيره ؛ نحو : أما جُبْنُ المحارب فلا جبنَ فى بلادنا ، وأما هربه فلا هربَ عندنا . والعربيّ نعم البطل . . . فعدم الجبن أمر عام يشمل جبن المحارب وغير المحارب ، وكذلك عدم الهرب فى بلادنا يشمله ويشمل غيره . . . والبطل الممدوح بكلمة : " نِعم " يشمل العربى وغيره .
٥ ـ أن يقع بعد جلمة الخبر الخالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها بالواو ، أوالفاء ، أوثم ، مع اشتمال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ السابق؛

١مع مراعاة صورة المطابقة التي تكلمنا عليها في " ح " من ص ٢٦٢ ، وفي هذا افلباب ص ٤٥٢ وما بعدها .
ومع مراعاة ما سبق أن أشرنا إليه - في رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ - إذا كان المبتدأ ضميرا للمتكلم ، متعدد الأخبار ، وأحد الأخبار جملة فعلية ، فإن الضمير الرابط يصح أن يكون للمتكلم ، أو للغائب ، مثل : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو : يحب الإنصاف . وكذلك إن كان المبتدأ ضميرا للمخاطب ، وخبره متعددا ، فإنه يجوز في الرابط أن يكون للمخاطب أو الغائب ، نحو : أنت صادق تحب الإنصاف ، أو : يحب الإنصاف ولا يتغير الحكم إن جعلنا الجملة الفعلية السابقة ، ونظائرها ، نعتا ، لا خبرا ، وكذلك لا يتغير إن جعلناها حالا ، بشرط أن يكون صاحب الحال معرفة ، مثل : أن الصادق أحب الإنصاف وأنت الصادق تحب لإنصاف لكن مراعاة التكلم والخطاب في كل الصور السالفة . أبلغ وأسمى من مراعاة

الغياب . ثم انظر ما قد يكون من المشابهة أو المخالفة بين هذه المسألة والأخرى التي سبقت في باب الوصول - ب ص ٣٨٠ -
٢ بشرط إعراب اسم الإشارة مبتدأ ثانيا . ويجوز فيه إعرابات أخرى لا يكون فيها الخبر جملة .
٣ " الحرية " ، مبتدأ أول ، " ما " اسم استفهام ، مبتدأ ثان ، مبني على السكون في محل رفع " الحرية " خبر الثاني ، والجملة من الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

فيُكتفى فى الجملتين بالضمير الذى فى الثانية١ فمثال الواو : الزارع نبتَ الزرعُ وتعهده - الطالب بدأت الدارسةُ وا ستعد لها٢ . . . ومثال الفاء : الصانع تيسرت أسباب الصناعة فأقبل غير متردد ، والعامل كثرت ميادين العمل فوجد الرزق مكفولا٣ . ومثال ثُمّ : القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره ، والنجوم انقضى النهار ثم أشرق ضوءها .

٦ ـ أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط أداة شرط حذف جوابه الدلالة الخبر عليه ، وبقى فعل الشرط مشتملا على ضمير يعود على المبتدأ ؛ مثل الوالد يترك الأولادُ الصياح إن حضر - الضيف يقف الحاضرون إن قدِمَ .

تلك أشهر الروابط . ويجوز أن تستغنى جملة الخبر عن الرابط إن كانت هى نفس المبتدأ فى المعنى٤ ؛ بحث يتضمن أحدهما المعنى الذى يتضمنه الآخر تمامًا ٥ ؛ كأن يقول رجل لزميله ؛ ما رأيك فى التجارة؟ فيجيب : رأيى . " التجارة

---

١ ومثل هذا يصح في كل جملة أخرى تحتاج للرابط ، كالصلة ، والصفة ، والحال .
٢ وقد تكون الجملة الخبرية الخالية من الرابط مشتملة على اسم قد عطف عليه بالواو اسم آخر يشتمل على " ضمير يعود على المبتدأ الأول ، نحو : الضيعة شرب القمح وزرعها . الورد تحركت فروع الأشجار وفروعه . . . .
وقد تكون الجملة الثانية نعتا وفيها الضمير : نحو : الورد قطفت واحدة أحبها ، وقد تكون مشتملة على عطف بيان فيه الضمير ، نحو : على صاحبت محمودا أخاه .
وإنما كان العطف بالواو هو الأغلب هنا لأنها هي التي تفيد مطلق الجمع ، دون حروف العطف الأخرى .
٣ أما العكس وهو عطف جملة بالفاء خالية من الضمير على جملة الخبر المشتملة عليه - فجائز ، نحو : قوله تعالى : {ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة} . برغم أن الجملة المعطوفة على جملة الخبر بمنزلة الخخبر تستحق الضمير ، لا فرق في هذا بين الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ ، والواقعة خبرا للناسخ ، كالتي في الآية .
٤ هذا الاستغناء جائز لا واجب كما قلنا ، فلا مانع أن يكون في هذه الجملة المتفقة في معناها مع معنى المبتدأ رابط ، إن أمكن ، سواء أكان ضميرا . . . . وهو الغالب - أم غير ضمير .
٥ كل خبر ولو كان مفردا ، هو في الحقيقة نفس المبتدأ في المعنى تماما ، كما يتبين من مثل : " المطر نازل " فإن النازل هنا هو : المطر ، والمطر هو النازل ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر كاملا ويساويه في المدلول ، غير أن المقصود بالخبر الواقع جملة تتحد مع المبتدأ في المعنى - هو : كل جملة مخبر بها عن مبتدأ مفرد ، يدل على معنى تلك الجملة ، ويحوي مضمونها " مدلولها " فهو في ظاهره لفظ مفرد ، ولكنه ينطوي على معنى الجملة وعلى مضمونها ، ومن أمثلته قول - كلام - حديث - نطق - رأي . . . وأيضا ضمير الشأن - وقد تقدم موضوعه في ص ٢٢٥٠ - مثل قوله تعالى : {قل هو الله أحد} فضمير الشأن : " هو " مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية بعده . وهذه الجملة التي وقعت خبرا خالية من الرابط ، لأن معناها ومدلولها مساو تماما لمعنى المبتدأ الضمير " هو " فمدلول كل منهما هو مدلول الآخر .

غِنًى " ١ . فالجملة الواقعة خبرًا مطابقة فى معناها للمبتدأ فى معناه ومدلوله ؛ فكلاهما مساوللآخر فى المضمون ؛ فالرأى هو : " التجارة غنى " و " التجارة غنى " هى : " الرأى " . ومن أمثلة ذلك : أن يتكلم متكلم فيسأله الآخر ماذا تقول؟ فيجب : قولى " الذليل مهين " . كلامى " الكرامة تأبى المهانة " فجملة الخبر فى كل مثال هى نفس المبتدأ السابق فى المعنى ، والمبتدأ السابق فى كل مثال يتضمن معنى الجملة الواقعة خبرًا ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر ، ودلالته٢ .

" ١ ، " ١سيجيء في الزيادة والتفصيل طريقة إعراب هذا المثال وأشباهه . " ب " ص ٤٧١ " .

٢يشير ابن مالك إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة ، فيقول :

ومفردا يأتي ، ويأتي جملة . . . حاوية معنى الذي سيقت له

وإن تكن إياه معنى اكتفى . . . بها ، كنطقي : الله حسبي ، وكفى

أي : أن الخبر قد يكون مفردا ، وقد يكون جملة . ويشترط في الجملة أن تكون حاوية معنى المبتدأ الذي سيقت لإتمام الفائدة معه ، أي : تكون مشتملة على معناه . . . ويتحقق هذا الشرط بالربط بينهما بالضمير ، أو ما يخلفه . فإن كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى " بالطريقة التي شرحناها " اكتفى بها من غير رابط ، مثل : " نطقي : الله حسبي " ، فالمبتدأ يتضمن معنى الخبر الجملة ، والخبر الجملة يتحد في المعنى مع المبتدأ . وفي مثل هذه الصورة يصح الاستغناء عن الرابط .

" وكلمة : معنى " الثانية في كلام ابن مالك منصوبة على أنها : تمييز ، أي : من جهة المعنى . وكلمة : " كفى " المراد منها : وكفى به ، أي : بالله : حذف حرف الجر الزائد وحده ، وهو " الباء " فانفصل الضمير الذي كان مجرورا في محل رفع وصار تقديره : هو " ، ثم استتر مرفوعا في الفعل " كفى " . ثم قال :

والمفرد الجامد فارغ ، وإن . . . يشتق فهو ذو ضمير مستكين

أي : أن الخبر المفرد نوعان ، فالجامد منه فارغ من الضمير ، والمشتق ليس بفارغ ، بل فيه ضمير مستكن ، أي : مستتر . ثم قال :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا . . . ما ليس معناه له محصلا

أي : أبرز الضمير الرابط مطلقا " سواء أمن اللبس أم لم يؤمن : وهذا مذهب البصريين " إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلا له . بأن يكون الخبر جاريا على غير من هو له . فالمراد من كلمة : " ما " المبتدأ . والضمير في : " معناه " يعود على الخبر . أي : أبرز الضمير مطلقا حيث يقع الخبر بعد مبتدأ لا يكون الخبر محصلا له . أي : لا يكون حاويا لمعناه . ولاجاريا عليه . والتعقيد في هذا البيقت ظاهر .

ومذهب البصريين فيه تضييق من غير داع ، حيث يوجب إبراز الضمير مطلقا ، مع أنه لا داعي لوجوب الإبراز عند أمن اللبس .

زيادة وتفصيل :

" ا " اشترطنا١ فى جملة الخبر وجود رابط ، - بالتفصيل الذى أوضحناه - ويشترط فيها أيضًا أن تكون غير ندائية ؛ فلا يصح : محمد " يا هذا . . . " . وأن تكون غير مبدوءة بكلمة " لكن٢ " : أو " حتى " : أو " بل " ؛ لأن كل واحدة من هذه الكلمات تقتضى كلامًا مفيدًا قبلها ، فالاستدراك بكلمة : " لكن " لا يكون إلا بعد كلام سابق . وكذلك الغاية بكلمة : " حتى "

والإضراب بكلمة : " بل " ٣ .
ويجوز فى جملة الخبر أن تكون قسَمية٤ ؛ نحو : القوى والله ليهزمن عدوه ، وأن تكون إنشائية ؛ سواء أكانت إنشائية طلبية ؛ نحو : الحديقةُ نسْقها ، أم غير طلبية مثل : الصديقُ لعله قادم . العادل نعم الوالى ، والظالم بئس الحاكم .
" ب " فى الأساليب التى يكون فيها الخبر جملة معناها هومعنى المبتدأ مثل :
" كلامى : " الجومعتدل " " حديثى : " يجيء الفيضان صيفًا " " .
" قولى : " نشر التعليم ضرورى " " ، " خطْبتى : " التوحد قوة " " .
" مقالى : " احذروا الخائنين " " . . . يجوز إعرابان :

١في ص ٤٦٦ .
" ٢و ٢ " بسكون النون ، فتكون للاستدراك والابتداء معا ، ولا تعمل شيئا أما بتشديد النون فتكون للاستدراك ، وتعمل عمل " إن " . وفي كلتا الحالتين لا بد أن يسبقها كلام تام يحصل بسببه الاستدراك . وقد وردت بعض أساليب قليلة وقعت فيها لكن " بالتشديد " في صدر جملة الخبر ، مثل : " محمود وإن كثر ماله ، " لكنه " يخيل . فقيل : لا مانع أن تكون الجملة خبرا مع تصدرها بلكن ، وقيل إن الخبر محذوف ، والاستدراك منه ، وأصل الكلام مثلا : محمود وإن كثر ماله لا يتوانى ، لكنه بخيل . والأسلوب مولد ، وهو على كلا الإعرابين معيب - كما سبق البيان في : " و " من ص ٤٥٠ وكما يأتي في رقم ٢ من هامش ص ٦٣٠ - بعيد من الأساليب الصحيحة ، الواردة في الكلام الفصيح ، فلا يقاس عليه ، لصدوره ممن لا يحتج بكلامه .
٣وفي هذا يقول السيوطي في الهمع " جـ١ ص ٩٦ " ما نصه :
" لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدرة بلكن ، أو : بل ، أو : حتى ، بالإجماع في كل ذلك " .
٤إذا كانت الجملة القسمية ذاتها نوعا من الإنشاء غير الطلي تبعا للرأي القائل بهذا - دخلت في عداد هذا النوع الآتي بعد .

أولهما : أن نعرب الجملة١ الاسمية أوالفعلية مجزأة على حقيقتها جزأين " مبتدأ وخبرًا ، أوفعلا وفاعلا " ثم يكون مجموع الجزأين فى محل خبر المبتدأ السابق ؛ ففى مثل : " كلامى : الجومعتدل " نقول : " كلام " مبتدأ مضاف ، والياء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جرّ ، " الجو " مبتدأ ثان . " معتدل " خبره ، والجملة من الجزأين فى محل رفع خبر المبتدأ الأول . وفى مثل : " حدثنى : يزداد الفيضان صيفًا " نقول : " يزداد " مضارع مرفوع . " الفيضان " فاعل مرفوع " صيفًا " ظرف منصوب ، والجملة من الجزأين " الفعل والفاعل " فى محل رفع خبر المبتدأ . فلكل جزء من أجزاء الجملة وجود مستقل ، وإعراب خاص به وحده ؛ ثم يكون مجموع الجزأين معًا هوخبر المبتدأ السابق .
ثانيهما : أن ننظر إلى تلك التى كانت فى الأصل١ جملة نظرتنا إلى شيئ واحد

ليس مجزأ ، وليس له كلمات مفردة ؛ فكأنه كتلة واحدة ليس لها أجزاء ، أوأنه كلمة واحدة منهما تعددت الكلمات ، فهى من قبيل المركب الإسنادى الذى ننطق فيه بالألفاظ على حسب ضبطها الأصل - قبل أن تكون خبرًا أوشيئًا آخر - ؛ من غير تغيير شيء من حروفها أوضبطها . ثم نقول عنها كلها الآن : إنها خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره لأجل الحكاية ؛ " وهى - كما سبق[2] ترديد اللفظ الأصلى وترجيعه على حسب هيئته الأولى - غالبا - ؛ حروفًا وضبطًا " . ويكون الخبر فى هذه الحالة من قبيل الخبر المفرد . لا الجملة ؛ فنقول فى إعراب : " كلامى : " الجو معتدلٌ " " كلام " مبتدأ مضاف . والياء مضاف إليه . " الجومعتدلٌ " كلها خبر مرفوع بضمة مقدرة . على آخره[3] ، منع من ظهورها حركة الحكاية " . ونقول فى مثل : " حديثى " يظهر الفيضان صيفًا " " " حديث " مبتدأ

[1] إذا وقعت الجملة خبرا أو غيره فإنها لا تسمى جملة إلا بحسب أصلها قبل الخبرية - وغيرها - طبقا للبيان السابق في رقم ٢ من هامش ص ١٥ .

[2] في رقم ١ من هامش ص ٣١٠ .

[3] نقول : إنها مقدرة مع وجود ضمة ظاهرة في آخر كلمة : " معتدل " لأن هذه الضمة الموجودة لم تجيء لأجل الخبر المحكي ، إذ أنها موجود قبل مجيئه . وستبقي في بقية الأحوال ، كحالتي النصب ، والجر . أما الضمة الخاصة بالخبر المحكي فغير ظاهرة في النطق ، وإنما هي مقدرة .

مضاف . . . الياء مضافٌ إليه . . . " يظهر الفيضان صيفًا " كلها خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره ؛ منع من ظهورها حرَكة " الحكاية " . . . وهكذا .

وقد يقع العكس كثيرًا ؛ فيكون المبتدأ جملة بحسب أصلها[1] ، ولكنها صارت محكية . والخبر مفرد يتضمن معناها ، كأن يقول قائل : أريد أن تدلنى على آية قرآنية ، وعلى مثل قديم ، وعلى حكمة مأثورة . فتجيب : " قولٌ معرُوفٌ ومغفرةٌ خَيرٌ منْ صَدقة يَتْبعُها أذىً " آية قرآينة . " إنّ أخاكَ من واساك " مثلٌ قديم . " رُبّ عيشٍ أهونُ منه لحمامُ " حكمةٌ من حكم المتنبى . فالآية كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع ، بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية . وكلمة : " آية " هى لخبر . وكذلك " إن أخاك من واساك " كلها من أولها إلى أخرها مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع ظهورها حركة الحكاية ، والخبر كلمة : " مثل " وكذا يقال فى : " رب عيش أهون منه الحمام " .

وكما تتكون الجملة المحكية من مبتدأ وخبره تتكون من فعل وفاعله ومن غير ذلك . والمهم فى الألفاظ المحكية أن تكون دائمًا بصورة واحدة فى جميع

الحالات الإعرابية ، ولكنها مع ذلك فى محل رفع ، أونصب ، أوجر ؛ على حسب موقعها الإعرابىّ .

حـ - أشرنا[2] إلى أنواع المبتدأ تحتاج إلى خبر حتمًا وإلى وجوب أن يكون هذا الخبر جملة - ويلحق بها نوع يجب أن يكون خبره شبه جملة " جارًّا مع مجروره " - وأشهر تلك الأنواع المحتاجة لجملة : أسماء الشرط الواقعة مبتدأ[3] ، وكذا : ضمير الشَّان[4] ، و " كأيِّن[5] " الخبرية الشبيهة بكم الخبرية،

---

[1] مثل هذا المبتدأ لا يعد جملة ، لأن المبتدأ في أصله لا يكون - جملة وإنما يعد جملة على إرادة لفظه المحكى . أما الخبر إذا كان جملة هي نفس المبتدأ في المعنى فيجوز فيها إعرابان - كما عرفنا هنا - أحدهما اعتبار هذه الجملة مجزأة جزأين ، كل منهما له إعراب ، ومجموع الجزأين هو الخبر . وثانيهما اعتبارها جملة محكية لا ينظر فيها إلى تجزئة ، فتعرب كلها خبرا محكيا .

[2] في ص ٤٤٤ .

[3] تفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بالجوازم جـ٤ .

[4] سبق الكلام عليه مفصلا في ص ٢٥٠ .

[5] بيانها وتفصيل أحكامها في جـ ٤ الباب الخاص " بكم وكأين " ، وفي الصبان ، هناك : ما يفيد أن خبرها يكون في الأكثر جملة فعلية ، مصدرة بماض أو مضارع . وقد يكون جملة اسمية أو شبه جملة ، كما يفهم من كلامه هناك . . . . وسيجيء البيان في الموضع السالف .

والمخَصَّوص بالمدح والذم إذا تقدَّم ، والمنصوب على الاختصاص ؛ فإنه يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه يعرب مبتدأ ، ويعرب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أَخُصّ - مثلا - والجملة خبر عن ذلك المبتدأ . ويجب أن يكون خبر " ما " التعجبية جملة .

ومن شبه الجملة السالف خبر المبتدأ الملازم للابتداء سماعًا ؛ نحو : طُوبَى للمؤمن ؛ فإن خبره لا يكون إلا جارًا مع مجروره وهما شبيهان بالجملة . . . - ومثله وقولهم فى المدح : لله درّ فلان . . . وغير هذين مما سيجىء[1] .

---

[1] في ص ٤٨١ وفي " جـ " من هامش ص ٥٤٣ .

القسم الثالث : الخبر شبه الجملة

يريد النحاة بشبه الجملة هنا أمران[1] ؛ أحدهما : الظرف بنوعيه الزمانىّ والمكانىّ ، والآخر : حرف الجر مع مجروره . فالخبر قد يكون ظرف زمان ؛ نحو : الرحلة " يومَ " الخميس . والرجوعُ " ليلة " السبت . وقد يكون

ظرف مكان ؛ نحو : " الحديقة " " أمامَ " البيت ، والنهر " وراءَهُ " ؛ فكلمة " يوم " , و " ليلة " وما يشبههما ظرف زمان ، منصوب ، فى محل رفع٢ ؛ لأنه خبر المبتدأ . وكلمة

---

١ أما في اسم الموصول فشبه الجملة ثلاثة أشياء ، سردنا تفصيلها في ص ٣٨٤ وسيجيء كلام خاص بالجار مع مجروره ، في باب الحال - جـ ٢ ص ١٠٠م ٦٨ - .

٢ وهذا رأي حسن بارع . " أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ ، باب : " الموصول " وقد سجله شارح كتاب المفصل في جـ١ ص ٩٠ و ٩١ عند الكلام على أقسام الخبر " -

وإنما كان في محل رفع لأن الأصل أن يكون الخبر مفردا مرفوعا ، إذ المفرد " بسيط " و " البسيط " أصل المركب فجاء الظرف والجار مع المجرور وحلا في محل ذلك الأصل ، فمجيئهما طاريء عرضي والمسألة شكلية ، بحتة ، ولا أثر لها من الناحية العملية التحقيقية : فلو قلنا : " ظرف منصوب خبر المبتدأ " أو : " جر مع مجروره خبر المبتدأ " ، من غير أن نزيد شيئا ما حصل قصور ، ولا وقعنا في خطأ ، ولكان مساويا في صحته لقولنا : إن شبهي الجملة متعلقان بمحذوف هو الخبر . . . . لكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أنسب ، لأنه أوضح ظهورا ، لمراعاة الأصل ، والغالب فيه . . . . وإليك النص الذي سجله شارح المفصل :

" اعلم انك لما حذفت الخبر الذي هو : " استقر " أو " مستقر " وأقمت الظرف مقامه - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه " أي : أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه " وهو مغاير المبتدأ في المعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في " الاستقرار " إلى الظرف ، وصار مرتفعا بالظرف ، كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذفت " الاستقرار " ، وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره ، للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره ، وللقول عندي في ذلك أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف ، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ، لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، فإن ذكرته أولا وقلت : زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع . . .

" واعلم أنك إذا قلت : " زيد عندك " فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ، سواء أكان فعلا أم اسما ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، وإذا قلت : " زيد في الدار " أو : " من الكرام " فالجار والمجرور في موضعث نصب بالاستقرار ، على حد انتصاب " عندك " إذا قلت : " زيد عندك " ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . . . . أهـ " لكن ما المرد من قوله السابق : " فإن ذكرته أولا وقلت : زيد استقر عندك لم يمنع مانع " . . . . ؟ إن كان المراد ذكر " الاستقرار " قبل الخبر الظرف المسبوق بالمبتدأ - أدى هذا إلى نقض ما قرره من عدم جهاز إظهار " الاستقرار " المحذوف . وإن كان المراد تقديم " الاستقرار " في صدر الجملة قبل المبتدأ بحيث يصير المبتدأ فاعلا أو شيئا آخر غير مبتدأ فقد يصح . فالمراد غامض ، ويزيده مثاله غموضا .

هذا وهو يشير بقوله " الجار والمجرور في موضع نصب الاستقرار . . . . إلخ " إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور أصله مفعول به في المعنى ، وحرف الجر الأصلي أداة لتوصيل أثر الفعل إليه .

فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو=

" أمام " و " وراء " وما يشبههما - ظرف مكان منصوب في محل رفع ؛ لأنه خبر المبتدأ . وقد يكون الخبر جارًّا أصليا مع مجروره ؛ نحو ، السكَّر من القصب - إخوان

=الخبر - مذهب قديم من عدة مذاهب " سجلتها المراجع النحوية ، كالمفصل والصبان " وقد سجلنا رأي صاحب " المفصل " . والأخذ به من بحوث جدلة مضنية ، وتقسيمات متعددة ، لا نفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء العقلي الذي تضيق به الناشئة ، وسنعرض لبعض تلك البحوث بقليل من التفصيل ، لا للأخذ بها ، ولكن ليقف عندها المتخصصون وقفة الفاحص .

جاء في شرح ابن عقيل عن العامل المحذوف ما نصه . " ذلك المحذوف واجب الحذف . وقد صرح به شذوذا ، كقوله

:
لك العز إن مولاك عز ، وإن يهن . . . فأنت لدي بحبوحة الهون كائن
وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة . . . أو حالا . . . أو . . . . " أهـ .
وهنا قال الخضري في وجوب حذف العامل ما نصه : " محل ذلك إذا قدر كونا عاما . . . . فإن قدر خاصا جاز ذكره في الكل كما علمت وجوز ابن جني إظهار العام أيضا ، تمسكا بنحو : قوله تعالى : " فلما رآه مستقرا عنده " . " ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك ، لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه " أهـ . وما قاله الخضري صرح به بعض المفسرين .
هذا ، وسيجيء في الجزء الثاني " باب : الظرف ٧٨ ص ٢٣٦ عند الكلام على تعلق الظرف بعامله " بيان مفيد عن الرأي الداعي إلى تقدير عامل واجب الحذف ، والدليل على وجوده ، وبيان آخر عن اعتباره غير موجود .
وشبه الجملة في هذا الباب - هو الظرف ، والجار مع مجروره . وسمي " شبه جملة " لأن كلا منهما قد يدل على جملة ومعناها . وأساس هذا التعليل عندهم : أن الظرف أوا لجار الأصلي مع مجروره ليس هو الخبر في الحقيقة ، وإنما الخبر الحقيقي لفظ آخر محذوف ، يتعلق به الظرف ، والجار الأصلي مع المجرور ، إذ لا بد أن يتعلقا بفعل أي فعل " لا فرق بين المتعدي واللازم ، والجامد والمتصرف ، والتام والناقص
" كما سيجيء البيان في جـ٢ - باب : " حروف الجر " م ٨٩ ص ٤٠٥ " أو بما يشبهه الفعل ، من : اسم فعل ، أو : من مشتق يعمل عمل الفعل ، أو : من جامد مؤول بالمشتق . وبهذا التعلق الواجب يتم المعنى . " وقد يتعلقان - أحيانا - بالنسبة ، أي : بالإسناد ، طبقا لما هو مبين في : " ب " من الزيادة التالية ص ٤٨١ " . والمحذوف قد يكون فعلا مع فاعله ، وهذا أمر متعين متحتم إذا وقع شبه الجملة في جملة الصلة لموصول غير " أل " ، أو لجملة القسم ، لأن جملة الصلة للموصول غير " أل " وكذا جملة القسم ، لا بد أن تكون كل واحدة منهما فعلية " كما سبق في رقم ١ من هامش صفحتي ٣٨٤ و ٣٨٥ وكما سيجيء في جـ ٢ باب الظرف .
ص ٢٣٤ م ٧٨ وباب حروف الجر ص ٤٦٠ م ي٩٠ " - لكن التعلق يكون بالفعل وحده ، وقد يكون في غيرهما شيئا آخر مما سبق ، ففي مثل " الكتاب فوق المكتب " والولد في البيت " يكون تقدير الكلام مثلا : الكتاب " استقر " أو : " مستقر " فوق المكتب . والولد " استقر " أو : " مستقر " في البيت ، ونحو ذلك من فعل محذوف ، أو غيره مما يدل على مجرد الوجود والاستقرار ، من غير معنى زائد على هذا الوجود المطلق الذي يسمونه : " الكون العام "
. " أي : الوجود العام الخالي من شيء آخر معه ، كالنوم ، أو : القراءة ، أو اللعب " . . . . . فلا يصح عندهم أن يكون التقدير : الولد نام أو : نائم في البيت . ولا : الكتاب تحرك ، أو : متحرك فوق المكتب ، لأن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على الوجود ، مع زيادة شيء آخر ، كالوجود ومعه النوم للولد ، والوجود معه التحرك للكتاب ، وهكذا .
. . . أي : =

السوء كخشب في النار ، يأكل بعضه بعضا . ؛ فالجار مع المجرور في محل رفع خبر المبتدأ . ومنه قول الشاعر :
للعيد يومٌ من الأيام منتظرٌ . . . والناس في كل يومٍ منك في عيدِ

=أنه وجود قيد بشيء آخر يزيد عليه ، وليس بالوجود المطلق المجرد . فمثل هذا الوجود المقيد يسمى : " كونا خاصا " يجب ذكره ، إلا إذا دلت قرينة عليه عند الحذف فيصح حذفه ، وقد دفعهم إلى هذا التقدير للكون العام المحذوف ، واعتباره كالملفوظ - ما يتمسكون به - بحق - من أن الظرف والجار الأصلي مع المجرور لا بد أن يتعلقا بعامل - كما قلنا - يتممان معناه ، ويعمل فيهما . فأين العامل الذي تؤثر فيهما ، ويتعلقان به إذا كان المبتدأ جامدا في نحو : الغزال في الحديقة ، وكثير من الأمثلة المشابهة ، لذلك يقولون في الإعراب : الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره متعلق بمحذوف خير ، سواء أكان المحذوف فعلا مع فاعله " أي : جملة فعلية ، مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : " كان " التي بمعنى : " وجد " وهي ، كان التامة " ، أم كان مفردا " أي : اسما مشتقا " مثل : مستقر ، أو : كائن المشتقة من " كان " التامة - ، أو : موجود أو : شيئا آخر يصلح عاملا " ، فليس الخبر عندهم في أصلهه هو الظرف نفسه ، أو الجار الأصلي مع المجرور مباشرة ، وإنما الخبر في الأصل هو المحذوف الذي ينوونه ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحا لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بغير خفاء ولا لبس - كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنه ، والقائم مقامه . والفعل مع فاعله جملة ، فما ناب عنها وقام مقامها فهو شبه بها ، لذلك أسموه : " شبه الجملة " . وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كونا عاما وقع خبرا ، أو : صفة ، أو : حالا . . . . . .

"وكذلك إن كان صلة لموصول غير " أل " لكن يجب مع الصلة - لغير " أل " أن يكون المحذوف فعلا ، ولا يصح أن يكون اسما مشتقا - أو غيره مما يشبه الفعل - كما عرفنا عند الكلام عليها ، لأن صلة الموصول غير - أل " يجب أن تكون جملة فعلية ، ومثلها جملة القسم التي حذف منها عاملها . . . . " . .
ثم زادوا فقسموا كلا من الظرف ، والجار الأصلي مع المجرور إلى مستقر : " بفتح القاف " وإلى : " لغو " يريدون المستقر : ما كان متعلقه المحذوف " كونا عاما " يفهم بدون ذكره . وسمي " مستقرا " لأمرين ، لاستقرار معنى عامله فيه ، " أي : فهمه منه " . ولأنه حين يصير خبرا - مثلا - ينتقل إليه الضمير من المحذوف ويستقر فيه . وبسبب هذين الأمرينق يجب حذفه حتما .
ويريدون باللغو : ما كان متعلقه " كونا خاصا " وسمى كذلك لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ، إذ لا يستقر فيهه معنى ذلك العامل ، ولا يتحمل ضميره . وفي هذا الحالة يتحتم أن يكون العامل الملفوظ به في الجملة هو الخبر - مثلا ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة - كما في الأمثلة التي ستجيء - . ولو حذف لوجودها لكان هو الخبر أيضا مع حذفه ، فلا يصح في حالتي ذكره أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره خبرا ، ولا في موضع رفع خبرا . وهذا نوع من التشدد لا داعي له ، إذ لا مانع أن نعرب " الظرف اللغو " خبرا في الحالة التي يحذف فيها عامله المعروف ، كما أعربنا زميله المستقر .
والكون العام واجب الحذف ، إذ لا فائدة من ذكره ، لوجود ما يدل عليه في غير خفاء ولا لبس ، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة - كما قلنا كما أن الكون الخاص يجب ذكره حتما لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه ، فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعينه على صحة حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أي : راكب فوق الحصان ، ومن لي بفلان؟ أي : من يتكفل لي بفلان . والبحتري من الشعراء ، أي : معدود منهم . ومثل قوله تعالي في القصاص : " الحر بالحر " على تقدير : " مقتول " لأن تقدير الكون العام في الأمثلة السالفة لا يؤدي المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو عندهم الذي يعرب خبرا - كما سبق - لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفهه فإنه لا يخرج الظرف - في رأيهم - عن اعتباره=

ويشترط في الظرف الوَاقع خبراً ، وفي الجار مع المجرور كذلك - أن يكون تامًّا ، أى : يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره ، ويكْمُلُ به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لَبْس ، كالأمثلة السابقة . فلا يصلح للخبر منهما ما كان ناقصاً ؛ مثل : محمود اليوم . أوحامد بك ؛ لعدم الفائدة . أما حيث تحصل الفائدة فيصح وقوعهما خبراً ؛ ويكون كل منهما هوالخبر مباشرة ؛ أي : أن شبه

=لغوا ، ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : " كون خاص " فالمعول عليه عندهم في الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ، سواء ذكر الكون الخاص أم حذف ، وفي الاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .
وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات ، وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع وفي المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلا أو اسما . . . وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله . بل الخير في إهماله ، وفي ترك ما نقلناه عنهم ، وفي الاقتصار على إعراب الظرف والجار الأصلي مع المجرور خرا - مثلا - في محل رفع ، كما شرحنا أول هذا الموضوع ، وكما هو رأي بعض السابقين . ولا داعي للتشدد في البحث عن العامل ونوعه . مع عدم الحاجة إليه ، ولا في الخضوع له ، وركوب الشطط لإظهار آثاره ، لأن المعنى جلى كامل بدونه ، فذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المعيب في نظرية العامل النافعة الجميلة . وإذا أخذنا بهذا الرأي السهل اليسير كان تسمية الظروف والجار مع مجروره " شبه جملة " ، إنما هي من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومراعاة أصلها السابق ، أو لأن كلا من الظرف والجار الأصلي مع مجروره ليس مفردا في الحقيقة ، بل هو مركب ، إذ يحمل معه الضمير المستتر الذي انتقل إليه من المحذوف على الوجه الذي بسطناه .
وإتماما للبحث ، وإنصافا للنحاة نذكر أن رأيهم في وجوب تعلق شبه الجملة " سديد ، وأن حجتهم في تحتيم ذلك التعلق قوية - وإيضاحها المفيد في جـ ٢ ص ٢٣٦ م ٧٨ باب الظرف ، وص ٤٠٥ باب حروف الجر - ، وتتلخص هنا في أن الخبر هو المبتدأ معنى ، وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى ، كما في مثل : " على الخطيب " فالخطيب في هذه الجملة هوع لى ، وعلى هو الخطيب ، فكلاهما من جهة المعنى هو الآخر .
وكذلك الشأن في كل مبتدأ وخبر على النسق السالف الوارد في الاستعمال العربي . فلو أردنا بغير التعلق تطبيق هذا

الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق ، بل يفسد المعنى معه ، ولا يصلحه إلا التعلق على الوجه الذي يذكره النحاة ، ففي مثل : على أمامك . . . . لا يصح أن يكون الظرف " أمام " هو : على ولا أن يكون على هو : " الأمام " نفسه ، إذا المعنى في كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفة ، ولا يصلحه إلا أن يكون الظرف متعلقا بشيء آخر غير المبتدأ ، هو " كائن " أو " موجود " أو نحوهما . ومثل هذا يقال : في السفر يوم الخميس ، فليس السفر هو يوم الخميس نفسه ، ولا يوم الخميس هو السفر . . .

فالظرف بنوعيه لا يستقل بنفسه في إحداث معنى جديد ، لأنه وعاء - كالوعاء الحسي - لا بد له من مظروف ، " أي : من شيء يقع فيه " . وهذا المظروف هو ما يسمى : " المتعلق " وهو الذي لا بد أن يقع في الظرف ، وإلا فسد المعنى بغيره تماما ، وما يقال في الظرف يقال في الجار الأصلي مع المجرور ، إذ لا فائدة منهما إلا بمتعلقهما ، وقد أوضحنا بإسهاب وتفصيل في مكانه المناسب - جـ ٢ ص ٢٣٦ م ٧٨ باب : " الظرف " وكذلك ، في ص ٤٠٥ وما بعدها م ٨٩ باب : " حروف الجر " ، واستيفاء الموضوع على الوجه الحميد يقتضي الرجوع إلى تلك الصفحات .

الجملة نفسه يكون الخبر[1] - فى الرأى المختار .

بقيت مسألة تتعلق ببيان نوع الظرف التام الذى يصلح أن يكون خبراً . فأما ظرف المكان فيصلح - فى الغالب - أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى وعن المبتدأ الجثة ؛ فمثال الأول ؛ العلم عندك - الحق معك . ومثال الثاني : الكتاب أمامك - الشجرة خلفك . ولا بد فى ظرف المكان أن يكون خاصًّا[2] لكى يتحقق شرط الإفادة ؛ كالأمثلة السالفة ؛ فلا يصح أن يكون عامًّا ؛ مثل : العلم مكاناً ، أوالكتب مكاناً ؛ لعدم الإفادة .

وأما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى فقط ، بشرط أن تتحقق الإفادة . كأنْ يكون الزمان خاصّاً[3] ، لا عامًّا ؛ مثل : السفر صباحاً ، والراحة ليلا . بخلاف : السفر زماناً ، الفضل دهراً ، الأدب حيناً ، لعدم الإفادة .

---

[1] يقول ابن مالك :

وأخبروا بظرف أو بحرف جر . . . ناوين معنى كائن ، أو : استقر

أي : أن الظرف والجار مع مجروره قد يقع كل منهما خبرا لا بنفسه ، ولكن بمتعلقه على حسب رأيهم الذي تناولناه بالبحث والتمحيص في هامش ص ٤٧٥ ، فلا بد من تعلقه - - عندهم - بعامل يحذف في الأغلب ، وهذا العامل قد يكون فعلا ، مثل : " استقر " أو : " ثبت " أو " وجد " - أو " كان " ، بمعنى : وجد . . . . ولا تكون هنا إلا تامة وقد يكون المحذوف اسما مشتقا ، مثل ، مستقر ، أو كائن " بمعنى موجود ، من " كان " التامة " . فإذا وقع الخبر شبه جملة فليس هوالخبر في رأيهم ، وإنما الخبر هو ما قبله من جملة فعلية ، فعلها محذوف ، وفاعلها ضمير ، استقر في شبه الجملة ، أو الخبر مفرد مشتق علما بأن العامل في هذا الخبر إنما هوالفعل الذي حذف ، وبقي فاعله ، وكذلك هو المشتق من غير الضمير الذي كان مستترا فيه ، ثم تركه واستقر في شبه الجملة بعد حذف المشتق .

[3] هذا تعبير النحاة . يريدون بالمعنى : الأمر غير المحسوس ، أي : الذي لا يكون جسما نحسه بإحدى الحواس الخمس ، كالبصر ، . . . . ، وإنما يكون شيئا مفهوما بالعقل ، مثل : العلم ، الذكاء ، الأدب ، النبل ، الشرف . . . . أما الجثة فالجسم الذي نحسه بالبصر ، أو بغيره من الحواس ، ومنه . الشجرة ، المنزل ، القلم . . . . ويشترط كثير من النحاة في الظرف أن يفيد فائدة جديدة إذا وقع خبرا عن المبتدأ المعنى . ويريدون بالفائدة الجديدة . ألا تكون أمرا معروفا للمخاطب ، أو مستمرا ، فالجديد مثل : المقابلة ظهرا ، وغيره مثل : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم استفادة السامع شيئا جديدا كان جاهلا به . ووفريق لا يشترط ذلك في الظرف ولا في الخبر عامة : بل يكتفي بمجرد الإفادة ولو كانت معلومة قبل سماع الخبر ، مثل الشمس منيرة . وقد يكون الرأي الأول هو المقبول ، لأن الغرض من الكلام الإفادة الجديدة ، وإلا كان عبثا - انظر ما يتصل بهذا في : " أ " من ص ٤٤٨٩ - .

[3] وذلك بتحديده ، أو : بتقييده بقيد بعده مما هو مذكور في " جـ " من ص ٤٨١ .

وهولا يصلح أن يكون خبراً عن الجثة إلا قليلا ؛ وذلك حين يفيد١ أيضاً ؛ فلا يصح : الشجرة يوماً - البيت غداً ؛ لعدم الإفادة . ويصح : القطن صيفاً . القمح شتاء ، لتحقق الفائدة ؛ إذ المراد : ظهور القطن صيفاً . وظهور القمح شتاء . ومنه قولهم : الهلاُ الليلة . والرطبُ شهرىْ ربيع .
ومجمل الأمر أن ظرف المكان يصلح - فى الغالب - خبراً للمبتدأ بنوعيه : المعنى والجثة ، وأن ظرف الزمان يصلح في الغالب خبراً للمبتدأ المعنى دون الجثة ، إلا إن أفاد١ ؛ وهذه الإفادة تحقق فى الظرف بنوعيه حين يكون خاصًّا لا عامًّا . فالمعول عليه فى الإخبار بالظرف هوالإفادة٢ .

" ١و١ " طرق الإفادة موضحة في : " جـ " من الزيادة الآتية في ص ٤٨١ .
٢وسيجيء توضيحها في : " جـ " من الصفحة التالية . وفي هذا يقول ابن مالك باختصار :
ولا يكون اسم زمان خبرا . . . عن جثة ، وإن يفد فأخبرا
" ملاحظة " .
بهذه المناسبة نشير إلى موضع آخر من المواضع التي يصح أن يقع المعنى فيها خبرا عن الجثة ، هو : خبر أفعال الرجاء " وستأتي في ص ٦١٩ " ، وبعض أخواتها من أفعال المقاربة " وستأتي في ص ٦١٢ " ، مثل : الوالد عسى أن يحضر . . . . . أما صحة وقوع الخبر هنا معنى عن جثة فله إشارة في رقم ٦ من هامش ص ٦١٥ ، وبيان مناسب في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

زيادة وتفصيل :
أ - من الألفاظ الملازمة للابتداء١ كلمة : " طُوبَى٢ ، وهذه الكلمة لا يكون " خبرها إلا الجار مع مجروره ، - كما سبق٣ - نحوطوبى : للصّالح .
ب - شبه الجملة لا بد ن يتعلق بعامله على الوجه الذى شرحناه٤ . فإن لم يوجد فى الكلام عامل يصلح التعلق به صح أن يكون تعلقه بالإسناد نفسه " أي : بالنسبة الواقعة بين ركنى الجملة " ، كقول ابن مالك فى باب " الاستثناء " من ألفيته ، خاصاً بالأداتين " خلا وعدا " :
وحيثُ جَرَّا فهُما حرفان
فالظرف : " حيث " متعلق بالنسبة " أى : بالإسناد " المأخوذة من قوله : " فهما حرفان " ، أى : تثبت حرفيتهما حيث جرّا .
أما وجود الفاء هنا فله بيان أوضحناه عند إعادة الكلام فى هذه المسألة فى الجزء الثانى : " بابى الظرف وحرف الجر " .
" حـ " قلناه : إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذات " الجثة " إلا بشرط أن يفيد٦ ، وهذه الإفادة تتحقق بأحد الثلاثة الآتية :

الأولى : أن يتخصص ظرف الزمان إما بنعت ؛ مثل : نحن فى يوم طيب ، أو : نحن فى أسبوع سعيد . وإما بإضافة ؛ مثل : نحن فى شهر شوال . . وإما بِعَلميه مثل : نحن فى رمضان ؛ ويجب جر الظرف الزمانى فى هذه الصور الثلاث بفى ؛ ويكون الجار مع المجرور فى محل رفع خبرا7 . ولا يعرب فى حالة جره - أورفعه - ظرفاً . ولا يسمى ظرفا اصطلاحا ، لأن هذه التسمية الاصطلاحية مقصورة عليه حين يكون منصوبا على الظرفية دون غيرها8 . . . .

1كما سبق في ص 474 - وسيجيء بعض هذه الألفاظ في : " جـ " من هامش ص 543 .
2بمعنى : الجنة ، ' أو : السعادة .
3في " جـ " ص 473 . وكبعض الأمثلة في " جـ " من هامش ص 543 .
4في رقم 2 من هامش ص 475 . ويشترط في تعلق الجار ومجروره أن يكون الجار أصليا .
5في ص 479 .
6وكذلك لا يقع صفة ، ولا صلة ، ولا حالا ، إلا مع إفادته ، لأنها كالخبر في المعنى .
7انظر البيان الموضح لهذا الإعراب في رقم 2 من هامش ص 475 .
8كما سيجيء في ص 4484 وفي ص 244 م 79 باب : " الظرف " - جـ2 - .

الثانية : أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد ؛ بأن يظهر فى بعض الأوقات دون بعض ؛ فله مواسم معينة يظهر فيها ثم ينقطع ، ثم يظهر . . وهكذا . . فيكون شبيهاً بالمعنى ، مثل : البرتقال شهور الشتاء ، والبطيخ شهورَ الصيف . الهلال الليلة . وفى هذه الحالة يجوز نصب ظرف الزمان ، أوجره بفى . وهوفى الحالتين فى محل رفع خبر .
الثالثة : أن يكون المبتدأ الذات صالحاً لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن ؛ بحيث يكون ذلك المضاف أمراً معنوياً مناسباً ؛ كأنْ يلازم المرء بيته يومياً للراحة ، فيعرض عليه صديقه الخروج لنزهة بحرية ، فيعتذر قائلا : البيتُ اليومَ ، والبحرُ غدا . أى : ملازمة البيت اليوم ، ونزهة البحر غدا . ومثله : الكتابُ الساعة ، والحديقةُ عصراً . أى : قراءةُ الكتاب الساعة ، ومتعةُ الحديقة عصراً . . . وفى هذه الصورة يكون الظرف منصوباً فى محل رفع خبراً .
والحالات الثلاث1 السابقة قياسيَّة ؛ يصح محاكاتها ؛ وصوغ الأساليب الحديثة على مقتضاها .
لكن كيف نعرب الظرف الزمانى فى غير تلك الأحوال الثالثة؟ وكيف نعرب المكانى؟ وكيف نضبطهما؟
إن الأصل في الظرف أن يكون منصوباً مباشرة ، أوفى محل نصب2 .

١ ـ فإن كان الظرف٢ للزمان ووقع خبراً عن معنى ليس للزمان - جاز رفعه ، ونصبه ، وجره بفي ، ويكون المرفوع هوالخبر مباشرة ، ويكون المنصوب ، أوالمجرور مع حرف الجر ، في محل رفع ، هو : الخبر . تقول : الصوم شهرٌ ، أو : شهراً ، أوفي شهر . والراحة يومٌ ، أويوماً ، أوفي يوم . والأكل ساعةٌ ، أوساعةً ، أوفي ساعة . " أي : زمن الصوم . . . وزمن الراحة . . . وزمن الأكل " لكن

١ زاد بعض النحاة على الأمور الثلاثة السابقة أمورا أخرى ، نرى من الميسور إدخالها وإدماجها فيما سبق . من ذلك أن يكون اسم الزمان " مضافا إليه " والمضاف اسم معنى يفيد العموم ، مثل أكل يوم ثوب جديد؟ . أو يكون اسم الزمان خاصا ، والمبتدأ المعنى عاما ، مثل نحن في شهر كذا ، أو يكون المبتدأ عاما والزمان مسئولا به عن خاص مثل : في أي الشهور نحن . . .

٢ الظرف المنصوب مباشرة هو الظرف المعرب . أما الذي يكون في محل نصب فهو الظرف المبني أصاله ، مثل : " حيث " أو المبني في بعض الحالات ، مثل : قبل ، وبعد . . . . . .

الأحسن الرفع مباشرة إن كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كله أوأكثره ؛ نحو : الصوم يومٌ ، والسهر ليلةٌ .

٢ ـ إن كان الظرف زمانيًّا من أسماء الشهور ووقع خبراً عن مبتدأ هومعنى وزمان ، تعين رفع الخبرُ ، مثل : أولُ السنة المحرمُ ، وشهرُ الصوم رمضانُ .

٣ ـ وإن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور . ولكنّ المبتدأ يتضمن عملا - جاز الرفع والنصب ؛ مثل : الجمعة اليوم ، أوالسبت اليوم ، أوالعيد اليوم ، لتضمنها١ معنى الجمع ، والقطع ، والعوْد . ومنه : اليومُ يومك ؛ لتضمنه معنى : شأنك الذى تذكر به . فإنْ لم يتضمن عملا ؛ كالأحد ، والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس - كان الرفع أحسن .

٤ ـ وإن كان الظرف للزمان ، ووقع خبراً للمبتدأ الذات فى الحالات التى يصح وقوعه خبراً فيها ؛ لإفادته ، وقد سبقت فى " أ " - فحكمه كما سبق هناك٢ .

٥ ـ وإن كان الظرف للمكان ، ووقع خبراً عن ذات ، أومعنى ، وكان متصرفاً٣ - جاز رفعه ونصبه ؛ مثل : الكبار جانب ، أو : جانباً ، والأطفال جانب ، أوجانباً . " برفع كلمة : " جانب " . أو : نصبها " والرجل أمامك ، والدار خلفك " برفع أمام ، وخلف ، أونصبهما " ومثل : العلم ناحية والعمل ناحية ، برفع كلمة : " ناحية " أونصبها .

١كما أن في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطع ، وفي العيد معنى العود ، " أي : الرجوع حيث ، لأنه يرجع كل عام " ، كذلك في الأضحى معنى ، التضحية . . . وفي الفطر معنى : الإفطار . . . . يكون العمل واقعا في الظرف .
٢في " حـ " ص ٤٨١ .
٣الظرف المنصرف هو : ما يترتب النصب على الظرفية إلى حالات إعرابية أخرى غير الجر بالحرف ، كأن يكون مبتدأ ، أو فاعلا ، أو : مفعولا به . . . . مثل : يوم ، وشهر ، وساعة . . . .
تقول : يوم العيد قريب ، وجاء يوم الصوم ، وانتظر يوم النصر . . . . وغير المتصرف هو : الذي لا يترك الظرفية أبدا ، " مثل ، قط ، وهي ظرف يستغرق الزمن الماضي ، ولا بد أن يسبقه نفي . ومثل : عوض وهي ظرف يستغرق الزمن المستقبل ، ولا بد أن يسبقه نفي أيضا " أو " يتركها إلى حالة تشبهها ، وهي : الجر بمن - غالبا - مثل : النصر من عند الله ، أو : بالحرف : " إلى " أيضا ، مثل الظرف : أين ، ومثل : " هنا " - وهي اسم إشارة ، وظرف مكان معا كما تقدم في أسماء الإشارة - في نحو : إلى هنا تتجه الأنظار . ومثلها : ثم ، وهي إشارة للبعيد وظرف مكان فهذه الظروف الثلاثة تجرها " من " أو إل - .

فإن كان غير متصرف مثل " فوق " وجب نصبه١ ؛ نحو : الكتاب فوق المكتب .

٦ـ إذا قلتَ : ظهرُك خلفك ، جاز رفع الظرف المكانى : " خلْف " ونصبه . أما الرفع فلأن الخلف فى المعنى هو : الظهر . فالخبر هواسم محض معناه معنى المبتدأ ، وأما النصب فعلى الظرفية الواقعة خبراً . وكذلك ما يشبه ما سبق من الظروف المكانية ، نحو : نعلك أسفل رجلك ، والركب أسفلَ منك . وقد سبق أن الظرف المكانىّ المخبر به إذا كان غير متصرف ، يجب نصبه ؛ مثل : رأسك فوقك ، ورجلاك تحتك ؛ لأن " فوق " و " تحت " ظرفين للمكان غير متصرفين .

٧ـ إذا كان الظرف الزمانى غير متصرف : مثل : " ضحوة " يراد بها ضحوة معينة ليوم معين - وجب النصب ؛ مثل : العملُ ضحوة .

٨ـ إذا كان الظرف بنوعيه متصرفاً ، محدود المقدار ، ووقع خبرا عن المبتدأ الذات - جاز فى الظرف الرفع ، والنصب ، بشرط أن يكون المبتدأ الذات على نية تقدير مضاف قبله ، يدل على البعد والمسافة ، مثل : المدرسة منى ميل أوميلا . المدينة منى يوم أويوماً ، أى : بُعْدُ المدرسة . . . وبعد المدينة . . ، إذا قلت هذا - مثلا - قبل ابتداء السير . فإن كان المقصود أن المدرسة أوالمدينة من أشياء تبعد عما سرنا ميلا تعين النصب على الظرفية ، وكان الخبر هوالجار والمجرور : " منى " بخلاف الرفع فإنه على تقدير : بُعْد مكانها منى ميل ، مثلا . . .

٩ـ من الأساليب الواردة عن العرب : حامد وحده . يريدون : أنه فى موضع التفرد ، وفى مكان التوحد ؛ فيجوز إعراب : " وحد " ظرفاً منصوباً فى محل

رفع خبر٢ .
" ملاحظة " : إذا ترك الظرفُ النصبَ على الظرفية ، إلى الرفع أوإلى الجر فإنه لا يكون ظرفاً ، ولا يسمى بهذا الاسم٣ . . . .

١إلا عند بنائه على الضم في الحالة المذكورة في باب الإضافة " وهي : أن يضاف ، ويحذف المضاف إليه ، وينوي معناه " .
٢مع أن الأصل : " وحد " مصدر للفعل وحد " كعلم وكرم " ويجوز إعراب " وحد " حال مؤولة بمعنى : منفردا . . . على التفصيل الذي سيجيء في باب : " الحال " .
٣وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٤٨١ .

المسألة السادسة والثلاثون المبتدأ المعرفة والمبتدأ النكرة

إذا قلنا : الطيار شجاع - الوطنى مخلص - العربىّ كريم . . . حكمنا على الطيار بالشجاعة ، وعلى الوطنى بالإخلاص ، وعلى العربى بالكرم . أى : حكمنا على المبتدأ بحكم مُعين ؛ هو : الخبر١ . فالمبتدأ فى هذه الجمل الاسمية - و - نظائرها محكوم عليه دائماً بالخبر ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً ، ولوإلى حدّ مّا ، وإلا كان الحكم لغوًا لا قيمة له ؛ لصدوره على مجهول٢ ، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة ، مثل : زارع فى القرية . . . صانع فى المصنع . . . يد متحركة . . . جسْم مسْرع . . . وغيرها مما لا يفيد الإفادة الحقيقية المطلوبة ؛ بسبب عدم تعيين المبتدأ ، أوعدم تخصيصه . أى : بسبب تنكيره تنكيراً تامًّا ؛ لهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة٣ إذا كان غير وصف ، لأنها شائعة مجهولة في الغالب . فلا يتَحَقّقُ معها الغرض من الكلام ؛ وهو : الإفادة المطلوبة ، فإن هذه الإفادة هى السبب أيضاً فى اختيار المعرفة لأن تكون هى المبتدأ حين يكون أحد ركنى الجملة معرفة والآخر نكرة٤ ؛ مثل : شجرةٌ المتحركة . لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ .
وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحوأربعين موضعاً . ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء فى سردها ، واستقصاء مواضعها ، ما دام الأساس الذى تقوم عليه هو : " الإفادة " فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة ، أوعدم صحته ، من غير داع لحصر المواضع أو

١أي : المعنى المستفاد من الخبر .
٢سبق إيضاح هذا في رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ .
٣إنما يمتنع أن يكون المبتدأ نكرة إذذا كان له خبر . أما إذا كان وصفا له فاعل أو نائب فاعل يغني عن الخبر فلا يكون " إلا نكرة " " كما سبق في ص ٤٤٥ " ، ولا يحتاج لمسوغ ، لأن المبتدأ في هذه الحالة يكون محكوما به ، بمنزلة الفعل ، لا محكوما عليه ، والفعل ، في مرتبة النكرة " كما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ وفي رقم ٢ من هامش ٢٠٩ ورقم ١ من هامش ٤٤٢ " .
٤إلا في مسألتين يجوز في كل منهما الابتداء والخبرية ، هما " كم " و " أفعل التفضيل " ، في مثل : كم مالك؟ وخير من على محمود . - وسيشار لهما في رقم ٢٦ من ص ٤٩١ .

عَدّها١ هذا إلى أن تلك المواضع الكثيرة يمكن تجميعها وتركيزها في نحوأحدَ عشَرَ تغنى عن العشرات٢ التى سردوها . وإليك الأحدَ عشَرَ .

١ - أن تدلّ النكرة على مدح ، أوذم ، أوتهويل ؛ مثل : " بطلٌ فى المعركة . خطيب على المنبر " - " جبانٌ مُدْبرٌ . جاسوسٌ مقبل " - " بالءِ فى الحرب ، جحيم فى الموقعة " .

٢ - أن تدل على تنويع وتقسيم ؛ مثل رأيت الأزهار ، فبعضٌ أبيضُ ، وبعض أحمرُ ، وبعضٌ أصفرُ . . . عرفت فصل الخريف متقلبًا ؛ فيومٌ بارد ، ويومٌ حارّ ، ويومٌ معتدل . وقول الشاعر :

فيومٌ علينا ، ويومٌ لنا . . . ويومٌ نُسَاءُ ، ويومٌ نُسَرّ

٣ - أن تدل على عموم ؛ نحو : كلٌّ محاسَبٌ على عمله . وكلٌّ مسئول عما يصدر منه ؛ {فمَنْ ٣ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ } .

٤ - أن تكون مسبوقة بنفى ، أواستفهام ؛ مثل : ما عملٌ بضائع ، ولا سعىٌ بمغمور . فمن٤ مُنكرٌ هذا؟ وقول من طالت غربته :

وهلْ داءٌ أمَرُّ من التّنائِى . . . وهلْ بُرْءٌ أتَمُّ من التَّلاقى؟

١وكذلك فعل سيبويهه والمتقدمون ، ولهذا يرى بعض النحاة - بحق - أنه لا داعي لهذا الشرط ، لأنه مفهوم بداهة ، إذ لا يتلكم عاقل بغير ما يفيد ، وإلا عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه ، أما المتأخرون فتوقعوا أن يخطيء كثير مواضع الإفادة ، فحاولوا أن يدلوهم عليها ، بحصر مواضعها ، واستقصائها ، فأطالوا بغير حاجة ، أو اختصروا مع الإخلال .
٢بل أرجع بعض النحاة جميع المسوغات إلى : " العموم والخصوص " " انظر الخضري في هذا الموضع " .
٣ " من " شرطية " . وهي تفد العموم ، كباقي أدوات الشرط ، وكأسماء الاستفهام التي تقع مبتدأ ، مثل : أي جاء؟ - - من هنا؟ ومثل هذاالشرط والاستفهام يدل على العموم بنفسه مباشرة ، لا بكلمة أخرى سبقته .
٤ " من " : مبتدأ نكرة ولكنه اسم استفهام ، فلا يحتاج لمسوغ آخر . ولا مانع أن تكون أداة النفي في هذا الباب ناسخة ، فيصير المبتدأ النكرة اسما لها ، ولهذا يصح اعتبار " ما " و " لا " اللتين في المثال عاملتين . ومثلهما " ليس " في قول الشاعر :
وليس شيء أعز عندي من العلم ، . . . فما أبتغى - سواه أنيسا .
ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن يدخل عليها ناسخ - أي ناسخ - فتصير اسما له ، ولا تسمى مبتدأ - كما سيجيء في رقم ١١ من ٤٨٨ وص ٥٤٣ .

٥ـ أن تكون النكرة متأخرة ، وقبلها خبرها ؛ بشرط أن يكون مختصًّا ؛ سواء أكان ظرفاً ، أم جارًّا مع مجروره أم جملة ؛ مثل : عند العزيز إباءٌ ، وفي الحُرِّ تَرفع وقول الشاعر :

وللحِلْم أوقاتٌ ، وللجهل مثلها . . . ولكنَّ أوقاتى إلى الحَلْم أقربُ

ومثل : نَفعك برهُ والدٌ ، وصانك حنانُها أمٌّ .

٦ـ أن تكون مخصّصَة بنعت٣ ، أوبإضافة ، أوغيرهما مما يفيد التخصيص ؛ نحو : نومٌ مبكرٌ أفضلُ من سهر ، ويقظةُ البكور أنفعُ من نوم الضحا ، وقول العرب : أحسن الولاة من سعدت به رعيته ، وأشقاهم من شقيت به ، وشر البلاد بلاد لا عدل فيها ، ولا أمان ، وقولهم : وَيْلٌ للشَّجى مِن الخَلِيِّ٤ .

٧ـ أن تكون دعاء ؛ نحو : سلامٌ على الخائف - شفاءٌ للمريض - عونٌ للبائس ؛ بشرط أن يكون القصد من النكرة فى كل جملة هوالدعاء .

---

١ المقصود بالاختصاص هنا : أن يكون المجرور في الخبر الواقع جارا مع مجروره ، وأن يكون المضاف إليه في الظرف المضاف الواقع خبرا ، وأن يكون المسند إليه في الخبر الواقع جملة . . . أن يكون كل واحد مما سبق صالحا بنفسه ، لأن يكون مبتدأ في جملة أخرى ، فلا يجوز : في إنسان ترفع . ولا : عند رجل إباء ، ولا ولد له ولد رجل .
. .

٢ الغضب والانتقام .

٣ إذا لم يكن النعت مخصصا - نحو : واحد من الناس في الحديقة - لم يكن مسوغا . والنعت قد يكون ملفوظا به نحو : زائر كريم أمامنا . وقد يكون مقدرا لقرينة معنوية تدل عليه ، مثل : أنتم أيها الحاضرون - فزتم جميعا بالبطولة ، وطائفة لم تفز بها . أي : طائفة من غيركم . . . . وقد يكون معنويا ، بألا يقدر في الكلام ، وإنما يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية ، نحو : وليد نابغ ، لأن التصغير في كلمة إ : " وليد " يقوم مقام النعت ، إذ معنى التصغير : ولد صغير . ومثله صيغ التعجب ، نحو : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا . . . . ، لأنه بمنزلة شيء عظيم حسن الدين صيغ التعجب ، نحو : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا . . . . ، لأنه بمنزلة شيء عظيم حسن الدين والدنيا . لهذا كان " التعجب " من المسوغات . وقد أدمج بعضهم الإضافة في نوع آخر ، هو : العمل ، " وسيجيء في رقم ١٢ من ص ٤٨٩ " ، لأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه .

٤ هذا من مثل أمثال العرب يقال لفارغ البال ، المرتاح الخاطر ، الذي يسخر بالحزين ، أو بيزيد آلامه . " والويل : الهلاك . والشجي - بياء مشددة أو مخففة ، كما نص عليها المحققون - : الحزين المهموم . والخلي : الخالي من الهموم " المبتدأ النكرة هو كلمة : " " ويل " ، وخبره شبه الجملة " الشجي " ، وقد تعلق شبه الجملة الأخير " وهو : من الخلي " بالمبتدأ : " ويل " بمعنى : " هلاك " فهو مبتدأ في حكم المصدر معنى ، يصح التعلق به ، ويستفيد بالتعلق نوعا من التخصص يبيح الابتداء به . ويصح أن يكون المسوغ للابتداء به هو : التهويل أو التعميم .

٨ـ أن تكون جواباً ؛ مثل : ما الذى فى الحقيبة؟ فتُجيب : كتاب فى الحقيبة .

٩ـ أن تكون فى أول جملة الحال ، سواء سبقتها واوالحال ، مثل : قطع الصحراء ، ودليلٌ يَهدينى ، وركبت البحر ليلا وإبرةٌ ترشد الملاحين . أمْ لم تسبقها ؛ نحوكلُّ يوم أذهب للتعلم ، كتبٌ فى يدى .

١٠ـ أن تقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ وهى التى تسمى : فاء الجزاء

؛ مثل : مطالبُ الحياة كثيرة ؛ إن تَيَسَّر بعضٌ فبعضٌ لا يتيسّر ، والآمال لا تنفد ؛ إن تحقق واحدٌ فواحدٌ يتجدد .

١١ ـ أن يدخل عليها ناسخ - أىّ ناسخ - وفى هذه الحالة لا تكون مبتدأ ، وإنما تصير اسماً للناسخ ، ومن ثَمَّ يصحّ فى أسماء النواسخ أن تكون فى أصلها معارف أونكرات - كقولهم : كان إحسانٌ رعاية الضعيف ، وإنّ يداً أن تذكروا الغائب[١] . . . .

[١] سبقت الإشارة لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٤٨٦ - وستجيء إشارة أخرى عند الكلام العام على النواسخ ص ٥٤٢ .

زيادة وتفصيل :

" أ " قلنا[١] إن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة ؛ أوصلها النحاة إلى أربعين ، بل أكثر . وبالرغم من كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ مما ذكروه ؛ نحو : " مذ " و " منذ " فهما نكرتان فى اللفظ ؛ فى نحو : ما رأيته " مذ " أو " منذ " يومان ، وإن كان بعض النحاة يعتبرهما معرفتين معنى ؛ إذ المعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان مثلاً[٢] .

على أن تلك الكثرة من المسوغات قد فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء ، حتى صار من العسير الحكم على نكرة ، أىّ نكرة ، بأنها لا تصلح أن تكون مبتدأ . كما صار الرأى القائل : " إن المبتدأ لا يكون نكرة إلا إن أفادت " - رأياً لا جديد فيه ؛ لدخوله تحت أصل لغوى عام : هو : " ما يَستحدث معنى أويزيد فى غيره لا يُطعن فى وجوده ، ولا يستغنى عنه ، وما لا فائدة منه لا خير فى ذكره " .

وتأييداً لكلامنا وتوفية للبحث - نذكر أهم تلك المسوغات ؛ ليؤمن المتردد أنها أبواب مفتوحة تتسرب منها النكرات كلها إلى الابتداء . وقد سبق منا أحدى عشر . وفيما يلى الباقى مع الاقتصار على ما يغنى عن غيره ، وما يمكن إدماج غيره فيه[٣] .

١٢ ـ أن تكون النكرة عاملة ؛ سواء أكانت مصدراً ؛ نحو : إطعامٌ مسكيناً طاعة ، أمْ وصفاً عاملاً[٤] ، نحو : متقنٌ عمله يشتهر اسمهُ . ومن العمل أن تكون مضافة ؛ لأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه ؛ مثل : كلمة خير تأسِر النفس . . . .

١٣ ـ أن تكون النكرة أداة شرط ؛ نحو ؛ من يعملْ خيراً يجدْ خيراً .

١في ص ٤٨٥ .
٢راجع الخضري عند الكلام على الموضع الرابع من مواضع تأخير الخبر .
" وستجيء لهذا إشارة في رقم ٥ من ص ٤٩٧ ، وفي رقم ٣ من ص ٥٠٢ - وكذلك في جـ٢ ص ٧٩ باب الظرف ، وص ٤٧٨ م ٩٠ باب حروف الجر .
٣انظر ما يتصل بهذا في الملاحظة التي في ص ٥٨١ وكذلك في ص ٤٧ و ٧٠ .
٤ومن شاء مزيدا فليرجع إلى حاشيتي الصبان والخضري ، وإلى الهمع . . .
٥عند من يقول بأنه يعمل بغير أن يسبقه نفي أو استفهام . أما من يشترط للعمل تقدم النفي أو الاستفهام فإن وجود أحدهما مسوغ للابتداء بالنكرة .

. . . .

١٤ - أن يكون فيها معنى التعجب - كما سبق١ - ؛ نحو : ما أبرع جنود المِظلات .
١٤ - أن تكون محصورة ؛ نحو : إنما رجلٌ مسافرٌ .
١٦ - أن تكون فى معنى المحصور - بشرط وجود قرينة تُهَيِّئ لذلك - نحو : حادث دعاك للسفر المفاجئ ، أى : ما دعاك للسفر المفاجئ إلا حادث . ويصح فى هذا المثال أن يكون من قسم النكرة الموصوفة بصفة غير ملحوظة ، ولا مذكورة . . . أى : حادث خطير دعاك إلى السفر .
١٧ - أن تكون معطوفة على معرفة ؛ نحو : محمود وخادم٢ مسافران .
١٨ - أن تكون معطوفة على موصوف ، نحو : ضيف كريم وصديق حاضران .
١٩ - أن يكون معطوفاً عليها موصوف ، نحو : رجل وسيارة جميلة أمام البيت .
٢٠ - أن تكون مبهمة قصداً ، لغرض يريده المتكلم ؛ نحو : زائرة عندنا .
٢١ - أن تكون بعد لولا ؛ نحو : لولا صبرٌ وإيمانٌ لقتل الحزين نفسه .
٢٢ - أن تكون مسبوقة بلام الابتداء ؛ نحو : لرجل نافع٣ .
٢٣ - أن تكون مسبوقة بكلمة : " كَمْ " الخبرية ؛ نحو : كم صديقٌ زرته٤ فى العطلة فأفادنى كثيراً .

١في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .
٢ هذه ليست مبتدأ ، ولكنها معطوفة على المبتدأن فهي بمنزلته .
٣يعرضها النحاة في باب : " إن " وستتابعهم ، فنذكرها مفصلة في ص ٦٥٩ ، ثم في ص ٦٧٣ .
٤ أصل الكلام هنا ، صديق زرته كم زورة! . فكم : مفعول مطلق واجب الصدارة ، مبني على السكون في محل نصب ، و " صديق " مبتدأ . أما " كم " الاستفهامية فداخلة في مسوغات الاستفهام .

. . . .
. . . . . .

- ٢٤أن تكون مسبوقة بإذا الفجائية١ ؛ نحو : غادرت البيت فإذا مطر .
- ٢٥أن يكون مراداً بها حقيقة الشئ وذاته الأصلية ، نحو : حديد خير من نحاس٢ .
٢٦ ـ أن تكون إحدى المسألتين المشار إليهما في رقم ٤ من هامش ص ٤٤٨٥ .

١سيجيء بيانن موجز عنها في رقم ١ من هامش ص ٥٠٨ .
٢وفي الابتداء بالنكرة ومسوغاته يقول ابن مالك :
ولا يجوز الابتدا بالنكرة . . . ما لم تفد : كعند زيد نمره
وهل فتي فيكم؟ فما خل لنا . . . ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير ، وعمل . . . بر يزيد . وليقس ما لم يقل
يشير بالمثال الأول : " عند زيد تمرة " إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة ، " والنمرة ، ما نسميه الآن : الشال من الصوف " . والمسوغ هو تقديم الظرف المختص : " عند " .
ويشير في البيت الثاني إلى مسوغ الاستفهام في : " ههل فتى " ؟ والنفي فيق : " ما خل لنا " . والنعت في : " رجل من الكرام " .
ويشير في البيت الأخير إلى النكرة العاملة ، مثل : رغبة في الخبر " فرغبة " مصدر " في الخير " : متعلق به ، فهو بمنزلة معموله ، أي : بمنزلة مفعوله : أي : " من رغب الخير " أو تكون مضافة ، مثل عمل بر . . .
ثم يشير بقياس ما لم يذكر على ما ذكره .

المسألة السابعة والثلاثون : تأخير الخبر جوازًا ووجوباً

للخبر من ناحية تأخُّره عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات ، أن يتأخر وجوباً ، وأن يتقدم وجوباً ، وأن يجوز تأخره وتقدمه .
فأما تأخره وتقدمه جوازاً فهوالأصل الغالب ؛ نحو : السحاب بخار متكاثف - البرق شرارة كهرَبية - الكتاب صديق أمين - قول الشاعر١ :
أفي كل عام غُرْبة ونُزُوحُ . . . أما للنَّوى من وَنْيةٍ فتُريحُ
ففي هذه الأمثلة وأشباهها يصح تقديم الخبر وتأخيره٢ . . .
أما تأخره وجوباً ؛ ففي مواضع أشهرها :
١ـ أن يكون المبتدأ والخبر معاً متساويين٣ أومتقاربين في درجة تعريفهما

١١بغير نظر لما تقتضيه الأوزان الشعرية أحيانا من وجوب التقديم أو التأخير لمراعاة الوزن وحده والمخاطبة عليه . فلو لم نراع الوزن الشعري لجاز الأمران كما في النثر أيضا . وكقول الشاعر :

من البلية عذل منن لا يرعوي . . . عن جهله ، وخطاب من لا يفهم

ومن العداوة ما ينالك نفعه . . . ومن الصداقة ما يضر ويؤلم

فهنا عدة أخبار متقدمة يجوز تأخيرها إذا لم نراع وزن الشعر .

٢ومما يجوز فيه الأمران مخصوص " نعم وبئس " في مثل : نعم الفارس على . . . . فيجز تأخير " على " عن الجملة الفعلية التي قبله وإعرابه مبتدأ متأخرا ، خبره تلك الجملة الفعلية السابقة عليه ويجوز تقديمه عليها مع إعرابه مبتدأ وهي خبره . ويشترط في هذا المخصوص وفي إعرابه السالف شروط تفصيلية مكانها جـ ٣ ص ٣٥٣ م ١١٠ - باب نعم وبئس .

" ملاحظة " إذا تعددت الأخبار للمبتدأ الواحد فلها حكم خاص في جواز التقديم والتأخير يجيء في ص ٥٢٨ ، وكذا في رقم ١ من هامش ص ٥٣٠ حيث الكلام على تعدد الخبر .

٣سبق في باب المعارف أن أنواعها تتفاوت في درجة التعريف وقوته ، فنوع أقوى من نوع آخر ، فالضمير أقوى من العلم ، والعلم أقوى من اسم الإشارة . . . . وهكذا . بل إن النوع الواحد قد يتفاوت في درجة تعريفه وقوته ، فضمير المتكلم أقوى من ضمير المخاطب . وضمير المخاطب ، أقوى من ضمير الغائب . . . . وهكذا على الوجه المفصل هناك " في رقم ١ من هامش ص ٢١٢ " . . . .

كذلك النكرة تتفاوت في درجة التنكير وقوته : فالنكرة المحضة " وهي المتوغلة في التنكير ، أي : في الإبهام والشيوع " بسبب أنها تخصص بوصف ، أو بإضافة ، أو بغيرهما " - أقوى في التنكير من المختصة ، لأن الاختصاص يضعف التنكير ، إذ يقرب النكرة من المعرفة بعض التقريب . والمراد من تساوي المعرفتين هنا أن يكونا في درجة واحدة في التعريف - ولو كان من نوعين مختلفين كالعلم بالغلبة ، مع علم الشخص - - كأن يكونا ضميرين معا للمتكلم ، أو للمخاطب ، أو للغائب ، أو يكونا علمين أو اسمى إشارة . والمراد من تساوي النكرتين أن تكونا محضتين معا . . . . .

أوتنكيرهما ، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ ؛ نحو : أخى شريكى - استاذى رائدى فى العلم - مكافح أمين جندى مجهول - أجملُ من حرير أجملُ من قطن . . . .

ففي هذه الأمثلة وأشباهها يجب تأخير الخبر ؛ لأن تقديمه يوقع فى لَبْس ؛ إذ لا توجد قرينة١ تُعَينه ، وتميزه من المبتدأ ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه ؛ ويَفسد المعنى٢ تعاً لذلك . فإن وجدت قرينة معنوية أولفظية تدل على أن المتقدم هوالخبر وليس المبتدأ جاز التقديم٣ ؛ فمثال " المعنوية " : أبى أخى فى الشفقة والحنان . ز . فكلمة : " أب " خبر مقدم ؛ وليست مبتدأ ؛ لأن المراد : أخى كأؤ . . . أى : الحكم على الآخ بأنه كالأب فى الشفقة والحنان ، ولا يُعْقل العكس . فالمحكوم عليه هو : " الأخ " ؛ فهوالمبتدأ ، والمحكوم به هو : "

=وأما تقارب المعرفتين - وقد يسمى أحيانا : " تفاوتهما في الدرجة " ، لما بينهما من اختلاف غير واسع - فمعناه أن يكونا من نوع واحد مع اختلافهما في درجة ذلك النوع ، كضمير المتكلم مع ضمير المخاطب . أو ضمير المخاطب مع ضمير الغائب ، أو أن يكونا من نوعين مختلفين ولكنهما متقاربان ، كالعلم مع ضمير المخاطب ، فإن العلم يقاربه ، أو كالعلم الشخصي مع المعرف " بأل العهدية " ، فإن المعرف بها يقاربه . وتقارب النكرتين معناه أن إحداهما مختصة والأخرى غير مختصة ، فهي قريبة من أختها إلى حد ما " قد يسمى أيضا " تفاوتا " ، لوجود اختلاف بينهما ، وإن

كان يسيرا " .

١كرونا أن القرينة هي العلامة التي تدل على المعنى المراد ، وتوجه إليه ، وتزيل عنه الغموض واللبس ، فإن كانت لفظا سميت : " لفظية " . وإن كانت غير لفظ سميت : " معنوية ، أو : عقلية " . وقد تقسم في مواضع أخرى إلى : " حسية " ، وهي : التي تدرك بإحدى الحواس ، فتشمل اللفظية ، وإلى : " غير حسية ، وهي التي تدرك بالعقل . . . كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٥٠٧ .

٢أوضحنا أول هذا الباب - رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ معنى المحكوم عليه ، والمحكوم به ، ولما كان الأغلب في الأول - وهو المبتدأ - أن يكون شيئا معلوما للسامع ، وأن يكون الثاني - وهو الخبر - مجهولا له ، وجب عن اللبس تأخير الثاني " أي : الخبر " ، إذ لو تقدم وأعربناه مبتدأ لا نقلب المحكوم به المجهول محكوما عليه معلوما . وصار المعلوم مجهولا ، وجاء الحكم في الحالتين مخالفا للمراد ، وهذا فساد معنوي ، وفي الموضع السالف بيان شاف مفيد . ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتي ، أن يعرف المخاطب شخصا مثل : " إبراهيم " بعينه واسمه ، ولكنه لا يعرف أنه زميله في الدراسة ، فتقول : إبراهيم زميلك ، جاعلا المبتدأ هو المعروف له ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به . وذلك شأن الخبر في الأغلب - كما قدمنا - أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به ، فلا يصح أن تقول ، زميلك إبراهيم ، بغير قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف زميلا له ، ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تعين له الاسم ، فإنك تقول : زميلك إبراهيم . جاعلا المعلوم له هو المبتدأ . والمجهول له المحكوم به هو الخبر . فلو عكس الأمر في إحدى الصورتين لا نعكس المعنى ، تبعا لذلك ، واختلف المراد ، بسبب الخروج على ذلك الأصل ، ومخالفته .

٣وإذا صح التقديم فهل يكون أحدهما أولى به من الآخر؟ الجواب في : " ب " من ص ٤٩٩ .

الأب الذى يشابهه الأخ . فالأب هوالخبر ولوتقدم ؛ لأن القرينة المعنوية تميزه وتجعله هوالخبر ؛ فصح التقديم لوجودها .

ومثل : الجامعة فى التعليم البيت . " فالجامعة " خبر مقدم ، " والبيت " مبتدأ مؤخر ؛ فهوالمحكوم عليه بأنه مشابه للجامعة ؛ إذ لا يعقل العكس . ومثل : نور الشمس نور الكهربَا . ضوء القمر ضوء الشموع . . . الأسد فى الغضب القِطّ فى الثورة . الجبلُ الهرمُ فى الضخامة . هذا العالم فى براعته هذا الطالب فى تعلمه . . . وهكذا . . . ومثال القرينة " اللفظية " : حاضرٌ رجلٌ أديبٌ . فكلمة " حاضر " هى الخبر ؛ لأنها نكرة محضة١ والنكرة التي بعدها " وهى : رجل " نكرة غير محضة ؛ لأنها مخصصة بالصفة بعدها ؛ فهى أحق بأن تكون المبتدأ بسبب تخصصها٢ .

٢ - أن يكونَ الخبر جملة فعلية ، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ : نحو : الكواكب " تتحرك " ، فالجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع وفاعله ، خبر المبتدأ . فلوتقدم الخبر وقلنا : تتحرك الكواكب - لكانت " الكواكب " فاعلا ، مع أننا نريدها مبتدأ ، وليس فى الكلام ما يكشف اللبس . بخلاف ما لوكان الفاعل اسماً ظاهراً أوضميراً بارزاً ، نحو : تتحرك كواكبُها السماء - قد أضاءَ النجمان . . . ، فتعرب الجملة الفعلية هنا ؛ " تتحرك كواكبُها " خبراً متقدماً ؛ لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ " السماء " فرجوع الضمير إلى كلمة : " السماء " دليل علىأنها متأخرة فى الترتيب اللفظى فقط ، دون الترتيب الإعرابى " المسمى : الرتبة٣ " ؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة إلا فى مواضع٤ ليس منها هذا الموضع . فكلمة : " السماء "

متأخرة فى اللفظ ، لكنها متقدمة فى الرتبة . وأصل الكلام : السماء تتحرك كواكبها ؛ فكلمة : "

١أي : غير متخصصة بنعت ، أو إضافة ، أو نحوهما " طبقا للبيان السابق - رقم ٣ هامش ص ٤٩٢ "
٢لما عرفناه من أن المبتدأ يكون هو المعرفة ، أو النكرة المتخصصة عند اجتماع أحدهما مع النكرة المحضة . وهذا بشرط ألا تقوم قرينة تعارضه .
٣الترتيب الإعرابي أو " الرتبة " ، يجعل لبعض الألفاظ الأسبقية في الجملة دون بعض ، فالمبتدأ أسبق من الخبر ، والفعل أسبق من الفاعل ، والفاعل أسبق من المفعول ، والمضاف أسبق من المضاف إليه . . . . ، وهكذا . وقد تكون هناك أسباب لمخالفة هذا الأصل أحيانا . على حسب ما هو موضح في مواضعها .
٤سردناها عند الكلام على الضمير في ص ٢٢٥٨ .

السماء " مبتدأ . وجاز تقديم الخبر عليها مع أنه جملة فعلية لأن اللبس مأمون ؛ إذ فاعلها اسم ظاهر ، وليس ضميراً مستتراً يعود على ذلك المبتدأ١ . . . . . .
وتعرب الجملة الفعلية الثانية خبراً مقدماً ، والنجْمان مبتدأ . ولا لبْس فيه ، لأن وجود الضمير البارز " وهوألف الاثنين " وإعرابه فاعلا - فى اللغات الشائعة عند العرب - أوجب أن يكون " النجمان " مبتدأ ، لا غير ؛ إذ لا يوجد ما يحتاج إلى فاعل ، ومن ثمَّ كان اللبس مأمونا٢ .
وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق ، يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً أيضاً ؛ نحو : البيتُ أقيمَ .
وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل . إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً ؛ نحو : القمرُ هيهاتَ . وقد يلتبس المبتدأ لوتأخر بالتوكيد ؛ نحو : أنا سافرت ؛ فلوتأخر المبتدأ الضمير لكان توكيداً للتاء . فبسبب اللبس يمتنع التقديم فى كل ما سبق٣ . . .
٣ - أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ٤ بإنما ، أوإلا ؛ مثل : إنما

١وتنطبق هذه الصورة على قول حسان :
قد نكلت أمه من كنت واحده . . . أو كان منتشبا في برثن الأسد
٢وهذا على اعتبار أن الفعل - في اللغات الشائعة - لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، وأن حمل الكلام على الكثير الشائع أحسن وأصح . أما على اللغة القليلة - وهي هنا صحيحة - التي تجيز إلحاق هذه العلامة به فاللبس مخوف غير مأمون ، فلا يجوز التقديم ، والخير في ترك التقديم في هذه الصورة ، مبالغة في الابتعاد عن شبهة اللبس .
٣ومن نوع الخبر الذي يجب تأخيره الجملة الفعلية الواقعة خبرا " عن ما " التعجبية كما سيجيء في ص ٤٩٩ .
٤أي : أن المبتدأ بمعناه يكون منقطعا للخبر ، محصورا في هذا الخبر ، وبيان الحصر - - ويسمى القصر " - يتضح من التمثيل الآتي : إذا أردنا قصر شيء على شيء ، بحيث يكون أحدهما مختصا بالآخر ، منقطعا له - أي متفرغا له كل التفرغ - سميت هذه العملية ، " حصرا " ، أو : " قصرا " . كأن تريد قصر : " البحتري " على الشعر ، وانقطاعه له فتقول : إنما البحتري شاعر . فقد قصرنا " البحتري " على الشعر ، أي : جعلناه مختصا بالشعر ، منقطعا له دون غيره من العلوم والفنون الأخرى . ولا بد في الحصر " القصر " من شيء محصور ، ومن محصور

فيه ذلك الشيء ، ومن علامة حصر . فالبحتري في المثال السابق هو " المحصور " ، ويسمى " المقصور " أيضا . والشعر هو المحصور فيه ، ويسمى : " المقصور عليه " - كل ذلك ما لم تمنع قرينة وعلامة الحصر هي : " إنما " وقد تكون " إلا " كما في المثالين الآخرين أو غيرهما . وللقصر طرق معينة متعددة ، وعلامات خاصة ، لها موضعها في " علم المعاني " . وإذا كانت أداة الحصر " القصر " " إنما " فالمقصور عليه هو المتأخر في جملتها ، وإذا كانت الأداة " لا " فالمقصور عليه هو الواقع بعدها مباشرة .

البحْترىّ شاعر - إنما المتنبى حكيم - ما النيل إلا حياة مصر - ما الصناعة إلا ثروة . فلا يجوز تقديم الخبر ؛ كى لا يزول الحصر ، فلا يتحقق المعنى على الوجه المراد .

٤ - أن يكون الخبر المبتدأ دخلت عليه لام الابتداء١ ؛ نحو : لَعلْمٌ مع تعب خيرٌ من جهل مع راحة ؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة فى جملتها ؛ فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه ؛ وهوالمبتدأ .

٥ - أن يكون المبتدأ اسماً مستحقًّا للصدارة فى جملته ؛ إما بنفسه مباشرة ، كاسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما التعجبية ، وكم الخبرية٢ . . . . ؛ مثل : مَن القادمُ؟ وأىُّ شريف تصاحبْه أصحابه - ما أطيبَ خُلُقك!! كم صديق عرفتُ فيه الذكاء!! وإما بغيره ؛ كالمضاف إلى واحد مما سبق٣ ؛ فالمضاف إلى اسم استفهام نحو : صاحبُ مَن القادم؟ والمضاف إلى اسم شرط نحو : غلامُ أيِّ رجل شريف تعاونْه أعاونْه . والمضاف إلى كم الخبرية نحو : خادمُ كم صديق عرفت فيه الذكاء٣ .

١لها باب خاص في ص ٦٥٧ .

٢أما الاستفهامية فداخله في أسماء الاستفهام التي لها الصدارة أيضا .

" ٣و ٣ " غير " ما التعجبية " ، فإنها لا تقع مضافا إليه . وإلى المواضع السابقة يشير ابن مالك بقوله :

والأصل في الأخبار أن تؤخرا . . . وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

فامنعه حين يستوى الجزءان . . . عرفا ونكرا عادمي بيان

أي : أن الأصل الغالب في الأخبار هو تأخيرها ، ولا مانع من التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو : معنوي . فامنع التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير . وعدما البيان الذي يوضح أن أحدهما هو المبتدأ ، وأن الآخر هو الخبر . " وعرفا ونكرا " منصوبين على " التمييز " أو : على : نزع الخافض - ويسمى " الحذف والإيصال " - وتفصيل الكلام عليه في جـ٢ م ٧١ ص ١٥٣ باب : " تعدية الفعل ولزومه " . . . . " ، ثم قال ابن مالك :

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا . . . أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسندا لذي لام ابتدا . . . أو لازم الصدر ، كمن لي منجدا؟

وامنع التقديم أيضا إذا كان الفعل - مع فاعله - هو الخبر ، أو كان الخبر محصورا فيه .

ومعنى البيت الأخير : أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان مسندا لصاحب لام ابتدا ، أي : إذا كان هذا الخبر مسندا ، والمسند إليه مبتدأ مصدرا باللام التي تدخل على المبتدأ للدلالة على الابتداء ، وكذلك يمتنع تقديمه إذا كان المبتدأ لازم الصدارة ، أي : لا يكون إلا في صدر جملته .

زيادة وتفصيل :

" أ " هنا مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر ؛ أشهرها ما يأتى :

١ - ما ورد مسموعاً مِن مثل : راكبُ الناقة طليحان[1] . " أى : مُتْعَبَان ؛ أصابهما الإعياء والإرهاق ، وأصله : راكبُ الناقة والناقةُ طليحان ؛ من كل مبتدأ مضاف ، أخبر عنه بخبر مطابق فى التثنية أوالجمع للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف شىء ظاهر على المبتدا ؛ كالمثال السابق . ونحو : مهندس البيت جميلان - ونحو : خدم الطفلين لاعبون ؛ أى : مهندسُ البتي والبيتُ جميلان . وخادم الطفلين والطفلان لاعبون . فالمعطوف على المبتدأ محذوف لوضوح المعنى . والخبر هنا واجب التأخير . لكن أيجوز القياس على تلك الأساليب التى حذف فيها حرف العطف والمعطوف على المبتدأ ؛ لوضوح المعنى؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل بجوازه بشرط وجود قرينة واضحة تدل على المحذوف : لأن هذا الرأى يطابق الأصول اللغوية العامة التى تقضى بجواز الحذف عند قيام قرينة جلية تدل على المحذوف ، وتمنع خفاء المعنى ؛ كما رددنا هذا كثيراً[2] . . .

٢ - أن يكون الخبر مقروناً بالفاء[3] ؛ نحو : الذى ينصحنى فمخلص . فإن تقدم الخبر وجب حذف الفاء .

٣ - أن يكون الخبر مقترناً بالباء الزائدة ؛ نحو : ما شريف بكاذب .

٤ - أن يكون طلباً ؛ نحو : المحتاجُ عاونْه ، والبائسُ لا تؤلمه .

٥ - أن يكون الخبر عن " مذ " أو " منذ " ، بجعلهما مبتدأين معرفتين فى المعنى ؛ نحو : ما سافرت مذْ أومنذ شهران ؛ " إذ المعنى : زمن انقطاع الرؤية شهران[4] .

---

[1] سيجيء لهذا المثل بيان في جـ٣ باب : " العطف " م ص ٥٤٢ م ١١٨ ، عند الكلام على حذف واو العطف .
[2] انظر رقم ١ من هامش ص ٥٠٧ .
[3] سيجيء في ص ٤٣٤ بيان المواضع التي يقترن فيها الخبر بالفاء . . . . .
[4] كما سبق في ص ٤٨٩ وكما يجيء في ص ٥٠٢ - وفي جـ ٢ باب : " الظرف " ، م ٧٩ ص ٢٧٨ و ٥٠٢٢ وباب : " حروف الجر " م ٨٩ ص ٤٧٨ .

---

٦ - ضمير الشأن[1] الواقع مبتدأ ؛ نحو : قل " هو : الله أحد " .

٧ - المبتدا المخبر عنه بجملة هى عينه فى المعن نحو : " كلامى : " السفر

مفيد " " " قولى : " العمل النافع " " .

٨ - اسم الإشارة المبدوء بكلمة : " ها " التنبيه ، فى جملة اسميه ؛ نحو : هذا أخى . وهذا رأى كثير من النحاة ، ومن الميسور رفضه بالأدلة التى سبقت[2] والتي تجعل تقديم المبتدأ هنا مستحسناً ، لا واجباً . وإنما يتعين - عند أصحاب ذلك الرأى - أن يكون اسم الإشارة فى الجملة الاسمية هو : المبتدأ ولا يكون خبراً ، بحجة أن : " ها " التنبيه تتطلب الصدارة ، بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة ، لا يفصل بينهما ضمير ، فإن فصل بينهما الضمير فى مثل ؛ " هأنذا " فالضمير هوالمبتدأ واسم الإشارة هوالخبر . ويجوز : هذا أنا . ولكن الأول أحسن وأولى ؛ لكثرة الأساليب الأدبية الواردة به[3] .

٩ - المبتدأ الذى للدعاء ؛ نحو : سلام عليكم ، وويل للأعداء[4] . . . . . .

١٠ - المبتدأ الذى له خبر متعدد يؤدى مع تعدده معنى واحداً ؛ مثل : الفتى نحيف سمين - الرمان حلوحامض ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المتعدد الذى يؤدى معنى واحداً ، ولا تقديم واحد مما تعدده[5] .

١١ - المبتدأ التَّالى : أمَّا : نحو : أما صالح فعالم ؛ لأن الفاء لا تقع بعد " أما " مباشرة . ولأن الخبر الذى تدخل عليه لا يتقدم على المبتدأ - كما سلف - .

١٢ - المبتدأ المفصول من خبره بضمير الفصل[6] ، نحو : الشجاع هوالناطق بالحق غير هياب .

١ سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه وكل ما يختص به في ص ٢٢٥٠٠ " د " .

٢ في رقم ١ من هامش ص - ٣٢٨ ورقم ١ من هامش ص ٣٣٧ .

٣ كما سبق في " أ " من ص ٣٣٧ وكما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٥٠٠ .

٤ هذا رأي كثير من النحاة . ولكني رأيت عدة نصوص قديمة يحتج بها تقدم فيها الخبر الجار مع مجرورة على المبتدأ الذي للدعاء . فالأحسن أن يقال : إن التأخير هو الأكثر ، وليس بالواجب .

٥ كما سيجيء البيان في موضوع " تعدد الخبر " ص ٥٢٩ .

٦ له بحث خاص مستقل في ص ٢٢٤٢ " حـ " .

---

١٣ - المبتدأ إذا كان ضمير تكلم أوخطاب ، وقد أخبر عنه بالذى وفروعه مع وجود بعده الضمير مطابقاً للتكلم ، أوالخطاب ؛ نحو : أنا الذى أساعد الضعيف . أنتما اللذان تساعدان الضعيف . . . . .

١٤ - ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الحبر فى باب الإخبار عن : " الذى " ، نحو : الذى صافحته محمد .

١٤ - خبر المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أومخاطب ، وقد أخبر عنه بنكرة مُعرَفة بأل

، بعدها ضمير مطابق للمبتدأ في التكلم والخطاب ، نحو : أنا السيف أمزق الضلال ، أنت الجندى تدافع عن الوطن .
١٦ ـ إذا كان المبتدا اسم موصول وجب تأخير الخبر عنه وعن الصلة معا١ .
ملاحظة : يجب تقديم كل اسم أوفعل سبقته أداة عرض ، أوتمن ، أورجاء ، أونفى ، أوطلب .
١٧ ـ ويجب تأخير الخبر ، إذا كان جملة فعلية ماضوية والمبتدأ " ما " التعجبية ؛ نحو : ما أقدر الله أن يُدْنِيَ المتباعدين٢ .
" ملاحظة عامة " يجب تقديم كل اسم أو فعل سبقته أداة عرض ، أو تمن ، أو رجاء ، أو نفي ، أو طلب .
" ب " أثار النحاة والبلاغيون جدلا مرهقاً حول بعض الحالات التى يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين فى التعريف والتنكير ، أومتقاربين فيهما ؛ من غير لَبْس فى المعنى . ويدور الجدل حول معرفة الأحق منهما بأن يكون المبتدا . وإذا ظهر الأحق فهل يجوز الإغضاء عن أحقيته بجعله خبراً وجعل الخبر مبتدأ؟ وقد سبق٣ بيان المراد من التساوى والتقارب فى التعريف والتنكير .
بالرغم من جدلهم المرهق٤ ؛ فإن الجواب السديد يتلخص فى أن المعوّل

---

١ ١كما في ص ٣٧٨ .
٢ سبقت الإشارة لهذا ، في رقم ٥ من ص ٤٩٦ .
٣في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢ .
٤ وقد عرض لبعضه صاحب : " المفصل " وكذا : " الصبان " بإيجاز في الجزء الأول ، باب : " المبتدأ والخبر " ، عند الكلام على مواضع تأخير الخبر وجوبا . وكذلك : " التصريح " وهامشه في الموضع السابق أيضا : وكذلك " المغنى " أول الباب الرابع :

عليه فى جواز تقديم المبتدأ على الخبر ليس التساوى أوالتقارب فى درجة التعريف والتنكير ؛ وإنما المعول عليه وحده وهووجود قرينة تدل على أن هذا هوالمحكوم عليه ، " أى : أنه المبتدأ " ، وذلك هوالمحكوم به ، أى : الخبر ، على حسب المعنى ؛ بحيث يتميز كل من الآخر ، دون خلط أواشتباه . فمتى وجدت القرينة التى تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعى١ . وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتماً من غير أن يكون للتساوى أوالتقارب دخل فى الحالتين . فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أن هذا محكوم عليه فيكون مبتدأ ، وأن ذاك محكوم به فيكون خبراً . فإذا وقع فى وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل - وجب إزالته ؛ إما بالقرينة التى تبعده وتبدده ، وإما بالتزام الترتيب ؛

فيتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ؛ ليكون هذا التقدم دليلا على أنه المبتدأ ، ووسيلة إلى تعينه ؛ لموافقته للأصل الغالب فى المبتدأ .

[1] إلا في الحالة التي أشرنا إليها في رقم ٨ من ص ٤٩٨ وهي حالة اسم الإشارة المقرون بكلمة " ها " التنبيه ، مع معرفة أخرى ، إذ يتعين أن يكون اسم الإشارة هو المبتدأ ، لأن حرف التنبيه لا بد أن يتصدر - عند فريق من النحاة دون فريق ، طبقا للبيان المفصل الذي في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ - إلا إن كانت المعرفة الأخرى ضميرا ، ففي هذه الحالة يحسن أن يكون المبتدأ هو الذي تسبقه " ها " التنبيه ، واسم الإشارة يجيء بعده خبرا ، نحو، : " هأنذا " . وقد يجوز مراعاة القاعدة العامة بتقديم الإشارة أيضا في هذه الصورة مع تأخير الضمير ، نحو : هذا أنا ، ولكن الأول أكثر في الأساليب الأدبية المعروفة . " انظر ص ٣٣٧ " .

المسألة الثامنة والثلاثون تقديم الخبر وجوباً

" وهي الحالة الثالثة له "

يتقدم الخبر وجوباً فى مواضع ؛ أهمها :

١ - أن يكون المبتدأ نكرة محضة[1] ، ولا مسوغ للابتداء به إلا تقدم الخبر المختص ؛ ظرفاً كان ، أوجاراًّ مع مجروره ؛ أوجملة ؛ فمثال شبه الجملة : عندك كتابُ - على المكتب قلم . . . فإن كان للمبتدا مسوغ آخر جاز تقديم الخبر وتأخيره ؛ نحو : عندك كتاب جميل - على المكتب قلم نفيس ؛ ويجوز : كتاب جميل عندك ، وقلم نفيس على المكتب . ومثال الجملة : قصدَكَ ولدُه محتاج . فلا يجوز تقديم المبتدأ ؛ وهو : " محتاج " ؛ لأنه نكرة محضة ، ولأن المبتدأ النكرة إذا تأخر عنه خبره الجملة أوشبه الجملة فقد يتوهم السامع أن المتأخر صفة ، لا خبر[2] .

٣ - أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على جزء[3] من الخبر ؛ نحو : فى الحديقة صاحبها . فكلمة : " صاحب " مبتدأ ، خبره الجار مع المجرور السابقين ؛ " فى الحديقة " . وفى المبتدأ ضمير يعود على الحديقة التى هى جزء من الخبر . ولهذا وجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح : صاحبها فى الحديقة ؛ لكيلا يعود الضمير على

" [1] و[1] " سبق الكلام على النكرة المحضة في رقم ٣ من هامش ٢١٣ وعلى الظرف المختص ، وكذا الجار مع مجروره في ص ٤٧٧ وفي رقم ١ من هامش ٤٨٧ . وكذا الرأي في المبتدأ النكرة في ص ٤٨٩ .

[2] كل هذا كلام القائلين بأن المبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ . وسردوا عشرات من المسوغات لا تترك نكرة بغير أن تصلح للابتداء ، كما أوضحنا فيما سلف " ص ٤٨٥ وما بعدها " ، وانتهينا منه إلى أنه لا قيمة لهذا التوهم ، ولا داعي لبقاء تلك القاعدة ، وعندئذ يكون الموضع الأول من مواضع تقديم الخبر هو : " أن يكون المبتدأ نكرة محضة ، ويراد تخصيصه ، بتقديم خبره الظرف أو الجار مع المجرور المختصين ، أو : الجملة " . أما دعوى التوهم فخيالية لا مجال لها ما دامت الجملة الاسمية قد أدت الفائدة الأساسية المطلوبة .

٣عبارة النحاة : " يعود على الخبر " . ولكن الصحيح أنه يعود على جزء من الخبر كما في المثال - ، إذ الضمير عائد على المجرور وحده ، وهو جزء من الخبر ، لأن الخبر الجار مع مجروره .

متأخر لظفاً ورتبة ؛ وهوممنوع هنا . ومثل ذلك : " فى القطار رُكَّابُه " فكلمة : " ركاب " مبتدأ خبره الجار مع المجرور السابقين . وفى المبتدا ضمير يعود على : " القطار " وهوجزء من الخبر . ويجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح : رُكَّابُه فى القطار ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ؛ وهوممنوع هنا كما قلنا . وهكذا . . . .

٣ - أن يكون للخبر الصدارة فى جملته ؛ فلا يصح تأخيره . ومما له الصدارة أسماء الاستفهام ؛ نحو : أين العصفورُ؟ فكلمة : " أين " اسم استفهام ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، خبر مقدم ، و " العصفور " مبتدا مؤخر . ونحو : متى السفرُ؟ فكلمة : " متى " اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع خبر مقدم ، و " السفر " مبتدأ مؤخر . ومثل هذا : كيف الحال؟ من القادم؟ . . .

وكذلك الخبر الذى ليس اسم استفهام بنفسه ولكنه مضاف إلى اسم استفهام ؛ نحو ؛ مِلْكُ مَن السيارةُ؟ ؛ وصاحبُ أيٍّ اختارع أنت؟

ومما له الصدارة " مُذْ ومُنْذُ " عند إعرابهما ظرفين خبرين متقدمين فى مثل : ما رأيت زميلى مُذْ أومنذُ يومان . ولوأعربناهما مبتدأين لوجب تقديمهما أيضاً١ .

٤ - أن يكون الخبر محصوراً٢ فى المبتدأ بإلا أوإنما ؛ نحو : ما فى البيت إلا الأهل ، إنما فى البيت الأهل ؛ فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، لكيلا يختل الحصر المطلوب ، ويختلف المراد ٣ .

١سبقت الإشارة لهذا في " أ " من ص ٤٨٩ وفي رقم ٥ من ص ٤٩٧ وسيجيء البيان عنهما في جـ٢ بابي : الظرف وحروف الجر .

٢وقد أشرنا باختصار إلى " الحصر " وطريقته في رقم ٤ من هامش ص ٤٩٥ .

٣وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة السابقة بقوله

ونحو : عندي درهم ولي وطر . . . ملتزم فيه تقدم الخبر

يشير بهذا البيت إلى الموضع الأول : " والوطر هو : الغرض والحاجة " ، ثم قال :

كذا إذا عاد عليه مضمر . . . مما به عنه مبينا يخبر

يشير إلى الموضع الثاني ، وهو : تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر " أي : ضمير " من المبتدأ الذي يخبر عنه بخبر ، وهذا الخبر يبين ويفسر الضمير العائد إليه .

و " مما " أي : من المبتدأ الذي . . . . و " به " بالخبر - حالة كون الخبر مبنيا - وعنه " عن المبتدأ . . . . " وفي البيت كثير من التعقيد ، والضمائر الملتوية في مراجعها . " ثم أشار إلى الموضع الثالث فالرابع بقوله :

كذا إذا يستوجب التصديرا . . . كأين من علمته نصيرا؟
وخبر المحصور قدم أبدا . . . كما لنا إلا اتباع أحمدا
يريد : أن يقول : كذلك يجب تقديمم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب التصدير ، أي : تستحقه وجوبا ، نحو : أين من علمته نصيرا؟ " فأين " اسم استفهام د خبر مقدم. . . . إلخ .
" من " اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. . . . . .
وكذلك يجب تقديم خبر المحصور فيه ، أي : خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر " فالخبر محصور ، والمبتدأ محصور فيه " مثل : ما لنا إلا اتباع أحمد .

زيادة وتفصيل :
" أ " من المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر :
١ ـ أن يكون لفظة " كم " الخبرية١ ؛ نحو : كم يومٍ غيابُك!! أوأن يكون مضافا إليها ، نحو : صاحب كم كتابٍ أنت!!
٢ ـ أن يكون قد ورد عن العرب متقدماً في مثل من أمثالهم ؛ نحو : فى لك واد بنوسعد ؛ لأن الأمثال الواردة لا يصح أن يدخلها تغيير مطلقاً ، " لا فى حروفها ، ولا فى ضبطها ، ولا فى ترتيب كلماتها " ٢ .
٣ ـ أن يكون المبتدأ مقروناً بفاء الجزاء ؛ نحو : أمَّا عندك فالخير .
٤ ـ أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً للمكان ؛ نحو : هنا٣ وثَمَّ فى مثل : هنا النبوغ ؛ وثَمَّ العلم والأدب .
٥ ـ أن يكون تأخير الخبر مؤدياً إلى خفاء المراد من الجملة ، أومؤدياً إلى الوقوع فى لبس ؛ فمثال الأول : لله درك٤ ، عالما ، فالمراد منها : التعجب . ولوتأخر الخبر وقلنا : درك لله - لم يتضح التعجب المقصود .
ومثال الثانى : عندى أنك بارع ، من كل مبتدأ يكون مصدراً مسبوكاً من " أنَّ " مفتوحة الهمزة مشدودة النون " ومعموليها : وهى " أنّ " التى تفيد التوكيد . فلوقلنا : أنك بارع عندى - لكان التأخير سبباً فى احتمال اللبس فى الخلط بين " أنّ " المفتوحة الهمزة المشددة النون و " إنّ " المكسورة الهمزة المشددة النون ، وسبباً فى احتمال لَبْس آخر أقوَى ، بين " أنّ " المفتوحة الهمزة المشددة التى معناها التوكيد ، والتى تسبك مع معموليها بمصدر مفرد - و " أن " التى بمعنى

١أما الاستفهامية فلها الصدارة أصالة كأسماء الاستفهام السابقة . فكم بنوعيها واجبة الصدارة .
٢كما سيجيء في ص ٥١٨ .
٣هذا ما صرح به فريقض من النحاة ، كصاحب " الهمع " - جـ١ ص ١٠٢ - ولكن السماع الكثير يخالفه في الظرف : " هنا " كما أوضحنا هذا بإفاضة في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ .
٤الدر : اللبن . والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معا ، بسبب ما يدعيه المتكلم من أن اللبن الذي ارتضعه المخاطب ونشأ عليه هو لبن خاص من عند الله هيأه وحده لإعداد هذا المخاطب إعدادا ممتازا ينفرد به " راجع جـ ٢ رقم ٢ من هامش ص ٢١ م ٦٠ " . وهذا الأسلوب قد التزم فيه العرب تقديم الخبر ، فلا يصح تأخيره .

" لعل " ، وهذه مع معموليها جملة فلا تسبك معهما بمصدر مفرد ، وفرق كبير فى الإعراب بين المفرد والجملة ، وفى المعنى بين التوكيد ، والترجى أوالظن .
. فقد صار اللبس محتملا لفظاً وكتابة ومعنى بسبب تأخير الخبر ، ولوتقدم لامتنع اللبس ، إذ الحكم الثابت " لإن " المكسورة الهمزة المؤكِّدة ، و " أنَّ " المفتوحة الهمزة التى بمعنى " لعل " أن كلا منهما مع معموليه جملة ، وأن كلا منهما لا يجوز تقديم معمول خبره عليه ؛ سواء أكان المعمولظرفياً أم غير ظرف١ . ولهذا يسهل الاهتداء إلى إعراب الظرف فى المثال السابق ، وأشباهه ، وأنه خبر وليس معمولا للخبر متقدماً عليه ؛ إذ لولم نعربه خبرا واعتبرنا الحرف : " أنّ " للتوكيد " وهى المفتوحة الهمزة ، المشددة النون " لكان المصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ ، ولا نجد له خبراً ؛ وهذا لا يصح . ولواعتبرناها بصورتها هذه بمعنى : " لعل " لم يصح تعليق الظرف المتقدم بخبرها إذ لا يجوز تقديم شيء من معمولات خبرها عليها - كما قلنا - . وكذلك لواعتبرناها " إن " المكسورة الهمزة ، المشددة النون ، للتوكيد . فلم يبق بدّ من إعراب ذلك الظرف خبراً متقدماً . فتقدمه - أوغيره من المعمولات - يختم أمرين :
" أ " تعيين نوع " أنّ " التى بعده ؛ فتكون للتوكيد ، مفتوحة الهمزة مشددة النون .
" ب " أنه خبر متقدم وليس معمولا لخبرها .
كما أن تأخيره يوجب أمرين :
" أ " اعتبار " أن " مفتوحة الهمزة ، مشددة النون " بمعنى " لعل " أوكسر همزتها مع تشديد نونها لتكون للتوكيد .
" ب " إعرابه فى الصورتين معمولا للخبر وليس خبراً .
ولا شك أن كل اعتبار من الاعتبارات السالفة يؤدى إلى معنى يخالف الآخر .
هذا وإنما يكون تقديم خبر " أنَّ " واجباً على الوجه الذى شرحناه بشرط عدم

وجود " أما " الشرطية . فإن وجدت جاز تأخير الخبر[2] . إذ المشددة المكسورة الهمزة .

[1] كما هو مبين في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ - وفي " و " من ص ٦٤٦ .
[2] تقول : أما عندي فأنك بارع . أو : أما أنك بارع فعندي .

وكذا التى بمعنى : " لعل " لا يقعان بعدها[1] . . . . .
وغاية القول : أنه يجب تقديم الخبر فى كل موضع يؤدى فيه تأخيره إلى لبس ، أوخفاء فى المعنى أوفساد فيه .

[1] لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين " الفاء " التي بعدها بجملة اسمية مصدرة بكلمة : " إن " مكسورة الهمزة ، ولا " أن " مفتوحة الهمزة ، التي بمعنى : " لعل " - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ - وسيجيء في جـ ٤ ص ٤٧٠٠ و ٤٧٦ م ١٦١ تفصيل الكلام على : " أما " وأحكامها .

المسألة التاسع والثلاثون حذف المبتدأ والخبر

يحذف كل منهما جوازاً وجوباً فى مواضع معينة ؛ فيجوز حذف أحدهما إن دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه[1] ؛ فمثال حذف المبتدأ جوازا أن يقال : أين الأخ؟ فيجاب : فى المكتبة . فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره : " الأخ " . وأصل الكلام : " الأخ في المكتبة " . حُذِف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى بحذفه . ومن الأمثلة أيضاً أن يقال : كيف الحال؟ فيجاب . . . . " حسن " . فكلمة : " حَسَنٌ " خبر لمبتدأ محذوف تقديره : " الحال " . وأصل الجملة : " الحال حسن " حُذِف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى بحذفه . . . وهكذا .
ومثال حذف الخبر جوازا أن يقال : مَنْ فى الحقل؟ فيجاب : " علىٌّ " . فكلمة " على " مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف[2] تقديره : " في الحقل " . وأصل

١ هذا الحذف تطبيق لقاعدة لغوية عامة ، تشمل المبتدأ والخبر وغيرهما ، ومضمونها أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه ، بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثرا يؤدي إلى عيب وفساد لفظي أو معنوى . ويريدون بالدليل : القرينة الحسية " ومنها اللفظية " أو : العقلية " المعنوية " التي ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه ، وإلى مكانه في جملته " طبقا للتقسيم الذي سبقت له الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٤٩٣ " - ويريدون بعدم تأثر المعنى : بقاءه على حالة قبل الحذف ، فلا ينقص ، ولا يصيبه لبس ، أو خفاء أو تغيير -
انظر " أ " من ص ٤٨٩ : حيث الأصل اللغوي العام الذي يتصل بهذا .

٢يكثر حذف المبتدأ جوازا في جواب الاستفهام ، نحو : ما الحديد؟ فيقال : معدن : أي : هو معدن ومنه قوله تعالى : {مَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ، نَارٌ حَامِيَةٌ} أي : هي نار حامية . . . . وقوله : {هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ؟ . . . . . النار . . } ، أي : هو النار . وكذلك بعد القول : مثل : الآية الكريمة التي تسجل كلام الكفار عن القرآن بأنه أساطير الأولين وهي : {قالوا أسطير الأولين . . . . } أي : " هو : أساطير الأولين " . . وقد يحذف جوازا في غير هذا المواضع ، مثل قوله تعالى : {سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا} . وقوله : {بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ } . . . . ، أي : هذا . . . .
وقد اجتمع الحذف الجائز والذكر في قول الشاعر :
قصر عليه تحية وسلام . . . خلعت عليه جمالها الأيام
أي : " هذا قصر " - " عليه تحية وسلام " .

الكلام . " علىّ في الحقل " . حذف الخبر جوازا لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى بحذفه . ومثله : ماذا معك؟ فيقال : " القلم " ، فكلمة : " القلم " مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف تقديره : " معى " . وأصل الكلام : " القلم معى " ، ومثل : خرجت فإذا الوالد١ . والأصل قبل حذف الخبر : خرجت فإذا الوالد١ موجود . . . . .
وقد يحذف المبتدأ والخبر معاً بالشرط السابق ؛ نحو : المسحنون كثيرٌ ؛ فمن يساعد محتاجاً فهومحسن ، ومن يساعف مستغيثاً فهومحسن ، ومن يشهدْ شهادة الحق . . . أى : من يشهدْ شهادة الحق فهو محسن . فجملة : " هومحسن " مبتدأ وخبر وقد حذفا معاً . جوازاً٢ . ومن ذلك : مَنْ يخلص فى أداء واجبه فهوعظيم ، ومن ينفع وطنه فهوعظيم ، ومن يخدم الإنسانية . . . أي : فهوعظيم ٣ .

---

١ " ذا " هنا للمفاجأة ، أي : للدلالة على هجوم الشيء الذي بعدها ، ووقوعه بغتة . و " إذا الفجائية " لا بد أن يسبقها كلام ، ولا تحتاج إلى جواب : ولا بد أن تكون المفاجأة في الزمن الحالي ، " لا المستقبل ولا الماضي " ، وأن تقترن بها الفاء الزائدة للتوكيد . والمراد بالزمن الحالي : أن وقوع المعنى بعدها وقوع المعنى قبلها مقترنان ، بأن يتحقق وقوعهما معا في وقت واحد ، ولو كان ماضيا ، نحو : خرجت أمس فإذا النسيم منعش ، فالوقت الذي تحقق فيه الخروج تحقق معه في الحال - أي : في الوقت نفسه - إنعاش النسيم ، لا قبله ، ولا بعده ، ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :
كم تمنيت لي صديقا صدوقا . . . فإذا أنت ذلك المتمني
" وسيجيء كلام على إعراب " إذا " في ص ٥٩٢ - ثم راجع جـ٢ " د " ص ٢٢٦٠ م ٧٩ " ، فتقدير المثال : خرجت فإذا الوالد موجود ، وهذا على اعتبار أن " إذا " الفجائية حرف . مراعاة للأسهل - أما على اعتبارها ظرف زمان أو مكان فهي الخبر ، أي : ففي الوقت أو في المكان الوالد .
٢فكلمة : " من " اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، " يشهد فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره : هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . " شهادة

" مفعول مطلق منصوب ، ومضاف ، " الحق " مضاف إليه مجرور " فهو محسن " الفاء داخلة على جواب الشرط . " هو " مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع " محسن " خبره مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

وفي هذا المثال يصح أن يكون المحذوف هو الخبر وحده ، والتقدير ، " ومن يشهد شهادة الحق محسن " . فتكون كلمة : " محسن " خبر " من " ولا تكون " من " الشرطية ، وإنما تكون اسم موصول مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع " يشهد " مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقيره ، هو . . . . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والخبر محذوف . تقديره " محسن " .

٣وقد أشار ابن مالك إلى الحذف السابق فقال :

وحذف ما يعلم جائز ، كما . . . تقول : زيد ، بعد : من عند كما؟

وفي جواب : كيف زيد؟ قل : دنف . . . فزيد استغنى عنه إذ عرف

ومعنى البيت الأول : أن الحذف جائز في كل ما يعلم ، فيشمل حذف المبتدأ وحده ، وحذف الخبر وحده ، وحذفهما معا ، وغيرهما . والشرط في ذلك كله أن يكون المحذوف معلوما ، لم يتأثر المعنى ولا الصوغ بحذفه ، وإن يكون معلوما إلا إذا وجد دليل يدل عليه . ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط صراحة ، اكتفاء بشرط العلم ، لأنا لمحذوف لن يكون معلوما حقا إلا إذا وجد الشرط المذكور . وضرب مثالا لحذف الخبر هو : أن يسأل سائل : من عند كما؟ فتقول : " زيد " . التقدير " زيد عندنا " فحذف الخبر وهو " عندنا " للعلم به على الوجه السالف .

ذلك هوالحذف الجائز ١ ، أما الواجب فللمبتدأ مواضع ، وللخبر أخرى . وفيما يلى البيان :

١ويمتنع حذف الجزأين معا أو أحدهما إذا وقعت جملتهما خبرا عن ضمير الشأن " وقد سبق تفصيل الكلام عليه في الضمائر - ص ٢٥٠ - نحو : قل هو الله أحد .

وأتى في البيقت الثاني بمثال لحذف المبتدأ هو أن يسأل سائل : كيف زيد؟ فيكون الجواب : " دنف " أي شديد المرض " فدنف " خبر المبتدأ الذي استغنى عنه فحذف ، وأصل الجملة : زيد دنف .

وقد ردد في كلامه اسم : " زيد " على عادة قدامي النحاة في كثرة ترديده خلال أمثلتهم ، هو : وعمرو ، وبكر ، وخالد . . . . حتى صار التمثيل بهذا الأسماء بغيضا اليوم ، لا بتذاله ، يتحاشاة - بحق - أهل البلاغة والمقدرة الفنية من المعاصرين .

وبهذة المناسبة نشير إلى أن كلمة : " كيف " أو : " كي " - كما ينطقها بعض العرب - هي في أكثر استعمالاتها : إما اسم مبني على الفتح ، معناه الاستفهام عن حالة الشيء ، " أي : السؤال عن هيئته الطارئة عليه ، دون السؤال عن ذاته وحقيقته " ، وإما اسم معرب ، لا يدل على استفهام ، وإنما يدل على الحالة المجردة ، والهيئة المحضة ، بأن يكون بمعنى : " الكيفية " . وإما شرطية غير جازمة . فلها حالات ثلاث لا تكاد تخرج عنها . ولكل حالة أحكامها التي نوضحها فيما يلي :

١فالاستفهامية لها الصدارة في جملتها . وهي مبنية على الفتح وجوبا في كل مواقعها المختلفة باختلاف الأساليب التي تحتويها . وضابط إعرابها أن ننظر إلى العامل بعدها ، فإن كان محتاجا إليها باعتبارها جزءا أساسيا لا يستغنى عنه فإنها تعرب على حسب حاجته ، فتكون خبر في مثل : كيف أنت؟ . لأن العامل الذي بعدها مبتدأ يحتاج للخبر ، فهي الخبر له ، مبنية على الفتح في محل رفع . وكذلك هي الخبر في مثل : كيف بك ، وكيف به . - بالإيضاح الذي سبق رقم ٣ من هامش ص ٤٤٨ - وفي مثل : كيف كنت؟ تعرب خبرا " لكان " ، مبنية على الفتح أيضا في محل نصب ، لاحتياج " كان " لخبر منصوب ، وفي مثل : كيف ظننت الضيف؟ تكون مبنية على الفتح في محل نصب ، مفعولا ثانيا للفعل : " ظن " - وهو من الأفعال التي تحتاج لمفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر - فإن كان ما بعدها غير محتاج لها احتياجا أساسيا على الوجه السالف بقيت مبنية على الفتح أيضا . ولكن في محل نصب دائما ، إما لأنها مفعول مطلق ، نحو " الم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل؟ " " فكيف " مفعول مطلق . والمعنى فعل ربك بأصحاب الفيل أي فعل . . .

فهي في كل ما سبق اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع ، أو نسب ، على حسب حاجة العامل ، ولا تكون في محل جر مع بقائها استفهامية إلا سماعا في بعض أمثلة نادرة لا يقاس عليها ، منها قولهم : على كيف تبيع الأحمرين؟

ولسيبويه رأي آخر حسن في معنى " كيف " الاستفهامية ، وفي إعرابها . وقد اضطرب النحاة في شرحه إلى أن تناوله " الخضري " في حاشيته ، فأزال عنه الغموض والخفاء وكشف بشرحه السبب في استحسان صاحب " المغني "

" وتأييده لذلك الرأيب . وملخصه : أن معنى : " كيف " الاستفهامية عند سيبويسه شيء واحد ، هو السؤال عن الحال والهيئة الطارئة على الأمر المسئول عنه ، وأن من يقول : كيف

مواضع حذف المبتدأ وجوبا ، أشهرها أربعة :

" أ " المبتدأ الذي خبره في الأصل نعت ، ثم ترك أصله وصار خبرا ، بيان هذا : أن بعض الكلمات يكون نعتا خاصا بالمدح كالذي في نحو : ذهبت إلى الصديق الأديب ، أوبالذم كالذي في ، نحو : ابتعدت عن الرجل السفيه ، أو : بالترحم١ كالذي في نحو : ترفق بالضعيف البائس . فكلمة " الأديب " و " السفيه " و " البائس " نعت مفرد٢ ، مجرور ، لأنه تابع للمنعوت في حركة الإعراب ، التي هي الجر في الأمثلة السابقة .

=محمد؟ . وكيف الجو؟ يريد . في أي حال محمد؟ وعلى أي حال الجو؟ فمعناها اللفظي الدقيق هو : في أي حال؟ أو : على أي حال؟ بحيث تستطيع أن تحذف لفظها وتضع مكانه هذا الذي بمعناه ، فلا يتأثر المراد . وهذا معنى قول سيبويه إنها : " ظرف " مبني على الفتح ، لأن كلمة : " ظرف " يراد منها أحيانا الجار مع مجروره . ثم هو يريد الظرفية المجازية ، كالتي في مثل : فلان في حالة حسنة . ولا يريد الظرفية الحقيقية النحوية التي تقتضي أن يكون الظرف منصوبا على الظرفية ، إذ لا تدل على زمان أو مكان ، وإنما يريد ما قدمناه من نحو : في أي حال - وعلى أي هيئة . . . وبهذا تكون " كيف " عنده مبنية على الفتح في محل رفع أو نصب على حسب حاجة العوامل ، ولا تكون في محل جر ، ولا مقصورة على النصب للظرفية أو لغيرها . وهذا الرأي قريب من سابقه ، وحسن أيضا - كما قلنا .

وفي كل ما تقدم راجع المغني والهمع في مبحث " كيف " وكذا الصبان والخضري وحاشية ياسين في باب المبتدأ والخبر - جـ ١ - عند بيت ابن مالك ، وفي جواب : كيف زيد؟ قل : دنف . . . ثم في أول باب : " أعلم وأرى "

ب والتي تجردت عن الاستفهام ، وتخلصت لمعنى الحالة المجردة " أي كانت بمعنى : " الكيفية " تكون اسما مبنيا أيضا على الفتح في جميع صورها إلا صورة واحدة تعرب فيها ، ولا تبني ، وهي الحالة التي يحتاج إليها العامل لتكون مفعولا به فتكون اسما معربا مفعولا به مجردا عن معنى السؤال ، وليس له وجوب الصدارة ، فتعرب مفعولا به ، منصوبا لعامل قبله كالذي قيل أيضا في آية " ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل " حيث أعربها بعض النحاة مفعولا به منصوبا ، مضافا إلى الجملة الفعلية بعده ، ثم تأويل هذه الجملة الفعلية بالمصدر طبقا لما هو موضح في باب الإضافة جـ٣ خاصا بالجملة الواقعة مضافا إليه - كتأويل الجملة الفعلية بالمصدر في قوله تعالى : {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} بإضافة كلمة " يوم " إلى الجملة بعده . فالمعنى : ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل؟ ومثله التأويل في الآية الآخر وهي قتوله تعالى : {رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى { . . . أي : أرني كيف إحيائك الموتى .

وفي الآيتين آراء أخرى ولكن ما عرضناه أوضح وأيسر تطبيقا ، وليس فيه ما يعارض حكما مطردا ، أو قاعدة أصلية .

أما في غير هذه الحالة التي تعرب فيها مفعولا به منصوبا مباشرة فإنها تبني على الفتح - كما أشرنا - .

جـ والشروط اسم شرط غير جازم - على الأرجح - يقتضي بعده فعل شرط وفعل جواب . ولا بد أن يكون الفعلان بعدها متفقين في مادة اشتقاق اللفظ وفي المعنى نحو : كيف تكتب أكتب ، ولا يجوز كيف تكتب أقرأ . . . .

وتفصيل الكلام على هذا الاستعمال وحكمه مدون في موضعه الخاص من الجزء الرابع - باب الجوازم ص ٤١٥ م ١٥٦ .

١ إظهار الرحمة والحنان .

٢ النعت المفرد - كالخبر المفرد - وكالحال المفرد - ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

لكن يجوز إبعاده عن الجرّ إلى الرفع أوالنصب بشروط[1] ، وعندئذ لا يسمى ولا يعرب فى حالته الجديدة " نعتاً " وقد يسمى : " نعتا مقطوعا أو منقطعا " [2] - . وإنما يكون فى حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو - مثلا - فيكون المراد : ذهبت إلى الصديق ؛ " هوالأديبُ " ابتعدت عن الرجل ؛ " هوالسفيهُ . ترفق بالضعيف " هوالبائسُ " .

ويكون فى حالة النصب مفعولا به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله ، تقديره : " أمدحُ " ، أو : " أذم " ، أو : " ارحمُ " ، على حسب معنى الجملة .

والفاعل فى هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنا . فالمراد : أمدحُ الأديبَ . . . أذم السفيهَ . . . أرحمُ البائسَ . ولا يصح إعراب كلمة منها ولا تسميتها نعتا بعد أن تركت الجر إلى الرفع أو النصب . ولكن يصح تسميتها نعتا مقطوعا أو منقطعا - كما سبق - ٥

ومن الأمثلة : أصغيت إلى الغناء الشجىِّ[3] ، فزعت من رؤية القاتل الفتاك ، أشفقت على الطفل اليتيم . فكلمة " الشجىّ " نعت مفرد مجرور ؛ تبعاً للمنعوت . وتفيد المدح . وكلمة : " الفتاك " نعت مفرد مجرور ؛ تبعاً للمنعوت وتفيد الذم . وكذلك : " اليتيم " ، إلا أنها تفيد الترحم . فتلك الكلمات الثلاث وأشباهها - من كل نعت مفرد مجرور يفيد المدح ، أوالذم ، أوالترحم - قد يجوز إبعادها عن الجر ، إلى الرفع أو : النصب ؛ فلا تعرب نعتاً مفرداً مجروراً ؛ وإنما تعرب فى حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : " هو " ويكون المراد : " هوالشجى " . " هوالتفاكُ " . " هواليتيمُ " كما تعرب فى حالة النصب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله ، تقديره : أمدح . . . أو : أذم . . . أو : أرحم . . . ، على حسب الجلمة ؛ فالمراد : أمدحُ الشجىَّ . . . أذمُّ الفتاك . . . أرحمُ اليتيم[4] . وبعد إبعادها عن الجر قد تسمى " نعتا مقطوعا ، أو منقطعا " .

---

[1] ستجيء مفصلة في موضعها الأنسب ، وهو : باب النعت ، جـ٣ ص ٤٧١ م ١١٥ .

[2] قد يسمى نعتا مقطوعا ، أو : منقطعا ، بمعنى : أنه منقطع عن أصله وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق - انظر ما يأتي في رقم ٤ من الهامش .

[3] الذي يسير ويفرح .

[4] قلنا : إن تلك الكلمات وأشباهها لا تعرب نعتا إلا حين تكون تابعة للمنعوت في حركة إعرابه . أما حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا تكون نعتا ، لأن صلتها الإعرابية به تنقطع لدخولها في جملة جديدة مستأنفة - في الرأي الشائع - ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلتاهما مستقلة بنفسها في الرأي الشائع - ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلتاهما مستقلة بنفسها فيه بناء على الرأي المتقدم ، نعم إن تلك الكلمة التي كانت في الأصل : " نعتا " قدتسمى : " النعت المقطوع " أو : " المنقطع " ، ولكن تسميتها هذه بالنعت لم يلاحظ فيها حالتها الجديدة ، وإنما لوحظ فيها حالتها القديمة التي تركتها ، فهي تسمية " مجازية " باعتبار ما كان ، لا باعتبار ما هو متحقق بعد القطع . أما الوصف بالمقطوع ، أو : بالمنقطع . . . فملاحظ فيه أنها صارت في حالتها=

وإذا كان النعت مرفوعاً فى الأصل جاز قطعه إلى النصب ، وإذا كان منصوبا جاز قطعه إلى الرَّفع وإذا كان مجرور جاز قطعه للرفع أوالنصب ، والذى يتصل بموضوعنا هو : النعت المقطوع إلى الرفع حيث يعرب بعد القطع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ولا يجب الحذف إلا بشرط أن يكون أصل النعت للمدح ، أوالذم ، أوالترحم ، دون غيرها - كما سبق - .

٢ - المخصوص بالمدح أوالذم .

وبيانه : أن فى اللغة أساليبَ للمدح ، وأخرى للذم ، وكلاهما يؤلَّف بطريقة

=الجديدة ، وإعرابها المستحدث مقطوعة عن إعرابها السابق ، وعن حركتها الأولى . لأن جملتها الجديدة مستأنفة لا محل لها من الإعراب - كما أسلفنا_ ، فليس بين الجملتين صلة إعرابية ، بالرغم من أن الغرض من الجملة الجديدة هو : إنشاء المدح ، أو الذم ، أوالترحم . . . وهذه أغراض كان يدل عليها النعت قبل قطعه . . .
أما السبب في تحويلها من نعت مفرد ، في جملة إلى خبر مرفوع أو إلى مفعول به ، وكلاهما في جملة جديدة مستقلة بنفسها ، لا صلة في الإعراب بينها وبين سابقتها . . . فسبب بلاغي ، ذلك أنهم حين يرون أهمية الغرض من هذه الكلمة ، وجلال معناها وأن هذا المعنى جدير بالتنويه ، وتوجيه الأبصار والأسماع إليه ، يحولونها عن سياقها المألوف ، وإعرابها الطبيعي ، يقطعها وجوبا من جملتها ، إدخالها على تحقيق المراد أقوى واظهر من دلالة الكلمة المفردة .
وقد يكون القصد من القطع تقوية التخصيص ، إذا كان وقوعه بعد نكرة ، نحو : مررت بأسد في قفصه زائر أو زائرا . أو : تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة ، نحو : أصغيت لعلى الشاعر ، فيكون الحذف فيهما جائزا .
هذا ، وليس من اللازم في النعت المنقطع أن يكون مجرورا قبل القطع تبعا للمنعوت ، بل يجوز أن يكون مرفوعا في حالته الأولى ، أو منصوبا ، تبعا لذلك المنعوت . فإن كان المنعوت مرفوعا جاز في نعته المرفوع النصب على القطع ، ولا يجوز الرفع ، منعا للالتباس ، لأنه إن رفع رفع فلن يعرف أنه مقطوع . وإن كان المنعوت منصوبا جاز قطع النعت إلى الرفع فقط ولا يجوز إلى النصب ، منعا للالتباس كذلك . أما إذا كان المنعوت مجرورا فيجوز قطعه إلى الرفع ، أو النصب ، كما سبق ، إذ لا ليس مع أحدهما .
وقد قلنا : إن المنصوب بعد القطع لا يعرب نعتا ، فقد دخل في جملة جديدة مستقلة بإعرابها ، لأنها في الرأي الشائع جملة مستأنفة إنشائية " من نوع الإنشاء غير الطلبي " . فلو ظهر الفعل المحذوف حذفا واجبا لأوهم أن الكلام خبري ، وقد حمل على حذف الفعل وجوبا ، حذف المبتدأ وجوبا أيضا ولا يجوز القطع إلا إذا كان المنعوت معرفة ، أو نكرة خاصة . كما أن الفعل والمبتدأ يكون حذفهما واجبا مع النعت المقطوع الذي أصله للمدح أو الذم أو الترحم ، فإن كان أصله لشيء غير ما ذكرنا فالحذف جائز لا واجب - كما تقدم ، كما سيجيء في باب النعت ، وقد سبقت إشارة لبعض هذا في رقم ١ من هامشي ٣٢٠ عند الكلام على بعض أحكام العلم .
١في هذا الهامش ، وفي ص ٥١٠ .

معينة ، وصُوَر مختلفة ، مشروحة فى أبوابها١ النحوية . فمن أساليب المدح : أن تقول فى مدح زارع اسمه حليم : " نِعْمَ الزارع حليم " . وفى ذم صانع اسمه سليم : " بئس الصانع سليم " . . . فالممدوح هو " حليم " ويسمى : " المخصوص بالمدح " والمذموم هو : " سليم " ويسمى : " المخصوص بالذم " . ومثلهما : " نعْم الوَفى حامد " أو : " بِئْسَ المختلِف وعده زُهَير " . فالممدوح هو : " حامد " ، ويسمى ، " المخصوص بالمدح " والمذموم هو : " زُهير " ويسمى : " المخصوص بالذم " فالمخصوص - فى الحالتين - يقع بعد جملة فعلية ، مكونة من فعل خاص - يدل على المدح ،

أوعلى الذم ، - وفاعله . وقد يتقدم المخصوص عليهما ؛ فنقول : " حليم نعم الزارع " . . . " سليم بئس الصانع " . وله صور وإعرابات مختلفة ؛ يعنينا منها الآن إعرابه إذا وقع متأخراً ؛ فيجوز إعرابه خبراً ، مرفوعاً ، لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : " هو " ٢ فيكون أصل الكلام : " نعم الزارع هوحليم " . " بئس الصانع هوسليم " .

٣ - أن يكون الخبر صريحاً فى القسَم " الحَلِف " . وصراحته تتحقق بأن يكون معلوماً فى عُرف المتكلم والسامع أنه يمين ؛ نحو : فى ذمتى لأسافرن . - بحياتى لأخْدُمَن العدالة . تريد : فى ذمتى٣ يمين ، أوعهد ، أوميثاق . . . بحياتى يمين ، أوعهد ، أوميثاق . . .

٤ - أن يكون الخبر مصدراً يؤدى معنى فعله ، ويغنى عن التلفظ بذلك الفعل - فى أساليب معينة ، محدّدة الغرض ؛ محاكاة للعرب فى ذلك - ؛ كأن يدور بينك وبين طبيب ، أومهندس ، أوزارع . . .

---

١ مثل باب : " نعم وبئس " وما جرى مجراهما . وسيجيء في الجزء الثالث .

٢ هذا هو الشائع . ولنا رأي أيسر وأوضح ، وسنذكره في مكانه من باب : " نعم وبئس " - . . . جـ ٣ - .

٣ المراد : في ذمتي وفي رقبتي ما يتعلق باليمين أي : بتنفيذ مضمونها ، ويتصل بالقسم وتحقيق المراد منه ، كالسفر مثلا ، أو خدمة العدالة ، لأن كلا منهما هو مضمون اليمين والقسم ، والغرض منها ، ولذلك يسمى " جواب اليمين " أو : " جواب القسم " . وهو الذي يستقر في الذمة ، ويتعلق بالرقبة وليس اليمين أو العهد أو الميثاق .
وإنما كان حذف المبتدأ واجبا هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيره ، وقد وجد ما يدل عليه عند حذفه ، وهو : جواب القسم .

كلام فى عمله ، فيقول عنه : " عملٌ لذيذ " . أى : عمل عملى عملٌ لذيذ . وهذه الجملة فى معنى جملة أخرى ١ فعلية ، هى : " أعمَلُ عملاً لذيذاً " . فكلمة : " عملا " مصدر ، ويعرب مفعولا مطلقا للفعل الحالى : " أعمل " وقد حذف الفعل وجوباً ؛ للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدى معناه ، وللتمهيد لإحلال جملة اسميه محلّ هذه الجملة الفعلية . . . وصار المصدر مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ؛ ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسمية تؤدى المعنى الأول تأدية أقوى وأبرع من السابقة٢ .

ومن الأمثلة أن يقول السباح وقد قطع أميالا : " سباحةٌ شاقةٌ " أى : سباحتى سباحةٌ شاقةٌ . وهذه الجملة فى معنى : أسْبَحُ سباحة شاقة . فكلمة : " سباحة " مصدر منصوب ، لأنه مفعول مطلق للفعل : " أسْبَح " ، ثم حذف الفعل وجوباً ؛ استغناءً عنه بوجود المصدر الذى يؤدى معناه ؛ ثم رفع المصدر ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسمية جديدة ، تكون أقوى وأبرع فى

تأدية المعنى من الجملة الفعلية الأولى .
ومن الأمثلة أيضاً أن يقول السعيد : شكرٌ كثير . حمدٌ وافر . . . وأن يقول المريض أوالمكدود : صبرٌ جميلٌ - أملٌ طيبٌ . . . وأن يقول الولد لوالده الذى يطلب شيئاً : سمعٌ وطاعةٌ . . . أى : أمرى وحالى سمعٌ وطاعةٌ ٣ .

١يوضح هذا الحكم ما سيجيء في جـ ٢ م ٧٦ ص ٢٠٧ - موضوع : " حذف عامل المصدر وإقامة المصدر المؤكد مكانه " . على الرغم من أن المصدر هناك منصوب في أكثر حالاته ، وهو هنا مرفوع . قلنا : في معنى جملة أخرى " لنفر من قول القائلين إن أصل الكلام " أعمل عملا لذيذا " ثم تناولوا هذا الأصل بالحذف والزيادة والتأويل . . . . . مما لم يعرفه العرب ، ولم يخطر ببالهم . فلكي يكون الكلام صادقا صائبا معا قلنا : في معنى جملة أخرى .

٢لأن هذه جملة اسمية ، والجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام - غالبا - بخلاف الأولى .

٣إنما يكون المحذوف وجوبا هو المبتدأ حين يكون المقصود قيام المصدر مقام فعله نهائيا على الوجه السالف ، ووجود قرينة تدل على هذا . فإن لم يكن المقصود ما سبق نحو : " صبر جميل " ، وأمل طيب ، وباقي الأمثلة الأخرى - تغير الحكم ، فجاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، أي : صبري صبر جميل . . . . وأن يكون المحذوف هو الخبر ، أي : صبر جميل أحسن من غيره ، أو أنسب لي ، أو أليق بك . . . . وإذا جاز في المحذوف أن يكون هو المبتدأ أو الخبر فأيهما أولى الذكر؟ .
أطال النحاة من غير داع ، والأولى بهذا أو ذاك ما له سبب لذكره ، أو لحذفه .

زيادة وتفصيل :

" ا " هناك مواضع أخرى - غير الأربعة السالفة - يجب فيها حذف المبتدأ ؛ منها :

١ ـ الاسم المرفوع بعد " لا سيما " ؛ فى مثل : أحب الشعراء ، ولا سيما " شوقىّ " بإعراب " شوقىٌّ " خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو١ .

٢ ـ بعد المصدر النائب عن فعل الأمر : من مثل : " سَقْياً لك " ٢ . . . و " رَعْياً لك " . . . ومثلهما فى قول الشاعر :

نُبِّئْتُ نُعْمَى على الهِجْران عاتبة . . . سَقْيًا ورَعْياً لذاك العاتب الزارى

وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابة تغنى عن لفظه ومعناه ، وبعد المصدر ضمير مجرور المخاطب . فأصل : " سَقْيًا لك " " اسْق يا رب " . . . " الدعاء لك يا فلان " . وأصل " رَعْياً لك " " ارْعَ يا رب " . . .

" الدعاء لك يا فلان " ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور . والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف . ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقاً بالمصدر : " سقياً ورعياً " ، لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامة

١سبق في آخر باب الموصول " ص ٤٠١ وما بعدها " التفصيل في إعراب : " لا سيما - وأخواتها - وإعراب الاسم الذي بعدها ، وطريقة استعمال أسلوبها . ومن ذلك التفصيل نعلم أن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الرفع والجر إنكان معرفة - ويجوز فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، إن كان نكرة وقلنا هناك : التحقيق أن الأوجه الثلاثة جائزة في الاسم الذي بعدها ، سواء أكان معرفة ، أم نكرة . . . . كما قلنا أيضا : إذا كان الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة فما الداعي إلى كد الذهن بمعرفة إعراباتها ، وتفصيل كل إعراب؟ الحق أنه لا داعي لذلك ، فالمهم - وهو حسبنا - أن نعلم الغرض الصحيح من أسلوبها ، وطريقة استعمالها ، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث ، من غير تعرض لتوجيه كل حركة ، أو إعراب ذلك الاسم وإعرابها .

٢ " سقيا لك " . هو : دعاء موجه لله أن يسقي المخاطب . وليس الغرض أن يسقيه بالماء حقا ، وإنما الغرض من السقي الإنعام الغامر ، والرضا الأكمل . " والرعي " دعاء بلرعاية . وهذه اللام فيهما ، تسمى : " لام التبيين " ، لأنها تبين أن ما بعدها مفعول معنوي - لا نحوي - وما قبلها مفعول كذلك ، نحو : قولك الحاقد : بؤسا لك . - كما سيجيء في هامش الصفحة التالية ، وفي جـ٢ باب حروف الجر عند الكلام على اللام - .

في تكوين الجملة ١ .

١تقضي تلك الأصول بأن الجملة الواحدة لا يصح أن تجمع في وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين ، كأن تكون إحدى الصيغتين فعل أمر ، أو ما ينوب عنه ، والخطاب فيها متجها لشيء ، وتكون الصيغة الأخرى مخالفة للأولى فيق لفظها وفي المخاطب الذي تتجه إليه فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لفلسد المعنى لأن المصدر في مثل : " سقيا " نائب عنفعل الآمر : " اسق " - وله فاعل كفعل الأمر ، وفاعله مستتر فيه تقديره : " أنت " ويصح أن يقال : إنه محذوف تقديره : " أنت " طبقا للبيان الذي سنذكره بعد ، فهو يتضمن كفعله مخاطبة " الله " بالدعاء ، في الوقت الذي يتضمن فيه الضمير المجرور مخاطبة شيء آخر تدعو الله له ، وبهذا تشتمل الجملة الواحدة على الخطابين اللذين لا يجتمعان ، لأن اجتماعهما يفسد المعنى " إذ يكون التقدير : اسق يا الله لك . فيؤدي هذا إلى أن : الله منه السقي ، وله السقي ، والشطر الثاني فاسد " ولهذا قالوا - بحق - : إن " سقيا لك " وما هو على نمطها ليس جملة واحدة ، وإنما هو جملتان ، إحداهما " سقيا " فكلمة : " سقيا " مصدر نائب عن فعل الأمر ، ويعرب مفعولا مطلقا منصوبا ، وفاعله مستتر فيه أو محذوف - كما تقدم وكما يجيء - وتقديره في الحالتيس : " أنت " والأخرى : " لك " فالجار مع مجوره خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : الدعاء . . . . وأصل الجملة الثانية : الدعاء لك ، وأصل الكلام كله : سقيا " بمعنى : اسق يا الله " الدعاء لك أيها المخاطب الذي أدعو الله لك . ومما يستحق التنويه أن الضمير الظاهر الواقع بعد ذلك المصدر " وهو ضمير الخطاب المجرور " له اتصال معنوي بالجملة الأولى ، مع أنه في جملة بعدها مستقلة عنها في الإعراب وسبب ذلك الاتصال المعنوي : أنه قد يكون هوالمقصود من الأولى ، والذي ينصب عليه ما فيها من دعاء أو غيره ، فكأنه منجهة المعنى لا من جهة الإعراب مفعول به فمعنى " سقيا لك " اسق يا رب فلانا . . . فمن فلان هذا؟ أين هو في الكلام؟ لا يتحقق إلا في المخاطب الواقع بعد اللام فظاهره أنه مجرور باللام ، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ، مع أنه لا يعرب مفعولا به ، إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند الإعراب كما أوضحنا .

كذلك : " رعيا لك " معناها : ارع يا رب فلانا فمن فلان؟ أين هو في الكلام؟ لا وجود له من حيث المعنى إلا في المخاطب الذي يدل عليه ضمير الخطاب بعد اللام ، فظاهره أنه مجرور بها ، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ، مع أنه لا يعرب مفعولا به . إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند إعرابه ، كما سبق . . . .

وفي بعض الأساليب الأخرى قد يكون ذلك الضمير المجرور وبمنزلة الفاعل من جهة المعنى مع أنه لا يصح إعرابه فاعلا ، نحو : " بؤسا لك " أيها العدو ، و " سحقا لك " ، أو : " بعدا لك " . تخاطب عدوا ، أو من يخون أمانته ، مثلا . . . . وتدعو عليه . وأصل الكلام : " أبؤس " وهو : الهلاك .

وابعد ، في الدعاء عليه بالبعد : وهو : الهلاك أيضا . فكأنك تقول بؤست ، وسحقت وبعدت ، أي : صرت بائسا ، ساحقا ، باعدا ، فالضمير المجرور بعد اللام هو الذي حل محل الفاعل في المعنى=

٣ ـ بعد ألفاظ مسموعة عن العرب مثل : " من أنت؟ . محمد " وهوأسلوب يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه : محمد . . . والتقدير : من أنت؟ مذكورُك محمد . . . أو : مذمُومك محمدّ : أى : من أنت؟ وما قيمتك بالنسبة للشخص الذى تذكره بالسوء ؛ وهومحمد؟ . فالمثل يتضمن تحقيراً للمغتاب ، وتعظيماً لمحمد . فمحمد خبر لمبتدأ محذوف تقديره : مذكورُك . . . أومذمومك " أى : الشخص الذى تذكره فى حديثك أوتذمه فيه " . ولما كان هذا الأسلوب قد ورد بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه

=لا في الإعراب ، وصار مؤديا معناه . غير أنه في مثل هذه التراكيب التي يكون فيها الضمير المجرور فاعلا في المعنى لا يكون التركيب مشتملا على خطابين مختلفين ، وإنما يكون مشتملا على خطابين بلفظين مختلفين ، والمخاطب واحد فيهما ، فإن . " بؤسا " لك " وسحقا " لك " وبعدا " لك - معناها " بؤست ، الدعاء لك " . " سحقت . الدعاء لك " " بعدت - الدعاء لك " فتاء الخطاب ، وكاف الخطاب في كل جملة هما المخاطب واحد ، مع اختلاف صيغتهما في اللفظ ، بخلاف : " سقيا " ، فإن المخاطب فيها غير المخاطب في الضمير المجرور ، وهو الكاف عدها . بالرغم من اتحاد الخطابين في مثل ، " بؤسا " لك . فإن الجار والمجرور بعدها يعرب خبرا لمبتدأ محذوف ، وجوبا ، تقديره : الدعاء . . . . والكلام يشتمل على جملتين ، لا جملة واحدة . وليس الجار مع المجرور هنا متعلقا بكلمة : " بؤسا " ، أي : بالمصدر ، لأن التعدي باللام يكون المفعول به ، ولا يكون للفاعل المعنوي ، كالذي هنا ، فالمانع هنا من التعلق مخالف للمانع مع الضمير الذي يكون بمعنى المفعول به . وفي الحالتين لا بد أن يكون الكلام جملتين عند الإعراب .

وما سبق من التفصيل مقصور على المصدر النائب على فعل الأمر ، وبعده المجرور ضمير المخاطب . فإن ناب المصدر عن غير الأمر ، نحو : شكرا لك كثيرا ، أي : أشكر لك شكرا ، أو كان المجرور اسما ظاهرا ، أو ضميرا غير ضمير المخاطب ، نحو : سقيا للأمين ورعيا له - فاللام حرف لتقوية العامل ، فتكون حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل نصب ، لأنه مفعول به للمصدر . أو ليست بزائدة بالجار والمجرور متعلقان بالمصدر ، فكأنك تقول : اسق يا رب الأمين ، وارعه .

وللبحث تتمة وتقسيم ليس مكانه هنا ، وإنما مكانه : باب : " المفعول المطلق " - جـ٢ - وباب حروف الجر - جـ٢ - عند الكلام على لام الجر التي معناها : " التبيين " .

ومن كل ما تقدم يتضح ما ذكرناه من سبب تسمية تلك اللام : " لام التبيين " .

بقي إيضاح ما أشرنا إليه من فاعل المصدر النائب عن فعل الأمر ، كالمصدر : " سقيا " ونظائره . . . أفعاله ضمير مستتر فيه تقديره . هو؟ أم فاعله محذوف . . . . ؟ قال الصبان ، " جـ٢ أول باب : إعمال المصدر " - إن فاعله هنا ضمير مستتر تقديره " أنت " مع أنه سجل في باب الفاعل - جـ ٢ - عند الكلام على مواضع حذف الفاعل - أن الفاعل يحذف جوازا " حين يكون عامله مصدرا ، مثل : ضربا زيدا ، وقوله تعالى : {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْم . . . } بناء على ما ذكروه من عدم تحمله الضمير لحموده، . ثم قال : " وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل الضمير لأن الجامد إذا تأول بالمشتق تحمل الضمير . وضربا زيدا في معنى : " اضرب " و " إطعام " في معنى : " أن تطعم . وهذا تأويل بالمشتق " هـ . . . . فالمفهوم أن هناك رأيين أقواهما أن فاعله مستتر فيه كفاعل فعل الأمر تماما ، والآخر أنه محذوف ، وأن المصدر نائب عن فعل الأمر وفاعله معا ، والخلاف شكلي .

والإبقاء عليه بغير زيادة أونقص ؛ لأه بمنزلة المثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً١ . وقد ورد ذلك الأسلوب بالنصب أيضاً : " من أنت؟ محمداً " . التقدير : " من أنت؟ تذكر محمداً ، أوتذم محمداً " ؛ فتكون الكلمة المنصوبة مفعولاً به لفعل

محذوف . ومن الأساليب المسموعة أن يقال : " لا سواءٌ " عند الموازنة بين شيئين . والتقدير : لا هما سواء ، أو : هذان لا سواء ؛ بمعنى : لا يستويان . فكلمة : " سواء " خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره : " هما " أو : " هذان " .

ويرى فريق من النحاة أن الحذف فى المسألتين جائز لا واجب . والأخذ بهذا الرأى أنسب فيما نصوغه من أساليبنا . أما الوارد المسموع عن العرب نصًّا على أنه مثل من أمثالهم فيجب إبقاؤه كما ورد عنهم .

[1] لا في حروفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها كما سبق في رقم ٢ من ص ٥٠٤ .

مواضع حذف الخبر وجوباً ، أشهرها خمسة :

١ - أن يقع الخبر كوناً عامًّا[1] والمبتدأ بعد " لولا الامتناعية " [2] ، نحو : لولا عدلُ الحاكم لقتل الناسُ بعضُهم بعضاً . ولولا العلم لشقى العالَم ، ولولا الحضارة ما سعد البشر . . . أى : لولا العدل موجود . . . لولا العلم موجود . . . لولا الحضارة موجودة . . . فالخبر محذوف قبل جواب : " لولا " . . . ومن هذه الأمثلة وأشباهها يتضح أن الخبر يحذف وجوباً بشرطين : وقوعه كونَ عامًّا ، ووجود لولا الامتناعية قبل المبتدأ . فإن لم يتحقق أحد الشرطين أوهما معاً تغير الحكم ؛ فإن لم توجد " لولا " فإنّ حكم الخبر من ناحية الحذف وعدمه كحكم غيره من الأخبار كلها ؛ وقد سبق الكلام عليها[3] . وإن لم يقع كوناً - عاماً بأن كان خاصًّا - وجب ذكره ؛ نحو : لولا السفينةُ واسعةٌ ما حملتْ مئات الركاب . لولا الطيارُ بارعٌ ما نجا من العاصفة ؛ فكلمة : " واسعة " وكلمة : " بارع " - خبر من نوع الكون الخاص الذى لا دليل يدل عليه عند حذفه ، فيجب ذكره ؛ فإن دل عليه دليل جاز فيه الحذف والذكر ؛ نحو : الصحراء قحلة لعدم وجود الماء بها ؛ فلولا الماءُ معدومٌ لأنبتتْ - دخل اللص الحديقة لغياب حارسها ؛ فلولا الحارس غائب لخاف اللص . - اضطرب البحر من شدة الهواء . فلولا الهواء شديد ما اضطرب . فكل من : " معدوم " و " غائب " و " شديد " قد وقع خبراً ، وهوكون خاص ، فيجوز ذكره وحذفه ؛ لوجود ما يدل عليه عند الحذف[4] .

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصًّا فى القسم[5] ، نحو : لعمرُ الله[6] لأجِيدَنَّ

[1] أي : يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة عليه . وقد سبق شرح هذا في هامش ص ٤٧٦ .

[2] لولا " التي هي حرف امتناع لوجود ، بخلاف " لولا التحضيضية " ، فلا يليها المبتدأ .

ومثل : " لولا " الامتناعية : " لوما " التي تفيد الامتناع أيضا ، فيجب حذف الخبر بعدها .
٣في ص ٥٠٧ .
٤ما ذكرناه من حكم الخبر بعد : " لولا " هو أصفى مذاهب النحاة ، وأحقها بالقبول ، لمسايرته الأصول اللغوية العامة .
٥بحيث يغلب استعماله في القسم غلبة واضحة في الاستعمال ، فيدرك السامع أنه قسم قبل أن يسمع المقسم عليه .
٦لحياة الله : فهو حلف بوجود الله .

عملى - لأمانةُ الله لن أهملَ واجبى - لحياةُ أبى لا أنصرُ الظالمَ - لأيمنُ الله لأسرعنّ للملهوف . . . فالخبر محذوف فى الأمثلة كلها قبل جواب القسم . وأصل الكلام لَعَمْرُ الله قسَمِى . . . لأمانة الله قسَمِى . . . لحياة أبى قسَمِى . . . لأيْمُنُ اللهِ قسَمِى١ . . . ومن الأمثلة قول الشاعر :

لعَمْرك ما الأيامُ إلا مُعَارَةٌ٢ . . . فما اسْطعْتَ٣ من معروفها فتَزَوَّدِ ٤

فالمبتدأ فى كل مثال كلمة صريحة الدلالة على القسم ، غلب استعمالها فيه فى عُرْف السامع لها ، ولذلك حذف خبرها ؛ " وهو : قسمى " لأنها تدل عليه ، وتغنى عنه ، ولا يصح أن يكون المحذوف فى الأمثلة السابقة هوالمبتدأ .
وهناك سبب آخر قوى يحتم أن يكون المحذوف هوالخبر ؛ ذلك السبب وجود لام الابتداء فى أول كل اسم ؛ إذ يدل على وجودها على أن المذكور هوالمبتدأ دون الخبر ؛ لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر ؛ ليكون لها الصدارة الحقيقية .
فإن لم يكن المبتدأ نصًّا فى اليمين ، أولم توجد لام الابتداء - لم يكن حذف الخبر واجباً ، وإنما يكون جائزاً ، نحو : عهدُ الله قسمى لا أرتكب ذنباً . أمرُ الدين قسمى لا أفعل إساءة ؛ بإثبات الخبر أوحذفه .
٣ - أن يقع الخبر بعد المعطوف بواوتدل دلالة واضحة على أمرين مجتمعين ، هما : العطف ، والمعية٥ ؛ نحو : الطالب وكتابةُ . . . .

١أيمن الله : بركته . " انظر " " جـ " من هامش ص ٥٤٣ " .
٢سلفة ترجع لصاحبها بعد حين .
٣أي : استطعت .
٤مثل هذا قول الآخر :
لعمرك ما بالموت عار على الفتي . . . إذا لم تصبه في الحياة المعاير
٥معنى المعية هنا هنا ، مشاركة ما بعد الواو " وهو المعطوف " لما قبلها " وهو المعطوف عليه " في أمر بحيث يجتمعان فيه ، ولا يراد أن ينفرد أحدهما به . وعلامة الواو التي تفيد الأمرين معا : " العطف والمعية " وتكون نصا في المعية - أن يصح حذفها ، ووضع كلمة " مع " مكانها فلا يتغير المعنى ، بل يزداد وضوحا . والواو هنا غير التي ينصب الاسم بعدها على أنه " مفعول معه " طبقا لما سيجيء في بابه - جـ٢ - وهي غير " واو المعية " المشار إليها في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

ولبيان هذا نسوق المثال الآتى : إذا أقمت فى بلد تراقب أهله ؛ فرأيت الفلاح يلازم حقله ، والصانع يلازم مصنعه ، والتاجر متجره ، والملاّح سفينته ، والطالب معهده ، وكل واحد من أهلها يتفرغ لشأنه ، لا يكاد يتركه . ثم أردت أن تصفهم ، فقد تقول : شاهدت أهل البلد عاكفين على أعمالهم ، منصرفين لشئونهم ؛ " الفلاحُ وحقلُه " - " الصانعُ ومصنعهُ " - " التاجرُ ومتجرةُ " - " الملاح وسفينتُه " - " الطالبُ ومعهدهُ " - " كل رجل وحرفتُه " . فما معنى كل جملة من هذه الجمل؟ معناها " الفلاح وحقله متلازمان " - " والصانع ومصنعه متلازمان " وهكذا الباقي . . .
وإذا تأملت تركيب واحدة منها " مثل : الفلاح وحقله " عرفت أنها مركبة من مبتدأ ؛ هو : " الفلاح " . بعده واوتفيد أمرين معاً ، هما : العطف ، والمعية ، وبعد هذه الواويجئ المعطوف على المبتدأ ، ويشاركه فى الخبر ، ثم يجئ بعده الخبر . لكن أين الخبر الواقع بعد المعطوف؟ إن الخبر محذوف نفهمه من الجملة ؛ وهوكلمة : " متلازمان " أو : " متصاحبان " أو : " مقترنان " أو : ما يدل على الملازمة والمصاحبة التى توحى بها الواوالتى بمعنى : " مع " وتدلّ عليها فى وضوح ظاهر للسامع . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى .

١نشير هنا إلى إشكال يورده النحاة في مثل هذا التركيب ويجيبون عنه ، هو : أنه لا يصح عود الضمير إلى " كل " وإلا صار المعنىكل رجل وحرفة كل رجل مقترنان ، وهذا يؤدي إلى : كل رجل يقارن حرفة كل رجل " كما لا يصح عودته إلى " رجل " ، وإلا كان المعنى : " كل رجل يقارن حرفة رجل واحد ، أي : كل رجل وحرفة رجل واحد مقترنان " والمعنيان فاسدان .
والجواب أن كلمة : " كل " في قوة أفراد متعددة ، فكأنك تقول : أفراد متعددة ، فالضمير العائد عليها أو على ما أضيفت إليه ، " مثل : رجل " يكون من مقابلة الجمع بالجمع ، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا ، كما في قولك : ركب القوم دوابهم ، إذ معناه ركب كل واحد من القوم دابته . فكذلك هناك ، ويكون المعنى : كل فرد وحرفته مقترنان . أو محمد وحرفته ، وعلى حرفته . . . وهكذا .
٢وهذه الواو التي للمعية والعطف معا لا تدخل هنا إلا على الاسم المعطوف بها ، ولا تدخل على فعل ، فهي غير نظيرتها الأخرى التي تفيد المعية والعطف مجتمعين مع دخولها على مضارع يجب نصبه بأن مضمرة وجوبا بشرط أن يكون مسبوقا بنفي أو طلب محض على الوجع الموضح في جـ٤ باب : " إعراب الفعل " - مثل : لم يتصدق النبيل فيفتخر . وهي غير " واو المعية " المشار ليها في رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

فإن لم تكن الواونصًّا فى المعية لم يكن حذف الخبر واجباً ؛ وإنما يكون جائزاً عند قيام دليل يدل عليه ؛ نحو : الرجل وجاره مقترنان ، أو : الرجل وجاره ، فقط ؛ لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد الاشتراك والاصطحاب . أما جواز ذكر المحذوف فلأن الواوهنا ليست نصًّا فى المعية ، إذ الجارُ لا يلازم جاره ، ولا يكون معه فى الأوقات كلها ، أوأكثرها .
٤ـ الخبر الذى بعده حال تدل عليه ، وتسد مسده ، من غير أن تصلح فى المعنى لأن تكون هى الخبر ؛ نحو : " قراءتى النشيدَ مكتوباً " . وذلك فى كل خبر

لمبتدأ ، مصدر ، في الغالب٢ وبعد هذا المصدر معموله ، ثم حالٌ ، تدل على الخبر المحذوف وجوباً ، وتغنى عنه ، ولا تصلح٣ فى المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ٤ . . . ؛ كالمثال السالف . فكلمة " قراءة " مبتدأ ، وهى مصدر مضاف ، والياء مضاف إليه ، " النشيدَ " مفعول به للمصدر ، فهوالمعمول للمصدر - " مكتوباً " حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ؛ إذ لا يقال : قراءتى مكتوب . وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية أضيف لها ، والتقدير ؛ قراءتى النشيد إذا كان مكتوباً ، أوإذ كان مكتوباً وقد حذف الخبر الظرف بمتعلّقه٥ ، ومعه المضاف إليه ؛ لوجود ما يدل عليه ، ويسد

١نقلنا " في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ " أن النحاة يقولون : لم يرد في الفصيح وقوع أن المصدرية بنوعيها " المخففة ، والناصبة للمضارع " مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر مجال سدت مسده ، ومثلها " ما " الصدرية راجع البيان هناك - وفي هذا تعارض مع قولهم الآتي في " أ " من هامش ص ٥٢٦ إلا إن كان مرادهم بالمنع أنه لم يجيء في الفصيح الخالص وإن ورد في غيره .

٢ليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون " أفعل تفضيل " مضافا إلى المصدر الصريح أو المؤول ، طبقا للبيان الآتي في : " أ " من ص ٥٢٢٦ .

٣تتخلف الشروط المذكورة في حالة تجيء في " ب " من ص ٥٢٦ .

٤نجيء بكلمة : " إذ " حين يكون الغرض من الكلام الزمني الماضي ، لأن " إذ " تستعمل في الغالب ظرفا للماضي . ونجيء بكلمة " إذا " حين يكون الغرض الزمن الحالي ، أوالمستقبل ، أو المستمر ، لأن " إذا " تستعمل ظرفا في كل هذا - غالبا - " وكان " في المثالين تامة ، وفاعلها مستتر تقديره : " هو " صاحب الحال . والخبر المحذوف هو الظرف : " إذ أو إذا " وهو مضاف والجملة الفعلية التي بعده مضاف إليه ، وقد حذفت معه .

٥إذ الشائع عند النحاة أن الظرف " وكذا الجار مع مجروره " لا يكون خبرا بنفسه مباشرة ، وإنما يتعلق بمحذوف يكون هو الخبر . تقديره هنا : " قراءتي النشيد حاصلة إذا كان - أو إذا كان - مكتوبا . . . . ومثل هذا يقال في باقي الأمثلة التالية حيث يكون الظرف محذوف هو ومتعلقة . أما الرأي في أن شبه الجملة يكون هو الخبر بنفسه مباشرة أو متعلقة فقد سبق البيان الكامل بشأنه في ص ٤٧٥ وهامشها .

مسدهُ فى المعنى ؛ وهو ؛ الحال التى صاحبها الضمير ، الفاعل ، المحذوف مع فعله .

ومثله : مساعدتى الرجلَ محتاجاً ، أى : إذا كان أوإذ كان محتاجاً . " فمحتاجاً " حال لا تصلح من جهة المعْنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ، إذ لا يقال : مساعدتى محتاج " وصاحب هذه الحال هوالضمير الفاعل المحذوف مع فعله " . و " الرجل " مفعول به للمصدر - فهومعموله - ومثل هذا يقال فى شربى الدواء سائلا ، وأكلى الطعامَ ناضجاً - . . و . . . .

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون هى الخبر ؛ فلا يصح إكرامى الضيف عظيماً ، بل يتعين أن نقول : إكرامى الضيفَ عظيم . . . بالرفع على الخبر١ . . . .

١قد يخطر على البال السؤال عن السبب في استعمال هذا الأسلوب ، وإيثاره ، مع أنه قد يبدو غريبا . ويجيب كثرة النحاة بأنه يفيد معنى دقيقا خاصا ، هوقصر هذا المبتدأ على الحال - غالبا - أي : حصر معنى هذا المبتدأ في الحال ، فكأن الناطق بمثال من تلك الأمثلة السالفة - ونظيرتها - يقول : قراءتي النشيد لا تكون إلا في حال كتابته ، أما في غيرها فلا أقرؤه - مساعدتي الرجل مقصورة على حالة احتياجه ، أما في غيرها فلا أساعده . وهكذا . . . .
وعندهم أننا لو لم نصطنع هذا الأسلوب بطريقته المأثورة عن العرب لحرمنا ما يحققه من الغرض المعنوي السالف الذي يقررونه في أكثر الصور .
أما إعراب هذا التركيب فموضع جدل عنيف يثير ادهش والأسف ، لعدم جدواه . ويقول صاحب الهمع " جـ١ ص ١٠٥ " إن مسألة الحال التي تسد مسد الخبر : " مسألة طويلة الذيول ، كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل " ، ثم عرض - كغيره - للقليل من تلك الآراء المختلفة فلم يزدنا بسردها ويجدل أصحابها إلا دهشا ، وأسفا ، بل استنكارا لطول الذيول ، وكثرة الخلاف ، والتأليف المستقل فيما لا غناء فيه .
لنترك هذا لنقول إن الإعراب الذي ذكرناه هو أحد تلك الآراء المتعددة ، والذين ارتضوه أكثر من غيرهم ، ويوجبون أن يكون الظرف " إذ - أو : إذا " متعلق بمحذف هو الخبر الأصيل وأن هذا الظرف مضاف إلى جملة فعلية بعده ، وهو والجملة محذوفان وجوبا : لدلالة الحال على ذلك المحذوف وسدها مسد الخبر ، فلا حاجة لذكره معها . ولا يقبلون أن يكون الظرف بمتعلقه هو الخبر مع وجود الحال ولا يقبلون شيئا يكون هو الخبر ، بل يحتمون أن تقوم الحال مقام الخبر المحذوف وتغني عن ذكره ، زاعمين أنه لو كان في الجملة خبر أصيل ، واقتصرت الحال على إعرابها حالا ليست قائمة مقام الخبر لترتب على هذا أن يفصل الخبر بين هذه الحال وعاملها المبتدأ المصدر ، والفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي - وهو هنا الخبر ، ممنوع عندهم ، ويضمون إلى هذا أدلة جدلية وهمية نرى الخير في إهمالها ، وفي إعراب الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر مباشرة ، أو الخبر لفظ آخر محذوف يناسب السياق وتدل عليه القرينة مع إعراب الحال المذكورة حالا أصيلة لا تسد مسد الخبر ولا غيره . وهذا رأي كثير من الكوفيين وبعض البصريين كالمبرد ، فقد جاء في كتابه " الكامل " " جـ٢ ص ٧٨ " حين قال الفرزدق لآخر : " حكمك مسمطا " - وهذه الجملة ، كما يقول النحاة من الأمثلة التي وقعت فيها الحال سادة مسد الخبر سماعا ، لأن هذه الحال صالحة لوقوعها خبرا - ما نصه : =

هذا ، وتتلخص جميع مواضع حذف الخبر - التى سبقت - فى العلم بالمحذوف لوجود ما يدل عليه ، أوما يغنى عنه فى المعنى لا فى الإعراب .

٥- حذفه من بعض أساليب مسموعة عن العرب ؛ منها : حَسْبُك يَنَم الناسُ .

" ملاحظة " : بقيت حالة سبقت الإشارة إليها١ ، وهى التى يكون فيها المبتدأ متقدماً - مباشرة - على أداة شرطية ، فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أوصلح لمباشرة الأداة الشرطية - كان هوالجواب للأداة الشرطية - فى الرأى الأرجح - وكان خبر

= " إعرابه أنه أراد : لك حكمك مسمطا ، واستعمل هذا فكثر حتى حذف - أي : الخبر ، وهو لك - استخفافا ، " أي : للخفة " لعلم السامع بما يريد القائل : كقولك : الهلال والله - أي : هذا الهلال ، وأغنى عن قوله : " هذا " - القصد والإشارة . وكان يقال لرؤية الشاعر : كيف أصبحت؟ ويقول خير عافاك . الله . فلم يضمر حرف الخفض ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال والمسمط : المرسل غير المردود . . . . " أهـ . . . فترى من هذا أنه قد الخبر المحذوف لكثرة الاستعمال جارا ومجرورا ، ولم يجعل الحال سادة مسده . ولعل هذا الرأي هو الأفضل ، ليسره ووضوحه وخلوه من التكلف والتعقيد ، ولا مانع من قبول ما ارتضوه على أن يكون رأيهم في المنزلة الثانية بعد الرأي الذي عرضناه .
ومن تكلفهم وتعقيدهم أنهم يوجبون أن يكون صاحب الحال هو الضمير فاعل الفعل " المحذوف . " كان التامة ، أو ما يماثلها " وهذا الضمير عائد على معمول المصدر ، فلم لا يكون صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة لأدى ذلك إلى أن تجيء الحال في ترتيبها المكاني بعد ذلك المعمول بأن يكون المصدر متقدما ، يليه معمول ، وبعدهما الحال ، لأن الثلاثة كتلة متماسكة ، تلتزم الترتيب السابق ، ولا يفصل بينهما فاصل ، وهذا الترتيب والتماسك يوجبان - عندهم - أن يجيء الخبر بعدها جميعا . . . فكيف تسد الحال مسد خبر ذكرت قبله ، ولم يحذف قبل مجيئها ليخلي مكانه لها فتحل به؟ يتعللون بهذا مع أن الضمير ومرجعه بمثابة شيء واحد .

ذلك بعض جدلهم بإيجاز كبير ، وهو نوع من الجدل الذي يضيع فيه الوقت والجهد بغير طائل ، وقد حل وقت نبذه . ومن شاء أن يلم به فليرجع إلى المطولات التي اشتملت عليه كالهمع " جـ ١ ص ١٠٥ " . ولا علينا أن نعرب الحال في الأمثلة السالفة ونظائرها " حالا " مستقلة بنفسها ليست قائمة مقام الخبر ، - كما قلنا - وأن الخبر هو الظرف بمتعلقه ، أو : هو لفظ غير الظرف يصلح خبرا ، وقد حذف بسبب العلم به ، وأن صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة ، وليس الضمير العائد على ذلك المعمول . ولا داعي لبذل الجهد الضائع في إخضاع كلام عربي بليغ لضوابط لا تنطبق عليه ، ولسيطرة " العامل " فيما لا نفع فيه ، على حين يجب أن تخضع الضوابط والعوامل لفصيح الكلام العربي المسموع عنهم في هذا الأسلوب .

١ أصل الكلام ، حسبك السكوت يتم الناس . " ومعنى حسبك : " كافيك " ، فتكون اسما عاديا معربا ، أو بمعنى : " يكفيك " فتكون : اسم فعل مضارع - " وقد تقدم الكلام عليها في الضمير ص ٢٨٢ وسيجيء البيان الأوضح في جـ٣ ص ١٤٧ م ٩٥ باب الإضافة " ، وفي هذا المثال يصح أن تكون اسما مبتدأ مرفوعا ، مضافا ، والكاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر - السكوت خبر مبتدأ .

المبتدأ محذوفاً وجوبا ؛ نحو : الطفل إن يتعلم فهونافع ، - الصانعُ إن يتقن صناعته يستفدْ مالا وجاهاً .

فدخول " الفاء " على الجملة الاسمية دليل على أن هذه الجملة جواب للشرط ، وليست خبراً ؛ لكثرة دخول الفاء على الجمْلة الجوابية دون الخبرية . ، وجزم المضارع : " يستفدْ " دليل على أنه جواب الشرط وعلى صلاحه لمباشرة الأداة ، وأن الجملة المضارعية ليست خبراً١ . . .

فإن لم يقترن ما بعدهما بالفاء ، أولم يصلح لمباشرة الأداة ، كان خبرا ، والجواب محذوفا ؛ نحو : الطفل إن يتعلم هونافع - الصانع إن يهمل صناعته ليس يستفيدُ .

إذ لو كان جوابا للشرط لوجب اقترانه بالفاء .

١ في هامش ص ٦٩ حيث البيان وما فيه من خلاف .

٢ راجع حاشتي الصبان والحضري جـ ١ باب : " الكلام وما يتألف منه " ، عند بيت ابن مالك .

والأمر - إن لم يك للنون محل

فيه ، هواشم ، نحو : صه ، وحيهل

وقد لخصنا ما فيهما هامش نحو : صه ، وحيهل

وقد لخصنا ما فيهما في هامش ص ٦٩ .

زيادة وتفصيل :

لا فرق فى المصدر الواقع مبتدأ بين أن يكون صريحاً كالأمثلة السابقة١ وأن يكون مؤولا ؛ مثل : أن اقرأ النشيد مكتوباً . أن أساعد الرجل محتاجاً .

وكذلك لا فرق فى الحال بين المفردة كالتى سبقت ، والظرف ، نحو : قراءتى النشيد مع الكتابة - أكلى الطعام مع النضج - ، والجملة الاسمية نحو :

قراءتى النشيد وهومكتوب ، أو : الفعلية مضارعية وغير مضارعية ؛ نحو : مساعدتى الرجل يحتاج ، أو : مساعدتى الرجل وقد احتاج .
وليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هوالمصدر فقد يكون المبتدأ أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر - الصريح ، أوالمؤول - الذى وصفناه ، نحو : أحسن قراءتى النشيد مكتوباً . أكمل مساعدتى الرجل محتاجاً . أحسن ما أقرأ النشيد مكتوباً - أكمل ما أساعد الرجل محتاجاً .
" ب " من الأساليب الصحيحة محمد والفرس يباريها ، أو : محمد وهند تسابقه . . . ونحوهذا من كل أسلوب يشتمل على مبتدأ ، بعده معطوف بواوالعطف ، ثم يجىء بعد ذلك المعطوف شئ ينسب حصوله للمعطوف ، أوالمعطوف عليه ، ويقع أثره المعنوى على الآخر الذى لم ينسب له الحصول ، ففى المثال الأول نرى المبتدأ هو : " محمد " ، وبعده المعطوف بالواوهو : " الفرس " ، وبعده الفعل " يبارى " الذى ينسب حصوله للمبتدأ " محمد " ، ولكن يقع أثره على الفرس ، فكأنك تقول : محمد يبارى الفرس . . . وفى المثال الثانى : المبتدأ هو " محمد " أيضاً ، وبعده المعطوف بواوالعطف ؛ وهو : " هند " والفعل الذى بعده هو : " تسابق " وينسب حصوله للمعطوف " هند " ، ولكن يقع أثره المعنوى على المتبدأ ؛ فكأنك تقول : هند تسابق محمداً . . فأين خبر المبتدأ في المثالين السابقين وأشباههما؟
خير الآراء فى ذلك أن الخبر محذوف ، والتقدير والفرس يباريها - مسرعان . . محمد وهند تسابقه متناسقان . . . ويجوز أن تكون الواوواوالحال والجملة بعدها حال أغنت عن الخبر[2] . . . .

---

[1] في رقم ٤ من ص ٥٢٢ .
[2] هذا الإعراب - المنقول عنهم - يؤدي - كما سيجيء هنا - إلى إهمال الشروط التي اشتراطها ، أكثر النحاة في المبتدأ الذي يستغنى بالحال عن خبره . وقد عرفناها في رقم ٤ من ص ٥٢٢ .

والأول أحسن ؛ لاعتبارين؛
" أولهما " : مطابقته لقاعدة عامة ؛ هىّ : أن الأصل فى المبتدأ أن يكون له خبر أصيل ، لا شئ آخر - كالحال - يسدّ مسدّه ، وأن هذا الخبر الأصيل يصح حذفه لدليل .
" ثانيهما " : أنه يصلح لكل التراكيب التى تتصل بموضوعنا . ومن هذه

التراكيب ما يكون فيه المبتدأ غير مستوف للشروط التى تجعله يستغنى بالحال عن الخبر كالمثالين المعروضين هنا ، وأشباههما١ . . .

١لم يتعرض ابن مالك في ألفيته لمواضع حذف المبتدأ - وقد ذكرناها من قبل في ص ٥١٠ و ٥١٥ - واقتصر على مواضع حذف الخبر الواجب حيث يقول :
وبعد " لولا " غالبا - حذف الخبر . . . حتم ، وفي نص يمين ذا استقر
فهذا البيت يتضمن موضعين من مواضع حذف الخبر وجوبا ، أحدهما : بعد : " لولا " والآخر الخبر الذي يكون مبتدؤه نصا في اليمين . ويريد بقوله : " غالبا " أي في أغلب الآراء وأكثرها ، لأن هناك آراء أخرى غير هذا ، ففي الآراء الغالبة لكثرة النحاة أن حذفه " حتم " أي : واجب . وهذا الحكم بالوجوب استقر ، أي : ثبت في حالة أخرى هي حالة الخبر الذي يكون لمبتدأ نص في اليمين .
ثم قال :
وبعد واو عينت مفهوم مع . . . كمثل : " كل صانع وما صنع " .
وقبل حال لا يكون خبرا . . . عن الذي خبره قد أضمرا
يريد بالبيت الأخير : أن الخبر يحذف وجوبا قبل حال لا تصلح أن تكون خبرا للمبتدأ الذي خبره قد أضمر . . . . أي : قد حذف وقدر ، وضرب مثالين لتلك الحال ، أحدهما فيه المبتدأ مصدر . . . والآخر فيه المبتدأ أفعل التفضيل المضاف . فيقول :
كضربي العبد مسيئا ، وأتم . . . تبييني الحق منوطا بالحكم
أي : أتم . . . . . .

المسألة الأربعون تعداد الخبر تعدد المبتدأ١

يكثر أن يكون للمبتدا الواحد خبران أوأكثر٢ ؛ مثل : التنبى شاعرٌ ، حكيمٌ ، فكلمة " المتنبى " مبتدأ ، و " شاعرٌ " خبر ، و " حكيمٌ " خبر ثان . وكذلك : " شوقىٌّ " شاعر ، ناثر ، حكيم ؛ فكلمة " شوقىّ " مبتدأ و " شاعر " خبر ، و " ناثر " خبر ثان ، و " حكيم " خبر ثالث . وهكذا يتعدد الخبر .
غير أن هذا التعدد ثلاثة أنواع :
أولهما : أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى ، بحيث يكون كل واحد مخالفاً للآخر فى هذين الأمرين ؛ نحو : بلدنا زراعىّ ، صناعىّ - صحيفتنا علمية ، أدبية ، سياسية . . . فكلمة " بلد " مبتدأ ، بعده خبران ، مختلفان ، لفظاً ومعنى ، وكل معنى مقصود لذاته . وكلمة " صحيفة " مبتدأ ، وبعدها ثلاثة أخبار ؛ كل واحد منها على ما وضفنا . نحوقوله تعالى : {وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ } .
وحكم هذا النوع أنه يجوز فيه عطف الخبرالثاني وما بعده على الخبر الأول ، بحرف عطف مناسب٣ فيصح فى الأمثلة السابقة أن نقول : بلدُنا زراعىٌّ وصناعىٌّ - صحيفتنا عملية ، وأدبيةٌ ، وسياسيةٌ - . . . معهدنا علمىٌّ ،

وأدبىٌّ ، ورياضىٌّ ، وثقافىٌّ . . . بإثبات حرف العطف أوحذفه فى كل الأمثلة ؛ فعند إثباته يعرب ما بعده معطوفاً على الخبر الأول٤ دائماً . ومع أنّ ما بعد الخبر الأول

١سيجيء " في " ب " من ص ٥٣٢ " تعدد المبتدأ ، وإن كان ابن مالك لم يتعرض له .
٢لأن الخبر حكم على المبتدأ ، ولا مانع أن يحكم على الشيء الواحد بحكم أو حكمين أو أكثر .
٣بواو العطف أو بغيرها من أدوات العطف على حسب المعنى .
٤كما هو حكم المعطوف بالواو ، ولهذا الحكم تفصيل مدون في مكانه من باب العطف جـ ٣ .

هوخبر فى المعنى والتقدير فإنا لا نسميه عند الإعراب١ خبراً . أما عند حذف العطف فيسمى اللفظ المتعدد : خبراً ، ويعرب خبراً .
ثانيهما : أن يتعدد الخبر فى اللفظ فقط وتشترك الألفاظ المتعددة فى تأدية معنى واحد ، هوالمعنى المقصود ، وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة ؛ لكل منها معنى خاص يخالف معنى الآخر - . ولكنه معنى غير مقصود لذاته ؛ وإنما المعنى المقصود لا يتحقق إلا بأن تنضم هذه المعانى المتخالفة ، بعضها إلى بعض ، لتؤدى وهى مجتمعة معنى جديداً لا ينشأ إلا من مجموعها ، كأن ترى رجلاً ليس بالقصير ولا الطويل . فتقول : " الرجل طويل قصير " تريد أنه " متوسط " فكل من كلمتى : " طويل " و " قصير " لها معنى خاص يخالف الآخر ، ولكنه ليس مقصوداً لذاته ؛ وإنما المقصود منه أن ينضم إلى المعنى الآخر لينشأ عن انضمامهما معنى جديد ، هو : " متوسط " وهوالمعنى المراد ، الذى لا يفهم من إحدى الكلمتين منفردة ؛ وإنما يفهم منهما معاً ؛ برغم أن كل واحدة منهما تسمى : خبراً٢ ، وتعرب خبراً ، ولها معنى خاص ، ولكنه غير مقصود ، كما قلنا . ومثل : الطفل سمين نحيف ، أى : معتدل . ومثل : الفاكهة حلوةٌ مرةٌ ، أى : متغيرة الطعم ، أومتوسطة ، بين الحلاوة والمرارة ، وهكذا . . .
ولهذا النوع ضابط يميزه ؛ هو : أن المعنى المراد يتحقق ويصلح حين نجعل الألفاظ المتخالفة كتلة واحدة هى الخبر ، ويفسد إذا جعلنا بعضها هوالخبر دون بعض .
على أننا عند الإعراب لا بد أن نعرب كل واحد خبراً ، ونسميه خبراً ، - كما قلنا - ونعلم أنه يشتمل٣ على ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، وهوغير

١يسمى في الإعراب معطوفا ، لتوسط حرف العطف بينه وبيسن المعطوف عليه الخبر الأول ، لكنه من ناحية المعنى - لا الإعرب - يعتبر خبرا ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، وعلى المبتدأ مبتدأ ، وعلى الصلة صلة ، وهكذا . . . . إلا لمانع .

٢وذلك من باب المجاز .
٣إذا كان مشتقا ، أو مؤولا به .

الضمير المستتر الذى يحويه المعنى الجديد الناشئ من المعانى الفردية غير المقصودة .
وحكم هذا النوع أنه لا يجوز فيه العطف ؛ لأن الخبرين أوالأخبار شئ واحد من جهة المعنى ، والعطف يشعر بغير ذلك١ . كما لا يجوز أن يَفصِل فيه بين الخبرين أوالأخبار فاصل أجنبى ، ولا أن يتأخر٢ المبتدأ عن تلك الأخبار أويتوسط فيها٣ .
ثالثها : أن يتعدد الخبر فى لفظه ومعناه ولكن تعدده فى هذه الحالة يكون تابعاً لتعدد المبتدأ فى نفسه حقيقة أوحكماً . ويوصف المبتدأ بأنه متعدد فى نفسه حقيقة حين يكون ذا فردين أوأفرادن أى : حين يكون مثنى أوجمعاً ؛ نحو : الصديقان مهندس ، وطبيب . ونحو : السباقون غلام ، وشاب ، وكهل . ففى المثال الأول تعددت أفراد الخبر فكانت فردين ، يستقل كل منهما عن الآخر ؛ تبعاً لتعدد أفراد المبتدأ المثنى ؛ إذ يشمل فردين . وفى المثال الثانى تعددت أفراد الخبر فكانت ثلاثة أفراد - على الأقل - تبعاً للأفراد المقصودة من المبتدأ الجمع . فالمبتدأ المثنى فى المثال السابق فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، والمبتدأ الجمع فى قوة ثلاث مبتدءات لكل منها خبر . . . وهكذا .
ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكماً حين يكون منفرداً " أى : شيئاً واحداً " ولكنه ذوأجزاء وأقسام ؛ نحو : جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف . ونحو : البيت غرفة للضيوف ، وغرفة للأكل ، وغرفة للقراءة ، وغرف للنوم .
ونحو : حديقة الحيوان جزء للوحوش ، وجزء للطيور ، وجزء للقردة . . . و . . . و . . .
والفرق بين هذا النوع وسابقه أن المبتدأ فى النوع السابق لا بد أن يكون ذا فردين أوأفراد ، وكل فرد له كيان مستقل كامل ، يتركب من أجزاء متعددة .

١لأن العطف - غالبا - يقتضي المغايرة ، فالمعطوف غير المعطوف عليه من جهة المعنى ، إلا حين تقوم قرينة قوية على توافقهما في المعنى ، وأن العطف للتفسير .
٢سبقت الإشارة لهذا في رقم ١٠ من مواضع وجوب تأخير الخبر ص ٤٩٨ .
٣فحكم النوع الثاني مخالف لحكم الأول العمل؟ .

أما فى النوع فالمبتدأ فرد واحد ، لكن له أجزاء ، ومن هذه الأجزاء مجتمعة يتكون الفرد الواحد .

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثانى والثالث وما بعدهما ، على الأول[1] ؛ بشرط أن يكون حرف العطف الواو ، ومتى عطف الخبر زال عنه اسم الخبر ، وسمى عند الإعراب معطوفاً[2] .
هذا وتعدد الخبر ليس مقصوراً على نوع الخبر المفرد ؛ بل يكون فيه " نحو : المجلات طبية ، هندسية ، زراعية ، تجارية " . . . ويكون فى الجملة ؛ " نحو : العصفور يغردُ ، يتحركُ ؛ يطيرُ ، يتلفتُ - الصيف نهاره طويل ، ليله قصير " . وفى شبه الجملة ؛ " نحو : الطائر أمامكَ ؛ قُرْبك " وقد يكون مختلطاً ؛ " نحو : هوأسد يزأر " . فكلمة : " أسد " خبر . وكذلك جملة : " يزأر " ، " ونحو : الأسد يَكْشِر عن أنيابه ، غاضب ، عابس " . فجملة ؛ " يكشر " . . . خبر ، وكذلك كلمة : غاضب ، وكلمة : عابس .
نستخلص من كل أن الأخبار المتعددة :
" أ " وقد تكون واجبة العطف .
" ب " وقد تكون ممتنعة العطف .
" ج " وقد يجوز فيها العطف وعدمه .

---

[1] مع صحة تقديم الأخبار كلها على المبتدأ وتأخيرها كلها عنه ، وإلى تعدد الخبر يشير ابن مالك إشارة مختصرة بقوله : وأخبروا باثنين أو بأكثرا . . . عن واحد ، كهم سراة شعرا . . . .
يريد : أن العرب أخبروا بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد ، كما في المثال الذي ساقه ، فكلمة " هم " : مبتدأ " سراة " : خبر أول " شعرا " أي : شعراء - ، خبر ثان ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف . والسراة : جمع سري ، وهو : الشريف .
[2] مع أنه في المعنى خبر ، لما سبق من أن المعطوف على الخبر خبر .
[3] يصح في مثل هذه الجملة أن تكون نعتا - كما سيجيء في الزيادة التالية :

زيادة وتفصيل :
" ا " من الأخبار المتعددة ما لا يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ؛ نحو : المجلات طبية ، هندسية ، زراعية ؛ لأن المعنى يفسد مع النعت ، إذ يؤدى إلى أن الطبية صفتها هندسية ، زراعية ؛ وهوغير المقصود . ومثل : الأسد يَكْشر عن نابه ، غاضب ؛ إذ لا يوجد فى الكلام ما يصلح أن يكون منعوتاً . وكثير من الأخبار المتعددة يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ؛ مثل : هوأسد يزأر ؛ فجملة : " يزأر " تصلح أن تكون فى محل رفع خبراً ثانياً ، أونعتاً للخبر الأول . ومثلها : الحُطيْئة شاعرٌ مُخَضْرَم[1] ، هَجّاء . فيجوز فى كل من " مخضرم " و " هجاء " أن تكون خبراً ، وأن تكون نعتاً لكلمة : " شاعر " .

ونحو : " ولادة " الأندلسية أميرة شاعرة ، كاتبة ، موسيقية ، فيجوز في كل واحدة من الكلمات الثلاث الأخيرة أن تكون خبرا بعد الخبر الأول . وأن تكون نعتا للخبر الأول .

هذا ، وجواز الأمرين في كل ما سبق - وفي غيره من كل ما يجوز فيه أمران أو أكثر - متوقف على عدم القرينة التي تعين واحد يجب الاتجاه إليه وحده ، إذ لكل أمر معنى يخالف غيره .

ومن الألفاظ ما يجب أن يكون نعتاً ولا يصلح خبراً ؛ وذلك حين يمنع مانع معنوى أولغوىّ ، نحو : حامد رجل صالح ، أوعلىٌّ رجل يفعل الخير ؛ لأن الخبر لا بد أن يتمم الفائدة الأساسية - كما عرفنا - ولم يتممها هنا لعدم إفادة الإخبار بالأول إلا مع النعت ؛ لأن رجولته مستفادة من اسمه ، لا من الخبر وهذا من نوع الخبر الذى يتمم الفائدة بتابعه[2] . . . ولذلك كان الأحسن فى قوله تعالى : " كونوا قردة خاسئين " أن

[1] المخضرم : من أدرك عصرين مختلفين من العصور التاريخية ، لكن أكثر استعماله : في كل من أدرك الجاهلية وأول الإسلام والحطيئة من هذا النوع .

[2] راجع " الملاحظة " التي في آخر هامش ٤٤٣ ، حيث الكلام على الخبر المحتاج للنعت حتما . وفيها إشارة إلى صورة تدخل في نوع الخبر الذي يتمم الفائدة بتابعه ، هي صورة المبتدأ الذي يكون اسم شرط . فالراجح أن خبره هو الجملة الشرطية .

تكون كلمة : " خاسئين " خبراً ثانياً ، لا نعتاً ؛ لان جمع المذكر السالم لا يكون نعتاً لغير العاقل إلا بتأول لا داعى له هنا . . .

ومثل قول النحاة : الفاعل ، اسم ، مرفوع ، متأخر عن فعله ، دال على من فعل ذلك الفعل ، أوقام به . . . فيجب أن يكون الخبر هوكلمة : " اسم " فقط ، وما بعده صفات له ، وليست أخباراً ؛ لأن الخبر يجب أن يتم به المعنى الأساسى مع المبتدأ ، وهنا لا يتم بواحد مما جاء بعد الخبر الأول ، إذ الفاعل لا يتم معناه ولا تتضح حقيقته بأنه مرفوع فقط ، أومتأخر فقط . . . أو . . . فقط . وإنما يتم معناه وتتضح حقيقته بأنه اسم موصوف بصفات معينة ؛ مجتمعة هى : الرفع ، مع التأخير ، مع الدلالة . . . فكلمة : " اسم " هى التى تعرب وحدها خبراً ؛ لأنها مع تلك القيود التى نسميها نعوتاً - تكمل المعنى مع المبتدأ ، وتتمم الفائدة . ومثل هذا يقال فى تعريف المبتدأ ، وتعريف الخبر ، والمفعول ، وكل تعريف من التعريفات العلمية المشتملة على ألفاظ وقيود تصلح أن تكون أخباراً

أونعوتاً لولا المانع السابق .

" ب " قد يتعدد المبتدأ . وأكثر ما يكون ذلك فى صورتين : يحسَن عدم القياس عليهما فى الأساليب الأدبية والعلمية التى تقتضى وضوحاً ودقة ؛ لأنهما صورتان فيهما تكلف ظاهر ، وثقل جلىّ . وقيل إنهما موضوعتان[1] فلا يصح القياس عليهما .

[1] نقل السيوطي - في الجزء الأول من كتابه : " الهمع " ، ص ١٠٨ ، عند الكلام على تعدد الخبر والمبتدأ - ما قاله أبو حيان في هذه الصور وأمثالها من : " أنها من وضع النحاة ، للاختبار والتمرين ، ولا يوجد مثلها في كلام العرب ألبتة " أهـ . ولهذا يحسن عدم استخدامها . وقد ساق بعد ذلك - مباشرة - أمثلة أخرى هي بالهزل ولغو القول أشبه ، تكرر فيها توالي " أسماء الموصول " ، يعنينا منها ما ختمها به من قوله : " قال ابن الخباز : العرب " لا تدخل موصولا على موصول " وإنما ذلك من وضع النحويين . وهي شكلة جدا . . . . . " اهـ .
وإنما كانت هذه مشكلة خطيرة لما فيها من خلق أساليب لا تعرفها العرب - فوق أنها أساليب بغيضة - ولا تجري على سنن من مناهجهم التي يباح محاكاتها ، والابتكار فيها بالطرائق المرسومة .

الأولى : صالح ، محمودن هند ، مكرمته من أجله ، حيث تعددت المبتدءات متوالية ، مع خلوكل منها من إضافته لضمير ما قبله . ثم جاءت الروابط كلها متوالية بعد خبر المبتدأ الأخير . ولإرجاع كل ضمير إلى المبتدأ الذى يناسبه نتبع ما يأتى :

١ - أن يكون أول خبر لآخر مبتدأ ، ويكون الضمير البارز فى هذا الخبر راجعاً إلى أقرب مبتدأ قبل ذلك المبتدأ الذى أخبر عنه بأول خبر .

٢ - ثم يكون الضمير البارز الثانى للمبتدأ الذى قبل ذلك . وهكذا . . . فترتب الضمائر مع المبتدءات ترتيباً عكسيّاً . ففى المثال السابق نعرب كلمة " مكرمته " خبراً عن " هند " ، والضمير الذى فى آخر : " مكرمته " وهوالهاء يعود إلى : " محمو " ، والضمير الذى فى آخر : " مكرمته " وهوالهاء يعود إلى : " محمود " ، والضمير الذى فى آخر : " أجله " ، وهو : الهاء أيضاً يعود إلى : " صالح " ، ويكون المراد : محمود هند مكرمته من أجل صالح ، أو ؛ هند مكرمة محمود من أجل صالح . وذلك بوضع الاسم الظاهر مكان الضمير العائد إليه .

الثانية : فى مثل محمد ، عمه ، خاله ، أخوه قائم ، حيث تعددت المبتدءات وكان الأول منها مجرداً من إضافته للضمير . أما كل مبتدأ آخر فمضاف إلى ضمير المبتدأ الى قبله . فمعنى الجملة السابقة ، أخوخال عم محمد - قائم - فنضع مكان كل ضمير الاسم الظاهر الذى يفسر ذلك الضمير العائد عليه .

وفى الأمثلة السابقة للصورتين ما ينهض دليلا على أن استعمال هذه الأساليب معيب ، والفرار منها مطلوب١ .

١كما في الصفحة السالفة وهامشها .

المسألة الحادي والأربعون مواضع اقترن الخبر بالفاء

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معنويًّا قويًّا١ . ويزيده قوة بعض الروابط اللفظية ؛ كالضمير العائد عليه من الخبر ، وكغيره مما عرفناه ، ولهذا كان الغالب عليه أن يخلومن الفاء التى تستخدَم للربط٢ فى بعض الأساليب الأخرى . فمن أمثلة الخبر الحالية من الفاء : العلمُ وسيلة الغنى - النظافةُ وقاية من المرض - التجارةُ بابٌ للثروة .
ومن الألفاظ التى ليست خبراً ولكنها تحتاج - أحيانا - إلى الفاء الرابطة بينها وبين ما سبقها : جواب اسم الشرط٣ المبهم٤ الدال على العموم ؛ " لكونه لا يختص بفرد معين ؛ وإنما هوشائع " ؛ مثل : منْ يعمل خيراً فجزاؤُه خيرٌ . فكلمة " مَنْ " اسم شرط ، يدل على العموم ، وبعده فعل الشرط مستقبل الزمن ؛ وهو٥ : " يعمل " ، ثم يليه جملة اسمية هى جواب الشرط ، أى : نتيجته المترتبة عليه ، التى يتوقف حصولها فى المستقبل أوعدم حصولها على وقوعه أوعدم وقوعه ، وهى : " جزاؤه خير " . وقد اقترنت هذه الجملة الاسمية بالفاء ؛ فربطت بينها وبين جملة الشرط . ودل هذا الارتباط على اتصال

١لأن الخبر محكوم به ، والمبتدأ محكوم عليه - كما عرفنا في رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ فلا وجود لأحدهما من هذه الناحية بدون الآخر .
هذا إلى أن الخبر في المعنى هو المبتدأ ، كما يقال بحق .
٢لأنها تدل على السببية والتعقيب " أي : على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وأنه يتحقق سريعا بتحققه ووجوده " وهي أيضا تؤكد ترتب ما بعدها على ما قبلها ، فهي بمثابة القسم . " أنظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية " .
٣في هامش ص ٦٩ في ص ٥٢٤ الكلام على المبتدأ الذي يليه أداة شرط ، وبيان الخبر والجواب .
٤في ص ٢٠٧ معنى : " الإبهام " - ثم في " حـ " من ص ٣٣٨ و ٣ من هامش ص ٣٤٠ بيان المبهم من الأسماء خاصة ، ومعنى إبهامها ، ولا سيما : " أسماء الموصول " .
٥فعل أداة الشرط الجازمة مستقبل الزمن دائما الزمن دائما ، ولو كان فعلا ماضيا في اللفظ ، لأن كل أدوات الشرط الجازمة - وبعضا من الشرطية غير الجازمة تجعل فعل الشرط الماضي في اللفظ مستقبل الزمن من حيث معناه ، وكذلك فعل الجواب . " راجع ص ٥٩ " .

بين الجملتين ، وأن الثانية منهما نتيجة للأولى . ولولا الفاء الرابطة لكان الكلام جُمَلا مفككة ، لا يظهر بينها اتصال . ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى الدالة على الإبهام والعموم ، والتى لها جملة شرطية ، تليها جملة جواب مقرون بالفاء . . .

والخبر - مفرداً أوغير مفرد - قد يقترن بالفاء وجوباً فى صورة واحدة ، وجوازاً فى غيرها[1] ، إذا كان شبيها بهذا الجواب الشرطى ، بأن يكون نتيجة لكلام قبله ، مستقبل الزمن ، وفى صدر هذا الكلام مبتدأ يشتمل غالبا[2] على العموم والإبهام ؛ نحو : الذى يصادقنى فمحترم : " فالذى " اسم موصول مبتدأ[2] ، وهويدل على الإبهام والعموم ، وبعده " يصادقنى " كلام مستقبل المعنى[3] ، له نتيجة مترتبة على حصوله وتحققه ، هى الخبر : " محترم " وقد دخلت الفاء على هذا الخبر ؛ لشبهه بجواب الشرط فى الأمور الثلاثة السالفة التى هى : " وجود مبتدأ دال على الإبهام والعموم ، كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم " و " وجود كلام بعد المبتدأ مستقبل المعنى ؛ كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط " و " ترتّب الخبر على الكلام السابق عليه ؛ كترتب جواب الشرط على جملة الشرط - وهذا مهم " .

ومن الأمثلة : رجلٌ يكرمنى فمحبوب - من يزورنى فمسرور . . .

[1] كما سيجيء في ص ٥٣٨ - والغرض من مجيئتها النص على مراد المتكلم من لزوم وقوع الخبر ، نتيجة حتمية لوقوع ما قبله ولولا " الفاء " لكان هناك شك حول النتيجة من جهة احتمال وقوعها وتحققها ، أو وقوع غيرها وتحققه " راجع المغني والصبيان ، ورقم ٢ من الهامش السابق " .

" ٢و٢ " انظر ما يتصل بهذا الشرط في رقم ٤ من هذا الهامش .

[3] ليس من اللازم أن يكون مستقبل اللفظ أيضا كالأمثلة الماضية ، وإنما يكفي أن يكون مستقبل المعنى فقط دون اللفظ ، نحو : قوله تعالى : {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُم} و " ما " في الآية موصولة ، وليست شرطية ، بدليل قراء من قرأ : {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُم} فالفعل . " أصاب " ماض في اللفظ ، مستقبل في المعنى ، لأن المراد أن كل شيء يصيبنا في المستقبل هو نتيجة لعملنا ، وليس المراد الكلام على شيء سبق .

" ٤و٤ " جاء في حاشية الأمير على " المغنى " عند الكلام على " الفاء " المفردة ودخولها في خبر المبتدأ ما يفيد أن الجملة قد تكون ماضية . ونص كلامه أنها تدخل على كل خبر " لمبتدأ شابه الشرط في العموم وذكر جملة بعده ، صلة أو صفة . وأصل الجملة أن تكون مستقبلة كالشرط ، وقد تكون ماضية . وقد يراد بالمبتدأ معين ، نحو قوله : {إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ} أهـ . - انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٤١ -

الأدباء للوالي : من[1] أرادك بسوء فجعله الله حصيد سيفك ، وطريد خوفك ، وكل عدو فتحت قدمك . . .

وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة ؛ سواء أكان خبراً مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة . فالقاعدة العامة فى اقتران الخبر بالفاء هى : مشابهته لجواب الشرط فى فى تلك الأمور الثلاثة ، مع خلوالكلام من أداة شرط بعد المبتدأ ، لكيلا يلتبس الخبر بجواب الشرط .

وقد تتبع النحاة مواضع المشابهة فوجدوها تتركز فى موضعين لا تكاد تخرج عنهما ، مع خلوكل موضع من أداة شرط بعد المبتدأ .
الأول : كل اسم موصول عامّ وقعت صلته جملة فعلية مستقبلة المعنى في الأغلب٢ - ، أووقعت ظرفاً ، أوجاراًّ مع مجروره بشرط أن يكون شبه الجلمة بنوعيه متعلقاً بفعل مستقبل الزمن في الأغلب٢ .
الثانى ؛ كل نكرة عامة ، وصفت بجملة فعلية ، مستقبلة المعنى ، أوبظرف ، أوبجار مع مجروره على الوجه السالف الذى يقضى بتعليق شبه الجملة بمضارع مستقبل الزمن في الأكثر - .
وإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيره عن المبتدأ ؛ كالأمثلة التى أوضحناها ، فإن تقدم وجب حذف الفاء٣ .

١ " من " موصولة . والأفعال الماضية التي بعدها مستقبلة الزمن ، لأنها الدعاء وتحقق الدعاء لا يكون إلا في المستقبل " ثم انظر رقم ٢ و ٣ من الهامش السابق " .
" ٢و٢ " انظم رقم ٢ و ٣ من هامش الصفحة السابقة .
والصلة بالظرف ، أو الجار مع مجروره ليست فعلا ملفوظا دالا على المعنى المستقبل ، ولكنها تتضمن فعلا مقدرا ، لأن كلا منهما بحسب الأصل - متعلق بفعل محذوف يمكن تقديره هنا فعلا مضارعا مستقبلا ، مثل : " يستقر " أو بمعناه . وبعد حذف هذا المتعلق حل الظرف أو الجار مع مجروره محله ، فكلاهما بمنزلة فعل مستقبل الزمن في هذا التركيب .
ومن المقرر في شبه الجملة - بنوعيه - إذا وقع صلة لغير " أل " أن يتعلق بفعل لا باسم . . . . " راجع المفصل جـ١ ص ١٠٠ وكذا ما سبق هنا في شبه الجملة ، ص ٣٨٤ " ، وقد يكون في الكلام قرينة أخرى تدل على أن معناه لا يتحقق إلا في المستقبل .
٣كما سبق في رقم ٢ من ص ٤٩٧ .

زيادة وتفصيل :
لم يكتف النحاة بالتركيز الذى أشرنا إليه وإنما عرضوا للتفصيل ، وعدّ المواضع المختلفة التى تقع فيها المشابهة - بشرط استيفاء كل منها الشروط الثلاثة السالفة ، مبالغة منهم فى الإبانة والإيضاح . وإليك بيانها بعد التنبيه إلى أمرين :
أولهما : أن الأغلب في كل الجمل الفعلية الواقعة صلة أو صفة في الصور الآتية أن يكون زمنها مستقبلا محضا . ويجوز أن يكون ماضيا - مع قلته ، كما أسلفنا١ - فليس من الواجب المحتوم استقبال الزمن في تلك الجمل الفعلية .
والأغلب كذلك في شبه الجملة بنوعيه " الظرف والجار مع مجروره " الواقع صلة أو صفة في الصورة التالية أن يتعلق بفعل مستقبل الزمن .
ونستغني بهذا التنبيه عن ذكر كلمة " الأغلب " في كل صورة من الصور

التالية . منعا للتكرار .
ثانيها : أن كثيراً منها مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية . فخير لنا ألا نستعمله قدر الاستطاعة ، وأن نعرف هذه المواضع لنفهم ما قد يكون منها في كلام السابقين ، دون القياس عليها ، بالرغم من إباحة هذا القياس .
١ - خبر المبتدأ الواقع بعد " أمَّا " الشرطية . نحو : أما الوالد فرحيم .
وهذا الموضع يجب فيه اقتران الخبر بالفاء دون باقى المواضع٢ ؛ فيجوز فيها الاقتران وعدمه ، والاقتران أكثر .
٢ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جملة فعلية زمنها مستقبل١ ، تصلح أن تكون جملة للشرط٣ : نحو : الذى يستريض فنشيط .

" ١و١ " انظر رقم ٢ و٣ من هامش ص ٥٣٦ .
٢ هذا الموضع لا يذكره بعض النحاة هنا ، لأن اقتران الخبر فيه بالفاء إنما هو لأجل : " أما " المتضمنة معنى الشرط ، وليس لشبه المبتدأ بأداة الشرط في الإبهام والعموم . . . . و . . . . .
٣الجملة الفعلية التي تصلح أن تكون للشرط هي التي لا يكون فعلها فعل طلب - كالأمر أو النهي - ولا فعلا جامدا ، مثل : ليس أو عسى ، ولا فعلا مسبوقا بأداة شرط ، نحو قوله تعالى : {وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي . . . . " ولا بما ، ولا لن ، ولا النافيتين ، ولا قد ، ولا السين ولا سوف ، ولا رب ، ولا القسم . . . ولا غير هذا مما يجيء تفصيله في مكانه الخاص ، وهو : باب الجوازم " جـ٤ " .

---

٣ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته ظرف ؛ نحو : الذى عندك فأديب .
ولا بد أن يكون شبه الجلمة فى هذه الصورة وفما يليها متعلقاً بمضارع مستقبل الزمن كما سلف .
٤ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جار مع مجروره ، نحوالذى فى الجامعة فرجل .
٥ - أن يكون المبتدأ نكرة عامة بعدها جملة فعلية زمنها مستقبل ، صفة لها ؛ نحو : رجل يقول الحق فشجاع .
٦ - أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها ظرف ، متعلق بفعل مستقبل - والظرف ١ صفة لها ، نحو : طالب مع الأستاذ فمستفيد .
٧ - أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها جار ومجرور ، صفة لها ؛ نحو : طالبٌ فى المعمل فمنتفع .
٨ - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جملة فعلية مستقبلة الزمن ، تصلح أن تكون جملة للشرط ؛ نحو : كتاب الذى يتعلم فمصون .
٩ - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته ظرف ؛ نحوقلم الذى أمامك فجيد

.
١٠ ـ أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جار مع مجروره ؛ نحو : مرشدة التى فى البيت فخبيرة .
١١ ـ أن يكون المبتدأ لفظ " كل " أوما بمعناها ؛ مثل جميع " مضافاً إلى نكرة موصوفة بجملة فعلية بعدها[2] . . . ، نحو : كل رجل يـهمل فصغير . . . . .
١٢ ـ أن يكون المبتدأ لفظ " كل " أوما بمعناها " ، مضافاً إلى نكرة موصوفة بظرف ، نحو : كل وطنى أمام الوطن فمخلص . وقول الشاعر :
كُلُّ سَعْى سوى[3] الذى يورث الفو . . . زَ فعقباه حسْرةٌ وخَسَارُ

" ١و ١ " بشرط أن تكون الجملة الفعلية المستقبلة للزمن ، صالحة لأن تقع شرطية .
٢ستجيء هنا للصور الخاصة بإضافة كلمة : " كل " .
٣على اعتبار " سوى " ظرفا ، طبقا لما سيجيء في جـ٢ باب : الاستثناء .

١٣ ـ أن يكون المبتدأ لفظ " كل " أوما بمعناها " مضافاً إلى نكرة موصوفة بجار ومجرور ؛ نحو : كل فتاة فى العمل فنافعة .
١٤ ـ أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جملة فعلية مستقبلة الزمن تصلح للشرط ، نحو : الزميل الذى يعاونك فرياضى .
١٤ ـ أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته ظرف : نحو : الزائرة التى معك فمثاليّة .
١٦ ـ أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جار مع مجروره ؛ نحو : الرائد الذى فى الرحلة فأمين .
١٧ ـ أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف صلته جملة فعلية ؛ نحو : خادم الرجل الذى يزرع فنافع .
١٨ ـ أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف ؛ نحو : كاتب الرسالة التى معك فقدير .
١٥ـ أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جار مع مجروره ؛ نحو : مؤلف الكتب التى فى الحقيبة فعظيم .
وفى جميع الأمثلة السابقة يجوز أن يكون الخبر مفرداً ، أوجملة ، أوشبه جملة .
ولا بد من خلوالجملة بعد المبتدأ من أداة شرط - ومن غيره مما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٣٨ .

تلك هى أشهر الصور التى يقترن فيها الخبر بالفاء - وجوباً فى واحدة ، وجوازاً فى الباقى - لغرض هام ، هو : النص على مراد المتكلم من ترتب الخبر على الكلام الذى قبله ، وإبانة أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه . . . . ٢ .
ولوفقد شرط من الثلاثة التى بيناها لامتنع دخول الفاء على الخبر ؛ فمثال فقد العموم : سعيك الذى تبذله فى الخير محمود . ومثال فقد الاستقبال : الذى زارنى أمس مشكور . ومثال الجملة الفعلية٣ المستقلة الواقعة صلة أوصفة وهى غير صالحة لأن تقع شرطية لاشتمالها على ما ، أو : لن ، أو : قد ، أو . . .

١مستقبله الزمن ، وصالحه لأن تقع شرطية .
٢طبقا للبيان السابق في رقمي ٢ و ١ من هامشي ص ٥٣٥ و ٥٣٦ .
٣يلاحظ ما يتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ٥٣٦ .

أو : إلخ . الذى لن يزورنى مسئ . . . ومثل هذا يقال فى الصفة أوالصلة التى لم تستوف الشروط .
وقد تدخل الفاء جوازاً - ولكن بقلة - فى الخبر الذى مبتدؤه كلمة " كل " إما مضافة لغير موصوف أصلا ؛ نحو : كل نعمة فمن الله ، وقول الشاعر١ :
وكلُّ الحادثات وإن تناهتْ . . . فمقرون بها الفرج القريبُ
وإمّ مضافة لموصوف لكن غير ما سبق٢ نحو : كل أمر مفرح أومؤلم فنتيجة لعلم صاحبه .
وإذا كان المبتدأ " أل " الموصولة وصلتها٣ صفة صريحة مستقبلة الزمن - جاز الإتيان بالفاء فى الخبر نحو : الصانع والصانعة فنافعان . المخترع والمخترعة فمفيدان . ومنه قوله تعالى : {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا . . } . وفريق من النحاة منع دخول الفاء فيما سبق ، وأوّلَ الآية .
وهذا رأى لا يصح الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه ، كما لا يصح تأويل الآية لتوافقه . فالصحيح دخولها على الخبر ولوكان أمراً أونهيًّا .
بقى أن نعرف أن المبتدأ الذى يشبه اسم الشرط فيما سبق إذا دخل عليه ناسخ - غير إنّ ، وأنّ ، ولكنّ - فإن الناسخ يمنع دخول الفاء على خبره . أما إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، فلا تمنع ؛ فيجوز معها دخول الفاء : مثل قوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ} وقوله تعالى : {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ} وقول الشاعر :
فوالله ما فارقتكم قالياً٥ لكم . . . ولكنّ ما يُقْضَى فسَوْفَ يكونُ

١البيت الآتي نقله صاحب الأمالي " جـ٢ ص ٣٠٧ " عن ابن دريد .
٢في رقم ١١ ، ١٢ ، ١٣ من الصورة السالفة .
٣في ص ٣٧٢ و ٣٨٨ طريقة إعراب " أل " مع صلتها .
٤جملة الصلة هنا ماضوية . فهي تؤيد الرأي الذي سبق - في رقم ٣ من هامش ص ٥٣٦ - وهو الرأي الذي يصرح بأن جملة الصلة قد تكون جملة ماضوية في المسألة التي نحن بصددها . أما الذين يشترطون استقبال الصلة فيؤولون الآية الأولى على معنى : " إن الذين يتبين أنهم فتنوا المؤمنين والمؤمنات . . . . " ومثل هذا يقال في الآية الثانية وفي آيات أخرى سردتها المراجع النحوية ، ومنها " الصبان " في الجزء الأول آخر باب : " المبتدأ والخبر ، عند الكلام على موضوع اقتران الخبر بالفاء .
٥كارها .

وإذا عطفت على المبتدأ الذى خبره من الأنواع السابقة المقرونة بالفاء ، أوعلى ما يتصل به من صلة ، أوصفة ، ونحوها - وجب تأخير المعطوف عن الخبر ؛ إذ لا يجوز الفصل بينه وبين مبتدئه بالمعطوف ، ففى مثل : الذى عندك فمؤدب ، لا يصح أن يقال : الذى عندك والخادم فمؤدب ، أوفمؤدبان ، وهكذا . . .

نواسخ الابتداء كان وأخواتها

مدخل

المسألة الثانية والأربعون : نواسخ الابتداء " كان وأخواتها " ١ . . . .

معنى الناسخ :

الجملة الاسمية فى مثل " الرياحين مُتْعة " - تتكون من اسمين مرفوعين ، يسمى أولهما : المبتدأ ، وله الصدارة فى جملته - غالباً - . ويسمى الثانى : خبراً كما هومعروف . ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير اسمهما ، وحركة إعرابهما ، ومكان المبتدأ من الصدارة فى جملته ، ومن هذه الألفاظ : كانَ ، إنَّ . . . ظنَّ . . . ولكل واحدة أخوات١ مثل : كان العامل أميناً ، وقول الشاعر :

وإذا كانت النفوسُ كباراً . . . وتَعِبتْ فى مرادها الأجسامُ

فيصير المبتدأ اسم " كان " مرفوعاً وليس له الصدارة الآن ، ويصير خبر المبتدأ خبر كان منصوباً . ويسمى : خبرها " ٢ . . . ومثل ؛ إنّ العاملَ أمينٌ ؛ فيصير المبتدأ اسم " إن " منصوباً ، وليس له الصدارة ، ويصير خبره خبر " إن " مرفوعاً . ونقول : ظننت العامل أميناً فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل : " ظننت " وليس للمبتدأ الصدارة . وتسمى الكلمات التى تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما وحركة إعرابهما

" ١و١ " المراد بأخواتها : نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل ، وتخالفها في اللفظ والمعنى ، سواء أكانت مع أختها من جنس واحد ، فهما فعلان ، مثل : كان _ أضحى - ظل . . . . أم كانتا من جنسين مختلفين . فإحداهما فعل ، مثل : " كان " و " ليس " والأخرى حرف ، مثل : " ما " الحجازية التي تعمل عليها .
٢ التسمية بالاسم وبالخبر هي مجرد " اصطلاح نحوي " لا مناسبة له في الجملة ، فمثل : " كان على غائبا " ، تعرب كلمة : " على " اسم " كان " ، مع أنه في الحقيقة اسم للذات المعينة ، وليس اسما " لكان " ولا علما عليها ، لأننا لا نسميها باسم جديد خاص . . . . ونعرب " غائبا " خبر " كان " مع أنه في الحقيقة والواقع خبر عن : " على " ، وليس خبرا عن : " كان " لأنها ليست مبتدأ فنجيء لها بخبر . غير أن الاصطلاح النحوي جرى بما سبق . وقد يكون المراد : الاسم المصاحب لكان ، الملابس لها ، والمراد بالخبر : أنه خبر بحسب الأصل .
و " كان " الناسخة وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا ترفع فاعلا ، ولا تنصب مفعولا به ، ولا تحتاج لأحدهما ما دامت ناسخة . غير أن هذه الأفعال الناسخة تؤنث لتأنيث اسمها ، بالشروط والطرق التي يؤنث بها الفعل التام لتأنيث فاعله . وقد ذكرناها في موضعها الخاص من جـ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

ومكان المبتدأ : " النواسخ " ، أو : نواسخ الابتداء ؛ لأنها تحدث نسخاً ، أى : تغييراً على الوجه الذى شرحناه ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة . . . فيصير اسماً لها ؛ إذ لا يشترط فى اسمها أن يكون معرفة فى الأصل ، ولكن يشترط في اسمها ألا يكون شبه جملة ، لأن اسمها في أصله مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة٣ . . .

١ لا تدخل النواسخ على المبتدأ إذا كان واحدا مما يأتي :
١ - المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملته بحيث لا يصح أن يتقدم عليه شيء : كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء . . . ويستثنى من هذا النوع الذي له الصدارة في جملته - ضمير الشأن ، فيجوز أن تدخل النواسخ عليه .
" وقد تقدم عليه الكلام في باب الضمير ص ٢٥٠ " .
وكذلك يستثنى المبتدأ إذا كان اسم استفهام ، أو مضافا لاسم استفهام ، فيجوز أن تدخل عليه " ظن وأخواتها " مع استيفائها الفاعل ، ومع تقديم اسم الاستفهام وجوبا على الناسخ ، نحو : أيهم ظننت أفضل؟ وغلام أيهم ظننت أفضل؟ ولا تدخل هنا " كان " ، ولا " وأن " ولا أخواتها ، لأن الإسم في بابي : " كان وإخواتها " لا يتقدم على العامل ، وأما الخبر فيجوز أن يتقدم في بابي : " كان وظن " وأخواتهما إذا كان اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام ، نحو : أين كنت وأين ظننت محمودا . . . بشرط ألا يمنع من التقدم مانع مما سيجيء عند الكلام على تقدم خبر " كان " . أما خبر " إن " وأخواتها فلا يتقدم .
ب - المبتدأ الذي يجب حذفه ، وخبره نعت مقط ع . وقد تقدم الكلام عليه ، في ص ٥١٠ .
جـ - كلمات معينة لم تقع إلا مبتدأ في الأساليب الواردة التي لا يجوز تغيير هيئتها لأنها جرت مجرى الأمثال ، والأمثال لا تتغير كالكلمات الملازمة للابتداء ، في نحو : لله در الخطيب ، ونحو : " أقل رجل يفعل ذلك " ، " وقد سبق الكلام عليهما في باب المبتدأ ص ٤٧٤ و ٤٥٠ " ونحو : " ما " التعجبية مثل " ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا " وهذا النوع يسمى : " الملازم للابتداء بنفسه " أي : بسبب مزية في نفسه امتاز بها : وهي ، أن العرب خصته بالابتداء فلم تستعمله إلا مبتدأ " وكل هذا يسمى : " الاسم غير المتصرف في استعماله " لأنه مقصور على ضبط واحد ، وطريقة واحدة في الاستعمال ، لا يتجاوزها وليس من اللازم أن يكون مرفوعا فمن أنواعه ما هو مقصور على النصب أو غيره - كالمنصوب على المصدرية لداع ، كنيابته عن فعل الأمر في مثل : " سقيا ، ورعيا " ، " وقد سبق الكلام عليهما في ص ٥١٥ ، فليس أصله المبتدأ الذي يصلح لدخول النواسخ عليه .
ومما يتصل بهذا : المبتدأ المقصور - في الغالب - على معنى واحد لا يستعمل في غيره ، كالدعاء ، أو القسم ، أو غيرهما مع ملازمته صيغة واحدة لا تتغير صورتها ، ومع ملازمته الإفراد فلا يكون مثنى ، ولا جمعا ، كقولهم في الدعاء : " طوبى للأمين " ولا يكون الخبر لكلمة : " طوبى " إلا الجار مع مجروره ، " كما سبق في " أ " من ص ٤٨١ " ومن أمثلته أيضا قول على رضي الله عنه : " طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس " . ومثل كلمتي :

" ويل ، وسلام " في قولهم : " ويل للخائن . وسلام على المصلح " ، واللفظان الأخيران يستعملان في غير الابتداء أحيانا . وقولهم في القسم : أيمن الله لألتزمن الإنصاف . ولهذا القسم بيان يتصل بتركيبه في رقم ٢ من ص ٥١٩ .
د - الملازم للابتداء بسبب غيره كالاسم الواقع بعد " لولا " الامتناعية ، و " إذا " الفجائية . . . فإنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ ، مثل ، لولا العلوم ما تقدمت الحضارة ، ومثل : خرجت فإذا الأصدقاء .
٢كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٤٨٦ وفي رقم ١١ من ص ٤٨٨ .
٣كما تقدم في رقم ٦ من هامش ص ٤٤٢ و " أ " من ص ٤٤٧ .

ومما سبق يتبين أن النواسخ بحسب التغيير١ الذى تحدثه ثلاثة أنواع : نوع يرفع اسمه وينصب خبره - فلا يرفع فاعلا ، ولا ينصب مفعولا - مثل : " كان وأخواتها " ، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره ؛ مثل : " إن وأخواتها " ، ونوع ينصب الاثنين ولا يستغنى عن الفاعل ؛ مثل : " ظن وأخواتها " .
ولكل نوع أحواله وأحكامه المفصلة فى بابه الخاص . وكلامنا الآن على " كان " وأخواتها من الأفعال الناسخة التي تعمل عملها٢ ، وتسمى أيضاً : الأفعال الناقصة٣ .
وفيما يلي بيان أشهرها ، وشروطه عمله ، ومعنى كل فعل :
إنها ثلاثة عَشَرَ فعلا٤ ؛ كان - ظل - بات - أصبح - أضحْى -

١أما النواسخ بحسب صيغتها وتكوينها اللفظي فثلاثة أنواع أيضا . " أفعال " مثل : كان وأكثر أخواتها ، و " أسماء " وهي المشتقات من مصادر تلك الأفعال التي يمكن الاشتقاق منها ، مثل مصادر كان ، واصبح ، وأمسى . . . . فيقال : يكون - كن - كائن . . . . وهكذا .
وحروف " مثل : " ما الحجازية " من أخوات كان . . . . ومثل " إن " وأخواتها .
٢ولها نظائر أخرى من الحرو ف تعمل عملها سيجيء الكلام عليها في ٥٩٣ .
٣سميت " ناقصة " لأن كل فعل منها يدل على " حدث ناقص " أي : معنى مجرد ناقص " لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب ، فالاسم المنصوب هو الذي يتمم المعنى الأساسي المراد ، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة ، وهذا يخالف الأفعال التامة ، فإن المعنى الأساسي يتم بمرفوعها الفاعل ، أو نائب الفاعل ، " فكان " الناقصة مثلا تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجودا مطلقا " وهو : ضد العدم " وهذا معنى غير مراد ، ولا مطلوب ، فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب ، وتحدد .
و " صار " مع اسمها تدل على مجرد تحوله ، وانتقاله من حالته ، من غير بيان لحالته الجديدة . ولا توضيح لما انتهى إليه أمره ، والخبر هو الذي يبين ويوضح .
و " أصبح " مع اسمها تدل على مجرد دخوله في وقت الصباح ، وليس هذا هو المقصود من الناقصة فإذا جاء الخبر كان كفيلا بتحقيق المراد . وهكذا . . . .
وليس السبب في تسميتها " ناقصة " أنها تتجرد للزمان وحده ، ولا تدل معه على حدث معنى " كما يقول بعض النحاة - وأشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٤٦ - ، فهذا الرأي مدفوع بأدلة كثيرة جاوزت العشرة ، وسجلتها المطولات " وقد أشار إلى بعضها بإيجاز محمود ، ومنطق سليم : صاحب " حاشية الأمير على المغنى " في الباب الثالث المجلد الثاني ، عند الكلام على تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص " .
٤غير الأفعال التي بمعنى : " صار " وستذكر بعدها في ص ٥٥٧ ، وغير " أفعال المقاربة " وما يتصل بها . ولها باب مستقل - في ص ٦١٤ - ، وغير أفعال أخرى قليلة الشهرة ، لقلة استعمالها ناقصة في فصيح الأساليب ، مثل أفتأ ، بمعنى : فتيء . . .
هذا والأفعال السبعة الأولى كاملة التصرف نسبيا - إذ يجيء من مصدرها أكثر المشتقات - " وليس " جامدة بالاتفاق ، و " دام " جامدة على الأصح . والأربعة الباقية ، ناقصة التصرف .
كما سيجيء في ص ٥٦٧ .

أمسى - صار - ليس - زال - برح - فتئ - انفك - دام . وكل هذه الأفعال تشترك فى أمور عامة ، أهمها[1] :

أنها لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها[2] ، وأن يكون خبرها غير إنشائي ؛ فلا يصح : كان الضعيف عاوِنْهُ[3] . وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معاً ، ولا يَصح - مطلقاً - حذفهما معا ، ولا حَذف أحدهما . إلا " ليس " ، فيجوز حذف خبرها ، وإلا " كان " فيجوز فى أسلوبها أنواع من الحذف . وسيجئ البيان عند الكلام عليهما[4] .

وألا يتقدم الخبر عليها إذا كان اسماً متضمناً معنى الاستفهام ؛ وهى مسبوقة بأحد حرفى النفى : " ما " أو : " إن " ؛ فلا يقال : أين ما يكون الصديق؟ ولا أين إنْ يكونُ الصديق؟ ولا أين ما زال العمل؟ لأنّ " ما " و " إنْ " النافيتين لهما الصدارة فى كل جملة يدخلان عليها ؛ فلا يصح أن يسبقهما شىء من تلك الجملة ، وإلا كان الأسلوب فاسداً[5] .

وأنها إذا كانت مسبوقة بما المصدرية وجب ألا يسبقها شيء من صلة " ما " ، لأن " ما المصدرية بنوعيها " لا يسبقها شيء من صلتها - كما تقدم[6] - .

وأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضى ، وخبرها جملة فعلية مضارعية - لا بد أن يماثلها زمن هذا المضارع ؛ فينقلب ماضياً[7] - عند عدم وجود مانع - ؛

---

[1] انظر ما نقلناه عن النحاة - في رقم ٤ هامش ص ٤١٠ - من قولهم : لم يرد في الكلام الفصيح وقوع " أن المصدرية " بنوعيها " المخففة ، والناصبة للمضارع " مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده ، ولا يعد " كان " " وأن " الناسخين بغير فاصل من غيرهما . . . . وكذلك " ما " المصدرية - راجع البيان هناك - .

[2] وسيأتي هذا عند الكلام على حكم معموليها من ناحية التقديم والتأخير - ص ٥٦٩ .

[3] لا فرق في المنع بين الإنشاء الطلبي ، مثل : كان والدك احترمه ، وغير الطلبي مثل : كانت صحتي " يحفظها الله ، أو : يكون مالي أدامه الله " على أن تكون الجملة الأخيرة في المثالين دعائية ، فلا يصح اعتبار " كان " ناسخة في هذه الأمثلة وأشباهها مما وقع فيها الخبر جملة . إنشائية وللإنشاء بنوعيه إيضاح في رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ .

[4] في ص ٥٥٨ و ٥٨٠ .

[5] راجع منع هذا التقدم في ص ٥٦٩ وفي رقم ٣ من هامش ص ٥٧٠ .

[6] في ص ٤٠٧ .

[7] كما سبق هذا عند الكلام على أحوال المضارع من ناحية دلالته الزمنية - ص ٦١ - ومنه يعلم أنه لا يدخل في هذا الحكم الفعل المضارع الذي في خبر النواسخ الدالة على الحال فقط ، كأفعال الشروع ، أو الدالة على الاستقبال فقط ، كأفعال الرجاء .

ففى مثل : أصبح العصفور يغرد - يكون زمن المضارع " يغرد " ماضياً ، مع أن الفعل مضارع ، ولكنه - هووكل الأفعال المضارعة - يتابع زمن الفعل الماضى الناسخ ، بشرط عدم المانع الذى يعينه لغيره - كما أشرنا - .

وأن أخبارها لا تكون جملة فعلية ماضوية ، ما عدا " كان " فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها بالجملة الماضوية[1] .
بقي من شروط الخبر : أن يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم - وهو الغالب - وقد يتممه في بعض الأحيان بمساعدة النعت ، طبقا للبيان المفصل الذي سبق في باب : " المبتدأ والخبر " موضحا بالأمثلة . . . .
ويشترط في الخبر أيضا ألا يكون معلوما من اسم الناسخ وتوابعه ، كما في البيان السالف[2] .
أما فى غير الأمور المشتركة السالفة فلكل فعل ناسخ - وكل ما قد يكون لمصدره من مشتقات [3] - معناه الخاص مع معموليه[4] وشروطه الخاصة التى سنعرضها فيما يلى :

[1] راجع حاشية الألوسي على القطر ص ٣٤٠ غير أن المراجع الأخرى تضطرب في هذا الحكم وتختلف اختلافا واسعا " تبدو صور منه في حاشية ياسين على التصريح ، جـ١ أول هذا الباب ، وفي الهمع جـ ١ ص ١١٣ . . . . . . " وخير ما يستخلص من تلك الآراء هو :
١ - ما قاله الهمع ، ونصه : " شرط ما تدخل عليه : " صار " وما بمعناهما ، و " دام " و " زال " وأخواتها - زيادة على ما سبق - ألا يكون خبره فعلا ماضيا " يريد : جملة ماضوية " فلا يقال صار زيد علم ، وكذا البواقي ، لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ، فتدافعا ، وهذا متفق عليه . . . . "أهـ .
ب - أما في غير تلك الأفعال فالصحيح جوازه مطلقا ، وعليه البصريون ، لكثرة وروده في القرآن ، والكلام الفصيح كثرة تبيح القياس عليه - وقد عرض " الهمع " أمثلة متعددة من هذا الوارد . . . أما الكوفيون فيشترطون لصحته وجود " قد " قبله ، ثم إن المفهوم من الحاشية التي على شرح التصريح ، بعنوان " فائدة " - برغم تعدد الآراء فيها أن المستحسن غاية الاستحسان - وإن لم يبلغ حد الوجوب عند غير الكوفيين - هو اقتران الخبر بالحرف : " قد " إن كان الفعل الناسخ وفعل الخبر ماضيين معا ، أو مضارعين معا . فمتى تماثل في نوعهما الفعلان - الفعل الناسخ والفعل الذي في خبره - فالمستحسن تصدير الخبر بالحرف ، " قد " ويجوز عدم مجيئها . وتمتاز " كان " بجواز مجيء " قد " وعدم مجيئها في الحالات السالفة ، وغيرها من سائر حالاتها الأخرى . كما تشهد بهذا النصوص العالية الفصيحة التي عرضها النحاة ويقوي مجيء " قد " في الخبر حجة الكوفيين التي ستذكر في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٩ ثم انظر ما يتصل بالأخبار وبهذا في ص ٢٥٤ لأهميته .
[2] في هامش ص ٤٤٣ .
[3] انظر ما يختص بجمود هذه الأفعال واشتقاقها في ص ٥٦٧ .
[4] لأن الفعل وحده بدون معموله لا يحقق الغرض ، لأنه يدل على مجرد معنى جزئي غير معين=

كان : نفهم معناها من مثل : كان الطفل جارياً ؛ فهذه الجملة يراد منها إفادة السامع أن الطفل موصوف بشئ ؛ هو : " الجرى " ، وان الجرى فى زمن ماض ؛ بدليل الفعل : " كان " .
ولوقلنا : يكون الطفل جارياً - لكان المراد إفادة السامع أن الطفل موصوف بشئ ؛ هو : " الجرى " ، وأن الجرى فى زمن حالى أومستقبل ، بدليل الفعل المضارع : " يكون " .

ولوقلنا : كن جاريًا - لكان المراد إفادة السامع أن المخاطب موصوف بتوجه طلب معين إليه ؛ هو ؛ مباشرة الجرى ، أى : مطالبته بالجرى فى المستقبل ؛ بدليل فعل الأمر : " كُنْ " .

مما سبق نفهم المراد من قول النحاة : " كان " مع معموليها تفيد مجرد اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً مجرداً١ فى زمن يناسب صيغتها . فإن كانت صيغتها فعلاً ماضياً فالزمن ماض ، بشرط ألاّ يوجد ما يجعله لغير الماضى المحض . وإن كانت صيغتها فعلاً مضارعاً خالصا٢ فالزمن صالح للحال والاستقبال بشرط لا يوجد ما يجعله لغيرهما ، وإن كانت صيغتها فعل أمر فالزمن مستقبل ؛ إن لم يوجد ما يجعله لغيره - . وإن كانت الصيغة إحدى مشتقات مصدرها فالزمن على حسب ما يناسب هذا المشتق٣ .

حكمها : لا بد لإعمالها هي والمشتقات من تحقق الشروط العامة السالفة .

وقد تستعمل " كان " الناسخة بمعنى : " صار " ٤ فتأخذ أحكامها ، وتعمل عملها بشروطه ؛ مثل : جمد الماء فكان ثلجاً - احترق الخشب فكان تراباً٥ .

١ولا محدد - في زمن خاص ، ولا يدل على أكثر من هذا ، كالصبح في : أصبح ، والمساء في ، أمسى والضحا : في أضحى . . . . ويكون الزمن ماضيا أو حالا أو مستقبلا على حسب نوع الفعل الناسخ . أما الفعل مع معموليه فيدل على اتصاف الاسم بمعنى الخبر في زمن معين ، اتصافا ينشأ عنه أن تؤدي الجملة معناها المطلوب الأساسي كاملا واضحا .

١ اتصافا مجردا ، أي : لا زيادة معه ، لأنها لا تدل بصيغتها على نفي ، أو دوام ، أو تحول ، وزمن خاص ، - كالصباح والمساء ، والضحا - ولا على غير ذلك مما تدل عليه أخواتها . حقا إنها تدل على الزمن الماضي أو غيره ، ولكن دلالتها عليه مطلقة ، ولا غير ذلك مما تدل عليه أخوتها . حقا إنها تدل على الزمن الماضي أو غيره ، ولكن دلالتها عليه مطلقة ، إذ لا تقييد فيها بالصباح ، أو المساء ، أو غيرهما .

٢أي : حقيقيا ، بمعنى أنه غير مصحوب بما يجعل زمنه الماضي فقط ، مثل : " لم " أو للمستقبل فقط ، مثل : " سوف " أو للحال مثل : " ما النافية . . . . .

٣طبقا للأحكام الخاصة بكل مشتق ، والمدونة في بابه .

٤سيجيء في ص ٥٥٦ الكلام على " صار " ، وشروطها ، ومعناها الذي هو : التحول والانتقال من حالة إلى أخرى . . . .

٥ومنه قوله تعالى {وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ، وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا} ، أي : " صارت " فيهما ، لأن المعنى يقتضي هذا .

وقد تستعمل بمعنى : " بَقِيَ على حاله ، واستمر شأنه من غير انقطاع ولا تَقَيُّدٍ بزمن معين " ١ نحو : كان الله غفوراً رحيماً .

وقد تستعمل تامة٢ ، وتكثر فى معنى : حصل وظهر " أىّ : وُجِد " فتكتفى بفاعلها ؛ نحو : أشرقت الشمس فكان النورُ ، وكان الدفء ، وكان الأمن . أى : حصل وظهر ، ومثل قول الشاعر يصف إحدى البقاع٣ :

وكانت ، وليس٤ الصبح فيها بأبيض . . . وأضحت٥ ، وليس الليل فيها

بأسود٦
وما تقدم من الأحكام للفعل الماضى : " كان " يثبت لباقى أخواته المشتقات ؛ كالمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل . و . و . .
هذا ، وتضم الكاف من الفعل الماضى : " كان " عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة ؛ كالتاء ، ونون النسوة ، طبقاً للبيان الذى سلف مفصلا٧ .
وبقى من أحكام " كان " أربعة أخرى سيجئ الكلام عليها مفصلاً فى موضعه من آخر هذا الباب ؛ وهى : أنها تقع زائدة٨ ، وأن الحذف يتناولها كما يتناول أحد معموليها٩ ، أوهما معاً ، وأن نون مضارعها قد تحذف١٠ ، وأن خبرها قد ينفى . وهذا الأخير يجئ الكلام عليه مع باقى الأخبار الأخرى المنفية١١ .

١سبقت إشارة لهذا في آخر ص ٥٥ .
٢الفعل التام - كما سبق في رقم ٥٤٥ - هو ما يكتفي بمرفوعه في إتمام المعنى الأساسي للجملة .
٣بأنها في الصبح مظلمة بظلام الليل ، لغياب بعض الوجوه المشرقة المنيرة . فإذا ظهرت تلك الوجوه عند الضحا زال الظلام ، وحل محله بياض النور . وشبيه بهذا قول القائل في المعنى نفسه :
أرى الصبح فيها منذ فارقت مظلما . . . فإن أبت صار الليل أبيض ناصعا
٤ليست هذه الواو من نوع " الواو " الداخلة في خبر الناسخ ، والتي يجيء الكلام عليها في : " أ " من الصفحة التالية متضمنا شروطها . . . .
٥أضحى هنا تامة ، كما سيجيء في ص ٥٥٥ .
٦ومن الأمثلة أيضا قول حسان رضي الله عنه ، يخاطب المشركين في مكة حين اعترضوا المسلمين القادمين من المدينة لزيارة الكعبة .
فإما تعرضوا عنا اعتمرنا . . . وكان الصبح وانكشف الغطاء
وإلا فاصبروا لجلاد يوم . . . يعز الله فيه من يشاء
٧في رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ .
٨ص ٥٧٩ .
٩ص ٥٨٠ .
١٠ص ٥٨٨ .
١١ص ٥٩٠ .

زيادة وتفصيل :
" ا " إذا وجد نفى قبل " كان " الماضية والمضارعة وكان خبرها جملة مقترنة " بإلا " الاستثنائية الملغاة - جاز أن يقترن بالواو ؛ كقول الشاعر :
ما كانَ من بَشَرٍ إلا ومِيتَتُهُ . . . محْتومة ؛ لكِنْ الآجالُ تختلفُ
لأن النفى قد نقض هنا بـ " إلا " . والنفى ونقضه شرطان - على الصحيح - لزيادة الواوفى الجملة الواقعة خبر : " كان " أومضارعها - كما تقدم - .

وهذه الواوتسمى " الواوالداخلة على خبر الناسخ " وتدخل أيضاً فى خبر " ليس بالشرط السالف كما سيجئ[1] . وقد سُمعت[2] قليلا فى خبر غيرهما من النواسخ . ولا يصح القياس على هذا القليل .

وبرغم أن وجودها جائز فى غير القيل مما ذكرناه ، فإن الخير - كما يرى كثير من النحاة - فى العدول عنها ؛ حرصاً على الدقة فى التعبير ، وبعداص عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والواوالأخرى التى للحال - أوغيره - ، ولكل منهما معنى يخالف معنى النوع الأخر[3] . والبراعة تقتضى الإبانة التامة ، وتجنب أسباب اللبس والاشتباه ؛ نزولاً على حكم البلاغة .

[1] في ص ٥٦١ وقد جاء في الصبان - جـ ٢ باب : " لا النافية للجنس " عند بيت ابن مالك : " وركب المفرد فاتحا . . . . - " ما نصه :

" قال الروداني : قولهم إن خبر الناسخ تدخله الواو . . . . ، غير مسلم على إطلاقه . وحاصل ما في " التسهيل والهمع " أن الخبر إن كان جملة بعد " إلا " لم يقترن بالواو ، إلا بعد " ليس وكان " المنفية ، دون غيرهما من النواسخ ، وبغير " إلا " يقترن بالواو بعد " كان " وجميع أخواتها ، لا بعد جميع النواسخ . هذا عند الأخفش وابن مالك . وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلا . وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال ، والفعل تام لا ناقص ، أو محذوف الخبر للضرورة " أهـ .

ومن أمثلة الواو في خبر " ليس " قول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه - إذا ما . . . قابلته عين البصير - اعتبار

وسيعاد البيت في ص ٥٦١ لمناسبة هناك .

[2] راجع الصبان جـ١ في هذا الموضع آخر باب " كان " وفي جـ ٢ منه ، أول باب : " لا " النافية للجنس - وقد ذكرنا بعض الأمثلة المسموعة في رقم ٢ من هامش من ص ٦٨٧ .

[3] ولعل هذا كان السبب فيما ذهب إليه بعض النحاة الأقدمين من منع استعمال هذه الواو ، وفي تأويل النصوص القديمة المشتملة عليها تأويلا يتجه مرة إلى اعتبار الواو للحال ، والجملة بعدها في=

" ب " من الأساليب الأدبية الشائعة : " كائناً ما كان " ، و " كائناً من كان " ؛ فى مثل : سأفعل ما يقضى به الواجب ؛ كائناً ما كان . وسأحقق الغرض الكريم كائناً ما كان . . . أى : سأفعل ذلك مهما جدّ وكان ذلك الواجب ؛ وذلك الغرض . ومثل : سأرد الظالم : " كائناً من كان " - سأكرم النابغ " كائناً من كان " . . . أى : سأفعل ذلك مهما كان الإنسان الظالم ، أوالنابغ .

أما إعرابه فمتعدد الأوجه : وأيسر ما يقال وأنسبه هو : " كائناً " حال منصوب ، واسمه[1] ضمير مستتر تقديره : " هو " يعود على الشئ السابق ، و " ما " أو " من " نكرة موصوفة مبنية على السكون فى محل نصب خبر " كائن " . و " كان " فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر يعود على " ما " أو " من " والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة " ما " أو " من "

. والتقدير النحويّ : سأفعل ذلك كائناً شيئاً كان . أو : كائناً إنساناً كان . أى : سأفعل ذلك كائناً أىّ شئ وجد أوأىّ إنسان وجد٢ .

ومن الأساليب المرددة فى كلام القدامى الفصحاء - برغم غرابتها اليوم - قولهم : " ربما اشتدت وَقدة الشمس على المسافر فى الفلاة ؛ فكان مما يُغَطِى رأسَه وذراعيه ، وربما ثارت الرمال ؛ فكان مما يَحْجُبُ عينيه ومنخريه . . . " يريدون : فكان ربما يُغَطى رأسه - وكان ربما يحجب عينيه ومنخريه ، أى : يغطيهما . . . فكلمة : " مما " بمعنى : " ربما " ٣ . . . .

=محل نصب حال ، وخبر الناسخ محذوف . ومرة إلى أنها زائدة شذوذا . . . . و . . . . و . . . . ونحن في غنى عن هذا كله بتركها ، وعدم القياس على المسموع منها . " راجع ص ٥٦١ ورقم ٢ من هامش ص ٦٨٧ " .

١لأنه اسم فاعل من " كان " الناقصة ، فيعمل عملها .

٢تخيرنا ما سبق من بين الآراء المنثورة في المراجع المختلفة ، ومنها الجزء الأول من " الأشموني ، والتصريح " ، في باب : " كان وأخواتها " عند الكلام على : " كان التامة " وما يشاركها من أخواتها .

٣تصدى لهذا الأسلوب عالم معاصر من تونس - هو : الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - وكان عضوا مرسلا بالمجمع اللغوي بالقاهرة - وخصه ببحث في الجزء التاسع من مجلة المجمع " ص ١١٦ " عرض في الجلسة " الحادية عشرة " من جلسات مؤتمر المجمع في دورته " الثامنة عشرة " ، ووافق عليه المجمع والمؤتمر ، وقرر أن ذلك أسلوب لغوي يراد منه الكثرة ، وقد يدل على القلة أحيانا . والبحث نفيس وملخصه مع الإيجاز=

=هو : أن بعض المركبات استعملت استعمال كلمة مفردة ، كالذي ورد في " صحيح البخاري " عن ابن عباس ونصه : " كان رسول الله يعالج التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي ، وكان مما يحرك لسانه وشفتيه . . . . " وقد أهمل ابن الأثير في كتابه : " النهاية " معنى قوله : " مما يحرك لسانه وشفتيه " وفسره عياض في كتابه : " المشارق " بأن معناه : " كثيرا ما يحرك به لسانه وشفتيه " وبعد أن فسره روى عن أحد الأئمة من شراح الحديث ما يأتي : " في مثل هذا كأنه يقول : هذا من شأنه ودأبه ، فجعل " ما " كناية عن ذلك ، ثم أدغم " النون " أهـ . وقال آخر : " إن معنى : " مما " هنا هو : " ربما " وهذا من معنى ما تقدم ، لأن " ربما " تأتي للتكثير أيضا ، وفي " مسلم " ، في حديث : " النجوم أمنة السماء : " وكان كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء " ثم قال : تكون " مما " هنا بمعنى : " ربما التي للتكثير ، وقد تكون فيها زائدة " أهـ مسلم ثم قال الباحث المعاصر : ما نلخصه في المسائل الآتية :

١ - شواهد هذا الاستعمال كثيرة في الحديث والشعر ، منها - غير ما تقدم قول رافع في " البخاري " في باب " الحرث والزرع " : " كنا نكري الأرض بالناحية ، منها مسمى لسيد الأرض ، قال فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض ، ومما تصاب الأرض ويسلم ذلك : " . . . . ومنها قول ابن عباس الوارد في " صحيح مسلم " في كتاب : تعبير الرؤيا " إن رسول الله كان مما يقول لأصحابه : " من رأي منكم رؤيا فليقصها أعبر هاله " ومنها قول البراء بن عازب : " كنا إذا صلينا خلف رسول الله مما نحب أن نكون عن يمينه . " ومنها قول أبي حية النميري :

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة . . . على رأسه تلقي اللسان من الفم

ثم قال الباحث : تعرض لهذا اللفظ " السيرافي " في شرح كتاب سيبويه . بما نصه عند قول سيبويه : " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك " . . . . اهـ . وهنا قال السيرافي : " أراد : ربما يحذفون . . . . وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا في كتابه . والعرب تقول : أنت مما تفعل كذا . . . . أي : ربما تفعل . وتقول العرب أيضا : " أنت مما أن تفعل . أي : أنت من الأمر أن تفعل ، فتكون " ما " بمنزلة الأمر - أي : الشيء - و " أن تفعل " بمنزلة الفعل ، أي : مصدر تقديره " فعل " ، أي : بمنزلة هذا اللفظ - ويكون " أن تفعل " ، في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : " مما " وتقديره : أنت فعلك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله " أهـ كلام

السيرافي كما نقله الباحث .
٢من السيرافي أخذ ابن هاشم في كتابة : " المغني " عند الكلام على معاني : " من " ، فقال عن العاشر من معانيها : " مرادفة " ربما " وذلك إذا اتصلت " بما " كما في قول الشاعر أبي حية النميري :
وإنا لمما نضرب الكبش ضربة . . . على رأسه تلقي اللسان من الفم
قال السيرافي وفريق غيره من النحاة ، وخرجوا عليه قول سيبويه : " واعلم أنهم مما يحذفون الكلم . . . . "
والظاهر أن " من " فيهما ابتدائية ، و " ما " مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب مثل خلق الإنسان من عجل " اهـ .
ثم قال الباحث :
في كلامه هذا احتمال مخالفتهم في أن جعلوها بمنزلة : " ربما ، " لأن : " ربما " لا تعيين للتكثير ، واحتمال أنه فسر كلامهم بحمله على إرادة التكثير كما فسر آخرون .
وقد أشار ابن هشام - كبعض من سبقوه - إلى كيفية الحذف التي اعتورت هذا التركيب ، وأبقت=

=فيه معنى التكثير ، أو معنى " ربما ، " ، أو غير ذلك ، كما هو واضح من كلامهم حيث يظهر ترددهم في منشأ معنى التكثير ، أمنشؤه الحرف " من " كما يرى ابن هشام ، أم الحرف " ما " كما يرى غيره؟
٣ - ويقول الباحث : ينبغي التنبيه إلى أن هذا التركيب إذا استعمل هذا الاستعمال يجيء في موضع خبر المبتدأ ويجيء في موضع خبر " كان " وفي موضع الحال ، فمن ظن اختصاص ذلك بخبر " كان " فقد وهم . كما ينبغي التنبه إلى أن أصل استعماله في هذا المعنى ألا يصرح معه بلفظ الكثرة ، فما وقع فيه لفظ : " كثيرة " فهو جار مجري التفسير من الراوي ، أو مجرى التأكيد من القائل ، لخفاء دلالة التركيب على التكثير ، ومثاله قول سمرة بن جندب : " كان رسول الله مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأي أحد منكم رؤيا . . . ؟ " وقول أبي موسى : " وكان رسول الله كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء " .
والتنبه كذلك إلى أن قول السيرافي : " وتقول العرب أيضا " أنت مما أن تفعل . . . . " غريب ، لا يعرف شاهده من فصيح الكلام ، فضلا عن كون الحرف " أن " فيه غير واقع موقعا ، مع ما فيه من اجتماع ثلاثة أحرف متوالية من أحرف المعاني ، وهي : " من " و " ما " و " أن " سواء أجعلت " ما " مصدرية أم زائدة وإلى هنا انتهى كلام الباحث ، بعد الاستغناء عن بضع كلمات منه .
هذا ويوضح ما سبق أيضا قول سيبويه جـ١ ص ٤٧٦ " إن " من الجارة إذا كفت بالحرف " ما " الزائدة قد تكون بمعنى : " ربما " واستشهد بالبيت السالف .
وجاء في آخر الجزء الرابع من القاموس - باب الألف اللينة - عند الكلام على : " ما " وأنواعها ، واستعمالاتها . . النص التالي : " إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ، كالكتابة قالوا : " إن زيدا مما أن يكتب " أي : إنه مخلوق من أمر ، ذلك الأمر هو الكتابة " اهـ .
وقد أشرنا بإيجاز - للأسلوب السابق في جـ٢ ، باب " حروف الجر " ، م ٩٠ ص ٤٣١ عند الكلام على : " من " .

ظل : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار غالبا - ، فى زمن ماض ، أو حاضر ، أو مستقبل ، بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة١ نحو :
ظل الجو معتدلا يظل الجو معتدلا . . . . . و . . . .
وتسعمل كثيراً بمعنى : " صار " عند وجود قرينة ؛ فتعمل بشروطها٢ ؛
نحوقوله تعالى : {وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا} ، أى : صار٣ .
وقد تستعمل تامة فى نحو : ظل الحر ؛ بمعنى : دام وطال . . .
شروط عملها : لا يشترط لها وللمشتقات أخواتها سوى الشروط العامة التى

سلفت .
أصبح : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها صباحاً ، فى زمن يناسب صيغتها . مثل أصبح١ الساهر مُتعباً . وتستعمل كثيراً بمعنى : " صار " فتعمل بشروطها٢ ؛ مثل : أصبح النِّفطُ دِعامة الصناعة ؛ وإنما كانت بمعنى : " صار " فى هذا المثال وأشباهه لأن المراد ليس مقصوراً على وقت الصبح . وإنما المراد التحول من حالة قديمة إلى أخرى جديدة ليست خاصة بالصباح .
وقد تستعمل - بكثرة - تامة فى نحو : أيها السارى٤ قد أصبحت . أى : دخلت فى وقت الصباح٥ .
وشروط عملها هى الشروط العامة ؛ فهى مثل : " ظل " .

" ١ و١ " شرحنا معنى : " مناسبة الزمن للصيغة " في ص ٥٤٨ ورقم ١ من هامشها .
٢ وهي في ص ٥٥٦ .
٣ لأنه وجهه لم يكن مسودا قبل البشري ، وإنما تحول من لونه الأصلي إلى السواد بعد ولادة البنت .
٤ المسافر ليلا .
٥ وقد وردت زائدة هي و " أمسى " في كلام عربي قديم نصه : " الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها " . والمراد : ما أبردها ، وما أدفاها . وهذا لا يقاس عليه - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ، وفي ص ٥٨١ - وإنما نذكره لنفهمه ، ونفهم نظيره مما قد يمر بنا في أثناء قراءة النصوص القديمة المقصورة على السماع .

أضحى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها وقت الضحا ، فى زمن يناسب صيغتها . . . مثل : أضحى الزارع نكبًّا على زراعته . وتستعمل كثيراً بمعنى : " صار " فتعمل بشروطها فى مثل : أضحى الميدان الصناعى مطلوباً . وإنما كانت بمعنى : " صار " لأن المعنى ليس على التقيد بوقت الضحا أوغيره - وإنما على التحول والانتقال من حالى إلى أخرى . وقد تستعمل تامة في مثل : أضحى النائم ، أي : دخل في وقت الضحا١ .
شروط عملها : هى الشروط العامة التى سبقت ؛ فهى وبقية المشتقات تشبه مثل : " ظل " . في الاكتفاء بالشروط التامة .
أمسى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها ، مسَاءً فى زمن يناسب صيغتها ؛ مثل : أمسى المجاهد قريراً . وتكون كثيراً بمعنى : " صار " فتعمل بشروطها ؛ مثل : اقتحم العلم الفضاء المجهول : فأمسى معلوماً ؛ أى : صار معلوماً ؛ لأن المراد ليس التقيد بوقت المساء ، وإنما المراد التحول والانتقال . وتستعمل تامة فى مثل : أمسى الحارس . أى : دخل فى وقت المساء٢ .
شروط عملها وعمل المشتقات من مصدرها : هى الشروط العامة السالفة . كظل .

بات : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل ؛ فى زمن يناسب صيغتها ؛ مثل : " بات القادم نائماً ، وقول الشاعر :

أبيتُ نجِيًّا للهموم كأنَّما . . . خلالَ فِراشى جمرةٌ تتوهَّجُ

وتكون تامة ، فى مثل : بات الطائر ؛ بمعنى : نزل ليقضى الليل فى بعض الأمكنة .

شروط عملها وعمل المشتقات هي الشروط العامة .

١وفي مثل البيت الذي سبق - " ص ٥٤٩ " - وفيه " كان " ، و " أضحى " تامتان - وهو :

وكانت وليس الصبح فيها بأبيض . . . وأضحت وليس الليل فيها بأسود

٢قلنا في رقم ٥ من هامش الصفحة السالفة عند الكلام على " أصبح " : إنها هي و " أمسى " تزادان كما في العبارة القديمة ، " الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها " ، وقلنا : إن هذا لا يقاس عليه . . . . كما سيجيء في ص ٥٨١ .

صار : تفيد مع معموليها تَحَوُّلَ اسمها ، وَتَغيُّرهُ من حالى إلى حالة أخرى ينطبق عليها معنى الخبر ؛ مثل : صارت الشجرة باباً . أى : تحولت الشجرة " وهى اسم : صار " من حالتها الأولى إلى حالة جديدة ، سميت فيها باسم جديد ، هو : " باب " " وهو ؛ الخبر " ، ومثل : صار الماء بخاراً ؛ فقد تحول الماء " وهو : اسم : صار " ، من حالته الأولى إلى حالة جديدة يسمى فيها : " بخاراً " وهوالخبر .

وتستعمل تامة في مثل : صار الأمر إليك ، بمعنى ، ثبت واستقر لك١ وفي مثل : إلى الله تصير الأمور ، أي تتجه : وتخضع له وحده .

شروط عملها : يشترط فيها وفى الأفعال التى بمعناها٢ ، وفي المشتقات من مصدرها .

" " ١الشروط العامة السالفة .

" " ٢ألا يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، فلا يصح صار الجالس وقف ، ولا صار المتكلم سكت٣ .

١أي : من أول الأمر من غير أن يكون هذا تحولا عن حالة سابقة .

٢الأفعال التي بمعناها سبق بعضها ، وبعض أخر سيجيء ، وكلاهما مدون في الصفحة التالية .

٣لأن خبر " صار " لا بد أن يكون معناه متصلا وممتدا إلى وقت الكلام ، فإذا قلنا : صار الماء بخارا ، وصار السباح يقفز . فلا بد أن يكون البخار والقفز موجودين عند النطق بهذا الكلام . فلو كان الخبر جملة ماضوية لدل على انقطاع المعنى قبل النطق بهذا الكلام ، فيفسد المراد .

" أنظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٥٤٧ " .

زيادة وتفصيل :

ويشترك مع صار فى المعنى ، والعمل ، والشروط ، أفعال أخرى - غير التى سبقت[1] - أشهرها أحدَ عشرَ ، كل منها يصح أن تحل " صار " محله ، واستعماله قياسىّ مثلها : وهي

١ - آض ، مثل : آضَ الطفل غلاماً . وآض الغلام شابًّا : بمعنى : " صار " فيهما .

٢ - رجع ، مثل : قوله عليه السلام : " لا تَرْجِعوا بعدى كفارا يَضْرِبُ بعضكم رقابَ بعض " .

٣ - عاد ، مثل :
عاد البلد الزراعى صناعيًّا .

٤ - استحال ، مثل : استحال الخشب فحماً .

٥ - قعد ، مثل : قعدتْ المرأةُ مكافحةَ فى الميادين المختلفة .

٦ - حار ، مثل :
وما المرْءُ إلا كالشِّهاب وضوْئِهِ . . . يَحُورُ رَماداً بَعْد إذْ هوساطعُ

٧ - ارتد ، مثل قوله تعالى : {أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا } .

٨ - تَحَول ، مثل : تحول القطن نسيجاً ، وتحولَ النسيج ثوباً رائعاً .

٩ - غَدَا : مثل غَدَا العملُ الحرّ مرموماً . وقول الشاعر :
إذا غَدَا ملِكٌ باللّهومشتغلاً . . . فاحكمْ على مُلكه بالويْل والحَرَبِ[2]

١٠ - رَاح : مثل : رَاحَ المرءُ مقدَّراً بما يحسنه .

١١ - جاء ، فى مثل : ما جاءت حاجَتَك؟ فقد ورد هذا الأسلوب فى الأساليب الصحيحة المأثورة بنصب كلمة : " حاجة " ، ومعناه : ما صارت حاجتك ؟ . والمراد : أىُّ حاجة صارت حاجتك؟ وإنّما نُصِبتْ كلمة " حاجة " لأنها خبر " جاء " التى بمعنى : صار ، واسمها ضمير يعود على " ما "

---

[1] الإفعال التي سبقت ، والتي تشارك " صار " في المعنى والعمل وشروطه . . . . هي " كان ، ص ٥٤٨ " و " ظل - أصبح - أضحى - أمسى . . - . . في ص ٥٥٤ و ٥٥٥ " .

[2] الخراب والنهب

الاستفهامية التى تعرب مبتدأ مبنية على السكون فى محل رفع ، والجملة من " جاء ومعموليها " فى محل رفع خبرها١ .

١يصح القياس على هذا الأسلوب ، فيقال : ما جاء ت سفارتك ومفاوضتك . . . . ؟ من غير التقيد بكلمة : " حاجة " فيصح إحلال كلمة أخرى محلها على حسب المعنى . كما يجوز ضبط كلمة : " حاجة " ونظائرها بالرفع ، فتكون اسم : " جاء " ، و " ما " الاستفهامية خبرها ، مقدما ، في محل نصب . والمعنى : أي شيء صارت إليه حاجتك .

ليس : تفيد مع معموليها نفى اتصاف اسمها بمعنى خبرها فى الزمن الحالىّ نحو : ليس القطار مقبلاً . فالمراد نفى القدوم عن القطار الآن١ . ولا تكون للنفى فى الزمن الحالى إلا عند الإطلاق ، أى : عند عدم وجود قرينة تدل على أن النفى واقع فى الزمن الماضى ، أوفى المستقبل : فإن وجدت قرينة تدل على أنه واقع فى أحدهما وجب الأخذ بها ؛ نحو : ليس الغريب مسافراً أمس ، أو : ليس سافر٢ الغريب ، أو : وزعت الحقول ليس حقلا٣ أو : وجود الفعل الماضي٤ بعدها ، أوقبلها - دليل على أنه النفى للماضى . . . أما فى نحو : ليس الغر مسافراً غداً ، أوقوله تعالى في عذاب الكافرين يوم القيامة : {ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} ، فيكون النفى متجهماً للمستقبل ؛ لوجود قرينة لفظية فى المثال ؛ وهى كلمة : " غد " ،

١الحال ، أو الآن ، أو : الحاضر : هو زمن الكلام . وبالرغم من أنها لنفي الحال كثيرا - وقد تكون لنفي الزمن الماضي ، أو المستقبل بقرينة - فإنها عند الإعراب تعرب فعلا ماضيا في كل أحوالها ، وكذلك لو كانت للنفي المجرد من الزمن ومن العمل .

٢ هذا الأسلوب صحيح ، ولكنه غير شائع في الكلام القديم ، فلا داعي لمحاكاته . والفعل والفعل في محل نصب خبر " ليس " واسمها ضمير الشأن ، مستتر فيها ، طبقا لرأي بعض النحاة ، ومنهم ابن مالك وقد سبق عند الكلام على ضمير الشأن ، " ص ٢٥٠ " وقلنا هناك " في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٤ " أن الأحسن في هذا الأسلوب ونظائره " مما يقع فيه فعل بعد " ليس " مباشرة بغير فاصل . . . . " أن تكون هي حرف نفي مهمل ، أي : لا يمل ، فليس له اسم ولا خبر . وهذا الإعراب أيسر وأنسب ، لأن وقوع الفعل معمولا تاليا مباشرة لعامله الفعل الذي هو من نوعه ، قليل جدا في الكلام الصحيح - ولهذا الحكم صلة بما سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٧ - وإهمالها في هذه الصورة يوافق لغة تميم التي تهملها في كل الأحوال ، وبلغتهم : " ليس الطيب إلا المسك " ولكن لا يحسن اليوم الأخذ برأي تميم ، إلا في هذه الصورة التي أشرنا إليها .

ويقول القرطبي في ص ٧٢ من مقدمة تفسيره ، في باب : " الرد على من طعن في القرآن " ، ما نصه : " إن العرب لم تقل ليس قمت : فأما لست قمت بالتاء فشاذ ، قبيح ، خبيث ، رديء لأن " ليس " لا تجحد " أي : لا تنفي " الفعل الماضي ، ولم يوجد مثل هذا إلا في قولهم : " أليس قد خلق الله مثلهم " وهو لغة شاذة . . . . " " أهـ .

واشترط الكوفيون للقياس على هذا الأسلوب دخول " قد " على خبر " ليس " مجاراة للمثال المسموع ، ولأن قد " تقربه من الحال .

٣ليس في هذا المثال فعل من أفعال الاستثناء كما سيجيء في بابه ، جـ ٢ م ٨٣ ص ٣٢٨ .

٤ويفهم من هذا صحة وقوع الفعل الماضي في خبرها " ولكنه قليل قبيح - كما سلف في رقم ٢ والمستحسن أن يكون هذا الماضي مقرونا بالحرف " قد " ليقربه من الحال طبقا لرأي الكوفيين الذين يشترطون هذا في الماضي خبر " ليس

" " كما سبق هنا ، وفي رقم - ب - من هامش ص ٥٤٧ " .
أما الاعتراض بأن " ليس " لنفي الزمن الحالي فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض . . . . " فقد أجاب عنه النحاة : بأنها تكون لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان " أما المقيدة به فنفيها على حسب القيد . هذا إلى أن " قد " تقربه من الحال كما عرفنا .

الدالة عليه ولوجود قرينة عقلية فى الآية تدل عليه أيضاً ، هى : أن يوم القيامة لم يأت حتى الآن .
وقد يكون المراد منها نفى الحكم نفياً مجرداً من الزمن ؛ كقول العرب : ليس لكذوب مروءة ، ولا لحسود راحة ، ولا لسيء الخلق سُؤْدُد . ، وقولهم : " ليس منا من عق أباه١ " .
شروط عملها ؛ وأحكامها :
" " ١هى الشروط العامة .
" " ٢لا تستعمل تامة .
" " ٣لا يجوز تقدم خبرها عليها فى الرأى الأرجح٢ .
" " ٤يجوز حذف خبرها ، إذا كان نكرة عامة ؛ نحو : ليس أحد . أى : ليس أحد موجوداً ، أونحوذلك . . . ويجوز جره بالباء الزائدة ، بشرط ألا تكون أداة استثناء٣ ؛ وبشرط ألا ينتقض النفى بإلا ؛ نحو : ليس الغضب بمحمود العاقبة . وقول الشاعر :
وليس بمُغْنٍ فى المودة شافعٌ . . . إذا لم يكنْ بين الضلوع شفيعُ
فإن نقض النفى بإلا لم يصح جر الخبر بالباء الزائدة ؛ فلا يجوز ليس الغِنَى إلا بغِنَى النفس٤ . . .
" " ٥لا يصح وقوع " إنْ " الزائدة بعدها٥ . . .
٦ - يجوز أن يتصل بآخرها الكاف التي هي حرف محض للخطاب ٦ : مثل : لستك محمدا مهملا . وقد سبق البيان المتصل بهذا٧ .
وبقي من أحكام ليس حكم يتعلق بخبرها المنفي . وسيجي الكلام عليه مع بقية الأخبار المنفية ٨ . . . . .

---

١ عصاه وترك الإحسان إليه .
٢راجع مواضع تقدم الخبر هنا ، في ص ٥٦٩ .
٣لأنها لو كانت أداة استثناء لكانت بمعنى : " إلا " والمقترن " بالا " لا يزاد في أوله " الباء " - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ٦٠٧ - ومثلها : " لا يكون " الاستثنائية . أما الكلام على هذين الفعلين باعتبارهما من أفعال الاستثناء فمكانه باب : الاستثناء " ح٢ ظ م ٨٣ ص ٢٧٦ .
٤انظر رقم ٤ من هامش ص ٤٤٨ حيث الكلام على الناسخ الذي يحتاج إلى منصوب فيستغنى عنه بمرفوع . " ومن أمثلة هذا الناسخ : ليس " .
٥راجع الصبان ، والهمع - أول باب " ما " الحجازية .
٦وهو حرف متصرف على حسب المخاطب ، إفرادا وتثنية وجمعا ، مع التذكير أو التأنيث في كل ذلك .

٧في رقم ٣ من ص ٢٤٠ .
٨في ص ٥٩٠ .

زيادة وتفصيل :

" أ " أشرنا فيما سبق١ إلى أنه يجوز فى خبر " ليس " ما جاز فى خبر " كان " الماضية والمضارعة المسبوقة بالنفى ، من اقترانه بالواوحين يكون جملة موجبة٢ ، بسبب اقترانها بكلمة : " إلا " ؛ كقول الشاعر :

لَيْس شَيْءٌ إلاّ وَفيهِ إذا . . . قابَلَتْهُ عيْنُ البَصير اعتبارُ

وتسمى هذه الواو : " الواوالداخلة على خبر الناسخ " كما - عرفنا . ونقول هنا ما قلناه فى " كان " : من أن الأحسن العدول عن زيادتها ، برغم أن وجودها جائز ؛ حرصاً على دقة التعبير ، وبعداً عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواووالأخرى التى للحال أولغيره . . . فلكل واحدة موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديهن وتركها يريحنا مما قال بعض النحاة الأقدمين من تأويل للنصوص المشتملة عليها ، وتكلف لا داعى له .

" ب " لا تقع " إن " الزائدة بعد " ليس " ٣ - كما أشرنا فى الصفحة السالفة - فلا يصح أن يقال : ليس إنْ الكذوب محترماً ، مع أنه يجوز زيادتها بعد " ما " النافية المهملة التى معناها معنى " ليس " ، مثل : ما إنْ الضعف محمود ، أما وقوعها بعد " ما " الحجازية فيبطل عملها٤ .

" حـ " قد يقع بعد خبر " ليس " و " ما " معطوف مشتق ، له أحكام مختلفة تجئ فى " ب " من ص ٦١١ .

١في ص ٥٥٠ وهامشها رقم ١ ويجيء في رقم ٢ من هامش ص ٦٨٩ .
٢لأن " ليس " تفيد النفي ، والاستثناء ينقض النفي .
٣صرح بهذا الصبان وصاحب " الهمع " في أول باب : " ما " الحجازية - كما أشرنا في رقم ٥ من الصفحة السابقة .
٤كما سيجيء في " أ " من ص ٥٩٤ .

زال : تدل بذاتها على النفى ، وعدم وجوج الشئ ؛ من غير أن تحتاج فى هذه الدلالة للفظ آخر ؛ فإذا وجد قبلها نفى أوشبهه " وهوالنهى والدعاء " انقلبت معناها للإثبات١ ؛ مثل : ما زال العدوناقماً . أى : بقى واستمر ناقماً . وفى هذه الحالة تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافاً مستمرًّا لا ينقطع

، أومستمرًّا إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أوقصير ؛ كل ذلك على حسب المعنى . فمثال المستمر الدائم : ما زال الله رحيماً بعباده - ما زال الفير كبير الأذنين . ومثال الثانى : لا يزال الحارس واقفاً . لا يزال الخطيب متكلماً .

ومثالها مع النهى : لا تزَلْ[2] بعيداً عن الطغيان . ومع الدعاء " وأدواته هنا : " لا " ، أو : " لن " " لا زال الخير منهمراً عليك فى قابل أيامك - لا يزال التوفيق رائدك فى كل ما تقدم عليه - لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك
التوفيق رائدك فى كل ما تقدم عليه - لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك
من مكايد . . . ، بشرط أن يكون القصد من كل ذلك الدعاء للمخاطب . . .

ولا تستعمل زال المسبوقة بالنفي أو شبهه تامة[3] . . .

ويشبهها فى الدلالة على النفى بذاتها ، وصيغتها ، وفى اشتراط أداة نفى قبلها ، أوشبهه للعمل - أخوات لها فى هذا ، هى : " فتئ - برح - انفك وسيأتى الكلام على الثلاثة " [4] .

شروط إعمالها : وإعمال المشتقات من مصدرها

١ـ يشترط فيها الشروط العامة .

٢ـ أن يسبقها نفى[1] أونهى أودعاء ؛ كالأمثلة التى سبقت . ولى فرق فى النفى بين أن يكون ظاهراً ؛ مثل : لا زال الغِنى ثمرة الجدّ ، وأن يكون مقدراً لا يظهر فى الكلام ، ولكن المعنى يكشف عنه ، والسياق يرشد إليه ؛ مثل : تالله يزال الشحيح محروماً متعة الحياة حتى يموت . أى : تالله لا يزال . وحذف النفى قياسى بشرط أن يكون بالحرف : " لا " وأن يكون الفعل مضارعاً فى جواب

---

[1] لأن نفي النفي إثبات . والنهي والدعاء يتضمنان في المعنى نفيا ، لأن المطلوب بهما ترك شيء ، وهذا الترك نفي .

[2] في هذا المثال وأشباهه تكون : " لا " ناهية مع تضمنها معنى النفي - كما سبق في رقم ١ - وهي لا تدخل إلا على المضارع دائما ، فإذا كان المضارع بعدها فعلا ناسخا من مضارع هذه الأربعة " زال - فتيء - برح - أنفك " كان متضمنا للنفي مع تضمنها للنهي ، فيصير المعنى في المثال : أنهاك عن عدم البعد عن الطغيان . أي : أنهاك عن الطغيان . ومثلها " لن " التي للدعاء فإنها خاصة بالمضارع . بخلاف " لا " الدعائية ، فإنها تدخل على الماضي والمضارع .

[3] انظر رقم ١ من هامش ص ٥٦٨ حيث الكلام على مبتدأ ناسخ " مثل : زائل " لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفا ناسخا يعمل ، لأن اسم الناسخ يغني عن خبر المبتدأ . . . . .

[4] ومثلها : " وإن كان قليل الاستعمال " " ونسي " ، و " رام " التي مضارعها " يريم " وكلاهما بمعنى " زال " الناسخة . ومن شواهد استعمالها :

لا يني الحب شيمة الحب ما دام ، . . . فلا تحسبنه ذا ارعواء

وقوله :

إذا رمت ممن لا يريم متيما . . . سلوا فقد أبعدت من رومك المرمى

قسم٢ .

٣ـ ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ؛ فلا يصح : ما زال المسافر

١سواء أكان النفي بالحرف ، مثل : " ما " أم بفعل موضوع للنفي ، مثل : " ليس " ، تقول : ليس ينفك العزيز مكرما وقول الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا . . . أحبك حتى يغمض العين مغمض

أو بفعل طاريء عليه النفي ، مثل : " قلما " ، في نحو : " قلما يبرح الأنبياء دعاة الهدى " . فكلمة : " قلما " هنا تركت معنى التقليل ، صارت بمعنى " ما " النافية ، لوجود قرينة تدل على ذلك ، هي : أن الأنبياء لا تبرح الدعوة للهدى مطلقا ، إذ لا يصح أن يقال : إنها قد تترك دعوة الله بعض الأحيان .

أو بفعل يتضمن معنى النفي ويستلزمه ، كالفعل ، " أبي " ، بمعنى : امتنع وكره ، مثل أبيت أزال استغفر الله ، لأن معنى : " أبيت " لم أفعل ، أو باسم مثل ، " غير " في نحو : " غير منفك العالم أسر علمه . ويستعان على إعراب هذا المثال بما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٤٩ وبما يجيء في رقم ١ من هامش ٥٦٨ .

٢يصح أن تحذف أداة النفي قبل " زال " وأخواتها الثلاث بالشرطين المذكورين ، لأن العرب تحذف أحيانا " لا " النافية في جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى ، لأن اللبس عندئذ بين المنفي والموجب ، مأمون ، إذ لو كان الجواب غير منفي في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكدا باللام والنون معا ، جريا على الأغلب والأقوى في جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند كثرة الكوفيين . ومن أمثلة حذف " لا " قوله تعالى : " تا الله تفتأ تذكر يوسف . . . . " أي : لا تفتأ .

جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي - ص ٥٠ في بيت ليلى الأخيلية ترثي توبة ، وصدره : " فأقسمت أبكي بعد توبة هالكا . . . . " ما نصه : " تريد : لا أبكي بعد توبة هالكا . . . . والعرب تضمر " لا " النافية في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى ، لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون ، كقولك : والله لأخرجن . قال الله عز وجل : {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ } . . . . أي : لا تفتأ تذكر يوسف " أهـ .

وقال الشاعر :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا . . . ولو قطعوا رأسي لديك ، وأوصالي

أما بيت ليلى الأخيلية في رثاء توبة كاملا فهو :

فأقسمت أبكي بعد توبة هالكا . . . وأحفل من دارت عليه الدوائر

أي : لا أبكي ولا أحفل . . . " حفله ، وحفل به ، يحفل . . . . اهتم وبالتي " .

غاب : لأن زال تفيد مع معموليها استمرار المعنى إلى وقت الكلام ثم ينقطع بعده - كما سبق - أولا ينقطع . والخبر إذا وقع جملة فعلية ماضوية كان منافياً هذا ، ومعارضاً له : لدلالته على الماضى وحده دون اتصال بالحال أوالمستقبل١ .

٤ـ ألا يقع خبرها بعد : " إلا " ؛ فلا يصح ما زال النجم إلا بعيداً : لأن النفى نقِضَ وزال بسبب : " إلا " .

٥ـ أن يكون مضارعها هو : " يزال " التى ليس لها مصدر مستعمل . أما : " زال " التى مضارعها : " يَزيل " ومصدرها " زَيْل " - فليست من الأفعال الناسخة ، وإنما هى فعل تام ، متعد ، إلى مفعول به ، ومعناها : ميَزَ وفصَل . تقول " زال " التارج بضاعته زَيلا : أى : ميَّزَها وفصَلها من غيرها . وذلك " زال " التى مضارعها : " يزول " ومصدرها " " الزوال " فإنها ليست من النواسخ ؛ وإنما هى فعل لازم ، معناه : هلك وفَنِيَ . . مثل : زال سلطان الطغاة زوالا ؛ بمعنى : هَلَكَ وفَنِيَ هلاكاً ، وفناء . وقد

يكون معناها : انتقل من مكانه ، مثل : زال الحجر ؛ أى : انتقل من موضعه .
. .
وسيجئ آخر هذا الباب حكم خاص بخبرها المنفى ، وخبر أخواتها عند الكلام على الأخبار المنفية عامة[2] .

فتئ : تشترك مع " زال " فى كل أحكامها ، أى : فى معناها ، وفى شروطها . إلا الأخير ؛ - لاختلاف المضارع فيهما وإلا وقوع : " فتئ " تامة فى بعض الأساليب - دون زوال - ومنها : فتئ الصانع عن شئ . بمعنى : نسيه .

برح : تشترك مع " زال " فى كل أحكامها ، أى : فى معناها ، وفى شروطها ، إلا الأخير ؛ لاختلاف المضارع فيهما ؛ وإلا وقوع " برح " تامة ؛ مثل قوله تعالى : {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ } . . . ، أى : لا أذهب ، ولا أنتقل[3]
. . . .

[1] راجع ما يتصل بهذا في أول ص ٥٤٧ و " أ " من هامشها .
[2] ص ٥٩٠ .
[3] لا صلة بين " برح وأبرح " الناسختين ، طبقا للبيان الموضح لهما هنا ، وأبرحت التامة في قول العرب : " لله درك فارسا ، وأبرحت جارا " ، بمعنى : عظمت فارسا وعظمت جارا . يقال أبرح الرجل ، إذا جاء بالبرح - بسكون الراء - أي : بالعجب " والبيان في جـ ٢ باب : " التمييز " م ٨٧ ص ٣٩٠ " فجملة : " أبرحت " فعل وفاعل . " وجارا " : تمييز .

انْفكَّ : تشترك مع " زال " فى كل أحكامها إلا فى الشرط الأخير ؛ لاختلاف المضارع فيها . وإلا استعمال " انفك " تامة ، بمعنى : انفصل ؛ مثل : فككتُ حلَقات السلسلة فانفكت ، أى : انفصلت . . .

دام : تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مدة محددة ؛ هى مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها ؛ نحو : يفيد الأكل ما دام المرء جائعاً : ويضر ما دام المرء ممتلئاً . ففائدة الأكل تدوم بدوام وقت معين ، محدد ، هو : وقت جوع المرء . والضرر يدوم كذلك بدوام وقت معين ، محدود ، هو : وقت الامتلاء ، ولا بد فى دوام ذلك الوقت المحدد من أن يستمر ويمتد إلى زمن الكلام .

شروط إعمالها :

١ - يشترط فيها الشروط العامة .
٢ - أن تكون بلفظ الماضى[1] ، فى الرأى الأرجح ، وقبلها ما المصدرية الظرفية[2]
.

١ تبعا للرأي الأرجح . كما سيتضح في رقم ٢ من هامش الصفحة التالية .

٢ هي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر مع نيابتها عن ظرف زمان بمعنى : مدة ، أو : وقت أو زمن ، أو نحو هذا من كل ما يدل على الزمان ، ويكون هذا المصدر المؤول معمولا للمضارع الذي قبلها ، مثل : أشار كك ما دامت أمينا . " وقد سبق الكلام عليها وعلى المصدر المؤول ، في الموصول الحرفي " ص ٤١١ " ولتقريب فهمها يفترضون أن أصل الجملة : أشار كك مدة ما دمت أمينا ، فكلمة " مدة " ظرف زمان مضاف . وكلمة " ما " مصدرية ، تسبك مع الجملة التالية لها بمصدر . تقديره " دوامك " وهذا المصدر المؤول هو المضاف إليه . ثم حذف الظرف المضاف ، وناب عنه المضاف إليه من غير سبك " وهو : " ما " مع الجملة التي تليها " وصار هذا المضاف إليه منصوبا على الظرفية ، لنيابته عن الظرف المحذوف ، كما ناب ، المصدر الصريح عن الظرف في مثل . قابلتك غروب الشمس ، أي : وقت غروب الشمس ، فقد حذف الظرف المضاف ، وناب المصدر المضاف إليه عنه ، فصار منصوبا .

فإن تقدم على " دام " " ما " المصدرية فقط - أي : " ما " المصدرية غير الظرفية - كانت فعلا تاما ، بمعنى : بقي واستمر . نحو : يسرني ما دمت ، أي : دوامك وبقاؤك - ومثله : يسرني ما دمت شجاعا ، أي : يسرني دوامك شجاعا . ولا يصح أن تكون " ما " مصدرية ظرفية في هذا المثال ، فليس المراد يسرني المدة ، وإنما المراد : يسرني الدوام والاستمرار ، وفرق كبير بين الاثنين : لأن الذي يسر هو الدوام ، لا المدة . . . وكذلك إن سبقها " ما " النافية كانت فعلا تاما ، بمعنى : بقي واستمر طويلا . نحو : ما دام الضيف . أي : ما بقي واستمر ، وكذلك إن لم تسبق مطلقا بلفظة " ما " النافية أو غير النافية " ، نحو : دام الظلم فأهلك أعوانه ، ونحو : دام محمد صحيحا " صحيحا : حال منصوبة ، وليست خبرا " .

وإذا أسندت لضمير رفع متحرك وجب ضم الدال ، وحذف الألف١ .

٣ - أن يسبقهما معاً كلام تتصل به اتصالا معنويًّا ، بشرط أن يكون جملة فعلية مضارعية٢ .

٤ - ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ؛ لأن دام مع معموليها تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، والجملة الماضوية تفيد انقطاعه فيقع التنافى٣ .

٥ - ألا يتقدم خبرها عليها وعلى " ما " ؛ لأن " ما " المصدرية الظرفية٤ لا يسبقها شئ من صلتها التى تسبك معها بمصدر . أما توسطه بينها وبين " ما " فجائز .

ومما سبق نعلم أن جميع أفعال هذا الباب تستعمل ناقصة وتامة إلا ثلاثة أفعال تلتزم النقص ؛ وهى : فتئ - زال - ليس " - .

كما نعلم أن كل فعل ناقص " ناسخ " لا يعمل هو وما قد يكون لمصدره من

=ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل " دام " قد يكون ناقصا مع تقدم " ما " المصدرية الظرفية عليه ، فليس من اللازم نقصانه عند وجودها ، فقد يكون تاما لا يعمل كما في قوله تعالى : {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} ، فالمعول عليه في الحكم بالنقصان أو عدمه هو أنها لا تعمل بغير أن يتحقق الشرط . لكن وجود الشرط لا يستلزم حتما أن تعمل ، فمع وجوده يجوز إهمالها وإعمالها على حسب المعنى ، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود الشرط وجود المشروط " كما يقول علماء المنطق " ، ولكن لا يوجد المشروط بدون وجود الشرط ، كالرؤية لا تكون إلا بوجود العين . لكن وجود العين لا يقتضي الرؤية ، إذ يصح أن تكون العين مغلقة ، أو ائمة ، أو محتجبة عن الإبصار لسبب . . . .

١ يوضح هذا ما سبق في آخر رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ خاصا بالفعل : " كان " .

٢ كقول الشاعر :

ونكرم جارنا ما دام فينا . . . ونتبعه الكرامة حيث مالا . . . .

وهذا الشرط نص عليه صاحب شرح المفصل " في ص ١١٤ من الجزء السابع " حيث قال : " أما : " دام " فلا تستعمل إلا بلفظ الماضي - كما كانت " ليس " كذلك - ولا يتقدمها إلا فعل مضارع ، نحو : لا أكلمك ما دام زيد قائما

" أهـ .
أما قوله تعالى : {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا} فلهم فيه كلام يخرجه عما نحن فيه - وقد أشرنا لهذا الشرط في رقم ٣ من هامش ص ٤١٢ . واشتراط مضيها هو الأرجح - كما قلنا - ويعارض فيه بعض النحاة ، محتجا بأن لها مضارعا ناسخا هو : " يدوم " ولها مصدر ناسخ كذلك . " راجع الصبان في هذا الموضع " . وهذا الرأي ضعيف مردود ، لقيامه على فهم نظري محض لا تؤيده الشواهد . والصحيح أنها فعل ماض جامد إذا سبقته " ما " المصدرية الظرفية .

٣راجع ما يتصل بهذا في " أ " من هامش ص ٥٤٧ .

٤والمصدرية غير الظرفية أيضا - راجع حكم النوعين في ص ٤١٣ - .

إلا بشروط مفصَّلة ؛ فلا يكفى الاقتصار على ما يذكره كثير من النحاة من تقسيم هذه الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام مجْملة ؛ بحسب ما يلزم لها من شروط أولا يلزم ، حيث يقولون :

" ا " قسم يعمل بدون شرط وهوثمانية أفعال :
كان - أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس .

" ب " قسم يعمل بشرط أن يسبقه نفى ، أوشبه نفى ، وهوأربعة أفعال : زال - برح - فتئ - انفك .

" حـ " قسم يعمل بشرط أن يسبقه " ما " المصدرية الظرفية وهوفعل واحد : " دام " . . . لأن هذا التقسيم غير سلم ، لاعتباره القسم الأنول غير محتاج إلى شروط ، ولأنه ترك فى القسمين الأخيرين شروطاً هامة لا يصح أهمالها . وقد عرفنا تفصيلها١ .

بقى أن نعود إلى مسألة أشرنا إليها من قبل٢ ؛ هى : أن النسخ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية وحدها ، بل يشمهلا ويشمل ما قد يكون معها من مشتقات إنْ وجدت ؛ فتعمل بالشروط التى للماضى .

وتفصيل هذا أن الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام :

" ا " قسم جامد ، أى : لا يتصرف مطلقاً ، ولا يوجد منه غير الماضى ، وهوفعلان : " ليس بالاتفاق ، و " دام " ٣ فى أشهرها الآراء .

١ويشير ابن مالك إلى عمل " كان " بقوله :
ترفع كان المبتدأ اسما والخبر . . . تنصبه ، ككان سيدا عمر
أي : كان عمر سيدا ، ويذكر أخواتها بقوله :
ككان : ظل ، بات ، أضحى ، أصبحا . . . أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، برحا
فتى ، وانفك ، وهذي الأربعة . . . لشبه نفي ، أو لنفي متبعه
أي : أن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفيا أو شبه نفي ، ومعنى تتبعه : تليه وتجيء بعده ، " فلا بد أن نتبعها النفي ، أي : نذكرها بعده " ثم قال :
ومثل كان : " دام " مسبوقا بما . . . كلعط ما دمت مصيبا درهما
أي : أن الفعل : دام " في العمل مثل " كان " في عملها بشرط أن يسبقه " ما المصدرية الظرفية " ، ولم يذكر أنها " مصدرية ظرفية " لضيق الوزن الشعري ، فاكتفى بمثال يحويها ، وهو : أعط درهما ما دمت مصيبا ، أي : مدة دوامك مصيبا الدرهم ، أو مصيبا المحتاج .

٢في ص ٥٤٦ و ٥٤٧ .
٣انظر رقم " ٢ " من هامش ص ٥٦٥ .

" ب " قسم يتصرف تصرفاً شِبْه كامل ؛ فله الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، دون اسم المفعول وباقى المشتقات ؛ فإنها لم ترد فى استعمال الفصحاء ؛ وهوسبعة : " كان - أصبح - أضحى - أمسى - بات - ظل - صار " فمن أمثلة " كان " للماضى : كان الوفاء شيمة الحر ، وللمضارع : يكون الكلامُ عنوانَ صاحبه ، وللأمر : كونوا أنصار الله . وللمصدر قول العرب : كوْنك شريفاً مع الفقر خير من كونك دنيئاً مع الغنى . وقول الشاعر :

ببذلٍ وحلم سادَ فى قوْمهِ الفتى . . . وكَوْنُكَ إيَّاهُ عليكَ يسيرُ

ولاسم الفاعل :

وما كلُّ من يبَدِى البشاشة كائناً . . . أخاكَ إذا لم تُلْفِهِ لكَ مُنْجِدَا

وهكذا . وبقية الأفعال السبعة مثل " كان " فى هذا لتصرف الشبيه بالكامل والذى يسمونه أحياناً : " الكامل نسبيًّا " .

" حـ " قسم يتصرف تصرفاً ناقصاً ؛ وهوالأربعة المسبوقة بالنفى ، أوشبهه " أى : زال - برح - فتئ - انفك " فهذه الأربعة ليس لها إلا الماضى ، والمضارع ، واسم الفاعل ؛ مثل : لا زالت الأمطارُ موردَ الأنهار . ولا تزال الأنهارُ عمادَ الحياة . وليس النيل زائلاً١ عمادَ الزراعة فى بلادنا ، ومن هذا قول الشاعر :

قضي الله يا أسماء أن لست زائلا . . . أحبك ، حتى يغمض العين مغمض٢

١لو قلنا : ما زائل النيل عماد الزراعة في بلادنا فأين خبر المبتدأ الذي هو كلمة " زائل " ؟ أيكون خبره الاسم والخبر معا أم أحدهم؟ الراجح - عند الصبان - أن خبره هو اسمه فقط ، فتكون كلمة " النيل " اسم " زائل " وفي الوقت نفسه خبر له باعتباره مبتدأ ولا اعتراض بأن خبر المبتدأ لم يتمم الفائدة الأساسية ، لأن عدم إتمامه الفائدة ناشيء من أمر عرضي هو نقصان المبتدأ .
فهذا نوع من المبتدأ الناسخ ، يستغنى عن خبر المبتدأ ، اكتفاء باسم الناسخ مع بقاء خبر الناسخ على حالة من الضبط الذي يستحقه باعتباره خبر الناسخ . " راجع الصبان في هذا الباب عند بيت ابن مالك : " وغير ماض مثله قد عملا . . . " وقد أشرنا لهذه الصورة في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ وفي ٣ من هامش ص ٥٦٢ .
٢تقدم البيت في رقم ١ من هامش ص ١٦٥ لمناسبة هناك . وفيما سبق يقول ابن مالك :
وغير ماض مثله قد عملا . . . إن كان غير الماض منه استعملا
أي : أن الفعل غير الماضي إن وجد واستعمل فإنه يعمل مثله ، فغير الماضي يشمل المضارع والأمر وكذلك يشمل ما يوجد من المشتقات الأخرى .
هذا ، ولا يصح في كلمة : " مثل " النصب على أنها حال من فاعل : " عمل " إلا للضرورة ، أو على رأي ضعيف ، لما يترتب على هذا من تقديم معمول الفعل المسبوق بالحرف : " قد " وهو ممنوع في القول الأصح - كما سبق في رقم ١ هامش ص ٥٢ نقلا عن الخضري - .

المسألة الثالثة والأربعون حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير

الترتيب - فى هذا الباب - واجب بين الناسخ واسمه ؛ فلا يجوز تقديم الاسم على عامله الناسخ[1] . أما الخبر فإن كان جملة خالية من ضمير يعود على اسم الناسخ ، فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه[2] ؛ ذلك لأن تقدمه - فى هذه الصورة - على الناسخ أوتوسطه بين الناسخ واسمْه ، غير معروف فى الكلام العربى الفصيح[3] .

ويجب تأخيره عنهما إن كان جملة مشتملة على ضمير يعود على اسم الناسخ ؛ كالضمير الذى فى الجملة الفعلية : " تُوسعه " من قول أعرابى ينصح صديقه : " دَعْ ما يسْبق إلى القلوب إنكارُه ، وإن كان عندك - اعتذارُه[4] فليس من حكى عنك نُكْراَه[5] تُوسِعُهُ فيك عُذرا[6] " .

مما تقدم يكون للجملة الواقعة خبرا للناسخ حكم واحد ، هو : التأخير عنهما - إما وجوبا ، وإما استحسانا .

وأما الخبر الذى ليس جملة " وهوالمفرد وشبه الجملة " فله ست حالات[7] :

[1] كما أشرنا في ص ٥٤٦ .

[2] قلنا : " الأحسن " ، لأن الخلاف واسع في جواز التقديم ، أو منعه ، أو تقييده بحالات دون غيره - راجع " الهمع " جـ١ ص ١١٨ - ويقول " الهمع " في حالة التأخير الواجب وهي التي جعلناها مستحسنة ما نصه : " لا يجوز تقديمه فيها ، ولا توسطه ، سواء أكانت اسمية ، نحو : كان على أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم ، نحو : كان على يقوم ، أم غير رافعة ، نحو : كان على يمر محمود به . ومسند المنع في ذلك عدم سماعه . " اهـ .
لكن قد يكون الواجب التمثيل بنحو : " كان المريض يغيب الطبيب فيتألم من غيابه ، أو : فيتألم الناس من غيابه ، كي تكون جملة الخبر خالية من كل ضمير يعود على اسم الناسخ .

[3] هذا كلامهم . وبالرغم من أنه غير معروف في الكلام المأثور ، يجيز بعض النحاة تقديمه قياسا على خبر المبتدأ ، لكن القياس هنا غير مستحسن بعد أن تبين لهم أن الكلام العربي لم يرد به تقدم هذا النوع من الخبر الجملة .

[4] العذر لفعله .

[5] أمرا مستقبحا .

[6] تزيده ما يقنعه ويرضيه . والجملة الفعلية : " توسعه " في محل نصب خبر " ليس " .

[7] ولمعمولاته - إن وجدت - حالات أخرى سيجيء الكلام عليها في الزيادة ، ص ٥٧٦ .

الأولى : وجوب التأخر عن الاسم[1] ، وذلك :

١ - حين يترتب على التقديم لبْس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر[2] نحو : كان شريكى أخي - صار أستاذى رفيقى فى العمل - باتت أختى طبيبتى . . .

فلوتقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر . والفرق بينهما

كبير ؛ لأن أحدهما محكوم عليه ؛ وهو : الاسم ، والآخر محكوم به ، وهو : الخبر .

٢ ـ حين يكون الخبر واقعاً فيه الحصر ؛ كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفى ؛ نحو : ما كان التاريخ إلا هادياً . أو " بإنما " ؛ مثل : إنما كان التاريخ هادياً ؛ لأن المحصور فيه : " بإلا " يجب اتصاله بها متأخراً عنها ، والمحصور فيه : " بإنما " يجب تأخيره . فلوتقدم المتأخر فى الصورتين تغير المقصود ، وفات الغرض الهام من الحصر .

الثانية : وجوب التقدم على الاسم فقط ، " فيتوسط الخبر بينه وبين العامل الناسخ " وذلك حين يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء متصل بالخبر٣ ؛ مع وجود ما يمنع تقدم الاسم على الأداة ؛ مثل يعجبنى أن يكون للعمل أهلُه فلا يصح : " يعجبنى أن يكون للعمل أهلُه ٤ ؛فلا يصح : " يعجبني أن يكون أهله للعمل " ، لما فى هذا من عود الضمير على متأخر لفظاص ورتبة ، وهوممنوع فى مثل هذا٥ . . . .

١ وهذا يقتضي التأخر عن الناسخ حتما ، لما تقدم من وجوب تأخير اسم الناسخ عن عامله .

٢ بأن يكونا معرفتين أو نكرتين معا . . . . على الوجه الذي تقدم في المبتدأ والخبر ص ٤٩٢ و " ب " ص ٤٩٩ م ٣٧ " .

٣ليس من اللازم أن يكون الضمير " مضافا إليه " ، وإنما اللازم أن يكون معمولا للاسم ، أو مرتبطا به بصلة إعرابية قوية .

٤ هذا المثال هو الذي يوضح الحالة الثانية توضيحا دقيقا ، لوجود " أن " المصدرية فيه ، لأن وجودها يمنع تقديم شيء عليها من جملتها التي تليها ، كما تمنع تقديم شيء يفصل بينها وبين الفعل التي دخلت عليه لتنصبه ، فلا يصح تقديم الخبر عليها ، أو على الفعل الذي تنصبه ، كما لا يصح تأخيره عن الاسم ، لأن في الاسم ضميرا يعود على شيء متثل بالخبر ، فتقديم الخبر ممنوع ، وتأخيره ممنوع ، فلم يبق إلا توسطه بين الاسم وعامله الناسخ . أما أمثلة النحاة من نحو : " كان غلام هند بعلها " فلا يوجب الاقتصار على توسط الخبر . " غلام " بين الاسم والعامل الناسخ ، لجواز أن يتقدم الخبر على الناسخ في هذا المثال وأشباهه من غير ضعف . فأمثلتهم المشار إليها لا تصلح للتوسط الواجب وحده .

٥ هناك حالة أخرى يجب فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه - وهي التي تقدمت في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ وستجيء في جـ٣ م ٩٩ باب : إعمال المصدر - وملخصها : أنه لم يرد في الفصيح وقوع " أن المصدرية " بنوعيها : " المخففة من الثقيلة ، والناصبة للمضارع " بعد " كان ، وإن " الناسختين بغير فاصل من خبرهما ، نحو : كان مطلوبا أن يخلص الصانع - وكان مفيدا أن الصانع متعلم .

الثالثة : وجوب التقدم على العامل الناسخ وذلك حين يكون الخبر اسماً واجب الصدارة ؛ كأسماء الاستفهام و " كم " الخبرية . . . نحو : أين كان الغائب؟ وقوالشاعر :

وقد كان ذِكْرى٢ للفِراق يُرُوعبُنى . . . فكيف أكونُ اليوم؟ وهويقينُ

ويشترط في هذه الحالة ألا يكون العامل الناسخ مسبوقا بشيء آخر له الصدارة ، مثل : " ما " النافية . . . . لأن الخبر الذي له الصدارة لا يدخل على ماله

الصدارة[3] ، فلا يصح : أين ما كان الغائب؟ ولا : أين ما زال البستاني؟ وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ هو : " ليس " لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها ، في الرأي الأرجح[4] .
الرابعة : وجوب التوسط بين العامل الناسخ واسمه ، أوالتأخر عنهما معاً ؛ وذلك حين يكون العامل مسبوقاً بأداة لها الصدارة ، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين العامل الناسخ فاصل . ومن أمثلته : الاستفهام " بهل " فى : هل أصبح المريض صحيحاً؟ فيجب تأخره كهذا المثال ، أوتوسطه فنقول . هل أصبح صحيحاً المريض .
الخامسة : وجوب التوسط بين الناسخ واسمه ، أوالتقدم عليهما ، وذلك :
١ - حين يكون الاسم مضافاً لضميره[5] يعود على شئ متصل بالخبر ؛ فمثال

١ وهذا يقتضي التقدم أيضا على الاسم .
٢ تذكري .
٣ لكيلا يجتمع شيئان لكل منهما الصدارة ، فيقع بينهما التعارض ، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر . . و " ما " النافية من الأدوات التي لها الصدارة - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية - فلا يجوز تقديم الخبر ولا غيره من جملتها عليها . وكذا كل ما له الصدارة ، كالاستفهام ، وأسماء الشرط ، وغيرهما .
هذا ما يقوله النحاة . ولكن السبب الحقيقي هو عدم استعمال العرب الفصحاء للأسلوب المشتمل على أداتين لهما الصدارة .
" راجع رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية " .
٤ كما أشرنا في رقم ٣ من ص ٥٦٠ وفي رقمي ٤ و ١ من هامش ص ٥٧٤ و٥٧٥ وإذا كانت للاستثناء مع النسخ لم يجز تقديم خبرها عليها بالاتفاق . ومثلها : " لا يكون " الناسخة الاستثنائية .
٥ انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

التوسط : أمسى " فى البستان " حارسه ، وبات " مع الحارس " أخوه[1] .
ومثال التقدم عليهما[2] : فى البستان أمسى حارسه ، ومع الحارس بات أخوه .
فقد توسط الخبر أوتقدم ؛ لكيلا يعود الضمير الذى فى الاسم على شئ متأخر لفظاً ورتبة ، وهولا يجوز هنا .
٢ - حين يكون الاسم واقعاً فيه الحصر كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفى ؛ فمثال التوسط ؛ ما كان حاضراً إلا على ، ومثال التقدم على العامل ما حاضراً[3] كان إلا على : لأن تقديم المحصور فيه يفسد الحصر .
السادسة : جواز الأمور الثلاثة " التأخر ، والتقدم على العامل ، والتوسط بينه وبين الاسم " فى غير ما سبق ؛ نحو : كان الخطيب مؤثراً . أوكان مؤثراً الخطيبُ ، أومؤثراً كان الخطيب . ومثله : كان خلقُ المرء سلاحَه ، ويجوز : كان سلاحَه خلقُ المرءِ[4] ، كما يجوز : سلاحَه كان خلقُ المرء .

فأحوال الخبر الستة تتلخص فيما يأتى إذا كان غير جملة :
١ - وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معا .

١ليس في هذه الحالة ما يمنع من تقديم الخبر على الناسخ . ولهذا يصح توسطه وتقدمه . بخلاف الحالة الثانية التي يجب فيها تقدم الخبر على الاسم وحده ، إذ لا بد فيها من وجود مانع يمنع تقدم الخبر على الناسخ . ويمنع تأخره عن الاسم ، فيتعين توسط الخبر بين الناسخ واسمه .
٢بشرط ألا يكون قبل العامل شيء له الصدارة ، فإن وجد شيء له الصدارة وجب تقديم الخبر على العامل وحده دون أن يتقدم على ما له الصدارة ، إلا أن يكون هناك ما يمنع توسط الخبر بين العامل وماله الصدارة ، كحالة الاستفهام بهل : في مثل : هل كان السفر طيبا . " راجع الحالة الرابعة السابقة " .
٣إذا كان العامل مسبوقا " بما " النافية فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معا ، لأن لها الصدارة . لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون " ما " أي : يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معا ، لأن لها الصدارة . لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون " ما " أي : يجوز أن يتوسط بينهما كما سبق في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة فإن كان النافي حرفا آخر ، مثل : لم " أو " لا " أو " لن " أو غيرها إلا " إن النافية " فإنها مثل : ما النافية ، جاز أن يتقدم عليه الخبر ، نحو : مستريحا لم يصبح السهران منصورا لا يزال الحق مخلصا لن يكون الكذاب - انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية -
٤ - والضمير هنا عائد على متأخر لفظا فقط . دون رتبة ، لأنه عائد على : " خلق " الذي هو اسم : " كن " والاسم متقدم على الخبر في الرتبة .

٢ - وجوب تقديمه عليهما معا .
٣ - وجوب توسطه بينهما .
٤ - وجوب تقديمه على العامل الناسخ أوالتوسط بينه وبين الاسم .
٥ - وجوب توسطه ، أوتأخره .
٦ - جواز تأخره ، أوتقدمه ، أوتوسطه .

وتلك الأحوال والأحكام تنطبق على جميع أخبار النواسخ فى هذا الباب إلا الأفعال التى يشترط لإعمالها أن يسبقها نفى ، أوشبهه ، وإلا " دام " التى يشترط لإعمالها أن يسبقها " ما " المصدرية الظرفية ، وإلا " ليس " كما سبقت الإشارة إليها١ . فهذه ثلاثة أشياء لكل واحد منها صور ممنوعة ، وإليك البيان .

فأما الأفعال التى يشترط أن يسبقها نفى أوشبهه فتنطبق عليها الأحكام السابقة إلا حالة واحدة هى وجود النافى " ما " ، فلا يجوز تقديم الخبر عليه ؛ لأن " ما " النافية لها الصدارة كما سبق٢ ؛ فلا يصح : متكلماً ما زال محمود ، ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفى : " ما " فيصح : ما متكلماً زال محمود . كما يصح تقدمه على حروف النفى الأخرى ؛ " مثل : لا ، ولم ، ولن " . . . أما بقية الصور الأخرى من التقديم والتأخير فشأن هذه الأفعال التى لا تعمل إلا بسبق نفى أوشبهه ، كشأن غيرها .
وأما " دام " فتنطبق عليها الأحوال والأحكام السابقة إلا حالة واحدة لا تجوز ؛

وهى تقدم الخبر عليها وعلى " ما " المصدرية الظرفية٣ ، ففى مثل : " سأبقى فى

١في رقم ٣ من ص ٥٥٩ .
٢في رقم ٣ من هامش صفحتي ٥٧١ و ٥٧٢ ومثلها : " إن " في أرجح الآراء . ومنع تقديم الخبر على أحد حرفي النفي : " ما " و " إن " عام ، يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا بد أن يسبقها نفي أو شبهة ، مثل : زال ، كما يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا يشترط أن يسبقها ذلك مثل : " كان " المسبوقة بأحد حرفي النفي ، بل إنه يشمل كل جملة أخرى مبدوءة بأحدهما ، فلا يجوز تقديم شيء من هذه الجملة على أحدهما .
٣ملاحظة : قال الأشموني في هذا الموضع ما نصه : " دعوى الإجماع على منع هذه الصورة مسلمة " أهـ . فقال الصبان في سبب المنع ما نصه : " للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي ، وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله ، وهو أيضا ممنوع أهـ .
ومن كل ما سبق يتبين أن الموصول الحرفي لا يصح أن يسبقه مطلقا من صلته " أي من كل الجملة التي هي صلة له " .

البيت ما دام المطر منهمراً " لا يصح أن يقال : " سأبقى فى البيت منهمراً ما دام المطر " ؛ لأن " ما " المصدرية الظرفية كسائر الحروف المصدرية المختلفة١ ، لا يصح أن يتقدم عليها شئ من الجملة التى بعدها " وهى الجملة التى تقع صلة لها " لكن يجوز أن يتقدم الخبر على " دام " وحدها فيتوسط بينها وبين " ما " المذكورة٢ ؛ ففى المثال السابق يصح أن نقول : سأبقى فى البيت ما منهمراً دام المطر . وفى مثل ؛ اقرأ فى الكتاب ما دامت النفس راغبة ؛ لا يصح أن نقول : اقرأ فى الكتاب راغبةً ما دامت النفس ، ويصح أن نقول ، اقرأ فى الكتاب ما راغبةً دامت النفس . . . وهكذا٣ .
وأما " ليس " فتنطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضاً٤ إلا حالة

١طبقا لما مر في آخر هامش الصفحة السالفة ، وأشرنا إليه في ص ٣٧٨ وهامشها عند الكلام على الصلة .
٢تقدم : في ص ٤١٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٥٧٠ و . . . . أنه لا يجوز الفصل بالخبر - أو بغيره بين " أن المصدرية " والفعل الذي تنصبه ، في حين يجوز الفصل به بين " ما المصدرية الظرفية " والفعل الذي دخلت عليه ، " طبقا لما سلف في ٣٧٨ " مع أن كل واحد منهما حرف مصدري لا يجوز أن يسبقه شيء من الجملة التي يدخل عليها - وهي الجملة التي يسبك معها بمصدر .
وبينهما فرق من جهة أخرى ، فأن المصدرية تنصب المضارع ، فلا يجوز الفصل بينهما مطلقا - بالخبر أو بغيره . محاكاة للوارد الفصيح من كلام العرب " وما المصدرية " لا تنصبه إن دخلت عليه ، فيجوز الفصل بينهما بالخبر .
٣إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وفي جميعها توسط الخبر . . . أجز ، وكل سبقه دام حظر
كذاك سبق خبر : " ما " النافية . . . فجيء بها ملتوة ، لا تالية

يريد : أن جميع النواسخ السابقة يجوز فيها توسط اخبر بين الناسخ واسمه . ولم يذكر شروط ذلك ، ولا تفصيله ، وقد تداركناه ثم قال : إن كل النحاة حظر " أي : منع " سبق خبر " دام " عليهما ، ولم يبين أهذا المنع خاص بتقديمه عليها وحدها دون " ما " المصدرية الظرفية التي تسبقها ، أم بتقديمه عليهما معا ، وقد أسلفنا أن الممنوع هو تقديمه عليهما معا . أما توسطه بينهما فليس بمنوع ثم قال : كذلك مع كل النحاة سبق الخبر وتقدمه على " ما " النافية ، لأن لها الصدارة في جملتها ، فلا يسبقها شيء منها ويجب أن تكون متلوة أي : سابقة ، يتلوها غيرها ويجيء بعدها ولا

يصح أن تكون تالية غيرها ولا أن تجيء بعده .
٤بشرط ألا تكون للاستثناء ، فإن كانت للاستثناء لم يجز تقديم خبرها اتفاقا . ومثلها " لا يكون " الناسخة الاستثنائية " - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥٧١

واحدة وقع فيها الخلاف بين النحاة وهى الحالة التى يتقدم فيها الخبر عليها ؛ ففريق منع ، وفريق أجاز١ والاقتصار على المنع أوْلى .
الآن وقد عرفنا حكم الخبر المفرد ، وشبه الجملة ، من ناحية التقدم ، أو التوسط ، أو التأخر . . . . بقي أن نعرف حكم معمولاته من هذه الناحية أيضا؟ وسيجيء البيان في الصفحة التالية .

١حجة الفريق الأول أنه لم يرد على ألسنة العرب التقديم ، فلا يسوغ لنا مخالفتهم . وحجة الفريق الثاني أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح ، ومنه قوله تعالى عن عذاب الكفار : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " . فكلمة يوم " ظرف للخير : " مصروفا " فهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على " ليس " ، فتقدمه يشعر بجواز تقدم الخبر!!
وهذا كلام غير مقبول بعد الاعتراف بأن الكلام العربي لم يرد به تقديم الخبر نفسه لا معموله . ويقول ابن مالك - في منع تقدم خبر " ليس " ، وأن المنع هو المختار ، وفي تعريف الفعل التام ، " أي : الذي ليس بناسخ ، طبقا للبيان السالف في رقم ٣ من ص ٥٤٥ " وفي بيان الأفعال التامة :

وضع سبق خبر " ليس " اصطفى . . . وذو تمام ما برفع يكتفي

وما سواه ناقص ، والنقص في . . . " فتيء " ليس " زال " دائما قفي

اصطفى : اختير . . . . أي : أن المختار منع تقديم خبر " ليس " عليها . وأن الفعل " التام " هو : الذي يكتفي بمرفوعه الفاعل ، أو : نائب الفاعل ، " والناقص " هو : الذي لا يكتفي بمرفوعه ، وإنما يحتاج إلى اسم وخبر وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة " ليس ، فتيء ، زال " ، فإن النقص فيها لازما قفي ، أي : تبعها ، ولازمها ، ولا يتركها وقد سبق التفصيل .
" هذا وكلمة : " ليس " الأولي مقصود لفظها ، وهي مفعول به للمصدر : " سبق " وهذا المصدر مضاف لفاعله : خبر " .

زيادَة وتفصيل :
" ا " عرفنا مما تقدم حكم الخبر المفرد وشبه الجملة ، من حيث تقدمه وحده على عامله الناسخ ، أوتوسطه بينه وبين اسمه ، أوتأخره عنهما ، وبقى للموضوع بقية تتصل بتقديم معمول هذا النوع من الأخبار على عامل الخبر ؛ وهى أن الخبر يمتنع تقديمه وحده على الناسخ إذا كان الخبر قد رفع اسماً ظاهراً ؛ ففى مثل : " كان الرجل نبيلا مقصدُه " و " بات المغنى ساحراً صوته " لا يصح : " نبيلا كان الرجل مقصدُه " - ولا ساحراً بات المغنى صوته١ ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر وحده دون معموله المرفوع - كما قلنا - فإن تقدم مع معموله المرفوع جاز٢ ؛ فيصح : " نبيلا مقصدُه كان الرجل " . " ساحراً

صوته بات المغنى " فإن كان معمول الخبر منصوباً نحو : " أضحى الرجل راكباً الطيارةَ " جاز تقديم الخبر وحده على العامل الناسخ لكن مع قبح٣ . نحو : الطيارةَ أضحى الرجل راكباً .
وإن كان المعمول ظرفاً أوجارًّا مع مجروره جاز تقديم الخبر وحده بغير قبح ، ففي مثل ؛ ظل الفتى عاملا يوماً ، وأمسى قرير العين فى بيته - يقال : يوماً ظل الفتى عاملا ، وفى بيته أمسى قرير العين .
" ب " يتصل بمسألة تقديم معمول الخبر مسألة توسط هذا المعمول بين الناسخ واسمه ، ففى مثل : كان القادم راكباً سيارة : وكان المسافر راكباً سفينة . . . نعرب كلمة : " سيارة " وكلمة : " سفينة " - وأمثالهما - مفعولا به لخبر : " كان " فكل واحدة منهما معمولة لذلك الخبر ، وليست معمولة للفعل " كان " . فهل يجوز تقديم ذلك المعمول وحده على الاسم بحيث يتوسط بينه وبين كان ؛ فنقول : كان سيارةَ القادمُ راكباً؟ وكان سفينةَ المسافرُ راكباً . . . . ؟
لا يجوز ذلك ، بشرط ألا يكون المعمول " شبه جملة " ، لأن

١ لأن المأثور من الفصيح لم يقع فيه الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبي عنهما .
٢ مع ملاحظة - أن المعمول المرفوع هنا يعرب فاعلا أو نائب فاعل على حسب الجملة فلا يصح تقديمه مطلقا على عامله
٣لقلة شيوعة في الأساليب الفصيحة القديمة .

لأنه مخالف للنهج العام الذى تسير عليه الجملة العربية فى نظام تكوينها المأثور ، وطريقة ترتيب كلماتها . وذلك النهج يقتضى ألا يقع بعد العامل - مباشرةً معمل لغيره جملة . . . . ١ ، ففي مثل : أقبل القطار يحمل الركاب ، نعرب كلمة : " الركاب " مفعولا به للفعل : " يحمل " وهذا الفعل هو ، عاملها ؛ فهى وثيقة الصلة به ، وليست أجنبية منه ، فلا يصح أن نقدمها ونضعها بعد عامل آخر ؛ هو : " أقبل " لأنها أجنبية عنه ؛ فلوقلنا : أقبل الركابَ الواردفى تركيب الجملة ؛ وهوالنسق الذى تدل عليه تلك القاعدة العامة التى أشرنا إليها ، والتى ملخصها : " أنه لا يجوز أن يلى العامل - مباشرة - معمول لعامل آخر " . أو : " لا يصح أن يلى العامل - مباشرة - معمولٌ أجنبي عنه " .
ولا فرق فى المعمول التقدم بين أن يكون معمولا الخبر " كان " ، أولغيرها من النواسخ ، وغير النواسخ ، ولا بين أن يكون المعمول مفعولا أوغير مفعول . . إلا الظرف والجار مع مجروره ، فإنه يجوز أن يلى عاملا آخر غيرَ عامله .
والقاعدة - كما أسلفنا - لا تختص بعامل ، ولا تقتصر على معمول ، وهى مستمدة من الأساليب الكثيرة الفصيحة وعلى أساسها بنى الحكم السابق .

هذا إذا تقدم المعمول وحده بدون الخبر كالأمثلة السابقة ، أوتقدم ومعه الخبر ، وكان المعمول هوالسابق على الخبر ؛ ففى مثل : كان الطالبُ قارئاً الكتاب ، لا يصح أن يقال : كان الكتابَ الطالبُ قارئاً . أما لوتقدما معاً وكان الخبر هوالسابق فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه ؛ لمسايرته الأساليب الفصيحة المأثورة٢ فيصح أن نقول : كان قارئاً الكتابَ الطالبُ .

١الشرط ألا يكون المعمول شبه جملة . وبناء على هذه القاعدة العامة لا يصح في باب : " كان " وأخواتها أن يتوسط بين العامل " الناسخ " واسمه المرفوع - معمول لعامل آخر إذا كان المعمول ليس شبه جملة . وإنما قلنا : العامل ومرفوعه ، إذ لا يمكن أن يتم التوسط الممنوع هنا إلى بين العامل ومرفوعه ، لأنهم يشترطون أن يقع التوسط الممنوع بعد العامل مباشرة ، وهذا لا يتأتي إلا إذا كان الفاصل الأجنبي بين الناسخ واسمه المرفوع .
٢وقد تستدعيه بعض الحالات البلاغية . كل ذلك مع مراعاة الأحوال والشروط العامة لتقديم خبر الناسخ ، وقد أوضحناها في ص ٥٦٩ .

غير أن هناك حالة واحدة يصح فيها تقديم معمول الخبر وحده ، أومع الخبر ، متقدماً عليه ، أومتأخراً عنه ؛ هى - كما سبق - : أن يكون المعمول شبه جملة " أى : ظرفاً ، أو : جارا مع مجروره " ، نحو : بات الطير نائماً على الأشجار ؛ وأصبح الطَّلُّ متراكما فوق الغصون ، فيصح أن يقال : بات على الأشجار الطيرُ نائماً - وأصبح فوق الغصون الطلّ متراكما . . . وهكذا١ . . . . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة تقدم فيها معمول الخبر وحده ، مع أنه ليس شبه جملة ؛ فتناولها النحاة بالتأويل والتكلف لإدخالها تحت قاعدة عامة تصونها من مخالفة القاعدة السابقة . والأحسن إغفال ما قالوه ، - إذ لا يرتاح العقل إليه٢ - والحكم على تلك الأمثلة القليلة بالشذوذ ؛ فلا يصح القياس عليها .

١وفيما سبق يقول ابن مالك :
ولا يلي العامل معمول الخبر . . . إلا إذا ظرفا أتى ، أو : حرف جر
أي : أن معمول الخبر لا يتقدم وحده أو مع الخبر فيقع بعد العامل مباشرة ، لأن هذا التقدم ممنوع ، إلا في حالة واحدة ، هي : أن يكون المعمول ظرفا أو حرف جر مع مجروره لأن حرف الجر وحده لا أثر له في الجملة .
٢إذا رأوا في الكلام المسموع أسلوبا مثل : صار - الصحف - المتعلمة تقرأ ، أعربوها بتقديرات مختلفة أشهرها ما يأتي : " صار " فعل ماضي . إسمه ضمير الشأن المستتر ، وهو كالظاهر في الفصل .
" الصحف " مفعول به للفعل " تقرأ " . وبهذا الإعراب لا يكون المعمول عندهم قد وقع بعد العامل مباشرة ، لوجود ضمير الشأن المستتر فاصلا بينهما ، كما قلنا . " المتعلمة " مبتدأ مرفوع . " تقرأ " . فعل وفاعل .
وهذه الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر الناسخ : " صار " وفي هذا تكلف ظاهر ، وإضعاف لبناء الجملة وللمراد الحق من معناها بعد تقديرهم ضمير الشأن ، وكان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلب ، أو يرفضوه . أما التكلف والتأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة ، ولا محل له اليوم . والأحسن أن نختار رفض ذلك الأسلوب ، وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومضمر الشأن اسما أنو أن وقع . . . موهم ما استبان أنه امتنع
يريد : انو ضمير الشأن وقد ره بعد الناسخ مباشرة ، إن وردت لك بعض أمثلة توهمك ، وتخيل لك أنها التي استبان منعها ، أي : ظهر منعها .

المسألة الرابعة والأربعون زيادة كان وبعض أخواتها

" كان " ثلاثة أنواع : تامة ، وناقصة ، وقد عرفناهما - وزائدة ، وقعت فى كثير من الأساليب المأثورة بلفظ الماضى ، مع توسطها بين شيئين متلازمين[1] ؛ كالمبتدأ والخبر فى مثل : القطار - كان - قادم . أوالفعل والفاعل فى مثل : لم يتكلم - كان - غيرُك ، أوالموصول وصلته فى مثل : أقبل الذى - كان - عرفته ، أوالصفة والموصوف فى مثل : قصدتُ لزيادة صديقٍ - كان - مريض ، أوالمعطوف والمعطوف عليه فى مثل : الصديق مخلص فى الشدَّة - كان - والرخاءِ ، أوحرف الجر ومجروره فى مثل : القلم على - كان - المكتبِ ، أوبين " ما " التعجبية وفعل التعجب[2] فى مثل : ما - كان - أطيبَ كلامَك ، وما - كان - أكرمَ فعلكَ . . . وقول الشاعر :

ما كان أسعدَ مَن أجابك آخذًا . . . بهداك ، مجتنباً هَوًى وعِنادا

وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلا مع توطسه بين شيئين متلازمين فى مثل ؛ أنت - تكون - رجلٌ نابهُ الشأن . . . غير أن هذه القلة لم تدخل فى اعتبار النحاة ؛ فقد اشترطوا للحكم بزيادة " كان " شرطين ؛ أن تكون بصيغة الماضة ، وأن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين ، على الوجه السالف .
لكن إذا وقت : " كان " زائدة ، فما معنى زيادتها؟ وكيف نعربها؟ وأقياسيه تلك الزيادة ، أم الأمر مقصور فيها على السماع؟
أما معنى زيادتها فأمران ؛ أولهما ؛ أنها غير عاملة ، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل ، أومفعول أواسم وخبر ، أوغيرهما ؛ إذ ليس لها عمل[3] ؛ ليست معمولة لغيرها . وهذا شأن لك فعل زائد . - ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها .

---

[1] أي : لا يوجد أحدهما بدون الآخر - ولو تقديرا - إذ لا يمكن أن يستقل بنفسه واحد منهما . وتوسطها بينهما يقتضي أنها لا تقع في أول الجملة أو آخرها ، فلا بد أن تكون حشوا بين متلازمين .
[2] سيجيء في : " باب التعجب " إشارة لزيادتها - جـ٣ رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ - م ١٠٨ -
[3] يرى بعض النحاة أنها ليست بزائدة ، وإنما هي ملغاة فقط - انظر آخر هامش ص ٦٦ - حيث البيان - ولا أثر لهذا الخلاف اللفظي في التسمية ، إذ لا يترتب عليه شيء في المعنى والصياغة .

وثانيهما : أن الكلام يستغنى عنها ، فلا ينقص معناه بحذفها . لا يخفى المراد منه ، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة ، وتوكيداً ؛ فليس من شأنها أن تُحدِث معنى جديداً ، ولا أن تزيد فى المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية . فحين نقول : الوالد عطوف ، فإننا نريد من هذه الجملة نسبة العطف والحنان إلى الوالد ، وإلصاقهما بذاته : فلوقلنا ؛ والله الوالدُ عطوف . أو ، إن الولد عطوف . . . لم يزد المعنى شيئاً ، ولم ينقص ؛ ولكنه استفاد قوة وتمكناً ؛ بسبب القسَم ، أو : " إنّ " وأشباههما . ومثل هذا يحصل من زيادة " كان " حين نقول : الوالد - كانض - عطوفٌ . وفرق كبير بين كلمة تنشئ معنى جديداً ، أوتزيد فى المعنى القائم ، وكلمة أخرى لا تنشئ معنى جديداً ولا تزيد فى المعنى الموجود ، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته . لهذا تجردت كلمة : " كان " عند زيادتها من الحدث الذى يكون فى الفعل ؛ فلا تحتاج إلى فاعل ، ولا إلى اسم ، وخبر ، ولا لشئ آخر مطلقاً ؛ لأن الذى يحتاج لذلك إنما هوالفعل الذى له حَدَث ، ومنه : " كان " التامة أوالناقصة . أما الزائدة فمخالفة لهما فى ذلك ؛ فهي مقصورة على نفسها حين تكون بصيغة الماضى .

والراجح أنها تدل على الزمن الماضى إذا كانت بصيغته . ولا سيما إذا توسطت بين " ما " التعجبية وفعل التعجب ؛ فى مثل : ما - كان - أحسنَ صنيعك ، وما - كان - أرَقّ حديثك ؛ فإنها فى هذه الصورة تدل على الزمن الماضى[1] ، إذ المراد أن الحسن والرقة كانا فيما مضى[2] ولا تدل على غيره ، ولا تحتاج لفاعل ، ولا لشئ آخر ، كما لا يحتاج عامل ليؤثر فيها .

[1] والسبب هو أن التعجب لا يكون لا بصيغة الماضي ، ومع أنه بصيغة الماضي لا يدل - في الأرجح - على زمن المضي - ولا غيره ، لأنه صار مع التعجب إنشاء لمجرد التعجب ، مسلوب الدلالة على الماضي ، ولا أثر للزمن فيه . فلما دخلت عليه : " كان " بقيت محتفظة بدلالتها الزمنية الأولى ، وصار فعل التعجب معها واقعا في الماضي دالا عليه ، وإن سلب بغيرها الماضي . " راجع ما يختص بهذا في باب " التعجب " جـ٣ م ١٠٨ رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ " .

[2] راجع شرح المفصل جـ ٧ ص ١٠٥ وقد سبق - في آخر هامش ص ٦٧ - أن نقلنا كلامه الخاص بزيادة " كان " .

أما قياسية استعمالها أوالاقتصار فيها على السماع فالأنسب الأخذ بالرأى القائل بقياسيتها فى التعجب وحده ، دون غيره من باقى الحالات ؛ منعاً للخلط ، وفِراراً من سوء الاستعمال[1] ، وهذان عيبان يتوقاهما الحريص على لغته ، الخبير بأسرارها .

وقد وردت زيادة بعض أخواتها ، كأصبح ، وأمسى ، فى قولهم : الدنيا ما أصبحَ[2] أبْرَدَها ، وما أمسى - أدْفأها . يريدون : ما أبردها وما أدفاها . . .

والأمر فى هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محالة .
" ملاحظة عامة " : الأصل في الكلمة - مهما اختلفت أنواعها ، وتباينت صيغها أن تكون عاملة ، أو معمولة ، أو هما معا ، وهذا الأصل واجب المراعاة - دائما - عند عدم المانع ، والأخذ به مقدم " حين الفصل في أمر الكلمة من ناحية أصالتها ، أو زيادتها . فليس من المستحسن الحكم عليها بالزيادة إذا أمكن الحكم لها بالأصالة٣ .

١وقد أشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال مختصرا :
وقد تزاد " كان " في حشو ، كما . . . كان أصح علم من تقدما
يريد بالحشو . التوسط بين شيئين متلازمين . على الوجه الذي شرحناه في ص ٥٧٩ .
٢سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٥٥٤ ، وفي رقم ٢ من هامش ٥٥٥ .
٣انظر ص ٤٧ و ٧٠ وما يتصل باستحداث المعنى . . . . في " أ " من ص ٤٨٩ .

المسألة الخامسة والأربعون حذف كان وحذف معموليها وهل يقع ذلك في غيرها؟

ليس بين النواسخ السالفة١ " كان " وأخواتها ما يجوز حذفه وحده ، أومع أحد معموليه ، أومعموليه معاً - إلا : " ليس " وكان " . فأما " ليس " فيجوز حذف خبرها على الوجه الذى شرحناه عند الكلام عليها٢ .
وأما " كان " فقد اختصت - وحدها - من بين أخواتها بأنها تعمل وهى مذكورة أحياناً ، أومحذوفة أحياناً أخرى . والأصل أن تذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثة بنصيبه فى تكوين الجملة وتأدية المعنى المراد . لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضى العدول عنه ، لأسباب بلاغية تدعوإلى حذف واحد أوأكثر .
وصور الحذف أربعة ؛ حذف " كان " وحدها ، أوحذفها مع اسمها فقط ، أوحذفها مع خبرها فقط ، أوحذفها مع معموليها . وهذه الصور الأربع شائعة فى الكلام الفصيح شيوعاً متفاوتاً يبيح لنا محاكاته ، والقياس عليه . " ومن تلك الصور صورتان تحذف : " كان " فيهما وجوباً ، لوجود عِوَض عنها ؛ كما سنعلم . . . . " .
وبقى حذف خبرها وحده أواسمها وحده ، وكلاهما وهذا ممنوع فى الرأى الأصح عند جمهرة النحاة .

١ ـ فأما حذفها وحدها دون معموليها أوأحدهما فبعد " أنْ " المصدرية فى كل موضع أريد فيه تعليل شئ بشئ ؛ مثل : " أمَّا أنت غنيًّا فتَصَدَّقْ " ؛

١ما يأتي خاص بالأفعال الناسخة التي سبقت ، فلا يشمل أفعال المقاربة وأخواتها ، مع أنها من أخوات " كان " وسيجيء الكلام عليها في باب مستقل - ص ٦١٤ - لكن بين النوعين اختلاف في أمور وضحناها في " ب " ص ٦١٨ .
٢ص ٥٥٩

فأصل هذه الجملة فيما يتخيلون لتوضيحها١ ، تَصَدَّقْ ؛ لأنْ٢ كنتَ غنيًّا . ثم حذفت اللام الجارة ، تخفيفاً ؛ لأن هذا جائز وقياسى قبل " أنْ " ٣ ؛ فصارت الجملة : تَصدقْ أنْ كنتَ غنيًّا . ثم تقدمت " أنْ " وما دخلت عليه " أى : تقدمت العلة على المعلول " فصارت الجملة : " أنْ كنتَ غنيًّا تصدَّقْ " . ثم حذفت : " كان " وأتينا بكلمة : " ما " عوضاً عنها ، وأدغمناها فى " أنْ " ؛ فصارت : " أمَّا " . والحذف هنا واجب ، لوجود العِوَض عن " كان " . وبقى اسم " كان " بعد حذفها ؛ وهو : تاء المخاطب . ولما كانت التاء ضميراً للرفع متصلا ؛ لا يمكن أن يستقل بنفسه - أتينا بدله بضمير منفصل ، للرفع ، يقوم مقامه ، ويؤدى معناه ؛ وهو : " أنت " فصارت الجملة : أما أنت غنيًّا فتصَدقْ . ثم زيدت : " الفاء " فى المعلول٤ ؛ فصارت الجملة : أما أنت غنيا فتصَدقْ . ومثلها : أما أنت قويًّا فاعملْ بجدّ . وأما أنت شابًّا فحافظ على شبابك بالحكمة٥ . . .
ويجب عند محاكاة هذا الأسلوب - اتباع طريقته فى تركيب الجملة ، وترتيبها ، ولا سيما مراعاة الخطاب٦ .

١إنما كان ذلك - وهو حسن هنا - من تخيل النحاة بقصد الإيضاح ، والتقريب ، وتيسير المحاكاة ، لأن العرب الأوائل حين تكلموا بمثل هذا الأسلوب لم يدر بخلدهم شيء من هذا الحذف ، والتقدير ، والتعليل ، إنما نطقوا سليقة وطبعا ، بغير اعتماد على تحويل وتأويل ، أو مراعاة القواعد المنطق ، وغيره ، مما لم يعرفوه في عصورهم السابقة على وضع القواعد النحوية .
٢فاللام هنا لبيان العلة والسبب ، فما بعدها وسبب لما قبلها . فكأن السبب في أمرك الشخص بالصدقة هو : غناه .
٣يجوز حذف حرف الجر قياسا مطردا قبل : " أن وأن " عند أمن اللبس . . . - . وتفصيل الكلام على هذا الحذف في موضعه المناسب وهو باب : " تعدي الفعل ولزومه " جـ٢ م ٧١ ص ١٥٥ " .
٤تشبيها له بجواب الشرط في ترتبه على ما قبله .
٥من هذه الأمثلة وما سبقها من الشرح والتحليل يتضح أن شروط حذف " كان " وجوبا في هذه الحالة ستة شروط مجتمعة : أن تقع صلة لأن المصدرية ، وأن تسبق " أن " المصدرية بحرف الجر الذي يفيد التعليل " كاللام " ، وأن يحذف حرف الجر ، وأن تتقدم العلة على المعلول مع اقترانه بالفاء ، وأن تجيء " ما " عوضا عن " كان " المحذوفة ، ثم تدغم في أن . . . . ثم تجيء بضمير منفصل للمخاطب يحل محل الضمير المتصل . ويكون بمعناه ، ويغني عنه .

٦بالرغم من قياسية هذ الأسلوب وإيضاح مرماه بعد ذلك الشرح ، يحسن اجتنابه في عصرنا الذي لا يستسيغه ، لغرابته ، وتعقيده .

٢ ـ وأما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز وكثير بعد " إنْ " ولوْ " الشرطتين ، فمثاله بعد " إنْ " : المرء محاسَب على عمله ؛ إنْ خيراً يكن الجزاءُ خيرًّا ، وإن شرًّا[١] ؛ فالأصل : المرء محاسب على عمله ؛ إن كان العمل خيراً يكنْ الجزاء خيراً ، وإن كان العمل شرًّا ؛ فقد حذفت " كان " مع اسمها . ومثال حذفهما " لو " الشرطية : تعود الرياضة ولوساعة في اليوم ، واحذر الإرهاقَ ولوبرهة قصيرة . فالأصل : تعود الرياضة ولوكانت الرياضةُ ساعة في اليوم ، واحذر الإرهاق ، ولوكان الإربهاق برهة قصيرة . . . . فحذفت " كان " مع اسمها وبقى الخبر[٢] . ومن هذا قول الشاعر :

لا يأمن الدهر ، ذو بغي ، ولو ملكا . . . جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أي : ولو كان ذو البغي ملكا . . .

٣ ـ وأما حذفها مع خبرها دون اسمها فجائز - مع قلته ، بالنسبة للحالة السالفة - بعد : " إنْ " و " لو " الشرطيتين أيضاً ؛ فمثاله بعد " إنْ " [٣] : المرءُ محاسَبٌ على عمله ؛ إنْ خيرٌ فخيرٌ[٤] وإن شرٌّ فشرٌّ . الأصل : المرء محاسب على

١لا فرق في الحذف بين " إن " التي تدل على : " التنويع " " أي : تعدد الأنواع بعدها " كما في المثال . والتي لا تدل على تنويع ، مثل قولك للعباس : تبسم ، وإن حزينا ، أي : وإن كنت حزينا . ولكن الحذف بعد " التنويعية " أشهر وأوضح . ويحسن الاقتصار عليه لذلك ، مع أن الثاني صحيح أيضا .

٢ " كان " فيهما بلفظ الماضي . ويصح أن تكون فيهما أو في أحدهما بلفظ المضارع ، على تقدير : إن يكن العمل خيرا يكن الجزء خيرا ، وإن يكن للعمل شرا يكن الجزء شرا ، وهكذا في كل مثال ، علما بأن الماضي إذا وقع فعل شرط جازم ، أو جوابه، . . . . فإنه يتخلص للزمن المستقبل ، فظاهره أنه ماض لكن زمنه مستقبل - كما عرفنا في ص ٥٤ - .

٣وهذه تخالف " إن " التفصيلية التي يجيء الكلام عليها في جـ٣ ص ٦٦٠ م ١٢٥ .

٤في مثل هذا التركيب يصح في الاسمين بعد " إن " أربعة أشياء ، رفعهما معا ، نحو : إن خير فخير ، أي : إن كان في عمله خير فجزاؤه خير . ويصح نصبهما معا ، نحو : إن خيرا فخيرا ، على تقدير : إن كان عمله خيرا فهو يلاقي خيرا . ويصح نصب الأول ورفع الثاني ، نحو : إن خيرا فخير ، أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير . ويصح رفع الأول ونصب الثاني ، نحو : إن خيرا فخيرا ، أي : إن كان في عمله خيرا فالجزاء يكون خير . . . . وهذا الوجه أضعف الأربعة لكثرة الحذف فيه ، ولكنه قياسي كالثلاثة الأخرى .

ومن الممكن التخفيف والتيسير والاختصار بمعرفة الأوجه الأربعة دون احتمال العناء في الإعراب التفصيلي لكل حالة ، فيكفي أن يقال إن الاسمين يجوز رفعهما معا ، أو نصبهما معا ، أو رفع الأول ونصب الثاني ، أو العكس ، إذ الغرض من الإعراب التفصيلي هو الوصول إلى سلامة النطق ، وصحة الضبط المؤدي إلى صحة المعنى المراد . وهذا يتحقق بمعرفة القاعدة الإجمالية التي ذكرناها ، والاقتصار عليها .

عمله ؛ إن كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شرٌّ فجزاؤه شر .
. . ومثاله بعد " لو " : أطعم المسكينَ ولورغيفٌ . أى : ولوكان فى بيتكم رغيف ، أو : ولويكون عندكم رغيف .

٤ ـ وأما حذفها مع معموليها فواجب بعد " إن الشرطية " أيضاً ، ولكن فى أسلوب معين ، مثل : " اذهب إلى الريف صَيفاً ، إمَّا لاَ " . والأصل : " اذهب إلى الريف صيفاً إن كنت لا تذهب إلى غيره " . حُذِفت " كان " وهى فعل الشرط ، مع اسمها ، ومع خبرها ، دون حرف النفى الذى قبله ، وأتينا بكلمة : " ما " عِوَضاً عن " كان " وحدها١ ؛ وبسبب العِوَض كان حذفها واجباً ؛ فلا تجتمع مع كلمة : " ما " . وأدغمت فيها النون من " إنْ " الشرطية ؛ فصار الكلام : " إمَّا٢ لا " . وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره : " فافعل هذا " .

ومثل ما سبق أن تقول لآخر : " ساعد المحتاج ببعض المال " ؛ فيجيب : " ليس عندى ما يزيد على حاجتى " . فتقول : " ساعده بالمعاملة الكريمة إما لا " . فأصل الكلام : ساعده بالمعاملة الكريمة إن كنت لا تملك غيرها . . . وجرى على الجملة من الحذف والتقدير ما جرى على سابقتها ، مما يفترضونه للتيسير والإيضاح كما بيناه . . .

١ أما اسمها وخبرها فقد حذفا بغير تعويض .

٢ يرى بعض النحاة أن الأصل في هذه الجملة وأشباهها لا يشتمل على : " كان " ولا معمولها ، وإنما أصل التركيب : أفعل هذا إما لا تفعل غيره . . . فلفظ " إما " مركب من " إن الشرطية " المدغمة في " ما " الزائدة للتأكيد ، و " لا " نافية لفعل الشرط . ثم حذف فعل الشرط وفاعله وحذف الجواب أيضا لدلالة ما قبله عليه ، وصارت الجملة أفعل هذا إما لا . . . . هذا إن كانت الهمزة مكسورة ، أما إن كانت مفتوحة فأصل الكلام : اذهب إلى الريف لأن كنت لا تذهب إلى غير الريف ، ثم جري التأويل الذي أشرنا إليه في القسم الأول " رقم " أ " من الحذف الواجب " . سواء أكانت التقدير هذا أم ذاك أم غيرهما ، وسواء أكانت الهمزة مكسورة أم مفتوحة . . . . فالذي يجب الالتفات إليه أن هذه التأويلات والتقديرات - على تعقيدها - لا أهمية لها ، وإنما المهم هو معرفة الأسلوب من ناحية صياغته ، وطريقة تركيبه ، ودقة استعماله في مثل موضعه الذي استعمله العرب فيه ، بحيث لا نخطيء في صياغته ، ولا طريقة استعماله ، ولا فهم المراد منه ، وهذا أمر يسير لا نحتاج معه إلى شيء من الكد العقلي المؤدي إلى فهم تلك الأوجه الإعرابية ، المختلفة .

وحذف " كان " هنا واجب كما سلف ؛ لوجود عِوَض عنها ؛ فهوالموضع الثانى من موضعَى الحذف الواجب بسبب العوض ، ولا يصح الجمع بين العوَض ، والمعوَّض عنه - والموضع الأول بعد " أن " المصدرية السابقة - أما فى غيرهما فالحذف جائز .

ومن الأمثلة الشائعة لحذف كان مع معموليها - بعد " إنْ " من غير تعويض ؛ قولك لآخر : أتسافر وإن كان البرد شديداً؟ فيجيب : نعم ، وإنْ . . . أى :

أسافر وإن كان البرد شديداً . ومثله : أتعطى السائل وإن كان أجنبيًّا[1]؟ ومثل هذا الحذف جائز عند عدم اللبس ، ووجود قرينة تدل على المحذوف .
ومما سبق نعلم : أنّ " كان " تحذف جوازاً فى حالتين ، ووجوباً فى حالتين أخْرَيَيْن ، تجئ " ما " عوضاً عنها فى كل منهما ، ولا يجوز إرجاع " كان " مع وجود العوَض عنها فى حالتى حذفها وجوباً . أما فى الحالتين الجائزتين فحذفها وإرجاعها سواء .

[1] وقد أشار ابن مالك إلى بعض مواضع الحذف باختصار ، قائلا :
ويحذفونها ويبقون الخبر . . . وبعد : " إن " و " لو " كثيرا ، ذا اشتهر
أي : إنهم يحذفون " كان " مع اسمها ، ويبقون الخبر ، وهذا الحذف قد اشتهر بعد " إن " و " لو " الشرطيتين على الوجه الذي فصلناه . ثم أشار إلى موضع آخر بقوله :
وبعد أن تعويض : " ما " عنها ارتكب . . . كمثل : أما أنت برا فاقترب -
يريد : قد ارتكب " أي : حصل " تعويض : " ما " عن : " كان " المحذوفة الواقعة بعد : " أن المصدرية .
وضرب لها مثلا هو : " أما أنت برا فاقترب " أصله : اقترب لأن كنت برا . أي : صاحب خير ومعروف ، ثم جرى الحذف ، والتعويض ، والتقديم ، والتأخير ، والزيادة ، كما شرحنا .

زيادة وتفصيل :
" ا " ورد فى الكلام القديم حذف كان مع اسمها بعد : " لَدُن " : كأن يسألك سائل : متى كان الاجتماع؟ فتجيب : يومَ الخميس من لَدُن عصراً إلى المغرب . أى ؛ من زمن كان الوقتُ عصراً إلى المغرب . . . وهذا حذف لا يقاس عليه . وإنما عرضناه هنا لِيُفْهَم حين يرد فى كلام القدماء .
" ب " قد وردت كان وحدها محذوفة فى كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها ومنه :
أزمانَ " قومى " والجماعة كالذى . . . لَزم الرَّحالة أنْ تميل مَمِيلاً
أى : أزمان كان قومى مع الجماعة[1] . فكلمة : " قوم " اسم " كان " المحذوفة و " الجماعة " مفعول معه ، و " كالذى " خبرها . والسبب فى تقدير " كان " أن المفعول معه لا يقع - فى الأكثر - إلا بعد جملة مشتملة على لفظ الفعل وحروفه ، أوعلى معناه دون حروفه .

[1] قالوا : إن مراد الشاعر هو وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل الخليفة عثمان - رضي الله عنه - فشبه حال قومه في تماسكم وتلازمهم ، وعدم تنافرهم - بحال راكب لزم الرحالة " وهي : سرج من جلد لا يخالطه خشب " خوف أن يميل مميلا ، أي : ميلا .

المسألة السادس والأربعون حذف النون من مضارع كان

إذا دخل جازم على الفعل المضارع من : " كان " فإنه : يجزمه ، وتُحذف الواوالتى قبل النون١ . نحو : لَمْ أكنْ من أعوان الشر ، ولم تكُنْ من أنصاره ، وكقول عليّ : لا تكُنْ عبد غيرك ، وقد جعلك الله حرًّا . وأصل الفعل بعد الجازم : لَمْ أكونْ - لم تكونْ - لا تكونْ فهومجزوم بالسكون على النون ؛ فالتقى ساكنان ؛ الواووالنون ؛ فحذفت الواو - وجوباً - للتخلص من التقائهما ؛ فصار الفعل ؛ لم أكُنْ - لم تكُنْ - لا تكُنْ . . . ومثل هذا يقال فى الفعل : " يكنْ " من قول القائل :

إذا لم يكُنْ فيكُنّ ظلٌّ ولا جنًى . . . فأبْعدَ كُنَّ اللهُ من شجراتٍ

ويجوز بعد ذلك حذف النون : تخفيفاً ؛ فنقول : لم أكُ - لم تَكُ ، وكقول الشاعر :

فإنْ أكُ مظلوماً فعَبْدٌ ظلمتَهُ . . . وإنْ تكُ ذا عُتْبَى فمِثْلُكَ يُعتِبُ٢

وهذا الحذف جائز كما قلنا ؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائى ساكن٣ ؛ نحو : لم أكُ الذى ينكر المعروف ، ولم تكُ الصاحبَ الجاحدَ - أم وقع بعدها حرف هجائى متحرك ، نحو : لم أك ذا مَنّ ، ولم تكُ مصاباً به . إلاّ إن كان الحرف المتحرك ضميراً متصلا فيمتنع حذف النون ؛ نحو : الشبَحُ المقبل علينا يُوحى بأنه صديقى الغائب ؛ فإن يَكُنْهُ فسوف نسعد بلقائه ، وإن لم يَكنْهُ فسوف نأسف . أى : إن يكن إياه . . . وإن لم يكن إياه٤ .

١وهي الواو التي أصلها عين الكلمة ، وتنقلب " ألفا " في الماضي .

٢البيت من قصيدة الشاعر الجاهلي : النابغة الذبياني، " يمدح بها النعمان بن المنذر ، ويعتذر له عن وشاية بلغته . " العتبي : الرضا . يعتب : يزيل أسباب العتاب بالرضا ، وقبول العذر " .

٣عند من يبيح ذلك ، كابن مالك ، ومن معه . ورأيه أنسب .

٤ملخص شروط حذف النون سنة : كونها في مضارع ، مجزوم ، وجزمه بالسكون عند اتصاله في النطق بما بعده " أي : في حالة الوصل ، لا الوقف ، لأن النون في حالة الوقف ترجع وتظهر " . وليس بعده ساكن عند من يشترط هذا ، كسيبويه . وغيره لا يشترط هذا - ولا ضمير متصل .

وتسرى الأحكام السالفة على المضارع الذى ماضيه " كان " الناقصة ، كالأمثلة التى سبقت ، والذى ماضيه " كان " التامة٢ ؛ نحو : صفا الجو ، واعتدل ، فلم تكن سحب ، ولم يكن برد . . . بإثبات النون أوحذفها . أى : لم توجد

سحب ولم يوجد برد ٢ . . . و . . .
وبهذه المناسبة نشير إلى أمرين :
أولهما : ما تقتضيه القواعد اللغوية من حذف " الألف " من عين الفعل : " كان " ، ومن حذف " الواو " من عين مضارعه وأمره ، بشرط أن تكون الأفعال الثلاثة ساكنة الآخر ؛ كقوله تعالى : {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاس} . وقوله تعالى : {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ} وقوله تعالى {بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ} . وقول الشاعر :

إذا كنتَ ذا رأىٍ فكنْ ذا عزيمةٍ . . . فإنَّ فسَادَ الرأى أنْ تَتَرَدَّدَا

ثانيهما : وجوب ضم الكاف من الماضى عند إسناده لضمير رفع متحرك٣ ، كما فى بعض الأمثل السالفة ، وتطبيقاً للبيان الذى سبق من قبل٤ .

١ومعناها : حدث ، أو : وجد . . . - . وقد سبق تفصيل الكلام عليهما في ص ٥٤٩
٢وفي هذا يقول ابن مالك :
ومن مضارع لكان منجزم . . . تحذف نون ، وهو حذف ما التزم
يريد : أن المضارع من : " كان " مطلقا " سواء أكانت تامة . أم ناقصة " عند جزمه تحذف منه النون ، حذفا غير ملتزم ، أي : لم تلتزمه العرب ولم تتمسك به باطراد ، وإنما فعلته حينا وتركته حينا . ونحن نتابعها فيما فعلت ، فنبيح الأمرين .
٣كالتاء ، ونون النسوة .
٤في رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ .

المسألة السابعة والأربعون نفى الأخبار فى هذا الباب

وحكم زيادة " باء الجر " فيها ، وفي الأسماء :
إذا دخلت أداة نفى على فعل من أفعال هذا الباب " غير " ليس " ، و " زال " وأخواتها الثلاثة " فإن النفى يقع على الخبر ؛ فتزول نسبته الراجعة إلى الاسم ؛ ففى مثل : ما كان السارق خائفاً - وقع النفى على الخوف ، وسُلبتْ نسبته الراجعة إلى السارق١ ؛ فإذا أردنا إثبات هذا الخبر ، وجعل نسبته موجبَة مع وجود أداة النفى - أتينا قبله بكلمة : " إلاّ " فنقول : ما كان السارق إلا خائفاً ؛ لأنها تنقض معنى النفى٢ ، وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به . وفى مثل قول الشاعر :

لم يك معروفك برْقاً خُلَّبَا٣ . . . إن خير البرق ما الغيثُ مَعَهْ

وقع نَفْى خَلاَبة البرق على المعروف . فإذا أريد إثباتها قيل : لم يك معروفك إلا برقاً خُلَّبًا . كل هذا بشرط ألا يكون الخبر من الكلمات التى ينحصر استعمالها فى الكلام المنفى وحده ، مثل : يَعِيج٤ ؛ فإن كان منها لم يجز اقترانه بكلمة : "

إلا " ؛ ففى مثل : ما كان المريض يَعِيج بالدواء ، لا يقال : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء . وفى : ما كان مثلُك أحداه ، لا يقال : ما كان مثلُك إلا أحداً .

١والمراد : ما حصل خوف السارق ، وإذا كان النفي داخلا على " كان " الناسخة ، أو على مضارعها وبعدهما لام الجحود ، تغير الحكم السالف ، وصار للجملة كلها معنى وحكم يختلفان عما نحن بصدده هنا - طبقا للبيان الخاص بلام الجحود وسيجيء تفصيله في النواصب جـ٤ م ١٤٩ -

٢لسبب بلاغي ، كالحصر مثلا .

٣البرق الخلب : الذي لا مطر بعده . وهذا لا خير فيه للبلاد التي ترتوي بالمطر .

٤بمعنى : ينتفع ، نحو : ما يعيج فلان بالدواء ، أي : ما ينتفع به . لا التي بمعنى : أقام : أو وقف ، أو رجع ، أو غيرها مما لا يلازمه النفي . ومثل : " يعيج " كلمتا " أحد " وديار " وكذا ، عريب . . . . فهذه كلها لا تستعمل إلا في كلام منفي ، نحو : ما في البيت أحد ، أو : ما فيه ديار ، أو : ما فيه عريب . والثلاثة بمعنى واحد .

٥بشرط أن تكون الهمزة أصلية . . . . وهذا غالب في غير كلمة " أحد " بمعنى " واحد " التي يصح استعمالها في الإثبات والنفي . " راجع رقم ١ من هامش ص ٢١٠ حيث الإيضاح لكلمة : أحد " .

فإن كان الفعل الناسخ هو : " ليس " وهى معدودة من أدوات النفى١ " فالحكم لا يتغير " من ناحية أن المنفى بها هوالخبر ، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبته إلى الاسم وضعنا قبله : " إلا " ، وأنه إذا كان من الألفاظ التى لا تستعمل إلا فى كلام منفى لم يجز اقترانه بإلا " . ومن الأمثلة : ليس الخطيب عاجزاً ؛ فقد انصب النفى على " العجز " وزالت نسبته الراجعة إلى الخطيب . فإذا أردنا إبطال النفى عن الخبر ، ومنع أثره فى معناه - أتينا قبله بكلمة : " إلا " فقلنا : ليس الخطيب إلا عاجزاً ، لأنها تنقض النفى ، وتوقف أثره ؛ فيصير المراد معها هوالحكم على الخطيب بالعجز ، وهوحكم يناقض السابق . أما فى مثل : ليس المريض يَعيج بالدواء ، فلا يصح اقتران الخبر بإلا ؛ فلا يقال : ليس المريض إلا يَعيج بالجواء . فشأن " ليس " كشأن " كان " المسبوقة بالنفى ؛ حيث لا يصح أن يقال فيها : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء ؛ كما سبق .

فإن كان الفعل الناسخ هو : " زال " أوإحدى أخواتها الثلاث ، " وكلها لا بد أن يسبقه٢ نفى ، أوشبهه " - فخبرها مثبت غير منفى ؛ لأن كل واحدة منها تفيد النفي وقبلها نفى ، ونفى النفى إثبات ؛ فمثل : ما زال المال قوة ، فيه إثبات لاستمرار القوة للمال ، وحكم موجَب بنسبتها إليه ، يمتد من الماضى إلى وقت الكلام ؛ فالنفى : فى كلمة : " زال " وأخواتها مسلوب ومنقوض بالنفى الذى قبلها مباشرة . والمعنى فى جملتها موجَب ، وخبرها مثبت ، كما قلنا - فلا يقترن بكلمة " إلا " ؛ فلا يصح ما زال المال إلا قوة ؛ فشأنه شأن خبر : " كان " الخالية من نفى قبلها ؛ فكلا الخبرين موجَب " مثبت " .

وإذا كان خبر الناسخ منفيًّا إما " بليس " غير الاستثنائية ، وإما " بما " ٣

على الوجه السالف٤ جاز أن يدخل عليه حرف الجر الزائد : " الباء " نحو : ليس الحِلْم ببلادة٥ ، وما كان الحليم ببليد يحتمل المهانة " ، أى : ليس

١تفصيل الكلام عليها في ص ٥٥٩ .
٢انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٦٣ .
٣العاملة " الحجازية " باتفاق والمهملة تبعا للأرجح .
٤ويتضمن الشروط التي سلفت ، وهي : " أ " وجوب نفي الخبر مع بقاء هذا النفي ، وعدم نقضه بإلا " فلا يصح : ما النهر إلا بعذب . ب - إن يكون اخبر صالحا للاستعمال في الكلام الموجب ، غير مقصور على الكلام المنفي ، فلا يصح : ما مثلك بأحد - حـ - ألا يكون الخبر واقعا في الاستثناء ، فلا يصح : كرمت العلماء ليس بالأدعياء . . . أولا يكون بالأدعياء .
٥وتعرب كما يأتي : " الباء " حرف جر زائد . " بلادة " مجرورة بحرف الجر الزائد ، وعلامة جرها الكسرة ، في محل نصب ، لأنها خبر " ليس " أيضا ، فكلمة : " بلادة " مجرورة في اللفظ بحرف الجر الزائد ، ومنصوبة محلا أو تقديرا ، لأنها خبر أيضا . والجار الزائد مع مجروره لا يتعلقان بشيء

الحِلم بلادة ، وما كان الحليم بليداً ؛ يحتمل المهانة . فزيدت " باء الجر " فى أول الخبر المنفى فى المثالين - وأشباههما - لغرض معنوى ؛ هو : توكيد النفى وتقويته١ .
وليست زيادتها مقصورة على أخبار بعض النواسخ دون بعض ، وإنما هى جائزة فى جميع تلك الأخبار ؛ بشرط أن تكون منفية٢ ، فلا يصح زيادتها فى خبر : " زال " وأخواتها الثلاث ؛ لأن الخبر فيها موجب " أى : مثبت " كما عرفنا .
ومع أن زيادتها مباحة بالشرط السالف فإنها متفاوتة فى الكثرة بين تلك الأخبار فتكثر فى خبر : " ليس " ، نحوقوله تعالى : {أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ} وقول الشاعر :
ولسْتُ بهَيَّاب لمنْ لا يَهابُنى . . . لسْتُ أرَى للمرء مالاَ يَرَى لِيَا
ثم فى خبر : " ما " الحجازية ؛ نحوقوله تعالى : {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} وقوله : {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ} ثم فى خبر " كان " .
وإذا تقدم الخبر فتوسط بينَ الناسخ واسمه جاز إدخال ؛ " باء " الجر الزائدة على الاسم المتأخر ؛ ففى نحو : ليس الشجاع متهوراً - يصح أن يقال : ليس متهوراً بالشجاع . وفى نحو : ما كان الجواد إسرافاً - يصح أن يقال : ما كان إسرافاً بالجود٣ .
ومن المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة فى اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها ، وتشتد الحاجة إليها .

١ذلك أن باء الجر لا تزاد هنا إلا في الخبر المنفي ، فوجودها دليل على وجود النفي وإعلان عنه ، وإزالة شبهة غيابه . فكأن النفي بها قد تكرر . هذا وقد سبق في أول الكتاب فائدة الحرف الزائد ص ٧٠ .
٢زيادتها جائزة في المنفي من أخبار بعض الأفعال النواسخ ، فتدخل أخبار " كان " وأخواتها إلا " ليس " الاستثنائية ، و " لا يكون " الاستثنائية ، وإلا " زال " ، و " فتيء " و " برح " ، و " انفك " ، لأن أخبار هذه الأربعة موجبة - كما تقدم - وتزاد في مضارع : " كان " بشرط أن يكون منفيا بحرف النفي . " لم " ، نحو : كلمتني فلم أكن بمشغول عنك ، ولم تكن بمنصرف عني . فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها ، في محل نصب - كما سيجيء البيان في ص ٦٠٧ - وتزاد في المفعول الثاني من مفعولي : " ظن وأخواتها " ، نحو : ما ظننت المؤمن بجبان . أما زيادتها في غير هذه المواضع ، فالأحسن البعد عن استخدامه ، والاقتصار فيه على المسموع دون محاكاته ، أو القياس عليه " انظر ص ٦٠٨ " .
على أن لزيادة " الباء " موضوعا تفصيليا هاما سجلناه في مكانه الأنسب " وهو باب : حروف الجر - جـ٢ م ٩٠ ص ٤٥٥ وما بعدها ، حيث الكلام على الكلام أم أحكام باء الجر . " ٣ " راجع الصبان .

المسألة الثامنة والأربعون الحروف التى تشبه ليس وهى ما لا لات إنْ

من الحروف نوع يشبه الفعل : " ليس " فى معناه ، وهو : النفى١ ، وفى عمله ؛ وهو : النسخ٢ فيرفع الاسم وينصب الخبر٣ . وبهذه المشابهة في الأمرين بعد من أخوات : " ليس " . مع أنها فعل وهوحرف ، كما يعد من أخوات : " كان " لمشابهته إياها فى العمل فقط . وأشهر هذه الحروف أربعة : ما - لا - لات - إنْ " .

وهذه الأربعة - كسائر النواسخ - لا يكون اسم واحد منها شبه جملة ، لأن اسم الناسخ في الأصل مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة مطلقا - كما عرفنا٤ - .

فأما الحرف الأول : " ما " فبعض العرب - كالحجازين - يُعْمله ، وبَعْض آخر - كبنى تميم - يهمله٥ . وهويفيد عند الفريقين نفى المعنى فى الزمن الحالى عند الإطلاق٦ . تقول : ما الشجاع خوافاً ، أوما الشجاع خواف؛

١سبق " في ص ٥٥٩ " أن " ليس " فعل ماض ينفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق ، " أي : عند عدم وجود قرينة تبين نوع الزمن ، أو التجرد منه " فإن وجدت لزم الأخذ بمدلولها . . . ومثلها الحروف " ما " و " إن " و " لات " و " لا " العاملة عمل : " ليس " ، أما " لا " المهملة فيجيء تفصيل الكلام عليها في رقم ١ من هامش ص ٦٠١ . فالحروف الأربعة تشبه " ليس " في أمر معنوي مشترك ، وهو نفي المعنى في الزمن الحالي عند الإطلاق - وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٣ بيان عن " ما " النافية للحال -
٢سبق شرح النسخ ومعناه عند بدء الكلام على النواسخ ، ص ٥٤٣ .
٣يشترط ، في أخبار هذه الحروف ما يشترط في أخبار النواسخ الأخرى - مما أشرنا له في ص ٥٤٧ وهو وجوب أن يتم الخبر المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم ، وقد يتممه في بعض الأحيان بلفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، وكذلك وجوب ألا يكون الخبر معلوما من اسم الناسخ وتوابعه . أما البيان التفصيلي ففي باب : " المبتدأ والخبر " - هامش ص ٤٤٣ .
٤في ص ٥٤٤ .

٥وسواء أكان عاملا أم مهملا فله الصدارة في جملته بشرط دلالته على النفي - راجع الصبان في باب ظن وأخواتها عند الكلام على الأدوات التي يقع بها التعليق ، لصدارتها ، وسيجيء البيان في جـ ٢ ص ٣٠ ، ٦١ - .
٦انظر ص ٥٣ وهامشها رقم ١ حيث البيان الذي يوضح معنى " ما " النافية وأثرها في الزمن الحالي وغيره ، وكلام صاحب المفصل في هذا .

بالإعمال أوالإهمال . ومثل هذا فى قول الشاعر :

وما الحسْنُ فى وجه الفتى شرفاً له . . . إذا لم يكنْ فى فعلِه والخلائق

وقول الآخر :

لَعَمرك ما الإسرافُ فيَّ طبيعةٌ . . . ولكنَّ طبعَ البخْل عِندِى كَالموت

لكن الذى يحسن الأخذ به فى عصرنا هوالإعمال ، لأنه اللغة العالية ، لغة القرآن ، وأكثر العرب ، ولا داعى للأخذ باللغة الأخرى ؛ وهي صحيحة أيضا - ١يجوز الأخذ بها منعاً للبلبلة ، وتعدد الآراء من غير فائدة . . . .

وتشتهر العاملة باسم : " ما الحجازية " . ويشترط لإعمالها خمسة شروط مجتمعة٢ :

" ا " ألا تقع بعدها كلمة : " إنْ " الزائدة٣ ؛ فيصح الإعمال فى مثل : ما الحق مغلوباً ، ولا يصح فى مثل : ما إنْ الحق مغلوب٤ .

" ب " ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع " إلا " بعدها٥ ؛ فتعمل

١وإنما أشرنا إليها هنا لينتفع بها المتخصص في فهم ما يصادفه من النصوص القديمة التي تطابقها .
٢هناك بعض شروط أخرى تركناها ، إما لاندماجها في غيرها ، - كاشتراط ألا يكون اسمها شبه . جملة وإما لأنها متكلفة غير مقبولة ، فلا داعي للإعنات بها . من هذا اشتراطهم ألا يبدل من خبرها المنفي بدل " موجب " بسبب اصطحابه " إلا " نحو : ما العدو شيء إلا شيء لا يعبأ به . فكلمة " شيء " الأولى خبر المبتدأ والثانية بدل منها . مرفوع . وهو موجب ، لوقوعه بعد إلا " . ووقوع البدل موجبا يقتضي عندهم أن يكون المبدل منه موجبا ايضا . ثم يقولون ، كيف يكون المبدل منه موجبا مع أنه خبر " ما " النافية التي تنفي معنى الخبر؟ فيقع التناقض الذي لا مفر منه إلا باشتراط ذلك الشرط الذي نرى إهماله ، وعدم التعويل عليه ، لأمرين : أولهما : أن دليلهم منقوض بدليل جدلي مثله ، لا نريد أن نعرضه ، منعا لإطالة المناقشة الجدلية بغير فائدة .
وثانيهما : - وهو الأهم أن بعض أئمة النحاة ، كسيبويه ، لم يشترطه لأن صورا كثيرا من الكلام الفصيح تخلو منه . وهذه هي جملة قاطعة ، وفيها تسير . وبخاصة إذا أخذنا بقولهم : إنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل " كما سيجيء في : جـ٣ باب " البدل " ، وغيره . وسنشير له في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٨؟ " .
٣سبقت الإشارة لهذا في " ب " من ص ٥٦٠ .
٤إن كانت " إن " ليست زائدة وإنما هي لتأكيد النفي لم يبطل العمل ، بشرط وجود فاصل لفظي بين الحرفين ، أو قرينة أخرى تدل على أنها للتأكيد ، طبقا للبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٥٩٦ وقد سبق : " في ص ٥٦١ " أنه لا يصح وقوع " إن " الزائدة ، بعد " ما " النافية العاملة ، ولا بعد " ليس " كما صرح بهذا الصبان ، وصاحب الهمع في أول باب : " ما " الحجازية - .
٥أو وقوع " لكن " ، أو : " بل " كما سيجيء ، في ص ٥٩٧ ، وخرج النقض بكلمة : " غير " فإنه لا يبطل عمل : " ما " نحو : ما الإساءة غير بلاء لصاحبها ، " بنصب كلمة " غير " .

فى مثل : ما الجومنحرفاً ، ولا تعمل فى مثل : ما الجوإلا منحرف ؛ وقول الشاعر :

إذا كانت النعْمَى تُكَدَّرُ بالأذى . . . فما هى إلا مِحْنَةٌ وعذابُ

لأن الخبر مثبت هنا بسبب " إلا " التى أبطلت النفى عنه ، ولا يضر نقضه عن المعمول ؛ نحو : ما أنت متكلماً إلا بصواب .

" حـ " التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذى ليس شبه جملة ، فلا يصح تقديم الخبر الذى ليس شبه جملة عل الاسم ؛ ولهذا تَعْمَل فى مثل : ما المعدنُ حجراً ، وتُهْمَل فى مثل : ما حجرٌ المعدنُ ؛ لتقدم خبرها على اسمها . فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإهمالها عند تقدمه ومخالفته الترتيب ؛ مثل : ما للسرور " دواماً " . وقول الشاعر :

وما للمرء خيرٌ فى حياة . . . إذا ما عُدَّ من سَقَط المتاع[2]

بالإعمال أوالإهمال فى كل ذلك ؛ فعند الإهمال يكون شبه الجملة فى محل نصب ؛ خبر " ما " ، وعند الإهمال يكون فى محل رفع ؛ خبر المبتدأ[3] .

" د " ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدم غير شبه جملة ؛ ففى مثل : ما العاقل مصاحباً الأحمق - لا يصح الإعمال مع تقدم كلمة : " الأحمق " على الاسم ؛ لأنها معمول للخبر ، وليست شبه جملة ، فيجب الإهمال فتقول : ما ، الأحمقَ - العاقل مصاحبٌ ، فإن كان المعمول المتقدم شبه جملة جاز الإعمال والإهمال ، نحو : ما فى الشرِّ أنت راغباً وما عندك فضلٌ ضائعاً ، ويجوز . . . راغبٌ ، وضائعٌ[4] .

[1] ومثل هذا قول الآخر :

وما الناس إلا واحد كقبيلة . . . يعد ، وألف لا يعد بواحد

[2] سقط المتاع : هو المتاع المهمل المتروك ، لعدم فائدته ، " وفي هذا البيت وقعت " ما " بعد كلمة " إذا " فيتعين الحكم بزيادة " ما " - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٧٠ .

[3] لا يظهر للإعمال أو الإهمال أثر مباشر في هذه الأمثلة وأشباهها ، وإنما يظهر الأثر فيما يجيء بعدها من توابع ، كالعطف مثلا ، على الخبر - فعند الإعمال يكون التابع منصوبا كخبر " ما " المنصوب ، وعند الإهمال بكون التابع مرفوعا كخبر المبتدأ .

[4] السبب العام الموضح في " ب " من ص ٥٧٦ .
كذلك يمتنع تقديم معمول الخبر على الخبر ، ومعمول الاسم على الاسم إذا كان المعمول في الصورتين غير شبه جملة ، فلا إعمال في نحو : ما العاقل - الصواب - تارك ، ولا في نحو : ما الشطط راكب " آمن " والأصل ما العاقل تارك الصواب . وما راكب الشطط آمن . فإن كان شبه جملة جاز تقديمه .

" هـ " ألا تتكرر " ما " ، فلا عمل لها فى مثل : " ما " " ما " الحُرُّ مقيم على الضيم ؛ لأن كلمة : " ما " الأولى للنفى ، وكلمة " ما " الثانية

للنفى أيضاً ؛ فهى قد نفت معنى الأولى ، ونفى النفى إثبات١ فتبتعد " ما " الأولى عن النفى ، وينقلب معنى الجملة إلى إثبات ، وهوغير المراد٢ .

١فإن تكررت وكانت لتأكيد النفي في الأولى ، لا لإزالته ، صح الأعمال - مع ضعفه ، حي قيل بشذوذه - وذلك بأن تكون " ما " الثانية توكيدا لفظيا للأولى يقوي نفيها ، ولا يزيله ، مع ملاحظة أن هذا التوكيد اللفظي ضعيف أو شاذ ، كما قلنا ، لعدم وجود فاصل بين حرفي النفي ، كما تقضي ٢ضوابط التوكيد اللفظي - التي منها : أن توكيد الحروف التي ليست للجواب يقتضي تكرار الحرف الأول ومعه لفظ آخر يفصل بينه وبين الثاني الذي جاء للتوكيد - وسيأتي في جـ٣ ص ٥١٥ م ١١٦ هذا - ، والذي يدل على أن الثانية تفيد نفيا جديدا يزيل الأول ، أو أنها تفيد نفيا يؤكد الأول ، إنما هو القرائن اللفظية - ومنها الفاصل اللفظي - أو المعنوية . ومع التكرار لا يصح بغير شذوذ أن توجد " ما " ما في الجملة الواحدة أكثر من مرتين ، إحداهما : الأولى الثانية تكرارها لها .

٢وقد عرض ابن مالك لبعض ما سبق من الشروط ، تاركا بعضا آخر ، حيث يقول :

إعمال " ليس " أعملت : " ما " دون : " إن " . . . . مع بقا النفي ، وترتيب زكن

سجل في هذا البيت ثلاث شروط لإعمال : " ما " عمل ليس ، وهي : ألا توجد بعدها " إن " الزائدة ، وألا ينتقض النفي " بسبب تكرارها نافية ، أو بوقوع حرف نفي آخر بعدها يزيل عن خبرها معنى النفي ، او بدخول إلا - أو غيرها على الخبر مما يزيل عنه النفي " ، وأن يبقي الترتيب بين اسمها وخبرها ، فلا يتقدم الخبر على الاسم " وكلمة زكن معناها : علم " ثم يقول :

وسبق حرف جر أو ظرف كما . . . بي أنت معنيا ، أجاز العلما

أي : أن العلماء أجازوا تقديم الخبر إذا كان حرف جر مع مجروره ، ومثل له بقوله : مابي أنت معنيا ومثاله هذا إنما يصلح لتقديم شبه الجملة المعمول للخبر نفسه ، لا لتقدم الخبر . لكن جواز تقديمه يؤذن بصحة تقديم الخبر شبه الجملة أيضا . أو كان ظرفا ، مثل ، ما عند العاجز حيلة ، وذلك بناء على ما استنبطوه من كلام العرب .

حكم المعطوف على خبرها :

" ا " إن كان حرف العطف مما يقتضى أن يكون المعطوف موجَباً " أى : مثبتاً " مثل : " لَكِنْ " و " بل " - وجب رفع المعطوف١ ؛ مثل : ما الفضل مجهولا لكنْ معروف ؛ وما الإحسان منكوراً بل مشكور ؛ فيجب الرفع فى كلمتى : " معروف " و " مشكور " وأشباههما ؛ محاكاة لنظائرهما فى الكلام الفصيح المأثور . وتعرب كلا منهما خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فكأن أصل الكلام . ما الفضل مجهولا لكن هومعروف . وما الإحسان منكوراً بل هومشكور . ويتعين فى هذه الحالة إعراب كل واحدة من " لكن " و " بل " حرف ابتداء ، ولا يصح إعرابها حرف عطف ، لما يترتب على ذلك من أن يكون المعطوف جملة على حسب التقدير السابق ، ولا يصح أن يكون المعطوف بهما جملة .

١تفصيل ذلك : أن " لكن " تكون حرف عطف بثلاثة شروط ، " أن يسبقها نفي ، أو نهي " " وألا تكون مقترنة بالواو قبلها " ، " وأن يكون معطوفها لا جملة : . ومثالها : ما أغضبت السباق ، لكن المتأخر . فإذا كان ما قبلها منفيا - كالمثال السابق - تركته منفيا على حاله ، وأقرت معناه المنفي ، ولم تغيره ، وأثبتت نقيضه لما بعدها ، ففي العبارة السابقة انتفى الحكم بالإغضاب على السباق ، ووقع الحكم بالإغضاب على المتأخر . وفي مثل : ما غابت فاطمة لكن زينب - انتفى الحكم بغياب فاطمة ، وثبت الحكم بغياب زينب . وهكذا نرى الحكم المنفي قبل : " لكن " ، يبقى منفيا على حاله ، ويثبت نقيضه لما بعدها . . . و . . . . و . . . . فإن فقد شرط لم تصلح عاطفة ، ووجب

أن تكون حرف ابتداء محض ، واستدراك ، وأن تدخل على جملة جديدة لا على مفرد .
وأما " بل " فإنها تكون حرف عطف بعد النفي وغيرها ولا تعطف إلا المفردات الصحيح . فإذا كانت بعد النفي ، أو نهي كأن شأنها شأن : " لكن " في أنها تترك ما قبلها على حاله ، أي : تقر معناه المنفي ولا تغيره وتثبت نقيضه لما بعدها ، نحو : ما أهنت نبيلا بل حقيرا ، فقد انتفى حكم الإهالة عن النبيل وثبت حكم الإهانة للحقير . أما إن كانت بعد كلام موجب ، أو بعد أمر ، فإنها تفيد الإضارب أي : العدول عن الحكم السابق ، ونقله إلى ما بعدها ، وترك ما قبلها كالمسكوت عنه ، بتركه غير محكوم عليه بشيء ، نحو : غرد العصفور ، بل البلبل . وفي الصفحة الآتية ما يزيد الأمر وضوحا .
٢ هذا هو التعليل الصحيح لوجوب الرفع . أما ما زاد عليه من أنه خبر مبتدأ محذوف ، وأنه لا يصح العطف و . . . و . . . مما قيل بع ذلك - فهو تحليل وتعليل منطقي ، ابتكره النحاة : لايضاح الحكم السابق ، وضبط حدوده ، منعا للخطأ ، وقد أحسنوا فيه ، وإن لم يعرف العرب الأوائل شيئا عنه .

ولوجعلنا المعطوف بهما مفرداً ولم نلاحظ التقدير السابق لوجب أن يكون منصوباً ومنفيًّا ، تبعاً للخبر المعطوف عليه ؛ لأن المعطوف المفرد يشابه المعطوف عليه فى حركات الإعراب ، وفى النفى ، والإثبات ، والعامل فيهما واحد ، وهنا يقع التعارض بين المعطوف عليه والمعطوف ؛ فالأول مفى " بما " ومعمول لها . والثانى معمول لها أيضاً وموجَب١ ؛ وقوعه بعد : " لكن " أو : " بل " . المسبوقين بنفى . و " ما " لا تعمل فى الموجَب, ومن هنا يجئ التعارض أيضاً ؛ وهويقضى بمنع العطف ولوكان عطف مفرد على مفرد٢ ، ويقضى بالرفع . والأحسن أن يكون رفعه خبراً لمبتدأ محذوف .
ومما تقدم نعلم أن الكلام فى حالة : " ا " لا يشتمل على عطف مطلقاً ؛ فلا عاطف ، ولا معطوف عليه ، ولا حرف عطف٣ .
" ب " أما إن كان العطف لا يقتضى أن يكون المعطوف موجَبًا وإنما يقتضى أن يشابه المعطوف عليه في حركات إعرابه ، ونفيه ، وإثباته : كالواووالفاء . . . فإنه يجوز فى هذه الحالة نصب المعطوف ورفعه ، مثل : ما أنت

١للسبب الموضح في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .
٢إذا كان خبر " ما " مجرورا بالباء الزائدة مثل : ما النجم بمظلم ، لكن مضيء - أو بل مضيء - وجب الرفع أيضا دون النصب والجر ، لقول النحاة : لا يصح الجر هنا عطفا على لفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة . ولا النصب ، عطفا على محله . وحجتهم أن الباء " عملت " الجر في المعطوف عليه ، فهي العاملة أيضا في المعطوف تبعا لذلك ، لأنه يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب ، فالعام فيهما واحد ، والمعطوف هنا موجب كما سبق . والباء لا تدخل على الموجب ، وإنما تزاد بعد النفي .
وهذا كلام مردود ، لأنه نظري فقط ، يحتاج إلى سماع يؤيده ، فوق أنهم يفتقرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل .
وسجل النحاة هذا في مواضع متعددة ، " كالذي في الصبان ، جـ٢ باب : " الاستثناء " عند الكلام على تعذر البدل من اللفظ في الاستثناء التام غير الموجب . وكالذي في همع الهوامع جـ١ ص ٢١٥ ، وقد أشرنا لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ ، ويجيء في جـ ٢ ص ٣١١ م ٨١ " .
والواجب أن يرجعوا للكلام العربي ، ويعرضوا لحالته ، ثم يستنبطوا منه الحكم الواقع . ولا نعرف أنهم فعلوا . ولهذا نجيز الجر والنصب ، وإن كان الرفع هو الأقوى .
٣وقد كان التعبير في أول الأمر بحرف العطف والمعطوف عليه تعبيرا مجازيا ، روعي فيه الأصل والصورة الظاهرية التي تشبه صورة العطف ، وإن كان الواقع والحقيقة أنه لا أثر العطف هنا .

قاسياً وعنيفاً على الضعيف ، أو : " عنيف " بنصب كلمة : " عنيفاً " ؛ لأنها معطوفة على خبر " ما " المنصوب . وبرفعها لأنها معطوفة على خبر " ما " باعتبار أصله الأول قبل مجئ " ما " ؛ فقد كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ[1] . ويحسن الاقتصار على الأول ؛ ليكون الأسلوب مُتَّسقًا مؤتلفًا[2] . . . .
وتلخيص ما تقدم فى : " اوب " هو : أن رفع المعطوف جائز مع كل عاطف وأما نصبه فمقصور على بعض حروف العَطف دون بعض آخر يقتضى إيجاب المعطوف مثل : لكن وبل[2] . . . .

---

[1] وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :
ورفع معطوف بلكن ، أو : ببل . . . من بعد منصوب بـ " ما " الزم حيث حل
ومعنى البيت واضح بعد تقديره على الوجه التالي : الزم رفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب " بما " حيث وجد ذلك المنصوب . والمراد بمنصوب " ما " : خبرها . و " من بعد منصوب " ، جاز ومجرور متعلقان بكلمة ٦١١ .

زيادة وتفصيل :
" ا " إنما عرض النحاة للعطف على خبر " ما " دون العطف على أخبار غيرها من النواسخ الأخرى التى لا يشترط فيها عدم نقض النفى ، لأن " ما " يشترط فى عملها ألا ينتقض نفى خبرها . فإن انتقض لم تعمل كما سبق .
والحرفان " " لكن " ، و " بل " " من حروف العطف ، ينقض كل منهما النفى عن المعطوف بعده ، ويجعله موجَباً ، مع أن المعطوف عليه منفى . ولما كان المعطوف على خبر " ما " بمنزلة خبرها - وجب أن يكون ذلك المعطوف منفيًّا كالخبر المعطوف عليه ؛ لكى تعمل فيه " ما " النصب . غير أن المعطوف هنا موجب لوقوعه بعد " لكن " ، أو " بل " فالنفى منقوض عنه ، وصار موجباً . ولهذا لم يصح نصبه ، لأنه بمنزلة الخبر - كما قلنا - و " ما " لا تعمل فى الموجب .
وقياساً على ما سبق[1] يجرى هذا الحكم على كل ناسخ آخر ، " مثل : إنْ - لا ، وسيجئ الكلام عليهما " مما يشترط فى إعماله ألا ينتقض النفى عن خبره فعند العطف على خبره ينطبق عليه الحكم السالف .
" ب " أنسب الآراء ، أنه لا يجوز حذف " ما " الحجازية وحدها ، أومع أحد معموليها ، أومعهما . كما لا يجوز حذف معموليها ولا أحدهما .

" حـ " إذا دخلت همزة الاستفهام على " ما " الحجازية لم تغير شيئاً من أحكامها السابقة .

[1] لم أر في الكتب المتداولة نصا على هذا القياس ، ولكنه الذي يساير الأصل العام الذي عرضوه .

وأما الحرف الثاني - : " لا " فهو للنفى . وفريق من العرب - كالحجازين - يُعْمِله عمل : " ليس " ويجعل النفى به منصبًّا مثلها على الزمن الحالى عند عدم قرينة تدل على زمن غير الحال[1] . وفريق آخر - كالتميميين - يهْمِله . تقول : لا معروفٌ ضائعاً ، أو : لا معروفٌ " ضائعٌ " ، بالإعمال أوالإهمال . وله في الحالتين الصدارة في جملته . . . . [2]

والمهم عند إعمالها هوفهم معناها ، وإدراك أثرها المعنوى فى الجملة ، ليحسن استخدامها على الوجه الصحيح[1] وفيما يلي الإيضاح .

" ا " لا رجلٌ غائباً - تشتمل هذه الجملة على كلمة : " لا " النافية وبعدها اسم مفرد مرفوع ، وبعده اسم منصوب . فما الذى تفيده هذه الجملة؟ تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم : " لا " مفرداً - أى : غير مثنى وغير مجموع - احتمال أمرين : نفى الخبر " وهو : الغياب " عن رجل واحد ، ونفى الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا غياب لواحد أوأكثر .

ولوقلنا : لا رجلان غائبيْن ، ولا رجالٌ غائبين - لكان الأمر محتملا نفى الغياب عن اثنين فقط ، أوعن جماعة فقط ، ومحتملا أيضاً نفى الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ، أوعن جماعة فقط ، ومحتملا أيضاً نفى الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ؛ بحيث لا يخلوواحد من الحكم عليه بعدم الغياب .

" ب " لا طائرٌ موجوداً - تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم " لا " مفردًا أى : غير مثنى وغير مجموع - ما أفادته التى قبلها من احتمال أمرين ؛ نفى وجود طائر واحد ، ونفى وجود جنس الطائر كله ؛ فرداً فرداً ؛ بحيث لا يخلوواحد من الحكم عليه بعدم الغياب .

" ب " لا طائرٌ موجوداً - تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم " لا " مفرداً أى : غير مثنى وغير مجموع - ما أفادته التى قبلها من احتمال أمرين ؛ نفى وجود طائر واحد ، ونفى وجود جنس الطائر كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا وجود لطائر واحد ، ولا أكثر . ولوقلنا : لا طائران موجودَيْن ، ولا طيورٌ موجودةً - لكان النفى إمَّا واقعاً على طائرين فقط ، وإما واقعاً على جماعة فقط ، وإما على الجنس كله في الصورتين -

" ١ ، " ١إذا كانت مثل " ليس " في معناها وعملها أفادت نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي ، إلا إن دلت قرينة على أن نفي معنى الخبر في زمن آخر - كما تقدم هنا ، وفي رقم ١ من هامش ص ٥٩٣ - وهذا إن كانت " لا " عاملة عمل " ليس " فأما " لا " المهملة التي لا عمل لها في الجملة الاسمية - ولا في غيرها - فإنها من ناحية أثرها المعنوي في الجملة الاسمية - تشبه " لا " العاملة عمل " ليس " فهما في المعنى متشابهان ، ولكنهما في الإعمال والإهمال مختلفان ، فإحداهما تعمل والآخرى لا تعمل . " راجع الصبان أول باب : " لا " النافية للجنس " . فإن كانت " لا " المهملة داخلة على جملة فعلية فعلها ماض فإنها تنفي معناه في زمنه الخاص به وإن دخلت على مضارع فإنها - في الرأي الراجح - تخلص زمنه للمستقبل ، وتنفي معناه في هذا الزمن المستقبل . والبيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٩ " ويلاحظ أن المهملة يصح دخولها على الجملة الاسمية والفعلية " .

٢طبقا للرأي الراجح - انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٠٣ .

واحداً واحداً ؛ بحيث لا يخلوطائر من الحكم عليه بعدم الوجود .

مما سبق نعلم أن : " لا " النافية التى تعمل عمل : " كان " لا تدل على نفى الجنس كله فرد فرداً دلالة قاطعة لا تحتمل معها أمراً آخر ؛ وإنما تدل - دائماً - على احتمال أمرين١ ، فإن كان اسمها مفرداً دلت على نفى الخبر عن فرد واحد ، أوعلى نفيه عن كل فرد من الأفراد . وإن كان اسمها مثنى أوجمعاً دلت أيضاً على احتمال أمرين ؛ إمَّا نفى الخبر عن المثنى فقط ، أوعن الجمع فقط ، وإمَّا نفيه عن كل فرد من أفراد الجنس . فدلالتها على نفى الخبر تحتمل هذا ، وتحتمل ذاك فى كل حالة . وليست نصًّا٢ فى أمر واحد .

ومن أجل أنها تحتمل نفى الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفرداً سميت : " لا " التى لنفى الواحد ، أو : " لا " التى لنفى الوحْدة ، أى : الواحد أيضاً .

والذين يُعملونها يشترطون لذلك شروطاً خمسة٣ .

أولها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين٤ ؛ أو ما في حكم النكرة٥ مثل : لا مالٌ باقياً مع التبذير . فإن كان أحدهما معرفة أوكلاهما - لم تعمل٤ .

١ما لم توجد قرينة تمنع الاحتمال ، وتعين أحدهما وحده .

٢إذا أردنا النص على أن النفي يقع على كل فرد من أفراد اسم " لا " أي : يقع على أفراد الجنس واحدا واحدا ، من غير احتمال آخر - أتينا بالحرف الذي يدل على ذلك وهو : " لا " النافية للجنس ، بشرط أن يكون اسمها مفردا ، لا مثنى ولا جمعا ، وهي من أخوات " إن " تنصب مثلها الاسم وترفع الخبر . " وسيجيء الكلام مفصلا عليها في بابها الخاص ، آخر هذا الجزء ، ص ٦٨٣ " ، فإن لم يكن اسمها مفردا بأن كان مثنى أو جمعا كانت فيهما هي و " لا " العاملة عمل ليس - سواء ، فيقع الاحتمال بين أن يكون الخبر منفيا عن الاثنين فقط ، أو عن الجماعة فقط ، وأن يكون منفيا عن كل فرد من أفراد الجنس . فالفرق بين نوعي " لا " العاملة إنما يتحقق حين يكون اسمها مفردا ، " انظر هامش ص ٦٨٥ ، حيث البيان " .

٣مع ملاحظة ما لا يصلح أن يدخل عليه الناسخ ، " وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٣ " . ومنه : ألا يكون اسمها شبه جملة .

" ٤و٤ " فلا يصح : لا السلاح مأمونا في يد الطائش . لا لاح المأمون في يد الطائش ، لا السلاح المأمون إذا كان في يد الطائش . . . . فمثل هذه تراكيب غير صحيحة ، بسبب إعمال " لا " مع فقدها شرطا من شروط الإعمال ، إلا عند الكوفيين ، فإنهم لا يشترطونه ، وبمذهبهم قال المتنبي :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذي . . . فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

٥يجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة ، لأنهما يكونان في حكم النكرة - " كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٨ وفي ١ من هامش ص ٢١٣ وفي ٢ من هامش ص ٢٠٩ . . . . " - . . .

ثانيهما : عدم الفصل بينها وبين اسمها وهذا يستلزم الترتيب بين معمونيها ، فيجب تأخير الخبر ، وكذلك تأخير معموله عن الاسم ، كى لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ؛ نحو : لا حصنٌ واقياً الظالمَ١ . ولا يصح أن يسبقها شيء من جملتها٢ . . . .

ثالثها : ألا ينتقض النفى بإلا ؛ تقول ؛ لا سعىٌ إلا مثمر ، ولا يصح نصب الخبر٣ .

رابعها : عدم تكرارها ؛ فلا تعمل فى مثل : لا ، لا مسرع سَبَّاق . إذا كانت " لا " الثانية لإفادة نفى جديد٤ .

خامسها : ألا تكون نصًّا فى نفى الجنس٥ - كما شرحنا - وإلا عملت عمل : " إنّ " :

تلك هى الشروط الحتمية لعمل " لا " وهى نفسها شروط لعمل " ما " مع زيادة شرطين فى عمل " لا " وهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا تكون نصًّا فى نفى الجنس٦ .

وحذف خبرها كثير فى جيد الكلام ؛ ومنه أن تقول للمريض ؛ لا بأسٌ ؛ أى : لا بأسٌ عليك . وفلان وديع لا شكٌّ . أى : لا شكٌّ فى ذلك ، أوفى وداعته. . . .

١فلا يصح : " لا واقيا حصن الظالم " لتقديم الخبر . ولا يصح : لا - الظالم - حصن واقيا ، لتقديم معموله وحده . ولا يصح : لا - واقيا الظالم - حصن ، لتقديمهما معا . إلا إن كان معمول الخبر شبه جملة فيجوز تقديمه وحده ، نحو : لا - في العمل حازم مهملا . ولا ساعة الجد عاقل متوانيا .

٢والصحيح أن " لا " بنوعيها العاملة والمهملة ، هي من حروف النفي التي لها الصدارة . " راجع الصبان في باب : " ظن وأخواتها " ، عند الكلام على أدوات التعليق التي لها الصدارة " . وسيجيء البيان في جـ ٢ ص ٢٦ م ٦١ .

٣ومن أثر هذا أنه إذا عطف على خبرها بالحرف ، " لكن " أو : " بل " لم يجز العطف بالنصب ووجب رفع المعطوف ، لما سبق بيانه في ص ٥٩٧ وفي الزيادة ص ٦٠٠ .

٤فإن تكررت وكانت الثانية مفيدة لنفي جديد يزيل النفي السابق ، وليس توكيدا للأولى - فإنها لا تعمل ، لأن نفي النفي إثبات ، فتبتعد عن معناها الأساسي في مثل : " لا لا مكافح مسرور . وإن كانت الثانية توكيدا للأولى - مع قلته وضعفه - ، بسبب عدم الفاصل بينهما - جاز إعمالها : نحو : لا لا حاسد مستريحا . وقد عرفنا أن الذي يدل على أن الثانية للتوكيد أو لإفادة نفي جديد - هو : القرآن اللفظية أو المعنوية . ولا تتكر - في الأرجح - إلا مرة واحدة بحيث لا تشتمل الجملة منها على أكثر من اثنين " انظر رقم ١ من هامش ص ٥٩٦ ففيه ما يتصل بهذا " .

٥راجع " لا " النافية للجنس آخر هذا الجزء ٦٨٣ .

٦لم يذكر من شروط " لا " عدم وقوع : " إن " الزائدة بعدها كاشتراطه في " ما " لما هو معروف من عدم وقوع : " إن " الزائدة بد " لا " .

" ملاحظة " : لا يتغير شئ من الأحكام السالفة إذا دخلت همزة الاستفهام على " لا " سواء أكان الاستفهام باقياً على حقيقته ، أم خرج إلى معنى آخر كالتوبيخ ز أوالإنكار . . . . ، مثل : ألا إحسانٌ للفقير من هذا الرجل الغنى[1] البخيل . . .

أما الحرف الثالث : " إنْ " فهولنفى الزمن الحالى عند الإطلاق ، وإعمالُه وإهمالُه سِيَّان[2] . ولكن الذين يُعملونه يشترطون الشروط الخاصة بإعمال " ما " [3] النافية إلا الشرط الخاص بعدم وقوع " إنْ " الزائدة بعدها ؛ إذ لا تقع " إنْ " الزائدة بعد " إنْ " النافية أيضاً ؛ نحو : إنْ الذهبُ رخيصاً " بمعنى : ما الذهب رخيصاً " أو : إنْ الذهبُ رخيص . ففى المثال الأول تعرب " إنْ " حرف نفى ناسخ بمعنى : ما ، وبعدها اسمها وخبرها . وفى المثال الثانى : " إنْ " حرف نفى مهمل ، وبعده مبتدأ مرفوع ، ثم خبره المرفوع[4] . ومن أمثلة عمالها ، قول الشاعر :

إنْ المرْءُ بانقضاءِ حيَاتِه . . . ولكنْ بأن يُبْغى عليه فيُخْذَلاَ

وهى فى حالتى إعمالها وإهمالها لنفى الزمن الحالى ، ما لم تقم قرينة على غيره . - كما تقدم - .

وأما الحرف الرابع : " لات " [5] فهولنفى الزمن الحالى عند

[1] راجع الخضري جـ1 باب : " لا النافية " للجنس عند بيت ابن مالك .
وأعط " لا " مع همزة استفهام . . . ما تستحق دون الاستفهام
حيث صرح بأن دخول همزة الاستفهام على " لا " بنوعيها لا يغير من أحكامها ، على الوجه الآتي في م 59 ص 704 .

[2] إذا كانت عاملة وجب دخولها على جملة اسمية - كالشأن في النواسخ كلها - ولا يصح أنه يكون اسمها شبه جملة . أما إذا كانت مهملة فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية ، فمن أمثلة المهملة الداخلة على الاسمية قوله تعالى : {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} ومن أمثلة الداخلة على الفعلية قوله تعالى : {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} وقوله : {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا { .

[3] تقدمت شروطهما ، في ص 594 - ويراعي في العطف على خبر " إن " ما سبق في العطف على خبر " ما " ص 597 والزيادة التي في ص 600 " .

[4] ويجوز هنا ما يجوز في " ما " من صحة نقض النفي عن معمول الخبر ، دون الخبر ، نحو : ما أنت قارئا كتبا إلا النافعة .

[5] يقول النحاة : إن أصلها " لا " ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ ، كالتاء في " ربت " و " ثمت " . غير أن التاء مع " لات " متحركة بالفتح دائما . وزيادتها تفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفي=

الإطلاق ويشترط لعملها[1] :

" ا " الشروط الخاصة بعمل " ما " [2] إلا الشرط الخاص بعدم وقوع : " إنْ " الزائدة بعدها ؛ إذ لا تقع " إنْ " الزائدة بعد : " لات " .

" ب " ثلاثة شروط أخرى ؛ هى : أن يكون اسمها وخبرها كلمتين دالتين على

الزمان٣ ، وأن يحذف أحدهما دائماً ، والغالب أنه الاسم . وأن يكون المذكور منها نكرة ؛ مثل : سهوتَ عن ميعادك ، ولاتَ حينَ سهو . أى : ولاتَ الحينُ٤ حينَ سهو . وإعرابها : " لا " نافية ؛ تعمل عمل : " ليس " . التاء للتأنيث اللفظى٥ واسمها محذوف تقديره : الحينُ ، أو : الوقت ، أو : الزمن . . " حينَ " خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف . " السهو " مضاف إليه مجرور . ومثل : تسرعتَ فى الإجابة ، ولاتَ حينَ تَسرُّع . أى : وليس الحينُ حينَ تسرُّع ، أوليس الوقت وقتَ تسرع . والإعراب كالسابق .

=وتقويته . هذا كلام النحاة ملخصا من آراء متعددة لا يستريح العقل لواحد منها ، ولا إلى أن التاء زيدت على كلمة : " لا " . . . . لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين " لا ، ولات " مستقلة ، لم يذكروا أن إحداهما أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلح عليه النحاة بعدهم ، وبنوا عليه أحكامهم ، فن الخير ترك الآراء التشعبة ، والاقتصار على اعتبار : " لات " كلمة واحدة مبنية على الفتح ، معناها : النفي ، وعملها هو عمل " كان " وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها ، ولا ضبط حروفها ، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص ، ولا سيما إذا كان في إتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع . وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجدلية التي لا حاجة إليها اليوم .

١مع ملاحظة ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ - وقد سبق بيانه في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ ورددنا أن اسم الناسخ - مهما اختلفت أنواع النواسخ - لا يكون شبه جملة .

٢وقد سبقت ، في ص ٥٩٤ - ويراعي في العطف على خبرها ما سبق في العطف على خبر " ما " ص ٥٩٥ وفي الزيادة ص ٦٠٠ " .

٣مثل كلمة : " حين " - وهي أكثر الكلمات الزمنية التي استعملها العرب معمولة للحرف : " لات " ومثل : " ساعة " و " أوان " و " وقت " وغيرها مما يدل على الزمن .

٤قالوا : كلمة : " الحين " هنا معرفة " مع أن : " لات " لا تعمل إلا في النكرات " لأن المنفي في المثال هو " حين " معين ، معروف ، وهو الذي سها فيه المخاطب ، فالتقدير : لات حين سهوك حين سهو : أي : ليس زمن سهوك زمن سهو : بمعنى : أن زمن سهوك لا يصح ولا يصلح أن يكون زمن سهو . فاشتراط التنكير في معموليها معا - كما ينص عليه أكثر النحاة - إنما يتحقق في التركيب اللفظي الذي يشتمل على المعمولين مذكورين فيه صراحة ، أما في التقدير فلا يشترط ذلك " كما في تقدير المثال السابق " .
وخير من هذا كله أن يكون الشرط هو : تنكير ما يذكر صريحا من معمولين ، وهذه عبارة بعض النحاة الأقدمين ، وتريحنا من الجدل الذي لا داعي له ، ومن تحقق الشرط في التركيب اللفظي ، دون التقديري ، وأمثاله هذا . . . .

٥أو : لات - كلها - حرف نفي مبني على الفتح لا محل له ، وهذا أحسن . . . اعتمادا على ما تقدم في رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

زيادة وتفصيل :

" ا " وردت " لات " فى بعض الكلام العربى القديم مهملة لا عمل بها ؛ فهى متجردة للنفى المحض . ومنه قول الشاعر :

تَرَكَ الناسُ لنا أكنافهم . . . وتولّوا ، لاتَ لمْ يُغْنِ الفرارُ

فهى هنا حرف نفى محض١ ، مؤكد بحرف نفى آخر من معناه ، هو : " لم " وهذا الاستعمال مقصور على السماع لا يجوز اليوم محاكاته . وإنما عرضناه

لنفهم نظائره فى الكلام القديم حين تمر بنا ، ومنه قول القائل :
لَهْفى عليك لِلهفةٍ من خائفٍ . . . يَبغى جوارَك حينَ لاتَ مجيرُ
فهى حرف نَفى مهمل٢ . " ومجير " فاعل لفعل محذوف أومبتدأ خبره محذوف .
" ب " حكم العطف على خبر : " لات " نفسه كحكم العطف على خبر " ما " . وقد تقدم " فى ص ٥٤٠ و٥٤٣ " فيتعين الرفع إن كان حرف العطف يقتضى إيجاب ما بعده ، " مثل : لكنْ وبل " ، تقول : سئمت ولات حينَ سآمة ، بل حينُ صبر ، أولكن حينُ صبر . فإن كان حرف العطف لا يقتضى إيجاب ما بعده " كالواو " جاز النصب والرفع ، تقول : رغبت فى الراحة أياماً ، ولات حين راحة ، وحينَ استجمام ، بنصب كلمة " حين " المعطوفة أورفعها .
" حـ " من أسماء الإشارة : " هَنَّا " وهى فى أصلها ظرف مكان كما عرفنا فى باب أسماء الإشارة٣ . وقد وقعت فى الكلام العربى القديم بعد كلمة : " لات " كقول القائل : " حَنَّتْ نَوَارُ ولات هَنَّا حنَّت٤ " . . . . وخير ما يقال فى إعرابها : إن : " لات " حرف نَفى مهمل " أى : لا عمل له " و " هنا " اسم إشارة للمكان ، منصوب على الظرفية ، خبر مقدم " حنت " حن : فعل ماض ، قبله " أنْ " مقدرة . والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر تقديره : هى . والمصدر المؤول من الفعل والفاعل و " أنْ " المقدرة قبل " نت " فى محل رفع مبتدأ مؤخر . وخبره اسم الإشارة الظرف المتقدم : " هنَّا " . وهذا أسلوب يحسن الوقوف فيه عند السماع ، والبعد عن محاكاته .

١لدخولها على جملة فعلية . فليس اسم ولا خبر .
٢لأن معموليها ليسا دالين على الزمان .
٣ص ٣٣٨ .
٤عرضنا لهذا الشاهد وإتمام البيت في ص ٣٣٨ وذكرنا هنا بعض الآراء ، ومنها الرأي القائل إن : " هنا " قد تكون ظرف زمان .

المسألة التاسعة والأربعون زيادة باء الجر فى خبر هذه الأحرف

تقدم أن " باء " الجر تزاد فى مواضع١ ، منها : أخبار الأفعال الناسخة إذا كانت تلك الأخبار منفية ؛ " فلا تزاد فى أخبار " ما زال " وأخواتها الثلاثة ؛ لأن أخبارها موجبَة " وأن الغرض من تلك الزيادة هوتأكيد النفى وتقويته ، كما

عرفنا .

ومن تلك المواضع : خبر " ليس " [2] ؛ ويكثر فيه زيادة الباء ؛ نحو : ليس الحازم بمتواكل . فالباء زائدة ، " ومتواكل " مجرورة بها فى محل نصب خبر " ليس " . ومنها : " ما " العاملة والمهملة ، فيكثر فى خبرها المنفى زيادة الباء ؛ نحو : ما العربى ببخيل ، وما العربى بهياب الشدائد . وأصل الكلام ما العربى بخيلا . ما العربى هياباً ، فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور فى محل نصب خبر : " ما " إن كانت عاملة ، أوفى محل رفع خبر المبتدأ ، إن كانت : " ما " مهملة[3] . ومن الأمثلة ، قوله تعالى : {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} ، وقول الشاعر :

أقصِرْ - فؤادى - فما الذكرَى بنافعَة . . . ولا بشافعةٍ فى رَدّ ما كانا

وقد تزاد أحياناً بعد خبر : " لا " العاملة[4] ، نحو : لا جاهٌ بخالد . ولا سلطانٌ

---

[1] في ص ٥٩٠ وما بعدها ، إيضاح مناسب لبعض مواضع زيادة الباء ، وسبب الزيادة ، وأنها قد تزاد في الاسم إذا توسط الخبر بينه وبين الناسخ .

[2] في ص ٥٩١ بشرط ألا تكون أداة استثناء ، وألا ينتقض النفي " بإلا " . فإن كانت أداة استثناء فهي بمعنى : " إلا " فلا يزاد في خبرها الباء . ومثلها " لا يكون " أداة الاستثناء - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٠ - .

[3] بشرط ألا يكون إهمالها بسبب نقض النفي في خبرها ، فإن كان بسببه لم تدخل عليه الباء الزائدة ، لأن الكلام يصير مع نقض النفي موجبا ، فلا يصح زيادة الباء في مثل : ما أنت إلا ناصح .

وهناك شرط أخر لزيادة : " الباء " في خبر " ما " ، هو : أن يكون الخبر من الألفاظ التي تقبل الإيجاب والتي لا يقتصر استعمالها على المعاني المنفية ، فلا تزاد " الباء " في كلمة : أحد ، وعريب وديار ، في نحو : ما مثلك أحد . . . فلا بد لزيادة الباء في خبر " ما " من تحقيق الشرطين السابقين . " انظر ص ٥٩٠ و ٥٩١ " وهامشهما " .

هذا والذي يدل على أن زيادة " الباء " هي في خبر العاملة أو المهملة ما يكون للخبر من توابع ، فإن ضبط التابع بغير الجريدل على نوع الخبر . وأنه خبر للعاملة أو للمهملة .

[4] سواء أكانت عاملة عمل " ليس " أم عامةل عمل " إن " .

بدائم . وأصل الكلام : لا جاهٌ خالداً ، ولا سلطانٌ دائما . " والإعراب كالسابق " . . .

وقد تقدم أنها تزاد فى خبر المضارع من " كان " ، بشرط أن يكون منفيًّا بحرف النفى : " لم " ؛ نحو : كلمتنى فلم أكنْ بمشغول عنك ، ولم أكنْ بمنصرف عن حديثك . أى : لم أكن مشغولا عنك ، ولم أكن منصرفاً عن حديثك . فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها فى محل نصب : خبر " أكن " . وأنها قد تزاد أيضاً فى المفعول الثانى من مفعولى : " ظن وأخواتها " ، نحو : ما ظننت المؤمن بجبان .

أما زيادتها فى بقية الأفعال والحروف الناسخة ، أوفى خبر المبتدأ ، أوفى غير ما سبق - فمقصور على السماع .

١في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٢ .
٢ما عدا " لا يكون " الاستثنائية لأن الباء لا تزاد في خبرها ، ولأنها لا بد أن تكون للغائب وقبلها : " لا " النافية .
٣يقول ابن مالك في كل ما سبق من زيادة الباء ومن الكلام على : " لا - ولات " ما يأتي باختصار : " وقد الكلام على زيادة الباء قبل أن يتكلم على - ولات " ، وكان الواجب التأخير عنهما " .
وبعد : " ما " و " ليس " جر " البا " الخبر . . . وبعد : " لا " ونفي : " كان " قد يجر
أي : جرت " الباء " الخبر بعد : " ما " : " ليس " . ثم قال : وقد يجر الخبر بعد " لا " التي هي من أخوات " ليس " وبعد : " كان " المنفية ، لأن نفيها ينصب على خبرها " بشرط أنها غير الاستثنائية " كما شرحنا - ثم قال :
في النكرات أعملت كليس : " لا " . . . وقد تلي : " لات " و " إن " ذا العملا
أي : أعملت، : " ولا " في النكرات عمل " ليس " فترفع الاسم وتنصب الخبر ، بشرط أن يكونا نكرتين معا . ثم قال : وقد تتولى " لات " و " إن " هذا العمل فيرفع كل منهما الاسم ، ينصب الخبر ، ولم يذكر شروطا ثم عاد فقال :
ومما للات في سوى حين عمل . . . وحذف ذي الرفع فشا . والعكس قل
يريد : أن " لات " لا تعمل في سوى " الحين " أي : الزمن ، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها لفظين دالين على الزمن ، ولا بد من حذف أحدهما . كما عرفنا . ولكن حذف الاسم صاحب الرفع هو الفاشي ، أي : الشائع ، والعكس قليل ، وهو حذف الخبر ، وبقاء الاسم .

زيادة وتفصيل :

يتردد فى مواطن مختلفة من كتب النحوما يسمى ؛ " العطف على التوهم " ؛ وهونوع يجب الفرار من محاكاته١ - قدر الاستطاعة - ولتوضيحه نسوق المثالين التاليين : " ا " " ليس المؤمن متأخراً عن إغاثة الملهوف " . فكلمة : " متأخراً " خبر " ليس " ، وهومنصوب . ويجوز - كما عرفنا٢ - أن تزاد باء الجر فى أول الخبر ؛ فنقول : " ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف " ؛ فتكون كلمة : " متأخر " فى الظاهر مجرورة بالباء الزائدة ، لكنها فى التقدير فى محل نصب ، لأنها خبر " ليس " .
فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائدة كلمة أخرى ، بأن قلنا : ليس المؤمت بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف - فإنه يجوز فى المعطوف - وهوكلمة : " قاعد " مثلا - الجر تبعاً للمعطوف عليه المجرور فى اللفظ ، كما يجوز نصبه ، تبعاً للمعطوف عليه المنصوب محلا ، لأنه خبر " ليس " . فالمعطوف فى المثال السابق يجوز نصبه تبعاً لمحل الخبر ، كما يجوز جره تبعاً للفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة المذكورة فى الجملة ، والتى يجوز زيادتها فى مثل هذا الخبر .

لكن إذا خلا الخبر منها فكيف نضبط المعطوف عليه؟ أيجوز النصب والجر مع عدم وجودها كما كانا جائزين عند وجودها؟ يقول أكثر النحاة : نعم . ففى المثال السابق يصح أن نقول : ليس المؤمن متأخراً وقاعداً عن إغاثة الملهوف . أو : ليس المؤمن متأخراً وقاعدٍ . . . بنصب كلمة : " قاعد " أوجرها ؛ فالنصب لأنها معطوفة على الخبر المنصوب مباشرة ؛ ولا عيب فى هذا . والجر لأنها معطوفة على خبر منصوب فى التقدير ؛ على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة ؛ فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة مع أنها غير موجودة بالفعل . وتوهم أنها ظاهرة فى أول الخبر ؛ - ولذا يسمونه : " العطف على التوهم " - مع أن

---

١ سيجيء نوع منه - " في جـ٤ باب النواصب ص ٣٣٧ م ١٤٩ ، عند الكلام على فاء السببية ، وكذلك في باب : " العطف " جـ٣ ص ٦٣٦ م ١٢٢ " - يقتضيه وضوح الكلام ، واستقامة معناه ، مع تقدير " أن " المضمرة وجوبا .
٢ في ص ٦٠٥ .

مع أن توهمه غير صحيح . ومن العجب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ، ويبنى عليه آثاراً . وهذا أمر يجب الفرار منه - كما قلنا - ؛ لما فيه من البعد ، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية ، لا خير فيها . فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه فى الوارد ، ونحصر أمره فى المسموع من تلك الأساليب ، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس ، إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاته . وهذا الرأى السديد لبعض النحاة الأقدمين١ تستريح النفس إليه وحده ، ولا فرق فيه بين العطف على خبر " ليس " أو " ما " أوغيرهما من الأخبار التى تزاد فى أولها الباء جوازاً٢ . . . .

مثال آخر :

ما المحسن مناناً بإحسانه . كلمة : " مناناً " - خبر " ما " منصوبة ، ويجوز أن تزاد " باء " الجر فى خبر : " ما " الحجازية على الوجه المشروح فى زيادتها - فيقال : ما المحسن بمنان بإحسانه . فتكون كلمة : " منان " مجرورة فى الظاهر بالباء الزائدة ، ومنصوبة المحل ، لأنها خبر " ما " ؛ فإذا عطفنا على هذا الخبر المجرور كلمة أخرى٣ ، جاز فى المعطوف إما الجر تبعاً للخبر المجرور لفظه ، وإما النصب أيضاً تبعاً للخبر المنصوب محله ؛

فيقال ما لامحسن بمنان وذاكر إحسانه أو : " ذاكراً " إحسانه ؛ بجر كلمة : " ذاكراً " ، أونصبها .

١وقد تردد في مراجع وأبواب مختلفة ، منها شرح الأشموني ، آخر باب : " حروف الجر " ، ومنها كتاب : " تنزيل الآيات " ، شرح شواهد الكشاف ، ص ١٦ عند بيت الشاعر :
مشائيم ، ليسوا مصلحين عشيرة . . . ولا ناعب إلا يبين غرابها
حيث عطف : " ناعب " بالجر على : " مصلحين : يتوهم إن المعطوف عليه مجرور بالباء ، وأن التقدير بمصلحين . وأيضا ورد هذا البيت ومعه آخر في " الكامل للمبرد " جـ ١ ص ٢٧٩ للاستشهاد بكل منهما على الحكم السالف .
٢والكلام على هذا النوع من الجر يذكرنا نوعا آخر من الجر يجب التشدد في إهماله ، وفي ترك استعماله ، والاقتصار فيه على المسموع وحده ، لوضوح فساده وإفساده ، هو : " الجر بالمجاورة " . وسيجيء تفصيل الكلام عليه " في جـ٢ ص ٤٠١ م ٨٩ " باب : حروف الجر " وفي جـ ٣ ص ٨م ٩٣ باب الإضافة " .
٣وكان حرف العطف غير : " لكن " و " بل " . . . " راجع ص ٥٩٧ السابقة . . . . " .

فإذا لم تكن " باء " الجر الزائدة مذكورة فى أول الخبر فكيف نضبط المعطوف؟
يقول أكثر النحاة : إن العسطف عند عدم وجود باء الجر الزائدة فى الخبر كالعطف مع وجودها ، فيجوز النصب فى المعطوف تبعاً للنصب اللفظى فى الخبر المعطوف عليه ؛ كما يجوز الجر فى المعطوف تبعاً لتوهمهم الجر فى الخبر المعطوف عليه ، وافتراضهم أن ذلك الخبر مجرور بالباء الزائدة ؛ مع أنها غير موجودة ، فى الكلام .
وهوتوهم لا يصح الالتفات إليه اليوم ، ولا الأخذ بما يرتبونه عليه . . . لما أوضحناه . ويتساوى فى هذا خبر " ليس " وخبر " ما " وغيرهما من الأخبار التى يجوز فى أولها زيادة باء الجر .
" ب " إذا وقع بعد خبر " ليس " وخبر " ما " - مشتق معطوف ، فكيف نضبطه؟ لهذا صور يعنينا منها ما١ يأتي :
أولا : أن يكون المشتق المعطوف على خبرها وصفاً٢ عاملا وبعده اسم مرفوع ، سببّى٣ له ، نحو : " ليس المستعمر أميناً ، ولا صادقاً وعدُه " أو : " ما المستعمر أميناً ولا صادقاً وعدُه " . فيجوز فى الوصف المعطوف وهوكلمة : " صادق " ما يجوز فيه لوكان غير رافع اسماً بعده ؛ وعلى هذا يصح فى كلمة : " صادق " النصب بعطفها على الخبر المنصوب مباشرة وهوكلمة : " أميناً " كما يصح فيها الجر عطفاً على الخبر المجرور على حسب توهم النحاة أن الخبر مجرور بباء زائدة غير ظاهرة فى اللفظ . . . وهوتوهم وتخيل سبق رفضه فى : " ا " أما الاسم السببى المرفوع بعد الوصف المعطوف فيعرب فى الحالة السالفة فاعلا له " وقد يعرب أحياناً نائب فاعل فى جملة أخرى إذا كان

الوصف الرافع له اسم مفعول " . وفى المثال السابق بصورتيه يلتزم الوصف الإفراد فلا يثنى ولا يجمع - فى رأى أكثر النحاة - .
ويصح أن يكون الوصف مرفوعاً مبتدأ - لا معطوفاً - وأن يكون السبى٤ بعده

١مع ملاحظة الصور التي سبقت في ص ٥٩٧ .
٢أي اسما مشتقا .
٣و٣ " السبي هنا : ما له صلة وارتباط بالوصف ، كقرابة ، أو صداقة ، أو عمل ، أو شيء متصل به . ويربط بينهما الضمير ونحوه مما يعود على ذلك الوصف .
٤والعطف في المثال السابق بصورتيه عطف مفرد على مفرد .

مرفوعاً به يغنى عن الخبر " سواء أكان المرفوع فاعلا أونائب فاعل " ، وفى هذه الصورة يلتزم الوصف الإفراد أيضاً . ويكون الوصف مع مرفوعه معطوفاً على الجملة قبله١ .
ويصح أن يكون السببي مبتدأ متأخراً والوصف خبراً مرفوعاً متقدماً - لا معطوفاً وفي هذه الحالة يتطابقان ؛ إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً ؛ نحو : ليس علىّ مهملا ولا مقصرٌ أخوه - ليس على مهملا ولا مقصران أخواه - ليس على مهملا ولا مقصرون إخوانه٢ - . . . وكذلك لوكان الناسخ " ما " بدلا من " ليس " .
ثانياً : أن يكون المعطوف وصفاً أيضاً وقبله : " ليس " ومعمولاها ولكن بعده اسم أجنبى٣ . فيعطف الأجنبى على اسمها ، ويرفع مثله . ويعطف الوصف على خبرها ، وينصب مثله ، تقول ليس محمود حاضراً ، ولا غائباً٤ حامد ، فكلمة : " حامد " معطوفة على الاسم : " محمود " مرفوعة مثله .
وكلمة " غائباً " معطوفة على الخبر " حاضر " منصوبة مثله .
فإن كان خبر " ليس " مجروراً بالباء الزائدة جاز أيضاً جر الوصف ؛ تقول : ليس محمود بحاضر ، ولا غائب حامد ؛ بجر كلمة : " غائب " لأنها معطوفة على الخبر المجرور لفظه بالياء الزائدة ؛ ويجوز فى الحالتين السالفتين رفع الأجنبي

١والعطف على هذا الإعراب عطف جملة على جملة .
٢ويتعين العطف في هذه الصورة ، وأن يكون عطف جملة على جملة .
٣أي : ليس سببيا . وقد سبق شرح السببي " في رقم ٣ ص ٦١١ " .

٤في هذا المثال معطوفان ، ومعطوفان عليهما ، وحرف عطف واحد ، هو : الواو ، وهذا المثال يصلح أن يكون إما عطف جملة على جملة - أي : ليس محمود حاضر وليس حامد غائبا . وإما : عطف مفردين بالواو على نظيرين لهما سابقين ، فتكون كلمة : " غائبا " معطوفة بالواو على كلمة : " حاضرا " وكذلك كلمة : " حامد " معطوفة بالواو أيضا على كلمة ، " محمود " ، ومن اختصاص الواو أن تعطف معطوفين بالصورة السابقة . لكن من أي أنواع العطف هذا؟ أعطف مفرد على مفرد أم جملة على جملة؟ قولان ، سنوضح أمرهما والصواب منهما في باب العطف - جـ٣ - والمناسب هنا أن العطف عطف جملة على جملة . . . .

على أنه مبتدأ ، خبره الوصف المتقدم ؛ فيتطابقان . وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى .

ثالثاً : أن يكون المعطوف وصفاً قبله " ما " ومعمولاها ؛ وبعده اسم أجنبى ؛ فيجب رفع الوصف الواقع بعد خبرها ؛ سواء أكان خبرها منصوباً ، أم مجروراً بالباء الزائدة ؛ نحو : ما محمود حاضراً ولا غائبٌ حامدٌ١ . أو : ما محمود بحاضر ولا غائبٌ حامدٌ١ . أو : ما محمود بحاضر ولا غائب حامد .

١السبب الحقيقي هو أن أساليب العرب الفصحاء جرت على هذا . لكن النحاة يذكرون السبب النحوي أن خبر : " ما " لا يتقدم على اسمها . فكذلك خبر ما عطف على اسمها . لأن كلمة " حامد " معطوفة على : " محمود " التي هي اسم " ما " فكأن كلمة : " حامد " بمنزلة اسم : " ما " بسبب أنها معطوفة على الاسم ، وكلمة " غائب " معطوفة على كلمة : " حاضر " التي هي خبر " ما " ، فكأنها بمنزلة خبر " ما " بسبب ذلك العطف . وقد تقدم ما هو بمنزلة الخبر على الاسم فلا تعمل فيه : " ما " . ، لفقد الترتيب . فالأحسن في إعراب الوصف في هذه الحالة أن يكون خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها ، فالعطف عطف جمل .

المسألة الخمسون أفعال المقاربة وأفعال الشروع وأفعال الرجاء

١

أفعال المقاربة - معناها :

فى جملة مثل : " الماء يَغلى " ، يفهم السامع بسبب وجود الفعل المضارع : أن الماء فى حالة غليان الآن٢ ، أوْ : أنه سيكون كذلك فى المستقبل٣ . فإذا قلنا : " كاد الماء يغلى " - اختلف المعنى تماماً ؛ إذ نفهم أمرين ، أن الماء اقترب من الغليان اقتراباً كبيراً ، وأنه لم يَغْلِ بالفعل ، أى : أنه فى حالة إنْ استمرت زمناً قليلا فسيغلى . والسبب فى اختلاف المعنى الثانى عن الأول هووجود الفعل : " كاد " فى الجملة الثانية ، مع أنه ماض٤ .

وكذلك الشأن : فى : " القطار يتأخر " إذ نفهم من الجملة أن القطار يباشر التأخر الآن ، أوفى المستقبل . فإذا قلنا : " كاد القطار يتأخر " . . .

تغيَّر المعنى ، وفهمنا أمرين ؛ أنه اقترب من التأخر جدًّا ، وأنه - بالرغم من ذلك - لم يتأخر فى الواقع . أى : أنه فى حالة ، إنْ طال زمنها قليلا يقع فى التأخر . والسبب فى اختلاف المعنى الثانى عن الأول وجود الفعل الماضى : " كاد " .

ومثل ما سبق : " الكأس تتدفق ماء " فالمعنى : أن الماء يفيض منها الآن ، أومستقبلا . فإذا قلنا : " كادت الكأس تفيض ماء " تغير المعنى ، وانحصر في

---

١ هذا أحد أبواب النواسخ ، وقد عرفنا أن اسم الناسخ لا يكون شبه جملة .

٢ أي : وقت الكلام ، وهو : الزمن الحالي .

٣ هو الزمن الذي بعد الكلام .

٤ يلاحظ هنا أن المضارع في خبرها ينقلب زمنه قريبا جدا من الحال - " كما سبق في ص ٥٧ وسيجيء في رقم ٧ من هامش ص ٦١٥ " - كما أن زمنها الماضي ينقلب ماضيا قريبا من الحال ، ليتوافق زمن الفعل مع زمن خبره ، فإذا قلت : كاد المطر ينزل ، فالمراد قرب زمن نزوله من الحال ، وأنه لم ينزل فعلا . وقد يكون الزمن : " كاد " وفي خبرها مقصورا على الماضي وحده ، أو على المستقبل ، حين تقوم القرينة القاطعة على أن المراد المقاربة فيما مضى ، أو فيما يستقبل ، مثل : كاد القطار يتأخر أمس - يكاد المريض يغادر المستشفى غدا .
" راجع في كل ما سبق جـ ٧ ص ١١٥ من شرح المفصل : الأفعال المقاربة " .

أنها اقتربت كثيراً من التدفق ، وأنها لم تتدفق بالفعل ، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضى : " كاد " .

ومن الأمثلة السابقة - وأشباهها - يتبين أن الفعل : الماضى " كاد " يؤدى فى جملته معنى خاصًّا ، هوالدلالة على التقارب بين زمن وقوع الخبر والاسم١ ، تقارباً كبيراً مجرداً ؛ " أى : لا ملابسة٢ فيه ، ولا اتصال " . ومن أجل ذلك سميت " كاد " ٣ فعل : " مقاربة " . ولها إخوة تشاركها فى تأدية هذا المعنى . ومن أشهر أخواتها - كرَبَ - أوشكَ . . . . - ٤مثل : كرَبَ الليلُ ينقضى - أوْشكَ الصبح يقبل ، بمعنى : " كاد " فيهما . وكلها بمعنى : " قرُبَ " .

عملها :

أفعال المقاربة أفعال ناقصة " أىْ : ناسخة " ترفع المبتدأ٥ اسماً لها ، وتنصب الخبر٦ ، فلا ترفع فاعلا ، ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخة٦ ، فهى من أخوات " كان " . غير أن الخبر فى أفعال المقاربة لا بد أن يشتمل على :

" ١فعل مضارع٧ ، ومرفوعه " من فاعل ، أونائبه " . . . ضميرٌ فى الغالب .

١هما هنا : اسمها وخبرها وسنعرفهما . فهذه الأفعال جاءت لتفيد قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قربا كبيرا - وقد يقع الخبر أولا يقع ، بل قد يستحيل وقوعه ، نحو قوله تعالى : {يكاد زيتها يضيء . . . . }
٢أي : أن كلا منهما يظل منفصلا عن الآخر ، لا يخالطه ، ولا يتصل به فعلا ، ولا يندمج فيه مباشرة .
٣التي مضارعها : " يكاد " ، لا التي مضارعها : يكيد ، بمعنى يمكر ويسيء .
٤ونها : " الم " وقد ورد في الأثر : " لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصبره . " ومنها " أولى " . . . . ولا داعي لاستعمال الغريب من أفعال هذا الباب من غير حاجة ، بالرغم من جواز استعماله .
٥ولهذا لا يكون اسمها شبه جملة - كما سبق - لأن المبتدا لا يكون شبه جملة .
" ٦و٦ " مع ملاحظة أنها لا تدخل على الأشياء التي لا تدخل عليها النواسخ - وقد سبق بيانها في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ - وأن الأخبار في هذا الباب كله بأنواعه المختلفة يشترط فيها ما يشترط في كل أخبار النواسخ " مما أشرنا له في ص ٥٤٦ وبيانه التفصيلي في باب : " المبتدأ والخبر " هامش ٤٤٣ " والتنبه . إلى الملاحظة التي في هامش ص ٤٨٠ خاصة بأن " أفعال الرجاء " وبعض أفعال المقاربة يصح أن يقع المعنى فيها خبرا عن الجثة ، طبقا للبيان الذي في رقم ١ من الهامش التالي .
٧يكون زمن هذا المضارع ماضيا قريبا من الحالي عند استعمال " كاد " أو إحدى أخواتها بلفظ الماضي - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٦١٤ - ، فهو مضارع في اللفظ وفي الإعراب ، ماض قريب من الحال في الزمن ، مثلها ، لأن المضارع الواقع مع مرفوعه في خبر كاد الماضية أو إحدى أخواتها يكون زمنه مثلها ، كما سبق - بالرغم من إعرابه فعلا مضارعا .

" " ٢وأن يكون هذا المضارع مسبوقاً بأن المصدرية " ١ مع الفعل : " أوْشكَ " وغير مسبوق بها مع الفعل : " كاد " أو : " كَرَبَ " ، نحو : أوشك المطر أن ينقطع ، وكاد الجويعتدل ، وكَرَبَ الهواءُ يطيب . ويجوز - قليلا - العكس ، فيتجرد خبر : " أوْشَكَ " ، من " أنْ " ويقترن بها خبر " كاد " و " كرب " ، ولكن الأول هوالشائع فى الأساليب العالية التي يحسن الاقتصار على محاكاتها . ومن النادر أن يكون الخبر غير جملة مضارعية . ولا يصح محاكاة هذا النادر ، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع٢ .
وعمل أفعال المقاربة ليس مقصوراً على الماضى منها : بل ينطبق عليه وعلى ما يوجد

١نترك للنحاة اختلافهم في نوع " أن " الداخلة في أخبار هذا الباب كله " كأخبار أفعال المقاربة هذه ، وأفعال الرجاء ص ٦١٢ " فأكثرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدري وأن فائدته تخليص المضارع للزمن المستقبل ، دون زمن آخر ، ويرفضون أن تكون مصدرية ، بحجة أنها لو كانت مصدرية لوجب أن تسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يكون خبرا للناسخ ، فيترتب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجثة ، وهو ممنوع - غالبا - . ففي مثل : عسى محمود أن يجود ، يقع المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر " عسى " في محل نصب ، فيكون التقدير : عسى محمود جوده . فيقع " جود " - وهو أمر معنوي - خبرا عن " عسى " وهو في الحق خبر عن محمود ، لأن اسم عسى وخبرها أصلهما المبتدا والخبر ، ولا يجوز أن يكون المبتدأ جثة وخبره امرا معنويا - غالبا - ولا يبيح ذلك ناسخا قبلها .
وقال فريق آخر : لا مانع من اعتبار " أن " الداخلة في أخبار هذا الباب هي الناصبة المصدرية ، والمصدر النسبك منها ومن المضارع مع فاعله - هو خبر الناسخ ، إما على سبيل المبالغة ، وإما على تقدير مضاف قبله ، أو قبل اسم الناسخ ، فيكون التقدير في المثال السابق : عسى محمود صاحب جوده ، أو عسى حال محمود جوده . . .
هذا كلام السابقين . وخير منه أن تكون " مصدرية ناصبة ويغتفر في هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجثة ، فنستريح من تكلف التأويلات البصرية السالفة ، كما نستريح من تكلف التأويلات الكوفية التي تجعل المصدر المؤول بدل اشتمال من الاسم المرفوع السابق ، ويجعلون : " عسى " فعلا تاما معناه : " التوقع " . ففي مثل : عسى على

أن يحضر . . . يكون التقدير : عسى علي حضوره ، أي : يتوقع على حضوره ، ويكون الغرض من " البدل " هو التفصيل بعد الإبهام الداعي للتشويق . والذي يعنينا من هذا كله هو أن التعبير السالف صحيح ، لا ضعف في استعماله ومحاكاته ، ولا يعنينا بعد هذا نوع التأويل الذي يأخذ به فريق دون الآخر . " ولهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ " .

٢ومنه قوله الشاعر :

فأبت إلى " فهم " وما كدت آيبا . . . وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

" أبت " رجعت " فهم " : اسم قبيلة : " تصفر " أي : تخلو من كل شيء فيها . . . . والنادر المسموع هو مجيئه مفردا . أما غيره وهو : " الجملة الماضوية ، أو الاسمية أو شبه الجملة - فلم يسمع عن العرب

المشتقات الأخرى ، وهى محدودة ؛ أشهرها ثلاثة ؛ مضارع للفعل : " كاد " ، ومضارع للفعل : " أوشك " ، واسم فاعل له ، نحو : يكاد١ العلم يكشف أسرار الكواكب - يوشك القمر أن يتكشف للعلماء - أنت موشكٌ أن تنتهى إلى خير .

والأكثر أن تستعمل " كاد " و " كَرَبَ " ناسختين٢ . أما " أوشك " فيجوز أن تقع تامة ؛ بشرط أن تُسنَد إلى " أنْ " والفعل المضارع الذى فاعله " أومرفوعه " ضمير مستتر : نحو : القوىّ أوشك أن يتعب ؛ فالمصدر المؤول من " أنْ " والفعل المضارع وفاعله فى محل رفع فاعل " أوشك " التامة٣ .

ومثله قول الشاعر :

إذا المجدُ الرفيع تواكلتْه٤ . . . بناة السُّوء أوشَك أن يضيعه٥

وهي فى حالة تمامها تلزم صورة واحدة لا تتغير ، مهما تغير الاسم السابق عليها فلا يتصل بآخرها ضمير رفع مستتر أوبارز : تقول : القويان أوشك أن يتعبا . الأقوياء أوشك أن يتعبوا . القوية أوشك أن تتعب . القويتان أوشك أن تتعبا . القويات أوشك أن يتعبن . . . بخلاف ما لوكانت ناقصة ؛ فيجب أن يتصل بآخرها ضمير رفيع يطابق الاسم السابق فى التذكير ، والتأنيث ، وفى الإفراد ، وفروعه : فتقول فى الأمثلة السابقة : " أوشَك " - " أوْشكا " - " أوْشكوا " - " أوشكت " - " أوشكَتَا " - " أوشَكْن " فإن وقع المضارع اسم مرفوع ظاهر نحو : أوشك أن يفوز القوىُّ - جاز فى أوشك أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة٦ .

١ومثل قول الشاعر :

بنا من جوي الأحزان والوجد لوعة . . . تكاد لها نفس الشفيق تذوب

٢عند وقوعهما تامتين لا يصح إسنادهما إلى " أن " والمضارع ، أي : لا يكون في الفصيح فاعلهما أو مرفوعهما مصدرا مؤولا .

٣ويجوز - في هذا المثال - أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير يعود على " القوى " وخبرها المصدر المؤول بعدها " انظر رقم ١ من الهامش السابق " .

٤اتكل بعضهم على بعض في إقامته وحراسته ، أو : أهملوه .

٥الألف زائدة في آخر المضارع ، للشعر .
٦فعلى اعتبارها تامة تكون كلمة : " القوي " فاعلا للمضارع ، والمصدر المؤول فاعلا " لأوشك " . وعلى اعتبارها ناقصة ، يكون الاسم الظاهر المرفوع : " القوي " ، اسمها ، طبقا للرأي الآتي في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية - والمصدر المؤول خبرها . ويجوز إعرابات أرى .
وستجيء لهذا إشارة عند الكلام على أفعال الرجاء .

زيادة وتفصيل :

" ا " " كاد " كغيرها من الأفعال فى أن معناها ومعنى خبرها منفى إذا سبقها نفى ، ومثبت إذا لم يسبقها نفى ، خلافاً لبعض النحاة ؛ فمثل : " كاد الصبى يقع " معناه : قارب الصبى الوقوع . فمقاربة الوقوع ثابتة . ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق . وإذا قلنا : ما كاد الصبى يقع . فمعناه : لم يقارب الوقوع فمقاربة الوقوع منتفية . والوقوع نفسه منفى من باب أولى ، ومثل هذا يقال فى بيت الشاعر :

إذا انصرفت نفسى عن الشئْ لم تكَدْ . . . إليه بوجه - آخِرَ الدَهر - تُقْبِلُ١

" ب " تعد أفعال المقاربة من أخوات " كان " الناسخة كما عرفنا٢ . ولكن أفعال المقاربة تخالفها فيما يأتى :

١ - خبرها لا بد أن يكون مصدراً مؤولاً من جملة مضارعية - فى الأصح - مسبوقة بأنْ أوغير مسبوقة بأن٣ ، على التفصيل السابق ، وفاعل المضارع لا بد أن يكون - فى الأرجح - ضميراً يعود على اسمها : وقد ورد رفعه السببىّ٤ فى حالات قليلة ، لا يحسن القياس عليها ، مثل : كاد الطلل تكلمنى أحجاره .

٢ - خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها .

١وقد قالوا في بيت ذي الرمة :

إذا غير النأي المحبين لم يكد . . . رسيس الهوى من حب مية يبرح

إنه صحيح بليغ . لأن معناه : إذا تغير حب كل محب لم يقترب حبي من التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه . فهذا أبلغ من أن يقول : " لم يبرح " ، لأنه قد يكون غير بارح من أنه قريب من البراحز بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح . " رسيس الهوى . أوله وشدته " . وكذا قوله تعالى : {إذا أخرج يده لم يكد يراها " . هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها . لأن من لم ير ، قد يقارب الرؤية . بخلاف من لم يقارب : . . . . . " راجع الأشموني ، والصبان " .

٢في ص ٦١٥ .

٣إذا كانت الجملة المضارعة مسبوقة بأن الناصبة فالخبر هو المصدر المنسبك . " المؤول " . مجاراة للرأي الذي سبق في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

٤أي : الاسم الظاهر ، المضاف لضمير اسمها - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٦١١ - .

٣ - إذا كان الخبر مقترناً " بأن " لم يجز - فى الأشهر١ - أن يتوسط بينها وبين اسمها ، أما غير المقترن فيجوز كما فى خبر كان .
٤ - يجوز حذف الخبر إن علم ، نحو : " من تأنى أصاب أوكاد ؛ ومن عَجل أخطأ أوكاد ، وهوكثير فى خبر " كاد " قليل فى خبر " كان " ومع قلته جائز بالتفصيل الذى سبق فى موضعه٢ . . . . . .
٥ - لا يقع فعل من أفعال المقاربة زائداً .
" حـ " يرى بعض النحاة أن " أوشك " ليست من أفعال المقاربة ، وإنما هى من أفعال الرجاء التى سيجئ الكلام عليها فى هذا الباب٣ . مستشهداً ببعض أمثلة مأثورة تؤيده . ولا داعى للأخذ برأيه اليوم ، بعد أن شاع اتباع الرأى الآخر الذى يخالفه ، وتؤيده أيضاً شواهد فصيحة قديمة ، تسايرها أساليبنا الحديثة . وإنما ذكرنا الرأى الأول ليستعين به المتخصصون على فهم النصوص القديمة .

١في هذا الرأي المنسوب للشلوبين ومن معه - تضيق ، بالرغم من أنه الأفصح . وهناك رأي للمبرد ، والفارسي ، والسيرافي ، ومن معهم - يبيح التوسط . وفي هذا الرأي تيسير ، وإزالة للتفرقة بين الخبر المقرون بأن ، وغير المقرون بها ، ولكنه غير الأفصح .
وستجيء الإشارة لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٦٢١ ورقم ٢ من هامش ص ٦٢٤ - .
٢ص ٥٨٢ .
٣ص ٦٢١ .

أفعال الشروع - معناها :
ما معنى كلمة : " شَرَعَ " و " أخذ " فى مثل : شَرَعَ المُغَنَّى يُجَرِّبُ صوته ، ويُصْلح عوده ، وأخذ يوائم١ بين رنات هذا ، ونغمات ذاك " . . . . . ؟
معنى : " شَرَعَ " أنه ابتدأ فعلا فى التجربة ودخل فيها ، وباشرها ، وكذلك معنى كلمة " أخذ " فهى تفيد أنه ابتدأ فعلا فى المواءمة والتوفيق بين الاثنين .
وكذلك فى مثل : أعِدَّ الطعامُ : فشرَع المدعوون يتوجهون إلى غرفته ، وأخذ كل منهم يجلس فى المكان المهيأ له " . . . . أى : ابتدءوا فى الذهاب إلى الغرفة ، وباشروا الانتقال إليها فعلا ، كما ابتدءوا فى الجلوس ومارسوه .
ومرجع هذا الفهم إلى الفعل : " شرع " ، " وأخذ " ، فكلاهما يدل على ما سبق ، ولهذا يسميه النحاة : " فعل شروع " يريدون : أنه الفعل الذى يدل على أول الدخول فى الشئ٢ ، وبدء التلبس به ، وبمباشرته .
وأشهر أفعال الشروع : شَرَع - أنشأ - طفِق - أخذ - عَلِقَ - هَبّ - قام

- هَلْهَل - جَعَل٣ . . . . . .
عملها :
هذه الأفعال جامدة لأنها مقصورة على الماضى٤ ، إلا " طَفِق " ٥ و " جعل " فلهما مضارعان . وعملها الدائم هورفع المبتدأ ونصب الخبر بشرط

١ يلائم ويوفق .
٢ أي : دخول الاسم في الخبر .
٣ هذا الفعل قد يكون بمعنى الظن ، أو : التحويل ، فينصب مفعولين . وقد يكون بمعنى : خلق ، وأوجد ، فينصب مفعولا به واحدا ، كما سيجيء في جـ٢ م ٦٠ باب " ظن وأخواتها " .
٤ لما كانت هذه الأفعال الماضية دالة على الشروع ، كانت ماضية في الظاهر فقط ، ولكن زمنها للحال ، وزمن المضارع الواقع في خبرها مقصور على الحال أيضا ، ليتوافقا فيتلاءم معناهما . ويقول النحاة : إن هذا هو السبب في عدم اقتران خبرها " بأن " المصدرية ، إذ " أن " المصدرية تخلص زمن المضارع للاستقبال ، وأفعال الشروع تدل على الزمن الحالي . فيقع التعارض بين زمنيها
٥ من باب : ضرب ، وعلم ، وفرح .

أن يكون المبتدأ مما يدخل عليه النواسخ١ ، فلا ترفع فاعلا ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخة ؛ فهى من أخوات " كان " الناقصة . ولا تقع تامة٢ حين إفادتها معنى : " الشروع " - كما أوضحناه - إلا أنّ خبر أفعال الشروه لا بد أن يكون :
١ - جملة مضارعية فاعلها " أو : مرفوعها " ضمير .
٢ - المضارع فيها غير مسبوق " بأنْ " المصدرية٣ ، كالأمثلة السابقة .
٣ - تأخير هذه الجملة المضارعية وجوبا عن الناسخ واسمه ، فلا يجوز أن تتقدم على عاملها " فعل الشروع " ولا أن تتوسط بينه وبين اسمه ٤ .
٤ - جواز حذفها وهي خبر إن دل عليه دليل .
أفعال الرجاء ٥ - معناها :
يتضح معناها من مثل : اشتد الغلاء ؛ فعسى اللهُ أنْ يُخفف حدَّته - زاد شوق الغريب إلى أهله ، فعسى الأيامُ أن تُقربَ بينهم - تَطلَّع الرحالة إلى كشف المجاهل ؛ فعسى الحكومة أن تهيئ له الوسائل . . . .
ففى المثال الأول : رجاء وأمل فى الله أن يخفف شدة الغلاء . وفى الثانى : رجاء وأمل أن تُقربَ الأيام بين الغريب وأهله . وفى الثالث كذلك : أن تُعدّ الحكومة للرحالة الوسائل . . . ففى كل مثال رجاء وأمل فى تحقيق شئ مطلوب

١ لا يصح أن يكون اسمها شبه جملة - كما أوضحنا - وقد سبق في هامش ص ٥٤٤ المبتدأ الذي لا يصلح لدخول النواسخ .

٢بعض هذه الأفعال قد يكون للشروع دون أن يكون ناسخا كالفعل " شرع " راجع معناه في : كتاب " لسان العرب " .

٣للسبب الموضح في رقم ٤ من هامش ص ٦٢٠ .

٤ هذا رأي الشلوبين ومن معه ، وفيه تضييق . والأنسب الأخذ بالرأي الآخر الذي يبيح التوسط ، وهو منسوب للمبرد ، والسيرافي والفارسي - كما في رقم ١ و ٢ من هامشي ص ٦١٩ و ٦٢٤ - بالرغم من أن الأول هو الأفصح -

٥الرجاء أو الأمل ، معناه : الطمع في إدراك شيء محبوب ، مرغوب فيه ، وانتظار وقوعه ، وهو الرجاء المتوقع .

يُفهم من الفعل المضارع مع مرفوعه ، والكلمة التى تدل على الرجاء والأمل هى : " عسى " ، ولهذا تبعد من أفعال الرجاء التى تدل على الرجاء التى يدل كل فعل منها على : " ترقب الخير ، والأمل فى تحققه ووقعه " . " والخبر المرتقب هنا هو : ما يتضمنه المضارع مع مرفوعه ، كما سبق " . ومن أشهرها : عسى - حَرَى١ - اخْلَولَقَ٢ . . . . .

عملها :

هى أفعال ماضية فى لفظها٣ ، جامدة١ ، الصيغة والأغلب أنها ترفع الاسم٤ وتنصب الخبر - إن كانا صالحين لدخول النواسخ٥ - فهى من الأفعال الناقصة " أى : الناسخة " أخوات " كان " . وخبرها - فى الأفصح - مضارع مسبوق : بأنْ٦ ، وفاعله ضمير ، لكن يجوز فى خبر " عسى " أن يكون مضارعه غير مسبوق بأنْ ، نحو : عسَى الأمن يدومُ٧ . . . . . كما يجوز أن يكون فاعل هذا المضارع سببيًّا ، أى : اسماً ظاهراً مضافاً لضمير اسمها ؛ نحو : عسى الوطن يدوم عزّه .

" ١و١ " في آخر الزيادة والتفصيل - ص ٦٢٩ - بيان عن " حسري " وعن اشتقاقها وجمودها ، ومعانيها و . . . .

٢قد يدل بعض هذه الأفعال على الإشفاق ، وهو : الخوف من أمر مكروه ، ومنه ، " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم" - كما سيجيء في " ب " من ص ٦٢٧ - وإذا وقعت " عسى ولعل " في كلام الله كان لها معنى آخر ، هو المذكور في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ . ولا تقع " ما " الزائدة بعد " عسى " التي معناها : الرجاء مطلقا . كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٨ ورقم ٤ من آخر هامش ص ٦٦٤ .

٣هي ماضية في اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل ، إذ لا يتحقق معناها إلا في المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع في خبرها مستقبلا فقط ، ليتوافقا .

٤ولا يصح أن يكون اسمها شبه جملة .

٥طبقا للبيان الذي سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ .

٦صرح الصباح - في آخر باب : التعجب ، جـ ٣ بأنه لا يصح إحلال " أن " مفتوحة الهمزة ، مشددة النون " محل " أن " ساكنة النون في خبر " عسى " . مع أن كلا منهما حرف مصدري . والظاهر أن الأمر يسري على " عسى " وأخواتها .

" ٧و ٧ " انظر هامش ص ٤٧٩ وص ٤٨٠ حيث الملاحظة الخاصة بصحة أن يكون خبر هذه الأفعال معنى عن جثة . والبيان في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

حكمها :
يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها . كما يجب - فى رأى دون آخر١ - تأخير الخبر المقرون بأن عن الأسم . ويجوز حذف الخبر لدليل وقد تقدم أن والأغلب فى استعمال هذه الأفعال أن تكون ناقصة . لكن يجوز فى " عسى " واخلولق " أن تكونا تامتين ، بشرط إسنادهما إلى " أنْ " والمضارع الذى مرفوعة ضمير يعود على اسم سابق . دون إسنادهما إلى ضمير مستتر أوبارز ؛ فلا بد لتمامهما أن يكون فاعلهما مصدراً مؤولا من " أنْ " وما دخلت عليه من جملة مضارعية ، ولا يصح أن يكون ضميراً ، نحو : الرجل عسى أن يكون . ونحو : الزرع اخلولق أن يتفتح ، فالمصدر المؤول فى المثالين فاعل٢ وفى هذه الحالة لا يكون فى " عسى " و " اخلولق " ضمير مستتر٣ .
وفي حالة التمام تلزم " عسى " وأختها صورة واحدة لا تتغير مهما تغير الاسم السابق ، فلا تلحقهما علامة تثنية ولا علامة جمع - لأن فاعلهما مذكور بعدهما . - . . نحو الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسى أن يقوما - الرجال عسى أن يقوموا . . . . وهكذا .
أما عند النقص فى : " عسى " و " اخلولق " ، فلا بد أن يتصل بآخرهما ضمير مطابق للاسم السابق فتكونا ناقصتين . فإن لم يتصل بهما ضمير ، وأسْندتا إلى : " أنْ " والمضارع الذى فاعله ضمير ، فهما تامتان ، - كما سلف - والمصدر المؤول

١ انظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية ، وب " من ص ٦٢٧

٢ ويرى بعض النحاة في الثلاثة أن المصدر المؤول سد مسد المعمولين ، فهي عنده - دائما - أفعال ناقصة . وفي هذا الرأي تيسير .

٣ وهذا التمام خاص بهما ، وبأوشك من أفعال المقاربة - كما سبق عند الكلام عليها في ص ٦١٧ والثلاثة بعض الأحكام الأخرى العامة وسيجيء في الزيادة ، ص ٦٢٦ .

فاعلهما . ففى حالة النقص نقول : الرجل عسى١ أن يقوم - الرجلان عسيا أن يقوما - الرجال عَسْوا أن يقوموا . البنت عست أن تقوم . البنتان عَسَتا أن تقوما - النساء عَسيْن أن يقمن . . . و٢ . . . .
فإن كان فاعل المضارع " أومرفوعه " اسماً ظاهراً جاز فى كل منهما أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة ؛ فعند التمام يكون المصدر المؤول من " أنْ " والمضارع مع مرفوعه الظاهر - فاعلا للناسخ ، وعند النقص لا يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعاً للمضارع ، بل يصير هواسم الناسخ ويكون الخبر هو :

المصدر المؤول من " أنْ " والمضارع مع مرفوعه[3] الفاعل أوما يغنى عن الفاعل .

[1] يعتبر من ضمائر الرفع المتصلة بآخر الناسخ كل ضمير مستتر وقع اسما لذلك الناسخ . - راجع رقم ٣ من هامش ص ٦١٩ -

[2] انظر بعض الصور الجائزة في ص ٦٢٦ و " هـ " ص ٦٢٨ ومنها بعض الصور والأحكام الخاصة باستعمالات : " حرى " .

[3] وهذا الإعراب مبني على رأي المبرد ، والسيرافي ، والفارسي ، وغيرهم من القائلين بجواز توسط الخبر بين فعل الرجاء واسمه وفي الأخذ به توسعة وتيسير ، دون رأي الشلوبين وغيره ممن يمنعون التقديم ، وإن كان المنع هو الأفصح - وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ و ٣ من هامش من هامش صفحتي : " ٦١٧و ٦١٩ " وهناك إعرابات أخرى في الحالتين سيجيء بعضها في الزيادة ، وفيما سبق يقول ابن مالك :

ككان " كاد " و " عسى " لكن ندر . . . غير مضارع لهذين خبر

وكونه بدون " أن " بعد " عسى " . . . نزر ، و " كاد " الأمر فيه عكسا

أي : " أن كاد " و " عسى " مثل : " كان " في العمل ، كلاهما يرفع الاسم وينصب الخبر ، لأنهما من الأفعال الناقصة - ومن النزر ، " أي : من القليل جدا " أن يكون خبرهما غير جملة مضارعية . ثم بين أن الجملة المضارعية الواقعة خبرا عن " عسى " لا تخلو من " أن " المصدرية - فيكون المصدر المؤول هو الخبر - ولعكس في الجملة المضارعية الواقعة خبرا عن " كاد " . فالأكثر عدم اقترانها " بأن " ، ثم قال :

وكعسي " حري " . ولكن جعلا . . . خبرها حتما " بأن " متصلا

وألزموا اخلولق : " أن " مثل : " حري " . . . وبعد : " أوشك " انتفا : " أن " نزرا

يريد : أن " حسرى " كعسى ، كلاهما من أفعال الرجاء معنى وعملا . غير أن " حري " لا يخلو خبرها من " أن " المصدرية ، فمن المحتم أن يتصل بها . وكذلك " اخلولق " ، فقد " أوجبوا " اتصالها " بأن " مثل ، " حرى " . أما " أوشك " فيلزمها " أن " وقد تحذف نادرا ، ولا يقاس على هذا النادر ، كما لا يقاس على النزر في كل ما سبق " هذا ، والألف في آخر الفعل : " جعل - زائدة " =

وكل هذا يصح فى : " اخلولق " أيضاً[1] .

= ثم قال :

ومثل " كاد " في الأصح " كربا " . . . وترك " أن " مع ذي الشروع " وجبا

كأنشأ السائق يحدو ، وطفق . . . كذا : " جعلت " ، و " أخذت " و " علق "

يريد : أن " كرب " مثل : " كاد " في معناها ، وهو : المقاربة ، وفي عملها ، وفي عدم اتصال خبرها " بأن " في الأغلب . ثم عرض لترك " أن " مع ذي الشروع - أي : مع الفعل صاحب الشروع - ، فأوجب الحذف ، وعد من أن أفعال الشروع ، أنشأن وطفق : وجعل : وأخذ ، وعلق ، ومثل للأول بقوله : أنشأ السائق يجدو ، أي : يغني . ثم قال :

واستعملوا مضارعا " لأوشكا " . . . و " كاد " لا غير ، وزادوا " موشكا "

أي : أفعال هذا الباب كلها جامدة ، ليس لها مشتقات ، إلا " كاد " فلها مضارع ، وإلا " أوشك " فلها مضارع أيضا . وقد ورد لها اسم فاعل قليلا حيث سمع : موشك ، ولا مانع من استعماله .

[1] وهذا هو ما قصد إليه ابن مالك بقوله :

بعد عسى ، اخلولق ، أوشك ، قد يرد . . . غني بـ " أن يفعل " عن ثان فقد

يريد " بأن يفعل " كل جملة مضارعية ، مسبوقة بأن المصدرية ، فهو لا يريد " أن يفعل " ذاتها ، وإنما يريد ما هو على صياغتها ونمطها ، فتستغنى بها تلك الأفعال الثلاثة عن الثاني اللازم لها ، وهو الخبر . فالمراد أنها تستغنى بالمصدر المؤول عن الخبر ، فلا تحتاج إليه ، فهي تكتفي بمرفوعها وتكون تامة لا ناقصة .

زيادة وتفصيل :

إذا وقعت " عسى " ومثلها " اخلولق " و " أوشك " بعد اسم ظاهر مرفوع[1] ، وليس بعدها في الجملة اسم ظاهر ولا ضمير بارز ، مثل : الصديق عسى أن يحضر - جاز أمران :

ا - أن تخلو " عسى " من ضمير مستتر فيها أوبارز ، فتكون تامة . فاعلها هوالمصدر المؤول بعدها من " أن " والمضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من " عسى " ومرفوعها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى قبلها وهو : " الصديق " . ونحو : المحمدان عسى أن يتقدما . المحمدون عسى أن يتقدموا . البنات عسى أن يتقدمن .

ب - وجاز أن تكون ناقصة ، فتشتمل على ضمير مستتر أوبارز هواسمها يعود على المبتدأ السابق عليها ويطابقه فى التذكير والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وخبرها هوالمصدر المؤول من " أن " والمضارع مع مرفوعه المستتر أوالبارز . والجملة منها ومن اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى قبلها ؛ مثل : محمد عسى أن يحضر - المحمدان عسيا أن يحضُرا - المحمدون عَسوْا أن يحضُروا - النساء عسَين أن يحضُرْن - . . . كما تقدم - .

أما إذا تأخر ذلك الاسم المرفوع بحيث يقع بعد المضارع المسبوق بأن المصدرية كما فى المثال : عسى أن يحضر الوالد - فيجوز أربعة أوجه .

الأول - أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ " وهومع تأخره فى اللفظ متقدم فى الرتبة " . " عسى " فعل ماض تام ، وفاعله هوالمصدر المؤول من " أنْ " ومن

---

1 بأن كانت مسندة إليه مع مرفوعها .

2 في ص ٦٢٣ .

3 هي التي يكون فيها اسم الناسخ ضميرا للمفرد الغائب أو المفردة الغائبة .

4 وإلى هذه الحالة ويشير ابن مالك بقوله :

وجردان " عسى " أو ارفع مضمرا . . . بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

5 ومع أن هذه الأوجه جائزة من الناحية الإعرابية فلكل منها معنى قد يختلف عن الآخر بعض الاختلاف من الناحية البلاغية . والأوجه الأربعة إنما تجوز في غير الحالة : " هـ " الآتية في ص ٦٢٨ .

المضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من " عسى " وفاعلهما فى محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثانى : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مع تأخره . " عسى " فعل ماض ناقص ، اسمها ضمير مستتر تقديره : " هو " يعود على المبتدأ ، المتأخر فى اللفظ ، المتقدم فى الرتبة ، ويطابقه ؛ وخبرها هوالمصدر المؤول من " أن " والمضارع مع مرفوعه المستتر . والجملة من " عسى " واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثالث : أن تكون " عسى " تامة وفاعلها هوالمصدر المؤول بعدها من " أن " والفعل المضارع مع مرفوعه ، ومرفوعه هوالاسم الظاهر بعده . " الولد " .

الرابع : أن تكون " عسى " ناقصة واسمها هو : الاسم الظاهر المتأخر " الوالد " . وخبرها هوالمصدر المؤول من أن والفعل المضارع ومرفوعه المستتر .

وتشترك " اخلولق " و " أوشك " مع " عسى " فى كل ما سبق من الحالات[1] . . .

" ب " سبق[2] أنه لا يجوز فى أفعال الرجاء أن يتقدم خبرها عليها ، كما لا يجوز[3] - فى رأى - أن يتوسط بينها وبين اسمها إن كان المضارع مقترناً " بأن " . ويجوز حذف خبرها للعمل به .

كما سبق عند الكلام على الصلة[4] أن أفعال الرجاء لا تصلح أن تكون أفعال صلة ، إلا " عسى " طبقا لما هو مدون هناك . . . .

والأكثر فى " عسى " أن تكون للرجاء . وقد تكون للإشفاق[5] " أى : الخوف من وقوع أمر مكروه " مثل قوله تعالى : {وعسى أن تكرهوا شيئاً وهوخير لكم} - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٣ وكما يجئ فى رقم١ من هامش ص ٥٧٥ .

" حـ " إذا أسند الفعل : " عسى " لضمير رفع المتكلم أوالمخاطب جاز فتح

---

[1] انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٢٣ ، ورقم ١ من هامش ص ٦٢٢ خاصا بهذا الإعراب .
[2] في ص ٦٢٣ .
[3] وهذا على غير الرأي الذي أشرنا إليه في رقم ١ هـ
[4] في ص ٣٧٤ وهامشها .
[5] كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ وكما يجيء في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ .

السين وكسرها ؛ نحو : عسِيَت١ أن أسْلَمَ من المرض ، وعسيَت أن تفوز بالغنى ، وعَسِيتما . . . وعَسِيتم . . . وعَسين . . . والفتح أشهر٢ .

" د " فى مثل : عسانَى أزورك - عساك تزورنى ، عساه يزورنا من كل تركيب وقع فيه بعد " عسى " الضمير : " الياء " أو " الكاف " أو " الهاء " وهى ضمائر ليست للرفع - تكون : " عسى " حرفاً للرجاء٣ ، بمعنى : " لعل " وتعمل عملها ، وهذا أيسر الآراء كما سبق٤ . ويجوز اعتبار " عسى " من أخوات " كان " وهذا الضمير فى محل رفع اسمها . ولا يكون كذلك فى غير هذا الموضع والأفضل الإعراب الأول ، والاقتصار عليه أحسن .

" هـ " فى مثل : عسى أن يتلطف الطبيب مع المريض - يوجب النحاة إعراب كلمة : " الطبيب " فاعلا للفعل : " يتلطف " . ولا يجيزون أن تكون مبتدأ متأخراً ، ولا اسماً لعسى الناقصة ، ولا غير ذلك٥ . وحجتهم فى المنع أن إعرابها بغير الفاعلية للفعل : " يتلطف " يؤدى إلى وجود كلمة أجنبية فى وسط صلة " أنْ " فمن الخطأ إعراب أن " مصدرية " " يتلطف " مضارع منصوب بها ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : " هو " يعود على " الطبيب " المتأخر فى اللفظ ؛ دون الرتبة ؛ وعلة الخطا أن كلمة : " الطبيب " سواء أكانت مبتدأ متأخراً ، أم اسماً لعسى ، قد

١ وإسناده لهذه التاء التي هي ضمير - دليل من الأدلة التي يعتمد عليها أصحاب الرأي القائل بأن " عسى " فعل ماض ، وليست حرفا . أما بقية أفعال هذا الباب فلا خلاف في أنها فعل .

٢ وفي هذا يقول ابن مالك :

والفتح والكسر أجز في السين من . . . نحو : عسيت ، وانتقا الفتح زكن

أي : أن الفتح والكسر جائزان في مثل : " عسيت " حين يتصل بها ضمير رفع لمتكلم ، أو لمخاطب كما شرحنا ، " زكن " انتقاء الفتح " بمعنى : علم اختياره عن العرب " ، وأنه أفضل عندهم من الكسر .

٣ وفي هذه الحالة لا تقع بعدها " ما " الزائدة لأن " ما " الزائدة لا تقع بعد عسى - كما سيجيء في آخر رقم ٤ من هامش ص ٦٦٤ وكما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢

٤ في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٢ وفي ب من ص ٢٤١ وستجيء لها إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ .

٥ وهذه هي الحالة المستثناء التي أشرنا لها في رقم ٥ من هامش ص ٦٢٦ .

وقعت غريبة بين أجزاء صلة " أنْ " لأنها ليست من تلك الصلة ، وفصَلَتْ بين تلك الأجزاء . ولا يجوز الفصل بأجنبى فى تلك الصلة . ومثل هذا قالوا : فى إعراب كلمة : " ربّ " ، فى قوله تعالى : {عَسَى أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا

مَحْمُودًا} مع إعراب : " مقاماً " ظرف .
و من الاستعمالات الصحيحة وقوع اللفظ : " حَرًى " اسماً منوناً مع ملازمته الإفراد والتذكير فى جميع حالاته ؛ نحو : الصانع حَرًى أن يُكرَم - الصانعان حرًى أنْ يُكرَما - الصانعون حَرًى أن يكرموا - الصانعة حَرًى أن تكرم - الصانعتان حَرًى أن تكرما - الصانعات حرى أنْ يكرمن . . . ولفظ : " حَرًى " فى كل الاستعمالات السابقة مصدر معناه : جدير وحقيق ؛ فهومصدر بمعنى الوصف ، والأحسن أن يكون مصدراً لفعل تام متصرف ليس فى " أفعال الرجاء " هوالفعل : حَرِىَ - يَحْرَى - حَرًى . وقد يجئ من هذا الفعل التام المتصرف وصف مشتق على : " حَرِىّ " وزان : " غَنِيّ " ، وعلى : حَرِ " وزان : صَدٍ بمعنى : ظمآن " وهذان الوصفان هما صفتان مشبهتان ولا يلتزمان صيغة واحدة ، وإنما تلحقهما علامة التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث فيقال : المكافح حَرِىّ أوحَرٍ أن يفوز - المكافحات حريَّان ، أوحَرِيَان أن يفوزا - المكافحون حريُّون أوحريُون أن يفوزوا - المكافحة حريَّة أوحَرِيةٌ . . . المكافحتان حرِّيتَان أوحَريتَان . . . المكافحات حَريَّات أوحَرِيَات . . . .

الحروف الناسخة إن وأخواتها

مدخل

المسألة الحادية والخمسون : الحروف الناسخة ١ " إن " وأخواتها

يراد بالحروف الناسخة هنا - سبعة أحرف٢ لا شك فى حرفيتها ، وهي :

يراد بالحروف الناسخة – هنا – سبعة أحرف[٢] لا خلاف فى حرفيتها

رقم	الجملة	بعد دخول الحرف	
(١)	المرءُ مخبوءٌ تحت لسانه .	ـإنّ المرءَ مخبوءٌ تحت لسانه .	١
	النظافةُ وِقايةٌ من المرض .	ـإن النظافةَ وِقايةٌ من المرض .	
(٢)	الغضبُ بلاءٌ على صاحبه .	ـثبت أن الغضبَ بلاءٌ على صاحبه .	٢
	العملُ وسيلةُ الرزق . . .	ـعرفتُ أنّ العملَ وسيلةُ الرزق	
(٣)	الصمتُ حسنٌ . . .	ـالصمتُ حسنٌ ، لكنّ الكلامَ أحسنُ منه أحياناً .	٣
	الرياضةُ مفيدةٌ	ـالرياضةُ مفيدةٌ ، لكنّ الإسرافَ فيها ضارٌ .	
(٤)	وجهُ القط كوجه الأسد .	ـ كأنّ وجهَ القط وجهُ أسد	٤
	البَرَدُ كالملح فى الشكل .	ـ كأنّ البرَدَ ملْحٌ .	
(٥)	الاستعمارُ زائلٌ .	ـليتَ الاستعمارَ زائلٌ .	٥
	الاستبدادُ صريعٌ .	ـليتَ الاستبدادَ صريعٌ .	
(٦)	الغائبُ قادمٌ .	ـلعلّ الغائبَ قادمٌ .	٦
	الصديقُ وَفِىٌّ .	ـلعل الصديقَ وَفِىٌّ .	
(٧)	مُهمِلٌ عملَه خاسرٌ .	ـلا مهملاً فى عمله كاسبٌ .	٧
	خائنٌ وطنَه معذَّبٌ .	ـلا خائنَ وطنِه مطمئنٌ .	

١تقدم معنى الناسخ - في أول باب : " كان وأخواتها ص ٥٤٣ - وبيان ما لا يصح دخول الناسخ عليه .
٢يزاد عليها : " عسى " بشرط أن تكون للرجاء " أي : بمعنى : " لعل " وبشرط أن يكون اسمها ضمير لغير الرفع ، وقد سبق تفصيل الكلام عليها في أفعال الرجاء ص ٦٢١ - وعلى حرفيتها في رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ وفي " من ص ٦٢٨ " .
" ٣و ٣ و٣ " يجوز تخفيف النون في الحروف الأربعة : المختومة بالنون المشددة ، " وهي : إن - أن - كان - لكن " ويترتب على هذا التخفيف أحكام تنشأ عنه ، وسيجيء ذكرها تفصيلا في بحث خاص بها ، ص ٦٧٣ .
٤مع اعتبار الأداة كلها كلمة واحدة ، ولا التفات لما يقال عن أصلها : " الكاف ، وأن " ٥ و٥ " تختص " ليت " و " لعل " دون أخواتهما بأنهما لا يكونان إلا في أسلوب إنشائي - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ ، وكما يجيء عند الكلام عليهما في رقم ١ و ٣ من هامش ٦٣٥ ولكن نوع الإنشاء معها مختلف فهو " طلبي " مع : " ليت " و " غير طلبي " مع " لعل " .
٦ص ٦٨٥ .

وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما١ وأحوالهما ؛ فيتناولهما بالتغيير فى اسمهما ، وفى شئ من ضبط آخرهما ؛ إذ يصير المبتدأ منصوباً ، ويسمى : اسم الناسخ ، ويبقى الخبر مرفوعاً ، ويسمى ؛ خبر الناسخ ، كالأمثلة المذكورة٢ .
ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه ؛ فالغالب فى : " إنّ " وأنّ " : التوكيد٣ ، وفى " لكنّ "

١انظر " لملاحظة " التي في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ ، وتختص بمنع وقوع " أن " بنوعيها بعد " كان " و " إن " و " لا النافية للجنس " وكذلك لا تقع " ما المصدرية " بعد النواسخ الثلاثة السابقة . وهناك شرط يبيح الوقوع في بعض الصور السابقة . . . .
٢تختلف هذه النواسخ عن " كان " وأخواتها " في أمور ثلاثة :
أولها : أن هذه النواسخ حروف : أما " كان " وأخواتها فمنها الأفعال ، مثل : كان ، وأصبح ، وأضحى . . . .
ومنها الحروف ، مثل : ما - لا - لا إن . . . . ومنها الأسماء ، وهي المشتقات التي تعمل عما تلك الأفعال .
ثانيها : أن هذه النواسخ تنصب الاسم وترفع الخبر . أما تلك الاسم ، وتنصب الخبر .
ثاليها : أن هذه الحروف لازمة التصدير ، " أي : لا بد أن تكون في صدر جملتها " إلا " أن " المفتوحة الهمزة ، المشددة النون " ، فيجوز أن يسبقها شيء من جملتها ، كما سيجيء في ص ٦٣٧ وفي " ب " من ص ٦٤٥ ويجب أن تكون مع معموليها جزءا في الإعراب من جملة أخرى . أما " كان " وأخواتها فليست لازمة التصدير . . .
٣المراد : توكيد النسبة ، أي : توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار ، فكلا الحرفين في تحقيق هذا الغرض بمنزلة تكرار الجملة ، ويفيد ما يفيده التكرار ، ففي مثل : إن المال عماد العمران . . . . ، تغني كلمة " إن " عن تكرار جملة : " المال عماد العمران " ،
ومن الخطأ البلاغي استخدامهما إلا حيث يكون الخبر موضع الشك أو الإنكار . والتأكيد بهما يدل على أن خبرهما محقق عند المتكلم ، ويس موضع شك . ولا يستعملان إلا في تأكيد الإثبات " انظر ما يقتضيه معنى التوكيد في " أن " - ص ٦٤٤ " أ "
وقد تكون " أن " مفتوحة الهمزة - للترجي مثل " لعل " في معناها ، وسيجيء الكلام على حكمها في رقم ٣ من هامش في ص ٦٣٧ز
وقد تكون " إن " - مكسورة الهمزة - بمعنى : " نعم " فتعتبر حرف جواب محض لا يعمل شيئا ، كقول الشاعر :
قالوا : كبرت . فقلت : " إن " ، وربما . . . ذكر الكبير شبابه فتطربا
أي : فحزن - وقول الآخر :
ويقلن شيب قد علاك ، . . . وقد كبرت . فقلت : إنه
الهاء للسكت .
ويجوز أن يقع المصدر المنسبك من " أن " " المفتوحة الهمزة ، المشددة النون " ومعمولها اسما لأختها مكسورة

الهمزة ، ولبقية الأحرف الناسخة ، بشرط أن يتأخرا ، ويتقدم عليه خبرها شبه جملة ، نحو : إن عندي أنك مخلص ، وكأن في نفسي لذلك تشعر بهذا ، ولعل في خاطرك أنك أحب الأصدقاء إلى . . . . = .

الاستدراك١ ولا بد أن يسبقها كلام له صلة معنوية بمعموليها٢ . وفى : " كأن " : التشبيه٣؛

١ هو إبعاد معنى فرعي يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلي لكلام مسموع أو مكتوب ، ومثال ذلك قولنا : " هذا غني " فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناء . فإن كان غير محسن أسرعنا إلى إزالة الخاطر بمجيء ما يدل على ذلك ، مثل كلمة : " لكن " وبعدها المعمولان ، فنقول : هذا غني لكنه غير محسن " ومثل : " الكتاب رخيص " فيقع في الخاطر أنه لا نفع فيه . فإن كان غير ذلك بادرنا بمجيء كلمة : " لكن " مع معموليها لإزالة هذا الوهم ، فنقول : " الكتاب رخيص ، لكنه كبير النفع . . . " وهكذا . . . فلا بد أن يكون قبلها كلام يتضمن معنى أصليا يوحي بمعنى فرعي ناشيء منه وهذا المعنى الفرعي هو الذي يراد إبعاده بكلمة : " لكن " ، ويعبر النحاة عن هذا بقولهم في " الاستدراك " إنه : " تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم نفيه " . وهذا يقتضي أن يكون المعنى بعدها مخالفا للمعنى الفرعي الذي يفهم مما قبلها ، ومغايرا له . وتقع بعد النفي والإثبات . فإن كان المعنى الفرعي الناشئ مما قبلها موجبا كان ما بعدها منفيا في معناه ، وإن كان المعنى الفرعي قبلها منفيا في مضمونه كان المعنى بعدها موجبا ، فوجودها ينبيء عن المغايرة والمخالفة بين معنى ما بعدها والمعنى الفرعي المفهوم مما قبلها . من غير حاجة إلى أداة نافية في أحدهما .
ولا يصح أن تكون الجملة الاسمية بعدها خبرا عن مبتدأ أو عن ناسخ قبلها - ولا غير خبر أيضا - كما سنعرف في رقم ٢ - .
واستعمال " لكن " في " الاستدراك " هو الأعم الأغلب . ومن الجائز استعمالها في بعض الأحيان لمجرد تأكيد المعنى ، كما كان يستعملها الفصحاء ، مثل : " لو اعتذر المسيء لتناسيت إساءته ، لكنه لم يعتذر " فهي هنا لتأكيد عدم الاعتذار ، وهو مفهوم بدونها من كلمة : " لو " التي تفيد في هذا المثال نفي معنى الكلام المثبت بعدها .
ومن الآيات المشتملة على " لكن " قوله تعالى : " لكنا هو الله ربي ، وأوضح الآراء فيها أن تقدير الكلام : لكن " بسكون النون " أنا هو الله ربي . فحذفت الهمزة تخفيفا ، وأدغمت النون في النون ، فصارت : لكنا " بنون مشددة بعدها ألف " .
و " لكن " مشددة النون - هي التي تعد من أخوات " إن " في العمل . أما : " لكن " مخففة النون " أي : الساكنة النون " فليست من أخوات " إن " ولا من النواسخ . بالرغم من أن معناها : " الاستدراك " أيضا .
- كما سيجيء في جـ ٣ باب العطف .
٢أي : لا بد أن تتوسط بين جملتين كاملتين ، بينها نوع اتصال معنوي ، لا إعرابي - بحيث تكون في صدر الثانية منهما ، ولا يصح في الجملة الثانية المصدرة بها أن تقع خبرا - أو غيره - عن شيء سابق على " لكن " . كما أشرنا - في رقم ١ - أماما ورد في كلام السابقين المولدين من نحو : فلان وإن كثر ماله . لكنه بخيل ، أو : إلا أنه بخيل : فقد سبق بيان الرأي فيه " في ص ٤٥١ " .
٣المراد : تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر . والتشبيه بها أقوى من التشبيه بالكاف ، فمثل : كأن الجمل فيل في الضخامة ، أقوى في التشبيه من : " الجمل كالفيل في الضخامة " ، ولا يليها - في الغالب - إلا المشبه . أما " الكاف " و " مثل " . . . . و . . . . وأضرابهما فيليها المشبه به في الأكثر ، على الصورة التي فصلها البيانيون في كل ذلك .
واستعمالها في التشبيه مطرد في سائر أحوالها عند جمهرة النحاة . ولكن فريقا يقول : إنها لا تكون للتشبيه=

=إلا حين يكون خرها اسما أرفع من اسمها قدرا أو أحط منها ، نحو : كأن الرجل ملك . أو كأن اللص قرد : أما إذا كان خبرها جملة فعلية ، أو ظرفا ، أو جارا مع مجروره ، أو صفة من صفات اسمها - ٠ فإنها للظن ، نحو : كأن

محمودا وقف ، أو عندك ، أو في الدار ، أو واقف . . . لأن محمودا هو النفس الذي وقف ، ونفس المستقر عندك ، أو في الدار ، ونفس الواقف . . . والشيء لا يشبه بنفسه . ويقول الذين يرونها للتشبيه باطراد : إنها في الأمثلة السابقة ونظائرها - جارية على أداء مهمتها الأصلية ، وهي : التشبيه باعتبار أن المشبه به محذوف ، فالأصل : كأن محمودا شخص وقف ، أو شخص عندك ، أو شخص في البيت ، أو شخص واقف . . . . أو اعتبار المشبه به هو نفس المشبه ، ولكن في حالة أخرى له . ولا مانع عندهم من تشبيه الشخص في حالة معينة - بنفسه في حالة أخرى تخالفها ، فيكون المراد ، كأن محمودا في حاله وهو غير واقف شبيه بنفسه وهو واقف . . . .
والخلاف شكلي ، ولكن هذا الرأي أنسب لأنه عام ينطبق على كل الحالات ، ويريحنا من التشتيت ، والخلاف ، وتشعيب القواعد . والأخذ بهذا الرأي أو ذاك إنما يكون حيث لا توجد القرينة التي تعين المراد . فإن وجدت وجب الأخذ بها .
ومن الأساليب الفصيحة المسموعة قولهم : " كأنك بالفرج آت ، وبالشتاء مقبل " . " وكأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل " وقد تعددت الآراء في المراد . ومنها في لأسلوب الأول : التعبير عن قرب مجيء الفرج ، وقرب إقبال الشتاء . وفي الثاني خطاب متجه إلى المحتضر : كأن الدنيا لم تكن " أي : لم توجد " أو : كأنك لم تكن بالدنيا ، لقصر المدة فيها في الحالتين ، وكأنك في الآخرة - تتوهم أنك لم تزل عن الدنيا ولم تبارحها .
وتعددت كذلك في إعراب تلك الأساليب إعرابا يساير معنى واضحا ، ومما ارتضوه في الأسلوب الأول أن يكون معنى " كأن " هنا : التقريب . والكاف اسمها . وأصل الكلام : كأن زمانك آت بالفرج . ثم حذف المضاف ، وهو كلمة : " زمان " أما الخبر فهو كلمة : " آت " مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة والجار والمجرور : " بالفرج " متعلق بالخبر : " آت " . وبالشتاء الواو حرف عطف ، والجار مع مجروره متعلق بكلمة : مقبل ، المعطوفة على كلمة " آت " السابقة : فأصل الكلام : كأن زمانك آت بالفرج ، ومقبل " بالشتاء " .
وارتضوا في الأسلوب الأخير أن يكون الخبر محذوفا فيهما . وجملة : " لم تكن " وكذلك جملة : " لم تزل " في محل نصب ، حال . والأصل : كأنك تبصر بالدنيا حالة كونك لم تكن بها " لأنك تبصرها في لحظة مغادرتها " وكأنك تبصر بالآخرة في حالة كونك لم تزل " أي : في حالة لم تزل فيها عن الدنيا ، ولم تغادرها نهائيا " .
وهناك إعراب أخرى كل منها يساير معنى معينا ، فتختلف الإعرابات باختلاف المعاني التي يتضمنها كل أسلوب . " راجع حاشية الصبان جـ١ عند الكلام على : كأن " .
ولعل الإعراب الواضح الذي يساير معنى واضحا في المثالين الأولين هو افتراض أن أصلها : كأنك أت بالفرج ومقبل بالشتاء ، وهذا - مع مسايرته المعنى يفيد القرب الذي سبق الأسلوب شاهدا عليه . لأن المخاطبة دليل القرب .
ولا مانع من اعتبار : كأن للقرب أو للتشبيه فإن كانت للقرب فمعناها ظاهر ، وإن كانت للتشبيه فالمراد " كأنك شخص أو شيء آت بالفرج ، ومقبل بالشتاء . فالمشبه به محذوف . وعلى هذا أو ذاك=

=تعرب " الكاف " اسمها ، و " آت " خبرها . والفرج جار ومجرور متعلق بالخبر . و " مقبل " " الواو " حرف عطف " مقبل " معطوف على : " آت " و " بـ الشتاء " جار ومجرور متعلق بكلمة : " مقبل وما يقولونه في تأييد إعرابهم المخالف مردود وضعيف . . . " كالذي ورد في المغني والتصريح وحواشيها عند الكلام على : كأن " .
كما يصح في المثال الأخير : اعتبار كلمة " كأن " للتشبيه " تشبيه المخاطب في هذه الحالة بنفسه في حالة أخرى ، فالمشبه والمشبه به شخص واحد ، ولكن في حالتين مختلفتين ، وهذا أمر جائز عندهم ، - كما أسلفنا - أي : كأنك في حالة وجودك بالدنيا شبيه بنفسك في حالة عدم وجودك بها . " " فالكاف اسمها ، والجار والمجرور ، " بالدنيا " متعلق بالفعل : " تكن " فكلمة : " لم " حرف جزم . " تكن " تامة بمعنى " توجد " فعل مضارع مجزوم بها . والفاعل : أنت ، والجملة في محل رفع خبر : " كأن " . " فالمراد : كأنك عند الاحتضار " لم توجد بالدنيا ، فأنت في حالتك هذه تشبه نفسك في حالة عدم وجودك فيها ، فالحالتان سيان " . و " بالآخرة " الواو حرف عطف . الجار والمجرور حال مقدم من الضمير فاعل الفعل المضارع : " تزل " المجزوم بالحرف : " لم " " فالمراد : كأنك لم توجد بالدنيا ولم تزل عنها في حالة وجودك بالآخرة ، لأنك على بابها . والجملة الفعلية الثانية معطوفة على الجملة الفعلية السابقة " .
ويرى فريق آخر قصر التشبيه في : " كأن " على الحالة التي يكون فيها خبرها جامدا ، مثل : " كأن البخيل حجر " . أما في غيره فهي للتحقيق ، أو : التقريب ، أو الظن . . . . ومن أمثلة التحقيق عندهم قوله تعالى : {وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} ، إذ المعنى هنا محقق قطعا . ولا مجال فيه للتشبيه ومثله قول الشاعر المتغزل :
كأني حين أمسي لا تكلمني . . . متيم أشتهي ما ليس موجودا
وهذا رأي حسن ولكن جمهرتهم لا يخرجونها عن التشبيه ، وحجتهم ما ذكرنا من أن المشبه به قد يكون محذوفا . وقد

يكون هو المشبه أيضا ، ولكن في حالة أخرى كما سبقت الإشارة ، ففي مثل : " كأن عليا يلعب " يكون المراد : كأن عليا شخص يلعب ، أو : كأن عليا في حالة عدم لعبه يشبه عليا في حالة لعبه . أي : كأن هيئته في غير لعبة كهيئته في اللعب " راجع الجزء الأول من الهمع ص ١٣٣ " ، وقد قلنا : إن الأخذ بهذا الرأي أحسن عند عدم القرينة ، إبعادا للخلاف ، واختصارا نافعا في القواعد . أما مع القرينة فلا ، كالآية والتأويل في الآية - ونظائرها - عسير ، لأن القرينة تدل على أنها للتحقيق قد يكون أصل المضارع في : " كأنك في الدنيا لم تزل . . . . " هو : " يزول " من " زال " التامة ، بمعنى ، فمني وذهب . فالزاي مضمومة وقد يكون أصله : " يزال " ، من " زال " ، يزال " الناسخة مثل : لا يزال الحر مكرما ، بمعنى : بقي واستمر ، فالزاي مفتوحة . والمعنى منها يخالف ما سبق ، وفيه بعد ، أي : أن الآخرة باقية خالدة تنتظر .

وفى : " ليت " التمنى١ . وفى : " لعل " ٢ الترجى والتوقع . وقد تكون للإشفاق٣ .

١ هو الرغبة في تحقق شيء محبوب حصوله ، سواء أكان تحققه ممكنا مثل : ليت الجو معتدل ، أم غير ممكن ، مثل : ليت القتيل يعود حيا . ولا يصح أن يكون في أمر محتوم الوقوع ، مثل : ليت غدا يجيء والتمني معنى إنشائي طلبي ، ولهذا كان الأسلوب الذي تتصدره " ليت " إنشائيا طلبيا - كما سبق - في رقم ٢ من هامش ٣٧٤ - .
وتختص " ليت " بأسلوب يلتزم فيه العرب حذف خبرها ، هو قولهم : " ليت شعري . . . . . . " ومع حذفهم الخبر فيه باطراد يلتزمون أن يذكروا اسمها ، وأن يكون هذا الاسم كلمة : " شعر " مضافة إلى ياء المتكلم ، وبعدها الخبر المحذوف وجوبا ، ثم تذكر بعده جملة مصدرة باستفهام ، نحو : ليت شعري . . . . أمقيم أخي أم ظاعن؟ ليت شعري . . . أراغب صديقي في الزيارة أم كاره؟ . . . . . . يريدون ، ليت شعري عالم بجواب هذا السؤال . . . أو : مخبر بجوابه . . . . أما في غير تلك الحالة ، وكذا في باقي الأخبار ، فيجوز حذف الخبر وحده لدليل ، عملا بالقاعدة اللغوية التي تبيح عند أمن اللبس حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه كما سيجيء في " أ " ص ٦٤١ .
وتختص " ليت " كذلك بالاستغناء عن اسمها وخبرها إذا دخلت على " أن " المفتوحة الهمزة المشددة النون " إذ يسد المصدر المؤول من " أن " ومعموليها مسد معمولي : " ليت " ، مثل : ليت أن الصحة دائمنا . وقيل : إن الخبر محذوف ، والتقدير : ليت دوام الصحة حاصل . . . . سواء أكان هذا أم ذلك فالذي يعنينا أنها تدخل على " أن " ومعموليها ، فيتم الكلام ، ويستقيم من غير حاجة إلى زيادة لفظية أخرى ، فلا أهمية للخلاف في الإعراب ، إذ الغرض الوصول إلى التعبير السليم الذي يؤدي إلى المعنى المقصود ، وهو هنا غير متوقف على طريقة الإعراب .
وكذلك تختص - في الرأي الأرجح - بعدم دخول - سوف " على خبرها ، فلا يصح : ليت الصحة سوف تدوم ، لأن سوف لا تدخل إلا على ما يمكن تحقيقه وادراكه من كل شيء ليس فيه استحالة ، ولا بعد ، وهذا نقيض ما تفيده " ليت " في الغالب - .
" ٢في " لعل " المسندة لياء المتكلم لغات كثيرة ، ولهجات متعددة - نحن اليوم في غنى عن أكثرها - وقد نقلها صاحب الأمالي " أبو علي القالي في الجزء الثاني - ص ١٣٦ " - قال ما نصه : " بعض العرب يقول : لعلي ، وبعضهم ، لعلني ، وبعضهم : على ، وبعضهم : علني ، وبعضهم : لعني ، وبعضهم : عني ، وبعضهم لعلنا : ، وبعضهم : لأنني ، وبعضهم لأني ، وبعضهم لوني . . . . " أهـ ، وفي لسان العرب لغات أخرى .
٣معنى الترجي : انتظار حصول أمر مرغوب فيه ، ميسور التحقق . ولا يكون إلا في الممكن . ومثله التوقع . أما الإشفاق فلا يكون إلا في الأمر المكروه المخوف ، مثل : لعل النهر يغرق الزرع والبيوت . وخبرها غير مقطوع بوقوعه ، ولا متيقن ، فهو موضع شك ، بخلاف خبر " إن " و " أن " - كما سبق - وقد تكون للتعليل ، كقوله تعالى : {فقولا له قولا لينا لعله يتذكر . . . . " وقول الشاعر :
تأن ، ولا تعجل - بلومك صاحبا . . لعل له عذرا وأنت تلوم
وقد تكون للاستفهام ، كقوله تعالى : {وما يدريك لعله يزكى} وقد تكون للظن . . . . . وجميع هذه المعاني قياسية الاستعمال وإن تفاوتت في الكثرة . وقد تكون للتحقيق " انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية " .
والأسلوب الذي تتصدره " لعل " إنشائي غير طلبي فهي و " ليت " للإنشاء مع اختلاف نعه دون باقي أخواتهما .
- كما سبق في رقم ٢ هامش ص ٣٧٤ ورقم ٥ هامش من ص ٦٣٠ -

شروط إعمال هذه الأحرف الناسخة ١ :
ا - يشترط لعملها ألا تتصل بها : " ما " الزائدة٢ . فإن اتصلت بها " ما " الزائدة٢ - وتسمَّى : " ما " الكافَّة " ٣ - منعتها من العمل ، وأباحت دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية . إلا : " ليت " فيجوز إهمالها وإعمالها٤ عند اتصالها بكلمة " ما " السالفة ؛ فيجب الإهمال فى مثل : إنما الأمين صديقٌ٥ ، ولكنما الخائن عدوّ ، وفى مثل قول الشاعر يصف حصاناً ببياض وجهه ، وسواد ظهره :

وكأنما انفجر الصباح بوجهه . . . حسْنًا ، أواحْتَبَسَ الظلامُ بمَتْنِهِ٦

١يشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها مما تقدم ذكره من شروط عامة في ص ٥٤٥ مع ملاحظ ما يجيء هنا من فروق قليلة بين النوعين ومن شروط أخرى لا بد منها لإعمال " إن " وأخواتها وينفرد خبر " لعل " بجواز تصديره " بأن " المصدرية ، نحو : لعل أحدكم أن يسارع في الخيرات فيلقى خبر الجزاء . . . . " ولا مانع في هذه الحالة أن يقع المعنى خبرا عن الذات كوقوعه خبرا لعسى . . . وقد سبق الكلام عليهما في باب أفعال المقاربة رقم ١ من هامش ص ٦١٦ " .
وإذا وقعت " لعل " أو " عسى " في كلام الله تعالى لا يكون معناها الرجاء ، أو الإشفاق ، لاستحالة ذلك عليه . وإنما يكون معناها التحقيق والقطع حينا ، وحينا الرجاء أو الإشفاق منسوبا إلى الذي يدور بصدده الكلام ، لا إلى المولى جل شأنه . " ولهذه إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ " .
٢يشترط أن تكون " ما " حرفا زائدا ليمنع هذه الحروف الناسخة من العمل . فإن لم يكن حرفا زائدا لم يمنعها مثل " ما " الموصولة في نحو : إن ما في القفص بلبل " أي : إن الذي في القفص بلبل " ومثل " ما " الموصوفة في نحو : إن ما مطيعا نافع ، أو إن ما يطيع نافع ، " أي : إن شيئا مطيعا أو يطيع - نافع : فكلمة : " ما " في المثالين ليست كافة " أي : ليست مانعة للحرف الناسخ عن العمل " ، ويجب فصلها في الكتابة منه . بخلاف الزائدة ، فيجب وصلها بآخره في الكتابة . ولا تدخل " ما الزائدة " على " عسى " التي قد تكون حرفا كهذه الأحرف الناسخة .
٣لأنها كفت " أي : منعت " الحرف الناسخ من العمل ولذا يكتفي بعض القدماء في إعراب مثل : " إنما " بقوله : " كافة ومكفوفة " يريد : أن " ما الزائدة " كفت الناسخ عن العمل ، وكفت نفسها كذلك عن أن تكون موصولة أو موصوفة . . . . " واقتصرت على أن تكون مهملة زائدة . أو : أنها كفت الحرف الناسخ . وهو قد كفها أيضا أن تكون نوعا آخر غير الزائدة .
٤وفي هذا يقول ابن مالك في بيت سيجيء في ص ٦٦٤ .

ووصل " ما " بذي الحروف مبطل . . . إعمالها وقد يبقى العمل

أي : أن اتصال ما " الزائدة بهذه الحروف يبطل عملها . وقد يبقى العمل - اختيارا - في " ليت " وحدها دون أخواتها ، في الرأي الأحسن .
٥وقول الشاعر :

إنما المرء حديث بعده . . . فكن حديثا حسنا لمن وعى

وقوله تعالى : {من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ، ومن ضل فإنما يضل عليها . . . .
إذا اتصلت - ما " الزائدة بأحد الحرفين الناسخين : " إن " أو " إن " منعتهما من العمل ، وصار كل واحد منهما بعد هذه الزيادة أداة من أدوات الحصر ، تزيد توكيد المعنى قوة ووضوحا . . . . " وقد سبقت الإشارة الموضحة في رقم ٤ من ص ٤٩٥ " مثل : إنما أنت كبير الهمة ، أو : عرفت أنما أنت كبير الهمة ، فقد قصرنا المخاطب على صفة معينة ، هي كبر الهمة ، وحصرنا أمره فيها . وتأويل " أن " " المفتوحة الهمزة المشددة النون " مع معمولها بمصدر مؤول تختفي عند ظهوره لا يمنع من إفادتها الحصر عند اتصالها بما الزائدة ، لأن إفادة الحصر تتم قبل التأويل وسبك المصدر .
٦بظهره .

ويجوز الأمران مع : " ليت " مثل : ليتما علىّ حاضرٌ ، أو : لَيّما عَليًا حاضرٌ ، وهى فى الحالتين مختصة بالجمل الاسمية .

ب - يشترط فى اسمها شروط ، أهمها :

ألا يكون من الكلمات التى تلازم استعمالاً واحداً ، وضبطا واحداً لا يتغير ؛ كالكلمات التى تلازم الرفع على الابتداء ، فلا تخرج عنه إلى غيره ؛ ككلمة : " طُوبَى " وأشباهها[1] - فى مثل : طوبى للمجاهد فى سبيل الله . - فإنها لا تكون إلا مبتدأ .

وألا يكون من الكلمات الملازمة للصدارة في جملتها ، إما بنفسها مباشرة ؛ كأسماء الشرط ، و : " كم " . . . . ، وإما بسبب غيرها[2] ؛ كالمضاف إلى ما يجب تصديره ؛ مثل : صاحِبُ مَنْ أنت؟ فكلاهما لا يصلح أسماً .

والسبب : هوأن هذه الحروف الناسخة ملازمة للصدارة فى جملتها " ما عدا " أنّ " [3] فإذا كان اسم واحد منها ملازماً للصدارة وقع بينهما التعارض . ولهذا كان من شروط إعمالها - أيضاً - أن يتأخر اسمها وخبرها عنها .

وألا يكون اسمها فى الأصل مبتدأ واجب الحذف ؛ كالمبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر[4] ؛ نحو :

---

[1] لهذه الكلمات بيان في رقم ١ من هامش ص ٥٤٢ - أول باب : " كان " وأخواتها ومثلها بعض الكلمات التي تلازم النصب على المصدرية ، أو على غير المصدرية .

[2] مما مربيانة في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ .

[3] إذا كانت " أن " للترجي - أي : مثل : " لعل " التي تفيد هذا المعنى - وجب ما يأتي : أن تلازم صدر جملتها ، وأن تكون الجملة في هذه الصورة اسمية حتما ، ولا يصح اعتبار " أن " ، حرفا مصدريا يؤول مع معموليه بمصدر مفرد . كما لا يصح وهي بمعنى : " لعل " أن يتقدم عليها أحد معوليها ولا معمول أحدهما - وقد سبق توضيح هذا في رقم ٥ من ص ٥٠٤ ويجيء له إشارة في " و " من ص ٦٤٨ -

[4] سبق أن أوضحنا المراد بالنعت المقطوع وسببه . . . . في ص ٥١٠ وسيجيء تفصيل الكلام عليه في الباب الخاص بالنعت حـ٣ - ويستثنى من المبتدأ الواجب الحذف ضمير الشأن في مثل : " إن من يرض عن الشريلق سوء الجزاء " ، إذا الأصل : إنه من يرض . . . . . أي : إنه الحال والشأن " وقد تقدم الكلام على ضمير الشأن ص ٢٥٠ " فهذه الهاء في الأصل نائبة عن مبتدأ ، هو : الحال والشأن . ولا يصح أن تكون كلمة " من " اسم " إن " لأن " من " شرطية ، والشرط له الصدارة ، فلا يسبقه ناسخ ، هذا لى أن المضارعين بعدها مجزومان .

ومثله قول الشاعر :

إن من يدخل الكنيسة يوما . . . يلق فيها جآذرا وظباء

أي : إنه من يدخل يلق . . . . .

وحذف ضمير الشأن في هذا الباب كثير بقرينة تدل عليه وعلى المراد ، " ما هو مشروط عند كل حذف " ومنه الحديث . . . إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون . أي : إنه . . . . . .

عرفت محموداً العالمُ[1] .

حـ - ويشترط فى خبرها ألا يكون إنشائيًّا[2] ، " إلا الإنشاء المشتمل على : "

نِعْم " و " بِئْس " وأخواتهما من أفعال المدح والذم " فلا يصح : إن المريض ساعدْهُ . وليت البائسَ لا تُهنْه . . . ويصح : إن الأمين نِعْم الرجل ، وإن الخائن بئس الإنسان .
وكذلك يشترط فى خبرها إذا كان مفرداً أوجملة - أن يتأخر عن اسمها ، فيجب مراعاة الترتيب بينهما ؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر ، نحو : إن الحقَّ غلاّب - إن العظائم كفؤُها العظماءُ - إن كبارَ النفوس ينفرون من صغائر الأمور[3] ، وقول الشاعر :
إن الأمينَ - إذا استعان بخائن . - . . كان الأمينُ شريكَه فى المأثِم
فلوتقدم هذا الخبر لم تعمل ، بل لم يكن الأسلوب صحيحاً . وهذا الشرط يقتضى عدم تقدمه على الناسخ من باب أوْلى .
أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة ، بأن كان شبه جملة : " ظرفاً أوجاراً مع مجروره " . فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط ، فيتوسطه بينه وبين الناسخ عند عدم وجود مانع[4] ، نحو ؛ إن فى السماء عبرةً[5] ، وإن فى دراستها

[1] برفع كلمة : " العالم " على أنخا خبر مبتدأ محذوف . وكانت في الأصل نعتا ثم تركته ، وصارت خبرا ، إذا الأصل " عرفت محمودا العالم " بنصب العالم على أنها صفة ، ثم قطعت عن النعت إلى الخبر للأسباب التي أشرنا إليها في ص ٥١٠ .
[2] سواء أكان الإنشاء طلبا أم غير طلب " راجع رقم ٢ من هامش ٣٧٤ ويجوز في خبر " أن " المخففة أن يكون جملة دعائية - كما سيجيء في ص ٦٧٨ - كقراءة من قرأ بتخفيف النون " أي : تسكينها " ، قوله تعالى : {وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا} ويقول : " الرضى " : " لا أرى مانعا من وقوع الجملة الطلبية خبرا عن " إن " و " لكن " مع قلته . " ولا داعي للأخذ بالرأي القليل هنا .
[3] ومثل هذا قول الشاعر :
وعين الرضا عن كل عيب كليلة . . . ولكن عين السخط تبدي المساويا
[4] ومن الأمثلة قوله تعالى : {إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ، وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى} . وقوله تعالى : {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا} وجاء في الأشموني ما نصه : " قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف " أهـ . . . . . المفهوم أن المراد بالظرف ما يشمل الجار ومجروره . فالمراد هنا : شبه الجملة بنوعيه .
[5] فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه ، إن إخواتها :
لإن ، أن ، ليت ، لكن ، لعل . . . كأن - عكس ما لكان من عمل -
كإن زيدا عالم بأني . . . كفء ولكن ابنه ذو ضعن
يقول : لإن - وما تبعها من الحروف المذكورة بعدها - عكس ما ثبت من العمل لكان وأخواتها " فكان " ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الحروف تعمل عكسها : تنصب الاسم وترفع الخبر ، ووضح هذا=

عجائبَ . وقول الشاعر :
إنّ من الحلْم دلاًّ أنت عارفُهُ . . . والحِلْمُ عن قُدرةٍ فضلٌ من الكرم
ومثل : إن هنا رفاقاً كراماً ، وإن معنا إخواناً أبراراً . وقولهم فى وصف رجل : كانَ والله سمْحاً سهْلا ، كأنّ بيْنه وبين القلوب نَسَبا ، أو : بينه وبين الحياة سبباً . فإن وُجِد مانع لم يجز تقدمه ؛ كوجود لام الابتداء فى نحو : إن الشجاعة لفى

قول الحق : حيثَ لا يجوز تقديمه وفيه لام الابتداء١ . . .

وهناك حالة يجب فيها تقديمه ؛ هى : أن يكون فى الاسم ضمير يعود على شئ فى الخبر الجار والمجرور ؛ مثل : إن فى الحقل رجالَه ، وإن فى المصنع عمالَه . فاسم الناسخ " رجال وعمال " مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر١ ؛ " أى : على الحقل ، والمصنع " ؛ ولوتأخر الخبر لعاد ذلك الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة معاً ؛ وهوممنوع هنا٣ .

=بأمثلة في البيت الثاني ، هي : إن زيدا عالم بأنى كفء ، ولكن ابنه ذو ضغن " أي : حقد " فعرض أمثلة لحروف ثلاثة ، هي : إن " أن " لكن . . . .

هذا ويتردد في كلام النحاة القدماء - وغيرهم - اسم " زيد " " عمرو " " بكر " " خالد " ، وهي أسماء عربية صحيحة ، ولكنها شاعت في استعمالاتهم حتى صارت مبتذلة فيحسن العدول عنها في استعمالنا قدر استطاعتنا ، كما أشرنا لهذا كثيرا .

ثم قال :

وراع ذا الترتيب . إلا في الذي . . . كليت فيها ، أو : هنا - غير البذي

يريد : أن مراعاة هذا الترتيب الوارد في أمثلته بين المعمولين أمر واجب ، فيتقدم الاسم ويتأخر الخبر وجوبا إلا في مثل : ليت فيها غير الذي " أي : البذيء ، وهو : الوقح " ومثل : ليت هنا غير البذيء ، من كل تركيب يقع فيه خبر إن وأخواتها ظرفا أو جارا مع مجروره . وقد اقتصر على بيان هذه الحالة التي يجوز فيها التقديم ، ولم يذكر تفصيل المواضع التي يجب فيها التقديم والتي يجب فيها التأخي ، وقد ذكرناها .

١ومن الموانع أن يكون الحرف الناسخ هو : " عسى " " التي بمعنى : لعل " أو الحرف : " لا " - كما سيأتي في بابها ص ٦٩٠ فلا يجوز تقديم خبر هذين الحرفين مطلقا .

٢لأن الخبر هو الجار مع مجروره ، والضمير عائد على المجرور وحده ، فهو عائد على بعض الحبر كما سبق أن أوضحناه .

٣وهناك حالة أخرى يجب فيها تقديم خبر أن " المفتوحة الهمزة المشددة النون " ستجيء في : " ب " من ص ٦٤٥ .

وإذا وقع المصدر المؤول من " أن مع معموليها " مبتدأ ، وكان تأخير خبره في هذه الصورة مؤديا إلى اللبس ، وجب تقديم هذا الخبر ، مثل : عندي أنك فاضل .

أما سبب اللبس وما يترتب عليه فقد تقدم في رقم ٥ من ص ٥٠٤ حيث مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوبا .

ومما تقدم نعلم أن للخبر - فى هذا الباب - ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه ، أوتأخيره على الاسم .

الأولى : وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة .

الثانية : وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة ، وكان الاسم مشتملا على ضمير يعود على بعض شبه الجملة ، " أي : على بعض الخبر " .

الثالثة : جواز الأمرين إذا كان شبه جملة ، - غير ما سلف - ولم يمنع من التقدم مانع .

أما معمول الخبر " مثل : إن المتعلم قارئ كتابك ، وإنه منتفع بعلمك، " فلا يجوز تقديمه على الحرف الناسخ ، لكن يجوز تقديمه على الخبر مطلقاً " أى : سواء أكان المعمول شبه جملة ، أم غير شبهها ، فتقول : إن المتعلم - كتابَك

- " قارئُ ، وإنه - بعلمك - منتفع . ففى الجملة الأولى تقدم المعمول : " كتابَك " وليس بشبه جملة ؛ وفى الثانية تقدم المعمول شبه الجملة ، وهوالجار والمجرور : " بعلم .

كما يتضح تقديم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ فى حالة واحدة ، هى : أن يكون المعمول شبه جملة ؛ نحو : إن فى المهد الطفلَ نائم - إن بيننا الودَّ راسخ .

ويؤخذ من كل ما سبق :

١ - أنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف الناسخ واسمه فاصل إلا الخبر شبه الجملة الذى يصح تقديمه ، أومعمول الخبر إذا كان المعمول شبه جملة أيضا الجملة كذلك،

٢ - كما لا يجوز أن يتقدم على الحرف الناسخ اسمه ، أوخبره ، أومعمول أحدهما .

زيادة وتفصيل :

ا - قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أوأحدهما ، ويظل ملحوظاً تتجه إليه النية ؛ كأنه موجود . وأكثر ما يكون الحذف فى إنّ " المكسورة الهمزة المشدّدة النون " ، ومنه قوله تعالى : {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} بناء على أن التقدير : تزعمون أنهم شركائى . وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم ، وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، وقد يحذف أحدهما فقط١ ، وكل ذلك مع ملاحظة المحذوف ولا يصح شئ مما سبق إذا إذا قامت قرينة تدل على المحذوف مع عدم تأثر المعنى بالحذف ، وهذه قاعدة لغوية عامة أشرنا إليها من قبل٢ " ؛ هى جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه . بشرط أن تقوم قرينة تدل عليه " .

وقد يجب حذف خبر " إن " ٣ إذا سَدّ مسده واوالمعية ، نحو : إنك وخيراً ، أى : إنك مع خير ، أوسد مسده الحال ، نحو : قول الشاعر :

إنَّ اختيارك ما تبغيه ذائقةٍ . . . بالله مستظهراً بالحزم والجدّ

أومصدراً مكرراً ؛ نحو : إن الفائدة سيراً سيراً .

وتختص : " ليت " بالاستغناء عن معموليها ، وبأحكام أخرى سبقت شروطها وتفصيلاتها فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٥ .

ب - الأنسب الأخذ بالرأى القائل بجواز تعدد الخبر فى هذا الباب على الوجه الذى سبق إيضاحه فى تعدد خبر المبتدأ٤ ، لأن التعدد هنا وهناك أمر تشتد إليه حاجة

المعنى أحياناً .
حـ - من العرب من ينصب بهذه الحروف المعمولين ؛ كما تنطق الشواهد الواردة به . لكن لا يصح القياس عليها فى عصرنا ؛ منعاً لفوضى التعبير والإبانة ، وإنما نذكر رأيهم - كعادتنا فى نظائره - ليعرفه المتخصصون فيكشفوا به ، فى غير حيرة ولا اضطراب - ما يصادفهم من شواهد قديمة وردت مطابقة له مع ابتعادهم عن محاكاتها .

١راجع الأمثلة في هامش ص ٦٦٥ وما بعدها وكذا في جـ ٨ ص ٨٥ من شرح المفصل . وي حاشية الألوسي على شرح القطر جـ ١ ص ٢٦٨ .
٢في رقم ١ من هامش ص ٦٣٥ .
٣هذا التقييد في الحذف الواجب بأنه خبر إن " لم يذكره صاحب " الهمع " بالرغم من أن الأمثلة التي ذكرها للحذف هي لخبر " إن " والأحسن التقييد .
٤ص ٥٢٨ .

المسألة الثانية والخمسون فتح همزة إن وكسرها

لهمزة " إنّ " ثلاثة أحوال ، وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين .
الحالة الأولى :
يجب فتحها فى موضع واحد ، هو : أن تقع مع معموليها جزءا من جملة مفتقرة إلى اسم مرفوع ، أومنصوب ، أومجرور ، ولا سبيل للحصول على ذلك الاسم إلا من طريق مصدر منسبك من " أنّ " مع معموليها . ففى مثل : شاع أن المعادنَ كثيرةٌ فى بلادنا . سرنى أنك بارٌّ بأهلك - لا نجد فاعلا للفعل : " شاع " ولا للفعل : " سَرَّ " مع حاجة كل فعل للفاعل ، ولا وسيلة للوصول إليه إلا بسبك مصدر مؤول من : " أنّ " مع معموليها ؛ فيكون التقدير : شاع كثرةُ المعادِن فى بلادنا - سرنى برُّك بأهلك١ وكذلك الفعل : " زاد " فى قول القائل :
لقد زادنى حُبًّا لنفْسِيَ أننى . . . بغيضٌ إلىّ كل امرئٍ غير طائل
وفى مثل : عرفت أن المدن مزدحمة - سمعت أن البحار ممتلئة بالأحياء . . . نجد الفعل : " عرف " محتاجاً لمفعول به ، وكذلك الفعل : " سمع " .
فأين المفعولان؟ لا نتوصل إليهما إلا بسبك مصدر مؤول من : " أن " مع معموليها ؛ فيكون التقدير : عرفت ازدحامَ المدنِ - سمعت امتلاءَ البحار بالأحياء .
وفى مثل : تألمت من أن الصديقَ مريضٌ - فرحت بأن العربىَّ مخلصٌ للعروبة

. . . ، نجد حرف الجر : " مِنْ " ليس له مجرور ، وكذلك حرف الجر : " الباء " وهذا غيرُ جائز فى العربية . فلا مفر من أن يكون المصدر المنسبك من " أنّ " مع معموليها فى الجملة الأولى هوالمجرور بالحرف : " منْ " وفى الجملة الثانية هوالمجرور " بالباء " . والتقدير : تألمت من مرض الصديق - وفرحتُ بإخلاص

١المصدر الذي تقدر به " أن " مع معموليها هو المصدر الصريح المأخوذ إما من خبرها إن كان اسما مشتقا ، أو فعلا متصرفا ، وإما من الاستقرار والوجود إن كان الخبر ظرفا وجارا مع مجروره ، وإما هو الكون المضاف لاسمها إن كان الخبر جامدا . وتفصيل هذا وإيضاحه قد سبق في " ب " من باب : الموصول " ص ٤١٤ .

٢رجل غير طائل : حقير خسيس .

العربىِّ للعروبة . . . وهكذا كل جملة تتطلب اسماً لها ، ولا سبيل لإيجاده إلا من طريق مصدر منسبك من " أنّ " مع معموليها .

ومن الأمثلة غير ما سبق : " حَقا ، أنك متعلمٌ رَفْعٌ لقدرك " - " المعروف أن التعلم نافع " . فالمصدر المؤول فى الجملة الأولى مبتدأ ، والتقدير : تَعَلمُك رفعٌ لقدرك حقا١ ، أما فى الجملة الثانية فهوخبر ، والتقدير : المعروف نَفْعُ التعلم .

ومثله المصدر المؤول بعد : " لولا " حيث يجب فتح همزة " أنّ " نحو : لولا أنك مخلص لقاطعتك . والتقدير : لولا إخلاصك حاصل لقاطعتك .

ومما سبق نعلم أن المصدر المؤول يجئ لإكمال النقص ، فيكون فاعلا ، أونائبه ، أومفعولا به٢ ، أومبتدأ٣ ، أوخبراً٤ . وقد يكون غير ذلك٥ . كما نفهم المراد من قول النحاة : يجب فتح همزة : " أن " إذا تحتم تقديرها مع معموليها بمصدر يقع فى محل رفع ، أونصب ، أوجر٦ .

١انظر ما يختص بكلمة : " حقا " في : " د " من ص ٦٤٧ .

٢بشرط أن يكون المفعول به غير محكي بالقول .

٣انظر " الملاحظة " التي في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ حيث النص على عدم وقوع " أن المصدرية " بنوعيها " المخففة من الثقيلة ، والناصبة للمضارع " مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده .

٤عن اسم معنى . . . . " راجع الزيادة والتفصيل رقم ١ في ص ٦٤٦ " .

٥مما سيجيء في " جـ " من ص ٦٤٥ وما بعدها . إلا في اشياء توضيحها هناك .

٦وفيما سبق يقول ابن مالك :

وهمز : " إن " افتح لسد مصدر . . . مسدها ، وفي سوء ذاك اكسر

أي : افتح همزة " إن " لسد المصدر مسدها مع معوليها .

زيادة وتفصيل :

ا - " أنّ " - مفتوحة الهمزة ، مشددة النون - معناها التوكيد - كما شرحنا - وهى مع اسمها وخبرها تؤول بمصدر معمول لعامل محتاج له ، فمن الواجب أن يكون الفعل - وغيره مما هى معمولة له - مطابقاً لها فى المعنى ؛ بأن يكون من الألفاظ الدالة على العلم واليقين ؛ لكيلا قع التعارض والتناقض بينهما " أى : بين ما يدل عليه العامل ، وما يدل عليه المعمول " وهذا هوما جرت عليه الأساليب الفصيحة حيث يتقدمها ما يدل٢ على اليقين والقطع : مثل : اعتقدت ، علمت ، ووثِقْت ، تيقنت ، اعتقادى . . . ولا يقع قبلها شئ من ألفاظ الطمع ، والإشفاق ، والرجاء٣ . . . مثل : أردت ، اشتهيت ، وددْتُ . . . وغيرها من الألفاظ التى يجوز أن يوجد ما بعدها أولا يوجد ؛ والتى لا يقع بعدها إلا " أنْ " الناصبة للمضارع . وهذه لا تأكيد فيها ولا شبه تأكيد ؛ فتقول أرجوأن تحسن إلى الضعيف ، وأرغب أن تعاون المحتاج . وكالتى فى الآية الكريمة : {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ} . وما ذكرناه فى " أنّ " المشدّدة يسرى على : " أنّ " المفتوحة الهمزة المخففة من الثقيلة ؛ فكلاهما فى الحكم سواء ، نحوقوله تعالى {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى } .
ومن الألفاظ ما لا يدل على اليقين ولا على الطمع والإشفاق ولكن يقع بعده " أنْ " المشددة والمخففة الناسختان كما يقع بعده " أنْ " التى تنصب الفعل المضارع . وذلك النوع من الألفاظ هوما يدل على الظن ؛ مثل : ظننت ، وحسبت ، وخلْت . ومعنى الظن : أن يتعارض الدليلان ، ويرجح أحدهما الآخر . وقد يقوى الترجيحُ فيستعمل اللفظ بمعنى اليقين ؛ نحوقوله تعالى : {الذين يظنون أنهم مُلاقو ربهم "

١راجع هذا في رقم ٣ من ص ٦٣١ ثم التفصيل في " المصدرية " - ص ٦٧٨ - وقد سبقت سبقت الإشارة إلى " أن المصدرية " مع نظائرها من الحروف المصدرية في ص ٤٠٧ .

٢ عند المتكلم .

٣سبق بيان المراد من هذه الألفاظ الثلاثة في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ .

وقد يضعف حتى يصير مشكوكاً فى وجوده : كأفعال الرجاء والطمع وألفاظهما الأخرى . . .

ب - لا تكون " أنّ " المفتوحة الهمزة . المشدة النون " مستقلة بنفسها مع معموليها : فلا بد أن تطون معهما جزءاً من جملة أخرى[1] . . . غير أنه لا يجوز أن يقع المصدر المؤول من : " أن ومعموليها " اسماً لأختها المكسورة الهمزة[2] . فإذا أريد ذلك وجب الفصل بينهما بالخبر ، فيتقدم بشرط أن يكون شبه جملة[3] نحو : إن عندى أن التجربة خيرُ مرشد . إن فى الكتب السماوية أن الرسل هداةٌ للناس . . . وقد سبق[4] أنه يجوز وقوع " أنّ " مع معموليها اسماً للأحرف الناسخة - ومنها : أن - " أى : أن يكون المصدر المؤول اسماً للحرف الناسخ " بشرط أن يتقدم عليه الخبر شبه الجملة .

حـ - أشرناه - فى ص ١٨١ - إلى بعض مواضع المصدر المؤول من " أنّ ومعموليها " . وقد يقع فاعلا لفعل ظاهر كما رأينا أومقدر ؛ نحو : اسمع ما أنَّ الخطيب يخطب . أى : ما ثبت أن الخطيب يخطب ، " مدة ثبوت خطبته " وذلك لأن " ما " المصدرية الظرفية لا تدخل - فى أشهر الآراء - على الجملة الاسمية المبدوءة بحرف مصدرى[6] . ومثلها العبارة المأثورة : " لا أكلم الظالم ما أنّ فى السماء نجماً . أى : ما ثبت أن فى السماء نجماً . . . " .

ومن الفعل المقدر أيضاً أن يقع ذلك المصدر المؤول بع : " لو " الشرطية ؛ نحو : لوأنك حضرت لأكرمتك : فالمصدر المؤول فاعل محذوف ، والتقدير : لوثبت حضورك . . . لأن " لو " شرطية لا تدخل إلا على الفعل فى الرأى المشهور . والأخذ به أولى من الرأى القائل : إن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف

---

[1] كما أوضحنا في ص ٦٤٢ .

[2] أشرنا لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ .

[3] راجع شرح المفصل جـ ٨ ص ٧١ .

ويذكرون في سبب المنع أن كل واحدة منهما تفيد التوكيد وحرف التوكيد لا يدخل مباشرة على نظيره . هذا إلى أن دخول إن المكسورة على أختها قد يوقع في الوهم أن المفتوحة الهمزة أضعف في إفادة التوكيد من المكسورة الهمزة ، فجيء بهذه لتجبر الضعف ، مع أنهما متساويان . وكل هذا تعليل متكلف ومصنوع ، وإنما التعليل الحق هو محاكاة العرب الفصحاء .

[4] في رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان " ملاحظة "

[5] في ص ٦٤٢ .

[6] إذ الحرف المصري لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظي . " كما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٤١٢ " .

وجوباً ، أومبتدأ لا يحتاج إلى خبر . لأن فيهما تكلفاً وبعداً[1] .
وقد يقع ذلك المصدر نائب فاعل ، نحوقوله تعالى : {قُلْ أوحِيَ إليّ أنَّهُ اسْتَمَعَ نَفرٌ منَ الجنّ } . . . ، وقد يقع خبراً عن مبتدأ الآن ، كالأمثلة السالفة ، أوبحسب الأصل : نحو : كان عندى أنك مقيم . لكن يشترط فى المبتدأ الذى يقع خبره هذا المصدر المؤول ، ثلاثة شروط :
١ - أن يكون اسم معنى ؛ نحو : الإنصاف أنك تُسَوّى بين أصحاب الحقوق ؛ فلا يصح : الأسد أنه ملك الوحوش ، بفتح الهمزة . بل يجب كسرها - كما سيجئ[2] - .
٢ - وأن يكون غير قول[3] ؛ فلا يجب الفتح فى مثل : قولى : أن البطالة مهلكة .
٣ - وأن يكون محتاجاً للخبر المؤول من " أنّ " ومعموليها ليكمل معه المعنى الأساسى للجملة ، من غير أن يكون المبتدأ داخلا فى معنى الخبر ؛ " أى : من غير أن يكون معنى الخبر صادقاً عليه " ، نحو : اعتقادى أنك نزيه . فكلمة : اعتقادى . مبتدأ يحتاج إلى خبر يتمم المعنى الأساسي . فجاء المصدر المؤول ليتممه . والتقدير : " اعتقادى نزاهتك " ، فالخبر هنا يختلف فى معناه عن المبتدأ اختلافاً واضحاً . فإن كان المصدر المؤول من : " أن مع معموليها " ليس هومحط الفائدة الأصلية ، " أى : ليس المقصود بتكملة المعنى الأساسى ؛ كأن يكون معناه منطبقاً على المبتدأ وصادقاً عليه " فإنه لا يعرب خبراً ، بل الخبر غيره . كما فى المثال السابق وهو : " اعتقادى أنك نزيه " إذا لم يكن القصد الإخبار بنزاهته والحكم عليها بها ، وإنما القصد الإخبار بأن ذلك الاعتقاد حاصل واقع ؛ فيكون المصدر المؤول مفعولا به للمبتدأ ، والخبر محذوف ؛ والتقدير - مثلا - اعتقادى نزاهتك حاصل أوثابت. . . . ، والمصدر المؤول فى هذا المثال ينطبق على المبتدأ ، ويصدق عليه ؛ لأن النزاهة هنا هى : الاعتقاد ، والاعتقاد هوالنزاهة . . . و . . .

---

[1] بيان الأسباب في جـ ٢ ص ١٤٠ م ٦٩ باب : " الاشتغال " - وفي باب : " لو " من الجزء الرابع .
[2] في رقم ٦ من ص ٦٥١ .
[3] حكم الواقعة بعد قول موضح في رقم ٤ من ص ٦٥٠ و ٥ من ص ٦٥٥ .

وقد يقع المصدر المؤول مفعولا لأجله ؛ زرتك أنى أحبك ، أومفعولا معه ، نحو : يسرنى قعودك هنا ، وأنك تحدثنا . أومستثنى ؛ نحو : ترضينى أحوالك ، إلا أنك تخلفَ الميعادَ . ويقع مضافاً إليه بشرط أن يكون المضاف مما يضاف إلى

المفرد ، لا إلى الجملة ؛ مثل : سرنى عملك غير أن خطك ردئ . أى : غير رداءة خطك . فإن كان المضاف مما يضاف إلى الجملة وحدها وجب كسر الهمزة ؛ مثل : حضرت حيث إنك دعوتنى ، بكسر همزة : " إن " مراعاة للرأى الذى يحتم إضافة " حيث " للجمل ، دون الرأى الآخر الذى يبيح إضافتها لغير الجملة فيبيح فتح همزتها .
ومثل المواضع السابقة ما عطف عليها ؛ نحوقوله تعالى : . . } . اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ { . . . فالمصدر المؤول وهو " تفضيلى " معطوف على المفعول به : " نعمة " ، وكذلك ما أبدل منها ؛ نحوقوله تعالى : {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُم { . . . . ، فالمصدر المؤول ، وهو : استقرارها وكونها . . . بدل من إحدى . وهكذا . . .
ولا يكون هذا المصدر المؤول مفعولا مطلقاً ، ولا ظرفاً ، ولا حالا ، ولا تمييزاً ولا يسدد مسد " مفعول به " أصله خبر عن ذات١ ، نحو : ظننت القادم إنه عالم . فلوفتحت الهمزة لكان المصدر المؤول من : " أنه عالم " ؛ مفعولا ثانياً للفعل : " ظننت " مع أن أصل هذا المفعول خبر عن كلمة : " القادم " فيكون التقدير " القادم علِمٌ " فيقع المعنى خبراً عن الجنة٢ ، وهذا مرفوض هنا إلا بتأويل لا يستساغ مع أنّ .
د - من الأساليب الفصحية : " أحقًا أنّ جيرتنا استقلُوا٣ . . . . يريدون ، أفى حق أن جيرتنا استقلوا . فكلمة : " حقًا " ظرف زمان٤ - فى الشائع - ، والمصدر المنسبك من " أنّ " مع معموليها مبتدأ مؤخر . ولهذا وجب فتح همزة " أن " . أى : أفى حق استقلال جيرتنا .

١ جثة .
٢ المانع الحق : هو استعمال العرب الفصحاء ، وكراهتهم فتح الهمزة في مثل هذا الموضع .
٣ بمعنى : أحقا أن جيراننا ارتحلوا . " والجيرة " جمع : جار .
٤ كما في الخضري والتصريح ، آخر باب : " الظرف " والظرفية هنا مجازية . وبيان هذا في باب : الظرف " جـ ص ٢٥٦ " هـ " م ٧٩ .

ويصح أن تكون كلمة ؛ " حقًّا " ، مفعولا مطلقاً محذوف تقديره : حَقَّ " بمعنى : ثبَت " والمصدر المنسبك فاعله ، أى : أحق حقًّا استقلال جيرتنا؟
وأحياناً يقولون : " أمَا أنّ جيرتنا استقلوا " . فكلمة : " أمَا " بتخفيف

الميم " ١ بمعنى : حقًّا ، ويجب فتح همزة " أن " بعدها .
وخير ما ارتضوه فى إعرابها : أنها مركبة من كلمتين ؛ فالهمزة للاستفهام . " ما " ظرف ، بمعنى : شئ . ويراد بذلك الشئ : " حق " فالمعنى : " أحقًّا " وكلمة : " إما " مبنية على السكون فى محل نصب ، وهى خبر مقدم ، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر٢ .

هـ - قد يَسُدّ المصدر المؤول من أنّ ومعموليها مسد المفعولين إن لم يوجد سواه ، نحو : ظننت أن بعض الكواكب صالح للسكنى . وكذلك فى كل موضع تحتاج فيه الجملة إلى ما يكمل نقصها فلا جد غيره ، مع عدم مانع يمنع منه . . . .

و أشرنا من قبل٣ إلى وقوع : " أنَّ " المفتوحة الهمزة المشددة النون - للترجى ، فتشارك " لعل " فى تأدية هذا المعنى وتحتاج إلى جملة اسمية بعدها ؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ولا بد أ ، يكون لها الصدارة فى جملتها . ولا يصح أن تسبك مع ما بها بمصدر مؤول ؛ فهي تخالف " أنَّ " المفتوحة الهمزة ، المشددة النون التى معناها التوكيد فى أمور : فى المعنى ، وفى وجوب الصدارة ، وفى منع السبك بمصدر مؤول .

---

١ إذا كانت " أما " - مخففة الميم - حرف استفتاح وجب كسر همزة : " إن " بعدها . - كما سيجيء في ص ٦٤٩ وفي رقم ٣ من ص ٦٥٧ - .

٢ الكلام على هذا الأسلوب في جـ٢ ص ٢٥٦ " هـ " م ٧٩ .

٣ في رقم ٥ من ص ٥٠٤ حيث الإيضاح . وله إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٧ .

الحالة الثانية :

يجب كسر همزة : " إن " فى كل موضع لا يصح أن تسبك فيه مع معموليها بمصدر ؛ يجب الكسر فيما يأتى :

" ١ " أن تكون فى أول جملتها حقيقة ، نحو : {إنَّا فَتَحْنا لك فتحاً مُبيناً} ، وقول الشاعر يمدح محسناً :

يُخفِى صنائعَه ، واللهُ يُظهرها . . . إن الجميل إذا أخفيته ظهرَا

وتعتبر فى أول جملتها حكماً إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح١ ؛ مثل : ألاَ ، وأمَا٢ ، نحو : ألاَ إن إنكار المعروف لؤم - أمَا إن الرشوة جريمة من الراشي والمُرتشى . ومثلهما الواوالتى للاستئناف ، كقول الشاعر :

وإنى شَقِيٌّ باللئام ولا ترى . . . شَقِيًّا بهم إلا كريمَ الشمائِلِ

وكذلك كل واوأخرى تقع بعدها جملة تامة .

فإن سبقها شيء من جملتها وجب الفتح ، نحو : عندى أن الدّين وقاية من الشرور وهكذا٣ . . . .

" " ٢أن تقع فى جملة الصلة ، بحيث لا يسبقها٤ شئ منها ؛ نحو : أحترم الذى " إنه عزيز النفس عندى . " ، وكذلك فى أول جملة الصفة التى موصوفها اسم ذات ؛ نحو : أحِبُّ رجلا " إنه مفيد " . وفى : أول جملة الحال أيضاً ؛ نحو : أجِلُّ الرجلَ " إنه يعتمد على نفسه " وأكْبِرُهُ " وإنه بعيد من الدنايا " .

" " ٣أن تقع فى صدر جملة جواب القسم وفى خبرها اللام ؛ سواء أكانت جملة القسم اسمية ؛ نحو : لعمرك إن الحذر لمطلوب ، أم كانت فعلية فعلُها

١حرف يدل على بدء الكلام ، وعرض جملة جديدة ، والتنبيه على أن هذا الكلام هام ومؤكد عنه المتكلم . " ٢ " "
انظر رقم ٣ من ص ٦٥٧ " ثم " ب " من ص ٧٠٨ وفي رقم ١ من هامش ص ٦٤٨ .

٣ولصدارتها في الجملة صور أخرى كالتي تجيء في ص ٦٥٢ .

٤فإن وقعت حشوا " كأن سبقها شيء من جملة الصلة " لم تكسر ، نحو : جاء الذي عندي أنه فاضل . ومنه : لا أفعله ما أن في السماء نجما . أي : ما ثبت أن في السماء نجما - وقد سبق بيان هذا في " حـ " من ص ٦٤٥ - .

مذكور ؛ نحو : أحلف بالله إن العدلَ لمحبوب . أوغير مذكور ، نحو : والله إن الظلم لوخيم العاقبة " .

فإن لم تقع فى خبرها اللام لم يجب١ كسر الهمزة إلا إذا كانت جملة القسم جملة فعلية فعلها محذوف ؛ نحو : والله إن السياحة مفيدة .

يتضح مما سلف أن الكسر واجب فى كل الحالات التى تظهر فيها اللام فى خبر " إنّ " . وكذلك فى الحالة التى تحذف فيها تلك اللام من الخبر بشرط أن تكون جملة القسم فعلية ، قد حذف فعلها .

" " ٤أن تقع فى صدر جملة محكيَّة بالقول " لأن المحكىّ بالقول لا يكون إلا جملة ، - فى الأغلب - بشرط ألا يكون القول بمعنى الظن١ " . فتكسر وجوباً فى مثل : قال عليه السلام : " إن الدّين يُسْرٌ " . ويقول الحكماء : " إن المبالغة فى التشدد مَدْعاةٌ للنفور " ، " فقل للمتشددين : " إن الاعتدال خير " " ، وكذلك فى الشطر الثانى من بيت الشاعر :

تُعَيّرنا أنَّا قليلٌ عَدِيدنا . . . فقلتُ لها : إنّ الكرام قليلُ

فإن وجد القول ولم تكن محكية به بل كانت معمولة لغيره لم تكسر ، نحو : أيها العالمُ ، أخُصّك القول ؛ إنك فاضل ؛ أى : لأنك فاضل ؛ فالمصدر المؤول معمول للام الجر ، لا للقول . وكذلك لا تكسر إن كان القول بمعنى : الظن ، بقرينة تدل على هذا المعنى فيعمل عمله فى نصب مفعولين . - نحو : أتقول المراصدُ أن الجوبارد فى الأسبوع المقبل؟ أى : أتظن٣ " فتفتح مع أنها مع معموليها

معمولة للقول ؛ لأن القول هنا بمعنى " الظن " ينصب مفعولين فيكون المصدر المؤول منها ومن معموليها فى محل نصب يسدُّ مسدَّ المفعولين . . . "

١وإنما يجوز الأمران ، طبقا للبيان الذي سيجيء في رقم ٢ من مواضع الفتح والكسر ص ٦٥٣ .
٢ولا الاعتقاد أيضا . فلا بد من أمرين : ، أن تكون الجملة معمولة للقول ، وأن " القول " ليس بمعنى : " الظن ولا الاعتقاد " . ولا بد كذلك ألا يكون مبتدأ داخلا في الحالة الخامسة الآتية في ص ٦٥٥
٣الدليل على أن القول هنا بمعنى . " الظن " أن المراصد حين تتكهن بما سيقع في المستقبل - ولا سيما المستقبل البعيد - لا تملك الدليل القاطع على صحته ، على أنه سيتحقق حتما ، فقد يقع أو لا يقع . أما تفصيل الكلام على القول بمعنى الظن وأحكامه . فيجيء في أول جـ ٢ باب : " ظن وأخواتها " .

" ٥أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب١ وقد علّق عن العمل ، بسبب وجود لام الابتداء فى خبرها ؛ نحو : علمت إن الإسراف لطريق الفقر . فإن لم يكن فى خبرها اللام٢ فتحت أوكسرت . نحو : علمت إن الرياءَ بلاءٌ - بفتح الهمزة ، أوكسرها٣ .
" ٦أن تقع خبراً عن مبتدأ اسم ذات ؛ نحو : الشجرة إنها مثمرة٤ وقد يدخل على هذا المبتدأ ناسخ ؛ ومنه قوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا٥ وَالصَّابِئِينَ ٦ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ ٧ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ ٨ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٩ } . . . . .

١سيجيء في باب : " ظن وأخواتها " ، أول الجزء الثاني - تفصيل الكلام على أفعال القلوب التي تنصب مفعولين . والذين يعنينا الآن هو : " الفاعل القلبية . المتصرفة التي يدخلها التعليق ، " وهو ترك العمل لفظا دون معنى ، لمانع " ، فتكون في ظاهرها غير ناصبة المفعولين " ، أو لأحدهما ، بسبب ذلك المانع ولكنها في الحكم والتقدير ناصبة . نحو : " ظننت لطائر مغرد " فالجملة من : " طائر مغرد " مكونة من مبتدأ وخبر ، في محل نصب ، قد سدت مسد المفعولين للفعل : " ظننت " ولم ينصبهما لفظا ، لاعتراض ماله صدر الكلام ، وهو هنا : " لام الابتداء " .
وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق : " رأي - علم - وجد - دري . . . . . " وهذه أفعال تدل على اليقين " وخال - ظن - حسب - زعم - عد - حجا - جعل . . . . . " وهذه أفعال تدل على الرجحان .
٢يقول النحاة إن السبب في التعليق هو وجود لام الابتداء ، لأن لها الصدارةفي جملتها فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها . وهنا تأخرت اللام وزحلقت عن مكانها ، لوجود " إن " التي لها الصدارة أيضا أنظر البيان رقم ٢ من هامش ص ٦٥٩ والعلة الحقيقية في تأخيرها هي السماع عن العرب .
٣كما سيجيء في رقم ٣ من ص ٣٥٤ فالفتح على اعتبار الفعل غير معلق ، والكسر على اعتباره معلقا ، أداة التعليق هي : " إن " مكسورة الهمزة ، إذ لها الصدارة في جملتها ، وكل ما له الصدارة يعد من أدوات التعليق - كما عرفنا - راجع الصبان جـ ٢ من في هذا الموضع .
٤لوفتحت لكان المصدر المؤول خبرا عن الجثة ، والتقدير ، " الشجرة إثمارها " وهو غير المعنى المطلوب ، ولا يتحقق هنا إلا بتكلف لا داعي له ، أو بتخريجه على المجاز ونحوه . . .
٥كانوا يهودا .
٦المتنقلين بين الأديان ، أو : هـ عبدة النجوك .
٧الذين يعبدون النار .
٨فكلمة " الذين الأولى ، أصلها مبتدأ قبل دخول الناسخ : " إن " ثم صارت اسمه . وجملة إن الله يفصل بينهم ، "

وهي مكونة من إن ومعموليها " - في محل رفع خبر " إن " الأولى .
٩وفي مواضع كسر همزة " إن " يقول ابن مالك :
فاكسر في الابتدا ، وفي بدء صلة . . . وحيث " إن " ليمين مكمله
أي : اكسر همزة " إن " إذا وقعت في ابتداء جملتها ، أو حيث تكون مكملة لليمين ، بأن تقع في صدر جملة جواب القسم - على التفصيل الذي شرحناه - ثم قال :
أو حكيت بالقول ، أو حلت محل . . . حال ، كزرته ، وإني لذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقا . . . باللام ، كاعلم إنه لذو تقي

زيادة وتفصيل :
ا - يَعُدّ بعض النحاة مواضع أخرى للكسر ، منها : أن تقع " إنَّ " بعد كلمة " كلاّ " التى تفيد الاستفتاح ؛ نحو : قوله تعالى : " كلاَّ ، إن الإنسان لَيَطْغَى ، أنْ رآه استْغنى " . . . .
أويقع فى خبرها اللام من غير وجود فعل للتعليق ؛ نحو : إن ربك لسريع العقاب .
أوتقع بعد " حتى " التى تفيد الابتداء نحو : يتحرك الهواء ، حتى إن الغصون تتراقص - تفيض الصحراء بالخير ، حتى إنها تجود بالمعادن الكثيرة .
والتوابع لشئ من ذلك ؛ نحو : إن النشاط محمود وإن الخمول داء . . .
والحق أن هذه المواضع ينطبق عليها الحكم الأول ، وهوأنها واقعة فى مصدر جملتها ؛ فلا يمنع من الحكم لها بالصدارة أن يكون لجملتها نوع اتصال معنوى - لا إعرابىّ - بجملة قبلها ؛ كمثال : " حتى " السابق . . . " وكلاًّ " ، فى بعض الأحيان . أما اتصالها الإعرابىّ فيمنع كسرها إن كان ما قبلها محتاجاً إلى المصدر المؤول منها مع معموليها احتياجاً لا مناص منه ، كما سبق .

الحالة الثالثة :
جواز الأمرين " أىْ : فتح همزة " إنّ " وكسرها . " وذلك فى مواضع ، أشهرها :
" ١أن تقع بعد كلمة : " إذا " الدالة على المفاجأة١ ، نحو : استيقظت فإذا إن الشمس طالعة ، وفتحت النافذة ، فإذا إن المطر نازل . فالكسر على اعتبار : " إذا " حرف - تبعاً للرأى الأسهل - مع وقوع " إن " فى صدر جملتها الاسمية المصرّح بطرفيها ؛ بأن يُذْكر بعدها اسمها وخبرها . والفتح على اعتبار " إذا " حرف أيضاً والمصدر المؤول من " أنّ " مع معموليها فى محل رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : استيقظت فإذا طلوع الشمس

حاضر ، وفتحت النافذة فإذا نزول المطر حاضر . . . ويجوز اعتبار " إذا " الفجائية ظرف زمان أومكان أيضاً ، خبراً مقدماً . والمصدر المنسبك من " أنّ " ومعموليها مبتدأ مؤخر ، والتقدير ففى المكان أوفى الوقت طلوع الشمس حاضر ، أونزول المطر . . .

" ٢ " أن تقع في صدر جملة القسم ، وليس فى خبرها اللام ؛ بشرط أن تكون جملة القسم اسمية ؛ نحو : لعمْرك إن الرياء فاضحٌ أهلَه ، أوفعلية فعلها مذكور ؛ نحو : أقسم بالله أن الباغيَ هالكٌ ببغيه . بفتح الهمزة وكسرها فيهما ، " فإن كان فعل القسم محذوفاً فالكسر واجب - كما سبق٢ - ؛ نحو : بالله إن الزكاة طهارة للنفس " . فالكسر بعد جملة القسم الاسمية فى المثال الأول هوعلى اعتبار : " إنّ " فى صدر جملة ؛ لأنها مع معموليها جملة الجواب لا محل لها من الإعراب . والفتح هوعلى اعتبار المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض٣ فهو مجرور بحرف جر محذوف،

١أي : هجوم الشيء ووقوعه بغتة . والكلام على : " إذا " الفجائية بحرف جر محذوف ، من هامش ص ٥٠٨ .

٢في رقم ٣ من ص ٦٤٩ .

٣أي : بتقدير حرف جر نزع من مكانه وحذف ، فنصب الاسم المجرور بعده - مفعولا به - ليكون نصبه بغير عامل نصب دليلا على المحذوف ، هذا تقديرهم الإعرابي الشائع . ولا مانع أن يكون المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف ، والجملة جواب القسم مباشرة .
وأصل جواز الفتح والكسر هنا راجع - كما جاء في الهمع - إلى الخلاف في جملة القسم والمقسم عليه ، إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا به ، أو بمنزلة المفعول به لفعل القسم ، أم لا؟ فمن قال : " نعم " فتح ، لأن هذا حكم " إن " إذا وقعت مع معموليها مفعولا به . ومن قال : " لا " ، وأن جملة القسم تأكيد القسم عليه من غير عمل فيه ، كسر ، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين .

وشبه الجملة سَد مَسَد جواب القسم ، لا محل له . وليس جوابا أصيلا ١ والتقدير : لعمرك قسمى على فضيحة الرياء أهلَه . وكذلك فى المثال الثانى بعد فعل القسم المذكور ، فالكسر على اعتبار " إن " مع معموليها جملة الجواب لا محل لها ، والفتح على اعتبار المصدر المؤول مجروراً بحرف جرّ محذوف ؛ والتقدير : أقسم بالله على هلاك الباغي ببغيه . ويكون الجار مع المجرور قد سد مسد جملة الجواب ؛ وأغنَى عنه - كما سبق - . وليس جوابا أصيلا١ ، ولم تقع " أن " في صدره .

" ٣أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ، وليس فى خبرها اللام ، - طبقاً لما تقدم بيانه٢ - ؛ نحو : علمت أن الدِّين عاصمٌ من الزلل .

" ٤أن تقع بعد فاء الجزاء٣ ، نحو : مَن يرضَ عن الجريمة فإنه شريك فى الإساءة . فكسر الهمزة على اعتبار " إنّ " مع معموليها جملة فى محل جزم جواب أداة الشرط : " منْ " . وفتح الهمزة على اعتبار المصدر المؤول من

أن ومعموليها فى محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف ، أوخبر مبتدؤه محذوف .
والتقدير : من يرض على الجريمة فشركته فى الإساءة حاصلة ، أو : فالثابت شركته فى الإساءة . . .

" ١و١ " إنما سد مسد الجواب ولم يكن الجواب مباشرة لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، ولن يترتب على الخلاف في التسمية أثر في المعنى أو في صياغة الأسلوب ، فهو خلاف شكلى محض .
٢في رقم ٥ من ص ٦٥١ .
٣هي الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه ، " أي : في صدر النتيجة المترتبة على تحقق فعل الشرط " .
وليس من اللازم أن تكون هذه الفاء داخلة في جواب أداة شرط ، فقد تكون داخلة على شيء يشبه الجواب لأداة تشبه الشرط في " العموم والإبهام " ، كاسم الموصول ، وغيره مما سبقت له إشارة في رقم ٤ من ص ٣٩٣ أما البيان ففي م١ ٤ص ٥٣٥ ومن الأمصلة قوله تعالى : {واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه " . . . فيجوز في أن " الثانية الفتحة أو الكسر . و " ما " موصولة وليست شرطية : لأن الشرطية لها الصدارة فلا تدخل عليها النواسخ ، والعائد محذوف ، والتقدير : غنمتموه . . . . . فعلى كسر همزة " إن " تكون جملتها هي الخبر ، وعلى الفتح يكون المصدر المؤول منها مع معموليها . مبتدأ خبره محذوف ، أي : فكون خمسه لله ثابت ، أو يكون خبرا لمحذوف ، أي : فالواجب كون خمسه لله ، والجملة خبر " إن " الأول . " راجع حاشية الخضري في هذا الموضع " .

" ٥أن تقع١ بعد مبتدأ هوقول ، أوفى معنى القول٢ ، وخبرها قول ، أوفى معناه أيضاً ، والقائل واحد ، نحو : قولى : " إنى معترف بالفضل لأصحابه ، وكلامى : إنى شاكر صنيع الأصدقاء " . فقولى - وهوالمبتدأ - مساوفى مدلوله لخبر " إن " وهو : معترف بالفضل ، وخبر " إن " مساوية فى المداول كذلك ؛ فهما فى المراد متساويات ، وقائلهما واحد ، وهو : المتكلم . كذلك : " كلامى " ، مبتدأ ؛ معناه معنى خبر " إن " : " شاكر صنيع الأصدقاء " وخبر " إن " معناه معنى المبتدأ ؛ فالمراد منهما واحد ، وقائلهما واحد . وهمزة " إنّ " فيهما يجوز كسرها عند قصد الحكاية ؛ أى : ترديد الألفاظ ذاتها فتكون " إن " فيهما يجوز كسرها عند قصد الحكاية ؛ أى : ترديد الألفاظ ذاتها فتكون " إن " مع معموليها جملة . وقعت خبراً٣ . ومع أنها محكية بالقول نصا تعرب فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز فتح الهمزة ذا لم تُقصَد " الحكاية " ؛ وأنما يكون المقصود هوالتعبير عن المعنى المصْدرىّ من غير تقيد مطلقاً بنَصّ العبارة الأولى المعينة ، ولا بترديد الجملة السابقة بألفاظها الخاصة فيكون المصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل رفع خبر المبتدأ ، والتقدير : قولى ، اعترافى بالفضل لأصحابه ، وكلامى ، شكرى صنيع الأصدقاء .

فإن لم يكن المبتدأ قولا أوما فى معناه وجب الفتح ، نحو : عملى أنى أزرع الحقل . والمصدر المنسبك خبر المبتدأ . ويجب الكسر إن لم يكن خبر " إن "

قولا أوما فى معناه ، مثل كلمة : " مستريح٤ " فى نحو : قولى إنى مستريح . أولم يكن قائل المبتدأ وخبر " إن " واحداً ؛ فلا يتساوى مدلول

١يراعي الفرق بين هذه الصورة والأخرى " رقم٤ " السابقة في ص ٦٥٠ .
٢الذي في معنى القول هو ما يدل دلالته من غير لفظه ، مثل : كلام . . . . . ، حديث . . . . نطق، . . . . . . ولا يراد هنا القول " بمعنى : " الظن " وعمله ، فقد سبق حكمه في رقم ٤ من ص ٦٥٠ وأنه الفتح .
٣وكأنك قلت في المثالين السالفين عند كسر الهمزة . " قول هذا اللفظ - كلامي هذا اللفظ " أي : هذا النص بحروفه وهنا يقول الصبان : إن المراد : " حكاية لفظ الجملة - أي : الإتيان بها " بلفظها ، وليس المراد أنها مقول القول " .
٤خير الصور التي توضح هذا الحكم أن يكون خبر " إن " ليس شاملا بمعناه المبتدأ ، ولا منطبقا عليه بمدوله ، كالاستراحة في المثال المذكور : ، فإن معناها لا يشمل القول ولا يتضمنه ولا ينطبق مدلولها عليه ومثل هذا يقال في الحالة الثانية ، لأن صاحب الصراخ ليس هو صاحب الكلام الواقع مبتدأ،
٤ومن أمثلتهم لانتفاء القول الثاني : " قولي إني مؤمن " لا يصح الفتح ، لأن الإيمان لا يخبر به عن القول ، لأن الإيمان مصدره القلب ، والقول مصدره اللسان .

المبتدا والخبر ، ولا يتوافقان ؛ نحو : كلامى إن المريض يصرخ . ففى هاتين الحالتين يجب كسر الهمزة ، وتكون " إنّ " مع معموليها جملة فى محل رفع خبر المبتدأ١ . . . . .

١أنظر بعض المواضع الأخرى في الصفحة الآتية ، ثم " الملاحظة " المفيدة التي في ص ٦٥٨ .
ومما سبق نفهم كلام ابن مالك في جواز الأمرين حيث يقول في اختصار :
بعد إذا فجاءة ، أو قسم . . . لا لام بعده - بوجهين نمي
" يريد : نعي - أي : نقل عن السابقين ، ونسب إليهم - الوجهان ، وهما : الفتح والكسر " بعد إذا فجاءة ، وبعد قسم لا لام في جملة جوابه ، ثم قال :
مع تلو " فا " الجزا ، وذا يطرد . . . في نحو : " خير " القول إني أحمد
أي : " ومع تلو فاء الجزاء " فكلمة : " مع " معطوفة على كلمة " بعد " ، التي في أول البيت السباق بحرف العطف المحذوف ، وهو : الواو : يريد ، بعد إذا فجاءة ، ومع تلو فاء الجزاء ، ثم قال : إن هذا الحكم بجواز الأمرين مطرد في كل أسلوب على شاكلة : " خير القول إني أحمد " ، وهذه الحالة الرابعة في كلامه هي الخامسة التي شرحناها . ويلاحظ في مثاله أن المبتدأ كلمة : " خير " ليس قولا ، ولكنه مضاف للقول ، فهو بمنزلته .

زيادة وتفصيل :
ا - سرد بعض النحاة مواضع أخرى يجوز فيها الأمران ، ومن الممكن الاستغناء عن أكثرها ؛ لفهمها مما سبق . فمما سردوه .
" " ١أن تقع " أنّ " مع معموليها معطوفة على مفرد لا يفسدُ المعنى بالعطف عليه . نحو : سرّنى نبوغك ، وإنك عالى المنزلة . فيجوز فتح همزة

: " أنّ " فيكون المصدر المؤول معطوفاً على نبوغ ، والتقدير : سرنى نبوغك وعلومنزلتك . والمعنى هنا لا يفسد بالعطف . ويجوز كسر الهمزة فتكون " إن " فى صدر جملة مستقلة . ومثال ما يفسد فيه المعنى بالعطف فلا يصح فتح الهمزة : لى بيت ، وإن أخى كثير الزروع . فلوفتحت الهمزة لكان المصدر المؤول معطوفاً على " بيت " والتقدير : لى بيت وكثرة زروع أخى ، وهومعنى فاسد ، لأنه غير المراد إذا كان المتكلم لا يملك شيئاً من تلك الزروع . ومثله ما نقله النحاة : " إن لى مالا . وإن عمْراً ناضل " إذ يترتب عليه أن يكون المعنى : إن لى مالا وفضل عمْرو . وهومعنى غير المقصود .

" ٢ " أن تقع بعد " حتى " ، فتكسر بعد " حتى " الابتدائية - كما سبق[١] - فى مثل : تتحرك الريح حتى إن الغصون تتراقص . . . لوقوعها فى صدر جملة . وتفتح إذا وقعت بعد " حتى " العاطفة ، أوالجارة ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك مسابق ، أى : حتى مسابقتَك ، بالنصب على العطف ، أوبالجر والأداة فيهما : " حتى " .

" ٣ " أن تقع بعد " أمّا " " المخففة الميم " ، نحو : أمّا إنك فصيح ، فتكسر إن كانت " أمَا " حرف استفتاح وتفتح إن كانت بمعنى : " حقًّا " - كما سبق[٢] - .

" ٤ " أن تقع بعد . لا جرم[٣] ، نحو : لا جرم أن الله ينتقمُ للمظلوم[٤] .

[١] في ص ٦٥٢ .
[٢] في " د " من ٦٤٧ وفي رقم ١ هامش ص ٦٤٩ .
[٣] لها إشارة عابرة في " د " من ص ٧٠٩ باب . " لا النافية للجنس " أما البيان ففي رقم ٤ التالي .
[٤] فالفتح على اعتبار " لا " زائدة ، أو ليست بزائدة ، وإنما هي حرف جواب لنفي المعنى السابق عليها إذا كان المتكلم غير موافق عليه ، و " جرم " فعل ماض بمعنى : " وجب " . والمصدر المؤول من أن مع معموليها فاعل للفعل : " جرم " . وهذا إعراب سيبويه ، وعليه اقتصر أما الفراء فيقول : معنى : =

" ٥ " أن تقع فى موضع التعليل ، نحوقوله : " إنَّا كنَّا ندعوه منْ قبلُ ، إنه هوالبر الرحيم " قرئ بفتح الهمزة ، على تقدير لام التعليل ؛ أى : لأنه هوالبر الرحيم . وقرئ بكسر الهمزة على اعتبار : " إن " فى صدر جملة جديدة . ومثله قوله تعالى : {وصَلِّ عليهم إن صلاتكَ سكن لهم} . فالفتح على تقدير لام التعليل ، أى : لأن صلاتك سكن لهم ، والكسر على اعتبار : " إنّ " فى صدر جملة جديدة . . .

" ٦ " وقوعها بعد " أيْ " المفسرة ؛ نحو : سرنى ابتداعك المفيد ، أى : أنك تبتكر شيئا جديداً نافعاً .

" ٧ " أن تقع بعد حيث الظرفية ، نحو : أزورك حيث إنك مقيم فى بلدك بفتح الهمزة وبكسرها ، فالفتح على اعتبار الظرف : " حيث " داخله على الفرد المضاف إليه وهوالمصدر الأول . والكسر على اعتبارها داخلة على المضاف إليه الجملة ، وهذا هوالأفصح ؛ إذ الأغلب فى " حيث " أن تضاف للجملة .

ملاحظة : سردنا فيما تقدم مواضع الحالة الثالثة التي يجوز فيها فتح همزة " إن " وكسرها . ومن الممكن الاكتفاء بوضع ضابط عام مركز يشملها جميعا ، ويغني عنها ، كأن يقال : " يجوز فتح همزة " إن " وكسرها في كل موضع يصلح لاعتبار " إن " في صدر جملتها ، ولاعتبارها مؤولة مع معموليها بمصدر مسبوك ، أي : يصلح للأمرين " .

= " لا جرم " ، هو : " لا بد " فلا نافية للجنس و " جرم " أسمها ، مبني على الفتح في محل نصب ، والمصدر المنسبك من " أن " ومعموليها مجرور بحرف جر محذوف ، والخبر محذوف أيضا - وهو متعلق الجار ومجروره - والتقدير : لا جرم من أن الله . . . . إلخ وهو يجيز كسر الهمزة ، ويقول في سببه : إن بعض العرب يجريها مجرى العين ، بدليل وجود اللام في قولهم : " لا جرم لآتينك " . والأحسن في هذه الحالة أن نعرب " لا " نافية للجنس و " جرم " اسمها متضمنة القسم ، وجملة : " لآتينك " هي : جواب القسم ، وأغنت عن الخبر .

" راجع حاشية الصبان في هذا الموضع من جواز فتح الهمزة وكسرها " ، وستجيء الإشارة لهذا والإفاضة في القسم وجوابه - في موضعه المناسب من الجزء الثاني وهو : " باب " حروف الجر " عند الكلام . على : " حروف القسم " .

المسألة الثالثة والخمسون لام الابتداء فائدتها مواضعها ١

حين نقول : أصل الماس فحم ، أو : بعض الحيوانات بَرِّىٌّ بحْرِىٌّ - قد يشك السامع فى صدق الكلام ، أوينكره ؛ فنلجأ إلى الوسائل التى ترشد إليها اللغة لتقوية معنى الجملة ، وتأكيد مضمونها ، وإزالة الشك عنها أوالإنكار . ومن هذه الوسائل تكرار الجملة . لكن التكرار قد تَنفرُ منه النفس أحياناً . فنعدلُ عنه إلى وسائل تكرار الجملة . لكن التكرار قد تَنفرُ منه النفس أحياناً . فنعدلُ عنه إلى وسائل أخرى لها مزية التكرار فى تأكيد معنى الجملة ، كالقسم ، أو : " إنّ " فنقول : والله أصل الماس فحم . إن بعض الحيوانات برّى بحْرىّ . أو : لام الابتداء وتدخل على المبتدأ كثيراً " ولهذا سميت : لام الابتداء " ، نحو : لرجلٌ فقير يعمل ، أنفعُ لبلاده من غنى لا يعمل . ليدٌ كاسبةٌ خيرٌ من يد عاطلة . وتدخل على غيره ، كخبر " إنّ " ، نحو : إنّ أبطال السلام لخير من

أبطال الحرب . وهكذا باقى الوسائل التى تؤكد مضمون الجملة ، وتقوى معناها .

وهذه اللام مفتوحة ، وفائدتها : توكيد مضمون الجملة المثبتة ، وإزالة الشك عن معناها المثبت ؛ ولذلك لا تدخل على حرف النفي ، ولا فعل النفي ، ولا على المنفي بأحدهما ، ولكنها تدخل على الاسم المفيد لمعنى النفي . مثل : إن المنافق لغير مأمون الصداقة وسميت : " لام الابتداء " لأن أكثر دخولها على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ ، نحو : لوالدك أشفق الناس عليك ، وإن عنده لخبرة ليست لك ، فاستعن برأيه .

وإذا دخلت هذه اللام على الخبر فقد يسميها بعض النحاة : " اللام المزحلقة[2] " .

أما آثارها النحوية فأشهرها : الصدارة في جملتها - غالبا - وأنها إذا دخلت على

---

[1] سبقت الإشارة إليها في رقم ٢٢ من ص ٤٩٠ ولم تعرض هناك ولم تعرض هناك لآثارها وأحكامها الهامة ، محاراة الكثير من النحاة أثروا أن يكون تفصيل ذلك كله هنا .

[2] يقولون في سبب التسمية : إن مكانها في الأصل الصدارة في الجملة الاسمية . فلما شغل المكان بكلمة : " إن " وهي التي لها الصدارة أيضا ، كلام الابتداء والتي تفيد التوكيد مثلها ، والتي تمتاز بأنهاعاملة - تقدمت ، وزحلقت اللام من مكانها الذي تكثر فيه إلى مكان بعده - في الغالب - هو الخبر . لكن السبب الحق هو استعمال العرب . لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٥١ - .

المضارع خلصت زمنه للحال ، نحو : إن العصفور ليغرد ، أي : الآن في وقت الكلام - وهذا إن لم توجد قرينة تدل على غير الحال ، كالقرينة الدالة على الاستقبال ، في قوله تعالى : {وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة. . . " . لأن يوم القيامة لم يجيء بعد ، فهي تعين المضارع للحال إن كان مبهما خاليا من قرينة لغير الحال .

مواضع دخولها :

ولها مواضع تدخلها جوازاً ، والخلاف فيها شديد ، وقد استصفينا منه ما يأتي :

" " ١المبتدأ ، كالأمثلة السابقة ، وكقول الشاعر :

ولَلْبينُ خيرٌ من مُقام على أذًى . . . ولَلمتُ خيرٌ من حياة على ذلِّ

" " ٢الخبر المتقدم على المبتدأ ؛ نحو : لصادقٌ أنت .

" " ٣خبر إنَّ " المكسورة الهمزة ، المشددة النون " - دون أخبار أخواتها فى فى الرأى الأصح ؛ نحو : إن الشتاء لفصل النشاط ، وإنه لموسم السياحة فى بلادنا وقول الشاعر :

إنَّا - على البعادِ والتَّفرُّق - . . . لَنلْتَقِي بالفكر إن لم نَلْتق

ولكن يشترط فى خبر " إنّ " الذى تتصدره لام الابتداء ما يأتى :
أن يكون متأخراً عن الاسم ، فلا يجوز دخولها فى مثل : إن فيك إنصافاً ، وإن عندك ميلاً للحق ؛ وذلك لتقدم الخبر٢ .
وأن يكون مثبتاً ؛ فلا يصح : إن العمل لَمَا طال بالأمس . أو : إن العمل لَمَا نفعُهُ قليل . بل يجب حذفها قبل " ما " النافية وغيرها من أدوات النفى الداخلة على خبر " إن " ٣ . . . . . .

١وقد أشار ابن مالك إلى هذه الموضع بقوله :
وبعد ذات الكسر تصحب الخبر . . . لام الابتداء ، نحو : إني لوزر
يريد " بذات الكسر، " صاحبة الكسر ، وهي : " إن " المكسورة الهمزة . و " وزر " أي : ناصر وملجأ لمن يستعين بي .
٢عرفنا " في ص ٦٣٨ " أن الخبر في هذا الباب لا يتقدم على الاسم إلا إن كان شبه جملة .
٣مثل : " لم ، لن ، لا ، لما . . . . فدخول لام الابتداء عليه غير مسموع . وهذا هو التعليل الصحيح . فوق أن دخولها على هذه الأدوات المبدوءة باللام يثقل النطق بها .

ألا يكون جملة١ فعلية فعلها ماض ، متصرف . غير مقرون بكلمة : " قدْ " ؛ فلا يصح : " إن الطيارة لأسرعتْ " ٢ . . . . بل يجب حذف لام الابتداء . فإن كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض غير متصرف جاز - فى غير ليس - دخول اللام وعدم دخولها ؛ نحو : إن القطار لنعم وسيلةُ السفر ، أونعم وسيلةُ السفر . . . وإن إسراع السائق لبِئْس العملُ ، أوبئس العملُ . بإدخال اللام على " نعم " ، و " بئس " أوعدم إدخالها . . . .
وكذلك يجوز إن كان الفعل ماضياً متصرفاً ، ولكنه مقرون بكلمة : " قد " ٣ فتصحبها اللام أولا تصحبها ؛ نحو : إن العلم لقد رَفَع صاحبه ، أو : رفع . . .
د - ألا تكون الجملة الفعلية شرطية ، لأن لام الابتداء لا تدخل على أداة الشرط ، ولا على فعله ولا على جوابه .

١المشهور بين النحاة أن " لام الابتداء " لا تدخل على جملة فعلية " ماضوية أو مضارعية " إلا إذا كانت هذه الجملة خبر إن " مكسورة الهمزة ، مشددة النون " دون غيرها من أخواتها ، ودون الجمل الفعلية الأخرى التي ليست خبرا ، إذ تكون اللام فيها القسم ، أو زائدة ، أو غير ذلك ، " أنظر رقم ٢ التالي " .
٢في هذا المثال : " إن الطيارة لأسرعت " يجب حذف اللام على اعتبارها للابتداء - كما سبق في رقم ١ - ويجوز إبقاؤها على أنها في جواب قسم ، ويجب أن تقوم قرينة دالة على هذا أو ذاك ، لأن بين المعنيين اختلافا واضحا ، وإلا كان صياغة الأسلوب غير مسايرة للمعنى ، فيقع من الفساد في التعبير ما يجب توقيه .
ويقول النحاة في التفرقة بين اللامين : إذا جاءت " إن " وبعدها اللام المصاحبة لمضارع مؤكد بنون التوكيد أو الداخلة على الماضي المتصرف الحالي من : " قد " فإن هذا الكلام تكون لام قسم مقدر ، داخلة على جوابه ، وليست لام ابتداء ، مثل : إن الحازم ليبتعدن عن المساوي - إن الكفء لنال جزاءه . والسبب في الحالة الأولى منع التعارض بين لام

الابتداء التي تخلص زمن المضارع للحال ونون التوكيد التي تخلصه للمستقبل . والسبب في الحالة الثانية : أن لام الابتداء - والزمن معها للحال - لا تدخل على الماضي المنصرف الخالي من " قد " ، منعا لتعارض الزمنين بينهما . أما المقترن " بقد " فإنها تقرب زمنه من الحال - كما عرفنا في ص ٥٢ - فلا يتعارض مع اللام الابتداء . وهاتان الصورتان يمتنع فيهما كسر همزة : " إن " إذا تقدم عليها عامل يطلب العمل في موضعهما مع معموليها ، تقول : علمت أن الحازم ليبتعد عن المساوي . وعلمت أن الكفء لنال جزاءه . لأن هذه اللام - كما سبق القسم وليست للابتداء ، فهي في موضعها المتأخر المناسب لها ، غير ملحوظ فيها التقديم قبل مجيء : " إن " ذلك التقديم الذي هو أصلها . بخلافها في مثل : علمت أن الحازم لمبتعد عن المساوي ، فإنها تكسر معها ، لأن هذه اللام للابتداء ، وهي من الأدوات التي لها الصدارة ، فتعلق الفعل وتوجب كسر همزة " إن " كشأن ماله الصدارة . وهي مقدمة في الأصل والنية ، وإنما تأخرت للعلة السابقة ، وهي : أنها تفيد توكيد الجملة ، و " إن " كذلك ، فبقيت هذه ، لأصالتها وقوتها بالعمل ، وتأخرت تلك ، كما يقال ، وستأتي هنا فروق أخرى بين اللامين .

٣لأن " قد " تقرب - أحيانا - الماضي من الحال ، كما تقرب المستقبل من الحال أيضا .

أما إن كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت١ فيجوز دخول اللام على المضارع المثبت سواء أكان متصرفاً أم غير متصرف تصرفاً٢ كاملا ، إلا فى حالة واحدة وقع فيها الخلاف ؛ هى التى يكون فيها مبدوءاً بالسين ، أوسوف . فلا يصح - فى الرأى الأحق - أن تقول : " إن الطائرة لستحضر ، أو : لسوف تحضر " بل يجب حذف اللام من هذا المضارع ٤المبدوء بالسين ، أوسوف ومن أمثلة دخولها قوله تعالى فى أهل الديانات المختلفة : {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} ، وقوله عليه السلام : " إن الْعجْبَ٥ ليَأكل الحسنات كما تَأكلُ النارُ الحطب " . ، وقول الشاعر :

إن الكريم٦ ليخفي عنك عسرته٧ . . . حتى تراه غنيا . وهو مجهود٨

---

١ أما المنفي فالأكثر والأفصح الذي يجب الاقتصار عليه هو عدم دخولها عليه . كقوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِين { .

٢ غير متصرف تصرفا كاملا مثل الفعل : يدع ويذر ، على الرأي القائل : بأنه لا ماضي لهما ، ولا مصدر . أما المضارع الذي لا يتصرف مطلقا فلا وجود له .

٣لو دخلت عليه لوقع تعارض واضح ، لأن لام الابتداء تجعل زمن المضارع للحال . أما " السين " أو " سوف " فتجعل زمنه للمستقبل ، فلو اجتمعا في أول المضارع لا جتمع فيه علامتان متعارضتان ، إحداهما تدل على أن زمنه للحال ، والأخرى تدل - في الوقت نفسه - على أن زمنه للمستقبل . لكن قد يصح تلاقيهما معا أو لسوف تحضر . . . . يكون المعنى : إن الطائرة والله لستحضر ، أو لسوف تحضر . فاللام لا تجعل زمن المضارع هنا للحال ، وإنما تجعله للمستقبل بقرينة السياق ، فلا تعارض بينها وبين السين أو سوف - وهذا فرق آخر بين اللامين غير ما في آخر الصفحة السابقة . ومن المهم إدراك الفرق بين الأسلوبين ، فلكل منهما معنى يخالف الآخر ، فليس الأمر مجرد احتيال لإدخال اللام أو عدم إدخالها ، وإنما الأمر الذي له الاعتبار الأول هو المعنى وحده ، فإن اقتضى أن يتضمن الكلام قسما جاز مع القرينة - إدخال اللام على الجملة المضارعة المبدوءة بالسين أو سوف ، الواقعة جوابا ، وإن لم يقتض قسما لم يجز إدخال اللام على تلك الجملة ، وإلا كانت اللغة عبثا .

وفي شروط الموضع الثالث من مواضع " لام الابتداء " يقول ابن مالك باختصار :

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا . . . ولا من الأفعال ما كر ضيا

أي : لا يقع بعد هذه اللام الخبر المنفي ، سواء أكان جملة فعلية أم اسمية كما مثلنا . وكذلك لا يليها الخبر إذا كان جملة فعلية ، فعلها ماض ، مثل : " رضي " في أنه ماض ، مثبت ، متصرف ، غير مقرون بكملة : " قد " فإن كان مقرونا بكلمة : " قد " جاز أن يليها ، مثل : إن ذا لقد سما على العدا مستحوذا ، أي : غالبا ، مستوليا على ما يريد .

٤ أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٦٥٩ إلى أنه قد سبقت لمحة عابرة عن " لام الابتداء " في رقم ٢٢ من ص ٤٩٠ .

٥الكبر والاختيال .
٦الشريف الأصل .
٧فقره واحتياجه .
٨يقاسي تعب الفقر . ومن الأمثلة أيضا قول الشاعر :
وإني لأستحيي - وفي الحق مسمح . . . إذا جاء باغي الخير أن أتعذرا
مسمح : متسع ومندوحة عن الباطل . أتعذر : أعتذر - عن إجابته . . . . . .

وإن كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على مبتدئها - وهوالأنسب - أوعلى خبره ؛ نحو : إنّ الكهرَبا لأثرُها عميق فى حياتنا . . . أو : إنّ الكهرَبا أثرُها لعميقٌ فى حياتنا .
وإن كان الخبر شبه جملة دخلت عليه أيضا ، نحو : إن الذخائر الأدمية لعندك ، وإن نفائسها لفي بيتك .
" ٤معمول خبر " إنّ " بشرطين : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين اسمها وخبرها٤ أوغيرهما من الكلمات الأخرى التى دخلت عليها " إنّ " ، وأن يكون الخبر خالياً من لام الابتداء ، ولكنه صالح لقبولها . ففى مثل : إن الشدائد مُظهرةٌ أبطالا ، وإن المحن صاقلة نفوساً ، يصح تقديم معمول الخبر مقروناً بلام الابتداء ؛ فنقول : إن الشدائدَ - لأبطالا - مظهرةٌ ، وإن المحن - لنفوساً - صاقلة . فإن تأخر المعمول لم يجز إدخال اللام عليه ؛ كما فى المثالين السابقين قبل تقديمه .
وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر مشتملا عليها ، ففى مثل : إن العزيزَ ليرْفُضُ هواناً - لا يصح : إنّ العزيزّ لهواناً ليرفضُ٢ .
وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر الحالى منها غير صالح لها ؛ كأن يكون جملة فعلية ، فعلها ماض ، متصرف ، غير مقورن بكلمة " قد " ؛ ففى مثل : إنّ الحرَّ رَضِيَ كفاحاً - لا يصح أن نقول : إن الحُرَّ لَكِفَاحاً رَضِيَ .
" ٥ضمير الفصل٣ ؛ نحو : إن العظمة لهى الترفع عن الدنايا ، وإن

١سواء أتقدم الاسم كالأمثلة المذكورة ، أم تقدم الخبر شبه الجملة نحو : إن عندي لفي البيت ضيوفا . ويجوز أن يتقدم على المعمول المقرون باللام معمول آخر خال منها ، نحو : " إن عندي لفي الحديقة ضيفا قاعد " . فالمراد : أن يتوسط المعمول المقترن باللام بين الألفاظ الواقعة بعد " إن " .
٢ولا يجوز دخولها أيضا على المعمول المتقدم إن كان " حالا " ، ففي مثل : إن السائح عاد إلى بلده مسرورا ، لا يصح : إن السائح لمسرورا عاد إلى بلده ، ومثله ، التمييز ، والمستثنى ، والمفعول معه ، دون باقي المعمولات . وكل هذا هو أنسب الآراء .
٣سبق تفصيل الكلام على معناه وحكمه وكل ما يتصل به في " ٢٤٢ " باب : " الضمير " وهو هنا يتوسط بين اسم " إن " وخبرها .

العظيم لهوالبعيد عن الأدناس . وإذا دخلت على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر .

" ٦اسم " إن " بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه الخبر ١ شبه الجملة ؛ مثل : إن أمامك لمستقبلا سعيدا ، وإن فى العمل الحرّ لمجالا واسعاً ، وقول الشاعر يخاطب زوجته :

إن من شيمتى لَبذْلَ تِلادِى٢ . . . دون عِرضى . فإن رضيتِ فكونى٣

وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر٤ .

١وقد يبقى الخبر متأخرا ولكن يتقدم معموله على الاسم ، نحو : إن في الدار لضيفا منتظر .

٢مالي الأصيل الذي ليس طارئا .

٣فداومي على حياتك معي .

٤وقد أشار ابن مالك إلى الموضع الرابع والخامس والسادس بقوله :

وتصحب الواسط : معمول الخبر . . . والفصل ، واسما حل قبله الخبر

يريد : أن لام الابتداء تدخل على الواسط ، أي : المتوسط . إذا كان معمولا لخبر " إن " وبعبارة أخرى : تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان المعمول متوسطا بين اسم إن وخبرها ، وأو بين غيرهما مما يقع بعدها . وكذلك تدخل الفصل أي : ضمير الفصل . . . وتدخل اسم " إن " بشرط أن يحل الخبر قبله ، بمعنى : يتقدم عليه . ثم أشار بعد ذلك إلى بيت سبق شرحه في مكان أنسب " ص ٦٣٦ " هو :

ووصل : " ما " بذي الحروف مبطل . . . إعمالها . وقد يبقي العمل

يريد : أن اتصال : " ما " التي هي حرف زائد - بهذه الحروف الناسخة ، - غير الحرف : ليت - يبطل عملها فقط دون معناها ، ومتى بطل عملها صارت غير مختصة بالدخول على الجمل اللاسمية ، فتصلح للدخول عليها وعلى الجمل الفعلية أيضا . " ولا بد من وصلها في الكتابة بالحرف الذي قبلها " . ولكن العمل قد يبقي في : " ليت " وحدها ، على القول الأرجح الذي يسحن الاقتصار عليه ، فيجوز في " ليت " التي بعدها " ما " الحرفية الزائدة - أن تكون عاملة ، وأن تكون مهملة . وهي في الحالتين لا تدخل إلا على الجملة الاسمية - كما سبق - و " ما " الزائدة هذه تسمى " ما " الكافة - لأنها كفت - أي : منعت - تلك الحروف عن العمل . ولا تقع بعد " لا " التي للجنس ، ولا " عسى " التي بمعنى : لعل .

" كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ ورقم ٣ من هامش ٦٢٨ " .

المسألة الرابعة والخمسون حكم المعطوف بعد خبر إن وأخواتها وحكمه إذا توسط بين المعمولين ١

إن الأقمارَ دائراتٌ فى الفضاء ، والشموسَ .

إنّ الشعر محمودٌ فى مواطنَ - والنثرَ .

إنّ الإهمال مفسدٌ للأعمال - والجهلَ .

إنّ الحديد دِعامة الصناعة - والنِّفْط .

كيف نضبط الأسماء التى تحتها خط ، وهى : " الشموس - النثر - الجهل - النِّفْط . . . . " وأشباهها من كل اسم تأخر عن " إن " ومعموليها ، وكان

معطوفاً على اسمها٢ . . . . . ؟
يجوز أمران ، النصب والرفع . ويكفى معرفةُ هذا الحكم من غير تعليل٣ .
وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هوالأوضح والأنسب٤ ؛ لموافقته الظاهرية لاسم " إنّ " ، أى : للمعطوف عليه ؛ فلا عناء معه ولا شبهة .
فإن تأخر خبر " إنّ " وتوسط ذلك المعطوف بينه وبين اسمها - فالأحسن اتباع الرأى القائل بجواز الأمرين أيضاً ، وبعدم وجوب النصب . ومع عدم وجوبه وأن النصب غير واجب٥ مع أنه الأوضح والأنسب ؛ كما سبق .

١لا تسري الأحكام التالية على " لا " النافية للجنس ، فلها أحكام خاصة تجيء في ص ٦٩٧ و ٧٠١ كما سنعرف .
٢قد يكون العطف على غير اسمها مع بقاء الحكم الآتي ، وهو ، جواز النصب والرفع - كما سنعرف -
٣لا داعي للاهتمام بتعليله ، وبمعرفة الآراء المختلفة في سبب النصب والرفع ، إذ المقصود الأول من النحو ضبط الألفاظ ضبطا صحيحا يوافق المعنى . وهذا الغرض يتحقق هنا بمعرفة الحكم السالف ، والاكتفاء به ، لأنه مستنبط من الكلام العربي الأصيل . وحسب المتعلمين هذا .
٤وحبذا الاقتصار عليه فيما ننشيء من أساليب ، فتساير الضبط الأوضح ، الذي يسهل إدراك سببه وتوجيهه . وما يقال في عطف النسق من جواز الأمرين وإيثار النصب ، يقال في بقية التوابع " النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد والبدل " ، مثل : إن محمودا قائم ، الفاضل - أو : إن محمودا قائم أبو البركات ، أو : أبا البركات ، أو إن محمودا قائم ، نفسه ، أو : إن الرايتين قد استحسنتهما ، ألوانهما - بالنصب والرف في كل التوابع السالفة ، متابعة للرأي الأحسن .
٥وقد تعرض ابن مالك للحالة الأولى وحدها ، وفي حالة العطف بعد مجيء الخبر ، فقال :
وجائز رفعك معطوفا على . . . منصوب " أن " بعد أن تستكملا
أي : إذا استكملت " إن " معمولها جاز العطف على اسمها - إن اقتضى المعنى ذلك - ويصح في هذا المعطوف إن يكون منصوبا ، أو مرفوعا ، أما سبب النصب والرفع فيجيء الكلام عليه في هامش الصفحة التالية .

وفيما يلي بعض الأمثلة لتأخر الخبر ، وتوسط المعطوف :
إن القاهرةَ ودِمَشقَ ُ حاضرتان عظيمتان
إن مكة والمدينةَ ُ مكرَّمان
إنّ العدالة والنصَفَة ُ كفيلتان بالأمن والرخاء
إن الظلمَ والاستبدادَ ُ مؤذنان بخراب العُمران
من التيسير الحسن إجازة النصب والرفع فى كل كلمة من : " دمشق - المدينة - النصفة - الاستبداد " . . . وأشباهها ، مع الانتصار ، على معرفة هذا الحكم دون تعليله . فيكون الحكم فى الحالتين واحداً والقاعدة مطردة ، سواء أكان المعطوف متقدماً على الخبر متوسطا بينه وبين الاسم ، كهذه الأمثلة ، أم متأخراً عنهما معا ، كالأمثلة الأولى .

١فتنطبق - في يسر ووضوح - على الحالتين السالفتين ، وعلى أحوال أخرى أتعبت كثرة النحاة في توجيهها ، لعدم أخذهم بهذه القاعدة السليمة ، فلو أن هذه الكثرة لم تتشدد بغير داع لاستراحت وأراحتنا من التعقيد المتعب . لم يختلف النحاة في حكم الحالة الأولى التي يقع فيها المعطوف متأخرا عن : " إن " ومعموليها ، وإنما اختلفوا في تعليل النصب

والرفع ، وفي توجيه كل مهما ، وهو خلاف تشعبت الأدلة فيه ، ولما كانت الغاية المقصودة هي - كما قلنا - معرفة الحكم نفسه مع سلامة المعنى المراد ، وقد عرفناه ، فلا حاجة بعده لاحتمال مشقة التعليل . وبالرغم من هذا نلخصه في وضوح ودقة للمتخصصين :

أ - تعليل النصب عند تأخر المعطوف عل الخبر والاسم معا :

في المثال الأول : " إن الأقمار دائرات في الفضاء ، والشموس " يجوز أن تكون " الشموس " بالنصب معطوفة على " الأقمار " منصوبة مثلها . و " دائرات " خبر على المعطوف مع المعطوف عليه ، فأصل الكلام " إن الأقمار والشموس دائرا في الفضاء " فالعطف من نوع عطف الكلمة الواحدة على الكلمة الواحدة ، ويسمونه : " عطف المفرد على المفرد " كما في نحو، : " إن الرسم والتصوير لغتان عالميتان " بعطف كلمة : " التصوير " على كلمة الرسم .

ويجوز أن يكون أصل الكلام " إن الأقمار دائرات ، في الفضاء ، وإن الشموس دائرات . . . . فحذفت " إن " الثانية مع خبرها لدلالة ما قبلها عليها " وقد سبق في ص ٦٤١ الإشارة إلى هذا الحذف وصوره وأحواله " وكلمة : " الشموس " اسم " إن " المحذوفة مع خبرها ، فتكون الجملة الاسمية الثانية المكونة من " إن " المحذوفة ومن اسمها وخبرها ، معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من " إن " المذكورة ومعموليها . والعطف هنا عطف جملة اسمية على جملة اسمية " راجع ص ٦٧ من الجزء الثاني من شرح المفصل " .

وفي المثال الثاني : " إن الشعر محمود في مواطن ، والنثر " - يجوز في كلمة : " النثر " النصب ولكن على اعتبار أنها اسم " إن " المحذوفة مع خبرها ، فأصل الكلام ، إن الشعر محمود في مواطن وإن النثر محمود في مواطن . . . . فحذفت " إن " الثانية مع خبرها ، والعطف هنا عطف جملة اسمية " مكونة من " إن " الثانية ومعموليها " على الجملة الاسمية السابقة المكونة من " إن " المذكورة ومعموليها . ولا يصح في هذا المثال=

=ما صح في سابقه من عطف المفرد على المفرد " بعطف كلمة : " النثر " على كلمة : " الشعر " التي هي اسم " إن " ، لأن العطف على اسم " إن " مباشرة يؤدي هنا إلى تقرير مرفوض ، إذ يجعل أصل الكلام ، إن الشعر والنثر محمود في مواطن ، فيقع الخبر غير مطابق ، لأنه مفرد ، واسم إن مع ما عطف عليه بالواو متعدد في حكم المثنى ، فتضيع المطابقة اللفظية الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو : بين ما أصله المبتدأ والخبر ، إذ لا يصح أن يقال : " إن الهواء والماء ضروري للحياة بإعراب كلمة : " الماء " معطوفة على : " الهواء " عطف مفردات . . . . وهذا يقال أيضا في المثال الثالث : " إن الإهمال مفسد للأعمال والجهل " فالنصب جائز على اعتبار عطف الجملة ، فيكون التقدير : إن الإهمال مفسد للأعمال وإن الجهل مفسد . . . . ولا يصح أن يكون عطف مفرد بالواو على مفرد ، كي لا يؤد إلى عدم المطابقة اللفظية ، بجعل التقدير : إن الإهمال والجهل مفسد للأعمال . . . . . .

وهكذا كل أسلوب آخر يشبه هذا الأسلوب . . . أما حيث لا مانع من عطف المفردات فيجوز مراعاته ، أو مراعاة عطف الجمل كما في المثال الأول . . . .

ب - تعليل الرفع عند تأخر المعطوف أيضا عن الخبر والاسم معا .

يرى بعضهم : أن سبب الرفع في كلمة : " الشموس - النثر - الجهل - النفط " وأشباهها - هو اعتبار كل واحدة منها ، مبتدأ خبره محذوف ، يفسره خبر " إن " والجملة الاسمية ، المكونة من هذا المبتدأ ، وخبره المحذوف معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من " إن " ومعمولها . فأصل الكلام إن الأقمار دائرات " والشموس دائرات " - إن الشعر محمود في مواطن " والنثر محمود في مواطن . . . . " وهكذا . . . . فالعطف عطف جملة اسمية على جملة اسمية .

ويرى آخرون : أن هذه الكلمات المرفوعة معطوفة على الضمير المستتر في خير " " إن " وخاصة إن كان الخبر مشتقا وبينه وبين المعطوف فاصل ، لأن الخبر المشتق يحوي الضمير المستتر بغير تأويل ، ولأن وجود الفاصل يرضي القائلين بأنه : " لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل - ومنه المستتر - إلا مع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه " الذي هو : الضمير " . فكلمة . " الشموس " يجوز رفعها ، لأنها معطوفة على الضمير المستتر في " دائرات " وتقدير الضمير : " هي " . والفاصل بينهما موجود . وكلمة " النثر " يجوز رفعها باعتبارها معطوفة على الضمير المستتر في كلمة : " محمود ، وتقديره : " هو " . والفاصل موجود أيضا . وكلمة : " الجهل " معطوفة على الضمير المستتر في كلمة : " مفسد " وتقديره : " هو " ، والفاصل موجود ، وهكذا . . . . . . فالعطف عطف مفردات .

ويرى فريق ثالث : أن العطف إنما هو على اسم " إن " مباشرة ، باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعا قبل مجيء الناسخ ، فيجوز الرفع مراعاة لذلك الأصل بشرط ألا يتعارض مع المطابقة المطلوبة بين معمولي : " إن " .

ولكل فريق من الثلاثة - وغيرهم - أدلة في تأييد مذهبه ، وفي الرد على معارضيه . لكن الحق أن كثيرا من تلك الأدلة جد لي ، وأن كثيرا من الأساليب العربية الفصيحة ينطبق عليها بعض الآراء دون بعض .
ننتقل بعد ذلك إلى الحالة الثانية التي يتأخر فيها الخبر ويتقدم عليه المعطوف ، فيتوسط بينه وبين اسم " إن " وقد قلنا : " إنه يجوز فيها الرفع النصب أيضا . ولو لم نأخذ بهذا الرأي لوقعنا في لجة غامرة من التمحل والجدل ، والتأويل الذي لا خير فيه ، والذي يمتد إلى القرآن الكريم ، والكلام الفصيح من غير داع مستساغ . وتوجيه النصب هنا يحتاج لمزيد من اليقظة والإدراك ، كما سيتبين مما يأتي :
١ - تعليل النصب : =

=في مثل : " إن القاهرة ودمشق حاضرتان . . . . " يجوز نصب " دمشق " على اعتبار واحد ، هو أنها معطوفة على اسم " إن " المنصوب ، والخبر هو : " حاضرتان " ، فالعطف عطف مفرد على مفرد ، ولا يجوز أن يكون عطف جملة على جملة بإعراب " دمشق " منصوبة ، اسم " إن " المحذوفة مع خبرها الذي يدل عليه خبر " إن " الموجودة ، إذ يكون التقدير : إن القاهرة حاضرتان - وإن دمشق حاضرة - فتختل المطابقة اللفظية . هذا إلى أننا سنعطف جملة على جملة لم تكل ولم تتم . والأمران ممنوعان .
ولو أعربنا كلمة " حاضرتان " خبر " إن " المحذوفة ، وخبر المذكورة محذوف لكان التقدير إن القاهرة حاضرة وإن دمشق حاضرتان " وهو فاسد ، لاختلال المطابقة اللفظية ، كفساده في مثل : محمود وصالح غائبان ، على اعتبار كلمة . " صالح " مبتدأ خبره محذوف فيكون التقدير : محمود - وصالح غائب - غائبان . . . . والفساد واضح هنا ، كوضوحه لو أعربنا كلمة : " صالح " مبتدأ ، خبره كلمة : " غائبان " والتقدير : محمود غالب وصالح غائبان .
والأمر بالعكس لو قلنا : إن القاهرة ودمشق حاضرة ، إذ يصح أن يكون " دمشق " منصوبة إما : على اعتبارها اسم " إن " المحذوفة ، وحدها ، وكلمة : " حاضرة " المذكورة خبرها . ويكون خبر " إن " المذكورة محذوفة تقديره . عاصمة . مثلا - فالأصل : إن القاهرة عاصمة . . . . وإن دمشق حاضرة ، فالجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى . والعطف عطف جمل ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ، لما يترتب عليه من تقدير يجعل أصل الجملة : " إن القاهرة ودمشق حاضرة " فتختل المطابقة اللفظية - كما تختل في مثل : حامد وأمين قائم - بعطف " أمين " مباشرة - على : " حامد " فيقع المفرد خبرا عن المثنى أو ما في حكمه ، وهذا ممنوع .
وإما على اعتبارها اسم " إن " المحذوفة - أيضا - مع خبرها . وأصل الكلام : إن القاهرة حاضرة وإن دمشق " حاضرة " فتقدمت الجملة الثانية ، واعترضت بين اسم " إن " الأولى وخبرها ، فهي جملة معترضة ، وليست معطوفة ، إذ لا يصح عطف جملة إلا بعد أن تم الجملة الأولى ، وهي المعطوف عليها - كما تقدم .
ومما سبق نعرف أن النزول على حكم المطابقة اللفظية أمر محتوم ، فحيث تحققت وتحكمت - كالمثال الأول - وجب اعتبار العطف عطف مفردات - وحيث اختلفت - كالمثال الثاني - وجب اعتباره عطف جمل ، أو اعتبار الجملة الثانية غير معطوفة ، وإنما هي جملة معترضة تقدمت من تأخير تفصلت بين اسم إن وخبرها . وقد تكون مستأنفة إن اقتضى المعنى ذلك .
ب - تعليل الرفع :
في المثال الأول ونظائره من نحو : إن العالة والنصفة كفيلتان بالأمن والرخاء ، يجوز رفع كلمة : " النصفة " على أنها معطوفة على اسم " إن " باعتبار أصله مبتدأ مرفوعا قبل مجيء الناسخ ، والخبر هو كلمة : " كفيلتان " فالعطف عطف مفردات ، لمطابقة الخبر لاسم " إن " مع المعطوف ، ولا يصح أن يكون عطف جمل ، بإعراب كلمة : " النصفة " مبتدأ خبره محذوف ، لما يلزم عليه من فساد الأسلوب لفساد المطابقة ، كما شرحنا . . . . ولما يلزم عليه أيضا من عطف جملة على جملة أخرى لم تكمل .
فلو قلنا : إن العدالة والنصفة كفيلة بالأمن والرخاء ، لجاز الرفع على اعتبار كلمة : " النصفة " مبتدأ خبره ، كلمة : " كفيلة " الموجودة ، وخبر " إن " محذوف . - بعد اسمها - تقديره : كفيلة أو ضامنة . . . . أو . . . . ، وتقدير الكلام : إن العدالة كفيلة بالأمن ، والنصفة كفيلة بالأمن . فيكون الكلام عطف جملة اسمية لاحقة على نظيرتها السابقة ، كما يجوز إعراب كلمة : " كفيلة " الموجودة خبر " إن " . أما خبر المبتدأ فمحذوف تقديره : كفيلة - مثلا - فتكون الجملة المكونة من المبتدأ=

=والخبر جملة اعتراضية بين اسم " إن " خبرها ، ولا يجوز أن تكون معطوفة ، لما سبق من أنه لا يجوز عطف جملة على جملة إلا بعد أن تتم الأولى وهي التي عطف عليها .
ولا اعتداد برأي من يرفض الرفع في الصورة التي لا مطابقة فيها - وغيرها فيمنع أن يقال : إن العدالة والنصفة كفيلة . . . . كما يمنع أن يقال : إن محمدا وعلي قائم . فلو أخذنا برأيه لاعترضتنا أمثلة ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم . والكلام العربي الصحيح ، ولم نجد بدا من التمحل الملعيب ، والتأويل البغيض . وكيف يوجب كثير من النحاة النصب . وحده - عند العطف بعد الاسم وقبل مجيء خبر " إن " مع مجيء الرفع في قوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى } . . . . من آمن بالله . . . . . " ؟ فكلمة : " الصابئون " وقعت مرفوعة بعد العاطف وقبل مجيء خبر " إن " واسم " إن " هو كلمة : " الذين ومثلها قراءة قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ } . . . برفع كلمة " ملائكة " بعد العاطف وقبل خبر " إن " وكذلك قول الشاعر :
فمن يك أمسى في المدينة رحله . . . فإني وقيار بها لغريب
وكلمة " قيار " وهي اسم حصان الشاعر " مرفوعة : بعد العاطف وقبل خبر " إن " ومثل قول الشاعر :
وإلا فاعلموا أنا وأنتم . . . بغاة ما بقينا في شقاق
فالضمير " أنتم " ضمير رفع . وغير هذا من الشواهد المتعددة . كيف يقبلون أن تؤول الآية - بغير داع لتطابق القاعدة ولا يتصرفون في القاعدة تصرفا صريحا يساير الآية ، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربي وأعلاه؟ ولم التمحل في الأمثلة العربية الأخرى - وهي كثيرة - وترك القاعدة بغير إصلاح؟ وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحا بمجرد التأويل والنية الخفية من غير تغيير يطرأ على ظاهره؟
ثم هم لا يبيحون التأويل إلا في الأمثلة المسموعة التي تخالف قاعدتهم ، أما الأمثلة التي هي من كلام المحدثين ففاسدة - في رأيهم - فسادا ذاتيا ، فلا يجوز قبولها ، ولا التماس التأويل فيها . وهم يؤولون المرفوع في الأمثلة السالفة وأشباهها بما نعتبره حكما عاما صحيحا في ذاته ، لا يحتاج لتأويل - وغير مقصور على الوارد المسموع ، فيؤولون المرفوع في الآية الأولى وفي البيت بأنه مبتدأ - خبره محذوف ، والجملة معترضة - بين اسم إن وخبرها ، لتقدم المبتدأ وخبره عن مكانهما ، وتوسطهما بين اسم " إن " وخبرها . فأصل الآية - عندهم {إن الذين آمنوا - والصابئون كذلك - من آمن منهم} - وأصل البيت . فإني - وقيار غريب - لغريب ، ويفضلون أن تكون الجملة في المثالين اعتراضية لا معطوفة ، فرارا من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها ، إن جعل من عطف الجمل ، وفرارا من تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير المستتر في الخبر فهم يؤولون البيت بتأويل الآية الأولى وحدها فيجعلون كلمة : " غريب " المشتملة على لام الابتداء خبر " إن " ولا يجعلونها خبرا لكلمة " قيار " لأن دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ضعيف . فخبره هنا محذوف ، والتقدير " قيار غريب " أو " وقيار مثل " والجملة منهما اعتراضية . وكل هذا مقبول ، ولكن على أساس أنه حكم عام غير مقصور على السماع - كما تقدم وأنه صحيح ذاتيا .
أما في الآية الثانية : " إن الله وملائكته . . . . . فيلتمسون تأويلا آخر ، فيجعلون خبر " إن " هو المحذوف ، ويجعلون الاسم المرفوع مبتدأ خبره المذكور بعده ، والتقدير عندهم : إن الله يصلي على النبي ، وملائكته يصلون على النبي ، إذ لا يصلح في هذه الآية التقدير الأول الذي صلح لسابقتها ، لما يترتب=

=عليه من أن يكون التقدير ، إن الله يصلون على النبي ، فتختل المطابقة اللفظية بين اسم " إن " وخبرها ، وهي لازمة كما قلنا ، فإن لم يوجد ما يعين أحد التأويلين فهما - عندهم - جائزان .
كل هذا وما سبقه من تأويل عندهم ، عناء لا مسوغ لاحتماله ، يريحنا منه الأخذ بالرأي الذي يبيح الأمرين : الرفع والنصب بالتوجيه الذي شرحناه ، فوق ما فيه من راحة أخرى ، إذ يحمل القاعدة ، واحدة مطردة ، فيسوي بين العطف بعد مجيء خبر " أن " وقبل مجيئه .
على أننا نقول : حسب الناس في الصور السابقة كلها أن يحاكوا أساليب القرآن ، والكلام العربي الفصيح ، فلا نرهقهم بالتأويلات المختلفة ، وفهمها ، ومن شاء أن يؤول كلامهم بعد قبوله كما أول القرآن ، فليفعل ، وعلى ضوء ما يق يمكن الوصول إلى حكمين :
أولهما : فساد التركيب في مثل : " إن محمدا وإن عليا منطلقان ، لاشتماله على خبر واحد لمتعاطفين تكررت فيهما " إن " فيكون معمولا واحدا لعاملين ، هما : " إن " الأولى و " إن " الثانية وهو بهذه الصورة غير جائز ، لأن كل عامل منهما يحتاج وحده إلى معمول خاص به " راجع الهمع جـ١ ص ١٣٥ "
ثانيهما : توجيه الأساليب الآتية : تطبقا على ما سبق - :
" إن رجلا وغلاما حاضران " . فكلمة " غلاما " منصوبة على أنها معطوفة عطف مفردات على اسم " إن "

المنصوب لفظهه . ولو قلنا : إن رجلا وغلام حاضران ، لكانت كلمة غلام " مرفوعة ، لأنها معطوفة عطف مفردات على اسم " إن " باعتبار أصله المبتدأ قبل أن يصير اسم " إن " وكلمة : " حاضران " هي الخبر في الحالتين ، لأنها مثنى ، فهي مطابقة للمعطوف والمعطوف عليه معا .
أما إذا لم تطابق في مثل : إن رجلا وغلاما حاضر . تريد : إن رجلا حاضر ، وإن غلاما حاضر ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد - فالأصول اللغوية العامة لا تنع هذا الأسلوب ، فيصح أن تكون كلمة . " حاضر " خبر " إن " المذكورة . وكلمة " غلاما " اسم " إن " المحذوفة مع خبرها ، وهذه الجملة معترضة ، ولا تصلح أن تكون معطوفة ، لما سبق توضيحه - في الرأي الراجح .
وكذلك إ ن لم يتطابق في مثل : إن رجل وغلام حاضر . فكلمة " حاضر " خبر " إن " المذكورة " وغلام " مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : إن رجلا حاضر ، وغلام حاضر ، وتكون الجملة الثانية معترضة أيضا - بين اسم إن وخبرها .
ويجوز في المثال الأول : " إن رجلا وغلاما حاضر " اعتبار كلمة " حاضر " خبر " إن " محذوفة وحدها . وخبر المذكورة محذوفة أيضا ، والجملة الثانية معطوفة على الأولى عطف جمل . . . . وهكذا
ملاحظة : مما يجب التفطن له أن كل واحد من هذه الاعتبارات - وأشباهها - لا يصح الالتجاء إليه بداعي التمحل المحض في تصحيح كلمة لم يتضح في السياق مرماها المعنوي السليم ولا مهمتها في توضيح المراد ، ولا يصح تلمس التصويب لمن نطق بها عفوا على غير هدى لغوي يؤدي إلى المعنى المقصود ، وإلا صارت اللغة لعبا ولهوا . وإنما نلجأ إلى التأويل حين يكون هو الوسيلة لتحقيق المعنى المراد الصادر عن قصد ، لقيام قرينة تفرضه وتأتي سواه .
وبالرغم من الاعتبارات السالفة تقضي الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة للبعد عنها . ومن الخير أن نكتفي في العطف على اسم " إن " بضبط المعطوف منصوبا فقط . سواء أكان العطق قبل مجيء الخبر أم بعده ، لأن هذا هو المسلك الظاهر ، المتفق عليه ، والنهج الواضح الذي يعد اتباعه عن أهم مقاصد البلغاء . ما لم يوجد مقصد أسمى يدعو للعدول المحتم عنه ، كاقتضاء المقام أن يكون العطف عطف جمل ، لا عطف مفردات ، لأن الأولى يؤدي غرضا غير الذي يؤديه الثاني .

حكم المعطوف مع أخوات " إن " ١ .

وكل ما قيل فى حكم المعطوف بعد استكمال " إن " خبرها ، وقبل استكمالها - يقال أيضاً بعد حرفين من أخواتها ، هما : أنّ " المفتوحة الهمزة ، المشددة النون " و " لكنّ " المشددة النون ، سواء أكان العطف قبل استكمالهما الخبر أم بعده ، فالحروف الثلاثة الناسخة : " إنّ - أنّ - لكنّ " مشتركة فى الحكم السالف . تقول : علمت أنّ طائرة مسافرةٌ وسيارةً ، أوعلمت أن طائرةً وسيارةً مسافرتان ، ينصب كلمة : " سيارة " ورفعها ، مع تقدمها على الخبر وحده ، أوتأخرها عنه . كما تقول الفواكه كثيرة فى بلادنا ، لكنّ التفاحَ قليل . والبُرقوقَ . أولكنّ التفاح والبُرقوقَ قليلان ، بنصب كلمة : " البرقوق " أورفعهما مع التقدم على الخبر وحده أوالتأخر عنه .
أما " ليت " و " لعل " و " كأن " فلا يجوز معها فى المعطوف إلا النصب ؛ سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها . مثل : ليت الأخ حاضر والصديقَ ، أوليت الأخَ والصديقَ حاضران ؛ بنصب كلمة : " الصديق " فى الحالتين . ومثل : لعل العلاجَ مفيدٌ والدواءَ ، أو : لعل العلاجَ والدواءَ مفيدان . بنصب كلمة : " الدواء " فيهما . ومثل : ليت الصحة دائمة والثروةَ ، أو : ليت الصحة " والثروة " دائمتان . بنصب كلمة : الثروة فيهما . وهكذا. ٢
ونستخلص مما تقدم :

ا - أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخة يجوز فيه النصب مطلقاً ، " أىْ : سواء أكان الحرف الناسخ هو : " إن " أم غيره من أخواته ؛ وسواء أكان العطف بعد استكماله الخبر أم قبل استكماله ومجيئه " إلا " لا " النافية للجنس " ٣ فللعطف على اسمها أحكام خاصة تجئ فى بابها٤ .

١في المسألة التالية ما في سابقتها من كثرة الخلاف ، والتشعيب ، بحيث يصعب استخلاص حكم يساير أصفى الأساليب الفصيحة ، وأدق الأحكام اللغوية العامة ، وقد أثبتنا في المسألتين ما استصفيناه
٢وفيما سبق يقول ابن مالك :
وألحقت بإن " لكن " ، و " أن " . . . من دون " ليت " و " لعل " وكأن
أي : ألحق " بإن " في الحكم السابق الخاص بالعطف - حرفان من أخاتهما ، وهما : " أن " المفتوحة الهمزة ، المشددة النون " ، و " لكن " ، بتشديد النون ، وخالفها ثلاثة أخرى ، هي : " ليت " و " لعل " ، و " كأن " وقد فصلنا ذلك الحكم . ويزاد على هذه الثلاثة " لا الجنسية " لما قررناه من انفرادهما بأحكام خاصة وفي بيت ابن مالك خففت النون في " أن " و " كأن " لضرورة الشعر التي جعلت النون ساكنة فيهما .
٣وهي من أخوات " إن " .
٤في ص ٦٩٧و ٧٠١ .

ونستخلص من كل ما تقدم أمرين :
ا - أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخة يجوز فيه النصب مطلقا ، " أي : سواء أكان الحرف الناسخ هو : " إن " أم غيره من أخواته ، وسواء أكان العطف بعد استكماله الخبر أم قبل استكماله ومجيئه " إلا " لا " الجنسية ، فللعطف على اسمها أحكام خاصة تجيء في بابها١ .
ب - امتياز : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ - دون أخواتها - بجواز شيء آخر هوصحة رفع المعطوف على اسمها ؛ سواء أكان المعطوف متوسطاً بين الاسم والخبر أم متأخراً عن الخبر .

١ص ٦٩٧ و ٧٠١ - كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٦٦٥ -

المسألة الخامسة والخمسون تخفيف النون فى هذه الأحرف الناسخة إن أن كأن لكن ١

فأما " إنَّ " المكسورة الهمزة ، المشددة النون " فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة . وعندئذ تصلح " إنْ " للدخول على الجمل الاسمية والفعلية ، بعد أن كانت مع التشديد مختصة بالنوع

الأول .

" ١ " فإن خففت ودخلت على جملة اسمية جاز إبقاء معناها وعملها وسائر أحكامها التى كانت لها قبل التخفيف٢ ، وجاز إبقاء معناها دون عملها فتصير مهملة ملغاة . مثل : إنْ جريراً لشاعرٌ أمَوىٌّ كبير ، أو : إنْ جريرٌ لشاعر أموى كبير . مثل : إنْ أبا حنيفة لإمام عظيم ، أو : إنْ أبوحنيفة لإمام عظيم . بنصب كلمتى . جريراً و " أبا " على الإعمال ، وبرفعهما على الإهمال . . .

وإهمالها أكثر فى كلام العرب ، ويحسن - اليوم - الاقتصار عليه .

وإذا أهملت - مع دخولها على جملة اسمية - وجب مراعاة ما يأتى : " ١ " أن يكون اسمها قبل أهمالها - اسماً ظاهراً لا ضميراً ؛ مثل : إنْ بَغدادُ لبلد تاريخى مشهور .

" ٢ "أن تشتمل الجملة التى بعدها على لام الابتداء٣ ؛ لتكون رمزاً للتخفيف ، ودالة على أنها ليست النافية ، ولذا قد تسمى : اللام الفارقة٤ ؛ لأنها تفرق بين المخففة والنافية ؛ مثل : إنْ تونُسُ لَرجالُها عرب . ويجوز تركها والاستغناء عنها متى وجدت قرينة واضحة تقوم مقامها فى تبيين نوع " إنْ " ، وأنها المخففة،

---

١ هذا هو البحث الذي أشرنا إليه في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٠ .

٢ إلا العمل في الضمير ، فإن العمل فيه مقصور على المشددة ، تقول : إنك عدو الطغيان بتشديد " إن " ولا يجوز التخفيف في اللغة المستحسنة التي هي حسبنا اليوم .

٣تفصيل الكلام عليها في ص ٦٥٩ .

٤ هذه لام الابتداء في الرأي الراجح ، وتجيء عند التخفيف . ولكن مكانها يختلف باختلاف التراكيب على الوجه التالي :

أ - فعند دخول " إن " المخففة على جملة اسمية فإن اللام تدخل على الخبر عند الإهمال .

ب - وعند دخول " إن " المخففة على جملة فعلية فإن الإهمال واجب في الأرجح - ويكون=

وليست النافية ، لكن عدم تركها أفضل١ . ولا فرق فى القرينة بين أن تكون لفظية فيٍ أومعنوية ، والمعنوية أقوى . ومن القرائن الفظية أن يكون الخبر فيها منفيًّا مثل : إنْ المجاملةُ لن تضرَّ صاحبها . فكلمة " إنْ " مخففة ، وليست نافية ؛ لأن إدخال النفى على النفى لإبطال الأول قليل فى الكلام الفصيح : إذ يمكن مجئ الكلام مثبتاً من أول الأمر ، من غير حاجة إلى نفى النفى المؤدى للإثبات بعد تطويل . ومثال القرينة المعنوية : إنْ العاقلُ يتبع سبيل الرشاد . إنْ المحسنُ يكون محبوباً . إنّ الاستقامةُ تجلب الغِنى ؛ إذ المعنى يفسد على اعتبار " إنْ " للنفى فى هذه الأمثلة . . . ومن هذا النوع قول الشاعر :

أنا بانُ أبَاةِ الضَّيْم من آلِ مالكٍ . . . وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

فلوكانت " إنْ " للنفى لكان عجز البيت ذمًّا فى قبيلة مالك ، مع أن صدرهُ لمدحها٢ .

=الفعل بعدها ناسخا - كما سيجيء في ب من ص ٦٧٥ وتدخل اللام على خبره الحالي ، أو على خبره بحسب الأصل ، فالأول نحو : إن كنت لناصرا المظلوم . والثاني : إن ظننتك لطموحا . . . فإن كان غير ناسخ - وهذا قليل لا يصح القياس عليه اليوم - دخلت على فاعله إن كان اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا ، نحو : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه ، فكلمة : " نفس " اسم ظاهر ، فاعل الفعل : " يزين " وكلمة : " هي " ضمير بارز فاعل للفعل : يشين ، والهاء التي في آخر الضمير هاء للسكت . والمراد : إ ن نفسك هي اتي تزينك ، وهي التي تشينك ، أي : تعيبك - انظر " أ " من ص ٦٧٦ .
فإن اجتمع الفاعل والمفعول به دخلت على السابق منهما ، نحو : إن أحسن لكاتب عمله . أو : إن أحسن لعمله كاتب . وإنما تدخل على السابق منهما ، نحو : إ ن أحسن لكاتب عمله . أو : إن أحسن لعمله كاتب . وإنما تدخل على السابق منهما بشرط ألا يكون ضميرا متصلا " ظاهرا أو مستترا " فإن كان ضميرا متصلا لم تدخل عليه اللام ودخلت على المتأخر : مثل : إن عظمت لعالما نافعا ، وإن مدحت لإياه ، والعاقل إن مدح لعظيما " فقد دخلت اللام على المفعول به مع تأخره " لأن الفاعل في المثالين الأولين ضمير متصل بارز ، وفي الأخير ضمير متصل مستتر .
١ إلا لمانع يمنع ، كدخولها على حرف نفي .
٢ حذف اللا م هنا لعدم الحاجة إليها ، لأن المقام للمدح ، وهو يقتضي الإثبات لا نفي . وفي هذه الحالة يجوز حذفها وإثباتها .
ومما يلاحظ أنا لو أردنا إدخالها في المثال السالف لكان الأنسب إدخالها على كلمة : " كرام " دون الفعل : " كان " ، لأنها لا تدخل على ماض ، متصرف ، خال من طقد " كما سبق - في ص ٦٦١ - سواء أكانت " إن " عاملة أم غير عاملة .
هذا ، وكلمة : " أباة " جمع " آب " بمعنى : كاره . و " ماليك " اسم قبيلة عربية ، سميت باسم زعيمها ، والشاعر يتباهى في صدر البيت بأنه من أسرة ذلك الزعيم ، وأنها تكره الضم ، " أي : الذل " وأنها قبيلة كريمة الأصول . فكلمة " مالك " الأولى اسم للزعيم ، والثانية اسم القبيلة ، ولهذا أنث الفعل معها .

" ٣ " أن يكون الخبر من النوع الذى يصلح لدخول اللام عليه وقد سبق بيانه١ .

" ب " وإن خُفّفت ودخلت على جملة فعلية وجب الإهمال٢ ، وأن يكون الفعل بعدها ناسخا٣ ؛ مثل : الحريةُ عزةٌ ، وإنْ كانت لأمنية النفوس الكبيرة ، وقول أعرابيّ لأحد الفتيان : رَحِمِ الله أباك ، وإنْ كان ليملأ العين جمالا ، والأذن بيانا ، ومثل : إن يكادُ الذليلُ ليألفُ الهوان . ومثل : إنْ وجدْنا المنافق لأبْعَدَ من إكبار الناس وتقديرهم٤ .

١ راجع ص ٦٦٠ .
٢ ولا داعي للأخذ بالرأي القائل بأعمالها ، واعتبار اسمها ضمير الشأن المحذوف . وهو رأي مقبول أيضا .
٣ مثل كان وأخواتها . " ومن أخواتها : أفعال المقاربة ، وما يتصل بها . . . . " ومثل : ظن وأخواتها - ويشترط في هذا الفعل الناسخ ألا يكون نافيا ، مثل : " ليس " ، ولا منفيا ، مثل ما كان ، ما زال ، ما برح ، لن أبرح ، لن أفتأ . . . . وأن يكون غير داخل ، في صلة ، مثل : ما دام ، وتجيء اللام في خبر الناسخ الحالي ، أو خبره بحسب الأصل " كما سبق في ب هامش ص ٦٧٣ " .
٤ وفيما سبق يقول ابن مالك :

وخففت : " إن " فقل العمل . . . وتلزم اللام إذا ما تهمل
وربما استغنى عنها إن بدا . . . ما ناطق أراده معتمدا

أي : إذا خففت " إن " قل إعمالها . وإذا أهملت لزم مجيء اللام بعدها ، وقد شرحنا ما يتعلق بمجيئها . ثم أوضح في البيت الثاني أن هذه اللام قد يمكن تركها ، والاستغناء عنها إن بدا . " أي : ظهر " المراد الذي أراده المتكلم ، معتمدا ، في ظهوره على قرينة توضحه - ومعنى " بدا ما ناطق أراده " ظهر الذي أراده الناطق - ثم قال :

والفعل إن لم يك ناسخا فلا . . . تلقيه - غالبا - بإن ذي موصلا

" ذي " بمعنى : هذه يريد : أن الفعل إن لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك - غالبا - لا تلفيه " أي : لا تجده " في الكلام الفصيح متصلا بـ " إن " المخففة ، فلا يقع بعدها مباشرة " وكلمة : " غالبا " تعرب ظرف زمان أو مكان . فالمعنى : انتفى في غالب الأزمنة ، أو في غالب التراكيب وجود الفعل غير الناسخ متصلا مباشرة بالحرف " إن المخففة " .

زيادة وتفصيل :

ا - من الأمثلة العربية المسموعة : إنْ يَزِينُك لَنَفسُك ، وإنْ يَشينُك لَهِيَهْ . وقد سبق١ ، ومنها إنْ قَنَّعتَ كاتبك لَسَوْطاً٢ . وقول الشاعر :

شَلَّتْ٣ يمينُكَ إنْ قتلت لمُسلماً . . . حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمد

وهى أمثلة يستشهد بها النحاة على وقوع الأفعال غير الناسخة بعد " إنَّ " إذا خففت . ولا داعى لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة . وحسبنا أن نتبين معناها ، والغرض الذى نستعملها فيه ، دون القياس عليها من هذه الناحية .

ب - بمناسبة تخفيف " إنّ " يعرض النحاة للقراءات التى فى قوله تعالى : {وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِيَنَّهم ربُّك أعمالَهم} ، وتوجيه كل قراءة . وإليك بعض ذلك .

" ١ " وإنَّ كلاً لَما ليُوَفّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم " بتشديد النون ، وتخفيف " ما " ، فيكون الإعراب : " كلاًّ " اسم إن . " لما " ؛ اللام لام ابتداء ، " ما " زائدة ؛ لتفصل بين اللامين . " ليوفينهم " اللام للابتداء ؛ لتوكيد الأولى ، والجملة بعدها خبر " إنّ " .

ويصح إعراب آخر : " كُلاًّ " اسم إن المشددة . " لَمَا " اللام لام الابتداء ، " ما " : اسم موصول خبر " إنّ " مبنى على السكون فى محل رفع . " لَيُوفينهم " اللام للقسم ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف ؛ وجملة القسم وجوابه صلة " ما " ، والتقدير : " لَمَا والله لَنوفّيَنَّهم٤ " . وجملة القسم وإن كانت إنشائية - هى لمجرد التأكيد . والصلة فى الحقيقة جوابه . أى : " وإنّ كلا لَلّذين والله ليوفينهم " لهذا لا يقال إن جملة القسم هنا إنشائية مع أن جملة الصلة لا تكون إلا خبرية " ٥ .

١في " ب " من هامش ص ٦٧٣ .
٢أي : إنك قنعت كاتبك سوطا ، بمعنى : ضربته على رأسه بالسوط ، فأحاط به إحاطة القناع برأس المرأة .
٣يدعو عليه بشلل يمينه ، فالجملة دعائية .
٤انظر ص ٣٧٨ حيث الأشياء التي يجوز الفصل بأحدها بين الموصول وصلته .
٥راجع الصبان في هذا الموضع ، ثم ما يتصل بهذا في ص ص ٣٧٤ و ٣٧٨ السابقتين .

" ٢ " وإنْ كُلاً لَمَا ليوفنيهمْ ربك أعمالهم " بتخفيف " إنْ " و " ما " مع إعمال " إنْ " كأصلها . والإعراب لا يختلف عما سبق ؛ فيصح هنا ما صح هناك .
" ٣ " وإنْ كُلٌ لَمَا لَيُوَفِّينَّهم . . . . " بتخفيف " إنْ " و " ما " . فكلمة " إنْ " مهملة . كل : مبتدأ . وما بعد ذلك يصح فيه الأوجه السالفة فى الصورة الأولى مع ملاحظة أن الأخبار هنا تكون للمبتدأ .
" ٤ " وإنْ كلاً لمَّا ليوفينَّهم ربك أعمالهم " بتخفيف " إنْ " وتشديد " لمَّا " والإعراب يجرى على اعتبار " إنْ " حرف نفى ، و " لما " أداة استثناء بمعنى : " إلا " و " كلاً " مفعول به لفعل تقديره : أرى - مثلاً - محذوف ، و " ليوفينهم " اللام للقسم ، والجملة ، بعدها جوابه ؛ أى : ما أرى كلاً إلى والله ليوفينهم .
" ٥ " وإنّ كلاً لمَّا ليوفينَّهم ربك أعمالهم " بتشديد " إنّ " و " لمَّا " والأحسن اعتبار " لما " حرف جزم ، والمجزوم محذوف ، والتقدير : " وإنّ كلاً لمَّا يُوَفَّوْا أعمالهم " . . . " ليوفينهم " اللام للقسم ، والجملة بعدها جوابه ، والقسم وجوابه كلام مستأنف .
وعلى ضوء ما تقدم نعرب قوله تعالى : " وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لديْنا مُحْضَرون " فعند تشديد " لما " تكون بمعنى " إلا " ، و " إنْ " المخففة حرف نفى . " كل " مبتدأ ، جميع : خبره ، " محضرون " نعت للخبر ، مرفوع بالواو ، " لدى " ظرف متعلق به ، مضاف ، " نا " مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .
وعند تخفيف " ما " يكون الإعراب ، كما يأتى :
" إنْ " مهملة " كُلّ " مبتدأ . " لَما " اللام لام الابتداء ، " ما " زائدة ، " جميع " مبتدأ ثان١ " محضرون " خبر الثانى ، والثانى وخبره خبر الأول . " لدينا " " لدى " ظرف متعلق بكلمة " محضرون " . " نا " مضاف إلى الظرف . ويجوز فى هذه الآية وسابقتها إعرابات وتوجيهات أخرى٢ .

١ وإعرابها هنا مبتدأ أحسن من إعرابها خبرا ، لكيلا تدخل " لام الابتداء " على الخبر ، مع صحته - لأن دخولها على المبتدأ هو الأكثر .
٢ سجلها الصبان والتصريح والخضري في آخر باب " إن " وأخواتها عند الكلام على تخفيف " إن " .

الحرف الثاني : أن

وأما " أنّ " مفتوحة الهمزة ، مشددة النون " فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وترك الأولى ساكنة ؛ نحو : أيقنت أنْ " علىٌّ شجاعٌ " .

ويتحتم اعتبار " أنْ " مخفَّفة من الثقيلة متى وجدت علامة مما يأتى :

١ - أن تقع بعد ما يدل على اليقين[١] والقطع ، مثل : أيقن ، تيقَّن ، جزَم ، عَلِم ، اعترَف التى بمعنى : عَلِمَ ، أو : أقرَّ ، اعتقادى ، لا شَكَّ . وغيرها من الأفعال أوالألفاظ التى تفيد اليقين[٢] ؛ نحو : أيقنت أنْ عدلٌ من الله كلُّ جزائه . وقول الشاعر :

أأنت أخى ما لم تكنْ لى حاجة؟ . . . فإن عرَضتْ أيقنت أنْ لا أخا ليا

٢ - أن تدْخل على فعل جامد ، أورُبّ ، أوحرف تنفيس[٣] ؛ نحو : اعتقادى أنْ ليس لشفقة الوالدين مثيل ؛ وقول الشاعر :

وإنى رأيت الشمسَ زادت محبة . . . إلى الناس أن ليْسَتْ عليهم بسَرْمَدِ

ومثل :

أجِدَّكِ ما تَدرينَ أنْ رُبَّ ليلةٍ . . . كأن دُجَاها من قُرونِكِ يُنْشَرُ

وقول الناصح لسامعيه :

فإنْ عصيتم مقالى اليوم فاعترفوا . . . أنْ سوف تَلْقوْن خِزْيًا ظاهر العار

٣ - أن يقع بعدها فعل دعاء ، نحوأطال الله عمرك ، وأن هيَّأ لك المستقبل السعيد .

١ انظر ص ٦٤٤ ومما يدل على اليقين عند سيبويه ، ومن معه - الألفاظ الدالة على الخوف والحذر إذا كان أمرهما متيقنا - كما في الصفحة المشار إليها .
٢ أما التي تقع بعد ما يدل على الظن " مثل ، زعم ، خال، . . . . والظن معناه : ترجيح أحد الأمرين " فإنها صالحة لأن تكون مخففة ، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها . ويعينها لأحدهما وجود قرينة لفظية تقضي بالتعيين . فوجود الفاصل ، أو رفع المضارع بعدها - قرينة لفظية على أنها المخففة . ونصب المضارع بعدها قرينة لفظية على أنها المصدرية الناصبة له . فإن لم تكن مسبوقة بما يدل على اليقين أو الظن فهي المصدرية الناصبة للمضارع حتما ، كالتي تقع بعد ما يفيد الرغبة أو الإشفاق ، أو الطمع أو التوقع " وقد سبق بيان المراد من هذه الألفاظ في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ ، نحو : أود أن أشارك في كل عمل نافع - أخشى أن يشتد البرد - أرجو أن أهنيء الزملاء بما يسرهم - يسرني أن يزورني العلماء . " انظر " أوب " من ص ٤٠٨ وما بعدها و ٦٤٤ ، وستجيء الأنواع " أن " المختلفة بيان شامل في باب النواصب " جـ ٤ ص ٢٦٥ و ٢٧٣ م ١٤٨ " .
٣ هو السين ، أو : سوف ، وقد سبق الكلام على معناهما ، والفرق بينهما في ص ٦٠ - .

٤ ـ أن تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقة بجزء أساسى من جملة - لا بجملة كاملة - بحيث يكون المصدر المؤول من : " أنْ " المخففة والجملة الاسمية التى دخلت عليها - مكملاً أساسياً للجزء السابق . كقوله تعالى : {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} . فالمصدر المؤول خبر المبتدأ . " أخِر " ١ . وقول الشاعر :

كفى حزَنًا أنْ لا حياةٌ هنيئةٌ . . . ولا عملٌ يرضَى به اللهُ - صالحُ

فالمصدر المؤول فاعل : " كفى " ٢ .

ويترتب على التخفيف أربعة٣ أحكام ، يوجب أكثر النحاة مراعاتها :

أولها : إبقاء معنى : " أنّ " وعملها على حالهما الذى كان قبل التخفيف .

ثانيهما : أن يكون اسمها ضميراً٤ محذوفاً ، ويغلب أن يكون ضمير شأن٥ محذوف كالمثال السابق ؛ وهو : أيقنت أنْ " علىٌّ شجاعٌ " ٦ .

ثالثها : أن يكون خبرها جملة ؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية ؛ نحو : علمتُ أنْ حاتمٌ أشهرُ كرام العرب ، وأيقنت أن قد أشْبَهُه كثيرون .

رابعها : وجود فاصل - فى الأغلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية٧ ، فعلها متصرف ، لا يقصد به الدعاء . والفاصل أنواع .

" ا " إما " قد " ٨ نحو : ثبت أنْ قد ازدهرت الصناعة فى بلادنا ، ونحوقول الشاعر :

شَهِدْتُ بأنْ قدْ خُطَّ ما هوكائنٌ . . . وأنَّكَ تَمْحُوما تَشَاءُ وتُثْبِتُ

" ب " وإما أحد حرفي التنفيس٩ مثل : أنت تعلم أن سأكونُ نصير الحق،

١سيجيء للآية مناسبة أخرى في : " أ " ص ٦٨٠ .

٢راجع ما سبق في ص ٦٤٤ .

٣في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعض أحكام أخرى تقتضي الرجوع إليها .

٤سواء أكان المتكلم ، أم مخاطب ، أم غائب ، ومن الأمثلة قوله تعالى : {أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا} التقدير عند سيبويه : أنك يا إبراهيم .

٥سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا في ص ٢٥٠ وما بعدها .

٦اسم " أن " ضمير محذوف تقديره " هو " أي : الحال والشأن - والجملة الاسمية بعده في محل رفع ، خبر " أن " المخففة .

٧هذا الفاصل قد يزيد في توضيح نوعها ، ويؤكد أنها المخففة من الثقيلة ، وليست المصدرية الناصبة للمضارع .

٨تدخل هنا على الماضي فقط .

٩وهما : " السين " و " سوف " ويدخلان على المضارع المثبت فقط . " وقد سبق الكلام عليهما في ص ٦٠ " .

قول الشاعر :

وإذا رأيتَ من الهلال نُمُوّهُ . . . أيقنتَ أن سيصيرُ بدراً كاملا

وقول الآخر :

واعلمْ - فعلْم المرءِ يَنْفَعُهُ . - . . أنْ سَوْفَ يأتِى كُل ما قُدِرَا

" حـ " وإما حرف نفى من الحروف الثالثة التى استعملها العرب فى هذا الموضع ؛ وهى[2] : " لا - لن - لم " . نحو : أيقنت أنْ لا[3] يَغْدِرُ الشريفُ ، وأنْ لن يحيد عن الحق . ووثقت أنْ لم ينصر الله المبطلين .

ومن الأمثلة قوله تعالى : " وحسبوا[4] أنْ لا تكونُ فتنةٌ " فى قراءة من رفع " تكونُ " . وقوله : {أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ} ، وقوله تعالى : {أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} .

" د " وإما " لو " والنص عليها فى كتب النحاة قليل مع أنها كثيرة فى المسموع ؛ نحو : أوقن أنْ لوأخلصنا لبلادنا لم يطمع الأعداء فينا .

ومما تقدم[5] نعلم أن الفصل غير واجب[6] في الحالات الآخرى التي منها :

" ا " أن يكون الخبر جملة اسمية نحوقوله تعالى : {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ[7] الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ، ونحو : " الثابت أنْ انتقامٌ من الله يحلّ بالباغى " . إلا

---

[1] وفي بعض الروايات : إن الهلال إذا رأيت نموه . . . .

[2] وتدخل " لا " على الماضي والمضارع ، وتختص " لم " و " لن " بالمضارع . وزاد الرضى " ما " وجعلها مثل " لا " .

[3] في هذه الصورة - وأشباههما - يجب فصل " أن " ، وإظهار النون قبل " لا " في الكتابة دون النطق وضابط إبرازها خطا لا نطقا ينحصر في أن تكون غير ناصبة للمضارع ، سواء أكان بعدها فعل أم اسم ، نحو : تيقنت أن لا ينتصر ضعيف ونحو : أشهد أن لا إله إلا الله .

[4] بشرط أن تكون بمعنى : اعتقدوا .

[5] لخص بعض النحاة الفواصل السابقة ومواضعها فقال : " الفعل إما مثبت وإما منفي ، وكل منها إما ماض ، وإما مضارع . فالمثبت إن كان ماضيا ففاصله : " قد " وإن كان مضارعا ففاصله أحد حرفي التنفيس . والمنفي : إن كان ماضيا ففاصله : " لا " فقط ، وإن كان مضارعا ففاصله أحد حرفي التنفيس . والمنفي : إن كان ماضيا ففاصله : " لا " فقط ، وإن كان مضارعا ففاصله : " لا " ، أو : " لن " أو : " لم " وأما " لو " فإنها في الامتناع شبيهة بالنفي فتدخل على الماضي والمضارع " اهـ . وقد سبق في رقم ٢ من هذا الهامش أن : " الرضى " جعل " ما " مثل " لا " .

[6] وإنما هو جائز في الأنواع التي ستذكر : إن لم يوجد مانع ، إذ لا تدخل " أن " المصدرية الناصبة للمضارع على هذه الأنواع ، فلا مجال لخوف اللبس بينها وبين المخففة ، ومتى أمن اللبس كان الفصل جائزا لا واجبا .

[7] على اعتبارها مخففة ، لا مفسرة . وقد سبقت مناسبة أخرى للآية في أول الصفحة السالفة .

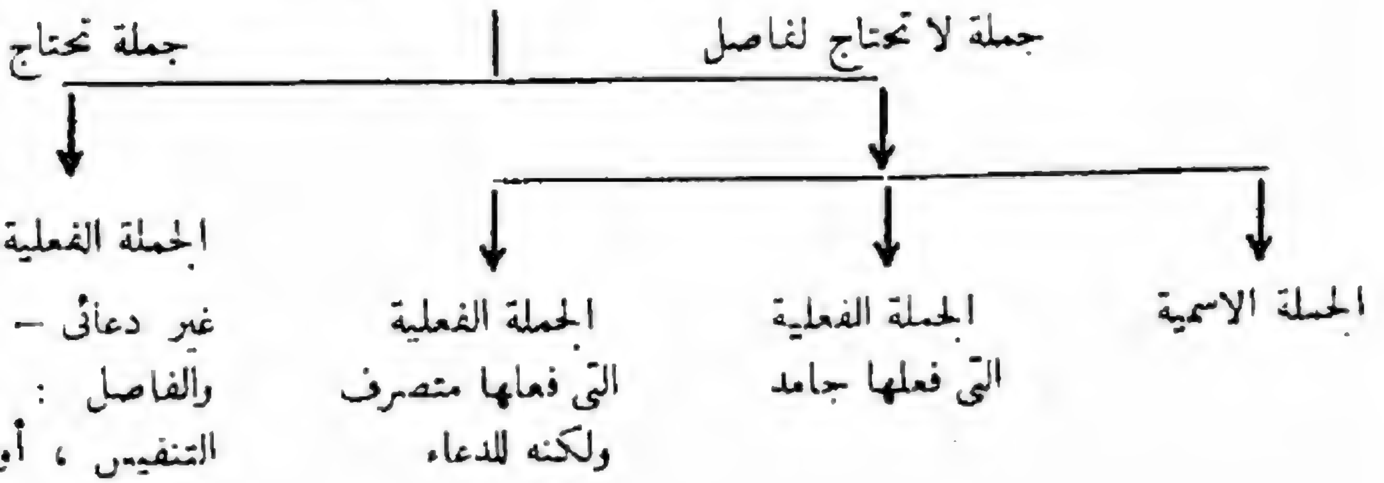
عند إرادة النفى نحوَ : عقيدتى أنْ لا كاذبَ محترم ؛ ومنه : أشهد أنْ لا إلهَ إلا اللهُ .

" ب " أن يكون الخبر جملة فعلية جامد ؛ نحوقوله تعالى : {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} . وثقت أنْ ليس للكرامة مكان فى نفوس الأدنياء .

" حـ " أن يكون الخبر جملة فعلية ؛ فعلها متصرف ، ولكن قصد به الدعاء[١] كالذى رواه أعرابى عن أخيه الواقف يدعو : أسأل ربى التوفيق لما يرضيه ، ودوام العافية علىّ - ونظر إلىّ وصاح - : وأنْ كتب الله لك الأمن والسلامة ما حييت ، وأن أسبْغَ عليك نِعَمه ظاهرة وباطنة فى قابل أيامك ، وأنْ أهْلَك كلَّ باغ يَتَصَدّى لإيذائك .

وفى الرسم التالى بيان للصور السالفة :

الجملة الواقعة خبر « أنْ » المخففة[٢]



[١] سواء أكان بخير أم شر ، كما يتبين من المثال بعد .

[٢] وفي أحكام " أن " المخففة من الثقيلة يقول ابن مالك .

وإن تخفف " أن " فاسمها استكن . . . والخبر اجعل جملة من بعد " أن "

تضمن هذا البيت حكمين من أحكامها الأربعة التي تترتب على التخفيف :

أولهما : أن لها اسما استكن ، أي : استتر واختفى ، لأنه لا يظهر في الكلام ، وإنما يكون ضمير محذوفا . ولم يذكر أنه ضمير ، لضيق الشعر . كما أنه خفف نون الفعل : " استكن " للضرورة . وثانيهما : أن خبرها يكون جملة ، وأوضح بعد ذلك ما يكون في الجملة الفعلية الواقعة خبرا ، حيث تكلم عن فعلها قائلا :

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا . . . ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد ، أو : نفي ، أو . . . تنفيس ، أو : لو . وقليل ذكر " لو "

أي : إن يكن صدر الجملة فعلا ، لا يراد منها الدعاء ، ولم يكن جامدا ، فالأحسن الفصل بينه وبين " أن " المخففة بفاصل من الفواصل التي سردها في البيت الآخير .

" إن يكن فعلا . . . يريد : إن يكن الخبر فعلا . . . والفعل وحده لا يكون الخبر ، وإنما الخبر الجملة المكونة من الفعل والفاعل معا . ففي التعبير تساهل . أو : المراد : إن يكن صدر الجملة فعلا " .

زيادة وتفصيل :

ورد فى بعض النصوص القديمة - اسم " أنْ " المخففة من الثقيلة ضميراً بارزاً ، لا ضميراً محذوفاً . ومعه الخبر جملة فعلية أومفرد . من ذلك قول الشاعر يخاطب زوجته :

فلوأنْكِ فى يوم الرَّخاءِ سألتِنى . . . طلاقكِ ، لم أبخَلْ وأنتِ صَديقُ

فقد وقعت " الكاف " اسم : " أنْ " وخبرها جملة : سألتنى . ومثل قول الآخر :

لقد علمَ الضيفُ والمرْمِلون١ . . . إذا اغبرَّ أفق٢ هُناكَ تكون الشِّمالا٣

بلأنتم ربيع٤ وغيث مريع . . . وأنك هناك تكون الشمالا٥

ففى البيت الثانى تكررت " أنْ " المخففة مرتين ، واسمها ضمير " بارز " فيهما ، وخبر الأولى مفرد ، وهوكلمة : " ربيع " ، وخبر الثانية جملة فعلية هى : " تكون الثمال " . وقد وصفت هذه الأمثلة الشعرية بأنها شاذة ، أوبأنها لضرورة الشعر ، كما وُصفت نظائرها النثرية بأنها شاذة . فالواجب أن نقتصر على الكثير الشائع الذى سردنا قواعده وضوابطه ، منعاً للاضطراب فى التعبير ، دون محاكاة هذه الشواهد التى تخالفها ، والتى نقلناها ، منعاً للاضطراب فى التعبير ، دون محاكاة هذه الشواهد التى تخالفها ، والتى نقلناها ، ليعرفها المتخصصون فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائرها قديمة . دون أن يحاكوها .

١ الفقراء . المفرد : مرمل .

٢ المراد : أسودت الدنيا في عين الإنسان : من شدة بؤسه وحاجته .

٣ أي : هبت الريح شمالا . فكلمة : " شمالا " حال منصوبة . وصاحب الحال هو الضمير المستتر ، فاعل الفعل : " هب " وهبوب الشمال الباردة العاصفة في بعض المواسم والبقاع قد يكون باعث فزع ، ودليل قحط .

٤ كالربيع موسم النضرة ، والفواكه ، ونمو الزروع ، ونضجها ، فأنت مثله - محبوب نافع : " مربع " خصيب . والغيث الخصيب ، هو : المطر الغزير الذي يكون من آثاره إنبات الزرع ، والخصب الكثير .

٥ الشمال : الذي يغيث المحتاج ، ويعين من يستعين به .

الحرف الثالث : كأن

وأما " كأنّ " فيجوز تخفيف نونها المشددة " بحذف الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة " ويترتب على التخفيف أمور ؛ منها :

" ا " أن معناها لا يتغير ، وإعمالها واجب .

" ب " أن اسمها - فى الأغلب - يكون ضميراً للشأن . أولغير الشأن ؛ فمثال الأول . كأنْ عصفورٌ سهمٌ فى السرعة١ ، أى : كأنه " الحال والشأن " عصفورٌ سهمٌ . ومثال الثانى : يَدُقُّ البَرَدُ النافذة ، وكأنْ حجرٌ ، أى : كأنه

حجر . ولوقلنا : يَدُق البرَدُ[2] النافذة وكأنْ " حجر " [3] صغير يَدُق - لجاز الاعتبار ان[4] .
وقد اجتمعت المشددة والمخففة فى قوله تعالى يصف المُضَلِّل عن سبيله : {وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا} [5] .
" حـ " أن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن[6] . فإن كانت اسمية فلا حاجة لفاصل بينها وبين " كأن " مثل : كأنْ سبَّاحٌ فى سباحته سمكة فى انسيابها . وإن كانت فعلية[7] ، فالأحسن الفصل[8] بالحرف

[1] فاسم " كأن " ضمير الحال والشأن المحذوف . وخبرها الجملة الاسمية بعدها . ولا يصح هنا أن يكون اسما ضميرا لغير الحال والشأن ، لعدم وجود مرجع سابق يعود عليه . " وتفصيل الكلام على ضمير الشأن في ص ٢٥٠ . . . . "

[2] ما جمد من قطرات المطر ، وصار قطعا ثلجية صغيرة .

[3] فاسم " كأن " ضمير محذوف ليس ضمير شأن ، لعدم وجود جملة بعده تفسره ، وهي جملة لازمة له كما سبق في شرحه - ص ٢٥٠ وما بعدها - وكما سيجيء في رقم ٦ من هذا الهامش .

[4] أي : يجوز اعتبار الضمير للشأن ، لوجود جملة بعده تفسره ، وعدم اعتباره للشأن ، لوجود ما يصلح قبله أن يكون مرجعا له .

[5] الوقر هنا : ثقل السمع ، أو : الصمم . وأول الآية : {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ، وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا . . . . . }

[6] لأن ضمير الشأن - كما قلنا - لا بد له من جملة بعده تفسره . وهذه الحالة وحدها هي التي يجب فيها وقوع خبر " كأن " المخففة جملة . أما باقي الحالات فيجوز أن يكون جملة أو غير جملة وفي بعض أمثلة مسموعة جاء اسم " كأن " المخففة اسما ظاهرا كقول الشاعر :
وصدر مشرق النحر . . . كأن ثدييه حقان
ولا يقاس على هذا .

[7] فعلها غير جامد ، وغير دعائي " كما في الصبان " .

[8] لأن هذا الفصل هو الذي يفرق بين " كان المخففة من الثقيلة " وأن المصدرية " الناصبة المضارع ، المسبوقة بحرف الجر الكاف .

" قد " قبل الماضى المثبت ، وبالحرف : " لم " قبل المضارع المنفى ، نحو : كأنْ قد هَوَى الغريقُ فى البحر ؛ كصخرة هَوَتْ فى الماء ، وكأنْ لم يكن بين الغرق والنجاة وسيلة للإنقاذ .

الحرف الرابع : لكن

وأما " لكنّ " فيجوز تخفيف نونها المشددة " فتحذف الثانية المفتوحة ، وتبقى الأولى ساكنة " .
ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها ، وزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ؛ فتدخل على الاسمية ، وعلى الفعلية ، وعلى المفرد ، ويبقى لها معناها بعد التخفيف وهو : الاستدراك[1] . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولستُ أجازى المعتدِى باعتدائه . . . ولكنْ بصفح[2] القادر المتَحِلِم

وأما " لعل " فلا يجوز تخفيف لامها المشددة .
. . . . ٣ .

١قد سبق شرح معناه في رقم ١ من هامش ص ٦٣٢ .
٢الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره : " أجازي " أو " أصافح " فتكون " لكن " داخلة على جملة فعلية . ويصح تعلقهما بمصدر محذوف تقديره : مجازاة - أي : ولكن مجازاته بصفح . . . . فتكون داخلة على جملة اسمية . والأول أوضح .
٣وفي الأحكام السالفة كلها يقول ابن مالك :
وخففت " كأن " فنوي . . . مصنوبها وثابتا أيضا روى
فقد اقتصر على الإشارة إلى تخفيفها وإلى أن اسمها ينوي ، أي : " يطوي في النفس ، فيكون ضميرا ، ولا يكون ظاهرا - نوي ينوي : طوي يطوي " وقد روى ظاهرا ثابتا في الكلام . وهذا قليل ، سبق مثاله .

لا النافية للجنس

مدخل

المسألة السادسة والخمسون : " لا النافية للجنس " ١

نسوق بعض الأمثلة لإيضاح معناها :

حين نقول : لا كتابٌ فى الحقيبة ؛ بإدخال : " لا " على جملة اسمية - فى أصلها - ، ورفع كلمة : " كتاب " - التى للمفرد " يكون معنى التركيب مُحتَمِلا أمرين :

أحدهما : نفى وجود كتاب واحد فى الحقيبة ، مع جواز وجود كتابين أوأكثر فيها .

والآخر : نفى وجود كتاب واحد ، وما زاد على الواحد ؛ فليس بها شئ من الكتب مطلقاً . فالتركيب مُحتمِل للأمرين ، ولا دليل فيه يعين أحدهما ، ويمنع الاحتمال .

وكذلك حين نقول : لا مصباحٌ مكسوراً ، " بإدخال : " لا " على جملة اسمية - فى أصلها - ورفع كلمة : " مصباح " التى للمفرد " فإن التركيب يحتمل أمرين :

أحدهما : نفى وجود مصباح واحد مكسور ، ولا مانع من وجود مصباحين مكسورين ؛ أوأكثر .

والآخر : نفى وجود مصباح واحد مكسور وما زاد على الواحد أيضاً . فلا وجود لشئ من جنس المصابيح المكسورة . فالتركيب يحتمل نفى الواحد المكسور فقط ، كما يحتمل نفى الواحد وما زاد عليه .

ومثل هذا يقال فى : لا سيارةٌ موجودةً ، بإدخال " لا " على جملة اسمية الأصل ، ورفع كلمة : " سيارة " - التى للمفردة " حيث يحتمل التركيب

الأمرين : نفى وجود سيارة واحدة ، دون نفى سيارتين وأكثر ، ونفى وجود شىء من جنس السيارات مطلقاًن فلا وجود لواحدة منها ؛ ولا لأكثر .
مما سبق نعلم : أن ، " لا " فى تلك الأمثلة - وأشباهها - تدل على نفى

1 يلاحظ ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق البيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٤ - وصرحنا في مواضع مختلفة أن اسم الناسخ " ومنه اسم " لا الجنسية " لا يكون شبه جملة مطلقا .

يُحتَمل وقوعُه على فرد واحد فقط ، أوعلى فرد واحد وما زاد عليه . ولمّا كان النفى بها صالحاً لوقوعه على الفرد الواحد سماها النحاة : " لا " - التى لنفى الوَحْدة " أى : الواحد " وهى إحدى الحروف الناسخة[1] التى تعمل عمل " كان " الناقصة .
فإذا أردنا أن تدل الأمثلة السابقة وأشباهها على النفى الصريح[2] العام[3] ودب أن نضبط تلك الألفاظ ضبطاً آخر ؛ يؤدى إلى هذا الغرض ؛ فنقول : لا كتابَ فى الحقيبة ؛ - لا مصباحَ مكسورٌ - لا سيارةَ موجودةٌ ، فضبط تلك الكلمات المفردة بهذا الضبط الجديد - وهوبناء الاسم على الفتح ، ورفع الخبر ، كما سيجئ - يجعل النفى فى كل جملة صريحاً فى غرض واحد ؛ لا احتمال معه لغيره ، كما يجعله عامًّا ؛ ينصبُّ على كل فرد ؛ فيقع على الواحد ، وعلى الاثنين ، وعلى الثلاثة ، وما فوقها ، ولا يسمح لفرد أوأكثر بالخروج من دائرته .
ومثل هذا يقال فى نحو : لا مهملاً عملَه فائزٌ - لا راغباً فى المجد مُقصّرٌ . . . ونحوهما مما يقع فيه الاسم منصوباً بعد : " لا " وليس مرفوعاً ، والخبر هوالمرفوع - على الوجه الذى سنشرحه - فهى تنفى الحكم عن كل فرد من أفراد جنس الشئ الذى دخلت عليه نفيًا صريحًا وعاماً ؛ كما قلنا : وهذا مراد النحاة بقولهم فى معناها :
" إنها تدل على نفى الحكم عن جنس اسمها نصًّا " [4] . أو " إنها لاستغراق[5] حكم النفى لجنس اسمها كله نصًّا . " ويسمونها لذلك ؛ " لا " - النافية للجنس " [6] . أى : التى قصد بها التنصيص على استغراق النفى لأفراد الجنس

1 سبق تفصيل الكلام عليها مع أخواتها " في ص ٦٠١ " وقد اقتضى المقام هناك - في رقم ٢ من هامش ص ٦٠٢ الإشارة إلى " لا " النافية للجنس ، دون التفصيل الذي مكانه هنا .
2 أي : القاطع في أمر واحد ، لا مجال معه للاحتمال السالف بين أمرين .
3 الذي يشمل نفي المعنى عن الفرد الواحد ، وعما زاد عليه .
4 أي : بغير احتمال الأكثر من معنى واحد .
5 يراد بالاستغراق : الشمول الكامل الذي يتناول كل فرد من أفراد الجنس ، دون أن يترك أحدا ويسميها بعضهم : " لا

التي للتبرئة " ، لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر . وبهذا الاسم ترد في بعض الكتب القديمة ، وتختص به ، لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى .
والنفي بها قد يكون مطلق الزمن ، أي : لا يقع على زمن معين . وإنما يراد منه مجرد نفي النسبة بين معموليها وسلب المعنى بغير تقييد بزمن خاص . نحو : لا حيوان حجر - لا وفاء لغادر . . . . وقد يراد بها نفي المعنى=

كله . تمييزاً لها من : " لا " التى لنفى الوَحْدَة ؛ فليست نصًّا فى نفى الحكم عن أفراد الجنس كله ؛ وإنما تحتمل نفيه عن الواحد فقط ، وعن الجنس[1] كله ؛ على ما عرفنا . . . . -

" ملاحظة " : سبق[2] بيان هام في حكم " لا " النافية المهملة " أي : التي لا عمل لها في الجملة الاسمية ولا في غيرها " فإنها من ناحية أثرها المعنوي في الجملة الاسمية تشبه " لا " العاملة " ليس " فالحرفان متشابهان في المعنى دون العمل ، إذ أن أحدهما يعمل ، والآخر لا يعمل .

=في زمن معين حين تقوم قرينة كلامية أو غير كلامية تدل على نوع الزمن - ويكثر أن يكون الحال - كقوله تعالى : {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ} . . . وكأن يسأل سائل : أفي المزرعة الآن أحد؟ فيجاب : لا أحد فيها : وقد يكون الزمن بالقرينة مستقبلا ، كقوله تعالى عن يوم القيامة {لا بشرى يومئذ للمجرمين} أو ماضيا - كقول الشاعر :

تعز ، فلا إلفين بالعيش متعا . . . ولكن لوراد المنون تتابع

وغير هذا من الأمثلة التي سيجيء بعض منها . فإن لم توجد قرينة فالغالب الحال .

[1] لهذا يصح أن يقال مع " لا التي لنفي الوحدة " حين يكون اسمها مفردا : لا كتاب في الحقيقة ، بل كتابان ، أو : بل كتب فيها ، فيكون القصد نفي المعنى عن الفرد الواحد دون ما عداه . ولا يصح أن يقال هذا مع " لا " النافية للجنس حين يكون اسمها مفردا .

وتسوقنا المناسبة إلى بيان أمر هام ، وهو : أن المراد من النفي لا يختلف في نوعي " لا " النافية للجنس ، والنافية للوحدة " إذا كان اسمها مثنى أو جمعا : نحو : " لا صالحين خائنان ، أو : لا صالحين خائنون ، ونحو : لا صالحان خائنين ، ولا صالحون خائنين " . فالنفي في هذه الصور لا يختلف من جهة احتماله أن يكون واقعا في كل صورة على الجنس كله فردا فردا ، وأن يكون واقعا على القيد الخاص بالاثنينية أو بالجمعية ، فالفرق الصحيح بين المراد من النفي في نوعي : " لا " إنما يظهر في موضع واحد ، هو الموضع الذي يكون فيه اسمها مفردا ، لا مثنى ولا جمعا - فيكون النفي في " لا " النافية للجنس نصا لا يقبل احتمالا ، وشاملا كل فرد حتما . ويكون في النافية للوحدة محتملا أمرين . أما عند تثنية اسميهما أو جمعه فالنفي لا يختلف باختلاف نوعهما ، فيكون محتملا في كل منهما إما نفي الحكم عن الجنس كله ، وإما نفي قيد التثنية فقط ، أو قيد الجمع فقط كما قلنا ، فمؤداه فيهما واحد عند تثنية الاسم أو جمعه ، ولكنه مختلف عند إفراد الاسم .

وصفوة القول في هذا المقام . أن " لا " العامة بنوعيها لا يختلف المراد منها إذا كان اسمها مثنى أو جمعا ، إذ يكون المراد نفي الحكم عن الجنس كله فردا فردا ، أو نفي القيد الخاص بالتثنية أو بالجمع ، دون غيرهما ، أما إذا كان الاسم مفردا فالفرق بين النوعين يكون كبيرا ، فالتي لنفي الجنس تنفي الحكم عن كل فرد من أفراده على سبيل التنصيص والشمول ، التي لنفي الوحدة يدور الأمر فيها بين أمرين ، نفي الحكم عن أفراد الجنس كله ، ونفيه عن فرد واحد منه ، فالنفي فيها محتمل الأمرين . . . .

وما سبق موافق رأي " الصبان " هنا ، وهو واضح مفيد ، مؤيد بما قاله " السعد " في " المطول " وقد ختم " الصبان " الكلام بقوله نصا : " احفظ هذا التحقق ولا تلتفت إلى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه . . . . " اهـ .

[2] وفي رقم ١ من هامش ص ٦٠١ و ٢ من هامش ص ٦٠٢ .

عملها وشروطه :

" لا " النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات : " إنَّ " ١ ينصب الاسم٢ : ويرفع الخبر٣ . ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة :

أولهما : أن تكون نافية . فإن لم تكن نافية لم تعمل٤ مطلقاً .

ثانيهما : أن يكون الحكم المنفى بها شاملا جنس اسمها كله ، " أى : منصبًّا على كل فرد من أفراد ذلك الجنس " . فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل " إنّ " ٥، : نحو : لا كتابٌ واحدٌ كافياً . . . . ، إذ أن كلمة : " واحد " قد دلت دلالة قاطعة على أن النفى ليس شاملا أفراد الجنس كله ، وإنما هومقصور على فرد واحد .

ثالثهما : أن يكون المقصود بها نفى الحكم عن الجنس نصًّا - لا احتمالا - فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل " إنّ " ٥ كالأمثلة السالفة أول البحث .

رابعها : ألا تتوسط بين عامل ومعموله " بأن تكون مسبوقة بعامل قبلها

١ومن الفوارق بينهما صحة وقوع : " ما " الزائدة بعد : " إن " وأخواتها على الوجه السابق في بابهما ، ولا يصح وقوعها بعد : " لا " وقد سبقت الإشارة لهذا في آخر رقم ٥ من هامش ص ٦٦٤ -

٢انظر الملاحظة المدونة في رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ وتختص بعدم وقوع " ما المصدرية " و " أن المصدرية " بنوعيها " المخففة والناصبة للمضارع " مع صلتهما مبتدأ بعد " لا " النافية للجنس غير المكررة - راجع البيان هناك -

٣سبق في أول هامش ص ٤٤٤ ما يفيد أن خبرها كغيره من أخبار المبتدأ وأخبار النواسخ ، قد يتمم المعنى بنفسه - كالأمثلة السالفة - وقد يتممه بنفسه مع تابعه حين لا تتحقق الفائدة به وحده كقول الشاعر :

ولا خير في رأي بغير روية . . . ولا خير في جهل تعاب به غدا

هذا ، ويشترط في خبرها ما يشترط في كل أخبار النواسخ مما سبقت إليه الإشارة في ص ٥٤٦ و ٥٤٧ وفي المبتدأ والخبر ، هامش ص ٤٤٣ .

٤كأن تكون اسما بمعنى ، غير ، نحو : فعلت الخير بلا تردد ، أو : تكون الزائدة ، فلا تعمل شيئا في الحالتين ، ولا تختص بالدخول على الجمل الاسمية ، ومن الأمثلة الزائدة قوله تعلى مخاطبا إبليس :

{مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ . . . . {وقوله : {لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} ومثل ، " لا " الثانية في قوله تعالى : {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ . . . . {أو تكون ناهية فتختص بجزم المضارع ، مثل : لا تتردد في عمل الخير .

" ٥وه " وعملت عمل ليس ، نحو : لا قلم مكسورا ، أو أهملت وتكررت ، نحو : لا قلم مكسور ، ولا كتاب ضائع . " واختيار هذه أو تلك خاضع لما يقتضيه المعنى المراد " .

يحتاج لمعمول بعدها " كحرف الجر فى مثل : حضرت بلا تأخير١ وقول الشاعر :

مُتاركَةُ السَّفيه بلا جوابٍ . . . أشَدُّ على السَّفيه من الجواب

خامسها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين٢ فإن لم يكونا كذلك لم تعمل :

مطلقاً٣ ولا تعد من أخوات " إنّ " ولا " ليس " ؛ كالتى فى قول الشاعر :

١تعرب " لا " اسما بمعنى " غير " ، مجرورا بكسرة مقدرة على الألف . و " لا " مضاف و " تأخير " مضاف إليه مجرور ، وهذا أوضح إعراب .
ويجوز أن تكون " لا " حرف نفي باقية على حرفيتها . وقد تخطاها حرف الجر " الباء " وعمل الجر مباشرة في كلمة : " تأخير " التي بعدها . و " لا " في هذه الصورة ليست زائدة . . بالرغم من أن العامل تخطاها ، لأن الحكم بزيادتها يؤدي إلى فساد المعنى .
٢إلا في أمثلة مسموعة يجيء الكلام عليها في الزيادة والتفصيل " ص ٦٩٥ " ويدخل في حكم النكرة أمران :
١شبة الجملة بوعيه . " الظرف والجار مع مجروره " وذلك على اعتبار شبه الجملة نفسه هو الخبر كما تقدم في ص ٤٧٥ وما بعدها " أو على اعتبار أن متعلقه نكرة محذوفة ، هي الخبر ، كقولهم : لا قوة فوق الحق ، ولا أمان مع الطغيان . وقولهم : لا راحة لحسود ، ولا مروءة لكذوب ، ولا خير في لذة تعقب ندما . وقول الشاعر :
لا خير في وعد إذا كان كاذبا . . . ولا خير في قول إذا لم يحن فعل
" ويلاحظ هنا في إعراب : " لا " ومعوليها ما يجيء في رقم ٢ من هامش ص ٦٩١ . وقول الآخر :
فلا مجد في الدنيا - لمن قل ماله . . . ولا مال - في الدنيا - لمن قل مجده
ب الجملة الفعلية " لأنها في معنى النكرة وبمنزلتها ، " كما جاء في التصريح في هذا الباب ، عند آخر الكلام على شروطها - كما في أبواب أخرى ، والبيان في رقم ١ من هامش ص ٢١٣ " وقد اشتملت الأساليب الفصحى على أمثلة للجملة الفعلية ، نقلوا منها البيت السابق " في هامش ص ٦٨٧ " وهو :
تعز فلا إلفين بالعيش متعا . . . ولكن لوراد المنون تتابع
ومنها :
يحشر الناس لا بنين ولا آ . . . باء إلا وقد عنتهم شئون
فجملة " متعا " في البيت الأول في محل رفع خبر : " لا " ، وكذلك جملة : " عنهم شئون " في البيت الثاني .
والواو التي قبل هذه الجملة هي التي تزاد في خبر الناسخ . ما لم تأخذ بالرأي الذي يشترط في " لا " العاملة عمل " إن " ألا ينتقض نفيها بإلا . فإن أخذنا به - وهو الأشهر ، كما سيجيء في آخر هامش الصفحة الآتية . كانت الواو للحال ، والجملة بعدها حالية والخبر محذوف " وقد سبق في ص ٥٥٠ وهامشها رقم ١ - وفي " أ " من ص ٥٦١ أن هذه الواو تدخل في خبر " كان " المنفية إذا سبقته " إلا " الناقضة للنفي ، ومثله خر " ليس " المسبوق بالإعلى الوجه الذي أوضحناه هناك . وقيل تدخل في خبر غيرهما كالبيت السابق ، وكقول أحد شعراء ديوان الحماسية : " فأمسى وهو عريان " وقولهم : " ما أحد إلا وله نفس إمارة " . وقيل إن هذا مقصور على " كان وأخواتها " دون بقية النواسخ . . . وهناك التفصيل .
٣لأن التعريف فيه تحديد وتعيين ، وهذا يناقض أنها لنفي الجنس كله بغير تحديد ولا تعيين .

لا القومُ قومى ، ولا الأعْوان أعْوانى . . . إذا وَنا١ يوم تحصيل العُلا وانِى
سادسها : عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها . فإن وجد فاصل اهْملَتْ " أى : لم تعمل شيئاً " وتكررت ؛ نحو : لا فى النبوغ حَظ لكسلان ، ولا نصيبٌ٢ .
وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها٣ فلا يجوز أن يتقدم الخبر - ولوكان شبه جملة - على الاسم . فإن تقدم مثل : لا لهازل هيبةَ ولا توقير - لم تعمل مطلقاً .
وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم ؛ ففى مثل : لا جندىَّ تاركٌ ميدانَه .. . لا تعمل حين نقول ، لا ميدانَه جندىٌّ تاركٌ .
فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها٤ : " إن اقتضى المعنى ذلك ؛ سواء أكانت واحدة ، أم متكررة - على التفصيل الذى سنعرفه " .

١ تباطأ وأهمل . فإن لم يكن اسمها نكرة أهملت ووجب تكرارها ، نحو : لا على مقصر ، ولا حامد . ومثل : لا البخل محمود ، ولا الإسراف مقبول ، وإن لم يكن خبرها نكرة وجب إهمالها ، والغالب تكرارها أيضا . نحو : لا إنسان هذا ولا حيوان .

٢ ومع تكرارها وعدم إعمالها - بسبب وجود فاصل - يظل معناها هو نفي الجنس كله نصا ، بشرط وجود النكرتين بعد هذا الفاصل ، فعدم إعمالها في هذه الحالة لا يخرجها عن أنها من الناحية المعنوية لنفي الجنس كله . بشرط دخولها على النكرتين بعد الفاصل .

٣ لأن تقديم الخبر أو معموله على الاسم يؤدي إلى الفصل بين " لا " واسمها وهو ممنوع . ومن باب أولى لا يصح تقديم الخبر أو معموله عليها ، لأن ما يقع في حيز النفي " أي : في مجاله ودائرته " لا يجوز أن يتقدم على أداة النفي ، فلها الصدارة حتما . لكن هل يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الخبر وحده؟ يجيب بعض النحاة : نعم .

٤ الشروط الستة منها أربعة في " لا " مباشرة ، هي : " كونها للنفي - لجنس - للتنصيص - عدم توسطها بين عامل ومعموله " واحد في معموليها ، هو : " تنكيرهما معا " واحد في اسمها هو : اتصاله بها مباشرة وهذا يستلزم تأخير خبرها عن اسمها " .

وزاد بعضهم شرطا فيها ، هو : ألا ينتقض نفيها بإلا - طبقا للأشهر - كما سبق في " ب " من هامش الصفحة السابقة - .

حكم اسم " لا " المفردة ؛ " أى : المنفردة التى لم تتكرر " . لهذا الاسم حالتان :

الأولى : أن يكون مضافاً١ أوشبيهاً بالمضاف٢ . وحكمه وجوب إعرابه ، مع نصبه بالفتحة ، أوبما ينوب عنها . فمن أمثلة المضاف :

لا قولَ زُورٍ نافعٌ . . . .

كلمة : " قول " اسم " لا " ، منصوبة بالفتحة ، لأنها اسم مفرد : ومضاف .

لا أنصارَ خيرٍ متنافورن . . . .

كلمة : " أنصار " اسم " لا " ، منصوبة بالفتحة لأنها جمع تكسير ، ومضاف .

لا ذا أدبٍ نمامٌ . . . .

كلمة : " ذا " اسم " لا " ، منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنها من الأسماء الستة ، مضافة .

لا نصيحتىْ إخلاصٍ أنفعُ من نُصح الوالدين

كلمة : " نصيحتى " . . . . اسم " لا " ، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ، لأنها ، مثنى مضاف؟

لا خائِنى وطنٍ سالمون . . . .

كلمة : " خائنى " . . . . اسم " لا " منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ، لأنها جمع مذكر ؛ مضاف .

لا مهملاتِ عملٍ مُكرماتٌ . . . .

كلمة : " مهملات " اسم " لا " ، منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة : لأنها جمع مؤنث سالم مضاف .

١ إما لنكرة ، وإما لمعرفة بشرط ألا يكتسب منها التعريف ، بسبب توغله في الإبهام ، ككلمة : " مثل " - نحو : لا مثل محمود مؤدب . . - . و " غير " وسواهما مما لا يكتسب التعريف غالبا " كما أوضحنا في رقم ٥ من هامش الجدول الذي في ص ٨٠ ، وكذا في رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ " لأن : " لا " لا تعمل في معرفة .

٢ هو الذي يجيء بعده شيء يكمل معناه . بشرط أن يكون ذلك الشيء التالي : إما مرفوعا باسم " لا " ، نحو : لا مرتفعا شأن خامل ، وإما منصوبا به ، نحو : لا متعهدا أموره مقصر " ويلحق بهذا النوع : الأسماء المعطوف عليها ، وليست علما ، نحو لا سبعة وأربعين غائبون ، وتمييز العقود وغيرها . نحو : لا عشرين رجلا متكاسلون " وإما جارا ومجرورا متعلقين به ، نحو : لا متواكلا في عمله محمود . فإن كان مجرورا بالإضافة فإنه يكون من المضاف لا من الشبيه بالمضاف ، كما عرفنا -

والشبيه بالمضاف يجب أن يكون معربا ومنونا . إلا أن وجد مانع من التنوين . وأجاز فريق من غير البصريين عدم تنوينه ، محتجا بقوله تعالى : {وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِ} ، لأن المعنى عنده : " ولا جدال في الحج مقبول " فالجار والمجرور من متممات اسم " لا " والخبر محذوف لا تعلق للجار والمجرور به . وكذلك قوله عليه السلام : " لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت " لأن المعنى عنده على حذف الخبر ، والجار والمجرور من متممات اسم " لا " فهما متعلقان به ، لا بالخبر - وقد أجيب عن هذين وأمثالهما بأن الخبر المحذوف ، موضعه قبل الجار والمجرور ، والأصل : " ولا جدال حاصل في الحج " ولا مانع مانع لما أعطيت ، فالجار والمجرور متمم للخير المحذوف ، متعلقان به وهذا تكلف مردود ، لتكراره وتقييد موضعه في فصيح الكلام ، وبالرغم منه يحسن التزام التنوين - لأنه الأكثر والأشهر الذي تتوحد عنده الألسنة - .

ولا يدخل شيء من التوابع الأربعة " كالنعت ما عدا صورة العطف السابقة . . . . " في الأشياء التي تكمل المعنى ، وتجعل الاسم بسببها شبيها بالمضاف : لأن الاسم غير عامل فيها - انظر رقم ٢ من هامش . ص ٧٠٣ - .

ومن أمثلة الشبيه بالمضاف :

لا مرتفعاً قدرهُ مغمورٌ . . . . كلمة " مرتفعاً " اسم " لا " منصوبة بالفتحة

لا بائعاً دينَه بدنياه رابحٌ . . . . كلمة " بائعاً " اسم " لا " منصوبة بالفتحة

لا خمسة وعشرين غائبون . . . . كلمة " خمسة " اسم " لا " منصوبة بالفتحة

لا ساعياً وراء الرزق محرومٌ . . . . كلمة " ساعياً " اسم " لا " منصوبة بالفتحة

لا قاعداً عن الجهاد معذور . . . . كلمة " قاعداً " اسم " لا " منصوبة بالفتحة

لا سائقيْنِ طيارةً غافلان . . . . كلمة " سائقين " اسم " لا " منصوبة بالياء لأنها مثنى

لا حارسِينَ بالليل نائمون . . . . كلمة " حارسين " اسم " لا " منصوبة لأنها جمع مذكر

لا راغباتٍ فى الشهرة مُسْتَريحاتٌ . . . كلمة " راغبات " اسم " لا " منصوبة بالكسرة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم

ومن الأمثلة السالفة يتضح الإعراب مع النصب بالفتحة مباشرة فى المفرد[1] وفى جمع التكسير ، " ومثله : اسم الجمع[2] ، كقوم ، ورَهْط[3] . إذا كانا من الحالة الأولى المذكورة " ، وبما ينوب عن الفتحة وهو : الألف ، فى الأسماء الستة ، والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسرة فى جمع المؤنث السالم .

الثانية : أن يكون مفرداً " ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولوكان مثنى ، أومجموعاً " وحكمه : وجوب بنائه على الفتح[4] أوما ينوب عن الفتح[5] فيبنى على الفتح مباشرة إن كان مفرداً أوجمع تكسير

---

[1] وهو الذي ليس بمثنى ولا جمع .

[2] سبق - في رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ - بيان موجز عن " اسم الجمع " ، وقلنا : إن البيان الوافي موضعه جـ٤ ص ٥١٠ م ٧٣ باب جمع التكسير .

[3] جماعة .

[4] وهناك حالة يبنى فيها على الضم ، ستجيء في " ب " من الزيادة - ص ٦٩٥ - ويعللون سبب البناء على الفتح بأنه تركيب " لا " مع اسمها ، بحيث صارا كالكلمة الواحدة ، فأشبها الأعداد المركبة كـ " خمسة عشر . . . . . وغيرها " . لكن السبب الحق هو استعمال العرب .

ومن المعلوم أنه حين بنائه على الفتح لا يدخله التنوين . وأنه يكون دائما في محل نصب : فلفظه مبني على الفتح أو ما ينوب عن الفتحة . ومحله النصب دائما . ولهذا يراعى المحل - أحيانا - في التوابع - كما سيجيء . في ص ٦٩٤ وفي : " أ " من ص ٧٠٢ .

[5] ولا تنوب الألف هنا عن الفتحة ، لأن الألف تنوب عنها في نصب الأسماء الستة ، حين تكون مضافة ، والإضافة - في الأغلب - تتعارض مع حالة البناء التي نحن بصددها . ولهذا اضطربت آراء النحاة أمام الأسلوب الفصيح الوارد عن العرب من قولهم : " لا أباك " . . . . . حيث وقع اسم " لا " منصوبا بالألف مع أنه مفرد " أي : غير مضاف " ، فقالوا في تأويله : إن " أبا " مضاف للكاف ، =

أواسم جمع ؛ مثل : لا عالمَ متكبرٌ[1] - لا علماءَ متكبرون - لا قومَ للسفيه .

ويبنى على الياء نيابة عن الفتة إن كان مثنى أوجمع مذكر سالماً ؛ نحو : لا صديقَيْن متنافران - لا حاسدِينَ متعاونون .

ويبنى على الكسرة نيابة على الفتحة إن كان جمع مؤنث سالماً ، نحو : لا والداتٍ قاسياتٌ .

وبالوجهين روى قول الشاعر :

إن الشباب الذي مجد عواقبه . . . فيه نلذ ، ولا لذات للشيب

ببناء كلمة : " لذات " على الفتح ، أو على الكسر .

= منصوب بالألف بغير تنوين ، لأنه مضاف ، واللام زائدة . والخبر محذوف . والتقدير : لا أباك موجود . ومع أنه مضاف - ليس معرفة ، لأن إضافته غير محضة ، فهي كالإضافة في قولنا : " غيرك " ، و " مثلك " . . . . .

ونحوهما مما لا يفيد المضاف تعريفا . وذلك القائل لم يقصد نفي أب معين ، وإنما يقصد نفيه ومن يشبه ، إذ هو - غالبا - دعاء بعدم الناصر ، والإضافة غير المحضة ليس مقصورة على إضافة الوصف العامل إلى معمول ، فلم تعمل " لا " في المعرفة . وإنما زيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه دفعا لكراهية إدخال : " لا " على المضاف إليه الذي يشبه في صورته الظاهرية المعرفة ، دون حقيقته المرادة .
وهناك آراء أخرى تقتضي الفائدة الإلمام بها " وقد ذكرناها تفصيلا عند الكلام على هذا الأسلوب ومعناه في ص ١١٥ " وكل رأي يواجه باعتراض . وانتهى الأمر إلى أن الأفضل اعتبار كلمة : " أبا " اسم " لا " مبنية على فتح مقدر على الألف " كما جاء في الخضري في أول باب " لا " ، جريا على لغة العصر التي تلزم الألف فيها آخر الأسماء الستة . وعلى أساسها لا تكون كلمة " أبا " في الأسلوب السالف معربة . أما الخبر فالجار والمجرور بعدها .
ومن الأساليب المسموعة - بكثرة - أيضا قولهم : " لا غلمي لك " " بالتثنية " و " لا خادمي لك " " بالجمع " على اعتبار أن نون المثنى ونون الجمع قد حذفت كلتاهما للإضافة - كما سبق في ص ١٥٦ - وأن المثنى والجمع منصوبان ، لأنهما مضافان . فكيف يعدان من نوع المضاف مع وجود اللام فاصلة بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا لا يجوز في رأي المعترضين؟
وقد أجيب بأن النون لم تحذف للإضافة ، وإنما حذفت للتخفيف ، فالكلمتان مبنيتان على الياء ، لا معربتان ، والجار والمجرور بعدهما خبر . وقيل : إن الكلمتين شبيهتان بالمضاف بسبب اتصال " لك " بهما . والنون محذوفة للتخفيف . وخبرهما محذوف . . . . إلى غير ذلك من الإجابات . ومن الواجب ألا نحاكي هذا الأسلوب برغم أن بعض النحاة يبيحه ، " كما سيأتي في باب الإضافة ، جـ ٣ ص ١٠ - م ٩٣ " . لأن الأخذ به - ولا سيما اليوم - يبعد اللغة عن أخص خصائصهما ، وهو : الإبانة ، والوضوح ، والفرار من اللبس .
١ومن أمثلة المفرد :

ولا خير في حسن الجسوم وطولها . . . إذا لم يزن حسن الجسوم عقول

ومع أنه مبنى فى الحالات السالفة ، هوفى محل نصب دائماً . أى : مبنى لفظاً منصوب محلا١ .

١طبقا للبيان السابق في رقم ٤ من هامش ص ٦٩٢ .
٢وبهذه المناسبة نشير إلى ما نسمعه اليوم من بعض الواهمين المتسرعين الذين يطلبون الأخذ برأي قديم ضعيف ملخصه ، وضع اسم " لا " بأنواعه الثلاثة " لا المفرد ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف " تحت حكم واحد ، هو : " الإعراب والنصب " وأن يقال في إعراب الاسم المفرد : " إنه منصوب بغير تنوين " ويزعمون - خاطئين - أن في هذا تيسيرا واقتصارا على حكم واحد شامل بدل حكمين مختلفين . فكيف غاب عن بالهم ما في هذا الرأي من الخطل والفساد؟
ذلك أن اللغة في مصطلحاتها المشهورة ، لا تعرف اسما معربا بغير تنوين ، إلا الممنووع من الصرف للأسباب المعروفة ، أو لداع آخر ، كالإضافة ، أو البناء أو بعض صور النداء . . . . فالأخذ بذلك الرأي يوجد في اصطلاحات اللغة قسما جديدا لا تعرفه من الأسماء المعربة الممنوعة من التنوين . على أن هذا القسم الجديد يحتاج - كما يقولون - إلى التصريح بأنه : " معرب منص ب بغير تنوين " . وهذا حكم خاص به يختلف عن حكم النوعين الآخرين - فأين - غذا الاختصار والاقتصار على حكم واحد كما يتوهمون؟ وكيف خفي عليهم أن النصب هنا بغير تنوين معناه : " البناء على الفتح " ، أو أن الكلمة ممنوعة من الصرف . . . . كما أشرنا - ؟
وشيء آخر هام لم يفطنوا له ، هو أن بناء الاسم المفرد على الفتح في محل نصب يقتضي أن يراعى محله حتما في بعض التوابع ، فيؤثر فيها - كما عرفنا هنا ، وكما سيجيء في ص ٦٩٧ فتصير منصوبة منونة عند عدم المانع - تبعا لمحله فقط . وقد غاب عنهم هذا .

زيادة وتفصيل :

" ا " سبق١ أن من شروط إعمال " لا " : تنكير معموليها . وقد وردت

أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة مع أن اسمها معرفة . من ذلك قوله عليه السلام ، إذا هلك كِسْرى فلا كسرَى بعده ، وإذا هَلَك قَيْصَرُ فلا قيصرَ بعده . ومن ذلك قولهم قضية " ولا أبا حسن٢ لها . وقولهم : لا أمية٣ في البلاد وقولهم : لا هيثم ٤ الليلة للمطيّ . وقولهم : يُبْكَى على زيد ولا زيدَ مثلُه . . . وغير هذا من الأمثلة المسموعة . وقد تناولها النحاة بالتأويل٥ كي يخضعوها لشرط التنكير . وهوتأويل لا داعى لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة ، الدالة على أن فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير . فعلينا أن نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها ، ونقتصر فى استعمالنا على اللغة الشائعة المشهورة التى تشترط الشروط التى عرفناها ؛ توحيداً لأداة التفاهم ، ومنعًا للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة .

ب - قلنا إن حكم اسم " لا " المفرد هوالبناء على الفتحة ، أوما ينوب عن الفتحة . وقد يصح بناؤه على الضمة العارضة فى حالة واحدة٦ ، هى أن يكون الاسم كلمة : " غير " - ونظيراتها - فتكون كلمة : " غير " مبنية على الضمة الطارئة

١في ص ٦٨٩ .

٢هي كنية : على بن أبي طالب ، والد الحسن والحسين . وهذه عبارة نثرية من كلام عمر بن الخطاب ، صارت مثلا في الأمر العسير يتطلب من يحله .

٣علم على الرجل الذي تنسب إليه الدولة الأموية .

٤اسم لص ، أو اسم سائق إبل .

٥من ذلك قولهم : " إن المراد من المعرفة هنا - نكرة ، فالمراد من : " قيصر ، وأبا حسن ، وأمية ، وهيثم ، وزيد - شخص ، أي شخص ، مسمى بهذا الاسم . فحين تقول : لا كسرى أو : لا قيصر بعده ، تريد : لا مسمى بهذا الاسم ، وحين نقول " لا أبا حسن لها : أي : لا مسمى بهذا الاسم لها ، أو لا فيصل لها ، وهكذا . . . . . فالكلمة معرفة في الظاهر ، ولكنها نكرة تأويلا . وهذا مسوغ لعمل " لا " عندهم . ومن تأويلاتهم : أن المعرفة كان قبلها مضاف محذوف ملحوظ ، وهو نكرة . ثم أقيم المضاف إليه مقامه ، فيقدرون في لا كسرى . . . . أو : لا قيصر بعده . . . . لا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر . . . . ولا مثل أبي حسن . . . . ولما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه صار الكلام : لا كسرى ، لا قيصر ، لا أبا حسن . . . . وعلى كل تأويل اعتراض ، أو أكث سجلته المطولات . والحق أن مثل هذا التأويلات افتعال لا خير فيه ، لعدم مسايرته الحقيقة الناطقة ، بأن بعض العرب قد يعمل : " لا " مع تعريف اسمها .

٦وهي التي سبقت الإشارة إليها في رقم ٤ من هامش ص ٦٩٢ .

فى محل نصب ، بشرط أن تكون مضافة مسبوقة بكلمة : " لا - أو : ليس " - وبشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً قد نُوى معناه على الوجه المفصَّل فى مكانه من باب الإضافة نحو : قطعت ثلاثة أميال لا غيرُ - أوليس غيرُ - أى :

لا غيرُها ، أوليس غيرُها مقطوعاً .
والنحاة يقولون فى إعراب هذا : إنه مبنى على فتح مقدر ، منع من ظهوره الضم العارض للبناء أيضاً - فى محل نصب . وفى هذا تكلف وتطويل يدعوهم إليه رغبتهم فى إخضاع هذا النوع الحكم المفرد بحيث يكون الحكم " وهوالبناء على الفتح فى محل نصب " عاماً مطردًا . لكن لا داعى لهذا التكلف ، إذ لا مانع من أن يقال : إنه مبنى على الضمّ - مباشرة - فى محل نصب .
" كما فى الصبان والخضرى ، عند كلامهما على أحكام : " غير " فى باب الإضافة وستجئ فى الموضع الذى أشرنا إليه " ١ .

١جـ ٣ ص ١٣١ م ٩٥ .

المسألة السابعة والخمسون اسم لا المتكررة مع المعطوف

" . " ١ . . لا خيرَ مرجومن الشّرير ، ولا نفعَ
لا خيرَ مَرجومن الشرير ، ولا نفعاً
لا خيرَ مرجومن الشرير ، ولا نفعٌ
. . .
إذا تكرّرت : " لا " وكانت كل واحدة مستوفية شروط العمل ، فكيف نضبط الاسم الواقع بعد : " لا " المكررة ، وهى التى ليست الأولى؟ ١ .
لهذا الاسم صور متعددة بتعدد الأساليب التى يوضع فيها . ونبدأ بصورة من أكثر تلك الصور استعمالا ؛ هى التي يكون فيها اسم لا الأولى مفرداً ، واسم المتكررة مفرداً معطوفاً على اسم على الأولى . كما فى الأمثلة المعروضة٢
" . " ٢ . . لا تقدمَ ولا رقيَّ مع الجهالة
لا تقدمَ ولا رقيًّا مع الجهالة
لا تقدمَ ولا رُقيٌّ مع الجهالة
" . " ٣ . . لا نهرَ فى الصحراء ولا بحرَ
ولا بحراً - ولا بحرٌ
يجوز فى هذا الاسم المفرد المعطوف أحد ثلاثة أشياء٣ :
أولها : البناء٤ على الفتح ، أوما ينوب عن الفتحة ؛ فنقول فى المثال الأول : لا خيرَ مرجوولا نفعَ . على اعتبار " لا " المكررة نافية للجنس . " نفعَ "

اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب - وخبرها محذوف٥ تقديره : مرجُو - مثلا -

١ أما الأولى فقد سبق الكلام عليها في ص ٦٨٥ وما بعدها .
٢ عرفنا - في ص ٦٩٢ - أن المراد بالمفرد هنا . ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ، فيدخل في المفرد بهذا المعنى ، المثنى والجمع . وإذا تكررت والاسم غير مفرد فالحكم يجيء في رقم ١ من هامش ص ٧٠١ .
٣ ولكل إعراب معنى خاص به .
٤ وفي حالة البناء لا يدخله التنوين ، كالشأن في كل مبني ، ولما سبق في ص ٦٩٢ ورقم ٤ من هامشها .
٥ ومما هو جدير بالتنويه أن خبر الكررة قد يكون محذوفا كهذا المثال ، وأن العطف فيه من نوع عطف الجملة على الجملة ، خضوعا لقاعدة المطابقة . وقد يكون الخبر مذكورا والعطف عطف جملة على جملة كقولنا : لا خير مرجو من الشرير ولا نفع مرجو منه ، ومثله : لا كرامة لمنافق ، ولا شرف لكذاب ، وقولهم : اللهم لا شكاية من قضائك ، ولا استبطاء لجزائكن ولا كفران لنعمتك ، ولا مناصبة لقدرتك . وقد يكون الخبر صالحا للاثنين معا كالمثال الثاني " لا تقدم ولا رقي مع الجهالة " . فالظرف من حيث المطابقة صالح للاثنين ، فالعطف عطف مفردات إن جعلنا الظرف خبرا عن المعطوف عليه والمعطوف معا . أما إن جعلناه خبرا لأحدهما فقط ، وخبر الثانية محذوفا فالعطف عطف جمل . ومثل هذا يقال في المثال الثالث أيضلا فلا بد قبل الحكم على نوع العطف " بأنه عطف جمل أو عطف مفردات " من النظر أولا إلى الخبر ، ومطابقته ، أو عدم مطابقته للمعطوف والمعطوف عليه معا ، وأنه صالح للإخبار به عنهما ، أو غير صالح . وهذه من الأمور التي تتطلب يقظة وإدراكا تأمين .

مرجو ١ . والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى ، فعندنا جملتان .
ونقول فى المثال الثانى : لا تقدمَ ولا رقىَّ مع الجهالة ؛ فتكون كلمة : " رقىّ " اسم ، " لا " الثانية على الاعتبار السابق ، ولكن خبرها وخبر الأولى هوالظرف : " مع " فإنه يصلح خبراً لهما٢ .
ونقول فى الثالث : لا نهرَ فى الصحراء ولا بحرَ . فيجرى على هذا المثال ما جرى على الثانى٢ .
ثانيهما : الإعراب٣ مع نصبه بالفتحة أوما ينوب عنها . فنقول فى المثال الأول : لا خيرَ مرجُومن الشرير ، ولا نفعاً ، بإعرابه منصوباً . وهذا على اعتبار : " لا " الثانية زائدة لتوكيد النفى ؛ فلا عمل لها . وكلمة . " نفعاً " معطوفة بحرف العطف على محل اسم " لا " الأولى ؛ لأن محله النصب . " فهومبنى فى اللفظ ، لكنه منصوب المحل ، كما سبق٤ " .
ونقول فى المثال الثانى : لا تقدمَ ولا رقيًّا مع الجهالة . على الاعتبار السابق أيضاً ؛ فتكون " لا " المكررة زائدة لتوكيد النفى ، " رقياً " معطوفة على محل اسم " لا " الأولى . وخبر " الأولى " هوالظرف : " مع " .
ونقول فى المثال الثالث : لا نهرَ فى الصحراء ولا بحراً ؛ كما قلنا فى الأول تماماً .
ثالثها : الإعراب مع رفعه٥ بالضمة ، أوبما ينوب عنها ؛ فنقول فى المثال الأول

: لا خيرَ مرجومن الشرير ، ولا نفعٌ . برفع كلمة : " نفع " على اعتبار " لا " الثانية زائدة لتوكيد النفى ؛ فلا عمل لها . و " نفع " مبتدأ مرفوع ، خبره محذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .
ويصح اعتبار " لا " الثانية عاملة عمل " ليس " وكلمة : " نفع " اسمها

١في مثل هذا المثال وأشباهه لا يمكن اعتبار كلمة : " نفع " المبنية معطوفة على كلمة : " خبر " المبينة ، واكتسبت منها البناء . لا يمكن ذلك ، لأن البناء لا ينتقل إلى التوابع ، ولا يراعي فيها إن كان سببه بناء المتبوع - كما في " جـ " من هامش ص ٧٠١ وفي " أ " من ص ٧٠٢ - .
" ٢و٢ " انظر رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .
٣الإعراب يقتضي تنوينه . إلا إن وجدنا ما يمنع التنوين ، كمنع الصرف . . . .
٤في ص ٦٩٤ وهامشها .
٥ومع تنوينه أيضا ، إلا إن وجد ما يمنع التنوين ، كمنع الصرف .

مرفوع ، والخبر محذوف ، والجملة من " لا " الثانية ومعموليها معطوفة على الجملة الأولى .
ويصح اعتبار " لا " الثانية زائدة لتوكيد النفى ، وكلمة : " نفع " معطوفة على " لا " الأولى مع اسمها١ ، لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع : فالمعطوف عليهما معاً يكون مرفوعاً أيضاً٢ .
ويجرى على المثالين الأخيرين ما جرى على المثال الأول ؛ حيث يصح فى كلمتى رقىّ ، و " بحر " الرفع على أحد الاعتبارات الثلاثة السابقة٣ .
" ملاحظة " : إذا تكررت " لا " وكل واحدة مستوفية الشروط ، مفردة الاسم ؛ وكانت الأولى لنفى الوَحدة " أى : عاملة عمل ليس " جاز فى اسم المكررة بعد عاطف ، أمران : أن يكون معرباً مرفوعاً بالضمة أوبما ينوب عنها ، وأن يكون مبنيًّا على الفتح أوما ينوب عن الفتحة ؛ مثل : لا قوىٌّ ولا ضعيفٌ أمام القانون . أو : لا قوىٌّ ولا ضعيفَ أمام القانون .
" ا " فالرفع - فى هذا المثال - إما على اعتبار " لا " المكررة زائدة لتوكيد النفى ، والاسم بعدها معطوف على اسم الأولى ؛ فالمعطوف مرفوع كالمعطوف عليه ، والخبر عنهما هوالظرف : " أمام " . وإما على اعتبار " لا " المكررة زائدة للنفى أيضاً ، والاسم بعدها مبتدأ٤ . وإما على اعتبار " لا " المكررة عاملة عمل " ليس " والمرفوع بعدها اسمها٥ .
وإنما جاز الرفع على هذين الاعتبارين ، ولم يجز النصب لأن النصب إنما يجرى على اعتبار أن " لا " المكررة زائدة ، والاسم الذى بعدها معطوف على محل اسم الأولى ، المبنى لفظاً المنصوب محلاً ، ولما كان اسم الأولى هنا مرفوعاً ، وليس مبنيًّا على الفتح

١أو على اسم " لا " وحده عند بعض النحاة - في هذه الصورة - وأشباهها مما يأتي - باعتباره مبتدأ في الأصل . ولا أثر للخلاف بين الرأيين .
٢إنما يصح هذا الاعتبار على تقدير : " لا خير ولا نفع مرجو من الشرير " بشرط أن يكون العطف هنا " عطف تفسير " لا مغايرة فيه بين معنى المعطوف والمعطوف عليه ، كالتفسير في مثل : أخذت العسجد والذهب فصنته وانتفعت به . أما إن كان العطف مقتيا للمغامرة المعنوية - كأكثر حالات العطف - فلا يصح الإعراب السالف ، إذ فيه تختل المطابقة حين نقول : لا خير ولا نفع مرجو من الشرير . والصواب : " مرجوان " كما تقول : لا كبير ولا صغير مهملان ، لا مهمل .
٣تنطبق الاعتبارات السابقة على كلمة : " مال " في قول شاعرهم :
لا خيل عندك تهديها ولا مال . . . فليسعد النطق إن لم يسعد الحال
٤وخبره هو الظرف : " أمام " وخبر الأولى محذوف . أو العكس ، فيكون الظرف خبر الأولى وخبر الثانية هو المحذوف . وعلى كلا الاعتبارين تكون الجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .
٥والخبر هنا ونوع العطف كالحالة السابقة .

لفظاً . كان غير منصوب محلا ؛ فلا يجوز العطف بالنصب على محل لا وجود له١ .

ب - والبناء على على الفتح على اعتبار " لا " المكررة نافية للجنس ، إلى هنا انتهى الكلام على أحكام اسم " لا " المكررة حين يكون مفرداً بعد كل واحدة . وهى أحكام تسرى على اسم " لا " المكررة٢ مرة أو

١إلى كل الأحكام السابقة يشير ابن مالك إشارة موجزة بقوله :
عمل " إن " اجعل للا " في نكره . . . مفردة جاءتك ، أو : مكرره
يريد : اجعل عمل " إن " من اختصاص " لا " النافية للجنس المكررة وغير المكررة ، فتعمل النصب في الاسم ، والرفع في الخبر ، بشرط أن يكون ما تعمل فيه نكرة ، فلا يجوز أن يكون اسمها أو خبرها معرفة ، ومن باب أولى لا يجوز أن يكون معرفتين ، ثم قال :
فانصب بها مضافا أو مضارعه . . . وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه
وركب المفرد اتحا ، كلا . . . حول ولا قوة . والثان اجعلا :
مرفوعا ، أو : منصوبا أو مركبا . . . وإن رفعت أولا لا تنصبا
عرف في هذه الأبيات لأحكام اسم " لا " فقال : انصبه ، " لأنها العامل الذي يعمل فيه النصب " وذلك حين يكون مضافا ، أو مضارعا له ، أي : مشابها للمضاف . وبعد ذلك الاسم المنصوب اذكر الخبر رافعا إياه . ويؤخذ من هذا البيت أمران .
أولهما : أن اسم : " لا " يكون معربا منصوبا حين يقع مضافا ، أو شبيها بالمضاف .
وثانيهما : أن الخبر يرفع بشرط أن يجيء بعد الاسم ، غير متقدم عليه ، فلا بد من الترتيب بينهما بحيث يتقدم الاسم ويتأخر الخبر . ولم يتعرض لبقية الشروط التي ذكرناها .
وأوضح بعد ذلك حكم الاسم الذي ليس مضافا ولا شبيها به ، وهو : الاسم المفرد ، فقال : " ركب المفرد فاتحا " اي : ركبه مع " لا " فاتحا إياه ، بأن تجعله مبنيا على الفتح كلمة واحدة ، مثل : خمسة عشر ، وغيرها من الأعداد المبنية على الفتح ، من أجل تركيبها " ومثال المفرد المبني كلمة : " حول " ، وكلمة " قوة " في نحو : " لا حول ولا قوة أمام قدرة الله . وهو مثال أيضا للاسم " لا " المكررة . وبين أن حكم اسمها الرفع ، أو النصب ، أو التركيب مع " لا " فيكون مبنيا معها على الفتح " أي : أن اسم " لا " المكررة إذا كان مفردا يجوز فيه ثلاثة أشياء : الرفع ، أو النصب ، أو البناء على الفتح " . ثم أوضح أن هذه الثلاثة جائزة بشرط أن يكون أسم " لا " الأولى غير مرفوع فإن كان مرفوعا - لأنها عاملة عملس " ليس ، أو مهملة ، لعدم استيفائها الشروط - لم يجز في اسم " لا " المكررة إلا الرفع أو البناء على الفتح ، ولم يجز فيه النصب ، وقد شرحنا ذلك كله ، وعرضنا لأسبابه .

[2] في مثل : قصدتك يوم لا حر ولا برد . . . . يجوز جملة إعرابات ، منها : رفع كلمتي : " حر " وبرد " على اعتبار " لا " ملغاة ، أو عاملة عمل " ليس " ومنها : بناء الكلمتين على الفتح باعتبارها " لا " عاملة عمل " إن " - والخبر في كل الصور السالفة محذوف . ومنها جر الكلمتين باعتبار " لا " اسم بمعنى " غير " وهو مضاف ، ونعت ، منعوتة كلمة : " يوم " مع تنوين يوم . والمضاف إليه هو الكلمتان المجرورتان - راجع الصبان جـ2 باب الإضافة ، عند الكلام على " إذا " ففيه بعض البيان - .

أكثر ، بشرط استيفاء كل واحدة شروط العمل ، وإفراد اسمها ؛ كما عرفنا[1] .

حكم المعطوف على اسم " لا " بغير تكرارها[2] .

إذا لم تتكرر : " لا " الجنسية وعطف على اسمها جاز فى المعطوف النكرة الرفع

[1] أما إذا تكررت " لا " المستوفية الشروط ولم يكن اسم كل واحدة مفردا فإن الحكم يختلف باختلاف الصور الناشئة من ذلك ، وأهمها :

أ - أن تكون الأسماء كلها مضافة أو شبيهة بالمضاف ، نحو : لا زارع حقل ، ولا بستاني حديقة هنا ، فيجوز في الاسم بعد المكررة إما النصب على اعتبارها نافية الجنس ، وهو اسمها منصوب بها ، وخبرها محذوفة ، أو : هو المذكور ، وخبر الأولى محذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الأولى في الحالتين . وإما النصب أيضا لكن على اعتبارها زائدة لتوكيد النفي ، وهو معطوف على اسم الأولى المنصوب . والظرف ، " هنا " خبر عنهما " والعطف عطف مفردات ، لأن المعطوف ليس جملة ، وكذلك المعطوف عليه " . وإما الرفع على اعتبار " لا " مهملة : " وبعدها مبتدأ . أو على اعتبارها عامة عمل : " ليس " وهو اسمها ، والخبر في الحالتين محذوف أوهو المذكور . والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى " وعند اعتبار المذكور خبرا يكون الخبر الآخر محذوفا " .

ب - أن يكون الاسم بعد الأولى مضافا أو شبيها بالمضاف ، وبعد المكررة مفردا مثل : لا عمل خير ولا بر أولى من إكرام الوالدين ، فيجوز في الاسم المفرد بعد المكررة أن يكون اسمها مبنيا على الفتح ، لأنها نافية للجنس وخبرها محذوف أو هو المذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى . ويجوز فيه النصب عطفا على اسم الأولى المنصوب " عطف مفردات " ويجوز فيه الرفع على اعتبار " لا " نافية للوحدة وهو اسمها . أو على اعتبارها مهملة وهو مبتدأ ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو مذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجملة فيهما معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

حـ - أن يكون الاسم بعد الأولى مفردا وبعد المكررة مضافا أو شبيها ، نحو لا برولا عمل خبر أولى من إكرام الوالدين . . . فالاسم بعد الأولى مبني وبعد المكررة يجوز فيه النصب عطفا على محل اسم الأولى ، وتكون " لا " المكررة زائدة لتوكيد النفي ، أو : أن الثانية نافية للجنس والاسم بعدها منصوب بها ، والخبر محذوف أو مذكور وهي مع جملتها معطوفة على الأولى مع جملتها . وهنا العف عطف جمل . ويجوز رفعه على أنه اسم لا العاملة عمل " ليس " أو على أنه مبتدأ وهي مهملة ، وفي الحالتين يكون الخبر محذوفا أو مذكورا على حسب الجملة ، والعطف فيهما عطف جمل .

وهذا ولا تراعى حالة البناء في اسم الأولى لأن البناء لا يراعى في التوابع - كما سبق - في رقم 1 من هامش ص 698 ويأتي في " أ " من ص 702 .

ومن المفيد التنويه مرة أخرى بأن اعتبار العطف عطف جمل أو عطف مفردات ، إنما يتوقف على الخبر المذكور ، أهو خبر للأولى وحدها فيكون خبر الثانية محذوفا ويكون العطف من نوع عطف الجمل ، أم أنه خبر الثانية ، فيكون خبر الأولى المحذوف ، والعطف عطف جمل أيضا؟ أو أنه صالح لهما معا " كما إذا كان شبه جملة " فيصح أن يكون العطف عطف مفردات ، أو جمل ، نحو : لا سيارة ولا طيارة هنا . فإن جعلنا الظرف خبرا لأحدهما فقط وجعلنا خبر الأخرى هو المحذوف فالعطف عطف جمل . فمن المهم التنبه لهذا كله ، وإلى مطابقة الخبر وعدم مطابقته .

[2] وهذا الحكم خاص بالمعطوف على اسم " لا " دون أخواتها من الحروف الناسخة ، فلهن أحكام أخرى سبقت في ص 665 .

أوالنصب فى جميع الحالات " أى : سواء أكان مفرداً أم غير مفرد ، وسواء أكان اسمها - وهوالمعطوف عليه - ، مفرداً أم غير مفرد ، ومن أمثلة ذلك :
" ا " لا كتابَ وقلمٌ فى الحقيبة . أو : لا كتابَ وقلماً فى الحقيبة . فيجوز فى المعطوف أمرانْ :
الرفع على اعتبار أن كلمة : " قلم " ، معطوفة على " لا " مع اسمها ، وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع ، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضاً . أو : على الاسم وحده باعتباره مبتدأ فى الأصل - وهذا أحسن - .
والنصب على اعتبار أن كلمة : " قلم " معطوفة على محل اسم " لا " المبنى ، لأنه مبنى فى اللفظ لكنه منْصوب المحل ، فيجوز العطف عليه بمراعاة محله ، لا لفظه " لأن البناء لا يراعى فى التوابع ، كما سبق " ١ .
" ب " لا كتابَ هندسة وقلمُ رصاص فى الحقيبة ، يجوز فى المعطوف الأمران ، الرفع على الاعتبار السالف ، والنصب على العطف على لفظ اسم " لا " المنصوب .
" حـ " لا كتابَ حساب وقلمٌ أوقلماً فى الحقيبة . يجوز فى المعطوف الأمران : الرفع أوالنصب على الاعتبارين السالفين فى : " ب " .
" د " لا كتابَ وقلمَ ُ رصاص ، فى الحقيبة . يجوز فى المعطوف الأمران : الرفع أوالنصب على الاعتبارين السالفين فى : " ا " .
فإن كان المعطوف معرفة لم يجز فيه إلا الرفع على اعتباره مبتدأ٢ . . . .
وعلى ضوء الصور والأساليب السالفة - إفراداً وتركيباً - تُضبط الصور الأخر التى لم نعرضها هنا . ويجب مراعاة الخبر بدقة ، ليظهر المعنى ، وليمكن تمييز نوع العطف إن وجد٣ .
حكم المعطوف على اسم " لا " المكررة .
يتّبَع المعطوف عليه ، " أى : يتبع اسمها " فى إعرابه رفعاً ونصباً دون أن يتبعه فى البناء كما عرفنا .

١في رقم ١ من هامش ص ٦٩٨ وفي آخر " حـ " من هامش ص ٧٠١ .
٢لأن اسم : " لا " بنوعيها لا يكون عرفة ، وعند عطفه على اسم الأولى يكون بمنزلة الاسم مع عدم صلاحيته لذلك : ، بسب تعريفه . هكذا يعللون . والعلة الصحيحة هي نطق العرب ، واستعمالهم .

المسألة الثامنة والخمسون حكم نعت اسم لا

لا تاجرَ خداع ناجحٌ . . .

كيف نضبط الكلمات التى تحتها خط وهى : " خدّاع - مسرعة - رديئة " وأشباعها من كل كلمة وقعت نعتاً ، مفرداً ، لاسم : " لا " النافية للجنس ، المفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل؟

لا سيارةً مسرعة مأمونة

لا كتابة ، رديئة ممدوحة

يجوز فى ضبط هذا النعت أحد أمور ثلاثة :

" ا " بناؤه على الفتح أوبما ينوب عن الفتحة ؛ كالشأن فى اسم : لا ، فنقول :

لا تاجرَ خداعَ ناجحٌ - لا سيارةَ مسرعةَ مأمونة - لا كتابةَ رديئةَ ممدوحةٌ .

" حـ " إعرابه مرفوعاً بالضمة أوبما ينوب عنها . على اعتباره نعتاً لكلمة : " لا " مع اسسها ؛ وهما معاً بمنزلة المبتدأ المرفوع ؛ فنعتهما مرفوع كذلك . أولاسمها وحده٣ تقول :

١فالشرط ثلاثة . أن تكون الكلمة : نعتا مفردا " أي : ليست مضافة ، ولا شبيهة بالمضاف " - وأن يكون اسم : " لا " مفردا ، وألا يفصل بين النعت والمنعوت فاصل .
هذا ، والنفي ينصب في الحقيقة على النعت . وسيجيء في الزيادة : - " ص ٧٠٧ - أسلوب خاص يشتمل على نوع من النعت له حكم يختلف عما سيذكر هنا .

٢على تخيل أنه ركب مع اسم " لا " قبل مجيئها كتركيب خمسة عشر ، وغيرها من الأسماء المركبة من كلمتين صارتا بمنزلة كلمة واحدة ، وبنيت على فتح الجزأين بسبب التركيب . ولا يصح أن يكون بناء النعت هنا تبعا لبناء اسم " لا " لما تقرر من أن بناء المتبوع لا ينتقل إلى التابع . كما أن وجود نعت لاسم " لا " المفرد لا يخرج الاسم على حالة الإفراد - كما سبق في آخر رقم ٣ من هامش ص ٦٩١ - ، لأنه لا عمل له في النعت .

٣باعتبار أن أصله مبتدأ .

لا تاجرَ خداعٌ ناجحٌ - لا سيارةَ مسرعةٌ مأمونةٌ - لا كتابةَ رديئةٌ ممدوحةٌ . فإن اختل شرط من الشروط السالفة لم يصح بناء النعت على الفتح ، وصحّ أن يكون مرفوعاً أومنصوباً . فإذا كان النعت غير مفرد ، مثل : لا تاجر خَدّاعَ الناس ناجحٌ ، لا يجوز أن يكون النعت " وهو : خداع " مبنيًّا على الفتح١ ويجوز أن يكون مرفوعاً أومنصوباً على الاعتبار الذى أوضحناه سالفاً " فى : " ب وجـ " " وإن كان المنعوت غير مفرد ، مثل : لا تاجرَ خشبٍ خداعٌ ناجحٌ ، لم يجز البناء على الفتح أيضاً٢ ، وجاز الرفع أوالنصب كسابقه .

وكذلك الحكم إن وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ مثل لا تاجرَ وصانعٌ خَدَّاعان ناجحان . فلا يجوز بناء كلمة ، " خداعان " بل يجب رفعها أونصبها .

ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد بأن كان مضافاً أوشبيهاً بالمضاف " فإنه سيجئ بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتماً .

١وفي هذه الأحكام يقول ابن مالك :

ومفردا نعتا لمبني يلي . . . فافتح ، أو : انصبن ، أو : ارفع ، تعدل

يريد : أن النعت المفرد ، الذي يلي اسم " لا " المبني ، يجوز فيه الفتح ، أو النصب . وإن شئت ، فارفعه ، تكن عادلا بين الرفع وغيره . أو تكن عادلا بين الثلاثة " والفاء في : " فافتح زائدة لتحسين اللفظ ، فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه . مثل كلمة : " مفردا " هنا " .

٢لأن بناء على الفتح يقوم على تخيل أنه مركب مع اسم " لا " كتركيب الأسماء التي يقتضي التريب بناءها على فتح الجزأين ، كسبعة عشر ، وغيرها من الأعداد والأسماء المركبة - كما أوضحناه في رقم ٢ من هامش الصفحة ٧٠٣ - وهذا التركيب لا يكون إلا بين كلمتين فقط . فإذا كان النعت غير مفرد ، أو كان المنعوت غير مفرد - ترتب على هذا أن يقع التركيب بين أكثر من كلمتين ، وهذا مرفوض . وكذلك الشأن لو وجد فاصل بين النعت والمنعوت ، فإنه سيؤدي إلى قيام التركيب بين أكثر من كلمتين .

٣وإلى النعت غير المستوفي للشروط يشير ابن مالك بقوله :

وغير ما يلي ، وغير المفرد . . . لا تبن : وانصبه ، أو الرفع اقصد

يقول : إذا كان النعت لا يلي المنعوت ، لوجود فاصل بينهما ، أو كان أحدهما أو كلاهما غير مفرد - فلا تبن النعت ، بل انصبه ، أو اقصد إلى الرفع ، فأنت مخير بين النصب والرفع - دون البناء . ثم أشار بعد ذلك إلى حكم العطف على اسم " لا " التي لم تتكرر ، فقال : إن حكم المعطوف هو كحكم النعت المفصول . ذلك الحكم الذي يقضي باختيار النصب أو الرفع دون اختيار البناء . وقد شرحنا حكم ذلك العطف تفصيلا ، ويقول فيه ابن مالك :

والعطف إن لم تتكرر : " لا " احكما . . . له بما للنعت ذي الفصل انتمى

انتمى ، أي : انتسب . واحكما ، أصلها : احكمن ، بنون التوكيد الخفيفة ، وقلبت ألفا عند الوقف .

زيادة وتفصيل :

البدل النكرة " وهوالصالح لدخول : " لا " " كالنعت المفصول ، نحو ؛ لا أحدَ ، رجلا ، وامرأةً فيها . بالنصب أوالرفع ، ولا يجوز بناؤه على توهم تركبه مع المبدل منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل : " لا " ، فيقع بين البدل والمبدل منه فاصل مقدر يمنع من ذلك التركيب الوهمى . وأجازه بعضهم لأن هذا الفاصل - وهو " لا " - يقتضى الفتح١ .

فإن كان البدل معرفة وجب رفعه٢ ، نحولا أحد محمدٌ وعلىٌّ فيها . وكذا يقال فى عطف البيان .

وأما التوكيد فالأفضل فى اللفظىّ منه أن يكون جارياً على لفظ المؤكَّد من ناحية خلوه من التنوين . ويجوز رفعه أونصبه . وأما المعنوى فيمتنع هنا تبعاً للرأى الشائع القائل : إنه لا يَتْبَع نكرة ؛ لأن ألفاظه معارف . أما على الرأى القائل إنه يتبعها فيتعين رفعه ، لعدم دخول " لا " على المعرفة٣ .

١ومن المستحسن هنا عدم الأخذ بهذا الرأي الذي يوقع في لبس .

٢على اعتباره بدلا من " لا " مع اسمها وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع . . . . ، أو من اسمها بحسب أصله المبتدأ .

٣حاشية الخضري جـ١ باب " لا " عند الكلام على تكرارها ووقوع اسمها بعد عاطف .

المسألة التاسعة والخمسون بعض أحكام أخرى

المسألة التاسعة الخمسون : بعض أحكام أخرى
" ا " دخول همزة الاستفهام على " لا " النافية للجنس١ .
إذا دخلت همزة الاستفهام على : " لا " النافية للجنس صار الأسلوب إنشائيًّا ، ولم يتغير شيء من الأحكام السالفة كلها - وهذا أوضح الآراء وأيسرها - يتساوى معه أن تكون " لا " مفردة ، ومكررة ، وأن يكون الاسم مفرداً وغير مفرد ، منعوتاً وغير منعوت ، معطوفاً وغير معطوف . . . . إلى غير ذلك من سائر الأحكام التى أوضحناها .
ولا فرق فيما سبق بين أن تكون الهمزة للاستفهام الصريح عن النفى المحض " أىْ : دون قصد توبيخ أوغيره . . . " ؛ نحو : ألا رجلَ حاضراً٢؟
أوللاستفهام المقصود به التوبيخ٣ ؛ نحو : ألا إحسانَ منك وأنت غنى؟ .
أوللاستفهام المقصود به التمنى٤ ؛ نحوألامالَ٥ فأساعدَ المحتاج٦؟

١وكذلك على " لا " التي لنفي " الوحدة " كما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٦٠٤ منقولا عن الخضري . . .
٢إذا كان السؤال عن عدم حضور أحد من الرجال .
٣ولا يسمى الآن استفهاما ، فقد تحول عنه إلى الغرض الجديد ، " من التوبيخ ، أو التمنى ، أو : غيرهما " وتسميته استفهاما إنما هي بحسب أصله قبل أن يتحول .
٤انظر الزيادة والتفصيل ص ٧٠٧ .
٥الخبر محذوف ، تقديره ، موجود . " راجع ما يأتي في الزيادة والتفصيل - ٧٠٧ - خاصا بكلمة : " ألا " التي للتمني " .
٦وفيما سبق يقول ابن مالك :
وأعط " لا " مع همزة استفهام . . . ما تستحق دون الاستفهام

زيادة وتفصيل :
" ا " ومن الأساليب الصحيحة فى التمنى : " ألا ماءَ ماءَ بارداً " . فكلمة " ماء " الثانية نعت١ للأولى : فهومبنى على الفتح ، لأنه بمنزلة المركب المزجىّ مع اسم " لا " ويجوز نصبه ، ولكن يمتنع رفعه عند سيبويه ومن معه - على مراعاة محل " لا " مع اسمها ، وأنهما بمنزلة المبتدأ ، ويجوز عند المازنى ومن وافقه .
وعلى هذا ، تكون " ألا " التى : للتمنى محتفظة عند بعض النحاة - بجميع

الأحكام الخاصة التى كانت لكلمة : " لا " قبل دخول الهمزة . وقبل أن يصبرا كلمة واحدة للتمنى .
وإذا لم يكن خبرها مذكوراً فهومحذوف . ويخالف فى هذا فريق آخر كسيبويه فيرى أنها حين تكون للتمنى - لا تعمل إلا فى الاسم ؛ فلا خبر لها ؛ لأنها صارت بمنزلة : أتمنى . فقولك : " ألا ماء " ، كلام تام عنده ؛ حملا على معناه ، وهو : أتمنى ماء . فلا خبر لها لفظاً ولا تقديراً ، واسمها هنا يكون بمنزلة المفعول به . ولا يجوز إلغاء عملها فى الاسم ، كما لا يجوز الوصف ولا العطف بالرفع مراعاة للابتداء ؛ كما أشرنا . ولا يقع هذا الخلاف فى النعوت الأخرى . التى سبق حكمها[2] .
والرأى الأول - مع عيبه - أفضل ؛ لأنه مطرد يساير القواعد العامة ؛ فلا داعى للأخذ بالرأى الثانى المنسوب لسيبويه ومن معه .
ويتعين تنوين كلمة : " بارداً " ، لأن العرب لم تركب أربعة أشياء[3] تركيباً مزجياً ، ولا يصح إعراب كلمة : " ماء " الثانية توكيداً ولا بدلا ؛ إذ يكون مقيداً بالنعت الآتى بعده ، والأول مطلق ؛ فليس مرادفًا له حتى يؤكده ، ولا مساوياً له حتى يبدل منه بدل مطابقة .
لكن جوز بعضهم التوكيد فى قوله تعالى : {لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ

[1] لجواز النعت بالجامد الموصوف بالمشتق ، مثل : مررت برجل رجل صالح وهو من النعت الذي يسمى نعتا موطئا ، أي : ممهدا " إذ يحصل به التمهيد للنعت بالمشتق الذي بعده " ، وسيجيء بيان هذا في موضعه الخاص - وهو باب النعت جـ ٣ ص ٣٧٠ م ١١٤ .
[2] في ص ٧٠٣ .
[3] راجع ص ٣٠٠ و ٣١٣ حيث المركب المزجي " تعريفه ، وأنواعه ، وحكمه " .

كَاذِبَةٍ} فكذا هنا . وجوز بعضهم أن يكون عطف بيان " ؛ لأنه يجيز أنّ يكون أوضح من متبوعه[1] .
" ب " قد ترد كلمة : " ألا " للاستفتاح والتنبيه " بقصد توجيه الذهن إلى كلام هام مؤكد عند المتكلم ؛ يجئ بعدها " ٢ . وهى كلمة واحدة . لا عمل لها ، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ؛ نحو : {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} وقوله : {ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} فقد دخلت على " ليس " .
كما تجئ وهى كلمة واحدة للعَرْض[3] ، والتحضيض ؛ فَتَخْتَص بالجملة الفعلية ؛ فمثال العَرْض : ألا تشاركنى فى الرحلة الجميلة . ومثال التحضيض ألاَ تقاوم أعداء الوطن .

جـ - يجرى على خبر " لا " ما يجرى على سائر الأخبار ، من جواز الحذف - وكثرته - إنْ دلَّ دليل . وليس من اللازم لجواز الحذف أن يكون الخبر هنا شبه جملة فقد يكون شبه جملة كقول الشاعر :

إذا كان إصلاحى لجسمىَ - واجباً . . . فإصلاح نفسى لا محالة أوجب

اى : لا محالة فى ذلك . وقول الآخر :

لا يصلح الناس فوْضَى لا سَرَاة٤ الهم . . . ولا سَراةَ إذا جُهَّالهم سادوا

أى : ولا سَرَاة لهم إذا جُهَّالهم سادوا . وقد يكون جملة ؛ كان يقال : هل من جاهل يصلح للسيادة؟

١الخلاف شديد بين النحاة في كل إعراب من هذا الإعرابات " وتراه ملخصا في آخر باب " لا النافية للجنس " في الجزء الأول من " التصريح ، والصبان ، وموجزا في حاشية الخضري "
والذي يمكن استصفاؤه من الجد العنيف وما يتضمنه من اعتراضات هو : صحة الإعرابات السالفة كلها ، وأن أحسنها إعراب الكلمة الثانية " نعتا " نعتا موطئا " كما سيجيء في باب النعت من الجزء الثالث ص ٣٧٠ م ١١٤ طبقا لما أشرنا " .

٢كمما في رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ .

٣العرض : طلب الشيىء برفق . والحض : طلبه بشدة وقوة . وتفصيل الكلام عليهما في الجزء الرابع : باب : ألا ، ولولا ، ولوما . . . . م ١٦٢ ص ٤٧٧ .

٤جمع سري ، وهو : الشريف ، كريم الحسب .

. . . .

فيجاب : لا جاهلَ . أى : لا جاهل يصلح للسيادة . . . . وقد يكون مفرَداً كالأمثلة الآتية بعد :

والدليل على الحذف قد يكون مقاليًا ؛ كأن يقال : من المسافر؟ فيجاب : لا أحد . أى : لا أحدَ مسافر . وقد يكون الدّليل مفهوماً من المقام والحالة الملابسة ؛ كأنْ يقال للمريض : لا بأسَ ، أى : لا بأس عليك . وللسارق : لا نجاة ، أى : لا نجاة لك . وبغير الدليل لا يصحّ الحذف . . . . ١ .

ومن الأساليب التى حذف فيها الخبر : " لا سيما " وقد سبق الكلام عليها٢ . فى ص ٣٦٣ - .

ومنها : لا إله إلا الله٣ ؛ ومنها : لا ضَيْرَ٤ . ومنها : لا ضرر ولا ضِرَار٥ . ومنها : لا فوْت٦ . . . .

وقد يحذف الاسم لدليل ، نحو : لا عليك . أى : لا بأس عليك .

د - بمناسبة الكلام على : " لا " يتعرض بعض النحاة لتفصيل الكلام على

١وفي هذا يقول ابن مالك :
وشاع في هذا الباب إسقاط الخبر . . . إذا المراد مع سقوطه ظهر
٢في الجزء الأول : " آخر باب : الموصول " ٢٨ ص ٤٠١ " .
٣يصح في كلمة : " الله " في هذا المثال - كما سيجيء في الصفحة التالية - الرفع إما باعتبار أنها بدل من " لا " مع اسمها ، لأنهما في حكم المبتدأ ، إذ هما في محل رفع بالابتداء عند سيبويه . . . . و . . . . . ووإما باعتبار أنها بدل من اسم " لا " قبل دخول الناسخ عليه ، فقد كان في أصله مبتدأ قبل مجيء " لا " وإما باعتبارها بدلا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف - وهذا هو الرأي الشائع - وتقدير الضمير " هو " فتكون كلمة : " الله " بدلا منه .
ويصح نصب كلمة : " الله " على الاستثناء ، لأن الكلام تام غير موجب ، فيجوز فيه البدلية والنصب - كما هو معروف في أحكام المستثنى - " راجع الصبان حـ٢ أول باب الاستثناء . حيث عرض الآراء السالفة " وقالوا لا يجوز في لفظة : " الله " وأشباهها - أن تكون بدلا من لفظ " إله " لأنه مستثنى منه منفي ، والمستثنى هنا موجب بسبب وقوعه بعد " " إلا " ، والعامل المشترك الذي عمل فيهما معا هو " لا " . فيترتب على هذا الإعراب أن تكون " لا " قد عملت في الموجب - لأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، عند أكثرهم - ، وه لا تعمل في الموجب . هذا سبب المنع عند أكثرهم . لكن آخرين يقولون بالجواز ، بحجة أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل - طبقا للبيان الذي يجيء في باب : " الاستثناء " - .
٤لا ضرر .
٥لا ضرار : لا ضرر ولا معارضة ولا مخالفة بغير حق .
٦لا فوات ، ولا ضياع وقت أو غيره .

الأسلوب الذى يشتمل على : " لا جرمَ " واعتبار " لا " زائدة . أوغير زائدة . وقد سبق١ تفصيل هذا فى رقم ٤ من ص ٥٩٥ .
هـ - إن جاء بعد " لا " جملة اسمية صدرها معرفة ، أوصدرها نكرة لم تعمل فيها - بسبب وجود فاصل ، مثلا - أوجاء بعدها فعل ماض لفظاً ومعنى٢ لغير الدعاء - وجب تكرارها فى أشهرا الاستعمالات . فمثال الاسمية التى صدرها معرفة قوله تعالى : {لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} ٣ .
والشطر الثاني من قول الشاعر :
عليها سلام لا تواصل بعده . . . فلا القلب محزون " ولا الدمع سافح٤
ومثال النكرة التى لم تعمل فيها قوله تعالى : {لَا فِيهَا غَوْلٌ٥ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ٦ { . . . . ولم تعمل هنا لوجود فاصل .
ومثل الماضى قوله تعالى : {فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى { . . . وفى الحديث : إن المنْبَتَّ٧ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى . وقولهم : والله لا حاق الشر إلا بأهله ، ولا لصق العار إلا بكاسبه .
" و " إذا وقعت كلمة " إلاّ " بعد " لا " جاز فى الاسم المذكور بعد " إلا " الرفع والنصب . نحو : لا إلهَ إلا اللهَ ، - بالرفع أوالنصب ، ولا سيفَ إلا

ذوالفقار . أوذا الفقار فالنصب على الاستثناء ، والخبر محذوف قبل " إلاّ " . والرفع على البدل ؛ إما من محل " لا " مع اسمها ؛ والخبر محذوف قبل " إلاّ " . والرفع على البدل ؛ إما من محل " لا " مع اسمها ؛ وإما على البدل من

١في رقم ٤ من ص ٦٥٧ .
٢الماضي لفظا ومعنى هو - كما تقدم في ص ٥٢ " د " - ما كانت صيغته كالماضي وكذلك معناه فإن كان زمنه للحال أو الاستقبال فهو ماضي اللفظ دون المعنى ، ومنه : لا غفر الله للقائل : فإنه فعل ماض الدعاء ، والدعاء يجعل معناه مستقبلا . وفي هذه الحالة لا يجب تكرار " لا " .
٣إن كانت الجملة الاسمية دعائية لم يجب معها تكرار " لا " ولو كانت هذه الجملة مستوفية للشروط ، كقولك للمحسن الذي تدعو له : لا فقر يصيبك .
٤ومثله قول الآخر :
فلا هجره يبدو - وفي اليأس راحة - ولا وده يصفو لنا فنكارمه
٥صداع وضرر ، أو سكر .
٦تسلب عقولهم .
٧الذي انقطع عن رفاقه في السفر ، بسبب إرهاقه دابته في الإسراع حتى عجزت ، فسبقه الوفاق .

الضمير المستتر فى الخبر المحذوف ، وإما من محل اسم " لا " بحسب أصله الأول ؛ فقد كان مبتدأ ، وقد أوضحنا هذا قريباً١ .
" ز " إذا لم تعمل : " لا " بسبب دخولها على معرفة ، أولوجود فاصل بينها وبين اسمها - فالواجب عند الجمهور تكرارها - كما تقدم - .
ويلزم تكرارها٢ مع اقترانها بالواوالعاطفة إذا وليها مفرد منفى بها وقع خبراً أونعتًا ، أوحالا ؛ نحو : علىٌّ لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، ومررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً .
وتتكرر أيضاً إذا دخلت على الماضى لفظاً ومعنًى ، وكان لغير الدعاء - كما سلف - نحو : محمود لا قام ولا قعد . وقد يغنى عن تكرارها حرف نفى آخر ؛ وهذا قليل ؛ مثل لا أنت أبديت رأيك ولم تظهر غرضك . ومنه وقول الشاعر : . " . فلا هوأبداها ولم يتجمجم " ٣ ، وبمناسبة صحة هذا على قلته ننقل هنا ما قاله الصبان ، في باب : الاشتغال - جـ١ وحكم الاسم السابق ، وكيف يضبط عند شرح بيت ابن مالك :
" واختبر نصب قبل فعل ذي طلب . . . وبعد ما إملاؤه الفعل غلب . . . . . "
حيث قال الأشموني : إن النصب يختار في مواضع ، منها . . . . و . . . .
ومنها النفي بما ، أو : لا ، أو : إن ، وضرب الأمثلة الآتية الحرفي هو : " ما زيدا رأيته ، ولا عمرا كلمته ، وإن بكرا ضربته " . . . وهنا قال الصبان ما نصه : " قوله : ولا عمرا كلمته . . . مقتطع من كلام ، أي : لا زيدا رأيته ، ولا عمرا كلمته ، لأن " لا " الداخلة على الماضي غير الدعائية ، يجب

تكرارها . كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض . وعندي أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل " لا " الأولى بما " النافية " كما في المثال ، لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة ، إذ كل منهما فقط ثنائي آخره ألف لينة " اهـ .

١في رقم ٣ من هامش ص ٧٠٩ .
٢راجع الصبان أيضا جـ٢ آخر باب : " النعت " .
٣من كلام زهير في معلقته التي أولها :

ولم تتكرر فى نحو : لا نَوْلُك أن تفعل كذا . . . لأنه بمعنى : لا ينبغى١ . . . .
فلم يبق شيء لا تتكرر فيه وجوباً سوى المضارع ؛ نحو : حامد لا يقوم . . .
تم الكتاب ولله الحمد والمنة

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم . . . .
١فكأنها دخلت على المضارع ، فلا يجب تكرارها ، وقد سبق الكلام على هذا الأسلوب ومعناه في ص ٧ وسيجيء أيضا في الرقم التالي :
٢قال الرضي : " يجب تكرير " لا " المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا في موضعين ، أحدهما : أن تكون داخلة على الفعل تقديرا . وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر ، نحو : لا مرحبا ، أي : لا لقيت مرحبا . أو لا رحب موضعك مرحبا . أو على جملة اسمية بمعنى الدعاء ، نحو : لا سلام على الخائن ، لأن الدعاء بالفعل أولى ، فكأنه قيل " لا " لا سلم سلاما ، ولذا دخلت على " قولك " كما مر - في " ز " وفي ص ٤٥٠ - قولهم : لا نولك أن تفعل كذا ، بمعنى : لا ينبغي لك، . . . والنول العطية ، وهو مبتدأ ، وما بعده مصدر مؤول خبره . وقيل فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر على اعتبار أن " النول " بمنزله الوصف الذي له مرفوع يسد مسد الخير - وإنما لم تتكرر " لا " في هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكرارها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء ، نحو قوله تعالى : {فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى } .
وثانيهما : أن تكون بمعنى " غير " مع أحد ثلاثة شروط :
١ - أن تدخل على لفظة : " شيء " سواء انجر بالإضافة نحو : هو ابن لا شيء أو بحرف الجر - أي حرف كان - نحو : كنت بلا شيء ، وغضبت من لا شيء ، أو انتصب ، نحو : إنك ولا شيئا ، أو ارتفع ، نحو أنت ولا شيء .
٢أن ينجر ما بعد " لا " بباء الجر قبلها ، نحو : كنت بلا مال ، ولا ينجر إذا لم يكن لفظ شيء " إلا بها من بين حروف الجر .
٣ - أن يعطف ما بعد " لا " على المجرور بكلمة " غير " كقوله تعالى {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ . . } .أهـ راجع التصريح هنا .